



Copyright © King Saud University

٢١٧٢

ش. خ

(شرح الخراشي على متن أبي الفياض) تأليف الخراشي ،

محمد بن عبد الله - ١١٠١ هـ . بخط محمد ضبيش

الفرنوي سنة ١١٥١ هـ .

ج ١ ، ٢ ، ٣ (٥٠٥ + ٣٩١ + ٤١٦ ق) ، ٢٣ س ، ٢٠ × ١٥ سم ،
٢١ × ٥٥ سم .

١٩٨٧

١ - الأزهري ٢ : ٣٧٢ ، مداخل المؤلفين العرب : ٦٢ ؛

١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ النسخ

د - شرح مختصر - خليل .

شرح في مختصر ابي الحسن

الجزء الاول من شرح العلامة
الفرسي علي متن أبي

الضيا خليل بنفعا

الله بهما في

الدارين

أمين

م



ملك الفقير الي الله توفلي ابيهم محمد ابي الهادي السباعي
عنونه اوتن في شهر الحجة سنة ١٢٩٤ تحريه في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٠٢

ابوهم محمد

محمد



ابوهم محمد
ابوهم محمد
ابوهم محمد

قل للأمر نصيحة لا تركت الي فقيه
ان الفقيه اذا اتى ابوابكم لاخير فيه

عنه
يقولون اقوام وصلنا الي الحيا وبيت الذي قالوا بيت الحيا بوف
عنه
وتصوبوا الي واد العار وورنده ولم تدر ما معني العار ولا الرند

بسم الله الرحمن الرحيم
 يقول العبد الفقير محمد الخزني المالك الحمد لله المحيط
 بكنيات الغيوب المنطق على سراير القلوب المختص
 بإرادته كل محبوب وموهوب المتعالي بجلال صديقه
 عن شأبه كل محبوب باري النسم وخالق الأمم
 ومجري القلم في القدم بما هو أعلم بقدرته على مرافقة
 مشيئته أعطي ومنع وخفض ورفع وخرق ونفع
 فلا تشارك له في انعامه والوهيته ولا معانده
 في احكامه وربوبيته ولا منازعه في ابراماته
 واقضيته والزم عبارته المومنين بالوفا بالوفاء
 وكرم في كتابه وعلى ان نبه محمد عليه السلام
 بحفظ الموائيق والفتور ومدح نفعه وكثيرا من
 خواصه بالوفا بالوعد ووصف بصدقه ان ليس
 ومن وافقه من ذوي البعد والطرد واستخلصوا العلم
 بعنايته وجيل لطفه من عياص الجبال وجعلهم
 انما على خلقه يقومون بحفظ شريعته حتى يوروا
 الخلق تلك الامانات لهم مصابيح الارض وخلقنا
 الانبياء يستفعلهم كل شئ حتى الحيثان في البحر وجعلهم
 اهل السماء والارض ان لا اله الا الله وحده لا شريك
 له ولا ضد له شهادة لا تنفع بها بدمها ابواب الجنان
 والحمد ان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بعثه ورسله
 وخليفه قطب دائرة الانبياء والمرسلين وطراز

عصاة

عصاة اهل الله المقربين صلى الله عليه وعلى آله
 وصحبه وشيعته وحزبه صلاة وسلاما دايما ملازمين
 الى يوم الدين وبعد فان الاشتغال
 بالعلم من افضل الطاعات واولي ما انفقت فيه
 تقايس الاوقات خصوصا علم الفقه العذب الزلال
 المتكفل ببيان الحرام من الحلال وقد كان مذهب
 الامام مالك اهلا وحقيقا بذكره وكان اعظم ما صنف
 فيه من المختصرات واعني عن كثير من المطولات
 مختصر مولانا ابي الصيا خليل بن اسحاق فكم كشف
 عن معضلات وابد الفليل وقد وضعت عليه
 شرحا يحل الفاظه ويحتوي على تقييداته وفوائده
 يصعب فهمها على المستدئين وغيرهم من السلف
 اذ كنتي رحمة الصنف فثني عنان القلم اليهم حب
 الاسعاف حين طلب مني جماعة الاخوان وجملة
 من الخلد شرحا آخر لا يكون قابضا عن افادته
 الفاظهم خاليا عن الاطناب وعما يصعب فهمه
 من الايجاز على المستدئين ليعتقوا العبادة ويتقاطا
 المحضري والبار فاجبتهم الى ذلك واتقيا باقدار
 الكرم الحاكك ومآلات الشرح في المراد راقا للشرح
 شئ ولا يصلح فاقول ومن الله الحمد على
 حصول المأمول بسم الله الرحمن الرحيم
 افتتح كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز والاشارة
 النبوية والاجماع لانتهاج الكتاب بها وقوله عليه

الفاصل

السلام كل امرئ بال لا يبد فيه بليس الله الرحمن الرحيم
كاي رواية فوا بتر او قطع او اجزم اي ناقص وقليل
البركة والبالد استغانة متعلقة بمحذوف تقديره اوله
ونحوه وهو يعم جميع اجزا التاليف فيكون اولي من
افتتح ونحوه لا يها م قصر التبرك على الافتتاح فقط وانه
علم على الذات الواجب الوجود في الصفات ايضا
والرحمن انعم بجليل النعم كية او كيفية والرحيم المنعم
بقا بقا كذا وقد قدم الاول وهو انه لدلالة على
الذات سم الثاني لا اختصاصه به ولا انه ابلغ من الثالث
فقدم عليه ليكون له كالتممة والرديف يقول
العبد الفقير المضطر لرحمة ربه اتبع السجدة بالتعريف
لقوله ليعلم ذلك من يقف على كتابه فانه من الامور
الاهمة التي ينبغي تقديرها وجملة يقول متناقة واصله
يقول نقلت حلة عينة الي فاته والفقير فعيل
صفة بالغة او صفة شبيهة كرفع من فقر ككدر
بالضم من الفقر اي الحاجة اي المحتاج كثير او الدائم
الحاجة لرحمة ربه والمضطر لم يفعل من اضطر بضم
الطا بالبنا للمفعول وهذا اللفظ مما يتحد فيه اسم
الفاعل واهم المفعول في اللفظ دون التقدير لزوال الحركة
الناقصة بينهما بسبب الادغام ووزنه مفتعل من
الضرورة فاصله مضطر ونا الافتعال تبدل طاء بعد
اخذ حروف الاطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظا
ولا يجوز ادغام الضاد في الطاء لزوال شطالة الضاد

بالادغام

بالادغام ومعناه المجاز لم يفعل وهو اخضر من الفقير
فيكون فعلا له ويوجد في بعض النسخ يقول العبد
الفقير لرحمة ربه يقال في اضرب اربعة الاول عبد
بحكم الشرع وهو الافان الذي يصح بيعه الثاني
عبد بالاجار وذكر ليس الا انه وايه قصد بقوله
ان كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبدا
الثالث عبد بالعبودية وهو المقصود بقوله واذكر
عبدنا ايوب ومنه سجات الذي لربا عبده الرابع
عبد الدنيا واعراضها وهو المعتكف على خدمتها وايه
قصد النبي عليه السلام بقوله نفس عبد الدينار
والعبودية اظهر التذلل والعبادة ابلغ منها لانها
غاية التذلل ولا يستحق الامانة غاية الافضال واصل
الولف اراد بالعبد المعنى الثاني او الثالث
المتسرخاطرون اي احتالم قلبه فكل منها مجاز
مرسل فانه اطلق الانكار وهو استغرق على التالم
المتسبب عنه والخاطر وهو الهاجس على القلب
الذي هو محله والعلاقة السببية والمسببة والحالية
والمحلية اي فالعلاقة غير امثالية فذكر كائنات كل منها
من المجاز المرسل ثم علل الانكسار بقوله لقلة العمل
والتقوي وهي لقلة قلة الكلام والمجرب بين الشين
واصطلاحا امتثال امر الله واجتناب نواهيه وانما
ذكر ذلك رحمه الله تواضعا منه والافعله وتقواه
ودينه مشهور وكائن من اهل الكفا كسجه ومضم

النفس شات اهل العلم والدين قال تعالى فلا تزكوا
انفسكم هو اعلم بمن اقبى ويقال من رضى بدون قدره
رفعه الله فوق قدره خليل بن احمق خليل
مفيل من الخلعة وهي سفارة الخوذة سمى به المولف رحمه
الله ثم يجوز هنا ان يكون استولاه بمعنى العلم وهو
الظاهر والقصد بما بعده ازالة ما عرض له من الابهام
بالاشراك وقوله ابن ابي نعت لمفيل او عطف بيان او خبر
لمبتدأ محذوف اي هو ابن احمق والجملة اما المستيف
جواب لسؤال مقدر كانه قيل ومن خليل ارحال لازمة
ويجوز ان يكون منكرا اي يخص ما سمى به خليل وعليه
فان خبر مبتدأ محذوف اي هو ابن احمق والجملة نعت
لخليل والقصد بها تخصيصه وتعيينه ابن يعقوب
الماكي ابن ياجر نعت لا احمق ويوجد في بعض النسخ
ابن احمق بن موسى فان قلت وعلى كل فان
هذه الكنية لا تميزه لا شراكها بينه وبين بعض الناس
قلت هذا الالباس مما لا يفر هنا لانه ليس المقصود
نسبته الى ابيه بل مجرد تمييزه بهذه الكنية وقد غلبت
هذه الكنية عليه دون غيره ودون نسبته الى غيره
جده كاييه وذكر ابن حجر في الدرر الكامنة انه كان
يسمى محمدا ويلقب بختيار الدين امة وكان والده حنفيا
يلتزم ابا عبد الله بن الحاج صاحب المذهب والشيخ
عبد الله المنوفي فسفل ولده مالكيا فقوله المالكى ليس
نعتا للمصنف اليه لان احمقا والده كان حنفيا المذهب

ص رحمه الله هي جملة خبرية قصد بها الدعاء له عمل
بما يلزم في مكارم الاخلاق من الشنا والدعاء للمولف
لا عتراه له بالفضل واثنيها فعلية لحدوث الميول
بها واثنيها خبرية تغا ولا بالاجابة وان كان اصل الدعاء
يلفظ الامر كما غفر لنا وخص الرحمة لانها تجمع على خير ما
رحمه الله تعالى في ثلاث عشر ربيع الاول سنة سبع
وستين وسبعماية وذكر بعض ان بعض الطلبة راي
المولف بعد وفاته واخبره ان الله غفر له ولمن صلي عليه
الحمد لله لما افتتح بالبسلة افتتحا حقيقيا
افتتح بالجملة افتتحا اضافيا وهو ما تقدم على الشروع
في القصد بالذات جمع بين حديثي البسلة والجملة
والحمد لله هو الشنا بالذات على التمجيل الاختياري على
جهة التقظيم والتبجيل سوا كانت في مقابلة نعت ام لا
واسطلاحا مفيد ينشئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه
منها سوا كانت ذكر الفعل اعتقاد اياها ثباتا او قولا باللسان
او عملا وخدمة بالدركات اي الافعال الظاهرة والذم
والشكر كوران في الشرح الكبير مع فوائد نفيسة
وكذلك هذا الاداة في الحمد للاستغراق او التمجيد او للتعظيم
اقوال مبسوط في الاصل ايضا وذكر مع الحمد الاسم الكريم
الجامع لمعاني الاسماء والصفات اذ يضاف اليه غيره ولا
يضاف اليه غيره فيقال الرحمن مثلا ثم اسمه ولا يقال
الله ثم الرحمن اشارة لاستحقاقه تعالى الحمد لذاته
ولصفاته حمد ايوافى ما تزايد من النعم حمدا

منسوب بفعل مفترى اي احده حمدا لا بالحمد المذكور لفصله
عنه بالجبر وهو اجبي كما هو مبين في الشرح الكبير والمعنى
احد الله حمداني بما تزايد من نعم الله وياثي عليها ولما
كانت النعم لا تحصى لزم من ذكر ان احاد هذا الحمد لا يحصى
لان ما لا يحصى لا يفي به الا مثله ولا يقولنا يفي به مسامحة
لا يها به الا نقضا وانما المراد عدمه كأنه قال حمدا لا نهاية
له وحاييوفي بصيغة المفاعلة لافادة المبالغة بما في
الصيغة من المبالغة وما يغالب به يوتي به على اقوي
ما يكن ذكر الزمخشري في بعض الاحتمالات عند قوله تعالى
يخادعون الله فالتهم لتزايدها كما نها ابد تغالب الحمد
والحمد الذي يغالبها كأنه يريد ان لا يفوته شيء منها وما
كانت النعم جمع نعمة والسنة تطلق على الانعام الذي هو
ايصال النعم به الى النعم عليه وهو هنا فعل من افعال
الله وعلى النبي المنعم به نبيه الخطاب بقوله بمعنى انعام
او بمعنى منعم به على جواز ارادة كل منهما وهي بالمعنى الثاني
حقيقة كل ملك يم تخدم عاقبة ومن ثم قالوا لا نعمة لله
على كافر وانما ملاذه لتدراج اعي ما لذه الله به من
شأن الدنيا لتدراج من الله حيث يلذه مع علمه باصراره
على الكفر الى الموت فهي نعمة يزداد بها عذابه وقالت المعتزلة
انها نعمة يترتب عليها الشكر والنعم الواصلة اليه تقم في
صوره نعم فساها الاشاعرة نظرا الى حقيقةها والمعتزلة
تسميها نفعا نظرا الى صورتها والمعنى الاول اولى لا اشار
اليه التفتازاني بقوله في انطول ان الحمد على الانعام امكن

من الحمد على النعمة اه وذلك لان الحمد على الانعام بلا وسطة
وعلى النعمة بمعنى النعم به بوسطة انه اثر الانعام والنعمة
بالفتح التمتع والضم السجود وبالكسر ائنة وانكر
له على ما اولانا من الفضل والكرم اثني على الله بما
خلعه عليه من الكمال البشري واعطاه منه على ما يليق
به من ذكوره وسلامة اعضائه وصحة بدنه ونحوه وعلى
ما اعطاه من الصفات التي يعمد عليها وجنبه ضررها التي
يلام عليها من الايمان وتوابعه الا ان وصله درجات
العلماء وناسيكه بذكر كمال احسان واي الاول اشار بالفضل
واي الثاني اشار بالكرم فالفضل كمال الذات والكرم كمال
الصفات ويدل على ارادته قصد ما لا يتناهى من الحمد
اردافه بملكي لا احصي ثناء عليه هو كما اثنى على نفسه
فكأنه يقول وان اشرت في حمدى الى انه لا نهاية له فان
ذكر على سبيل الجملة وليس في قدرتي ان اعد احاد ما يستحقه
عز وجل من الثناء على التفصيل بل ولا انواعه وكيف ذكر
على سبيل الجملة يمكن عدم الا نهاية له انواعا فضلا عن
الاحاد بل ولا في قدره جميع الخلق لعدم علمهم بالحقيقة
على التفصيل ولا يعلم الآوه الا هو وهو الذي يقدر ان
يشئ على نفسه بما يستحقه من المحامد وحمد المولى العام
وشكره الخاص في مقابلة قول البرادعي على ما حصى وعم
من نعمه وهذا شرف وما للمولى فمحتمل له وللمتدي
ونساله اللطف والاعانة في جميع الاحوال انما لمند
المولى الفعل من لا احصي الى ضمير الواحد ومن ونساله

بواب الاستيناف الى خير الجماعة لا الاول فيه الاعتراف بالخير
وانما يثبت الانسان لنفسه وايضا هو مقام لتفاوت ونيل
للكثرة والثاني دعاوا لطلب فيه مشاركة المسلمين فانه
مظنة الاجابة كما قال الرازي ان الدعاء بها كان اعم كان
للاجابة اقرب اي يطلب منه ان يعيننا والمسلمين كلهم
في جميع الاوقات واللطف التوفيق والعصمة فان قلت
هل لا سال التوفيق قلت اللطف اعم وقصد بالتفريع
به الرد على المعتزلة الذي اوجبه عليه تعالى اذ لو كان واجبا
عقليا لم يسأل كما لا يسأل الموت والاعانة والمعونة
والعمون بمعنى والمراد الاشرف والظهور على الامر والامتنان
عليه اي سأل التقدير على الذي نطلبه والاحوال
جمع حال ويقال حالة وهي صفات الشيء التي يكون
عليها من المتصلات والاضافيات كالزمان والمكان
وغيرهما والى اللطف والاعانة للمعينة وفي الاحوال
للمعوم الاضاف وفي الانسان للعهد او الجسر والاعانة
من عطف الخاص على العام لانها من اللطف وحال
حلول الانسان في ربه اي ونسأله اللطف والاعانة
في جميع الاحوال وفي حال حلول الانسان في قبره فسأل
من الله اللطف اللائق به جل جلاله من التوفيق
للمطاعة والمعصية من المعصية والالتفاف بالنعم والرفق
به في جميع احواله في الحيات والممات فيكون قوله وحال
حلول ان من عطف الخاص على العام اشار الى ان الحاجة
الى اللطف في تلك الحالة اشدها اليه في غيرها او يريد بجميع

الاحوال

الاحوال المخصوص اي الكافية في حال الحياة فيكون من
عطف خاص على خاص اشارة الى حاجة الانسان الى اللطف
مولاه واستغاره اليه في الحياة والممات ولذا عبر بالانسان
المخلوق ضعيفا ومن ضعف والصلاة والسلام
على محمد كما اثني على الله سبحانه وشكره على نعمه اذ لبعض
ما يجب له تعالى اجمالا وكان صلى الله عليه وسلم هو
الوسيلة بين الله وبين العباد وجميع النعم الواصلة
اليهم التي اعظمها الهداية للإسلام انما هي بركته وعلى
يديه اتبع ذكر بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم
وسلم اذ لبعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم واستثالا
لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
وعلم بقوله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يذكر الله
فيه فيدابه وبالصلاة على من واقع محقق من كل
بركة وسنده ضعيف وان رواه جماعة لكن اتفق العلماء
على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ثم
يحتمل ان المؤلف يريد وصلاة الله وسلامه اي والصلاة
والسلام من الله على محمد وهو من الخبر المراد به الانسان
اي اسأل الله ان يعلى اي يرحم ويسلم اي يؤمن او
يحيي او يبق خالدا الذكر الجميل في الجنان لنبيه محمد فيكون
طلب له صلاة الله وسلامه ويحتمل ان يريد صلواته
هو وسلامه اي ان الدعاء لمحمد بالرحمة والبقاء وغيره
من معاني السلام والفرق بين الاحتمالين انه طالب
في الاول صلاة وسلاما وفي الثاني دعاء بهما وعلى كل فهو

دعوات المؤلف للنبي عليه السلام إلا أنه في الأول طلب أن
يتولي الله الصلاة على النبي وفي الثاني صلى هو بنفسه والفرق
بينهما كالفرق بين الصلوات في قول عليه السلام من
صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا وإن جعل السلام
لجميعها إنما الله تعالى كان على حذف مضاف أي والرحمة
أي وحفظ الله على محمد ومحمد لم علم منقول من الله
مفعول كضعف كمي به نبينا عليه السلام كما به
جده عبد المطلب سابع ولادته لموت أبيه بالهام
من الله فقبله لم سميت أبك أي ابن أبك محمد
وليس من الهام أبك فقال رجوت أن يحمده في السماء
والأرض وقد حقق الله رجاءه وهو بلغ من محمد
للنفاضة فهو أحد من حمد بفتح الحاء وأفضل من حمد
بضمها وهو أحد الممدوحين والمحمودين وبه نوات الحمد
ويجعله ربه نفاعا محمودا يمدونه فيه الألوان والأخون
ويفتح عليه بحمده لم يفتح بها على أحد وأمة المحادون
يحمدون الله على السر والعلانية سيد العرب والعجم
المبعوث لسائر الأمم كما تتم على الله عليه وسلم
على أعمامه الكثرة التي لم ينلها غيره وصف بسيارة العرب
والعجم والسيد قيل المحليم وقيل القتي وقيل الفقيه العالم
والأول أولى لقول ابن عطية من فسر الحكيم بالسود
أحرز أكثر معناه والعرب يفتخون سواهم ويكفون
جيد من الناس وهو من يتكلم باللفظة المعروفة بحكمة كان
الأمصار والأعراب أحدها أعز أي ساكنوا البادية

عربيا

عربيا أو أعجميا والعجم في أوله وثانيه من الضبط ما في العرب
والألفظ فتحهما أو ضمهما مقاوم من يتكلم بغير اللفظة
العربية أه وحيز التنسية في فتحهما از فإيه أي العرب
وأي العجم وسائر الأمم معناه جميعها كما عليه الجوهر وغيره
والظاهر أنه أراد الثقلين المكلفين من الجن والإنس
لأن من عدي الجن من الأنس داخل في العرب والعجم
والأمم جميعا وهي الجماعة واحدة في اللفظ جمع في المعنى
وكل جنس من الحيوان أمة ولا يعتبر انكار الحريري
وغيره على الجوهر ولا دعوى انفراده بل سائر بمعنى
جميع وانما هي بمعنى الباقي لا غير وحكي القاموس القولين
فقال الباقي لا الجميع كما توجه جماعات وقد يستدل
له أنه ويصح من كلام المؤلف عليه لأن أمة بقية الأمم
أي الطوائف بالنسبة لمن مضى قبلها وعلى الله وأصحابه
وأزواجه وذريته وأمة أفضل الأمم هذا عطف على
محمد جريا على جواز الصلاة على غير الأحياء تبعاً وأما استقلاله
فقال خلف الأول وقيل يمنع وثالثها تكريم قال النووي
على المروفي وأد الرجل أهله وعياله وأنه أيضا اتباعه
وأصله أول تحركت الواو بعد فتحه فقلت الفاء
وقيل أهل قسب الها هرتق ثم الهرة الفاء والظاهر أنه
لم جنس مفرد في اللفظ جمع في المعنى وأني المؤلف يعني
من قولهم وعلى الله جريا على مذهب أهل السنة وأعلى
من يقول بكرة الفصل بينه وبين الله تعالى وهو مذهب
الرافضة والأصحاب جمع صاحب بمعنى الصالح

لا عند الاختصاص به جزم الجوهرية وقال سيبويه لم يجمع
 لصاحب وهو من بينك وبينه مواصلة وان قلت بمعنى
 الصماحي الذي هو اخص من مطلق الصاحب وانما لم
 يجعل جمعا لصاحب لان فاعلا لا يجمع على افعال كما قاله
 الجوهرية والصماحي عرفنا من اجتماع مومنا بمحمد في حياته
 عليه الصلاة والسلام قال بعضهم ومات على ذكر يخرج
 من اجتماع به مومنا ثم ارتد ومات على ردة وزد بان
 زيادة ذكر يقتض ان لا يتحقق الصحة لاحد في حياته
 لان الموت حينئذ قيد فتستفي الحقيقة بانتفائه وهو
 خلاف الاجماع وعدم وصف المرتد لا بعد الردة لان
 الردة اصبتها بعد وجودها كالايمان سوا وفي التعريف
 من مذكورة في الشرح الكبير والازواج جمع زوج اعي
 ناه وتدرج في ذكر سرارية والذرية النسل يقع على
 الذكر والانثى وامتة كل من آمن به من حين بعث الى يوم
 القيامة وهو من عطف العام على الخاص وعطف اصحابه
 على آله انما مل بعضهم لتكمل الصلاة باقين فيها عموم
 من وجه فعلتي بن ابي طالب صحابي وال ويلي بن الحسين
 ال ولمان الفارسي بالعكس وعطف الازواج بعد الاصحاب
 انما مل من عطف الخاص على العام للتنصيص على
 ازادة دخول فيه ووصف امتة المذمورين بما هو شأنهم بقوله
 افضل الامم اي اكثرها ثوابا او مفايق اي مفاخر والالات
 ولا يلزم من كثرة الثواب كثرة المناقب فاب
 اول ارسلا آدم واول بني بعثته الله في الارض ادر يس

واول

واول ارسلا نوح واول انبياء بني اسرائيل موسى ولا تارض
 بين العبارتين اما ادم ارسله الله الى اولاده ليعلمهم
 ويهديهم الى ما امر الله به فكان اول رسول واما نوح فهو
 اول رسول الى الكفار ولما انهي الكلام على الثلاثة
 الواجبة التي ورد الحث على الاقتراح لا في الآثار وهو
 انهم قالوا الامور المتقدمة على المقصود بانها ثلث سبعة
 اشياء ثلاثة واجبة البسلة والمحمدية والصلاة واربعة
 جازية مدح الغن وذكر الباعث وشمسية الكتاب وبيان
 كيفية من تبويب وتفصيل شرع في مقدمة الكتاب
 وهي ما قدمت امام المقصود لا ريثا طوله بها وانتفاع
 بها فيه سوا توقف المقصود عليها ام لا ومقدمة العلم
 هي ما يتوقف عليه الشروع في مسأله كعرفة حده
 وغايته وموضعه فمقدمة هذا الكتاب من قوله
 مشيرا فيها الى قوله والله اسال فوطا لها بذكر الباعث
 وشمسية الكتاب اللذين هما من الامور الجازية فقال
 وبعد هي طرف مكان مقطوع عن الاضافه
 لفظا لامني وذا بني على الضم اي بعد البسلة والمحمدية
 والصلاة على رسول عليه السلام وتستعمل في الخطب
 والكلام الغصبي لقطع ما قبلها عما بعد ها قال بعض
 النسا فعية يستحب الاتيان بها في الخطب والمكاتبات
 اقتدا بالاصطفي عليه السلام وفي اول من نطق بها
 اختلاف وتستعمل مع اما والواو معا عند بعضهم ومع
 احدهما دون الاخرى . فتقدس التي جماعة ايات الله في

ولهم معالم التحقيق الفاعلة مفصل على مجمل مقدر وهو
العامل في الطرف أي واذكر بعد خطبتي سببها فقد سألني
جماعة من مؤلفيها الشيطان عن فخرها بمجلة فخرها
بفسرة كما أجمل قبلها ولا يصح جعلها سببية لأن فاء
السببية هي التي يكون ما بعدها سببا عما قبلها نحو
كتاب عليه فخرنا له ذكر وهي هنا على العكس لأن
الخطبة مسببة عن السؤال اللهم إلا على ما زعم الغرامن
إن ما بعدها قد يكون سابقا لدلالة السياق نحو أهكنا
فماها باسنا وأبان أي أظهر وإمعان جمع معلم بفعل
هذا العلامة وهي الأمانة على التي فيجمل أن يريد
بها العلامة نفسها وهو الظاهر قال الجوهري المعلم الأثر
فيجمل به على الطريق ويجمل أن يريد مكانها والتحقيق
مصدر حقيق الشيء إذا اتقنه وعرفه حق معرفته فصار
محققا له فيكون فاعلا لا تصاف بحناه نحو عدلته أي
صيرته عدلا طلبا من الله له وسأيله وضع المختصر المذكور
أن يظهر لهم علامة الوقوع على حقيقة العلم الذي طلبوا
الوضع فيه أو علامات التحقيق معلقا فيه وفي غيره
لا يقال الأولي للمولف ترك بيان سؤاليه خفية الريا
لأننا نقول وثقت من نفسه بانقاؤه فان قلت هذا
بارد قبل السؤال لأنه فعل خير قلت لعله ظن استغنا
الناس عنه وإن غيره أهم فاستغل به حتى تحقق الاحتياج
إليه بسؤال الجماعة له وسلك بنا وبهم أنفع طريق
لمأسئل الدلالة على التحقيق وكان الشيء الواحد قد يتوصل

إليه

إليه ويدل عليه بطريق بطرق بعضها الخ من بعض وكان
سلوك الأنفع الخ أي بهذه الجملة الدعائية وأنفع نصيب
على الظرفية وإضافته إلى طريق من إضافة الأعم إلى
الأخص أو الصفة إلى الموصوف رعاية للسمع والأصل
طريق أنفع والتفع ضد الضريق قال نفعه بكذا ينفعه
وانتفع به والاسم اكتنعة والطريق يذكر ويؤتى
لغتان فصيحتان وفي الصحاح الطريق السيل يذكر
ويؤتى والتجمع طرقه وطرق وطرايف القوم أمثالهم وطرا
وأشرافهم ومنه قولهم تعالى كنا طريقا قدرا إلى كذا
طرقا مختلفة أهو لنا لا يقال أنفع ليسو بطرقا وإنما
هو لهم تعصيل ليس فيه معنى الظرفية لأن الظرف به
ما من معنى في باطراد من لم زمان أو مكان لأننا نقول
لما أضيف الفعل إلى ظرف المكان فكان بعضا مما يضاف إليه
فقد ال الأمر إلى أنه ظرف مختصرا على مذهب الإمام مالك
أما نحن مختصرا بفت محذوف أي كلاما أو تابعا مختصرا
وهو لم يفعل من اختصر الكلام إذا أتى بالمعاني الكثيرة
في الألفاظ القليلة من غير إخلال بالمعنى وعلى مذهب
على حذف مضافين أي فهم أحكام أو مسائل مذهب مالك
أي ما ذهب إليه أما من استدل بالجملة من الأحكام الاجتهادية
ونسب مالك أبو عبد الله بن أنس بن مالك بن قاسم بن عمرو
ابن الحارث بن عبيد بن عجم بن مساة ثمينة ابن خنيسل
بجملة مضمومة فمثلة مفتوحة فمثلة ثمينة ذكره ابن
ماكولا الأصمعي يعني البانسية إلى ذي أصبح بطن من حمير

وهو من العرب جلفه من رئيس في بني سيم اسمه فهو مولد
 حلف لامولي عتاقة عند الجمهور فهو من بيوت الملوك
 لأن القاعدة عند العرب إذا جازوا في النسب يدي يكون
 من ذلك وأما ما كولا هو الأمير أبو نصر وحملت بالامام
 امه ثلاث سنين وكانت ولادة الامام سنة ثلاث
 وتسعين من الهجرة على الأشهر بذي الكعدة موضع من
 مساجد تبرك على ثمانية برد من المدينة ولا منافاة
 بينه وبين قول عياض في المشرق أنه مدي الدار والمولد
 وأما لأن ذا الكعدة من أعمال المدينة وكانت وفاته
 على الصبح يوم الأحد لثمان اثنين وعشرين يوما من
 ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة وصلى عليه عبد
 الله بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن
 عباس وثمان يومين ودفن على المدينة المنورة ودفن بالبقع
 وقبره مشهور وعليه قبة وبجانبه قبر لنافع قال السكاوي
 أما نافع القاري أو مولد ابن عمرو انظر مناقب الامام
 وبقية الآية الأربعة في الشرح الكبير فان فيه العجب
 العجيب سبينا لما به الفتوي سبينا لهم فاعلم حال
 من ضمير واضع السؤال اي سألوني وضع مختصر حال
 كوني سبينا لهم فيه القول الذي به الفتوي من اقوال
 المذهب المذكور لان منها ما هو مشهور اذ مرجع وهو الذي
 يفتي به ومنها ما هو شاذ او مرجوح لا يفتي به واما صفة
 المختصر لكن لهذا البيان له من هذا الجاز لكونه سبينا
 فيه والراجح ما قوي دليله ولا المشهور اقوال ما قوي دليله

فمصح
 ٨٤

او

او ما كثر قاله او قول ابن القاسم في المدونة وعلى الاول
 يكون المشهور مراد فالراجح فاجبت سؤالهم بعد
 الاستخارة الفالسية واجابته لسؤالهم اما بوضع
 جميع التاليف ان تأخرت الخطبة عنه او بالشروع فيه ان
 تقدمت وبعد الاستخارة متعلق بما جبت وليس فيه ما يؤيد
 ان الاجابة بالشروع لصدقه مع الاحتمالين والمعنى
 انه لم يشرع في فعل ما سألوه منه حتى طلب من الله ان
 يختار له الاول به والافضل له من آجابه سؤالهم
 او تركه فالاستخارة طلب الخيرة بفتح الحاء وكسر هاء
 فاستفعل على اصلا من الطلب وطلبها بصلتها رادعا لها
 الوارد بين في الصحيحين وغيرها وان كان الذي سألوه
 خيرا فقد يكون غيره من الخيرات افضل وايتاؤه
 بالاستفال اولى واهم وقد يكون استخارة في اصل الفعل
 خوفا مما يعرض من الريا والعظمة او استخارة في كيفية
 ووقته لانه لا يملكه ان الاستخارة في الحج ليس في نفس
 الحج لان الاستخارة لا محل لها في الواجب والكروه والحرام وانما
 هي في انه يتخير او يكتري وهل يرافق فلانا او غيره
 اه وفي الاستخارة تسليم لامر الله وخروج من التدبير
 وتكون بالحمد والصلوة على نبيه عليه السلام في جميع
 الامور ثم تمضي كما اشرح له صدر وعمل بما في الصحيح
 عن جابر كان الرسول يعلمنا الاستخارة في الامور كلها
 لا يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بامر فليركع
 ركعتين من غير الفريضة ثم يقول اللهم اني استخيرك بعلمك

Copyrighted material

ولست قدر بقدرتك واساكر من فضلك العظيم فانك تقدر
ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت
تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي ومعاتي امري
او قال عاجل امري واجله فاقدم لي ويسره لي ثم بارك
لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي
ومعاتي امري او قال عاجل امري واجله فاصرفه عني
واصرفني عنه واقدر لي الخير كله حيث كان ثم رضى به
قال وتسمى حاجته وروي ابن السني عن انس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس اذا هميت بامر فاستخ
رك سبع مرات ثم انظر الي الذي سبق الى قلبك فان الخير
فيه السوي ويقرأ في الركعة الاولى بقل يا ايها الكافرون
بعد الفاتحة وفي الثانية بقل هو الله احد بعد الفاتحة
ثم قال ولو تضرعت عليه الصلاة لستخار بالدمع انني
وانما اني بالغا في قوله فاجبت دون ثم للاشارة الى
عدم التأخر مدة تضرعهم وقوله سرالهم حشوات الحجاب
ان ايل لا المتسأل فكان يقول فاجبتهم كذا اذا اجاب
سؤالهم فقد اجابهم وقيل انما اقم السؤال ليعلم انه
لم يضيع من سؤالهم شيئا بل اتى به بنية بالقيود الثلاثة
شرا بغيرها للمدونة هو حال من فاعل اجبت
لان اجابته سؤالهم انما هو بوضع المختصر وهو حالة
الوضع شرا ولا يصح ان يكون حال من سؤالهم بمعنى
سؤالهم لا لا يعني ومعني كلامه انه يقول مهما قل
وفيه رغبها وظاهرها وحملت وقيدت وما لست من كل

صير

صير غايب موت عما يد لغيره كور فانه يكون اشارة
للمدونة وصح عود الصير عليها غير مذكرة لتقرها
في ادوات اهل المذهب انما لكي حتى قال شايخهم
انها بالنسبة الي غيرها من كتب المذهب كالفاخرة
في الصلاة تحري عن غيرها ولا يجري غيرها عنها
وبالول الى اختلاف شارحها في فهمها
اي مشيرا في هذا المختصر ايضا بمادة اول وهي
التاويل ليدرج كل ما يؤول به وتاويلات
الي اختلاف شارحي ذلك الموضع منها وان لم يتصدروا
لشرح سايرها في فهم المراد منها وهذا النوع من
الاختلاف انما هو في جهات عمل الكتاب وليس في
ازايه الحمل على حكم من الاحكام فتعد اقوالا وان
كان قد يكون التاويلات اقوالا في المسئلة
واختلف شرح المدونة في فهمها على تلك الاقوال
فكل فهم على قول كقولهم وهذا هو العزم على الوطى
او مع الامساك تاويلات وخذ فو قد يكون احده
التاويلات سوا قائل المشهور فيقدم ثم يعطى الثاني
عليه كقولهم كثيرا وتاويلات ايضا على خله وتاويلات
ايضا على عدم الاكل ان قصده او لا استر به ذلك يحول
اسمه وقوته في كلامه ان شاء الله تعالى وقوله
وليس في اراي في الحمل ظاهرا لمراد ان هذا اللفظ
بجوده من ان يكون هناك خلافا خارجي لا يقتضي
التخالف ووردت على الباطني متعقب كما هو

مبسوط في الشرح الكبير وبالاختيار للمعنى لكن ان كان
بصيغة الفعل فذلك لا اختيار له لنفسه وان كان
بصيغة الاسم فذلك لا اختيار له من الخلف اي
ومشيرا بمادة الاختيار الى اختيار اي الحسن علي
ابن محمد الرضي المعروف بالكنى بحاء معجمة وهو ابن
بنيت الحمي لكن ان كان اختياره من عند نفسه
لا من اقوال منصوصة لغيره فيشير الى ذكر بصيغة
الفعل الماضي كاختار وان كان اختياره من
الاقوال المنصوصة فيشير الى ذكر بصيغة الاسم
مما اختار كذا وانما جعل الفعل لا اختيار الاشياخ في
انفسهم والاسم لا اختيارهم من الخلف المنصوصات
الفعل يدل على الحدث والوصف يدل على الثبوت
وهنا سبعة كل لا يخفى ولا يخفى والمعنى المذكور نزل
صفاقس وتفقته بآب بن محرز وابي الفضل بن بنت
خلدون وابي الطيب وابي الحاق التونسي والسيوري
وظهر في ايامه وطارت فتاويه وكانت فقيها
فا صلا دينا وبقي بعد اسما به فجاز رياسته اذنيته
وتفقته به جماعة منهم الامام ابو عبد الله المازري
وابو الفضل المازري الخوي والكلاعي وله تعليقات
بما ذي المدونة سماه التبرع حسن مفيد توفي
رحم الله سنة ثمان وسبعين واربعمائة
بصفاقس وقبره بها معروف وخصه عن ذكره
بمادة الاختيار لانه اجبروا هم على ذلك صر

وبالترجيح

وبالترجيح لابن يونس كذلك اي ومشيرا بمادة
الترجيح لترجيح ابن يونس لكن ان كان اختياره
من عند نفسه فيشير اليه بصيغة الفعل الماضي
كترجى وان كان من الخلف المنصوص فيشير اليه
بصيغة الاسم وهو الارجى هذا معنى قوله كذلك
وابن يونس هو الامام ابو بكر محمد بن عبد الله بن
يونس النيسابوري كان فقيها اماما عالما فاضلا
احد عن ابي الحسن المصايري وعتيق بن الفرسي
وابن ابي العباس وكان ملازما لهما وموسوفا
بالفجدة توفي في عشرين من ربيع الاول سنة
احدي وخمسين واربعمائة وقيل في ربيع
الاحير ويعبر عنه ابا عرفة بالنسبة وبالنسبة
لابن رشد كذلك اي ومشيرا بمادة الظهور
الى تظهير ابن رشد لكن ان كان كاشف له او
رجحه او اختاره من نفسه فيشير لذلك بصيغة
الفعل الماضي كظهر وان كان من الاقوال
الكلالية فيشير له بصيغة الاسم وهذا لا ظهر
وهذا معنى قوله كذلك وابن رشد هو الامام
محمد بن احمد بن رشد يكنى بابي الوليد قرطبي
فقيه وقته وتفقته باقطار الاندلس والغرب
المعروف بعلمه النظم وجودة التأليف وهو
ودقة الفقه وكان اليه انفرج في المشكلات
ما ت ليلة الاحد حادي عشرين من القعدة سنة

ش حيث ظرف لفعل شرط قدر اي هما وجد شي حيث قلت خلاف
وخلاف مرفوع علي الحكاية اذ هو في كلام المؤلف الاية في
الابواب مرفوع مبتدأ خبره محذوف ولو نصبه لاقتضي انه سي
ذكر اقوالا مختلفة في سبيل لقوله اعتد به عند مالك لا بن
القاسم كانت مختلفة في التشهير وليس كذلك كما اشار له الناصر الثاني
وكانت الجمل له علي تقدير الشرط دخول القابدها مع ان دخول
الناصر الطرف لا يدل علي ذلك بخلاف ان يكون لاجر الطرف مجرب
كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يمتدوا به فيقولون وحيث
دالة علي مكان قيل كرا هنا وهو عجب التقدير وكل مكان من هذا
الكتاب قلت فيه خلاف وزعم الاخفش انما ترد للزمان
انتهى وتامل قوله ولو نصبه الخ فان ظاهره انه لو اهدى الاقتضا
لصح النصب مع انه يمنع من صحة ايضا لفظ القول الخاص بالجل
الا ان يراد به الذكر وسني كلام المؤلف ان الشيوخ اذا اختلفوا
في التشهير للاقوال وتساوي المشهورون في الرتبة فانه يذكر
القولين المشهورين والاقوال المشهورة وايي بعدها بلفظ
خلاف اشارة الي ذلك وسواها ان اختلفوا في تشهير الترجيع
بلفظ التشهير او بما يدل عليه كقولهم المذهب كذا والظاهر والراجح
ونحو ذلك وان لم يتساوي المشهورون في الرتبة فانه يقتصر
علي ما شهروه اتملاهم علم ذلك من استقر كلامه **و** حيث
ذكرت قولين او اقوالا فذلك لعدم اطلاعي في الفرع علي ارجحة
منصوصة **ش** اي وكذا كانت من هذا المختصر ذكرت فيه قولين
او اقوالا او وهما كذا وكذا او ثانيا كذا او رابعا كذا فذلك لعدم
اطلاعي في الفرع الذي ذكر فيه ذلك علي من رجع احدهما او اوجدها
علي

علي الاخر وعلم بما قرنا انه لا فرق في القولين او الاقوال
بين التلظ بيمينه القول ام لا وفي كلام الناصر الثاني هنا
نظروا مثله في كلام المؤلف انظره في شرحنا الكبير **و** اعتبر
من المناهيم مفهوم الشرط فتطش المناهيم جمع مفهوم وهو
سادل عليه اللفظ الا في محل النطق اي لم يدل عليه منطوقه وهو
قسان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة فمفهوم الموافقة ان
يكون حكم المفهوم موافقا لحكم المنطوق وهو قسان فمخبر الخطاب
وكن الخطاب فمخبر الخطاب ان يكون المفهوم ولي بالحكم من
المنطوق كتجريم ضرب الوالدين الدال عليه نظر للمعني قوله
تعالى ولا تقتلوا نساءكم او ولي من تحريم التايف المنطوق به
لان الضرب اشد منه في الاذية والعقوق وكن الخطاب ان
يكون المفهوم مساويا لحكم المنطوق كتجريم احراق مال اليتيم
الدال عليه نظر للمعني قوله تعالى ان الذي ياكلون اموال
اليتامي ظلما فان الاحراق مساو للاكل في اتلافه علي اليتيم
ومفهوم المخالفة ان يكون حكم المفهوم مخالفا لحكم المنطوق
وهو عشرة انواع كما قاله الخزاز في مفهوم الصنة خو في الغنم
السائمة الزكاة ومفهوم العلة خو اعط السائل حاجته ومفهوم
الشرط خو من تظهر صحت صلاته ومفهوم الاستثناء خو قام
الغنى الاريد او مفهوم الغاية خو انما الصيام الي الليل ومفهوم
الحصر خو انما الحكم الله ومفهوم الزيان خو سافرت يوم الجمعة
ومفهوم المكان خو جلسنا امام زيد ومفهوم العدد خو فاجلدوا
ثمانين جلدة ومفهوم اللقب وهو تعليق الحكم علي مجرد اسما
البزوات خو في الغنم الزكاة وهي حجة عند مالك وجماعة من العلماء

الاختصاص المقتضى فقال به الدقاق ابن خويز منداد وبعض الكنايلة
وانما خص مفهوم الشرط لانه اقوالها اذ يقول به بعض من لا يقول
بغير الغاية فانه يقول به بعض من لا يقول بمفهوم الشرط الا
انه قليل لا يتاخر عنه اختصار فلهذا تركه بل جعل بمفهوم الغاية
من المنطوق وفي رتبة الغاية مفهوم المحصر وقل فيه انه منطوق
والا بمفهوم الموافقة فمتفق عليه وهو معتبر عنده كقوله في باب
المجد والمولي رد بقول ميمزاذ غير المميز احرى فيلبي انه من باب النفي
او القياس الجلي فلهذا اشكال وان قلنا انه من المفهومات المحصورة
احرى من مفهوم الشرط فانه اعتبره في نفس ما خلف بمصداقه فانه
يقول اذا اعتبرت مفهوم الشرط فاحرى مفهوم الموافقة وعلي
قياس ما قاله ابن غازي في مفهوم الموافقة يقال في مفهوم الغاية
والمحصر انهما اعتباران لا نفع اعلي من مفهوم الشرط وكل من قال
بالشرط قال بهما والخلاف فيهما اضعف من الخلاف في غيرهما فانه
قال اعتبر مفهوم الشرط وما هو اعلي منه ومن تتبع كلامه ظهر له
انه يعتبر هذين المفهومين لزوماً فمفهوم الغاية كقوله والمبتوتة حتى
يؤم بالغ وكقوله في المجد المجنون يجوز عليه للافاقة وكقوله الي
تحفظ مال ذي الالب ومفهوم المحصر كقوله انما يجب القسم للزوجات
في الميت لان مراده حصص القسم في الزوجات وكقوله في باب المجد
وانما يحكم في الرشد ومنه الخ القضاة **ص** ويشير بصح او استحسن
الي ان يثبت ما غير الدين قد سبق صح هذا واستظهره **ص** كما عني ه
الاشياخ الاربية والمطلوع عليه في الدلالة علي مختارهم لم يسه
ترك التبيه علي ما هي غيرهم من الاموال واستحسنه مخفوا وما
ظهر له من تلقا نفسه اخبرهنا انه يشير الي مختار غير الاربية بجمع

او

او استحسن سني المنقول لانه لم يرد تعيين ذلك التاعل ولذا
قل يثبت بالتبكي وانما لم يسهم مع من قدمه عند ذكره اصطلاحه
لكنهم فيؤدي الي الطول فان قلت لم يمتل او استحسنه فيبيد
النقطة كما فعل بصح او يقول او لا يصح او استظهر قلت انما لم يمتل
اولا لانه عين مادة الظهور لا بن رشد وان كان بغير استعمل
كما تقدم لكن فر من التشريك واتباعه ثانياً تفسيره في الاستحسان
وبسبب اخرى وانما لم يمتل واستحسنه ليطابق استحسن اشارة الي
ما تقدم من انه لا يجب ان يشار الي الترجيح الصادر من المخرج بمادة
لفظه المحصر والاقرب الي الحقيقة ان التصريح فيما يمتل في الشيء
من كلام غيره والاستحسان فيما يراه مع احتمال الشك فيهما
وادخل بعض في قوله بصح او استحسن بناء علي ان مراده كل لفظ
دل او اقتضى الترجيح بآي لفظ كان ما كان بلفظ القياس والا
ستحسان والنقوب وغيرها كقولهم والقياس رد الجميع ان رد
بعضهم والاستحسان اخذ المجيز للجميع وصوب وقوفه عن الذي
حيث يتلخ ثانية ودخل المؤلف في قوله يثبت ابدل استقر كلامه
انه يشير لاستظهار نفسه في بعض المواضع **ص** وبالمرود لمرود
المتاخرين في النقل او لعدم نفي المتقدمين **ش** اي ويشير بلفظ
المرود كقولي وفي كذا تردد الي احد امرين الاول تردد المتاخرين
كابي ابي زيد ومن بعده في النقل عن المتقدمين كان ينقلوا عن
مالك وابي التماس وغيرهما في مكان حكمنا سينا في سيلة ثم ينتلوا
عنه في مكان اخر خلا في ذلك الحكم او ينقل بعضهم عنه حكما فيهما
وينقل اخرون عنه فيهما خلا فيه وسيذكر اما اختلاف قول
الامام بان يكون له قولان واما الاختلاف في فهم كلام الامام

فينسب له كل ما فهم عنه الثاني تردد المتأخرين في العلم نفسه
لعدم نفي المتقدمين على حكم المسألة وما قررنا ظهور ان المعطوف
بأول قوله لا قوله لعدم وان المعطوف عليه قوله في النقل لا قوله
لتردد كما هو ظاهره فيهما لان المعطوف على مقتضى الظاهر يقتضي
انه يشير بالتردد لعدم نفي المتقدمين وان لم يجد من المتأخرين
تردد وليس كذلك لعدم معنى التردد الذي هو التحير اذ لا تحير مع
جزم المتأخرين المقتضي بعدم ولا سيما امثال من تقدم وتردد المتأخرين
في النقل اختلاف طرقهم في النزول المذهب فمصر كقول غيره وفي كفاية
او طريقا ولم يعط علامة يميز بها بين التردد بين الا ان الثاني
في كلامه اقل كونه وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة او طلقا
تردد وفي خوف غصب تردد وفي رابع تردد وفي اجزاء ما وقف بالبناء
تردد وفي جواز من اسلم تردد ولو قال المؤلف بتردد بالرفع على
الحكاية كقوله خلاف لكان اوجه لانه لم يشربه الا ذلك فأت
فيل قد يشير بالنظر موضع التردد كقوله وفي جمل المخالطة المواقف
كالمخالطة نظرو قوله فان سبق في الاجتهاد فطرق قلت قال
بعض انه يشير بالتردد للمتأخرين اذا جازر ابا الحكم واختلفوا
وبالنظر اذا جهر او وقفوا وقد وقع له ما يشبه النظر في
المعنى في خمسة مواضع منها قوله والتوفيق في اليقين وفيها
يجوز طرحها خارجا واستشكل واوردوا كغيرها ولم يصدق
وحدك واستشكلت ونيت الجمع واستشكل وقد يقع التردد في كلام
المؤلف بخلاف ما ذكره ويلو الى خلاف مذهب **ش** كذا ينبغي
في بعض النسخ اي وحيث قال الحكم كذا لو كان كذا فانه يشير بان
يلو الى ان في مذهب مالك قوله اخري في المسألة مخالفا لما ذهب

بخلاف

فالعامل

فالعامل في بلو يشير لانه معطوف على عموله او على ما عطف
على عموله وخلافه سنون ومذهبى بيا النسبة **ش** كما ذكرنا
به سنون ايضا سنة خلاف ويريد بالمذهب مذهب مالك كما ذكرنا
وحقته الاستقراء وفي لفظ المؤلف قلق لان ظاهر قوله ويلو انها
تفيد ما ذكره حيث ما وقت ولو صرح بجوابها سدها ولم تستر بلو
وليس كذلك وانما مقتضى عطفها بالواو والاكتفاء عن جوابها
بما تقدم قلوا قال ويلو ولا جواب بعدها وان التزم ذلك في
ان يقول ويلو ويوان ولا جواب بعدها الى خلاف مذهبى لكان
اظهر ولدك قال بن غاري يريد انه يشير بلو الاغياية المقتضية
بجواب النكاح المكتفى عن جوابها بما قبلها الى خلاف منسوب
لمذهب مالك وشاهد الاستقراء يقتضي بصحته وان لم يثبت في
بعض النسخ ولكن لا يشير بها الا الى خلاف قوي ولا يطرد ذلك
في وان مع انه كثير في كلامه انتم **ش** مرة المراد بالنعمة
السبعة سعيد ابن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم ابن محمد
ابن ابي بكر الصديق وخارجة ابن زيد بن ثابت وعبيد الله ابن
عبد الله ابن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار واختلف
في السابع فقيل ابو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف وقيل سالم ابن
عبد الرحمن الله وقيل ابو بكر بن عبد الرحمن والمدينون يشار
بهم الى ابن كنانة وابن الحاشون ومطرف وابن نافع وابن سلمة
ونظرايهم والمصريون يشار بهم الى ابن القاسم والشعب وابن وهب
واشعث بن النخعي وابن عبد الحكم بن ظهير والحارثيون يشار بهم
الى القاسم اسامعيل والقاسم ابن الحسن وابن القصار وابن
الجلاب والقاسم ابن عبد الوهاب والقاسم ابن النخعي والشيخ

ابي بكر الابرار ونظرائهم والمنارة بشارهم الي الشيخ ابي زيد
والقاسمي وابن البباد والبايجي والنخعي وابن محمد وابن عبد البرواني
رشد وابن العربي والقاضي سند والمخزومي وهو المنيق ابي عبد
الرحمن المخزومي من اكابر اصحاب مالك وروي عنه البخاري وذكره
في المدارك في الطبقة الاولى من اصحاب مالك وابن شبلون هو
ابي موسى بن مناس ذكره عياض في الطبقة السادسة من المدارك
وابن شعبان هو صاحب الزاهي وهو القرطبي بضم القاف وسكون
الواو بعد الراء حمله مسورة ثم يانصب **ص** والله اسأل ان
ينفع به من كتبه او قرأه او حصله او سمع في شيء منه **ش** هذا دعا
من المؤلف رحمه الله واجتهد في ان ينفع بمختصره
هذا من كتبه لنفسه او لغيره او قرأه بدرس او مقابلة او طاعة
او حصله بملك او بحفظ او فهم او سمع في شيء منه يحتمل
ضميره انه ان يعود علي جملة المختصر لان الدعاء بما قبل هذا يتعلق
به كله وهذا يتعلق ببعضه في واحد من الامور المذكورة او في
جملة ما يحتمل ان يعود الضمير علي واحد من الامور المذكورة
وبعد البلغ ومن التبويض علي كل حال وملك سنة الامية
في الدعاء بالاستغفار بما ينفع له من الثمرة عاجلا بالانتفاع
بها في الدنيا واجلا بالثواب الجزيل والنظر بحيل صنع الله
قبول دعوته فان الله يشهد ذكره في الافاق وجبل قلوب
كثير من الخلق علي محبته والاشتغال به وهي من علامات التوكل
وتجمل بشري المؤمنين والافلام من تاليف حسن طوي ذكره
ولم يشتغل به والرجاسه تعالى ان يتم الانعام بالاحسان
الاخروي انه ولي ذلك وقدم لفظ الجلالة منصوبا باسال
لافاضة

لافاضة الحمراي لاسال ذلك الاموال من الله تعالى فانه
القادر عليه وعلي كل شيء وفيه تبيين علي انه لم يترك عليه
منفعة من مخلوق ولا قصد بتاليه التوصل الي القرب منه كمادة
كثير من المصنفين لا جرم ان الله يلزمه مراده بحسن نيته والسؤال
لغة الطلب واصطلاحا طلب الدين من الاعلي **ص** والله يصنعنا
من الغرر ويوفقنا في التوكل والعمل **ش** هذا دعا خريبات يمنه
الله ويحفظه من العدول عن الحق الذي هو شبه بالزلق
في طين او وحل فهو كناية عن الخيانة ولذا اردفه بطلب التوفيق
الي الاستقامة في اقواله اللسانية وافعاله القلبية والجوارحية
غير اللسان والعصية عند اصل السنة ان لا يخلق الله في
العبد ذنبا وعند الحكماء ملكة تمنع الخيول ويصبح تقصيرا
علي طريق اصل السنة بالملكة المذكورة مع ارادة الخاتمة اي
كيفية خلقها الله تعالى تمنع الخيول بطريق جري اعادة بحيث
يتمتع عادة وقوع الخيول معها واصل زلتل يزل وهو الزلق
في الطين او المنطق اريد به لارمه من التقص لان من زل فقد
نقص في المرض او المال او الدين او التوكل او العمل او غير ذلك
فهي حينئذ عصمة مطلقة سالها المؤلف وفيه دليل علي الجواز
لذلك والتوفيق جعل الاسباب متوافقة واستعداد الاقدام
علي الشيء وقيل جعل الله فعل العبد وافتا لما يحبه ويرضاه
وقيل هو الامر القوي الي السعادة الابدية والنعيم السرمدية
والهداية هي الدلالة علي طريق يوصل الي المطلوب واحصل
الوصول والاهتداهم لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة
الي المطلوب هو ضد التوفيق الخذلان وهو خلق قدرة الله

أظنه ياذن في هذا ولا اظن جوازه لان فتح هذا الباب يؤدي الي
نسخ الكتاب بالكلية ولرب ما ظن الناسخ ان الصواب معه مع كون
ما في نفس الامر بخلافه وما قاله هذا السيد العظيم من **باب**
تواضعه الذي رخصه الله به مع ان ما اتى به عين الكمال في نوعه
وغاية المرام في جمعه وهكذا الفضل البارقون لا يروون لانهم
ولا الاعمال مزية ولا يتكبرون الذين ينشئون اموالهم في سبيل
الله ثم لا يتبعون ما انتقوا من اذي لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف
عليهم ولا هم يحزنون **ص** فقل ما يخلص مصنف من الصفوات
او يجتنب مولف من العثرات **ش** لما اعتذر المؤلف من التقصير الواقع
في تفسيره مع ظهور الكمال فيما اتى به فيه علل ذلك الاعتذار
بهذا الكلام والمراد بقل ما التفتي اليه لا يخلص ولا يجتنب اي انما
اعتذرت لاني مصنف وكل مصنف لا يخلص من خطأ طريقه
الصواب وهو مراده بالصفوات ولا في مولف وكل مولف لا يجتنب
من الشقوق في التحريف وهو مراده بالعثرات ويحتمل ان يكون
قوله قتل ما جواب عن سوال مقدركان قايله قال له اعتذار
من التقصير الواقع في كتابك يقتضي انك عالم به والا فمت اين لك
ذلك حتى تفتدروا اذا علمته فاصححه ولا تستنروا وتطلب من
غيرك بهذا التذلل فقال له لم اعلم به على التبيين ولكني اعلم
ان التصنيف مظنة ذلك قتل ما الخ ومباراة اخري والنا في
قوله قتل ما واقعة موقع لام التعليل اي لانه قل ما يخلص هو
تعليل لقوله اعتذر لدومي الالباب ويجوز في صنف ومولف
السر والفتح ثم يحتمل ان تكون ما كافة لتقل عن الطلب للفاعل
وحينئذ تكتب متصلة بقل ويحتمل ان تكون مصدريه فيجوز
فيها

فيها الاتصال والاتصال والفاعل المصدر المولود منها ومن
القول بدها وهو يخلص صنف اي خلاص صنف وقديما خاضع
الناس سقطة التاليف وخافوا زلة التاليف كما ذكر المؤلف حتى
قل من صنف فقد استهدف ومن الف فقد استهدف وعني
استهدف جعل نفسه هدفا اي عرضا لمن يريه بالسب كما يري
العرض بالنبل واستهدف اي طلب ان يقتل اي يري وهو
قريب من الاول وكان بعض الشيوخ كثيرا ما يقول من صنف
فقد استهدف فان احسن فقد استعطف وان اساف فقد
استهدف قيل عني استهدف ارتفع علي اقترانه فان احسن فيه
فقد ميل القلوب اليه وان قصر فقد نقص المندق والمندان
صحيحات **باب** هو في العرف معروف وفي اللغة
فرجة في سائر متصل بها من داخل الى خارج وعكسه حقيقة
في الاجسام كباب الدار يجازي المعاني كباب الطهارة وفي الاصطلاح
اسم لطائفة من المسائل المشتركة في حكم والباب في كلام المؤلف اما
مرفوع مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف او منصوب بمنفعل
محذوف او موقوف على حد ما قيل في الاعداد المسروقة واعترض
الاول بانه يلزم عليه الا بتدا بالكرة ويجاب بان المسوغ للابتداء
هنا وقوع الخبر جارا ومحرورا وهو اذا وقع خبرا عن الكرة وجب
تقديمه عليها ليسوغ الابتداء بها فيقدر هنا عرما عليها واعلم
انه قد اختلفت في هذا المقام والمحدثين فيما يبتدئون به كتبهم
بحسب اختلاف اغراضهم فيما قصدوا انبيئهم من احكام الشريعة
المتعلقة باعمال القلوب وهي الاعتقادات المسماة باصول
الدين واعمال الجوارح الظاهرة المسماة بالفروع فابتدأ البخاري

بيانات بدا الوحي لتعدي بيان اصول الشريعة وما ذكره من
كتاب الايمان وغيره سني عليه وابتدأ بكتاب الايمان لانه
راي ان الشريعة تقررت وانما يحتاج اليه بيان احكامها الاصلية
والنوعية وهو الذي قصد الشيخ ابو محمد في ابتداء رسالته بالكلام
في العقائد ومن لم يستدعي بيان العقائد من الفقهاء والمحدثين
راي ان الكلام انما هو في فروع الدين وذلك انما يكون بعد تقرير
العقائد الذي هو الواجب الاول علي اختلاف بين العلماء ما هو
وكل هؤلاء اوجاهوا ابتداء بالكلام في اول اركان الفروع التي بني
الاسلام عليها وهو الصلاة المذكورة في الحديث بعد ركعتي الحديث
الاصل الاول وهو الشهادتان تبركا بالحديث ولا فساد من الدين
كالراس من الجسد لا يتحد ثوب بعد عائي الغالب الا في بقية
الاركان المذكورة في الحديث الا ان مقاصدهم اختلفت هنا ايضا
من ابتدأ بالكلام في الطهارة وهم الاكثر من راوا انها مستحاجة
الصلاة التي به تدخل والكلام في الشرط تقدم علي المشروط
ومن ابتدأ بالكلام في وقوت الصلاة كفضل الاسام في الموا
راي ان الخطاب بالطهارة وغيرها علي سبيل الوجوب انما يكون بعد
دخول الوقت فتقدم الكلام فيه ثم عاد الي الكلام في الطهارة ثم
الذين ابتدأوا بالطهارة او ذكروها بعد العقائد اختلفت اراؤهم فيما
يتقدمون من انواعها فمنهم من ابتدأ بذكر عمل الوضوء كالمدة وثقة
وابن الحاجب لانه المنصوص عليه في القرآن عند القيام الي
الصلاة ومنهم من ابتدأ بذكر وقوف الوضوء كما في رسالة لانه السابق
عليه عادة ومنهم من ابتدأ بذكر ما يكون به الطهارة وهو الحائي
الغالب لانه لم يوجد وهو لا بد له لا توجد الطهارة فينبغي ان
يكون

يكون الكلام فيه سابق علي الكلام فيوما لانه كالاته واستدعي
الكلام فيه الكلام علي الطاهر من الاشياء والنجس منها لكي يعلم
يا نجس الذي به تكون الطهارة وما لا ينجسه وما يمنع التلبس
به من التقرب بالصلاة وما في حكمها وما لا يمنع من ذلك وهذه
طريقة المؤلف ومن سبته الي ذلك واعلم انه قد جرت عادة
في هذا الباب ان يقرر ضوابط حقائق ستة بل سبعة وهي
الطهارة والنجاسة والطاهر والنجس والطهريّة والنظير
والتنجيس والتزجئة المضاف اليها الباب هنا الطهارة وعليها
تقتصر علي بيانها والاختصاص فتقول الطهارة بفتح الطاء
وهي لغة التواضعة والتطافة من الدناس والاساخ وتستعمل
بجاز في التبريه علي العيوب وشرعا قال بن عرفة هي صفة
حكيمية توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به او فيها وله
قالا وليا من حيث والاخيرة من حدث وبقاياها هذا المني
النجاسة فيقال كما قال بن عرفة ايضا هي صفة حكيمية توجب
لموصوفها منع استباحة الصلاة به او فيه انتهى وعني قوله
حكيمية انه يحكم بها ويقدر قياسها بمحاسنها وليست معني وجودها
قائما بحملها لا عنويا كالمعلم بصاحبه ولا حسيا كالسواد والبياض
وقوله به اي بهلاسه فيشمل الثوب والبدن والما وكل ما يجوز
للصلي ملاسته فاندفع انه لا يتناول طهارة المضاف
وقوله فيه يريد به المكان وقوله لم يريد به المصلي وهو
شامل للطهارة المصلي من الحدث والخبث الا ان قوله بعد
والاخيرة من حدث يخصه به وقوله في حد النجاسة توجب منع
الصلاة به او فيه اقتصر علي ذلك الامرين وهما المبرع عنهما بقوله

في حد الطهارة فالأوليان من حيث ولم يقل أوله كما في حد الطهارة
 لأن لا يقال شرعا للحدث نجاسة ولا للحدث نجس والضمير في به
 وفيه وله عايد علي الموصوف من قوله نوجب لموصوفا ومعني نوجب
 تصح ومعني جواز استحبابه أي تصح لموصوفا جواز طلب اباحة
 الصلاة ومعناه ان طلب اباحة الصلاة شرعا مع المانع كان ممنوعا
 فان المكلف لا يجوز له شرعا طلب اباحة الصلاة من غير حقها
 وهو الطهارة لأن من ليس معه مفتاح لا يجوز له ان يتصور علي
 طلب اباحة الدخول فاذا وجد متاعا حاشيت جواز طلب اباحة
 الدخول فليس في قوله جواز اضافة الشيء الي نفسه كما قيل **ص**
 برفع الحدث وحكم الحدث بالطلق **ش** يعني ان الحدث وهو المنع
 المترتب علي اعضا الوضوء والفعل لا يرفع الا بالما المطلق وكذلك
 حكم الحدث وهو الباقي بعد زوال المعين لا يزال الا بالما المطلق واما
 عين النجاسة فتزال بكل قلاع والحدث بفتحين وجود الشيء
 بعد ان لم يكن وشرعا يطلق علي الخارج المتأد وعلي الخروج
 كما في قولهم آداب الحدث وعلي الوصف الحكم المعترف بالاعضا
 قيام الاوصاف الحسية كما في قولهم يمنع الحدث كذا وعلي المنع
 المترتب علي الثلاثة كما في قولهم هنا يرفع ويصح هنا ارادة للمعني
 الثالث الذي هو الوصف لانها متلازمان فان ارتفع احدهما
 ارتفع الاخر ولا يصح ارادة المعنيين الاولين اذ لا يرتفعان الا
 بتقدير مضاف أي حكم الحدث فيصح ارادتهما لا يقال الحدث
 هو المنع الخ والمنع هو حكم الله تعالى وحكمه قديم واجب الوجود
 فكيف يتصور رفع واجب الوجود لانا نقول الحكم مرتفع ومتجدد
 باعتبار تغلقه لا باعتبار ذاته والمعلق عدي يمكن الارتفاع وبنا
 المؤلف

المؤلف يرفع للمجهول للعلم بنا على وهو الله والني عليه الصلاة
 والسلام بواسطة الوحي الله اليه لا يقال قوله يرفع الاول
 فيه التفسير بالمأني لان هذا امر ثابت محدد عن الشارع أي
 حكم بصفته رفع الحدث وحكم الحدث لانا نقول انما غير بالمضارع
 للاشارة الي انه نظريه الي حكم الفقيه بذلك في المستقبل ولو
 نظر الي ما ثبت عن الشارع لغيره بالمأني اوانه غير بالمضارع
 عن الماضي علي نقيض قوله تعالى اي امر الله نظر الي احضار
 هذا الحكم المحي في ذهن السامع أي احضاره الا ان المضاف
 يستحضر به الاسماء الغريبة بخلاف الماضي فانه لا احضار فيه
 والشي قد يحمل علي تقييده كما يحمل علي تطييره وعبر بالجملة النيلية
 ولم يبرر بالاسمية فيقول رافع الحدث وحكم الحدث الما المطلق
 لانها تقييد التجدد والحدث والمقصود هنا ذلك ولان نسبة
 الرفع الي الما مجاز **ص** وهو ما صدق عليه اسم بلا قيد **ش** يعني
 ان الما المطلق هو الذات التي يقال فيها هذا ما فيصدق عليها
 اسم الما بلا قيد زاي علي ذلك اللفظ فما صدق عليه اسم الما كالحسن
 لان لفظة ما عندهم عرض عام وبلا قيد كالفضل يخرج ما عدا
 المطلق من اقسام المياه اذ لا يقال في كل منهما ما الا بزيادة قيد
 اخر من اضافة او وصف او غيره كما قولنا ما ورد وساريات ولا
 يكفي الاقتصار في الاخبار عن ذواتها باسم الما خاصة من غير
 تقييد بشي كما في المطلق ودخل في تعريف المؤلف للمطلق ما اضافه
 ببيانها كما المطر وما اضيف لجملة كمالها والبار واليون والحد
 فتد انقند الاجماع علي جواز التطييره ثم يستثنى من الابرار بار
 محمود فلا يجوز الوضوء بايديها ولا الانتفاع به لانه ما عدا ابرار

لنجاسة وكما يمنع الوضوء من التيمم بارفعها وهي سيرة خمسة ايام
وعلي القول يمنع الاستعمال بالما المذكور فان تظهور به وصلي صحت
صلاته كذا ينبغي قاله الشيخ علي الاجموري في شرحه ودخل
في حد المطلق اما المذهب ولا خلاف فيه في المذهب ودخل فيه
ايضا جميع المياه المكروهة الالية **ص** وان جمع من نداء **ش** هذا
وبابعد احوال المطلق لا يسلب معها ما ثبت له من رفع الحدث
وحكم الجنث وما كان صدق حد المطلق عليها وعليها غيرها
غير ظاهر علي ما لا يخفى اني بهما في صورة الالفاظ بينهما علي ما
بعد ما من حقيقة المطلق الذي ذكره وان الحقت به في الحكم
وغنول جمع وفاعل ذاب وعناه تتبع بعد جموده واسم كان
وغنول خولط وفاعل تغيرهما برعايته علي المطلق او علي
الما المذكور في الحد وهو ما يعني وكذلك الجهات في غيره وقراه
عائدة علي ما ذكره في كونه يرفع الحدث وحكم الجنث بالمطلق
وان جمع ذلك المطلق من نداء والنداء قال الجوهري الطر والبلا وندا
الارض نداوتها وبلغها انتهى والظاهر من عرف الناس اليوم
ان المراد منه بلل الارض وما يقع من ذلك علي اوراق الشجر ولا يغير
تغيير الخال من ورق الشجر حيث جمع من فوطة خلافا لابي مجاهد
ص او ذاب بعد جموده **ش** هو عطوف علي جمع وكذا ما بعده فهو
في حكم الالغيا اي وان كان ذلك المطلق جاسدا ذاب كالبرد
والجليد والثلج يذوب وهو بالذال المجتمة قال الجوهري ذاب
الشيء يذوب وذوب وذوبان يقضي جمدا وذا به غيره وذوبه
بمعني وكلام المؤلف شامل للملح الذائب في غير موضعه وهو
ظاهر لانه حينئذ ما بخلاف ما اذا وقع في غيره فانه في حالة الوقوع

من

من جنس الطعام ولذلك ذكر المؤلف فيه الخلاف الا في ولم يذكره
ذلك هنا ولا في موضع لقوله ذاب اربا وذوبه مذوب يتسخن بنا راو
تمس واذا وجد داخل البرد اذا ذاب شيء مفارق فانه ينظرون بعد
سيلانه فان غير احد واصافه سلب طهوريته وبعد ذلك حكمه
كغيره وان لم يغير احد واصافه كان طهورا علي حاله **ص** او كانت
سور بهيمة **ش** يعني وكذلك بقية شراب البهيمة طهورا كانت
جلالة ام لا ولا يمارض هذا ما ياتي من قوله وسال لا يتوفي بخاسه
لان الكلام هنا في الطهارة وهناك في كونه مكروها ومن قبل هذا
ما ياتي فيه نظر **ص** او حايض وجب **ش** هو عطوف علي المجرور
وهو بهيمة اي ان فضلة شراب الحايض او الحب طهور وسواء
كان مسلمين او كافرين وسواء كانا شاربي خمر او لا ونسخة الواو
اولي لانه نص علي الصورة المتوهمة فاحري سور احد هما فلا
جاجة الي جعل الواو معين او **ص** او فضلة طهارتها **ش** اي ان فضلة
طهارة الحب والحايض اي ما فضل منهما بعد ان تظهور فانه طهور
ولا اثر لما تشاقت منهما في الالفاظ علي المصهور وسواء في الالفاظ
او اعتقفا خلافا لمن قد ذكرك بالاعتراف ليلاد يصير مكروها
لما علمت ان الكلام هنا في الطهارة والكرامة ليس اخر **ص** او
كثيرا خلط بنجس لم يغير **ش** هو عطوف علي خبر كان اي ان الما
الكثير هو الزايد علي انية الوضوء والغسل اذا خلط بشي بنجس
واولي بظاهره لم يغير احد واصافه فان وقد ذكرك فيه لا يسلبه
الطهارة وقوله خلط واحري جود فمقصود من قوله واختره
وكذلك منجس كثيرا الا ان المؤلف لم يعتبر هذا المصنوع لانه
ليس بمصنوع شرط فصرح به فيما ياتي **ص** او شك في غيره هل

يضرب **ش** اي انه اذا شك في سبيل ما هل حصل من جنس ما يضرب وهو
 ما يشك عنه غالباً كطعام او ليس من جنس ما يضرب قراره فالاصل
 بناؤه على الطهورية ولا ينتقل الى ما عن اصله حتى يتحقق ما يؤثر
 فيه وما لو علم ان المغير غارق وشك في طهارته وجاوزه فاما
 طاهر غير طهور فهو قول شك انه كوطن ان غيره مما يضرب
 يكون الحكم كذلك وهو كذلك اذا الحكم انه يعل على الظن فتقوله هل
 يضرب من شك او عطف بيان عليه او تفسير له بحسب المعنى
 قوله هل يضرب اي هل هو بما يشاركه غالباً او من قراره وليس المراد
 انه شك في غيره هل هو طاهر او نجس فان هذا يجنب والغرض
 بين قوله او شك في غيره الخ وبين قوله فيما ياتي من قوله وبشكل
 في حدث والجامع ان كلا منهما شك في المانع فلا اثر له وقفاً مع
 قوله عليه السلام خلق الله الماطهور الحديث واسما ياتي **انه**
 شك في الشرط والذمة عامة فلا تبرا الا بيقين وقفاً مع قوله
 تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ
 اي يتيقن **ش** او تيقن بجوارقه **ش** بجواره بالها والتاوعلي كل فالمراد
 به تيقن رايه فقط بحسب الصورة بواجبة كرهية كالخيفة او
 طيبة كنت بجواره فلا يضرب ذلك لان الرابحة في الحقيقة انما
 هي في الشيء المجاور للمالا فيه هذا ان كان المجاور منفصلاً غير ملاصق
 بل وان كان تيقن المجاورة بدنه لاصق سطحه ولم يمازجه ولا مقل
 فعل ما مضى يقال بالصاد واليمين والزاوي فقطهران المجاور قسمان
 لا يستغني باحدهما عن الاخر وسأذكره من عدم اعتبار التيقن في
 الملاصق اشار اليه ابن عطاء الله وابن بشير وابن رشد واعتزف بان
 معرفة علي بن الحاجب هذه المسئلة بان ظاهر الروايات واقوالهم ان كل
 تغير

في قوله
 او تيقن
 بجواره
 بالها
 والتاوعلي
 كل فالمراد
 به تيقن
 رايه فقط
 بحسب الصورة
 بواجبة كرهية
 كالخيفة او
 طيبة كنت
 بجواره فلا
 يضرب ذلك
 لان الرابحة
 في الحقيقة
 انما هي في
 الشيء المجاور
 للمالا فيه
 هذا ان كان
 المجاور منفصلاً
 غير ملاصق
 بل وان كان
 تيقن المجاورة
 بدنه لاصق
 سطحه ولم
 يمازجه ولا
 مقل

تغير بحال معتبر وان لم يمازج وينقل عبد الحق عن ابن عبد الرحمن
 عن الشيخ والتابعين ما استغني بدلوده من بزيث او غيره وغيره
 او ما زاد الماطهور انتهى **ش** او بواجبة قطران وعاسا فر **ش** اي
 ان اذا انقبر بواجبة القطران الباقية في الوعاء او بالغا جرمه في
 وعاء ساقر فقطهر عليه ولم يتغير لونه ولا طعمه فهو طهور ويجوز الوضوء
 منه مراعاة لمطلق الاسم على الانح عن سند فتقوله او بواجبة
 قطران عطوف علي بدنه داخل في خيرا المبالغة لا على مجاوره
 اذ القطران من جملة المجاور والمطوف يقتضي المنيرة والتغير
 وان كانت المجاورة بسبب رابحة وقطران وتقييد المؤلف بالمسافر
 خرج نخرج التائب فلا غشوم له بل لا يضرب تغير الرشح مطلقاً ويضرب
 تغير اللون والطعم مطلقاً والحاصل كما قال الخطاب ان تغير رشح الماء
 فقط من النظرات فهو من باب التغير بالمجاور ويجوز استئماله ولا
 يتتيد ذلك بالضرورة ولا بالسفر وان تغير لونه او طعمه فانه
 يسلبه الطهورية ولا يجوز استئماله لافي الحضر ولا في السفر الاعلى
 ظاهر ما نقله ابن رشد عن بعض المتأخرين وتيقن جنيذ بالسفر
 والضرورة اليه ولا يجوز مع وجود غيره والله اعلم وكلام المؤلف
 محله ما لم يكن القطران دباغاً الوعاء الما فان كان دباغاً الوعاء الما
 فلا يضرب التغير به لونه او طعمه او رجاوا نظراً اذا شك في كونه دباغاً
 دباغاً ام لا فالظاهر انه يجري فيه ما تقدم في قوله او شك في
 غيره هل يضرب او بمثل قوله **ش** هو عطوف علي بجواره **ش**
 وان قيل ذلك المطلق بمول من الماء كما يستتير بالطيب بضم الطاء
 واللام وينتج اللام ايضاً وهي الحضرة التي تنقل الماء والخزائن
 للجمعة والزاوي ما يثبت في جوارق الجدران الملاصقة للما قال

Copy

rsity

في الفقه
في السلب

الخير والضرر قال بعض الحكماء علي عناءه قال سيدي زروق
والزغلات حيوان صغير يتولد منه ومنه ما ينشأ من طول مكثه
بتثليث الميم كما صغر اذ وعظا قوامه ودهنية فتلوه من ذاته
كل ذلك لا يسلب الطهورية سوا غيره في حال اتصاله او الفتي
فيه بعد انفصاله علي المشهور في الثاني عند بن بشير وعن مالك
التراب مع وجود غيره وبسبابة اخرى او تغير لونه او طعمه او ريحه
او جميعه يتولد منه كالطراب ونحوه وقد الطرطوشي الطراب بما
اذا لم يطبخ في الماء او قبله بن غازي لانه يمكن الاحتراز منه حينئذ
ولا يضره تغير الماء بالسرك او روثه احتاج الي ذكره ما شاء الله
لانه اما يتولد من الماء او مما لا يتفكك او بقراره **ش** اي ان الماء اذا
تغير بما لا يتفكك عنه غالبا مما هو من قرار الارض كما لو تغير بطين
او جري علي كبريت او زنجار او ملح او غيره ذلك فانه لا يضره
واحترازنا بقولنا غالبا من مثل حبل السانية مما سياتي الكلام
عليه وظاهر قوله او بقراره كالمح ولو طبخ به وقال **ح** ما حاصله
انه اذا طبخ الملح في الماء فغيره فقال عبد الحق عز بعض شيوخه
له حكم الماء المضاف وخالفه غيره فقلت **ج** الجاري علي ما تقدم عن
الطرطوشي في الطراب اذا طبخ في الماء هو القول الاول لان تغير
المطبوخ اقوي انتهى وفيه نظر انظر وجهه في الشرح الكبير **ص**
او مطروح ولو قصد من تراب او ملح **ش** يعني ان الماء لا يضره ما
طرح فيه من تراب او ملح ومرة وكبريت وغير ذلك ولو قصد
علي المشهور قد التغير او كثر وقال المازني ان المطروح بقصد
يسلب الطهورية لا تفكك الماء عنه **ص** والارجح السلب بالمح **ش**
اي والارجح عند بن يونس سلب طهورية الماء بالمح المطروح
وقد

الطراب

قصد التغير لا حد او صاف ما عاوا حسن ما قرره قول المؤلف وفي
الاتفاق علي السلب به ان صنع تردد ونقل المواق عن ابن بشير
ونحوه اختلف المتأخرون في الملح هل هو كالتراب فله يتقل
حكم الماء علي المشهور من المذهب او كالطعام فينتقله او المعدني
منه كالتراب والمصنوع كالطعام ثلاثة طرق واختلف من
بعدهم هل ترجع جميع ذلك هذه الطرق الي قول واحد فيكون
من جملة كالتراب يريد المعدني ومن جملة كالطعام يريد
المصنوع او مرجع ذلك الي ثلاثة اقوال ثم ان قوله والارجح المح
طريقة القابسي واختارها بن يونس وهي ضمنية والمذهب
عدم السلب بما كثيرا من الملح المطروح ولو قصد اصنع ام **لص** **ق**
لا يتغير لونه او طعمه او ريحها بما يفرقه غالبا من طاهر او نجس
ش هذا عطوف علي بالطلق اي لا بما كثيرا من اوصاف الثلاثة
بما يفرقه غالبا من طاهر كطين وزعفران او نجس كبول ودم
فلا يرفع به حدث ولا علم حيث وقوله غالبا اي كثيرا فلا يضر
تغيره بما لا يفرقه اصلا كالسرك الحي وبما يفرقه قليلا كقره
واما السرك اذا سات فيه فهو من المخارق كثيرا فيضر التغير به
ولما لم يتقل لا بالمختير لوافق ما بطلت لانه عطف عليه **ل**
نقول للاشارة الي انه يصح عطف التكررة علي المعرفة والاشارة
الي ان المطايف لما كانت متصوراتي الادنهان صح ان يعرف
بذلك المتغير وانما قدم المؤلف اللون علي الطم لثبوت الخلاف
فيه في المكان الواجب تقدم الطم للاتفاق عليه واخر البرج لضعف
الخلاف فيه لان مشهور المذهب انه يضر كما صرح به ابن عرفة
وغيره خلافا لابن الجشون في التايه مطلقا بل قال ابن

ناجي انه ظاهر المدونة والرسالة ونسب بن عرفة لسحنون التفرقة
 بين كون تغير الزنج كثيرا فيضرا وخفينا فلا يضر **ص** كنه خالط او
 بخار مصطكي **ش** مثالان للظاهر المغير بالمفارق غالب هذا هو
 الظاهر المتبادر ويحتمل ان يكونا مثالين للمغير بالمفارق غالب اسوا
 كان طاهرا او نجسا فان الدهن قد يكون طاهرا وقد يكون نجسا
 وكذا البخار المصطكا واسا كونها شبيهين كما ذكره بعض السراخ هو
 احتمالا ففيه نظر لانها من جملة ما تقدم والتشبيه يقتضي المناظرة
 والمعنى ان الما اذا تغير احد اوصافه بالدهن المماثل له فانه
 يسلب الطهرية اتفاقا وقول الشافعي الكبير والوسط هو المعروف
 من المذهب يوجب خلافا وليس مراد ايل مراده الرد على اطلاق
 قول في الحاشية المتغير بالدهن طهورا ويتناول بظاهره **هـ**
 الملاصق والمخالط وقد علم في توضيحه على الملاصق كما تقدم
 فالاحسن قوله في الصغير وهذا هو المذهب وكذلك يسلب الطهر
 عن الما المتغير بخور عود او مصطكي او نحو ذلك ولا فرق في التغير
 بين البين واليسير والظاهر والخفي الا باقيا بالتغير بجل السانية
 فنقول بمعنى اذا جرد الانا وظهر اثره ظهورا بينا فانه يسلب **هـ**
 بخالف لا طلاق فاعلم مراده ان يدرك التغير فيه **ص** وحكمه كثيره
ش هذا جواب من المولى لمن سأل اذا قلتم ان التغير بالمفارق
 يسلب الطهرية فما حكم الما بعد سلبها هل الطهارة او النجاسة
 لترتب عليها باحثة تناوله في غير العبادات وسنعه والمعنى ان حكم
 الما بموضعه المحكوم له به شرعا وهو الطهارة او النجاسة تحكم
 منه في الطهارة ان كان غيره طاهرا فيستعمل في العبادات من
 غن وطبخ وغسل ثياب من الوسخ والنجاسة ان كان غيره **هـ**
 نجسا

نجسا فلا يستعمل في عبادات ولا عادات لكنه يتق به في غير مسجد
 وادعي كما سياتي ثم بعد حمل الحكم على الوصف كما قررنا يصير في
 الكلام ساحة لان ما غيره النجس بمنزلة الجيم وهو عين النجاسة
 ومنه نجس بلسانها او شئ نجس فليس حكمه اي ومنه وصف
 غيره لكن النجس كثيرا ما يتساخون باطلاق كل شئ على **هـ**
 الاخر من با صرح حمل الحكم في كلام المولى على الحكم الشرعي
 المنتظم الى طلب النسل والترك او التحريم فيها فالمعنى حينئذ
 وحكمه من جواز المتناول وسنعه حكم غيره فهو جاز المتناول
 ان كان غيره طاهرا ومنوعه ان كان متنجسا ونجسا وهذا
 اولى وحينئذ فلا ساحة **ص** ويضربين تغير بجل سانية **ش**
 كما دل اطلاق كلامه على ان يطلق التغير بسلب الطهرية
 كما قررنا على المعروف السابق منه هنا على ما يضر فيه التغير
 البين دون الخفي والمعنى ان التغير لاحد اوصاف الماحل او دلو
 اشتقاقا من بوساينة فانه يضران كما في تغيره بينا اي فاحشا
 كما في عبارة بن رشد والمعتبر في كونه فاحشا او غير فاحش قول
 اهل المعرفة وانظر لم يقل المولى ويضربين تغيرا سانية **هـ**
 بجله مع انه الاول لتكرار مرجع ضيره **ص** كغير يروث ماشية
ش اي كما يضر مطلق تغير غير يروث الماشية واطلق الروث
 على ما يعم البوب والتغير واحد النوران والعدس رد قطع
 الما يادرها السيل سميت به لغدرها اطلها عند شدة حاجتها
 لها فاذ انقرا احد اوصافه يروث او يوب المواشي عند ورودها
 له فانه يسلب الطهرية كما في تغير بينا لا على المعروف **هـ**
 من الروايتين عند المخي ويتيم ان لم نجد غيره وان توضحا **هـ**

اعماد ابد اقال تشبيه في التثنية لا يتبدل كونه بينا فان قلت لا وجه
 لذكر المؤلف لهذه المسئلة لادخلها تحت قوله لا يتغير لوننا وطما
 اورح قلت اي بها الرد علي من يشترط في تغير الغدير ان يكون
 بينا خروجه فيه بمعنى الشراح حيث جعل التشبيه تاما ملص
 او يربوق شجر او ثمن والاظهر في بير البادية بها الجوارش يعني
 ان البير اذا تغير احد اوصافه ما يصار بوق شجر او خشب او حيش
 طويت به او سقط من الرياح او غيرهما فيها او تبين التثنية الرياح
 فيما فانه سلب الطهورية وهو قول الايباني اللخمي وهو المعروف
 من المدفوع واختار بن رشد في بير البادية والصحاري يتغير بوق
 الشجر والنبث وكذا الكشيش الذي تطوي به الذي لا يوجد غيره
 تطوي به عدم التأثير قال في الطراز وهو قول اصحابنا العراقيين
 وابي حنيفة والشافعي لا لا يمكن الاحتراز منه لكن بن رشد لم يخص
 الجواز بالبير بل جعل في حاشيها الما المتغير في الدودية والندرة
 وبجواب عن المؤلف بانه لا مفهوم في كلامه للبير ولا لتغير كونه
 في بادية وانما خرج بخرج الغالب والمدار علي عسر الاحتراز كما
 دل عليه كلام بن رشد وبن عرفة وغيرها وفي جعل الخالط
 الموافقة كالمخالف نظر **ش** المراد بالجعل التثنية لا التفسير ولا
 الاعتقاد اي ان الما اذا خالط اجني مما من طاهر او نجس ورائق
 له في اوصافه الثلاثة او شي سخا ولم يغيره لاجل الموافقة المذكورة
 ولو قد سخا الثاني اوصافه او في شي سخا لغيره في جميع الومان
 او في بعضها فحصل بغيره كالمخالف وينظر في كونه طاهرا او نجسا
 والي قللة الما وكثرة ويجري علي ما سبق وما ياتي لان الاوصاف
 الموجودة انما هي للما ولا يتبدل كالمخالف لانه الما باق علي
 اوصاف

اوصاف خلقة وذلك مما يتغير استصحابه فيه نظرا لنظر في
 وجوب التثنية وعدمه ولم يبين المؤلف اصطلاحه في النظر
 لخلقة وقال بعض كاه الاولي ان يقول تزد وقال بعض التردد
 اذا جزم المتأخرون بالحكم والنظر اذ وقعوا ولم يجوزوا ثم التردد في
 كلام المؤلف اذا كان يحصل التغير بتغير وجود الاوصاف التي
 يحصل بها الخلقة واما اذا كان يشك في حصول التغير بتغيرها
 فهو طهورا تناقا ولا يتغير بوق التردد في غير حالة الشك كما بينه
 كلام بن عرفة في اعراضه علي بن الحاجب وفي كلام الخطابي
 نظرا لنظره في الشرح الكلي **ص** وفي التثنية جعل في الغم قولان **ش**
 يعني اذ الما اذ جعل في الغم فعل يظهر به اولا في ذلك قولان **ش**
 ابن القاسم انه يظهر به خلافا لا شغب والخلقة في ذلك خلاف
 في حال وصنة وهي ان الماهل يتك عن الرقي ام لا فان من
 القاسم راي انه يتك عنه والشغب راي انه لا يتك واما اذا
 تحققت الخلطة او عدمها فانه يميل علي ذلك وبعبارة اخري
 وفي صحة التثنية من حدث اوجب بما جعل في الغم واخر غير
 متغير بالريق تغيرا ظاهرا وقبل طول ملكته في الغم رينا تحقق انه
 حصل من الرقي فقد ارلوكا من غير الرقي لغيره فعند حصول
 هذين الاسوي وهما عدم التثنية وعدم طول الملكة قولان وقدنا
 محل الخلاف بتقدير عدم التثنية ظاهرا وهو ظاهر اذ لو طالت ملكة
 الماني عنه او حصل منه مضخة لا تبقى الخلقة لعلية الرقي **ص**
 وكذا ما استعمل في حدث **ش** كما ذكرنا في بيان التثنية **ص**
 منع ذكر ما حكم القواعد المتوسطة بينهما بهذا الكلام والمضي
 ان الما اليسير اذا استعمل في فوجدت بان تقاطر من الاعضاء او

في قول المؤلف ان التثنية لا يتغير لوننا وطما

Copy

انقلها يكره ان يستعمل في حدث او حدث او اوضيعة او اغتسالان
 مستحبة او مسنونة مع وجود غيره وعللت الكراهة ببلل كلها
 لا تخلوا عن خضف والراجح في التقليل مراعاة الخلاف كما قال ابن
 الحاجب لان اصبغ قابل بعدم الطهورية وتخصيص المولف الكراهة
 بالما يخرج التواب والفرق ان المالا بد ان يتعلق به شيء من البدن
 وقوله في حدث يحتمل ان يكون متارعا فيه كل من كرهه واستعمل
 ويحتمل فيه الحذف من الاول لدلالة الثاني والتقدير علي الاول
 وكرهه ما استعمل فيه في حدث اذا اعلمت الاول وان اعلمت
 الثاني كان اللفظ علي حاله وان اختلف في التقدير وعلي الثاني
 وكرهه في حدث ما استعمل في حدث وقوله في حدث اي في روضه
 فيدخل وضو الصبي اذا كان محدثا **ص** وفي غيره تردد **ش** اي وفي كراهة
 استعمال الماستعمل في غير حدث كما استعمل في الاوضيعة والا
 غتسالان المستحبة والمسنونة واستعمل الثانية والثالثة في
 الرضو وغسل المذبية من الخيض ووضو التبرد والفيلة الرابعة
 وما غسل به ثوب طاهر سالم من الخيس والوسخ وجوازه تردد
 لهما خزين في النقل واعتمدنا في التقييم المذكور علي ظاهر كلام
 الشارح في **اللبس** **ص** ويسير كناية وضو وغسل بنجس لم يغير **ش**
 المطوف محذوف اي ويسير وانما لم يكن مطوفا علي استعمال لان
 الما السابق مخصوص بكونه مستعملا في الحدث فلا يناسب تنزيهه
 هنا اي وكرهه استعمال ما يسير اكد مع وجود غيره اذا خلط بنجس
 فوق القطرة ولم يغير شيئا من اوصافه وحد اليسير عند مالك
 كناية وضو كناية غسل فاية الفصل قليلة وان استعملت في
 الرضو ثم ان الجار والمجرور في قوله كناية وضو يصح ان يكون خبرا

لمبتدا

لمبتدا محذوف كما قرره بعض الشراح ويصح ان يكون صفة
 ليسير وعليه كل حال فالكاف دالة علي عدم المحصر فيدخل **ص**
 كما اقل من ذلك اذا تقرر ذلك كذلك ظهر ان قول بعض الشراح
 ومضموم كلام المولف ان سادون ائمة الرضو والفصل بنجس لم
 يغير بنجس غير سديد ومضموم لم يغير انه لو غير لم يكن الحكم كذلك
 وهو كذلك والحكم سلب الطهورية ومضموم بنجس انه لو كان
 بظاهر لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم انه اذا لم يغير فلكراهة
 وان غير سلب الطهورية واذا تضاف اليه التقليل المذكور وصح فلا
 اعادة عليه اصلا علي المشهور وانما لم يكتب المولف بانية الرضو
 عن ائمة الفصل او بالعكس لانه لو اقتصر علي ائمة الرضو لتوهم
 ان ائمة الفصل من الكثير ولو اقتصر علي الكثير لتوهم ان ائمة الرضو
 بنجس **ص** او ولغ فيه كلب **ش** هو عطوف علي خلط المقدرة قبل
 قوله بنجس ليصير قيد اليسارة معتبرا فيه لا علي يسير كما فعله بعض
 لانه يلزم عليه ان الكلب او الغ في كثير يكره استعماله لانه قبيح
 لان المطوف غابر للمطوف عليه وليس كذلك ولا علي استعمال
 ليله يوم كراهة الكثير ايضا والمعني وكرهه استعمال ما يسير خلط
 بنجس او ولغ فيه كلب سادون في اتخاذهم لا بخلاف الكثير
 والاولو غرضهم الوادع فتحة كثرة ذلك وهو للكلاب والسياع
 الالادمي ولا للطير الا الذباب والشرب للجميع فكل ولو غ شرب
 ولا عكس وكس الا اذا كان فارغا يتناول ولغ بلغ بفتح اللام
 فيهما وعلي كسرها في الاول اذا دخل لسانه وحركه فيها فيه
 شيء وينجم منه انه اذا دخل لسانه من غير تحريكه لا يكره استعماله
 وكذا لو دخل راسه او سقط من فيه لعاب في الماء وظاهر كلام المولف

الكراهة في الماء الملوغ فيه ولو تمتت فيه من النجاسة قال ح
 فيما ياتي عند قوله ونذ ب غسل انا لم يتيسر فارق سور الكلب
 سور غيره من الحيوان الذي لا يتوقى النجاسة في الارض بل الانسان
 سباع في اراقته وكراهة الوضوء وان علمت طهارته واسا غيره فان
 يتننت طهارة فيه فلا يراق وان لم يعلم ذلك فيكره استعماله مع جود
 غيره وان من توفاب سورة الاعادة عليه في الوقت **ص** وراكب يستل
 فيه **ش** اي وير استعماله ركب اي الاغتسال فيه فجملة ينسئل فيه
 تنسئل للمضاف المقد ركب ركب وهو استعمال فان استعمال الركب
 هو الاغتسال فيه لاصحة لركب لانه يتنقي حينئذ انه لا يكره الا
 غتسال فيه ابتداء حتى يتقدم فيه الاغتسال وليس كذلك بل يكره
 الاغتسال فيها ابتداء لان ما لا غلله بانه يتنزه علي من يستعمله
 بعده اذ لا يخلو من وخب وعرق في جسده غالباً وان لم يكن فيه من
 نجاسة والسلة موجودة فيه ابتداء وهذا فيمن لم يكن اعضاءه نية
 من الاوساخ والاذي اما من كانت اعضاءه نية من ذلك فلا يكره
 له ان ينسئل فيه وكل الكراهة ايضا ما لم يتحرك جداً كالبوك الكيرة
 فانه لا يكره الاغتسال فيه حينئذ **ص** وسور شارب جنود ما دخل به
 فيه **ش** يعني وسما يكره مع وجود غيره سوراي بنية شرب شارب
 الخ وكدلك ما دخل به فيه اذ لم يتنبر لان قصاره انه ما قبل حلة
 نجاسة ولم تغيره بل النجاسة فيه غير محقة وشل اليد غير **ص**
 كالرجل وهذا لم يتحقق طهارة اليد والافلا كراهة كما قاله صاحب
 البيان وغيره وذكره في التوضيح بخلاف الماء الذي لم ينجس فيه الكلب فانه
 يكره استعماله ولو تحققت سلامة فيه من النجاسة كما تقدم **ص** وما
 لا يتوقى نجسا من ما لان عسرا احتراز منه او كان طهرا **ش** ما بن

قوله

لا يخلو من وخب وعرق في جسده غالباً وان لم يكن فيه من نجاسة والسلة موجودة فيه ابتداء وهذا فيمن لم يكن اعضاءه نية من الاوساخ والاذي اما من كانت اعضاءه نية من ذلك فلا يكره له ان ينسئل فيه وكل الكراهة ايضا ما لم يتحرك جداً كالبوك الكيرة فانه لا يكره الاغتسال فيه حينئذ **ص** وسور شارب جنود ما دخل به فيه **ش** يعني وسما يكره مع وجود غيره سوراي بنية شرب شارب الخ وكدلك ما دخل به فيه اذ لم يتنبر لان قصاره انه ما قبل حلة نجاسة ولم تغيره بل النجاسة فيه غير محقة وشل اليد غير **ص** كالرجل وهذا لم يتحقق طهارة اليد والافلا كراهة كما قاله صاحب البيان وغيره وذكره في التوضيح بخلاف الماء الذي لم ينجس فيه الكلب فانه يكره استعماله ولو تحققت سلامة فيه من النجاسة كما تقدم **ص** وما لا يتوقى نجسا من ما لان عسرا احتراز منه او كان طهرا **ش** ما بن

قوله ما لا يتوقى الخ في موضع جر عطف علي المضاف اليه وهو قوله
 شارب جنواي وكره سور شارب جنود سور ما لا يتوقى النجاسة من الماء
 كالطير والسباع اذ لم يفسر الاحتراز منه فان عسراي شق الاحتراز منه
 كالهر والفار وخوهم لم يكره كما اذا كان سور شارب الجنود يدخل
 يده وسور ما لا يتوقى نجسا وعلم منه الاحتراز طهرا ما لم يكره ولا
 يراق لاضاعة الماء وهذا ما لم تثر النجاسة علي فيه وقت استعماله
 فان رايت علي فيه عمل عليها كما ياتي وقوله من ما قيد في المسائل
 الثلاث وحذف من سائي الاول لدلالة هذا عليه وحذف سور
 من هذا لدلالة عليه وقوله لان عسرا الخ المعطوف بحذف
 والمعطوف عليه سور المقد راي لا سور حيوان عسرا **فان**
 قيل المعطوف بل يشترط فيه ان لا يكون داخل فيها قايها فلا
 يقال **ب** بالقوم لا زيد وما لا يتوقى نجسا شامل لما عسرا الاحتراز
 منه ولما لم يفسر المعطوف داخل فيها قايها فالجواب **ب** ان فيها
 قبلها حد قاي والتقدير وما لا يتوقى نجسا من ما اذ لم يفسر الاحتراز
 منه وحينئذ فالمعطوف غير داخل ويصح عطف جملة **لا**
 عسرا علي الجملة المقدرة لكن علي قلة لان معطوف لا هنا جملة
 وهي لا تنقطع الا المفردات غالباً **ص** كشمس **ش** هذا استلهم
 بالخروج من الكراهة علي ظاهر اللفظ وعليه جملة التواشراح اي
 فلا يكره التطهير بالماء المشمس عند بن شعبان وبن الحارث وابي
 عبد الحكم قال بعض ولم اراه لغيرهم والقول بالكراهة قوي ونقله
 ابن النرات في كتابه المسمى بكون عن مالك واقصر جماعة
 من اسن المذهب عليه ولذا جوز بن العزات في كلام المؤلف ان يكون
 شمس بالمكروهات ولا بد من تمييزه حينئذ يكونه في الاواني

الصفر من البلاد الحارة كما قاله بن الاسام ونقله عن ابن العربي وبذلك
قال الشافعي **ص** وان ريت علي فيه وقت استعماله عمل عليها **ش** هذا
رجوع من المولف لتثبيت كراهة سور شارب الحزم ومدخول يده وسور
ما لا يتوقى نجسا وتيسر الاختراز منه وعدم كراهة سور ما ييسر الاختراز
منه او ما كان في كل ذلك طعاما ما اذا لم تعلم نجاسة ذلك العضو
الحال في المانقول وان ريت الخوان علمت علي فم الحيوان السابق
او عضو من اعضائه في جميع الصور وقت استعماله في الماء والطعام
او قبل الاستعمال دون غيبة يمكن زوال اثرها عمل عليها فيفرق
بين قليل الماء وكثيره وتغيره وعدمه وبين ما بيع الطعام وجماره
وطول الملك وعدمه فقوله عمل عليها أي عمل على مقتضاها
كما تقدم وقول الشارح وكذلك الطعام عطف على الماء يتنفي
مسائلا وليس كذلك كما استغرق من قول المولف ويخس كثير
طعام ما بيع بخس قل وتفسير الرواية بالعلية لا البصرية يدفع
الاعتراض الذي اشار اليه الخطاب بقوله ولو قال ولو تيقنت
علي فيه كان احسن لان النجاسة قد تثبت ولم تزل حتى وحيث
كانت علوية فمفعولها الاول الضمير المستتر الناب عن التاعلم
والثاني مفعوله علي فيه وقت استعماله ظرف والضمير في قوله
ريت للنجاسة المضمومة من قوله وما لا يتوقى نجسا ولا مفهوم لقوله
فيه وانما قصد لانه الغالب وانظر ما في اية انما هذه المسئلة
مع امكان الاستغناء عنها بما تقدم من التفصيل في اول الباب
ص واذا مات برية ونفس سائلة برالك ولم يتغير رتب نزع بقدرها
لان وقع ميتا **ش** برية صفة لموصوف محدوف يعني ان الحيوان
البري الذي له نفس اي دم سائلة اي جارية منه ان فيج او جرح
اذا مات

اذا مات في الماء الرالك اي غير الجاري سوا ما له مادة كالبر او لده
كالصبرج والبركة الا ان تكبر جدا ولم يتغير لما فانه يستحب ان ينزع
منه بعد اخراج الميتة ويكفي قبله ويكون النزع بقدر الماء والداية
لا يجد محد ودولذا ينظر الي طول الملك وقربه وكلما كثر النزع كان
احب اليهم واحوط واخرج بقوله مات اذا وقع الحيوان في الماء
واخرج حيا فانه لا يفسد الا ان يكون بجسده نجاسة والماء قليل
فيكون ما ييسر احلته نجاسة وهل جسده محمول علي الطهارة
ولو غلب مخالطة للنجاسة وهو ظاهر كلام بن رشد او ما غلب
مخالطة للنجاسة محمول عليها وهو قول سعيد بن عيسى في قضية
شرب وقعت فيها فارة فاخرجت حية فانه يراق وفي سماع الشيب
سئلهم وقال اليه بن الاسام وقال الشيخ وما قاله بن رشد اظهر في الطعام
وما قاله غيره ظاهر في الماء فيكره مع وجود غيره اذا كان قليلا انتهى
واخرج ايضا بقوله مات اذا وقع الحيوان في الماء بعد موته فانه
لا يستحب النزع كما قاله المولف ولا يقال ان مفهوم اذا مات مفهوم
شروط وهو يعتبره لروما وحينئذ فلم يصرح بهذا الشرط والجواب ان
الشرط الذي يعتبره لروما هو ان لا يعلق الشرط واحترز بقوله
بري من البري فانه اذا مات في الماء لم يتغير منه فلا يستحب
النزع واحترز بقوله ذوق نفس سائلة من الحيوان البري الذي ليس
له نفس سائلة كالحنفسا والمقرب فانه اذا مات في الماء لم يتغيره
لا يستحب نزعها واحترز براك من الجاري فانه لا يستحب فيه النزع
وسئلهم البرك الكبار جدا واحترز بقوله ولم يتغير ما اذا تغير احد
اوصاف الماء فانه يجب النزع سوا كانت دابة بحر او برية فنفس
سائلة ام لا غير ان ما يتغير بالبري السائل النفس نجس وغيره

ظاهر واذا اوجب نزع المتغير في المادة له ينزع كله ويغسل نفس
الحب بعد ذلك وبالمادة ينزع منه ما ينزل التغيير ان كان اكثر او
جميعه ان كان قليلا قاله في التعذيب والام لكن كلامه فيما يقوله البوي
السائل النفس كما هو فرض المسئلة الخامسة وينبغي ان ينزع في البحر
والانفس له سائلة من البوي حتى يزول التغير فقط من غير تفصيل
بين كثير وقليل ولا بين ماله مادة اولاد لا ينزل الحب منه لظهارته
وما تقدم من استجاب النزع بتدريج الماء والميتة كما قاله المؤلف لا ينبغي
حكم لانه احالة على محمول والا حسن ان يقال كما ينبغي عبارة
الرجاجي ينزع حتى يبلب على الظن ان الفضلات التي خرجت من
الميتة قد زالت بحيث يكون الماء الباقي لا تما فيه التغير ولما اقالوا
انما يطلب هذا النزع لحيوية المادة الالهية بانتقاه سام الحيوان
وسيلان رطوباته عند خروج روحه وينتج عنه طلب الحياة به
فيدخل الماء ويخل ويخرج بالرطوبات التي تقاها النفس ولذا
قالوا ينقي الخارج الاول لا تنزل الدهشة من الدلو فتزول
فائدة النزع ولذا قال هذه العلة لم يطلب النزع في وقوعه
ميتا او حيا واخرج كذلك وما ذكره المؤلف من استجاب النزع مع
القيود هو المشهور وقيل يجب النزع وعلى المشهور فهو مكروه مع
وجود غيره ويبيد من صلبه في الوقت **ص** وان زال تغير النفس
لاكثر مطلق فاستحسن الطهورية وعدها ارجح **ش** يعني ان
المالك اذا تغير بالنجاسة ثم زال تغيره لاكثر مطلق فخلط
به ولا بالتقاضي فيه من تراب او طين بل بنفسه او بنزع بعضه او
بتغيير مطلق خلط به فاختلف في ذلك الما على قولين فمن ران
الحكم بالنجاسة انما هو لاجل التغير وقد زال والحكم بدورج العلة
وجودا

وجودا وعدها حكم بطهوريته كالحق يتخلل ومن ران النجاسة لا تنال
الا بالما المطلق وليس حاصل حكم بقا النجاسة وصوب الاول ببعض
واليه اشار بالاستحسان وصوب بن يونس الثاني واليه اشار بالشرح
وقد اعترض ابن غازي بنسبة هذا الى بن يونس بما يعلم بالوقوف
عليه وشمل قوله لاكثر مطلق مازال تغيره بقليل المطلق كما هو
اشترنا اليه وانكر البستاني وجود الخلاف فيه وقال لو جعل المولف
محل النزاع مازال بنفسه تسلم من المطالبة بالقتل فيما اذا زال
بتغيير المطلق زاد في حقيقته وهو في عمدة انفي وعلام بن الامام
ينتهي ثبوت الخلاف فيه وفهم من قوله لاكثر مطلق ان مازال
تغيره بمكانة ما مطلق خالطه طهورا باتفاق ويعكس ذلك قال
في التوضيح وقلنا في قول المؤلف لاكثر مطلق ولا يشي اليه فيه
كما قال في الطراز لو زال تغيره بالتقاضي او طين فان لم يظهر فيه
احد اوصاف ما بقي فيه وجب ان يظهر وان ظهر احد اوصاف
الملهي احتمل الامر قال بن الامام والظاهر النجاسة عملا بالاستصحاب
انفي وفي عبارة بعضهم عملا بالطهورية الما بالتقاضي فيه حيث لم يظهر
احد اوصاف ما بقي فيه بقوله لا فانقطع بزوال التغير وسلامه اوصاف
الما من النجاسة واورد على المؤلف ان الضمير في عدم محاسن هو دعي
الطهورية وهي اخفى من الظاهرية فلا يلزم من تني الطهورية
تني الظاهرية التي هي اعم من هذه التقابل يتول بعد الطهارة
استصحاب الاصل وقد يقال عود الضمير على الطهورية لا يمنع
من الحكم عليه بعدم الظاهرية ايضا لان قرينة الاستصحاب تني
ارادة الظاهرية وهذا مع وجود غيره والا اشتمل من غير كراهة
ص وقيل خبر الواحد ان بين وجهيها او انتقاما من هبوا الا فقال

يستحسن تركه **ش** يعني ان النجاسة تثبت بخبر الواحد البالغ عدل الرواية
ذكرها كان او ان شي حرا او غير اذا ادين بالخبر بالفتح ووجه النجاسة
كقوله تغيير بول مثلا اذا اختلف مذهب السائل والخبر لاحتمال
ان يستقدا ليس نجس نجسا او لم يبين وجهها لكن اتفق الخبر
والخبر مذهبها اي والخبر بالمرع لما ينجس الماء والنجس
لرؤا علة التبيين فان لم يبين وجه النجاسة التي غيرت الماء
اختلف المذهب فقال الاسام المارزي من عند نفسه يستحب تركه
لان ما ربحه مشتبهها اي مع وجود غيره وورود الماء على النجاسة
كلمه **ش** لما قدم المؤلف ان المطلق ما لم يتغير احدا مضافه فما
تغير احدها منه فليس بمطلق فكان قابلا قال له هل البرية
بالادوصاق سوا وردت النجاسة عليا او وردت عليها او هذا
فيما وردت علي النجاسة لان وردت هي فقال لا فرق والمعنى
انه لا فرق عندنا في التطهير بين ان يوضع الثوب المتنجس في الماء
ثم يصب عليه الماء وينفصل طهر او الماء في الاناء ثم يوضع الثوب المتنجس
فيه وينفصل الماء طهر اخلافا للشافعي فانه يفرق في ذلك
ويقول ان ورد الماء على النجاسة طهرها وان وردت النجاسة على
الماء وكان دون قلتي نجس الماء مجردا لاقاة النجاسة وان لم
تغير اما لو كان الثوب من قلتي يتنجس انما ينجس بالملاقاة والقلتان
بالفنداري خمسين رطل وبالمصري علي ما رجه الرازي اربعماية
رطل واحد وخمسون رطلا وثلاث رطل وثلاث اوقية لاربعة ائماس
اوقية واما ما صرحه النووي اربعماية وستة واربعون رطلا وثلاثة
اسباع رطل قاله في شرح الزيد **فصل** في تقديم سائر لغة
واصلا حوا وجه سائبة هذا الما قبله هو انه لما قدم ان ما تبين من
المياه

المياه بظاهر طاهر وما يتغير بنجس متنجس احتاج الى بيان الظاهر
والنجس وذكر فيه اشياء لا تشفى بذلك كقوله حرم استعمال ذكر محلا
وجاز للمرأة اللبوس مطلقا لكونها شاركت ما ذكر في السحرة والجراد
والمقصود من هذا الفصل بيان الاعيان الطاهرة من الاعيان
النجسة والمقصود من باب الاباح الاتي بيان الاعيان المباحة
من غيرها ولا يلزم منه الطهارة الاباحة والامس الاباحة الطهارة
فلا يدخل احد البابين تحت الاخر فيكون الشرح في باب المباح
ان بين الطاهر والمباح عموم مطلقا وعين ان يكون بينهما
عموم وخصوص من وجه **ص** الطاهر بيت بالدم له **ش** اي ان
الحيوان الذي لا دم له كالعقرب والذباب والخنافس ونبات وردن
والجراد والسود والنمل وما في غناها وهو مراد اهل المذهب بما
لا نفس له سائلة طاهر وان مات خفف الله وبعثني خففه
انته خروج روحه من انته بنفسه وانما كان ما ذكر طاهر لعدم
الدم منه الذي هو علة الاستفاد او قوله ما اي حيوان بري
اما تفسيرها بحيوان فلا ان الذي يتوهم به الموت انما هو الحيوان
واما تفسيرها ببري فيقرينة قوله والبحري لكن الاولى تفسيرها
بثورة لا عموم بدليل ذكر الصوف وما بعده منكر والمراد بما لا
دم له الذاتي وميت ما ذكر طاهر لان ما فيه من الدم منقول
وتفهم الذاتية من قوله ولم يقل فيه ثم انه لا يلزم من الحكم بطهارة
ما لا دم له ان يوكل بغير ذكاة لقوله واقتصر نحو الجراد لها دم
به فاذا مات لا نفس له سائلة في طعام واختلط به وغلب
عليه الطعام لم يوكل وان غير الطعام منه اكل الطعام دونه اذ لا
يوكل الخشاء على الصحيح الا بدكاة كما اشار له الشافعي عياض

وظاهره ان الطعام اذا كان هو الغالب انه يوكل والمراد بنفسته
كونه كثيرا والخشا في قليلا واما لو كان الطعام على النصف من
الخشا في فلا يوكل بمنزلة الغالب كما هو عند بن يونس خلافا
لصاحب التلقين والمقول عليه كلام بن يونس **ص** والبحري ولو
طالت حياة **ش** فهو عطف على يحمل المضاف اليها ميت
ويصح رفعه عطف على ميت لكن حذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه والاصل وبيت البحري ولا يصح الرفع دون التثنية
لنفسا دالمسي والمسي ان ميتة الحيوان البحري طاهرة لقوله
عليه السلام هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقوله احلت لنا ميتتان
السك والجراد وسومات خفافاته ووجد طافيا وبسبب في
فصل به من اصطياد مسلم او مجوسي والتي في ان اودس في طين
فمات ووجد في بطن حوت او طير ميتا ولا فرق بين ان يكون مما
لا تطول حياته يركا حوت او تطول حياة كالضفدع البحري
بتثليث اوله وثالثه قاله في القاسوس والسحفا البحرية وهي
قرس المابض الصبي والحا وسكون اللام وفتح اللام وسكون
الحا الحاملة والسرطان بفتحات قيل وهي قرس الماء البحر لينة
الانتساع ومنه فلان بحراي واسع العطا والجود وقرس بحراي
واسع الجري والظاهر انه لا يجوز وطير ادي البحر **ص** وما ذكره جزوه
ش يريد ان المذكي واجزاء من كبد وعظم وغيرها طاهرة لا يحرم
الاكل كالحنز **ش** والحمار والخنزير فان ذكاته لا تنفع فيه وانما نفعه في
الجزء بعد العسل لان لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على الجزء **ص**
ان الشافية يتولون بخاسة مراة المباح وجزءه وخن تقول
ان الحبل المستول من شعرات يحمل الاثقال ولا يلزم من الحكم

عليه

عليه يحمل الاثقال الحكم على كل شعرة بذلك وكذلك كل الرجال
يحملون الصخرة العظيمة فانه لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على الصخرة
العظيمة الحكم على كل فرد بذلك **ص** وصوف ووبر وزغب ريش
وشعر ورجل من خنزير ان جزئ **ش** يريد ان ذلك طاهر من سائر
الحيوانات ولو اخذت بعد الموت لانه مما لا تحله الحياة **ص**
لا تحله الحياة لا ينحس بالموت وايضا فانه طاهر قبل الموت فبقوه
كذلك عمل بالاشمحاب والمراد بزغب الريش ما يشبه الشعر
من الاطراف ولا فرق على المذهب بين صوف الحرم وشعره
ووبره وبين صوف غيره وشعره ووبره لكن الطهارة في
ذلك مشروطة بجزءه ولو بعد التنف ويستحب غسلها **ص**
جزئ من ميتة كما في المدونة والرسالة بن رشد ولا معنى له
اذا علم انه لم يصيبها اذي ووجب بن جيب غسلها قال ابن
الموازي انتف سخا فهو غير جائز لما تعلق به من اجز الميتة ثم ان
قوله وصوف من غنم ووبر ينفع ابا الموحدة من ابل وارنب ونحوهما
وزغب ريش لطير وهو من اضافة الجز للكل لان الريش اسم للقبضة
والزغب ساء وشعر ينفع العين وسكونها من جميع الدواب مطوف
على المشتبه منه والمراد بالجز في كلام المؤلف اعم من ان يكون
بخلق او بصورة ما عدا التنف كما يؤخذ من كلام بن عرفة **ص**
والجراد وهو جسم غنبي ومنفصل عنه **ش** الجراد لغة الارض التي
لم يصيبها مطر والسنة التي لا مطر فيها وعرفه المؤلف بما ذكره والذي
ان حكم الجرادات وهي ما ليس بذي روح ولا متصل عن ذي روح
الطهارة واخرج الحيوان الحي بقوله غير حي واخرج الميتة **ص**
تولد عن الحيوان بقوله وغير منفصل عن اي عن الحي فالمنفصل

عنه كالبيض ليس بجار وكذا كما جزا الحي وليس المراد ان ما خرج عن
الجارية نجس والادكان الحي نجس ودخل في حد الجار الجار
والماء من زيت وغسل غير نخل لا يقال الجار يتايله الماء
لانا نقول انما يتايل الماء الجار لا الجار وقال **ح** ويدخل في
حد السمن وفيه نظرا وهو منفصل عن حي الا ان يريد المتصل
بلا واسطة والسمن متصل عن اللبن المتصل عن حي تأمل **ح**
الا المسكر **ش** لما كان بعض الجارات مفسدا او مرقدا او مسكرا
عليه ما استغرق من الفرق بينهما وكان الحكم في الاولين هو
الطهارة دون الاخير اخرج المولى بما ذكره وسوا كان المسكر
ما ياكل الجار او جارا كالحشيش وسوا كان من الميب او من غيره
عليه المشهور **ق** **ح** تنفع الفتيه يورق بها الفرق بين
المسكر والمرقد والمفسد فالمسكر ما غيب العقل دون
الحواس مع نشأة وفرح والمفسد ما غيب العقل دون الحواس
لا مع نشأة وفرح كعمل البلاد والمرقد ما غيب العقل والحواس
كالسكران ويشي على الاسكار ثلاثة احكام دون الاخير
الحد والنجاسة وتخريم القليل اذا تردد ذلك فلها خريف **ح**
الحشيشة قولان هل هي من المسكرات ام من المفسدات مع
اتفاقهم على المنع من اكلها فاختلفا في انهما من المخدرات
واختار الشيخ عبد الله المتوفي انهما من المسكرات وكل دليل انظره
في الشرح الكبير والفرق المذكور ان دفع الاعتراض علي قول
المولى الا المسكرانه يغسل النبات المنيب للعقل كالبنج والسيكران
والدفع بانها مفسدات او مرققات لا مسكرات والاربع **ح**
الحشيشة انهما من المفسدات وقد صرح القرافي بانه يجوز
تناول

ح

تناول ما قل منها كغيرها من المفسدات خلافا لما يفهم من
ظاهر عبارة التوضيح من منع تناول القليل منها والكثير **ح**
والحي **ش** القرطبي جمعوا على ان اللوم الحي طاهر حتى يخرج
وعليه رطوبة الفرج ولا يدخله الخلق الذي في رطوبة الفرج وما
الكافر فخذ معنا ومن ذهب للجهر انه كالسمن في جميع ذلك انظر
الابي وانظر حكم جنين البهيمة يخرج وعليه رطوبة الفرج كذلك
ام لا وسياقي لا بن عرفة وما هنا وعليه فالجنين المذكور من
بهيمة الوادي نجس وبعبارة اخرى ومن الطاهر الحي ولو تولد
من العذرة ولو كلبا وخنزيرا او مشركا وما في بطنه ما لم ينفصل
وتصح صلاته حمله وقاله غير واحد **ح** ودعه وعرقه ولما به
ومخاطبه وبيضه **ش** به هذا على طهارة فضلات لاقر لها
تستعمل في الحي وانما خروجها من ابدن على سبيل الرشح والعني
ان ما ذكر طاهر على المعروف ولو من جلدة او كافر او سكران هو
حال سكره او بعده بقرب او بعد لكن اتفقا في هذه **ح** في
المدونة وعرق الدواب وما يخرج من انوفها طاهر ولا فرق في
البيض بين نقيه ام لا من طير او سباع او حشرات اذ لحمها مباح
اذا امن سمها والمم الا ان يصعد الطاهر والنجس لا يصعد
ما يوكل وما لا يوكل فلا ينبغي تقييده بغير بيض الحشرات كما فعل
الشارح لكنه تابع في التقييد المذكور لابن رشد علي بن الحاجب
وقوله ولو اكل نجسا راحم الجميع لان في المجموع خلافا وبعضها
لا خلاف فيه وهو يشي ولو للخلاد في اي غالبا وهذا التمسك وانظر
تفصيل ذلك في الكبير **ح** الا المذنب **ش** هذا اخرج من عموم الحكم
في البيض على طريق الاستثنا المتصل يعني ان البيض المذكور وهو

ع
٢٢

ما قصد بعد اتصاله من الحي بعفن او صار ما او صار مضمقة
او فرخا ميتا نجس ويطلق علي ما اختلط صناعه ببياضه لكن هذا
الاخير طاهر ما لم يحصل فيه عفن واما ما يوجد من نقطة دم
في وسط بياض البيض فيقتضي مراعاة السفع في نجاسة الدم هو
الطهارة في هذه كما في الذخيرة **ص** والخارج بعد الموت **ش** اي
ومن النجس الخارج بعد الموت من دمع وعرق ولعاب ونخاط
وبعفن وكل نجاسة هذه الامور غير البعفن حيث خرجت بعد
الموت من حيوان نجس به فان كان من حيوان ميتة طاهرة
فلا يكون نجسا واما البعفن الخارج بعد الموت مما يتبع طاهرة
فان كان لا ينفصل عن الحيوان كالمخساح والقرص فلكذلك وان
كان ينفصلها كما جراد فيحتمل ان يقال بنجاسته كجتيه ما ذكي
اذ لم يتم خلقة او لم ينبت شعره ويحتمل ان يقال بطهارته
كطهارة ميتة ما خرج منه ولكن لا يוכל الادعاء ان هذا
التفصيل بعض **ص** وابن ادمي الا الميث **ش** اي ومن الطاهر
ابن ادمي حي ذكر او انثى مسلم او كافر مستعمل للنجاسات ام لا
لاستحالة الي صلاحه وجواز الرضاع بعد الحولين لانه لو لم يكن
طاهرا لمنع واما الخارج بعد موته فهو نجس علي المنصوص لجا
وعايه بناء علي نجاسته بالموت **ص** وابن غيره تابع **ش** يعني ان ابن
غير ادمي تابع للحي فان كان الحيوان مباح الاكل فليسته
طاهرا ولو اكل نجاسة علي المشهور وان كان محرم الاكل فليسته
نجس وان كان مكروه الاكل فليسته مكروه شرعا واما الصلاة
به فحاجة كما قاله بن رقيق العبد وابن الجن كلبن ادمي
لاكلين البهائم لجواز مناجاتهم وجواز اما منهم ونحو ذلك **ص**
وبول

وبول وعذرة من مباح الا المقتضي بنجس **ش** يريد ان بول
الحيوان المباح الاكل وروثه طاهران الا ان يكون مما يستعمل
النجاسات بالمشاهدة اكلا او شربا قبوله وروثه نجسات مدة
ظن بقاء النجاسة في جوفه وقيدنا بالمشاهدة ليخرج ما شأنه
استعمال النجاسة ولكنه لا يصل اليه بحسبه وما احتمل اسره وقيل
يحمل علي النجاسة تنليبا وهو غير ظاهر ولو قال المولف وروث
او رجيع بدل عذرة لكان احسن لان العذرة خامسة بخارج
الادري وخارج بالمباح المحرم والمكروه فان بولها وروثها
نجسات كما ياتي ويستحب عند مالك غسل بول المباح وعذرة
الطاهرة من الثوب ونحوه اما الاستتذاره او مراعاة الخلق
واما ما تولد من المباح وغيره من محرم او مكروه فهل يكون
فضلة طاهرة او نجسة والظاهر انه يلحق بالام لقولهم
كل ذات رحم فولدها بنزاتها وذلك كالمولود من النكاح
والثلب فان ذكر العقاب تحمل منه الثلب **ص** وفي الا المتغير
عن الطعام **ش** اي ومن الطاهر التي وهو الخارج من الطعام
بعد استقراره في المعدة ما لم يتغير عن طبيعة الطعام فان
تغير بموضوعة او نحوها فهو نجس وان لم يتأبه احد او صاف
العذرة والقلنس كالقي علي المشهور فيفضل فيه بين ان يتغير
ولو بموضوعة فهو نجس وان لم يتغير فيه فهو طاهر وعليه
يحمل قول مالك في الموطا رايه ربيعة بعد المنزول ينلس في
المسجد هو رايه لا يتصرف حتي يصلي كما قاله سند والقلنس ما
تتدفه المعدة او يتدفه ربح من فيها وقد يكون معه طعام وما
حكى عن ابن رشد من انه ما حاشى اي وهو طاهر مبني علي

ان البقي لا ينحس الا بشبهة احد اوصاف العذرة او بقتاريتها
وقد علمت ضعفه ومنه **ش** يبي ان الصفراء وهي **ص**
اصفر لونها يشبه الصنع الرغواني والبلغم وهو شي منقوده
يسقط من الرأس ويطلع من الصدر طاهران وذكرهما عقب
مسألة التي لينبه على طهارة غير المنتير منه وان خالطاه
واحدهما وبعبارة اخرى ظاهر قوله **ش** صفرا وبلغم سواء كانا
من ادبي او غيره لان المعدة عندنا طاهرة لعل الحياة لا يتأ
تقتضي هذه العلة طهارة البقي المتغير عن الطعام لاننا نتول
انما تكون الخارج من المعدة طاهرا حيث خرج بحاله ولا ترد الصفرا
لانه لما كان يندرج في مارت بمنزلة ما بقي بحاله ولا يرد
البلغم ايضا لان بعضه يكون من الرأس وبعضه من المعدة
ولا اشكال في طهارة الاول واما الثاني فلما كان يتكرر خروجه
الكثير من التي حكم بطهارته **ش** المسئلة **ص** ومرة مباح **ش** اي ومن
الطاهر مرة حيوان مباح وانما ذكر المارة بعد قوله وجزوه
للاهتمام لسان ذلك اذ قد قبل بعدم طارته ولا يقال **ص** علي
هذا الجواب كان ينبغي له ان يذكر جرة البعير ايضا لما فيها من
التزاع لاننا نتول هذه مناسبة وهي لا يلزم اطراها **ش** ان
تبيره بالمباح فيعلم منه ان مرارة الكروه غير طاهرة فلوقال
ومرارة غيره محرم كان احسن ثم ان ذكره للمرارة لاحاجة اليه
لانه ان اراد بالمرارة اما الاصفر المخرج من الغم فهو الاصفر
وان اراد وعاءه فهو جزء من الحيوان وقد مضى التفصيل فيه بين
الذي والحي والحي الذي له نفس سايلة **ص** ودم لم يفسح **ش** لما كانت
فضلة الحيوان كما قال في توضيحه على قسيتين ماله عقوله كالدعوى
محكوم

محكوم على له بالطهارة وقد تقدم وما لها من قسرات به
يستحيل الي صلاح كاللبن والبيض ويستحيل الي فساد كالدم والعذرة
والدم قسرات مسفوح وهو الجاري نجس اجماعا وسياتي في كلام
المولف وغير مسفوح اشار له هنا عطفه على انواع الطاهر والمعني
ان الدم غير المسفوح وهو الذي لم يجرب بدس وجب خروجه شرعا
طاهر فخرج الدم القاييم بالحي فانه لا يوصف بشي ودم الميتة
لنجاثة جريام لا ومن خوايد الطهارة انما اذا اصاب الثوب
منه الكثر من درهم لا يوسر بفسله وتجز الصلاة به ومن الدم
التيو المسفوح الدم الذي يخرج من قلب الشاة اذا شق **ص**
وسك وفارته **ش** لما قيد طهارة الدم بعدم السفع علم منه ان
المسفوح منه نجس وهو اجماع كما سبق وكان بعض افراده
مخالفا لذلك وهو المسك نفس عليه عطفه على انواعه
الطاهر فقال وسك الخ والمعني ان من الطاهر المسك بالسفر
فكون وهو من منقود استحالة الي صلاح وكذا قارته وهي
وعاوه الذي يكون المسك فيه من الحيوان المخصوص لانه عليه
السلام تطيب بذلك ولو كان نجسا لما تطيب به وبعبارة المسك
بكر فكون فارسي معرب تشبيه العرب المشوم خراج
يتولد من حيوان كالنزول المعروف ولا فرق بينها الا ان هذه
اينابا نحو الشبركانياب الغيل ورجلا معا طول من يديها ثم
يستحيل سكا واما المسك بنتج فسكون فهو الجلد ومنه قوله
في التذويب في باب المداق القنطار بلوسك يؤرذ **ص**
وجبه مسوك كفلوس ومن قاد في الجلد مسك بفتح الميم
والسين بها فهو خطأ صريح واما الزبد فافني الشيخ سالم

تفنا الله به بطهارته بعد التوقف حتى اخبره من له حرفة
انه لا يصل الى محل البول وتوقف الشيخ زروق في جواز اكل
المسك وقال لا ينبغي ان يتوقف في ذلك وجوازه علوم من الدين
بالضرورة وكلام الفقهاء في باب الاحرام في اكل الطعام المسك
دليل على ذلك **و**وزرع سقي بنجس **ش** اي وما هو طاهر الزرع
اذا سقي بالما بنجس وان تنجس طاهره والبنفل والكراث ونحوه
كالزراع ويحتمل ان يريد ان الفح النجس اذا زرع ونبت فانه طاهر
وكذا غير الفح ويحتمل ان يريد ما هو اعلم من ذلك اي وزرع ملائ
للنجاسة وتقدم ان بن القاسم اجاز ان يلف النخل بالنجس
ويستعمل في النجس للزراع وهو يدل على طهارة ذلك اذ لو
تنجس لما اباح شيئا منه انتهى ومنه يؤخذ حكم الاقدام على
سقي الزرع بالشيء النجس **و**خرنجر او خلل **ش** يعني ان الخرنجر
اذا انتقلت الى ان تجرت وانتقلت من التخيير الى التحليل فانها
تطهر لان النجاسة فيه متعلقة بالشدة المطربة فاذا ذهبت
ذهب التنجيس والتحريم والنجاسة يدور مع العلة وجودا
وعدمها لو كان الاسكار باقيا فيه بحيث لو بل وشرب اسكر
فليس بطاهر وطاهره تحذف في اوانه اولا وهو كذلك ولا
فرق بين ما يخلل بنفسه او بفعل فاعل **و**النجس ما استثنى
ش الكلام الان في بيان الاعيان النجسة بعد ما فرغ من
الكلام على الاعيان الطاهرة والمعني ان الاعيان النجسة
ما تقدم استثنائه حقيقة او حكما لا يدخل مفهومه ان جاز
او ما استثنى حقيقة واسما مفهومه ان جاز فهو معلوم من
اصطلاح المتقدم من قوله واعتبر من انما هي من مفهوم الشرط

في
النجس
ما
استثنى

ح

فق

فقط

قط ومباراة اخري والنجس يمنع الجيم عن النجاسة انواع
ايضا منه ما استثنى اي اخرج فيما سبق باداة استثنائية قوله
الا يحرم الاكل او شرط لقوله ان جازت فهو ثمان ومنه **ش**
اشار اليه بقوله وسيت غير ما ذكر وهو يري له تنس سائلة
ما ت خفف انما وبذكاة غير شرعية كذكي بجوسي او كتابي
لصته او سلم لم يسم عمدا او يحرم لصيدا او مرتدا او مجنونا او
سكران او صيدا كافر حكم هذه الميتة في هذا كله **و**لو
قله وادميا **ش** يعني ان ميتة القملة نجسة لان لها نفسا
سائلة بخلاف نحر البرغوث والبعوض والذباب ونحوها فان
ميتها طاهرة لان دمه لا يتحرك على المشهور واما ميتة
الادسي ولو كان فاح في طاهره على المعتمد ومذهب ابن القاسم
وابن شيبان وابن عبد الحكم نجاسة ميتة والى الطهارة ذهب
سحنون وابن القصار واختاره القاضي عياض وابن رشد
وغيرهما من الاشياخ والى اختيار ابن رشد اشار المؤلف بقوله
والاظهر طهارته قال عياض لان غسله والكرايم يابى
تنجيسه اذ لا معنى لنسل الميتة التي هي بمنزلة العذرة
ولصلاته عليه السلام علي سجيل بن بيضا في المسجد وكما
ثبت انه عليه السلام قبل عثام ابن مظعون بعد الموت ولو كان
نجسا لما فعل عليه السلام ذلك الى غير ذلك قال الخطاب ولم
ارتشبهوا القول المصدريه عند المؤلف ولا من اقتصر عليه بل
المؤاهل المذهب يحكيها من غير ترجيح ومنهم من رجح الطهارة
وان اخذ النجس النجاسة من المدونة فقد اخذ عياض منها
الطهارة في هاروث وهذا الخلاف لا يدخل عندي اجساد

الانبياء بل يجب الاتفاق على طهارة اجسادهم وقد قيل بطهارة
الخارج منه عليه الصلاة والسلام فكيف يجسد طاهر انتهى
وفي عبارة اخري والخلاف في غير الانبياء اما هم فاجسادهم بل جميع
فضلا ثم طهارة والخلاف في طهارة ميتة الادمي ونجاستها عام
في المسلم والكافر **ص** وما بين من حي وميت **ش** يعني الاجزاء
المنفصلة حقيقة او حكما بان تعلق بيسير لحم او جلد بحيث لا يمتد
لهية عن الحيوان النجس الميتة نجسة سواء اخذت منه في
حال الحياة او بعد الموت ادمي او غيره ومنه ثوب الثياب
وحاصل كلام الامام ان الخلاف فيما بين من الادمي في حال حياته
وبعد موته كما خلاف في ميتة خلاف البهائم ان ما بين منه حيا
لا يختلف في نجاسته ابن عبد السلام وليس كذلك وما كان في لفظ
ما عموم وليس مراد ابل المراد به ما عدا ما سبق من الصوف
وما سمع بينه بقوله من فرق وعظم وهما عروق وان وشمل
العظم السن وظلف بالظا للبقرة والشاة والظبي وعاج
وهو عظم الفيل واحده عاجة وظفر بالظا للادمي والبعير
والاوز والدجاج والنعام كذا في التوضيح والشارح وتبعهما
من راي من الشراح في عدم العجاج من ذي الظفر وقصبة
رئيس ودم التي يلتصقها الشعر وسواها وطرفها على المشهور
واما الزغب فقد تقدم انه طاهر ان جزوه المولود على هذه
دون غيرها من لحم وعصب وعروق واعضا اصلية للخلاف
فيما ذكر دون غيره وبهذا ينبغي ان يرد في دقيق العيب على ابن
الحاج ثم ان الاضافة في قوله وقصبة رئيس من اصناف
الجزء للكل وشمل قوله وما بين من حي الخ ما تحت من الرجل

بالجسد

بالجوفانه من الجلد بخلاف سائر من الرأس عند خلقه لانه
وخ مشهور ينقذ **ص** وجلد ولود **ش** يعني ان جلد الميتة
والجلد المأخوذ من الحي نجس ولود **ش** يعني المشهور المعلوم من
قول مالك لا يجوز فيه ولا يصح عليه قاله بن رشد ولا يوش
دبته طهارة في ظاهره ولا باطنه **ص** ورخص فيه مطلقا الامن
خبر بعد دبته في يابس **ش** في كثير من النسخ رخص بالبا
للمفعول وفي بعضها التماس على العابد على الاسم يعني ان الامام
رخص في استعمال جلد الميتة بعد دبته كان من ميتة مباح
كالبقرة وحرم كالحمار ذكي ام لا في الياسات بان يوعي فيها
العدس والفول والجرب ونحوها والمال له قوة يدفع
عن نفسه ويغزل عليها ولا يطن عليها لانه يودي الى زوال
بعض اجزاها فتحتلط بالدقيق ويحلب عليها وتلبس في غير
الصلاة ولا تلبس بن يونس اى في الصلاة واما في غيرها فحاي
وبعد الترخيص في غير جلد الخنزير اما هو فلا يرضى فيه
لا في ياسات ولا في ما ولا غير ذلك لان الذكاة لا تنبذ فيه
اجما عا فكذا الباغ خلاف لما سطره بن الفرس في احكام القر
من انه كغيره ومثله جلد الادمي لكرامته وهذا يعلم من وجوب
دفنه وقال البرزلي في مسایل الصلاة كان شيخنا يقول
ان وجد النعال من جلد الميتة فانه نجس الرجل اذا توا
عليه وفيه نظرحوا استعماله في الما انتهى واستظهر الخطاب
ما قاله شيخه لان الما يدفع عن نفسه والرجل اذا لبسها
صدق عليه انه استعمال في غير الياسات وشيئي نقيذ جواز
الفرد على جلود الميتة بما اذا خلت عن الما وقوله ورخص الخ

البولي ومراعاة لمن يقول ان النار تظهر وان راد النجاسة طاهر
والقول بطهارة زبل الخيل والقول بكرامة منها ومن البنات
والخير قال فيتحقق الامور من هذا الخلاف والافيقه على الناس
امر عيشهم غالبوا الحمد لله علي خلاف العلماء فانه ردة للناس
انتفى زاد في شرحه قلت ظاهر هذا انه لا يدخل في الاكل
الذي لا بد منه وتفسد على الناس عيشهم بسببه لا في الجمل في
الصلاة ولا في عدم غسل النعم فتأمل ذلك فانه كثير ما يقال
عنه ويريد من لا تأمل له تسمية الرخصة اليه وليس ذلك بصواب
فانهم انتفى وتعبه **ق** ما يعلم بالوقوف عليه في الشرح الكبير
وبول وعذرة من ادعي وتحرم ومكره **ش** يعني ان البول
والعذرة نجسان مما ذكره فاما بول الادمي غير الانبياء
فقد اختلف المذهب فيه والمشهور بخاسته ولا فرق بين
الصغير والكبير والذكر والانثى اكل الطعام ام لا زالت رايته
ام لا نجا في وهو كذلك على ظاهر المذونة وفيه الفتوى استحق
وسواء كان البول كثيرا او سيرا متطابرا كروسي الابور وروي
اعتقاره واما بول حرم الاكل ورويه غير الادمي فانه نجس
اتفاقا واما بول المكروه ورويه وكذا المباح الذي يصل للنجاسة
فانه نجس على المذهب وقيل مكروه من المكروه وظاهر كلام
ابن شاس وبن الحاجب وصاحب الديرة ان هذا القول هو
المذهب لتقدمهم له وعظمهم القول بالنجاسة عليه يتبين وجه
النجاسة من المكروه ان تنقي النجاس ان تكون الارواك
والابواك نجسة من كل حيوان كما قال الخائف للاستعداد
خرج المباح بدليل وهو طوافه عليه السلام علي بغير وجوبه

الصلاة

الصلاة علي مرافق القتم وبقي ساعدان علي الاصل ويخل
في المحرم حمار الوحش اذا دجن اذا لم يركل عند مالك واجاز
ابن القاسم قال يعني في المعنى وعليها يعني حكم بوله انتفى
ويدخل في المكروه الطوطا والفارجيت كان يصل الي النجاسة
والاكان مباحا كما ياتي في الاطعمة من ان الخلد مباح الاكل
ثم ان امثلة البول للجميع صحيحة واطاعة العذرة للجميع
علي سبيل التليب **ص** ويحس كثيرا طعام ما بيع نجس **قل ش**
لا من الاعيان الظاهرة والخسة ذكرنا اذ دخل احد هاتين
الاخر والمعني ان الطعام الكثير المبيع وقت سلاقة النجاسة له
ولو جدد بدو ذلك اذا وقع فيه شيء مستحب او نجس يكتله
وان قل ولو عا يعني عنه كدوث الدرع من الدم فانه يتنجس
بذلك وان لم يتغير بخلاف الملقوة المدفع عن نفسه فتوالت
بنجس اي يتحلل منه شيء حقيقا او ظاهرا لا شك اذ لا يتنجس الطعام
بالشك ونجس كثير الطعام وقليل النجاسة احرى بالحكم **ص** الجامد
ان امكن السريان والافحسبه **ص** هذا مفهوم قوله ما بيع والمعني
ان الجامد وهو الذي اذا اخذ منه جزء يتراد من الباقي ما يملأ
موضعه علي قرب اذا وقعت فيه نجاسة تنجس ان امكن السريان
في جميعه بان تكون النجاسة ما بينه والطعام متحلل وقال الشارح
اما بان تكون مضي له زمن ينما مع فيه كالسمن ونحوه واما بان
يكون طال الزمان طولا يعلم منه انها شربت في جميعه كما قاله
محتون وهو تفسير المذهب وان لم يكن سريان النجاسة لا تتنا
الاسرين فيطرح من ذلك الطعام ما شرب فيه النجاسة فقط بحسب
طول مكثها وقصره انتفى اي والباقي طاهر يباع ويؤكل **لكن قال**

فت

rsity

الجزولي يبين ذلك لان القوس تقذفه انتهى وقوله ان السكر
السويان تحققتا او ظنا لا شك كما تقدم ولو قال ان ظن السويان
بحييه لكان احسن **ص** ولا يظهر زيت خولط ولم طبع وزيتون ملح
وبعض صلق بنجس **ل** لما بين ان الطعام ينفق لما في انه اذا لاقا
بخاسة تنجس بمجرد الملاقاة من غير اعتبار تغير تكلم على غارقة
له في عدم قبوله التطهير دون المفاقاة ولا يظهر الخ والجار
في قوله بنجس يتعلق بكل واحد من الافعال الاربعة السابقة
والعامل فيها متحد اي ولا يظهر زيت خولط بنجس ولم طبع بنجس
وزيتون ملح بنجس ويبقى صلق بنجس والمراد بالزيت كل عنصر
اي ولا يظهر طعام من غير الادهان كاللبن وخوه خلط بنجس اتفاقا
لما رجتها للنجاسة وكذا لا يظهر زيت وما في معناه من جميع الادهان
خولط بنجس بن بشير علي المشهور انتهى وهو للباجي عن بن القاسم
وكذا لا يظهر لم طبع بنجس من ما او نجاسة وقعت فيه **حال**
طبخه وكذا غيره من المخبوزات بن بشير علي المشهور **قال**
وان وقعت فيه بعد طبخه فهو بمنزلة الجار من السمن فيفسد
ما يتعلق به من المرق ويؤكل فقد علمت من هذا التقريب الموفق
ودرج في اللحم على القول الثالث الفصل بين ابدء الطبخ وانتهائه
قال بعض وينبغي حمل كلام المؤلف عليه لانه الذي ينجم من قوله
طبخ انظر الشرح الكلي وانما عدل عن خلط الى خولط ليشمل ما
اذا كان بمنزلة فاعل او غيره **ص** وفخار بنوا **ش** هو عطوف
علي زيت والمعني ولا يظهر فخار بن بنجس غواص كالخ والبول
والما المتنجس وقوله غواص اي كثير الخوخ والبول في آخر
الاناخر اقام في الانامدة يغلب علي الظن ان النجاسة سرت

في جميع

في جميع اجزاها قال بعض ولو ازيل في الحال وغسقت فالظاهر
انه يظهر **قال** في التوضيح وفهم من تقييده اي ان الحايض بالفواهي
انه لا اثر لغيره انتهى وقول الشارح واخترنا بالفخار من الاشياء
المدهونة كالصيني وما في معناه او التي لا تقبل ذلك كالنجاس
والزجاج انتهى فيه نظر لان المدهون عندنا بمصر يشرب قطعا
فتدخل في الفخار اللحم الا ان تكون مدهونة بالزيت **ص** ويتبع
بمنجس لا بنجس في غير مسجد وادي **ش** لما ذكرنا انواع الطاهر
والنجس والمتنجس وكان الطاهر حكمه طاهر الا ما سببه عليه
بالمحم الا احتمال تكلم علي الانتفاع وعدمه بما عده **ب** هذا
والمعني ان الشيء المتنجس وهو ما كان طاهرا في الاصل وامائه
بنجاسة كالنوب المتنجس والزيت وخوه تنجس فيه فارة او نجاسة
يحوز الانتفاع به في غير مسجد وغيره كالمشي كبر او صغير عاقل
او مجنون مسلم او كافر وانما قدرنا الحمل اذ لا يصح فني كل
منافع الادوية يجوز استصباحه بالزيت وعمله صابونا وعلمه
الطعام المتنجس للدواب والعسل المتنجس للنحل وهو من منافعه **ش**
وليسه النوب النجس ونومه فيه مالم يكن فيه قاله في المدة
واما النجس وهو ما كان عينه نجسة كالبول وخوه فلا يجوز
الانتفاع به وهذا في غير الجلد المرفوض في استعماله في اليابس
والما وشمل قول المؤلف في غير مسجد وادي جواز سائر وجوه
الانتفاع فيستصحب بالزيت في غير المسجد ويحفظ منه ويحل
صابونا ويفسل منه الثياب بمطلق ويدبهن منه الجمل والجملة
والشمال والدلا ويعلف العسل للنحل ويظلم البهائم الطعام
والعجيين مأكولة اللحم ام لا ويسقي المالدواب والزرع والاشجار

واما البيع وان كان داخل في قوله في غير مسجد فليس بمراد كما
 سيأتي في البيع ان تنجس ما يتبل التلويح كالنوب يجوز فيه مع
 البيان ان كان يفسده الفسل او ينقصه دون غيره ولا يوقد
 بزيت في مسجد ولا يبي يطوب او طين ولا يكت فيه ثوب ولا يستفد
 خشب متنجس لكن لو بيت حيطانه بما تنجس فانه ليس ويصلي
 فيه ولا يهدم بن رشد وهو الصحيح لا غيره وجدت به رواية
 انه لو وجد ثم ان قوله في غير مسجد اي وقيد مسجد هذا اذا كان
 الدخان يدخل في المسجد واما ان كان الضوئية والدخان خارجا
 جاز **ص** ولا يصلي لباس كافر بخلاف نبيه **ش** يعني انه لا يصلي
 فرض او نفل لباسي تنجس كافر ذكرا وانثى كتابي او غيره باشر
 جلد ام لا كما يحل في نجاسة في العادة كالذيل ام لا كالعامة
 غسيل او جدي اتيابا او خفافا ولا ثياب شارب الخمر من المسلمين
 وهذا بخلاف منسوج الكافر مما لم يتحقق نجاسته فانه يصلي به
 لا فساد بالنسل ولا هم يتوقون فيه بعض التوقي ليلاد تنفس
 عليهم اشغالهم سواء كان مما يؤكل في نجاسته ام لا ثم ان تقليل طهارة
 ما صنعوه بانهم يتوقون فيه بعض التوقي الخ فينتفي ان ما يصنع
 يصنعه لنفسه واحله محمول على النجاسة لكن في البرزخ **ص**
 فييد طهارة ذلك ايضا فله فرق بين ما صنعته لنفسه وفيه
ص ولا يماينام فيه مصل **خ** يعني ولا يصلي بما ينام فيه
 مصل اخر حتى ينسأه لان الغالب عليه النجاسة وهذه المسئلة
 ما قدم فيه الغالب على الاصل وفي بعض الميارات ولا يماينام
 فيه اي ما اعد للنوم غير محتاط في طهارته فلا يرد ان
 الشخص الذي ينام على فراش وله ثوب للنوم ان قرأه
 ظاهر

ن

ظاهر مع انه مما ينام فيه مصل اخر لانه لم يعد للنوم غير محتاط
 في طهارته **ص** ولا يثياب غير مصل الا كراسته **ش** اي ولا يصلي
 ثياب غير مصل قطعا او غالبا كالنساء وثياب الصبيان الا
 ان يعلم انها من تصلي ومحل كونه لا يصلي بثياب غير
 مصل الا ما من كراسته من عمامة او منديل محمول على
 الطهارة الا ان يكون من يشرب الخوف لا يصلي فيه حتى
 ينسأه قاله الخبي ويصح رجوع الاستئصال للمسايل الثلاثة **ص**
 ولا يحاذي فرج عالم **ش** اي ولا يصلي بلسر او بل وسر يحاذي
 مقابل من غير حائل فرج دبر اقبل غير عالم بالاستئصال وقولنا
 من غير حائل قيد لا بد منه ومخفوم غير عالم حواز الصلاة
 يحاذي فرج العالم بالاستئصال وهل يقيد باتفاق المذهب او لا
 يقيد بذلك الا اذا اخبر بالنجاسة كما تقدم في قوله وقبل خبر
 الواحد ان بين وجهها وقتما مذهب **ص** وحرم استعمال ذكر
 محلي **ش** لما كان الحلي من جملة اللباس والذي يحرم لبسه منه
 لا يصلي به فاشبه الثوب النجس وكان الماء يحتاج الى ان
 غالبا **ص** في الكلام على ما يسوغ اخذاه ولبسه من حلي
 حلي الذهب والفضة واوانيها واواني الجوهر والابيسوغ
 من ذلك للرجال والنساء فتاك وحرم استعمال ذكر حلي كحل
 اتفاقا ولا على الراجح فيحرم على الولي الباسه مسلم او كافر
 على المشهور بخطابهم بنوع الشريعة والمراد بالمحلي ما جبل
 فيه شيء من ذهب او فضة متصل كسبح وطراز او منفصل كزورنيه
 بالمحلي على الحوية الحلي تنفسه كما ساور وخلاخل ومثل
 الاستعمال الاقتناء وانما حصى الاستعمال بالذكر ليلاد يتوهم

غيره

جواز له للاحتياج اليه **ص** ولو منقطه والة حربه **ش** اي فيجوز تخليته
المنطقة وهي بكسر الميم ويكون النون وفتح الطاء نوع من الحرم
التي يتد بها الوسط وكذلك يحرم تخليته الة الحرب علي المشهور
سواء ما بقي به كالترس او صار به كالرجح والسكين او يركب به
كالسرج والركاب او يستعان به علي الفرس كاللجام **ص** الا المصحف
ش هذا وما بعده مستثنى مما يحرم علي الذكر استعماله وقدم
المصحف لشرفه والمعني انه يجوز استعماله محلا لجواز تخليته
بالفضة وكذا ايا الذهب علي المشهور في جلده بان يجعل ذلك
علي الجلد من خارج ولا يكتب ولا يجعل له الاعشار ولا الاغصان
ولا الاخماس لان ذلك مكروه كما قاله الجوزي فيصح **ان**
يضم في كلام المؤلف بان قوله الا المصحف اي يخلد يحرم
تخليته خارجا ولا داخله لانه يخرج من الحرم وبالله يحرم
بمع المباح والمكروه وافهم تخصيصه المصحف بالجواز منع تخليته
غيره من ما يراكب وكذلك المقلمة والدواة وصرح به في
الجواهر وخوه في الطراز ويجوز كتابة القراف في الحديد وتخليته
به ويمنع كتابة العلم والسنة فيه ويمتنع ايضا تخليته الاجازة
خلد فاللبنزي وبخوه في استحسانه جواز **ص** والسيوف والاد
وربط سن مطلقا **ش** اي وكذلك يجوز استعمال السيوف المحلي
بالذهب والفضة سواء اتصلت الخلية كقبضة او انصلت
كغده لورده السنة بالجواز لانه اعظم الات الحرب وكل
الجواز في غير سيف المرأة واما هو فيجوز تخليته لانه بمنزلة
الخلعة وخوصها وظاهره ولو كانت تتأكل وكذلك يجوز اتخاذ
الانف من احد النعدين ليلاد يثنى فهو من باب التداوي وكذلك
يجوز

٤٢
٣٥
يجوز ويط من تتخلع من احد النعدين وكذا ما يسد به حل
من ستطت قاله بن عرفة ولم اتخذ الانف ويط السن معا
والمراد بالسن الجنس الصادق بالواحد والمتعد دوسني
قوله المؤلف مطلقا اي يذهب او فضة وهو راجع للفروع
الاربعة واشهر اقتضاه علي الانف والسن بالمنع في غيرها
وزاد الشافعي الانملة ايضا دون الاصبع وقاسوها هي والسن
علي الانف **ص** وخاتم الفضة **ش** اي ويجوز اتخاذ خاتم من
الفضة بل يستحب كما يستحب باليسري لا فرق بين الاعسر وغيره
وقريش وغيرهم ولا بأس بجعله في يمينه للحاجة يتذكرها او
يربط خيطا في اصبه والذي استقر عليه العمل جلده في المختصر
ولا يجوز تعدد الخاتم ولو كان وزن جيب المتعد درهين كما
في شرح **ه** فرع ويجوز نقش الخاتم ونقش اصحابها واسماء الله
تعالى فيها وصوت قول مالك وكان نقش خاتمه عليه السلام
محمد رسول الله في ثلاثة اسطر محمد سطر اعلاه ورسول سطر
اوسط والله سطر اسفله ولما كان قوله خاتم الفضة يصدق
عليه الخالص منها والمختلط بنسبها اخرج مخالفا لمخصوصا
بقوله لا ما يفضله ذهب اي لا يجوز لبس خاتم بفضه ذهب
ولو قل واعتمد المؤلف في هذا علي ظاهر كلام بن بشير وصرحه
ورد بالمالئة علي التايل بالكرامة ولم يحك بن رشد غيرها
واعتمده في شرحه وهل ولو كان الذهب الثرا ويقيها اذا كان
تاسعا وفي المواق ما يبيد الثاني **ص** وانا نقدر **ش** بالجر عطف
علي ذكر ولا يضره كون الاول من اضافة المصور الي فاعله
والثاني من اضافته للمفعول او علي حذف المضاف وابقا

المضاف اليه على جره والرفع على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه او النصب على تحلي اي ومما يحرم ايضا استعمال انافذ
وهو الذهب والفضة وانظر ما يتعلق بالاعراب في الشرح الكبير
واقتاؤه وان لامرأة **ش** اي ومما يحرم ادخار انا الذهب او
الفضة ولو من غير استعمال لانه ذريعة اليه ولوللتجمل وكذلك
يحرم الاستجار على ضياعة الا نأمن النقيين ولا خزان على
من كسره وانفذه اذ لم يتلف من العين شيئا على الاصح ويجوز
على ما في المدونة بيعها لان عينها تلك اجماعا ولا فرق في حرمة
كل من الاستعمال والاقتال لانا المذكورين الذكر والاني ولذا
قال وان لامرأة واللام بمعنى من اي وان كان قل من الاستعمال
والاقتال حاصل من امرأة **ص** وفي المفشي والمموه والمضيب
ودني الحلقة وانا الجوهر قولان **ش** اي وفي حرمة استعمال واقتا
انا النتنه المفشي برصاصي ونحوه نظر الى الباطن واباحته
نظر الى الظاهر قولان وفي حرمة استعمال واقتا انا النحاس
ونحوه المموه اي المطلي باحد النقيين نظر الى الظاهر واباحته
نظر الى الباطن قولان وفي حرمة استعمال واقتا انا العود او
الفخار ونحوه المضيب المشب كسره بخيط ذهب او فضة او المجموع
بصنمته من احدهما وجوازه قولان وفي حرمة استعمال واقتا ذي
الحلقة بكون اللام من ذهب او فضة وانا الجوهر كالدر والياقوت
ونحوها والجواز قولان وفي كلام المؤلف نظرا لانه اجل في القولين
والحاصل ان المفشي فيه قولان بالجواز والمنع والمعتد بالمنع واما
المموه والقولان فيه بالجواز والمنع وكلاهما راجع واما المضيب ونحو
الحلقة فالقولان فيها بالمنع والكراهة واما انا الجوهر فالقولان فيه

بالجواز

بالجواز والمنع لكن حقه ان يبر في هذا الاخير بتزدد لانه تزدد
للتاخرين ولما فرغ من ذكر ما يحرم على الذكور وبياح لهم وان غارم
النساء في بعضه كما في استعمال الاواني واقتنائها شرع لان يبتكر ما
يختص بالنساء فقال **ص** وجاز للمرأة الملبوس مطلقا **ش** والممنية
يجوز للمرأة ان تخذ ما هو ملبوس لها او ما يجري بحراة كقتل الجيب
وزرالياب ولغايث الشعور من النقيين وعلى بها قتل او كثر
وهو مراده بالاطلاق وانما بالرفع على جواز ان تخذ النخل للنساء
ومثله القنطاب من النقيين بقوله ولو غله ليلاد يتوهم حرمة
ذلك وانه ليس من الملبوس واما ما ليس من جنس الملبوس كسرويه
وكاحل وسرايا واسرة جمع سريره فليجوز للنساء ان تخذ من النقيين
واليه اشار بقوله لا كسر يروى عندي ما نصه ولا يجوز ان تخذ
الشرب لرجال ولا نسائا من ذهب او فضة او على باحدهما وكذا
من حديد واما العرش كالطرائح والمخد فيجوز باحد النقيين
لنساء الصدق لفظا الملبوس عليها وكاف فرغ المؤلف من الكلام
على الطاهر والنجس والمتنجس وكان منه ما يتقبل التظهير في
ازالة النجاسة عنه شرع في احكام ازالتها وما تزال به وما يفي
عنه سواء وبالا يعني عنه وغير ذلك مما يتعلق بها فقال **فصل**
هل ازالة النجاسة عن ثوب محل **ش** المراد بالثوب كلما هو محمول
للمصلي من خف وسيف وغير ذلك والمراد بالمصلي المربي للملأه
والمعني ان العلماء اختلفت في حكم ازالة النجاسة غير المنفوعة عنها
لمربي الصلوة عما ذكر من محمول المصلي وما هذه فتيل واجبة
مع الذكر والقدرة وقيل سنة وثاني فائدة الخلاف **ص** ولو طرف
نحاسة **ش** يعني ان النجاسة يطلب ازالتها عن ثوب المصلي وعن

قن

كل ما هو حامل له ولو كان طرف ذلك الثوب او المائة او نحو
 ملقي على الارض لان المصلي بيد حامل ذلك في العرف بخلاف
 الحصر وبعبارة اخرى اي ولو كان الثوب طرف عمامته وفي كلام
 ابن العربي ان الثوب يطلق على ما يلبس في الوسط وعلى الراس
 وعلى جميع البدن وكل هذا ذلك اسم خاص **ص** وبدنه **ش** مطوف
 على ثوب يعني ان ازالة النجاسة مطلوبة عن بدنه المصلي الظاهر
 وما هو في حكمه كداخل الالف والاذن والعين كتحمل برارة
 خنجر فيفصل داخل عينه ويفصل ما قدر عليه من ماله بخلاف
 طهارة الحدث الا صغيرا والكبر فان داخل ما ذكر فيها من الباطن
 واباباطن الجسد غير ما ذكر مما فتره المدة ولم يستدخل بل يتولد
 فيها فلا حكم له الا بعد اتصاله وفيما ادخل فيها كان ثوبا
 او نجسارواة محمد يبيد شارب قليل خمر لا يسكره صلواته ابدامة
 ما يري بتايه في بطنه والافنا للتونسي اذا حفظ ثوبه وعنه من
 النجاسة وتعاياه على الاول ان امكنه فان تاب ولا يمكنه التقايا
 صحت صلواته كصاحب السلس ولكن استدان لنساده وتاب يعطي
 من الزكاة ولانه صار عاجزا والمجاز لا تبطل صلواته فان قيل
 ابطالنا ما ادخله ذلك على نفسه ليس علة فالجواب انه يلزم
 من ذلك ان من وضع على ظاهر جسده مثل نجاسة ثم لم يتغير عليه
 ازالته ان تكون صلواته باطلة وليس كذلك وكلام ابن عرفة ينفيد
 ان الراجح رواية محمد وقال القرافي في الفروق انه المشهور واعتراض
 ابن الشاطط عليه مردود **ص** وكانه **ش** مطوف على ثوب يعني
 ان النجاسة يطلب ازالته عن كان المصلي ايما والمعتبر منه موضع
 قياسه وجوده وجلوه وموضع كفيه ولا يضر ما كان امامه

او يالي

او على يمينه او شماله او بين ركبتيه او قدام اصابه وبخاذه
 صدره او بطنه من ثوب اسفل فيه نجاسة وكثيرا ما يتفق ذلك
 بالمسجد الحرام من ريش الحرام فيتجا في عنه بصره ويسجد ويصير
 بين ركبتيه ووجهه **ص** لا طرفا في حصره **ش** اما بالجر عطف على
 ثوب واما بالنصب عطف على طرف فان قيل على هذا الثاني
 يكون التقدير لان كان الثوب طرف حصره وهذا غير ظاهر
 فالجواب ان لا انما تشرك في اللفظ دون المعنى وبعبارة اخرى ان
 قراناه بالجر لا اشكال وان قراناه بالنصب قدرنا في طرف ملابس
 لا ثوب لان الحصر ليس بثوب اي ولو كان ملابس المصلي طرف
 مماسته لان كان ملابس المصلي طرف حصره اي فلا يضر تحرك
 بركته ام لا على المذهب وطرف حصره يشل طرفه الطويل
 والبرقي والسكي وهو كذلك على المشهور والطرف الاخرى
 جهة كان وقوله **سنة** خبر ازالة ذكره وقد راوا وشهروا ابن رشد
 وابن يونس وعبد الحق وحكي بعضهم الاتفاق عليه وقوله او
 اي ذكره قد **ش** مطوف على الجرد والمراد وجوب شرط بدل ما ياتي
 له من قوله شرط الصلاة طهارة حدث وخبث وقيد الذكر والفتنة
 في الوجوب لاني السنة اذ لا فائدة فيه لانه لا يخط عن مرتبة
 السنة مع الجرد والنيان وانظر ثمة الخلاف والرد على القائل بان
 الخلاف لنظري في شرحه الكيس **ص** والا عار الظهري للاصغر **ش** اي
 وان ملل بالنجاسة ولم يكن ذا كراها عند الصلاة اما بان لم يعلم
 بها املا او علم بها ونسبها او ملل بها عاجزا عن ازالته فان
 بيب الصلاة في الوقت الضروي وهو في الظهري الى الاضواء **ش**
 السابن الى الجرد في الصبح الى طلوع الشمس وربما يفهم من قول المؤلف

سنة في رفع النجاسة من الثوب سنة لا في غيره
 على ثوبه بشرطه في ثوبه او على ثوبه او على ثوبه
 في الصلاة اعاد الصلاة في الوقت الضروي او على ثوبه
 او على ثوبه او على ثوبه او على ثوبه

للاصفرار انه لو صلى بعد خروج الوقت ثم علم انه لا شيء عليه
وقد صرح بذلك بن فرحون في الدرر وانما خص المؤلف الظهورين
بالمذكورين لمرور وقت ولان القياس يقتضي ان يباد الى الغروب
كما ان العشائين يبادان الى طلوع الفجر وقرئ بن يوسف بن هبان
الاعادة في الوقت انما هي على طريق الاستحباب فاشبهت
النفل فكما لا يستل اذا اصغر الشمس فكذلك لا يباد فيه
يباد في الوقت وكما جاز التنفل في الليل كله جازت الاعادة فيه
انتهى واعترض ذلك بان الاعادة انما هي بنية الغرض لا النفل
وبان كراهة النافلة ليست خاصة بما بعد الاصفرار بل تكون
النافلة من بعد صلاة العصر وبانه يلزم انه لا يباد الصبح بعد
الاصفرار وجزم بهذا القول بن الكدوف ولم اراه لغيره وتقدم
ان الصبح تنادى الى طلوع الشمس وعليه ان يجاب بانه لا يمكن
ان كراهة النافلة بعد الاصفرار شذوفا قبله بدليل جواز
الصلاة على الجبانة وجواز التلاوة قبله وكراهتهما بعده
والاعادة في الوقت وان كانت بنية الغرض الا انها كانت على جهة
الاستحباب اشبهت النافلة فمنعت في الوقت الذي فيه الكراهة
اشد ويفرق بين الظهر والصبح بان جميع وقت الصبح قد قيل
فيه انه وقت مختار للصبح وانه لا ضروري له وهو قول قوي في
المنه واليه قوله خلاف مبتدأ محذوف الخبر اي في ذلك خلاف
في التوضيح وتوطها في صلاة بطلان يعني ان سقوط النجاسة
على المصلي ولو ما سوا بطل الصلاة ولو تقلد يد ولو سقطت عنه
النجاسة كما نها في الرواية وهذا على رواية بن القاسم وهو المشهور
وسواء كونه نزعها او لم يلمسه وسواء نزعها ام لا كما ذكرها فيها يعني

انه

20
انه اذا كره نجاسة غير مفعول عنها في الصلاة ولو غلظها لم يتطل
ولو ما سوا المكنة نزعها ونزعها اولا ويستخالف الامام فان
راهها بغير ما سواها فان كان قريبا منه اراه اياها وان بعد منه
كله وتماذي على صلته ويستخالف الامام ولو هذا الذي
راهها الا ان يكون راهها قبل ذلك ولم يخبره الا بعد ما صلى بغير
صلاته فلا يجوز استحلافه لانه صلى بالنجاسة عامدا وبطلان
في كلام المؤلف فيقيد بعبارة الوقت وهو ان يبقى منه ما يسع
بعد ان تتحرك فالتحريك في الدخيلة قال بعض ولا شك ان
المراد بالوقت هنا الضروري وفيه نظير الجاري على المذهب
انه المختار انظر وجهه في شرحنا الكبير لا قبلها يعني ان
من راي النجاسة قبل الدخول في الصلاة ونسي عند الدخول فيها
حتى فرغ فلا اثر له ويميد في الوقت او كانت اسفل نفل فحلمها
ش يعني ان النجاسة اذا كانت تحت النفل وليست متعلقة به فلم
بذلك وخلع النفل وصلى فان صلته صحيحة وان كانت النفل
شديدة الالتصاق بالرجل طلب خلصها فلم تكن كالحصير وانظر
هل الخلع لا بد ان يكون فورا وهو الذي يفهم من الاية بانها
وانظر لو لم يخلصها من فرضه الصلاة ايما هل يصح صلته لانه
لم يخلص فلا يبعد جازما فهو كظهر حصير فيه نجاسة ولا تصح لانه
حامل للنجاسة بتقدير ان يوجد بالنفل كوجوب حسر عمامته به
وانظر هل يتبين بقصور المسئلة بما اذا كان ناسيا للنجاسة في
اسفل نعله كما يظن قوله **تت** او كانت النجاسة اسفل نفل فحلمها
ثم ذكرها فحلمها اولا لا يحصوم لنسيها تأمل **ص** وعني عما يسر
ش لما فرغ من ذكر النجاسة المغلفة شرع في ذكر المخففة المعفورة

عنه فدل انه يعني عما ليس الا فتكاك عنه بعد حصول سبه
 كالاحداث وانما قال حدث ولم يقل احداث لئلا يتوهم ان العفو
 مقصور على حصول جمع من الاحداث والمراد بالحدث الجنس ليع
 سايرها ثم وضع هذا الكلي يخزي بقوله **ش** كحدث مستلزم **ش** والمضي
 ان الشخص المستلزم بحدث من الاحداث كبول وخو يعني عما
 اصابه منه وبياح له دخول المسجد **ش** المستلزم لطلعه فيمنع
 والظاهر ان صابط المستلزم ما فسروه في باب السهو وهو ان ياتيه
 في كل يوم مرة او اكثر لا ما لا يجب منه الموضوع على تفصيله الا ان
 ذاك من باب الاحداث وذا من باب الاخبار وهذا السهل من
 ذاك تامل وقوله وعني الخ في قوة الاستثنى من قوله عن ثوب مصل
 وبذلك لا ما عني عنه وبناء للمفهوم للعلم بنا على وهو الشارع
 والمنع عدم المواخظة وقوله مستلزم بكسر الكاف لان الحدث
 هو القاهر للشخص وانما لا يفتي عليه لان الشخص ليس قاهر
 للحدث الا ان يتقربا بالاضافة اي كحدث شخص مستلزم **ش** وبلل
 باسور في يدان كثر الردا وثوب **ش** اي عني عن نجاسة بلل باسور
 بالوحدة المعرج بالمقبرة وتورهما من داخل وخروج التواليل
 هناك والتواليل جمع ثللول بضم التاء المثلثة ثم هرة ساكنة وقد
 تخفف وهو خروج راس العرق وبالنون عزى انفتاح عروقها
 وحرمان ما دتها والعنق عن مصيب ما ذكر في يدان كثر الرد
 او في ثوب اجسد كثر الردام لا فقول بمعنى ثوب معطوف على
 يد شارك له في شوطه فيه نظروا سوا فطر لرداه اولاد خلافا
 لبعضهم وصرح بنا على الكثرة لئلا يتوهم رجوعه للبلل المصيب اذ
 العبرة بكثرة الاصابة لا كثرة المصيب اذ قد يصيبه كثير في مرة
 او مرتين

تمت
 في
 كتاب
 التلخيص
 في
 بيان
 احكام
 الصلاة
 في
 كتاب
 التلخيص
 في
 بيان
 احكام
 الصلاة

او مرتين ولا ضرورة في ازالته فلا عفو والباسور فرض سيالة
 اي وعني عن بلل باسور او دمل او خوه وشل الثوب البور والمكان
 والثوب الذي يرد به كاليد الذي يربها **ش** وثوب مرضية تجتهد
ش وهو معطوف على المجزواي وعني ايضا عن ثوب او جسد
 جزا او كفاف يجتهد ومرضية ولدها وغيره ان اضطرت
 ولم تقبل غير هذه الكونها ايضا تجتهد في رد البول عنها
 فاذا احتفظت واصابها من بوله شيء استحب لها غسله ارتقا
 ولا يجب فالعفو في عدم طلب النضح منها مع الشك في الاصابة
 وفي عدم وجوب الفسلح التحقق كما عليه المحققون **ش** وثوب
 لها ثوب للصلاة **ش** اي وندب للرضع ومن الحق بها ثوب
 للصلاة من غير وجوب ولم يقولوا ذلك في صاحب السلس والدل
 وشبههما الاتصال سبب عذرهم فليمكنهم المنفون من خروج
 النجاسة حتى في الصلاة فلا فائدة في تحريم الثوب بخلافها
 ولم يوجبوا استبعاد الثوب لانه امر يتكرر فاشبه حالها حال
 المستلزم وكحقة امر النجاسة **ش** ودون درهم من دم مطلقا **ش**
 اي وعني عن دون درهم من عين الدم اذا لم يغف عنه ولو
 فوق درهم سوا كان دم جيف او نفاس او ميتة او خنزير من
 الجسد او خارجة في ثوبه او ثوب غيره او بدنه في الصلاة او
 خارجها وحمل المفوض المذكور بالنسبة للصلاة كما هو سياق الكلام
 لا بالنسبة للطعام فان ما دون درهم من الدم اذا وقع في طعام
 نجس كما تقدم ومنه هو ان ما كان قد ردهم لا يبي عنه
 وهو كذلك وعدم العفو في درهم مقيد بما ساقى من قوله واثر
 دمل الخ **ش** وقيح وضديد **ش** اي وعني عما دون درهم من قيح

ازالة

وصديد واما ما خرج من نطف الجعد من نار او حر فلا شك في نجاسته
كما تقدم التبيين عليه لكنه كثر الدليل يعني عن كثرة وقيل له اذا لم يتك
وتخصيصه الثلاثة بل ذكر مشعر بعدم النوع عن قليل غيرهما من بول
او غائط او مني او مني وهو المشهور المعروف لا ما نقل عن مالك
من اغتزار مثل روي الا يوم من البول نعم الحق ببعض المعفوات
ما يلب علي الظن من بول الطرقات اذا لم يتبين فلد يجب غسله
من ثوب او جسد او خف مثل ان تزل الرجل من النفل وهي
مبلوثة فيصيرها ما يلب علي الظن بخالطة البول له اذا لم يكن
التحرز منه ولان غيار الطريق الاهل فيه الطهارة وانما اختفى المعفو
بالدم وباسمه لان الانسان لا يخلو عنه فالاحتراز عن يسيرها
عسر دون سائر النجاسات **ش** وبول فرس لئلا يارب من حوب **ش**
اي وعني عن بول فرس قليلا كان البول او كثير اصاب ثوبه
او بدنه ولا معصوم لهذه القيود الا بول بل حيث كان السفر
سباحا يضطر الي ذلك انظر شرحنا اليك **ش** وانزاد من عذرة
ش يعني ان الذباب ونحوه مما لا يمكن التحفظ منه كسوسن وعمل
الابنات وردان ونحوه اذا جلس علي عذرة او بول او نحوها
لم يجلس علي ثوب او جسد فانه يعني عنه المشقة ولا حاجة
للتقييد بموضع يكثر فيه الذباب لان المول عليه قوله وعني عما
يمس والعنونا من بالصلدة واما الطعام فلد ويجري علي قوله
المتقدم ويحسن كثير طعام بايع الخ **ش** وموضع حجارة مسح فاذا
بوي غسل **ش** اي وعني عن التردم موضع حجارة او فضادة او
قطع عرق حال كون الموضع مسحا عنه الدم لما يتصور به الاحتيم
وهو المال في ذلك المحل الا انه يوجب رخصة في تاخير الغسل لا

في

في النجاسة
من البول
والغائط
والمني
والدم
والعرق
والسوسن
والذباب
والنمل
والفئران
والكلاب
والقطط
والخنازير
والحمير
والفيلة
والجمل
والنعام
والطيور
والوحوش
والأحياء
والأشياء
والأماكن
والأوقات
والأشخاص
والأشياء
والأماكن
والأوقات
والأشخاص

في ستوطه مطلقا فلهذا قال اذا بوي غسل اي وجوب بايع الذل والقدرة
اوتة علي الخلاف السابق والمراد بموضع الحجامة باين الشرط
لا الشرط **ش** والا عادي الوقت واول بالنسيان وبالإطلاق
ش اي والادب ان ملي ولم ينسل اعاد الصلدة في الوقت واختلف
الشيوع في تاويل المدونة فتاوىها ابو محمد بن يونس بالنسيان
وان العامد **ش** اي اوتها ابو عمران بالإطلاق ناسيا
او عامدا اليسارة الدم ومراعاة لمن لا يامره بنفسه واشتكلت
الاعادة بما تقدم من ان اثر الدم يعني عنه ولو زاد عن درهم
مع ان الباقي منها سبب المسح انما هو الاثر الا ان يقال ان هذا
بني علي ما صدر به بن مروق من ان الاثر والعين سوا ويرد
علي التعليل بسيارة الدم كتاويل ابي عمران بالإطلاق ما قالوه
في صاحب السلس انه بعيد اذا اصاب بيد زوال عذره قبل
غسل ما عني عنه لاجله وظاهره ولو دما مائلا **ش** وكطين مطر
ش اي وعني عن طين مطر وما به وما رثي قاله في داخلة علي
المضاف اليه في الحقيقة كما هو عادة المؤلف حيث ادخلها
علي المضاف اي وعني عما ذكر بسبب الرجل او الثوب او الخد
او نحو ذلك لمصلحة الاحتراز وهو في الغالب لا يخلو من النجاسة
الا ان المشقة منته من وجوب غسله ولا فرق بين اول المطر
وغيره ولا بين ما اصاب حين نزول المطر وبعد انقطاعه مادام
طينا طريا في الطرق او الثياب ولو بعد ايام من نزوله خلافا
لمن حده ثلاثة ايام من نزوله وكذا ان جف وغلب الظن بطهارة
او تلك او اصاب بعد تكرر المطر علي الارض وظن زوال نجاستها
ولا خلاف في ذلك كله وانما الخلاف فيما اذا غلب علي الظن او

تحقق وجود النجاسة فيه واليه اشار بقوله وان اختلطت المذرة بالماء يتيقن او ظنا ولم تظهر عينها لكن يجب غسله هنا اذا جف
الطين عن الطرق كما قيل في صاحب السلس اذ يرى لان النسل بين
مرة واحدة بخلاف ما الرث وتنقع الطرقات فالعتود اياما ولو
ابدل المذرة بالنجاسة كما ناضل وقد يقال انما بالغ علي العذرة
لشدتها فيدخل غيرهما من النجاسات بالاولى بما يقول لان غلبت
عينها علي الطين كما يكون طين من حاضن في موضع فيختلط به
بطين المطر فيجب غسله لما قيد به الشيخ بن ابي زييد كلام المدونة
وقوله الباجي وابن رشد بقوله لم تكن النجاسة غالبة او عين
قائمة وفهم سند من كلامه ايضا وهو اولى مما حمله عليه ابن
هارون من ان معنى غالب اي يغلب علي الظن وجودها وميل
الصورة بما تساويا احتمل الوجود وعدمه لا ينسل علي ما
في المدونة ترجح الوجود بعلي به علي ما فيها لا علي عند أبي محمد
ترجيحا للاصل او انما لم تحقق الوجود ولم يظهر لا فخلطها
ببلي به علي ظاهرها لا علي رأي أبي محمد وهو حسن لتحقيقها
لها عين قائمة تتسل ولا يعلم فيها خلافا وسيد وجوده انتهى
وكن في شروحه عنه بنهم سند ومنهم من ابتها قولا وبازالت
الطرق وهذا ايضا وكات المجابة يخوضون في طين المطر
ويصلون ولا يغسلونه علي ظاهرها اي سوا غلبت النجاسة
علي الطين ام لا واليه الاشارة بقوله وظاهرها المذرة وشار بقوله
ولان اصاب عينها التول بن ابي زييد لم تكن النجاسة عين قائمة
التي وي دليل امرأة مطال للستر وجل بلي يراي بنجس يبين يطهران
بما ب اي ويعني عن متعلق ذيل المرأة اليابس التي ليس
من

من زعم اليابس الخف والجورب المطال بقصد الستر لا بقصد الخيال
وعن متعلق الرجل المبلولة اذا اصاب كلا من الذيل والرجل نجاسة
تختص جافة حيث سوا علي ارض طاهرة بعد رفع الرجل بالحفرة
او بعد سحلة علي تاويل بن المبارك واقتصر عليه جماعة ويصح
في يابس فتح الباعلي انه مصدر كما في قوله تعالى طريقا يابس لكن
بمعني اسم الفاعل وتصح فيه كسرهما علي انه مفعلة مشبهة بم ان
قوله يطهران مستانف استينافا بيانيا وهو كالمفعلة لما قبله
كان قابلا قال لا ي شي يعني عنهما قال لانها يطهران بما
يمران عليه من طاهر بعده وليس حاشا لا وقوله يطهران كما
وعفوا لا حقيقة والافلا من العفو و وقف ونزل من روك
دواب وولها ان ذلك ش اي وعني عن مصاب الخف والنفل
وساير ما يشي به من ابواب الدواب وارواحها وهو راجع غير
الادي لنيلتها علي الطرق ولشقة الاحتراز منها و لان
نجاستها تختلف فيها لكن بشرط ان يدلكها بتراب او خرق
او غيرها وان كان الافضل التراب لقوله عليه الصلاة والسلام
اذا وطئ احدكم بعله الاذي فان التراب له طهور رواه ابو
داود ويذكر كل شئها حتى لا يخرج النسل بعد ثيابا ولا يشترط
زوال الرجح كالاستحجار فيها واذا ذلك كذلك جازت الصلاة بهما
والشئ هما في المسجد غير المحصر قال في الطراز شرط ذلك ان
لا يتي بعده شي يخرج به النسل ف قول ب عنه يخرج المص
فيه نظر لان النجاسة قد تحف فلا يخرجها المص فيتنقى النجس
حينئذ وليس كذلك لان ما دام شي من اجليتها باقيا لا عفو
والذي يخرج به النسل هو الحكم ص لا غيره فيخلسه الماص لا ما

معه ويتيم **ش** يعني ان غير اوث الدواب وابوالها اذا اصاب الخف
 والنعل لا يعني عنه ولا بد من غسله كالماء وبول الادمي وخسر
 الكلاب وما اشبهها واذا قلنا بعدم الغسل وقد كان حكمه المصحح على
 الخف وليس عنه من الماء يزيل به النجاسة عن الخف ولا يمكن جمع
 بل اعضا به من غير تغيير ليزيل به النجاسة فانه يستقل للتييم ويبطل
 حكم المصحح في حقته ولا يكتفي ذلك لان الوضوء بذكر غسل النجاسة
 لا يبدل لها فتقوله لا غيره بالجر عطف على دواب والضمير راجع
 لما تقدم بتاويله بالمدكور هنا او بما ذكر من روث وبول ولا يصح جمع
 الضمير للخف والنعل اي فلا يعني عن غيرهما كالثياب والابدان
 لانه وان كان الحكم كذلك فانه لا يلزم قوله في غسله الماصح الخ
 وقوله الماصح اي من حكمه المصحح فلا يختص به من كان على طهارة
 سمي فيها يدخل من لم يتقدم له مسح الماصح بالنعل لانه لا يختص
 به والذي حكمه المصحح هو من انتقضت طهارته المايية الكاملة تقدم
 له مسح اوله لانه لما انتقضت طهارته صار حكمه المصحح **ص** واختار
 الحاق رجل الغني وفي غيره للمساكين قول **ش** يعني ان الغني
 وابن العربي ايضا اختار في رجل الفقير العاجز عن نعل انه يعني
 عن ارباب يمسحهم ارباب الدواب وابوالها اذا اذكت لا غيرها
 وفي رجل غير الغني وهو الذي يقدر على شراء خف او نعل قولان
 للمتأخرين بالحنوك الفقير وعدمه وجوب الفصل **ص** وراق
 علي باخوان قال صدق المسلم **ش** يعني ان ما وقع على الماي من
 سقايت وخوها من قوس سلبني فانه يعني عن لزوم الغسل عنه
 ان لم يتيقن نجاسته براحته او غيرها من الدمارات فان شيل كما هو
 المستحب صدق المسلم ان اخبر بالطهارة عدل الرواية لا الكافر

بل

بل يحمل ما سقط منهم على النجاسة الا ان يكون عدل من المسلمين
 قاعدا عنهم وخبر بالطهارة وليس المواد ما يتبادر من عبارة
 المؤلف انه ممنوع عنه مع يقين نجاسته فذلك حولناه عن ذلك
 الي ما يصح به ويدفع عنه الاعتراض فتقول صدق المسلم في عني
 لا يصدق الا المسلم بشرط ان يكون عدل رواية وهو المسلم العاقل
 البالغ **ص** وكيف صقيلا لفساده من دم مبلع **ش** يعني انه يعني
 عما اصاب السيف الصقيلا وشبهه من كل ما فيه صلابة كالمدة
 والمراة والزجاج وخرج الم لم يكن كذلك ولو كان صقيلا كالنوب والبن
 والظنوا اصاب ما ذكر دم خاصة بباح كالنواص والميد لليش
 والذكاة الشرعية ليللا ينسد بالنسل سوا سمي من الدم اهل فتقوله
 لافساده اشارة الي ان المشهور في تقليل المنوع هو الافساد بالنسل
 لا لانتقائها بالجمع اذ لم يشترط المؤلف المصحح وقوله لافساده متعلق
 بعني ثم لو قال لفساده كناه مع كونه اخضر ثم انه صرح بالتقليل هنا
 كافي من الخلاف وبعبارة اخرى اي لاجل دفع افساده ففساده من
 دم بباح متعلق لا يحصل افساده فالدم داخله علي محذوف ومن دم
 بباح متعلق محذوف طرف لغوا احتراز المؤلف بالدم من غيره من
 النجاسات لان الدم هو الذي يمسح الاحتراز منه لصلبته وصوله اليه
 بخلاف غيره من النجاسات وبالمباح عن العدو وان فانه لا يعني عنه
 وقال الموافق سمع من القاسم يعني سمح دم السيف عيسى ان كان في
 بها داو صيد عيشه بن رشد قول عيسى تفسيره ان في فانظر قول
 من قال المراد بالمباح غير المنوع يشمل المكروه كصيد اللهو **ص**
 هذا الذي **ص** والتردد لم يك **ش** يعني انه يعني عن اهل العلم الذي به
 والجرب وخوها من دم وقيح وصديد وما سائل من نطنا ونقيب النوب

سال

او الجسد لم يمس الاحتراز منه اذا انفصل بنفسه واما ان قشر حال سيلانه
فلا يعني عن اثره لانه اذا دخله على نفسه حيث كان كثير او اما
اليسير فهو معفو عنه كما في الدوثة والديرة نكاهه قبل السيلان
وكلام المؤلف فيمن به دمل واحد وخوه اما لو كثرت كالجرب فهو
مضطر اليها ويعني عما اصابه منه **فان** دة الدمل بدل المظلمة
وتشديد يه وتخييفه كسكو وصرود يه بذلك تناو لا تشبه
المملكة غارة والدينغ سليما **و** نذب ان نقاش حتى كدم براغيث
ش اي ونذب غسل جميع ما سبق من المعنويات من ثوب او جسد
ان نقاش حتى بان يستحي منه في المجالس او تغيير رتبه لانه صار
الي حالة لا يقبل صاحبه ولا يقرب الابتعاد كاستحياب غسل
خرا براغيث من ثوب نقاش فيه كان في رين هيما انها لم لا
وظاهر الرواية الوجوب لكن حملت على الاستحياب وكذلك حملت
الدوثة ايضا على الاستحياب وفي ذلك قولان وتفسيرنا الدم
بالخروج الى الجوزي يخرج له منها الذي من جوفها فحكمه حكم ما يور
الذي لا يعني الا عن دون درهم منه ولا يلحق بها البق والقمل
علي ظاهر الترهيب فلا فالصاحب الحلال لان الكثرة هنا مقذرة
وارجاع النذب مع التقاض لجميع المعنويات اتم فائدة ثم استثنى
من المشبه والمشبه به قوله **ص** الا في صلاة **ش** والمعني ان
استحياب الغسل انما هو اذا اطلع على ما ذكر من جميع ما سبق
من المعنويات وعن خرا براغيث في غير الصلاة وما اذا اطلع على
ما ذكر فيها فانه يلزم منه التماذي وعدم الغسل **ص** ويظهر حل
النجس بلانية **ش** يعني ان محل النجاسة معنوا عنه او غيره يظهر
بنفسه من غير احتياج الي نية فقوله بلانية متعلق بيطهر وفي

عبارة

هذا هو الوجه في الاستحياب
فانما هو الاستحياب من
المجالس او تغيير رتبه
لانه صار الى حالة لا
يقبل صاحبه ولا يقرب
الابتعاد كاستحياب غسل
خرا براغيث من ثوب نقاش
فيه كان في رين هيما انها
لم لا وظاهر الرواية الوجوب
لكن حملت على الاستحياب
وكذلك حملت الدوثة ايضا
على الاستحياب وفي ذلك
قولان وتفسيرنا الدم
بالخروج الى الجوزي يخرج
له منها الذي من جوفها
فحكمه حكم ما يور الذي
لا يعني الا عن دون درهم
منه ولا يلحق بها البق والقمل
علي ظاهر الترهيب فلا فالصاحب
الحلال لان الكثرة هنا مقذرة
وارجاع النذب مع التقاض
لجميع المعنويات اتم فائدة
ثم استثنى من المشبه والمشبه
به قوله ص الا في صلاة ش
والمعني ان استحياب الغسل
انما هو اذا اطلع على ما ذكر
من المعنويات وعن خرا براغيث
في غير الصلاة وما اذا اطلع
على ما ذكر فيها فانه يلزم
منه التماذي وعدم الغسل ص
ويظهر حل النجس بلانية ش
يعني ان محل النجاسة معنوا
عنه او غيره يظهر بنفسه
من غير احتياج الي نية
فقوله بلانية متعلق بيطهر
وفي عبارة

عبارة لا يصح تعلقه بيطهر لان الخلاف ليس في طهارته بنية او بلانية
وانما الخلاف هل يشترط النية اولاد فيجرب حالا من غسل مع **ص**
عليه وفيه شيء لا ن لا يعلم منه حينئذ اشتراط النية ولا عدم
اشتراطها عند حصولها فيكده وضاف اي بلا اشتراط نية وحينئذ
تصح الحالية ويظهر منه الرد على القائل بالاشتراط والباقي بلا نية
بالدلالة وفي بنسائه بالالة **ص** بنفسه ان عرف والا فجميع
المشكوك فيه **ش** يعني ان المحل المتنجس بيطهر بنفسه ان تيقن
وعرف وان اشتبه مع تحقق الاصابة فلا يظهر الا بفصل جميع
المشكوك فيه من جسد او ثوب او مكان والمراد بالتك عدم التيقن
ويدخل الظن كما قاله **ش** في شرحه بحثا لمفظة يني ولا فرق في غسل
جميع المشكوك فيه يني ان تكون النجاسة حصلت في جهة غير متميزة
منه كبذته وهو متعلق عليه او جفتين متميزتين منه كفيه واليه
الاشارة بقوله كفيه ولا يجتهد في غسل احداهما على المذهب **ص**
خلاف ثوب فيتحري **ش** يعني انما اذا تحقق اصابة النجاسة لاحد
ثوبين وطهارة الاخر واشتبه الطاهر منهما بالنجس فانه يتحري اي
يجتهد ببلاسة تميزه الطاهر منهما من النجس فاما اذا اجتمعا
الي انه طاهر صلي به من غير غسل ولا اعادة عليه في وقت ولا
غيره على المشهور وصححه بن العربي وقال بن الماجشون يصلي
بعد النجس وزيادته ثوب كاله واني والغرف على المشهور بين
الاواني والسياب خفة النجاسة بالخلاف فيها وعد في اشتراط
الطهارة في رفع الحدث **ص** يظهر من فصل كذلك **ش** هذا متعلق بنفسه
كما ان قوله مع زوال طهره كذلك فلو قدمه وقدم قوله لا لو
وربح عسرا على قوله ولا يلزم عصره لكان احسن والمعني ان

المحل النجس يطهر بنفسه بالما الطهور بشرط ان يتفصل الما من المحل
طهورا باقيا على صنته ولا يضر التغير بالادخال وما خرج على المعتمد خلافا
لظاهر كلام المؤلف فلو قال المؤلف تفصل طاهر بحسن وميابة
اخرى بقوله كذلك اي طهور من اعراض النجاسة وهي اللون والطعم
والريح واما لو انفصل شيئا كالثوب الذي في المتنجس فيفسد فلا يشترط
خلوه من ذلك وكذلك ما صنع بشي نجس ولو كانت اجزائه لم تقطع
وهو شكل على ما تقدم لوجود اعراض النجاسة **وهو** لا يلزم عصره
ش يعني ان محل النجس اذا غسل بالما الطهور وانفصل الما من المحل
طهورا فانه لا يلزم عصره لان العوض ان الما اتصل طهورا
والباقي في المحل كما انفصل والمتصل طاهر وقوله **وهو** مع زوال طعمه
لالون وريح **عسرا** متعلق بيطهر والمعنى انه يطهر محل النجس
بنفسه المزيل لجرمه في رأي العين بشرط زوال طعمه ولو عسر ولونه
ورجيه المتصورين فيقاسي من ذلك دليل على بقاء النجاسة في المحل
ويظهر الوصول الى معرفة طعم النجاسة وان كان لا يجوز ذوقها
بان تكون في الغم او ديت اللثة او غلب على الظن زواله فيجازه
ذوق المحل استظهارا وان وقع وتزل واما زوال اللون والريح
حيث عسر فلا يشترط في تطهير المحل زوالهما فتقوله **مع زوال**
طعمه متعلق بيطهر وقوله لالون وريح عسرا عطوف على المعنى
اي يشترط زوال طعمه لالون وريح عسرا وبهذا انفتح المطف
وسقط ما يتبادر في نظر الميكن في شرحنا **الليوس** والنسالة المتغيرة
نجسة **ش** النسالة هي الما الذي غسلته به النجاسة ولا شك في نجاستها
اذا كانت متغيرة سواء كانت تفسدها بالطعم او اللون او الريح ولو
المتصورين وهذا لكثرة اتيان هذه المسئلة بعد قوله متصل

كذلك

كذلك المعنى عنه لكن هذه المسئلة يستغنى عنها بقوله وحكمه
لمينوه ولما تقدم ان حكم محل النجس يطهر بالما طهورا ان عينه تزال
بكل ما يبريقه ولو زال عين النجاسة عن هذا المحل بغير المطلق
من مضاف او غير محل وفي بلاءه فلا قاجا او حذ ولا قاجا
مبلول لم يتنجس سلا في حكمها على مذهب الجمهور اذ لم يبق
الا الحكم وهو عرض والاعراض لا تستقل وقال القاسمي نجس
وعليه بالودهن الدلو الجريد بالزيت واستنج منه فيبيد النجاسة
دون غسل ثيابه على الاول وسع غسلها على الثاني **ش** وان
شك في امساك الثوب وجب نفضه **ش** وان شك في السواو
طن ظنا غير غالب في امساكة النجاسة غير نجاسة الطريق لثوب
او حذ او نعل فانه يجب عليه النفض لتقطع الوسوسة لانه ان وجد
بعد ذلك بلاء امكن ان تكون من النفض فتطمئن نفسه لاسره
عليه السلام بنفض الحبير الذي اسود بطول ما لبس كحصول
الشك فيه وقول عمر بن الخطاب في ثوبه هل اصابه مني اغسل
مارات وانفخ سالم اركب الصبية والتابعين قال ما لك في المرأة
المدونة وهو من امر الناس ان تنجي وقلنا غير نجاسة الطريق
احرازها عن نجاسة الطريق اذا شك في وصولها له او ظن وقد
خفيت عنها فانه لا شيء عليه كما نقله بن عرفة **ش** وان ترك اعاد
الصلاة كالفصل **ش** يعني اذا قلنا بوجوب النفض فتركه وصلي فانه
يبعد الصلاة كما يبعد ما من ترك غسل النجاسة المحققة فان كان
عامدا او جاهلا اعادة او ان كان ناسيا او عاجزا اعادة في
الوقت وهو في الظاهر يلاصق روي العشاء في الغيرة في الصبح
لظهور الشمس ونجاسة النفض لم يتخل فيه احد باعادة الناسي

لا يلزم عصره

ابد الحاقيل به في ترك النسل ولو ترك النضج وغسل فتال بعضهم
 لا اظنهم يختلفون في الاجزاء كما اختلفوا في غسل راسه او خفيه
 وقوله كالفصل تشبيه لتكبير الحكم لا لافادة حكم عقيل عنه وجعل
 الشئ الجاهل كالساعي فيه نظرا فانه ملحق بالعام في **باب**
 العبادات الا في سائر استثناء ليس هذا استثناء وجبارة اخرى
 قوله كالفصل راجع للوجوب والاعادة امي وجوبا كوجوب
 النسل واعادة كاعادة من ترك النسل فيكون وجوب النضج مع
 الذكر والغدة فان قيل لم يجر القول بالسنية هنا فيكون
 مشهورا فالجواب ان يقال انما وجب لورود الامر من الشارع
 فيه مع انه اصل من ازالة نجاسة **ص** وهو رشي بالبدنية
ش المشهور ان النضج في الثوب والجسد والارض علي القول به
 فيهما رشي بالبدنية واحدة وان لم يعم المحل او بالغ بمو غسله
 من اصابه والكان مضافا من غير احتياج الي نية فلورشي
 المحل طركي لان التقيد فيما تقع به الازالة لا يوجب السنية فكما
 لا يفرق في النسل مع انه تقيد لمقصود الازالة علي الماني المشهور
 فكذا في النضج ولا يمنع كونه في باب ازالة النجاسة بان حكم ازالة
 غلبة الماء علي ما قبله لها والرشي غير ملزم لذلك لعدم تقيمه
 المحل لانا نقول كثرة تقطع الماء علي سطحه مظنة نياله لها ان كانت
 والظن كافيا وبعبارة اخرى وانما الحاد في له بدنية ليلاديتوهم
 ان النضج امر تقدي يفتقر لظهور التقيد فيه اذ هو تكبير للنجاسة
 لا ازالة لها وقد تقدم جوابه وقوله بدنية حال من قوله رشي
 لانه وصف **ص** لان شك في نجاسة المصيب **ش** هو مطلق علي
 قوله وان شك وانما لم يجب النضج في هذه الحالة علي المشهور لان
 الاصل

من

الاصل الطهارة وليس من هذا القبيل ما اذا تحققت نجاسة
 المصيب وشك في ازالة النجاسة اصاب المحل رطبا غيره بل هو من **باب**
 قوله وان شك في اصابته الثوب وجب نضجه لان الاصل يتاوها
 كما مر **ص** وفيها **ش** هذا هو الوجه الثالث وهو ان يشك في الاصابة
 وفي نجاسة المصيب فالنضج ساقط هنا اتفاقا لان الشك كما تروي
 من وجهين فضعفوا واستقطا المولف هذا القسم لاستغني عنه
 بما قبله لعدم النضج في هذه بالاولي لكنه ذكره تقيما لاقسام
 المسألة **ص** وحل الجسد كالثوب او يجب غسله خلاف **ش** أي
 اذا شك في اصابة النجاسة للجسد هل ينضج كالثوب وهو ظاهر
 المذهب عند بن شاس والمذهب عند المازري والاصح عند
 ابن الحاجب او يجب غسله وهو المذهب عند بن رشد **ف**
 النضج علي خلاف التماس فيقتصر فيه علي ما ورد وهو الجسد
 والثوب واما لو تحققت اصابة الجسد وشك في نجاسة المصيب
 فينبغي عدم النضج وكذلك لو شك في نجاسة المصيب وفي الاصابة
 فالخلاف في الجسد راجع للولي لا للثانية ولان الثالثة لعدم النهي
 فيها **ص** واذا اشتهبه ظهوره بتنجس او نجس علي بعدد
 النجس وزيادة **ش** يعني انه اذا اشتهبه ما ظهره بتنجس
 او نجس كقول فانه يصلي بوضوءات بعدد النجس او المتنجس
 وزيادة انا وبني علي الاكثر ان شك فيه فاذا كان عدد الظهور
 اثنين مثله النجس او المتنجس اثنان برتي ذننه بثلاثة صلوات
 بثلاث وصوات او ثلاثة فبارع او اربع فنجس وهكذا فقول
 وزيادة انا اي انه يتوضي ثم يغسل باثر كل وضوء مائة وكلامه
 يصدق علي ما اذا جاع الاوضيعة ثم علي بعد ذلك وليس بمواد فكان

ينبغي الاحتراز عن ذلك بان يقول مثلا عقب ما ذكره كل صلاة بوضو
ولو قال المولى واذا اشتبه طهر بغير طاهر صلى بعده وزيادة
انا لكان احسن واخصر اذا المتبحر كالتجسس وكلام المولى فيها اذا
اسمع الوقت والاحتري واحدا متوفى به ان امكنه التحري واستمع
الوقت للتحري والاحتري هكذا وقع في مجلس المذاكرة ثم ظهر ان هذا
يحري فيه الخلاف في قوله وهل ان خاف قوامة باستماله خلاف
اذ هذا من افراده وباني ان المستند من الخلاف القول باليتم
وانه يثير خوف فوات الوقت الذي هو فيه قال بعض ومفهوم
قوله بمتنجس او نجس اذا اشبه طاهر بطاهر فلا يكون الحكم
كذلك وهو كذلك والحكم انه اذا اتخذ عددها انه يتوضي بكل منها
ويصلي صلاة واحدة وان كثرت عددها بحيث ترتدي علي اثنين
فاذا علم عدد الطهر من غيره فيتوضي بعدد الطاهر وزيادة
انا ويصلي صلاة واحدة ويأشك في كونه من الطاهر والطهور
فهم من جملة الطاهر وان لم يعلم عدد واحد منهما يتوضي بالجميع
وصلي صلاة واحدة وان علم ان عدد احد النوعين خمسة
وعدد الاخر اربعة مثلا ولا يروي ما الذي عدده خمسة
ولما الذي عدده اربعة فانه يتوضي بعدد اكثرها وزيادة انا
وصلي صلاة واحدة **ص** ويندب غسل انا ما ويراق لا طعام
وحوض تبدا سبعا بولوع كلب مطلقا لا غير **ش** يعني ان الكلب
سواء كان سخيا عن الخاذه او ما زونا فيه واحدا او متعدد اذا
ولغ في انا ما اي شرب منه فانه يستحب ان يراق انا المولوع فيه
ويستحب ان ينسل الا سبعا مرات تبدا علي المشهور للطهارة
الكل وقيل لقذارته وقيل لنجاسته فلو كان المولوع فيه طعاما

او حوض

او حوض ما قبله يستحب الازالة ولا ينسل لان الفضل انما جافي الا اذا
فبقني غيره علي الاصل لان او اني الطعام صائفة في المادة بخلاف
الما تبذل او انيه غالبا ولا ان الرئوخ تختص بالما فتقوله لا طعام
وحوض بالجر عطف علي ما وصفا مضمونا انا ما علي النشر الملبوس
ونصب تبدا الا علي انه مضمول لا جله وسبعا علي انه مضمول
مطلق لنسل وهو صفة لصدر محذوف والتقدير غسله سبعا
اي اذا سبعا في ذمات سبع وقوله بولوع كلب لا تحري او سبعا
فلا يستحب النسل ولو شاول من كلب وغيره فالاحوط النسل
ولا يبعد تبينه للام لمولوع وكل ذات رحم فوله ما عتزلتها ولو
لعق الكلب في الاثمن غير ما فلا يستحب غسله **ص** عند قصد
الاستعمال بالاذنية ولا تحري ولا يتعد بولوع كلب او كلاب
ش اي ان الاصل بالنسل لا يكون الا عند قصد استعمال ذلك
الا ان علي المشهور وعزاه بن عرفة للاكثر ولو رواية غير الحق
وقيل يورى بالنسل ببول الرئوخ ويكفي النسل المذكور بلا ذنية
ولا ترتيب لانه لم يثبت في كل الروايات والاضطراب روايته ولا
يتعد النسل المذكور بولوع كلب سرات في الاثنا او جماعة كلاب
لوقن الاسباب اذا تساوت وجبا بما اكتفي باحد كتعد
تواقف الوضوء وقال بولوع كلب فاكثرا لا يستغني عن قوله
بعد ولا يتعد بولوع كلب او كلاب ولو ادخل يده او غيرها
من الاعضاء او لسانه من غير تحريك او سقط لسانه فلا ينسل
ومن النسخ الكلام علي وما يل الطهارة الثلاثة التي هي بيان النما
الذي يحصل به الطهارة وبيان الاشياء الطاهرة والنجسة وبيان
حكم ازالة النجاسة والمبينة ان التحاوي يعني عنه سخا اتبع

Copy

University

ذلك بالعلم على مقاصد الطهارة وهي الوضوء ونواقضه والغسل
ونواقضه وما هو بدل عنها وهو التيمم وعن بعض الاعضاء وهو
مسح الخف والجيرة وانما كانت تلك الفصول الثلاثة وسبيل لان
معرفة ما يتوصل الي معرفة صحة الطهارة من الحدث والنجس
وسبيل الذي ما يوصل اليه وبداء من المقاصد بالوضوء لتكرره ولانه
مطلوب لكل صلاة اما وجوبه او نذبا فقال **فصل** فرائض الوضوء
ش فرائض جمع فريضة وهي الامر الذي يثاب على فعله ويترتب به
التعاقب على تركه ويقال فيه ايضا فرض ويجمع العرض على فروض
فان قيل فرائض جمع كثرة العشرة فنقول مع ان فرائض الوضوء سبعة
يقال اسعمل جمع الكثرة في التلة او بنا على ان سدا جمع الكثرة من
ثلاثة واما تغيير فرائض الصلاة فصح سوا قلنا سدا هـ
المشقة او سدا هـ من الثلاثة وقول **ش** فرائض جمع فرض فيه
نظرا لان **فصل** لا يجمع على فاعيل بل هو جمع فريضة بمعنى مفروضة
والوضوء هو الواو والعنل وبفتحها الى اعلى المعروف في اللغة وحكي
الضم والفتح فيهما وهل هو اسم لما المطلق اوله بعد كونه مضافا
للموضوء وبعد كونه مستعملا في العبادات مشتق من الوضوء
بالمد وهي النظافة بالظا المعجمة والحسن وشروعا لم يجده
ابن عرفة لوجوهه للتطهير وهو رفع ما في الصلاة ويقال
فيه قرينة فالية ذات غسل لوجه ويد ورجل ومسح راس
واعلم ان الناس اختلفوا في عدد فرائض الوضوء وحمل ذلك ان
سماها فرضا باجماع وهي الاعضاء الاربعة وعلى المشهور المذهب
وهو النية والدلك والنور ولا على المذهب وهو الى المطلق فانه
شرط كما من الترتيب والجسد الطاهر لم يوجب في باب الغسل اذا

غسل

غسل ووضوء الاذي بنية الجنابة وازالة النجاسة اجز على المشهور
طارا اراد المؤلف سلوك طريقة من عدها سبعا فقد بدا بالاعضاء
المجمع عليها الناص عليها الكتاب والسنة مرتبها على ترتيب
الاية باديا بالاحلام على غسل الوجه بقوله **ش** غسل ما بين الا
ذنين **ش** ولم يصرح بالوجه اكتفا بدكر حده طول وعرضا والغسل
اقاضة الى اعلى العضو مع مرار اليد بالاعضاء حبا او تابعا على المشهور
وخرج بقوله ما بين الاذنين الاذنان فحقوا ولي من قول بعض
من الاذن الى الاذن لا احتمال دخول المبدأ والفاية وقوله
غسل جنز فرائض ويعتبر المطف سائبا على الاخبار فلم يلزم
الاخبار بالضرر عن الجمع وغسل ساهم مضاف لمفعوله حذف
فاعله اي غسل سري الصلاة او المتوضي ما بين الاذنين ولا يتعد
المكلف لانه لا ينطبق على وضوء الصبي ثم ذكر حد الوجه طول
فقال عاطفا على الاذنين وغسل ما بين منابت شعر الراس
المعتاد الي منتهي الذقن في نتي الحد والي منتهي اللحية في حق
من له لحية وهو مراد بقوله والذقن وظاهر اللحية وببارة
اخرى وجب غسل ما بين الاذنين مع غسل الذقن في حق من لا
لحية له وغسل ظاهر اللحية بكسر اللام وفتحها فيمن له لحية
وهي ما بينت من الشعر على ظاهر اللحية فيفتح اللام ويحي كسرهما
في المنفرد والثنية وهو فك الحنك الاسفل والمراد بغسل ظاهر
ظاهرها مرار اليد على ساهم الى اخرها كما في المدونة لان الشعر
يشوا بغيره عن بعض فانه لا يحصل استيعاب جميع ظاهره
وهذا التحريك خلاف التخييل الا اني اذ هو يقال الى البشرة
ش في غسل الوترة واسار برحيمته وظاهر شغيبه **ش** الوترة بفتح

ح

الواو والمثناة الغوقة وهي الحاجر بين شفتي اللثة والاسارير
جمع اسرة وهي خطوط الجبهة والكف الواحد سر وبوزن عتب
والمعنى انه يجب علي المتوضي ان يغسل الوتره لان الماي يندرعنها
من اعلي اللثة فلا يصيبها قال في الرسالة وساحت سارنه وهو
طرف اللثة ويغسل ما غار من ظاهرها جفانه واسارير جفاته
وظاهر شفثيه وهذه المواضع وان كانت داخله في تحديق الوجه
الا ان الماي ينواعنها فتمه عليها قال الجزولي فيلزم المتوضي ان
يتحفظ عليها وان ترك شيئا منها كان كمن لم يتوضا فيه علي الوتره
لان الماي يندرعنها من اعلا اللثة فلا يصيبها ونيه علي ظاهر
الشفثين ليلاد يتوهم انهم من الباطن الذي لا يجب غسله كداخل اللثة
والفم **ص** تحليل تظهر البشره تحت **ش** ابا الحمية خفلة
بفصل والتحليل ايصال الماي الي البشره والمعنى انه يجب غسل
ظاهر الحمية مع ايصال الماي للبشره ان كان الشعر خفيفا بحيث
تبين البشره اي الجلد تحت فان لم يعمل الما لثقلته فلا يجزيه
ويكره تحليل الشعر الكثيف علي ظاهر اليد ووتره وجزم به ابن عروة
وقيل يجب تحليل الكشفة ايضا وهو قول مالك في رواية بن وهب
وابن نافع وبعبارة اخري قوله تظهر البشره عند المواجهه
وقول من قال عند التماطب او عند مجلس التماطب يقتضي التماسك
فيما تظهر البشره تحت وليس كذلك وخرج بقوله تظهر الخ باليس
كذلك فلا يجب تحليل الحمية الكثيفة بل يكره كما في اليد ووتره فلا فلا
لما رجه بن رشد **ص** لا جرحا بري او خلقا غيرا **ش** هذا عطوف
علي الوتره والمعنى انه لا يجب غسل الجرح اذا بري غيرا وكذلك
لا يجب علي الكلف غسل ما خلق من وجهه غيرا من اجنانه
او غيرها

او غيرها فتقوله غايرا حال من ناي فاعل خلق فيقترن مثله لنا عل
بري ففهم من باب التنازع في الحال وبعبارة اخري لا جرحا عطوف
علي ما لان محلها نصب اي اثر جرح والاولي ان يقدر له عامل
اي ولا يغسل جرحا بري ولا يغسل عطوفا علي الوتره لانه يقتضي
تثبيده بقتيدها وهو الوجه وليس كذلك وقوله غايرا راجع
لجرحا وقوله او خلق غايرا ليس عطوفا علي بري لغضاد المعنى به
في غسل عطوفا علي جرحا والمطوف محذوف اي محله خلق غايرا
وقوله جرحا اي لا يجب غسله اي ذلك بالما حيث لا يمكنه ذلك
ولكن لا بد من ايصال الماي اليه وسكت المؤلف عن نقل الماي الي الموضع
ولا يخفى ان الماي ان يكون لغسول او مسح فان كان لغسول فلا
يشترط النقل اليه الا ان يكون عدم النقل يقتضي المسح فلا بد
من النقل وان كان لمسح فيشترط النقل اليه كما نقله الياجي عن
ابن القاسم كما في التوضيح وكما نقله بن حبيب عن بن القاسم قاله
ابن عروة فقتصر عليه عند ذكر مسح الرأس **ص** وبديه مرفقيه
ش يعني ان الغرينة الثانية غسل يديه او الايدي ان قدر مع
مرفقيه ثنية مرفق اخر عظم الذراع المتصل بالمعصم سمي بذلك
لان الماي يرتفع به اذا اغتسل براحته راسه سكبيا علي ذراعه
ودخول المرفقين في الغسل هو المشهور وقيل للاحتياط علي
قاعدة ما لا يتوصل اليه واجب الا به وقوله وبديه عطفت علي
سامن قوله غسل يابني الاذنين **ص** وبقيه معصم ان قطع **ش**
حد ثابا جرح عطفت علي يديه فالغرض اما غسل اليدين او غسل بقيه
المعصم ان سقط بفضه فلا يفرض كون كلا المؤلف يدل علي انه
من الغرايفن واما نفيه عطفا علي الوتره فيبر بين لعدم تشبث غسل

بتقية المعصم عن قوله غسل الى ظاهر المحبة ولا مفهوم المعصم ولا
 لتقطع بل كل عضو سقط بعينه تعلق الحكم بياقيه غسل وسما
 كف بمتك الكف اليد وهي موشة والمتك بجمع العضد والكف
 والمعني ان من خلق له كف في مثله ولم يخلق له عضد ولا ساعد
 فانه يجب عليه غسل ذلك الكف ومفهوم قوله كف الخ انه لو خلق
 له قطعة لم يملكه فلا يجب غسلها فلو كشط جلد الذراع وتعلق
 به او بالمرفق غسل وان جاززه الى العضد فلا لا لا تقدر من
 الذراع اعتبار احوالها ويكفي للذراع جلدته اخرى **في تحليل اصابه**
في لما كان في اليد ما قد يغفل عنه كما في الوجه به علي بضمه بهذا
 والبالغة كما في جميع النسخ التي رايناها وهو متعلق بغسل اي الذراع
 غسل يديه مع مرفقيه مع تحليل اصابه وكانه عند البساطي بالواو
 وبالرفع عطف علي غسل والنصب علي المحبة اي مع تحليل اصابه
 يريد ومع التحفظ ايضا علي عند الاصابع من ظاهرها بان يحني
 المرفق اصابه وعلي باطنها وروسها بان يجمع روس الاصابع
 ويكها علي الكف **في** الاحالة خاتمة **ش** هو ليكر عطف علي تحليل
 اي غسل يديه مع تحليل اصابه لاحالة اي اداة وتحريك خاتمة
 والاضافة فيه للمعصم **في** الخاتم الماذون في اتخاذه سواء كانوا
 اوضيقا في وضوء او غسل والمراد بالخاتم الجنس فيشمل المتعدد
 ولعل من جوز فيه الرفع والنصب راعي نسخة البساطي من رفع تحليل
 ونصبه اما لا يباح لبسه فهو داخل في قوله ونفقني غيره وحيد
 فلا يكفي غير كاه وهو ظاهر لانه قادر علي ذلك ذلك المحل فيه
في ونفقني غيره **في** هو مطوف علي قوله كف بمتك والضمير فيه
 راجع الي المعصم اي ويجب غسل بتية معصم كف بمتك ونفقني

اي بالنسبة للمرأة

غيره

غيره او ابتدأ جزه محدوق اي ونفقني غير المعصم اي ان بقي شيء من
 العزم وجب غسله والاستقط فنقص بالصاد المحملة لكن هذا
 الضبط لا فائدة فيه لان العضو المنقوص اي الساقط بتامه لا
 ينزوم غسله حتي يحتاج النقص علي عدم غسله ولا يتوهم عدم الغسل
 في الساقط بعينه بل يغسل بتية اجماعا بل بالصاد المحملة بني القاعل
 او الثابت وغيره منقوب او مرفوع والضمير الخاتم وهو اسم جنس
 اضيف فيه اي ونفقني غير الخاتم من كل حائل من يد او غير ما فيه
 فيه ما يحمله الرماة وغيرهم في اصابهم من عظم نخوه فلا بد
 من تركه ان كان ضيقا او جالته ان كان واسعا يدخل الا تحت
 وغير ذلك **في** ومسح ما علي المحبة **في** هذا عطف علي غسل اي
 ومن ترايض الرضوخ مسحا استقر علي المحبة من جلد او شعر علي
 ان علي حرف جوا وما صدق وان تقع علي المحبة علي انها مل ما في
 ويطلب ان يكون بما جديد وبكره بغيره كغسله ببلل كيته لانه ما
 يستعمل في حدث فيكره استعماله في هذه ونحوه وهذا حيث وجد
 غيره والا فلا يكره واذا جفت اليد قبل تمام المسح جدد بخلاف لو
 جفت في الرد فلا **في** معظم صدغيه مع المسترخي **في** الباقية للمص
 اي ويصح راسه مصاحبا لمعظم صدغيه مع المسترخي من الشعر
 عن حد الرأس من رجل او امرأة كالدليلين علي المشهور نظرا
 لاصله كالحكم لما خرج عن الحرم واصله فيه بحكم الحرم ولا يباح بصيد
 طائر علي فرع اصله بالحرم حيث لم يوجبه فيه جزا لان وزان ما طال
 من الشعر طرق الفصن لا الطائر وقيل لا يجب غسل المسترخي نظرا لان
 شعر الرأس ليس باصل **في** ولا يتفق من رجل او امرأة **في** اي ولا
 يجب علي رجل ولا امرأة نفقني مضمورها اي شعرها المضمور بل

كما ذكره

بل ولا يستحب وقوله رجل وامرأة راجع الى الماسح يعني وسيتوي في ذلك
اعني مسح الجميع والصديين والمستترحي وعدم ينفذ الصنف الرجل
والمرأة **ص** ويدخلان يديهما تحتها في رد المسح **ش** اي ان الرجل والمرأة
اذا مسح كل الشعر المسدول او المصفور او المقصوص فانهما يدخلان
يديهما تحتها وجوباً في رد المسح لاجل ما غاب عنهما فالادخال الذي
يحصل به التيميم واجب كما في الشعر الطويل ويخاطب بالسنة بعد
ذلك حيث بقي بلل من مسح العزق فيقول الشيخ عبد الرحمن ان الرد
سنة سواء هلك الشعر ولا يعني بعد حصول العزم اذ قبله لا ياتي
الرد واستظهر الزقاني ان الرد فيما ذكر سنة لان ما تحت الشعر
مخاية الباطن والباطن لا يجب مسحه **ص** وغسله بمحوش **ش** اي وغسل
ما على الجمجمة في وضوء الحدث الاصل والواجب مسحه بخرق من مسحه
له نه مسح وزيادة وهو اشهر الاقوال **ص** وغسل رجله بكعبيه
الناتيتين بمغصلي الساقين **ش** هذه هي الغزيفة الرابعة من الترابين
المجمع عليها وهي غسل الرجلين مع الكعبين وهما المرتفعان في مغصلي
الساقين تشية بفصل بفتح الميم وتكون الصاد واحد المخلص الاعضا
وبالعكس اللسان والبرقوب يجمع بفصل الساق من القدم والعقب
تحتنه وانما كان المراد بالكعبين ما ذكر لا خذهما من التكب وهو
الظهور والاتقاء ومنه اللبنة وامرأة كاعب اذا انقع ثديها
وابراد بعضهم ان عد غسل الرجلين في الترابين مع جواز تركه
ومسح الخف فيبني ان يمسح العزق احد الامرين لا الغسل علي
التفنيين مرفوع بان مسح الخفين رخصة لا واجب بل الراجح انه
الغسل وجوب غسل الرجلين ثابت بالكتاب والسنة والاجماع
والقياس وقراءة الجري الآية محمولة على المسح على الخفين **ص**

ص

ص وندب تحليل اصابعها **ش** اي وندب علي المشهور تحليل اصابع
الرجلين من اسنحها بخنصره وورد في حديث اخر بالمسحمة يا ديا
بخنصر اليمنى خاتماً بخنصر اليسرى وهو المسمى بالخنصر وانما وجب
تحليل اصابع اليدين دون اصابع الرجلين لعدم شدة اتصال بايئهما
بخلاف اصابع الرجلين فاشبه ما بينهما الباطن لشدة الاتصال
فيما بينهما **ص** ولا يمسح من قلم ظفره او حلق راسه وفي الحية
قوله **ش** يعني ان المتوضي اذا قلم ظفره او حلق شعر راسه
لا يمسح غسل موضع الظفر ولا مسح بشرة الشعر علي المزهر لان
العزق قد سقط بنفسه او مسحه فلا يمسح بزواله كما اذا مسح
وجوهه في التيميم وغسله في الوضوء قطع اتيه واختلف اذا
حلق الشخص رجلاً او امرأة كحيتته وشاربه كلا او بعضا او
سقطت بنفسها هل يجب عليه اعادة غسل موضعها او لا قلان
وسوا كانت الحية خفيفة او كثيفة كما هو ظاهر كله وهو ذلك
لان القليل بالوجوب نظر الي ستر الشعر للمحل وقد زال فيفسد
ذلك المحل ومثل من قلم ظفره في عدم الاعادة من حفر علي شوكة
بعد الوضوء فانه لا يجب عليه غسل ذلك المحل علي احد القولين
تتأخرا شارح الو غليسيه عن بعض شراح الرسالة والفرق
بينهما وبين ذاك الخف والجيرة ان مسح الخف بدل فسقط عند
حضور مبدله والجيرة مقصودة المسح فزوالها زال لما قصد
ولما فرغ من الترابين المجمع عليها اتبه بالمختلف فيها وبيانها
بالذك **ص** وقال **ش** اي والغزيفة الخامسة ذلك
وهو واجب لنفسه وهو المشهور وقول مالك في المدونة بنا
علي شرطته في حصول سمي الفصل الفرق بينه وبين الانقماش

ص

لغة وقيل واجب لا تنسبه بل للتحقق ايضا لما باو بطون المثلث
فيه مثلا وقيل بل بين او يستحب والخلاف في الوضوء والغسل **سوا**
وهل الموالاة واجبه ان ذكر وقد **ش** الغزبية السادسة الموالاة
وهي حقيقة لغة في المجاورة في الاجسام والساكن مجاز في الاعضا
ومنه الموالاة الاولى والثواني ونحوها عبارة عن الاتيان بافعال
الطهارة في زمن متصل من غير تفريق متفاحش ومنهم من يبيحها
بالغور والبراءة الاولى اسد لا تقتضيها الغورية فيما بين الاعضا
خاصة من غير تعرض للعمل الاول والثانية تقضي وجوب تقديم
الوضوء اول الوقت قاله بن عبد السلام والمعنى انه اختلف في الموالاة
بالسنية وسياتي وبالوجوب في المنسول والمحسوس البدني والاصلي
توضا قبل الوقت او بعده ان ذكر وقد رماقطة مع العجز والنسيان كما
شعره بن ناجي في شرح المدونة ثم ان مقتضى قوله ان ذكر وقد
عدم الوجوب ان لم يكن قادرا على العجز يعني بالم بطل مقتضى
ذلك انما في حقه واجبة والامكان يعني ايضا يمكن ان يتاخر انما لم
يبيح وان قلنا انها غير واجبة لما عنده من التبريط بخلاف الناسي
ص وبناية ان نسي مطاوان عجز بالم بطل يخاف اعضا بزمن
اعتدال **ش** يعني ان من نسي عضوا من اعطابه اولية مخافاته
يبيح علي وضوء المتقدم وينسل ذلك العضو والمعة وجوبا طال
او لم يطل يريد ويبيح ما بعد ذلك العضو او تلك المعة من اعضا
وضوءه غروضة كانت او سنوثة هذا ان ذكر بالقر
قيل جناف اعضائه وان ذكر بغير الطول بجناف اعضائه لم يبيح
ما بعد ذلك العضو ولا ما بعد ذلك المعة واستغنى المؤلف
عن هذا التفصيل بما سيذكره في الكلام من اعادة المنكس وحده

ان بعد

ذلك قوله ونسي
بغير الطول انما هو
بغير الطول انما هو
بغير الطول انما هو

ان بعد بجناف والافبيد مع تابه لان حكم المنكس والنسي في الاعادة
سواء عند التام وحكم اعادة ما بعد المنسي السنية لانه لا اجل حصل
الترتيب وشرط البناء المذكوران يكون بنية هذا حكم الناسي واما العجز
عن اكمال وضوءه بان اعد من الما ما يكفيه فاهريق عليه او هراقه
هو غير مستعد او غصبه او ظن كفايته او شك فيما اقتصر به فانه
يبيح ايضا علي وضوءه المتقدم بالم بطل وهذا ظاهر المدونة عند
الناجي وجماعة واستظهره النكاحي وان كان النكاحي الانتفاق
وغيره المشهور ان البناني اذا اعد من الما ما يكفيه فاهريق عليه
او هراقه غير مستعد او غصبه وان طال كالتاسي وفرق النكاحي
بان النسيان يتعدى الانتكاح عند بخلاف الغيب والاهراق
فانه نادر وانما من اعد من الما ما لا يكفيه قطعا فليس من صور العجز
ولا يبيح طال املا والطول المذكور المانع في صور العجز قيل **يحد**
بالعرف وقيل بجناف الاعضا المستدلة في الزمن المعتدل وهو المشهور
وهو مذهب المدونة فاعتدال الاعضا في الزمان لا كون الشخص
بين الشبابة والشيوخه وانما ذلك من صور اعتدال الزمان غالب
واعتدال الزمن بين الحرارة وبين البرودة فقيام البدل عندهم دليل
بقا اثر الوضوء فيفضل الاخير بالفضل السابق وحكم الاكراه علي عدم
الموالاة حكم النسيان وقول المؤلف **اوسنة** خلاف وشعره في
المقدمات وعليه ان فوق ناسيا فلا شيء عليه وان فرقته عامدا
فتولان لان عبد الحكم لا شيء عليه ونحو التام يبيح الوضوء والصلاة
ايضا بما ترك سنة من سننها عدا لانه كاللاعب المتهاون
وهذا ايضا ان الخلاف الواقع في كلام المؤلف عنوي لا لفظي
وبهذا ابيهم ماني كلام **ص** وفيه رفع الحدث عند وجهه والعرض

Copyrighted material

او استباحة ممنوع وان مع تبرد **س** هذه هي الفريضة السابعة النية
وكان حقها التمتع كما فعل غير المولف لكن لظول الكلام عليها وكثرة
تشبهاها اخر الكلام عليها ليتفرغ من غيرها لها وهي فرض اتفاقا
او علي الاظهر لقوله تعالى وما امر الا لعبدوا الله مخلصين له الدين
وفي كينية النية ثلاثة اوجه احدها ان يتوهم رفع الحدث الثاني ان ينوي
اذا الغرض اي امثال امر الله وتدخل السنن والنوافل بالنية ثالثها
ان ينوي استباحة ممنوع مما لا يستباح الا بالطهارة ومتي خطر ذكر
جميع الثلاثة تلازم وان خطر ياله بعضها اجزا عن جميعها ما لم
يقصود عدم حصول الاخر كما يقول ارفع الحدث لاستباح الصلاة
او العكس فنبتل النية وتكون عدم ما للثاني ولو نوي الوضوء الذي
امر الله به صحيح ولعله لا يخرج عن نية الغرض ثم انه اذا نوا احد
هذه الوجة ارتفع حدثه وان اشركه ح نية تعليم او تبرد لان نية
ليست مضادة للوضوء ولا موثرة في نية التطهر من الحدث ولو ادخل
الكان علي تبرد يشترط التدقيق والنظافة لكان احسن وانما لم يتر
في نية الوضوء ان غسل الاعضاء للوضوء تغني التبرد فاذا نواه لم يكن ذلك
مضادا للوضوء ولا موثرا فيه كما هو وتكون النية المذكورة بانواعها عند
اول فرض وهو غسل وجهه ان بدا به لا عند غسل يديه الي الكوعين
وان استظهره في توضيحه ليل تقري السنن السابقة للوجه عمن
نية بل علي المشهور ينوي لها نية مفردة كما سيأتي **س** واخرج بعض
المستباح **س** يعني ان المتوضي اذا نوي ان يصلي بوضوءه الظاهر
دون العصر او عيسى به المصنف دون الصلاة فانه لا يضر ويباح له
فعل النوي وغيره اذ ليس للمكلف ان يقطع سبابة الاسباب
الشرعية عنها كقوله اتزوج ولا يجلي الوطني واولي لوني شي ولم
يخرج

يخرج غيره **س** او نسي حدثا لا اخرجه **س** يعني ان النسي اذا حدث
احدا ثانيا فواحد ثانيا ناسيا غيره ولو ذكره الله ولم يخرج به سوا كان
المضي هو الذي حصل منه اوله او اخر اجزائه لان الاحداث اذا كان
موجها لواحد واجتمعت تداخل حكمها وناب موجب احدها
عن الاخر ثم ان المراد بالحدث هنا الافراد لانها هي التي توصف
بالاخراج بخلافه في قوله ونية رفع الحدث فان المراد به الماهية
ولذا اعاده نكرة بذكره له عرفة ولو قال المولف او نوا احدا
غير يخرج سواء كان احسن لشهره من نوي حدثا وذكر غيره
ولم يخرج به واحد كلام المولف واخره متارضا ان في هذه الصورة
والقول عليه محرم اخره وهو قوله لا اخرجه ولا يخرجون لقوله
او نسي بل لو تذكره ولم يخرج به فانه لا يضر **س** او نوي مطلق الطهارة
س يعني ان المتوضي اذا نوي بطهره مطلق الطهارة الاعم من الحدث
والخبث فله يخرج به لانه ان امكن صرف النية للخبث لم يرتفع الحدث
اما ان قصد الطهارة لا بتبديد الاعمية فالنظر اهل اجزا كما قاله
هاب الطراز لان قرينة فعله تدل علي طهارة الحدث ولذا قال
فيها من توفى ليكون علي طهر اجزا **س** واستباحة ما نذرت له **س**
يعني ان المتوضي اذا نوي استباحة فعل ما نذرت له الطهارة
كغزاة العزاني ظاهرا وانوم وتعليم العلم فانه لا يرتفع الحدث
لان الفعل الذي قصد اليه يصح مع بقا الحدث فلم يتضمن القصد
اليه القصد لرفع الحدث كما تضمنه القصد الي ما يجب الطهارة فيه
ولا يقال في قول المولف استباحة مساحاة لانها انما تستعمل فيما
كان ممنوعا منه بدون الطهارة وما نذرت له ليس ممنوعا
منه بدونها لا تاتقول هو ممنوع منه علي جريمة الذنب **س**

او قال ان كنت احدثت فله **ش** اي وكذا لا يجزي من شك في الحدث الا صغر
 او الكبر ووجب عليه الظهور بنية جازمة لا ترد فيها قطرة وعلق
 نيته ولم يجزها وقال ان كنت احدثت فله هذا الظاهر فلا يجزيه
 سوا اثنين حدثه اوبقي علي شكه وهو قول بن التاسم وهذا يعني
 علي استحباب وضو الشاك واما علي وجوبه وهو المذهب فتجزي
 لان جازم بالنية فلهذا اشهر ومنه علي ضعيف او يحل علي كلا
 المؤلف علي من توهم انه احدثت وسعه ظن الطهارة فالوضوء الثاني لم
 يصادف محلا انظر بن عازي **ص** اوجدت فبين حدثه **ش** يعني ان من احدث
 انه علي وضو فوضا بنية التجديد لم يثبت انه محدث فالمشهور انه لا يجزيه
 لكونه لم يقصد بوضو به رفع الحدث واما قصد به النفيلة فقول فبين
 حدثه خاص بهذه المسئلة واما الاولى فلا يجزيه سوا اثنين حدثه
 اوبقي علي شكه لتردد نيته **ص** او ترك كعة فانتسلت بنية الفضل
ش يعني ان من ترك كعة من منسول الوضوء في المسئلة الاولى **ص**
 فانتسلت في المسئلة الثانية او الثالثة بنية الفضل فلا يجزيه لان
 غير الواجب لا يجزي عنه ولا بد من غسلها بنية الغرض فان
 اخرجني علي الكوالة وهذا اذا احدثت بنية الفضل والاي يجزي
 فالمراد بنية الفضل البنية التي احدثها عند فعل الفضيلة لانية الفضل
 المندرجة في نية الوضوء ولا يفهم لقوله فانتسلت ولا لقوله
 الفضل ان من ترك كعة من مسح راسه فانتسبت بنية السنة لذلك
ص او فرق النية علي الاعضا والاطراف في الاخير الصحة **ش** يعني
 ان المتوضي اذا فرق النية علي الاعضا بان حصى كل عضو بنية
 مع قطع النظر عما بعده فانه لا يجزيه ذلك والاطراف عند بن رشد
 قول بن التاسم في هذا النزاع الصحة فضرورة تقريظ النية ان

يفصل

٦٧
 يفصل وجهه بنية رفع الحدث ولا بنية لم يأت تمام الوضوء في يديه
 فيفصل يديه وهكذا الي آخر الوضوء وليس ضروريا ان جعل رفع
 يديه مثلا لوجهه وربيها يديه وهكذا فان هذه تجزي لان
 النية لا تجزي **ص** وعزوها بعده ورفضها مختصرة **ش** ذكر مسيلتين
 الاولى منها غروب النية وهو انقطاعها والدخول عنها والضيق
 في قوله بعده عايد علي الوجه في قوله عند وجهه والمعني ان
 الدخول عن النية بعد الاثنان لها في محاسنها عند غسل الوجه
 مختصرة كسنة اشغالها وان كان هو الاصل والمسئلة الثانية
 رفقي النية وهو لغة الترك والمراد به هنا تقديرا وجب من العبادة
 والنية كالتدبير وكره المؤلف انه يستغنى ايضا بعد كمال الوضوء وفي
 اثابيه اذا رجع وقوله بنية رفع الحدث بالقبض علي المشهور لان
 لم يكمله او كمله بنية التردد او بوطول واج كالموضوء عكس العبادة
 وضوم فان رفقي النية فيها غير مختص والترك ان الوضوء مقول
 المعني ولذا قيل بعد ما يحجب النية فيه واج مختص علي عمل ما ي
 وربي فلم تتأكد فيها النية ودفع المسئلة في واج علي تقدير رفضه
 ولا ستوا صحة وفاسده في التادي فيه ورجعنا خبره بعده
 للوجه تبعا لبقضه ورجعه **ص** في شرحه للوضوء ان الوضوء في
 الاثنان ضروري **ص** وفي تقديمها بيسير خلاف **ش** يعني انه
 اختلف في النية اذا تقدمت قبل حملها بيسير علي قولين واما ان
 تقدمت بغير فلا خلاف في عدم الاجزاء وكذا ان تاخرت عن
 حملها كحلوا المنسول عن النية الاعلى ما روي من عدم اشتراط
 النية في الوضوء كما مر وقد البشير ان يخرج الرجل من بيته الي الحمام
 والمراد بالحمام حمام مثل المدينة المنورة فالمراد حمام القوية الصغيرة

رفض

كالمدينة المنورة وما قدم الكلام على الفرائض وبدأ منها بالمجمع عليه
 وبدأ من ذلك بالوجه لشرفه بالحواش والنطق ثم اليدين لكثرة متواتره
 الطاعات بهما ثم الرأس لما فيه من التوحيه المدركة والحكمة ثم بالرجلين
 وأكمل الكلام عليهما بذكر الخلف فيه منها شرع في سنه وعدها
 ثمانية بنو له **ص** وسننه غسل يديه أو ثلاثا **ص** ثم يني **ان**
 من سنن الوضوء غسل الدين الطاهرين ولو جنباً ويجوز ان يوضأ
 من يضره أو من أوجر من أو شربها من نوم ليل أو نهار ويكره تركه على
 المشهور ويكون الغسل لليدين قبل أن يدخلها في الماء ولو على نحر
 وظاهر كلامه امتنان قوله أولاد في سنه غسل اليدين ثلاثاً
 للوضوء بعبارة أخرى وقوله أولاد من جملة ما يتوقف عليه السنية
 لكن لا مطلقاً بل في بعض الحالات إذ لا يمتنع في تحققها ذلك
 حيث كان المال كثير أو جارياً مطلقاً فان كان المال كالمهراس ونحوه
 أو قد رأت الوضوء أو الغسل ولم يكن الا فراغ منه فإنه يدخل يديه
 ان كانتا طاهرتين أو شاكوكا فيهما وان كانتا نجستين فان كان
 المال ينحس به خولها فيه فان أمكنه ان يتوصل اليه باليمين هو
 اذ خالها فيه غسل وان كان لا يمكنه ذلك فإنه يتركه ويتيم كعاد
 الماء وان كان لا ينحس فانه يدخلها فيه وظاهر قوله ثلاثاً
 ان السنة لا تحصل الا بها وليس كذلك بل السنة تحصل بالمرة وما
 زاد عليها مستحب بدليل قول المؤلف وشفع غسله وثلاثيته انظر
 ابا الحسن علي الرسالة وقوله تنبيه الحق لا جله راجع للغسل
ص مطلق ونية ولو تظلمت في واحد ثلثي اثنا عشر مخرقتين **ص**
 هذا مما يشرع على كون الغسل متبداً أو متتالياً ان غل اليدين **ص**
 ان يكون عاماً مطلقاً مع نية الوضوء ولو كانتا تطبيقين عند مالك
 واختاره

قوله
 كغيره
 المحرم
 الصغير

واختاره بن القاسم واحد في اثنا الوضوء فيسألها ايضا مطلق ونية
 خلافاً لأشهب فيهما ومن شأن التقيد ايضا ان يفسرها مخرقتين
 خلوا فالابن القاسم **ص** ومضضة واستشاق **ص** يعني ان من السنن
 المضضة وهي لغة التحريك وشرعا قال القاضي عياض هي ادخال
 المفاة في مضضته وبوجه ثلاثا قل شارحه لفظ الادخال
 يقتضي أنه لا بد من سبب في ادخاله وان دخل من غير سبب فاعل
 فلا يبد مضضة وكذلك لا بد من المجمع والمضضة وان عدم واجد
 فلم تنق السنة في المضضة انتهى ومن السنن الاستشاق من الشق
 وهو لغة الشم وشرعا جذب المال الى اليد بالنفس والشوق الدوا
 الذي يجب في الدنف ولا بد في المضضة والاستشاق من النية
 بخلاف رد مسح الرأس والاذنين فلهذا يقتصران اليها ونية الغرض
 تتضمن نيتها كنية باقي السنن والغضاي لم ان المضضة والاستشاق
 كاليدين يجري فيهما ولو احدث في اثنائه وباقي فيهما وفي اليدين وحمل
 ثمره الدامية او تمنع خلاف وان كله من الثانية والثالثة مستحبة
ص وبالغ غطرش اي انه يستحب المبالغة وهي اداة الماني اقصي
 الحلق في المضضة وفي الاستشاق جذبه لا قضي الحلق الا ان
 ويكره المبالغة للصالح جينة ان يغلبه فيدخل جوفه فان وقع
 وسبته لزمه القضاء وان تم كفر **ص** وفعله يست افضل **ص**
 يعني ان فعل المضضة والاستشاق على قور يمينه وبست غزوات
 افضل بان يتنضم بثلاث غزوات على الولا ثم يستشاق كذلك **ص**
 وجازاً او ادها بفرقة **ص** اي وجاز ان يتنضم بفرقة واحدة
 ثلاثاً على الولا ثم يستشاق كذلك او يتنضم واحدة ويستشاق
 أخرى وهكذا او يتنضم بفرقة ثلاثاً ويستشاق بفرقة ثلاثاً

وبقي صفة اخرى الظاهر جوازها قال بعضهم لم اقف علي من ذكرها
وهي تفضله من عرفة مرتين والثالثة من ثمانية ثم يستشق منها
مرة ثم اثنتين من ثالثة ثم انه انث في قوله واحد اهما رعايا
السنين وانما لم يقل جائزنا لانه راعي في ذلك كونهما عضوين
والعرفة بضم العين المجرى وفتحها وقيل بالفتح صدروا بضم
اسم المعروف **من** واستشار **ش** ومن السنن الاستشارة وهو متر
الما اي طريق بنفسه بالسبابة والابهام من اليد اليسرى
ماسكاه من اعلاه يبرحها عليه لاحزه ويكره دون اليد كمثل
الحمار اخوذ من حركك النثرة وهو طرف الانف وان لم يعمل
اصبعيه عليها منه ولا خرج بريح الانف وانما ترك بنفسه
فلا يسمى هذا الاستشارة باعيا ان وضع الاصبعين من تمام
السنة وهو مقتضى اخذه في تعريفه وبه صرح الشاذلي في
شرح الرسالة وقيل ان ذلك مستحب **ص** وسبح وجهي كل
اذن **ش** اي ومن السنن مسح ظاهر كل اذن وباطنها وهو
مراده بقوله وجهي كل اذن ففيه تغليب الوجه علي الباطن
من كل ليل يتوالي تثنيان لوقاد وجهي اذ ين **ص** وتجديد
سائرهما **ش** اي ومن السنن تجديد الما للاذنين فاذا سمعها من
غير تجديد اي بسنة المسح وترك الاخرى وهو التجديد **ص** ورد
مسح راسه **ش** اي ومن السنن رد مسح راسه من حيث بدا من
المخرج الي القدم او عكسه او من احد الفؤادين ويكره تكرار الما
لرد واحد الوضوء حتي اخذ الما الرجليه لم يات به ولم يكن الرد
فضيلة كالنسالة الثانية لان الشعر وجهي فاستوح **ثانيا**
غيره اولاد غالبا ومن لا شعر له تبع لمن له انتهى وهذا الكلام
يدل

يدل علي ان الرد سنة حتي في المسترخي وفي عبارة ورد مسح راسه
سنة ولو طال الشعر بعد تعميمه بالمسح فمن طال شعره بحيث لا يعم
مسحه الا باذخال يديه تحته في رد المسح بسن في حقه اذا علم
المسح ان يرد وهذا امر اراد الشيخ عبد الرحمن بان الرد سنة ولو
في الشعر الطويل اي بعد التعميم اذ لا يسع احد بما يقول بوجوب
مسح جميع الرأس ان يقول ان الرد قبل التعميم سنة **ص** وترتيب فرايفه
ش اي ومن السنن ترتيب فرايفي الوضوء من غسل وجهه قبل يديه
ثم مسح راسه قبل رجليه لان الله عدل عن جرف الترتيب الي الواو
التي تطلق الجمع ولقول علي رضي الله عنه لا يالي اذا انتهت
وضوءي بابي اعضاء **ص** فيباد المناس وحده ان بعد بخلاف
والاصح تأنيه **ش** هذا مخرج علي قوله وترتيب فرايفه والمعني
ان من تكس وضوءه وقد طال بعد انتهائها الوضوء بان جنت الاعضا
فان يبيد المنكس وحده بد وتأنيه ان كان التفريق سابقا
وان كان عامدا او جاهلا فانه يستحب له اعادة الوضوء فان لم
يحصل طول بل ذكر ذلك بحضرة الما اعادة المنكس وسابده شرعا
لا فله فاذا بدأ بد راعيه ثم بوجهه ثم براسه ثم برجليه وبعد
الاتوا اعادة راعيه فقط ليتقيا بعد غسل وجهه فان لم يبد الامر
اعاد راعيه مع سابدها شرعا وهو مسح الرأس وغسل الرجلين
فتمسح المنكس اي الترفف المنكس لا السنة وقوله ان بعد اي
بعد زمن تركه من زمن تذكره اي ان طال ما بين تركه وتذكره
وقوله بخلاف اعضاء من اعتدل لا اي مع اعتدال المكان كما مر
وتقدم في الموالدة ان التفريق عمد الا بعد بخلاف بل دونه
فينبغي هنا ذلك اي فالحجاف هنا في حق من تكس ناسيا وحكم

يدل
منه
الرد
فصله
غيره
اولاد
غالبا
ومن
لا شعر
له تبع
لمن له
انتهى
وهذا
الكلام
يدل

وحكم إعادة المكس السنية وانما صرح بقوله والاسع تابعه وان كان
مضموم شرط لانه لا يتغير مضموم الشرط الا اذا كان مضمينا معلوما
وهنا ليس كذلك قلنا صرح به **ص** ومن ترك فرضا اتى به وبالصلاة
وسنة فلهما لما يستقبل **ل** لما كان حكم المكسني عنده بن القاسم حكم
المكس علي ما تقدم اتبع به والمعني ان من ترك فرضا من فروض
الوضوء والفعل غير النية يقينا او شكيا غير مستكح مفسولا او مسموحا
عضوا او لغة عمدا او سهوا التي به ثلاثا ان كان مفسولا وباتي
بالصلاة التي كان صلهها بذلك الوضوء لم يصلها في استيفائه
الوضوء في العمود وبنايه في السجود وبنايه بنية وما فعل بيده بالوضوء
ما تقدم من حكم الموادة والتكليس سواء ولو لم يتعوض الوضوء
لذلك وما من ترك سنة يقينا او شكيا من سنن الوضوء والفعل
ولم يعوض محلها ولا يوقع الاتيان بها في مكروه وهن المضضة
والاستنساك وسمع الاذنين والترتيب وتجديد تاييمهما في
الوضوء وسمع صماخهما في الفسل عمدا او سهوا فانه يفعلها ان
اراد الصلاة بدون الوضوء ومن ما بعد هذا ولو قريبا لما يستقبل
من الطلوات ولا يعيد ما صلى في وقت ولا بعده اتفاقا في السهو
وعلي المعروف في العمل بضعف امر الوضوء كونه وسبيله عن امر
الصلاة لكونها قصد او اما ما عوض عنه كفصل اليدين للوعين
او اوقع اعادته في مكروه كدسح الرأس بعد اخذ الماء للرجليه
والاستنثار اذ لا بد له من سبق الاستنساك فلهذا يفعل في محلها
فقد حمله ما قبل من السنن وما لا يفعل علي ما لا بد بشيوطا
لطريقة بن الحاجب القائل بالاتيان بالسنة التي كانها يعوضها
ثم ليس في كلام المؤلف قرينة تحمل الترك علي التوفيل هو عام فهو
خلاف

خلاف لما في المدونة لان فيها ان ترك الفرض عمدا اعاد الوضوء
وعلم ان يقال قوله اتى به اي بالوضوء وحده او مع اخرواذا تركه
عمدا او اتى بالوضوء فقد صدق انه اتى بالوضوء مع شيء اخر وهو
بقية الاعضاء تنبيه ولا يبيد ما بعد السنة المتركة مع القرب
لانا الترتيب بين السنن او بينها وبين الفرائض مستحب والزيادة
في المفصلات كرهه وقيل بختم وقول المؤلف فلهما الحسن من قول غيره
اعادها وان اجيب بان العمود ليس له ابتداء ولا سبق لحديث
الجهنميين عاد واحماطهم يكونوا قبل ذلك وما فرغ من الكلام علي
علي السنن ابتداء بالكلام علي الفضائل جمع فضيلة وهي ما في فعله
امر ولا اثم في تركه فقال **ص** وفضائله موضع طاهر وقوله سابل
حد كالنسل **ل** يعني ان فضائل الوضوء اي فضاله واجواله
النافلة التي يثاب علي فعلها ولا يعاقب علي تركها كبقية غيرها
موضع طاهر فلا يوقع في موضع الخلل او غيره من المواضع النجسة
خوف الوسوسة ومنها استقبال القبلة ومنها استسقاء النية
في جميعه ومنها الجلوس الممكن ومنها الارتفاع عن الارض ليدل
بتطهير عليه ما يزل علي الارض ومنها قلعة الما المستعمل مع الاحكام
والتهيؤ ببلد حد بسيلا او تقطير عن العنق الى المخذ للوضوء
والا كان تاركا للفضيلة اذا توفى من بحر مثلا وبعد الا يقول احد
والنسل كالوضوء في استحباب كونه في موضع طاهر وتقليم الما المستعمل
ومنها ان لا يتكلم فيه نقله بن عرفة عن بعض شاذي القرويين
ونقله بعض الشيوخ **ص** ويمنع اعضاها وانما ان فتح وبدا بقد براسه
وشعر غسله وثلاثه **ل** اي ومن فضائل الوضوء الابتداء يعني
اعضائه من اليدين والرجلين والجنبين في الفسل دون الاذنين

شيء

فتا

Copy

University

والخزني والمدعيني والنودي بنفحة الفاسكون الواو تنفحة فود هو
 جانباً الراس لا استوا ما ذكر في النافع فلم يقدم يعني من ذكر علي بسرا
 ومن الغضائل ان يكون الانا علي يمين المتوفي ان كان متوجاً **بحد**
 يتسع لادخال اليد فيه كالطست لعله عليه الصلاة والسلام ولده
 امكن واما ما هو كالبارقي فيجعل علي اليسار ليجب اليه يسراه
 علي يمينه ومن الغضائل ان يبدأ المتوفي في مسح راسه بمقدمه
 ولا خصوصية للرأس بهذا الحكم بل جميع اعضائه فلو بدأ بغيره او
 الذقن او المرفقين او السكبين وعظ وقعر عليه ان كان عالماً
 وعلم الجاهل ولو قال وبدأ باول اعضائه كان اسهل والمراد بالاول
 الاول عرفاً قال البيهقي عوفاروس الاصابع ومن الغضائل النسلة
 الثانية والثالثة علي المشهور وقيل كلدها سنة وقيل الثانية سنة
 والثالثة ست حجة وتقل الزناحي عن اشعب فوضيعة الثانية **وهل**
 الرجلان كذلك او المطلوب الا نقاش يعني لانه اختلفا في الرجلين
 غير النقيتين هل هما بتيمة الاعضا المنسولة اي في انه يستحب فيها
 الشفع والتثليث بعد احكام الاولي كما في الجلاب والرسالة وهو
 المشهور والمطلوب فيها الكون بها على الاوساخ غالباً والاقراء
 ولو زاد علي الثلاثة وشعره بعض شاخ ابن راشد وحكي المازة
 عليه الاجماع خلاف امان كما تانقيتين فكسائر الاعضا اتفاقاً وهذا
 ينجم من تعبير المؤلف بالانقاص **ومقل** تكره الرابعة او تمنع خلاف
ش يعني انه اختلف هل تكره النسالة الرابعة بعد الثلاثة الموعبة
 لانها من ناحية السرف في الماء وهو نقل بن رشيد او تمنع وهو نقل
 الخزي وغيره عن المذهب خلاف في فتواه خلاف راجع لها في
 من المسألة الاولى لدلالة هذا عليه والانصب لوعبي في الثانية

بتردد

بتردد لان كل واحد من الشيخ المذكورين نقل ما ذكره علي انه
 المذهب ولم يحكي خلافاً وشعره منه احد التولين قتاله ولو قال
 الزيادة عوضاً الرابعة كما قال ابن الحاجب لكان احسن لشموله
 لما زاد علي الرابعة ايضا مع انه شلة في الاختصار وسياقي من ان
 التجديد بعد صلاة تغلب به ممنوع يعني علي احد التولين وحل
 الخلاف اذا زاد علي الثلاثة بقصد التبدد اما لو قصد ازالة الاوساخ
لجاء وترتيب سنة او مع فرايضه **ش** اي ومن الغضائل ترتيب
 سنن الوضوء بعضها علي بعض بان يقدم غسل اليدين الي الكوعين
 علي المضمضة وهي علي الاستنشاق وهو علي الاستنشاق وهو
 علي مسح اليدين ومن الغضائل ترتيب سنة مع فرايضه بان
 يقدم السنن الاول علي الوجه والفرايض الثلاث علي الاذنين
 فلو ذكر المضمضة والاستنشاق بعد شروعه في غسل وجهه فحصر
 كن ترك الجلوس الوسط حتي فارق الارض بيديه وركبتيه وتمازيه
 وسيلها بعد فراغه واما ترتيب فرايض الوضوء بها يستفاد
 مرانه سنة فتواه او مع فرايضه مطوف علي قدر حذفه للعالم
 به اي مع انفسها او مع فرايضه وقول من قال لو قال المؤلف ومع
 فرايضه باستقاط هزة او كان احسن فيه نظر لانه يقتضي ان
 ترتيب السنن في انفسها والترتيب بينها وبين الفرايض مستحب
 واحد وليس كذلك اذ كل منهما مستحب بانفرادهما كما هو مستفاد من
 اللطف **بأوص** وسواك **ش** اي ومن الغضائل السواك وهو
 استعمال عود او نحوه في الاسنان لتنقيتها الصفة عنها
 ويستاك باليمنى ويكون قبل الوضوء وتنقيتها بعد هو الاراك
 افضل وهو شجر عروق والاحضو المنظر ويحصل كل عود وافضله

المتوسط بين الشدة والرخو وكرمه بن جيب يعود الرومان
 والرياحان لتحريرهما عرف الحداق ولا يستاك يعود بمحمول ولا
 بالكلنا وقبب الشهور لان ذلك يورث الاكلة والبصر وينبغي ان
 يبيد ابالسواك من الجانب الايمن عرضا في الاسنان وطولاً في
 اللسان ثم المراد بقول المؤلف وسواك الفعل وهو الاستيكاك بدليل
 قوله وان باصبع اي حيث لم يجد غير هذا قال الا في وفي الغنية
 ومن لم يجد سواك فاصبه تجزيه فان استاك بها فلا يدخلها
 الا ناخوف اضافة اما وهذا يدل على انه باليمن وكرمه بعضهم
 بالشمال لانها مست الاذي انتهى ولو كان المراد به الالة لقال
 وان اصبا اي وان كانت الالة اصبا وفي كلامه **تت** نظير صلاة
 بعدت منه **شي** اي ما سجد به لصلاة بعدت من السواك يعني الا
 ستيكاك لان الوضوء قد يكون بغير سواك **ح** وشية **ش**
 المحصور انهما من الفضائل وروي الاكار والباحة ومن التقابل
 الدعاء بعد الفراغ بان يقول وهو ارفع راسه الي السماء اشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فاما ما يقال
 عند فعل كل عضو فحديث ضعيف جدا ولا يقبل به وقول الا
 قنوصي انه يستحب فيه نظروا وتشروع في غسل وتيمم واكل وشرب
 وذكاة وركوب دابة وسفينة ودخول وضوءه لمنزل وسجدة
 وليس وعلق باب واطفا مصباح ووطي وصعود خطيب منبر
 وتقيض ميت وكده **شي** اي وكما تشريع التسمية ندبا في الوضوء
 تشريع ندبا ايضا في غسل وتيمم واكل وشرب ويزيد وبارك
 في النازقة وان كانت لبنا وزفاضة ويحرم بها الشذوذ الغافل
 ويعلم

ويعلم الجاهل وان نسيها في اوله قال في التاليم الله في اوله
 واخره فان لم يتذكر حتى فرغ فواسورة الاخلاص فان الشيطان
 يتنايا المله وتشروع وجوبها في الذكر في ذكاة بانواعها الاربعة
 وهي السج والخر والعتر وما يموت به تقطع جناح الخو جراد كما ياتي
 وتشريع ايضا ندبا في ركوب سفينة وعند دخول وعند خروج
 المنزل وتشريع ايضا ندبا في دخول مسجد وخروج منه وعند
 لبس وعند النزول ايضا وعند غلق باب واطفا مصباح وفتح
 الباب ووقيد المصباح كذلك كما استظهر الزرقاني وتشريع ايضا
 ندبا في وطئ مباح واما الوطئ الحرام والمكروه فلهذه **اقوال**
 قيل تكره فيهما وهو الذي اقتصر عليه الشارح والمؤلف في التوضيح
 وقيل حرم وقيل تكره في المكروه وحرم في المحرم ومن امثلة الوطئ
 المكروه وطئ الجنب ثانيا قبل غسل فرجة ووطئ المودي الى
 انتقاله الي التيمم علي ما ياتي في قول المؤلف ومنع عدم ما قيل
 متومن وجماع مختل الا لطول وتشريع ايضا ندبا عند صعود
 خطيب منبرا وتقيض ميت وكده وتشريع ايضا ندبا عند
 تلاوة قرآن وعند النوم وابتداء صلاة نافلة وطواف ودخول
 وضوءه بخلة وعند السواك ولا تشريع في سج وعمرة واذان
 وذكر وصلاة ودعاء وتكره في المحرم والمكروه وبلغوا في حرم
 فيهما وانما قال وتشريع اي وتطلب شرعا ولم يقل وتندب يشمل
 الواجب والمسنون والمستحب وبعضهم رجع سنية التسمية في الكل
 والخطوب عينا وقيل كناية في الاكل **ح** ولا تندب اطالة الفرة **شي**
 المراد باطالة الفرة الزيادة في المنسول علي محل الغرض اي
 ولا تندب الزيادة علي غسل محل الغرض ولا يقال قد ثبت

١٦٥

في حديث أبي هريرة في سنة وضوء عليه السلام أنه رأى في منسول
الوضوء لا تقول هذا مما انفرد به أبو هريرة ولم يذكره أحد
من وصف وضوء الرسول غيره وما ورد في الصحيحين أنه عليه
الصلاة والسلام قال من استطاع منكم أن يطيئ غزته فليفعل فمحمول
عليه أنه لم يبلغ الإمام أو بلغه ولكن عمل أهل المدينة عليه خلافة
والعمل عندنا من أصول الفقه أو المراد بالثبوت في الحديث إمامة
الوضوء أي من استطاع منكم أن يديم وضوءه فليفعل **ص** وسمع الرقية
وترك مسح الأعضاء **ش** أي ولا يندب أيضا مسح الرقية بالمال خلافا
لأبي حنيفة لعدم ورود ذلك في وضوءه عليه الصلاة والسلام ولا
يندب ترك مسح الأعضاء أي تنقيتها بخرقه مثلا بل يباح خلافا
لشافعية في استحباب ترك ذلك أو كراهته **له** **ص** وإن شك في ثلثة
ففي كراهتها قولان **ش** أي وإن شك مردي الأتيان بفلسة في كونهما
ثالثة أو رابعة ففي كراهية الأتيان بها ترجيح السلامة من الوقوع
في المنهي عنه على تحصيل الفضيلة قال في الشامل وهو الظاهر استحباب
الأتيان بها اعتبارا بالأصل كركعات الصلاة إذ المحقق اثنتان قولان
كما في المازري عن الشيوخ والخلاف عام في السنن والعرايين لأن
كل من الثانية والثالثة مستحبة فيهما **ص** قال كشك في صوم يوم
عرفة هل هو العيد **ش** يعني أن المازري يخرج قولين في هذه
المسألة من المسئلة السابعة وحسين الكاف داخل على المسئلة
كما في قاعدة الفتاوى خلافا للقاعدة النجاة أن ما بعد الكاف شبه
به والمعني أن من شك في صبيحة ليلة هل هو التاسع من ذي الحجة
المطلوب صومه لغير الحاج فيندب أن يبيت صومه بناء على استصحاب
الحال أو صبيحة العيد فيكره صومه بخافة الوقوع في المحذور قولان

ونص

ونص المازري في الميادين عند بن عرفة ولو شك في الثالثة ففيها
مقدار المازري عن الأشياخ بناء على اعتبار أصل العدم كركعات الصلاة
وترجيح السلامة من منوع على تحصيل فضيلة وخروج عليه يوم الشك
في كونه عاشر **النتيجه** **فصل** يندب فيه آداب قضا الحاجة **وصا**
منه من الاستحباب وغيره وهو عبادة منفردة يجوز تفرقة عن
الوضوء في الزمان والمكان فلا يندب في سنته ولا في فراشه ولا في
ستحياته وإنما المقصود منها تذكير المحل من النجاسة خاصة لكن يستحب
تقديمه على الوضوء وعند الشافعي يندب منه **ص** ندى لعل في ندى
الحاجة جلوس ومنع بر خوخ **ش** والمعني أنه يندب لمريد البول
إذا كان المكث رخا طاهر الجلوس لأنه أقرب للستر ويجوز له
القيام إذا أمن الاطلاع وإن كان رخا نجسا منع الجلوس ليلا
ينحس نوبه وتعين القيام حيث أراد البول في ذلك المحل وسيأتي
الكلام على الملبس النجس والطاهر وقولنا لمريد البول احترازا
من مريد النايط فإنه لا يجوز له القيام كما في التوضيح وغيره **ص**
واعتماد على رجل واستحباب يسري **ش** يعني أن من الآداب أن
يعتمد عند قضا الحاجة على رجله اليسرى وأن يستحي بيده
اليسرى وإنما ثني اليسرى لأجل ذلك لأنه أعون على خروج
الحدث وظاهره بول أو غائط خلافا قول بعضهم في النايط **ص**
وبما قيل لتمي الذي وغسلها بكتواب بعده **ش** يعني أنه يندب
بل باطن اليد اليسرى قبل ملاقة النجاسة من البول أو النايط
ليسهل إزالة ما تعلق بها من الروحة لأنها إذا لقت النجاسة
وهي جافة تعلق الروحة باليد وتتمكن منها ويندب أيضا
غسل اليد بعد الاستنجاء بكتواب أو مل أو نحو ذلك مما يقطع الروحة

وانما قال ويحاول يميل كاني الحاجب ويميل اليسرى لانه لا فائدة
 في السبل بل ابل كاف لحصول الفرض به **ص** وسترا لي محله واعداد
 منزله ووتره وتقدم قبله وتفرج تحته واسترخاوه ونقطة
 راسه وعدم التثانة **ش** يعني ان من الاداب ان يديم السترا لي
 محل خروج الاذي فيديه الي دونه من الارض اذا لم يخش علي
 ثيابه والارض قبله عالم يراه احد والاوجب السترو من الاداب
 اعداد المنزلة من باب او جامد لانه لما انتشر الخارج قلده
 يحرقه الا انما او بددت الي ثوبه او جسده ومن الاداب كون
 المنزلة الجامد وتوا من ثلاث الي سبع ثم لا يطلب الا الانتاوي يحصل
 فضل الا يتاخر بحوله شرب ثلاث خلاد فالابن شربان واي الفرج
 ومن الاداب تقديم انتا قبله استنجا واستنجا راعلي دبره خوف
 التلوث لو عكس الله كان بواه يتطر عند ملاقات الخالد بروه فانه
 يفسله اوله ثم التبل ومن الاداب تنزيح مخدعة عند البول
 والاستنجا والاسهال ليلاد يتطابرو عليه ثي من الجاسة لا يشهر
 به ومن الاداب استرخاوه قليلا كما قال في الرسالة ويستريح قليلا
 ضد الانتقاض والتكس ومن الاداب تنظية راسه ولو بكه خفا
 من علوق الراية بالشعر ولا نه اسرع لخروج الحدث ومن
 الاداب عدم التثانة بعد قعوده وعدم نظره الي السوا واليب
 بيده واما قبل قعوده فيندب التثانة بمينا وشمالا خوف ان يش
 يوزيه وانما في عن الالتفات بعد قعوده ليلاد يري يايوزي
 فيقوم وتنظير بواه فيتنجس بويه **ص** وكرور بدده وقبله **ش**
 او من الاداب ان ياتي بالذكر الوارد بعد الفراغ من قضاء حاجته
 كقوله عليه السلام غفر لك او الحمد لله الذي سوغني طيبا واخره

عني

عني خيثار في رواية الحمد لله الذي زرعني لثمة واذهب عني
 مسقنته وابني في جسي قوته ومن الاداب اياتي بالذكر الوارد
 قبله كما في الصحيحين وغيرهما من قوله عليه السلام اذا دخل
 الخلا وفي رواية اذا را فان يدخل الخلا وفي اخري الكيف اللهم
 اني اعوذ بك من الخبث والخبائث وجميع مع التوقد دخولا وخروجا
 التسمية كما مر وخلة تتدع هذا الذكر ما روي الترمذي انه
 عليه السلام قال ستتر بكسر الهمزة ما بين العين والحاء وعورات
 بني آدم اذا دخل الكيف ان يقول بسم الله وخفي هذا الموضع
 بالاستعاذة لانه خلاد وللشياطين فيه تسلط وقدرة ليس
 له في الخلا ولذا قال عليه السلام الراكب شيطان والراكبان
 شيطانان والثلاثة ركب ولانه موضع قدر يتره عنه ذكر الله
 فينتقم الشيطان عدم ذكره فامر بالاستعاذة عصية بينه وبينه
 حتي يخرج واخر المولى قوله وقوله ليرتب عليه قوله **ص** فان فان
 فيه ان لم يبد **ش** اي فان فان الذكر القيلي فانه يذكره في المحل
 نفسه ان لم يكن عند القضا الحاجة ولم يجلس للمحدث فان اعد
 كالكتيف او جلس في غيره فلا يذكره وبسبابة اخري فان اعد من اي
 كره وهذا اذا دخل بجميع بدنه فان ادخل رجلا واحدة فحل هو
 كذلك وان اعتمد عليها ام لا والظاهر الاول **ص** وسكوت اللهم
ش اي ومن الاداب السكوت عند قضا الحاجة وما يتعلق بها
 من الاستنجا والاستنجا لا لا سرهم قلاد يندب السكوت حينئذ
 فيجوز التقوذ وقد يجب كذا من حرق الوحي يقع اودابة ومن الم
 طلب ما يزيله الا ذبي ولذلك طلب منه اعداد المنزلة كما مر وانما
 طلب السكوت وهو علي قضا الحاجة لان ذلك المحل مما يطلب سترو

في الحديث بضم الهمزة
 او من باب جمع خبيث
 والحديث بضم الخاء
 والحديث بضم الخاء
 والحديث بضم الخاء
 والحديث بضم الخاء
 والحديث بضم الخاء
 والحديث بضم الخاء
 والحديث بضم الخاء



Copy University

والخناوة والمجاهدة تنتهي عدم ذلك **و** وبالغضا تستر وبعد **ش**
أي ويندب لمن أراد قضا الحاجة في النضات يشترع عن أعين الناس
بشجرة وإن يبعد حتى لا يسمع له صوت ولا يرى له عورة وما ورد
من أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا أراد قضا الحاجة بمكة خرج نحو
الميلين من مكة يحول علي قصد تقليم الحرم **ل** للستر **و** اتقا خروج
ومورد وطريق وظل وصب **ش** يعني أن من الآداب لتأضي الحاجة
لا يقيد النضات اتقا الشق مستديرا أو مستطيلا خوفا من خروج
الحوام المؤذية منه أو لكونه ساكن الجان ومن الآداب اتساها
الريح ولو كانت ساكنة ومنه المراحض التي لها منفذ يدخل الهوي
من موضع ويخرج من آخر كخافه من رد الريح بوله عليه **و** ليل في وعاء
ويفرغه أو بالترب من المراحض ويسيل إليه ولا حاجة الي ما وقع
في بعض النسخ من زيادة شط أن فسر المورد بما يمكن المورد **س**
لأما اعتيد المورد وعبارة أخرى ومن الآداب اتقا موضع ورود
المان الأبار والانهار والبيوت ولعله استغني به عن الظطو
جانب النهر وكذلك لا حاجة لذكرنا الدائم أدهو أخرى من المورد
والظطو من الآداب اتقا طريق وظل مستظله الناس ويتخذونه
متيلا وساخا عياض وليس كل ظل حرم القعود عنده لتفاد الحاجة
فقد قضاها عليه الصلاة والسلام تحت حاشي أي تحل تحت ومعلوم
أن له ظله ومن الآداب تجنب بيع اليهود وكنايس النصارى خوف
فباع ذلك بمساجدنا ويكره البول في محازن العلة وفي الدواني
التييسة ويحرم في المنزلي ومن الآداب اتقا موضع الصلبة النجس
وأما الطاهر فيعين الجلوس فيه كما مر في الإشارة له والصلة بغير الطاهر
وسكون اللام أو فتحها مستدرة وبفتحها الموضع الشديد **ص**

وبكيفية

وبكيفية نفي ذكر الله وتقدم يسراه دخوله وعينه خروج عاكس مسجد
والمزول يمينه بهما **ش** يعني أنه يستحب عند ارادة قضا الحاجة أن ينفي
أي يبعد ذكر الله الكاين عنه بوقفة أو درهما وخاتم أن المكن وظاهره
ولو مستورا وقيد ذلك الترتيب بغير المستور يأتي عند قوله وحوز
بساتر ما يوافقته ومن الآداب تقديم يسراه عند الدخول للكنيف
وعينه عند الخروج كترها لها ومثل الكنيف المكان الذي كاحام ومواقع
النظم جلادف المسجد فيقدم اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج إلا
أنه يضع يسراه علي ظاهر نملة ليلبس اليمنى قبلها وفي الدخول تخلع
يسراه قبل يمينه ويضعها علي ظاهر نملة لتتمتع يمينه باللبس ثم يخلع
يمينه ويضعها في الدخول وأما المنزل فيقدم يمينه دخوله وخروجه
إذا لاذي ولا عبادة **ص** وجاز بمنزل وطير وبول مستقبل قبله **س**
وإن لم يلجأ وأول بالسائر وبالاطلاق لا في النضات واستر قوله **ف**
تحتها والمختار الترتيب **ش** يعني أنه محل في المنازل من الموابن والفرج
الوطي والفضلة مستقبل قبله واستدبر أسوأ الجي إلى ذلك كراحض المدن
التي يمسو الخول فيها وأمكن الخول كنضا المدن ومراحض السطوح
وأولت المدونة حال عدم الإجازة كان الخول بالسائر كما هو رأي أبي
الحسن وحملها عبد الحق علي ظاهرها من الإطلاق قايل لا معنى في
التفتيد عندي ولا فرق بين سطح مستور وغيره وشبهه لابي عمران
وأما الاستقبال والاستند بار بما ذكره من الوطي والفضلة بغير ستر
في النضات حرام وحلت الكراهة في المدونة علي التحريم كما عليه ابن
عروة وهل العلة طلب الستر من الملايكة المصليين وما في الخن
وعليه لو كانت هناك سائر جاز لو جرد الستر وتنظيم الحجة القلة
وعليها فأنه مطلق لوجود القلة وهذا القول في تحتمل المدونة

والخيار عند الخبير منهما مع السترا ترك حتي في فضا المنار تعظيما
 للقبلة وهذا لا يقع من كلام المؤلف اذ ما يقع منه الا ان اختياره
 الخبير يختص بمضا الصاري وبعبارة اخرى واعترض علي قوله والخيار
 منها الترك بوجهين الاول ان ظاهره ان اختيار الخبير جازي الوطي
 وليس كذلك فان الخبير يختار في الوطي الجواز مع الساتر في الفضا وغيره
 الثاني ظاهره ايضا ان اختيار الخبير خاص بالنضاع الساتر يجوز اتفاقا
 وسر غيره فيه طريقتان وليس للخبير فيه اختيار وتخصيص **سأني ح ان**
 الصور كما جازية اتفاقا او علي الراجح الذي صورته وهي الاستقبال
 والاستدبار في النضا والاستدبار فمجموعة قطعا ولوقال المؤلف
 وجازي غير فضا استقبال واستدبار بوطي وفضلة كيه سائر والا
 منع لو في هذا الاستدبار عن قوله بمنزل اني قوله الترك **في** لا القمري
 وسيت المقدس **في** هذا اعطف علي قدر رأيي لا في النضا فيجب
 الاستقبال والاستدبار للقبلة لا القمري فلا يحرم والمراد انه
 يجوز والافضل الحرمة لا يدل علي تبي الكراهة وما ذكرناه من ان
 المقدس يحرم ولم يحمله لا يجوز لان لا يطف بها بعد النفي ومثل
 القمري بيت المقدس لانه ليس قبله فله يكره استقباله والاستدبار
 بوطي او فضلة وفي قوله القمري تغليب للاشرف لان القمري ذكر
 وللخفة **ووجب** استبرا باستفراغ خشيه مع سلت ذكره وترفعنا
في اي ووجب علي قاضي الحاجة استبرا باستفراغ خشيه اي
 استخراج البول وانما يط من المخرج المختار او مقام مقامه ويجب ذلك
 مع سلت ذكر اي مده وسجد بان يحمله بين سبائته واجهام يسراه
 ويوجهها من امله الي الكوة وتتراي جذب وهو بالثلاثة فوقة
 السائكة والراو يكون كل من السلت والستر خفيفا فلا يسلمه بقوة
 لانه

قف

لانه كالضرع كما سلت اعطي الندوة فيستبب عدم التغليف ولا ينتزه
 بقوة فيرخي المثانة اي يستقر البول فينزل ذلك ثلثا ويزيد ان احتاج
 لو ينقي الي حصول الظن بالتقا حسب عادته ومزاجه وما كمله وزنه
 فليس اكل البطيخ كاكل الخبز ولا الشاب كالشيخ ولا الكركا البر والباقي قوله
 باستفراغ بالاستمانة كما قاله **في** وفيه نظر بل هي بالتصوير علي
 ما قاله بعض المتأخرين وهو جواب عن سوال قد كان قايلا
 قال له ما صورة الاستفراغ قال صورته استفراغ اخشيه البول وانما
 او صورته استفراغ اخشيه او بالتحديد كانه جرد من الاستفراغ شيئا وماه
 باستفراغ الاخشين علي حد قوله تعالى لهم فيها دار الخلد افي دار
 الخلد جرد منها دارا وما عايدك ولا يصح ان تكون الالة والالسية
 كما لا يصح ان يكون للاستمانة لان المستمان به غير المستمان عليه
 والالة غير النمل والسبب غير المسبب وهنا استفراغ الاخشين هو
 الاعتبار **ووجب** جمع ما وجزمه **ما** يعني انه يندب المستمان
 بين الماء ولوعدا والجور لا زلتها العين والارولان اهل قلكا تنو
 يجهون بينهما فدم الله بقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
 وقال تعالى رجال يحبون ان يتطهروا واذا اراد ان يتنصروا احدها
 فالما افضل من الاقتصار علي الحجر فان اقتصر علي الحجر اجزا وخالف
 الافضل لقوله عليه السلام فانما تجزي عنه وقال بن جيب لا تجزي
 مع القدرة علي الماء وخصي ما ورد بالسفر وعدمه ما وقوله وندب
 الخ راجع لقوله واعدا من يله ولا ينهزم للمحروا واما اقتصر عليه كونه
 الاصل والا فالحج بين الماء وكل يابس طاهر اني اخبراني في كافي في الا
 شهاب **ويعين** في سني وحيض ونسائي **في** يعني ان هذه
 الاشياء لا يكتفي فيها الا بحمار بل يتعين فيها الماء في الحبي والحفي

يط

د

والنفاس فذلك في حق من فرضه التيمم لعدم ما يكفي غسله
وسعه من الماء ما يزيل به النجاسة ولا يقبل البدن كله واجب من ذلك
وبعبارة أخرى وثيقين الماء دون الحجر في ميني من غير ما حب السلي
كن فرضه التيمم لموضع أو عدم ما يكفي غسله أو خرج بلا لذة أو غير
معادة أو جازع فغسل ثم ما ياتي ويصور بالاولي قوله **ومعنى**
وتقاس وأما صحيح وجب غسل جميع بدنه ووجد الماء الكافي فيفضل
الحجر ولو رقة يرتفع الحدث والنجس وسبي صاحب السلس يكفيه
الحجر كالبول والحصى والدوديلة ظاهرة أي كثيرة وأما بغيرها فلا
استنجاء كالرجوع ويعني عن خفيف البلة كما لا يستجار **وهو** بول امرأة
ش أي وما يتبين فيه الماء بول المرأة بركات أو ثيابا والحصى يتبين
منها مخرجه إلى جهة المقدمة ثم أن قوله وبول امرأة مقيد بما إذا لم
يخرج علي وجه السلس والافيني أن يقال أن لم يتقضى الوضوء
يكتفي فيه الاستجار والافيني **أما** **ش** **ومنتشر** عن مخرج كثير **ش** أي
وثيقين **أما** في حدث منتشر عن مخرج كثير من بول أو غايط من ذكر
أو أنثى أو خثي وهذا يبين عن قوله وبول امرأة لكن مقصوده
التصحيح على أعيان المسائل وقوله كثيرا أي انتشار كثيرا من حد
اليسير وهو ما حول المخرج وما قارب به مما لا بد منه كما قاله القاضي
عبد الوهاب يعلم حد كثيرا ويجاوز عن مخرج تجاوز كثيرا أي جاوز
المخرج وما قارب منه مما لا بد منه بان وصل إلى الاثنين **ش** **وهو**
ومعنى بنسب ذكره **ش** أي ويتبين **أما** أيضا في ميني بالمحبة
وهو ما يعني يخرج عند اللذة بالانفاضة عن الملاعبة أو التكاثر
مع غسل ذكره وفرج المرأة كله عند الأكثر ويستحب اتصال الفسل
بوضوئه إذا كان قد تبدأ الشبه ببعض أعضاء الوضوء لأن كلام المؤلف

في المني

في المني الخارج بلذة متادة **أما** ما خرج بغيرها فينبغي أن يجري على حكم
المني الخارج بلذة متادة فأنه يجب الوضوء كمن فيه الحجر وإن أوجبه
ثيقين **أما** فيه **وما** اختلف في بيان استيجاب الذكر بالنسب **وهو** هو
تعبد فيفتقر إلى أو يحلل بقطع سادة المني فهو كفضل النجاسات
لا يستقر إليها **أشار** إلى الخلاف في ذلك فتاك **ش** فتي النية وبطلان
ملذنة تاركها وتارك كله قوله **ش** يعني أنه اختلف هل تجب النية
في غسل الذكر من المني أو لا تجب فيه وعلي القول بالوجوب لو تركها
وغسله كله فحل بطلان الصلاة وترك واجب أو لا وكذا لو ترك غسله
ذكره كله واقصوه على محل الذي هو غسله بنية أم لا فيقبل بطلان
لا بطلان مراعاة للمراقبين التالين بالاكثاف غسل محل الذي وعليه
فيكفي غسل ذكره لا يستقبل من الصلوات قولان الأول للذي ياتي
في النزوح الثلاثة وخالفه في الأول بن أبي زيد وفي الثاني
والثالث يحيى بن عمرو وأما جنس الذكر بالذكر هنا وإن كانت المرأة
تشارك الرجل في ذلك لأنه يغسل منه جميع الذكر والمرأة تغسل كل
الذي فقط بن جيب المرأة كحامدي وودي ومنها بلة تخرج عند
اللذة والظاهر افتقار غسل محل الذي بالنسبة إلى مذي المرأة
لنية **ش** ولا يستنجي من ربح **ش** هو نفي وحناه النفي لقوله عليه السلام
ليس منا من استنجى من ربح أي ليس علي سنتنا وانظر هل النفي على
سبيل الكرامة وهو الظاهر والمخرج والرجح طاهر كما صرح به **أما** **ش**
وجازي يابس طاهر متق غير مودي ولا محترم **ش** أي وجاز الاستجار
المفهوم من قوله ونسب جمع ما وجرع ذكره والمراد باليابس هنا
الخاف لزمانه صلابته والفرق بين الاستجار والتيمم في اختصامه
بما هو من جنس الأرض دون غيره أن الاستجار رخصة وهي تعم

والتي طهارة ضرورية فلا تتم وايضا المقصود من الاستجمار إزالة
 العيون وهي تزال بكل جامد بخلاف اليتيم فانه طهارة وهي لا تحل
 الا بطهور وجنس الارض بطهر لقوله عليه الصلاة والسلام جعلت
 لي الارض مسجدا وطهورا ولما لم يثبت المولى مخوم غير الشرط
 لزوم الخروج مما فيه الاوصاف من الجواز المستوي الطرفين
 فيصدق حكم الخروج بالحركة والكراهة وسيبين لنا ونشر امرنا
 فقال **لا يستل** ونجس والملس ويحدد ويحتم من مطعوم
 وتكوب وذهب ونفثه وجدار وورث وعظم **لا يستجمر**
 بالمثل لشدة نجاسة واحدي المايح وان استجمر به فلا يجزيه
 ولا بد من غسل الجمل بعد ذلك بالماوان صلي عامدا قبل غسله
 اعادة او ما قبل في المثل يقال في النجس وكذا الاستجمار بالاملس
 كالزجاج الذي ليس بحرفي واما المحرف منه ومن القصب فيدخل
 في المحدود ولا يستجمر بالمحتم اما الطهارة او شرفه او حق الغير فالاول
 كما لمطعوم ولو من الادوية والمعايير وغير الخالص من النجاسة والمخ
 والورق المنشا والثاني كما تكتب حرمة الحروف ولو باطلا كالسحر
 ولو توراة وانجلا بعدلة كما فيهما من اسماء الله واسماؤه لا تبدل
 انما الباطل ما في التوراة والانجيل من التحريف وكذا الاستجمار بذهب
 وفضة وجوه للشرق وكذا الاستجمار في جدار المسجد او وقف
 او ملك غيره ويكره بملكه لاحاطة المسجد والتصرف في ملك الغير
 ويكره ان يستجمر في حايطة بملكه لانه قد ينزل المطر عليه او يمسح
 بلل ويلتصق هو او غيره بجداره بعد نزول المطر عليه فتصيبه النجاسة
 وخوف من اذايه عقرب به وكذا يكره او يمنع الاستجمار بروث وعظم
 طاهرين لتعلق حق الغير كان الاول علف دواب الكلب والثاني

طعامهم

طعامهم اما النجس منها داخل فيما سر وبعبارة اخري يجوز الاستجمار
 بواحد من هذه المخرجات وهو صادق بحرمته وكراهته والمراد
 الاول في الجميع الا الروث والنفث الطاهرين وجد انفسه فانه
 يكون الاستجمار بها وانما كور المولى قوله ويحتم لم يرتب عليه
 بيانه **من** فان انفت اجزات كاليد ودون الثلاث **ش** اي فان استجمر
 بتمني عنه اجزا فيما يحصل فيه الاتساك الى ان يتا باليد ودون الثلاث
 من الاجزاء وقولنا فيما يحصل فيه الاتساك انما هو من المبتل والنجس
 اذ هما لا يتاقي منهما الاتساك بل ينشرف النجاسة وكذا الاملس
 وكل عدم الاجزاء بالنجس حيث تخلل منه شيء والا اجزا حيث اتاه
فصل ذكر فيه نواقض الوضوء فقال **من** يقضي الوضوء وتسمى **نقض**
 موجبات الوضوء ايضا قال في التوضيح وتبين في الحاجب بالواقف
 اولى من تغيير غيره بما يوجب الوضوء لان الناقض لا يكون الا متاخرا
 عن الوضوء بخلاف الموجب فانه قد يسبق انقضى وكان المولى لما ذكر
 هذه بعد الكلام على الوضوء ناسب ان يبين عنها نواقض
 والا فالتغيير بما يوجب اولى فيما يظهر لانه يصدق على السابق
 وعلى المتأخر وايضا فالتغيير بالنقض قد يتوهم منه بطلان هـ
 الطهارة السابقة واذا بطلت بطل ما قبل بها من العبادة ولهذا في ذلك
 قال سند لا نقول ان الطهارة بطلت بالحدث ولكن انتم به
 حكمها كما ينبغي حكم النكاح بالموت ولهذا اذا توفى انما يتوضأ بالحدث
 الثاني لا للحدث الاول واعلم ان نواقض الوضوء احوادث واسباب
 فاشار الي الاول بقوله **من** يحدث وهو الخارج المعتاد في الصحة
 لا خصي ودود ولو سئل **ش** فنقدم ان الحدث على اربعة معان
 احدها هو المراد هنا وهو الخارج خرج به الداخل من حنة

تفتي
 قال الجمهور في اذا فرض
 ان الولد اذا لم يمسس
 ناقض من قول او عا دها
 ارجح الى ان بلغ فقبل
 عليه الوضوء امر لا يوقف
 في ذلك الا في حاله

وغير حشفة لا يجابه ما هو اعم والفرقة والحقن الشديدا
واخرج بقوله المتاد من بولي وودي ورجح ما ليس بمتاد اكل حشا
والدود ولو كان عليهما اذني والرجح من قبل ولعل لراة لانه ما جشا
خلاف الشافعية والهادي كما ياتي اخرباب الناس فقوله وهو
الخارج تعريف لنوع من الحدث وقوله الخارج لا يمنع المرتب او الصنة
وينتقض بالخروج ايضا ولعله انما اقتصر على الخارج لان الخروج صفة
الخارج فتي وجد التفتي بالخارج وجد التفتي بالخروج وشمل قوله
المتاد خروج من الرجل من فرج المرأة اذا دخل فيه بوطي لانه
خروجه في هذه الحالة متاد اي غالبا وما لو دخل فرجها فلا وطى
لم يخرج ذلك كون باقضا كما يفيد كلامه بن عرقه وسياقي مفهوم
الصحة وهو المرض في اقسام السلس وقوله لا حصي عطف على
المتاد لانه محتوي على لا الخارج حصي لا على حدث لانه ليس
محتز به وجرت عادة المولى بطف بعض الاحكام على محتزاتها
كقوله في باب البيع وعدم نفي لا ككلب صيد **ص** ويسلس فارق الترتيب
لما كان في مفهوم قوله في الصحة وهو السلس تفصيل على طريقته
المخارطة وهي المستورقة من المدقق لا على طريقة المراقبين من عدم
التفتي بالسلس مطلقا واستجاب الوضوءين المستور بقطعه ويسلس اي
وتفتي الوضوء بسلس فارق الترتيب ان علي المستور لان لا رجمه
او الترتيب او تصنعه علي ما ظهر به راشد خلاف استظهار ابن هارون
بالتفتي في المساوي وينبغي المولى ان يقول ولا سلس لانه محتز بالصحة
ويقول لان الترتيب فارق الترتيب يستند منه الاقسام الاربع وقوله
فارق مفهومه لانه لا يصرح لا تفتي فيها **ص** سلس مذي قدر علي رفته
ش تبينه في التفتي لانه التفصيل والمضي ان الشخص اذا كان به سلس
مذي

مذي وهو قادر علي رفته بتزويج او تسرا وتداو او صوم فانه ينتقض
وضوءه ومفهوم قدر علي رفته انه لو لم يقدر علي رفته بما ذكر كان
كغيره من الاسلا في التفصيل المتقدم فتجري فيه الاقسام الاربع
والمراد بسلس المذي انه كلما نظر او تذكر او لمس او باشر مذي وليس
المراد انه مستورد **ص** ويندب ان لا رجم الترتيب ان شق **ش** لما لم يفهم
الصنة وهو قوله فارق الترتيب عدم التفتي فيما عداها **ص**
ما يستحب فيه الوضوء من ذلك اي ويندب الوضوء ان لا رجم الترتيب ان
واولي مع التساوي فهو مفهوم حقيقة يجب العمل به فلا يارض بمفهوم
الصنة السابقة وبحال الاستحباب اذا لم يسق فان شق يرد وخو
فلا يندب وان دام اذا لا فائدة في الوضوء وتخصيص الندب بالوضوء
دون غسل الذكر من المذي يشر بتبنيه وهو قول سحنون **قال**
لان النجاسة اخف من الحدث واستحب في الطراز **ص** وفي اعتبار الملازمة
في وقت الصلاة او مطلقا **ش** اي وفي قصر اعتبار الملازمة من قلة
او كثرة او توسط علي الموجود من السلس في وقت الصلاة من اليوم
والليلة فقط وليفي من طلوع الشمس الي زوالها عن الاعتبار فلا ينظر
الي ما فيه وهو قول ابن جماعة ومختار ابن هارون وابن قرحون
والشيخ عبد الله الموفى قايلا ولا ينبغي ان تؤخذ هذه المسئلة
علي عمومها بل ينبغي ان يتبين اذا كان الاتيان والانتظام مختلفا
غير متبسط فيقدر بينهما الترتيب عليهما ولو انضبط الاتيان
باول الوقت اخرها او باخره قد سماها واعتبار جميعها **ص** وليعلم
مطلبا من ينقص علي اوقات الصلوات قول البزري ومختار ابن عبد
السلام **ص** من يخرج **ش** هذا يتعلق بالخارج والضمير له وهذا
يساوي قولهم الخارج المتاد من الخارج المتاد لا للمضمي ولا للمضمي

لانه كلما خرج من مخزبه شي تنقض وليس كذلك والضمير اخروصنا
مقدرا وكانه قال من مخزبه المتأدين او غير المتأدين ان انسدا
ولما اوعى ان خروج خارج الثقب لا ينقض مطلقا ان فيه تفصيلا
ذكره بقوله **من** او ثبته تحت المدة ان انسدا والفقولان **شي** اي
وكذا ينقض الخارج من ثبته اي خرق اذا كان تحت المدة وانسدا
المخرجان فان كانت فوق المدة مع انسداد المخرجين او لم ينسدا
وهو فوقها او تحتها فقولان بالنقض وعدمه والمراد بما تحت المدة
ما تحت السرة وما فوقها ما فوق السرة وقوله والاراجع لانسدا
ولتحت المدة اي والابان لم ينسدا او كانت فوق المدة انسدا
ام لا **من** وبسببه وهو زوال عقل وان يوم ثقل ولو قصر لا خف
ونصب ان طالع **شي** لما كان ما ينقض الوضو احدا ثا وتقدم الكلام
عليها واسباب تلك الاحداث مودقة اليها وليست ناقضة بنفسها
كالنوم المودي لخروج الريح والشمس والمسا المودين للمذي اعقب
الكلام على الاسباب الناقضة والمعني ان من الاسباب الناقضة
استتار القتل وان كان استتاره بنوم ثقل ولو كان قصيرا على المشهور
وعلازمة النوم الثقيل سقوط شي من يده او خلاد جوته او سيلان
ريقه او بعده عن الاصوات المنصلة به لان خف النوم فلا ينقض
لا تتناظرة الحدث ولو طال لكن يندب الوضوء الطول ويتقضي
قوله وان يوم ثقل ان غير النوم من الجنون والاعمال والسكر لا يشترط
فيه الاستئصال وهو كذلك وقوله ثقل سنة لنوم وقوله خف سنة
لموصوف محدوف هو المعطوف وليس المعطوف خف اي لا بنوم
خف فلا اعتراض وبعبارة اخرى حذف الموصول وابقى صلتها
فلم تنطف الا المفرد اي لا ما خف اي النوم الذي خف فاندفع

الاعتراض

الا اعتراض ان لا لا تنطف الا المفردات وبعبارة اخرى قوله لا خف
يحتمل عطشه على ثقل وهو الظاهر لا به متامله ويحتمل عطشه على
قصر ولا يتاثر لا لا تنطف الحمل لا ناقول لا لا تنطف التي لا تحمل
لها من الاعراب اما التي لها حمل من الاعراب فتعطفها بحسب اندفع
الاعتراض وخليفة النوم حالة تنقض للنوم من استرخا اعصاب
الدماغ من رطوبة لا بخرة المقصاة عدة بحيث تنف المشاعر عن
الا حاسي راسا وقيل ربح تاتي الانشأت اذا شهما اذ صحت حواسه
كما تدب الحمر بقل شاربها وقيل انكاس الحواس الظاهرة الى
الباطنة حتى يصح ان يري الدوي والسنة ما تقدم النوم من القصور
وحكمة ذكر النوم بعد السنة في الآية لدفع ان النوم اقوى من السنة
فياخذ تاتي الله عن ذلك **من** وليس يلتزم به ما حبه عادة **شي**
هذا هو السبب الثاني وهو سقوط عطفا على زوال والمعني ان من
اسباب نواقض الوضو اللمس وهو ملاقة جسم لاخر لطلب معني
فيه الحرارة او برودة او صلابة او رخاوة او علم حقيقة واللمس تلاقيهما
عليهما وجهه كان ولذا عبر به في الذكر لحال يشترط في نقض الوضوء
قصدا او احواد بما حبه من تعلق به اللمس فيمثل اللامس واختر
بقوله عادة من المحرم فلا تنقض من الجنتين وانما كان اللمس من
الاسباب لانه قديودي الى الحدث وهو خروج المذي وجنين
فلمس المراهق غير ناقض لوضوئه ووطوه من جملة اللمس واستحباب
النسل يقتضي استحباب الوضوء من باب اولي **من** ولو نظروا شعر
شي لما كان المقصود من انه لا فرق بين الجسم والانفصالية قال ولو كان
اللمس كظفر وشعر اي يتصلين لا تنقض لئلا يندفع اللمس اذا بجما
عادة وفي بعض النسخ باللام اي ولو كان من اللمس كظفر وفي

ن
ليوان

واللمس

بعضها بالمال او شعرا ومن غير ملاقة جسم **ص** او حايلا واول
بالخفيف وبالاطلاق **ش** اي او كان اللبس فوق حايلا فانه ينقض
واطلته بن القاسم في المدونة وروي علي ان كان خفيفا **و**
الكيف لا ينقض اللبس من فوقه واول كلام بن القاسم عند بن رشد
بالخفيف بحمل رواية علي تفسيره وحمل بن الحاجب رواية علي
علي الخلاف واول قول بن القاسم بالاطلاق كما هو ظاهره فقي
اطلاق التاويل عليه يجوز وكل التاويلين مالم يحصل مع اللبس ضم
او قبض ولا ينقض اتفاقا **ص** ان قصد لذة او وجدها لا انتفيا **ش**
بني ان النقص باللبس مقيد بما اذا قصد اللذة ووجدها اتفاقا
او لم يجدها علي المفروض او وجدها فقط من غير قصد بن رشد
اتفاقا اما ان تنقض اللذة مع قصدها فلا تنقض اتفاقا فتقوله ان
قصد اي صاحبه السابق من لابس ولبس وقوله او وجدها
اي من غير قصد وانما كان وجد ان اللذة هنا تنقض مع عدم قصد
لانه هو المقصود من الطلب وكانت اولي منه بالحكم **ص** الا التلبس بعلم
وان بكره واستفاد لاوداع او رحمة **ش** هذا مستثنى من قوله لا تنقض
اي لا ينقض الموضوع اتفاقا المقصد واللذة اتفاقا الا التلبس على فم
ولو من محرم فيستحق وضوها لان اللذة لا تنقض عنها ولا يستحق
في التنقي بالتلبس طوع ولا علم فمن قبلته رويته كارهها انتقض وضو
وضوها وكذلك لو قبلها مكرهة قال في المحرمية واذا قبلها في الفم
مكرهة او طائفة فليست وضويا جميعا وحمل نقض الوضو من التلبس في الفم اذا
كانت لغرض وداع او رحمة اما ان كانت لغرض وداع او رحمة اي لذة
وخوفا فلا تنقض مالم يلتزم وجب المولى ذلك في جز القسم الرابع
وهو قوله لا تنقض دليل علي هذا التبدل **ص** ولا لذة بنظر كانه لذة

بمحرم

بمحرم علي الاصح **ش** لا يصح عطف هذا علي قوله لا لوداع كما فعل
الشارح لانه من متعلقات التلبس بالغم وما هنا ليس من متعلقاتها
فمحرم لعد راي ولا ينقض الوضو لذة بنظر علي الاصح ولو تكرر
وانقض انفاظا كاملا ولو كان من عادته الا اذا عطفه مالم يكسر
عن مدي ولا ينقض ايضا لابس جسد صغيرة لا تشتهى ولو قصد
اللذة او وجدها ولذة محرم علي الاصح وهو ظاهر كلام بن الحاجب
وابن الجلاب خلاف ما نقل عليه ابن رشد وعبد الوهاب والمارزي
من انه مع اللذة لا فرق بين الزوجية والجنسية وذوات المحرم
قال بعضهم وهو المذهب والحق وعليه يقتضي الارشاد والجلاب
في غير الناسق وبعبارة اخرى وما شق عليه المولى من عدم النقص
بلذة المحرم خلاف المشهور والمشهور انه لا فرق بين وجود اللذة
بين ذوات المحرم وغيرها مع القصر فقط من غير الناسق لا اثر له
في المحرم ولذا قال بن رشد قصدها الناسق في المحرم ناقض
انتقي والمراد بالناسق من مثله يلتزم بمحرمه والمراد بالمحرم بالمتبادر
ما عند اللابس فلو قصد لابسها لظنه انها جنسية فظهر انها محرم
النتقي وضوها وانما يقال المولى ومحرم باستفاضة ليل لا يتوهم
ان الاصح راجع له ولغيره **ص** ومطلق من ذكره المتصل ولو خفي
مشكلا بطن او جنب كلف او اصبع وان راي احسن **ش** يعني ان من
الاسباب النافضة للوضو من ذكر نفسه المتصل من غير حايلا
عمدا او سهوا فصر اللذة ام لا ولو عيننا لاي في التماسه من الكثرة
او البسيب او خفي مشكلا تحريجا فلي من يتقن الطهارة ويشك
في المحرم والنقض بحسب التكرار شروط بان يكون بباطن كفه او
جنبه او بباطن او جنب او راس اصبع وان كان الاصح راي ان احسن

الجلاب

Copy

University

وتصرف كاخوته وان نقض عنها فلا يتنقض منه وضوءه وان شك
في الاحساس وعدمه نقض منه الوضوء كما يتقن الطهارة وشك
في الحدث على المشهور فتقوله ومطلق عطوف على زوال اي يتنقض
الوضوء بحدث وسببه وهو زوال عتق ومطلق من ذكره ومعني
الاطلاق سوا منه من الكثرة او السبب كان منه له عمد او نسيانا
واحتراز بذكره من ذكر غيره فان منه يجري على حكم الملازمة
المازري وذكر البهيمة كذكر الفيران عرفة يرد ببيان الجنسية
واحتراز بقوله المنقل ما لم يرد ان انفصل عنه فانه لا يتنقض وضوءه
ولو التذنب **ص** وبردة **ص** لما انبهي الكلام على الاحداث والاسباب
تكم على ما ليس منهما عيب العامل وهو شيان هذا وبأبده فتقوله
وبردة عطوف على بحد فتقوله ليس بحد لان العطف يقتضي
الغايرة ولا سبب كعادة العامل اي ونقض الوضوء والفصل ايضا
على الصحيح بركة اذا توفوا واغتسل ثم ارتد وعاد الى الاسلام
قبل حصول وجوبها لتغيره كافر اصليا لم يتقدم منه اسلام وكان
وضوءه وغسله السابقين منه كانه حال الترفيع بها بعد الاسلام
لانها عمل جبط بالردة وذكره في شروحه ان المذهب ان الفصل
لا يبطل بالردة **ص** وبشك في حدث بعد طهر علم الا المستلزم **ص** يعني
ان من شك في طريان الحدث له بعد علمه بطهر سابق فان وضوءه
يتنقض الا ان يكون مستلزمي بان يشك في كل وضوء او صلاة او يطرا
اه في اليوم مرة او اكثر فله ان يشك الطاري بعد علم الطهر ولا ينبغي عليه
اول خاطره على ما اختاره بن عبد السلام لان هذه سنته
لا ينفبط له الخاطر الاول من غيره والوجود يشهد لذلك وان كان
ابن عرفة اقتصر على بناءه على ذلك وكلام المؤلف فيمن حصل

قف

له الشك في طرو الحدث قبل الدخول في الصلاة بخلاف من شك
في طرو الحدث في الصلاة او بعدها فلا يخرج منها ولا يبيدها الا
بيقين لانه شك طرا بده يتقن سلامة العبادة وقوله وبشك
واولي لولنج احتملا الحدث هو الظن ومع رجحان بقا الطهارة
لا يجب الوضوء بل يستحب واما عكس فرض المسئلة وهو الشك في
الطهر بعد حدث علم كمن اعتقد حدث نفسه ثم شك في رفعه
او اعتقد عدم غسل عضو ثم شك في غسله فلا يفرق فيه مستلزم
من غيره بل يطالب باليقين ويكفي شكه اتفاقا ونسلا قاله التوثي
وعبد الحق وغيره **ص** وبشك في سابقهما **ص** اي ونقض الوضوء بالشك
في السابق من الطهر والحدث مع يتقنهما وسوا كان الطهر والحدث
والمشكوك في السابق منهما محققين او شكوكين او احدهما محققا
والآخر مشكوكا فيه فحدث اربع صور **ص** لا يحس ببرا وانثيين او فرج
مغيرة او قبي **ص** لما فرغ من التواقف اثنيها بما ليس منها على
المذهب فقال عطفا على بحد لا يحس الخ والمعني ان هذه الاشياء
لا تتقن الوضوء منها من البر وسوا من الرفع بضم الرا وسكون الفا
والفني المجهة وهو اعدا اصل الفخذ مما يلي الجوف وقيل العصب الذي
بين الشرج والذكر وسوا من الانثيين ولا يحس اليثية او العانة
ولو التذني الجريح وسوا فرج مغيرة او مغيره لم يلتذ او يتصد اللذة
واما غير الشرج فلا يتنقض ولو التذ لان هذا لا يلتذ صاحبه عادة
وسوا خرج في وقلس خلا فالاي خينة وكل جزور ودج وحجامة
وقمعة به صلاة ومن امرأة فرجها واولت ايضا بعدم الانطلاق
ص اي وما لا يتقن الوضوء كل لم جزور اي ابل خلا فلا حرج منها
نبح وس وثني وقلم سن او فرج او انشاد شعر خلا فالقوم وسوا

Copy

حجة من حاجم ومحتج وفصادة وخروج دم ونفاس فحقيقة
 بصلادة خلا فلا يبي حبيبة ونفيرا اتفاقا ومنها من امرأة فرجها
 اي قبلها قبضت عليه او الطفت املا وعليه تولد المدونة لان
 فرجها ليس بدكر فثبتا وله الحديث وروي عن مالك ان عليها الوضوء
 لقوله عليه السلام من افضى بيده الى فرجه فليتوضا وروي
 عنه التفرقة بين ان تلتف فيجب الوضوء الا فلا يجب والالطاف
 ان تدخل يديها بين شفرها واختلف المتأخرون في ابقا هذه
 الروايات على ظاهرها او حمل التفسير للقولين وان
 من قال بالتقضي فحمل على ما اذا الطفت ومن قال بعدمه
 فحمل على ما اذا لم تلتف والمدنعب عدم التقضي مطلقا
 وتندب غسل من لم يلبس اي وتندب لكل احد وتيا لولم يرب
 الصلاة غسل يد وفي من غير نحو لم ومس ابط وشقته وغسل
 ثوب من راح مستكرهة كيبض ومضمضة من نحو لبن مطلقا
 وقيد يوسف ابن عمر بالكيب وقد تمضي النبي عليه الصلاة
 والسلام من السويق وهو ايسر من اللحم واللبن ومسح عمر به
 بياطين قدمه فيما لا دسم له ولادودك كالتمر والسبي الجاف الذي
 يذهب ادني المسح والغريفة الفين والميم الودك وان سكت
 الميم فتح الفين اما الكبير ومع ضحا الوجع الابله ومع كسرها
 الحنك قال المؤلف في شرح المدونة **ص** وتجديد وضوءان عليه
ش اي وتندب لتوضي تجديد وضوء صلاة فريضة ان ملي به
 اولاد ونوافلة او طلاق او فعل صلاة يفتقر الى الطهارة وسبابة
 اخرجه ان ملي به حقيقة او حكما كالطواف لا كسرا المصنف فلا
 بد ان يفعل به عبادة يطلق عليها في الشرع صلاة ومفهوم
 ان ملي

ان ملي به ان لم يفعل به لا يجده وهو كذلك وهل يكون او يمنع
 خلاف الان يكون توضي اولاد واحدة او اثنتين اي فله ان يجد
 بحيث يكمل الثلاث وساراد علي ذلك فهل يكون او يمنع خلاف وانظر
 لو تيم هل يمنع من عادته قبل ان يفعل به ما نواه قيا سا علي الوضوء
 ام لا لان السرف مستف منه وفيه وانظر ما الذي ينويه بعدنا
 الوضوء المجدد والذي يفهم من عدم الاعتداد بالجدد اذا ثبت
 حدثه انه ينوي به الفضيلة **ص** ولو شك في صلاته ثم بان الطهر
 لم يبد **ش** يعني ان من دخل الصلاة بيقين ثم شك فيها هل
 احدث بعد وضوءه المحقق ام لا وتما دي فيها وبعد خروجه
 عنها او فيها بان له الطهر لم يبدعها عند مالك وابن القاسم ان
 لم يكن نواها نافلة قال مالك لبقا الطهارة في نفس الامر فله
 لا شجب وسحنون فقوله ولو شك في صلاته اي هل احدث
 بعد وضوءه المحقق ام لا واما لو شك في وضوءه فانه يتقطع ويستتلف
 ان كان اما ما وكلام المؤلف لا يدل على انه مطلوب بالتجديدي مع انه
 المراد كما يفهم من كلام ابن رشد في التفرقة بين من شك في الصلاة
 ومن شك في رجوعه المراد بالشك هنا ما يشك الظن ولو قويا فمن
 ظن التقضي في صلاته فان حكمه حكم من تردد فيه علي مدسواه
 فالمراد بالشك ما قابل الجزم **ص** ومنع حدث صلاة وطواف **ش** يعني
 ان الطواف ولو تظاد والصلاة كلها علي اختلاف احكامها من فرضي
 وسنة ونفل وعجود القوان لا يحزى الا بوضوءان الحدث مانع من
 ذلك والمراد بالحدث هنا وفيما تقدم في قوله يرفع الحدث المنع المبرر
 علي الدعاء سوا كان ناشيا عن حدث او سبب او غيرهما وسوا كان
 الحدث اصغرا والكبر وخص **ش** الحدث بالاصغر لئلا يتكرر مع قوله

وتتمتع الجانية سوانع الاصفرو من هذا يعلم ان قول **ز** واقتصر المؤلف
علي الحديث لكونه الاصل والافقيه كذلك ليس علي ما ينبغي **ص** وس
صحف **ش** اي ومنع الحديث من صحف مكتوب بالعربي غير
منسوخ لفظه كآية الشيخ والشيخة اذ انشأ فارجهما وآية الرضاع
ليس كما حكم المصنف ولولا علي الحكم الشرعي كالاخبار الالهية
من الاحاديث واما ما نسخ حكمه فقط فغيره اجماعا ولجده فله
واجري طرفه المكتوب وما بين الاسطر وسوا منه بيد ما وبقبرها
من الاعضاء ولولف خروقة علي عضوه وشمل المصنف الكامل
والجزء والورقة فيها من سورة وشمله اللوح والكتف وكتبه
كسمة الا لاية في الكتاب وبسبب شيان من القران والمواظ
في العمينة وما يتعلق علي الصبي والحائض والحائض اذ اخبر
عليه او في شمع لادون سائر خوف غرقه او حرقه او يدكافر
يسمى **ص** وان بتقريب وحمله وان بملادة او وسادة الابا
شمة قصدت وان علي كافر **ش** اي وكما يمنع المحدث من المصنف
يمنع باقي حكمه كسمة بمود او تليق او راقه به وكذا يمنع من حمله
بملادة او وسادة شلثة الواو وهي المكاة لكن اذا منع منه بتقريب
فا جري حمله بملادة او وسادة وانما نص عليهم اليستثنى قوله
الا بامثلة قصدت وحدثها فيمنع جنيها لهما للمحدث **و**
جئت علي كافر لانا قصدنا فيه المصنف لا المصنف انا
قصد المصنف فقط بالحمل او مع الاستمعة فيمنع حمله حينئذ علي
المرتضي **ص** لادهم وتفسير **ش** هذا يخرج من اصل المسئلة اي
ومنع حدث كذا وكذا لادهم ونحو مكتوب فيه اسم الله فيجوز
سبه ولو كافر وكذا يجوز للمحدث من التفسير ولو كتفسير ابن

عطية

عطية ان لم يقصد الاي كما قاله بن عرفة انه ظاهر الرواية **ص**
ولو لم يعلم وتعلم وان حايضا اي ولا يمنع من لوح لم يعلم يصح
وتعلم صبي او رجل علي غير وضوء ان امرأة حايضا من علم وتعلم
والمراد بالمعلم من يريد اصلاح اللوح كان جالسا للتعليم ام لا قوله
لمعلم وتعلم اي حال التعلم او التعليم وما يتعلق بذلك كما هو
ظاهر كلام بن جيب **ص** وجزا لتعلم وان بلغ **ش** اي وجاز من
جزا لتعلم صبي بل ولو بلغ والمراد بالجزا قابل الكامل لكن جزله
بال ثم ان المعتقد ان لتعلم من الكامل لان ابن بشير حكى
الاتفاق علي جواز من الكامل **ص** وجزا سائر وان الحايض **ش**
يعني ان الذي يجوز تعليمه علي الشخص ولو بانها مسلمة او كافرة
صحيحة او مريضة حاملا او حايضا او نفسا او جنبا وكذا علي البهية
لغير حصلت لها او لخوف حصولها بشرط ان يكون الحوزة
بسا تركية وتبينه من ان يصل اليه اذ قال السنهوري ولا
ينبغي من غير ما نرف **فصل** الثاني في الكلام علي الطهارة المتبر
انتقانا الكلام علي موجبات البري اي اسبابها التي توجهها
واجبا تحا اي فرايضها وسنوما وسند وياتها وما يتعلق بها
وهي الفسل بالضم للفعل وبالفتح للماء علي الاشجار والسرما
يفتسل به من اشنان ونحوه ولم يرفعه ابن عرفة وعرفه
بمضوع بقوله ايصال الماء لجميع الجسد بنية استباحة الصلاة مع
الدك وعرفه بن عرفة وجوب الفسل بتولاه خروج المني لمدة
وجيب حشفة غير خشي ومثلها من مقطوعها في دبر او قبل
غير خشي ولو من بهيمة ماتت علي من هي منه او غابت فيه ولو
مكرها او ذاهبا عظمه انتمى قوله غير خشي قيد في البقل لا في الدبر

ف

فلا يراد فيه ذلك ثم ان استثنان عرفة للخنثي المشكل خلاف ما قاله
المازري وابن العربي من تحريمها حشنته وفرجه علي ذلك في
الحديث فيجب الفسل من اغابتها منه وفيه جنيذ علي المشهور **ص**
يجب غسل ظاهر الجسد بني **ش** اي يجب غسل جميع ظاهر الجسد بسبب
خروج اي اتصال مني بلذة متادة ولو لم يتارخها علي ما سياتي
من رجل او امرأة وقيل يجب علي المرأة الفسل بالاحساس وليست كالرجل
لان عادته ينكس الي داخل الرحم ليتخلق منه الولد كما قاله سنده
وهو ظاهر وبشارة اقرب الي البالية لا بالالة ولا بالاصابة ولا
باللذيسة لفساد المني وما قاله سنده خلاف ظاهر المذهب
وخلاف ظاهر قولهم اي بسبب خروج مني والمواد يخرج وجائز اتصاله
عن قرة الي المحل الذي يبدو وصوله اليه خارجا وذلك بان اتصاله
عن ذكر الرجل وباحساس المرأة بان اتصاله الي داخل ومحل الخلاف
في مني المرأة اذا التذت في اليقظة اما اذا التذت في النوم فلا
غسل عليهما حتي يبرز بل خلاف وعليه يحمل قوله عليه السلام
انما الما من الما ثم ينبغي للمولف ان يأتي بقوله الا يتي والمني تدفق
وراجحة طلوع او عجب في هذا الكون العلامة والية لصاحبها الا انه
اذا ان يترك الموحيات علي حدة من غير فصل ثم يتخلص منها الي
غيرها **ص** وان بنوم **ش** يعني انه يجب غسل جميع ظاهر الجسد
بسبب خروج مني بلذة متادة ولو كان خروجه في حالة النوم
فان حصلت اللذة في النوم وخرج المني معها فلا خلاف في وجوب
الفسل وسوا في ذلك الرجل والمرأة وان حصلت اللذة في النوم
ثم استيقظ فلم يجد بللا فلا غسل عليه فان خرج المني بعد ذلك
ففي وجوب الفسل قولان المشهور الوجوب فان وجد المني

ولم

ولم يذكر انه احتلم في وجوب الفسل قولان كما نقلها ابن رشد
في شرح ابن الحاجب وتتل القرافي الاجماع علي وجوب الفسل فيه
تطرح هذا وانما بالغ المولف علي حالة النوم لدفع ما توهم من ان
التائم لما كان غير مكلف لا يجب عليه الفسل في تلك الحالة بخروج
المني فيها **ص** او بعد نهاب لذة بلذ جماع ولم يفصل **ش** مطوف
علي بنوم اي يجب الفسل بخروج مني وان كان خروجه غير متان
للذة بل حصل بعد ذهابها لكن ان كانت اللذة ناشئة عن غير
جماع بل بلا عية فيجب الفسل عند خروج المني سواء اغتسل قبل
خروجه او لا لان غسله لم يصادف محله وان كانت اللذة ناشئة
عن جماع سات اغاب الحشفة ولم ينزل ثم انزل فانه يجب عليه الفسل
ما لم يكن اغتسل قبل الانزال والا فلا لوجود وجوب الفسل فقول
المولف ولم يفصل لا يفهم له بل يجب الفسل عند خروج المني ولو
اغتسل او لا قبل الخروج وفحوصم بلذ جماع انه لو حصلت اللذة بجماع
فيجب عليه الفسل عند خروج المني ما لم يكن او لا اغتسل **ص** لا بل
لذة او غير متادة ويتوضا **ش** هذا عطف علي الصفة المفترقة
بعد قوله يعني اي يجب الفسل بسبب خروج مني بلذة متادة لا
ان خرج بل لذة كمن لدغته عقرب فاسي او بلذة غير متادة
كمن حك الحرب او تزول في ما حارقا مني فانه لا يجب عليه الفسل
علي المشهور خلاف السنون واذا لم يجب لخروج هذا المني **ص**
توضا لان لذلك الخارج تاثير في الكبري فلا اقل من الصغري
فأبدا اللدغة من العقرب بالذال المحملة والفين المحجة
وعكسه من النار وبالعينين والكميلتين متروك **ص** من جامع
فاغتسل ثم اسني **ش** شبه في عدم وجوب الفسل ووجوب

الوضوء المعني ان من اغاب حشفته فاغتسل ليمسح به ثم امسح
فلا يغسل عليه لان الجانية لا يتكرر غسلها ولكن يتوضوء مثل الرجل
المراة في انه اذا خرج من فرجها الى الرجل بعد الفسل يجب عليها الوضوء
وعبارة المؤلف تشبهها **من** ولا يبيد الصلاة **من** يعني لو صلى الملتد
بلاجماع او به بعد غلته وقبل خروج منيه كله او بعضه بالاول
ثم خرج او بقيته وقبل ان يغسل الاول ويتوضا الثاني فقط لا يبيد
الصلاة السابقة واحده **من** وبموجب حشفته بالغ **من** الموجب
الثاني للفسل يجب الحشفة وهو عطفون على قوله بمجيي ويجي
الفسل بسبب يجب حشفة بالغ على الفاعل والمفعول عياض
الحشفة بفتح الشين الكهنة وهي راس الذكر وكذلك يجب على المراة
الفسل بذكر البهيمة وبعبارة اخرى يجب الفسل على المالك من
فاعل ومفعول بمجب جميع حشفة انسرحي بالغ فيسرحا بل كيف
لا صغير ولو اهلك ولا على وطوته الا ان تتزل لا بعضهما ولو
الثلاثين ولو بغافة كهيئة ولا ان رات انسية من جنس ما تراه
من انسي من الوطي واللذة والظاهر ان الرجل كذلك ثم ان حشفة
البالغ توجب الفسل ولو من خشي شكل وقوله في فرج ولو من خشي
شكل كما تقدم عن الحارثي وبن العربي **من** لا سراهق **من** اي فلا
يجب عليه الفسل ولا على وطوته كما **من** او قدره **من** اي كذا
يجب الفسل بمجب قدر الحشفة من مقطوعها او من لم يخلق
له حشفة او من خلقت له ولم تقطع وثني ذكره وادخل منه
قدرها وهل يعتبر فيما اذا ادخل بعضه شيئا طولها وانفرد
او طولها شيئا واستظهر الاول **من** في فرج وان من بهيمة
وسيت **من** يعني يجب الحشفة او قدرها من فخطوعها او ما

استهله

استهله المراة من ذكر بهيمة في فرج من قبل ولو خشي شكل او دبر
او في بهيمة او ميت بوجوب الفسل ولا يبار غسل الميتة لعدم التلبيذ
فقوله في فرج الخ هو المنيب فيه واما المنيب فمن بهيمة لامن ميت فيجل
كله على المنيب فيه واما المنيب ففيه تنجيل وقوله في فرج متعلق
بمنيب نيا واثباتا ويستثنى منه الجن **من** وندب لراهن كصغيرة
وطيها بالغ **من** اللام للتليل وهو على حدق ضفاف ابي الاجل
وكبر سراهق فيسمل الفاعل والمفعول لان الوطي لا يكون الا بين
اثنين وبعبارة اخرى ابي وندب الفسل لكل من الفاعل والمفعول
بها الاجل وطيراهق كندبه لصغيرة تؤمر بالصلاة وطيبها بالغ
على الاصح لا يجب وبمجهون قالوا ان ملتزمين غسل اعادت
وعن مجنون تقييد بالقرب والصور اربع بالفان بالغ وصغيرة
صغيرة وكبيرة صفوان وشل الاولين قوله يجب حشفة بالغ
واقاد الثالث بقوله لا سراهق **من** قيد بالغ بفتح الراء وهو
لو وطىها صغيرا فلا يغسل على مقتضى المذهب بن بشر
يومر ان نه على جهة الذنب **من** لا يمني وصل الفرج ولو التذ **من**
يعني انه لا يجب الفسل ولا الوضوء يعني وصل الفرج المراة ولو التذ
الا ان تتزل فيجب عليها حشفة الفسل وانما يوجب الوضوء لانه
ليس بحد ولا سبب ولا غيرهما مما ينتقضه **من** ويجب ونفاس
بدم واستحسن وبغيره لا باستنائة وندب لا تنظا **من** الموجب
الثالث والرابع الحيض والنفاس وهما مطوفات على بني ومواده
ان الحيض وهو مخرج من قبل عند جماعا والنفاس واراد به
تنفس الدم بالولد فلهذا بقوله بدم حه او قبله لاجله
او بعده من موجبات الفسل ولو اراد به الدم لم يخرج الي التقييد

عما ذكره فلو خرج الولد جافا لم يجب الفسل وعليه اقتصر الخفي قال لان
 اغتسلها للدم لا للولد ولو اغتسلت لخروج الولد لا للدم لم يجزها
 ورويه عن مالك الوجوب واستظهره بن عبد السلام والمولف
 في التوضيح ولذا قال هنا واستحسن عند بن عبد السلام والمولف
 من روايتين عند مالك بالوجوب والندب وحكماهما بن بشير قولين
 وجوب الفسل في حال خروج الولد بلا دم اصلا بنا على اعطاء الصفة
 النادرة حكم غالبها وان التقاس بنفس الرحم وقد وجدوا على القول
 بعدم الفسل هل ينقض الوضوء لا قولان كما روينا من موجبات
 الفسل دم الاستحاضة فلهذا الظاهر الرسالة لكن يستحب عند انتطاعه
 وبما قرنا عام ان الحيض والنفاس من موجبات الفسل ولما انقطع
 دكما فهو شرط في صحته كما يأتي في باب الحيض فيستحق كلامه
 هناك ما سيأتي وقوله لا باستحاضة مفهوم حيض صرح به لانه لا
 يعتبر مفهوم غير الشرط واللام في الانتطاع للتبليغ او بمعنى عند
 والاصواب في تبليغ نذب الفسل عند انتطاع دم الاستحاضة ان
 يقال لاحتمال ان يكون خالط الاستحاضة حبيبي دم وهي لا تستمر
ص ويجب غسل كاف من الشهادة بما ذكره وصح قبلها وقد اجمع على
 الاسلام لا الاسلام **الحج** يعني ان الشخص الكافر ذكر كان
 او انثى اذا سلم وتلفظ بالشهادة وجب عليه الفسل اذا تقدم له سب
 يقتضي وجوب الفسل من جماع او تزواج او حيض او نفاس للمرأة
 فان لم يتقدم له شيء من ذلك لم يجب عليه الفسل على المشهور ابي
 ويستحب فقوله بما ذكره ابي بسبب حصول ما ذكره سابقا من الموجبات
 فلو خرج على الاسلام لم يلفظ بالشهادتين وغتسل من وجب
 تقدم له اجزاه الفسل سواء نوي به الجنابة او نوي به الاسلام
 لانه

لانه نوي ان يكون علي طهر من كل ما كان فيه وهو يشترط رفع
 المانع واعتقاد الاسلام يصح القربة به وتيممه للاسلام كفسله هـ
 ومتقضي كلام بعضهم الاجزاء ولو نوي التطهيف وزوال الاوساخ
 فانه نظري قول الخبيبي في الاجزاء في ذلك بكلام بن رشد واما الاسلام
 فلا يحكم له به بمنزلة عليه دون تلفظ الا ان يكون عاجزا عن
 النطق بالشهادة خوفا او غشا فيصحب اسلامه ويصدق عن
 الخفي وغيره ان ادعاه بعد زوال عذره وعند القاضي ان قامت
 بذلك قرينة لا يقال هو تمكن من حركة لسانه بالشهادتين عن
 الخفي فلا يصح حمله عذر الا ان نقول جعل الخوف من العذر
 سببي علي من يري ان حركة اللسان من غير اسماح لا تنفع او يقال
 كلام المولف في الاسلام الذي يترتب عليه اجزاء الاحكام الظاهرة
 وهي لا تكون الا باسماح الغير وكلام المولف في قوله بما ذكره واقضاه
 علي ما ذكره من موجبات الفسل يتقضي ان الودة لا تبطل وهو
 المعتمد كما ذكره **ح** في فصل الوضوء وان شك امدي او مني اغتسل
ش ابي وان شك احد رجل او امرأة في التثا الختائين او خروج المني
 اغتسل بالم يستكح او في شيء رآه في ثوبه امدي مثلا او مني ولم يشك
 في ثالث فان لم يكن بينام فيه او بينام فيه هو وغيره من يحكم فلا
 غسل عليه لكن يستحب في الثانية فان كان بينام فيه دون غيره
 اغتسل وجوبا ويستغني به عن الوضوء علي المشهور ويحتمل بينته
 فلو نوي ان كان اجنب فله لم يجزه لعدم جزمها قاله الخفي وسوا
 ذكره خلا ما لم لا وعن بن زياد لا يلزمه الا الوضوء غسل الذكر
 واخرج بالثبوت التجريزا المخرج فلا غسل ولو اغتسل له لم يثبت هـ
 جابته لم يجزه ولو شك في ثالث بان لم يد راسدي ام ما أم مني فلا

شي عليه ولو توددين امرئ ليس احدهما منيا كما لو شك امري
ام ما شلا فانما يجب عليه غسل ذكره بنية **ص** واعاد من اخر نومة **ش**
اميه واعاد من الملة الواجبة ما صلي في الوحي من اخر نومة فاما
فيه ان علي بعد تلك النومة شيئا سوا كان يتزعم ام لا وقيل من
اولي نومة فيها وقيل بالفرق وشكها في وقت حين راته في
ثوبها شكها في الجنبه فتتسل وتعيد الملة علي ما تقدم
والصوم من اول يوم صامت فيه وقال بن جيب تبيد صوم يوم
واحد وانظر شرحنا الكبير **ص** كتحققه **ش** الغير عايد علي النبي الا
قرب مذكور والتشبيه في الاعادة من اخر نومة وسوا كان
طريا او يابسا علي المشهور والفصل هنا اتفاقا ولما فرغ من ذكر
موجباته شرع في واجباته فقال **ص** واجبة نية وسوالة كالوضوء
ش اي وواجب الفصل اربع اثنان مستحق عليهما احدهما تيمم الجسد
وتقدم هذا اول الباب في قوله يجب غسل ظاهر الجسد ويقوم
تتمه تاتي وثانيهما نية وخرج فيها الخلاف من الوضوء وفرق
بظهور التيمم هنا التعلق بالفصل بجميع البدن والنظافة هناك
لتعلقه باعضاء الاوساخ والمختلف فيهما احدهما الموالاة والثاني
الذلك الاتي قوله كالوضوء يرجع للنية والموالاة لكن رجوعه للاول
باعتبار الصفة من كونها عند اول واجب وكون المضمومي رفع الجنبه
او انسل له كل الجسد وجوبا او نديا واستباحة كل موافقها وبها
ولا يفرخ ارجح بعض المستباح او نسيان بعض الاحداث ويضو
اخرجه ويبري في تيممها وتاخرها ما مرفق ولا يفي بطلب
الطهارة الي غرضك مما مرفق ولثاني باعتبار الصفة والحكم من
سنة وجوب مع الذكر والقدرة والبناءم النسيان مطلنا او

الجزء

12
2
7
2
5

الجزء بشرط عدم الطول فوجه الشبه فيها مختلف **ص** وان توت
الحض والجنبه واحدهما ناسية للاخر او نوي الجنبه والجمعة
او نيايته عن الجمعة حصلت **ش** يعني ان المرأة الحائض والجنب تتم
الحض او تاخر اذا نوتها عند غسلها حصلت ما بلا اشكال او
نوت احدهما اما الحض ناسية للاخر او الجنبه ناسية للاخر
حصل ايضا في الوحي علي المضموم لاني التاسع لكثرة موافق ماري
والثاني عدة جمل ما قل تنبأ للاكثر وفي الثانية علي مذهب
المرونة خلافا لسمخون ولا مضموم لقوله ناسية بل الذكور لا يفرق
ان لا يضر الا الاخراج علي ما رواه نوي الشخص الجنبه والجمعة
ونظما في نية واحدة حصلت لان مبني الطهارة علي التداخل
او نوي الواجب منها وقصد نياية عن الجمعة حصلت وان نوي
الجمعة ونسي الجنبه او ذكرها ولم ينوها لكن قصد نياية غسل
الجمعة عن الجنبه انتفيا اي ما نواه وما نسيه والناسي والمضوي
ولي هذا الشار بموله وان نسي الجنبه او قصد نياية عنها انتفيا
ولا مضموم الجمعة بل كل غسل غير واجب **ص** وتحليل شعر وشفة
مضموره لا تنقضه **ش** يعني انه يجب غسل ظاهر الجسد بسبب فروج
من مع تحليل شعر وشفة حيث كان مضمورا اي ضمه وجمعه
وتحريره ولا يكلف مريد الفصل رجلا او امرأة بنقض الشعر المضمور
حيث كان مضمورا يدخل الماء وسطه والا فلا بد من حله وتقدم
ان التحليل ايضا لا الي البشرية بخلاف التحريك فانه حسيه
علي ظاهر الشعر وتكره يشمل شعر الرأس وغيرها من حاجب
وهرب وابط وعانة كيف او خفيف علي الذنور واخرى به
الشقوق وما غار من البدن ما لم يشف فيه باي ما وبذلكه والالحاق

فلا يلزمه تحريكه كالوضو كما نص عليه بن المواز خلافا لابن رشد
ص وذلك ولو بعد الماشي هذا معطوف على نية يعني انه يجب على
من اراد ان يقتل شيئا مما اراد ان يدرك جسده ولا يشترط تواتره
للمابل يكفي ولو بعد ما عني بن ابي رند قبل سيلان الماء اتصاله
عن البدن خلافا للقباسي في اشتراط المية وفيه حرج و
واجب لنفسه ويبيد تاركه ابداء ولو تحقق وصول الماء الى البشرة
لطول سكته وعودا في موضع النسل فيغني عنه وذكره لرفع
توقع عدم وجوبه كما رواه سوان الظاهري ولا يكفي غلبة الظن
بل التيقن الا المستكتم وانما لم يأت بالمبالغة المشار اليها بقوله
ولو بعد الماء في الفضول ان الغالب فيه المصاحبة **ص** او خرقه
او استنابة **ص** هذا معطوف على الظرف اي ولو كان ذلك بخرقة
او استنابة فانه واجب والمعني ان ذلك اذا لم يكن باليد او
بالخرقة او الاستنابة فانه يتيقن ولا يسقط وهذا التقرير
ظهوره ليس في كلام المؤلف ما يستغاد منه التخيير بين هذه
الاشياء بل هو سأل عن ذلك والحكم فيما اذا استناب مع العذرة
بالخرقة باليد عدم الاجزاء على المنحور ولا تجري الاستنابة
مع العذرة بالخرقة ويكفي ذلك بالخرقة مع العذرة على ذلك
باليد على الصحيح وتنظير **ص** في ذلك فيه نظرو معني ذلك بالخرقة
ان يحمل ثيابا بين يديه ويديك به كخرقة يحمل طرفها بيده اليمنى
والاخر بيده اليسرى ويديك بوسطها والرجل ثيابا بيده
وذلك به فكيف يدخله في يديه ويديك به فان ذلك حينئذ
انما هو باليد **ص** وان تعذر سقط **ص** اي وان تعذر ذلك بكل
وجه سقط ويكثر من صبا الماء عليه وليس من التقذر ان كان
بحايطة

بجايطة يملكه المفصل حيث لم يتضرر بالدرك بها ولم يكن حايطة حمام
ولم يمتد فان كان بغير ملكه او ملكه وتضرر به ملكه به او حايطة
حمام ولم يكنه ذلك بغيره فهو من التقذر **ص** وشبهه غسل يديه
اولا وصاخ اذنيه ومضمضة واستنشاق **ص** اي ومن الفصل اربع
غسل اليدين قبل ادخالها الا ان هذا مصب السنية واما الفصل
في نفسه فواجب والثانية مسح صاخ الاذنين وهو الثقب
الداخل بالصاد والسين والثالثة والرابعة المضمضة والاستنشاق
مرة مرة كما ياتي وسكت عن الاستنار وهو سنة مستقلة كما في
الرضوا لا يستلزم الاستنشاق له وان المؤلف اطلق الاستنشاق
على ما يشمل السنتين كما هو مذهب بعض الشيوخ وان لم يمتد
عليه في الوضوء وقوله ولا اي قيل اذالة الايدي على هذا اقل
انها حقيقي وفي قوله ونوب له بدا بازالة الايدي لخصا في وقتها
حال السجود وفي كلام غيره ما يدل عليه وحينئذ فيبدأ
بغسل يديه ثم يزيل الايدي ثم يتوضأ بنية الجنابة وضو كما لا كما
اشار الي ذلك بقوله ثم اعضا وضوءه كالمرة مرة وهذا التقرير
ظهوره اليدين يغسلان اولاً وثانياً وان المضمضة والاستنشاق
انما يفعلان في هذا الوضوء خاصة قال بن الحاجب والاكمل
ان يغسل يديه ثم يزيل الايدي ثم يغسل ذكره ثم يتوضأ بنية الجنابة
ما يغنيه كراهة الشرحا وفي شامه وكذا بن عزوق ان سنية غسل
اليدين كسنية غسلهما في الوضوء فيوقف تحتها على كون الفصل
بطلان ونية وكونه ثلاثا وكونه اولها في الوضوء اعلم ان جعل
كل من المضمضة والاستنشاق ومسح صاخ الاذنين من سنن الفصل
انما هو حيث لم يغسل قبله الوضوء المستحب فان فعل قبله كانت هذه
بحايطة

الاشياء من سنن الوضوء لا يغسل كاي فيده كلام **من** وندب بدا
بازالة الاذي ثم اغضاه وضوءه كاملة مرة واحدة وميا منه
وتشليت راسه وقله اما بلاحد **ش** هذا شروع في مستدويات
الغسل وهي كثيرة على ما ذكره غيره منها البداءة قبل هذه السنن
بغسل يديه قبل ادخالها الاناء بازالة الاذي عن محل هو فيه ليغسل
الغسل على اعضاء طاهرة ثم يغسل ذلك المحل فرجا او غيره بنية
غسل الجنابة ليا من من تنقض الوضوء عن ذكره بعد ذلك وان لم ينو
رفع الجنابة عند غسل فرجه فلا بد من غسله ثانيا ليعصده
وكثير من الناس لا يتقسط لذلك فينوي بعد غسل فرجه ثم لا يسه
حفظا للوضوء فيؤدي لبطلان غسله لغرو غسل الفرج عن نية
قاله المؤلف في شرحه على المرونة التي وان نوي رفع الجنابة
في حين ازالة النجاسة عنه وغسل غسل واحد اجزا على روجه
المرونة ثم بعد ازالة الاذي ياتي بالسنة المتقدمة ويستحب
ان يكلل المرونة على اعضاء وضوءه مرة مرة بنية رفع الجنابة عنها
ولو نوي رفع الاصغر اجزاه ولو ذكرا للاكبر ما لم يخرج منه نية الجنابة
عليها غير متعين كما يرويه كلام **ت** ومما تتبع اعلاه مما منه
ومما سبق وتقدم مما منه من اعلاه واسفله على ما سره منها
والضيق في ما منه للغسل وفي اعلاه لجانب الغسل ومنها تشليت
غسل راسه بان يمسها بكل واحدة ومنها قللة اما بلاحد بهما
خلافا لابن شعبان ويقتصر اسرف للموسوس بالان يتقصر لغيره
لا بتلايه ويكنيه غلبه الظن بخلاف غيره وليس هذا التكرار
مع قوله في باب الوضوء قللة اما بلاحد كالفصل لانه انما ذكره حال
ليشبه به وهذا باب **ص** كغسل فرج جنب لموده لجماع **ش** هذا

تعيينه

تعيينه في الاستحباب يعني ان الشخص اذا اراد ان يعود الي وطى
زوجته او امته فانه يستحب له ان يغسل فرجه وهو المراد بالوضوء
في قوله عليه السلام اذا اتى احدكم اهله ثم اراد الجماع فليتوضا في
الغسل فواو تقوية المعصوات تمام اللذة وازالة النجاسة وكذلك
يستحب للأنثى غسل فرجها كالذكر فتوله كغسل فرج جنب اي
ذكر او انثى **ص** ووضوءه لنوم لا يتم **ش** اي ومن المستحب وضوء
الجنب ولو انثى للنوم ولو نهارا ومثله الحائض بعد انقطاع دمها
وكذا غير الجنب من كل مريد النوم لقوله عليه السلام من نام على
طهارة سجدت روجه تحت العرش ولا يتم الجنب اذا لم يجد ما
او وجد ما لا يكتفيه للوضوء واختلف في عليه استحباب الوضوء
في الجنب فقيل النيام على طهارة وقل للنشاط اي لعله يحصل له
نشاط للغسل وظاهر كلام المؤلف الاول لان ظاهره انه اللام
في النوم للتبديل اي ووضوءه لاجل نوم اي لاجل ان ينام على طهارة
ويمكن تسميته على الثاني بحمل اللام بمعنى عند اي عند نوم وكذا
العملة النوم على طهارة والنشاط شي اخر وقوله لا يتم مفرع على
اليتين جميعا خلافا لمن فرعه على الثانية لان اليتيم يبيع لا
مظهر **ص** ولم يبطل الاجماع **ش** يعني ان وضوء الجنب لم يبطله شيء من
بطلدت الوضوء الا لجماع لانه لم يشروع لرفع حدث وانما هو
عبادة فلا يفتقضا الا ما فعلت لاجله وببارة اخرى اي ولم
يبطل اجرو وضوء الجنب الا لجماع دون غيره من بطلدت وضوءه
لان هذا الوضوء لم يرفع حدثا حتى يقال يبطل حكمه فالضيموه
في قوله ولم يبطل الاجزاء للوضوء اما وضوء النوم لغير الجنب فيبطله كل
ما يبطل غيره كما قاله يوسف بن عمرو وانظره مع قول عياض في شرح

الحديث السابق قلت وهذا الوجه ينقض الحدث الواقع قبل الاضطرار
الاضطرار لا الواقع قبله بعده انتهى **و** يمنع الجنابة من افعال الاضطرار
والعزاة الاكائية لتعود وخو **ش** يعني ان الجنابة تمنع كل ما منه
الاضطرار من صلاة وطواف ومن مصحف وتزويد اشياءها القراءة
بحركة اللسان لوجع او امرأة الا حائض كما ياتي وحمل منع القراءة في
غير الاية والايتين ونحوهما علي وجه التعود عند روع او نوم او
علي وجه الوقا والاستدلال لمصلحة المنع علي الاطلاق ولا يبعد
قاريا ولا له ثواب القرائن وفي كلام المؤلف بحث اذ يجوز للجنب
قراءة المعوذتين بل ظاهر كلام الياجي انه ان يقرأ المعوذتين واية
الكرسي حال قوله يقرأ اليسير ولا حد فيه تعود بل ربما يشمل كلامه
قراءة قل اوحى فلو قال المؤلف اليسير التعود لكان احضره
واحسن **ص** ودخول مسجد ولو جاز **ش** اي وكذا يمنع الجنب من
دخول المسجد ولو مسجد بيتية او مستاجرا يرجع بعد مدة الاجازة
حائزا ولو عابرا علي المشهور وعابر السبيل في الاية المسافري
لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتي تعلموا ما تقولون ولا جنبا
الا عابري سبيل فبالتم وقيل المراد لا تقربوا مواضع الصلاة الا
مجتازي وهو وجه القول بالجواز **ص** كما فروا ان اذن مسلم
ش هذا تشبيه في منع دخول المسجد والمعنى انه يحرم علي الكافر
ان يدخل اي مسجد كان وان اذله المسلم في ذلك خلافا للشافعية
لحقائه فلا يستقطه اذنه ما لم تدع ضرورة كينا واستحي ان يدخل
الكافر للمعارة من جهة علم **ص** وللمني تدفق ورايحة طلع او
يجي **ش** هذا شروع منه في ذكر علامات المنى المميزة له من غيره
واعلم ان المنى اذا كان رطبا من صحيح المزاج فرائحته كرائحة

الطلع

هذا الحديث يدل على ان الجنابة تمنع كل ما منه الاضطرار

الطلع بالعين الموهلة وفيه ثمة بالحا الموهلة وهو اول حمل التحل
ويستقطه عنه غبارا وتقييدنا برطبا احتراز من الياسر فانه
اشبه شي بمقصود البيض وبصحيح المزاج احتراز اسماء اذا كانت
مربضا فانه يتغير منه وتختلف رائحته وقايدة ذلك لو انبته في جود
بللا كرايحة الطلع علم انه مني وانما يشبه بذلك وان كان يشبه
غيره لانه الموجود في بلا **ص** وقيل غير ذلك **ص** ويجزي عن الوضوء
وان تبين عدم جنابته **ش** اي ويجزي بنية الغسل الاكبر من جنابة
او حيض او نفاس عن بنية الاضطرار كان جنبا في نفس الامر
وان تبين بعد اغتساله عدم جنابته قال في الرسالة فان اقتصر
المتطهر علي الغسل دون الوضوء اجزاه وهذا في الغسل الواجبا
غيره فلا يجزي عن الوضوء لا بد من الوضوء اذ اراد الصلاة وانما لم
يقل المؤلف ويقتضي عن الوضوء لا شارة الي ان الافضل الوضوء
وتقدم هذا قوله ثم اعضا وضوء **ص** وغسل الوضوء عن غسل محله
ولو ناسيا الجنابة **ش** اي ويجزي الغسل بنية الوضوء عن الغسل بنية
الجنابة ومعنى ذلك انه اذا غسل اعضا الوضوء بنية الوضوء اذ ان
يتنصر علي ذلك ولا يغسلها بنية الجنابة فان ذلك يجزيه **ل**
نية الوضوء يجزي عن الغسل قاله النجاشي خلافا ليم الوضوء لا يوجب
عن تيم الغسل والفرق ان الغسل فيه نيابة اصل عن اصل والتيم
فيه نيابة بدل عن بدل واطلاق الوضوء علي غسل اعضائه في الطهارة
الكبرى مجاز لا شك فيه اذ هو مودة وضوء هي في الحقيقة جزء
من الغسل الاكبر انظر شرحنا الكيس **ص** طهارة مضافا وان عن بيضة **ش**
يعني ان من ترك لعة من الجنابة في اعضا الوضوء غسلت في الوضوء
فان ذلك يجزيه وان كانت اللعة التي في اعضا الوضوء عن حيضة

في

Copy

مسح عليهما في غسلة ثم استقطت او برأت ففسلت في الوضوء بنيتهم
 وانما اجزا غسل الوضوء عن غسل الجنابة لان الفضل فيهما واحد وهما
 فوضات فاجزا احدهما عن الاخر بخلافه في ستم للوضوء ناسيا الجنابة
 فانه لا يجوز لان يتم الوضوء باتباع عن غسل اعضا الوضوء ويتم الجنابة
 عن غسل جميع الجسد فلا يجوز ما ناب عن غسل بعض الجسد عما
 ينوب عن جميعه وكما فرغ من الكلام علي الطهارة الاملية صفري
 وكبري شرع في الكلام علي نايب الصفري وهو خامي ببعض الا
 عضا وهو مسح الخف ولم يجد بن عرفة قال شارح الحدود وهو
 من كلامه ان حده ايراد اليد المبلوغة في الوضوء علي خفيين بلوسين
 علي ظهر وضوء لا عن غسل الرجلين قال وما قيدنا بطهر
 الوضوء ان طهر الفضل يصح المسح اخترازا عما لو اغتسل للجنابة
 ثم حدث الحرج الاصفر فانه لا يصح له المسح مع ان هذه الصورة
 تدخلوا استقطا وضواذ يصرق علي المحدث حدثا اصفرانه لبسها
 علي طهر وهو الطهر الاكبر فاخرجت هذه الصورة بقوله علي طهر
 ومنواتهم وفيه نظر لانه اذا اقتصر اخرج هذه خرجت صورة
 اخري وهي من طهر للاكبر ولم يحدث فلبسها مع صحة المسح
 فيهما اي فخرج ايضا ان قيدنا بالوضوء انه يصح فيها المسح كما
 ذكره في جملته الحد ما ناي يصير غير جامع فلو قال بلوسين علي
 غير حدث كان جامعا ما ناي **فصل** رخصي **ش** هذا ابيات
 حكم المسح فمقي رخصي ابي وجوز في الرخصة دفنا باحة فالمسح
 مباح والفضل افضل منه عند الجمهور فان قيل كيف يكون مباحا
 مع ان بن ناجي صرح بان يوي به النهي بخلاف ذلك يقتضي
 الوجوب وهل يكون الشيء واجبا مباحا فاجاب ان المسح هنا

مباح

مباح وواجب ولا مانع من ذلك اذ الشيء الواحد قد يكون له جهتا
 يتصف بالاباحة من جهة وبالوجوب من جهة كما في الوضوء
 قبل الوقت فانه يتصف بالاباحة لفعله قبل الوجوب وبالوجوب
 لكونه يؤدي به العبادة المخصوصة فقد وقع واجبا و
 يقال من ان المباح انما هو الانتقال فقد يقال عليه الذي
 يتصف بالاباحة وغيره انما هو المفعول كما قرناؤه ولما كان
 يتوهم قصر رخصة المسح علي الرجل لانه الذي يضطر الي اسبابه
 غالبا نفي هنا علي التقييم فقال **ش** لرجل وامرأة **ش** اي لذكره
 وانثي فيستل المكلف وغيره وتوطئة لقوله وان مستحاضة ملازمة
 الدم لها الكبر او سنوية او دامية ليلاد يتوهم عدم الجمع بين الرخصة
 الرخصتين لانها طاهرة طاهرة حكمها والمعروف جواز المسح بحضور
 او سفر كما اشار اليه بقوله بحضور او سفر وقيل بالسفر خاصة
 وانما قدم المؤلف الحضر علي السفر المتفق عليه اهتماما بشانه
 لانه اختلف فيه قول مالك دون السفر وكانه اقتدا بقوله
 تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فقدم الله تعالى الوصية
 علي الدين وان كان الدسما اهتماما بما مرها لانها لم تكن هـ
 معصودة في الشرع بخلاف الدين لانه معلوم عند كل احدها
 هنالم يختلف قول مالك في السفر كالدين المعلوم عند كل احد
 وقوله بحضور الخ متعلق برخصي او مسح وهذا اولي **ش** مسح
 جوب جلد ظاهره وباطنه **ش** هذا نايب فاعل رخصي بتضيئه
 ابيح او ايجزوا لا فرخصي انما يتعدي بفي وبسبارة اخبر لان الموضع
 فيه يتعدي اليه بقي والموضع له باللام كقولك رخصت لزيد
 في كذا عن كذا اي رخصي في مسح جوب وهو ما كان علي شكل

ما عليه حال الشهادة
 فله طاهر حقيقه

الخف من قطن أو نحوه جلد ظاهره وهو ما يلي السماوي بطنه
وهو ما يلي الأرض وهو الجرموق على تفسير مالك من رواية
ابن القاسم الجرموق بالجورب وقيل الجرموق نعلان غليظان
لأساقين لهما والجرموق بضم الجيم والميم بينهما راساكنة وقوله
مسح الخ تاييب فاعل رخصي وقول الشارح خبر عن رخص فيه
يخون ويحياي عن الشارح بانه اراد بالخبر المتم القابضة لا الخبر
الاصطلاحي او بما ذكره البيضاوي في اول سورة البقرة ان
العمل اذا اريد به الحدث صح وقوعه خبرا ومثدا او نحو **لا يصح**
وقت ولو على خف **ش** يعني انه يرخس في المسح على الخف ان
كان منفردا بل ولو كان جوربا على جورب او خفا على جورب
او خفا وجوربا على لثايف او خفا وجوربا على خف في الرحلين
واحدهما في الجيم والاخرتان في المدونة وفيهما الخلاف المشار
اليه بل وشروط مسحه على الاعلين ان يكون لبسهما وهو على
الطهر الذي ليس بعده الاسفلين او بعد ان احدث ومسح
على الاسفلين اما لو لبس الاسفلين على طهر لم يحدث ثم ليس
الاعلين قبل ان يتوضا ويمسح على الاسفلين لم يمسح على الاعلين
ص بلا حائل كطين الا انهما **ش** هذا حال من قوله خفاي حالة
كون الخف كائنا بلا حائل عليه في اسفله او اعلاه كطين وزقت
ونحوه الا ان يكون الحائل هما زافلا يطلب بنزعه كان بحضور
او سفر اى للركاب وببارة اخرى وقوله بلا حائل منطلق بمسح
والباي بالمصاحبة اى ان يمسح مسحا مصاحبا لقدم الحائل لا غال
ص واحد **ش** اى واحد واجب لمقدارين مسح الخف بحيث لا يجوز
ان يتعدي ونفي الحد الواجب لا يستلزم نفي الحد مطلقا فلا يثاني
ما ياتي

ما ياتي من التحديد المندب المشار اليه بقوله وتدب نزعه كل جهة
ص بشرط جلد ظاهر خرز وستر محل العرق وان كان تتابع الكثير به
ش يعني انه يشترط في الخف الذي يمسح عليه خمسة شروط متضا
ان يكون جلد الا ما صنع على هيئة الخف من قطن ونحوه ومنها
ان يكون طاهر لا نجسا كجدسية ولودنغ على المشهور ولا تنجس
ومنها ان يكون خرز لا ناصق على هيئة بنحور سراسي للسنة
ومنها ان يكون ساترا لمحل العرق وهو الكعبان لا ما تنقص عنه لانه
ان اقتصر عليه في المسح تنقص البذل عن بدله والاصل المساواة
وان جمع منه النسل جمع بين البذل والمبدل منه وهو لا يجوز ومنها
ان يتمكن من المشي به بحيث لا يكون واسعا ولا ضيقا جدا بحيث
لا يتمكن من لبسه فلا يمسح حينئذ ثم ان قوله بشرط الخ متعلق
برخص والباي باللمعية وفي بعض الظرفية وقوله بطهارة
حال من قوله جلد ظاهره اى حالة كونه هذه الامور وصاحبة
لطهارة ما كملت وقوله بلا ترفه حال ايضا **ص** بطهارة ما كملت
بلا ترفه وعصيان بلبسه او سفره **ش** لما قدم شروط المسح
اخذ بيحكم على شروط المسح وهي خمسة ايضا منها ان يلبسه
على طهارة فلا يمسح للبسه على حدث ومنها ان تكون طهارة
ما بينة ولو غسلا فلا يمسح للبسه على طهارة ترابية ومنها ان
يكون لبسه بعد كمال الطهارة حسابا بان كل اعضاء وضوءه قيل
لبسه احترازا عما اذا اغسل رجله فلبسهما ثم كمل او جلا فادخلها
كما ياتي او معنى بان كان تستباح بها الصلاة احترازا عما لو
قصد دخول السوق ونحوه ومنها ان يكون لبسه لا يقصد
ترفه وياي مفهومه ومنها ان يكون لبسه خاليا من عصيان

اما ان وجد العصيان فلا يصح سوا كان العصيان بلبسه كرجل
 محرم او سفره كابق حتي يتوب ثم ان قوله بطهارة ما يتعلق برخص
 ان علق بشرط جلد الخ به والبا بمعنى مع او مع ان علق بشرط
 الخ به والبا سببية ولا يصح تعلقها برخص او مع مع اتحاد معني
 الباليانه لا يصح تعلق حرفي جزمي في اللفظ والمعنوي يسأل واحد
ص فلا يصح واسع **ش** لما اكمل الشرط ترك الكلام علي مفهوم
 الواضح منها وتكلم علي ما سواه فذكر ان بسبب اشتراط تتابع
 المشي لا يصح خف واسع لعدم امكنه فيه بسهولة غالبا وكان
 الاول ان يذكر المحترقات علي الترتيب السابق لكن عطفها من غير
 ترتيب انكالد علي ذهن السامع **السبب ص** وخرق قدر تلك القدم
ش اي بسبب اشتراط ستره محل العرق لا يصح خرق كثير اقدر
 تلك القدم لا تلك جميع الخف سوا ظهر منه القدم ام لا كان من اعلاه
 او اسفله ثم بالغ علي ان الثلث يمنع المسح بقوله وان يشك هل
 بلغ الثلث ام لا لان الفصل اصل والشك في الرخصة يبطلها
 يوجد في بعض النسخ وان يشك ان التصق وفي بعضها بل
 دونه ان التصق اي الثلث وفي بعضها لا دونه ان التصق وفي
 بعضها لا اقل ان التصق ومعني الاربية واحد وعلي كل فهو ارجح
 للمفهوم اي مفهوم قوله قدر تلك القدم اي انه يصح علي الخرق
 الذي يكون اقلم من الثلث اذا كان ملتصقا بمضه ببعض كالساق
 وقوله كنفته صريح في ان يكون مشبها بقوله بل دونه ان التصق
 فيكون التشبيه بالجواز وهو الذي حل عليه الشارع وحمل الظهور
 علي ما اذا كان لا يصل بل اليد في المسح اليه ويحتل ان يكون
 مشبها بمفهوم الشرط في قوله ان التصق فان لم يلتصق فلا يصح
 كنفته

كنفته فيكون التشبيه في عدم جواز المسح وهو الذي حل عليه البسا
 وعليه يحل علي ما اذا كان يصل بل اليد في المسح اليه وما حل عليه
 الشارع مثله في كلام بن رشد **ص** او غسل رجليه فلبسه ما لم يمسح
 او جلافا دخلها حتي يخلع الملبوس قبل الكمال **ش** افاذا مفهوم
 قوله سا بتا كلف بها بين الصورتين والمعني ان من تكس وضوه
 ففصل رجليه اولاد ولبسهما ثم كمل بوضوه او لم يتكس الا انه لما
 غسل رجلاه من رجليه اذ دخل فيها الخف قبل غسله الاخر فلا
 يصح اذا حدث لانه صدق انه لبس الخفين قبل طهارة سا غير
 كاملة وبطلانها اذا لبس الخفين بعد كمال الطهارة ثم ذكر رخصة
 فاتي بها فلولم يحدث وخلع الملبوس قبل الكمال وهو الرجلان
 او احدهما ثم لبس ما خله فان له حينئذ اذا حدث ان يصح علي
 خفيه لانه صدق عليه انه لبسها بعد الكمال فتوله او غسل الخ
 صنة لمحذوف فاعل محذوف وهذه الجملة مبطوفة علي جملة يصح
 واسع اي ولا يصح من غسل رجليه فلبسها الخ ان لبس بستر الموحدة
 من لبس يلبس لبسا وعكس من لبس الامر اذا اخلط مثل قوله
 تنالي واللبس اعلم ما يلبس **ص** ولا محرم لم يفسر **ش** افاذا هذا
 مفهوم قوله فيما سبق وعصيان والمعني ان الرجل المحرم اذا لبس
 خفا من غير ضرورة لا يباح له المسح عليه لعصيانه بلبسه فان لبسه
 لضرورة فانه يصح عليه كالحواة وان لم تضطر لان لعصيان في وجهها
 وكفيها فقط **ص** وفي خف غصب تردد **ش** يعني ان الشخص اذا
 غصب خفا ولبسه فحل يجوز مسحه عليه او يمنع الاول للفرق في
 الثاني لاني عطا الله ثم ان التردد في جواز المسح وعدمه
 لا ينافي الاتفاق علي منع لبسه وحل التردد حيث وقع المسح

ثم

علي الخف المنصوب اما ان وقع علي خف اعلي مملوك للماسح
فيكون حينئذ قول واحد **ش** ولا الابس لجرد الماسح او لئلام وفيها يكره
ش افاد بعد ان يمسح قدمه سابقا وترقه والمضي ان من ايس خفا
لجود الماسح كراحة مشقة النسل فقط او لخافي رجليه او لخوف
عقاب اولسه لئلام فانه لا يمسح عليه لوجود الترقه فان فعل
لم يجزه علي المشهور ويبدأ ابد او حمل بن رشد المدونة علي
ظاهرها علي الكرامة في الصورتين وقع من قوله لجود الماسح
انه لو لبسه لدفع ضرورة حوا ويرد وقارنه قصد الماسح وعيوبه
لا يضرون وانظر الاسيلة والاجوبة فيما يتعلق بكلام المؤلف في
شرحنا **الكيس** وكبه غسله **ش** هذا شروع في الكلام علي مكرهات
المسح علي الخفين وبطلان ما بعد ان انفي الكلام علي شروطه ويض
مخاهاها والمضي انه يكره للابس الخف غسله لئلا يفسده
ولان الماسح لو لم يلبس الخف فيقع الحاحا مكرهه بقاء الاصل كونه
مقصودا ويجزيه ان غسله بنية الوضوء ويستحب لما لم يستقبل
لياقي بالاصل مقصودا بخلاف ما في **الطحاوي** او مسحه لطيف به ناويا
مسحه في الوضوء فليس ولي فانه لا يجزيه ويمسحه ويمسح ولو
نوي بغسله ازالة النجاسة او الطين ورفع الحدث جميعا **جزا**
وتكراره وتبع غرضه **ش** اي وما يكره للابس الخف تكرار المسح
بما جدد الخانة السنة وما يكره له ايضا ان يتبع غرضه خفه
بالمسح اي تحميداته لثافته التحنيط فالضريح في تكراره للمسح
وكلام المؤلف يوم عوده للنسل فكان ينبغي تقديمه علي قوله
وغسله ليكوف الضريح ابد اعلي الماسح **ش** وبطل بطل وجب **ش**
اي انتم حكمه كذا قيل ولكن لبس هذا حقيقة البطلان ولو اني

بالي

بالي ليكون غاية المسح كان احسن احادي غاية المسح الي غسل
وجب فظاهر كلامه ان الماسح لا يبطله الا النسل بالغسل وليس كذلك
فكان ينبغي ان يتولد وبطل بموجب غسل اي سواء اغتسل ام لا **ش**
وبخرقه كثيرا **ش** يعني انه اذا طرا علي الخف خرق كثير وتقدم حده
فانه ينزع خفيه ساوئيل رجليه ولا يبيد الوضوء وان كان
في صلاة قطعها فلا يقال بقيتي عن هذا ما سبق في قوله وبخرق
قدر الثلث لان ذلك في الابد او هذا في الدوام **ش** وينزع اكثر
رجل ساق خفه العقب **ش** اي وبطل الماسح ينزع اكثر قدم رجله
كما في الجلاب لمحل ساق خفه بان صار ساق الخف تحت القدم
واخرى كلفها في المدونه فكلام الجلاب تنبيه لها لان شرط
المسح كون الرجل في الخف واما نزع العقب والتقدم كما هي في
الخف فلا يضرون الا قل تبع للاكثر سواء نزع العقب بقصد ان
اي نزع الخف ثم بداهه فرده او من حركة المشي وقوله وينزع ولو لي
انتزع وحكم نزع النصف من القدم حكم العقب اعتبارا بمنعهم
قوله اكثر رجل ثم انه اطلق الرجل هنا علي القدم وقوله لا العقب
مقطوف علي ان الرجل علي رجله لانه فاسد **ش** واذا نزعها او اعليه
او احدهما بادر للاسفل كما هو الالة **ش** يعني ان اللابس للخفين
اذا مسح عليهما مقودي ثم نزعها او علي مزدوجين ثم نزع
اعليه جميعا او نزع احد المنفردين او احد المزدوجين وابقى
الاخر وجب عليه في المسائل الاربع المبادرة الي غسل الرجلين في
الاولى والثالثة ويجب نزع الفردة الاخرى عند التماس لئلا
يجمع بين النسل والمسح والي مسح الاسفلين في الثانية واحدهما
فقط في الواحدة ولا يجب فيهما نزع الاعلي الاخر خلافا لابي حبيب

وسخون والفرق بينهما وبين الثالثة بقا البدلية هنا وبطلانها
هناك ولو أعاد لبس الأعلى بعد المسح على الأسفل جازله إذا
أحدث أن يمسح عليه ويغفر قولا ياد لآخر الغسل والمسح
بني أو استأنف كالتمثيل السابق في الموالاة من نسيان ونحو
وعمد وتزيد بخلاف وعدمه ويقدر بمن لو كان هذا المسح
مغسولا **ص** وإن ترع رجلا وعسرت الأخرى وضاق الوقت بقي
تيممه أو مسح عليه أو أن كثرت قيمته والآنق أقوال **ص**
يعني أن اللابس للثخين إذا ترع أحد رجليه من فودة الخف
وعسرت الأخرى وخشي خروج الوقت المختار فهل يتم إعطا
سائر الأجزاء ما تحت الخف وتقدر بعض الأجزاء تقدر
جميعها تنقله عبد الحق عن بعض البعد أي يبي أو يغسل التي
خرج منها الخف ويمسح الأخرى قياسا على الجبيرة بما ع
ما تحت الحائل من غير تمزيق حفظا للمالية قلت قيمته أو كثرت
أو موزقه احتياطاً للزيادة أن قلت قيمته ويمسح عليه أن كثرت
ثلاثة أقوال فالخير الجوريلي راجع إلى الخف الذي تقدر
خلعه من أحدي الرجلين ولا اشكال في غسل المنزوعة ولذلك
سكت عنها فقوله أقوال هو مغسول قوله فقي كذا وحذف
المخالف وهو ثلاثة لدلالة السياق لا التفسير ثلاثة أقوال
ومفهوم ضاق الوقت أنه أن اتسع فلا بد من الترع كما سوي بني
أن قلة القيمة وكثرتها بحسب الشخص ويحتمل تحريمها **ص**
يلزم شر المأبى في التيمم وقيل الخلعة والكثرة بالنظر كحال الخف
ص ونوب ترعه كل حمة **ص** أي ونوب للابس الخف ترعه
كل يوم حمة لأجل غسلها ويستحب ترعه كل أسبوع أيضا مراعاة

لاحد

لاحد كان يوم حمة **ص** ووضع عناءه على طرف أصابعه وسيراه
تحتها ويمرهما لليمية **ص** أي ونوب أيضا وضع يماه على طرف
أصابعه من ظاهر قدمه اليمنى ووضع اليسرى تحت أصابعه من
باطن خفيه فيمرها إلى حد الوسط واختلف في مسح رجله اليسرى
هل يضع يده اليسرى تحت أصابعها أو فوقها لأنه المكن وإلى ذلك
أنه يقول وهل اليسرى كذلك أو اليسرى فوقها تأويلان وقيل
يبدأ في الرجلين من الأيمن وقيل الأيسر من الأصابع واليسرى
من القتب ويمرهما مختلفين وهل يأتي فيهما الخلاف في وقع
اليسرى في يده أيا أنه يحصل ستة صفات وهو معنى قول ابن
عرفقة وفي صفته بعد زوال طينته ست الكافي وكيف ما مسح بها
انتقى **ص** ومسح أعلاه وأسفله **ص** أي ونوب مسح أعلاه مع أسفله
بشيء الجمع بينهما كما قال في الجلاب والتلخين والمعرفة قال
الشيبي ونحو الثموري وجوب مسح الأعلى يؤخذ من قوله
وبطلت أن ترك أعلاه لأسفله فقي الوقت أي بطلت صلاة الماسح
أن اقتصر على مسح أسفل خفه وعلى أن اقتصر على مسح أعلاه
وترك مسح أسفله فلا تنطل صلاته ولكن يستحب إعادة ما دام
الوقت المختار ويستحب أن يمسح الوضوء والحلدة وترك بعض
الأعلى والأسفل تركه كله وإنما استحب إعادة الصلاة لقوة
الخلاف في مسح الأسفل بالوجوب وعدمه وإنما استحب إعادة
الوضوء قول المصنف وتجدد وضوءه صلى به وبعضهم على إعادة
الوضوء بأنه لما ترك مسح الأسفل حاشا حتى طال كان فيه خرم
الموالاة المشقطة وهو شكل ولما ذكر الطهارة المائية يفسرها
مغسوي وكبوري وبأينوب عن بعض الأفاضل في الصفري **ص**

في الكلام علي ما ينوب عن جميعها فيها وهو التيم ومسح الجايبر
فقال في متعلقات التيم من اعداء ناقلة اليه وميتيم
عليه وغير ذلك وهو لغة القاصد لم يحده بن عرفة شرعا وتتل
بعض تلامذته عنده انه قال لما كان جليلا لم احداهما **وقال**
في توضيحه طهارة ترابية تستعمل علي مسح الوجه واليدين زاد
ناجي تستعمل عند عدم الماء وعدم القدرة علي استعماله وزاد
الشاذلي بعد قوله طهارة ترابية ضرورة وتيمه شيخنا الشيباني
ولا حاجة لقولها ترابية لان المشهور انه يتيم علي الجبر وغيره
مع وجود التراب ولا يحتاج لقولها كابن شيراز بن بحر ضرورة
لان ما بعده يبين عنه انتهى وقوله علي الخبر يزيد قبل طهارة
كما ياتي والمراد بالتراب جنس الارض وذلك اعم لا خصوص
التراب فله اعتراف عليهما والتيم من خصائص هذه الامة
كالصلاة علي الجنائز علي هذه العجبة وقسم الفناء والوقية
بالثلث والوموع علي ما مر والسواك لقوله عليه الصلاة والسلام
هذا سواك وسواك الانبياء من قبلي والسمور وتقبل الفطر والاكل
والشرب والوطي ليلالي طلوع الفجر وكان يحرم ذلك علي من
قبلنا بعد النوم وكذا في صور الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى وكلوا
واشربوا حتي يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من
الفجر وبد المولى بارياب الاعذار المبيحة للتيم بمواصيففة
الفعل المشمرة بالوجوب **فقال** ميتيم ذوا مرض وسفرا يبع لفرض
وتل **ش** والمعني انه يباح التيم للمريض والمسافر سفر الجايبر
ولو قصر للفريضة والناقلة استقلال لا وتبا وتيم ما يد البحر
الذي لا يمسك نفسه للوضو ولا يجد من يوضيه وكذا من خشى الوضو

من

من صحيح ميتيم وكذا من عظمت بطنه حتي لا يستطيع تناول الماء
ولا يجد موضيا والمراد بالمباح ما قابل المحرم والمكروه فيدخل فيه
المباح كغسل التيم لما هو مستقني عن تحصيله والواجب كالسفر في
الفريضة ويخرج المحرم كالسفر لمصلحة والمكروه كسفر الضرورة
في العاصي بالسفر انه يوجب تيمامة بسجديتها من الضروري
ويستتاب فان تاب والاقبل فان تيم قبل التوبة وصلي فيميت
صلاته ابد اعلي المشهور وفي السفر المكروه كرامة التيم يعني
ان الله لا يقبضه علي هذا التيم فان قيل الحاضر الصحيح مثلا
اذا عدم الماء وخاف فوات الوقت يباح له التيم ولو كان عاقا
لوالديه فلم لم يباح للمسافر في هذه الحالة فليجواب ان السفر
لما كان له دخل في عدم الماء وخوف الفوات وهو عامي به
لم يباح له التيم لذلك ومراد المولى بالنفل ما لم يكن فرضا فيمثل
السنة وشمل الفرض الجملة فيتميمها المرفي والمسافر اذا حضرها
ص وحاضر صرح بجائزته ان تقيمت **ش** يعني ان الحاضر الذي
ليس بمسافر وهو صحيح يتقدر علي استعمال الماء وعدم الماء
او خشى بتساغله فوات وقت يتيم لجائزته ان تقيمت بان لا يوجد
متوضي يصلي عليهما ولا يمكن تأخيرها حتي يحصل الماء او عيضا
اليه **ص** وفرضي غير حجة **ش** يعني ان الحاضر الصحيح انما يتيم
للجائزاة المتقينة كما مر وللغرايبي الخمس غير الجملة اما هي فله
يتيم لها اذا خشى فواتها علي ظاهر المذهب وان فعل لم يحزه
بنا علي بدليتها عن الظهور وهي لا تقرب بفواتها وقيل يتيم
لها بنا علي انها فرض يومها وهو مثل بن القصار عن بعض
الاصحاب وهو القياس **ص** ولا يميز **ش** اي اذا تيم الحاضر الصحيح

وصليتم وجدنا لا يعيد وان تبين خلاف ظنه علي المشهور
 وبما رآه آخري اي يحرم علي الصحيح اعادة ما صلاه بالتيتم مما
 له ان يصليه به **ص** لا سنة **ش** عطوف علي جنازة وصرح
 بمفهوم السنة لانه لا يقبل من موقوفها والمعني ان الحاضر
 الصحيح لا يتم لسنة عينية كالوتروا والعبدان او كفاية كالطلة
 علي الجنازة علي القول بشيئها واراد بالسنة ما يشمل الفضيلة
 كالرواتب وما يشمل الرغبة كالنحر **ص** ان عدم ما كافي **ش** الضمير
 في عدوا عايد الي المسافر والمريض والحاضر الصحيح ويصرف
 في بقية المسائل في كل مسيلة الي ما يليق به ومعني ان شرط
 جواز التيمم لعموم الاول منها عدم الكافي كما يجب به
 تظهيره بان لم يجد املا او وجد المحدث حدثا أصغر لا يكفي
 اعتنا الوضوء الواجبة او البر ما لا يكفي جميع بدنع ولو كفي وضوء ولا
 يجب استعمال دون الكافي مع التيمم وفاقا لابي حنيفة وخلافه
 للمشافعي **ص** او خافوا باستعماله مرضا او زيادة ثم **ش** يعني
 ان الحاضر الصحيح او المسافر اذا خاف كل من استعمال الماء مرضا
 من تركة او حما واستند في خوفه الي سبب كتحركة في نفسه
 او غيره من مقارب له في المخرج اخبر صادق بالطب يتيتم للعرض
 والتفل وكذا يتيتم المريض اذا خاف من استعمال الماء زيادة مرض
 او تاخير به ودوام علته والحاصل ان الضمير في عدوا عايد
 علي الثلاثة لكن لعدم تخلف فقي حق المريض عدم القدرة
 علي استعمال الماء في خافوا علي المسافر والحاضر الصحيح وجهه
 باعتبار الافراد وقوله او زيادة مفعول لفعل محذوف ويقدر
 مفرد او الجملة عطوفة علي الجملة وليس عطوفا علي مرفا اي وخاف
 المريض

وه

في قوله او خافوا
 استعمال الماء
 مرضا او زيادة
 ثم يعني

المريض زيادته او تاخيره في الضمير الاول عايد علي الثلاثة والثاني
 علي اثنين والثالث علي واحد والمراد بالخوف هنا العلم والظن
 ولا عبوة بالشك والوضو خلافا لما حمله عليه بعض الشراح **ص** او
 عطش محترم **ص** يعني ان من قدر علي استعمال الماء اذا خاف
 باستعماله عطش نفسه او حيوان محترم **ص** في رقة من ادري او بهيمة
 ملكه او ملك غيره بحيث يهلك المخوف عليه او يتضرر ضررا يشبه
 الموت يجب عليه التيمم او يخشي مرضه فيجوز وعطش خفيف
 لا يخشي عاقبته لمفوقه يخرج بالمحترم الكلب غير المأذون في اخذ
 واما القريد والذب فليخرج وان كان في العرد قول بخوفا كله
ص او بطلية تلف **ش** اي وما يتقل للتيتم ان يخاف القادر علي
 استعماله للماء بطلية تلف **ش** او نفس والمال كثير وهو ما زاد علي
 ما يلزمه بدله من شوا المالك وهذا اذا تحقق وجوده او غلب
 علي ظنه اما ان شك فانه يتيتم سواء كان المال كثيرا او قليلا **ص** او
 خروج وقت **ش** عطوف علي قوله تلف **ش** يعني انه اذا خاف خروج
 الوقت الذي هو فيه اختياريا او ضروريا ان تشاغل بطلب الماء فانه
 يباح له التيمم وهذا ليس خاصا بذلك بل كل من ابيع له التيمم فلا بد وان
 يخشي فوات الوقت قبل صحته ان كان مريضا وقيل وجود الماء ان كان
 صحيحا والمراد بخروج الوقت ان لا يدرك فيه من الصلاة ركعة **ص**
 لعدم تناول **ش** قال في الرواية وقد يجب التيمم وجود الماء
 اذا لم يجد من يتناول اياه انتهى وقال في التلقين يجوز التيمم اذا خاف
 سقي تشاغل باستعمال الماء فوات الوقت لضعفه وتأخر المنيح او بعد
 المسافة في الوصول اليه او لعدم الالة التي توصل اليه كالدلو والوا
 واعلم ان عدم الالة او تناول يتيتم وان لم يخف خروج الوقت بمثولة

عادم لما انفصل فيه فالراجح يتبع اخره والايسر اوله والمتعدد
وسطه وما في **ح** منه انه في ما اذا خاف خروج الوقت خلاف
النقل **ص** وهل ان خاف فواته باستماله خلاف **ش** اي وهل يتيم
المحدث ولو ابر الواجد للمباين يديه التا در علي استعماله اذا خاف
فوات الوقت الذي هو فيه باستماله وان يتيم ادركه وهو الذي
رواه الابري واختاره التونسي وصوبه بن يونس وشهره في الحاي
واقامه النجدي وعياض من المذونة وتوضي ووفاته الوقت
وحكي عبد الحق عن بعض الشيوخ الاتفاق عليه فلا اقل من ان
يكون مشهورا فلذا قال خلاف **ص** وجاز جازة وستة ومس
مصحف وقرأة وطواف وركعاء يتيم فرض او نقل ان تاخرت **ش**
بمعني ان الشخص اذا يتيم لفرض او نقل واحري لسته جاز ان يستنج
به صلاة الحارة غير المعينة ولو تعددت والسته كالوتر وخوه
واحرى غير السنة ومس المصحف وقرأة القرآن والطواف غير الواجب
وركفيه وشرط صحة الفرض المتيم له ان تاخر هذه الاشياء
فلو تقدم منها شيء عليه صح في نفسه واعاد تيممه للفرض ولو كان
المقدم ركعتي الفجر فلا بد من اعادته للصبح وتيقيد الطواف والخطبة
بغير الواجب مستفاد من قوله لا فرض اخر ولا يشترط تاخر النقل
عن النقل المنوي بخصوصه ويصلي السنة بتيم النقل وعكسه من
غير ترتيب قال في الجمعية من تيم للوتر بعد الفجر فله ان يركع به
ركعتي الفجر وان تيم لنافلة فله ان يؤخره فقوله ان تاخرت
اي وجازت هذه الامور بتيم فرض وصح الفرض ان تاخرت
في النقل لان تقدمت فلا يصح الفرض وصحت في تنسها
فهما قيد ان احدهما مصرح به وهو الجواز والاخر ضمني وهو

صحة

صحة الفرض الذي استلزمه الجواز لانه يستلزم الصحة فقوله
ان تاخرت شرط في القيد الضمني فمقصوده بالنسبة لتيم الفرض
مقصود مخالفة اي بالنسبة للفرض في نفسه فهو شرط في
صحة ايتاع الفرض بتيمه ومقصوده بالنسبة للنقل فمقصود
مواقفة واما شرطية النافلة عند تيم الفريضة فضعيف
وفي شرط الا يقال قولان واما خروج من قول المولى وان
هو الا انه اشترطه وهذا الشرط مذكور في كلام ابن رشد
في البيان والتحصل شك ما هو مذكور في بن غازي والتوضيح
لكنه لم يذكره في باب التيم وانما ذكره في باب المسح على الخفين
قال العذر **ح** في قوله في مظنة ذلك لان مظنة التيم واما شرط
ان لا يكثر جدا فيؤخذ من قوله جدا ان مجرد الكثرة لا تضر
والكثرة بالمعرف وما حده الشافعية الكثرة بان لا يدخل
وقت الفريضة الثانية لا يحري علي مذهبنا **ص** لا فرض اخر وان
قصد او بطل الثاني ولو مشتركة **ش** معني انه لا يجوز فرضان يتيم
واحد وان قصد احدهما عند التيم واذا وقع بطل الثاني ولو لم يفرض
لا يقدر علي مس الحما او احدها منذ ورة او فائتة او مشتركة
مع الاخرى في الوقت كظهورين وعشائين واعادها ابد اعلى المشهور
وقال اصغى يبيد في الوقت ثانية المشتركةين وغيرها ابد او صح
الاول **ص** لا يتيم لمستحب **ش** هذا معطوف علي فرض اخر من
عطفت الجمل واللام فيجوز اي لا يفصل فرض اخر بتيم فرض ولا يفصل
شي مما تقدم او غيره بتيم مستحب كالتيم لقرأة القرآن او النوم
للمسح علي الخفين او القبول الضميمة بانه يتيم وكذا ان يحمل
اللام اصلية ويريد بالمستحب ما لا يتوقف صحته علي الطهارة لقرأة

Copy

ersity

القران ظاهرا وبالنقل السابق في قوله بيمين فرض او نفل ما يتوقف
صحته على الطهارة فلا منافاة **ش** ولزم سؤالات **ش** اي مع ما فعل
له ويستلزم الموالاة في افعاله فلا بد من ذلك اشترط اتصال النافذة
بالغريفة وعمله في الوقت لا قبله ولا بعده متراخيا ولما كان **ش**
اتصاله بما فعل له شرط كان تغريته ولو ناسيا مبطلا لاسيما
جهة الموالاة كالوضوء من جهة عدم الاتصال المختص به اليمين
كما قاله في التوضيح فلذا لم يشبهه بالوضوء كما فعل ابن الحاجب واني
ثاس وغيرهما **ش** وقول جهة مالا **ش** اي ويلزم ايضا فانه
الما قول جهة بخلاف ثمن الما فلا يلزمه قبول لقوة المنة هنا
دون الاول ولو عبر المولى بالاتقان فقال ولزم سؤالاته
واجواب ما كان احسن ويكون قبول الجهة من باب اولي
لان الاتقان بطلب الجهة وهذا لما لم يتحقق المنة والا فلا يلزمه
قبوله وان لم يمين به وهذا اذا كانت المنة يظهر بها الزوايا اثنائه
تليزمه قوله **ش** او قرضه **ش** الضيفي قرضه ما رجع للما او الما
وفي كلا ما سرفوع عطفا على قبول او جبر وعطفا على جهة ويصح
عطفه على ثمن اي لا يلزمه قبول الثمن ولا قرضه وهو صحيح
لم يكن مليا ببلده والا لزمه قرضه وقبول قرضه ولا يخفى **ش**
هذا فيما اذا رجع ضمير قرضه للما اذ رجوعه للما لا يصح لانه يلزمه
قرضه وقبول قرضه من غير اعتبار القيد المذكور **ش** واخذه بيمين
اعتمد لم يحتج له **ش** عطوف على سؤالاته اي ولزم من فقد الما وجوده
ببيع اخذه ان يبيع بيمين اعتمد في موضعه وبقاؤه حيث لم يحتج
للمن لثقة سفره ونحوه ولما جرت المادة بانقسام البيع الى
عجل ومرجل فلا معنى لاختصاره في احدهما قال وان بدته لانه

مع

مع القدرة على الوفاء شبه واجد الثمن وهو احري من لزوم القرض
لما فيه من المشاحة وفي العرض من المنة فلو بيع بغير المقتاد بان
زاد على ثلث الثمن لم يلزمه ولو كثر ذلك اضعفه كما وضحه في شرحنا
الكبر وبعبارة اخرى واستشكل كون قوله وان بدته مبالغة
في قوله لم يحتج له لان عدم الاحتياج فرع الوجود وباني ذمته
غير موجود واجب بان قوله وان بدته مبالغة في قوله اعتمد اي
واخذه بيمين اعتمد وان بدته لم يحتج له جيبا كان منه وانما لم
يقدم قوله وان بدته علي لم يحتج له لان منة لثمن **ش** وطلبه
لكل صلاة وان توهمه لا تحقق عدس **ش** هذا عطوف على
قوله ولزم سؤالاته اي ولزم مريد اليمين طلب المال كل صلاة بعد
دخول الوقت بنفسه او بمن يستأجره باجرة تساوي الثمن الذي
يلزمه الشراء وان توهم وجود الما واولي اذا طنه او شك في
الوجود لانه اذا لزمه الطلب مع التوهم الذي هو ضعف المراتب
الثلاث فلا بد ان يلزمه الطلب في غيره من باب اولي اما مع تحقق عدم
فلا يلزمه الطلب اذ لا فائدة في الطلب **ش** طلبا لا يشق به **ش** هو
مطلوب بفعل مطلق عام له المصدر اي طلبه طلبا لا يشق به فليس
الرجل والضعيف كالمراة والقوي ولا يدخل في كلام المولى اذا كان
عليه ميلين فانه لا يلزمه وان كان لا يشق عليه لانه مظنة المشقة
كما جزم به في المقدمات وفي البيان فقال في المقدمات ويلزمه
العدول الى الماعن طريقه ان كان مسافرا علي قدر ما يمكنه من
غير مشقة تلحقه مع الاسن علي نفسه ولا حد في ذلك يقتصر عليه
لا اختلاف احوال الناس وقالوا في الميادين كثير وفي الميل ونصف مع
الاسن انه يسير وذاك المراب والرجل القوي التاخر انتهى **ش**

كرفقة قليلة او حوله من كثرة **ش** انما المراد طلبه من رفقة قليلة
 كالاربعة والخمسة كانت حوله ام لا فان لم يطلب اعاد في الوقت
 الا ان يكون الرجلان وشبههما فليبدأ بالثورة الرجاء وكذلك
 يلزمه ان يطلب من رفقة حوله من كثرة كالاربعة فان لم يفعل فقد
 اساء ولا يبعد وجعل الروم الطلب من ذكر ان يبلغ الاعطاء او يظن او
 يشك فيه واليه الاشارة بقوله ان جعل الخلع به فشمس ما ذكر
 اما ان علم الخلع فلا **و**ية استباحة الصلاة ونية اكبر ان كان
 ولو تكررت **ش** اي ولزم المتيمة استباحة الصلاة او فرضها ان
 كان محدثا او غنية الحدث الاكبر ان كان جنبا ولا بد من يتم الحدث
 الاكبر من نية ولو تكررت الصلاة لان بفرائع كل صلاة يمد جنبا
 وببارة اخره ولزمه عند الضربة الاولى نية استباحة الصلاة
 وشمسها فرض التيم ويستحب نية الصلاة التي يريد فعلها بينها
 من فرض او نفل او هما على العموم لاستباحة عطلق الصلاة
 الصالحة للفرض والتقل لان الفرض يحتاج الى نية تحضه فيكون
 كمن نوى التقل فلا يصلي بذلك التيم الفرض قاله ابن فرحون
 ويصح منه ان يتيمه صحيح ويصلي بذلك التيم غير الفرض **ولا**
 يرفع الحدث **ش** يعني ان التيم لا يرفع الحدث بل يبيح المباداة وقبل
 يرفعه وعليه عدم كراهة اعادة التيم للمؤتممين وفعله قبل الوقت
 وعلى المشهور لا فيها واختار ابن العربي والمازري والقرافي انه
 ارفع للحدث قال القرافي وقوله لا يرفع الحدث اي لا يرفعه مطلقا
 بل الى غاية تلبس الجني النقيض ان احدث المنع والابادة حاقلة
 متحققة اجماعا فالحلف لفظي وخوف المأزري فان قيل لو كان
 يرفعه لكان يصلي به الثمن فرض فلجواب ان عليا رضي الله

عنه

قف

عنه كان يروي الوضوء كذا وهو يرفع الحدث اجماعا **و** يرفع وجهه
 وكفيه الكوع **ش** اي ولزم المتيمة رفع ساكرو بن شعيات ولا يتبع
 عضون الوجه وبما عي الوترة ونحاج العين والمنقعة ما يكن
 عليها شمر ويؤديه على شمر لحيته الطويلة ويبلغ بها حيث
 يبلغ بها في غسل الوجه **ش** الا يجزيه في الوضوء لا يجزيه في التيم **ش**
 وترع خاتمه **ش** اي ولزم المتيمة ترع خاتمه ولو ساد ونافى كبسه
 او شفا لان التراب لا يدخل تحته فان لم يتزعه فلا يجزيه تيمه
و وصيد طهر كتراب **ش** اي ومن لوازم التيم الصيد وهو **ش**
 صيد على وجه الارض من اجزائها وقد اختلف في الطيب في
 قوله تعالى فقيموا صيدا طيبا فيقول المراد به المنيق وهو التراب
 لا ما لا يشب نباتا كالرمل والسيخ وقيل المراد به الطاهر وهو الصحيح
 فيتم بكل ما ذكره المؤلف مع وجود التراب وعدمه خلافا لابن
 شعيات في تخصيص التراب كالشافعي وابن حبيب في اشتراط
 عدم التراب وان كان ظاهر المدونة وشمل التراب تراب مؤن
 وهو الذي صححه القرطبي في تفسير سورة الحج واستثنائها ابني
 العربي من قواه عليه السلام جعلت في الارض صيدا وطهورا
 وتيمه بن فرحون في الفارزة انتهى وسمى البساطير هذه الكاف
 بالمستقيمة لا مستقيمة بجميع انواع الصيد من محرو **ش**
 ونحوها وشمل قوله صيد طهورا اختص من باطن الارض كالظل
 الذي تاكله النسا على المشهور لانه محرم يشد تعلبه وليس هو
 شي مدخول بالارض وقيل لا يتم عليه لانه طعام قال النووي
 التراب اسم جنس لا يشي ولا يجمع على الصبي وقال الجوهرى جمعه
 اتربه وتربان وتوارب ومن اسمايه الرعام بفتح الراء الفين المجرى

Copy

ersity

ومنه ارغم الله انه بالرغام ولما ثبت للتراب حكم الجواز ثبت له
حكمه اخر وهو كونه افضل من وجود غيره لا مستقيما كما تقدم بقوله
وهو الافضل ثم بالغ علي الحكم الاول وهو الجواز بقوله ولو نقل
دون الثاني وهو كونه افضل من غيره اذ لا قايلا به اذع النقل
يكون غيره من اجزاء الارض افضل منه ومثل التراب في النقل الباع
والرمل والحجر والمفرة والمواد بالنقل ههنا ان يحمل حايلا بينه وبين
الارض لا بان ينقل من موضع لاخر لان هذا ليس بنقل ههنا
وسياتي معنى النقل في الشب وخوه واثار بالمبالغة لرد قول
ابي بكر القائل بدم جواز التيم عليه حيث نقل كما نقله في التوضيح
ص وتلج وخفنا في ش اي وجاز التيم علي تلج ولو وجد غيره وكذلك
يتم علي طين خفنا في وخوه كما ليس بما اذا لم يجد غيره من تراب
او حيل قال في الشامل وهو ظاهر المدونة وقول في الحاجب في
وان وجد التراب انكره بن راشد وقال في عوفة لا اعرفه وتقريرا
العامل بيني علي ان ما ذكره ليس من اجزاء الارض وليس من افراد
الصعيد وفيها جف يديه روي يحيى **خاش** قال ما لك فيها
يتم علي الحقن اني ما ليس بما وخفف وضع يديه روي بالخارج
الحجم وفي المختصر الكبير لابي عبد الله خفف وضع يديه وخففها
قليل لا في **بينهما** وجص لم يطح **ش** يعني ان التيم جاز علي
جارة الجير وخوه حيث لم يشو الا فلا اذ بالشي خرج عن ماهية
الصعيد وظاهره ولم يجد غيره وضاق الوقت وهو ما بينه
كلام المازري من اذ المولف بالطبخ الشبي لان الجص لا يطبخ
وانما يشوي **ص** ومعدن **ش** عطف علي تراب وفي بعض النسخ
يا جارة في حطة مخدوف ابي وجاز التيم بمعدن او ولم

التيم

190
التيم به ثم يحتمل ان يكون الجملة ستائفة وان تكون مطوقة
علي قوله ولزم سؤالاته اي ولزم سؤالاته وجاز التيم بمعدن او
مطوقة علي تراب عطف الجمل ايضا فانه قال يقيم بالتراب وبها
لمعدن ثم وصف الموان المعدن بمصنقات ثلاث سلبية دل علي
الاول بقوله غير تعدتس ذهب ونقارضة فيمنع به التيم
وعلي الثاني بقوله وجوه ابي وغير جوهه لا يتبع به تواضع
كيا قوت وغيره علي الثالث بقوله ومقول اي وغير مقول
اما ما نقل وايين عن موضعه ويعني في ايدي الناس كالمقايير
فلا يقيم عليها لانها عدة لمنافع الناس ثم مثل المولف عالم
يخرج عن جنس الارض وبما خرج عنها الي الطبيعة ليحقق
بها ما شأ بها فقال علي الف والفسوكشب وخارج جريد
ورصاص وزيق وكبريت وكل وملك معدني ومصنوع وجو
غيره ام لا وهو ظاهر نقل بن عوفة واما الدخام فيجوز التيم
عليه مطلقا وقال بن يونس يمنع مطلقا وجعله كالجواهر
النيسة وبعضهم يفصل بين ما دخلته ضمه وغير ما دخلته
صنعة والمواد بنقل الشب والملك ونحوها ان تبين عن الارض
وتصير في ايدي الناس كالمقايير فيجوز التيم علي ما ذكره حيث
لم ينقل ولو وجد غيره او اما اذا نقلت فلا يجوز التيم
عليها **ص** وكريض حايط لبن او جود **ش** يعني ان المريض
وكذلك الصحيح اذا فقد الما ان يقيم علي حايط لبن او جود غيره
الحرق فيصير جيرا او جسا او جوا او يكون به حايط يمنع من
سباشوته فتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للاختصاص **ص** لا
بخصر وخشب **ش** اي يجوز التيم بما ذكرنا لا بخصر ولبد وبسط

الا ان يكتموا عليه من التراب فيتناوله الصميد وخبث وخبث
عليه المشهور انك قلته ام لا وجد غيره ام لا وبميد ابد **اص** وفعله
في الوقت **اص** اي ولزم فعله في الوقت ومنه يقع اتصاله بما فعل
له ووقت الثابتة ذكرها وصلاة الجنازة الفراغ من غسله او
تيممه فلا يتيمم لها قبل ذلك **اص** فالاحسن اول المختار والمتروك في
حقوقه او وجوده وسطه والراجح اخره **اص** يعني ان الوقت
يختلف باختلاف التيممين فالاحسن من وجود الما والحرقه
او زوال مانع استتماله ولو بغيره الظن يتيمم استتمه باول المختار
ليجوز فضيلة اوله اذا فاته فضيلة الما والمتروك في حرقه مع
تيمم وجوده او في وجوده للجمل به وسطه بحيث يوقمان
الصلاة في اخر ما يقع عليه اسم اول الوقت ليلاد يفوتها العمل
الفضيلتان ومشاكل الخائف من لصوص وخوفا والمريض الذي
لا يجد مناوالا والمسيحون وظاهر كلام المازري ان التاخير مستحب
ونفى عليه صاحب الكافي في الراجح الاتي قال بعضهم وهو
خلاف ما يذكره المؤلف من اعادة الخلاف في الوقت فان ظاهره
الوجوب **اص** وفيها تاخير المغرب للشفق **اص** اي وفي المدة
تاخير الراجح المغرب للشفق وذكر وسيلة المدونة لان ظاهرها
كالشفق لما تقدم من ان التاخير انما يكون الى اخر الوقت المختار
لا الضروري ووقت المغرب مقدر بالفراغ منها بعد تحصيل
شروطها وما بعد ذلك ضروري فتاخير الصلاة اليه لاجل
ادراك الما بوجوب ان يؤخر الظهور والعصر مثلا الى المغرب
وهذه المسئلة مبنية على ان الوقت الاختياري يمتد الى
غيب الشفق وهو ظاهر وسياتي في بابها وهذا

التفصيل

197
التفصيل بين الايسر وغيره انما هو في الوقت المختار اما لو
ذكر ذلك في الوقت الضروري يتيمم حينئذ من غير تفصيل بين
ايسر وغيره وهو ظاهر **اص** ومن ترتيبه والى المرفقين ثم
وتجديد ضربه ليد به **اص** لما فرغ من واجبات التيمم سرع
في سنته وذكر منها ثلثا الترتيب بان يبدأ بالوجه قبل اليدين
كالوضوء وكونه الى المرفقين وتجديد الضربة الثانية ليد به
وقد صرح في المقدمات بترجيح القول بسنتها فاقصر عليه
الماضي عياض في قواعد وغيره فسقط اعتراض البساطي
وبقي على المؤلف سنة رابعة وهي نقل ما تعلق بهما من
النيار فان مسح بهما على شئ قبل ان يمسح بهما على وجهه ويديه
مع تيممه على الاظهر فانه في توضيحه اي ولم يأت بالسنة فالحمد
فالمراد بقوله نقل ما تعلق بهما من النيار ترك مسح ما يتعلق بهما
من النيار فلا ينافي قول صاحب الرسالة وان تعلق بهما شي
نقضهما انتقضا خفيفا والمراد بالضرب الوضع وقال ليد به ردا
على القائل بانه يمسح بالثانية الوجه ايضا مع اليدين وعلى
المشهور يمسح بالضربة الثانية يديه فقط لا يقال كيف يمسح
الواجب بما هو سنة لاننا نقول ان الواجب باق من الضربة
الاولى مضاف اليه الضربة الثانية بدليل انه لو تركها وفعل الوجه
واليدين معا بالاولى اجزاه **اص** وتدب تسمية **اص** زاد في الدخول
في فضايل السواك والصمت وذكر الله تعالى والاستقبال
المقبلة ولا ياتي ما تقدم من انه يرفع النواقي راسه للسرا
بعد الفراغ من الوضوء فيقول اشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله فتحت له ابواب الجنة

به فلم يجده ثم وجد به بقره اي وجد الما الذي طلبه فانه يبيد في
الوقت فلو وجد غيره لم يجد والمراد بوجوده بقره ان يجده
بالمحل الذي يطلبه فيه بلا مشقة وهذا التقدير لا يتكرر مسيلة
النسيان الا تيقن مع هذه لان النسيان لا يتكرر مع العدم **ش** لان
ذهب رجله **ش** يعني ان من مثل رجله في الحال وبالغ في طلبه
حتى خاف فوات الوقت فانه يتيم ولا اعادة عليه في وقت
ولا غيره لعدم تقصيره **ش** وخاف لئلا او سبع **ش** يعني ان
من يتيقن الما الممنوع من الوصول اليه كخاف تخساح ان دخل
النهر وخاف لئلا او سبع اذا يتيم وصلي ووجد الما الذي كان
ممنوعا منه بان ذلك الما ان يبيد في الوقت استجابا فلو لم يجد
يتيقن الما او وجد غير الما الممنوع فلا اعادة عليه **ش** ومريض
عدم منا **ش** اي فيها الخاف من لصوص او سباع عليا لما يتيم
في وسطه لكل صلاة وكذلك المريض بن يوشى يريد الذي يجب
الما ولا يجيد من يناوله اياه والخاف الذي يعرف موضع الماء
وخاف ان لا يبلغه ثم ان وجد يعني هو الا الثلاثة الما في الوقت
اعادوا ابن يوشى والاصوب انه الوقت المختار فكلام المؤلف
قيد بمريض لا يتكرر عليه الداخلون عدم في وقت الصلاة منا ولا
اذ لو تكرر عليه الداخل فليس بمقصود **ش** وراج قدم وتزدد في الحق
ش يعني ان الراي للما اذا يتيم اول المختار ثم وجد الما الذي كان
يرجوه فيه فانه يبيد استجابا او بالوجود غيره فلا اعادة
عليه واما المتزدد في الحق مع القطع بوجوده ويتيم في الوقت
المقدر له وهو الوسط ثم وجد الما فيعيد في الوقت واخرى اذ لم
عن وقت المقدر له بخلاف المتزدد في وجوده فلا اعادة عليه

مطلبا

مطلبا اي سوا يتيم في وقته او قدم لانه استند الي الاصل وهو
العدم **ش** وناس ذكر وجدها **ش** تقدم ان الناس للما اذا علم به في
الصلاة قطع فان علم به بعدها اعاد في الوقت ومثل ناسيه لو طلبه
من رفقة فتسوه فيتم ويأتي ذكره وطن انهم لو علموه لم ينعوه
ولوطن انهم لو علموه سوه لم ينعوه ومثل الناس الجاهل لكونه في ملكه
كالرجلته زوجته او رفقة في جلده **ش** كقتصر على كوعيه لا على ضرورة
ش يعني ان من يتم واقصر في كوعيه وصلي اعاد ما دام في الوقت
لغوة القائل بوجوب المسح الي المرفقين بخلاف لو اقتصر على ضرورة
واحدة منهما وخضع ويديه الي مرفقيه فلا اعادة عليه لا في وقت
ولا غيره لصقف القول بوجوب الثانية **ش** وكيتيم علي صاحب بول
واول بالمشكوك والمحقق واقصر علي الوقت للقائل بطهارة الارض
بالخفاف **ش** يعني ان من يتم علي صبيد متنجس بول او غيره
وصلي فانه يبيد في الوقت واستشكل تفسير الطيب بالظاهر
وبان من توثبما نجس يبيد ادا واعذر واعنه باسوار اشار المؤلف
الي اثنين منها بان في جيب وامسح اولا قولها من يتم علي
موضع نجس فليعد ما كان في الوقت بالمشكوك في امساها
ولو تحققها لا اعاد ادا اكل الوضوء ولها عيا من بمحقق الاصابة
كما هو ظاهرها وانما فرق بين التيم والوضوء واقصر في التيم علي
الوقت دون الوضوء اعاد للقائل من الامة وهو الحسن ومحمد
ابن الحنفية بطهارة الارض بالخفاف قال بعضهم ومعني ذلك
ان اليقين حصل له بعد التيم اما لو يتم يتيقن الاصابة لا اعاد
اذا انتهى **ش** ومنع مع عدم ما يقتضيه توضي وجماع فقتسل
الاطول **ش** يعني انه يمنع الرجل الموقوف ان يتبل زوجته

وتنفع المرأة ان تقبل زوجها وهي تنوضية وكذا غير التقييل ماله
قدرة علي تركه كالقول ان خفت حنته خفة لا تقصد الصلاة
بها ولا خلاف انه ان فعل ذلك يتم وكذا اذا كان معه ما قد دخل
الوقت واهراقه فهو عاصي ويجوز له التيمم وكذلك يمنع كل من
الزواجين مع عدم الا اذا كان طاهرا من الجماع فلا يجوز للزوج ذلك
ولا يجوز للمرأة ان تمكن جنيذ من نفسها الا لطول يضربه في
بذنه او يخشى الفت فيجوز حينئذ ان يطاولها ان تمكنه ويتقلان
للتيمم لا يجوز شهوة النفس وقوله تقييل متوضي صدر مضاف
لفاعلها او كمنعوله اي يمنع الرجل التوضي ان يقبل زوجته
وتنفع هي ان تقبل زوجها وهي تنوضية وكذا قوله وجماع مختل
وظاهره ولو كان يصلي في الاصل بالتيمم لانه صار للاكبر بعد ان
كان للاصغر ولا منافاة بين ما ذكر وجواز السفر في طريق
يتيقن فيه عدم المطالب بالمال ورعي المواشي كما قال ابو عمرو
وابا جني لوجود الفرق بين تحوير تركه عند رعيه قبل حصوله
والمنع منه بعده ثم ان المنع علي التذوق وقيل علي التذوق وان
نسي احدي الخمس تيمم **خمس** يعني اذا نسي صلاة من الخمس
لا يدري ما نسي فانه يصلي خمس صلوات يتيمم كلهن خمس مرات
لكل صلاة تيمم **ص** وقدم ذومامات ومع جنب الاخر ف
عطش كونه لهما وضمن قيمته **ش** يعني اذا مات صاحب المال
ومعه ثمن حي بحديث جنب او غيره فان الميت يقدم علي الحي
الحي لقيمة المال الا ان يخاف علي الحي العطش فانه يكون
حينئذ احق من صاحبه ويتيمم الميت حفظا للنفس ويضمن
قيمه للورثة اما لو كان انما اشتراك بين الميت والحي لقدم الحي
ولو لم

ولو لم

ولو لم يخش عطشا ترجيح جانبه بالشوكة ويضمن قيمته نصيب الميت
فقوله وقدم اي في ماله ولا يجوز له لقوله ومع جنب فلو قال
وقدم ذومامات ومع ذومامات كان لخصر واشمل قوله كونه
لها شبيه في تيمم الحي لا يقيد خوف العطش وقوله وضمن قيمته
راجع لهما اي وضمن المقيم في الاولي بقيد قيمته كمالا في الثانية
قيمة نصيب الميت لورثته مراعاة فيها الزمان والمكان والحال
من كثرة النقطة وقيل فيها وكثرة الطلاب وانما ضمن قيمة الماوان
كان من المثلثات التي يراعى فيها ضمان المثل لذل الوضوء مثله
لفضنه موضع التكاثر وقد لا يكون له قيمة هناك او قيمة قليلة
فيكون ذلك غنيا للورثة الميت وايضا لو اخذ منه المثل كان في موضع
السلف وذلك غاية الحرج والمشقة لان الاحتياج الي الما انما يكون
في موضع يتقذر الوصول اليه غالبا في كل وقت **ص** وتسقط صلاة
وقفا وبها بدم ما وسيد **ش** يعني ان من عدم الماء والصعيد
كذلك سفيته او مصلوب لا يصل الي الماء فوق بجرة تحتها
مانع من الماء ويرضي لم يجزئ ولا فان الصلاة تسقط عنه في
الوقت ويسقط عنه ايضا قضاؤها بدمه عند ذلك وكذا عدم التقوى
علي استئمانها وظاهره امكنه ان يوي الي الارض ام لا لان
الطهارة شرط ادا وقد عدم وشروط القضاء تنلق الادا بالقاضي
ولما كانت النظائر التي لا ترفع الحدث ثلاثة وتزجج الي ما ينوب
عن الكل وهو التيمم وعن البعض وهو مسح الخف والجباير
و**ف** من الكلام علي الاولين فتم الثالث وفصله عن
الخف مع اشتراكهما في انه لا يثبت التيمم لهما في المذرا المبيع لهما
وهو قوله فيما ياتي ان خيف غسل جرح كاليتيم فيصير حوالة

قف

عليه صلوات الله عليه وسلم فيصير حواله علي بحصول
وجهه بن الحاجب مع الخف نظرا الي الاشتراك المذكور فقال
فصل من ان خيف غسل جرح كالتيتم مسح ثم جبرته ثم عصاه
ش يعني ان من كان في اعضائه وضوءه ان كان محدثا اصغر حدته
او في جسده ان كان محدثا حدثا اكبر موضع اليوم من جرح وغيره
فان قدر علي غسل ذلك الموضع من غير ضرورة وجب غسله في الوضوء
والغسل وان خاف من غسله بالماخوف كالخوف المتقدم ذكره
في التيمم في قوله ان خافوا باستعماله مرضا او زيادته او تأخر برئ
فله ان يمسح علي ذلك الموضع المالم بباطنة فان خاف من وصول
البلل اليه في المسح ضررا كما مر فانه يحل عليه جيرة ثم يمسح
عليها ويستوعبها بالمسح والالم يجزه فان خاف من المسح علي
الجيرة ما مر او خاف من حل العصاة المربوطة علي الجيرة افساد
الدوا او تضرر جملتها فله ان يمسح علي العصاة المربوطة علي الجيرة
وهكذا لو كثرت العصاب فان يمسح عليها اذا لم يكن المسح علي
ما تحتها عبدا الحق من كثرت عصابه وامكن مسح اسفلها لم
يجزه علي ما فوقها **ص** كقصد **ش** يحتمل انه تميل ويحتمل انه تشبيه
اي وكذا ان يمسح علي ما يسمى في العرف جرحا اي يشبهه في
المسح بقية السابق والكراد محل المضد لان قصد مصدر وهو
لا يمسح **ص** ومراة وقوطاس صدغ وعامة خيف بنزعها **ش** هذا
بمطوف علي جيرة اي ويحيط علي المارة تحتل علي الظفر
وظاهره ولو من غير مباح لانه محل ضرورة وكذلك مسح علي
القوطاس بليق علي الصدغ لصداع وكذلك يمسح علي عمامته
اذا خيف بنزعها ضرر ويدخل في عصاة الارم يمسح علي

عينية

عينية فان لم يقدر علي القطن او علي العصاة ولا يتم فلوا
امكنه مسح بغيره اسه فعل ولا يستحب له المسح علي العمامة
ونقل بعض الاستحباب **ص** وان ينسل او يلا طهر وانتشرت
ش يريد ان المسح وترشيه السابق جار يغسل وجب من حلال
او حرام لان المصية قد انتقلت فوق النسل المخصص فيه
وهو غير متلبس بالمصية ولا داخل فيها فلا تقاس علي سيلة
المامي سفره فلا يقصد ولا ينفذ وكذلك يجوز المسح وان
وضعت الجباير بلا طهر وان انتشرت العصاب وجازت
محل الالم لان ذلك من ضروريات الشد بخلاف الخف المشروط
لبسه علي طهارة لا ضرورة لشدتها بخلاف الخف **ص** ان
صح جل جسده او اقله ولم يضرب غسله والا ففرضه التيمم كان
قل جدا ليد **ش** اشار بهذا الي ان ما مر من جوار المسح علي المالم
وغسل ما سواه مشروط بان يكون جل جسده صحيحا والمراد
بالجسد جميعه في الغسل واعضا الوضوء في الوضوء والمغتر من
الاعضا الغرضي او يكون اقل الجسد صحيحا اي وهو الكر من
يد او رجل بدليل ما بعده والحال ان غسل الصحيح في صورتين
لا يضرب الجرح اما لو عمت الجراح وتعدت الغسل او امسح غسل
الصحيح الجرح ففرضه التيمم اي الغرض له لا الغرض عليه بدليل
قوله وان غسل اجزاه كما انه يتم اذا قل الصحيح جدا ليد او رجل
ولو لم يضرب غسله الجرح وتوكل الكولف الواسطة وهو المكن
حالا ولا اقل كالنصف وينبغي ان يكون حكمه حكمه اذا مسح جل
جسده لانه لا طائل من اجل الاقل علم ان النصف داخل فيه **ص**
وان غسل اجزائه **ش** اي وان تكلف من فرضه الجمع بين المسح

والفصل في الاولين او التيم فيما عداها وغسل الجميع المالح وغيره
 اجزا لا يتاثره بالاصل كصلابة من ابيح له الجلوس قايما **ص** وان
 تغذر مسما وهي باعضائهم تركها وتوضا **ش** الضيق في سواها
 عايد علي الجراح يعني ان الجراح اذا لم يستطع ان يمسها بوجه
 وهي باعضائهم كالوجه واليدين فانه يتركها بلا غسل ولا
 مسح لغضو قطع وغسل ما سواها لانه لو تيم تركها ايضا ولا
 شك ان الوضوء الناقض اولى من التيم الناقض ولو قال وغسل
 ما سواها كان الحاجب لشمل الطهرين الاصفر والابرو **فد**
 يقال انما عدل عن كلام بن الحاجب ليعلم ما فرضه الفصل
 وما فرضه المسح وما مسلة الفصل فتعلم بالتأنيبه ومن قوله
 وان يغسل والمراد باعضائهم الوجه والمرفقتان لانه المطلوب
 ولانه اذا ترك من الكوعين الى المرفقتين يمين في الوقت كما قاله
 الخيزي ومفهوم تغذرا انه لو لم يكن مسحاً بالتزاح فانه يقيم
 عليها ولو من فوق حائل **ص** والافتاء لتمام التيم ان كثرت ابقاها
 بجهتها **ش** اي وان كان الجراح المتقدم مسحا في غير اعضاء التيم
 بان كانت باعضائها الوضوء فاقوال اربعة الاول يقيم كثر الجراح
 او قلت لياتي بطهارة كاملة والثاني يغسل ما مسح وسيقتطع عمل
 الجراح لان التيم انما يكون مع عدم الماء وعدم القدرة علي
 استعماله والثالث يقيم ان كثرت الجراح بنا علي ان الاقل تابع
 للأكثرو ان قل غسل ما عداها والرابع يجمع بين الماء والتيم بان
 يغسل الصحيح ويقيم الجرح وهو حوط وعزان عرقه الاول
 لعبد الحق والثاني لغيره والثالث لتقليل بشير والرابع
 لبعض شيوخ عبد الحق ومفهوم ان كثرا انه ان قل غسل **ص**

عداه

عداه وهو التول الثاني فصدر الثالث هو الاول ومفهومه
 مجزؤه هو الثاني **ص** وان ترعها له واوستقطت وان بصلادة
 قطع وردها ومسح **ش** يعني ان من ترع الاسور الحائلة بعد المسح
 عليها في وضوء وغسل من جيرة او مראה وقرطاس وعمامة
 اختيارا اولد واوستقطت بنفسها ردها ومسح وان كان التقط
 في صلاة بطلت وردها ومسح وان اخر المسح جري علي الموالاة
 المتقدم في الوضوء من قوله وبني شية ان نسي مطلقا وان عجز
 ما لم يطل بخلاف اعضاء علي تقدير ان لو كان متسولا وانما بطلت
 الصلاة لان بسقوطها تعلق الحدث بذلك المحل فلم يبق شرط
 الصلاة بالنسبة الي ما بقي منها وانما عبر بقطع تعال الرواية
 والافتقار به بالبطلان اليق ولا يفهم لقوله وان ترعها
 لدوابل لو ترعها بعد ذلك فانه يرد بها ويمسح **ص** وان
 مسح غسل ومسح وضوء راسه **ش** يعني ان من ابيح له المسح
 اذا مسح جرحه غسله اذا كان في الاصل مسحولا راسا كان او غيره
 كما اذا كان عن جناية او مسح اذا كان في الاصل مسحوا راسا
 او غيره كالاذنين كما اذا كان عن وضوء وانما اقتصر علي ذكر
 الرأس لكونه فرضا ولو قال وان مسح قبل الاصل كان خصر
 وشمل الاذنين ومسح الرأس للمنفصل الذي لا يقدر علي غسلها
 ولو مسح في الصلاة قطع ومسح وكسا الخي الكلام علي الطهارة
 الكبرى والصغرى وبأبيها كلا وببضا وتقدم له ان الجبض
 والنفاس من موجبات الكبرى دون الاستحاضة شرع في الكلام
 علي حقيقة كل من الثلاثة وما يتعلق به من مدة وعلامة
 وجودا وانحفا وغير ذلك وبدا بالجبض كثرة تكرره دون الخيزي

علي

فقال فصل الحيض دم **ش** الحيض اعم من الحيضة لانها
 انما تطلق علي ما اذا انتد منها طهر فاصل وتأخرها طهر فاصل وهو
 لغة السبلان من قولهم حامن الوادي اذا سال وغير ذلك مما
 هو مذكور في المطولات ثم ان ال في الحيض للحقيقة والطبيعة
 اي حقيقة الحيض وطبيعته وشار بقوله كصفرة او كدرة **الي**
 انهما حيض كالدم قال ابن القاسم واذا رأت صفرة او كدرة في
 ايام حيضها او في غيرها فهو حيض وان لم تره دما قال
 امام الحرمين الصفرة شي كالصديد تعلوه صفرة وليس علي
 الوان الدم القوية والضعيفة والكدرة بضم الكاف شي كدر
 ليس علي الوان الدماء لا يقال كان الاولي للمولود ان يقول
 الحيض صفرة او كدرة كدم سببه المختلف فيه بالمتفق عليه
 لا نأمنقول انه سلك سلك المبالة في التشبيه للرد علي من
 يقول ان الصفرة والكدرة ليسا حيضا **ص** خرج بنفسه من قبل
 من تحمل عادة **ش** يعني ان من شرط الدم وماحه ان يخرج
 بنفسه لا بسبب ولادة ولا علاج وان يكون من قبل لا من
 دبر او ثقبه وان يكون خروجه من تحمل عادة لا صفرة ولا
 ايسة كبعين حنة وسيل النساء في خمسين **ص** وان دفقة **ش**
 لما كان المذهب لاحد لا قل الحيض بالزمان بين اقله بالمقدار
 وهي دفقة بضم الدال وهي من المطر وغيره الدفقة **ش**
 الدال المرة وكلاهما صحيح ففي حيض تحرم به الملاة وثبة
 العبادات ويجب بانتطاعها الغسل وليست حصة يكتب
 بها في العدة والاستبراء وقال ابو حنيفة اقله ثلاثة ايام هـ
 والشا في يوم وليلة **ص** والثرة لابتداء نصف شهر **ش** لما كانت
 النساء

والثرة

النساء مستوية في اقله مخترقين في الكثرة من مبتداه وحامل
 بين الكل واحدة فبدا بالابتداء وهي التي لم يتقدم لها حيض
 قبل ذلك فافلتت تمامي بها الدم فالمشهور انها ثلث خمسة عشر
 يوما وهو مراده بنصف شهر اخذ بالاحوط وكلام المؤلف حيث
 لم تكن حاملا بدليل ما بعده وليس المراد بتماذيه استفراده
 النحر وليلة بل لورات من الدم في يوم اوليلة قطرة حسب
 ذلك اليوم او صبحة تلك الليلة يوم **ص** كاقول الطهر **ش** يريد
 ان اقل الطهر خمسة عشر يوما علي المشهور وقيل عشرة ايام
 وقيل خمسة ايام وتطهر فائدة التحديد لاقل الطهر فيما لو
 حافت مبتداه وانتقطع عنضادون خمسة عشر يوما ثم
 عاودها قبل تمام طهر فتضم هذا الثاني للاول لتتم منه
 خمسة عشر يوما بما ياتي ما اذا لم ينتقطع ثم هو دم علة وان
 عاودها بعد تمام الطهر فهو حيض موت **ص** ولما دة ثلاثة
 استظهارا علي الشرع اذ تمام لم تجاوز ثم هي طاهر **ش** اي
 والكثرة لم تادة غير حامل سبق لها حيض ولو مرة ثلاثة
 استظهارا علي الشرع اذ تمام لا بالوقوع اذ اقلعت بان
 كانت تارة وثلاثة ارباعا وتارة خساو الثلاثة والاربية
 الشروعا استظهرت علي خمسة لانها الكثرة ايا ما وكل
 الاستظهارا لم تجاوز نصف شهر فان جاوزت طهرت
 حينئذ فستظهر ثلاثة ايام اذا كانت عادية التي عشروما
 ويومين اذا كانت عادية ثلاثة عشر يوما ويوم اذا كانت
 عادية اربعة عشر يوما فان كانت عادية خمسة عشر يوما
 فلا استظهار وتكون المرأة بعد ايام الاستظهار وقبل تمام خمسة

Copy

منه

بیت

في سعادتها فقط او مع الجفوف كما قررنا الا في سعادة الجفوف فقط
 لا لالا حنوا عن سعادتها او سعادة الجفوف فقط بل الابلية
 مطلقة كما **ص** وفي المبتدأة ترد **ش** اي في علامة طهر المبتدأة
 ترد قيل لا تظهر الا بالجفوف وقيل لها سوا الا في ابلية علامة
 طهر المبتدأة ترد فان الباقي نقل عن ابن القاسم انها لا تظهر
 الا بالجفوف ونقل عنه المازري انها اذا رأت الجفوف او
 القصة ظهرت فعلى نقل الباقي لا تظهر الا بالجفوف وعلى نقل
 المازري الجفوف والقصة سواء **و** وليس عليها نظر طهرها
 قبل الجفوف بل عند النوم والصبح **ش** اي وليس على الحائض في ايام
 عادتها وما بعدها نظر طهرها قبل الجفوف لا وجوبا ولا تنبها
 بل لكونه ذلك بل يجب عليها النظر عند النوم وعند كل صلاة من
 الصلوات لكن وجوبا موسعا الي ان يبقى من الوقت قدر ما
 تنفس وتطلي فيجب وجوبا مضيقا ثم اذا شئت هل ظهرت
 قبل الجفوف وبعدة سقطت عنها الصبح ووجب عليها في الصوم
 الاستسكال والقضا كما ياتي في قول المؤلف في باب الصوم ومع
 القضا ان بطلت والفرق ان الحائض ما منع من اداء الصلاة وقضاها
 وهو حاصل ووجب التقضا وهو الطهر مشكوك فيه واما الصوم
 فانها تمنع من ارايه لا من قضايه **ص** ومنع صفة صلاة وصوم
 وجوبها **ش** الضيق في منع عايد على الحائض اي ومنع الحائض
 صحة صلاة وصوم فرضا او خلا اذ اوقضا ومنع ايضا وجوب
 الصلاة اتفاقا ووجوب الصوم على المظهر وبقائه دون
 الصلاة بالسنة لعدم تكرره وخفة مشقته بامر جديد **و** وطلاقا
ش مطوف على صفة فهو صحيح ان وقع وان لم يجز ابتداء لذلك

لم يحره

لم يحره عطفها على صلاة لئلا تنقض عدم الصحة ان وقع وليس
 كذلك والمعيان الطلاق في الحيض بعد الدخول وهي غير
 حائل حرام لتطويل العدة على المرأة لعدم اعتدادها بهذا
 الحيض بل بالطهر بعده قبل التشديد ويقع الطلاق ويجبر على
 الرجعة ان كان رجسا ولو لم يحدده الدم لما يضاف فيه للاول
 كما ياتي بسطه في طلاق السنة **ص** وبدا عدة **ش** اي ومنع
 الحيض بدا اي ابتداء عدة فيمنعت بالاقراف لا تحتسب
 بايام الحيض منها بل يكون مبدءا من الطهر الذي بعد الحيض
 كما ياتي لان الاقرا هي الاطهر **ص** ووطي فرج **ش** اي وكذا
 بمنع الحيض الوطي جماعا ويجب منه التوبة لمسلمة او ثمانية
 او مجنونة ونحوه من الزوج على الفصل لحلية الوطي وتحل
 وطوهن بذلك الفصل ولو لم تنزه لانه للحلقة من باب خطاب
 الوضع والصلاة من باب خطاب التكليف **و** تحت ازار ولو
 بعد تناوئيه **ش** المخطوف محذوف اي مات تحت ازار اي ومنع الا
 ستماع بما تحت ازار وهو ما بين السرة والركبة وهما خارجان
 ويحوزهما فوقه لقوله عليه السلام الحائض تشد ازارها وثانها
 باعلاها قال بن القاسم ثمانه باعلاها اي يحاط بها في
 اعكافها ووطنها او ما شأما هو اعلاها انتهى ويؤخذ
 من هذا اجواز استنائه بيدها ولا شك فيه ويستمر المنع لما ذكر
 ولو حصل النكاح من الحيض او التيمم المحل للصلاة على المشهور لانه
 وان حلت به الصلاة لا يرفع الحد لقوله تعالى ولا تقربوهن
 حتي يطهرن اي يبرئ الطهر فانه ان طهرن اي بالما ورفع حرمها
 ولو حباة **ش** يريد ان الحائض اذا تطهرت في حال حيضها

لرفع حدثا فانه لا يرتفع اما حدث الحيض او الاصفى فلا خلاف
في عدم الرفع واما حدث الجنابة سوات تقدمت علي الحيض او
تأخرت فلكذلك علي المشهور لان حدث الحيض جنابة بدليل
لو طهرت منه منعت من القراءة واد كان حدثه جنابة فلا
ترتفع الجنابة مع قيامه اذ هما كالبول والغائط فاحدهما يمنع
الاخر ونية واحدة تجزي عنهما **ص** ودخول مسجد **ش** اي يمنع
المسجد دخولها المسجد بمكة او مروي ويندرج فيه الاعتكاف
والطواف ولذا قال فلا تعتكف ولا تطوف لانها كالمسجد
عما قبله اذ لا يؤتمن الا في المسجد وانما نية عليهما لم يكن
عنهما يمنع دخول المسجد لانه قد يرخص لهما في دخول
المسجد لعذر كخوف سباع فرعا يتوهم انها تعتكف وتطوف
مرة اقامتهما **ص** ومس مصحف لا قراءة **ش** اي ان الحيض يمنع
مس المصحف ولا تمنع من القراءة ظاهرا وفي المصحف دون
مس خاف النسيان ام لا لعدم تمكنها من الغسل ولذا تمنع
من الوضوء للنوم فلو طهرت منعت من القراءة ولا تنام حتي
تتوضا **ص** والنفاس دم خرج للولادة **ش** **ص**
انهي الكلام علي الحيض انبيه بالكلام علي النفاس لانها
لا تشرأبها في التزاحم وهولته ولادة المرأة لانفس الدم ولذا
يقال دم النفاس والثبي لا يضاف لنفسه وشرع ادم او ما
في حكمه كالصفرة والكدرة خرج للولادة بعد هاتفا ولها
علي قول الاكثر وقبلها لاجلها علي احد قولين للشيخ فكلها
عن عياض في توضيحه فان قيل ما قال **ص** دة الخلا في دم
الخارج عند الولادة لاجلها والخارج عنها فاجواب **ان**

فايدته

فايدته في ابتداء من النفاس فلي قول الاكثر انه نفاس يكون
اوله من ابتداء خروجه تحسب ستين يوما من ذلك اليوم
وعلي القول الاخر بانه حيض لا يكون ابتداء النفاس الا بعد
خروج الولد **ص** ولويين تومين **ش** التوسات هما الولدان
في بطن واحد والذان بين وضعا اقل من ستة اشهر
والمضي ان الدم الذي بين التوامين نفاس وقيل حيض والقولان
في المدونة وعلي الاول فتجلس اقضي امر النفاس وعلي
انه حيض فتجلس كما تجلس الحامل في اخر حملها عشرين يوما
وتخوها علي ما سوي يصير الجميع نفاسا واحدا واليه ذهب
ابو محمد والبرادعي وببشارة اخرى وما ذهب اليه ابو محمد
والبرادعي موافق لمفهوم قول المولى فان تخللها اي الاكثر
فتسامت فاعتبر في الاستيفان ان يكون بينهما ستون يوما
لا اقل **ص** والثلاثون **ش** لا حد لاقل النفاس كما الحيض
وان دفتة عندنا وعند اكثر الفقهاء خلافا لابي يوسف ولما
اكثر منه اذا تمادي متصلا او منقطعا ستون يوما علي المشهور
ثم هي مستحاضة ولا تستنظروا علي الستين كبلوغ الحيض خمسة
عشر وظاهره انها لا تقول علي عادتتها خلافا لما في الاثر
ص فان تخللها فتسامت **ش** الفاعل المستتر للستين والمفعول
البارز للتوامين اي فان تخلل السنون التوامين فتسامت
فتستأنف للثاني نفاسا مستقلا كما لو ولدت ولد او بقي في
بطنها اخر فلم تضع الا بعد شهرين فالولد الثاني نفاسا **ص**
اما ان تخللها اقل من ستين يوما فتسامت واحد قبلي **ص**
وضع الثاني علي ما مضى من الاول وظاهره ولو وضعت

الثاني قبل الستين يسير ثم ان هذا اظهر حيث لم يحصل لها
 النقا خمسة عشر يوما فان حصل لها النقا خمسة عشر يوما
 ثم اتت بولها فانها اشتدت له ناسا لا تنقطع حكم الناس
 بمضي المدة المذكورة **في** وتقطع عنه كالحية **ش** يعني ان
 تقطع ايام دم الناس قبل طهرت ايام تقطع ايام دم الحيض
 فتلفق من ايام الدم ستين يوما وتلفق ايام الانتقاء
 وتفصل كلها انتقع وتصوم وتصل وتوطأ ويمنع صحة صلاة
 وصوم الى اخر ما سبق لا قراءة وقول ابن الحاجب ولا تقرا
 تبع فيه ابن جماعة التونسي في كتابه فرض العين وهو خلاف
 المعروف **في** ووجب وضوءه **ش** يعني ان الهادي
 ينتفي الوضوء وهو ما ابيح يخرج عن الحامل يجمع في **وعا**
 عنه وفي الزاوية السنية قال الشارح وقال البساطي
 هو الوعا الذي يكون فيه الولد وسوكات اول الحمل واسطة
 واخره الا يعني لانه بمنزلة البول انتهى المراد منه وقيل
 لا ينتفي الوضوء لانه لا يخرج الاغلبة في حكم السلسي وعند
 ما في مواضع اخر ليس هو شي واري ان تعلي به ابن رشد
 وهو الاحسن لكونه غير متناه واليه اشار بقوله والاظهر
 نفسه اي نفى الوضوء على كل من القولين فهو خمس فان
 لازم المرأة وخافت خروج الوقت صلت به **باب**
 الاكمل الكلام على كتاب الطهارة الذي وقع الباب موقفا
 اذ هي اول شروط الصلاة اتبع ذلك بالكلام على بقية
 شروطها واركانها وسننها ومنه وباتهامها وبطلانها ونحو
 عن هذه الاحكام بباب مكان ترجمة غيره عنها بكتاب

وحذف

وحذف المترجم له المضاف اليه الباب فلم يقل باب الصلاة
 كقول غيره كتاب الصلاة اختصارا والصلاة لغة الدعاء ومعني
 البركة والاستغفار وشرا قال بن عرفة قربة فعلية ذات احرام
 وسلام او وجود فقط قد دخل سجود التلاوة وصلاة الجنازة
 انتهى واقتنع المؤلف كتاب الصلاة بوقتها لانه اما شرط
 في صحتها ووجوبها كما قال بعضهم او يب يلزم من وجوده
 وجود خطاب المكلف بالصلاة ويلزم من عدمه عدم خطاب
 المكلف بها كما قاله القرافي وهو الظاهر وهو المأخوذ من
 كلام المؤلف لتأخير الشرط عنه لانه ذكره ثم ذكر ان الاذان
 ستة ثم ذكر الشروط بعد ذلك فتاتي شروط الصلاة طهارة ث
 وجب ومع الاذن استال عين الله تعالى عورته
 الخ ولو كان عنده شرط الصريح **ش** كما صرح به **في**
 البواقي وعرفته فرض كفاية عند القرافي يجوز التقليد
 فيه وفرض عين عند صاحب المدخل ووقف بينهما بحمل كلام
 صاحب المدخل علي انه لا يجوز للشخص الدخول في الصلاة
 حتي يتحقق دخول الوقت **في** الوقت المختار للظهور من
 زوال الشمس لاخر القائمة **ش** بدأ المؤلف ببيان الوقت
 الشرعي وبدا منه باختياره وبدا من الصلاة بالظهور لانها
 اول صلاة صلاها جبريل بالنبى صلى الله عليه وسلم صبيحة
 ليلة الاسري والمعنى ان اول وقت الظهر من ميل قرص
 الشمس عن وسط السما الى جهة المغرب بان يقام عود
 مستقيم فاذا اتاه الظل في النقصان وشرع في الزيادة
 فذلك وقت الزوال وينتهي آخر وقت الظهر المختار لآخر

الوقت المختار
 للظهور من
 زوال الشمس
 لاخر القائمة
 شرعا وبعد
 انقضاء الاسري
 يومين جمع الجوامع

الوقت المختار
 للظهور من
 زوال الشمس
 لاخر القائمة
 شرعا وبعد
 انقضاء الاسري
 يومين جمع الجوامع

القائمة وقائمة الانسان سبعة اقسام يقدم نفسه او اربعة
اذر عن يد راعه **ص** بغير ظل الزوال **ش** يعني ان الظل الذي زالت
عليه الشمس لا اعتد به في القائمة بل يعتبر ظل القائمة مفردا
عن الزيادة فقوله للظهور حال من الضمير في الخبر ولا خبر
متعلق بما يتعلق به الخبر وبغير حال من ضمير متعلق بالخبر اي
الوقت المختار كما ين من زوال الشمس حال كونه كائنا بالظهور
كائنا لاخر القائمة حال كونه كائنا بغير ظل الزوال واجمع قول
المؤلف بغير ظل الزوال ان ما بعد الزوال يسمى ظلا وهو
من نفي النوي وعينه كما يسمى فيا وما قبل ظل فقط **ص** وهو
اول وقت العصر للصفر **ش** يعني ان اخر القائمة بعينه
اول وقت العصر المختار الي الاصغر في الارض والجدر وهو
وقت التظليل اي ميل الشمس للغروب ومنه طول الليل هو
بالشديد اي اقبل ظلامه لا في عين الشمس اذ لا تزال نقية
حتى تقرب **ص** واشتركا بقدر احدثاها وهل في اخر القائمة
الاولي اول الثانية خلاف **ش** اي واذا كان اخر القائمة هو
اول وقت العصر لزم قطعا حصول الاشتراك بينهما لكن
اختلف بعد ذلك في المشاركة لمن هي منهما هل للعصر في
اخر القائمة الاولى بقدرها واختار ابن رشد وابن عطاء الله
وابن رشد او الظاهر في اول القائمة الثانية بقدرها وشهره
معد وهو متفق كالاتم بما لا حاجب خلاف فبايدته تظهر
في الاتم وعدمه فيما لو وقع الظهور في اول القائمة الثانية
وفي الصحة وعدمه فيما لو وقع العصر في اخر القائمة الاولى
ثم في قوله واشتركا بقدر احدها اشعار بان الوقت المختار

انما يدرك

او مع

انما يدرك باقتناع جميع الملاحظة فيه وهو ما عليه ابن رشد وابن عبد
السلام وتبعهما الشارح كما يفيد ما ذكره عند قوله واثم اللغز
ويأتي عند قوله وللغروب غروب الشمس بايوافقه ومختار المؤلف
انه يدرك بركة كالضروي **ص** وللغروب غروب الشمس بقدر
بفعلها بعد شروطها **ش** يعني ان ابتداء المختار للغروب غروب
جميع قوس الشمس عمن في راس الجبال في العين الحرة وقيل
السواد من المشرق ولا عبرة بمغيبها عمن في الارض خلف
الجبال بل المعتمد ليلاد علي غيبوتها اقبال الظلمة لقوله
عليه السلام اذ اقبل الليل من مصافها وادبر النهار من هاهنا
فقد افطر الصائم ولا يضرب الحرة ولا يتأشاعها في الجدر
ويتنهي مختار المغرب بقدر ما سبع ثلاث رحلت وسبع شروطها
من طوارق خبث وحدث كبري وصغري سائبة وتراية وستر
عورة واستقبال قلعة ويراد علي شروطها الاذان والاقامة
ويجوز لمحصل الشروط التاخير بقدر تحصيلها ان لو كان غير
محصل لها ولو قال والمغرب قدر ما سبع فليها وشروطها واذانها
واقامة بعد الغروب لكان اظهر في اقامة ان لم يحصل الشروط
له التاخير بقدر تحصيلها لم يكن تحمله وانه يفترق قدر
الاذان والاقامة **ص** والمسا من غروب حرة الشفق هو
لثلاث الاول **ش** يعني ان اول الوقت المختار للمسا من غروب
الحرة الباقية من بتايا شعاع الشمس تمتد الي ثلث الليل الاول
عليه المشهور وقيل الي النصف ولا ينظر الي البياض الباقي من
ناحية الغروب خلافا لابي خنيفة التايل بان الشفق هو
البياض وهو يتاخر عن غروب حرة الشفق ابن ناجي ونقل

Copy

University

اخره **ش** عطوفه علي قد راشر به الكلام السابق اي والافضل لتقد
 تتدبها علي تاخيرها منفردا وعلي تاخيرها جماعة يرجو صفا
 اخرة وفي نسخة وعلي جمه بلفظ المصدر مضاف الي ضمير القند
 ولا مانع من انه اذا وجد جماعة اخر الوقت ان يعيد صفا
 لانه بالتدبير حصل له فضله وبقي عليه تحصيل فضل الجماعة
 خلافا للبساطي في منتهى انظر نصه في الشرح الكبير وللجماعة
 تقديم غير الظهور وتأخيرها الربع القائمة ونزاد لشدة الحر **ش**
 يعني ان الافضل للجماعة المنتظرة غيرها تقديم العصر والمغرب
 والمشا والصبح كما منفرد وتأخير الظهور الي ربع القائمة يريد
 بعد ظل الزوال لاجتماع الناس صيفا وشتا وذراع الانسان
 ربع قامته ويزاد علي ذلك للابرا دلشد الحر لقوله عليه السلام
 اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم ومعني
 الابرا دبرها اي في وقت البرد والمراد بفتح حتم نفسها
 واما حديث جابر كان الرسول عليه السلام يصلي الظهر والمغرب
 فظاهره عدم الابرا ذلك وكذلك حديث خباب شكوا الي النبي
 عليه السلام حر الرضا في جباهنا والفتا فلم يشكنا اي لم يترك
 شكوانا قتال النوري حديث التيجل منسوخ بحديث الابرا
 وقيل انه محمول علي انه طلبوا تاخير زايديا علي قد والابرا **ش**
 وفيها نذب تاخير المشا قليلا **ش** اي وفي المدونة ما يخالف
 ما سبق من ان الجماعة لا يوافق غير الظهور وهو انه يند **ب**
 لافضل القبائل تاخير المشا بعد الشفق قليلا لاجتماع الناس
 واجيب بحال ما مر علي غير ساجد القبائل والحرس وما هنا
 علي ساجد القبائل والحرس كما هو نصها والقبائل هي
 الارباب

الارباب والحرس بضم الحاء والواو هم المراطون واصحاب المحارس
ش وان شك في دخول الوقت لم يخز ولو وقعت فيه **ش** عاء
 كان دخول الوقت شرطا في صحة الصلاة كوجوبها اشار الي
 هذا المؤلف بان الصلاة لا يخزي من صلاحها وهو شك في دخول
 الوقت ولو تبين انها وقعت فيه لتردد النية وعدم ثبوت براءة
 الدنة مع حرة ذلك ان فرجوت مراد الفقهاء بالشك حيث
 اطلقوه مطلق التردد انتهى فيتميل الظن والوجه علي المرفع
 ولا بد من دخول الوقت بالتحقق ولا يكفي غلبة الظن خلافا
 لصاحب الارشاد وكلام المؤلف محمول علي ما اذا شك في الوقت
 عند تبيرة الاحرام اما لو طرأ اليه الشك في دخوله وعدم دخوله
 بعد الاحرام بنية جازمة فلا يصح ان يتبين وقوع الاحرام منه
 بعد الوقت **ش** والضروري بعد المختار في المصباح في الصبح
 والمغرب في الظهرين والمغرب في العشائين **ش** المراد بالبعدية
 هنا التلو والقرب وفي الكلام حذف مضاف اي وانبت الضرورية
 تلوا المختار سمى بذلك لاختصاصه جواز التأخير اليه بآداب
 الضرورات والتم عنهم وان كان الجيع موديين فيمقت الضروري
 من الاسفار الاعلي للطلوع في الصبح ويمتد ضروري الظهر الحامي
 ضروريته بهما من دخول مختار العصر وهو اول القائمة الثانية
 او بعد مضي اربع ركعات الاشتراك مضاف الي الاصغر استحق
 مختار العصر ثم يحصل منه الاشتراك في الضرورية للمغرب
 في الظهرين ويمتد ضروري المغرب كذلك من بعد مضي
 مقدار ما يستحقها بعد تحصيل شروطها الي مضي الثلث الاول
 مشي مختار المشا ثم يحصل منه الاشتراك في الضرورية

للفجر في العشاين **و** وتذكر فيه الصبح بركعة لا اقل **ش** يعني
 ان الوقت الضروري يدرك بركعة في آخر سجدة سجدة عند
 ابن القاسم بعد الظهر كما يأتي وفأيدته ان المدرك في الوقت
 وخارجة اذا افضا كما يأتي وكذا يدرك الوقت الاختياري
 بركعة على ما استظهره المؤلف وغيره لكن له ما في الاختياري
 بفضل ركعة عن الاولى كما يأتي في الضروري لانها لا يشتركان
 في الاختيار وعلى ادراك الاختياري بركعة كالضروري فمن
 او قتر ركعة فيه ووافقها في الضروري تغير عذر لا ياتم وانما
 صرح المؤلف بقوله لا اقل للبالغة في الرد على المخالف وهو
 اشعب القائل بادرار الصبح للوقت بالركوع فقط وللتنبيه
 على ما يتوهم ولانه لا يعتبر بخروج غير الشروط وانما حض الصبح
 بالذكر لان غيرها موقوف كما يأتي من قوله بفضل ركعة عن
 الاولى ان كانت متقدمة والا فبركعة **ش** والكل اذا يعني
 انه اذا صلى من الصلاة ركعة قبل خروج الوقت وكل الباقي بعد
 خروج الوقت فان الكل اذا وعلى هذا الواضحة امرأة في
 الركعة الثانية مثلا سقطت عنهما تلك الصلاة لانها حاضنة
 في وقتها وكذلك لو اغشى على شخصي فيها وكذلك لو افتدى
 شخص به في الركعة التي بعد الوقت فلا يصح الاقتداء لانا
 نشترط الموافقة في الاداء والعقبة فصلاة الامام كمن اداعى
 المأموم وخزم ابن فرحون في العازن بصحة دخول المأموم
 معه سنة العفا وخوزه لابي علي بن قدام وهو الراجح لان
 الركعة الثانية اذا حكمها وهي قضا فلهما **ش** والظهور ان
 والعشاين بفضل ركعة عن الاولى لا الاخيرة **ش** اي وتذكر
 المشتركان

المشتركان وهما الظهران والعشاين في الوقت الضروري بفضل
 ركعة عن الصلاة الاولى عند مالك وبن القاسم وامر كلاهما
 بما وجب تنقيحها على الاخرى ضلوا وجب التقدير بها وعند
 ابن عبد الحكم وابن الماجشون وابن سلمة ومخوف انه يقدر
 بالثانية وبفضل عنها الاولى ركعة لانه لما كان الوقت اذا خاق
 وجبت عليه الاخيرة اتفاقا وجب التقدير بها وتظهر فائدة
 الخلاف في شخص حاضرا فظهر لثلاث قبل الفجر قبل
 المنهبط الاول تدرك الاخيرة وعلى الثاني تدركها بفضل ركعة
 عن المشا المتصورة ولا ريب او اثنين حصل الوفاق وقدم
 ظهر ايضا لا ريب قبل الفجر فقام الاول تدركها بفضل ركعة عن
 المغرب للمشا وعلى الثاني تدرك المشا فقط وتسقط المغرب
 اذ لم بفضل لها في التقدير شي وخمس دركتهما ولثلاث سقطت
 الاولى اتفاقا بينهما ولو حاضرت كل منهما شيء من ذلك سقطت
 سلكه كما يأتي فتشبه المؤلف لما ذكره بقوله كحاضر سابق وقدم
 شكل اذ لا يظهر فيه للتقدير بالاولى او بالثانية فائدة اذا المسافر
 لا ريب قبل الفجر يصلي المشا سفرية على كلا القولين وكذا الاقل
 لا يختص الوقت بالاخيرة والقادم لا ريب قبله يصلي المشا
 حضورية على كلا القولين وكذا الاقل كما مر هذا في الصلاة الليلية
 واما النهارية فلا يظهر للتقدير بالاولى او بالثانية فائدة
 لتساوي الصلاةين لانه اذا سافر قبل الغروب ولو ركعة
 قصر انصرا باتفاق او قدم قبل الغروب ولو ركعة انما ذلك
 فكان المنصوب التيميل بانصه حتى ظهرت او حاضرت كما قاله
ش واثم لا يعذر بغيره وان برده وصبي وانما وجوز ونوم

وغفلة كحيف لا سكر يعني ان من اوقع الصلاة كالحاوشيا منها
 في وقت الضرورة من غير عذر من الاعذار التي يباحها فانه
 يكون اثمًا وان كان مؤدياً في الاعذار الكفر الاصلي والطارى
 بركة ومنها الصبا ومنها الاعما والجنوف والنوم والغفلة
 اي النسيان ومنها الحيض والنفسا فاذا اسلم الكافر وبلغ
 الصبي او افاق المني او المحنوت او استيقظ النائم او الناسي
 او ظهرت الحائض او النفسا في الوقت الضروري او الصلاة
 فيه من غير اثم لعدم شيب المكلف في غالبها وهو ما عدا الكفر
 وتد الا بعذر بما هو من سببه كالسكران فانه اذا افاق في
 الوقت الضروري بودي الصلاة فيه مع الاثم اما الداخل عليه
 السكر غلبة كغير النائم فكما محنوت وانما عذر الشارع الكافر
 توغيبا في الاسلام ففي الحقيقة المان من الاثم ليس الكفر بل
 الاسلام الذي عتبه لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
 يففر لهم ما قد سلف والمعدور غير كافر بقدره الظهر
 يعني انما يقع به الادراك في حق ارباب الاعذار بقدر بعد
 حصول الطهارة الا في حق الكافر لا تتعاذ به بتزك الاسلام
 مع تمكنه منه فيلزم ما ادرك وقته من حين يسلم وما به الادراك
 تقدم في قوله وتذكر الصبح فيه بركعة والظهران والنشاف
 بفضل ركعة عن الاولى فكانه قال والركعة التي بها الادراك
 تعتبر سنة الوقت لها مع تقدير الظهر الذي عذر غير كفو اما
 الكفر فلا يندفع فيه طهر وفايدة التقدير السقوط وعدمه
 والادراك وعدمه وان ظن ادراكها فخرج الوقت
 قضى الاخرة يعني ان صاحب العذر المستقط عنه اذا زال

عذره

عذره وظن ادراك صلاة الظهر والعصر مثلاً بان قدر خمس
 ركعات قبل الغروب فصلى ركعة بسجدة منها من الظهر ففوتت
 الشمس فانه يضي العصر ويضيئ الي هذه اخرى وتكون نافلة
 وكذلك لو خرج الوقت بعد ان صلى ثلاث ركعات فانه باق
 برابطة وتكون نافلة لانه قد تبين انه انما يجب عليه الثانية
 دون الاولى **ص** وان ظهر فاحث او تبين عدم طهوريته
 الما وذكرا يرتب بالقضاء **ش** لما قدم ان المعدور يقدر له
 الطهر كانت مظنة سواك وهو ما يقدر ولو تكررت فاجاب
 انه لا مصور لذلك بصورتين من ذلك عذره وظن ادراك
 الصلاة بين واحداهما وتظهر فاحث غلبة او نسيان او عمدا
 قبل فعل ما ظنه او تبين له عدم طهوريته بما بان تبين كونه
 مضافا او نجسا فظن فيها التسامح الوقت للصلاة بطهارة
 ثانية سائبة او تربية فلم يتم له ظنه فخرج الوقت بالقضاء واجب
 عليه علي حسب التقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت
 من طهارة ثانية وجمعهما صورة فالثالثة تشاركهما في الحكم
 وهي ما اذا ذكر من الخوايت با يجب تقديمه على الحاضرة فالتى
 به فخرج وقت الحاضرة فانحجب عليه القضاء ايضا على حسب
 التقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من القواب
 وفاقا لابن القاسم في الطرفين وخلاف الموقوفين
 وتصحيح بن الحاجب في الوسطي والمقابل لما صح بان الحاجب
 يقول يبيد الطهارة وينظر لما بقي الوقت ويكمل عليه وذكر
 القواب في الساميل **ش** ويحجب **ص** واستقط عذر حصل غير نوم
 ونسيان المدرك **ش** يعني ان العذر المستقط اذا طوى في الوقت

من ص

فانها تطلع بقرني شيطان او علي قرني شيطان قيل قرناه جانباً
راسه وقيل يعني القرن القوة اي تطلع حين قوة الشيطان والراح
كونه علي ظاهره وهو ان المراد جانباً راسه ومعناه انه يدني
راسه الي الشمس في هذه الاوقات ليصير الساجد لها
كالساجد له وثالثها عند خطبة الجمعة خوفاً عن الاشتغال
عن سماعها الواجب وسواله داخل والمجالس ولا مفهوم لقوله
عند الخطبة بل وقت جلوسه وكذلك عند صعوده للنبش وانما
اقتصر علي المنطق عليه جرياً علي عادته في جمع التطاير وانما لا
علي ما يجريه في باب الجمعة ولم يذكر المؤلف حصة النفل حين إقامة
الصلاة لعدم اختصاص النفل به وعدم اختصاصه بوقت وانما
هو لوجوب الاشتغال بالبقامة ولما لا يطعن في الامام فهو
لا من آخر كنف من خشية خروج وقت الفريضة ومن عليه فوات
ولا يقال النفل عند الخطبة ايضا ليس بخصوص الوقت بل الامر
آخر هو السماع لا بما كانت متباعدة بوقت وتكرار في كل
اسبوع واختص التحريم فيها بالنفل لما كانت الوقت المحذور
المختص بذلك **مسألة** بذكره بعد فجر وفرض عصر الجان ترثع قيد
رجح وتصللي المغرب **مسألة** يعني انه يكره صلاة النفل المقابل للصلوات
الخمس بعد طلوع الفجر الصادق وبعد ادخول العصر وظاهره
ولو قدمت علي الوقت مخافي جمع التقدير ولا بأس به بعد العصر
لمن لم يصله ولو صلاة غيره لان النهي ليس لذات الوقت
بل لما حاية التطرق الي الصلاة وقت الطلوع والمغرب وحقا
للفرضين ليكون ما بعدهما مشغولاً بما ينبغي من دعاؤه
علي قولين حكاهما المازري وابن رشد وسمع ابن القاسم ليسبق

من ذكر

من ذكر بعد ركعة من صلاة العصر انه صلاها لانه لم يتقدم فلا
بعد العصر وهذا محذور تقيداً او لا النفل بالمدخول عليه **مسألة**
كرهية النفل بعد الفجر اي ان يطرح حاجب الشمس فيحرم الي
ان يتكامل جميع فرضها فتعود الكراهية الي ان يرتفع عن الاق
قيد رجح طويل من اراح الفتا والقيد بمر القاف المقد وطول
الريح اثنا عشر شهراً من الاشبار المتوسطة وتختص كراهية النفل
بعد اداء العصر الي غروب طرف الشمس فيحرم الي استناره
جميعها فتعود الكراهية الي ان تصلح المغرب ويجوز ان يدفع
الاغراض بدخول وقتي المنع في عموم وقتي الكراهية ولم
ينبه المؤلف علي ذلك لعرب الفقد بوقت المنع فلا يفصل
عنه فقوله الي ان ترتفع قيد رجح راجع لمسيبة النفل وقوله
وتصللي المغرب راجع لقوله وفرض العصر من باب اللغ والنشر المرتب
وظاهر قوله وتصللي المغرب ولو في الرجوع من عرفة للمزلة
مسألة الا ركعتي الفجر والورد قبل النرض لنائم عنه **مسألة** هذا
من قوله بعد فجر اي الا ركعتي الفجر والورد الليلي فلا بأس به
بايقاعهما بعد الفجر قبل صلاة النرض فان صلى النرض فان
الورد وافر الفجر الي حل النافلة ومثل الفجر الشفع والوتر من
غير شرط واما حراز الورد لنائم عنه خاصة وكان من عادته
الانتباه اخذ الليل فليلته عيناه ومثله الناعس والساهي فلو
افترق عمدا الي طلوع الفجر لم يصله علي المشهور وكذا الوخشي
بشغلته به فوات فضل الجماعة وظاهره البداية لا المنفرد
علي النرض ولو ادي الي تأخره عن اول وقته المختار فلا فاقا
لصاحب الارشاد في انه يبادر لفرضه ولا يفعله الا من اصبح

يستمر جماعة ولم يستثن الشفع والوتر لذكره لهما في باب النفل
ولا صلاة الخسوف لكونها لا تصلي بعد الظهر **وجائز** وسجود
تلاوة قبل اسفار واصفرار **هذا** استثنى من وقتي الكراهة
اي ان الجائز التي لم تحس تغيرها وسجود التلاوة وبفضل كل
قبل الاسفار بعد الظهر وقبل الاسفار بعد العصر **فمعلوم** قوله
قبل الاسفار واصفرار ان فعلهما في الاسفار والاصفرار غير
جائز اي جواز سنوي الطرفين اذ فعلهما حينئذ مكروه لا يمنع
خلافا لما في الشامل وانما يمنع فعلهما عند الطلوع والغروب لان
حكمهما فيما ذكر حكم النفل فلو صليت في وقت المنع اعيدت ما لم
تدفع قاله بن الناصر وقال اشبه لا تقاد ولو لم تدفع و
مع عدم الخوف عليها واما لو صليت في وقت الكراهة فالظاهر
انها لا تقاد بحال **وقطع** بحرم بوقت يعني **ش** يعني ان من
دخل في حرمان صلاة نافلة في وقت من الاوقات الممنوعة
عن الصلاة فيها قطع وجوب باقي وقت المنع وندياني وقت
الكراهة اذ لا يتقرب الى الله بمشيئة عنده ولا وقفا عليه
لانه غلب على القطع وظاهر قوله قطع ولو بعد ركعة
وهو الجاري على تعليم السابق واما بعد تمام الركعتين
فلا ينبغي شموله لمخافة الامر بالسلام والامر بالقطع **يتر**
بانقضاءه لان النهي عن الصلاة في الاوقات المذكورة
لا لذات الوقت ولا كسني في ذات العبدية يمنع من انقضاءه
بل لمعني خارج عن الذات فلا يمنع الانقضاء من الصلاة
في الاراء المنصوبة ولذلك لم يقل بطلت بخلاف لو كان النهي
لمعني في ذات العبادية ولذات الوقت او اليوم كالنهي عن

صوم

صوم وفي الجيف والليل وكذا صوم يوم العيد فيمنع من انقضاءها
فان النهي عن صوم يوم العيد لذات اليوم وهو الاعراف
عن ضيافة الله تعالى وحملنا قوله بحرم علي ان المراد من دخل
في حرمان الصلاة لا من كبر تكبيرة الاحرام ليشمل سجدته
التلاوة في وقت يعني **ش** وجازت بمرهين بقرائنتهم **ش** يعني
ان الصلاة بمرأى البقر والغنم جائزة من غير كراهة **ش**
والمرهين اسم مكان البروض يعني البروك بوزن مقتل
كقصد وجمعه ارياض ومرأى يقال لكل ذي حافر ولللبا
وربض البطن ما يلي الارض من البقر والشاة ودليله في
الثاني شرعا لولفة حديث الصحيحين كان عليه السلام
يمشي في ارياض الغنم فيقول بعضهم المستعمل للغنم المراح
مردودة كقبرة ولو لم يشرك منزلة ومجزئة ومجذات
امنت من الخمس والا فلا اعادة على الاحسن **ش** هذا
تشبيه في الجواز والممنوع ان الصلاة تجوز في القبرة عسرة
او دارسة ثيقن نبشها او شك فيه جعل بينه وبين صاحبها
ام لا كانت لمشرك او لمسلم ولو كان القبر بين يديه علي **ش**
المستعمل في الجميع انه عليه السلام امر بنبش مقبرة رجل
مسيحه فوضفها وبناه مالك على ترجيح الاصل على الثالب
وجعل مالك حديث لا تجلسوا على القبور علي الجلو بيقضا
الحاجة وتجوز الصلاة في المنزل موضع طرح الزبل وتجوز ايضا
في الحجرة موضع الجوز ومعدن الذبح والخزاي المجل بتمامه اي
المجل المعد للذبح فيعدل عن محل الذبح ويبلي والمؤلف
قال ان امت لا محل تليق اللحم كما قال بعضهم لانه لا نجاسة

ع

فيه لانه انما فيه دم غير مسفوح ونحوها في الصلاة في محجة
الطريق وهي وسط الطريق وقارعة الطريق اعادة اي
حانه والحكم فيها واحد وانما في المتنوع وعمل الجواز
ان امتنع التتابع الاربعة من الخمس وان شك في الخامسة اعاد
في الوقت وان تحققت اعاد العامد والجاهل ابدا والناسي في
الوقت فتقوله والا يبان بان لم تؤمن بخاستها بان شك فيهما
فلا اعادتها اي ابدية فلا ينافي الاعادة في الوقت **م** وكذا
بكيسة ولم تقدر **ش** اي وكذا الصلاة بكيسة او غيرها ما
هو مستند الكوفة سوا كانت عامرة او دارسة وهذا حيث
لم يضطر للنزول بها لردوخوه فان اضطر لذلك فلا كراهة
في الدارسة وكذلك في العامرة على ما يفهم من المدونة خلافا
لما يظهر من كلام بن رشد من ان الكراهة في العامرة ولو اضطر
للنزول بها لم **م** ان حمل قول المؤلف ولم تقدر على نفي الاعادة
مطلقا فيحمل كلامه على الدارسة مطلقا وعلى العامرة حيث
اضطر للنزول بها ونزولها اختيارا وصلي عليه فرائض طاهر وان
حمل على نفي الاعادة الابدية فقط فلا ينافي الاعادة في
الوقت ويحمل كلامه على من نزل بالعامرة اختيارا وصلي باربعينها
او على فرائضها الطاهرة وما قرنا به كلام المؤلف هو
المستفاد من كلام المواق وزواين غازي ويظهر كلامهم انه
المعتمد وهو خلاف ما ذكره سند من عدم الاعادة مطلقا
وذكر انه طاهر المذهب **م** ويعطى ابل ولو ان في الاعادة
قولا **ش** اي تكره الصلاة بموطن الا بل اي موضع مباركها
عند الما قاله المازي ولو بسط عليه ثيبا طاهرا ولم يجد غيره
ولو ان

من

ولو ان من نجاسته ويفهم منه ان موضع يتيها ليس بموطن
ولا تكره الصلاة فيه وهل الكراهة التقيد وهو المختار اوله
تنويرها فلا يخرج عليها البقرنم خرج عليه المازي الجواز
بعد انصرفها واذا وقع وتزل وصلي في معاطن الا بل فصل
يبيد في الوقت سوا كان عامدا او جاهلا او ناسيا او لاعادة
في الوقت خاصة بالناسي واما العامد والجاهل بالحكم فيبيد
ابدا فاولد بنا على تمارن الاصل والغالب فتقوله وفي الاعادة
اي وفي حد الاعادة او كيفيتها او متنها قولان هل يتحد
بالوقت مطلقا او يتحد بالوقت في الناسي لا في غيره **م** ومن
ترك فرضا اخر لبقائه بسجدة في الناسي لا في غيره **م** ومن
بالسيف حد او لو قال انا افضل **ش** يعني ان من امتنع من اذا
صلاة فرضي واقر بمشروعيته فانه لا يقر على ذلك بل
يعدد ويضرب ولا تزال معه كذلك الى ان يبقى من الوقت
الضروري مقدار ركعة كاملة بسجدة في غير اعتبار قراة
فاتحة ولا طهانية للمخلاف فان قام للفعل لم يقتل ولا قتل
بالسيف في الحال يضرب عنقه حد الاكفرا عند مالك خلافا
لابن حبيب ولو قال انا افضل مع تاديه على الترك ولم يشرع
لانه يتم على التأخير حتى يصرفانته فلا تقتل بها **م** ان
لا فرق على المذهب بين ان يمتنع قولاد وفلا او يمتنع ه
فلا كما لو وعد بها ولم يفعل لان عدم امتناعه بالقول
لا اثر له وانما يقتل لاجل الترك والترك محقق منه فيلحق
عاقبته وقال بن حبيب اذا قال انا افضل لا يقتل وبالنسبة في ادبه
م وصلي عليه غير فاضل ولا يطهر قبره **ش** يعني انه مما

ن
لا

يترتب على قتله حد أو كفر الصلاة عليه وعدم أخفا قبره بل
يسمى كغيره من قبور المسلمين فبلى المذهب أنه يصلي عليه غير
أهل الفضل وترثه ورثته وتوكل ذبحته ويدفن في مقابر
المسلمين من غير أخفا قبره وعلى مقابله عدم الجوع **ص** لا فائنة
على الأصح **ش** يصح جره عطفاً على الضمير المقدر مع جاره بعد
قوله وقتل أي فيه لا فائنة ونصبه عطفاً على فرضنا باعتبار
وصفه أي فرضاً حاضراً لا فائنة والدليل على تقدير حاضره
قوله آخر ليتاركة الخ ورفع عطفاً على المعنى أي العرض
الحاضر يتقبل تاركه لا فائنة فلا يتقبل تاركه **و** الجاحد كافر
ش أي والتارك الجاحد لمشروعية العرض أو مشروعية كرم
أو خوه أو وضو وليس حديثاً عهد للإسلام كما قرأتنا
بل الجمل أو يستتاب كما مر عند الأكثر على أرجح الروايات
فلا تكلم على الوقت شرع يعلم على ما يعلم به دخول قتال
فصل في الأذان وما يتبعه وهو لغة الإعلام بأي
شي كان مشتق من الأذن بفتحين وهو الاستماع أو من
الأذن بالضم كما أنه أورد ما علمه أذن صاحبه وأذن بالقوة
والتشديد أعلم وأذن بفتح وكسر باع واستمع ومنه حديث
ما أذن الله لشي كاذبه لني يتقني بالقرآن وفي الأذان لغة
ثانية الأذنين **ش** سن الأذان جماعة طلبت غيرها في فرض
وقتي **ش** يعني أن الأذان في المصروف في كل مسجد سنة على
المشهور للجماعة لا للفرد التي تطلب غيرها في فرض لا غيره
وقتي أداي اختياري ولو حكماً لا يخفى حرجه فخرج بقيد
الأداء الفائنة فيكون الأذان لها بالوقتي أذهو وقتي

لقوله

لقوله عليه السلام لا وقت لها إلا ذلك وبالختياري الضروي
فلا يؤذن فيه وكذلك لو خشي به خروج الوقت ودخل بقولنا
ولو حكماً الصلاة المجموعة فتدعى وتأخيراً فيؤذن لها ولا
يؤذن المفروض الثانية أي يكره كالأذان للسنة كما استظهر
وأشار بقوله ولو جمعة إلى أن المشهور أن الأذان سنة فيها
كغيرها من الصلوات **ش** وهو مشي **ش** يعني الأذان باعتبار أن مع
جملة السبع عشرة أو التسع عشرة في الصبح مشي بضم ففتح
وتشديد من التثنية ما عدا الجملة الأخيرة فإنها مفردة
لا يفتح فسكون فتخفيف المدول عن اثنين اثنين ليلا
تقتضي الزيادة على اثنين ويدل على رجوعه لجميع الكلام
قول المؤلف ولو الصلاة خير من النوم المشروعة في ندا
الصبح خاصة فيشبهها على مذهب المدونة وهو المشهور
خلافاً لابن وهب في أفرادها واقتصر في التوضيح على أن
مشروعيتها في الصبح صادر منه صلى الله عليه وسلم كما ذكره
صاحب الاستدكار وغيره وقول عمر ابن الخطاب أجلسها في
ندا الصبح حين جأ يؤذنه للصلاة فوجدنا ما يقال الصلاة
فيوم من النوم أنكار على المؤذن أن يستعمل شيئاً من الفاظ
الأذان في غير محله كما كره مالك التلبية في غير الحج انتهى
وأصل المؤلف على شهرة اختصاصها بندا الصبح فلم ينبه
عليه فقوله ولو الصلاة خير مبتدأ وخبر والجملة محكية
في محل نصب خبر كان المحذوفة أي ولو كان اللفظ الذي
يشي هذا اللفظ **ش** مرجع الشهادتين بأرفع من مودته
أول **ش** يعني أنه ليس للمؤذن أن يرجع الشهادتين بأعلى

من صوته بالشهادتين اولا ويكون صوته في الترجيع ساويا
لصوته في التكبير هذا هو المعتد ويحتمل ان يرجع الشهادتين
باعلي من صوته في التكبير فتقوله اولا يحتمل للشهادتين ويحتمل
للتكبير وعليه هذا القول يكون صوته في التكبير ساويا لصوته
في الشهادتين قبل الترجيع ثم لا بد من سماع الناس بهما اسماعا
يخصل به الاعلام واللام يكن اتي بالسنة وانما طلب الترجيع لاهل
اهل المدينة ولا من النبي عليه السلام به اياخذ ورة وحكمة
ذلك اغاظة الكفار ولان اياخذ ورة اخفى صوته بهما حيا
من قومه لما كان عليه من شدة بغضه للنبي عليه السلام
فدعاه عليه السلام وعرك اذنه وامره بالترجيع ولا ينبغي هذا
بانتقاسيه كالرسل في الحج **ع** يجوز **ع** اي وقوف الجملانها
قال الجوهرى جزم لحرف اسكنه وعليه سكت المازي اختار شيوخ
مستلثة حزمه وشيوخ القرويين اعرابه والجيم جاز انهم فليس
الحزم من الصفات التجارية الواجبة مثل الصفات السابقة
واللاحقة كلوه ككلام المؤلف وانما جعل الاذان بنيلا لشداد
الصوت فيه وامر بت الإقامة لانها لا تحتاج الي رفع صوت
للاجتماع عند دعاو السلامة من اللحن في الاذان مستحبة
ص بلا فصل ولو ياشارة للسلام **ع** يعني ان الفصل بين كلماته
يخرجه عن نظامه فلا ينصل بينهما سلام ولا رد ولا ياشارة
لرد سلام او غيره ولا يضر ذلك اي يكره ذلك ولم يات المؤلف
بهذا الوصف صريحا بان يقول مثلا تتصله علي وتيرة
الاوصاف قبله لئلا يخفى قوله ولو ياشارة للسلام واجة
اي ويرد بعد فراغه كما يرد المسبوق علي الامام اذا فرغ من صلاته

ولو لم

ولو لم يكن الامام حاضرا والفرق بين الاذان والصلاة حيث ايج
الرد ياشارة في الصلاة دون الاذان هو ان الاذان عبادة ليس لها
وقع في النفس فتواجز فيه الرد ياشارة لتطرق الي الكلام لفظا
والصلاة لفظها الي النفوس لا يتطرق فيها من الاشارة الي
الكلام والملي بالمحق بالمؤذن **ع** وبني ان لم يطل **ع** اي وان
حصل شي مما سبق او غيره عمدا او سهوا بني ان لم يطل فان طال
ابتد الاذان لاخلاله بنظام الاذان وتخلطه علي السامع
لا اعتقاد انه غير اذان ولا يعلم من كلام المؤلف عن الحكم
في فصل كلمات الاذان من كراهة او حرمة قال سندنا كلامه
مفروء لا يختلف فيه وانظر الحكم في غير الكلام من اكل او شرب
وانظروا انه كذلك وقوله في العمدة وجميع الأكل والشرب والكلام
ورد السلام ينبغي ان يكون مراده بالمنع الكراهة **ع** غير مخدم
علي الوقت الا الصبح فبسد من ثمة الليل **ع** يعني انه يشترط
في الاذان ان لا يكون بعد ما علي الوقت اجرا عالفوات فايدته
وهو الاعلام بدخوله فيما بعده ليعلم من قد صلي من اهل
الدوران الا ان الاول قبل الوقت الا الصبح يستحب تنعيم
اذا انها بسد من الليل الاخير كما قاله الجزولي وقيل ان الاذان
المقدم هو المستند وهو ما يفيد كلام سند واما تقديمه
فمستحب ومتنضي كلام سند انه لا يؤذن لها اذان ثان عند
طلوع الفجر وكذا هو مقتضى كلام المؤلف وكلام صاحب
المدخل ينبغي انه يطلب لها اذان ثان عند طلوع الفجر بل ينبغي
انه مساو للاول في المشروعية وانما خرجت الصبح عن اصل
المشروعية للاذان بدليل فبقي ما عداها علي الاصل ولا ينها

عذر من مرض أو غيره فيؤذن لنفسه لا للناس انتهى وينب
أن يكون مستقبل القبلة فلا يلتفت إلا لسماع فيدور ويؤذن
كيف تيسر عليه وظاهرها كما لمولف جواز الدوران حالة
الآذان وهو كذلك وقيل بعد الفراغ للكلمة وثالثها أن كان
لم ينتهي من صوته فالأول والأف الثاني ورابعها لا يدور
الأذن الحيلة قال التونسي وجاز أن يستدي الآذان لغير
القبلة **ص** وحكاية لسانه لنتهي الشهادة **ش** أي
وينب حكاية الآذان لسانه بأن يقول مثل ما يقول
المؤذن بخبر إذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول خرجه
أصحاب الكتب الستة وظاهر الأمر الوجوب وتعله بن بشر
وإن زقوف عندنا لكن القرينة الصارفة عنه تبعية قول
الحاكمي لقول الحاكمي الذي هو الآذان قاله بن عبد البر
وتابعه علي المشهور لنتهي لفظ الشهادة لأن التكبير
والتهليل والشهر لفظ هو في عينه فريه لا نه تمجيد ورجح
والحيلة دعا إلى الصلاة والسماع ليس بداع إليها وتقابل
المشهور طلب حكاية الآذان جميعه وروي عن مالك وأخاه
المازري واستظهروه في توضيحه لوروده في صحيح البخاري
وغیره وعليه فيبدل عن الحيلتين الحوقلة أي يعوض حركتها
على الفلاح بقوله لا حول ولا قوة إلا بالله زاد في توضيحه
العلي العظيم وتكرر الحوقلة أربعاً على عدد الحيلة ويحكى ما
بعد ذلك والحكمة في الإبدال أن غير الحيلتين من الفاظه
ذلك فينبغي عليه الثواب كما لمؤذن والحيلة دعا إلى الصلاة
والفلاح لا يحصل إلا جوفه إلا بالاسماع وذلك للمؤذن

الحاكمي

الحاكمي فالحاكمي بتعويضها بالحوقلة التي يوجبها عليها
أعمالها واختصاصها بمتقادات المؤذن فأن معناه التبري
من الحول والقوة على إثبات الصلاة والفلاح لا حول الله
وقوته وهي كما في الصحيحين من عنه عليه السلام أنها كنز من
كنوز الجنة أي أجرها مخرجها لما كان بدخرا للكنز في خير
إذا قالها العبد قال الله أسلم عبدي واستسلم والحوقلة مولفة
منها قالها والواو من الحول والتألف من القوة واللام من
اسم الله تعالى **ص** مثني **ش** أي حال كون لفظ الشهادة ثني
أي لا مرجحاً فلا يحكي الترجيع فيصير بذلك مرجحاً **ص**
المثلية في قوله عليه السلام مثل ما يقول بالشهاد الأول
ولأن الترجيع إنما هو للاسماع والحاكمي غير مسمع والظاهر أن
من لم يسمع الشهاد الأول يحكي في الترجيع وفي كلام القاضي
ما يدل عليه قاله بعضهم **ص** ولو اشتغل لا يغترفا **ش** ريد
أن الحكاية مستحبة لم يحكي النافلة ولو كان يحكي الفريضة
على المشهور خلافاً لمن يقول أن الحكي فرضاً أو نفلاً لا يحكيه
ولا يتجاوز الشهادتين فإن تجاوزها فلا بد أن يبدل الحيلتين
بالحوقلتين والابتطت صلاته أن فعل ذلك عمداً أو جهلاً لا تسعوا
لله تكلم فيها بما لم يشروع خارجها فاحري أن لا يشروع فيها
وسمى قوله لا يغترفا الغرض من الأصلي والمنذور ويجكيه
بمؤذنه كد السلام ومراده بالنفل ما قابل الفرض **ص** وآذان
قد أن سافر **ش** هذا بخبر قوله جماعة طلبت غيرها والمضي
أنه ينب الآذان للمقدان سافر عن الحاضرة أي أن كانت
بغلة من الأرض فليس المراد بالسفر السفر الشرعي بل المفوي

الخبر الموطا عن سعيد بن المسيب انه كان يقول من صلى بارض
 صلاة صلى عن عينة ملك وعن شماله ملك فاذا اذن وقام صلى
 وراه من الملايكة امثال الجبال ولا يفهم الفتوى الجماعة
 التي لا تطلب غيرها فينبذ لهم الاذان في السفر **باب**
 طلبت غيرها فيسب في حقهم الاذان **باب** الجماعة لم تطلب غيرها
 على المختار **باب** يعني ان الجماعة الحاضرة التي لم تطلب غيرها
 كاهل الربط والزوايا لا يندب في حقهم اذان وكذلك القدر
 الحاضر على المختار عند التحصيل في قول مالك لا اجد الاذان
 للفرد الحاضر والجماعة المنفردة هو الصواب وقابلة الاستحباب
 لقول مالك مرة اخرى ان ادنو فحسن واختار ابن بشير قال
 لا نه ذكر ولا يخفى عن الذكر من اذنه ويحمل قوله الاول على
 معني لا يومرون به كما توربه الامة في مساجد الجماعات
 انتهى واما ان كانت الجماعة مسافرة فانه يستحب لها الاذان
 كما استحب للفرد كما **باب** وجاز اعمى **باب** هذا شروع منه فيما
 استوي طرقاه بين الصحة والكمال بعد ان فرغ من شروط
 الصحة والكمال والمعنى انه يجوز اذان الرجل الاعمي كما ياتيه
 اذا كان ثقة مأمونا ويكون تابا لغيره او لمعرفته ثقة
 وقصده اشهد في الاذان والاسامة على العبد المذنب
 على الاعرابي ثم هو على ولد الرضا **باب** وتقدم **باب** يعني انه
 يجوز تعدد المودن في المكان الواحد مسجد او مكربا او محرسا
 بجزاير وسفرا وحضر فان قيل المسجد لا يتاخر في السفر ولا
 في البحر واجب بان المراد به ما بعد الصلاة الجماعة فيتاخر
 فيما ذكر ويدخل في كلامه تعدده من مودن واحد ملاك

في

في المسجد قاله بعضهم لكن نصي سند علي كراهته ويحتمل عود
 صير تعدده للاذان أي وجاز تعدد الاذان في البلد بعدد ساكنيه
 المتباينة او المتقاربة والمتراكبة بالعلو والسفل ويرجع الجمل الى
 قوله وترجم اي وان تعدد المودن في موضع جاز ترتيبه فيه
 واحد ابد واحد وهو افضل من جمعهم الا في وكلف على حسب
 ست الوقت من الخمسة الى العشرة في الصبح والظهر والعشا
 وفي العصر من الثلاثة الى الخمسة الا المغرب فلا يودن لها
 الا واحد او جماعة ولو على امتداد وقتها احتياط قاله ابن
 مراحون في شرح المدونة وكذا الوخيف بالترتيب خروج وقت
 غيرها الفاظ قاله في التوضيح ويستحب في المغرب وصل
 الاقامة بالاذان وتأخيرها عنه في غيورها لا انتظار الناس
 ومن تركه الترتيب وحكمته في غير المغرب ادراك حكاية المودن
 الثاني مثلا من فاته الاول تغدرا وغفلة او نحوهما فيحصل
 له مثل اجر المودن كما في الحديث اذ لو كان واحد الجماعة دفعة
 فاته ذلك **باب** وجمع كل علي اذانه **باب** اي يجوز ان يجتمعوا في
 الاذان دفعة واحدة في المغرب وغيرها لكن كل واحد
 على اذان نفسه والاكراهة ذلك وهذا اذا لم يودي الى تقطيع
 اسم الله واسم نبيه والاسم وحينه لا يحكى ولا يكره للجاسي
 عند التنفل وهل كذلك اذ كره ام لا وفي المدخل ما يتبع من
 المودنين الا ان لا يكون على سبيل السنة ولا يحكي اذا نزع
 من سمعه وما يمتنع فانه قال والسنة المتقدمة في الاذان
 ان يودنوا واحدا بعد واحد ثم قال واذانهم جماعة على
 صوت واحد من البدع المكروهة والاتباع في الاذان غيره



متعين وفي الاذان اثلاث من البراءة لعلام الدين وفي الاذان
جماعة غاصد مخالفة السنة ومن كان منجم صيتا حسن السمعة
وهو المطلوب في الاذان حتى امره فلا يسمع ولا يفتح السام
ما يقولون والقالب علي بعضهم انه لا ياتي بالاذان كله لانه
لا بد ان يتنفس فيجد غيره قد سبقه فيحتاج الي ان يني
عليه صوت من تقدمه فيترك ما فاتة واول من احدث الاذان
جماعة هشام بن عبد الملك انتهى **ص** واقامة غيره من اذن
ص اي يجوز لكن المطلوب ان يكون المودن حقوا الذي
يقيم **ص** وحكاية قبله **ص** اي يجوز لسام الاذان اذا سمع
المودن ابتداء ان يحكيه قبل ان ينطق بما في كلماته وسواها كان
ذلك الحاجة ام لا لان المقصود منه الذكر والتخبر وهو حاصل
بسته والعمل بقوله فقول قبله اي قل الاذان اي قبل النطق
بما بعد التكبير وقبل المودن اي قبل نطق المودن بباقيته فلا
بد من نطق المودن به علي كمال الاحتمالين واطلاق الحكاية
علي ما لم يات من باب اطلاق ما يلزم الكل وذلك لان الجزء
يحاكي **ص** واجرة عليه او مع صلاة **ص** اي يجوز اخذ الاجرة علي
الاذان وحده او علي الاقامة وحدها او علي احد هما
مع الصلاة فريضة او نافلة وسواها كانت الاجرة من بيت المال
كما فعل عمر ومن احاد الناس علي المشهور ومنعها ابن
حبيب من احاد الناس علي الاذان **ص** وكره عليهما **ص** يعني
انه يكره اخذ الاجرة علي الصلاة اي ما سمي بمفردة فوضا
او نفلا علي مذهب المدونة ابن القاسم وهو في المكتوبة
عندي اشد كراهية وان وقت صحت وحكم بها كالاجارة

علي الحج

علي الحج واجازها بن عبد الحكم ومنعها بن حبيب كالاذان
وتجوز الصلاة خلف من ياخذ الاجرة من غير كراهية قاله
في سماع الثعب ومحل الكراهية اذا كانت الاجرة تؤخذ من
المصلين واما اذا اخذت من بيت المال او من وقف المسجد
فلا كراهية لانه من باب الاعانة لامن باب الاجارة كما
قاله في ابن عرفة **ص** وسلام عليه كلب **ص** يريد انه يكره السلام
علي النبي والمودن لان ذلك ذريعة الي رده بخلاف السلام
علي المصلي فلا يكره كما مر **ص** واقامة المودن **ص** قال **ص** في
المدونة ويؤذن ركبا ولا يقيم الا نازلا وانما كره لئلا يركب
بدها وعقل دابته وهو طول والسنة اتصال الاقامة
بالصلاة فان فعل واحرم من غير كبير شغل اجزاه **ص** او
غير لصلاة كاذانه **ص** يعني انه يكره اقامة المغير لصلاة
وكذلك اذانه والمودان من يريت ذمته من صلاة يكره له
ان يقيم لها او يؤذن لها سوا اذن لها **ص** او لا الوتين بطلا
فانه يستأنف لها الاقامة ولو قرب علي طاهرها ويجوز
اذا نهى وكذا الواذن لها ولم يصلها **ص** وتنز اقامة مفردة
وشي تكبيرها الغرض وان قضا **ص** يعني ان الاقامة للغرض
وقضا سنة للجماعة والمفرد وتكون مفردة الا التكبير الاول
والاخير فيثنى لكن للجماعة سنة علي وجه الكفاية والمفرد
علي وجه العينية فلو شفعها غلط لم يتجزه علي المشهور
ويستحب للامام تاخير الاحرام قليلا بعد الاقامة بقدر
تسوية الصلوة وهي احدي المسائل التي يعرف بها فقه الامام
والثانية خطفة الاحرام والسلام اي اسرعه بها لئلا يشاركه

نما

الماموم فيها او في احدها والثالثة تقصير الحاسة الوسطى
وصحت ولو تركت محمد **اش** اي وصحت صلاة من ترك الاقامة
ولو عمد او لا اعادة عليه في وقت ولا غيره على المشهور لانها
سنة منفصلة لا تنفسد الصلاة بنسائها فذلك بتركها
ولان لا يوجب سهوه سجودا لا يوجب عمده اعادة وقتا بل
يبعد ابعاد قليل في الوقت وما قوي القول بطلان صلاة تارك
الاقامة اعني المولى يرد به ولو لم ينفذ مثله في الاذان لان
القول بالبطلان لتركه غير معروف في المذهب وان كان مرويا
عن مالك **ص** وان اقامت المرأة سرا فحسن **ش** اي وان اقامت
المرأة سرا حال اتراءها فحسن اي يستحب لها الاقامة عند
ابن القاسم وكره لها الشجب الاقامة فاحسن راجع الي
المقيد بقيده لا الي قيده فقط وهو السرية اذ لا يعلم منه
حينئذ حكم المقيد في نفسه وليس مراده ان الجهر احسن بل
قيم سكروه او خلاف الاول وقيدنا احسن اقامتها بحال
انفرادها اذ لا يجوز ان تكون قيمة للجماعة ولا تحصل السنة
باقامتها لهم كالاذان لان صوتها عورة وتقيده الاسرار
بالمرأة غير متبرر بل المستحب لكل منفرد ولو رجلا الاسرار وان
لم تطلب المرأة بتزل الاقامة كالاذان لا مشروع عنه للامانة
بدخول الوقت وحضور الجماعة ومشروعيتها الاعلام التمس
بالتأهب للصلاة فطلب من الجريح ولو مسيا قال بن القاسم عن
مالك في الجموعة واذا صلى الصبي لنفسه فليقم **ص** وليتم بها
او بعدتها بتدرا الطاعة **ش** يعني انه لا يتخير في وقت قيام
المصلين للصلاة حال الاقامة مما يتنول غيرنا ولكن على قدر

طاقة

طاقة الناس فمنهم القوي ومنهم الضعيف وقول البساطي
الظاهر عوض الضيق في معنى التزك قد قامت الصلاة بدليل قوله
او بعدتها بعيد والغريب قوله ويصح ان يرجع للاقامة الخ **وكذا**
ان في الكلام على اوقات الصلاة وسأله الاعلام وكان الدخول
فيها كما يتوقف على دخول وقتها يتوقف على وجود شرطها
بل بعد بعضهم الوقت شرطا شرعا في الكلام عليه والفرق بينه
وبين القرض المبروعه بالركن خروج عن الماطية ودخول
القرض فيما قال **فصل** شرط لصلاة طهارة حدث
وخيت **ش** اللام معني في وهو على حذف مضاف اي في صلاة
اي في صحة صلاة ويحتمل ان اللام للتعليل اي لاجل صلاة
لكن لا يعلم منه المشروط ولان العلة تنافي المألوف فتجعل اللام
معني في اي شرط في صحة صلاة فرض او نفل حاضرة او فائتة
ذات ركوع وسجود ام لا اتفاقا طهارة حدث اصغرا والكبر بما اودله
من تيمم ومسح ابتداء وما في كل حال من الذكر والقدرة وعدمها
فلو لم يحد ثا وطرا حادثة فيها ولو سهوا وغلبة بطلت
بخلاف طهارة الخبث فليست شرطا في الصحة الا في حال
الذكر والقدرة على المشهور لا ابتداء او اما فسق طهارة في صلاة
مع كل ذكرها فيها فاطلاقه معناه طهارة الخبث الشرطية مقيد
بما سبق في الطهارة من الذكر والقدرة والوجوب المذكور في
الطهارة مقيد بالشرطية المذكورة هنا فليسا قولين كما قيل الفرق
بين الواجب الشرط والواجب غير الشرط ان الواجب الشرط يلزم
من عدمه عدم بخلاف الواجب غير الشرط ولما ذكر ان من شروط
الصلاة طهارة الخبث وكان الرعا في منافيا لذلك وله احكام

تخصه تتعلق بالعبادة شرع بينهما في هذا الفصل **فقال**
وان رعت قبلها ودام اخرا لا يختارني **وملي** **ش** قال في
التبهمات يقال رعت برعت بفتح الماضي وضم المستقبل وهي
اللغة الفصحى وقيل بالنصب فيهما وامل اشتقاقه من السبق
لسبق الدم الي انفه ومنه رعت قلدي الخيل اذا تدممها وتال
من الظهور انتهى فلم يذكر الالفتين رعت برعت كنصر ينصرف
يرعت ككرم يكوم وذكر في الصحاح لغات ثلاث الا التي ذكرها
القرافي وهو فلتح العين في الماضي وضمها وفتحها في المستقبل
والشاذ ضمها فيهما وذكرها في القاموس ايضا وزاد رعت برعت
كسبع يسبح ورعت بضم الراء وكسر العين بمعنى ثم ان المؤلف قسمه
الي قسمين مشير الي الاول بقوله وان رعت الي آخره والاعني
انصرف الصلاة اذا رعت قبل الدخول فيها ودام بالفتح فان
رجي انقطاعه اخروجا لا خرا لا اختاري وان لم ينتطع وخشي
خروجه بحيث يبقى منه ما يصعركية منها وكلها على الخلاف
المتقدم من ان الوقت الاختياري يدرك بركعة او باجيب على
ما تقدم ويعتبر له مقدار الطهارة صلى على حالته كما يصلي على
اذ لم يرج انقطاعه من غير تاخير اذ لا قايمة فيه وحسب صلى
على حالته ولم يقدر على الركوع او السجود لضربه او خشيته
تلتطم او ما تم ان انقطع دمه في بقية من الوقت لم يجب الاعادة
س وفيها وان عيد او جنازة وطن دوايه له اتعها ان لم
يلطخ فرش مسجد **ش** هذا هو القسم الثاني وهو قسم قوله
قبلها ويعني انه اذا حصل الدعا في الصلاة فلا يخلو اما ان
يظن دوايه لاخر الوقت الاختياري او لا يظن ذلك فان لم يظن

الدوام

الدوام له فسياتي وان طن دوايه له في فرض العين وخوف
قوات غيره من عيد وجنازة اتم الصلاة على حالته التي هو
عليها لان المخافضة على الاختياري ولو مع النجاسة او لم
من المخافضة على الطهارة بعده وصلاة العيد وجنازة مع
الدعا في اولي من تركها بخلاف عادم المخافضة يتيم لها العدم
مشر وعينه لها في الحضرة والورايم نجاسته في ثوبه وخاف
فوانها بانصرافه لنسائها التمام بل وينتدبها ذلك وبحال الاتمام
المذكوران يكون في بيته او معه ما يفرشه على فراش المسجد
المحصب او المترب فان كان في مسجد مفرش خشبي تلويثه
قطع ولا يتمها الا كما قيل فقوله دوايه له راجع لما قيل ان النجاسة
وطن في العيد وجنازة دوايه له الفراغ منها وقوله ان لم
يلطخ قيد في الاتمام وكلام الشارح في الوسط غير ظاهر فانه
قال واحترز بقوله ان لم يلطخ فرش مسجد ما اذا خشي ذلك
فانه يوي للركوع والسجود الخ والصواب ما قاله في التفسير
من انه يخرج حيزه ولا يتمها وكلامه في الكبير حسن **س**
واوالمخوف تاذيه او تلطخ ثوبه لا جسده **ش** يعني ان الراغب
في الصلاة ان خشي ضررا جسده بالركوع والسجود او باجدها
او ما لها لكن للركوع من قيام وللسجود من جلوس وان قدر
على الركوع او ما للسجود من جلوس وان قدر على السجود
او ما للركوع من قيام وكذا ايوي على ما ذكرنا ان خشي بها
او باجدها تلطخ ثيابه التي يفسدها الفصل وان خشي تلطخ
جسده بالدم كم يوم حيث لم يخف ضررا **س** وان لم يظن ورشح
قتله بانامل يسراه **ش** هذا القسم قوله وطن دوايه فيما تقدم

يعني ان الراعي في الصلاة اذا لم يقن دوام الدم لا خرا مختار
 فلا يخلو اما ان يكون الدم رائحا اي يزول بالقتل او لا يزول به
 بان يكون قاطرا او سائلا فان كان رائحا فلا يقطع وليفتله بانامل
 يده الخمس والاولي ان تكون بانامل اليد اليسرى فان تجاوز
 الانامل الاول وحصل في الانامل الوسطى ازيد من درهم بطلت
 الصلاة ولا يعتبر ما في الانامل الاول ولو زاد ما فيها عن درهم
 فقله فان زاد عن درهم قطع اي فان زاد ما في الانامل الوسطى
 عن درهم قطع اي بطلت وانما عسر بالقطع لا جل ما بعده لانه مع
 خوف التلطيخ لا تبطل **مس** كان لطخه او خشي تلوث المسجد
 تشبيه في القطع يعني ان الراعي في الصلاة اذا خشي بتمامه
 تلطيخه بما لا يغني عنه من الدم او خشي تلوث المسجد ولو بما
 يغني عنه فانه ينقطع صلاته ولا يجوز له التهادي **مس** والا فله
 القطع وتذب البناء اي وان لم يبرئ شح بان سال او قطروا لم
 يقطع به فله ان يقطع صلاته ويفسل ولكن يندب له البناء ان
 عليه عمل الصلابة والتأبين وجمهور اصحاب مالك واخذ ابن
 القاسم بقوله الاخر وهو القطع ورجح لانه الذي يوجب
 النظر والقياس **مس** فيخرج ممسك انفه ليفسل ان لم يجاوز راق
 مكان ممسك قربه ويستند برقبته بلا عذر وبطأ بخسا ويتكلم و
مس يعني انه اذا فعل ما هو المندوب وهو البناء فيخرج
 ممسك انفه من اسفله او من اعلاه وهو الاول لئلا يحس الدم
 بنفسه الدم ويبني علي ما تقدم له من صلاته بشرط اربعة
 الاول ان لا يجد اما في موضع فتجاوز لانه متى جاوز مع
 الامكان بطلت صلاته واتي باقرب مع قرب لصدقه علي قريب
 غيره

غيره اقرب منه وعلي بعيد وغيره اقرب منه واحترز بقوله
 ممكن من غيره لما كان فان تجاوزته لا نفوي البناء الشرط
 الثاني ان لا يستند برقبته من غير عذر فان استند برها من غير
 عذر بطلت وان استند برها لطلب اما لم تبطل بشرط الثالث ان
 لا يطأ علي نجاسة فان وطئ نجسا رطبا او قسا بطلت اي حيث
 علم بها فيها لا بعد ما كان بعيد في الوقت لكن يستثنى ارواء
 الدواب وابوالها ولورطبة اذا لم يكن له مندوحة وانما سكت
 عنه لتقدمه في المغفوات الرابع ان لا يتكلم جاهلا او عمدا
 فان تكلم بطلت اتفاقا قاله في المقدمات واختلفوا اذا تكلم ناسيا
 فهل تبطل أم فيها ام لا والمشهور البطلان ولا فرق بين ان يكون
 الكلام في ذهابه او عوده **مس** ان كان جماعة واستخلف الامام
 وفي بناء القبة خلاف **مس** يعني ان البناء انما يكون لمن صلى مع جماعة
 اما كان او ماموما لكن ان كان اما ما يستخلف استحبابا ولا
 استئذنا وان شاور وان شاورا صلوا اذا ذاب في غير الجمعة والا
 وجب الاستخلاف عليهم واما القبة فله البناء وهو قول مالك
 وظاهر المدونة عند جماعة اوليس له البناء فيقطع وهو قول
 ابن حبيب وشهره الباجي خلاف مشاوه هل رخصة البناء
 بحرمة الصلاة للمنع من ابطال العمل او لتحصيل فضل الجماعة
 فينبغي علي الاول دون الثاني **مس** واذا بني لم يعتد الا بركعة كلمة
مس يعني انه اذا بني لم يعتد الا بركعة قدمت بسجودتيها فيعتد
 بها ويتبرئ من اول التي تليها فيسرع في القراءة ولا يرجع لكل
 السجود واذا لم يتم ركعة بسجودتيها فلا يعتد باجزا الركعة ولكن
 يبني علي الاحرام ويتبرئ القراءة **مس** واتم مكانه ان ظن فراغ

امامه وامكن والا فلا قرب اليه والابطلت ورجع ان ظن بقاء
 او شك ولو يشهد **ش** يعني ان الاعف اذا خرج لفصل الدم في
 غير الجمعة له حالتان احدهما ان يظن فراغ امامه والاخرى
 ان يظن بقاءه او شك فان ظن فراغه اتم في مكان غسل الدم
 ان امكن وان لم يمكن فاقرب المواضع الممكنة اليه يريد وتصح
 صلاته ولو يتي بعد ذلك بقاء الامام لانه فعل ما هو مطالب
 به ولا يكلف بغيره وان ظن بقاء الامام او شك رجع ولو كان
 ظنه او شكه انه في تشهد علي المشهور وقال بن شعبان ان
 لم يرج ادراك ركعة اتم مكانه وانما الزم الرجوع مع الشك لان
 الاصل لزوم متابعتها للامام فلا يخرج عنه الا يعلم او ظن
 وهذا التمسك بالنسبة الى الامام والامام لانه يستخلف
 ويصير ما هو عليه من الرجوع ما يلزم الامام واما التذفيت
 مكانه **ش** وفي الجمعة مطلقا الاول الجاع والابطلتا وان لم يتم
 ركعة في الجمعة ابتدأ ظهر ابا حرام **ش** ما تقدم من اعتبار فراغ
 الامام وعدم فراغه في غير صلاة الجمعة واما هي اذا رجع بعد
 ان صلى مع الامام ركعة فيلزم بالرجوع الى الجاع الاول ولو ظن
 فراغه لم يصلي ما بقي عليه لانه شرط في صحته فان اتم مكانه
 في غير الجمعة مع ظنه بقاء الامام او شكه او في الجمعة ولو مع ظن
 الفراغ بطلت ارجع الى سيلة الجمعة وسيلة ما اذا ظن بقاء
 الامام او شك في غير الجمعة هذا كله انا حصل له الرعايا
 بعد كمال ركعة من الجمعة كما مروا ان لم يتم مع الامام ركعة بسجدة
 في الجمعة ابتدأ ظهر ابا حرام جديديا في مكان **ش** وسلم
 وانصرف ان رجع بعد سلام امامه **ش** قال فيهما وان سلم
 الامام

في
 كذا
 في

الامام ثم رجع الامام وسلم واخراجه صلاته واما ريقه لا
 قبله الى ما رواه بن القاسم عن مالك ومن رجع بعد التشهد
 قبل سلام امامه انصرف لفصل الدم ثم رجع بغير تكبير فيجلس
 ويشهد ويسلم انتهى وهذا السلام يسلم الامام عقب رعاياه
 قبل انصرفه والاسلم من غير انصراف لمن رجع بعد سلام امامه
 قاله بن جونس وغيره وخلفه الشيوخ علي التفسير **ش**
قال وهذا حكم الامام وانظر ما حكم لو رجع الامام قبل
 سلامه او الفذ علي القول ببقاءه ولم ارفه نصا والظاهر ان يقال
 انه ان حصل الرعايا بعد ان اتمى بعد السنة من التشهد فانه
 يسلم والامام والفذ في ذلك سواء وان رجع قبل ذلك فان الامام
 يستخلف به من يتم بهم التشهد ويخرج لفصل الدم ويصير حكمه
 حكم الامام واما الفذ فيخرج لفصل الدم ويتم مكانه **ش** ولحين
 بغيره **ش** يعني ان من حصل له شيء مما ينافي الصلاة من سبق
 حدث او تذكره او سقوط بخاسرة او تذكرها او غير ذلك مما
 يبطل الصلاة فانه لا يبيني علي ما مضى من صلاته بل ينقطعها
 ويستأنفها خلافا لابي حنيفة في البناء الحدث **الفصل**
 ولا شعب في بناء من رآه في توبه او جسده بخاسرة او صابه
 ذلك في الصلاة ومراد المؤلف البناء بعد حصول المنافي فلا يرد
 عليه المنحوم والناس حتى يسلم الامام فانها يبيّن علي
 ما مضى من صلاته **ش** كظنه فخرج فظهر فيه **ش** يعني انه اذا
 ظن انه رجع فخرج ثم يبيّن عدم الرعايا فعند مالك لا يبيّن لانه
 مغرط وتبطل صلاته وعند سحنون يبيّن لانه فعل ما يجوز له
 والظاهر ان الثلاثة راجعة الى الرعايا وفاقا لخرج هو المصلي

في

فَقَوْلُهُ كَلْفُهُ مَصْدَرٌ مضاف لفعله حذف فاعله أي كلفن
 المصلي الرعاف فخرج فظهر فيه فان صلاة تبطل ولو كانت
 اما ما تبطل صلاة الامامين ايضا علي الراجح من اقوال
 ثلاثة **من** ذرعه في لم تبطل صلاته **ش** ذرعه بالذال المعجمة
 أي غلبه والمعنى ان من ذرعه في او قل في او بلغ يسير طاهر
 ولم يزد منه شيئا بعد انفصاله الى محل يمكن طرحه لم تبطل
 صلاته عند بن القاسم وهو المشهور فان تعد القى او القلس
 اورده بعد اتصاله طائبا بطلت صلاته ومبائمه ولم يحك
 ابن رشد فيه خلافا وفي فساد صلاته وصيامه لا يتلأعه
 سهوا او غلبة فولا ابن القاسم ولم يحك بن يونس في النسيان
 الا انه بما دعي وينسج بعد السلام ولو كثر ابطال ولو كان طاهرا
 والقلس كالقلى وقول بن رشد القلس ما حاص من طاهر تنقذه
 المدة ولا يفسد الصلاة مبني علي مذهبه في القلس من
 انه لا يكون نجسا الا اذا شابه احدا وصافه القذرة **ش** واذا
 اجتمع بنا وقضا الراعي ادرك الوسطيين او احدهما او كاهن
 ادرك ثابته صلاة سافرا وخوف يحضر قدم البناء وجلس
 في اخوة الامام ولو لم تكن ثابته **ش** اعلم ان البناء كما قاله الاشياخ
 عبارة عما كان المسبوق فله مع الامام بعد الدخول معه
 والقضا عبارة عما ياتي به عوضا عما فات قبل دخوله مع الامام
 قال بالبا والفاق للفاق وذكر المؤلف لاجتماع البناء والقضا
 خمس صور وان المشهور تقدم البناء وهو مذهب بن القاسم
 وقال سحنون تقدم القضا الاولي ان يدرك الثانية والثالثة
 معا وهو مراده بالوسطيين ويعني به ان الامام سبق الامام

بركعة

بركعة من الرباعية وادرك معه الوسطيين ورعف في الرابعة
 فلما خرج لنيل الدم فاتته الرابعة فعند بن القاسم ياتي بركعة
 بام القرآن ويجلس علي المشهور قبل النحر في ليالي بها قبل الامام
 لانها رابعة وان كانت بالنسبة الي الامام ثالثة الامام
 ولان القضا سنة ان يكون عقب جلوس ثم ياتي بركعة
 بام القرآن وسورة تقرأ كانت جهرية وتلقب بام الجناين
 ليقل الطرف بام القرآن وسورة وعند سحنون ياتي بركعة
 بام القرآن وسورة من غير جلوس ثم بركعة البناء بام القرآن
 فقط الثالثة ان تنوته الاولي والثانية ويدرك الثالثة
 وتنوته الرابعة بالرعاف فعند ابن القاسم ياتي بركعة بام
 القرآن فقط ويجلس اتقا قام بركعتي القضا بام القرآن
 وسورة ولا يجلس في وسطهما وعند سحنون ياتي بركعة
 بام القرآن وسورة ويجلس لانها ثابته ثم بركعة بام
 القرآن وسورة ويجلس ثم بركعة بام القرآن فقط وتسمى
 الجناين علي هذا الثقل وسطها بالقراءة الثالثة ان تنوته
 الاولي ويدرك الثانية وتنوته الثالثة والرابعة فعند
 ابن القاسم ياتي بركعة فقط ويجلس لانها ثابته تقبيل الحكم
 نفسه ثم بركعة بام القرآن فقط ويجلس علي المشهور لانها
 اخوة امامه ثم بركعة بام القرآن وسورة وعند سحنون ياتي
 بركعة بام القرآن فقط وسورة ويجلس لانها ثابته ثم بركعتين
 بام القرآن فقط وهاتان الصورتان داخلتان تحت قوله
 او احدهما الرابعة ان يدرك الاخر من صلاة الحافر البركعة
 الثانية وتنوته الاولي قبل دخوله مع وهذه الصورة

بام القرآن م

حكمها حكم ما قبلها علي قول بن القاسم وسحتون لان
 الاولى التي فاتت اول اقفا والاخيرتين بنا لان الحاضر اذا
 علي خلف المسافر لا يقصر وكذلك حكم الصورة الخامسة
 وهي ان الامام اذا صلى صلاة الخوف فانه يقسم القوم طائفتين
 فيقبل بالطائفة الاولى ركعتين ثم ينصرفون تجاه القبلة
 ثم يقبل بالطائفة الثانية الركعتين الباقيتين كما يأتي في باب صلاة
 الخوف فاذا اذكر مع الاولى الركعة الثانية فانه ينصرف
 معهم فقد فاتت ركعة قبل الدخول وركعتا بعد الرجوع مع الامام
 فالركعة الاولى قضا لغوايتها قبل الدخول والاخيرتان بنا
 لغوايتها بعد الدخول قوله لراعف وكذا الناعس ومنحوم
 فلو قال كدراعف كان اشمل ولم ينفي الكلام علي ما قدمه
 من الشرطين المذكورين شرع في الكلام علي الثالث فقال
فصل في حكم ستر العورة وصلة الساتر وهي في الاصل
 الخلل في الثياب وغيره وما يتوقع منه ضرر وفساد ومنه عور المكان
 وقوله تنال ان يتنا عورة اي خالية يتوقع فيها الفساد
 والمراد عورة لتوقع الفساد من رويها او سماع كلامها الامن
 العور يعني القبح لعدم تحققه في الجميلة من النساء ليل الثوب
 اليها الخ وقد يقال المراد بالقبح ما يستقر شرعا وان ميل
 اليها طبعيا **مس** هل ستر عورة بكثيف **ش** اقتنع المؤلف **مس**
 بالاشتغال علي لسان سائل وجوابه قوله خلاف ابي في ذلك
 خلاف واستر به او غيره قوله شرط قواء للصلاة متعلق
 بستر اي هل ستر عورة المكلف للصلاة شرط او ليس بشرط
 وانما هو واجب فقط فلا خلاف في الرجوب وانما الخلاف

في

في الشريطة وعدمها وسنأتي فايده والمراد بالكثيف سالا
 يشق البدن اي لا يظهر منه لون الجسد فالشاف كالعدم **مس**
 قال في توفيقه كالبندي الرقيق وتبع المؤلف ابن الحاجب التابع
 لابن بشير في ان الشاف كالعدم وقوف بينه وبين الوصف
 الا في قوله وكراهه محددا بريح مع ان ابن شد عزى لابي
 القاسم التسوية بينهما في الاعادة في الوقت للصغار ومثله
 للباقي عن مالك ونقله في توفيقه عن النوادر ولذا قال ابن
 عرفة قوله بن بشير وبنا بيه ما يشق كالعدم وما يصف
 لرقته بكره وهم لما نقله لرواية الباقي التسوية بينهما اي في
 الاعادة في الوقت ووقف بعضهم بينهما بقوله **الكثيف**
الصفيق اي بسا تركثيف اي صقيق واختر به عن الشاف
 الذي تبدوا منه العودة دون تامل وعليه يحمل قول من قال
 ان الشاف كالعدم واما الشاف الذي لا تبدوا منه العودة الا
 بتامل فهو يحمل قول من قال ان الشاف تصح فيه الصلاة وبه
 جمع بين كلام ابن عرفة وكلام ابن الحاجب **مس** وان باعارة **مس**
 وطلب **ش** اي ان الستر مطلوب وان كان ما يستربه لغيره
 واعارة له من غير طلب فيجب عليه بقوله كعبه الما للوضوء
 قلته الما فيه وطلبه باستعارة **مس** من جهل بخله به او شرهما في
 لثيم فقوله وان باعارة اي من غير طلب والا فهو ما بعده
مس او نجس وحده **ش** هذا اليه غابر الكثيف حتي يبطف
 عليه وانما هو بالنسبة فيه اي وان كان الكثيف بنجس اي وان
 كان الكثيف محققا في النجس اي وان كان الكثيف نجسا في ذاته
 كجلد كلب او خنزير علي ظاهر المذهب ان لم يجد غيره ولا يصلي

عربا نا او حيشا او طينا والمتنحس اولى **مر** كبريه وهو مقدم
ش يعني وكذا ان لم يجد الا نوبا حبر اذ انه يصلي به وهو المظهر
واذا اجتمع مع النحس او المتنحس قدم الحبر على المظهر وهو
قول بن القاسم لانه لا منافاة بين الحبر والقلاة بخلاف النجاسة
ولان لبسه يجوز للضرورة وقال اصبح يتقدم النحس لان الحبر
يمنع لبسه مطلقا والنحس لما يمنع في الصلاة والمنوع في حالة
اولي من المنوع مطلقا **ش** شرط ان ذكر وقد روي ان بخلة
للمصلاة خلاف **ش** هذا خبر المبتدأ وهو مستر يعني انه
اختلف في ستر العورة للصلاة بجلاوة او بخلة في ضوا ولام
هل هو شرط في صحتها ان ذكر وقد روي وهو المعروف من المذهب
لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وقيل المراد بالزينة الاراء
الاردية والمساجد الصلوات او الصلاة في المساجد وقيل نزلت
رد المالك انوا يفعلونه من الطواف عراة او واجب غير شرط
وهذا يطوي في كلام المؤلف ولا يصح ان يرد به القول بالنسبة
او النذب لانه لم ينعهر وينهي عليه الوصل في كشف العورة
فعلى الشرطية بعيد ابدأ وعلى نفيها بعيد في الوقت اي مع
المصبيان **ش** الخلاف المذكور في الطهارة المخلطة
وقوله بعد وهي من رجل وامرأة بين سرة وركبة في العورة
الشاملة للمخلطة والمختلطة ثم ان العورة المخلطة من الرجل
هي السوائان كما قال البرزلي عن بن عرفة من المتقدم
الذكر والاشياء ومن الدر ما بين الاليتين وهذا في حق
الرجل وسيأتي انه لا بعيد لكشف الفخذ وظاهره ولو تقدمه
واما الامة فذكر المؤلف انها تعيد لكشف الفخذ وينبغي ان

تعيد

تعيد لكشف الفخذ في ذلك في الوقت وان تعيد ابداني كشف بعض
الاليتين ويأتي ما يبعد فيه الرجل في الوقت واما الحرة فسيأتي انها
تعيد في الوقت في كشف صدرها او بوضه او اطرافها او بعضها
او في مجموع ذلك في الوقت وانها تعيد في كشفها فوق العنق
في الوقت كما يبعد قوله لكيفية ان تزك القناع وانها تعيد فيما
عدا ذلك ابدأ كما يبعد كلام المؤلف فيما يأتي ونحوه في **ش**
وهي من رجل وامرأة وان بشاية وحرة مع امرأة بين سرة وركبة
ش يعني ان عورة الرجل مع مثله والامة ولو شاية من ائمة
ولد فماد ونها مع رجل وامرأة بالنسبة للروية وللصلاة ما بين
السرة والركبة وعورة الحرة مع حرة وامرأة ولو كفرة بالنسبة
للروية ما بين السرة والركبة وهما خارجان وببارة اخرى وهي
اي العورة الشاملة للمخلطة والمختلطة من رجل مع غير اجنبية ما
بين سرة وركبة وانما قلنا مع غير اجنبية لما يأتي ان الاجنبية انما
تترى من الاجنبي الوجه والاطراف فان قلت هذا ايات للعورة
التي يجب سترها في الصلاة لاجلها والعورة التي لا تترى قلت
لان قوله وحرة مع امرأة فانه في العورة التي لا تترى عورة الحرة
في الصلاة جميع جسد ما عدا وجهها وكفيها كما يأتي وانظر
الاعتراض والجواب عما في كلام المؤلف من جهة الروية وغيرها
في شرحنا الكبير **ش** ومع اجنبي غير الوجه والكفين **ش** عطف
على سرة والمعني ان عورة الحرة مع الرجل الاجنبي جميع بدنهما
حتى لاجلها وقصتهما ما عدا الوجه والكفين ظاهرهما وباطنهما
فيحظر النظر اليهما بالاذنة ولا خشية فتنة من غير عذر ولو شايعة
وقال مالك تاكل المرأة مع غير ذي محرم ومع علامها وقد تامل مع

زوجها وغيره ممن يواكله ابن القطان فيه ابا حة ابد المرأة وجهها
ويديها للاجنبي اذ لا يتصور الاكل الا هكذا انتهى ولعل هذا
لا يبار من منع اكل الزوج مع مطلقته الرجعية لاحتمال كون
المنع خاص بالمطلق لعدم احتوائه على ما يستلزم من المودة والالفة
ما يتقاضد عليه ما لم يشدد على الاجنبي **ص** واعادة لصدورها
واطرافها بوقت **ص** ولما كانت عورة الحرة تنقسم كالتقسام
عورة الرجل الى مغلظة كالبطن والظهر ومخفية وهو ما اشار
اليه مع حكمها بقوله واعادة لصدورها واطرافها بوقت يعني
ان الحرة اذا صلت بادية الصدور فقط او الاطراف فقط او هما
فانما تنفذ تلك الصلاة في الوقت الاتي ببيانها ومثل الحرة ام الولد
في انما تنفذ لصدورها واطرافها في الوقت كما ذكره المواق وسوا
حصل منها كشف ذلك عمد الوجه او نسيانا والمراد باطرافها
ظهور قديمتها وكوعيمها وشمورها وظهور بعض هذه كظهور
كلها وفي الابي ذراعيها بدل كوعيمها وهو الظاهر اذ كفاها
لكوعيمها ليسا من عورتها **ص** لكشف امة فخذ الرجل **ص** تشبه
في الاعادة في الوقت والمعنى ان الامة ولو بشايبه اذا صلت بادية
انفذ فانما تنفذ في الوقت استحبابا بخلاف الرجل فلا اعادة عليه
عليه المشهور لانه منها الغلظ وسواها ان الكشف فيهما عمد الوجه او
نسيانا والظاهر ان الفخذين كالفخذ فيهما **ص** ومع محرم غير
الوجه والاطراف **ص** يعني ان عورة الحرة مع الرجل المحرم من
نسب او رضاع او صهر جميع بدنها الا الوجه والاطراف وهي
ما فوق المخرو وهو شامل للشعر الرأس والقدمان والركبتان فليس
له ان يري ثديها وصدورها وساقها والعبد الوعد مع سيده

كالمحرم

كالمحرم يري منها الوجه والاطراف المتقدمة وتري منه ما تراه
من محرمها كما سيأتي **ص** وتري من الاجنبي ما يراه من محرمه
ومن المحرم كرجل مع مثله **ص** يعني ان الحرة يجوز لها ان تنظر
من الاجنبي الوجه والاطراف المتقدمة التي يراها المحرم
من محرمه اذ ما ذكر ليس بصورة بالنسبة اليه وتري من محرمها
ما يراه الرجل من مثله وهو جميع البدن ما عدا بين السرة
والركبة ثم ان قوله وتري من الاجنبي اي وتري المرأة ولو
امة كما هو ظاهر نقل **ص** والمواق خلافا لما في **ص** من قصره
على الحرة وعلى ما قاله المواق والحطاب فالامة تري من الاجنبي
الوجه والاطراف ولا تري منه غير ذلك ويبري منها ما عدا
ما بين السرة والركبة ولعل الفرق وان كان القياس العكس
قوة داعية للرجل وضعف داعية لها **ص** ولا تطلب امة
بتغطية رأس **ص** لما قدم تحديد عورة الامة الواجب سترها
اشار الحكم ما عداها والمعنى ان الامة ومن فيها بنية **ص**
من مكانة بمقابلة غير ام الولد ليل ما ياتي لا تطلب لا وجوبا
ولا ندبا بتغطية رأس بخلاف ستر جميع الجسد فمطلوب لها **ص**
وتدب سترها بخلاوة **ص** يعني انه يستحب ستر العورة المغلظة
في الخلوة بنحو الصلاة عن الملاذلية ولبس التجرد لغير حاجة **ص**
ولم ولد وصغيرة ستر واجب على الحرة **ص** هذا عطف على
سترها اي وتدب حرة صغيرة تومر بالصلاة وان لم تراها حق
ولم ولد دون غيرها من دينه شايبة حرة الستر الواجب
على الحرة البالغة من قناع ودرع يستتر ظهور القدمين وبعبارة
اخرى اي ستر الولد على القدر المشترك بينهما في الوجوب

وهو ساعد ما بين السرة والركبة هذا هو المراد والافستعورتها
واجب وقوله الواجب علي الحركة اي في الصلاة وهو جميع بدنها
ص واعادتها ان رافقت للاصفرار الكبيرة ان تركا **القناع ش**
يعني ان الصغيرة اذا رافقت كتبت احد عشر سنة والكبيرة الحرة
او ام الولد اذا ترك كل التناع وصلت بادية السفر في البعد كل حر
المشايخ للبحر والصبح الشمس والظهور في الاصفرار النخعي وان
كانت الحرة بنت ثمان كان امرها اخف وتقدم توجيه ابن رشد
وابن يونس لاعادة الظهور في الاصفرار لا للغروب بان الاعادة
مستحبة ففي كنافلة ولا تقلي نافلة عند الاصفرار ولو قال
كام ولد كان انسيب للاختصار ولا نه هي المدونة لانه قد تم
حكم الكبيرة انما تنبيه لصدورها واطرافها بوقت **ص** كصلي بحري
وان انقروا **ش** تشييه في الاعادة في الوقت يعني ان من صلي بحري
او ذهب لا يسالك لانه يبيد في الوقت وان انقروا باللبس مع
وجود غيره خلا فالان جيب القليل باعادته ابد او يحتمل وان
انقروا في الوجرد اي لم يوجد غيره حين صلي به خلا فالاصغر
القابل بعدم الاعادة واما من صلي به حاسلا له في كماله او في حية
او في فمه فلا اعادة عليه ولا اثم عليه **ص** او بنحس بغير **ش** اي
وكذلك يبيد لي الاصفرار اذا صلي بثوب نجس ذاتا او عارضا
لا يساله او حاسلا ويبيد في شيء ظاهر غير حري اذا قايدة في
الاعادة بشي نجس او حري وكذا لا يبيد في الاخر اذا صلي به
باحدهما والباقي بحري ونجس وبغير النظرية وحذف المضاف
مع غير اختصار وذلك جازي يبيد في غير النجس وفي غير الحري
وقوله بغير متعلق باعادة المذكول عليه مما تقدم **ص** او بوجود مظهر

ش

ش اي كذلك يبيد في الوقت حيث وجد ما يطهر به الثوب الذي
صلي فيه فقوله بغير راجع للحري والنجس وقوله او وجود مظهر
راجع للنجس اي المختص **ص** وان ظن عدم صلاته وصلي بظاهر
ش يريد ان من صلي بثوب نجس او حري لم يظن انه لم يصل فصلي
بثوب طاهر لم يكرهه صلي بثوب نجس او حري فانه يبيدها
ثالث مرة لان الصلاة الثانية لم تقع جازية للاولي فيأتي بالثقة
للحري فقوله وان ظن الخ مبالغة في الاعادة في الوقت **ص** لا عاين
صلي عويا **ش** بالرفع عطف علي الضمير المستتر في واعادتها
لصدورها وبالحري عطف علي وصل والمعين ان العاين عن السنو
بكل شيء اذا صلي عويا تام وجد ما يستتر به في الوقت فلا اعادة
عليه ولم يحك بن رشد خلافة وجعل المازي المذهب الاعادة
في الوقت قال بعضهم وهو الجازي علي تقديم النجس والحري
علي التفرقي قلزم مع التفرقي لانه اذا رمت الاعادة من صلي
فيهما مع تقديمها علي التفرقي قلزم مع التفرقي الاضعف منهما
اجري واما علي تقديم التفرقي عليهما فلا اشكال **ص** كفاية **ش**
يشييه في عدم الاعادة يعني ان من صلي فائتة ثم يتبين له انه
لاها بنجس او حري فلا يبيدها عند وجود غيره لا تقضا
بقتها بنوعها **ص** وكذا محد **ش** اي وكذا ما يجد العورة
اي يصف جرسها كالخزام والسروال والثوب الرقيق الصفيق
ما لم يكن الوصف بسبب ربح فان كان بسببه فلا كراهة كما اثار
الي ذلك بقوله لا يربح ومثله البلل ثم ان كراهة ما يجد في غير
الميز كما في الجلاب وايضا الجاب اي لانه من زي السج والسلف
بخلاف السروال لانه ليس من زي العرب والسلف والمراد بالميز

وهو المختار

قف

Copy University

المالحة اي ما يلحق به ويسترجع جسده وان كان محدد او لا
لومي بغيره وليس علي التافه شي مع القدرة علي الثياب
فيكره وظاهر قوله وكره محدد ولو خارج الصلاة وهو واضح
كما في **ص** وانتقابه مرة كلفكم وشعر الصلاة وتلتم **ص** يعني
ولذلك يكره للمرأة واولي الرجل الانتقابه في الصلاة وهو تنظية
الوجه بالثياب والثام تنظية الشفة السفلي لانه من القلو
في الدين ولا إعادة علي فاعلمه وفي النهاية علي اللثم سد الغم
بالثام والنتاب ما يصل الي العيون انتهى وقال بعضهم الثام
تنظية الانف وكذلك يكره للمهلي تشييره وضمة لانه في ذلك
ضربا من ترك الخشوع واولي ذيله علي الساق ومثله اذا قلبي
محتزما وجمع شعره وهذا اذا فعله لاجل الصلاة اما لو كان
ذلك لباسه او كان لاجل شغل فحضرت الصلاة فقلبي به فلا
كراهة فيه قاله بن يونس لغزله عليه الصلاة والسلام امرته ان
اسجد علي سبعة أعصا ولا الفت شعرا ولا ثوبا فاذخر ان النبي
عن ذلك انما هو اذا قصر به الصلاة والفت معناه الضمور
اذا سجد الانسان فسمى معه شعره كتب له بكل شعرة حسنة
ص لكشف مشترضا او ساقا **ص** هذا تشبيه لافادة الحكم هو
الكرامة والمعني انه يكره لمريد شراطة ان يكشف صدرها وساقها
او معصمها من علي في الواضحة عن مالك وزاد في البيات
عن بن التام بل ينظر الوجه والكف ونحوهما كزواج الحرة فان
قلت النظر لهدني بلا شعرة جاز فم كرهه كلفها قلت
لما كان كسها فعلا له وافعال العقل تصان عن العث
والفالب انما يتصد هذا التلذذ وحمل الكشف علي فقد ذلك

او ان

او ان الكشف مظنة اللذة بخلاف النظر لهما من غير كشف واما
جسده باليد فخرام ويقع في بعض النسخ كما قال بن غاري لكشف
معدل بدل مشروطا به سادل من سدل ثلثا لانه لم
يسمع اسدل اي كراهة صلاة شخص كشف صدره او ساقه
في حال سدل ردايه وفي بعض النسخ لكشف مشروطا به
وسكون المحملة وكسر التائي يكره لمن كان مستترا ان يكشف
في الصلاة صدره او ساقا **ص** وصاحبها مشروا لا سفت **ص** اي
وكره في الصلاة الاشتمال بالصها ان كانت مع ستر تحتها
من ميرزا وثوب لانه في معني الكريوط فلا يتمكن من اتمام
الركوع والسجود اوله لا يباشر الارض بيديه واما
بأشربها ان كشفت عورتها فان عدم الساتر ونفت الحصول
الكشف حينئذ وبعبارة اخري اي وكره في الصلاة اشتمال الصها
وهي عند الفقهاء ان يشتمل بثوب يلقيه علي منكبيه يخرجها
بيده السري من تحتها او يخرجها احدي يديه من تحتها وهذا
الثاني ظاهر الرسالة وانما كره لانه بيد واحدة جنبه فهو كمن
ملي بثوب ليس علي التافه منه شي لان كشف البدن
لكشف الكل والاول هو ما ذكره الشارح عن بن يونس وسر
اول كلامه الصها بالاشتغال فانه قال في قوله وصاحبها
ويكره اشتمال الصها اذا كانت مع ساتر غيرهما ومعني ذلك
ان يوتي الرجل فبده كشفه الا عن وسدل الطرف
الاسفل وفي البخاري النسخ عن ذلك وانما كان مكره لانه
في معني الكريوط ولا يتمكن من الركوع والسجود المندوب
ثم قال بن يونس قال في العتية واشتمال الصها المنهي عنه

ان يشتمل بالثوب على يديه ويجزى يده اليسرى من تحت يده
وليس عليه من زواجر مالك ان كان معه سائر ثم كرهه قال
ابن القاسم وتركه احب الي الحديث وليس بضيف اذا كان
موترا قال مالك والاضطباع ان يرتدي ويجزى ثوبه من تحت
يده اليمنى قال ابن القاسم وهو من ناحة الصرا انتهى اي لانه
اذا خرج يده المستتره بالاراد ان تكشف جنبه واما التوشيع وهو
اخذ احد طرفيه من تحت يده اليمنى ليضعه على كتفه اليسرى
واخذ الطرف الاخر من تحت اليسرى ليضعه على كتفه اليمنى
فهو جائز **ص** كما احتيا لا يستره **ش** جواز النارج ان التوشيع
في البعد والاد وهو المنع حيث لا يستره والاجاز كالنوشيع كما
مر والاحتيا كما قال بن عرفة هو اذارة الجالس بظهره وركبته
الي صدره ثوبه عتدا عليه واجاز الساطي وجهها اخر وهو انه
راجع الي ما قبل والا يكون المعنى ان الاحتيا الذي لا يستره
مكروه اذ كان الثوب المحتبي به ساترا للعودة خوف سقوط
الحياة فيؤدي الي انكشاف فرجه وظهره انه لا كراهة مع وجود
الستر والفوق على هذا ينهما ظاهر **ص** وعصي ومبى
ان لبس حريرا **ص** يعني ان المصلي الذكر اذا لبس حريرا خالصا
مع وجود غيره فان صلاته تصح مع عصيانه لاجماع اهل العلم
كما قال بن رشد على حرمة لبس خالصه على الرجال انتهى
والمشهور المنع لملكه او جها خلافا لابن الما جشون وكذا
افتراه والارتياف به خلافا لموا جاز بن القاسم وابن
حبيب نفليته ستر الكاشحانات حيث لا يستند اليها الرجال
لانها انما هي لباس لا يستر به من الحيطات قال بن رشد

واغرضنا

واغرضنا حكاية صاحب المدخل مع ذلك بن عرفة اجاز لكل
خط العلم والخياطة به بن رشد والراية وفيض اصحاب المازي
والطوق واللبا ومنع بن حبيب الجيب والزرقا بن عرفة
لا اعرفه اباحة تبعة الزوج لزوجته وجزم تبعة بن ناجي
بالمع هذا حكم خالصه واما الخز وهو ما سراه خرب وجمه
بالبر وما في معناه من الثياب التي طمها قطن او كتان
فتاك بن رشد اظهر الاقوال واو لاها بالصواب ان لبسها
مكروه يوجب عاي تركه ولا يات في فعله لانه من المشتبهات
التي كافي ادلة عليها وحرمتها التي قال فيها رسول الله صلى
عليه وسلم من اتقاها فقد استبرأ لدينه وعرضه وعليه
يأتي ما حكى عن لباس مالك كسا ابراهيم كساء اياها روى
الشيخان انتهى واول لبس المسلمين الحريري روى عن علي وال
من لبس الخز عبد الله بن عامر بن كبر **ص** او ذهب او سرق
او نظر محرما فيها **ش** يعني ان المصلي اذا لبس ذهبا خائفا
او غيره او سرق في صلاته او نظرها الى محرم فلا تبطل
صلاته وان كان عاميا وتنازع الاضال الثلاثة قوله فيها
ويجوز في الحرير والذهب في الوقت كما مر والمعروف خلاف
قول من قال بعيد من صلى بثوب منصوب او في دار مفضوة
قاله المازي وقال ابو بكر ابن عبد الرحمن الصلاة في ارض
المسلمين بغير اذنهم جائزة بلا خلاف في المخرج المصناب بينا
وجوز انتهى ويشي من قوله او نظر محرما فيها من نظره
نفسه او عورة امامه فان صلاته تبطل وان نظره عورة غيره
لم تبطل ما لم يشغل ذلك او يتلذذ به ذكره بن عرفة وغيره

ولعل المراد بالاستئصال الاستئصال الذي يتضمن خللا بركن من أركان
الصلاة لكن محل بطلان من نظر عورة نفسه أو عورة أمامه
حيث كان النظر عمدا وإن نسي كونه في صلاة بالنظر لعورة أمامه
وإنما بالنظر لعورة نفسه فلا بد من العمد مع علمه أنه في صلاة
ص وإن لم يجد الاسترااحد فزججه فالتخا بغير **ش** يعني
أنه إذا وجد العريان سائر الألفى الأحد الفرجين القبل
أو الدبر فحل يستقبل الشدة فحشاه أو الدبر لأنه أشد عورا
خصوصا عند الركوع والسجود أو يوارى أيها شاة ولا يمكن
في ذلك مشهور ولا قول **ص** مخرج عنده أطلق الأقوال
ص ومن عجز صلي عريانا **ش** يعني أن من عجز عن كل ما تقدم
بما يجب الستر به فإنه يصلي عريانا قايما وركوعا وسجدا وهذا
بناء على عدم شرطية الستراوعلي شرطية للمحبة لا للوجوب
فلا يشك في بقاء ما والاصيد لأن الطهارة شرط في الوجوب
علي ما هي عليه المؤلف في قوله وتسقط صلاة وقفاها
بعدم ما وضعيد **ص** فإن احتموا بظلام فكالاستورين والاب
تفرقوا فإن لم تكن صلوأ قايما غاضبين أما مع وسطهم **ش**
يعني أن المرأة إذا اجتمعت في ظلام الليل أو الظلمة مكان فاف
يصلوا الصلاة علي هيبتهما من قيام وركوع وسجود ويتقدم
أما مع فإن كان الاجتماع في ضوء النهار أو الليل وقفا مع
تفرقوا أن أكلن ويصلون فإذا كان لم تكن تفرق خوف
علي مال أو نفس من عد أو سبع أو لصيق كان صلوا
قيا ما غاضبين ابصارهم وركعوا وسجدوا ولما مع وسطهم فإن
معهم في هذه الحالة نساء النبي أن يصلوا الرجال ثم النساء وتفرق
كل

كل طائفة وجهها عن الآخر ولو تركوا المقرق مع القدرة عليه
فالظاهر أنه بمنزلة من صلي عريانا مع القدرة علي الستر فيعيد
أبد أو شله ولو تركوا غرض البصير لا يقال هذا بمنزلة من نظر
عورة أمامه أو غيره فيعبر فيه ما تقدم لأن ذلك مع السترة
وهذا مع فتده كما في شرحه **ص** وإن علمت في صلاة بفتق
مكشوفة رأس أو وجد عريان نوبا استتران قرب والاعاد
بوقت **ش** يعني أن الأمة إذا حرمت بصلاة فرض مكشوفة
الرأس أو الساق أو نحوه مما يجوز لها كشفه فعند ذلك انق
أنها اعتقت سوا كان الفتق متقد ما علي أحرارها أو متاخرا
فإنها تستتران وجدت عند ما شيا قريبا تستتر به بحيث لا يكون
في تناوله فعل كبير كالصين ولا تبطل ما سبق لها فإن لم تجد شيا
أو وجدت شيا بعيدا فإنها تكل ملاتها علي ما هي عليه وتبديها
مادام الوقت ومثل الأمة من صلي عريانا لعدم ما يستتر به ثم وجد
ما يستتر به وهو في الصلاة فإن كان قريبا منه أخذه واستتر به
بكل صلته والأكملها وأعادها مادام الوقت وإما أن لم يجد
ما يستتر به إلا بعد فراغه من الصلاة فلا إعادة عليه كما مر في قوله
لأعجز صلي عريانا فقوله مكشوفة رأس الخ فاعلمت وقوله
استتر أجواب الشرط والتي به مذكرات قليا وبعبارة أخرى وقوله
والأبي بان لم يستتر مع العترب أعاد بوقت لوجوب السترة عليها
حيث لم يجد البدل دخولها بوجه جاز وظاهر كلام **ش**
أن نسخة أعاد أبا الف التنية ومتقني كلام الشارح أنه بالافراد
كما أن قوله استتر كذلك ونحوه أن قرب أنه أن بعد تبادي ويعد
وعليه **ص** ووجه بعض قيل يتطوع وطما قولان حكاهما

في التوضيح والمكراد بالوقت المتقدم في قوله واعادته ان رافقت هو
 للاصغر او مفهوم قوله في صلاة لو علمت قبل الدخول فيها يجري
 فيها ما تقدم من قوله واعادته لصدرها الخ والباقي بوقت الظرفية
 وهذا بخلاف واحد اما بعد دخوله وتيممه فانه يتمايز ولا اعادة
 عليه والفرق انه لا يمكنه تحصيل الشروط الا بابطال ما هو
 فيه بخلافه **هنا** وان كان للمرأة نوب صلو اذا **اش**
 يعني انه اذا كان للمرأة نوب يملكون ذاته او منفعة او بعض
 يملك ذاته وبعض يملك منفعة وليس عندهم ما يوازي العورة
 غير ما فهم يملكون اذا او واحد ابد واحد ان اتسع الوقت
 لانهم قادرون على الستر ولا يجوز للقادر ان يصلي عريانا
 فان مناق الوقت فالظاهر الفرقة كما لو تنازعوا في التقدم
 وانظر لو مناق الوقت عن الفرقة في هذا وفي غيره مما يطلب
 فيه **س** ولا حد طه نذبه له اعارته **ش** يعني ان النوب اذا كان
 لاحد المرأة ولم يكن فيه فصل عن ستر عورته فانه يندب بعد
 صلاته ان يعبره غيره تعالى وناعلي البر ولا يجب اذا لا يجب كشف
 عورته لغيره زاد في الطراز فلو اعاره لجماعة وضاق الوقت
 صلى من لم يصل اليه عريانا واعاد او صل اليه في الوقت المتسع
 اما لو كان فيه فصل عن ستر عورته ففي غيره علي اعادة
 الفضل واستجابته قول ابن رشد والحنفي وكما اتم الكلام علي
 الشروط الثلاثة علي ما اراد شرع في الرابع فقال
فصل في الكلام علي الاستقبال وما يتعلق به والاصل
 فيه قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة
 ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام اي جهته فقلت بعد
 وقت

وقعت بدري شهرين او ثلاثة وقد صلى عليه السلام بعد مقدمه
 المدينة الي بيت المقدس سنة عشر وسبعة عشر ثم راح
 فكانت ناسخة لذلك وحولت الي بيت الله الحرام في الامة الثالثة
 من الظهر فجمع فيها بين القبليتين ولا ياتي هذا اقرب ان اول صلاة
 صليت الي بيت الله العصر لان المكراد اول صلاة ثامنة ووقع
 في البخاري فحولت في ركوع المصرو سميت القبلة قبلة لان المصلي
 يقابلها وتقبله وهي علي اقسام قبلة تحقيق وهي قبلة الوحي
 كقبلة عليه السلام وقبلة اجماع وهي قبلة جامع عمرو بن العاصي
 لاجماع الصحابة عليها وقبلة استتار وهي قبلة من غاب عن البيت
 من اهل مكة او عن مسجده عليه السلام وقبلة اجتهد وهي قبلة
 من لم يكن في الحرمين وقبلة بدل وهي الانية في قوله **وصوب**
 سرفق الخ وقبلة تخير وهي الانية في قوله فان لم يجد او تخيره
 بجهته تخير وقبلة عيات وهو انما رايه الان عاطفاه علي
 طهارة حدث بقوله **ص** ومع الامن استقبال عين الكعبة لمن بكة
 فان شق فتي الاجتهاد نظر **ش** اي وشروط الغرض ونفل مع
 الامن من عدو وخوف ومع القدرة سائمة باذات الكعبة يتينا
 بحججه بدنه لمن هو بمكة اتفاقا ولا يكفي الاجتهاد ولا جهتها
 لان القدرة علي التقين يمنع الاجتهاد المعرض للخطا فلو صف
 صف مع حاجتها فملاحة الخارج عنها ولو ببعض بدنه باطلة
 فيطوف دائرة او قوسا والعاجز عن ذلك لمرض وخوف كعاد
 المانصلي الايس اول المختار والراجي اخوه ولكن يجب كل
 سخفا في الوقت كصحيح ليس بركة اخطا ولو صلى الي غيرها
 مع قدرته علي التحول او التحويل اعاد اذ قاله بن يونس

اي ويصلي المتردد وسطه كما ينبغي التيسير فان لم يجد رعلي
المسامة بوجه استدلال بالمطالع والمغارب كن بغيرها وان
الكنه ولكن شق عليه تخميصها لكونه موفيا وشيئا يحتاج
لصعود سطح ونحوه مما فيه حرج ففي جواز الاجتهاد له بالمطالع
ونحوها كن بغيرها لا تتنازع من الدين ومنه منه نظر الي
القدر ابن رشد وهو الصواب نظر الي تردد كما قال ابن شاس
تردد المتأخرون في ذلك **مس** والا فلا ظهر جهتها اجتهاد **مس**
اي وان لم يكن جملة ولا بالمدينة ولم يكن مسافرا فان الواجب
عليه استقبال الجهة لا سمت خلافا لابن القصار وينبغي عليها
لواجتهاد فخطا فليذهب بعيد في الوقت استحياءا وعلى
مقابلته اذ اكل هو مذهب الشافعي ووجه ابن رشد في قواعده
الكبرى الاول بانه مبني على تقدير كحذوف في قوله تعالى فول
وجهك شطر المسجد الحرام اي جهة شطره ذلك قوله عليه السلام
ما بين المشرق والمغرب قبلته اذ توجه نحو البيت ولا يحتاج الي
هذا التقدير اذ افسر الشطر بالجهة والمراد بسمت عينها
عند بن القصار ان يتدرا بها من الحرم لو كانت بحيث ترمي وان
الراي يتوهم المقابلة والمحاذاة وان لم يكن كذلك في الحقيقة
وليس المراد انهم وان كثروا فكلم محاذي بنا الكعبة فان ذلك
تكليف لا يطاق وايضا يلزم على ذلك عدم صحة صلاة
الصف الطويل فان الكعبة طولها خمسة وعشرون ذراعا
وعرضها عشرون ذراعا والاجماع على خلافه وقولنا ولا
بالمدينة احترازا من في المدينة فانه يستدل بحجابه صلى
الله عليه وسلم لانه قطع اي ثبت بالتواتر ان هذا المحراب
الذي

الذي كان يصلي اليه وهو مسامت قطعا اما لانه يا جتهاده
وهو لا يقرب على خطا اولانه يوحى اوبا قامة جبريل **مس** كان
نقضت **مس** هذا استطهار من ابن رشد على من قال
الواجب يتقرب استقبال العين اي كما يجب استقبال الجهة اذا
نقضت اتفاقا فحده الميله دليل للتي قبلها ولحد اقل من
في شرحه ثم شبه بمنفق عليه فقال **مس** كان نقضت الكعبة والبيات
بالله ولم يبق لها الزفانه يصلي الي جهتها اجتهادا وان
بني منها شي او عرف البقعة بامارة فانه يستقبلها اي على وجه
المسامة **مس** وبطلت ان خالفها **مس** يريد ان من اخرج عن الجهة
التي ادي اجتهاده اليها وصلي الي غيرها مستهدا فان صلاة تبطل
وان صادق القبلة في الجهة المخالف اليها ويبعد ابد اما الوصل
الي جهة اجتهاده ثم تبين خطاوه فان كان ختريه مع ظهور
العلامات اعاد في الوقت ان استبرأ الي او شرق او غرب وان كان
مع عدم ظهورها فلا اعادة قاله الباجي وما ذكرناه من حمل كلام
المولف على الهدم ونحوه لنت والزرقاني وزادوا في النسيان
وما دق فانظر هل هو كذلك ام لا وما ياتي في النسيان حيث
اخطا انتهى اي فلا يقال انه يجري فيه ما يجري في الناس من
الخلاف **مس** وموجب سفر لراكب دابة فقط وان يحمل بدل
في نقل وان **مس** يعني ان جهة السفر للمسافر عوض له عن
توجهه الي الكعبة في الزاقل وان ورا الفعلة عليه السلام ذلك
واخرى ركنها الفجر وسجود التلاوة بشرط ان يكون سفره سفر
قصر وان يكون لراكب دابة فلا يدخل في ذلك في حضر ولا في
فيما دون مسافة القصر او سفر غير مباح ولو الي القبلة ولا

لما شي والموكب سفينة والمحمل كالدابة وهو لا يركب فيه من
شك في غيره واذا استوفى هذه الشروط له ان يتنوي بنقله
الى جهة سفره ولا يجب عليه ان يتنوي الى جهة القبلة وان
سهل الابتداء بان كانت الدابة مقطوعة او واقعة خلافا
لما في جيب في ايجاز به الابتداء مستقبلا جسيما ولو اخرج الى جهة
سفره عامدا في ضرورة بطلت الا ان يكون الى القبلة فلا شيء
عليه لانها الاصل وان كان ضرورة كظنه انها طرقة او غلته
دائمه فلا شيء عليه ولو وصل منزل اقامته وهو في الصلاة نزل
عنهما وتم بالارض ركعا وساجدا الا على من يجوز الايمان في النقل
للصبي فيتم عليها وان لم يكن منزل اقامته خفف التراقي وان
عليها السيارته وهل المراد بمنزل الاقامة سابق به اقامة
كما تقطع السفر او محل سكنه وبه يشعر التعليل **ص** لاسفينة فيدور
مهما ان امكن **ص** هذا تصريح بمنع من القيد الرابع لما فيه من
الخلافة اي ان ركب السفينة يمنع من تنقله صوب سفره كالغرض
لتيسير استنباله بدورانه لجهة القبلة اذا دارت عنهما مكانه
والاصلي فيها حيث توجهت كالدابة بجامع المسئلة لكن لا يهمل
ايما والغرض والنقل في هذه اسوأ والضرر في بعضها للقبلة كما قال
السياطي ولا اشكال او للسفينة كما قال الشارح اي مع دورانها
اي صاحب دورانه دورانها الا ان السفينة تدور لغير القبلة
وهو لا يدور الى القبلة وفيه تكلف فالاولى عود الغرض على
القبلة اي فندور لجهة القبلة اذا دارت عنها على نسخة
استقامت **ص** وهل ان او ما او مطلقا وبلان **ص** اي
منع النقل في السفينة حيث توجهت به مع تركه الدوران الممكن
له

له ان كان يهمل ايما العنراق في صلته ايما الموضع ونحوه ولما
ان كان يركب ويسجد فيصلي حيث توجهت به ولو امكنه
الدوران او منع النقل في السفينة حيث توجهت به مع تركه الدوران
الممكن له مطلقا او بلاف في فهم سبب منع النقل في السفينة
توجهت مع امكن الدوران هل كونه يهمل ايما او كونه حيث توجهت
به ولا يوجب ان لا يما جاز في السفينة لغيره او عذر
يسمح كما قد يتبادر من كلامه وقدره عليه بموضع ولا قائل به
ص ولا يقلد بجهته غيره ولا يحراها الا **ص** يعني ان
المجتهد وهو من يعرف الدلالة لا يسوغ له ان يتلذذ غيره مع
اتساع الوقت وظهور الدلالة لان قدرته على الاجتهاد
مانعة من تقليد ما اذا التقلد فرع عن الاجتهاد ويستأنف
الاجتهاد لكل صلاة ان كان الوقتان يختلف بهما الدلالة
بان كان في كل وقت بمحل والا فلا فان ظهرت له الدلالة
وضاق الوقت عن الاستدلال بما قلد مجتهدا غيره وان
خفيت عليه الدلالة سأل غيره من المجتهدين فان بان له
صواب اجتهاده اتبعه والا تنظر ظهور الدلالة ما لم يخف به
خروج الوقت فانه يتلذه ولا يقلد ايضا محرابا يريد اذا كان
البلد الذي هو فيه خرابا الى الوكان البلد عامرا يتكرر فيها الصلاة
ويعلم ان امام المسلمين قد نصب محرابه او اجتمع اهل البلد عليه
نصبه فانه يجب ان يتلذه وهو يعني قوله الا يحصر ولا
يجوز له الاجتهاد جسيما **ص** وان اعني وسأل عن الدلالة **ص**
يعني ان المجتهد لا يقلد غيره وان كان اعني ولكن قد
يسأل المكلف العارف العدل الرواية عن الدلالة كسواله

عن القطب في أي جهة أو عن الكوكب الفلاني **مس** وقوله غيره
كلها عارفا أو محرابا **مس** يعني أن غير المتاحصل للاجتماع وهو
الما جزمه بالفعل والقوة بصير الأمر تليد محرابا وإن لم يكن
من محارب مصر وكلها بالما عارفا بطريق القبلة لا
بجاهل زاد بن الحاجب سلماء قال في توضيحه ويبيّن أن يزداد
عدلا انتهى أي عدل رواية فكان علي المولف أن يعبر بديل
كلها بعدل رواية لأن العدالة تستلزم التكليف وتستلزم
الاسلام ولا تستلزم الحرية وأو في أي محرابا ثمة خلولا ثمة
جمع فلو اجتمعا ماض وفوله كلها محمول لقوله قلده وحذف
مثله من قوله وسال عن الأدلة لدلالة هذا عليه علي ما عليه
في توضيحه ولم يرتفع قول بن عبد السلام بالتعميم **مس** فإن لم
يحد أو خير بجهته **مس** يعني أن العاجز إذا لم يجد من ياله
ولم يجد من يتلده ولا محرابا فإنه يستخير له جهة من الجهات
الأربع ويصلي إليها مرة واحدة قاله بن عبد الحكم وعزاه سند
الكافة وشكّه إذا خير المجتهد بأن خفيت عليه الأدلة
لسجد أو ظلمة أو حجاب منه من النظر أو جهله بأعيانها
أو نسيانها لأعيانها وقيل يتلده كالعاجز الجاهل قاله في توضيحه
وهو ظاهر وقيل يصلي أربعين وهو قول بن مسلمة واليه أشار
بقوله ولو صلى أربعين جهة صلاة احتياطا لحسن عند أبي
عبد الحكم واختير للمخبر وقد إذا شك في الجهات الأربع
وأما أن شك في جهتين صلى صلاتين أو ثلاثة صلى ثلاثا
صلوات **مس** وإن تبين خطا بصلاة قطع غيرا عمي ومخرفي يسيرا
فيستقبلانها ويعدّها عاد في الوقت المختار **مس** لما قل

من

من الكلام علي مطلوبية الاستقبال ابتداء شرع فيه دوايا
والمعنى أن المجتهد أو المقلد إذا تبين له الخطا يتبين أو فلتاني
استقباله في قبلة الاجتهاد أو التقليد وهو في الصلاة فإن
كان عمي أو بصيرا مستخرا فيسير أفا فهم يستقبلان القبلة ويسيرا
علي صلاة فغلا أما البصير المخوف كثيرا فإنه يتقطع علي المشهور
ويتبني باقاة مة كما في المدونة وأما أن تبين الخطا بعد الفراغ
من الصلاة فإن كان غيرا عمي وبصيرا مستخرا فيسير أفا كان
بصيرا مستخرا كثيرا فإنه يصير استحبابا مادام الوقت وأما الأعمى
والبصير المخوف فيسير أفا لا يصيد أن الصلاة المتبين لها
بعد ما خطا وهما فقوله ويعدّها عاد في الوقت أي فإن
تبين الخطا بعد ها عاد من يومه بالتقطع حيث تبين له
الخطا فيها وهو البصير المخوف كثيرا وإنما وجب القطع فيها ولم
يجب الاعادة بعدها لأن مظهر الخطا فيها الظهوره في
الدليل قبلت الحكم ويعدّها كظهوره فيه بعدت الحكم وفيه
بن قوله تبين أنه لو شك بعد اجراءه ولم تبين له جهة لك
لتأدي لأنه دخل باجتهاد ولم تبين خطاؤه ولو رجع للأعمى
بصره في الصلاة فشك مخري وبني كما شك في عدد الركعات
قاله سند وقولنا في قبلة الاجتهاد والتقليد احترازا عن
جملة والمدنية وجاسع عمرو بن العاصي بمصر فإن كلامه
هو لا الثلاثة يتقطع سواء كان الانحراف فيها يسيرا وكثيرا
أعمي وغيره **مس** وهل يصير الناسي أبا خلافا **مس** يعني أن
من نسي مطلوبية الاستقبال أو نسي أن يستقبل جهة
القبلة هل يصير الصلاة أبا بن يونس وهو الرواية فيه

وشرح به بن رشد قال لان الشروط من باب خطاب الوضع لا
يستترط فيها علم المكلف او في الوقت بن رشد وهو المشهور
في المذهب من اجل انه يرجع الى اجتتهاد من غير تعيين خلاف
في الشهر ومحل في صلاة الفرض واما النفل فاداءة في قلة
الاجتهاد والتخير ومثل الناس الجاهل القبلة اي جهتها واما
الجاهل وجوب الاستقبال فيعيد ابد اقولا واحدا **ص** وجازت
سنة فيهما في الجولاي جهة لا فرض فيباد في الوقت **اول**
بالنسبان وبلا اطلاق **ش** اعلم ان المشهور في النفل الموكد
فيما ابتدا واذ وقع مع كرمي الفجر وكعتي الطواف الرابع
والسنة وما عدا ذلك من النفل غير الموكد فلا بأس به فيها
بل يندب لصلاة عليه السلام فيها بين المحدثين واليهانيين
وكالنفل غير الموكد في الجواز في كل نوع الطواف غير الواجب نص
عليه في المدونة واجاز جميع ذلك ائمة وبن عبد الحكم وجمهور
لمن طلي في الكعبة ان يصلي لاي جهة ولو جهة بابها متوجها
واما حكم الصلاة المفروضة في الكعبة فلا يجوز ان يتأخر فيها
ولا في الجوزياد في الوقت سواء كان عامدا او باسيا او غيرها
على الاقامة هناك فتقول المولى وجزت سنة اما ان يجمل على
حقيقة السنة واخرى غيرها وتكون ما شيا على ما لا شوب وابن
عبد الحكم كنه خلاف المشهور واما ان يريد بالجواز الصحة بعد
الوقوع والنزول ولو عبر بها السلام من الاعتراض فان قلت
لو عبر بها لم يصح قوله لا فرض فيما دني الوقت ويانه انه عطف
على فاعل صحت المتقضي لعدم الصحة في قوله لا فرض وهو
مأنف لقوله فيما دني الوقت قلت لا نسلم المناقاة وذلك

لان

278
لان المواد بالصحة المدلول عليها بصحة الصحة النافذة التي لا
لا اعادة معها ونفي الصحة المذكورة صادق بعدم الصحة بالكعبة
والصحة التي معها الاعادة وهذا الثاني هو المراد به دليل قوله
فيما دني الوقت واما ان يجمل قوله وجزت علي عني نفذت وقوله
لاي جهة راجع للكعبة دون الجوز لانه لو رجع له ايضا لا وهم
جواز الصلاة فيه ولو استند بر الكعبة او شرق او غرب عنه
قال **ح** ولم ارد لك منصوبا والظاهر انه لا يصح ولا يجوز
والذي اردت الله به واعتقده انه لا يجوز لاحد ان يستدبر الكعبة
ويستقبل الشام او يحيلها عن يمينه او شماله او يستقبل الشرق
او الغرب ويحرم عليه ذلك وينهي عنه من فعله فان عاد ادب
ص وبطل فرض علي ظهرها **ش** يعني ان من صلي فرضا علي
ظهرها فان يبطل ويعيده ابد اعلى المشهور ولو كان بين يديه
قطعه من سطحها بنا على ما من ان المأمور به جملة البناء لا
بعضه ولا الهوي خلافا لاي حنيقة في اعتبار الهوي والستايه
بتقطعة من سطحها ومن لازم البطلان المنع ونهي من تخصيص
الفرض بالبطلان صحت ما عداه وهو كذلك **و** فاقا للمجلد
قايلا لا بأس بتقله عليها انتهى لكن نص القاضى تقي الدين
الناسي في تاريخه ثنا الفروم على عدم صحة السن والناقلة
المناكدة كركعتي الفجر وكعتي الطواف الواجب علي سطح الكعبة
قايلا علي المشهور انتهى فتظهر هل هو مقابل لاطلاق الجلاب
او يخصه وله واما الصلاة تحت الكعبة كالوخر حفرة تحتها
فانها تبطل ولو نقلها كما هو مقتضى كلام **سند** كالمركب **ش**
يعني ان الموقع للفرض علي الدابة يبيد اذ حيث كان صحيحا

امنا بيل قول **من** الالالتام او خوف من كسب وان لغيرها **ش**
اي الالالتام في قتال عدو وكافر وغيره من كل قتال
جايز الذب به عن نفس او مال او حريم او هزيمة جائرة اول اجل
خوف من افتراس سبع او لصوم ان نزل عن الدابة فيصليان
عليها اي القيلة ان قدرا وان تضر التوجه اليها صليا لغيرها
واختر بقوله الالالتام من صلاة القسمة فان الاستقبال
فيها شرط **ص** وان امن اعاد الخائف بوقت **ش** يعني ان الخائف
من السبع واللص اذا حصل له الامن بعد ان صلى فانه يندب
له الاعادة مادام الوقت المختار على ما مر في قوله وبعد هذا
الاعادة في الوقت المختار وتقل بعد الحف في التهذيب وقته الغروب
لا وقت الصلاة المفروضة وليس ذلك كالوقت في مسایل اليتيم
نقله ابو الحسن واما الخائف من العدو فلا اعادة عليه بدليل
ما ياتي في صلاة الخوف وبعدها الاعادة لقوله تعالى فان ختم
فرجاله او ركبانا وما وقع فيه النص اقوي من غيره فظاهره
كظاهرها ولو استويا يتيقن الخوف او ظنه لان العدو ومراده
النفس ومراد الله المال قالوا فيهم وجرة النفس اعلى من
حرمه المال فامر العدو واشد **ص** والالالتام لا يطبق النزول
به **ش** يعني ان الحاضر والمسافر اذا اخذوا الوقت في طين
خفي فاض ولا يجد اي يصلي وخاف خروج الوقت المختار قبل
فيتزل عن دابته ويصلي فيه قائما يوسي للسهود اخفض
من الركوع وان لم يقدر ان يتزل فيه صلى على دابته الى القيلة
وعدم القدرة على النزول بكونه يخاف الفرق واما خشية تلوث
الثياب لا تجب صحة الصلاة على الدابة وانما هي بيحة للصلاة

ايما

ايما في الارض وفي كلام **ح** وس في شرحه نظريه جملان خشية
تلوث الثياب بيحة للصلاة على الدابة وانظر النص في شرحه
الكبير وفرض الرسالة المسيلة في المسافر خروج مخروج الغالب فلا
يتقيد به كما اشرونا له في التقرير **ص** او مرض ويؤديها على الارض
فالجها **ش** يعني ان المريض الذي يطبق النزول عن الدابة يجوز
له ان يصلي على الدابة الى جهة القيلة بعد ان توقف له اذا
كانت حالته مستوية بان كان اذا نزل للارض يومي كما اذا صلى
على الدابة ويومي للارض بالسجود لا الى كور الراحة ومفهوم
التسوية منعها على الدابة ان كانت بالارض اتم وهو كذلك
واما لو كان لا يطبق النزول به فانه يصليها عليه ولا يتقيد
في هذه الحالة كونه يوديها عليه كالارض بل لا يتصور فيها ذلك
عادة ويكون حكمه حكم ما قبله من مسيلة الخفض في قول **ش**
تبارك الخارج او مرض لا يطبق النزول به غير ظاهر **ش** وفيها كرامة
الاخير **ش** يعني في المدونة كرامة صلاة المريض على الدابة
وهو المراد بالخير اي من القروع الاربعة المذكورة هنا وانظر
الاعتراض على المؤلف في شرحنا الكبير **ص** انه في الكلام على
ما اراده من شروط الصلاة الخارجة عن ما هيها شرع في الكلام
على فرايضها المبرع عنها بالاركان الداخلة في ما هيها متين
ذلك بدكوشتها وسند وياتها وما يتعلق بذلك فقال **ش**
فصل في فرائض الصلاة بكسرة الاحوام **ص** يعني ان فرائض
الصلاة وفاقا وخلافا خمسة عشر اولها بكسرة الاحرام متفق
عليها الكل صل ولو ما موما فلا يحلها عنه اياه كما يحل الفاتحة
والمراد بالصلاة ولو تطلد واما ما يختص بالمرض فسياتي في قوله

يجب بفرض قيام وفرايين جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مفروضة
 الصلاة لاجم فرض لان جمع فعل على مايل غير مسموع واضافة فرايين
 للصلاة من اضافة البعض لكل لان الفرائض بمعنى الصلاة وضافة
 التكبير للاحرام من اضافة الجوز لكل كيد زيد ان قلنا ان الاحرام مركب
 من التكبير والنية والاستقبال لانه عبارة عن الدخول في الحركات
 ولا يعمل الدخول في الحركات الا بالثلاثة او من اضافة المكساج
 للمصاحب مثل طيلسان البرد ان قلنا ان الاحرام الشك والتوجه
 الى الصلاة وليست بياينة خلافا لبعضهم **ص** وقيام لها **ش** ايها
 القيام لتكبير الاحرام في العوض للقادر غير المسبوق فلا يجزي
 اتباعها جالسا او مستحيا اتباعا للمل وقيدنا بالعرض بدليل قوله
 يجب بفرض قيام وبغير المسبوق بدليل قوله **ص** لا المسبوق فتاويلان
ش يعني ان القيام لتكبير الاحرام هل هو واجب مطلقا او واجب
 في حق غير المسبوق وايما القيام في حقه فلا يجب عليه فاذا
 فعل بعض تكبيرة الاحرام في حال قيامه وانته في حال الخطا له
 او بعده من غير فصل بين اجزائه ففعل يعتد بتلك الركعة بناء على
 القول الثاني او لا يعتد بها بناء على القول الاول وصلاة صحيحة
 على كل حال والتاويلان جاريت فيمن نوى بتكبيره العقد او نوا
 والركوع او لم ينوها **ص** وانما يجزي الله اليك **ش** لما كانت عن التكبير
 التنظيم فتوهم اجزا كلما دل على ذلك بين انحصار المجزئ منه
 والمبني ان المبني لا يجزيه من كل لفظ يدل على التنظيم اللفظ الله
 اكبر لا غيره من الله اجل واعظم والكبير والاكبر للمل والمحل محل
 نوكيف خلافا لابي حنيفة والشافعي ولو اسقط حروفا او الجمع البا
 اوتي بمبرادف ذلك من لغة ولقنين لخذ اي اكبر لم يجزه قال في الاخرة
 وقول

كل ان لا يبين فيما اذا اتى ببعضها من قطع وبعضها
 في حال الاخذ او بعده من غير فصل ففعل مجزئ تلك
 الركعة اولها ويلات ما لو كان في اي حال في الركعة
 اوتي ببعضها فيه وبعضها بعده فالركعة باطلة قوله
 واحد او لو فصل والركعة باطلة قوله
 سواء اتى بها في الركعة او بعده ففعل مجزئ تلك

وقول العامة الله واكبر له من اجل في الجواز لجواز قلب الهزة ولو اذا
 وليت ضمة انتهى ونقله بن جزي في قوانينه لا يتقيد العامة فتا **ص**
 من قال الله اكبرا بالمد لم يجزه وان قال الله واكبرا بالمد الهزة واوا
 جاز انتهى وكذا لا تبطل لو جمع بين الهزة والواو فقال الله واكبر
ص فان عجز سقط **ش** يعني ان المبني اذا عجز عن النطق بالتكبير
 كاملة لخوس او عجزه ولو قدر على بعضها او مراد فها من غير العربية
 فانه يستقط عنه النطق ويكتفي عنه بالنية ولا يلزمه الاتيان بالمراد **ف**
 ولا بالبعض التاد عليه كقطع اللسان المستطيع النطق باليا
 كما في شرح **ص** وفي كلام غيره انه يستقط عنه النطق ولا يلزمه الاتيان
 بما قدر عليه حيث كانت قدرته على نحو ان من الحروف المفردة
 فان قدر على النطق باكثر من حرف فان كان ما يتدر على الاتيان
 به يبد تكبرا عند السرب لزوم النطق به وان كان ليس كذلك
 ففعل يلزم ان ينطق به ان دل على معنى لا يبطل الصلاة كان يدل
 على ذات الله وصحة لقوله عليه السلام اذ امرتكم بالسرفاوات
 ما استطعتم ام لا وان دل على معنى يبطل الصلاة لم ينطق به **ص**
 ونية الصلاة المعينة **ش** الثمانية الصلاة المعينة يكونها ظهرا
 او عصرا او ترا او مجرا او كسوا فلا يكفي فيه مطلق العرض ويستثنى
 من ذلك نية الجمعة عن الظهر فتجزي على المشهور بخلاف العكس
 ابن الحاجب وفيمن ظن الظهر جمعة وعكسها ثلاثة اقوال مشهور
 تجزي في الاولى قال المؤلف وجه المشهور ان شروط الجمعة
 اخفى من شروط الظهر ونية الاخصى تنفذ نية الاعم بخلاف
 الاعم **ص** ونقله واسع **ش** هذا من اضافة المقدر اليه فاعلم
 اي لفظ النواوي والمبني واسع فينبغي ان لا يتلفظ بقصد بان

Copy

يقول قد نويت فرض الوقت مثلا لان النية محلها القلب فلا يدخل
اللسان فيها فان تلفظ فواسع وقد خالف **الاولى** وان تخالفنا
فالمعتمد **ش** اي وان خالفنا نية لنظمه فالعبرة بالنية دون التلفظ
كما في طهر تلفظ بمصر مثلا وهذا اذا تخالفنا نحو او اما ان فعله
متعمد فهو متلاعب قال في الارشاد والاحوط الاعادة اي فيما اذا
فعل ذلك نحو قال الشيخ زروق في شرحه للمخلاف في الشيعة
اذ يحتمل تعلق النية بما سبق اليه لسانه انتهى وهذا التعليل يقتضي
ان مراده بالاعادة اعادة الصلاة ان تذكر ذلك بعد ما فرغ منها
واعادة النية ان تذكر ذلك قبل الفراغ منها **الثاني** والوقف **هـ**
مبطل **ش** يعني ان الوقف للصلاة يبطلها كالصوم بخلاف الوضوء
والحج لان فيهما اضياع المال وظاهر كلامه هنا ان الوقف مبطل
لها كان في اثباتها او بعد الفراغ منها وظاهر كلامه في باب الصوم
انه اذا رخص بعد الفطر لا يرتفع لانه قال هناك او رفع نية
بما راول الحاصل الصوم والصلاة اذا رخصا قبل تمامهما يبطلان واما
بعد تمامهما فقولان وظاهر كلام الشارح هنا وفي التامل انها
اذا رخصا بعد تمامهما فلا يرتفعان وهو الذي رجحه سندوان
جماعة وبن رشد والحنفي وظاهر كلام القرافي ترجيح القول
بتأثيره **ص** كسلام او طه فانه ينقل ان طالت او ركع والافلا **ش**
هذا تشبيه في البطلان والمعنى ان من سلم ساهيا من اثنين
من رباعية مثلا طائرا الا تمام ولا اتمام في نفس الامر او طين السلام
لظنه الا تمام ولم يكن منهما شيء في نفس الامر ثم قام كل منهما الى
نافلة احرم بها او فرض فان ملته التي خرج منها يتبين او طائرا
تبطل عند بن القاسم ان طالت قرائة في الصلاة المستوع فيها

بان خرج

ان

بان خرج من النافذة او ركع فيها بالانحاض ولو لم يبطل ولا يتال
الركوع يشلح الطول لانا نقول لان سلم ذلك اذ قد تكون
القراءة ساقطه عنه ليجزى عنها وانما يندب الفصل بين
ركوعه وتكبيره واذا حكم ببطلان الصلاة التي خرج منها انتهى
النقل الذي هو فيه وقطع غيره وهو الغرض وندب الاشغال
ان عقد ركعة كما ياتي في قوله في باب السجود من فرض **ا**
اطال القراءة او ركع بطلت واتم النقل وقطع غيره الخ ثم ان اتمام
النقل مقيد بما اذا اتسع الوقت او عقد ركعة بسجودتيها
وان ضاق الوقت وقوله فيما ياتي واتم النقل مقيد بما اذا اتسع
الوقت فان ضاق قطعها وهذا ما لم يستدركه فان عقد ما
اتمه وان ضاق الوقت واما الغرض فانه لا يشغفه ان عقد
ركعة الا اذا اتسع الوقت وقوله فيما ياتي وندب الاشغال الخ
خاص بالغرض وان لم يحصل طول ولا انحاض فلا يبطلان لما خرج
منه ولكن يلغى ما علمه بنية النافلة ويرجع الى الحالة التي فارق
الصلاة فيها فيجلس ثم يقوم بنا على ان الحركة للركن مقبولة
كما مر وهو ظاهر اطلاقه هنا ويسجد بعد السلام وقوله فاتم
ببطل اي سارع في نقل لكن لا كان احرامه بالنافلة وشروعه
فيها اتماما للصلاة في الصورة عبر عنه بالانحاض ولو غير شرع
لكانه اظهر **ص** كان لم يظنه او غرت اول بني الوكعات او الادا او
ضده **ش** هذا تشبيه في عدم البطلان والمعنى ان من لم يظن
السلام بطلان انه في نافلة ونحو ذلك نية اليها فان صلته
صحيحة كما في التي يلبسها ويجزيه في هذه ما قبل بنية النافلة
والغرض بين هذه والمسيئين قبلها انه فيها قصد الخروج من

المرض حين علم السلام وظنه وفي هذه لم يوجد منه قصد
 ذلك وكذلك تصح صلاة من عزيت نيته بان عقله عن ما بعد الاثبات
 لها في محلها الذي استصحابها مشقة وسواء كان الشاغل عنها
 دنيويا واخرى تباستد ما على الصلاة او طاريا كراهة التكلد
 بدنيوي وكذلك تصح صلاة من لم ينو عدد الركعات اتفاقا عند
 ابن رشد وعليه الاصح عند غيره لان كل صلاة تستلزم عدد
 ركعاتها وعليه هذه يتفرع قوله فيما بعد وجازله دخول علي ما
 احرم به الامام وكذلك تصح صلاة من لم ينو في الحاضرة والنبات
 ادا او قضا لا يستلزم الوقت الاداء وعنده الفقهاء لكن لا تنوب
 نية الفضا عن الاداء ولا عكسه لقولهم في الصوم لو بقي الاسير
 سجين يتخوف في صوم رمضان شهرا ويصوم ثم يتبين له انه صام
 قبله لم يجزه ولا يكون رمضان عام قضا عن رمضان قبله
 علي المشهور وكما لا يلزم نية اداء ولا قضا لا يلزم نية الايام اتفاقا
 وسياتي في قضا الفوات عند قوله اي المولى وان علمها
 دون يومها صلواتها نوايا له ما يتخرج منه خلاف في ذلك
 ونية اقتداء المأموم **ص** وايضا نية اقتداء المأموم بصلاة
 امامه فان لم ينو ذلك بطلت صلاته قال في الجواهر والامام
 فلا يجب عليه ان ينو الامامة الا في مسائل تاتي وقال **ت**
 قال بعض مشايخي قد اشكل علي بعض مشايخنا الجعنين هذا
 وذلك اي قوله الاتي بشرط الاقتداء انه لما قل له كيف تحلون
 نية الاقتداء اشارة ركنه وشارة شرطه والركن داخل الكاهية والشرط
 خارجها واجاب بانه لا اشكال لاختلاف الجهة وذلك لان
 ركنها ما خوذ بالنسبة للصلاة وشرطها بالنسبة للاقتداء
 وهذا

وهذا اجلي من كلامه انتهى **ص** وجازله دخول علي ما احرم
 به الامام **ص** لما كان قوله ونية الصلاة المعينة على ما خصمه
 بهذا والمعني ان المأموم المسافر والمقيم اذا وجد اماما
 ولا يدري اهو مسافر او مقيم فانه يجوز له ان يدخل معه
 ويجزم علي احرم به ويجزيه ما صادف من ذلك من حضرة
 او سفرة وكذلك من دخل جاسا او وجد اماما له محرابا ولا
 يدري احرم بحجته او بغير يوم خميس فانه يجوز له ان يحرم
 علي ما احرم به الامام ويجزيه ما صادف من ظهر او جمعة
 ويجزي كلام من المسافر والمقيم ما تبين من سفرة او حضرة
 وان خالف حاله حال الامام لكن يتم المقيم بعد الامام المسافر
 ويتم المسافر مع الامام المقيم انتهى بخلاف لو دخل علي انها احراما
 بينهما فصادف الاخرى فلا تجزيه عند اشبه في الوجهين
 قاله في النوادر لكن تقدم ما لا ينال الحاجب فيمن ظن الظاهر
 جمعة وعكسها ويأتي في كلام المؤلف من ظن القوم سفر او ظهر
 خلافة وعكسه والعرف بين من نوي ما احرم به الامام ومن
 عين شيا فظهر خلافة ان الاول غير مخالف لاسامه في نيته
 بخلاف الثاني وحملنا كلام المؤلف على خصوص هاتين المثلتين
 شيئا المنقول خلافا لمن عجم **ص** وبطلت سبقها ان كثرة والا
 خلافا **ص** يعني ان النية اذا سبقت اي تقومت علي تكبيرة
 الاحرام فان الصلاة يتطل ان بعد السبق اتفاقا وكذا ان تأخر
 النية عن تكبيرة الاحرام مطلقا فان لم يسبق النية لتكبيرة
 الاحرام بالثبوت عنهما يسير بخلاف البطلان لابن الجلاب
 وتكبيره عبد الوهاب فيستلزم المقارنة وعدمه لابن رشد

ح

حيث قال تقدم النية قل الامام يسجد جازلا وضوءا والنفل
 عندنا والصوم عند الجميع **تنبيه** السيران ينوي في بيته
 ثم تذهب عنه النية حين يتلبس بالتكبير لها في المسجد او بعد
 ذلك الصادق بيده الفراغ منها وهذا يبيده قول ابن عبد
 البر حاصل مذهب مالك لا يضر عز وجل بعد فقده المستحب
 لها ما لم يصرفها لغير ذلك **وفاتحة** بحركة لسان على امام
 وفذوان لم يسمع نفسه **ف** فاسمها فزاة لم القرآن ولو بحركة
 لسانه وان لم يسمع نفسه على الامام والمتفرد في الموضع والنفل
 لا على الامام وحده قراءة الامام قراءة الاموم وسوا السرية
 والمحورية كان الامام سكت بين القراءة والتكبير ام لا الالة
 يستحب القراءة خلف الامام في السرية ورد بقوله وان لم يسمع
 على الشافعية لكن الاولى ان يسمع اذنية مما مر فقوله وفاتحة
 اي وقراءة فاتحة به ليل قوله بحركة لسانه لان فاتحة جامد
 فلا يتعلق به الجار والمجرور وهل يجب فزاة ام القرآن ولو على
 من يلحن فيها وينبغي ان يقال ان قلنا ان اللحن لا يبطل
 الصلاة تجب اذ هي حينئذ بمنزلة ما لا لحن فيها وعلى مثاله
 لا يقرأها وعليه فان كان يلحن في بعض دون بعض فاني
 ان يقرأ ما لا لحن فيه ويترك ما لحن فيه وهذا اذا كان ما يلحن
 فيه متواليا والا فيظهر انه يترك الكل كما في شرحه **وقام**
لها سادسها القيام لقراءة الفاتحة لا لنفسه في حق الامام
 والنذران محذوران سقط القيام ولو قدر في اثباتها وجب
 وقبل القيام واجب مستقل فلا يسقط القيام ممن يحذر عن
 قدراتها واما الاموم فلا يجب عليه القيام لها بن يوسف لما جاز

من جاز في الكلام

له ترك القراءة خلف الامام جازله ترك القيام لها انتهى اي
 جازله ترك القيام من حيث عدم وجوب القراءة عليه واب
 بطلت عليه صلواته من حيث مخالفة امامه وقوله وقيام
 لها اي للفاتحة في صلاة العزى **في** فيجب تعلما ان لكن
 والاداء **في** التاليفية اي فيجب بسبب وجوبها تعلما
 ان اتسع الوقت الذي هو فيه وقبل التعليم وجد من يعلمه
 فان فرط في التعليم فضا من الصلوات ما يلي فذا بعد مضي
 قدر ما يتعلم فيه قاله الاخوي قال بعض ولم يتقضى لوجوب
 التعليم فانظر هل يستلزمه وجوب التعليم ام لا انتهى وينبغي
 ان ينصل فان ضاق الوقت ولم يجد غيره وجب ان يعلمه
 والافواجب موسع فان لم يمكن التعليم لعدم ما تقدم ايتم من
 يحسنها ان وجده وحيث كان قرائتها واجبة ولا يتوصل
 للواجب حينئذ الا به فان لم يمكن فذا بطلت **في** فان لم يمكن فالحال
 سقوطها **في** فينبغي ان ادا لم يمكن التعليم بما تقدم ولم يمكن
 الا بتمام لعدم مقتدي به فاختار الاخوي قول عبد الوهاب
 بسقوط القيام وبطل الفاتحة من ذكره وخبره ومقابله قول
 المحذور بحج قيامه بقدر ما يتيسر من الذكر ولو طوي على
 الا في قاري او طوي عليه العلم بها في الصلاة بان سمع من قراها
 فطلعت بختطه في محرد السماع لم يتطعم ويتها كما جاز عن القيام
 قدر عليه اثباتها فالصواب المشي في قوله فان لم يمكن التعليم
 والايتمام ولو اسقط خبر التشيعة لم يكن به بأس بل قال
 الشيخ عبد الرحمن بن قاسم الصواب التخيير بالافراد وذلك
 لان الصواب مستقر حينئذ يكون عايد اعلى الايتمام المكتوب على

Copy

ersity

عدم إمكان التمام فقد استند عدم إمكان الشيعين وجها
غير سقوطهما للقيام ولبدل النافحة للنافحة لأن مقابل
القول المختار لا يقول بعدم سقوطها إذا قابل به **لا**
الموضوع أنه لم يمكن تفهماها **ص** ونسب فصل بين تكبيره وركوعه
ش أي وعلى القول بسقوط وجوب بدل النافحة على من لا
عنه الاتيان بها يندب له أن يفصل بين تكبيره وركوعه بوقوف
ما أو ما على القول بوجوبه لها فالفصل بوجود قطعا فلا
يتصور تنبيه وقوله فصل صادق بالسكوت وبالتسليم ولكن
ينبغي جملة على التسليم وما وقع الخلاف في المذهب في وجوب
النافحة وعدمه فقيل لا يجب في شيء من الركعات لحمل الأمام
لها وهو لا يحمل فضا قاله بن شبلون وروي الواقدي عن مالك
خو فمال عنه من لم يترافى صلاة لاعادة عليه وعلى جوبها
فاختلف في سعادتها ما يجب فيه من الركعات على أقوال حتى
ابن الحاجب منها ثلاثة أشار المؤلف إلى المشهور منها قوله
ص وهل يجب النافحة في كل ركعة أو لكل خلاف **ش** **الدول**
لما كان في المدونة وشهره بن شاس وابن الحاجب وعبد الوهاب
وابن عبد البر يخبرون على صلاة لم يترافى بها بام القرائن فهي
خراج خراج خراج أي غير تمام بناء على أن المواد بالصلاة كل ركعة
لأنه الظاهر من السياق أن حمل القراءة من الصلاة كل قيام
فهو كما قبل كل صلاة لم يركع فيها ولم يسجد وقيل يجب في الجلس
في الأقل وإلى وجه مالك وشهره صاحب الإرشاد وهو أن عكر
الترافى وهو ظاهر المذهب وإن ضعفه في توضيحه بما علم بالوقوف
عليه وقيل يكفي بها في ركعة وهو قول المغيرة لا يقال كيف
يقول

يقول المؤلف خلاف مع أنه ضعيف القول الثاني لأننا نقول
هو متيقن بالتشهير الموجود لأهل المذهب ولا يقول على
ما يظهر له وعلى القولين أن تركها سمعوا ولم يكن تلا فيهما بطلت
تلك الركعة وإن أمكن تلا فيهما وتلافاها صحت وإن لم يتلافا
أو تركت عمدا بطلت الصلاة كلها والتفصيل الذي ذكره المؤلف
في التوضيح عن بن رشد مع طوله ضعيف والمقول عليه
قوله وبترك ركعتين وطال وبنى أن لم يسلم ولم يعتد ركوعا وركعتين
الثانية أو لم يبتلا فيهما فقد وأمام الخ وقوله أو لكل أي وتسق
في الأقل لكن لا حكم السنن فإن تركها عمدا بطلت صلاته كلها
بإتفاق كل من القولين لأحد هذه سنة شخوص فرضيتها وإن تركها
سمعا سجد قبل السلام فإن لم يسجد بطلت صلاته وإن لم يكن عن
ثلاث سنن لأن هذه سنة شخوص فرضيتها وقال **ش**
ومع من قوله الجمل أن المترك منها القراءة ثلاثية أو رباعية
وأنه لو تركها في ركعة من ثنائيه أو في اثنتين من رباعية لم يكن
الحكم كذلك على أنه حكي في توضيحه في ذلك قولين ابن عطاء
الله اشهرهما يتخادي ويسجد قبل السلام ويسجد وهو مذهب
المدونة وثانيهما لا يصح وينبغي أن يحكم يلبي ما ترك منه قراءة
النافحة ويسجد بعد السلام انتهى لكن الذي في التوضيح أنه يتخادي
ويسجد قبل السلام ويسجد احتياطا انتهى **ص** وإن ترك أية منها
محمد **ش** يحتل أنه مخرج على قوله أو لكل ولا ظهور أنه مخرج على
القولين السابقين أي وإن ترك من النافحة أية سمعوا ولم يكن
التلا في ركعتين يسجد قبل السلام فإن أمكن تلا فيهما وتلافاها
وإما أن تركها عمدا بطلت صلاته على القولين لأنها وإن كانت

سنة في الاقل على القول بوجودها في الجبل لكنا سنة شحوت طر
 فرضيتها وجز الستة سنة **ص** وركوع تقرب راحته فيه من ركبته
ش سابعها الركوع وهو لغة انحناء الظهر واما شرعا فاقوله الذي
 لا يسمى ركوعا الا به كما قال ابن شعبان انحناع وضع يديه
 على اخراجه بحيث يقرب بطنه كفيه من ركبته فلو قصرنا لم
 يزد على تسوية ظهره ولو قطعت احدها وضع الاخرى على
 على ركبتها قاله في الطراز وقوله راحته والجمع راح بلا تامة
 فان لم تقرب راحته من ركبته لم يكن ركوعا وانما هو ايما وقعه
 الكيفية خلاف الاولى واكمله ثلثين منها وبنها كيفة
 فوق الاولى ودون الثانية وهي وضع يديه على ركبته وكيفية
 ركوعه عليه السلام محمولة عندنا على الكمال ورفع العجزة سنة
ص وندب ثلثين منها ونضعها **ش** اي وندب ثلثين راحته من
 ركبته ونصب ركبته اي استواءها مستدلتين فلا يبرزها الا
 قد رما يمكن وضع كفيه عليها ولا ينجح يراعه ولا يرفعها والجمع
 بذال حجة او محملة تتكيس الرأس ورفع العجزة بل يحمل الظهر
 مستويا **ص** ورفع منه **ش** ثاسعها الرفع من الركوع على المشهور
 ان عرفة قنيطل بتقدم تركه ويرجع محدود بانني السجود
 بعد السلام الا لما سقم في محلة الامام فان لم يرجع محدودا
 ورجع قايما اعاد صلاته قاله بن الموارس **ص** وسجود على حدة
ش تاسعها السجود وهو لغة الانحناء الى الارض سجدة
 النخلة مالت واما شرعا فاقوله الواجب لصوق بالارض او ما
 اتصل بها من سطوح عرفة او سرير خشب او شريط للمريض
 العاجز عن النزول الى الارض كاي ذلك اللصوق على ادني فري
 جهته

جهته

جهته وهي مستديرا بين الحاجبين الى الناصية ويستحب
 الصاقها على ابلح ما يمكنه بحيث تستقر منبسطة وكراهه تلك
 شد الجبهة بالارض والكراهه ابو اسعيد الخدري عن من ظهر
 فيها اثره **ص** واعاد لترك انته بوقت **ش** يعني انها المصلي
 لو ترك السجود على الاثف واقتصر على الجبهة فانه يستحب
 له الاعادة مادام الوقت الفوري لكن السجود على الاثف
 واجب خفيف فان قلت لاي شي لم يطلب من يجوفه فزوج
 بالسجود على الاثف بل طلب بالايما وجري في صلاة نزع
 حيث سجد على الاثف كما يأتي مع ان السجود عليه واجب
 قلت لان السجود على الاثف انما هو مطلوب بطريق
 التبعة للجبهة لا بطريق الاستتال كما يدل على ذلك
 مسئلة الايمان ورجع فيضعهم ان السجود على الاثف مستحب
 والاعادة مراعاة لمن يقول بوجوده لان المستحب لا تطلب
 الاعادة لتركه وظاهر كلام المؤلف ان الاعادة ولو تركه
 السجود عليه في سجدة واحدة من رابعة **ص** وسن على ط
 اطراف قدميه وركبتيه كيد به **ش** يعني انه يسهل السجود
 على اطراف القدمين بان يباشر باصابعهما الارض ويجعل
 كفيه اعلا واختر به من السجود على ظهورهما على الركبتين
 كما بين السجود على اليدين على الارض وشار بقوله على
 الاصح في الاولين لقول بن القصار الذي يقوي في نفسي
 ان السجود على الركبتين واطراف القدمين سنة انتهى وفي
 الثالث لقول سند الاصح اعادة من ترك السجود على
 يديه انتهى اي لان الاصل في ما يعاد لتركه من غير الغرايين الا

Copy

ersity

السنن كما يأتي في قوله وعن سنة بعيد في الوقت **و** رفع منه
ش عاشرها الرفع من السجود لأن السجدة وإن طالت لا
تتصور سجدتين فلا بد من فصل السجدتين حتى يكونا اثنتين
ولم يذكر المؤلف فريضة الجالس بين السجدتين ولعل المؤلف را
أن الجالس بينهما هو الاعتدال من رفع السجود فاستغنى المؤلف
عنه بذكر الاعتدال في جميع الأركان **و** وجلس لسلام **ش**
حادي عشرتها الجالس لأجل بقاء السلام فاجزأ الأخير
من الجالس الذي يوقع فيه السلام فرضي وما قبله سنة فلا
يلزم إتيان فرضي في سنة بل في فرض فلو رفع رأسه من السجود
واعتدل جالسا وسلم كان ذلك الجالس هو الواجب وفاتية
السنة ولو جلس ثم تسعد كان إتيان الفرض والسنة **و** سلام
عرف بال **ش** ثاني عشرتها السلام المعروف بال لا بالاضافة
كسلامي أو سلام الله ولا بد من قوله السلام عليكم ولا تأتي
النية للمقادير ولا يقوم مقامه شيء من الامتداد وسواك
المصلي أما ما موصى أوقد ألا يخلو من محبوب اقليم
الحفظة ولا يضر زيادة ورحمة الله وبركاته لانها خارجة
من الصلاة وظاهر كلام أهل المذهب انها ليست سنة وإن
ثبت بها الحديث لانه لم يعمى بها عمل أهل المدينة كالتمسك
الثانية للامام والفد ولا بد في السلام أن يكون بالعربية
فإن قدر على الاتيان بهينير العربية فلا يأتي به وإن
قدر على الاتيان ببعضه وكان له معنى ليس بأجنبي من
الصلاة أتى به على نحو ما تقدم في تكبيرة الاحرام وفي اشتراط
نية الخروج به خلاف **ش** اي ومل يشترط تجديد نية الخروج

من

من الصلاة بالسلام لتمييزه عن جنس كافتقار تكبيرة الاحرام
اليها لتمييزها عن غيرها قال سند وهو ظاهر المذهب فلو سلم
بغير نية لم يجزه وعدم اشتراط ذلك لانسحاب النية الاولى
قال بن الناكهاني المشهور بعدم الاشتراط وكلام بن عرفة
يفيد انه المعتمد وعليه الاشتراط ينوي الاسم بسلامه الخروج
من الصلاة والسلام على الامام ومن والملايكة والامام ينوي
به الخروج من الصلاة والسلام على الملايكة والثانية الود والقد
ينوي بها التحليل والملايكة وعليه عدم الاشتراط ما الفرق بينه
وبين تكبيرة الاحرام فانه لا بد معها من نية الصلاة بلا نزاع قبل
الفرق بينهما ان التكبير لما وجد في الصلاة بغير الاحرام لم يكن
بذاته كافيا بخلاف السلام فانه لم يوجد في الصلاة الا في هذا
المحل صاروا لا بذاته على التحلل **و** واجزائي تسليمية الود سلام
عليكم وعليك السلام **ش** يعني ان الاول ان يكون تسليمية غير
التحليل كالتحليل فلو وقعت تسليمية الود على الامام او على من
باليسار بقوله سلام عليكم او عليكم السلام فتجزي **و** وطائفة
ش ثالث عشرتها الطائفة في جميع الأركان على الاصح عند
ابن الحاجب وهو استقرار الاعضاء ما زيادة على ما يحصل
به الواجب من اعتدال وانحناء اما الاعتدال بان لا يكون منحني
فبينهما عموم وخصوص من وجه **و** وترتيب اد **ش** رابع عشرتها
ترتيب الاد اقوالها وافعالها بان يتم الاحرام على الترتيب
والترتبة على الركوع وهو على السجود والمراد ترتيب الفراغ
في انفسها واما ترتيب الصلوات في انفسها او مع القرائن فليس
بواجب لانه لو قدم السورة على الناحية لا تبطل صلاة

غايتها انه سكره وقال **ز** فرع في لزوم ترتيب النافحة مع السورة
قولان فلو قرأ السورة قبل النافحة اعاد ولوقالت **ع** التلافي
فكاستطاع علي القول بلزوم الترتيب انتهى من شرح الوغليسية
و واعتدال علي الاصح والاكثر علي ثبوت **ش** خامس عشرتها
الا اعتدال في فصل الاركان وقال بن رشد الاكثر علي ثبوت فرضية
الا اعتدال وهو سنة ودل عليه قول بن القاسم من رفع راسه
من الركوع او السجود فلم يتبدل قايما او ساجدا حتي يسجد
استغفر الله ولا يبيد ولم يحج الاعتدال مع الطائفة ليرجع الاصح
لها خشية رجوع قوله والاكثر علي نفسه لهما ايضا علي انه
سنة فان سمى عنه سجد لسموه انظرا يا الحسن **س** وستنهما
سورة بعد النافحة في الاولى والثانية **ش** لما انتهى كلامه
علي الغرائض وكان منها ما يعم الغرض وغيره وما يخصه دون
غيره كالقيام وكانت السنن كذلك شرع فيها الان والمعني
ان قراءة ثلثي او اربعة بعد اتمام القرآن في كل ركعة من الاولى
والثانية في صلاة الغرض الوقتي المنتسب وقته سنة واكملت
السورة مستحب بدليل انه لا يسجد عليه اذا قرا ولواية وخرج
بالغرض باعداه فان قراءة ما زاد علي ام القرآن مستحب
وبالوقت في الاوقات له كاجابة فلا فائحة فيها فضلا عن
السورة وبالمنتسب وقته ما لا ينسب وقته فلا سورة فيه خشية
خروج الوقت فقوله سورة فيه يجوز لما علمت ان السنة ما زاد
علي النافحة ولواية **س** وقيا **س** يعني ان القيام للسورة
في كل ركعة سنة لانفسه لانه وسيلة الي قراءة السورة وهي
سنة فهو كذلك فيركع من عجز عن السورة اثر النافحة ولا
يقوم

يقوم قدرها وببارة اخري وفائدة كون القيام للسورة سنة
لو استند في حال قرائتها بحيث لو ازيل العماد لسقط صحت صلاته
علي كلام المؤلف وظاهر كلام بن عرفة ان القيام لها واجب
فلو استند في حال قرائتها بطلت صلاته الا انهم لم يسموا الا ابن
عرفة في هذا **س** وجهه اقله ان يسمع نفسه ومن يليه وسر
بجهر **س** يعني ان من سقى الصلاة الجهر فيها يجهر فيه
كالواقي المغرب والمشا وفي الصبح والسرفيا يسرفيه كالظهر
والعصر واخر بني المشا واعلم ان ادني السران يحرك لسانه
بالقراءة فان لم يحرك لسانه لم يجزه لانه لا يبد قراءة بدليل
حوازه الجنب واعلاه ان يسمع نفسه فقط واذني الجهر
ان يسمع نفسه ومن يليه واعلاه لا حركه والمرأة دون الرجل
في الجهر بان تسمع نفسها فقط فيكون اعلا جهرها وادناه
واحد وعلي هذا يستوي في حقها السر والجهر اي مع سره
الرجل اذا علاه كما مر ان يسمع نفسه فقط لان صوتها عورة
وربما كانت قسوة ولذلك لا تؤذن انفاقا ومحل طلوبة الجهر
ان كان وحده اما لو كان قريبا منه فصل اخر فحكمه في جهره
حكم المرأة وهذا في حق غير الارحام واما هو في النجس في رفع صوته
بقدر ما يسمع من خلفه **س** وكل تكبيرة الا الاحرام **ش** يعني ان
كل تكبيرة من تكبير الصلاة سنة سوي تكبيرة الاحرام فانها
فرض كما مر ثم يختم ان المواد الكل الجمعي اي كل فرد من افراد
التكبير ويكون ما يشاء علي قول بن القاسم ويجوز ان المراد
الكل المجموعي فيكون ما يشاء علي قول الايسري واختاره
الشارح الا انه يرد علي الكل المجموعي قوله الا الاحرام لان

الاستثنا انما يكون في الجميع لمن المجموع فحمله علي قول ابن القاسم
 متعين **ش** وسمع الله لمن حمده لا يمام **ش** وفذ **ش** اي وكل لفظ سمع
 الله لمن حمده عند رفع الركوع لا يمام ويتنصر عليها وقد ورد
 استحبابا بارنا ولك الحمد لان المراء بها **ش** علي التخييد فجاوب
 الامام مامومه ولا يجاوب للفتن تجاوب نفسه واما قول
 الامام وم رنا ولك الحمد فمستحب كما ياتي والاصل في مشروعيته
 سمع الله لمن حمده ان الصدوق رضي الله عنه لم يفته صلاة
 خلف الرسول عليه الصلاة والسلام فجاوبوا وقت صلاة
 العصر فظن انها فاتت معه عليه السلام فاعتق لذلك
 وهول ودخل المسجد فوجد النبي صلى الله عليه وسلم
 مكبرا في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلف الرسول فتول جبريل
 والنبي في الركوع فقال يا محمد سمع الله لمن حمده فقل سمع الله لمن
 حمده فقالا عند الرفع من الركوع وكان قبل ذلك بركب التكبير
 ويرفع به فصار سنة من ذلك الوقت ببركة ابي بكر **ش** وكل تشهد
ش يعني ان كل تشهد سنة علي ما شئوه بن تزيده وهو ان
 بهذه الالفاظ التي وردت عن عمر او غيره جابدين لما ياتي في
 قوله وهل لفظ التشهد سنة او فضيلة خلاف وسوا التشهد
 الاول والثاني والثالث والرابع كما ينصوفي مسألة اجتماع البناء
 والقضا فهو اتم فائدة من قول غيره والتشهد الاول والثاني
 لقصوره **ش** والجلوس الاول والثاني علي قدر السلام من
 الثاني **ش** والممن ان الجلوس جميعه سنة الا قد رايوقع
 فيه السلام من الاخر فانه فرض اذا السلام فرض لا بد له من
 محل وليس محله الا الجلوس اجماعا وما لا يتم الغرض المطلق
 الابه

تالي

الابه من مقتدور المكلف فهو واجب **ش** وعلي الطهائنة **ش**
 اي والرايد علي مقدار الطهائنة سنة وانظر ما قدره هذا
 الزايد في حق الفذ والماموم والمام وهل هو مستوفيا يطالب
 به التطويل وفي غيره ام لا كما لرفع من الركوع ومن السجدة الاولى
 وكلام المؤلف يقتضي استواءه في جميع ما ذكره **ش** ورد مقتد
 علي امامه ثم يساره وبه **ش** يعني ان رد الماموم بعد
 تسليمة التحليل علي امامه الذي ادرك معه ركعة فالكثير
 يخصه بها مشورا اليه بتليه لا براسه ولو كان امامه
 مخم من علي يساره ان كان به احد سنة وفتح من تقييدنا
 بعد ركعة عدم رد من ادرك دونها علي احد من امام ولا
 غيره بل يسلم سلام الفذ قاله يحتون لان من لم يدرك معه
 ركعة ليس بامام له وليس ولد الا يسجد ليعموا وانما يسلم
 المقتدي علي امامه رد لان الامام يقصد بسلامه الخروج
 من الصلاة والملايكة ومن معه من المامومين فسلامه عليه
 رد سلامه عليهم والقدي يقصد الخروج والملايكة وانما يكون الرد
 علي الامام فرضا كالرد في غير الصلاة لان المقصود من سلام
 المصلي الخروج من الصلاة والخبرة تبع ولذا يطلب الرد من
 المامومين علي امامهم وعلي من علي يسارهم ولو لم يقصد
 واحد منهما السلام عليهم وقوله علي امامه سواي في مكانه
 او انصرف منه عند قيام الماموم المسبوق لقضائا عليه وقوله
 ثم يساره فيه مساححة لان اليسار لا يسلم عليها ثم رده علي
 من في يساره او علي من علي يساره والواو في وبعوا والحال
 اي ولكال كونه به اي في يساره احد من المامومين في الجزء

Copy

University

الذي يادركه هذا الماموم مع الامام ولولم يشاركه في صفة صلاته
 كالصبي وسواي في ذلك الاحد وانصرف كان مسبوقا والوارد
 اول سبق علي واحد منهما وسابق من علي اليسار بالسلام وتاخر
 اولاد من سلامه ولا يطلب من علي يمينه ان ينتظر بتسليمه رده
 في سلامه فليس المراد من قوله وبه احد مطلق احد علي يساره
 ولولم يكن ما سوما وليس المراد من لونه به تناوه الي حق الرد
 عليه كما هو المرجوع عنه بالوكان مسبوقا وقام لنفسا عليه
 فلم يفرغ منه حتي ذهب من علي يساره فانه يرد عليه علي ما رج
 اليه مالك واختاره بن القاسم قال النخعي لان السلام يتضمن
 دعاء وهو خيفة تقدمت من غير ردها النخعي و مراده بالوجوب
 التاكيد والاصتمام **ص** وجه تسليمه التحليل فقط **ص** اي ومن السنن
 جهو للمصلي اما ساكان او ما سوما بتسليمه التحليل يعلم بخرجه
 من الصلاة لئلا يتدني به ولانه يستدعي بها الرد بخلاف السلام
 الثاني لانه رد فلا يستدعيه فلا يسب الجهره وانظر ما حكم
 الفد قال **ح** فاني لم اراه الا ان منقولا فاحترز بقوله فقط علي
 الجهر في تسليم غيرها وانما يتصور ذلك في الماموم ثم ساد كره
 المؤلف في حق الرجل الذي ليس معه من يفضل بحره التحليل عليه
 واما المرأة فخرجها ان تسمع نفسها فقط **قوله** **ت** ظاهره مشوية
 الرجال والنساء **ص** اي في العود اي عود السلام لاني الجهرية
ص وان سلم علي اليسار ثم تكلم لم تبطل **ص** يعني ان سلم من امام او قد
 علي يساره عمدا قاصدا التحليل ثم تكلم لم تبطل صلاة لانه انما ترك
 التيامن وهو فضيلة وكذا الوضوء الماموم علي اليسار عن الذي
 وهو يفتقد الخروج بالثانية واما ان سلم الماموم علي اليسار لفعل

عامدا وشبه العود للاولي او يساهيا بفن ان سلم الاول وهو
 مع ذلك يري ان تسليمه اليسار فضيلة لا يخرج من الصلاة فقال
 الاموي قبل عوده الي تسليمه التحليل بطلت قاله النخعي وقتضى كلام
 التوضيح والشارح **وت** اعتمد كلام النخعي ثم ان تنفيل النخعي
 خافى بالماموم الذي علي يساره غيره كما قاله **ح** وهو ظاهر لانه اذا
 لم يكن علي يساره احد فالصلاة صحيحة لان الغالب لا يقصد
 به الا الخروج من الصلاة **ص** وسترة الامام وقد ان خشي سرورا
ص والمعنى ان السترة اي الاستتار ولو في النفل يسب للامام **ص**
 والمد ان خشي كل المرويين اية كمال وان لم يخشوا فلا يطلبان
 بالسترة ومفهوم الامام وقد ان الماموم لا يطلب بالسترة لانه
 للامام سترة لمن خلفه كما قاله مالك في المدونة اول ان سترة
 الامام سترة لمن خلفه كما قاله عبد الوهاب واختلف هل مناهما
 واحد فني كلام مالك حذف مضاف والتقدير ان سترة الامام
 سترة لمن خلفه او مختلف فيبقى كلام مالك علي ظاهره وعليه
 قيس علي قول مالك المرويين الامام وبين الصف الذي
 خلفه كما يستتبع المرويين وبين سترة لانه مرويين المصلي
 وبين سترة فيهما ويجوز المرويين الصف الذي خلفه وبين
 ما قبله لانه ليس بمرويين السترة والمصلي وان كانت السترة
 سترة للمصلي في كل حال لانه قد حال بينهما حائل واما علي قوله
 عبد الوهاب من ان سترة الامام سترة لهم فيجوز المرويين
 الصف الاول وبين الاول الامام لان سترة الصف الاول انما
 هي سترة الامام لا الامام نفسه وقد حال بين الصف الاول
 وبين سترة الامام **ص** بطاهر ثابت غير مشغل **ص** هذا استلحقه

الامام

Copy

بستره وإشارته إلى مفتوح وإشارته إلى قدرها بقوله في غلط رجوعه
 ذراع وخز بطنه من الخس كفتات بول وخونها ومثله ما أشار
 إليه المؤلف بقوله لا دابة تنالني أن المواد بها البخل ونحوه مما يؤوله
 نفس ويحتمل أنه مختار ثابت ويحتمل أنه مختار وكبره الاستار بالجد
 الواحد أن وجد غيره لا أنه يشبه عدة الاوثان واليه أشار بقوله
 ومجروا واحد وأما ألا يجازيها فإن لم يجد غير الجرد الواحد جعله
 عن يمينه أو عن يساره ولا يصحده صدا وكذا كل ستره كما في الأرشاد
 واختار ثابت من السوط الجلد ونحوه فإنه سقط على الأرض
 كالخط في الأرض طولاً وعرضاً واليه أشار بقوله وقطع مثله
 الوادي والحفرة والما والنار ولا يصح له المشغل كناية في خلق المحدثين
 وما يوت ولا إلى من يواجهه ولا إلى ظهر امرأة أجنبية وكذلك
 زوجته وأنت واليه أشار بقوله وأجبية وأراد بها ساعد المحرم
 ولا بأس بالاستتار بظهر الرجل إذا رضى أن يثبت له والهي
 الذي ثبت مثله وإن كان لا يتحفظ من الخس واختار أبو جهري
 أن الرود التي جرت في المادة بكونه يعمل ستر الباب يكفي في
 السترة وكذا الزرع أن كان ببعضه ستر الباعلي ببعضه وقيدناهم
 الاستتار بالاجبية بالظهر لأن الاستتار بوجهها لا خصوصية
 لها به بل الرجل لا يستتر بوجهه لأنه من المشغل واختلاف هل
 يجوز الاستتار بظهر المحرم أو بكبره قولان واليه الإشارة بقوله
 وفي المحرم قولان أي بالجواز والكراهة وأما بوجهها فلا خصوصية
 لها في منع الاستتار به وأيضاً هو قد دخل في المشغل وظاهره
 يشمل المحرم بنسب أو صهر أو رضاع **ص** والمهم ما رآه سدوحة
 وحصل تقرض **ش** يعني أما المار إذا كان له سمعة في ترك المرور

بين

بين يدي المصلي ومرفأه ياتم كان بين يدي المصلي ستره أم لا
 تقرض المصلي أم لا فإن كان لا مندوحة له والمصلي هو الذي
 تقرض للمروءات على غير سنة يحمل بخشي فيه المروءة وهو
 قادر عليها أو على الاختيار إلى شيء فلا أشتم على المار ولا ياتم المصلي
 فقط حيث حصل المروءة في المحل المذكور كما أشتم على واحد منها بمرور
 من لا مندوحة له ولا تقرضه فالصور أربع يا ثمان وعكسه ياتم
 المار لا المصلي وعكسه ولا منافاة بين كون السترة مندوبة وبين
 الأتم تركها إذ الذنب متعلق بفعلها والأتم بالمروءة وهما متبايران
 قوله وأتم ما رآي غير متصل وطائفة لأن مرور الطائفتين وحركة
 متصل آخر وسروره لا يفرض بين يدي المصلي والحاصل أنه يجوز المرور
 بين يدي المصلي لستره وغيرها أن كان المار مصلياً ولو كان له
 مندوحة وكبره أن كان المار طائفاً وله مندوحة وأما أن كان
 المار غير متصل ولا طائف فيحرم سروره أن كان له مندوحة بين
 يدي المصلي بنحو المعتقد الحرام طلقاً وبه أن على لستره فإن
 على غير ستره لم يحرم المروءة بين يديه وإن كان للمار مندوحة
 فقول المؤلف وأتم ما رآي ما هو غير متصل وغير طائف وهذا الم
 لكن المروءة بين يدي المصلي في المسجد الحرام من غير ستره فإنه
 لا يحرم المروءة بين يديه ولو كان للمار مندوحة **ص** وانصت فتنق
ش يريد لف الانصات للإمام فيما يحرفه سنة في الفاتحة وغيرها
 وكبره قوائمه مع قراءة الإمام لا على المشهور من وجوب انصات
 من لا يسمع الخطبة قاله البرزنجي وأشار بقوله ولو سلمت إمامه بين
 الكبير والفاتحة أو بعد ما يقول سند المعروف إذا كنت إمامه
 لا تقرا وقيل بقراءة **ص** ونذبت أن اسر **ش** أي ونذبت القراءة من

Copy

ersity

الفاتحة والسورة في محالها المفهوم من قوله وانصاف فخذ ان
 اسر الامام اي ان كانت صلواته سرية ولو قال ونديت في السر
 لكان اقصد لانه قد يجهل في السرية عمدا او شيئا مثله كرفع
 يديه مع احرامه حين شروعه **ش** تشبيه في المذهب والمعنى ان
 ينوب للمصلي رفع يديه عند احرامه حين يشروع في التكبير كما
 بها تنكبه قائم بين راس اصابعهما ما يلي السجدة على صورة الناي
 للشي لا على صورة الراهب بان يجل ظهورهما ما يلي السماء ويطولها
 مما يلي الارض ولا الالف بان تكون اليدان قائمتين مجازي
 مجازي كفاه تنكبه واصابعه اذنيه وجعل **هـ** في شرحه كون
 الرفع على صفة الراهب هو المذهب وانما كان الرفع حين الشروع
 في تكبيرة الاحرام لا قبله ولا بعده ليلد بتوت فائدة الرفع
 وحاشته وهو ان التكبير شرع في الصلاة مقرونا بحركات
 ارتكافها وما لم يكن مع تكبيرة الاحرام ركوع شرع معها حركات اليد
 وقيل لان المناقضتين كانت تحمل الاصنام تحت اياها فامس
 المصلي بالرفع لليدين فهو محال سببه وبقي حكمه كالرمل في
 طواف النذور او للاشارة الي ان المصلي يقضي النيا وما
 فيها وقبل علي الله **ش** وتطويل قراءة صبح والظهر تلجها **ش**
 يعني انه يستحب للنداء يقرأ في صلاة الصبح بصورة من
 طوال الفصل والظهر تلجها في الطول عند مالك وعند اشع
 مثلها وطوال الفصل قيل من الجحراف وقيل من شوري الى عيسى
 وسمي بالفصل لكثرة فصل سورة او لفظة مشوخة ومثل النذر
 في استغيا تطويل ما ذكر الامام اذا طلبت منه الجماعة التطويل
 او رفع يديه ذلك والافا لمطلب منه التفسير **ش** وتفسيره

يمغرب

هذا هو المذهب
 في صلاة النذر
 في صلاة النذر
 في صلاة النذر

بمغرب وعصر كتوسط بمش **ش** اي وكذلك يستحب تقصير
 القراءة في المغرب والعصر واليهما من الضحى للآخر كما يستحب
 ان يقرأ في الشام بين الطول والقصر واوله من عيسى الى
 الضحى كسبح والشمس وهذا مع الاختيار واسمع الضرورة
 كسفر او اضراخا التحفيف على حسب الامكان **ش** وثانية
 عن ابي **ش** يخطون على الضحى المجرور بالمضاف وهو الكها
 من تقصيرها من غير عادة التجار كما عند بن مالك حيث قال
 وليس عنوي لارما اي وينوب في العرض تقصير قراءة ركعة
 ثانية عن ابي وتكره المبالغة في تقصيرها عن قائلية
 بتقصير الركعة او اقل منه قاله الفقيه زاهد وتكره كون الثانية
 اطول من الاولى قاله يوسف بن عمر وانظر المساواة قال
 الاقنصي وله ان يطول قراءة الثانية في الثالثة اذا وجد
 الخلاوة ويجلوس اول **ش** اي وينوب تقصير الجلوس الاول
 عن الثاني فهو عطف على ثانية والمراد بالاول ساعد الجلوس
 الاخير **ش** وقول فتقد وقد رينا ذلك الجوهري اي وينوب
 في الصلاة قول النذر والمأموم رينا ذلك الحمد وتقدم **ش**
 المولف قاله في سنن الصلاة وسبع الله لمن حمده لاسام وقد
 فذكر الغد هنا وهناك يعلم منه مخاطب بقوله سبع الله
 لمن حمده على سبيل السنية ومخاطب بقول رينا ذلك الحمد
 على سبيل الاستحباب فحقه ان يتوجهها عاليها بالسنة
 والمنسوب وانظر حكم الترتيب والظاهر انه مستحب فقول
 بعضهم انه لا يعلم من كلام المولف ان الغد يجمع بينهما
 نظرا لاولها ان ياتي بالواو في قوله ولي الحمد لانه الكلام

انه

Copy

بعد وخطا جلتان جملة النداء الان المنادي بفعل محذوف
 وجملة لك الحمد مع الواو ثلاث جملة النداء وجملة لك الحمد
 وجملة محذوفة هي جواب النداء والواو منجزة عليها اي ربنا
 استجب ولك الحمد وانظر الاعتراض علي السارح والجواب عنه
 في شرحنا اليس **ص** وتبيح بركوع وجود **ش** اي وندب تسبيح
 بركوع نحو سبحان ربي العظيم وتحمده وسجود نحو سبحانك ربي
 ظلمت نفسي وعملت سوا فاغفر لي ولم يجد مالك في ذلك
 حدا ولا دعا مخصوصا وهذا معني قوله في المدونة لا اعرف
 قول الناس في الركوع سبحان ربي العظيم في السجود سبحان
 ربي الاعلى وانكره بن رشد اي انكر وجوبه وتعينه لان
 تركه احسن من فعله لانه من السنن التي يستحب بها العمل
 بها عند الجميع **ص** وتامين قد مطلقا وامام يسروا موم بسر
 او جهرا ان سمعه علي الاظهر واسرارهم به **ش** اي انه يندب
 علي المذهب تامين الغداي قوله امين عقب ولا الفالين
 في قراءة سوا كانت قراءة الصلاة سر او جهرا كما يندب للامام
 التامين علي قراءة في السرية وكذا امامومه واما في الجهرية فلا
 يندب للامام ويندب للماموم ان سمع قراءة الامام لانه مومن
 حينئذ علي دعائه فان لم يسمعه فلا يؤمن علي الاظهر
 عند بن رشد لانه ليس معه دعاء مومن عليه لانفسه
 لانه لا يقرأ ولا امامه لعدم سماعه والتامين اجابة وهي
 فرع السماع فلو تخوّل كما يقول بن عبدوس لو دعا او قعد
 في غير موضعه ورتبها صار في اية عذاب وكل من طلب منه ان
 اما ما كان او غيره يستحب له الاسرار به لانه دعا والاصل فيه
 الاخفاء

الاخفاء الضير في ان سمعه للجهرا ان سمع جهرا لا امام يا خرو
 الفاتحة ولا يصح عود الضير علي التامين لان الامام لا يؤمن
ص وقنوت سرا يصح فقط وقبل الركوع **ش** هو ايضا سطوف
 علي المحرور اي وندب القنوت علي المتصور وهو لغة الطاعة
 والعبادة ان ابراهيم كان امة قانتا لله والسكوت وقوموا لله
 قانتين والقيام في الصلاة قال عليه السلام افضل الصلاة
 طول القنوت والدعاء غير وهو المواد هنا ويندب ايضا ان يكون
 سرا ويندب ايضا ان يكون في الصبح لا في وتروا في سائر
 الصلوات عند الحاجة له خلافا لمن ذهب الي ذلك لكن لو وقع
 لا تبطل الصلاة قاله سند والطاهر ان حكم القنوت في غير
 الصبح الكراهة ويندب ايضا ان يكون قبل الركوع لما فيه من
 الرفق بالمسبوق وعدم الفصل بين ركني الصلاة ولو
 نسي القنوت حتي انما لم يرجع له وثبتت بعد رفعه فلو
 رجع لم تبطل لا يقال بعدم البطالة قياسا علي الراجع للجلوس
 لان الجلوس اشد منه الي تزي انه لو تزل السجود للجلوس
 بطلت صلاة بخلاف القنوت فقوله سرا اي وندب كونه
 سرا لانه دعا وهو يندب الاسرار به حذرا من الريا وقوله
 وقبل الركوع لما كان السر صفة ذاتية للقنوت لم يعطفه
 بالواو واقام الحالية مقامه ولما كان الركوع ليس صفة
 ذاتية لم يعطفه بالواو **ص** ولفظه اللهم اناسيتك **الخ** **ش**
 اي ومن المنهوب كون المتن بهذا اللفظ فلو دعا بغيره مثل
 اللهم هذا منك الخ لا يصح بحدوثه وخل باخر وبعبارة
 اخرى هذا هو المستحب الرابع اي ولفظه الوارد فيه الذي

قف

رواه مالك تقدم الرواية صاحب المذهب ووثوقه وان
لم يكن هناك دليل على خصوصه لان القنوت ورد فيه نحو
عشرين رواية لكن قدم ما رواه مالك كما سواصل اللهم يا الله
حذفت ياوه وعوض عنها الميم وهو ميني على صفة مذكورة
على الميم انا نستعينك اي نطلب منك العون وحذف متعلقه
ليتم وان كان شهورا متحدة تقني عن ذكره قال المؤلف الخ
ونستغفرك اي نطلب مغفرتك اي سترك على عاصيتنا
وترك مواخذتك والمتعلق بحذوف التقييم ونومن بك
اي نصدق بما ظهر من اياتك وتوكل عليك اي نفوض امورا
اليك ونخضع اي نخضع ونذل لك ونخلع اي نخلع الاديان كلها
لوحدانيتك وترك من يتركك اي نترك موالاة من يتخذ
نعمتك اللهم اياك نصدق اي لان عبد الديار فقدم الميمول
للتخصيص وكذا في قوله ترك نصلي ونسجد واليك نسعي
ونخضع اي لانصلي ولا نسجد ولا نسعي اي نبادر في طاعتك
وعبادتك الا لك وحض السجود وان كان داخل في عموم
الصلاة لشرفه اذا قرب ما يكون العبد من ربه وهو ما جدد
ومعني تحدد بكسر النون فتحهما مخدوم ونبادر الي طاعتك
وعبادتك ومنه سمي الخدم محفدة لمسارعتهم ولما سارعتهم
على الخدمة نرجوا رحمتك لان اعمالنا لا تقى بشكر نعمتك
فاننا ملجاء الارحام رحمتك ونخاف عذابتك اي نخذرعقابك فنحن
بين الرجاء والخوف لان ثبات التاديب ان يرجي فضله ونخاف
عذابه الجدد بكسر الجيم على المشهور الحق ضد القول او الثابت
او الدائم ان عذابتك بالكافرين ملحق بكسر الحاء اي لا حق بهم
او ملحق

قوله ياوه وعوض عنها الميم
هو ميني على صفة مذكورة
على الميم انا نستعينك اي نطلب
منك العون وحذف متعلقه ليتم
وان كان شهورا متحدة تقني عن
ذكره قال المؤلف الخ

او ملحق بهم الكون ويفتحهما اسم مخمول والناعل هو الله
او الملايكة وزاد في التثنية بعد خند اللهم اهدنا فيمن هديت
وعافنا فيمن عافيت وقنا شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي
عليك انه لا يدل من واليت ولا يعز من عادي تباركت ربنا
وتعاليت وتكبيره في الشروع الا في قيامه من اثنين فلا استقلاله
ش لما مر ان كل تكبيرة وتحميدة سنة بين كل التكبير الاول به
وقيس عليه التحيد والمعنى انه يستحب لكل عمل ان يكون تكبيره
وتحميده واقفا في حال الشروع في الادكان من ركوع وسجود
وقيام بموايه الركن من اوله لاخره الا ان يكون قيامه
لثانية اما او غيره فيستحب ان لا يكبر حتى يستقل قايما للعمل
ولانه مكنت صلاة ولذا قيل بغرض الصلاة ركعتين وحمل
قيام الثالثة الثلاثية على قيام الرابعة **ش** والجلوس كله
باقضا اليسرى للارض واليمين على ما رواه صاحب الارض **ش**
هذا الشارة لبيان ما يستحب في صلاة الجلوس اذ قدم بيان
علمه اي وهيئة الجلوس كله بين السجدة وفي السجدة بين
بان يغضي اي يوصل ورك الرجل اليسرى واليمنى للارض
ويصيب جانب قدم الرجل اليمنى عليها بحيث يصير الورك
الايمن مرتفعا عن الارض ويفضي باطن ارجل اليمنى ويضع
اصابعه الارض فيصير رجلاه الى الجانب الايمن وقعوده على
الورك الايسر **ش** ووضع يديه على ركبتيه بركوعه **ش** اي وندب
وضع يديه على ركبتيه بركوعه محافيا ضيقه عن جنبه ولا يرفع
يديه ولا يفتوش ذراعيه وهذا تكرار مع قوله وندب تكبيرهما
منهما وفي بعض النسخ اسقاط لفظ ركوع وجوز لفظ وضع عطف

Copy

ersity

علي قوله بافتضا اليسوي فهو من اتمام ستة الجلوس كما اشار
 له بن غازي وفي عبارة وليس قوله ووضع يديه علي ركبتيه
 بركوعه تكراراً مع قوله ونوب تمكسها منهما لان كل ذلك
 مستحب اخبرني من هذا والحاصل ان الليتيمات ثلاثة واحدة
 خلاف الاولى وهي قوله تقرب راحته فيه من ركبتيه واثنان
 مستحبان وهما قوله ونوب تمكسها منهما وقوله ووضع يديه
 الخ لكن الاولى اعلى من الثانية وقوله علي ركبتيه اي فوق ركبتيه
 اي علي العضو الذي فوق ركبتيه والعضو الذي فوق ركبتيه هما راسا
 فخذه فلي هنا معني فوق فلا يلزم ان المؤلف يقول اعلى
 ركبتيه ووضعها حذو اذنيه او قربهما بسجود **ش** فيها لما لك
 يتوجه بيده الي القبلة ولم يجد ايمن يضعهما الرسالة تحمل بيده
 حذو اذنيك اودون ذلك فظاهر كلام المؤلف كالرسالة تساوي
 الحالتين ولم يعلم من كلامهما مقدار التقرب الذي يقوم مقام المحاذاة
 في التقرب فانه يحتمل ان يكون بحيث يكون اطراف اصابعه
 محاذية لهما ويحتمل غير ذلك **ش** ومخافات رجل فيه بطنه فخذه
 ومرفقيه ركبتيه **ش** يريد ان الرجل يستحب له ان ينفذ بين
 بطنه وفخذه وبين مرفقيه وجنبه وبين ركبتيه ومخافة مرفقيه
 لركبتيه بنمى بمخافة ذراعيه لفخذه ثم ان هذا في الغريفة
 والناقلة التي لم يطول فيها وله ان يضع ذراعيه علي فخذه لطول
 السجود في النواقل وبطنه بالجلوس من رجل اي ومخافة
 بطن رجل وفخذه معقول بمخافة وبالنصب معقول بسجود
 كانه لما قال بمخافة رجل فيه قيل له ما معني بمخافة فتال
 يجعل بطنه بمخافة فخذه فنصب فخذه بمخافة المقدار المدلول

عليه

عليه بمخافة والوجهان في قوله ومرفقيه ركبتيه ويندب ايضا
 بمخافة مرفقيه ركبتيه ولا يضعها ولا ذراعيه علي فخذه وامر
 بدنو الرجل عن المرافة فانها تكون في صلاتها منقصة من روية
 وقيل هي كالرجل في ذلك **ش** والرد **ش** اي يستحب الودائي حق
 كل صلح كما هو ظاهر كلامه كثيره وظاهره ناقله او فريضة قال
 ابو الحسن الاستحباب في الرد اعلى مراتب اربعة اكد ما صلا
 الايمة في مساجد الجماعة بالدردية او ما في معناها من
 القباير والبرانس وليجاء في الاستحباب صلاة المنفرد في
 مساجد الجماعة ومساجد التبائل بالرد او ما معناه ولي
 ذلك في الاستحباب صلاة الامام في داره او فناءه بالرد
 او ما في معناه ولي ذلك صلاة المنفرد في داره بالرد او ما يتقوى
 تمامه وهو ادني مرتبة الاستحباب قاله بن رشد انتهى وقد
 افاد المؤلف هنا طلبه ابتداء او اذ فيهما بيان من قوله وآساة
 بمسجد بلدر احكم ما اذا ترك والودائي النهاية في غريب الحديث
 هو التوب او البرد يضع علي عاتقيه وبين ركبتيه فوق ثيابه
 ونحوه في المدخل وزاد وهو اربعة اذرع ونصف ونحوها
 دون ان يغطي به راسه فان غطاها به ورد طرفه علي
 احد كتفيه صار قناعا وهو مذكور للرجل لانه من سنة النساء
 الامن ضرورة حرلو برد **ش** وسدل يديه **ش** اي يندب لكل
 مهمل علي المشهور سدل اي ارسال يديه الي جنبه من حيث
 يكبر لا حرام طاهره في العرض والتل وتكره الفتي في
 العرض **ش** وهل يجوز التضييق في النفل او ان طول وطول كراهنه
 في العرض للاعتقاد او خيفة اعتقاد وجوبه او ظاهره شرعنا ويلان **ش**

في

سني انه وقع خلاف فعل يجوز القبح لكون اليسري بيده اليمنى
واضالها تحت الصدر وفوق السرة في التل من غير قيد بطول
كما هو مرتب المدة وثمة عند غيري شدة لجواز الاعتماد فيه
من غير ضرورة او ان طول فيه وتلك ان قصر كما هو عند غيري
وهما تاويلات واما بسبب كراهة القبح باي صفة كانت في الغرض
ففيه ثلاث تاويلات قيل للاعتقاد انه هو يبيح بالمستند وهو
للقاضي عبد الوهاب فلو فعله لا لذلك بل تستلزم بغيره واخذ
منه جوازه في التل لجواز الاعتماد فيه من غير ضرورة وقيل خيفة
ان يستند وجوبه الجاهل وهو الباطني وبن رشد وصف هذا
التاويل بتفرقة فيها بين الغرض والتل مع تاديبه الى كراهية
كل المندوبات وقيل خيفة اظهار خشوع وليس في الباطن وقد
نفوذ النبي منه وهو لم يمان وعليه فلو تحقق الكراهة بالغرض
قاله بعض الشراح ونحوه في **تت** وعليه فالتمليل الاول
ليس تليلا بالمظنة فاذا انتهى الاعتماد عند التاويل به لا بغيره
واما التلييل الثالث فالمظنة اي انه مظنة اظهار الخشوع واما
التمليل الثاني فيحتمل ان يكون بالمظنة ويحتمل ان يكون كالاول
وعليه انه يقلل بالمظنة ففعل المراد انه مظنة انتقاد الوجوب
وفهم مما قرنا ان القبح في الغرض مكره باي صفة كانت وان
الذي فيه الخلاف في التل القبح بصفة خاصة كما مر واما علي
غير ذلك فحكمه الجواز مطلقا وليس فيه الخلاف المتقدم
وتقديم بيده في سجوده **ش** يعني انه يستحب في الصلاة تسليم
اليدين في السجود اي اذا هوي له بدل عليه قوله وتأخيرها
عند القيام اي وتب تأخيرها عند القيام **ص** وعقد يمانه

في

في تشهديه الثلاث ما في السبابة والابهام **ش** اي وتب
للصلي ان يفتي تشهد واحد او التل الوسطي والنبصر
والختم من اليد اليمنى ما في السبابة والابهام تحت السبابة
ولا يفيض شيئا من اصابع اليسرى ولو قطعت اليمنى ثم فيه
اجمال بعد ذلك لان ما في السبابة والابهام مقصور
عشرين ثم يحتمل ان يفيض الثلاث صفة لتسعة وهو جعلها
علي طرف الكف فيصير تسعة وعشرين كما قال ابن الحاجب
وتحتل جعلها وسط الكف وهو صفة ثلاث وعشرين ويحتمل
جعلها وسط الكف مع وضع الابهام علي اتملة الوسطي وهي
صفة ثلاثة وخمسين وبعبارة اخرى ليس في كلام المؤلف
كيفية وضع الثلاث ولا كيفية حال الابهام مع السبابة
وقول الاكثر انه علي هيئة عدم التسع والعشرين فيكون
الخنصر والنبصر والوسطي اطرافهن علي الجهة التي تحت
الابهام بجانبها علي الوسطي **ص** وتخريجاتها فيما **ش** اي وتب
تحريك السبابة يمينا وشمالا ناصبا حرفها الي وجهه كالمندبة
دايما اي من اول التشهد لاخره وهو اشهد ان لا اله الا الله
وان محمدا عبده ورسوله والموافق لما ذكره في علته تحريكها
ان ينتهي الي السلام ولو طال التشهد **ص** وتيامن بالسلام
ش اي وما يستحب في الصلاة التيامن بالسلام ان عرفه
سلام غير المأمور قبالة منيا سا قليلا عيانا وتناول بعض
ان المأموم كذلك وظاهر المدة وثمة انه يسلم عن يمينه وقاله
الباطني وعبد الحق انتهى وحاصله ان التل والاهام يسلم قبالة
منيا سا قليلا واما المأموم فتقبل كذلك وقيل بدائنه بالسلام علي

عمنه قال ابو محمد صالح ويكون التيام عند النطق بالكاف
 والهم من علم **سود** عابثه ثبات **ش** يعني ان الدعاء يستحب في
 التشهد الثاني وحمله بعد التشهد ويلزم منه طول الجاوس **هـ**
 الثاني علي الاول اذ لا يزيد فيه علي التشهد **ص** وهل لفظ
 التشهد والصلوة علي النبي سنة او فصيحة خلاف **ش** يعني
 ان التشهد باي لفظ كان سنة كما مر وذكره هنا الخلاف في ان
 التشهد باللفظ الوارد عن عمر رضي الله عنه الا في بيانه الذي
 علمه الناس علي المنبر **ح** في الصلاة سنة فيصير الاتي به
 اثباتين او فصيحة والسنة مطلق لفظ تيسر وعلي كل
 يستحب اسرار **هـ** والجهد به بدعة وحمل بلا خلاف واختلف
 ايضا هل الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم باي لفظ سنة
 في التشهد الاخير ولكن الا فضل ما في الخبر كما في او فصيحة
 كما ظهره بن عطاء الله خلاف وحمله بعد التشهد وقبل
 الدعاء ويدل علي ان الصلاة علي النبي اتما هي في التشهد **هـ**
 الاخير ما ياتي التصريح به من كراهة الدعاء في التشهد الاول
 والصلوة علي النبي دعاء به يعلم ان كلام المؤلف غير
 محتاج لان ثم يذكرك ولفظ التشهد المختار **هـ** هو
 التحيات اي الالفاظ الدالة علي الملك مستحقة لله تعالى
 الزاكيات الناميات وهي الاعمال الصالحة لله الطيبات
 اي الكلمات الطيبات وهي ذكر الله تعالى وسوا الاله الصلوات
 الخمس وقيل كل الصلوات وقيل الادعية وقيل العبادات كلها
 السلام اسم من اسماء تعالي اي الله عليه حفظ وراض
 ابا النبي ووجه المراد به ما تجدد من نعمات لسانه
 زاد

زاد في بعض روايات الموطا وبركاته اي خيرة المتزايدة السلام
 اي الله شهيد علينا اننا قد اصابك وانتفاك وقيل المراد به هذا
 الايات اي ايات الله علينا وعلي عباد الله الصالحين المراد به
 هنا المؤمنون من الانس والجن والملائكة الحمد اي التحقق
 ان لا اله مجود بحق الا الله زاد في بعض الروايات وحده
 لا شريك له في افعاله والتشهادي التحقق ان محمد عبد ورسوله
ص ولا بسملة فيه **ش** اي ولا بسملة في التشهد اي يكره ولو
 تشهد نفل واما حكم البسملة في الصلاة فقوما ذكره بعد قوله
 وجازت كنعوذ بنفل وكروها بفرض ويوجد في بعض النسخ
 ولا بسملة فيها بغير الموت العابد علي الفاتحة كما قرره
 الشارح اي في صلاة الفرض لا سلقا ورجعه البساطي **هـ**
 للصلاة المعهودة قال وعلي هذا ان النبي للوجوب والسنة
 والاستحباب انتهى ويشمل الفاتحة والسورة علي كلام الباطلي
 وهو حسن **ص** وجازت كنعوذ بنفل **ش** اي وجازت البسملة
 في النفل كما يجوز فيه النعوذ وظاهره قبل الفاتحة او بعدها
 وقيل السورة جهرا او سرا وهو ظاهر المدونة **ش** وكروها بفرض
ش اي وكروها بالبسملة والنعوذ في الفرض للامام وغيره سرا
 وجهرا في الفاتحة وغيرها بن عبد البر وهو المشهور عن مالك
 وخيل مذهبه عند اصحابه وقيل بالاباحة والندب والوجوب
 لكن من الورع الخروج من الخلاف بالبسملة اول الفاتحة ويسرها
 ويكره الجمهور **هـ** ولا يقال في كرهه الايات بها في التريفة
 يعني قوله يستحب الايات بها الخروج من الخلاف لاننا
 نقول متعلق الكراهة الايات بها علي وجه انها فرضا وعلي

Copy

University

ان صحة الصلاة تتوقف عليها وتعلق الاستحباب الايات
بها دون نية الفرضية والتولية فلا تاتي بينهما **ش** عاقل قراء
وبعد فاتحة واثناها واثنا سورة وركوع وقبل تشهد وبعد سلام
اسم وتشهد اول **ش** يعني انه يكره في هذه المواضع الدعاء كما
يكره البسملة والتعوذ في الفرض لكن قوله واثناها واثنا سورة
هو في الفرض واما في النفل فياخر من عليه سند ويغني عنه كلام
التوفيق والتيسار في شرح الحلاب قاله **ش** واما هذه
المواضع الثمانية لا يكره الدعاء فيها فليذكره بعد القراءة وقبل الركوع
ولا بعد الرفع منه وقبل السجود ولا في السجود ولا بين السجدين
ش لا بين سجدين **ش** اي فليذكره الدعاء بين سجدين والتكلم
انه مستحب كما استجاب بعد التشهد الاخير ولو قال المؤلف
لا يغيرها لشمل الدعاء بين السجدين وبعد الترتاة وقبل الركوع
وفي حال الرفع من الركوع وفي السجود وفي الرفع من السجدة
الثانية لكان احسن اي ان الدعاء لا يكره في واحد مما ذكر لكن
فيه ما هو جاز ومنه ما هو مستحب **ش** ودعا ما احب وان الدنيا
ش اي وجبت جاز الدعاء في الشخص المعلي بما احب مما هو
ممكن من امراضه او دنياه كتوسعة رزق وزوجة حسنة
وقولنا مما هو ممكن احتراز من الممتنع شرعا او عادة فانه يحرم
الدعاء بذلك **ش** وسمي من احب **ش** اي والمصلي ان يسمي من
احب الدعاء او عليه فقد دعا عليه السلام للوليد بن المغيرة
وسماه وقال بعد رفته من الركوع غفار غفر الله له ما واطم به
سألها الله وعاد علي اخبرني فقال **ش** وعصية عصت الله
ورسوله اللهم العن بني الحيات والعن رعلات وكران ثم سجد

كما

كما في صحيح مسلم **ش** ولو قال يا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل
ش هذا اذا قاله لغائب او حاضر لم يقصد مكالمته والابطلت
صلاته كما في شرح **ش** وكره سجود علي ثوب لاحصير وتركه احسن
ش اي وكره لغير حر او برد او خشونة ارض لكل فصل ولوامرأة اليهود
بالجبهة والكفان تبع لها علي ثوب متصل عنه من قطن ونحوه
من كل ما فيه رفاضة مما تشبه الارض كحصر الساعات ونحوها
بخلاف السجود علي الحصر الخلفا والادم ونحوه مثلا فلا يكره
لكن ترك السجود علي ذلك احسن **ش** ورفع يوم يطعم عليه
ش هذا مسطوف علي سجود اي وكره سجود علي ثوب ورفع
او نصب يصل يوم لغيره عن السجود لغيره الي جبهة يسجد
عليه فان فعل لم يعد وهذا اذا نوي بايمانه الارض فان
نوي به ما رفع دون الارض لم يجزه كما قاله اللخمي **ش** وسجد
علي كورعائه او طرف كم وتقل حصبا من ظل له بمسجد وقراءة
لركوع او سجود **ش** اي وكره لغير حر او برد ايضا السجود علي
كورا اي طاقات عماته ولاعادة عليه بن جيب هذا اذا كان
قد رالطالقين وان كان كينا اعاد التوسيع هو نفسه وكذا
يكره السجود علي طرف كم او غيره من ملبوسه فالمراد بالكم
شي متصل بالمصلي وكذا يكره للمصلي في المسجد ان ينقل حصبا
او ترابا من موضع ظل في المسجد لاجل السجود عليه في موضع
شمس لتخفيه واذا بقا الماشي والمصلي فيه ولا كراهة في فعل
ذلك في غير المسجد وكذا يكره نقل حصبا في الشمس للظل بمسجد
للسجود عليه وكذا يكره القراءة في الركوع والتشهد او السجود
لغيره حيث ان اقرا القرآن والما او ساجدا فاما الركوع فنظروا

كان
من
يقول
ان
الركوع
يسجد

فيه الرب واما السجود فاجتمعوا فيه بالدعافتين ان يستجاب
لهم لا ينظر حالنا ذلك فخصنا بالذكر فكله الجمع بين كلام الخالق
والمخوف في موضع واحد فالصبر في له راجع للسجود اي وكراهة نقل
الحصان من موضع الظل لاجل السجود فاللام للتكليل لكن ما اري
للمخبر كراهة سواء كان للسجود او لغيره وكلام المؤلف بوجههم
المقصود الا ان يقال ان كراهة نقله لغير الصلاة مخفوم من
كلامه بالاولي **ص** ودعا خاص **ش** اي وكراهة ان يدعو المظلي بدعا
لا يدعو بغيره في ركوع او سجود لان اساءة تعالى كثيرة ومساها
واحد سمى بها نفسه ليتسع مجال الداعين بها وتنتفع لهم ابواب
الخيرات كما لا يواب اذ قد يكون بنفسها اقرب من بعض الاقارب
باختلاف احوال الداعين فربما صالح الدعا ببعض الشخص او
اخر لكونه جاد اني فاقبته لا يصلح الدعاء له ان في شانه
ضعيف في احواله ويحتمل ان يكون المعنى انه يكره ان يخفى نفسه
دون عموم المسلمين فان الدعاء كلها منفع **ص** او بجهة لتأخر
ش اي وكراهة كما في المدونة دعائي الصلاة واحرام وحلف
بجهة لتأخر علي العربية ولا بأس ان يدعو بها في غير الصلاة
ومنه قوله الجواز للعاجز **ص** والفتات **ش** اي وكراهة للمصابي
الفتات بلا حاجة لانه اختلاس بخلسة الشيطان من صلاة
العبد كما في الحديث **ص** وتشبيك اصابع وفرقتها **ش** اي وكراهة
في الصلاة خاصة ولو في غير المسجد تشبيك اصابع ولا بأس بها
به في غيرها ولو في المسجد ومثل التشبيك الفرقة للاصابع وقع
في ما يبعد ان مالك وابن القاسم انتقيا اي كراهة فرقة هـ
الاصابع في المسجد في غير الصلاة ولا يعول عليه **ص** واقاس

اي وكراهة اقتناي التشهد بين السجدين ولكن ما لي جالساً وهو
ان يرجع علي مدور قدميه **ص** وتخصر وتقيض بصره ورفع رجلاه
او وضع قدم علي اخري واقرأ **ش** يعني ان التخصر وهو وضع
اليدي علي الخصرة في القيام مكروه لان هيئته تنافي هيئته
الصلاة وكذلك يكره تقيض البصر خوفاً اعتقاد وجوبه
الا ان يكون فتحه يشوشه ومن ذلك خوف نظره الي ما يحرم
وكذلك يكره رفعه الي السماء وتقدم انه يضع بصره امامه ويكره
ان يضع بصره في موضع سجوده فقط قال الابي وكان الشيخ
يقول انما المعنى اذ ارفع بصره ليبر الاعتبار قال لا اعتبار فلا
باس بهم الاولي ان يقول وتقيض عينيه لان البصر اسم للروية
وكذلك يكره رفعه رجلاه ويمتد علي الاخرى وكذلك وضع قدم
علي الاخرى لانه من العبث وكذلك اقوان رجليه وهو الصند
المخفي عنه عيان وهو ضم العديني كما لم يكمل ابو محمد بان يحل
حفظهما من القيام سواراً بنا واما يوري انه لا بد من ذلك في جميع
الصلاة ولو كان متى شارب واحد وقام علي اخري لجاز
انظر المواف **ص** وعرفني انه يقترن في الكراهة انه يرى انه لا بد
من ذلك في جميعها بن يورس انما كره ذلك لئلا يشتغل بذلك
عن الصلاة **ص** وتفكره يد يوري **ش** يعني انه يكره التفكير في يوري
لانه يوري الي عدم الضبط وقلة الخشوع وما كان مشغلاً بحيث
لا يري ما علي فظاهر المذهب انه يبعد ابد ذكره **ح** واما تنكره
باخره غير متعلق بالصلاة فظاهر كلام المؤلف انه غير
مكروه **ص** وحمل شي بكم او في **ش** الباطنية اي ويكره ان يعمل
في شيء وهو في صلته فيها كراهة مالك ان يصلي وكراهة

محشو بخبز او غيره وفيها كره ساك ان يصلي وفيه درهم
او دينار او شيئا من الاشياء القاسم فان فعل فإعادة
قال سند من الناس من يمنعه الدرهم بخارج الحروف ومنهم من
لا يمنعه من خشى تخينه ومثله للشيء في حمله المدونة على من
يشوش عليه دون غيره انتهى وبجمل قول المدونة في الخبر على
المخوزين بخمس واصل اشياء على وزن فاعلا كجر الزهر هو اجتماع
هذين بينهما الف فقلبو اللام وهي الهزة الاولى الى موضع
الف فقالوا اشياء على وزن افعا فهو غير منصرف كالف الثانية
وان كان اسم جمع لا جمعا لشيء **ص** وتزويق قبله **ش** اي وما يكره
تزييق قبله المصلي لئلا يشغله وقد ورد انه عليه السلام
قال اذا ساء عمل قوم زخرفوا مساجدهم **ص** وتقدم مصحف فيه
ليصلي له **ش** الضمير في فيه راجع للمحراب او للمسجد المفهرج
من السياق والضمير في له راجع للمصنف واللام بمعنى الي
اي ذكره جمل المصلي في المحراب معناه ليصلي اليه اي الي
جهنم وان كان ذلك موضعه فلا بأس به واسلم القراءة
في المصنف في الصلاة فهو ما اشار له المؤلف في فصل تدب نزل
بقوله وظهر مصحف في زمن اوشاخ فل لا اوله **ص** وعيضا بلحيته
او غيرهما **ش** اي يكره ذلك وليس من العبث تحويل خاتمه من
امسح لاجل عدد الركعات خوف السهو لانه فعل ذلك لا ملاح
الصلاة **ص** كبناء مسجد غير مربع **ش** اي كما يكره بناء مسجد غير مربع
لعدم تساوي الصفوف فيه ولهذا اختلف في الصلاة فيه
بالكره والحوار ولذا قال وفيه كره الصلاة به قولان ومثل
غير المربع ما اذا كان مربعا لكن قبلته في بعض رواياه فلو قال

كنا

كنا مسجد لم تسوفي الصفوف لكان اشمل ولما قدم ان بعض
فرائض الصلاة يجب فيه القيام وكان ذلك خاما بطلان الفرض
دون غيرها وكان لذلك القيام مراتب وله بدل لم يعلم مما سبق
عند ذلك ترجمة فقال **نصل** في بيان علم القيام
وبدله ومرتباتها **ص** يجب بفرض قيام الاستسقة او الخوف به
فيها او قبل ضررا كالتي **ش** يعني انه يجب القيام للفرض
كالناحية وقيام الهوي للركوع ولوللما يوم وتكره الاحرام الغير
المسبوق في صلاة الفرض الاستسقة فاحدة او الرواه فانه
يسقط حينئذ فلو عبر بالندرة لكان اشمل وكذا يسقط القيام
لو خاف المصلي بالقيام ضررا كاعما او مرض او زيادة فيه او تاخر
بري كما مر في التيم سوا بسوا وسوا حصل الخوف مما ذكر بسبب
القيام في الصلاة او قبل دخوله فيها بتجريد العادة وحلها
الفرض في كلامه على الناحية وما سميها اي في صلاة الفرض
ولم تخله على صلاة الفرض لئلا يشمل غير المراد فان القيام لصلاة
الفرض يشمل القيام للسورة مع ان القيام لمعاستة وقد يقال
يمنع الشكول فتقدم الحكم بالنسبة لقيام السورة وللعلم به من
قوله فان عجز عن فاحدة قائما جلس فيقيد ما هبالة حينئذ
فيقيد كلامه وجوب القيام للركوع الذي لم يعلم حكمه في فرائض
الصلاة ويدعي وجوبه قوله من ترك الركوع يرجع قائما
ص كخروج رج **ش** هو راجع الى المشي والمعني يجب بفرض
قيام الاستسقة او خوف ضرر او خروج رج بالقيام والامن من
ذلك بالنعوذ فيصلي قاعدا قاله ابن عبد الحكم اذا حافظه
على الشرط الواجب في كل العبادة اولي من المحافظة على

قيام

الركن الواجب في الجملة ويجوز استعانة قول سند لم لا يصلي قايما
ويقتضيه خروج النحر ويصير كالسلس فلا يترك الركن لأجله
كالصلاة يصلي قايما بادي العورة **ص** ثم استند لا لجنب وحائض
ولها أعاد بوقت **ص** هذه هي المرتبة الثانية وهي القيام مستندا
عند الجزع عن قيامه مستندا بحافضة على صورة الأصل لا يمكن
ويستند لكل شيء من جماد وحيوان لا لزوجة وأمة ولا جنية ولا
لجنب من محرم أو رجل وحائض وإذا خالف واستند لها أعاد
الصلاة في الوقت أن وجد من يستند عليه غيرها والأفلاحة
لأن الاستناد عليهما حينئذ واجب **ص** ثم جلوس كذلك **ص** أي ثم
بعد الجزع عن الاستناد يجب كذلك أي كالقيام بحالته وتبعية
أحكامه مستندا ثم مستندا للجنب وحائض ولها أعاد بوقت
وظاهر المؤلف كابن شاس وابن الحاجب وجوب الترتيب بين
الاستناد والجلوس والذي ذكره غيره أن ترتيبهما مستحب كما ذكره
ابن ناجي والشيخ زروق وهو الأرجح انظر المواقف **ص** وترجع
كما لمستقل وغير جالسته بين سجدة **ص** أي حيث قلنا يصلي الترتيب
جالسا على أي حال فيستحب الترتيب كجلوس المستقل فينزل
بين رجله فيضع رجله اليمنى تحت ركبته اليسرى ورجله
اليسرى تحت ركبته اليمنى ولما كان تغيير الفعل بوجه وجوب
الترتيب قال كما لمستقل لأن المستقل لا يجب عليه الترتيب لأن حكمه
يعلم من المذهب والأفالمؤلف لم يذكره فيفتر استريبا ويركع كذلك
وأما يد به على ركبته ويركع كذلك ثم يغير جالسته بكسره
الحجم استجابا باليمنية إذا أراد أن يسجد بأن يثنى رجله
في سجوده وبين سجدة **ص** ويفعل في السجدة الثانية وفي

الرفع

في سجدة

الرفع منها كذا ثم يرجع سترها للقرأة ثم ينفل في الركعة الثانية
كما فعل في الأولى ويجلس للتشهد كجلوس القارئ فإذا أكل تشهده
رجع سترها قبل التكبير الذي ينوي به القيام الثالثة كما أنه لو صلى قايما
لا يكره حتى يستوي قايما فتربيه بدل قيامه فقد ظهر لك أنه لا
خصوصية لما بين السجدين بتغيير الجلسة وإنما اقتصر على التغيير
بين السجدين لئلا يتوهم أنه يجلس بينهما سترها وأما تغييره في
السجود فقد تقدم ما تقدم منه وهو سنة لجلوس السجود على
أطراف فذم **ص** ولو استند قادر بزوال عما وبطلت ولا كره **ص**
يعني أن القادر على القيام أو الجلوس مستقلا إذا استند إلى شيء
عند الوجه لا بحيث لو أزيل ما استند إليه سقطت الصلاة تنبطل
ويجب عليه أعادتها ومن ياب أو يلو سقطت بالفعل وإن استند
سجوا فإن تلك الركعة تنبطل وتجزئه صلاته هذا في قيام الفاتحة
وأما قيام السورة فلا يثني عليه لأن قيامها سنة لا يثني عليه في
تركه كما قال ابن ناجي ولو كان المنفرد فيه الاستناد ناقلة فلا
يثنى عليه لجواز الاعتناء فيها من غير عذر ولو كان الاستناد
خفيفا بحيث لو أزيل المستند إليه لا يسقط صاحبه لم تنبطل صلاته
لكن يكره له ذلك ويبيد في الوقت الضووري **ص** ثم ندب على
أمن ثم يسوء ثم ظهر **ص** هذا عطف على قوله جلوس من قوله
ثم جلوس أي أن من تجزعه عن الحالات الأربع وقد روي حالات
الاستلقاء الثلاثة يندب له البداءة بالصلاة على شقه الأيمن
ووجهه إلى القبلة كما يفعل به في حده ثم على شقه الأيسر
فإنه يفعل المندوبين المذكورين جازله الصلاة على ظهره وجلاه
إلى القبلة وانظر الكلام على عطف قوله ثم ظهر في الشرح الكبير

Copy

ersity

و او ما عاجزا عن القيام مع الجلوس او بالسجود منه **ش**
 يعني ان العاجز عن جميع الاركان الاعن القيام فتد عليه ينفل
 صلاته كما من قيام ويومي لسجوده اخفض من الركوع فأت
 قدر علي القيام مع الجلوس ايضا او بالركوع من قيام ويجديه
 لركبته في ايماء ويجلس ويومي للسجدة الاولى والثانية من
 جلوس ثم ان الاشتغال من متعلق عاجزا المعني واو ما عاجز
 عن كل شي الاعن القيام وحده فليس عاجزا عنه وقوله ومع
 الجلوس معطوف علي لغة وحده المقدر لكن يلزم علي هذا
 الاستغناء عن قوله واو الثاني لان او ما الاول **س**سلط علي
 المعطوف وان قدر شرط انتقي أي وان قدر عليه مع الجلوس
 او بالسجود منه واجاب **ب** بعض شيوخنا عن الاشكال
 المذكور بان تلك التصريح بقوله او ما ثانيا لرفع ايهام انه يومي
 من قيام مطلقا كما اشار له **ز** وحل الشارح غير معقول **و** وهل
 يجب فيه الوسع ويجزي ان سجدة علي انفة تاويلان **ش** ذكر المؤلف
 مسليتين في كل منهما تاويلان الاول هل يجب علي من صلى ايماء
 من قيام او جلوس ان يأتي فيه بوسعه بحيث لا يطيق زايده
 عليه حتى لو قصر عن طاقته فسدت صلاته وهو ظاهر
 ما في رواية بن شعبان في مختصره واستظهر لانه اقرب للاصل
 اوكتفي ما ييسر ايماء الفذرة علي الكرسي ولا يشترط ان يأتي
 بنهاية وسعه واخذ هذه اللحن والمازري من المدونة المسيلة
 الثانية من بجهته قروح تمنع من السجود فلا يسي علي
 انفة وانما يومي كما قاله بن القاسم في المدونة فان وقع ونزل
 وسجد علي انفة فقال اشهب يجزيه لانه زاد علي الايماء واختلف

المتأخرون

المتأخرون في مقتضي قول بن القاسم هل هو الاجز كما قال
 اشهب ام لا فقال بعضهم وحكاة عن بن القصار هو خلاف
 قول اشهب وقال غيرهم من الاشياخ هو موافق لاشهب
 لان الايماء لا يختص بحد ينتهي اليه ولو قارب المومي الارض
 اجزاه اتفاقا فزيادة اساس الارض بالانف لا تؤثر مع ان
 الايماء رخصة وتخفيف ومن ترك الرخصة وركب المشقة
 فانه يتد بما فعله كقيم ايح له التيم لمذره فتحمل المشقة
 واعتسل بالما فانه يجزيه والي هذا الخلاف وما قبله اشار
 بالتاويلين **و** وهل يومي بيديه او يضعهما علي الارض
 وهو المختار كسر عمامته بسجود تاويلان **ش** ما ذكره المؤلف
 بيان لاحد التاويلين فيمن يومي للسجود وهو ان المومي
 للسجود اذا اومي له في قيام اومي بيديه وان اومي له من
 جلوس وضعهما علي الارض كما يفعل الساجد غير المومي وهذا
 هو المختار عند اللحن وبعض القرويين كما يجب عليه ان
 يرفع عمامته عن حبهته اتفاقا كما يفعل الساجد غير المومي
 ولا بطلت صلاته الا ان يكون خفيفا كالطاقة والطاقتين
 فيكره فقط والتاويل الثاني معطوي بتدبيره او لا يومي بهما
 في حال قيامه ولا يضعهما علي الارض في حال جلوسه
 بل يضعهما علي ركبته حيث اومي للسجود من جلوس لانها
 تايمات للجمعة في السجود وهي لم تسجد وهذا قول
 ابن نافع وتاويل ابي عمران مع بعض القرويين والي ما ذكره
 وطواه اشار بقوله تاويلان اذا تقر هذا علم ان تحمل التاويلين
 مسيلة الايماء للسجود فقول بسجود يتنازع العوايل الثلاثة

اي وهل يوي مع ايماءه بظهوره ورأسه للسجود يديه ايضا
ان صلي قائما او يفتحه ان صلي جالسا علي الارض في ايماء
السجود ان قدر كما يحسن عما منه عن جهته في ايماءه لقاسي
اولا فيعمل باليد شيئا ما ذكر من ايماء قائما او وضع لها جالسا
بل يحيلها علي ركبته وقوله تاويلان راجع لما قيل التثنية
ص وان قدر علي الكل وان سجد لا ينهض اتم ركعة ثم جلس
ش يعني ان المصلي اذا كان يقدر علي جميع اركان الصلاة من
قيام وقراءة وركوع وسجود والرفع منها والجلوس الا انه اذا
جلس لا يقدر علي التحني للقيام فانه يعلي الاول قائما
بها لها ويتم بقية صلاته جالسا واليه مال الاحمري والثوري
وابن يونس وقيل يعلي جملة صلاته قائما ايماء الا الاخرة فانه
يركع ويسجد فيها **ص** وان خف عذورا تنقل للاعلي **ش**
اي وان خف في الصلاة عذورا عن حالة عجز من اضطجاع
او جلوس او ايماء تنقل وجوبا عن حالة تلك للاعلي منها
جلوس وقيام واتمام ولا يجوز انما هما علي الحالة الاولى وقد
يتولنا في الصلاة يخرج من خف بعدها فلا يبيد كما في مناع
عيسى **ص** وان عجز عن فاتحة قائما جلس **ش** يعني اذا عجز
المصلي عن قراءة الفاتحة كلا او بعضها في حال القيام ولا
يجوز عن ذلك جالسا فانه يجلس ويقرأ الفاتحة بعد قيامه
لتكثير الاحرام وقد راجعنا من الفاتحة وايضا عجز عنه
منها جالسا علي القول بوجوبها في كل ركعة وعلى القول
الشاذ القابل بوجوبها في ركعة يقوم بقدر ما يمكنه ويسقط عنه
عجزه الا في الاخرة فيجلس ويأتي بأمر القرآن او بعضها

واختار

واختار يقول فافحة مما لو عجز عن السورة وحدها فانه تركها
ويصلي قائما ويركع الفاتحة واخري لو عجز عن طوالي
السورة وان لم يتدرا الا على نية او مع ايماء بطرف فتال وغيره
لانهم ويتقضي المذهب الوجوب **ش** يعني ان المصلي اذا لم
يتدري علي شي من الاقوال والافعال الا على نية او قد علمها
في الصلاة مع الايماء بطرف او يد او غيرهما من سائر الاعضا
فتال ابن بشير في الاول لانهم واوجب الشافعي العقيد
الي الصلاة وهو احوط وذلك ينقض ان يقتضي المذهب
الوجوب عنه وقال المازري في الثانية يقتضي المذهب
الوجوب وذلك يتنقض لانهم وقطع بن بشير في الثانية بذهب
الشافعي حاكيا عدم الخلاف فيه والمازري ان لا يسلم له ذلك
فقوله فتال وغيره لانهم راجع للمسيئين اي قال كل واحد
منهما في مسيلته لانهم ويتقضي المذهب الوجوب لكن ابن
بشير قال في مسيلته لانهم صريحا ويتقضي المذهب الوجوب
ضما والمازري قال في مسيلته لانهم ضما ويتقضي المذهب
الوجوب صريحا وهذا الاول من جملة لغا ونشرا مشاوبه
يسقط اعتراض بن غاري وغيره علي المؤلف اي لغا ونشرا
مشاوبا بالنظر للقبيل والمقول ومربيا بالنظر للتصوير والمقول
والمراد بغيره وهو بن بشير **ص** وجاز قدح عين ادبي لجلوسه
لا استلحاق بعد ابد **ش** يريد ان اخراج الما من العين لوجه مداع
ونحوه ان علم انه يودي الي الجلوس جائلا خلافا وفي جواز
لمود ايماءه فقط وصلاته كذلك ومنعه ووجوب قيامه
وان دعت عيناه روايتا ابن وهب وابن القاسم راسا ان علم انه

يؤدي الى الاستلقاء امتنع وان فعل وبلى اعاد ابداء وظاهره
 طالع زمني او قل وعلمه بمضيق بتردد النجس واجيب بان المأثور
 حصوله وجوزها استحب التوسيع وهو الاثني كجواز التذوي
 فيجوز الانتقال الى الاضطجاع كما يجوز بالنفس الانتقال
 من الفصل الى موضع موضع الفرض وما يليه مما لا بد من رباطه
 ابن ناجي وبه الفتوى بان التوسيع صحيح ابن الحاجب واليه اشار
 بقوله وصححه عنده ايضا كذا الجالس وخرق في رواية بن حبيب
 بين اضطجاعه يوما ونحوه فيجوز واربعين يوما ونحوها فلا
ص ولم يمتنع ستر نجس بطلا هو ليحلي كالصبي على الارض
 يعني انه يجوز للمريض وكذا الصحيح ان يصلي على فراش نجس
 اذا بسط عليه ثوبا كليا طاهرا واما الحوي فلا يجوز الجلوس عليه
 ولو ستر بكتان لو فطن لانه اشد حرمة من النجس لكن هذا
 يخالف لما من ان الحوي يقدم على النجس وقد يقال ما
 هناك في حال المنورة وما هناك في حال عدمها **ص** ولما
 جلوس ولو في اثنا يها ان لم يدخل على الاتمام لا اضطجاع واد
اولا **ص** اي يجوز لمتنل الجلوس مع القدرة على القيام ولو
 في اثنا الصلاة كما لو صلى ركعة قائما واد ان يجلس في الثانية
 ان لم يدخل اوله ملتزما القيام بان نذره لك باللفظ واما نية
 ذلك فلا يكتفي كما هو الموقفي وان خالف واثم جالس بعد ان
 التزم الاتمام قائما واثم ولا يتصل صلاة كذا ينبغي ولا يجوز له ان
 يتنل مضطجعا مع القدرة على ما فوقه وان دخل عليه ذلك اولا
 وابتدأ الثانية به ويجوز للمريض وكما **ص** من الكلام على
 فرائض الصلاة وما يتعلق بها شرع فهداني الكلام على حكم

قضا

قضا الصلاة الفائبة وترتيبها في نفسها ومع غيرها وبيان
 كيفية ما يفعل عند الشك في الاثبات بها او في غيرها او في
 ترتيبها ونحوه الكلام الى بيان حكم ترتيب الحاضرين فقال
 مشيروا للحكم العام بقوله **فصل** **ص** وجب قضا فائبة مطلقا
ص يعني ان الصلاة الفائبة يجب على المكلف قضاؤها فوراً
 سواء تركها عمدا سهوا وسواء تركها في بلاد الاسلام او الحرب
 والمكلف تكلم على اربع سابل قضا الغوايت وترتيب الحواضر
 والغوايت في انفسها وترتيب الغوايت مع الحواضر فاشار الى
 الاخير بقوله وسيبرها مع حاضرة والى ما قبله بقوله والغوايت
 في انفسها والى ما قبله بقوله ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطا
 والى ما قبله بقوله هنا وجب الخ **ص** ومع ذكر ترتيب حاضرتين
 شرطا **ص** اي ووجب مع الذكر ابتداء الوفي لاشياء على المعروف
 ترتيب الحاضرتين كالظهور والمصرو المغرب والمشا فيقدم
 الظهور على المغرب والمغرب على المشا فلو بدى بالاخيرة ناسيا
 للاولي اعاد الاخيرة مادام الوقت بعد ان يصلي الاولي فلو بدى
 بالاخيرة وهو متذكر للاولي اوجبا هذا للحكم اعاد الاخيرة ابداء
 بعد ان يصلي الاولي **ص** والغوايت في انفسها **ص** عطف على
 حاضرتين فقيدهم الذكر مسقط عليه اي ووجب مع الذكر ترتيب
 الغوايت كترتيب الغوايت اوقت متماثلة او مختلفة في انفسها
 لكن ليس بشرط فلا يلزم من عدمه عدم فلا يميزها اصلا
 لو خالف ونكس ولو عمدا الذي الفراغ منها خرج وقتها **ص**
 وسيبرها مع حاضرة وان خرج وقتها وهاهنا **ص** او نجس خلاف
ص هذا ايضا مجرد عطف على ما عطف عليه ما قبله اي

مقام

لف

ووجب مع ذلك لا شرطاً أيضاً ترتيب يسير الفوات أصلاً أو مبناً
إذا اجتمع مع الحاضرة فتقوم عليها وأن خرج وقتها على من ذهب
المدة وتختلف في الترتيب هل أربع صلوات وهو مذهب
الرسالة وظاهر المدونة عند جماعة أو خمس صلوات وهو
قول مالك وقد ساء بن الحاجب وشيخه جماعة من أصحابنا
ويذهب إليه جماعة بالحاضرة مع الغواب الكثيرة أن لم يتخلف فوات
خلفت الوقت والأوجب **من** فإن خالف ولو عمداً لم يوجب
الضرورة وفي إعادة سامومه خلاف **ش** هذا راجع لقوله
ويسير مع حاضرة الخ أي فإن خالف ولو عمداً وقدم الحاضرة
على يسير الفوات أعاد الحاضرة استحياءاً بعد اتیانه يسير
الفوات بالوقت الضروري المذكور في ركعة بسميتها
فأكثروا وهو الغروب في الظهرين والعجوة في العشائين والطلوع
في الصبح كماله خالف ناسياً في الحاضرتين وظل يسير ساموم
الأمام المصنف وشيخه بن بزينة بناء على أن كل خلل في صلاة
الأمام خلل في صلاة المأموم أو لا إعادة لما موه وهو الذي
رجع إليه مالك وقاله بن القاسم واختار المحشي وطائفة
بناء على أن الإعادة لخلل في الصلاة نفسها وهذا لا خلل في
صلاة المأموم وإنما هو في صلاة الإمام لأنه هو الذي عليه
اليسير المقدم عليه الحاضرة والارحح من الإعادة **من** وأن
ذكر اليسير في صلاة ولو جهة قطع قد وثق أن ركع وإمام وما
لا يتم فيعيد في الوقت ولو جهة **ش** يعني أن الصلي إذا
أواماً أو ساموماً إذا تذكر صلاة يجب ترتيبها مع ما هو فيه
كما لو تذكر خمساً أو رباعاً على الخلاف أي واحدة وهو في صلاة

عليه
م

فإن

فإن كل من الغد والإمام يومين قطع ما هو فيه أن لم يركع
فإن ركع ركعة بسجدة بينهما أي تكبيرة ركعتين نافلة وسلم
وسواء ذكر فيها ما خرج وقتها أم لا كما لو ذكر ظهر يومه في عصره
لكن أن تتأدى بعد ذكره صحت في غير مشترك في الوقت كما
تقدم من أن الترتيب ليس شرطاً في غير المشتركين وعلى
رواية بن الماحسون من الشريعة تنبطل قاله في توضيحه
وإذا قلنا بقطع الإمام ولو جهة فتبطل صلاة المأمومين ولا يستأنف
الإمام على المشهور وإنما المأموم فيتأدى مع إمامه ويصير
غير المشاركة في الوقت استحياءاً بعد اتیانها ذكره من الصلوات
اليسيرة وأما في المشاركة بعد اتیانها بمشاركتهما الشريعة ترتيبها
مع الذكر ولد قاله بن عبد السلام أن التأدي شكل إذ فيه رعاية
حق الإمام بالتأدي على صلاة فاسدة يجب عليه أعادتها
ولاحق للإمام في ذلك ولا فرق في تأدي المأموم وإعادة ما
هو بها في الوقتين الجملة وغيرهما ويصير ما جهة أن إمامه
والأظهر الذي يدلها فيرجع إليه عند تقدير الأصل وقتني
قوله وثق أن ركع في الغرض وأما النفل فيقطع ركعاً لا يظهر
تأثير الذكر فيه فإنه لو جملة أربعاً لم يظهر للذكر تأثير فيه بخلاف
الغرض فإنه يظهر فيه الأثر وهو شفعه نفعه بمضمون ظاهر
كلامه مخالفة الإمام والمأموم للغد في التفصيل السابق ولو أراد
ذلك لا خرق قوله وثق أن ركع الخ عن قوله وإمام وسامومه وعليه
حل حلو ومعه نص بن فرحون والذي يظهر من كلام النحوي
أن الإمام وسامومه كالفد في التفصيل وعليه يكون في كلامه
الحذف من الثاني دلالة الأول عليه أو بآتي بالكاف فيقول

كامام وما يوم ليؤذن بالتفصيل **و** كمل قد بعد شفع من المغرب
ش يعني ان الغد اذا ذكر السير من الغوات بعد ما اتهم من المغرب
 ركعتين فانه يكملها بنية الفرض ولا يخرج عن نفل ليل يلزم
 التثفل قبلها ولان ما قارب الشيء يغطي حكمه وهذا هو
 الملة في قوله كثرات من غيرها أي كما يكمل غير المغرب اذا
 ذكر السير بعد ما كمل ثلاث ركعات فظاهر كلام اهل المذهب
 ولو في مشتركتي الوقت ثم بعد التكمل بفعل ما تقدم من الاعادة
 الواجبة والمستحبة وعلى هذا التعميم **د** ربح **س** في شرحه ونظر
 فيه **ه** في شرحه بقوله وفيه نظرا تقدم من ان من ذكر حاضرة
 في حاضرة ان صلاته تبطل بمجرد الذكر وايضا لا معنى لوجوب
 تكمل صلاة يجب اعادتها ابدا وليس من مساجين الآسام
 وايضا كلام المؤلف في التكمل بنية الفرضية وهذا الاتي فيمن
 ذكر حاضرة في حاضرة **س** وان جعل عين منسية مطلقا ملي
 خمسا وان علمها دون يومها صلاتها ويا له **ش** يعني ان
 من ذكر فائتة من الصلوات الخمس سوافائتة ناسيا او عاملا
 لا يدري ما هي فانه يصلي الصلوات الخمس اذا تواردت
 الابها اذ هو مطلوب ببرائة الذمة لان كل صلاة من الخمس
 يمكن ان تكون هي المنسية او المتركوة فصار عدد حالات
 الشك خمسا فوجب استيفاؤها ويجزم بالنية في كل واحدة
 من الخمس بانها هي فلا يقال النية مترددة هذا اذا كانت
 العمل النائية غير متجدد ليل ولا نهار وهو معنى الإطلاق
 فلو علم انها نهارية ملي ثلاثا اولية ملي اثنتين فان علم النائية
 بتونها ظهرا مثلا الا انه جعل يومها فلم يعلم هو السبت والاحد

او غيره

او غيره فانه يصلي الصلاة المعينة ولا عبرة بكون يومها مجهولا
 الا لا يطلب منه تكرار الصلاة بحسب عدة ايام الاسبوع أولا
 لا تختلف الصلاة المعينة باختلاف الايام فاذا نوي بها ركعتي
 الذي تركت منه فقد برئت ذمته اذ لو كررها لا يحيل في بيتها لا على
 يوم مجهول فاذا كان لا بد من الاحالة على مجهول فلا فائدة
 في التكرار وهذا يعني قوله صلاة ما ناولها أي صلاة ما ناولها
 بها اليوم الذي علم الله انفسه والا فاليوم المجهول لا ينوي
س وان نسي صلاة وثانيتها صلي ستا وندب تقديم ظهر **س**
 هو شروع فيما اذا كانت المنسية اكثر من واحدة وليعلم ان
 المنسي اذا زاد على الواحدة فلا خلوا اما ان يكون صلاتين
 او اكثر والصلوات اما معيتات او لا وغير المعيتات اما ان
 تعرف مرتبة احدها من الاخرى ام لا فاذا عرفت مرتبتها
 فاما من يوم او الطرفان كانا من يوم فملي ما تانيتهما او
 ثالثتهما او رابعتهما او خامستهما وان لم يكونا من يوم فالثانية
 اما ما تلتوها وهي سادستهما وحادية عشرتها وحادية
 عشرتها وسادسة عشرتها وحادية ثلاثينها والافضل
 سمية أي مماثلة لثانيتها او ثالثتها او رابعتها او خامستها
 فاشار المؤلف لما اذا كانا من يوم وعرف مرتبة الثانية من
 الاولى بقوله وان نسي الخ والمعنى ان من نسي صلاة من
 وثانيتها من خمس صلوات منها اثنتان ليلتين ومنه ثلاث
 نهاريات ولا يدري احدهما من صلاة النهار اوهما من صلاة الليل
 او احدهما من صلاة النهار والاخر من صلاة الليل ولا يدري
 هل الليل سابق النهار والنهار سابق الليل فيتمثل كونهما ظهرا

وساوي عشرتها

وعصر او عصر او غربا او غريبا وعشا او عشا وصباحا او صباحا
 وظهر اذ ان يصلي ست صلوات متوالية يختم بما يدا به لاحتمال
 كونه المنزوك مع سابقه فياتي باعداد تحيط بحالات الشكوك
 ويستحب له في جميع سائر الباب كل ما ان يبدأ بالظهر ويختم
 بها لانها اول صلاة صلاها جبريل بالنبى عليه السلام وقد
 تقدم ان من تكس الغوايت عمدا او جهلا لا اعادة عليه اذ
 بالغرائع منها خيخ وقتها وترتيب المفعولات انما هو مع بقا
 الوقت فمراة ذمته فيحصل خمس صلوات فصلاته السادسة
 انما هي لحصول الترتيب وقد علمت سقوط طلبه حينئذ
 على الرابع والاعلى مقابله من ان من ترك الترتيب في الغوايت
 بعيد ابد خلا اشكال فهو مشهور بسبب علي ضعيف وهذا
 لا يختص بهذا الفرع بل يجري فيه وفي غيره مما ياتي ومنه
 قوله واعاد المبتدأة الخ **ص** وفي ثا لثتها او رابعتها او كما
 حاستها كذلك يثني بالمسني **ص** بريد انه اذا نسي صلاة
 وثا لثتها ولا يدري ماها او صلاة ورابعتها او صلاة وفاستها
 فانه يصلي ست صلوات كما اذا نسي صلاة وثانيتها **الادب**
 صفة التقاض مختلفة ففي الاولى يبدأ بالظهر وثني بالثتها
 وهي المغرب وثني بالثتها وهي الصبح ويربع بالثتها وهي
 العصر وخمس بالثتها وهي العشا ويسدس بالثتها وهي
 الظهر وفي الثانية يبدأ بالظهر ثم يثني ببشا الاخرة ثم بالظهر
 ثم بالصبح ثم بالمغرب ثم بالظهر وفي الثالثة يبدأ بالظهر ثم
 يثني بالصبح ثم ببشا الاخرة ثم بالمغرب ثم بالعصر ثم بالظهر
 فقوله يثني بالمسني اي يثني ثاني المسني اي بالثاني من المسني

كما

كما يرشد اليه المعنى اذ الفرض ان الاولى وثا لثتها او رابعتها
 او خامستها كل منها مسني وبعبارة اخرى لعل التثنية بالنظر
 الى فعل كل صلاة والصلاة التي قبلها فقط اي يوقع المسني
 في المرتبة الثانية بالنسبة لما اتصل عن فعله فليس المراد
 يثني ضد ثلث ولا ضد يربع ولا ضد يسدس بل المراد انه يوقعه
 في المرتبة الثانية ويهينه ضد دفع الاعتراف عليه بانه لا يخفون
 ليثني بل ثلث ويربع ويخمس ويسدس وبيان عين المسني
 بمجهره فكيف يقول يثني بالمسني ثم التثنية ليست
 تمام المسني بل بمعنى لان المسني هو مجموع المخطوف
 والمخطوف عليه قلعل في الكلام مضافا مقدر اي ياتي بالمسني
ص وفي الخمس مرتين في سادستها وحادية عشرتها **ص**
 يعني انه اذا نسي صلاة وسادستها ولم يدري ماها او
 صلاة وحادية عشرتها فانه يصلي الخمس مرتين **باب**
 يصليها ثم يعيدها متوالية ونوب تقديم ظهر لانها هـ
 متماثلتان من يومين لان سادستها هي مماثلة المسنية
 من يوم ثان وحادية عشرتها هي مماثلة المسنية من يوم
 ثالث وكذا الحكم في كل متماثلتين كسادسة عشرتها و**ص**
 وما شبه ذلك وانما وجب الخمس مرتين لان من نسي
 صلاة من يوم لا يدري عينها فيصلي لكل منسية خمسا
 لانها ان كانت الاولى ظهر فحادية عشرتها ظهر اليوم
 الثالث وسادسة عشرتها ظهر الرابع وحادية عشرتها
 ظهر الخامس وهو لا يدري اهي ظهر او عصر او غروب او عشا
 او صبح فمماثلتها ذلك ولذا لو علم ان المسنية ظهر او عصر

تأمل

وحادية عشرتها هـ

Copy ersity

او مغرب او عشا او صبح وحادية عشرتها او سادسة عشرتها
 الخ طهرني فقط او عصري او غربي او عشا او صبحي
 وسكت المؤلف عن حكم ما بين التمام للثلاث كصلاة وسابقتها
 الى عشرتها وكصلاة وثانية عشرتها الى خمسة عشرتها
 وهكذا او الظاهر بل الصواب ان حكمه كذلك من وجوب
 صلاة الخمس مرتين لليلة السابقة وهو انما يجوز لثلاث
 من يومين فيعلم لكل محمولة خمس كما قال العلامة
 البساطي وقال **ح** يعني ستا يثب بالمتن انظر وجهه
 في الشرح الكبير **ص** وفي صلاتين من يومين يعني في صلاتين
 السابقة صلاتها واعاد المبتدأ **س** اي وفي نسيان صلاتين
 يعني ظهر وعصر مثلا من يومين لا بدري السابقة من
 الصلاتين بان لا يعلم السابق من اليومين غلي الاخر او يعلمه
 ولا يدري اي الصلاتين له صلاتها واعاد المبتدأ حتى تقصر
 طهر اربعين عصري او عصراين طهرني ان لم يتبين اليومان
 اتفاقا وكذا ان ثبتا كسبت واحد ولم يعلم السابق منهما
 فمعنيين بالتأصيف لصلاتين حقه ان يتصل بموصوفه لا مذكر
 صفة ليومين اذ لا فرق بين كون اليومين معينين كسبت واحد
 او غير معينين علي المشهور وقيل ان عرف اليومان كسبت
 واحد فليصل طهر او عصر السيت وظهر او عصر الا واحد **ح**
 ويصح ان يكون معينين بالذكر صفة لصلاتين ايضا وذكر
 الصفة باعتبار ان الصلاتين بمعنى الفرضين وبفهم الاطلاق
 في اليومين صرحا علي هذا الضبط ايضا ويصح ان يرفع افرا
 الموافق **ص** ومع الشك في القصر اعاد ترك كل حضرة سفرية **ش**

يعني

يعني فان شك مع ما تقدم في القصر اي نسي طهر او عصرا
 معينين من يومين لا يدري السابقة منها وشك مع ذلك
 هل كان الترك لها في السفر او في الحضر فالصحيح انه يعني
 طهر او حضرة ثم سفرية ثم عصرا حضرة ثم هي سفرية
 ثم طهر او حضرة ثم هي سفرية وليست البداية بالحضرة
 متينة كما يشعر به كلام المؤلف كابن الحاجب بل يصح العكس
 لكن البداية بالحضرة اولى لانها مجزئة سوا كانت ترتيبها
 في الامة حضرة او سفرية بخلاف العكس ولا مفهوم لقوله
 انزل المراد بعد ثلاث حقيقة الا ثوما كان من غير انفصال
 وهو لا يشترط ولو ابد له ان يزيد لكان اولى لانه لا يتقيد
 بالفورية والبعدية تصدق بالتراخي والماخوذ من المتن
 انه لا يقيد المغرب والصبح لانها لا يقصران خلافا لمن
 يقول باعادتها كما هو قول حكا بن عرفة ولا فائدة فيه
ص وثلاثا كذلك سبعا واربعيا ثلاث عشرة وخمسا اربعي
 وعشرين **ش** هذا من تنمة قوله وفي صلاتين من يومين
 يعني الخ اي ان من نسي ثلاث صلوات معينات كصبح
 وظهر وعصر من ثلاثة ايام ولا يدري السابقة منها فان
 يصلي سبعا الثلاثة مرتبة ويمسها ثم يعيد المبتدأ ثالثة
 لم يخط بحالات الشك لانها ان فاتت علي الترتيب الاول
 فقد يربيه ويحتمل ان الصبح اخرها واولها الظهر واسطها
 العصر فيعيد الصبح ويحتمل ان الظهر اخرها فيعيد
 ويحتمل ان العصر بعد الظهر وقبل الصبح فيعيد العصر
 الظهر ويحتمل ان الصبح متوسطا بعد الظهر وقبل العصر

فيعيد الصبح ثلاثة وان نسي اربع صلوات حينئذ كصحيح
 وظهور وعصر وغروب من اربعة ايام صلي ثلاث عشرة صلاة
 الاربعية مرتبة ويعيدها ويعيدها ثم يعيدها ما ابتدأ به ليحيط
 بحالات الشكوك وان نسي خمس صلوات حينئذ كظهور وعصر
 وغروب وعشاء وصبح من خمسة ايام صلي احدى وعشرين
 صلاة الخمسة مرتبة ويعيدها ويعيدها ويعيدها ثم يعيدها ما
 ابتدأ بها ليحيط بحالات الشكوك فمضى قوله كذلك اي حينئذ
 كانت الايام حينئذ او غير حينئذ مع الشك في التقدم والتأخر
 فنقول **ت** في قوله كذلك اي حينئذ من ثلاثة ايام حينئذ
 غير ظاهر **و** صلي في ثلاث مرتبة من يوم لا يعلم الاولي
 سبعا واربعاً ثمانياً وخمسة عشر **ل** لما قدم ان من جعل عين
 مشية يصلي خمسا ومنسية وثانيتها يصلي ستا وكان القاطن
 لذلك انه كلما زاد واحدة زادها على الخمس الثابتة للواحدة
 فاذا نسي ثلاث صلوات مرتبة اي متوالية من يوم وليلة
 ولا يعلم الاولي منها فانه يصلي سبع صلوات مرتبة **ل**
 للواحدة المجهولة من الثلاث خمسا فبدا بالظهور ويختم بالعصر
 واذا نسي اربع صلوات مرتبة اي متوالية من يوم وليلة ولا يعلم
 الاولي منها فانه يصلي ثمان صلوات مرتبة لان للواحدة
 المجهولة من الاربع خمسا واذا نسي خمس صلوات متوالية
 من يوم وليلة ولا يعلم الاولي منها فانه يصلي تسع صلوات
 لان للواحدة المجهولة من الخمس خمسا ف قوله هنا من يوم
 اي وليلة ولا بد ان لا يعلم سبق الليل لليوم وعكسه ونظم
 من قوله لا يعلم الاولي انه لا يعلم اعيان الصلوات وبيارة

اخرى

اخرى وما ذكرناه في تقوير وصلي في ثلاث مرتبة الخ من انه
 لا يدري هل الثلاث من النهار او بعضها من النهار وبعضها
 من الليل ولا يدري هل الليل سابق او النهار اشارة الى انه
 لو علم ان بعضها من النهار وبعضها من الليل لا يكون الحكم
 كذلك وهو كذلك اذ تحصل البراة حينئذ بت صلوات فيبدأ
 بالظهور ويختم به لاحتمال ان تكون واحدة من النهار واثنان
 من الليل وعكسه فيخرج من عهدت هذا بصلوات الظهور
 والعصر والمغرب والعشاء وهذا اعلى احتمال كون النهار
 سابقا واما على احتمال تأخره فلا بد من صلاة الصبح
 والظهور بعد الصلوات المذكورة وهذا حيث لم يعلم تقدم الليل
 على النهار ولا عكسه واما ان علم تقدم احدهما بعينه على
 الآخر فانه باربع صلوات في الموضوع المذكور وهو ما اذا
 علم ان بعضها من النهار وبعضها من الليل واما ان كان
 لا يدري هل كلها من النهار او بعضها من النهار وبعضها
 من الليل فانه يصلي خمسا فقط انتهى ثم انه يصليها مرتبة
 وهو الصحيح **و** ما فرغ من الكلام على ما قدمه من احكام
 السجود عن الصلاة كلها شرع في الكلام على السجود عن
 بعضها فقال **فصل** في كونه حكم السجود وان يتعلق
 به والسجود الذمور عن الشيء تقدمه ذكره الامام **و** اما
 النسيان فلا بد ان يتقدمه ذكر الفرق بين السجود والغفلة
 ان الغفلة تكون عما لا يكون والسجود يكون عما يكون تقول
 غفلت عن هذا الشيء حتى كان ولا تقول سهوت عنه
 حتى كان لانك اذا سهوت عن الشيء لم يكن ويجوز ان تغفل

يروى

عنه ويكون وقرى اخرون ان الفعلة تكون عن فعل الغير تقول
كنت غافلا عما كان من فلان ولا يجوز ان يصح عن فعل الغير
وقد سمي عن الشيء فهو ساه وما وقع في المذهب اختلاف
في حكمه قليلا او بعد يا بالوجوب والسنة وجوب القليبي عن
ثلاث سنن وسننه عن سادسها وكان الرابع سنيته بعد يا
او قليلا مطلقا عنه بقوله **ص** سن لسحر الخ **ش** اي سن هـ
لسهو لا امام ومفرد سمعقات والمراد بالمنفرد ولو حكما
ليشمل المسبوق اذا قام للفتا بعد سلام امامه وكلام المؤلف
في غير المستكبح يدل قوله فيما ياتي لان استكحه السجود في
غيره ناسي عن شك مستكبح والادف السجود له مستحب كما ياتي
عند قوله او استكحه الشك وقول الشارع واما السجود في
البيدي فلا خلافا في عدم وجوبه الخ فيه نظر فانه تبع في
هذه العبارة التوضيح لكنه مترضى فان شهاب الدين النيشي
الكبير نقل عن الطراز واجوبه بن رشيد الوجوب في السجود
البيدي ولما كان السجود يتكرر من المصلي اخر الشارع
سجوده الي تمام الصلاة وان كان الاصل ان يوتي بالجابر عند
مجبوره لكن لو اتى لكل سجود بسجوده عنده لربما تكرر سجود
وشق عليه فحذف عنه لطفا به اشار الي ذلك بقوله وان
تكرر اي السجود بمعنى موجب السجود من نزوع واحد اجماعا
او اكثر كنقص وزيادة وقلنا بمعنى موجب السجود ليشمل
الطول بالمحل الذي لم يشرع الطول به فانه يسجد له ولا سهو
هنا بل هو عمد علي ما ياتي وهذا اذا كان التكرار قبل السجود
للسهو اما ان كان بعد السجود فان السجود يتكرر كما اذا

سجد المسبوق مع امامه القليبي ثم سمي في فتاويه بنقص او زيادة
فانه يسجد لسهو ولا يجتري بسجوده السابق مع الاسرار هـ
او كالم المصلي بعد سجوده القليبي وقبل سلامه فانه يسجد بعد هـ
السلام ايضا كما في التوارد عن ابن حبيب واللام في قوله لسهو
للتفصيل مع خطبة سجدات لانه في نية التقديم اي سن الاتيان
بسجدتين اي طلب علي وجه السنية الاتيان بسجدتين هـ
لا حل جبر او دفع خلل سهوا او جبر او دفع خلل شك فتشكك
هنا في السهو فتجمله شاملا للشك بقراءة قوله كما في الشك
وقوله وان تكرر ما لفته في سجدتان الا في كلامه لا في
سن لان السهو المكرر لا يتوهم في اصل السجود له حتى
يبالغ عليه وانما المتوهم السهو المنفرد لانه ربما يتوهم انه
لا يسجد له لانه خفيف فكان يقول وان انفرد لكن لما كان
قوله سجدتان في نية التقديم بالغ عليه **ص** بنقص سنة مؤكدة
او مع زيادة سجدتان قبل سلامه **ش** يعني ان المصلي اذا نقص
سنة مؤكدة داخل الصلاة سهوا كما لو زاد علي ام القران
او نقص سنة ولو خفيفة ككبيرة مع زيادة كقبامه مع ذلك
لخامسة فانه يسجد قبل سلامه سجدتين تقريبا لجانب التقص
علي الزيادة علي المشهور ولا فرق بين كون التقص محققا
او مشكوكا فيه او تردد ايته وبين الزيادة كما قال الفراء في
في الذخيرة اذا اتين موجب السجود وتردد فيه هل هو قليبي
قليبي او بيدي كما لو شك هل صلي ام لا او ثلثا انتهى لانه
شك في الزيادة والنقص فيطلب جانب التقص فليست رابعة
علي كلام المؤلف خلافا **للتث** ومن تبخه ولا فرق بين

كون النقص مع الزيادة محققين أو شكوكين أو أحدهما مشكوكا
 فيه والآخر محققا ففي صور ذلك يسجد قبل السلام **وان**
 تحققت الزيادة أو شك فيها فبعدة كما يأتي فالصورتان
 بصورة القرائي يسجد بعد السلام في الصورتين الأخيرتين
 منها واحترزا بالسنة من الغرض وبالموعدة من الخفيفة كتكثيره
 وتسمية وداخل الصلاة مما هو خارجها كالإذان والإقامة
 وبالسجود عما إذا كان الترك عمدا فلا يسجد لشي من ذلك بل
 لا بد من الاتيان بالغرض المتروك إن أمكن التدارك بأن
 لم يقدر ركوع الركعة التي تلي ركعة التقص كما يأتي **قول**
 وتداركه إن لم يسلم ولم يقدر ركوعا ويأتي أن الصلاة تبطل إذا
 سجد لسنة خفيفة أو سجد وسلكها ما لو سجد وترك ما هو
 خارج عنها وعلم مما قرنا أن التقص مع الزيادة لا يقتيد
 بكونه عن سنة موعدة علي المشهور **ص** وبالجماع في الجملة
ش أي ويسجد السجود القبلي في الجامع الأول إذا ترتب
 عن نقص في الجملة كما لو أدرك مع الإمام ركعة وقام للقضا
 فسجد عن السورة مثلا ولا يسجد في غيره ونقص في
 سياق هذا هنالك السجود قبلي وهذا مبني على أن الخرج
 من الجامع لا يبعد طولا وإنما الطول بالعرف كما هو مذاهب
 ابن القاسم وأما السجود البعدي من الجملة فيسجد في
 أي جامع كان **ص** وأعاد تشهد **ش** أي وأعاد علي المشهور
 الساجد للسجود قبل السلام تشهد استجابا باليتبع سلامه
 عقب تشهد وفهم من كلام المؤلف أن السجود القبلي يكون
 بعد الفراغ من التشهد أي والصلاة علي النبي والدعا
 ومن

من قوله أعاد تشهد أنه لا يدعوا فيه ولا يطيله قاله
 ابن جيب وهذه أحاديث واضحة لا يطلب في تشهدها الرعا
 ومن أقيمت عليه الصلاة أو خرج عليه الخطيب وهو في
 تشهد ناقلة ومن سجد عن التشهد حتى سلم الإمام
 وما ذكرناه من أن إعادة التشهد للسجود القبلي مستحب
 تبعنا فيه **ص** في شرحه ولكن الذي يظهر من كلام المؤلف
 ومن صريح صنيع حلوان أعادته علي سبيل السنة فإنه
 جعل قول **هو** ذهب بالاستحباب مقابلا **واما** فقد
 قرر كلام المؤلف بالاستحباب **قال** واختاره بن رشد
 فانظر فيه ويكره لكل خفض ورفع فمضي بترك التكرار والاختار
 في أن التشهد اسم للختات لله أي قوله وأشهد أن محمدا
 عبده ورسوله **ص** كترك جهر وسورة بغرض وتشهدين
ش هذا مثال لتقص السنة الموجبة للسجود والمعنى أن
 من ترك الجهر فيها يجهر فيه في صلاة الغرض من الفاتحة
 أو مع السورة وأبدله بأدني السر أو ترك السورة في صلاة
 الغرض ولم يذكر ما ترك حتي انحنى أو ترك لفظ التشهدين
 ولو في نفل فإنه يسجد فيما ذكر قبل السلام وقولنا من
 الفاتحة أو مع السورة احترازا لما لو ترك الجهر وأبدله بأقل
 السر في السورة فقط فإنه لا يسجد عليه لأنه سنة واحدة
 غير موعدة اللهم إلا أن يترك ذلك في ركعتين وقولنا مع
 وأبدله بأقل السر احترازا لما إذا أتى بأعلى السر فإنه لا يسجد
 كما يأتي في قوله ويسجد جهر أو سراخ وقوله بعد أو ترك سراي
 وأتي بأعلى الجهر وظاهر قوله وسورة بغرض ولو من ركعة

القبلي

كذا ذكره في المدونة وظاهر قوله وتشهدني اي واتي بالجلوس
يشمل النقل لاني انه به بعد القيد **ولا يفعله** اي واذا اتيتني
التي هي بجميع صورته من تيقن او شك انفرادا واجتماعا بل
تخفى الزيادة السيرة وتحقق او شك فيها فيسجد
بعد السلام الواجب او السني فيشمل تسليم الرد على الامام
والماموم وانما قيدنا الزيادة بالسيرة احترازا من الكثيرة
فانها مبطله سواء كانت من اقوال غير الصلاة كالسلام شيئا
ويطول او كانت من غير جنس افعال الصلاة مثل ان ينسي
انه في صلاة فياكل او يشرب او كانت من جنس افعال
والتي هي في الرباعية والثلاثية اربع ركعات وقولنا في الزيادة
الكثيرة من غير اقوال الصلاة احترازا لما اذا كانت من اقوالها
كالسورة مع ام القرآن في الاخيرتين والسورة مع السورة التي
مع ام القرآن في الاولين فانه لا يسمي عليه علي المشهور
من كتم لشك هذا تمثيل للزيادة المشكوك فيها حوى المحقق
يعني ان الشك المصلي اذا شك هل صلى ثلاثا ام اربعا ولم يكن
مؤشورا فانه يني على الاقل المحقق ويأتي بما شك فيه
ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة الماي به وسياتي ما اذا
كان مستنكحا وموضوع كلام المولى انه قد تحقق سلامة
الركعتين الاوليين من ترك قرائتها والجلوس بعدها والاي
قبل السلام لاحتمال الزيادة والنقصان اي نقص السورة
لانقلاب الركعات وعلى هذا يحمل ما في التوالد ايات من
التصريح بالسجود قبل السلام خلافا لابن ابي بطة ثم المراد
بانك سطلق التردد وكذا يقال في قوله ومقتصر على شفع

شك

شك اهويه او بوتر فيشمل الوهم فانه بوجب ذلك لان الوهم
معتبر في الغوايب دون غيرها فاذا ظن انه صلى ثلاثا ونوع
انه صلى ركعتين عمل على الوهم واذا ايوهم انه ترك ركعتين لم
يسجد فقول المولى لشك ليس طرفا لغوا مستلقا بتم لانه
يقضي انه يتم شكه اي يزيد فيه وليس كذلك فاللام للتبيل
وهي متعلقة بتم او محذوف اي واتمامه لاجل دفع شك او باول
شك مشكوك اي كتم لغفل مشكوك فيه عليه نظريه كما قاله
البساطي ووجه تنظيره ان المشكوك فيه انما هو الركعة التي
حصل فيها الشك والاتمام انما هو واقع في الصلاة وعليه انه
ظرف لغو متعلق بتم تكون اللام صلة معدية ملتم والاولي
ان اللام بمعنى مع وما يدخل تحت الكاف في قوله كتم لشك
من قدم السورة على الفائحة ثم اعادها بعد قراءة الفائحة
كما هو المطلوب فان مذهب المدونة انه يسجد بعد السلام
واما من قرا السورة ثم شك في الفائحة فانه يقرأها ويعيد
السورة ولا يسجد عليه انظرا بالحسن **ومن** ومقتصر على
شفع شك اهويه او بوتر **ش** يريد ان من لم يدرك الشفع في الوتر
او هو في ثمانية الشفع فانه يجعلها ثمانية الشفع ويسجد بعد
السلام لاحتمال ان يكون اضاف ركعة الوتر الى الشفع من غير
ان ينصل بينهما بسلام فيكون قد صلى الشفع ثلاثا هذا هو
المشهور في قوله ومقتصر على شفع بيان الحكم والسجود جميعا
وقوله شك اهويه الخ تفسير لمضاف مقدر قبل مقتصر تقديره
وشك ومقتصر على شفع وسورة شكه اهويه او بوتر وقوله
ومقتصر الخ يعني عنه قوله كتم لشك اذ فهم منه ان الشك

بيني علي الاقل والنافلة في ذلك كالتربية ولما كان هذا
 بقصر علي الركبتين المتبقيتين فيسلم منها علي انما اشبه
 وما قبله لا يقتصر علي المتبقي بل ياتي بما شك فيه عبرتي كل
 منها بما يناسب حكمه فحصل التنازل بين الغلطين باوجز عبارة
ص او ترك سر فرض **ص** يعني انه اذا ترك السر في الفرض
 والمعروف فرض وهو الفاحشة او مع السورة وابدله يا علي الجهر
 فانه يسجد بعد السلام اما الواحدة يادني الجهر فلا سجود
 وانما عذر عن ان يتول لوجهه فيما يفرق به فرض قصد
 للاختصار **ص** لا استلحه الشك ولحي عنه **ص** يعني وكذا
 يسجد بعد السلام لكن استحبابا اذا استلحه الشك أي دافعه
 وكثر منه بان يطرا عليه في كل وضوء وفي كل صلاة او في اليوم
 مرة او مرتين واضرب عنه وجوبا اي لا يصلح وبني علي
 الاكثر فاذا شك فيما صلاه هل اثنتان ام ثلاث او ثلاث
 ام اربع بني علي ثلاث واتي بركعة وسلم وعلي اربع وسلم
 وسجد بعد السلام فيما ترغما للشیطان لان الاشتغال
 به سود الي الشك في الايمان والعباد بالله واستنكاح الوتر
 كالطلة سوا النبي ناجي وقول اهل المذهب الشك في التمام
 كتحققه محض بعد انقضي فحوله ولحي عنه مستأنف
 والحاصل ان الشك مستلح وغير مستلح والسهو كذلك
 فالشك المستلح هو ان يعتري المصلي كثيرا بان يشك هل
 زاد او نقص ولا يتيقن شيئا يبني عليه وحكمه ان يلحي عنه
 والاصلاح عليه ولكن يسجد بعد السلام استحبابا كما في عبارة
 عبد الوهاب وهذا اشارة بقوله واستلحه الشك ولحي عنه
 والشاك

اربعة

الوهم

والشاك غير المستلح كن لك املي ثلاثا ام اربعا وحكمه واضح
 واليه اشارة بقوله كن لك شك ومقتصر علي شفع الي اخوه والسهو
 المستلح هو الذي يعتري المصلي كثيرا وهو ان يسجد وثنتين
 انه سجد وحكمه ان يصلح ولا يسجد عليه واليه اشارة بقوله
 لان استلحه الشك السهو ويصلح والسهو غير المستلح
 هو الذي لا يعتري المصلي كثيرا وحكمه ان يصلح ويسجد
 حسبما سمي من زيادة او نقص واليه اشارة بقوله سن السهو
 والفرق بين السهو والشك ان الاول يضبط ما تركه بخلاف
 الثاني **ص** كطول يحمل لم يشرع به علي الاظهر **ص** اي اذا طول
 متفكرا الشك حصل عنده فيما يتعلق بملازمة فانه ان طول
 يحمل لم يشرع به التطويل كالرفع من الركوع والجلوس بين
 السجدين ومن استوفى للقيام علي يديه وركبته فانه
 يسجد بعد السلام وان طول في محل يشرع فيه التطويل اي
 يكون التطويل فيه قربة كالقيام والركوع والسجود فلا
 يسجد عليه الا ان يخرج عن حده فيسجد ومقتضي كلام
 المؤلف انه اذا طول في الجلسة الوسطى لما ذكر انه يسجد
 لان التطويل فيها غير مشروع بل يكره مع ان ان ردد قال
 الصواب لا يسجد علي من فعل ذلك وهو قول بن القاسم
 لان تغييرها مستحب ولا يسجد في ترك مستحب فكانت
 علي المؤلف استثناء هذه من كلامه فيقول لم يشرع به
 الا الجلسة الوسطى علي الاظهر **ص** وان بعد شهر **ص**
 راجع لقوله فبده أي والا يسجد بده وان كان سجوده
 بعد شهر ونسخة حلولة ولو بعد شهر وعلي كل حال لا

Copy

University

يتقيد به لكنه تبع المذوثة في التعبير بالشجر وهو كناية عن
 القول ولو عبر به لكان أحسن فان قلت لم امر بالسجود
 بعد شجر وليس هو بفرض والقاعدة ان النافلة لا تقضى
 فالجواب انه لما كان جابرا للفرض امر به للثبوت لا لنفسه
 فان قلت هذا الجواب فيه قصور لان هذا اذا كانت
 الصلاة نافلة والجواب ان قوله لما كان جابرا للفرض الخ
 شامل لان النافلة صارت فرضا بالشروع فيها فلا اشكال
 وانما كان السجود القبلي المرتب عن سنتين أو سنة موكدة
 لا يوتي به مع الطول والبعد ياتي به مطلقا لانه لا يرفع
 الشيطان والقبلي جابر والترغيم لا يتقيد بزمان بخلاف الجابر
 ولان السجود البعدي الذي القبلي المذكور ولذا قبل بضم
 السجود في بعض افراده كتقضى تكبيرتين **ص** باحرام وتشهد
 وسلام **ص** يعني ان السجود البعدي او القبلي اذا
 اخفانه يحتاج الى احرام بمعنى انه ينوي تكبيرة الكهوي
 الاحرام وليس للاحرام تكبيرة زائدة على تكبيرة الكهوي وهل
 يرفع يديه بعد الاحرام ام لا وفيه نقاشا كما قاله **ص** والي
 تشهد والي سلام يحصره كسلام الصلاة واما السجود
 القبلي اذا اتي به في محله فلا يحتاج الى نية احرام لانه في الصلاة
 لم ان السلام في السجود البعدي واجب غير شرط فلا تبطل
 الصلاة تركه واخرى ان لا تبطل بترك الاحرام بمعنى التكبير
 واما النية فلا بد منها وفي الطراز لا خلاف ان التشهد
 ليس بشرط اي فلا تبطل بتركه فلو ترك الثلاثة وهي الدعاء
 اي التكبير والتشهد والسلام واتي بينته فالظاهر انه لا

لا يرفع يديه بعد الاحرام
 في السجود البعدي مع ان هذا الحكم

ص وصح ان قدم او اخر **ص** الضير موزع اذا المضي وصح
 سجود السهو ان قدم بديه ولو عمد ارعيا المذهب الثاني
 ولا يجوز ابتداء او اخر قبله رعييا المذهب اي حنيفة ويكره ابتداء
 وبعبارة اخرى قوله وصح ان قدم الخ اي عمد لان فصل
 الساهي لا يتصف بصحة ولا فسادا لانه غير مكلف **ص**
 لان استسكه السهو ويصلح **ص** يعني ان من استسكه السهو
 اي كثر ذلك عليه مثل ان يكون عادته ابدا السهو عن الجلوس
 الاول او يكون عادته نسيان السجود ثم شك في ترك ذلك
 فانه يصلح صلاته ولا سجود عليه ثم ان قوله لان الخ عطف
 على معنى قوله يتقضى لانه في معنى لتقضى والتقدير سن
 لتقضى لا لاستسكاح السهو ولا لفريضة الخ وبعبارة اخرى
 ويصلح اي ياتي بما سوي عنه اي يصلح عنه ما يمكنه اصلاحه
 من الغرائض والسنن والمستحبات كما اذا ترك الفاتحة
 السورة مثلا ثم ركع ولم يكن يديه من ركبته واما الفرض
 فلا بد من الاثبات به تامل وبسجد بسلام كما اذا ترك
 الفاتحة مثلا ولم يكن الاثبات بها فانه ياتي بركعة وسجد
 بعد السلام وبعبارة اخرى ويصلح ان امكنه بان كان باقيا
 كما لو سجد عن الجلوس والتكبيرة له وتذكره قبل خارقة
 الارض بيديه وركبته والا فلا شيء عليه ولا سجود لعدم
 خطابه وظاهر كلام ابي الحسن علي الرسالة انه يصلح ولا
 يفوت بفارقة الارض بيديه وركبته ولو استقل فليس هو
 كمن لم يستسكح بفوت ذلك **ص** او شك هل سجد او سلم
ص يعني انه اذا شك هل سجد عن شيء ام لا فتعذر قليلا

ثم يتبين انه لم يسه فلدني عليه وكذلك اذا شك هل سلم
 ام لا فانه يسلم ولا يجوز عليه ان كان قريبا ولم يخرج عن
 القبلة ولم يفارق مكانه فان اخرج عن مكانه او طالت
 جدا بطلت وان توسط او فارق مكانه بني باجلل وتشهد
 وسلم وسجد بعد السلام كما ياتي في ناسي السلام وحذف
 المولى معاد لها متديرة هل سمى او لم يسه او سلم ام لم يسلم
 او سجد واحدة في تسلمه فيه هل سجد اثنتين **ش** يريد اذا
 شك في سجدة السجود هل سجدها او انما سجد واحدة فخما
 فانه يسجد اخرى على المحتملة ولا يسجد عليه والضمير في
 قوله فيه راجع الى السجود وانما لم يكن عليه سجود لانه لو امر
 بذلك لا يمكن ان يشك ايضا فيلزم ان يسجد ايضا وقد
 يشك ايضا فيلزم ان يسجد ايضا فيتسلسل ذلك ولو سجد
 القليل ثلاثا سجد بعد السلام فان كان بعد فلدني عليه
ص او زاد سورة في اربعها وخرج من سورة لغيرها **ش** يعني
 انه اذا زاد سورة في الثالثة والرابعة مع ام القرآن فلا سجود
 عليه على المشهور خلافا لاشبه ودل كلامه بطريق
 الاحروية انه لو زادها في احدي الاخيرين لا يسجد عليه
 اتفاقا ولا يسجد عليه ايضا اذا خرج من سورة الى غيرها
 ولا يعني له ان يسه ذلك كما في الشارح ما لم يكن افتتاح
 بسورة قصيرة في صلاة مشروعة فيها التطويل فله ان تركها
 الى سورة طويلة كما في الجلاب **ص** او قاطبة او قاس **ش**
 اي فلا يسجد عليه ولا تبطل صلاته بذلك وهذا اذا كان كل
 منهما طاهرا بسيرا ولم يزد منه شيئا والموضوع ان كلاهما

خرج

في

خرج غلبة ومثل الصلاة الصيام فان ازدر منه شيئا فان كان
 عمدا او هو قادر على طرحه فلا ينبغي ان يختلف في فساد
 صلاته وصيامه وان كان نسيانا تاديا في الصلاة وسجد
 بعد السلام وان كان غلبة فتنى بطلان صلاته فولات
 على حد سواء ولا يسجد عليه على القول بعدم البطلان
ص ولا لفريضة **ش** معطوف على معنى قوله ان استسجد
 ولا لتاكيد النفي ولا يسجد لاستنكاح السجود ولا لفريضة
 ويجوز العطف على يتقضى الخ وساروي عن مالك في الفاتحة
 تجزى بالسجود فتنى على عدم الوجوب وهذا ما بعده
 فغور ما تقدم من اناطة السجود بترك السنن المؤكدة
ص او غير مؤكدة كالتشهد **ش** اي ولا يسجد لغير سنة
 مؤكدة كلفظ تشهد واحد جلس له قال في توضيحه
 كالطراز انه المذهب خلاف ما صرح به بن رشد والنجي
 وغيرهما من ايجاب السجود وجعله بن جزمي وغيره
 المشهور وحذف المولى الموصوف وهو سنة كما في زنا
 لدلالة قوله يتقضى سنة مؤكدة فوق ذلك عليه وقوله
 وغير مؤكدة اي بانفرادها وانما مع زيادة فيسجد **ص** ويسير
 جهرا وسرا **ش** اي ولا يسجد على من يقتصر في الصلاة
 الجهرية على يسير جهرا بان لا يبالغ فيه بان ينزل عن اقل
 الجهرية بان يسه نفسه لا من يلبه ويرتفع عن اعلى السر
 في جميع الصلاة الجهرية او يقتصر في السرية على يسير
 بان لا يبالغ فيه بان يرتفع عن اعلى السر وينزل عن اعلى
 الجهرية في جميع الصلاة السرية وقوله واعلاف بكاية معطوف

Copy

ersity

عليه تشهد او ان الكاف داخله علي اعلان في سجدة من
تقدم فيدخل بالكاف الاسرار بكاية فلا يكون ساكتا عنه اي
وكا اعلان بكاية في الصلاة السرية وكا اسرار بكاية في الصلاة
الجهرية وحسينه فيلس الاعلان والاسرار بكاية فكل راسع
يسير جهر وسر لان ذلك في جميع الصلاة وهذا في بعضها
وبه يعلم وما قيل ان المولى سالت عن الاسرار تنحو الآية
ص واعادة سورة فقط لها **ش** اي ولا سجود في اعادة سورة
لاجل الجهر والسري قراها علي خلاف سنتها وتذكر ذلك
قبل الاخفاف جمع واني بها علي سنتها الحق ذلك واحترز بقوله
فقط مما لو اعاد ام القرآن والسورة او ام القرآن فقط للسري
حيث قراها جهر او السري قراها سر او تذكر ذلك
قبل الاخفاف انه يسجد ولو كرام القرآن سحره وسجد بلا
السورة ويظهر من كلام المتقدمين خلاف في بطلان صلاة
من كرام القرآن عهدا **ص** وتكبيره **ش** اي ولا سجود في
ترك تكبيره لانها سنة خفيفة ما لم تكن من تكبير العبد
والا سجدة لترك واحدة فاكتر لان كل واحدة سنة مؤكدة
ص وفي ابدالها بسم الله لمن حده وعكسه تا ويلان **ش**
يعني ان المصلي اذا ابدل التكبير بسم الله لمن حده عند
الحقض للركوع وهات التدارك بان تلبس بالركن الذي
يليه او ابدل سمع الله لمن حده عن الرفع بالتكبير وفات
التدارك ففي سجوده قبل السلام لانه نقص ذكره وادخله
وعده لانه لم ينقص سنة مؤكدة ولم يزد ما يوجب زيادته
السجود لمن زاد سورة في اخريه تا ويلان وتكون وقع الابدال

في

في الموضفين عا السجد قول واحد او ان لم يفت التدارك واني
بالذكر المشروع فيه فلا سجود عليه وهذا ظهر لك ان
المشقة في قول المولى وعكسه ان يكون باولا بالواو وكان
الفرد له اتباع الام لاحكام الغالب في الرواية **ص** ولا الادارة
موت **ش** مطوف علي لان استنكحه السهو وكذا ما بعده
اي ولا سجود لا دارة موتم الي عينا وخاله لتضية بن عباس
حيث قام عن سياره علي الله عليه وسلم فاداره عن يمينه لكن
وقع في رواية فاخذ بيدي او عضدي وفي رواية براسي
وفي رواية باذي وكلها في البخاري **ص** واصلاح ردا او سترة
سقطت **ش** اي ولا سجود لا اصلاح ردا سقطت عن ظهره
لغله عليه السلام ذلك اول اصلاح سترة سقطت عنه هذا
اذا كان جالسا يديه في يمينها اما ان كان قايما بخطه
لذلك فتقبل الا انه يقتصر عليه للمضروبة وهو بمثابة الخطاطة
لاجل جديري به المقرب **ص** او كشي صفيين لسترة او
فوجة او دفع ما **ش** اي ولا سجود في شي المصلي الصفيين
والثلاثة لا جل سترة يستتر بها اول اجل فوجة يسدها
اول اجل دفع ما ربي بيده وان بعد اشار اليه فالكاف الداخلة
علي المصاف وهو مضي هي في الحقيقة داخله في المصاف
اليه فتدخل الثلاثة كما ذكرنا ويحتمل ان الكاف علي المصاف
ويدخل ما اشبهه من الفعل اليسري كشي او غمز او حك
او نحو ذلك بن يوسف الثاني في الصلاة سد الفرج فاذا ربي
وهو يصلي فوجة امامه او عن يمينه او يساره حيث يحسب السبل
الي سبطا فيلتقدم اليها يسدها ولا بأس ان يخرج اليها

صغوفارقتا وروى بن نافع من رفع من ركوع قراي فرجة
شعر ليسد هات قربت بن جيب ان بعدت صبرحتي يسجد
ويقوم ومع بن القاسم يشق اليها اذا كان بينا وبينه
صفان بن رشد في الحديث من سد فرجة في الصف رفته
الله بها في الجنة درجة وبني له في الجنة بيتا **ص** او ذهاب دابة
ش معطوف علي قوله لستره اي ولا سجود عليه في مشيه
لدايته يريد اذا كان يسيرا قال فيها فان تباعدت الدابة
قطع الصلاة وطلبها قال في البيان هذا اذا كان في سعة
من الوقت والاثاري وان ذهب اليه لم يكن في غارة يخاف
علي نفسه ان تركها والظاهر ان المراد بالوقت الضروي
وان يجب اوقه مرة **ش** راجع للماربع سابل قبله كما
ان التحديد بالصين فيها جميعا والصواب قهقرا بالف
التاني لا يتايب اي كما عربه في باب الحج في طواف الوداع
حيث قال ولا يرجع القهقرا وكثيرا ما يقع للمولف تدارك
ما يقع منه من خليل ذكره في موضع قبله او بعده في اللفظ
او في الحكم نعمنا الله به وسع بعض ان ذلك **ش** وفتح
علي امامه ان وقف **ش** اي ولا سجود علي مصل في فتح علي
من هو معه في تلك الصلاة وهو جازان
وقف واستظلم وامان خرج من سورة الي اخرى فيكون الفتح
عليه ولا تنفسد قاله الجوزي وفي عبارة اخرى قوله ان وقف
واستظلم او تزد وفيطلب منه الفتح عليه حينئذ والا
في غير الفتح عليه وهذا في غير الفتحه واما هي فيجب
ان ينتح عليه مطلقا وانظر ما الحكم اذا ترك الفتح عليه في شرفا

والحاصل ان الله اذا خشي
المصلح ان لم يتكلم تلف
بال لدايته يريد اذا كان
ذهب دابة له او غيره
ان لم يقطع وشيها فان
خشي بسبب تلف
الحال وذهب الدابة
علي نفسه او علي صاحب
الدابة تلف نفسه
او المشقة الشديدة فانه
يتكلم ويقطع مطلقا سواء
تكون المال او غير الدابة
ام لا وان لم يخش ذلك
فان كان المال قليلا
وغير الدابة كذلك لم
يتكلم ولم يقطع مطلقا
وان كثر فان اشع الوقت
تكلم وقطع وان فات
لم يتكلم ولم يقطع والمراد
بالوقت الوقت الضروي اي
الا الذي هو فيه اه فيكون له
خبر خفي

الكبير

الكبير **ص** وسد فيه لتثاوب وفتح بثوب الحاجة **ش** يريد انه
لا سجود عليه في سد فيه لاجل تثاوب او نكث بثوب الحاجة
والنكث ربح كالفتح بغير بصاق كناقث عجم الزبيب والتقل ص
بالبصاق وفي عبارة الفتح هو البصاق بلا صوت كما قاله
ابو محمد اوبه كما قاله بن شبلون وهذا هو المناسب لقول
المولف ونكث بثوب واما قول بمضغ الفتح نكث لطيف
بلا ريق وقيل بعد ريق والصحيح الاول انتهى قلنا سب
ما هنا اذ التفت بالغم متبطل سواء لطف ام لا وحكم الفتح ه
الحوان كما يقع من كلام الارب فانه قال في حديث البصاق
فان لم يجد فليقل هكذا او تقل في ثوبه فيه دليل على جواز
البصاق في الصلاة لكن احتاج اليه والفتح اليسير اذا لم يمشه
عبثا اذ لا يسل منه وكذلك يجب ان يكون التثني والتثني ان
احتاج اليه انتهى وقال **ش** ونحوه قوله لتثاوب الله لو سده
لغيره لكان عليه السجود مع ان هذا فعل خفيف فلا سجود فيه
مع السهو ولا بطلان مع الهد ونحوه الحاجة ان الفتح لغير
حاجة فيه السجود مع السهو وهو ظاهر فانه يشبه النكث
فينسج بسببه ان كان سهوا وتبطل الصلاة ان كان عمدا
انتهى **ش** التثاوب هو النكث الذي يفتح منه الفتح
الفتحات المحتشقة في عضلات الفك وهو انما يكون من
امثلا المدة وهو يورث الكسل وثقل البدن وسوال الفهم ه
والفتحة قاله الكرماي **ص** كفتح والمختار عدم الابطال
به لغيرها **ش** يريد ان التثني الحاجة لا يبطل الصلاة ولا
سجود فيه بن بشير ولا خلاف فيه واختلف اذ استفتح لغير

Copy

حاجة هل يكون كالسلام فيفرق فيه بين المد والسمو وهو
 ما ذكر في المختصر او لا يبطل الصلاة به مطلقا وهو قول مالك
 ايضا واخذ به بن القاسم واختاره الايمري والبخاري ولا
 سجود في سجوده والضرر المجزوء بالباعد على التيمم والضرر
 المجزوء يغير راجع الى قوله الحاجة وظاهر قوله لغيرها اي
 لغير حاجة ولو عينا وهو مقتضى نقل **عن** البخاري ولا
 مانع من ذلك اذ فعل ما ليس من جنس الصلاة وهو قليل
 لا يبطلها وبعضهم حمل قوله لغيرها اي لغير حاجة تتعلق
 بالصلاة ولا بد ان يكون علي غير وجه الميت كان يفعله
 ليعلم الناس انه في صلاة فان فعله عبثا فلا وجه لكونه
 لا يفسد وعليه هذا **س** في شرحه ونحوه في **ص** وتيسر
 رجل وامرأة لضرورة **ش** يعني ان التيسر من رجل وامرأة
 لضرورة عرفت في الصلاة لا سجود فيه كانت ما تتعلق
 باصلاحها لا وان تجرد للتفهم فيحمل قول المؤلف
 الا في ذلك قصد التفهم به بحمله والابطال على ما عدا
 التيسر قال مالك والشافعي بالتيسر في الصلاة للحاجة للرجل
 والنساء ضعف امر التخصيص بحديث التيسر وهو قوله
 من نابه شيء في صلاته فليسهج لان من من صبح العموم
 وقوله انما التخصيص للنساء يحتمل ان يكون علي وجه الدم
 ويحتمل ان يكون علي وجه التخصيص اي للفظ العام فقدم
 الظاهر على المحتمل انتهى في قدم ظاهر من نابه الخ علي ما
 يحتمل ان يكون مخصوصا ويحتمل ان يكون عاما والمراد به
 بالضرورة الحاجة التي هي اعم من الضرورة ثم المراد بالرجل

ارادهم

والمرأة

والمرأة الجنس ولذا قال ولا يصفتن بضمير جمع النسوة
 والمراد المصلي مطلقا **و** كلام لا صلاحا بعد سلام **ش** اي لا
 سجود في كلام قليل عدا الاصلاح الصلاة من ما هو لا مائة
 بعد السلام وقبله بن عرفة كما سلم من التين ولم يفقه
 التيسر فكله بعضهم فسأل بقتينهم فصدقوه او اذا وجلس
 في غير محله ولم يفقه فكله بعضهم بن حبيب من راي في ثوب
 امامه بخاسه فليدفع منه ويخبره كلاما بن رشدي يجوز لمن
 استخلف ساعة دخوله ولا علم له بما يلي الامام **السؤال**
 اذا لم يفهم بالاشارة ومن امام بعد سلام اوقعه معتقدا
 التمام ولم يحصل له شك بعده كان سلامه من التين او غيرها
 اما لو سلم علي شك بطلت صلاته ولو شك بعد ان سلم علي
 يفتن فالمستحور منع السؤال لانه مع الشك مخاطب به
 بالتين وبعبارة اخرى ولا يجوز للامام السؤال حيث حصل
 له الشك قبل سلامه ويجب عليه فعل ما يتراد منه به وكذا من
 حصل له الشك بعد سلامه من نفسه وان سأل بالكلام بطلت
 صلاته بخلاف من حصل له الشك من كلام الامام من او بعضهم
 واعلم ان المؤلف انما انتهى علي عدم السجود في الكلام لا صلاحا
 بعد السلام مع ان الكلام لا صلاحا قبله كذلك لانه من
 المد الذي لا يبطل الصلاة للرد علي من ذكر ان الكلام بعد
 السلام لا صلاحا لا يجوز ويبطل الصلاة به علي الراجح وان
 حديث ذي البيوت منسوخ **و** رجع امام فقط لعدين ان لم
 يتيقن الاكثر منهم جدا **س** يعني ان الامام لا غيره من قد
 وما هو اذا خبره بعد لان من ما هو مية بالاتمام علي

ظنه صدقها او ترد فيه فانه يبيني الكمال الذي اخبره
 بصوابه بمدعي قولها ان لم يتيقن كذبها فيما اخبره به من التمام
 فان يتيقن كذبها فيه رجوع ليقينه ولم يرجع لها ولا لاكثر الاكثري
 جدا بحيث ينبغي خبرهم العلم الضروري فيترك يقينه ويرجع
 لهم فيها خبره من نقض او كمال وتقربنا صدور المسئلة بما
 اذا اخبر الفدلاف بالتمام هو الذي يتيقن ولا يصح حمله علي
 ما اذا اخبر بالنقض لانه يقتضي انه عند عدم ثبوت خلاف
 ما اخبر به من النقض لا يرجع الا اذا اخبر عدلان وليس
 كذلك اذ هو في هذه الحالة صار شاكا في النقض بسبب الاخبار
 ولو من واحد وان كان مقتدا الكمال او لا فيجب عليه
 العمل باليقين بل ولو حصل له الشك من نفسه بلا اخبار احد
 اصلا فانه يبيني علي اليقين ثم ان الاستئناس تقطع اذا بشرط
 في خبر من بلغ هذا المقدار عدالة ولا ان يكونوا مسلمين
 حنفية ولا احمد عاظمي او مشروندب تركه **ش** يعني ان
 المتكلم اذا علم عاظمه او بشارة بشرونها او استرجع من
 مصيبة اخبرها لا يسجد عليه لكن يندب ترك الحمد سرا
 وجهه لان ما هو فيه اهم بالاشتغال به ويحتمل ان يقرا
 بمشرا بفتح المعجمة فيكون فيما اذا كانت البشارة للحامد
 فقط ولا علم من كلام المؤلف فهل الحمد مكره او خلاف الاول
 والظاهر الاول لقول بن القاسم لا يعجبني والظاهر محرم
 بخاريط سرعة من الخيسوم يندفع به مضرة **ش** ولا يجوز
 كائنات قتل لمخبر وترويج رجليه وقتل عقرب قريبه واشارة
 لسلام او حاجة **ش** يعني ولا يسجد في ارتكاب ما ينافي في
 الصلاة

يعني

الصلاة لنفسه لا لاصلاحها من ذلك الانصاف اليسير
 لسام مخبر قاله في المدونة بن بشير وان طال الانصاف
 جدا ابطال صلاته لانه اشتغل عن الصلاة وان كان بين ذلك
 سجد بعد السلام اي ان كان سجدوا والكل والقلعة والوسط
 بالعرف كذا يعني ومن ذلك ترويج الرجلين وما فسر الشارح
 بانه الاعتماد علي رجل ورفع الاخرى احتياج لما قيد به ابن
 عبد السلام من انه طول اذ هو مع اشتداد كبره وفسره
 بعضهم بانه الاعتماد علي احدي الرجلين مع عدم رفع الاخرى
 ومن ذلك قتل ما يحاذر من حية او عقرب قريبه فان لم تزد
 كره قتله لها في سجود قولان ويكره قتل ما عدا الحية والعقرب
 من طيور وصيد او دودة او نحلة او بعوضة ولا تبطل شي مما ذكر
 الا بما فيه شغل كثير من المبادي رادة العقرب لانه تاتي من تحت
 لانها عميا لا تفقد احدا ولان الارادة من صفات العقلا
 ومن ذلك الاشارة بيد او راس لسلام ردا وابتداه سجد
 وصرح بن رشد بوجوبه وهو ظاهر قوله في المدونة وليرد
 استجر وبيارة اخرى واشارة لسلام اي لرد سلام لا ابتداء
 فانه مكره خلاف لابن الحاجب التايل يجوز ان قال بن طاروق
 ولم ارد ذلك لغيره وتركه عندي صواب وكلام المؤلف في الجائز
 انتهى ولا فرق في جواز الاشارة للحاجة ردا وطلباً الاول
 ان يقرأ قول المؤلف لمخبر بالسرا مع فاعل يشمل ما اذا كان
 الانصاف من المخبر بالفتح او من غيره واما ان قرا بالفتح فلا
 يشمل الثاني وقيدنا الجائز في هذه المسائل بقولنا في **ش**
 علمها لنفسه لا لاصلاحها احترازا عما سبق من الجائز فانه

Copy

جائز وهو للاصلاح كالفتح علي الامم والتسبيح فهو اشارة
 ليخواب اعتراض علي المؤلف بان يقال قوله ولا الجائز يقتضي
 ان ما قبله ليس من الجائز مع ان بعضه جائز اولان المراد بالجائز
 ما استنوي طرفاه وما ذكره قبل هذا المطلوب كما ان ما ذكره
 في قوله ولا ينضم اليه ما كرهه **لا** علي شئت **ش** هذا يخرج من
 الجواز اي لا الرد علي شئت فلا يجوز اي يكره وبعبارة اخرى
 المعطوف محذوف وكذا بعض المعطوف عليه اي و اشارة
 لرد سلام الاشارة للرد علي شئت فليس من الجائز بل هو
 من غير عنه لقوله في المدونة ولا يرد علي من شئت اشارة
 كان في فرض او نافلة انتهى الوانغم وفي تصور التثبيت
 علي المشهور عسولانه فزع سماع الحمد والعرض انه لا يحد
 فكيف يرد قلت **ي**مكن فرضه اذا عطس وحمد جهرا قبل الامم
 ثم اكرم فشته صدق حينئذ ان لا يرد انتهى فان قيل كيف
 كرهتم الاشارة للرد علي المشيت في النافلة واجزم حكاية
 الاذان فيها قيل لان الرد هنا في معنى المداينة والتثبيت
 قول من سمع حمد العاطس له بوجهك الله بالجملة من الست
 وهو الهدى اي جعلك الله علي هدي وسنت حسن والمجبة
 بعناه ابعد الله عنك السماتة **فا** **د** اول من عطس
 ادم وهو من الله والتاوب من الشيطان بمشائتين من فوق
 والمد والهمزة مخففا علي وزف تعاقل ولا يقال تتاوب
 بالواو قاله الجوهري وقال عياض يقال تتاوب بالواو
 تتاوبا وقال بن العربي التاوب بالمد والهمزة يقال تتاوب
 تتاوبا اذا فتح فاه واصل هذه الكلمة من قولهم تتوب اذا صابه
 السل

الكل وهو شي يعتري الانسان من شي ياكله او يشربه
 فيصيب منه فترة كفترة النفاس وقال سيدي زروق قيل ان
 المطاس من الله وسماه الله من جيز الخير قالوا لانه يخفف
 الالمانع ويسهل بعض العبادات وفي الحديث انه يتقطع عرق
 النالج والسعال يتقطع عرق البوص والزكام يتقطع عرق
 الجذام والورد يتقطع عرق العبي وروي ان من سمع عاطسا
 فسبته بالحمد كان امنا من الشوص ورايت في جدار زمزم
 مكتوبا من قرا النافلة عند عطاسه امن من قلع اضراسه
 وفي الحديث ان الوداع عند المطاس مستجاب وقد شرد
 مني محل نقله فابحث عنه انتهى قلت حديث اللوص رواه
 ابن الاثير في النهاية بلفظ من سبق العاطس بالحمد
 امن من الشوص واللوص والعلوص وهو ضعيف
 والاول بفتح السين المجهة وجمع الضرس وقيل وجمع
 البطن والثاني وجمع الاذن وقيل وجمع الخ والثالث بكسر
 السين المجهلة وفتح اللام الثقيلة وسكون الواو واخره
 مبهمة وجمع في البطن من النخلة وحديث العاطس فوجه
 الطبراني والد ارفطني في الافراد وابوعلي ونظمه من
 حدثت حد ثافطس عنده فخرجني وخوجه البيهقي
 وقال انه سكر عن ابي الزناد وقال النووي له اصل اصيل
 وله شواهد عند الطبراني مرفوعا اصدق الحديث ما عطس
 عند هوفي معرفة الصحابة وسند الطيالسي من سعادة
 المزالمطاس عند الدعاء قاله الحافظ البخاري **س**
 كائين لو جمع **ش** تشبه في عدم السجود لاني الجواز لان



هذا وقع منه غلبة فلا يتصف بجواز ولا غيره فلهذا الحسن
التشبيه من المؤلف دون العطف وفي كلام بن غاري نظر
واما البكال المسروع اذا كان لا يتعلق بالصلاة والخشوع يلحق
بالكلام فيبطل عمده ويسجد تسجود وان كان من باب الخشوع
فلا شيء فيه اذا كان غلبة وهذا معنى قوله **ص** وبكاشف
والا فكل الكلام **ش** والمراد بالتخشع الخشوع فليس التقل
عليه بانه لا يكره اظهار التخشع في الصلاة وقيد ابن
عطاء الله بالغلبة وقوله والاراجع لمسيلتي الاين واليك
ابي والادبان ان ليس وجع او بكاشف الخشوع كصية او
وجع فكل الكلام يفرق بين عمده وسجوده وكثيره وقليله **ص**
كلام علي مفترض **ش** ابي ولا يكره السلام علي المصلي
في فرض ولا نافله كما هو نص المدونة فهو تشبيه بما قبله
في تطلق الجواز لا في الجواز المنفي عنه السجود اذا الفرض
ان المسلم ليس بمقلي فلا يتوهم انه يسجد ولذا كان
المناصب ما سلكه المؤلف من ترك العاطف ولو قال علي
مصل بدل مفترض لكان اشمل واحض **ص** ولا لتسم **ش**
ابي لا سجود فيه سوا كان عمدا او سهوا عتوان القدمين
لان التسم حركة الشفتين فهو حركة الاحقان والقدمين
وعرفه بعضهم بانه انبساط الوجه وانشاعه مع ظهور
البشري من غير صوت وقيل هو الي الضحك ومعني قوله
فقال فيقسم صاحبها من قولها اتسم سليمان ابتداءا كما
انتها من قولها اي النملة يا بها النمل الخ **ص** وخرقة اصابع
والنقات بلا حجة **ش** ابي فلا سجود في فعل في هذين
سجوا

سجوا وتقدم كراهة ذلك ونحوهم بلا حجة الجواز منها
ص وقد بلغ ما بين اسنانه **ش** ابي ولا سجود في ذلك قال
فيها ان ابتلع حبة بين اسنانه لم تبطل صلاته ويحتمل الاباحة
والكراهة وهو اقرب ولذلك طلب بالسواك عند كل صلاة
خشية التسويش علي المصلي بما يتي بين اسنانه من الطعام
ومثل الصلاة الصوم وفي كلام ابي الحسن ما ينبغي ان يصنع
ما بين اسنانه كبله بلا تصنع واما لو ابتلع حبة من الارض فلا
يفتر في الصلاة علي ما صوبه بن ناجي وكذا في الصوم علي
ما يجده بن يونس لكن مقتضي كلام بن ناجي ان الراجح ان
عليه الفتا في الصوم في فعل ذلك سواء هو والكفارة في
فعله **ص** وحك جسده **ش** ابي لا سجود عليه ويكره لغير
حاجة وهذا اذا كان يسير احدا او فوقه يبطل عمده والكبير
جد يبطل مطلقا **ص** وذكر قصر التفهيم به بحمله والابطال
ش يعني ان المصلي اذا قصد الذكر من قرآن او غيره التفهيم
به بحمله كما استبان عليه وهو يتراا دخلوها بلام امين
فرفع بها صوته لقصد الاذن له او رفعه بتكبير او تحميد او غيره
صاعدا الصبيح للاعلام انه في الصلاة او ليوقف المستاذ
او قصد امر غيره كما خذه كتابا وهو يقول يا يحيى خذ الكتاب
بقوة فيرفع صوته ليشه علي مراده فان صلاته لا تبطل ولا
سجود عليه فان تجرد للتفهم بطلت عند بن التام لانه
في معنى المحادثة وهذا في غير التسم وقد تقدم قال في التوضيح
سجود للتفهم انه لم يكن يترا في هذه المواضع التي راد
ه في شرحه قلت هذا يقتضي انه لو وافق استيذان المستاذ

عليه المصلي فرائعه من الفاتحة فتشروع بقرا اذخلوها بسلام
امين فاصدا به التقيهم ان صلاته تبطل والظاهر انها
ليست كذلك وان صلاته لا تبطل سوا كان ذلك منه بعد ان
قصد قراءة هذه الآية لم لا فاقوا فبهذا ان يفسر قوله
بمحله بان لا يكون متلبا بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة او
يكون متلبا بقراءته وغير محله ان يكون متلبا بقراءة غيره مما
هو غير الفاتحة وينتقل اليه الخ ثم ان الباقي به للمسئلة وفي
بمحله للظرفية والظرفية راجع للذكر **ففتح** علي من ليس
معه في صلاة علي الاصح **في** عند انتشبه في البطلان والذي
يظهر انه مثال لقوله والابطال لانه من الذكر الذي قصد
التقهي به بغير محله وليس تشبيها وسعي تداركه ان
من سعي في صلاة ان كان هو الامام فقد تقدم انه يقتضيه
وقد يجب ومن ليس معه في صلاة هو غير الامام كان ذلك
الغير مصليا او تاليا او اذ كان في البطلان لان ذلك
في معنى الكافة وانما اعتقد ففتح علي الامام لما ورد فيه
كما مر فلو كان المختوح عليه سعي في الصلاة الا انه مأموم
فالظاهر البطلان لان الوجه الذي ابطالوا صلاته فيه اذا
فتح علي من هو في صلاة اخرى وجوده هناك كما اشار لهذا
البرموني فاعتبرتهم ماسبق من قوله وفتح علي
امامه ان وقف وهو ظاهر قول المدونة لا يفتح احد علي
من ليس معه في الصلاة ولا يصل علي من اخر انتهى
وارتضاه في شرحه وتقدم اتنا شرحنا اوله علي اعتبار
مخوم ما هنا تبعنا **في** شرحه **ص** وبطلت بتقصه وتلاوي

المأموم

المأموم ان لم يقدر علي الترك **ص** يعني ان الصلاة تبطل
بسبب التقصير وهي تقتصر الشقين مع التكرار عن
الانسان عند الاعجاب مع الصوت والافهم الضحك
سوا وقعت عمدا او شيئا لكونه في صلاة او غلبة فذا كان
المصلي او اما ما او ما سوا لكن ان كان قد اقطع مطلقا وان
كان اما ما قطع ايضا ونقطع من خلته ولا يستثنى لف ووقع لان
القاسم في العينية وخوة في الموازية ان الامام يستثنى في
النسيان والقلية ويرجع ما سوا واقترع عليه **ه** في شرحه
وان كان ما سوا قطع ان قهرها وان نسي او غلبة ثمادي مع
الامام مراعاة لمن يقول بالصحة ويعيد ابداه ان لم يفسد
علي الترك ابتداء ودواما لان الدوام كالابقاء واما الذي
يضحك مختارا او كوشيا ان يمسك عنه امسك فلا خلاف
انه ابطال علي نفسه صلاته وصلاة من خلته ان كان اما ما
وظاهره ولو كان حصل له الضحك او اغلبة ثم تداري عليه
وامكنه تركه بعد وهو ظاهر لان الدوام كالابتداء وظاهر
قوله ثمادي المأموم الوجوب وهو الذي يظهر من القليل
المتقدم للثمادي وقيل مستحب وحل التمدادي في غير الجمعة
والا قطع ودخل مع الامام ليلد تقوته كما هو متقول في التي
بيدها وهذه بيني قياسها علي تلك يجامع العلة كما
اشار اليه البرموني **ص** كتكبيره للركوع بلانية احرام وذكر
فاينة **ص** لما كان للمأموم التقصير فكان البطلان ووجب
التمادي شبه في الثاني من الحكيم وهو التمدادي سيلتين
الاولي المأموم اذا كبر للركوع في أي ركعة ادرك فيها الامام

اولي او غيرها ناسيا للاجرام فانه يتمازي مع امامه الثانية
 من ذكر في صلاته صلاة فائقة او حاضرة مشاركة عما هو
 فيها فانه يتمازي لكن التمازي في ذكر الفائقة في الحاضرة
 على صلاة صحيحة واما في ذكر الحاضرة في الحاضرة على
 صلاة باطلة والدليل على ان قصر المولف التشبيه في
 التمازي لاني البطلان كونه لم يقطعها على قوله بفتح
 بل قرن الاولى بكاف التشبيه وجرد الثانية من الساقط ارجع
 للمطوف على التفتحة كذا في الباقيات وحيث الخوايا البطلان
 وعدمه فيها فقد اتفق كلا في محله بكلام شاف فقال
 في الاولى في فضل الجماعة وان كبر ركوع ونوي به القند
 او نحوها او لم ينوها اجزا وان لم ينو ناسيا له تمازي امام
 فقط وفي الثانية في فضل الغوايت وسعد كرتب حاضرتين
 شرطا الى قوله وان ذكر السيرة في صلاة قطع قد وشغل ان ركع
 وامام وامومه لا يؤتم فيعيد في الوقت ولو جمة ويحتمل
 ان يترك كلام المولف على وجه يكون التمازي فيه مع الامام
 على صلاة صحيحة انظر شرحنا للسيرة ويحدث **ش** هو
 معطوف على بفتح فة اي وبطلت الصلاة بانقضاء المصلي
 بالحدث فيها اعم من حصوله له فيها او قبل الصلاة وتذكر
 فيها **ص** ويسجد له لفظة **ش** يريد ان من سجد قبل السلام
 لترك فضيلة ولو كثرت كقنوت وتشبيح ركوع وسجود
 اعاد ابد اي اذا فعل ذلك عمدا او جهلا ولم يقصد من يسجد
 كذلك وكذا يقال فيها بوجه ويسجد **ش** او لتكثيره **ش**
 يريد ان من سجد قبل السلام لترك سنة واحدة غير ركعة

او

او ترك سنة موكدة خارجة عن الصلاة كالاقامة اعاد
 ابد او في بعض النسخ او لتكثيره لكن بوجه انه اذا سجد قبل
 السلام لترك سنتين يتطل وليس الحکم كذلك والرافع لهذا
 قوله قبل وتشهدين اذ هو من امثلة السجود القبلي اذ
 المعنى كتشهدين فانما يريد بمثل التكيرة التحميدة والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم والتشهد فلا اشكال ولو
 اقتصر على هذا الفرع لا غناه عن ذكر البطلان بسجود
 التكبيلة لغير ذلك منه بالاولي لكن فيه خلاف فنحن على
 ذلك **ص** وبمشتغل عن فرض وعن سنة يبيد في الوقت **ش**
 هذا معطوف على بفتح فة اي وبطلت الصلاة بملازمة
 مشغل عن فرض كحتم اي محصور ببول او قرقرة او غيان
 منه من ركوع او سجود او نحوها مما هو فرض وان اشغله عن
 سنة يبيد في الوقت الذي هو فيه على ما يظهر وظاهره
 ولو كانت غير موكدة وهذا في الفرض والظاهر ان التغلظ
 المحذور الذي له وقت معين كذلك واما الاوقات له معين
 فلا ياتي فيه هذا وان اشغله عن فضيلة فلا ياتي عليه
 وقوله وعن سنة يجوز ان يكون في الكلام حدق تقديره
 وان اشغله عن سنة يبيد في الوقت ويجوز ان يتقدم
 بمشغل متعلقا ببيد وقوله وعن سنة متعلق بمشغل المتدر
 والتقدير ويبيد في الوقت بمشغل عن سنة وعلى كل فهو من عطف
 الجمل وكل هذا القروب من عطف سنة على فرضه المتسلط
 عليه البطلان فيساقض الكلام ومشغل اسم فاعل من اشغل
 راعيا وهي لغة ردية والنصب شاغل لكن مثل صاحب التام

اي في هو بالانارة

فيه ثلاثة اقوال وصدر بانه لغة جيدة وثني بالقول بانها
لغة قليلة وثلاث بانها لغة ردية **م** وزيادة اربع ككنتين في
الثانية **ث** يعني ان الرابعة لا يبطلها الا زيادة اربع ركعات
متينة سموا كالثلاثية على المشهور لا اقل فيمجد بعد السلام
واما الثانية الاصلية كالصبح والجمعة فانه يبطلها زيادة
ركعتين فالترجلا في المقصورة رعيلا اصلها فلا يبطلها
الا زيادة اربع بنا على ان الرابعة هي الاصل وهو الصحيح
وما تقدم من ان الجمعة يبطلها ركعتان مبني على انها فرض
بوجها وعلى تنايله فلا يبطلها الا زيادة اربع والقولان
مشهوران وخرج بقيد اليقين ما لو شك في الزيادة الكثرة
فانه يجتزى بالسجود اتفاقا قاله بن رشد واما النافذة
المجدودة كالفجر والعيد والكسوف والاستسقاء فالظاهر
بطلانها بركعتين واما الوتر فلا يبطل بزيادة مثله كما في المراق
ص ويتقدم كسجدة **ث** يريد ان من زاد في صلاة سجدة عمدا
فانها تبطل وقوله كسجدة اي من كل ركن فعلي وانما قدرا
مدخول الكاف ركنها فعليا لا مطلق فعل حتي لا يتكرر قوله
او نفع الخ عنه وخرج بتجمله بالركن الفعلي القوي كتكرير القائمة
والظاهر لا تبطل لانه من الذكر وتقدم فيه خلاف واعتقد في
شرحه عدم البطلان ايضا **ص** او نفع **ث** اي وكذا تبطل الصلاة
بتعدد النفع من الغم عليه المشهور لا من الانف قال السنهوري
ولا يشترط في البطلان بالنفع ان يظهر منه حرف كما يقوله
بعض علمائنا والمخالف انتهى وكان مراده ببعض علمائنا
ابن قدام لان الابي تغل عنه ان النفع الذي هو كالكلام ما

نطق

نطق فيه بالف وفا انتهى **ص** واكل او شرب او قى **ث** اي وكذا
تبطل الصلاة بتعدد الاكل والشرب او اخراج الغي او القلس
لتداعيه **ص** او كلام وان بكوه او وجب الانتقاد اعني **ث** يعني
ان الكلام اي الصوت سوا اشتغال على حرف واحد فالترجمة
ام لا يبطل للصلاة اذا وقع عمدا وان قل او وقع منه مكرها
اتم الوقت ام لا او وجب عليه لتخليص اعني ونحوه من موهبة
اولا جابته عليه السلام على احد القولين **ص** الا لا صلاحها
فليكن **ث** هذا مستثنى من قوله او كلام لا من خصوص قوله
او وجب الانتقاد اعني اي الا ان يكون تعدد الكلام قبل الصلاة
او بعده لا صلاحها عند تعدد التسييم فلا يبطل ذلك الصلاة
الا ان يكثر لانه حينئذ مخرج عن الصلاة والمواد بالغيرة
في نفسه وان تعلق بالصلاح وتوقف عليه **ص** وبسلام
واكل وشرب وفيها ان اكل او شرب ايجز ويحل اختلاف
اولا السلام في الاول او الجمع تاويلان **ث** يعني ان الصلاة
تبطل بوقوع السلام والاكل والشرب سموا او رويت المدونة
او الشرب لكثرة المنافع في هكذا وقع لما لك في كتاب الصلاة
الاول ووقع لما لك ايضا في كتاب الصلاة الثاني ايضا لا
تبطل بالاكل او الشرب بل يجزى بالسجود البعدي فحل ما
في احد الكتابين من المدونة تناقض لما في الاخرين اذ
المناف في الموضوعين حاصل مع قطع النظر عن تعدده واتحاده
فالحكم بالتبطلان في احد الموضوعين دون الاخر اختلاف
اولا اختلاف بين الكتابين وانما جاب البطلان في الكتاب الاول
لوجود السلام مع احد الفعلين المنا في الصلاة ومعداه على رويه

الواو واو فلو لم يوجد سلام لاستوب الجواب بعد البطلان
 او انما جاء البطلان في الاول للجمع بين ثلاثة اشياء وليس في
 الكتاب الثاني ذلك وهذا علي رواية الواو فقط واعلم ان
 من جعل المحلين خلافا نظر الى حصولهما في بقية النظر
 عن تعدده واتحاده ففي محل قال ان حصولهما في المحل
 سواء كان سلاما واكلا وشربا او احدهما فقط او اثنين
 منها مبطل وعلي هذا فالاختلاف جاري في حصول الاكل وحده
 او الشرب وحده او السلام وحده او السلام مع الاكل او
 الشرب او في الثلاثة واما من وقف بان الاول فيه
 سلام فعنده ان البطلان حيث حصل السلام مع الاكل
 والشرب او مع احدهما ولا يحصل بالسلام وحده ولا يحصل
 الاكل مع الشرب ومن وقف بالجمع اي يجمع الاكل مع الشرب
 فيقول يبطلانها بالسلام مع احدهما بالاولي كما هو ظاهر
 لان السلام اشده من الاكل وحده او الشرب وحده
 فاذا حصل الثلاثة انفق الموقوفات علي البطلان وكذا اذا
 حصل السلام مع الاكل او الشرب واذا حصل الاكل وحده
 او الشرب وحده او السلام وحده اتفقا علي الصحة واذا
 حصل الاكل والشرب بلا سلام اختلفت الموقوفات فمن اناط
 البطلان بالسلام يقول بعد البطلان ومن اناطه بالجمع قال
 بالبطلان وكلام المؤلف هنا في الامام والقذوايا المام
 قال الامام رحمه الله وبانصراف الحديث ثم بين فيه
 يعني ان المصلي اذا ظن انه احدث فانه يفرق من صلاة ثم بين
 له انه لم يحدث فانها تبطل عليه لتفريطه والمراد بالانصراف

الاعراض

الاعراض بالنية ولو لم يزل عن مكانه **س** كسليم شك في الاتمام
 ثم ظهر الكمال علي الاظهر **ش** يعني ان من سلم وهو غير
 متيقن الاتمام ثم ظهر له بعد السلام الكمال فان صلاته
 تبطل علي اظهر القولين عند بن رشد لمخالفتها واجب
 عليه من البناء علي اليقين واولي لو ظهر النقصان او لم يظهر
 شي اصلا لانه شك في السبب المبيح للسلام وهو يصير
 ومقابلته صحة الصلاة وهو قول بن حبيب لانه شك في المكان
 وهو لا يصير **س** وسجود المسبوق مع الامام بديا او قليا
 ان لم يلحق ركعة **ش** يعني ان المسبوق اذا لم يلحق مع الامام
 من الصلاة ركعة وسجد معه عمدا او جهلا لسهو ترتب عليه
 فان صلاته تبطل سواء كان السجود قبل السلام او بعده علي
 المستهور لانه غير مأمور حقيقة ولذا لا يسجد بعد تمام صلاته
 ايضا قاله في المدونة وقوله بسجود المخ هي قوله وتقدم
 كسجدة لكن اعادها لانه هذا التصور لا ينبغي ما سبق
 واما الاجل ان يرتب عليه قوله والاسجد المخ وقوله مع الامام
 اي او قبله او بعده وانما هي علي المتوهم لانه ربما يتوهم
 صحة صلاته بالتبع وقوله ان لم يلحق ركعة قيد في التبع
 واما البعدي فتبطل بسجوده ولو لحق ركعة كما قاله الطيني
 وهو الصواب **س** والاسجد ولو ترك امامة او لم يدرك **س** وفيه
 واخذ البعدي **ش** اي وان لحق ركعة فالتركان كان السجود
 المرتب علي امامة قليا سجدة قبل فضا عليه ولو ترك
 امامة السجود له ولو لم يدرك سجودا امامه بان كان سهوه
 في الركعة الفائية او الركعات الفاتيات وان كان السجود

المرتبة على الامام بديا فلا يسجد قبل قضا ما عليه بل بعد
اتيانها ما عليه وسلامه فان دخل عليه فيما يتقضي سجد
بنقص سجد لزيادة الامام ونقص نفسه قبل السلام
وان سجد لزيادة سجد كما بعد السلام ولو قدم البعدي عمدا
بطلت وجعلنا لم تبطل عند بن القاسم كالناسي وقال عيسى
تبطل بن رشد وهو القياس على المذهب لانه ادخل في صلاة
ما ليس منها وعذره ابن القاسم بالجمل فحكم له بحكم الناسي
مراعاة للقبائل بوجوب سجوده مع الامام وهو قول سفيان
ولواخر الامام القبلي وسجد بعد السلام هل يفعله اماموم
المسبوق بعد اتمام صلواته بنفسه وهو ما ينبغي كلامه
البرزلي واصدرك الشيخ كرم الدين او قبل قيامه لا اتمام
صلواته وهو ما ينبغي تخرجه على سبيلة المستلف
وعجز كلام الشيخ كرم الدين او ان كان عن ثلاث سنن
فالثاني والا فالاول وهو ما ذكره بن ناجي وارنقاه
هو وبعض من لقيه وشيخه ابو محمدي وانظر تحقيق ذلك
في الشرح الكبير **ص** ولا سجد على سعة حاله القدوق **ص** يعني
انه لا يسجد عليه سجد على مأموم ولو عن سنن حيث وقع
منه السجود في حالة اقتدائه بالامام وظاهره ولو نوى
الامام انه لا يجله عنه لانه عليه بطريق الاجتهاد وخبر
الامام ضامن اي للقراءة والسجود لا بالذمة لان صلاة
رؤيه لا تجزي عن غيره واجماعا ما بعد مفارقة الامام فلا يحمل
سجوده لا تنقطاع القدوة وصيرورته منفردا فالمتن في
كلام المؤلف السجود لا السهو لانه ساهي **ص** وترك قبلي عن

ثلاث

ثلاث سنن وطال لا اقل فلا يسجد **ص** يعني ان الصلاة
تبطل بترك سجود السهو الذي قبل السلام اذا كان عن تقص
ثلاث سنن وطال **ص** قوله ثلاث تكبيرات او اثنين مع
تسمية او فعلية كترك الجلوس غير الاخير فاقبل وفيه نظر
فان الجلوس قولي وقلي او قوله وفعله كترك السجود
للسهوا لما على نفسه او القيام لها وصفتها من سواها
على خلاف بين شراح الرسالة في هذه لان كان عن تقص
اقل من ثلاث سنن فلا تبطل في هذه الحالة ولا يسجد
حينئذ عند بن القاسم والطول معتبرا يعرف عبد بن القا **ص**
وبالخروج من المسجد عند اشوب فان صلى عنده في
الفجر يسجد ما لم يجاوز من الصفوف بالذي ينبغي ان يقبل
بطلانهم ومثل الطول ما اذا حصل مانع كما لو احدث قال ابن
هارون او تكلم او لابس نجاسة او استدبر القلعة ما بدا
انتهى **ص** وان ذكر في صلاة وبطلت فكذا الرضا **ص** اعلم ان
كل سجود سهو قبلي او بعدي لا تبطل الصلاة بنزله لا يتقطع
ذاكره في صلاة دخل فيها من فرض او نفل بل يتأدى ثم ياتي
بالبعدي ويسقط القبلي ولا يغسد ذكره في صلاة اخرى
واحدة سها كما قاله بن يونس وما ذكره القبلي المبطل
تركه في هو مرجع الفير في قوله وان ذكره الخ والمعنى انه
اذا لم يسجد سجود السهو القبلي المرتبة عن ثلاث سنن حتى
احرم بطلان اخرى فذكره فيها وقد حكم ببطلان الاولى
بان طال ما بين الخروج منها والذكر فكذا الصلاة في اخرى
وتقدم حكمه في الفتاوى عند قوله وان ذكر البشير في صلاة

قطع فذو شفع ان ركع وامام وسامومه لا موم الخ وبديل
علي ان الضيق عايد علي السجود والتبلي المرتب عن ثلاث
سنة لا عن اقل تقريبه البطلان علي الطول او
الركوع وعدمه علي عدم ذلك وما كان عن اقل شفع
فيه البطلان مطلقا والواو في وبطلت والخال في والخال
ان الاولى بطلت اي حكم ببطلانها الطول والطول
في هذه خارج عن الصلاة وفي الاية في نفس الصلاة
والضيق الموثق في قوله فكذا الركع عايد علي الصلاة
مطلقا لا يقيد كونها هي المذكور فيها فهو راجع للمفيد
دون فتيده **ص** ولا فليعض **ش** اي وان لم يحكم ببطلان
الاولي لسهو وانتفاطول وحدث فهو كذا الركع **ص**
صلاة كركوع او ركعة ونحوهما في صلاة اخرى وله اربعة
احوال وذلك ان الاولى لا تخلوا اما ان تكون فريضة
او نافلة والثانية كذلك فاشار الي كون الاولى فريضة
وتحت وجها من قوله **ص** فمن فرض ان اطلال القراءة او
ركع بطلت واتم النفل وقطع غيره وندب الاشفاق ان
عقد ركعة **ش** والمعنى ان الاولى اذا كانت فريضة وترك
سجود السهو القيلي منها فذكره في صلاة اخرى كانت فرضا
او نفلا بعد الفراغ من الفاتحة وهو المراد بالطول او بعد
الاختنا من غير قراءة كما موم واي فان الصلاة المذكور
منها وهي الاولى تبطل ولا منافاة بين قوله ان اطلال القراءة
الخ مع كون فرض المسئلة ان لا طول لان الطول المستقي
في فرض المسئلة كما هو السابق الخارج عن الصلاة والطول

المذكور

المذكور هو الحاصل بعد التلبس بها حيث بطلت الاولى
لوجود الطول فيها او الاختنا في الشروع فيها لا يخلوا
اما ان تكون فرضا او نفلا فان كانت نفلا اتمها ان كان
في سعة في الوقت ركع ام لا وان ضاق الوقت قطع ان لم
يركع والمواد بالوقت الذي هو فيه وان كانت فرضا قطع
سلام لكن يندب ان عقد ركعة بسعي تيمها ان يخرج عن
شفع وهذا في حق الامام والقدر الامام موم فلا يقطع كما
تقدم في باب الغوايت لا يقال يستغني عن قوله هنا
وتندب الاشفاق الخ بقوله في الغوايت وشفع ان ركع لانا
نقول بين هنا انه يندب فيمن الحكم هنا الذي لا يفهم
من هناك وهذا بناء علي ان قوله فيما تقدم وشفع ان ركع
معناه انه يندب الاشفاق وامام علي ما يفهم كلام بعضهم
من انه محمول علي الوجوب كما ذكره في التوفيق فالجواب
مستوفان ولا اشكال وعقد الركعة هنا باتمامها بسعي
ومحل الاشفاق حيث اتسع الوقت قاله حلول **ص** والاذبح
بلا سلام **ش** اي وان لم يجعل منه في الثانية طول ولا اختنا
رجع لا صلاح الاولي ولو ما سوا وجب عليه ترك السلام
ما هو فيه لئلا يدخل علي نفسه بالسلام زيادة ولا سيما
حكم الصلاة الاولي عليه ولذا رجع هنا ولو ما يخلو
ما قبله واذا اصاب الاولي بعد السلام واذا علمت هذا
ظهر لك ان قول البساطي في قول المؤلف بلا سلام ما سناه
انه لا يحتاج الي سلام فيه نظر لا يعارضه انه لو رجع بالسلام
انها لا تبطل مع ان الحكم بالبطلان ومحل البطلان فيما اذا

رجع بالسلام حيث كان المتروك غير السجود القبلي والا
فلا بطلان لان السلام لا يمنع من سجوده لقول المولى
وصح ان قدما واخر **ش** ومن تنفل في فرضي ثم ادى كفي نفل
ان اطال او ركع **ش** اشار الى الوجهين الاخيرين وهو
ما اذا كانت الاولى نفلا والثانية المشرع فيها فرضا
او نفلا والمعنى انه اذا ذكر القبلي المبطل تركه او البعض
كركوع وخوض من تنفل وقد دخل في فرضي ثم ادى فيه طال
او عقد ركعة او لا ما هو او غيره لم يفسد الفرض علي التنفل
ثم لا فضا عليه لذلك النفل لانه لم يفسد ابطلا كما في تار
ايضا اذا ذكره في نفل مثل الاول لكن محل التماذي هنا
ان اطال القراءة او ركع والارجع لا ملاح النفل الاول
وتشهد وسلم ويحسد السلام واستد النافلة التي كان
فيها ان ثا وحل كلام المولى اذا سلم وظن السلام واما
ان لم يعلم ولا ظنه فانه يبتد بما ضله ولا يتماذي في الثاني
ولو اطال القراءة او ركع كما تقدم في الفرض كما اشار له **ه** في
شرحه **ص** وحل بتم ترك سنة اول ولا يسجد خلاف
ش اي وحل بطل الصلاة بترك سنة مؤكدة بمحو او جهلا
ومع قول بن كنانة وشهره في البيان بثلاثة اولاء
تبطل بذلك ويستغفر الله لكون العبادة قد حو قظ علي
اركانها وشروطها ومع قول مالك وبن القاسم وشهد
ابن عطاء الله ولا يسجد وعليه لان السجود وانما هو السهو
خلاف في التشبه وحل كلام المولى بحتم واحدة السنة كما
عند بن رشد في المنذرات واما ان كثرت بطلت ويقتل
الجنس

في

الجنس في تناول السنة ولو كثرت لما ذكر سند عن المدونة
من ترك السورة في الركعتين الاوليين عمدا يستغفر الله ولا شيء
عليه انتهى واقتصر علي هذا **ق** وناد وحيث لم تشهروا فاستغفروا
والا فبطل الصلاة بتركها اتفاقا كالنافذة علي القول
بانها واجبة في الجمل اي وسنة في الاقل وحل الخلاف في النذر
والامام واما الماسوم فلا شيء عليه ولو ترك جميع السن عمدا
قاله في الارشاد انتهى وانما صرح المولى بقوله ولا يسجد مع
انه لا تشي بان صارا بالقول بالسجود الذي صحى الجلاب
والخلاف خاص بسن الصلاة واما سن الوضوء فلا تبطل
الصلاة ولو تركها كلها والفرق ان سن الوضوء وسيلة
وسنن مقصد وهو اقوي من الوسيلة **ص** وبترك ركعتين وطال
ش يعني ان المصلي اذا ترك ركعا من الصلاة سهوا او طال
بحيث لا يتدركه اما بالعرف او بالخروج من المسجد كما ياتي
فانها تبطل واما مع التعمد فلا يتقيد بالطول **ش** شرط **ش**
تشبيه في البطلان لا بفقد الطول اي وكذا تبطل الصلاة
بترك شرط من شروطها علي التفصيل السابق في ابواب
الشروط من تركها عمدا او سهوا مع القدرة او مع العجز ومن
كون الشرط المتروك طائفة طهارة حدث او جثثا واسترا
او استقبالا فراجع **ص** وتداركه ان لم يسلم ولم يفسد ركوعا
ش هذا بيان لمفهوم قوله فيما تقدم وطال وانه قال
فان لم يبطل فانه يتداركه وسيا في كيفية التدارك في قوله
وتارك ركوعه الى اخره فمضى تداركه ان ياتي به فقط من غير
استيناف ركعة فان كان الركعتين المتروك من الاخرة اتي به

هذا

قف

Copy ersity

ان لم يسلم التارك نفسه فلو ترك الماسوم سجدة في الرابعة وسلم
 الامام فانه يسجد بها عند بن القاسم ومطرف واشهب وابن
 الماجشون وقيل سلام الامام جابل فلا يسجد وايضا ركعة
 تقام في التوضيع وبمخوضه ان لم يسلم انه ان سلم وهو مستقر
 الاتمام فانه تداركه ويستأنف ركعة ان كان فرييا والاستأنف
 الصلاة كما يأتي في قوله وبني ان قرب ولم يخرج من المسجد فهو
 مخوض الشروط هنا وان كان الركن المتروك من غير الاخيرة التي
 به ان لم يمتد ركوعا من ركعة اصلية تلي ركعة التقص فان
 عقده التي ركعة التقص وحملت المفردة فقام كما يأتي في
 قوله ورجعت الثانية لولي وعقد الامام يغتفر تلاقي ما تومر
 وفي البروتوي ولم يعقد الركن التارك للركن واسا عقد الامام
 يغتفر ان كان لغير عذر والافق الاول فقط كما يأتي في
 قوله وان زحم موتم عن ركوع او نفس اتيه في غير الاولى انتهى
ص وهو رفع راس الا لترك ركوع فبالاخذ كسر وتكبير عيدين وسجدة
 تلاوة وذكر بعض واقامة غروب عليه وهو بها **ش** يعني ان
 العقد المقيت لذلك الركن الموجب لبطلان ركعة في الراس
 من الركعة التالية لركعة التقص وهو مذهب بن القاسم وقال
 اشهب بوضع اليدين على الركبتين الا في عشر مسائل يقول
 ابن القاسم فيها يقول اشهب منها اذا نسي الركوع فلم يذكره
 الا في ركوعه من التي تليها ومنها من ترك السرا والجهر او
 السورة او التكبير بان يقدم السورة على ام القرآن فلم
 يذكر ذلك حتى وضع يديه على ركبتيه ومنها اذا نسي تكبير اليد
 او سجدة التلاوة حتى ومنع يديه على ركبتيه لكن سجدة التلاوة

تغفون

تغفون بالاخذ في الركعة التي تليها فيها كانت الصلاة فرضا
 او نفلا لكن يأتي بها في النافلة فقط في الركعة التي تليها
 كما يأتي في باب سجود التلاوة من قوله وجاؤها يسجد
 وتكبير يمينها بالعرض الم بخن وبالنفل في الثانية فهي فعلها
 قبل الناحية قولان ولا فرق بين ترك جملة تكبير العيد وبعضه
 لان كل تكبير سنة مؤكدة كما يأتي في صلاة العيد ومنها
 اذا ذكر بعضا من صلاة اخرى ركعة ونحوها ويشمل السجود
 المرتب التالي المرتب عن ثلاث سنين ومنها اذا اقيمت
 المغرب عليه وهو في المسجد وقد مكن يديه من ركبتيه
 من ركوع الثالثة هذا هو النفل عن ابن القاسم فان الاخذ
 المذكور يغتفر القطع والدخول مع الامام وما في الشوارح تنافي
 للتوضيح من ان المواد وقد مكن يديه من ركبتيه من ركوع الثانية
 ليس بصحيح ومما به الثالثة وقولنا وهو في المسجد اخر اذا
 مما اذا اقيمت عليه وهو في غيره فانه يتماهى لان النفي عن
 صلاتين معا انما كان في المسجد ثم ما مشي عليه المؤلف
 في سبيل اقامة المغرب عليه وهو بها هو على قول اشهب
 والمجموعة لاعلى من ذهب المدونة لان مدحها ان
 يقطع ويدخل مع الامام الواجب الا ان يتم ركعتين بسجديتها
 فلا يصح جعلها حينئذ من المسائل التي تغفون بالاخذ
 لان تمام الركعتين مغفون للقطع وان لم يتم للثالثة وانما مشي
 المؤلف في هذه على غير المشهور قصد الى الظاهر وهو
 الاجل يغتفر ذلك ولذلك ضبط بعضه قوله واقامة غروب
 عليه وذكر بعض اقامة غروب على ان ذكر فعل ما في وبعض

وهي التاسعة

فاعله واقامة مفعوله وهو تكلف منتقن لفرد من النظائر
من غير فائدة واما غير المغرب فقد ذكرنا المولى فحكمه في
باني في فصل الجماعة في قوله وان اقيمت عليه وهو في صلاة
قطع ان حشي فوات ركنه والالاتم النافلة او فريضة غيرها
والا انصرف في الثالثة عن شفع كالاولي ان عقد **ص**
وبني ان قرب ولم يخرج من المسجد **ش** هذا المضموم قوله
ان لم يسلم كانه قال فان سلم بني ان قرب كما ان قوله فيما
باني ورجعت الثانية اولي الخ راجع لمضموم قوله ولم يفتد
ركوعا وبعبارة اخرى لما ذكرناه يتدارك ما قلناه بمعنى انه
باني به حيث لم يحصل سلام ان كان التقى من الاخرة
ذكرهنا انه لو حصل سلام فالتنذارك للامان وبني
على ما ساعد من الركعات والتي ركنه التقى ان قرب
مخارقة للصلاة ولم يخرج من المسجد على ما ياتي فان انضم
الي سلامه بعد او خروجه من المسجد ابتداء الصلاة لمحصل
الاعراض عوضا بالكلية ثم ان الواو في قوله ولم يخرج من
المسجد اما اللطف التفسيري وضابطه ان يكون **ص**
بعد حرف التفسير عين ما قبله اي القرب لم يخرج من المسجد
فيكون ما شيا على مذهب اشعوب نارا كالقول ابن القاسم
او ان الواو يعني او او لتتويع الخلاف اي وبني ان قرب
على قول بن القاسم صلي في المسجد او لا والقرب محدود
بالعرف ولم يخرج من المسجد على قول اشعوب وكانه قال
وفي حد الباقولان وقول بن القاسم هو المذهب والمراد
بالمسجد عند اشعوب المحل المحصور فان صلي في غير محل

محصور

محصور كالصحر استلابان ينتهي الى محل لا يمكن فيه الاقتران
وظاهره ان الخروج من المسجد طول وان كان المسجد
صغيرا او صلي بازا الباب وعلى قول اشعوب سالم يحصل في
المسجد طول جدا بالعرف فانه يضر **ص** باحرام ولم تبطل
بتركه **ش** هذا بيان لكيفية البناء اي ان بني مع القرب
ولو جدا فانه يرجع باحرام اي بتكثير وثنية ويندب له رفع
اليد حين شروعه فلو ترك الاحرام بمعنى التكبير لم
تبطل الصلاة ولا بد من اليه اي بتمام ما بقي ولو قرب
جدا اتفقا واذا قيل بالاحرام فعل يجلس ثم يقوم لتبطل له
النعصة بعد احرامه وهو قول بن القاسم عند الباجع وعبد
الحق وصاحب الباب وغيرهم ولا يجلس ويتمادى على حاله
وهو قول بن نافع بناء على ان الحركة الى الركن مقصودة ام لا
والي الاول اشار بقوله **ص** وجلس له عليه الاظهر **ش** اي وجلس
من تذكر قايما للاحرام اي لياي به من جلوس لانه الحالة التي
فارق منها الصلاة لان نعصته قبل ان تكون لها قال بن سبلون
ابن رشد وهو الصواب ولا فرق بين ان يكون سلامه من اثنين
او اقل او التزم على ظاهر قول بن يونس من قال يرجع باحرام
يلزمه ان يقول يجلس لان نعصته لم تكن للصلاة انتهى وهذا
فيمن تذكر بعد ان سلم وقا هو اما من تذكر وهو جالس فانه
يخدم كذلك ولا يطلب منه القيام اتفاقا كما قاله بن عبد السلام
قوله وجلس له اي لياي به من جلوس لا يجلس له بعد ان ياتي
بالاحرام من قيام خلافا للشارح **ص** واعاد تارك السلام
الشاهد وسجد ان الحرف عن القبلة **ش** لما قدم ان من ترك

ذكرنا من الاخيرة بتداركه ما لم يسلم وان السلام يفتت
 التدارك علي المشهور لا تدرك حصل بعد ركعة السهو فاشبه
 عقد ما بعد ما كان مظنة سوال وهو ان يقول قلو كان
 المتروك هو السلام نفسه الذي لا ركن بعده فما الذي يفوت
 تداركه فاجاب مشير الي ان ذلك علي حصة اقام بقوله
 واعا الخ والمسمى ان من ترك السلام سهوا او طال طولاه
 متوسطا او فارق موضعه فانه يبيد التشهد بعد ان يرجع
 باحرام من جلوس ليقع سلامه عقب التشهد ثم يسلم
 ويبيد بعد السلام وان طال جدا بطلت وان قرب جدا
 لكن اخرف عن القبلة فقط من غير طول ولا سفارقة
 موضعه فانه يتبدل الي القبلة ويسجد بعد السلام ولا يحتاج
 هذا الي تكبير ولا اعادة تشهد واما ان لم يخرف في هذا
 القسم من القبلة سلم فقط ولا سجود لا تتناوب فيه قوله
 واعاد الخ هذا اذا طال طولاه متوسطا او فارق موضعه
 وسكت عن ذكر عوده باحرام في هذين القسمين انكالا
 علي التعميم السابق في قوله باحرام وسكت عن سجوده
 لوضوح الزيادة ودليل ان مراده هذه ان القسمان دون
 قسم الطول جدا المبطل للصلاة قوله فيما سبق وبترك
 ركن وطال ودون قسم القرب جدا الذي لا احرام فيه
 ولا تشهد قوله ان اخرف الخ **ص** ورجع تارك الجلوس الاول
 ان لم ينفارق الارض بيديه وركبته ولا سجود ولا فلا **ش**
 لما ذكر السنن التي ينفوت تداركها بالركوع لانه ركن عتق
 بعدها وكان من السنن الجلوس الاول والركن بعدة القيام

شروع

فا

شرع في بيان ما ينفوته من ذلك فقال ورجل الخ والمبني ان من
 ترك الجلوس الاول سهوا فذكره بعد ان فارق الارض **ص**
 بيديه دون ركبته او بركبته دون يديه او فارق بيديه
 وركبته واحدة او يبيد واحدة وركبة واحدة وابتقي في الارض
 احدي اليدين فقط او احدي الركبتين فقط فان الحكم فيما ذكر
 الرجوع لبيان به مع التشهد ولا يجوز عليه في تزخوة ذلك
 لان التزخوة المذكور لا يبطل عمده ولا يبطل عمده لا يجوز
 في سهوه قال في توضيحه فان تمادي ولم يرجع لم تبطل في
 السهو وسجد قبل السلام ويجري العامر علي ترك السنن مستقدا
 والمشهور الخاف الجاهل بالتمام انتم في فارق الارض بيديه
 وركبته معا ثم تذكر فلا يرجع ان استقل اتفاقا وكذا ان لم يستقل
 علي المشهور ويسجد قبل السلام والظاهر ان حكم الرجوع **ص**
 المشار اليه بقوله ورجع تارك الجلوس الخ الستة **ص**
 القول بان ختم ترك الجلوس لا يبطل الصلاة وعلي ثابله
 الوجوب وقوله الجلوس الاول او التشهد منه والمواد
 بالاول غير جلوس السلام ليسهل الاول وغيره ما عدا
 جلوس السلام وقوله الارض او السور واقصو علي الارض
 لانها الغالب وقوله والا فلا تصرح بمقصود الشرط ليرتب
 عليه **ص** قوله ولا تبطل ان رجع ولو استقل **ش** فتقدم انه قال
 والا فلا فان خالف ما امر به من التماذي ورجع فان صلاته
 لا تبطل ان لم يستقل ولو عد اتفاقا وكذا ان رجع بعد استقلا
 سهوا واما عهد افا المشهور الصلحة خلافا لفقها في مراعاة
 لمن يرى ان عليه الرجوع والجاهل كالعامد وظاهره ولو

في ترك الجلوس الاول
 في ترك الركبة او اليد
 في ترك الركبة او اليد
 في ترك الركبة او اليد

كان عالما بخطأ فعله خلافا للسند واذا رجع فلا ينقض حتى
 يتشهد لان رجوعه مفيد به عند ابن القاسم وهذا يقتضيه
 السجود الثاني بعد ما اثار اليه بقوله **ص** وتبعه ما هو به
 وسجد بعده **ش** اي وتبعه ما هو به في قيامه ورجوعه كان
 رجوعا شروعا ام لا وسوا التفتب المأموم دون الامام
 وانعكس وانما اعتد برجوعه فليس معه الا زيادة محضة
 وهي قياسه سوا فلذا يسمى بعد السلام وقال اشهب
 رجوعه غير مستند به فصول ما يطلب منه من الجلوس
 والتشهد اذا فعله منها غير مستند به فمعه نقض التشهد
 وزيادة وهو القيام بن حبيب يستحب للمأموم ان يسجدوا
 قبل ابتاعه ما لم يستوقا بما والافلا قاله المواق والمراد
 بالاسنوي قايما سفارقة الارض بيديه وركبتيه **ص** كنفل
 لم يعقد ثالثته والاكمل اربعا وفي الخامسة مطلقا وسجد
 قبله **ش** فيهما **ش** هذا تشبيه في الرجوع والسجود بعده
 والمعنى ان من صلى ركعتين نافلة ثم قام ساهيا الى
 الثالثة فانه يرجع ويسجد بعد السلام ان فارق الارض بيديه
 وركبتيه والافلا سجود عليه في رجوعه لانه انما حصل
 منه الترخض وهو لا يسجد له تمام هذا ان لم يعقد الثالثة
 فان عقدتها برفع راسه من ركوعها فانه يكمل ساهوية
 اربعا في غير الفجر فان صلى النافلة اربعا وقام الخامسة
 ساهيا فانه يرجع مطلقا اي سوا عقدتها ام لا ويسجد قبل
 السلام سجدتين في الصورتين لمتقصة السلام والزيادة
 واضحه وانظر الرد والجواب على هذا التعليل في الشرح الكبير
 فتد

فتد قول المؤلف مطلقا اي سوا عقد الخامسة ام لا ولا يصح
 ان يدخل النقص في الاطلاق ليلاد بانه قوله وسجد قبله
 اذا الفرض اذا رجع بعد قياسه الخامسة فانما يسجد بعد
 السلام للزيادة المحضة فخير فيها يرجع للفعل المكمل اربعا
 ولمن رجع فيه من الخامسة عقدها ام لا ولك ان تقسم في
 الاطلاق وتخصص قوله وسجد قبله فيها اي في سلسلتي
 النفل فقط دون الفرض **ص** وتارك ركوع يرجع قايما وترب
 ان يقرأ **ش** يعني ان من ترك الركوع في صلاة فلم يذكره حتى
 سجد فانه يرجع له قايما ليخط له من قيام على المشهور
 وقيل بعد وقفا وعلى المشهور فينبى له ان يتقربا لخطا
 شيئا من القرائن من فاتحة او غيرها لان شأن الركوع ان
 يقرب قراءة فان رجع بعد ودبلم تبطل صلاة بمثابة من
 اتى بالسجدتين من جلوس كما ذكره **ص** واما لو ترك الرفع
 من الركوع فقال سجد يرجع الى الركوع بعد ودبلم يرفع
 ولو رجع الى القيام عند لا يبطل وظاهر كلام بن حبيب
 انه يرجع قايما كالركوع وكأنه ران المقصود من رفع الركوع
 ان يتخط للسجود من قيام فاذا رجع قايما وانحط للسجود
 فقد حصل المقصود انتهى وعلى قول محمد لا يفرا فاعل
 المؤلف يركب اي بن حبيب فاستغنى بذكر الركوع عن ذكر
 الرفع **ص** وسجدة يجلس لا يسجدتين **ش** يعني ان من تذكر
 انه سجد سجدة واحدة فانه يجلس باي يها من جلوسها
 على ان الحركة للركن مقصودة بخلاف لو تذكر انك سجدتين
 بعد قياسه فانه باي يها من غير جلوس بل يخط لهما من

قيام كن لم ينسها وتتقضى التليل انه يجلس لتزك سجدة
ولو كان جلس اوله وتتم التوضيح انما يأتي على ان الحركة
للركن غير مقصودة **ص** ولا يجبر ركوع اوله بسجود ثانية
ش ظاهره انه ترك من الاولى سجودها كله فالسبب به
حل حلو ولا الحواك ولم يتقضى المولى هذا السجود السهو
هل هو قبلي او يدي او التفصيل قال حلوا في المدونة اذا
نسي السجود من الاولى والركوع من الثانية وسجد في سجدة
للاولى ونسي عليها ولا يصحف اليها من سجود الثانية نيا
وسجد بعد السلام هذا أقصى التهذيب ولم يذكر في الام
السجود بعد السلام قال ابو ابراهيم وقايدته انه اذا ذكر وهو
جالس فيسجد كما هو فقد نقض التحريض فيسجد قبل السلام
وان ذكر وهو قاع او قام ليأتي بالسجود من قيام كما كان
عليه سجد بعد ولله ان يقب على اي سيد انتهى فالمولى
ما شى على ما في الام اي فيجري على هذا التفصيل وانما امر
بان يأتي بالسجود ليصلح الاولى لان التدارك لم يفت الا بركوع
ولا ركوع هنا وفي غلب صورة هذا المولى وهو ان ينسي
من الاولى الركوع ومن الثانية السجود لا يجبر لسجود الاولى
بركوع الثانية انما قال وجوب ترتيب الاداء اجماعا فالمولى
انما نص على الصورة المتوسطة لان السجود المفضل
بعد ركوع فرما ينوهم انه يجبره **ص** وبطل باربع سجديات
من اربع ركعات الاول **ش** يروى ان من ترك اربع سجديات
من اربع ركعات اي من كل ركعة سجدة من الرابعة فان
الثلاث ركعات الاول تبطل عليه لقوات تدارك اصلاح
كل

كل ركعة بمقد ما بعد ما فتصر الرابعة اولى ثم يأتي ثانية
بام القرائ وسورة ويجلس ثم يركعتين بام القرائ فقط **ص**
ويسجد قبل السلام لان معه زيادة وهي الف الاولى ونقصا
وهي السورة من الرابعة التي صارت اولى وكذا لو ترك
الثمان سجديات اصلح ركوع الرابعة بسجدين ونسي عليها
وان تذكر بعد ان سلم بطلت صلاته فيها على المشهور لان
بالسلام فان تدارك الاخير **ص** رجعت الثانية اولى
بطلانها لغيره وامام **ش** هذا راجع لمخبره قوله سابقا ثم
يفقد ركوعا اي فان عقد ركوع الركعة التي تلي ركعة النسي
بطلت الاولى ورجعت هذه الثانية اولى وتنقلب الركعات
بالنسبة للقد والامام على المشهور وما مؤمنه تبع له وقيل
لا انقلاب فعلى المشهور الركعة التي يأتي بها في آخر صلاته
بنايتها فيها بام القرائ فقط كما يأتي بما قبلها ايضا بام
القرآن فقط وعلى الشاذ الركعة الاخيرة فضاء عن الاولى
يترا فيها بام القرائ وسورة ومضموم لغزو بامان ركعات
الحاسوم لا تنقلب حيث لم تنقلب ركعات امامه بل تبقى على
حالتها فياتي ببدل ما بطل على صفتها فان كانت الثانية
هي التي حصل فيها الخلل ياتي ببدلها بام القرائ وسورة جهرا
ان كانت جهرية وسرا ان كانت سرية **ص** وان شك في سجدة
لم يدركها سجد على في الاخير ياتي بركعة وقيام ثالثة
بثلاث ركعات بركعتين وشهد **ش** فان كانت القاعدة ان
الشك في النقصان كتحفته فرع على هذه القاعدة ما ذكر
والمعنى ان المصلي اذا شك في سجدة لم يدركها في بامان لا على

تقد بركتها لم يدركت من ركعتي المتركاة منه اي ركعة
 من الركعات فانه يجب عليه الاتيان بالسجدة الان على حال
 عند بن القاسم واخرى لو ثبت تركها وتلك في محلها فقط وانما
 وجب الاتيان بها الان لاحتمال ان يكون ذلك المحل الذي
 هو فيه محلها وهي اسكن وضع الركن في محله تيمم بالاتيان
 بها في محل تركها تيقن سلامتها وصار الشك فيما قبله فلا
 بد من ازالة الشك عنه ايضا بما اشار اليه المؤلف فان حصل
 له الشك في الجلوس الاخير فانه اذا سجد السجدة التي يكره
 بها الرابعة التي لم يثبت تاركها المحتمل كون السجدة منها
 ياتي بركعة بام التران فقط لاحتمال ان تكون السجدة من
 احدي الثلاث الاول ولا يشهد قبل اتيانه بالركعة لان
 المحقق له ثلاث قاله بن القاسم وليس محلا للشهادة وسجد
 قبل السلام لتقص السورة لانقلاب الركعات وهذا بالنسبة
 للامام والنفذ كما ياتي وان حصل الشك في قيام الثالثة فاذا
 سجد السجدة التي يكرهها الثانية التي لم يثبت تاركها المحتمل
 كون السجدة من الاولى وقد بطلت بفناء الثانية فيقرأ
 في التران كما بام الغوات وسورة ويشهد ثم يركعتين بام
 التران فقط وسجد بعد السلام ومثل هذه الصورة سوالو
 تذكر في تشهد الثانية وان حصل له الشك في قيام رابته فانه
 اذا سجد السجدة التي يكرهها الثالثة المحتمل كون السجدة
 منها يشهد عند بن القاسم لانه تمامها ثبت له ركعتان له
 ليس له محقق الان سواركعتين ويأتي بعد ذلك بركعتين لاحتمال
 ان تكون السجدة من احدي الاوليين فيقرأ فيها بام التران فقط
 وسجد

بعد ركعة
 بقوله ياتي
 بركعة او بقوله
 بام التران

فقط في
 الركعة
 التي
 يكرهها
 الثانية
 التي
 لم
 يثبت
 تاركها
 المحتمل
 كون
 السجدة
 من
 الاولى

وسجد قبل السلام فقوله ليدرك محلها يحتمل ان يكون بدلا من قوله
 شك في محلها قاله في محلها مع كون التران محققا ويحتمل
 ان يكون صفة لسجدة اي شك في سجدة مجهولة المحل فهو
 شك في السجدة وفي محلها وطعم المسيلتين واحد كما اشترطه
 وقال **قوله** وفي الاخرة ياتي بركعة اي بالناخعة فقط ان كان
 قد اواما لا انقلاب الركعات في حقه وسجد قبل السلام
 لتقص السورة وان كان ساموا اي بها بالناخعة وسورة
 لاحتمال ان تكون السجدة من الاولى او الثانية مع كون الركعات
 لا تقلب في حقه وسجد بعد السلام لاحتمال ان يكون اكلاتي
 بها بعد السلام زيادة ثم ان قوله وفي الاخرة يحتمل ان يكون
 متعلقا بياي ويحتمل عطفه على ياي سجدة وقوله وقيام الثالثة
 بثلاث اي ياتي بركعة بالناخعة وسورة ويحسب ثم بالركعتين
 وهذا اذا كان قد اواما وان كان ساموا اي بركعتين
 مع الامام ثم بعد سلامه ياتي بركعة بالناخعة وسورة ثمانية من
 سبق بركعة وسجد بعد السلام كما مر لو شك بعد رفع رأسه
 من ركوع الثالثة فلا يسجد لغوات التران ثم ياتي بركعتين هـ
 وسجد قبل السلام لتقص السورة والجلوس في محله مع الزيادة
 وقوله وفي قيام رابته بركعتين ويشهد عقب السجدة التي ياتي
 بها وسجد قبل السلام وهذا ايضا في حق التران والامام واما
 الامام فانه ياتي بركعة بالناخعة وسورة وسجد بعد السلام
 والظاهر انه لا يشهد عقب الاتيان بالسجدة وانظر في ذلك
 انتهى **قوله** وان سجد امام سجدة لم يتيقن وسجد به فان خيف عقده
 قام فاذا جلس قاموا المعقوده بثالثة فاذا سلم انوا بركعة

سجد او جبر وقوله
 الزيادة متعلق بالمشقة

اي له قال بالامام

واحد منهم وسجد واقله **س** يعني ان الامام اذا سجد سجدة واحدة
من الركعة الاولى وترك الاخرى وقام سجدوا سوا التثنية بالسر
او شاركه فيه بعض فلديتبه الامام يوم العالم بسجدة في قيامه
وترك السجدة ويسبح به فاذا رجع فلا كلام وان لم يرجع وفافوا
ان يعقد الركعة التي تلي ركعة التفتى قاموا معه وكانت اولي
لهم وله ولا يسجد ولا ينقسم السجدة وان سجدوها لم تجزهم
نفس عليه سخون لكن لا تبطل صلاتهم ويعلمه لاجل الاختلاف
في ذلك وان رجع اليها الامام وجب عليهم عنده سجودها
معه فاذا جلس بعد هذه الركعة التي يطعن ثابته كان امام
جلس بعد الاولى فلا يتبع ويعومون ولا يساعدوه علي
جلوس اخطا فيه وكما انهم لا يتبعونه في هذا الجلوس الاول
لخطايه فيه لا يتبعونه في الاجتران ايضا لانها ثالثة في نفس الامر
واليه اشار بقوله كمقوده بثالثة في نفس الامر بثلثها رابعة
فاذا تذكر الامام قبل سلامه اني بركعة يتابعه فيها التوم فان
لم يتذكر وسلم بطلت صلاته ان طال واتو بركعة فور الانتع
افراد ان شاؤا وصحت لهم وان شاؤا اسجد فيها احدى لان
سلامه كحدته اي في جواز الاستتلاف لان الركعة الحاتية
بها بنا لان الاولى حين بطلت رجعت الثانية عوضا عنها
ولا اسجد واقل السلام لتحقيق النقصان في السورة من الركعة
والجلسة الوسطى لان الاولى لما بطلت رجعت الثانية عوضا
عنها فكان الامام اسقط الجلوس الوسطى ثانيا عن ثالثة
التي صارت ثانية في نفس الامر والسورة من التي رجعت
ثانية والنقص الحاصل من الامام بوجب السجود سوا وافقه

الامام

الامام علي ذلك ام لا **ص** وان زوج سوتم عن ركوع او نسي او
نحوه ابتنه في غير الاولى لم يرفع من سجودها **س** يعني ان
الامام اذا زوج عن الركوع مع امامه او نسي او سجد او عطل
او اشتغل بجل ازارته وشبهه وهو مراده بنحوه فانه يفعل
ما فاته بسبب ما ذكره وقضاه في صلب الامام ان وقع له هذا
في ركوع ثابته او ثالثة او رابعة مدة كون الامام لم يرفع
رأسه من السجدة الثانية وقوله ابتنه اي فعل سبته به
الامام في غير الاولى اي اولي الامام لا الامام واما ان خوته
ما ذكر ركوع اولاده فلا يباح له الايتان به بعد رفع الامام
بل يجزئها ساجدا ولا يركع ويلفني هذه الركعة وقوله
وان زوج اي بوعد ففداه يعني لان زوج يتعدي بيلي يقال
ازدحموا علي لما وقوله سوتم بيان للواقع وقوله او نحوه فاعل
بفعل محذوف فتدبره او حصل نحوه لانه لا يطف الاسم
علي الفعل الا اذا اشبهه وهذا ليس كذلك ففمن عطف
الجهل ويجوز نصبه علي انه مفعول فعل محذوف اي فعل نحوه
وهو من عطف الجهل وقوله ابتنه اي فعل ما فعل وليس
المراد ابتنه وترك ما فعله كما مظهره بخلاف ما لزوم
عن ركوع الركعة الاولى له فانه يتابعه في السجود ويهيمو
كسوق ادرك الامام في السجود ولا يفعل ما زوج عنه
ولا يتتبع ما ذكره المؤلف بنفي العذر بل لا فرق بين ذي العذر
وغيره الا ان ذا العذر لا ياتى ويأتم غيره علي قياس قول
المؤلف لكن سبقه ممنوع وانظر الشرح الكبير فان فيه فوائد
نفسية **ص** او سجدة فان لم يطعن فيها قبل عقد امامه تباري

نفس

وقضي ركعة والاسجد ها ولا سجود عليه ان يتيقن **ش** يعني
ان من روج او نفس او نحوه عن سجدة مع الامام يريد وركعة
سجدتين من باب اولي حتى قام الامام ما يليها فان لم يتورعوا
بنبله الظن في الاتيان بها او بها قبل عقد امامه برفع راسه
من ركوع ما يليها تماذي مع الامام فيما هو فيه وترك السجدة
او الاثنتي لانه لو اشتغل بها او بها لم يحصل له سوى ركعة
مع وقوعه في مخالفة الامام فامر بالتماذي ليلزم من المخالفة
مع حصول ركعة الامام له ويقضي بعد سلام الامام ركعة بدل
ركعة النقص بقرا فيها بام القرآن وسورة كما مر ان الاول
اذا بطلت علي المأموم لم تتقلب الثانية اولى كاللهم والت
بل تنبني علي حالها اولى ويحصر فيها ان كانت احدي
الاوليتين من صلاة جهرية ولا سجود عليه لزيادة ركعة
النقص ان يتيقن ترك السجدة معها لانها زيادة في حكم
الامام يحملها عنه وان لم يكن علي يقين من تركها يسجد
بعد السلام لاحتمال تمام صلاته فالركعة الماني بها بعد
الامام زيادة ليست في حكمه ولا يقال انها عمد ولا سجود
في العمد لاننا نقول هو كمن لم يد راصلي ثلاثا ام اربعا فان
قوي رجاءه بنبله الظن في الاتيان بالسجدة او السجدتين
قبل عقد امامه وورفع راسه سجدها او سجدها سو كالت
اولي صلاته ام لا علي المشهور وقيل يفصل بين الاول
وغيرها كزاحمة علي الركوع وقوله او سجدة الخ معطوف
علي ركوع وفيه المطف علي الجملة قبل كل حال وانظر وجهه
في الشرح الكبير **و** وان قام امام الخامسة فتيقن انشا

سجودها

سجودها مجلس والا اتبعه فان خالف عمدا بطلت فيها **ش**
يعني ان الامام اذا قام لزيادة الخامسة في رابعة او رابعة
في ثلاثة او ثالثة في ثمانية رجع سبي علم وان تماذي بعد علمه
ابطل عليه وعلي من خلفه وان لم يعلم فمأمومه علي ما ينضم
من توضيحه علي خمسة اقسام فتيقن انشائك الركعة وتيقن
سجودها المله بطلان احدي الاربع بوجه من وجوه البطلان
وظان الموجب وظان عدمه وشاك في الموجب فتيقن انشائك
الموجب بالاعتقاد الجازم كمال صلاته وصلاة امامه مجلس
وجوبا وبسبب فان لم يجد كله بضعه واما من يتيقن بثبوت
الموجب او ظنه او توهمه او شك فيه فانه يجب عليه في هذه
الاحوال الاربعة ان يتبعه في قيامه وجوبا لان الشخص
انما يتقدم من صلاته بما يتيقن اذاه فان خالف من امر بالجلوس
وتبعه عمدا او جلس من امر بالقيام عمدا بطلت صلاة كل ان
لم يتبين ان ما فعلوه من المخالفة موافق لما في نفس الامر
اذا ان تبين لمن حكمه القيام فجلس موافقة فلهما كافي
نفس الامور بان تبين له وللامام عدم الموجب وزيادة ذلك
الركعة فقال **ح** الظاهر صحة صلاة ولا نقضه المخالفة ولم
اره منصوصا انتهى واما من حكمه الجلوس فقام عمدا تبين
ان الامام قام للموجب فان صلاته تقص عند بن الموارثاني
وهو الموافق لمفهوم قول المؤلف ولم يتبع من قوله لا المنه
لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع فانه يفيد ان من لزمه
اتباعه في نفس الامر واتباع ان صلاة صحيحة واختار المخمس
البطلان وعلي كلام بن الموارثاني فصل تنوب له تلك الركعة عن ركعة

الخلل وهو ظاهر عبارة بن المواز الالية او تقيضها قولان
 وثانيهما هو الموافق لقول المؤلف وتارك سجدة من كاوله
 لا تجزئ الخامسة ان تقدمها **ص** لا سهوا قيا في الجالس
 بركعة ويبيدها المتبع **ش** اي فلا يتطل صلاة من حكمه الجالس
 فقام سهوا ولا صلاة من حكمه القيام فجلس سهوا لكن ياتي
 الجالس سهوا مما امر به من اتباع الامام بركعة اذا استمر على
 اعتقاده ذلك ويبيد الركعة المتبع للامام فيها سهوا عما
 امر به من الجلوس لتيقنه انتقا الموجب اذا ثبت له خطأ
 يقينه ولا تجزئ ركعة السهو على اصل المشهور وقيل تجزئ
 وهو الجاري مع مفهوم قول المؤلف الا في لا تجزئ الخامسة
 ان تقدمها قوله فان خالف عهد اي ان لم يكن متاولا
 بدليل قوله كمتبع تاول وجوبه على المختار فان كلام اللحن
 هو المذهب وقوله فان خالف اي احدهما لا يقينه وقوله
 عهد احيته او حكما لكن خالف جهلا فانه ملحق بالعامد
 ثم الا فصح ان يقال وان خالفنا لان العطف بالواو لا يفصح
 المطابقة وتقدم تقييد البطلان فيها بما اذا لم يتبين ان ما
 فعل كل من الخالفة موافق لما في نفس الامر فقوله بطلت اي
 تهيأت للبطلان لا بطلت بالفعل والالورد عليه صورة العبرة
 وان قال قلت لموجب صحت لمن لم يمتعه اتباعه وتبعه
 ومتابعه ان سيج **ص** كما فرغ من بيان اللازم للماسويين
 قبل سلام الاموم من جلوس واتباعه وما يترب على من خالف
 شيئا مما امر به عهدا وسهوا شرع في بيان احكامهم بعد
 السلام فقال **و** وان قال الخ والمعي ان الامام اذا

ان كان قد قلد من لم يمتعه
 لم يلزمه اتباعه وان قال له
 ان كان قد قلد من لم يمتعه

قال

قال بعد السلام لمن تبعه في الخامسة ولكن جلس ولم يتبعه
 انما قلت لموجب وذلك لاني استقطت الفائتة ونحوها ولم
 افعل ذلك سهوا فان الحكم ينقسم باعتبار الماسويين خمسة
 اقسام من يلزمه اتباعه بان يكون من احد الاقسام الاربعة
 وتبعه كما امر يريده او جلس سهوا لكن ياتي بركعة كما مر
 ومتابعه وهو من يتقن انتقا الموجب وجلس فتصح صلاته
 بها لكن صحة صلاة من جلس لتيقن انتقا الموجب مشروطة
 بان يسبح للامام والادم تقع صلاته ويبيد ابد او يزداد
 شرط على التسبيح ولم يتغير تيقنه بدليل قوله لا لمن لم يمتعه
 اتباعه في نفس الامر الخ بان استمر على يقينه وتكذيب الدعا
 والفتد الاول لسمخوت والثاني لاي المواز فان تيقنه
 فهو قوله لا لمن لم يمتعه الخ فقوله ان سيج قيد في متابعه فقط
 خلافا **لث** **ص** كمتبع تاول وجوبه على المختار **ش** لما قدم ان
 من خالف ما امر به من الجلوس وقام عهدا بطلت صلاته
 وكان بظاهره يشمل العالم والجاهل وهو الجاري على المشهور
 من الحاق الجاهل بالعامد اذ ان اللحن اختار فيه الصحة
 فشبه بقوله صحت قوله كمنع الخ والمعني ان من يتقن انتقا
 الموجب وتبعه جهلا متاولا وجوب الا اتباع فان صلاته
 صحيحة على ما اختاره اللحن اي كصحة صلاة متبع فقوله
 على المختار يتعلق بالمصنف الاول **ص** لا لمن لم يمتعه
 في نفس الامر ولم يتبع **ش** هذا يخرج من قوله صحت ومعني
 ذلك ان من جلس متيقنا اي مستندا انتقا الموجب لم يلحق
 ظنه وثبني له خطأ نفسه فان صلاته تبطل فهذا يشارك

كما

م

قوله ولتقابل به ان سبعاي ولم يتغير ترتيبه وهذا تغير عما كان
اولا يعتقد وانما لم تغير صلته لانه ثبت ان كان يلزمه اتباع
في نفس الامر فهو موافق بالظاهر تارة وبما في نفس الامر
ص ولم تجز سبقا علم بخاسبتها **ص** يريد ان المسبوق بركعة
فالمراد اتباع الامام في الركعة التي قام لها ساهيا وهو عالم
بانها خاصة لاسمه لم تنب له عن الركعة التي سبق بها
وهذا قول مالك وقال بن الموارزنجري لان التنب كسفرها
رابعة وقال **ز** خير تجزعايد علي الركعة لا الصلاة اي ولم
تجز الركعة سبقا علم بكونها خاصة لا اعتقاده الكمال
بحضوره الامام اول صلاة وساعه قراءة السرية والحال
ان الامام قال قمت لموجب والغرف بين هذا وبين ما تقدم
من ان من وجب عليه الجلوس وقام عامدا انطلق صلاته
ان المسبوق لما كانت عليه ركعة قطعاً وقام عالما بما فاته
قام لها فذلك اغتفر في حقه القيام بخلاف من قام وليس
عليه شي قطعاً فانه بمثابة من تقدم الزيادة في الصلاة اذا تقرر
هذا علم ان الكلام السابق يتيد فيها المسبوق فيعيد اول
الكلام باخذه وعلم ايضا ان هذه المسئلة غير متيدة بما اذا اتبع
متاولا كما حمله علي ذلك السخري ومن تبعه لانه مقتضى
كلامه الاطلاق واللي للمحل المذكور المارفة لما تقدم وقد
علم الجواب عنها **ص** وهل كذا ان لم يعلم او تجزي الا ان يجز
علي نفي الموجب قول **ص** اعلم ان المسبوق اذا اتبع الامام
في الخامسة وهو غير عالم بذلك فصل تجزيه تلك الركعة عما
سبق به سواء اجمع المأمور علي نفي الموجب ام لا او تجزيه

الا ان

الا ان يجمع علي نفي الموجب في ذلك قولان فحمل الخلاف في
اجزائها وعدمه حيث اجمع المأمورون علي نفي الموجب
واما ان لم يجمعوا علي ذلك فتجزي من غير خلاف وهذا اذا
قال الامام قمت لموجب والافصل لانه صحيح ولا تجزيه
تلك الركعة اتفاقا وكلام المؤلف مشكل اذ ليس ثم قول بعدم
الاجزاسوا اجمع مأموره علي نفي الموجب ام لا كما هو ظاهر
وحملناه عليه فلو قال وهل تجزيه ان لم يعلم او الا ان يجمع
مأموره علي نفي الموجب قولان لطابق المتنول والمراد
بقوله والا ان يجمع مأموره علي نفي الموجب ان يجمعوا علي
نفي الموجب عن انفسهم فقط وان لم يجمعوا علي نفيه عن امامهم
وهذا علي ما عليه بن القاسم وابن الموارزنجري عليه حمل بن غاري
كلام المؤلف وهو الموافق لقاعدة كل سهو لا يجمله الامام
عن من خلفه لا يكون سهوه سهوا اذ لم فعلوه واما
علي ما تقدم للمؤلف في مسئلة وان سجدا امام سجدة المخالف
لهذه القاعدة وتقول بن القاسم وابن الموارزنجري المؤلف
يجمعهم علي نفي الموجب عن انفسهم وعن امامهم **ص** وتارك
سجدة من كاولاه لا تجزيه الخامسة ان تعدها **ص** يريد ان
من ترك ركنا سهوا نحو سجدة من الاولى او الثانية مثلا
وفات التدارك ولم يتبين له ذلك واعتقد كمال صلاة واتي بركعة
يظنها رايدها فاذا علمه مثلها ولا تجزيه تلك الركعة الخامسة
في رابعة او رابعة في الثلاثية ان تعدها عند سقوط
وصوبه بن الموارزنجري قال بن غلاب وهو المشهور لانه لا عيب
اما الولي خاصة او رابعة ساهيا وذكر سجدة من الاولى

مسئلة

فالمشهور انها تجزئ انتمى وعلم من تقريرنا للمسئلة انه
تذكر السجدة ونحوها من كما ولاة بعد ما عقد الركعة الواحدة
عمد او سجدوا وانما تذكر ما ذكر قبل ذلك فلا يكون ما ياتي
به زايدها عوض عما حصل فيه الخلل كما اشار الي ذلك الشارح
وكلام المؤلف في غير المسبوق سواء كانت فدا او اما سالوا سألوا
والافضل الفرع الذي قبله ولا يفهم الخامسة **ولما** كان
سجود التلاوة له شبه بسجود السجود لا اشتراكهما في الزيادة
علي اركان الصلاة المحدودة وان تقار قاني بعض الاحكام
انتمى به معبرا بجملة لفظها الغير وعناها الطلب **فقال**
فقال سجد بشرط الصلاة **ش** فاعل سجد في كلامه
هو قاري والباقي قوله بشرط وبلا احرام شاملة بسجود والاولى
منها احتمل ان تكون للمجبة او للسبيبة والثانية للتعدينية والمعني
سجد القاري بحصول شرط الصلاة لها او بسبب حصول
شرطها من طهارة واستقبال واستعرة ونحوها وبهذا
شابهت الصلاة **ولما** كانت من توابع القراءة كان لها بها
ايضا شبه وهو عدم الاحرام والسلام فلذا **قال** **ص** بلا
احرام وسلام قاري **ش** اي وبلا رفع يدين اي بلا احرام
زايده علي تكبير الهوي انتفاقا بخلاف سجود السجود الذي هو
من توابع الصلاة فاعطى حكمها فقوله سجد جملة خبرية
لفظا انتائية معني بدليل قوله وهل سنة او فضيلة فلا في
اي طلب بسجود قارا او سجد علي وجه المطلوبية وليس المراد
الاخبار عن سجود قار ومستمع فيما مضى اذ لا معنى له
وسيا في ان هذه المطلوبية علي وجه السنة او الفضيلة
وقوله

وقوله سجد اي طلب منه السجود اي طلب منه ايجاد هذه الما
صية في اقل افرادها وهو واحد فاندفع ما او دعي المؤلف
من انه ليس فيه المفروض لقيد الوحدة علي انه قد يقال
انه غير الفعل ولم يقل بسجود التلاوة شروطا بشرط الصلاة
مثلا اشارة الي ان الفعل يكفي في تحقق مدلوله واحد من افراد
الحقيقة اذ هو عند علم حكم التكرار ففي كلامه نفرض لنجد
الوحدة **فأب** دة انما قالوا بسجود التلاوة ولم يقولوا
سجود القراءة لان التلاوة انحصرت من القراءة لان التلاوة
لا تكون في كلمة واحدة والقراءة فيها نقول فلان قرا
اسمه ولا نقول تلي اسمه لان اصل التلاوة من قولك
تلي الشيء يتلوها اذ انتمى فاذا لم تكن الكلمة تتبع اقتضاها يستعمل
فيها التلاوة ويستعمل فيها القراءة لان القراءة اسم لبعضي هذا
الفعل والذي يظهر عدم كونه من اكل مشروعيته بسجود التلاوة
لانه ليس معلوما من الدين بالضرورة اي يعرفه الخاص
والعام وان كان حكمه عليه وظاهر قوله قارا انه يطلب بها ولو
ما شيا وهو كذلك وينحط من قيام ولا يجلس لها من قيامه
وارتقي بعض ان شرط سجود التالي بلوغه وكذا شرط سجود
المستمع اذ لا يخاطب بالسجود الا البالغ **ش** ومستمع فقط
ان جلس ليستمع ولو ترك القاري ان صلى ليوم ولم يجلس ليس
ش مستمع بالرفع عطف علي قاري المهموز وفي بعض النسخ
قار مستمعا عو مل معاملة قاض بعد قلب همزة يافصو
مرفوع نهمة مقصورة علي اياها المحذوفة للتقاسم كالتين
والمعني ان المستمع يخاطب بسجدة التلاوة كما يخاطب بها

القاري لكن يشترط لسجود المستمع شروط منها ان يكون
جلس ليعلم من القاري القرآن او حكمه من ادغام واظهار
وتخوها ليصوت قرائته عن اللحن فلا يسجد جالس لمجرد ابتداء
المواضع عند الاكثرو خرج بمستمع وهو قاصد السماع السامع
الذي طرق اذنه السماع من غير قصد فلا يسجد عليه وتختار
ابن القاسم يسجد المستمع ولو ترك القاري السجود لان تركه
لا يسقط مطلوبية الاخر منه وهذا في غير الصلاة وما فيها
فيتميمه على تركه بلا خلاف وتبطل صلاته بفعلها دون اتمامه
دون العكس كما بينده ما ياتي ومنها ان يكون القاري الذي
يسمع المستمع قرائته صالحا للامانة اي في الجملة بان يكون ذكرا
بالفعل محققا عاقل لا غير فاسق فلا يسجد مستمع قراة اصدراهم
وقولنا في الجملة لم يدخل ما اذا كان القاري غير سوفي فان المشهور
بسجود مستمعه كما ذكرنا من الناصر الثاني لكن المذهب انه لا يسجد
عليه مستمع غير سوفي وهو ما جزم به الاخيرة واقضوا عليه ابو
الحسن في شرح المدة والشاذلي ومنها ان لا يكون القاري
جلس ليعلم الناس حسن قرائته والا فلا يسجد المستمع منه
لما دخل قرائته من الريا فلم يكن اطلالا فقتدابه وما ذكرناه من
اختصاص هذا الشرط بسجود المستمع هو ظاهر كلام المؤلف
وعليه فترده الشارح وغير واحد وهو خلاف ما عليه السهوي
من جملة شروطه في سجود القاري ايضا وقد نقله ابو الحسن عنه
في شرح الرسالة وعليه فيكون قوله ولم يجلس ليعلم شروطها
وما قبله في المستمع فقط وفيه بعد والظاهر من العبارة هو
اختصاصه بالمستمع لو قال وصلى ليوم كان اخضر وقال

السهوي

السهوي فان قلت لم لم يعطف صلى على جلس ليعلم مع
ان كليهما مشروط فيه قلت يظهر والله اعلم انه رايي لما اختلف
المتعلق صار لذلك كالذين لا يشتركون بينهما فتترك العطف
لذلك انتهى وتظهيره قوله تعالى ولا ينفعكم نصحهم ان اردت
ان انصح لكم ان كان الله يريد ان ينفعكم ثم لو قدم المؤلف
قوله ان صلى ليوم وسابده علي المبالغة لكان احسن واخصر
اما الثاني فظاهر وايضا الاول فلانه بوجه ان اشتراط الصلاة
وسابدها حيث ترك القاري وصلى بفتح اللام وضمان ان
قوله ليعلم بني المنعول والفاعل وقصره **ت** علي الاول
هو قصور **ت** في احدي عشر لا ثمانية الحج والنج والاشتقاق
والقلم **ت** هذا متعلق بقوله يسجد اي يسجد قاري ومستمع في احدي
عشرة سجدة ولو حذف لفظة في ما ضراد فهو مفعول يسجد
المتقدي ولعل في هذا للسببية علي حد قوله عليه السلام
دخلت امرأة النار في هرة الحديث والافالطونية فيه مجازية
وهي الغواص اي الامور التي يفزع الناس بالسجود فيها
وقيل هي ما ثبت بدليل شرعي خال عن معارض راجح وليس في
المفصل منها شي علي المشهور والاحد عشر هي اخر الاعراق
والاصال في الردع ويومرون في النخل وخشوعا في سبحات
وكياني سيم وما يشاني الحج ونفوداني الفوقان والظلم في
النمل ولا يستكبرون في السجدة وانا ب في من ويميتون
في حم السجدة وما يروى زيادة علي هذا يقول علي النسخ
عند مالك وان الذي استقر من امره عليه الصلاة والسلام احدي
عشر وزاد بن وهب وثيب جيب اربعا رها المؤلف صريحا

وهو انه لا سجود في ثابته الحج عند قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 اركعوا واسجدوا لاني فيها في تحايلا الركوع الذي هو واحد اركان
 الصلاة ولا في الحج عند قوله تعالى فاسجدوا لله واعبدوا
 وان سمع انه عليه الصلاة والسلام بسجد عند ما وهي اول سورة
 اعلن بها رسول الله في الحرم وسجد معه المؤمنون والحسن
 والمسلمون غير اني لم يرفع حنطة من تراب الى جيبته وقال
 يكفي هذا الا ان اجماع فقهاء المدينة وقرائنها على ترك السجود
 فيها مع تكرار التواضع ليلاد ونهار ابدل على النسخ اذ لا يجمعون على
 ترك سنة قاله في الرخصة غير ان قوله غير اني لم يرفع فيه نطق
 انطووجه في الشرح الكبير ولا في الانشاق عند قوله واذا قرئ
 عليهم القرآن لا يسجدون ولا في القام عند قوله تعالى واسجدوا
 اقترب تنديما للهل على الحديث **ص** وحمل سنة او فضيلة خلاف
س هذه جملة استينافية فقد بها تفصيل الحكم الذي اجماعه
 في قوله سجدي طلب منه السجود وحمل هذا الطلب على وجه
 السنية وظاهر كلامهم انها غير موكدة وشعره بن عطاء الله
 وابن النفاك هاني وعليه الاكثر والنفيلة وهو قول الباجي
 وابن الكاتب ومدرسه بن الحاجب ومن قاعده تشهير بامور
 به خلاف وكان الاول ان يقول او مستحبة لان السنة لا تثلي
 الفضيلة والتي انما يتايل بمنايته فلا يتايل في الشيء انه واجب
 او جائز لان الواجب يجامع الجائز وهذا الخلاف في حق المكلف
 واما الهي فيخطب بها ثابا وما يبينني على الخلاف الاكثر
 الثواب وقلة واما السجود في الصلاة فهو مطلوب مطلقا
 على القولين فتقول بمضمون يبيني على القول بالسنية انه
 يسجدها

يسجدها في الغرض وعلى القول الاخر لا يسجدها فيه نظرا
ص وكبر كقضى ورفع ولو بغير صلاة **س** قال فيها ويكبر اذا سجدها
 واذا رفع راسه منها وهذا في الصلاة اتفاقا وفي غيرها الخلاف
 والذي رجح اليه مالك الكبير ايضا بن يونس وهو احسن والظاهر
 ان حكم التكبير السنة كتكبير الصلوات واذا علمت ما قررنا من
 ان التكبير للسجدة رفعا وحنفا مستقق عليه في الصلاة والخلاف
 في ذلك خارجا كما هو صريح المواضع ظهر لك صواب المبالغة
 وبطل ما قيل من ان المتبادر لك من قبحها **ص** ومن وانا ب
 وفصلت فتبدون **س** اي وحمل سجدة ص هذا الموضع فالمبتدا
 محذوف وانا ب هو الجبر وما كانت مواضع السجود على تسعين قسم
 متفق عليه وقسم مختلف فيه لم يتفرق في القسم الذي اتفق على
 كل السجود فيه وذكر ما هو مختلف فيه وذلك في الموضعين الاول
 سجدة ص والمشهور انها عند وانا ب من قوله فاستغفروا **ب**
 وخذركما وانا ب وقيل عند قوله تعالى لزلني وحسن ما ب
 والثاني سجدة حم فصلت والمشهور كما قال عند قوله تعالى ان
 كنتم اياه فتبدون لا عند قوله تعالى وهم لا يسامون وان قيل
 انه ابي لا يقال قد وقع خلاف في سجدة الخلف قيل عند قوله
 تعالى العظيم وهو الواجب وقيل عند قوله وما يعجلون فكان على
 المؤلف ان يبين محلهما على المعتقد لا ناقول قد وهم ابن عرفة
 ابن عبد السلام في الثاني قتال والمظيم في العمل ونقل ابن عبد
 السلام محلهما منه وما يعجلون وهم **ص** وكبره سجود شكرا وزلة
س اي وكبره على المشهور سجود شكر عند بشارة بمسرة او دفع
 مضرة للهل ولذا انكر مالك قوله سجدة ابو بكر يوم اليمامة حين

بشر بتبطل مسيلة بكسر اللام قايلا ما سمته قط وارض كذبوا
عليه وقد فتح الله علي نبيه وعلي المسلمين فما سمعت أن أحدا
منهم سجد وكذا يكره سجود الزلزلة أو ظلمة أو ريح شديدة ودل
كلامه أن الصلاة لا تكروه بل تطلب **ص** وجهر بها بسجد **ش**
بيني أنه يكره اظهار سجدة الثلاثة ولا يمتد المساجد بمعنى
اشوارها والمدومة عليها حرف اعتقاد وجوبها وان
الصلاة ينقل تركها عما هو مشاهد الان عند كثير من العوام
فيقول جهر باظهار واشهار ومدومة كما اشار له **ش** وقال
ابن غازي وظاهر كلام المؤلف انه يكره الجهر بالسجدة في
المسجد ولم اقف علي هذا منصوصا لغيره ولو كان معناه
الكلام موحدا عن قوله وقراءة بتلحين لا يمكن ان يكون الضمير
في قوله بها عايد اعلي القراءة الخ وفي حمل كلامه بقدر من وجوه
لا تخفى وهو التكرار مع قوله هنا واقم القاري في المسجد الخ
ومع ما يأتي له في باب احيا الموات من كراهة رفع الصوت
في المسجد ولو بالقرآن فلي جواب **ش** فيه تجز لان المراد
بالجهر اظهار وعلي كلام ابن غازي مقدم من تأخير **ص** وقراءة
بتلحين **ش** اي وكروه قراءة بتلحين اي تطريب الصوت اي ترقيقه
تزيينا لا يخرج عن حد القراءة والاحكام كذا المفصرون وقد
المدغم وعكسها **ص** كجاعة **ش** تشبيه في الحكم وهي الكراهة
ابن يونس وكروه مالك اجتماع القرا يقرؤون في سورة واحدة
وقال لم يكن من عمل الناس وراها بدعة ومحل كراهة قراءة
الجماعة ما لم يشترط ذلك الوقت والواجب فعله وظاهر
كلامه الكراهة ولو بني كل واحد منهم علي قراءة نفسه وهو

كذلك

كذلك لكنه خلاف ما تقدم في الاذان ومن المكره قراءة
السمع بضم اوله **ص** وجلس لها للتعليم **ش** اي وكروه جلوس
للسجدة فتظا اي ليس الحامل له علي الجلوس الا للسجدة اي
لاجل ان يسجد بها فقط لا للتعليم بريد ولا ثواب كما قاله
ابو الحسن **ص** واقم القاري في المسجد يوم الخميس وغيره
ش اي ان القاري في المسجد يوم خميس وغيره يقام ندبا
وظاهره ولو لم يرفع صوته بها وهذا اذا كان علي سبيل الدوام
لان الغالب وقد الدنيا بذلك وهذا ما لم يشترط الوقت ذلك
فيجب فعله **ص** وفي كروه قواة الجماعة علي الواحد روايتان
ش اي في كروه قراءة الجماعة اي ما زاد علي الواحد دفعة علي الواحد
ولا بد ان يثوته صائرا بمعنى بالاصغالي غيره فقد يخطا
في ذلك الحين ويظن انه قد سمعه فيحمل عنه الخطا ويظنه مزها
له وعدم كراهتها للثقة علي القاري بانفراد كل واحد اذ قد
يكثرون فلا يعمهم فجمعهم احسن من القطع ببعضهم
روايتان كانت مالا يكرهه ولا يراه صوابا ثم رجع ومثله
ص واجتماع دعا يوم عرفة **ش** اي ويكره الاجتماع يوم عرفة
لدعا اي ياي دعا كانت في المساجد وتقام الرجل في منزله
احب الي لان ذلك من البدع المحدثه التي لم تزد عن السلف
فقوله لدعا بالتقوي لا بالاضافة لانها تنفي ان له دعا
خامسا وان لا يكره الاجتماع يوم عرفة الا لدعا به وليس
كذلك وينبغي ان يخص كراهة الاجتماع المذكور عن ينفله
علي انه من سنة ذلك اليوم واما من فعله لا علي هذا الوجه
فلا يكره كما ذكره بن رشيد في نحو قول المصنف في التعميم واليك

وتقدم عن المواق عند قول المؤلف وتيسر بركوع وسجود
ما ينبغي ذلك ثم يفتح من كلام الشارح ان الاجتماع على الوجه
المذكور في غير المسجد لا يكره ومنه ما ينقل بمساجد الترافة
بنا على انها ليست كالمساجد **ص** ويجاوزها المنظر وقت
جواز ولا فهل يجاوزها او الالة تاويلات **ش** اي انه يكره
مجاورتها اي فمدي سجدة التلاوة لمن قرا محاسنها في وقت
جوازها وهو متطهر وامان تركه فليس بمجاورتها وقد تنقل
به الكواحة من جهة اخرى وهي عدم نوالي ايات القران
فان لم يكن متطهرا او كان الوقت ليس وقت جواز واولي
ان لم يكن متطهرا ولا الوقت وقت جواز لم يحل مجاوزها
نقطتي مجاوز ما يشاء في الجمع واناب في ص **ص** وهكذا او يجاوز الالة
كلها تاويلان وحمل ببعض كلام المؤلف على خلاف ظاهره
فحمل فيه حذف مضاف اي محله كرها اي السجدة او وياتي بحمل
ظهورها وفيه بحث انظر شرحنا الكبير فان فيه كلاما نفيسا **ص**
واقترار عليها واول بالكلمة وبالالة قال وهو الاشبه **ش**
بمعني انه يكره الاقتصار على قراء السجدة حيث كان يفعل ذلك
لاجل ان يسجد والافلا كراصة وانما كرهه الاقتصار عليها لان
قصده السجدة لا التلاوة وهو خلاف الهم قاله اشبه انتهى
وعليه فلا يسجد حيث قلما لا يجوز قال في المدونة ويكره له
قراؤها خاصة لا قبلها شي ولا بعدها ثم يسجد هاتين صلاة
او غيرها واختلف الاشياخ في ذلك فذكر عبد الحق في نكته
عن بعضهم ان الكراصة مخصوصة بما اذا قرا موضع السجدة مثل
واسجد والالة يجلتها فلا كراصة فيها لانه صار تاليا

لذلك

لذلك وحكي في تهذيب الطالب عن بعض الشيوخ انه يكره
له قراءة جملة الآية مثل واسجد والله الذي خلقهن ان كنتم
اياهم نبيون لان حكم التلاوة لم يحصل له وانما هي لمن يستمر
على قراءة الايات الكثيرة قال المازري وهو الاشبه اذا
فرق بين كلمات السجدة او جملة الآية وذكر التاويلين
عبد الحق والحالم يكن هذا خلافا وانما هو في سبوحنا
ان يلفظ الفعل لانه من قبل نفسه لا من خلاف حقيقي
قاله **ش** اي فتفسيره بالفعل جار على اصطلاحه وهو
اولي من قول **ز** وهذا مختار من الخلفاء ولو قال وهو
الاشبه على القول كان مناسبا لاصطلاحه انتهى واذا
اقتصر على الالة فلي القبول بكراصة الاقتصار عليها لا
يسجد وعلى القول الاخر يسجد واذا اقتصر على الكلمة
لا يسجد باتفاقها **ص** ونقدتها بفريضة او خطبة لا نقل
مطلقا **ش** يعني انه يكره تعدد قراءة السجدة في الفريضة
لا امام او قد لانه ان لم يسجد دخل في الوعيد وان سجد
زاد في اعداد سجدها وكذا يكره تعدد هاتين الخطبة لاختلاف
بنظامهما ولعل نزوله عليه السلام وسجدة اتنا في اوبيان
الجواز وترك الحالم بجمعه عمل ولا يكره تعدد هاتين الخطبتين
او جماعة سجدها او سرائي حضرا او سفر في ليل او نهار متاكدا
او غير متاكدا خشي على من خلفه التخليط ام لا **ص** وان قراها
في فرض سجدة لا خطبة وسجد امام السرية والاتباع **ش** لما
ذكر ان السجدة تكرر قرايتها في الفريضة والخطبة خشي
ان يتوهم ان الحكم بالفضيلة الى السجود وعدمه مستتر

فذكر ان قاريها في الفريضة يسجد لا خطية وهل يكون
او يجزم واذا وقع وسجد فعمله ينزل الخطية لزوال نظامها ام لا
واستظهره الشيخ كرم الدين وظاهر قوله سجدة ولو في وقت
حرمة كما قال بن الحاج لانها تتبع للصلاة كسجود السهو
الغايه وظاهره ولو فقد قراءة السجدة في وقت النحر يقال
ت ينبغي ان يتباعد ذلك بما اذا لم يتم قراءة السجدة اي
في وقت النحر تأمل واذا قلنا يسجد في الفريضة فان كانت
اما الصلاة تسوية جهرية بالعلم الحاموسين ولو غفلا
وان لم يجز سجدة قتال ابن القاسم يتبع لان الاصل عدم
السهو وقال سحنون يمتنع ان يتبوء لاحتمال سهوه وعلي
كل من القولين لو لم يتبوء فصلا ثم صحبة كما صرح به
ابو الحسن في الرسالة **و** مجاوزها يسجد ويسجد ويكبر
يميدها بالعرض مالم يحن وبالنفل في ثابته فني فلها
قبل النافذة قولان **ش** يعني ان قاري السجدة اذا جاوزها
يسير كالاية ونحوها يسجد هل من غير عود لقراءتها في صلاة
او غيرها وان جاوزها بكثير رجع اليها فقراعا وسجدا
ثم عاد الي حيث انتهى في القراءة وسوا من في الصلاة او غيرها
لكن لمن في صلاة يعود لقراءتها بالعرض والنفل مالم يحن للركع
فان احنى فالت فلا يعود لقراءتها في ثابته العرض لانه ثابته
فرائضه وهو كرويه وبالنفل يعود لقراءتها في ثابته استجابا
واقتلاف المتأخرين هل يسجد ما قبل قراءة ام القوان لتقدم
سبها او بعد قرائتها لانها غير واجبه فسر وعينها بعد
النافذة ثم يقوم فيقرأ السورة قولان لابي بكر بن عبد الرحمن

وابن

وابن ابي زيد فقوله بكثير متعلق بيبعد ثم الكلام عنده وقوله
بالعرض متعلق بما مل سجد مماثل للمذكور اي ويبعد
بالعرض والجملة مستانته استينا فانيا جواب عن سوال
سجد رتبته ساذ ايفعل اذا جاوزها بكثير في العرض والنفل
وقولها بالنفل الخ يحطوف علي قوله بالعرض فال موضوع واحد
وهو مجاوزتها بكثيرا مالم يهل متعلقا بيبعد ما المذكور
لاستلزام ذلك عدم الاعادة في مسيلة مجاوزتها في غير
الصلاة **ص** وان قصدتها فركع سهوا عند به ولا سهوا
اي اذا الخط بنية السجدة فلما وصل الي حد الركوع فهل
عنها ونوي الركوع فانه يعتد به عند مالك فيركع له وفات
السجدة في هذه الركعة والاسجد سهوا عليه عنده ولا يعتد
بالركوع عند ابن القاسم بل يجز ساجدا فان اطلعت منها
او رفع او اتم الركعة النافذة او سجد وكلمها للترك الزيادة
بعد السلام **ص** بخلاف تكبيرها او سجود قبلها سهوا **ش**
قال مالك وان سجدة السجدة ثم سجدة ثابته سهوا
فليسجد بعد السلام قال ولو سجدة في اية قبلها يظن انها
السجدة فليقرأ السجدة في بائي صلاته ويسجد طائما يسجد
بعد السلام **ص** قال واهل المذهب المذكيروها ان كورحيا
الا المعلم والمتعلم فاول مرة **ش** الضيق في قال عابره علي
المازني قال في القاري اذا قرا اية سجدة بعد ما سجد فيها انه
يسجد عند نأوعه الشافعي خلا قال ابي حنيفة قال
وهذا الذي ذكرته من تكرار السجود وهو اصل المذهب عند
الا ان يكون التاري ممن يتكرر ذلك عليه تعالى كالمعلم والمتعلم

ففيه قولان اذا كانا بالعين قال مالك وابن القاسم **يسجدان**
 اول مرة وقال اصبح وتين عبد الحكم لا يسجد عليهما ولا في
 اول مرة واما قاري القرآن فانه يسجد جميع سجدة انه انتهى
 الشارح ثم ان ظاهر كلام المؤلف ان قوله الا المعلن الخ من
 جملة مقول الخازي فيكون دخلا تحت قوله واصل المذهب
 الخ مع ان الشارح قد عني بهذا ابن القاسم اي فكان ينبغي
 ان يقول علي المقول والمراد بالحزب الورد الذي يقرأوه
 لا الحزب المعلوم الذي من تحريمه **سنة** وندب لسا جرد
 الاعراف قراءة قبل ركوعه **ش** يعني انه يستحب لمن قرأ سورة
 الاعراف او غيرها وسجد سجدة بها ان يغزأ ما يتسر من القرآن
 من الاثقال او من غيرها بعد قيامه منها وقبل ركوعه ليكون
 الركوع واقفا علي سنة وهو كونه بعد قراءة وانما خص
 الاعراف بالذكر ليدلهم في الاعراف عدم القراءة لان في القراءة
 عدم الاقتضار علي سورة مع ان الفضل الاقتصار علي سورة
 وعلي هذا يستثنى هذا من ذاك وقد يقال لا استثناء لان
 هذه ليست قراءة لسنة الصلاة **ش** ولا يعني عنها ركوع **ش**
 اي ولا يعني عن سجدة التلاوة ركوع لقول المدونة ولا يركعها
 في صلاة ولا غيرها اي لا يركع بعدها في صلاة قال ابو الحسن
 اي لا يحل الركوع عوضا عنها لانه اذا قصد به الركوع فلم
 يسجد بها وان قصد به السجود فقد احالها عن منتهى
 وهذا غير جائز **ش** وان تركها وقصد به مع وكروه **ش** اي وان ترك
 السجدة عمدا وقصد جعل الركوع عوضا عنها كما يفيد كلام
 ابي الحسن فهو اشارة لبيان ان الركوع المشار اليه بقوله ولا
 يعني

يكفي عنها ركوع صحيح مستند به وفي كلام **ش** اشارة الي هذا
 وينبغي منه حكم ما ذكرها وقصود الركوع ولم يقصد جعله عوضا
 عنها انه صحيح بالطريق الاول في قوله صحيح اي صحيح ركوعه وكرو
 فعله المذكور وما ذكرناه في معنى قصده خلاف ما ذكر الطيني
 من ان معناه قصد الركوع ويأتي نفعه **ش** وسهو الاعتد به
 عند مالك لا يفتي القاسم **ش** اي وان ترك السجدة سهوا و
 ركع بنية الركوع ثم تذكرها حين وصل الي حد الركوع اعتد
 بالركوع ويعفي **ش** علي ركعتيه ويرفع لركعتيه عند مالك من
 رواية اشعث لا عند ابن القاسم فيخوسا جرد ان يقوم فيسدي
 الركعة فيتراها ويترك بن جيب وسجد بعد السلام ان طال
 في اخبايه وهو معنى قوله فيسجد ان اطمان به وكذا لو
 رفع منه بل هو احري وان لم يذكر حتى اتم الركعة القامها
 وليست بهذه تكررة مع قوله وان قصد ها فركع سهوا اعتد
 به لان هناك الخط للسجدة وهذا للركوع ساهيا عنها لكن
 الذي صوبه بن يونس ان الخلاف يجري فيها واقتضار المؤلف
 علي قول مالك في تلك وتقديمه له في هذه يشعر برجحانيته
 والائتال خلاف او قولان كما اشار له **ش** في شرحه لكن انظر
 قوله ابن يونس صوب جريان الخلاف فيها مع نقل الطيني
 مع ان ابن القاسم يوافق مالك علي الاعتداد بالركوع وانظر
 نفسه في شرحنا اليك **فصل** في بيان صلاة النافلة
 وقامها واتبع هذا العمل لسجود التلاوة لما بينه وبين صلاة
 التطوع من المشابهة في الحكم والنقل لغة الزيادة والمراد به
 هنا ما زاد علي العوض والسنة والرغبة بدليل ذكرها بعد

ان

وامتلاحا ما فعله النبي عليه السلام ولم يداوم عليه وهذا الحد
غير جامع لخروج نحو الركوع قبل الظهر لما ورد أنه عليه الصلاة
والسلام كانت يداوم علي أربع قبل الظهر والسنة لغة الطرية
وامتلاحا ما فعله عليه السلام وظهره في جماعة وداوم عليه ولم
يبدل دليل علي وجوبه والمركبة من السنن كالنواياه كالوتر
ونحوه والوعيب جمع رغبه وهي لغة التخفيض علي فعل الخير
وامتلاحا ما رغب فيه الشرع وحده ولم يفعل في جماعة كصلاة
العجز وانظر بسط ذلك في شرحنا الكبير **ن**دب نفل وتاكد
بعد عزب كظهر وقبلها **المصر** **ش** يعني ان التثقل مستحب في كل
وقت يجوز ايقاعه فيه لكن يتاكد بعد صلاة المغرب اي وبعد
ان ياتي بالدرك الوارد عتبة القول السلام اذا صلي آخر ركعة
بتمجيد الله تعالى والشا عليه ثم يصلي علي ثم يدعو بما شاء
وكذلك يتاكد التثقل قبل الظهر وبعده وقبل اذا فرض عصر
كما جاء انه عليه السلام قال من صلي اربع ركعات قبل الظهر
واربعا بعدها حرم الله علي النار ويجزى رحم الله امرأته قبل
المصر اربعا ودعاؤه عليه السلام مستجاب فقول المؤلف
وتاكداي الندب وعوده الي النفل انما هو باعتبار الحكم وهو
الطلب فعود علي الندب ابتداء الي وفي التوفيق كلمة تقدم
النوافل علي الصلاة وتاخيرها ان العبد مشتغل بامر الدنيا
فتنبه النفس بذلك عن حضور القلب فاذا تقدمت النافلة
علي التوفيق تانست النفس بالعبادة فكان ذلك اقرب الي
الحضور ولما التاخير فقد ورد ان النوافل جارية لتقصان
القوايين انتهى فهي لتكميل ما عسي ان يكون نقص واعلم

انه

عليه

300
انه لا يتثقل ونفيه ذلك لكراصة النفل بهذه النية قال **في**
سماح ابن القاسم وليس من عمل الناس ان يتثقل ويقول
اخاف اني تمعت من القوايين وسأستأجر احد من اهل النفل
يفعله انتهى من بن عرفة **ب**لاحد اي ان المطلوب المتاكد
من النوافل الثابتة للقوايين لا يتوقف علي عدد خاص بحيث
تكون الزيادة عليه او النقص عنه موقفا له او يكون مكررها
او خلاف الاولى والاعداد الواردة في الاحاديث ليست للتثنية
فقوله بلاحد اي بلاحد لازم لا يتناهى ولا يتنقص عنه **ص**
والضمي **ش** معطوف علي الضمير المستتر في تاكد كما قاله
ت اي وتاكد وهو الضمير نفي رافع من التثقل والنفل موجود
بل هو كثيرة وعليه انه معطوف علي نفل يكون من عطف الخاص
علي العام ولا يلتفت الي كلام الشارح لان يجوز عطف المعركة علي
الكثرة والتكسر باجماع النجاة وبعبارة اخرى معطوف علي فاعل
تاكد وبهذا سقط اعتراض الشارح مع ان كلامه ينوب افادة
التاكيد وعطفه البساطي علي الظرف والتقدير وتاكد اي التثقل
في الوقت المذكور وفي وقت الضمير وعليه فالضمي اسم للوقت
والاحسن ان يراد به الصلاة التي تقع عند تحملي بنية
الصلاة وتكون الضمير من النوافل المتاكدة نعم علي بن الموري
ومستفادها عن اهل المذهب ثمان واقلها ركعتان واوسطها
سنت فما زاد علي الاكثر بكرة وسمت ضمني باسم وقتها لان
من طلوع الشمس الي الزوال له ثلاثة اسماء اولها ضحوة
وذلك عند الشروق وثانيها ضمي مقصور وذلك اذا ارتفعت
الشمس وثالثها ضمي بالمعنى الذي الي الزوال والمراد هنا

بالوقت الذي ينسب اليه الصلاة ارتفاع الشمس وهو **مقصود**
 وسريه نهارا وجهر ليلا **ش** اي وما يستحب ايضا السر
 بالنوافل نهارا والجهر ليلا فقوله وسريه مخوف عليه فاعل
 نذب بدليل وتاكيد بوتر ولو عبر بالسرا والجهر كان اظهر وفي
 كراهة الجهر نهارا قولنا والسر ليلا في ايزابن الحاحب والسر
 جاز وكذا في التورع على المشهور انتهى وانما استحب الجهر في الليل
 قيل لان صلاة الليل في الاوقات المنظمة فينبه بالجهر المارة ان
 هاهنا جماعة تظلي ولا تالكنا اذا سمعوا القرآن العوفية فامر
 بالجهر وقت اشتغالهم بالنوم وترك الجهر في حضورهم وانما
 جهر في الجمعة والسبدين لمحضوري اهل البوادي والقراكي يسره
 فيعلموه ويتعلموه **ص** وتاكيد بوتر **ش** اي وتاكيد الجهر المذكور
 قبله بوتر واما الشفع فقد دخل في قوله وجهر ليلا وانما تالك الجهر
 بالوتر لاجل الخلاف الذي فيه فقد قال الديباني اذا سرفيه
 سمعوا سجد قبل السلام وعمدا وجهلا اعاده وضغفه عند الحق
 وظاهر كلامه ان الجهر في غير الوتر من بائي السنن كالعبد ليس
 بمؤكد وان حكمه حكم الجهر في سائر النوافل وكذا يقال في
 السري السنن المؤكدة **ص** ونحوه **ش** عطف على فاعل
 نذب اي نذب تحتية سمجه لداخل متوض بريد جلوسا به في وقت
 جواز قاله في توضيحه فان كثرة دخوله كفاه ركوعه الاول قاله
 ابو مصعب والمواد بالثرة الزيادة على الواحدة كائيد كلام
 الخلاف في تاجي ولو صلاها ثم خرج حاجة ورجع بالتزب فلا
 تكرر عليه قاله بن فرحون ويكره جلوسه قبل التحية حيث طلبت
 ولا تستطبه وذكر سيدي احمد زروق عن الخزالي وغيره انه
 من

من قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اربع مرات
 قامت تمام التحية المؤوي ينبغي استعماله في اوقات النهي كان
 الخلاف انتهى وهو حسن انتهى وقاله **ح** فان قلت فعل التحية
 وقت النهي عن التثفل مخفي عنه فكيف يطلب به لها وثبات
 عليه قلت لا نسلم ان التحية وقت النهي عن التثفل منهي عنها
 بل هي مطلوبة في وقت النهي وفي وقت الجواز غير انها في وقت
 الجواز يطلب فعلها صلاة وفي وقت النهي يطلب فعلها ذكر
 او ان فعلها ذكر الخروج من الخلاف لمن يقول انها مطلوبة
 وقت النهي **ص** وجاز ترك **ش** اي وهو الذي لا يريد الجلوس
 وهو مشعر بجواز المؤوي به كافي المدونة وقيد ما يفسر بها
 اذا لم يكونا في كونه وانما جاز ترك المارة التحية للمسقة وكما
 نظاير جماع المسقة وهي سقوط الاحرام عن المترودين بمكة
 بالنكحة ونحوها واما في السوق لا يلزم السلام على كل
 من لقيه وسقوط اعادة الوتر عن ساس المصحف من علم
 او ناسخ وسقوط غسل ثوب لموضة وصاحب القرحة والجزار
 ويسير الدم انتهى وكلام المؤلف يقتضي ان المارة مخاطب بالتحية
 وانما سقط عنه للمسقة وهو ظاهر قوله وجاز ترك **ش**
 ولكن صرح السارح والمؤلف في التوضيح بان المارة غير مخاطب
 بها وهو الموافق لما تقدم من انها لا تطل الا من الاقل المريد
 للجلوس وحديثه فلو صلاها المارة يكون من التثفل المطلق **ص**
 وتادت بغرض **ش** يعني ان ركعتي التحية ليستا مرادتين
 لهما اذا تصدقتهما تمييزا لمساجد عن سائر البيوت فلذا
 اذا صلي صلاة اخراجه عن تحية المسجد في التيام منها

المتعمد خلافه
 مفراوي

في استئصال البقعة مع حصول ثوابها اذا نوى بالنوى العزف
 والتمتية او نوى بياضة العزف عنهما كما في غسل الجنابة والجمعة
 ولا ينضم للعزف لان السنة كذلك وكذا الرغبة وانما ينضم على
 العزف لانه المتوهم لانها اذا نادت بغير جبرها فاولي بحسبها
ص ويد ايها مسجد المدينة قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم
ش اي ويندب به ابتجحة مسجد الرسول عليه السلام بان يعلي
 ركعتين قبل السلام على النبي عليه السلام ثم يسلم لان التهمة
 حق الله والسلام حق ادي والاول اكد من الثاني فقول
 وبدا عطف على فاعل ندب لا على فاعل جاز **ص** وايتاع مثل
 به بمصلاة عليه السلام **ش** يعني انه يستحب اتباع القل
 بجمعة النبي عليه السلام في مصلاه وهو المصلى المخلق عند
 ابن القاسم لا عند مالك لكنه اقرب شي اليه ويمكن الجمع بان
 الاصطوابة المخلقة كانت مصلاه وكان اكار الصلاة به
 يصلون ويحلبون عندها وصلي لها عليه السلام بعد تحويله
 القبلة بصفة عشر يوم ثم تقدم لمصلاه المعروف اليوم فان
 قلت هذا يخالف ما تقران صلاة النافلة في البيوت افضل
 قلت يحمل هذا على ما صلته في المسجد اولى او على ما صلته
 بمسجده بخصوصه اولى كطلق التثنية للمزني **ص** والعزف بالصف
 الاول **ش** العزف مخفوض عطف على فعل المخفوض باضافة
 الي المصدر اي ويستحب اتباع العزف في الصف الاول من
 مسجده عليه الصلاة والسلام لان صلاة عليه السلام بنا
 على ان ما زيد فيه له حكمه فاولي الصف الاول من غير مسجده
 عليه السلام ومن لا يري ساواة ما زيد فيه له في الحكم يري
 تنفيل

تنفيل ما قبل مسجده عليه السلام ولو باخر صف منه على الصف
 الاول في الزيادة واليه نحي ابن عرفة وقد ورد ان الله ولا يكتنه
 يعلون ثلاثا على افضل الصف الاول المقدم وواحدة على
 ما يليه **ص** وتحت مسجد مكة الطواف **ش** اي للقادم بحج او عمرة
 او افاضة او المقيم الذي يريد الطواف اما من دخله للصلاة
 او المشاهدة فتحت ركعتان ان كان في وقتا قبل فيه النافلة
 والاجلس كغيره من المساجد قاله ابن رشد وعيا من **ص** وتراجع
 وانفراد فيها ان لم تقط المساجد **ش** اي وتاكد تراخي قيام رمضان
 سمي بذلك لانهم كانوا يطيلون القيام فيقرأ القاري بالما
 يين يصلون بتسليتين ثم يجلس الامام والمأموم للاستراحة
 ويقضي من سبقة الامام ووقتها وقت الوتر على المعتد
 والجماعة فيه مستحبة لاستمرار العمل على الجمع من زمن عمره
 لانفراد فيها طلبا للسلامة من الوباء افضل والمراد بالانفراد
 فيها فصلها في البيوت ولو جماعة هذا ان لم تقط المساجد
 فان خفت من الانفراد في التراويح التعتيل فالمساجد افضل
 ولا يلزم من مخالفة الافضل الكراهة فلو قال وقطعها بين المساجد
 ان لم تقط ايها المساجد لوني بالمراد ثم المراد بتعتيل المساجد
 عن صلاتها فيها في جماعة ويحتمل ان يريد عن صلاتها فيها
 جملة والثاني استقر به من عهد السلام واقتصر عليه السجوي
 ونقي شرطان ان لا يكون فاعلها افاقيا بالمدينة فان كان
 افاقيا فاعلها في المسجد افضل وان لم تقط المساجد وان
 يشط لنعلمها في المسجد افضل بيته وسادكوناه من تالك التراويح
 تمنافيه البساطي والسجوي في شرحه وجعله الشارح عطف

وهو ما عدي
 الاول ثم

عليه فاعلند ب و تبه **ت** وقول عمر نعت البعثة هذه
يعني بالبعثة جميعهم علي قاري واحد مواظبة في المسجد بعد
ان كانوا يصلون اوزاعا لان الصلاة تنسوها بدعة لانه
صلي الله عليه وسلم صلاها جميعا بالناس ثم تركها خشية ان
تتروى عليهم فلما اسوانك العلة ومن تجد الاحكام بوفاته
عليه السلام فعلوا ما عملوا انه كان يحضوه فوكت المواظبة
في الجمع ببعثة والافليست في الحقيقة ببعثة لان لها صلاة
في الجواز **ب** دة تراويح علي وزن غا عيل فهو منوع من
الصرف لصيغة منتهى الجموع والواجب افضيلة التراويح علي
الاشتغال بالعلم غير العين **ص** والختم فيها وسورة تجزي **ش**
يعني انه يستحب ختم القرآن كله في التراويح اي في جمع الشهر
ان امكن ليوقف المأمومين علي سماع جميعه والسورة في جميع
الشهر تكفي عن طلب قراءة الختم فيسقط الطلب بذلك هذا
هو المراد بالاجزاء **ث** ثلاث وعشرون **ش** هو خبر مبتدأ محذوف
ويحتمل ان يكون بدلا من تراويح اي بدل مطابق او عطف
بيان واذا كان بدلا او عطف بيان من تراويح فادخال الشفع
والوتر فيهما فيه يجوز وبعبارة اخرى المراد انه ينبغي ان يكون
ثلاثا وعشرين فهو منسوب اخر ولو قال وثلاثا وعشرين
لاقاد المراد ببلد كلغة لكنه يرد عليه انه يقتضي ان الشفع
والوتر يجري فيهما ساجدي في التراويح من التقصيل المسار اليه
بقوله وانفراد فيها ان لم تقطل المساجد وان الشفع والوتر يندب
فعله في الجماعة كالتراويح وانه من النقل المؤكد وليس كذلك
في واحد منها وباي حال ذلك كله في جعل ثلاثا وعشرين بدلا

من تراويح وكذا علي جملة خبر المستوفيا قنامله انتهى قال في النوار
عن ابن حبيب انه عليه السلام رغب في قيام رمضان من غيره
ان امر بقراءة فقام الناس وحرنا منهم في بيته ومنع في
المساجد فمات عليه السلام علي ذلك وفي ايام ابي بكر وصيرا
من خلافة عمر بن راي عمران يحضهم علي امام فامرايا وقيم
الداري ان يصلي بهم احد عشر ركعة بالوتر فيكونه بالمعنيين
فتقل عليهم فحقت في القيام وزيد في الركوع فكانوا يقولون
ثلاثا وعشرين ركعة بالوتر وكانت يقرأ بالبصرة في ثمان
ركعات ورميا قام بها في اثني عشر وقيل كان من ثلاثين اية الي
عشرين الي يوم وقعت الحرة بالمدينة فتقل عليهم طول القيام
فتقصروا من القراءة وزيد في الركوع فجعلت ستا وثلاثين ركعة
والوتر ثلاثا فمضي الامر علي ذلك واليه الاشارة بقوله ثم جعلت
تسعا وثلاثين اثم تبد وقفت الحرة جعلت الخ واخا امر عمر ايا
ونعيم الداري باحد عشر ركعة دون غيره من الاعداد لانه عليه
السلام لم يرد في رمضان ولا غيره علي هذا العدد وحكمة الا
فتقار علي ذلك العدد انه اياتي من جملة العرايفي بعد استفا
الشوا الصبح لا كشافها صلاة الليل فناسب ان يحالي ساعدا
ص وخفف سبوقها ثانياً ولحق **ش** يعني ان المسبوق
بركعة يستحب ان يصلي الثانية بعد سلام الامام محققة ويلحق
الامام في اول الترويجة الثانية وهو قول معنوف وابن
عبد الحكم ولا ابن الجلاب انه يخفف بحيث يترك ركعة من الترويجة
التي تلي ما وقع فيه السبق ولو الاخرة وهو قول ابن القاسم
وقايدة التخفيف حينئذ ادراك الجماعة **ص** وقوة شفع

بسم والكا فون ووتر با خلاص وسعودتين الامن له حزب
فيه فيها **شع** يعني انه يندب قراة الشع والوتر بعد الناحية
في او الشع بسم اسم ربك الاعلى والثانية بقل يا ايها الكافرون
وفي الوتر بقل هو الله احد وقل اعوذ برب الغلق وقل اعوذ برب
الناس وبحل استجاب القراة بهذه السور بالم يكن له حزب
اي قدر معين من القوان يترواه في نافلة يفعلها ليلافان
كان له ذلك فالمستحب حينئذ ان يقرأ من حزب في شعفه
ووتره كما قال المؤلف وهو تابع لمبحث المازري وما كان ينبغي
له المدول عن نقل الائمة من استحباب قراة السور المذكورة
في الشع والوتر ولو لم يكن له حزب في بحث المازري هذا حاصل
ما نقل بن غاري **ص** وفعله لم يشبه آخر الليل ولم يبدعه مقدم
م علي وجازي **ش** وهذا وقت فضيلة للوتر وايضا في وقت الاختيار
والضروري والمعني انه يندب فعل الوتر آخر الليل لمن الغالب عليه
بحسب المادة من نفسه الانتباه آخر الليل لث صلاة اخرى
مشهورة فان غلب علي ظنه عدم الانتباه واستوي الامران
عنده فان الافضل له تقديمه هذا ظاهر كلامه وكلام الرسالة
يتفقون ان من استوي الامران عنده بوخوفانه قال فيها ومن
اخر تنقله ووتره الي اخره فذلك افضل الامن الغالب عليه ان
لا يتيه آخر الليل فليقدم ووتره وخوما في الرسالة لابن يونس
كما في المواق واذا قدم للوتر ثم صلي نافلة فانه لا يبيد الوتر
اخر لا وتران في ليلة فليجوز العلي علي خبر الامور قوله عليه
السلام اجلوا اخر صلاةكم من الليل ووتر عند تمارضهما ويجوز
له التنقل بعد التوجيه حيث حدث له نية اما من يوتر جعل الوتر اثنا

تنقله

تنقله فخالف للسنة ويستحب ان يدا له نية التنقل ان يفصل تنقله
عن ووتره لقوله في المدونة من اوتر في المسجد ثم اراد ان ينقل
بعد ترويض قليله وان انصرف بعد ووتره الي بيته تنقل ما احب
انتهي ويكره بلا فاصل عادي قاله سيدي زروق في شرح الام
الارشاد واليه يشير عطف المؤلف علي بن المنيعة للمهلة
علي مقدم وهو من عطف الفعل علي الاسم المشبه له كقوله
تالي فاعفيرات صحافا رثن به نقفا وقوله آخر الليل تيارعه
كل من المصور واسم الفاعل وهو فعله ومثبه واهل الثاني
اي وفعله آخر الليل لم يشبه آخر الليل فتقوله ولم يفده مقدم
اي يكره وقوله ثم صلي اي حيث حدث له نية التنقل بعد الوتر
وهذا يشعر به قوله ثم ولما ذكر ان من قدم الوتر ثم اوقع نافلة
لا يبيد الوتر ولم يعلم من ذلك هل حكم اتباع النافلة في هذه
الحالة الجواز ام لا اشار الي ان الحكم الجواز بقوله وجاز اي هذا
الفعل وليس المراد بالجواز المستوي الطرفين بل المراد به
الطرف الرابع اي يستحب ومجمله اذا طرأت له نية التنقل بعد الوتر
اوفيه فان طرأت قبله لم يكن تنقله بعد مجازيا بهذا المعنى بل
مكروها وما قلناه من انه اذا طرأت له في اثنا الوتر في كطروها
بعد ذكره المواق وانما استحب جعل الوتر اخر صلاة الليل
لان العرب اول صلاة وهي وتروا سب ان يكون اخره
وتر ايضا **ص** وعقيب شع **ش** عطف علي قوله آخر الليل اي
ندب فعل الوتر عقيب شع علي ما صدر به من الحاجب ويستحب
ايضا له به فلو طال الفصل استحب اعادة الشع وشعر الي اي
ان كونه عقيب شع شرط صحة وعليه في شرط انقاله

قولات المشهور ليس بشرط ان قوله وعقيب باثبات
 اليا لفة قليلة والمختور عتب بحد فيها **من** ينقل بسلام
 الا لاقتدا بواصل وكوه وصله وتربوا حدة **من** يعني انه ينبغي
 الفصل بين الشفع والوتر بسلام ويكره وصله مع الشفع من غير سلام
 كما يكره ان يوتر بواحدة لا شفع قبلها لمخاضا وسافر صحيح
 او مريض قال سند والصحيح انه يشفعه اتخفى ولعله يريد
 اذا كانت بحضرة ذلك فان تباعد اجزاه كما قال في كتاب ابن
 حنوف وقال اشهب بيبي وتره بانتر شفع ما لم يعمل الصبح
 وما تقدم من استجاب الفصل يا لشفع والوتر بسلام انما هو
 في حق من صلى واحده او خلف من ينقل بسلام فاما من
 صلى خلف من لا يفصل بينهما لمكروه في الحنفى فانه لا يطلب
 منه اتقاه بسلام بل يتبعه لما يودي فضله الي سلام قبل الامام
 وقال اشهب بسلام انتهى ولو قال وينقل بالواو لكان صريحا
 في كون الانفصال مستقبا مستقلا او وصله مكروه وانظر هل
 يكره ابتداء ان يقتدي بمن يصل يتبعه ان لا يكره ذلك ابتداء
 حكم بعد الوقوع لا يتم فيفترون في الدوام ما لا يفترون في الابتداء
 واستظهر الشيخ كرم الدين عدم الكراهة وفيه شيء ان كان الموقف
 بعد كراهته **من** وقراءة ثلث من غير انتها الاول **من** يعني ان
 صلى اثلاث واحد بعد واحد في قيام ومضات ونحوه فانه يكره
 للثاني ان يتروا من غير الحمل الذي انتهت اليه قراءة الاول ان
 كان يحفظ ذلك لئلا يتخير كل واحد اعشارا توافق صوته
 ولان الغرض سماع المصلين جميع القرآن فان لم يعلم انتها الاول
 فانه يمتاط حتى يحصل لهم سماع جميع القرآن **من** ونظره مصحف

من ينقل بسلام بالوتر لانه لا يلزم من قولهم انه اذا اقتدي

في فرض **من** يعني انه يكره قراءة المصلي في المصنف في صلاة الفرض
 ولو دخل عليه ذلك في اوله لا شفع له تعالى ويجوز ذلك في النافلة
 اذا ابتدأ القراءة في المصنف لاني الاثنا فيكره وهو معنى قوله او انما
 نقل لاوله فاما **من** جملة ما في القرآن من الاي ستة الاف وسماية
 وست وستون آية الف منها الف منها الف منها الف منها
 وعد والف منها وعيد والف منها عيادة الاثنا والف منها
 قصص واخبار وخمسة حلال وحرام وسابغة دعا وتيسير ستة
 وستون ناسخ ومنسوخ ابو الحسن **من** وجمع كثير لقل او يمكن
 مشهور الا فلا **من** يعني انه يكره اجتماع الجمع الكثير في النافلة
 خشية الويل ولو لم يمسجد عليه السلام وهذا في غير التراويح
 والبيدين والاستسقاء والكسوف وكذلك يكره اجتماع الجمع التليل
 كاللثة لكن مكان شفعها ما يمكن غير مشهور فلا كراهة
 الا ان يكون في الاوقات التي صرح الملا ببدعة الجمع فيها
 كليلة النصف من شبان وليلة عاشوراء فانه لا يختلف في كراهة
 وشيئي للائمة المنع من ذلك قاله بن بشير واما صلاة المنفرد فلا
 كراهة فيه في اي مكان لكن روي ان حبيب عنه عليه السلام
 انه قال فضل صلاة الخلوة في التقوى على صلاة الجماعة هذه
 كفضل صلاة الجماعة في الفريضة على صلاة الفرد **من** وكلام بعد
 صبح لقرب الطلوع لا بعد مجز **من** يعني ان الكلام في امور الدنيا لا يكره
 بعد طلوع النجود وقبل صلاة الصبح واما بعد صلاة الصبح فيكره
 الي قريب طلوع الشمس قال في الرسالة ويستحب بانتر صلاة الصبح
 التهادي في الذكر والاستغفار والدعاء الي طلوع الشمس او قرب
 طلوعها بخبر من صلى الصبح في جماعة ثم فقد يدرك الله تعالى حتى

تطلع الشمس كان له كاجرحة وعمرة تامتين وانما ورد الحديث على
الذكر ونحوه بعد الصبح الى الطلوع لانها اول صحيفة اليوم وسحب
ايضا بعد الاصفار الى الغروب لقوله عليه السلام من كان في اول
صحيفته حسنة وفي آخرها حسنة حيي الله ما بينهما **ص**
وصحيفة بين صبح وركعتي الفجر **ش** اي وما يكره ايضا الفحمة بين
صلاة الصبح وركعتي الفجر حيث فعلها علي وجه الستة لاعلي
وجه الاستراحة وهي بالفتح المرة وبالكسر الحمية وبه يهبط
قول الشيخ اي عمرو والضميمة بعدها غير مشروعة لان المراد
الهيئة لا المرة ولو قال المؤلف بين ركعتي الفجر وصبح لا فاد
المراد **ص** والوتر سنة الكدم عيدهم كسوف ثم استسقاء **ش** انما
عطف بتم الحارة منه اليان مرات هذه السنن تتناوت فالكها
الوتر بالمشكاة الخفية وهو الكمة الواحدة الموصوفة بالدوام
الائتية ولي الوتر صلاة العبد بين وهما في مرتبة واحدة وليها
صلاة كسوف الشمس ثم الاستسقاء وايي ان صلاة خسوف
الشمس مندوبة علي الراجح وانما كان الوتر اكد لانه قد قيل بوجوبه
علي الاعيان وانما كان العيد اكد مما بعده لانه قد قيل بان
فرض كفاية وانما كان الكسوف اكد لانه سنة بلا نزاع **في**
الجملة بخلاف الاستسقاء انه قد قيل انها لا تشمل ثم ان الله
اكد من الوتر كما ان ركعتي الطواف كذلك وانظر بينهما وبين
العمرة واما الصلاة علي الجبارة فهي دون الوتر واكد من العيد
ص ووقته بعد عشا صحيفة وشفق الفجر وضروريه للصبح
ش اي ووقت الوتر الاختياري بعد فعل العشا الصبيحة **ص**
والشفق فلا يصح قبل العشا ولو سهاو لا يبد عشا فاسدة

او بعد

او بعد العشا وقبل الشفق كليلة الحج للمطر علي المصهور لان
المشاقد متلفضل الجماعة ورفع المشقة ولا ضرورة في الوتر
وانما يتل من بعد كما قال في الاوقات من زوال لان تعيين
المبدأ هنا لا يحتاج اليه بخلاف تعيينه هناك فانه يحتاج
اليه لكون ايقاع الصلاة في اول وقتها افضل وقد عبراني
عروة بمثل ما هناك فقال ووقته من بعد الشفق والعشا
الي الفجر كما قاله **ز** وفي قوله لان تعيين المبدأ هنا لا يحتاج اليه
فيه نظير لما عاينها في نسخها تقتضا ومبدأ اختياري الوتر من صلاة
العشا الفحمة والشفق الي طلوع الفجر وضروريه من الفجر
لصلاة الصبح اي للشروع فيها بالنسبة للإمام علي احدي
الروايتين ولا تقتضيها بالنسبة الي الندو اما يوم كالامام
علي الرواية الاخرى وانما قلنا ان الامام يوم كالندو لانها
له القطع فلا يفتقر الوقت بالشروع لانه لو فات به للزم
انه لا يجوز له القطع تا مل ثم تاخير الوتر لوقت الضروري بكونه
ص وتنب قطعها لندو لا سوت وفي الامام روايات **ش** هذا
تقريب علي ما ذكره من ان للوتر وقتا ضروريا يعني اذا نسي
الوتر فلم يذكرها حتى شرع في صلاة الصبح فان كان قد
استحب له ان يقطع ما لم يسفر الوقت جدا عقد ركعة ام لا علي
ظاهر قول الاكثر وعزاه عبد الحق لبعض شيوخه خلافا لان
رزقون وياقي بالشفع والوتر ويبيد الفجر ذكره الجزولي كالمو
ذكره مشيئة بعد ان صلى الصبح في اي بها ويبيد الفجر ذكره ابن
يونس والملازمي عن سحنون وقال التلمساني الظاهر من المذهب
لا يبيدوها انما الترتيب بين الروايتين وان كان ما سوا فلا يندب

قطع الصبح للوتر يندب ثم ادبه على سارج اليه سالك وظاهرو
 ولو ايقن انه ان قطع وصلاتها ادرك فضل الجماعة خلافا لسنه
 وان كانت اما سافلا يندب له القطع مالم يسفر الوقت جدا اولاد
 يندب له القطع روايتان ولو ذكر الوتر في الجذر فصل يقطعها
 له قولان لابن ناجي وشيخه البرزالي وان ذكر الوتر بعد ما صلى
 الجذاتين به واعاد الجذر **ص** وان لم يتسع الوقت الا لركعتين
 تركه للاثلاث وخمس صلى الشفع ولو قدم ولسمع زاد الجذر
 المراد بالوقت الوقت الضروري والمضيقات من ترك الوتر ونام
 عنه من استيقظ وقد بقي لطلوع الشمس مقدار ما يدرك فيه
 الصبح وهو ركعتان فانه يترك الوتر والشفع ويصلي الصبح على
 المشهور ويؤخر الجذر الى طلوع الشمس ولا اشكال انه ياتي
 بالوتر فقط مع الصبح ان اتسع الوقت لثلاث ركعات اي وكذا
 لاربع على الراجح فان اتسع لخمس صلى الشفع والوتر والصبح
 ويقضي الجذر بعد حل النافلة ان لم يكن تتقل بعد المشا وان كان
 قد تتقل فقال اصبح يصلي الشفع والوتر والصبح ايضا ويترك
 الجذر واليه اشار بقوله ولو قدم اي صلى الشفع وترك الجذر
 ولو قدم تلا بعد المشا اي اول الليل لا تفصاه والمطلوب
 اتصاله ولانه من جملة الوتر عند اي حنية ولم يقل احد
 بوجوب الجذر وقيل ان قدم اشفا عا فلا يصح الشفع بل ياتي
 بركعتي الجذر به لان الوقت لهما وهما تابعتان للفرع والشفع
 من توابع الوتر واذ كان الصبح اولى عند ضبط الوقت كان
 تابه اولى وحكي ابن رشد الاتفاق على هذا وهذا قال
 بعضهم كان اللاتي بالمولف الافتقار عليه لكن توزع ابن رشد
 في الامتات

فا

في الاتفاق انتهى وان اتسع الوقت لربع صلى الشفع والوتر
 وركعتي الجذر والصبح ونقص لربع انه لو كان لست لا يزيد
 الجذر بل يصلي الشفع والوتر والصبح ويقضي بعد حل النافلة وتبني
 ركعة ضابطة وقولنا المراد بالوقت الوقت الضروري تحزبه
 عن الوقت الاختياري فانه لا يراعي فيه هذا التفصيل فيصلي
 هذه ولو ادي الي ان يصلي بعد الا سترا مراعاة للعوليات
 وقتها الاختياري للطلوع هكذا استفاد من كلام الشافعي في شرح
 الرسالة **ص** وهي رغبة **ص** الصبر في راجع الى صلاة الجذر
 اي صلاة الجذر رغبة وهو احد قولي سالك واخذ به ابن التام
 وابن عبد الحكم واصبح وهو الواجب عند ابن ابي زيد لتقديره به
 بقوله وركعتا الجذر من الرقاب وقيل من الستة الموكدة وهذا
 القول الثاني ايضا قول سالك واخذ به الشهاب قال ابن عبد
 البر وهو الصحيح وحكي النخعي وغيره القولين عن اصبح واشهد
 ولم يرجح شيئا **ص** تقتقر لنية شخصه **ص** يعني ان صلاة الجذر
 تقتقر الى نية زايدة على نية سلق الصلاة تميزها عن ساير
 النوافل كافتقار السنن لذلك قال في الطراز النوافل المقيدة
 بزمانها او باسبابها كالسنن الخمس والجذر لا بد فيها من نية
 التمييز فمن اقتتح الصلاة من حيث الجملة ثم اراد ردها لجهة
 لم تجزه والمطلقة كما عداها يكتفي فيها بنية الصلاة فان كانت
 في رمضان سميت قياما وعند اول النهار سميت صوما وعند
 دخول مسجد سميت تحية وكذا ساير العبادات المطلقة من حج او
 عمرة او هوم لا يقتصر مطلقها الى التمييز بل يكفي فيها اية ابداء
ص ولا تجزي ان تبين تقدم اهرامها للجذر **ص** يريدان من شرط

ركعتي الفجر ان يتأبى بعد طلوع الفجر فلا تجزي ان تقدمت عليه
ولو بالاحرام قال فيها ومن تجزي الفجر في غير ركعة فلا بأس
به فان ظهر انه ركعها قبل الفجر اعادتها بعده واليه اشار بقوله
ولو تجزى قال بن حبيب لا يصحها بعده بن يوسف وقاله ابن
الحاج شون والتجزي الاجتهاد وهو بدل الوسع لتحصيل الظن
بدخول الوقت ولا يمتنع بما تقدم من قوله وان شك في دخول
الوقت لم تجز ولو وقف فيه لان ذلك في الشاك الذي ليس بمجتهد
وهذا في المجتهد ولا يقال ركعتي الفجر الا مرفيعا **اخت** من
الفرائض لان الموضوع مختلف اذ فرق بين الشاك والمجتهد
من ولغزب الاقتصار على الناحية وايضا عما بمسجد وثابت
عن النخبة **من** يعني انه يستحب الاقتصار في ركعتي الفجر على
الناحية على المشهور لانها مع الصبح كدبعية ركعتان بالمجد سورة
وركعتان بالمجد فقط ولذلك شرع فيهما الاسرار ويستحب ايضا
انما عها في المسجد لانها تنوب عن النخبة في اشغال البقعة
فعلها في المسجد محصل للنخبة بخلاف فعلها في البيت فانه نخل
بذلك ثم ان استحباب ايها بالمسجد بني على القول بانها
سنة وهو خلاف ما سمي عليه المولف فالمولف جمع بين التولي
وتقدم ان معني نيابتها عن النخبة في شغل البقعة لاني الثواب
ما لم ينو النخبة بها فان قلت النخبة غير مطلوبة منه حينئذ
والثواب يتبع الطلب قلت هذا مبني على القول بطلبها في
هذا الوقت كما ذهب اليه بعضهم او انه فيما اذا صلى الفجر بعد
الشمس قضا **من** وان فعلها بغيره لم يركع **من** يريد ان من خالف
المستحب وصلى الفجر في بيته ثم اتى المسجد لم يركع بل يحاسب من غير

ركوع

ركوع اي لم يركع ركعتي الفجر اي لم يبدعها في المسجد ولا يركع غيرها
على المشهور **من** ولا يقضي غير فرض الاهي فللزوال **من** هذا
مما لا اشكال فيه لان الفرائض لها منزلة عن غيرها والاستثنا
مما عدا الفرض اي ولا يقضي غير فرض الاهي فيكون استثنا
من المستثنى ان وقع بفرض عطف او مطوقا على المستثنى اي لا
يقضي من الصلوات الا الفرائض والفجر يقضي حقيقة من حل
الناظرة الي الزوال على المشهور وقيل انها ليست فقا حقيقة
بل ركعتان تنوبان عنها وعلى المشهور فيقدم الصبح عليها
من لم يصل الصبح والفجر حتى طلعت الشمس وقيل يقدم الفجر
والتولاء **من** وان اقيمت الصبح وهو يسمى تركها وخارج
ركعها ان لم يخف فوات ركعة **من** يريد ان من دخل المسجد وركع
في حكمه مما تقدم فيه النخبة من رجته والطرق المنفصلة به ولم يكن
ركع الفجر اقيمت عليه صلاة الصبح فانه يترك ركعتي الفجر
ويدخل ح الجماعة ثم يركعها بعد الشمس ولا يهيلها حالة
الاقامة ولو كانوا يطيلونها ولا يخرج ليركعها بخلاف التور ولا
يكت الامام المؤذن ليركعها قاله الباجي وسيكته ليصل التور
وان اقيمت الصلاة عليه وهو خارج المسجد اي وبالنقل به
مما لا تقدم فيه النخبة ركعتان لم يخف فوات ركعة من الصبح وقوله
فوات ركعة المراد بها الاولى اي ان لم يخف فوات الركعة الاولى
فان خاف ذلك دخل مع الامام في صلاتها بعد الشمس **من** وهل
الافضل كثرة السجود او طول القيام قولان **من** يعني انه اقل
عمل الافضل في النقل كثرة السجود والركوع او طول القيام بالقراءة
قولان **من** معهما مع اتحاد الون كمشركيات في عشر درج

واربع فيها واسمع اختلاف الزمن كما رجع ركعات في عشودرج
وعشودرج خمس درج وعكسه فالأطول رتبة افضل سوا كانت
كثرة السجود أو طول القيام من غير خلاف وفي **ح** والظاهر
ان الطواف وغيره من العبادات كذلك انتهى ومعنى ذلك في
الطواف بحسب تمهله في الحسبي وعدمه وأنظر هل يتصور في
الصيام ذلك بنسبه القليل منه كالثلاثة أيام في الزمن الطويل كقصر
بوتة وفعل ستة أيام في الزمن القصير حيث يكون رتبة الزمن
الثلاثة أيام في الطول أم لا وظاهر كلام **ح** الأول **والماء**
فرغ من الكلام على التلخيص فصل عن الترابيعي شروع فيما هو
متصل بها من الجماعة وأركانها وما يتعلق بذلك من شروط الأمام
والمأموم وإدائها فقال **فصل** الجماعة بنقض غير
جمعة سنة **ش** يعني ان اجتماع الجماعة في النقص العيني الحاضر
أو النائي سنة سوكدة وليست واجبة إلا في الجمعة وظاهر كلام
المولف كغيره انما سنة في الجمعة وفي كل مسجد وفي حق كل محل
حيث في حق المفرد فيسكن في حقه طلب الجماعة بدليل أنه يجب
للمولي وحده طلب الجماعة خلاف ما جمع به ابن رشد بين
الأقوال من كونها مرفضا في الجمعة سنة في كل مسجد فضيلة
الرجل في خاصته وظاهر كلام ابن عرفة ان طريقة ابن رشد
هذه خلاف طريقة الأكثر وعليه طريقة ابن رشد بحمل كلامه
على اقامتها لكل مسجد لا على اقامتها بالبلد ولا على اتباع الرجل
صلاته في الجماعة **ش** ولا تتفاضل **ش** اعلم انه لا أنواع الصلاة
مع العلم والعلماء والكتبة من أهل الجبر افضل من غيرهم لشمولها
وسرعة الاجابة وكثرة الوجه وقبول الشفاعة لكن لم يدل دليل
عليه

نها

عليه جعل هذه الفضائل سببا للاعادة لان الفضيلة التي شرع
الله لها الاعادة لا تزيد على المذهب خلاف الابن حيث
قاله العراقي والمزني عمو السلام بمعنى قول المولف ولا تتفاضل
أي تتفاضل بطلب لاجل تفضيله الاعادة فليس يكن صلي في جماعة
ان يعيد في اخري افضل أو أكثر منها وهذا لا ينافي انها تتفاضل
من حيث وصفها بالثبوت أو الصلاح أو نحو ذلك أو بمعنى قوله
ولا تتفاضل من حيث انها جماعة لا من حيث وصفها بالصلاح **و**
ونحوه ولا تتفاضل باعتبار الملكية وان تفاضلت باعتبار الكيفية
ش وانما يجعل فضلها بركعة **ش** يعني انها يجعل فضل الجماعة
الموعود به بخبر صلاة الجماعة افضل من صلاة احدى وحده
سبع وعشرين درجة أي صلاة ادا ركعة كاملة كغيره من
ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة أي فضلها وحكمها
ايضا فلا يتقدم به ولا يعيد في جماعة ويلزمه السجود القبلي
والسجود المتركب على امامه وسليم على الامام وعليه من عليه
يساره ومن لا يدرك ركعة لا يحصل له حكمها فيعيد مع جماعة
ولا يسلم على الإمام ولا على من على يساره ويصح الاقتداء به
و لا فصلها أي الموعود به في الخبر السابق والافضل نزاع ان
مدرك التشهد له اجر وان تأمورا بالدخول مع الامام في الركوع
أو السجود أو التشهد سالم يكن معيد لفضل الجماعة والافضل
يؤمر بالدخول **ش** ونذهب لن لم يحصله كصل يعني لا امرأة ان
يعيد غرضا ما رواه ابو يعقوب **ش** يعني انه يستحب لمن لم يجعل
فضل الجماعة بان صلي خلفا في غير المساجد الثلاثة أو لم
يدرك من صلاة الجماعة ركعة أو صلي بعد صلي ان يطلب جماعة

فيميد معها ما دام الوقت باقيا بخلاف من صلى معه امرأة
فليس له الاعادة في جماعة لحصول فصلها ولا يلزم من مطلوبة
الجماعة مخصوصة بوقت الاداء كما قاله بن عرفة في حق من فاتته
صلاة من يوم واحد مطلقا بعد الوقت في حق من صلى
فذا لان الاعادة لتحصيل فضل الجماعة مخصوصة بوقت الاداء
كما قاله بن عرفة وينوي بالعادة الفريضة ويفوض الامر الى
الله في جملة ايها شافرضه وليس له ان يميد اياها بل انما
يميد ما رواه لان دمه يرت بصلاته او لا فاشبهت المادة
التقل ولا يوم مستقل بمقتضى ويندب له الاعادة مع الكثر من
واحد او مع امام راتب اتفاقا قابل ولو مع واحد غير راتب عام
استظهره في توضيحه قال لانه اذا دخل بعد صا وجماعة ولان
الصلاة انما اعيدت للفضل وهو يجعل مع واحد وانكر بن عرفة
وجود القول الذي شي عليه المؤلف انظر شرحنا الكبير وقولنا
في غير المساجد الثلاثة احترازا مما اذا صلى وحده في احدها
فانه لا يميد في غيرها جماعة ومن صلى في غيرها منفردا
يميد فيها ولو منفردا ومن صلى في غيرها جماعة يميد فيها
جماعة ولا يميد ها منفردا **مس** غير محرم كمشايخه **وتر**
يعني ان ما ذكر من استحباب اعادة المقتدر مع غيره انما هو
بالشبهة التي غير المحرم والمشايد الوتر الصريح اما هو
فلا يجوز ان يجرى كما بينهم من كلام التوضيح حيث عدها
بالمنع ونحوه لان عرفة في اعادة المغرب وصرح ان السجدة
بكرامة اعادة المغرب وانما لم تعد المغرب لعدة ركعة من
ومنيين احدها انما اعيدت صارت شفعاء وهي انما

شرف

شرف
لو ترعه در كيات اليوم والليل ويلزم من اعادتها وتواتر في ليلة
والثاني انه يلزم من اعادتها التقليل ثلاث وهو الاصل في الشريعة
واما المشايخ الوتر فلا حتم وتزني في ليلة ان قلنا انه يميد
الوتر وهو احد القولين وان قلنا لا يميد فقد خالف قوله
عليه السلام اجعلوا اخر صلاتكم من الليل **وتر** وان اعاد ولم
يميد قطع ولا شفع وان اتم ولو سلم اتي برابعة ان قرب **مس**
هذا تقريع علي المشهور يعني اذا بينا علي انه لا يميد المغرب
فاخطا واعاد من غيرنية رفض الاولى فان لم يميد ركعة برفع
راسه قطع ويخرج ويجعل يده علي انفه بخافة الطعن علي
الامام بخروجه علي غير هذا الوجه وان عقد ركعة شفعاء
بركعة اخري مع الامام وسلم قبله وتيسرنا فلة وان اتم المغرب
مع الامام فانه ياتي برابعة ان لم يسلم بل وان سلم مع الامام
ان قرب ويسجد بعد الامام ويصير مصليا كما لم ينوه فان بعد
فلا شي عليه وخصصنا كلام المؤلف بالمغرب دون المشايخ
بعد الوتر لقوله في توضيحه عن ابن عبد السلام لم ار هذا
التفريع الا في المغرب ولا ذكره الا في المشايخ الوترين
وتميم بضمهم في كلام المؤلف يحتاج لتقل علي انه لا ياتي له
التفريع الا في صدر ركعة كما فعل ابن الحاجب وهو ما انفرد به
كما قال بن هارون وعلي عدم التفريع ما حكم المشايخ الوتر
هل ينفصل مطلقا او يتطوع فيها مطلقا سواء عقد ركعة ام لا
وهو الظاهر والحق علي هذا ان المشايخ التي او تر بعد ما قد
قبل انه لا يتخلل بين الوترين ولما قيل احد بمثل ذلك في المغرب
مس واعاد حرم يميد ابدا **مس** يعني ان من اعاد لفصل

الجماعة موتها ثم ذهب امامه مثلا لكونه مسبقا فاعتقد شخص
 انه يصلي منفردا واقتدي به وصلي فان من صلي خلفه يجب عليه
 الاعادة فذا وكذا من صلي وحده وصلي اماما فان من صلي خلفه
 بمبيد ابداه واماهو فلد يبيد قاله بن يونس عن ابن حبيب انتهى
 وانما لم يطلب بالاعادة لان فضل الجماعة قد حصل له على اختلاف
 كون هذه فريضة قاله الناصر اللقاني فقوله واعاد الخ راجع لمقتضى
 قوله ما وما وكان قايلا قاله وان اعاد اماما فما الحكم فاجاب
 بقوله واعاد الخ وبمبيد طرق متعلق بموتهم وابداء طرق لاعادة واذا
 حال من موته وجبه باعتبار ان موته اريد به الجنس وهو صادق
 بالقليل والكثير فالتميز فيه للنوعية اية نوع الموت والافالوب
 مطابقة الحال لما جوهها انتهى وانما اعيدت اقل الا لانها قد
 تكون هذه صلواته فصححت كجماعة فلد يبيد ونها جماعة
 ووجبت عليهم الاعادة خوفا ان تكون الاولى صلواته وهذه
 ناقلة فاحيط للوجهين **ص** وان تبين عدم الاولى او فسادها
 اجزات **ث** هذا يرجع لقوله واعاد موته بمبيد ابداه اي انما يبيد
 الموتون بالمبيد الم يبين للمبيد عدم صلواته الاولى بان قل
 انه صلواتها فتبين انه لم يصلها او تبين فساد الاولى بان تبين
 انه صلواتها بغير وضوء مثلا والافلا اعادة على الموتين **ث**
 لا تخصا فرضه في الثانية فلم ياتوا بمتنقل كما اشار له علي
 سبيل البحث ويحتمل ان يكون متقطعا عما قبله ويرجع لقوله
 ونوب لمن لم يجمله ان يبيد فوضا اي وان تبين عدم الصلاة
 الاولى او فسادها فيمن اعاد لعقل الجماعة اجزائه صلواته **ث**
 الثانية ان نوي المومن او المتوحيش لان نوي العقل والادكال
 واما ان تبين فساد الثانية فمقتضى الاولى بالاولى وفي كلام
 المؤلف

ل

المؤلف احتمال اخر انظر شرحنا الكبير **ص** ولا يطل ركوعه
 له اخل **ث** اي يكره في حق من وراه ما مومن ان يطيل ركوعه
 او غيره له اخل او غيره راه او احس به وكون ذلك في حق
 الامام رايهم من السياق لان المؤلف بنى بطلان المنقول
 ولم يبين المطيل من هو فان صحت ذلك كانت فيه جواب عن
 المؤلف عن اعتراض الشارح عليه في الكبير بان كلامه
 يشمل الغد وليس كذلك ثم ينبغي ان يقتيد كلام المؤلف
 بما اذا لم يترب علي ترك التطويل ففسده كعلم الامام انه اذا
 لم يطول بمقتد الداخل يتلك الركعة وان لم يدركها او يحصل
 له الضرر من الداخل **ص** والامام الواجب لجماعة **ث** اي ان
 الامام المتعبد للامام الملائم لها في مسجد او مكان جرت
 العادة بالجمع فيه سوا كان راتبا في جميع الصلاة او بعضها
 اذا صلي وحده في وقته الممتد ونوي الامانة زاد بعد
 الوهاب واذن واقام قائم يقوم مقام صلاة الجماعة
 فيما هو راتب فيه في الفضيلة وله نواب الجماعة ومقرسبة
 وعشرون درجة ولا يبيد في جماعة ولا تعداد بده ويجمع
 ليلة المطر لان المشقة حاصلة في حقه وموت سمع الله من
 حمده ولا يزيد ربا ولك الحمد وخالف بعضهم في هذا وقال
 يجمع بين سمع الله من حمده وربنا ولك الحمد حال سنده واذا
 اقام الصلاة فلم يات احد لم يبيد له طلب جماعة في مسجد
 اخر بل يكره له ذلك وهو باور بالصلاة في بيده **ص** ولا
 يتعد صلاة بعد الاقامة **ث** اي يجمع على الشخص منفردا
 او مستعدا ان يبيد في صلاة فرض او نفل في المسجد وما في

حكمه من اقيته التي تقضي فيها الجمعة بعد الاخذ في الإقامة
وبالمنع صرح بن عرفة وصرح بن الحاجب بالكراهة وحملها
شراحة علي التحريم بخبر اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا
المكتوبة اي الحاضرة ونعم من قوله بعد الإقامة ان الصلاة
القائمة فرض وان الصلاة التي لا إقامة لها ليس حكمها كذلك
فمن عليه فريضة تقضي والامام يصلي بالاقامة له كالقرا
والغيرين وذلك قولين عن المتأخرين في صلاة السنة
والامام يصلي النافلة عن الزاوي في شرح التعذيب فيها
المنع لمؤبد الدرجة من البدويات انظر شرحنا الكبير
وان اقيمت وهو في صلاة قطع ان خشي قوات ركعة **ش** لما
ذكر حكم ابتداء الصلاة بعد الإقامة ذكر حكم ما اذا ابتدئ
قبليها والمعني ان من اقام عليه الامام الواتب الصلاة وهو
في صلاة لا يخلو ان تكون نافلة او فريضة غير التي اقيمت
كالواقيت عليه العصر وهو في الظهر او هي التي هو فيها
نفسها الا انها غير المغرب او هي المغرب فان خشي من
التشاغل باتمام ما هو فيه قوات ركعة من الإقامة قطع ما هو
فيه بجميع صوره عند ركعة ام لا وظاهره ولو امكنه اتمام ركعتين
ما هو فيه قبل ركوع الامام والخروج عن مثل وبعبارة اخبر وقوله
في صلاة صادف بما اذا كانت القائمة حين ما هو فيها وغيره
فريضة كانت او نافلة وصادف ايضا بما اذا كانت التي هو فيها
حوبا او غيرها لكن فيما اذا كانت غريبا تتقبل مستفاد ما تقدم
وهو انه اذا اتم ركعتين بسجودها فانه يتجأ غريبا ولا يقبل
لخوف قوات ركعة من القائمة **ص** والائمة النافلة او فريضة
غيرها

218
غيرها **ش** اي وان لم يخش باتمام ما هو فيه قوات ركعة من الإقامة
فان كانت التي هو فيها نافلة او فريضة غير القائمة اتجأ سوا
عند ركعة ام لا **ص** والا انصرف في الثالثة عن شفع كالاولي
ان عند **ش** اي وان لم تكن الصلاة التي هو فيها نافلة
ولا فريضة غير التي اقيمت عليه بل هي وليست غريبا والموضوع
بحاله انه لم يخش قوات ركعة من الإقامة فانه ان كان في الركعة
الثالثة قبل عند هارجع فجلس وسلم عن شفع ودخل في الام
كما اذا عتد الركعة الاولى فانه ينصرف عن شفع وان لم يقدها
قطع واما المغرب فاشهور بقطع ولو عتد ركعة ليلا يصير شتلا
في وقت يحيي فيه عن التنقل ومثل المغرب الصبح فليست هذه
المسئلة كمسئلة من ذكر يسير الغوايت في صلاة فانه يشفع ان
ركع ولو كان المذكور فيه صلاة صبح واما ان كانت صلاة مغرب
فلا يشفع كما هنا فان عند الثالثة فانه يكملها فريضة ولا
يكملها نافلة كما يكمل المغرب بد تمام ركعتين منها فخذ كمسئلة
من ذكر فائدة المشار اليها بقوله سابقا وحمل قد بد شفع من
المغرب كنائت من غيرها **ص** والقطع بسلام او بناف **ش** اي والقطع
حيث قيل به يكون بسلام مما هو محرم فيه او بناف **ص** من كلام
او اكل او غيره ويدخل فيه القرض على المشهور خلافا للشارح
ص والا اعاد **ش** اي والا بان احرم مع الامام من غير ان يخرج
من احواله الاول بشي مما ذكر اعاد كمالا من الصلاة لانه احرم
بصلاة وهو في صلاة **ص** وان اقيمت بمسجد علي بمحل
النقل وهو خرج ولم يصلها ولا غيرها **ش** اعاد بمحل
النقل من ملي تلك الصلاة سوا واحد فالتقائه اذا اقيمت عليه

وهو في المسجد او ما هو منزلة خرج وجوبا لان جلوسه حبيبه
في المسجد طعن عليه الامام ولا يصلحها ليلابد صلاة الجماعة في
جماعة ولا غيرها ليلابد في النعم عن صلاتين فالضرب به
راجع الى المسجد ما لم يكن في احد المساجد الثلاثة والادخله
وكذا يصلي فيها اذا علي **سار** والالتزمه كن لم يصلها وبسته
يقها **س** اي وان اقلية علي من لم يحصل له فخل الجماعة **بانت**
يكون قد صلى وحده او مع صبي وهو في المسجد اي وهي ما تارة
فانه يلزمه الدخول مع الامام كما يلزم الدخول معه من لم يكن صلاحها
اصلا حيث كانت تلزمه بيمينها خوف الطعن علي الامام بخروجه
او سكتة فلزمه حاله لما ذكره فلا يجالته ان صلاة الجماعة سنة
والامادة لفضل الجماعة مستحبة فان كانت مغرا او عشا او وتر
بدها خرج ولا يدخله وهو يفهم قولنا وهي ما تارة وقولا
حيث كانت تلزمه بيمينها احترازا عما اذا كانت لا تلزمه بيمينها
فلا تجب عليه باقامتها كما في المسافر وخوفه اذا حضر الجماعة ولا
لواقبت صلاة في المسجد وهو محرم بيمينها بيمينه فانه يمتها
وجوبا ولا يقطعها للدخول مع الامام سوا خشب فوان ركة
ام لا كانت المقامة هي التي هو فيها او غيرها ولو اقتصر علي
قوله والالتزمه لغم منه حكم قوله كن لم يصلها بطريق الاولى
لكن قصده الايضاح والتفصيل علي اعيان المسائل والمراد
بالبيت ما كان خارج المسجد ورجابه التي تصح فيها الجماعة **س**
وبطلت باقتدائهم بان كافر **س** هذا شروع منه في شروط
الامام بذكر متباليها وهو حسن في الاختصار وقد ذكر ان من
اقتدي بشخص فبان كافرا بنوع من انواع الكفران صلاة

تبطل

سنة من اجازته بيمينه
سنة من اجازته بيمينه
سنة من اجازته بيمينه
سنة من اجازته بيمينه
سنة من اجازته بيمينه
سنة من اجازته بيمينه
سنة من اجازته بيمينه
سنة من اجازته بيمينه
سنة من اجازته بيمينه
سنة من اجازته بيمينه

تبطل ويبعد ها ابد التفتد شرط الاسلام ولا يكون بصلاة سلمها
ولو كان في مسجد خلافا لاي حينة القابل بانه اذا كان في مسجد
حكم باسلامه لانه من شعار الاسلام وهذا حيث لم يتم الصلاة
او يتحقق منه فيها النطق بالشهادتين والا فيكون مسلما كما اذا
اذن كما في الاذان **س** او امرأة **س** هو عطف علي المجزور
بالا ويحتمل ان يكون عطفوا علي المنصوب وهذا الثاني اولى
بقوله او يحتمل الخ فم كما اراد ان يبطل علي فقتد الامام الثاني
قوله وبما جزوا المعنى انه لا يبيح امامة المرأة سوا امت رجاله
او نسائي فريضة او ناقلة **س** او خشب **س** شكلا **س** اي وبطلت
صلاة من اقتدي بمن بان خشب شكلا لفقده تحقق الذكورية
ولو اتمه وصلاة في نفسه صحيحة **س** او يحتمل **س** اي
وبطلت صلاة من اقتدي بمن بان يحتمل مطبقا او يفتق
ايانا ولو ام في حال افاقته كما يبيده تغلب عرفة عن ابن
القاسم ولعله لاحتمال طرد الجنون له في اثباتها او انه مظنة
ذلك ومحل **س** في شرحه كلام المؤلف محلي ظاهره لا ابن عبد
الحكم فقال في قوله او يحتمل حال جنونه **س** او فاستأجره
س اي ان صلاة من اقتدي بفاسق بجارة باطلة وظاهره
سوا كان فسقه بارتكاب كبيرة لم تكفر او صغيرة لكن بنزلة
التابع له المؤلف فيه البطالان بما اذا كان الفسق بارتكاب
كبيرة فيقتد به كلام المؤلف وسوا كانت الكبيرة لها تنافي بالصلاة
كالشهادتين او شروطها ولا كزنا وغيبة وعقوق ودفع
الدرهم لزوجته فدخل بها الحمام متعمدة مع نكاحها وانما
او كاتب لظالم ثم ان المفتد صحة الصلاة خلف الناسق كما في



ابن غازي وغيره وهو الذي يدل عليه ما ياتي من صحة الصلاة
خلف المبتدع مع ان قد وجد فيه قول بكفروه ممن يمتد بقوله وان
كان خلاف الراجح ولم يقع قول من يمتد بقوله بكفرو الناس
بجراحة الاتراك الصلاة عند الامام احمد ومن واقفه وعلي
المعتد الاقتداء به مكروه حيث كان فسقه غير متعلق بالصلاة
كشرب خمر ونحوه واما متعلق بها كقتل الكبير بطلوه فانه يمتنع
الاقتداء به ولا يصح في قول من قال ان فاسق الجراحة اشد
حالا من فاسق الاعتقاد حيث انظر استدلاله ورده في ثمرها
الكبرى او **سماوي** اي وتبطل صلاة من اقتدى بميثبات
سماوي الفقد شرط عدي وهو عدم تبعية الامام لغيره في
تلك الصلاة اذ الامانة ان يتبع مصل اخر في جز من صلواته غير
تابع غيره فتبعية الامام غيره مبطله لصلاة سامويه وذلك
بان يكون مسبوقا قام يقضي او يقتدي بمصل من يقتد امامه
وهو **سماوي** او محدثا ان تهمد او علم موته **يعني** ان
الامام اذا علمي بمن خلفه عالما بحدته او تذكره وتماذي جاهلا
او مستخيا فان صلاة من خلفه باطلة كما اذا نهد الحدث فيها
ولو لم يعمل عملا ولم يتبدل نسبه لكن علم موته بحدث امامه
حال اتمامه وتماذي فان تذكر الامام حدته فاستخلف او استمر
ناسيا للحدث ولم يعلم امامه الا بعد فراغه صحت صلاة التوم
دونه علي المشهور وسواء في المام ام لا كانت جهة ام لا
وتلا هذا كلام المؤلف انه متى عمل عملا بعد ذكر الحدث ينفسد عليه
وعليه ولو كان العمل السلام وهو مذهب الدعوة فقول
او علم موته اي علم بحدث الامام في الصلاة والامام غير عالم

بدليل

بدليل ما قبله واما علمه بعد الفراغ منها فلا يضروا فهو ان
علم المام يوم يبطل صلاته ولو علم قبل الدخول فيها ونسي عند الدخول
فيها التقويله وهو كذا ذكره الشيخ كرم الدين فليس هذا
كالنخاسة اذا علم بها قبل الدخول في الصلاة ونسيها حين
الدخول فيها **سماوي** وبها جز عن ركن **سماوي** وبطلت باقتداء القادر
في فروع او بطل بها جز عن ركن ابتداء ودواما من فاعته او ركوع
او جلوس فالجالس في فرض او نفل اختيارا او لجز لا ياتي به
فترض يتدر علي القيام لا قايما ولا جالسا ولا مستقلا قايما
وياتي به المستقل جالسا فان عزم الامام ما يمنعه القيام فيستقل
من يتلي بالقوم ويرجع هو الي الصف فيصلي بصلاة الامام
سماوي او علم **سماوي** كان الاولى تاخير قوله وبها جز عن ركن عن هذا
الاجل الاستثنا الذي بعد هذا والمعنى وبطلت باقتداء جاهل
بعلم ما تقع به الصلاة وما تبطل المارزي من مواع الامامة عدم
العلم بما لا تصح الصلاة الا به من قراءة وقته ولا يراو بالفقه
هنا عرقه احكام السهو فان صلاة من جهل احكام السهو
صحيحة اذ اسلمت له ما ينسدها وانما يتوقف صحة الصلاة
علي عرقه الفصل والوضوء لا يشترط تعيين الواجبات من السنن
والنضال **سماوي** الا كالفاء عدي بئله **يعني** ان محل بطلان الاقتداء
بالجاهل في المام والمام في الجز فان ساواه في العجز مع الاقتداء
به كالفاء عدي بئله ويشل المومي بئله وهو التماس عندني رشده
والمتصور من كلام المارزي خلاف ما في سماع سوي وشهر
عمران مناد الاستثنا الصحة فتقوله بما يزعمه زايه علي ما يفهمه
الاستثنا وبشارة اخرى اي الاكل يخص عاجز عن ركن ومماثلة

شخص اخر في العجز عن ذلك الركن والاولم يتماثل في الركن ه
المعز عنه كجزأ حدهما عن القيام والاخر عن الجلوس مثله فلا
يصح اقتداء احدهما بالآخر فاتي ابو عبد الله التوري بصحة
امامة شيخ سقوس انظر للسالمين من ذلك قال **ق** وهو الصبي
او ياتي ان وجد قاري **ص** المراد بالادي من لا يتراعى ان الشخص
الادي اذا لم من هو مثله فان صلاة الامام والاعا حرم تبطل ان وجد
قاري ابن عبد السلام لان العزاة يجلبها الامام فلما امكن الله
الاستتمام بقاري صار اثار كمن لها اختيارا وفيه نظر انتهى فان
عدم القاري حجت على الاصح مسنون اذا خيف فوات الوقت
وظاهره ان ذلك في الابتداء فلا يقطع لانتفاء قاريه قاله ابن
يونس عن بعض القرويين **ص** او قار بكثرة اني **س** سقوط **ش** عطف
عليه ابي والمراد بكثرة بن سعود كل شاذ يخالف لرسم المصنف
كقراءة عمرفا منواله ذكر الله وقراءة بن سعود وثلاثة ايام
متتابة واما ما وافق الرسم وقراه شاذ فان صلاة فاعله
لا تبطل ولا يبطل الاقتداء به وان حرت القراءة به واما ما وافق
الرسم ولم يترا به في الشاذ ولا في غيره فيجزيه على الحق كذا ينبغي
وكلام بن عرفة بنيد صحة صلاة المختص به وهذا انما يتم اذا
قلنا ان تم ما يوافق الرسم ولم يترا به واما اذا قلنا ان كل ما يوافق
الرسم قوي به فيكون كلام بن عرفة حواقفا لما قبله وظاهر كلام
المولت بطلان الاقتداء به ولو لم يوجد غيره والفرق بينه وبين
الاي ان الاي لم يات بكلام اجبي في الصلاة بخلافه من شرع
ه **ص** او صبي في فرضه ويغيره تصح وان لم تجز ابي وكذلك
تبطل صلاة من اقتدي في فرضه بصبي لمقتضى شرط البلوغ لانه

ابن الخطاب

ص او عبد في جمعة **س** يعني ان صلاة من اقتدي بعد ولو فيه
غايبة حرة في الجمعة باطلة لان شرط اما سقط الحرية لعدم
وجوبها عليه بخصوصها بخلاف الاقتداء به في غير الجمعة واما
صلاة العيد فيصح الاقتداء بالعيد فيها ولا اعادة لكنه يكره امامه
وان لم يكن راتبا فاما في عند قوله وعبد بفرض من ان مثل العرض
العيد فيه بحث اذ في العيد الكرامة حاصلة وان لم يكن راتبا كما في
ح **ص** او صبي في فرضه ويغيره تصح وان لم تجز ابي وكذلك
تبطل صلاة من اقتدي في فرضه بصبي لمقتضى شرط البلوغ لانه
متفضل واما من صلى خلفه في التقل فصلاة صحيحة وان لم يجز ابتداء
عليه المستهور وسيصرح بجوازها لمصلحة من رشد انما لم يجز امامة
الصبي للبالغين لانه لا يؤمن ان يصلي فينوطها رة اذ لا حرج عليه
في ذلك الا نرى ان شهادته تغار دة من اجل انه لا يؤمن ان
يشهد بالزور اذ لا حرج عليه في ذلك ولا يتفرض بالصبي في
صلاة لفرض ولا تغفل وانما ينوي فعل الصلاة المكينة قاله
سند **ه** وهل يلحق مطلقا او في الناحية **ش** ابي وهل تبطل صلاة
المختص به بل لا يخفى مطلقا ابي في الناحية وغيرها سوا غير المعني
لكسر كاف اياك وضم تا انتمت اولاد وجد غيره ام لان لم تستوه
هالتهم او ان كان كنه في الناحية دون غيرها قولاه وترك
المول القول بالصحة مطلقا مع انه ارجح من القولين اللذين ذكرهما
وحمل الخلاف فيمن عجز عن تعلم الصواب لفسق الوقت او لعدم
ميلهم مع قبول التليم وايتم به من ليس مثله لعدم وجود غيره واما
من تمتد الحق فصلاة وصلاة من اقتدي به باطلة بلا نزاع لانه
اي بكلمة اجنبية في صلاة ومن فعله ساهيا لا تبطل صلاته

Copy

والاصلة من اقتدي به قطعا بمنزلة من سمي عن كلمة فالتدري
 الفاتحة او غيرها وان فعل ذلك عجزا بان لا يقبل التعليم فصلا
 وصلاة من اقتدي به صحيحة ايضا قطعا لانه بمنزلة الا لكن
 كما ياتي وسوا وجد من يات به ام لا وان كان عجزه لضيق الوقت
 او لعدم من يعلمه مع قبوله للتعليم فان كان مع وجود من يات
 به فان صلاته وصلاة من ايت به باطلة سواء كان مثل الامام
 في الدين ام لا وان لم يجد من يات به فصلاته وصلاة من اقتدي
 به صحيحة ان كان مثله وان لم يكن مثله بان كان ينطق بالصواب
 في كل قرآن او صوابه اكثر من صواب امامه فانه محل الخلاف
ص ويظهر ميزتين ضاد وظاهري اي وهل ينقل صلاة المتدري
 بغير ميزتين ضاد وظاهري المستوحا لهما وهو قول بن ابي زيد
 والقاسمي وصححه بن يونس وعبد الحق واما صلاة هو فصحته
 الا ان يتروك ذلك عمدا مع القدرة عليه او يصح الاقتداء به وهو
 الذي عليه بن رشد الاتفاق عليه خلافاً لمحل الخلاف
 بين لم يجد من يات به وهو يقبل التعليم ولم يجد من يعلمه
 او ضاق الوقت عن التعليم وايت به من ليس مثله اي ايت
 به من هو اعلى منه في التمييز بين الضاد والظا لعدم وجوب
 غيره كما في المسئلة السابقة هذا وظاهري هو جواب هذا الخلا
 فبين لم يميز بين الضاد والظاهري الناحية وغيرها وفي المواق
 تشييده من لم يميز بينهما في الناحية وكلاهما والناظر الثاني
 ما يفيد ان الواج صحة الاقتداء بمن لم يميز بين الضاد والظا وفي
 المواق الاتفاق عليه وحكم من لم يميز بين الضاد والظا
 لم يميز بين الضاد والظا كما نقله المواق عند قوله والذين وكذا بين

المتقدم
 الصحة

الوازي

الوازي والمسيكين **ص** واعاد بوقت في كبروري **ص** يعرديان
 من صلي خلف مبتدع كبروري او قدري فانه يعيد في الوقت
 الاختياري وحروري واحد المحروريه وهم قوم خرجوا على
 علي بحدود اقرنية من قري الكوفة نتموا عليه في الحكيم وكفروا
 بالذنب يتعاقد فيها الخوايج بعد هاهنا الكوفة ميلان واهلك
 الخاف ما يور من الخلف في تكفيره بدعة وخرج المقطوع بكفره
 كمنوع علم الله اي ان الله لا يعلم الا شيئا غصلة فان الصلاة
 خلفه باطلة واما من ينكر صفة العلم ويقول انه عالم بالذات
 فهو مما اختلف في تكفيره وخرج به المقطوع بعدم كفوته كذا
 هو اخيف **ص** وكرهه اقطع واسئل **ص** يعني انه يكره للاقطع
 والاشل ان يكون اما ما والكراد بالاقطع غير الاعور بل قوله
 الا في وجاز اعني فالاعور من باب اولى وكل ذلك مع وجود
 غيره والا فلا كراهية والشيخ مشي علي قول بن وهب والذهب
 لا يكره الاقتداء بالاقطع ولا بالاشل كما قاله الشارح عن ابن
 الحاجب وبن شاس وغيرهما انه علي قول بن وهب لا بد
 من تشديد كراهية الاشل بالامان لا بضع يده علي الارض
 كما في نقل المواق والشارح ويجوزي مثله في اقطع اليد كما يفيد
 كلام **ص** واعرابي **ص** يعني انه يكره امانة الاعرابي للحضري
 ولو في سفروا ان كان اقراهم خوف الطعن بانه ليس فيهم
 من يطعم للامانة او لم يترك الجمعة والجماعة لا يحصله بالسنة كما قيل
 والامتنعت امامته وقوله لغيره راجع للثلاثة نجا هو ظاهري
 الروايات وهو السليم في الاولين والحضري في الثالث وكذا
 قوله وان اقرا من غيره ثم يحتمل كون ما عنده من القروان

ص

التروكون افصح واقدري على مخارج الحروف غالما يتقاسمها
 وذو سلس وقرح لصحح **ش** يعني انه يكره لصاحب السلس
 القفوع عنه في طهارة حدث او خبث وصاحب القروح
 السائلة ان يؤتا الا قنما بنا على عدم تقدي الرخص عن
 ذي السلس والقروح محالها اي القفوع مختص بذي السلس
 والقروح ولا خصوصية لها بذلك بل سائر القفوعان كذلك
 فمن تلبس بشي مما يغفوا عنه يكره له ان يؤم من هو عالم
 من ذلك **ش** واما من يكره **ش** اي يكره للرجل ان يؤم قنما
 وهو له كارهون او التروهم او ذوالفضل والخصي **ش** وان
 قلوا **ش** وترتب خصي **ش** ما يؤم **ش** هذا هو القسم الثاني
 وهو من يكره امامته بحالة دون حالة اي يكره ان يكون
 الخصى ومن ذكره اما راتباني الفرائض اي والسني كما
 ياتي وظاهره في حضرا وسفرو وهو مستثنى المدة في اليد
 وظاهره في غيرن والذي عندهن الحاجب انه لا كراهة
 في السفر وليس المراد بالمايون الذي يفعل به كما في عرق
 واعترض بقوله وتقل بن بشير كراهة امامته المايون لا عرفه
 وهو اول الفاسقين بل المراد به المتكسر في كلامه كالساو
 ظاهر فمن تكلمه لا يمين ذلك طبعه او من كان به علة
 بحيث يستهي ذلك او من به دأبفه ذلك او من كان متصفا
 بذلك ثم تاب بعد ذلك وبقيت الالسن تتكلم فيه او المتهم
 وهو ابن ساعدة اللثة العربية ففي البخاري ما كانا بنه
 بركة قال في الصحاح ابنة بشي يابنة التمه به والزفة نوع من
 الزقاق واغلف **ش** اي وكره ترتب اغلف بالعين المعجمة والثاني

بدلها

الرقم

بدلها وهو من لم يحن لتقص حنة الختان وسوا تركه لعذر
 ام لا وهو كذلك فمن عليه بن هارون **ش** وولد زنا **ش** اي
 وكره ترتب ولده زنا خوفا من ان يمرض نفسه للقول فيه
 لان الامامة موضع رقة **ش** ومجهول حال **ش** وهو من
 لا يعلم هل هو عدل او فاسق ومثل مجهول الحال بمجهول
 الاب كما قاله سند لملا يوردي بالطعن في النسب **ش** وعيد
 بفرض **ش** اي وكذا يكره ان يتخذ الجواما راتباني القرض
 اي غير الجنة واما هي فلا تصح ويعيد وهو من خلفا ابدا
 كما ياتي في باب الجنة من ان شرط وجوبها الحرية وقوله
 بفرض راجع للمسايل الست ومثله السنن لاكثر اوج **ش**
 وصلاة بين الاساطين **ش** يعني ان الصلاة بين الاساطين
 وهو السواري مكره وهذه اذا كانت لغير ضرورة وقيد به بعض
 بالمطلي في جماعة اما التعليل الصنف وفيه نظر لقول ابي
 الحسن موضع السواري ليعين بفرجة اولانه موضع جمع النعال
 وردبانه محدث اولانه ملوي الشياطين وانظر قول بعضهم
 اما الواحد فلا يابس مع هذين التعليلين **ش** او امام الامام **ش**
 يريد ان الصلاة امام امامه ومجاذاته مكرهة لغير ضرورة
 كضيقة ونحوه فقوله بلا ضرورة يرجع لهذه وما قبلها وكلام
 الكوف يمدق بما اذا تقدم كل الاماوسين وهو ظاهر نقل الموق
 ولا تتم علة كراهة التقدم خوف ان يطرا على الامام مالا
 يملونه مما يبطلها وقد يخطون في ترتيب الركعات اذا قدموه
ش واقتدا من باسفل السفينة بحذاء عله **ش** يعني انه
 يكره لمن باسفل السفينة ان يقبل علف من يكون في اعلاها

Copy

ersity

لعدم تمكنهم من مراعاة الامام وقد تدور فيقول عليهم امر صلاتهم
ولذا قال بن جيب بيبه الاسفلون في الوقت بن يونس ولو
كانت كانت تكون فيها مع الامام قوم واسفل قوم فافترقا انية
ولا يقال تذكروا من الكراهة هنا يبارض ما ياتي له من
ان علوا الامام لا يجوز لان الطلوع في السجدة ليس بحل
وايضاً علوا الامام انما يتبع حيث لا ضرورة والاجاز من غير
كراهة واما عكس المؤلف فسياتي في قوله وعلوما موم
اي يجوز فلا يحتاج الي جعله مخصوص المؤلف وعبرة الطراز
التي تليها **هنا** محرفة فليراجع الاصل **كاي** فيس
اي ككراهة اقتدا من ياتي فيس بن با لمحمد الحرام قال
ابو عمر ان البعد انتهى فالمقتدي **كاي** ليس محرم وان كان
يسع تكبير الامام الا ان تنقل الصفوف اليه وبالمثل المذكور
يعلم ان هذا لا ينافي ما سياتي من جواز علوا موم
وصلاة رجل بين نسا وبالعكس **اي** وكراهة صلاة رجل بين
نسا وصلاة امرأة بين رجال ولا تنفسد علي الرجال صلواتهم
ولا علي نفسهم خلافا لابي حنيفة علي تفصيل عنده وليس
في كلام المؤلف تلاخل لان قوله وصلاة رجل بين نسا الرجل
مفرد والنساء متعددة وقوله بالعكس المرادة مفردة والرجال
متعددة فاحدها لا يفي عن الاخر بخلاف قول المذوبة
يكراه صلاة الرجل بين صفوف النساء الخ فانه متداخل لانه يلزم
من صلاته بين صفوف النساء صلاة المرأة بين صفوف الرجال
بخلاف كلام المؤلف فانه سالم من ذلك **واما** من سمع
بلاد **اي** يعني انه يكره لائمة المساجد الصلاة بين رواة

تقدم

تقدم طوله واقسامه **ص** وتتفله بمحواه **اي** وكراهة تنقل الامام
بمحراب المسجد وكذا جلوسه فيه بعد سلامه علي هيئة الاولى
اما خوف الالباس علي الداخل فيظنه في الموضع فيقتدي به
او خوف الرأب او انه لا يستحق ذلك المكان الا في وقت الامة ويخرج
من الكراهة بتغير هيئة الخروا كانه عليه السلام اذا صلى صلاة
اقبل علي الناس بوجهه قال الثعالبي وهذا هو السنة ويخو
لا بن ابي حنيفة وصاحب المدخل لا ما يراه بعض اهل التشديد
في الدخول من قيامه بمجد فراعته كما مضى بشي يوكه ومفوتة
بذلك خير استغفار للملايكه له ما دام في صلاة الذي يلي فيه
ما لم يحدث يقولون اللهم اغفر له اللهم ارحمه وبخالفة السنة
انتهى **ص** واعادت جماعة بعد الواتب وان اذن **اي** يعني انه يكره
للجماعة ان يجمعوا في مسجد وما تنقل منزلة من كل مكان جز
العادة بالجمع فيه كسفينة او دار له امام راتب بعد صلاة امامه
ولو اذن في ذلك لان للشرع عوضا في تكبير الجماعة ليظهر التخص
مع غفوره فلهذا كسر بالجماعات وقصم عليها فاذا علموا بانها
لا تجمع في المساجد مرتين تاهبوا اول مرة خوفا من فوات فضيلة
الجماعة ومن فضله شرع الجمعة لانه قد لا يكون في الجماعة
غفوره ثم شرع العيد لاجتماع اهل البلدان المنقاربة ثم شرع
الموقف الاعظم اذ يجتمع فيها اهل الاقطار وفيه اعتبارا بالبعد
واحتوز بالجماعة من الواحد فانه لا يكره ان يعلي قبل جمع الامام او
بعد ما لم يعلم تقدمه بخالفة الامام بتقديم او تاخير فيمنع قاله
الخير واحتررت قوله امام راتب من غيره فانه لا يكره ان يجمع فيه
الصلاة مرتين فاكثروا المواد بالاعادة الفعل اي كراهة صلاة جماعة

لا فذ بعد الواب ولو قال واقامة كان اولي لانهم ليسوا بغير
 وبشارة اخرى واعادة اي باعتبار الامام والافهم ليسوا بغير
 قوله الجمع ان جمع غيره قبله ان لم يخرج كثيرا **ش** يعني ان الامام
 الواب له ان يجمع بين ثانيا في مسجد **ه** اذا جمع غيره من مؤذن وخو
 قبله بغيره انه الا ان يخرج كثيرا بحيث يصرفهم انتظاره ومثله ما
 اذا اذن لهم في الجمع فليس له حينئذ ان يجمع بعدهم اي يكره ذلك
 لسقوط مراعاة حقه وهذا في الحقيقة استدراك على قوله
 واعادة جماعة بعد الواب **و** وخرجوا الا بالمساجد الثلاثة
 فيصلون بها اذا ان دخلوها **ش** اي اذا اجتمع جماعة في
 مسجد صلى رايته خرجوا وباسمه ليجمعوا مع رايته اخر اواني
 مسجد لا رايته ولا يعلمون به اذا انشأت فضل الجماعة الا
 ان يكون اجتماعهم باحد المساجد الثلاثة فيصلون بها اذا
 لفضل فذهبا على جماعة غيرها هذا ان دخلوها فوجدوا اما
 صلي والاملاو جماعة خارجها ولا يومرون بدخولها ويجوز
 بعضهم في ذلك قايلا ان كانت الصلاة فيها افضل ترجحت الصلاة
 فيها اذا دخلوها لم لا وان تكن الصلاة فيها افضل فلا
 تترجح الصلاة فيها اذا دخلوها **ام** **لا** **و** قتل كبر غدا
 بمسجد **ش** اي وكده قتل برغوث وبق وبموضع وقلة يسمى **و**
 في صلاة ما عدا القلة وانما كده قتل ما ذكر في المسجد لخلاف
 في نجاستها ولانه محل رحمة وكذا القاه فيه ويصورها في طرف
 نوبة لتولها ويكره قتل البرغوث والقلة في المسجد ولا يقتل
 القلة ولا يلتصق فيه وان كان في غير صلاة بن ناجي وتقاوان
 الكراهة في القلة اشد لان المشهور ان لها نفسا سائلة

ثم ان كلام المؤلف فيما اذا قل والاحرم لانه يقتدر بالمسجد **ه**
 وتقدره حوام وان كان بعض ميتة ما دخلته الكاف طاهرة
 وتعفى المسجد بالطاهر كرويه لكن الاستتار حرام وفرق
 بين التعفيس والاستتار لا يقال كلام المؤلف في باب الايا
 حيث قال عاطنا على المنوع وكث بنحس يقتضي حرمة قتل
 ما ذكر في المسجد لنجاسة الدم فيكون مخالفا لما صرح به **ه**
 من الكراهة لا نأقول خفف ما ذكر للضرورة او يقال هذا
 مبني على ان المكث بالنحس مكروه وكلام **ج** فيما ياتي يقتضي
 ترجيحه **و** وفيها يجوز طرحها خارجا واشكل **ش** اي لان
 فيه تمديدا وذكر ابو الحسن حرمة لانها نصير عتريا قل من
 لذعة الامات والضير في طرحها للقلة التي دخلت تحت
 الكاف واما طرحها فيه فلا يجوز لانها تتعلق بالناس فتؤذيهم
 كما قاله **ق** وفي شرح **ه** واما طرحها فيه فيكره لقوله فيها ولا يلحقها
 فيه وليصورها في طرف ثوب **س** وجاز اقتداء باعمى ومخالفة في
 الفروع **ش** يعني ان امامة الاعرج جارية من غير كراهة لاستنابته
 عليه السلام بن ام مكتوم على المدينة في عزوانه بضعة عشر
 مائة من الناس والمراد بالحوادث لا يشل خلاف الاول لان امامة
 البصير افضل على الراجح وكذا يجوز الاقتداء بالمخالف في الفروع **ه**
 كصلاة المالكي خلف الشافعي وغيره من المذاهب ولو راه بفعل
 خلاف مذهب المتقدم على ما قاله بن ناجي ومثله للقواني في
 الفروق وحسن الطرق طريق سندونه وتحقيق ذلك
 انه سيحقق فعله الشرايط جاز الاقتداء به وان كان لا
 يفتقد وجوبها كما لو صح الشافعي جميع راسه ولا يضرا معتقاد

سنيته بخلاف لوام في الزينة بنية النافذة اوسع رجليه انفق
 وفكر القوي ضابطا من عند نفسه وهو كما كانت من شرايط صحة
 صلاة الموثم مطلوبان في نفسه فلا يتحقق فيها صحة صلاة
 من ايتهم به مثل ان يكون مستقلا فلا يات به مقتضى وان كان الامام
 يعتقد صحة هذا كما لا يخفى لان هذا شرط في الاقتداء بخلاف
 ما اذا كانت الشرايط معتبرة في حق الامام مثل المعتد كمن لا يراه
 اول يوم الوضوء من القبلة او اللبس فان هذه عند الناس
 شروط في صحة صلاة المصلي لاني صحة الالتماس به اي فالعبادة
 باعتبار الامام ولا ينبغي ان يجعل كلام العوفي مقابلا للمذهب
 واختاره بقوله في الفروع من الخالف في الاصول فان الاقتداء به
 صحيح وتقدم في قوله واعاد بوقت في كجوري مالم يكفر ببدعة
ص والكن **ش** يعني انه يجوز الاقتداء بالالكن وظاهره ولو كانت
 لكنته في الفاتحة وهو الصحيح وهو من لا يستطيع اخراج
 بعض الحروف من مخارجها سواء كان لا ينطق بالحرف البتة
 او ينطق به غيرا فيشمل التمام وهو الذي ينطق اول كلامه
 بتأكدة والارث وهو الذي يجعل الهمزة او من يدغم حرفا في حرف
 والاشعيا لمثلثة وهو من يحول اللسان من السين الى التاء
 الراي الفين واللام او الباء او من حرف الى حرف او من لا يتم
 رفع لسانه لتقلبه والططام من يشبه كلامه كلام الجع النعام
 من لا يكاد صوته ينقطع بالحروف والاخت وهو الذي يشوب
 صوت خيا شيه شي من الحلق وغيره ذلك **ص** ويحدود **ش**
 يعني ان المحدود يجوز الاقتداء به اذا تاب وحسن نية به
 ما تقدم **ص** وعين **ش** لانها ليست بحالة ظاهرة تقرب
 من

من الامثلة بخلاف الخطا من ان بعضهم فسره بالمقتضى وهو
 الذي لا يشترط كونه وبعضهم من له ذكره في غير اماكن من تفسيره
ص ويحدود **ش** الا ان يشترط في **ش** الجذام واسم يعرف بكل
 اللحم وقال المواق بن رشد اسامة المجدد جاذبة للاخلاق الا
 ان يتناحش جزاه وعلم من جيرانه انهم يتأذون به في مخالطة
 لهم فينبغي ان يتأخر عن الاسامة انفق بقوله فينبغي ان يتأخر
 وجوب تنحية والظاهر ان المراد بجيرانه من يجاورون من يخالطونه
 وفي كلام بعضهم ما يسمونه ان الظاهر ان قوله وعلم من جيرانه
 الخ تفسير لقوله الا ان يتناحش جزاه وهو الذي ذكره المواق
 خلاف قول الشارح فان كثر ذلك اي الجذام ونفوس من خلفه ينبغي
 له ان يتخفى عنهم فان اي الخ جيرانه شرح **ص** وينبغي ان البرص مثل
 الجذام **ص** وصبي بمثله **ش** اي ويجوز للمصلي ان يقرأ آياته من الصبيان
ص وعدم الصاق من علي بين الامام او بياره بمن حدوه **ش**
 اي ويجوز لمن علي بين الامام او علي جهة بياره ان يقف
 مكانه ولا يلصق بمن خلفه وهو مراده بمن حدوه ومعنى
 الجواز هنا المضي اذا وقع لانه يجوز ابتداء من غير كرامة فائدة
 بيار ينح اليه وكذا هو الفصح وليس في كلام العرب كلمة
 اولها ياكسور الا قولهم بيار لليد **ص** وصلاة سقود خلف من
 ولا يجذب احدا وهو خطأ منها **ش** يعني انه يجوز للمنفرد ان
 يصلي خلف الصف ولا يجذب اليه احدا من الناس من فان فعله
 واطاعه الاخر فهو خطأ منها اي من الجاذب لنفسه والمجذوب
 لا طاعة له ويقال جند وجذب لقنات قاله في القاموس
 وليس متلوبة وهم الجوهري وفي قوله ولا يجذب الخ دليل على

وكسر عاء

انه لم يجد موضعاً في الصف والاكراه وقوله وسلاة سنو الخ مع
 حصول قتل الجماعة وفوات فضيلة الصف حيث كره فعله ولا
 حصلت له فضيلة الصف ايضا لانه كان اوريا الدخول فيه **واسرع**
 لها بلا خيب **ش** اي انه يجوز الاسراع للصلاة من غير ان يهرول
 وهو مراد بالخيب وانما جاز الاسراع لانه المبادرة في الطاعة
 والاهتمام بما مطلوب وانما نفى عن الخيب اي نفى كراهة لانه
 يذهب الخشوع والسكينة وقال في التكبير لا بأس باسراع المصلي
 للصلاة لم يسرع بخيب ولا بأس بتخريك دابته ليدرك الصلاة
 ابن رشد لم يخرج اسراعه عن السكينة فيهما وسواخاف
 ان تنوته الصلاة كلها او بعضها انتهى **وقتل عقرب او قار**
بمسجد هكذا قال اللخمي ونصه ويجوز قتل العقرب والقارة
 في المسجد لا ذابحاً ولا نه يجوز للمسلم قتلها في الحرم في المسجد
 الحرم لا يقال هذا تكرار مع قوله في باب السهو وقاتل عقرب تزديه
 لانه ذكره اولاً فيما لا تبطل به الصلاة ولا يجوز فيه وهذا ذكر الحكم
 وهو الجواز وقيل بالاستحباب لا ذابحاً واعلم ان قتل النار في المسجد
 جائز سواء كان في الصلاة ام لا كما نص عليه اللخمي وان قتل العقرب
 في المسجد لم يبيح في الصلاة جائز ايضا من غير تفصيل واما ان
 في الصلاة فتقدم ما فيه من التفصيل بين ان تزديه فيجوز والاكراه
 فان قيل لم جاز قتل النار في الصلاة طلقاً بخلاف العقرب قلت
 لان فساد عام والعقرب انما يحصل منها شيء خاص ولا يكون
 حيث لم تزده فان قيل لم جاز قتل العقرب في الصلاة بشرطه
 وكراهة قتل البرغوث قلت لان ضررها اشد فان قلت لم جاز قتل
 النار وكراهة قتل البرغوث قلت لان النار من المفواسق التي يباح

قتلها

قتلها في الحرم والحرم للمسلم وغيره بخلاف البرغوث **واحضار**
 صبي به لا يبيح ويكفي اذا نفى **ش** يريد انه يجوز احضار الصبي في
 المسجد بشرطين احدهما الوضوء بقوله لا يبيح لو وقع بعد تكملة
 اي بمثل ما يورثه وثانيه ان لا يبيح وثالثهما الحال بقوله
 ويكون ان يعلم من عادته انه علي تقدير وقوع العبث منه ينتفع
 اذا نفى عنه بان يعرف ذلك منه قبل دخول المسجد فان علم منه
 العبث او عدم الكف عنه انتهى حرم احضاره فقوله به يعني
 في الواووي وكيف واو الحال لا واو العطف علي جملة بيت
 اي واجازة احضار صبي في المسجد بتقدير ان يعلم انه لا يبيح
 وتقدير ان يبيح يكف اذا نفى فان فقد الواحد منهما لم لان
 المقصود تنزيه المساجد عن لعب الصبيان **ويصق به ان**
 حصب او تحت حصيره ثم قدمه ثم يمينه ثم امامه **ش** يعني انه يجوز
 لمن في المسجد المحصب كان في صلاة او غيرها ان يصبق او يتيمم
 فيه فوق حصايه او تحت حصيره ثم ان لم يتيسر له دفن في
 المحصب مثل ما ذكر تحت قدمه اليمين واليسار وجهه اليسار
 في مرتبة القدم ثم جهة يمينه ثم امامه واما المخط فالظاهر
 كما مضى كما قاله **ش** اي فتكره في المسجد فقوله ان حصب
 اي فرش بالمحصب وقوله او تحت حصيره عطف علي قدر اي
 ويصق به فوق حصايه او تحت حصيره لان هذه الاقسام
 في المحصب والجواز في البصق والخامة عقيد بالمره والمرتين لا
 اكثر لتأديته لتطهير حصره واستفادته لاستيلاي الدواب فان
 ادبي الي شيء من ذلك حرم وعقيد ايضا بما اذا لم يتعد حايط
 المسجد والاكراه وعقيد ايضا بان لا يتأدي به غيره والامنع

كذا ينبغي وسيارة اخرى هذه المراتب مستحبة في الصلاة
 للصورة لانه غير يمكن من الالتفات لا فواجها ولا ضرورة
 والحاصل ان المصلي يصدق بطرف ثوبه فان لم يفعل به و اراد
 ان يصدق في المسجد فان كان غير محصب فليس له ذلك وان
 كان محصا فله ذلك على الترتيب الذي ذكره واما غير المصلي
 فانه يصدق في المحصب ايضا في خلال المحصا او تحت حصيرة
 لكن لا يطلب منه الترتيب الذي في المصلي **في** وخروج من حالة
 لعيد واستنقا وشابة لمسجد ولا يتقي على زوجها **في**
 يعني انه يجوز ويندب للمتنجالة المسنة التي لا رب للرجال
 فيها ان تخرج الى صلاة العيد والاستنقا و احري للمعروف
 اما تنجالة لم ينقطع ارب الرجال منها بالجملة فهذه تخرج للمسيح
 ولا تكثر النزود كما في الرواية ويجوز جواز امرجوا للشابة
 ان تخرج للمسيح في الفرض وجبارة اهلها وقرباتها لا ذكر
 ومجالس علم وان انفزلت كما قاله بن عوفه وهذا لم تكن يادية
 في الشاب والنجاة والا فلا تخرج أصلا ولا يتقي على زوج الشاب
 بالخروج للمسيح لصلاة الجماعة ان طلبته بخلاف المتجالة وفي علم
 ابن رشد ما يفيد و ظاهر ما ذكره الذي انه لا فرق بين الشاب
 وغيرها في عدم القضاء على الزوج وكذا هو ظاهر السماع ثم ان
 ظاهر كلام المؤلف عدم القضاء ولو اشترط لها ذلك في العقد
 ولو متجالة وبهذا التقرير علم ان النساء على اربعة اقسام **واحدة**
 ذي سفن **بأسم** يريد انه يجوز لاهل السفن المتتارية ان يقعدوا
 بأسم واحد ان كانوا بحيث يسمعون تكبيره ويرون افعاله وسوا
 كانوا في الموشى او سائر بني علي المشهور لان الاصل الصلاة من
 طرو

طرو ما يفرقهم من روح وغيره فلو فرقم الروح استخلفوا وان
 شاوا صلوا وحدها فلو اجتمعوا بعد ذلك رجعوا لاسمهم الا
 ان يكونوا عملوا الانقسام عملا فلا يرجعوا اليه ولا يلغوا عملوا
 بخلاف سيقون ظن فراغ امامه فقام للقضا فتيقن خطاؤه
 فانه يرجع ويلبني ما فعله في صلب الاسام فلو استخلفوا ولو لم
 يعملوا عملا فلا يرجعوا ايضا وقد خرجوا من امامته لانهم لا
 يأمون بالتقريب ثانيا قاله عبد الحق **وفصل** يا موم بغير
 صغيرا وطريق **في** يعني ان الماموم يجوز له الاقتداء بالاسام ولو
 كان بينهما فاصل من نفس صغيرا وطريق والمراد بالصغيرا بان
 منه عدم سماع قوله او قول مامومه او روية فعل أحدهما ومنع
 ابو حنيفة كل فاصل **وعلموا** موم ولو بطلح انعكسه **في** يريد
 انه يجوز للماموم ان يصلي في مكان مرتفع ولو كان سطحه في
 غير الجفة ولا يجوز للاسام ان يصلي على مكان مرتفع عن مكان
 الماموم وهو مواده بالعكس وسيارة اخرى وعلموا موم اي
 وكان يقسط احوال الاسام من غير تقصير فلا يشكل بكراهية
 اقتداء من بابي قيس بمن في المسجد المحرام لان ذلك قد يفتقر
 عليه ضبط احوال امامه فلو فرض التقصير او عدمه فيها استويا
 وظاهر كلام المؤلف ان القول الذي اشار اليه بلوفي قوله ولو
 بطلح هو عدم الجواز وما نقله الشارح ليس فيه الا الكراهة ثم
 ما نقله **في** عن صاحب الاشراف انهم فقف عليه **في** وبطلت
 بقصد امامهم ويا موم به الكبر **في** يعني ان الامام اذا قصد
 بالارتقاء ولو سير الكبر على المامومين او قصد الماموم ذلك به
 بطلت صلاتها واسام مع عدم القصد فلا بطلان للاسام وان

حرم عليه كاسر الا ان يكون سيرا كما ياتي فيجوز ولا ما يوم مع جوازه
 له وان كثرا وحسن النسخ نسخة لقصد باللام ويليها نسخة
 البالا لنها للسمية واقبحها نسخة الكاف علي جعلها للتشبيه
 لانها تستقني بطلان صلاة الامام بالعلو ولو لم يقصد الكبر وهو
 قول لكنه ضعيف وتصحح علي جعلها للتقليل علي حد قوله تعالى
 كما هداهم وقوله به اي بالعلو المطلق لا العلو بطلح وقوله الا بكثير
 مستثني من قوله لا عكسه سوا حمل علي المنع والكراهة فكان الاول
 وصلة به لان الموضوع مع عدم قصد الكبر وفي كلام الطيبي في نظري حيث
 جعله مستثني من قصد الكبر وقد علمت بطلان الصلاة مع قصوه
 ولو بالعلو اليسير ثم ان مثل الخبر عظم الذراع من طوي المرفق الي
 مبدأ الكف وينبغي ان يراعى الذراع المتوسط **ف** وهل يجوز ان كان
 مع الامام طائفة كثيرهم **ت** رد **س** اي ان ما ذكره اولاً من عدم الجواز
 في قوله لا عكس سوا حمل علي الكراهة او علي المنع اختلف هل ذلك
 مطلقاً سوا كان مع الامام طائفة من المأمومين او كان وحده وهو
 ظاهر المذهب او محل النجس اذا كان وحده في المكان المرتفع واما
 ان كان معه غيره فلا منع حيث كان الغير لا من الاشراق بل من جوار
 الناس اما الوصلي مع طائفة من اشراق الناس فلا يجوز لان ذلك
 مما يزيد فخراً وعظمة وهذا مختز قوله كثيرهم **و** مستمع واقتدا
 به او بروية وان **ب** دار **س** اي وجازت صلاة مستمع واقتدا به
 والا فضل ان يرفع الامام صوته ويستقني عن المستمع فانه من
 وظايف الامام وبما يجوز الاقتداء بصوت المستمع وادوي صوت
 الامام يجوز الاقتداء بروية الامام او المأموم وان كان المتقدي
 في الاربع ابدار والامام خارجاً جسداً وغيره في غير الجماعة فاشتمل

كلامه

كلامه علي اربع مراتب فتو له وسبع علي حدق مضاف
 اي وجازت صلاة مستمع كما اشروا له في التقدير يدل قوله
 واقتدا به ومن لازم جوازها صحته لا العكس فلهذا
 عدل عن قول بن الحاجب وتصحح وظاهره ولو قصد بالتكبر
 وسمع الله لمن حده بحمد اسماع المأمومين خلافاً للشافعية
 فانهم فصلوا تفصيلاً لا يقول به وفي قوله واقتدا به سائحة
 لان الاقتدا انما هو بالامام اي وجاز للمقتدي ان يعتمد في
 انتقالات الامام علي صوت المستمع **و** كذا فرغ من شروط الامام
 ابتها بشروط الاقتدا وهي ثلاثة نية الاقتدا والمساواة في
 الصلاة والمتابعة في الاحرام والسلام وبدا بالاول منها بقوله
و شرط الاقتدا نية **س** اي وشرط صحة صلاة المأموم نية
 اتباع امامه اولا فليس للمنفرد ان ينتقل للجماعة ولا العكس
 خلافاً ليهذا الشرط الا في عدم الانتقال وله ذلك فرغ
 عليه بن الحاجب فلا ينتقل منفرد للجماعة كالعكس **و** كما **س**
 الاول ان يفرغ قوله ولا ينتقل المخ بالنا علي هذا كما فعل ابن
 الحاجب لانه لا يتصور وجود الاقتدا به دون نية فان من وجد
 شخصاً يصلي ونوي الاقتدا به فهو مأموم وحصلت له نية
 الاقتدا وان نوي انه يصلي لنفسه ولم ينو الاقتدا به فهو
 منفرد وصلاته صحيحة ان فداوا لا بطلت من ترك التواضع لا لترك
 نية الاقتدا ففي اي صورة يحكم بانه مأموم ولم ينو الاقتدا به
 وبطل صلاة **س** بخلاف الامام ولو بخلافه **س** اي بخلاف الامام
 فليست نية الامامة شرطاً في صحة الاقتدا به ولا في صحة صلاته
 ولو جازة اذ الجماعة ليست شرطاً في صحته بل شرط كمال

فا

فوق

الاجمة وجماعا وخوفا ومستحلفا **ش** يعني انه لا يشترط نية
الامامة الا في اربع موانع احدها اذا كانت اماما في الجمعة لان
الجماعة شرط في صحتها فيلزمه ان ينوي الامامة والابطال
عليه لا تنوذه وعليه لبطالها عليه ثانياً الجمع ليلة المظفر
خاصة لانه لا بد فيه من الجماعة وان كان الامام الواتب يجمع وحده
وتحصل له فضيلة الجماعة لان هذا خصوصية للامام بخلاف
غيره من بقية المجموع كالج بعرفة وغيرها فلا يشترط فيها
الجماعة اذ للانسان ان يجمع فيها بنفسه ثم ان المؤلف لم يبين هنا
هل نية الامامة مشترطة لكل من الصلاتين او للثانية فقط وذكر
في التوضيح ان نية الجمع عند الاولى وامانة الامامة فيقبل تكون
عند الثانية لظهور ان الجمع فيها وقيل في الصلاتين اذ لا يعقل
الجمع الا بين اثنين انتهى والمشهور الثاني فلو ترك نية الامامة
بطلة الثانية على الاول وبطلت على الثاني ثانياً الصلاة
في الخوف الذي اديت فيه على هيئتها بطايفتين **اذ لا يقع كذلك**
الاجماع فان لم ينوي الامامة بطلت على الطائفتين وعلى
الامام رابعها الامام المستحلف يلزمه ان ينوي الامامة ليميز
بين نية الامامة والامومية او شرط الاستحلاف ان يكون
خلف الامام جماعة فلو لم يكن خلفه الواحد لم يقع له الاستحلاف
فان لم ينو الامامة فصلاته صحيحة غاية انه منفرد الا ان ينوي
كونه خليفة الامام مع كونه مأمورا فتبطل صلاته للتلاعب واما
صلاة من خلفه فتبطل عليهم ان افترقوا بالامام والا فلا ولا
كثيرة نية الامامة في الاربع السابعة شرطا في صحتها يجب تقدم
مبداه وفصل الجماعة كذلك ينعدم حصول العقل للامام بعده

عند

عند الاكثر وان لم يكن شرطا في صحة الصلاة تنسها والتشبيه
يكون في بعض الوجوه صحيح تشبيها بهذا الاعتبار بقوله **ش**
لفضل الجماعة **ش** اي شرط حصول العقل للامام في كل صلاة
نية الامامة ولو في الاثناسوا كانت رتبة الامام غيره هذا هو المراد
واختار المحققين عند نفسه في الفرع الاخير وهو قوله كفضل به
الجماعة خلاف قول الاكثر وان فضل الجماعة يحصل للامام ايضا
ولا يعيد في جماعة ولو لم ينو الامامة **ش** وسأواة في الصلاة وان
بادا وقتها او بظهره في يومين **ش** هذا معطوف على نيته
اي وشرط الاقنة نيته وسأواة ومتابعة اي سأواة في
عين الصلاة المفتية به فيها الاما يستشبه بعد فلا يصح
فرض خلف مثل وظاهرة لا يصح نادر اربع خلف ففرض
لانه فرض خلفه فرض غايوله واما المنذورة خلف النافلة
لا تصح وهو ظاهر المازري يتردد اصحابنا في نادر كعتين هـ
صلاهما خلف متقل واجوان بعض شيوخنا على امامة الصبي
ورد بانما نية الفرض ولا يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه
فلوطن المساواة فاحرم قتين خطاوه كظان الامام في ظهر
فاحرم فاذا اجهو في عصر فيقبل يتطوع ويستأنف والذي ياتي
عليه ما في المدونة في الذي يكره الظهر وهو مع الامام في العصر
يتماذي اي يتماذي هذا الي تمام ركعتين عند ركعة ام لا فان
ذكر بعد ثلاث شفها باخري قاله بن رشيد وكما تبطل صلاة
الما سوم اذا حصلت المخالفة في عين الصلاة المفتية فيها
لصلاة امامه كما مرتب بطل صلاته ايضا اذا اتخذت الصلاة لكن
حصلت المخالفة بينهما في الاداء والمضا كظهر امس خلف ظهر

اليوم وعكسه او حصلت المخالفة بظهورين مثلا فائتين من يومين
فلا يبالي قاض ظهر السبت خلف قاض ظهر الاحد ولا عكسه
ويجيب اماموم فقول المؤلف وسأواة اي في الصلاة اي في
عينها وفي ركنها وفي صفتها ادا وقضا فقوله وان بادا وقتا
مخالفة في مفهوم قوله وسأواة في الصلاة اي فان حصلت
مخالفة في الصلاة بطلت وان كانت المخالفة بادا وقضا او كانت
المخالفة بسبب ظهورين من يومين ولا مفهوم لظهورين ولو غير
يصلتين كان اعم وفي تقرير الشارح الكبير والوسط لقوله
او بظهورين بالصحة بعد من كلام المؤلف والصواب ما في الصغير
من الاقتلا خلف فرض **من** هذا استثنى من قوله وسأواة في
الصلاة اي انه يشترط ان يتحد فرضهما الا في مثل هذه المسئلة لا ارتفاع
رتبة العرض عن المقل بنا على جواز السئل باريح او في سفرهما في
ابن عرفة وهو يقتضي انه لا يبالي ركعتين مثلا خلف اخبرني
الظاهر ولا يبالي النافلة اربعا خلف من يبالي الظهر اي انه يكره
ذلك لانه من باب الاقتداء بالواصل وهو مكروه علي ما يظهر من
كلام ابن عرفة هناك من ظاهر تمل المراق وهو خلاف ما يظهر
من كلام الشارح **وت** وبعضهم من ان ذلك جائز ثم ان قول ابن
غازي بن عرفة بنا الخ مبني على ان الاستثناء في كلام المؤلف يفيده
الجواز واما علي انه يفيد الصحة فلا يظهر **من** ولا يستقل منفردة
لجماعة كالعكس وفي مريض اقترى بمثله فصيح قولان **اي** انما
يستقل المنفرد للجماعة لان نية الاقتداءات محمولة على الصلاة
واما العكس وهو كون من في الجماعة لا يستقل الا منفردا وعنها لانه
قد ازم نفسه حكم الاقتداء بقولنا لا يستقل من في الجماعة عنهما

اليوم

يندفع

يندفع الاعتراض بالوطر اعلى الامام عذر ولم يستخلف فاني يجوز
لما سومية ان يتموا اذ اذا لانهم لم ينتقلوا عن الجماعة واختلف
في المربين اذا اقتدى بمثله فصيح اماموم فقيل يجب عليه الاتمام
سعه قايما لدخوله بوجه جائز وقيل يجب عليه الانتقال عنه
ويتم منفردا اذا لا يقتدى قادربا جز قولان ليحيى بن عمرو ومحمّد
وقول **ت** وجوازه ويتمها قذا خلاف التعل وقوله ولا يستقل
منفرد لجماعة غرض على قوله وشروط الاقتداء ان لا يكون له مقتزرا
الا بعد اكتمال التيمم عليه وقوله كالعكس اي لا يستقل من الجماعة
التتويج والاختراز وقوله كالعكس اي لا يستقل من الجماعة
للا منفردا اي مع بقا الجماعة فلا يستفيض بمسائل الخوف والاستعلاء
والسحر والوعاف وقوله وفي مريض الخ جواب عن سؤال سندر
وارد على قوله كالعكس علي احد القولين **من** ومتابعة في الاحرام والسلام
من هذا هو الشرط الثالث من شروط الاقتداء وهو متابعة الامام
لا سامة في الاحرام والسلام بان يبذل كلامهما بعد قراة الامام منه
وما كان عدم المتابعة يصدق بصورة السبق المتفق على البطلان
فيها وبصورة التساوي المختلف فيها ذكر مختاره من ذلك الخلاف
بقوله فالمساواة للامام في واحد منهما وهي ان يجب نطق
الماوم بنطق امامه بان يشرع اماموم قبل تمام الامام من الاحرام
والسلام وان شك في الماومية سبطلا بان يشك كل منهما في كونه
اماما او ما موكلا لرجلين ايتهم احدهما بالاخر فشكاني تشهدهما في
الانام تشهدا وسما عا بطلت عليهما وان تقابا صحت للثاني قذا
وان شك احدهما في كونه اماما او ما موكلا دون الاخر وسلم انك
قبل سلام الاخر فضلاته باطلّة واما ان سلم بعده فضلاته معيية

وكلام المؤلف شامل لذلك وانما بالغ علي سبيل التذكير
 ليلا يتوهم متوهم فيها الاجزاء المساواة لاحتمال كون كل
 في نفس الاسرار اما وحمل الشارح كلام المؤلف علي البيان
 وهو الذي يتبين المصير اليه وحاصله انه ان ابتداء قبله بطلان
 صلاته وان اتم بعبده وان ابتداء بعبده بان سبقت الامام ولو
 بحرف واتم بعبده او بعبه اجزاء قوله واحد فيهما وان ابتداء
 فاتم بعد او بعبده فحمل الخلاف والراجح البطلان والاختيار ان لا
 يجزم الامام الا بعد ان يسكت الامام قاله مالك وحكم السلام
 من ذلك حكم الاحرام **ش** لا المساواة **ش** هذا الخارج من علم المساواة
 اي المساواة ببطلان في الاحرام والسلام دون المساواة فيهما
 وهي المتابعة فورا وان كان خلاف الاول كما في كغيرها
 لكن سبقت ممنوع والاكره **ش** ضير التثنية راجع للاحرام
 والسلام وهو شبه في عدم البطلان والمعنى ان غير الاحرام
 والسلام كالركوع والسجود ونحوهما لا تبطل الصلاة بعبدهم
 المتابعة فيه كالمساواة والمساواة لكن سبقت فيها ذكر ممنوع
 وسأوانه فيهما كروضة كسبقت في الاقوال كما قاله بن ناجي
 في شرحه علي الرسالة والاولي ان يفعل ما ذكر بعبده ويذكره
 فيهما فقوله كغيرهما تسببه في عدم البطلان علي حذف غايته
 اي كعدم متابعه غيرهما اي غير الاحرام والسلام كالركوع ونحوه
 وعدم المتابعة هو المساواة والمساواة وقوله لكن سبقت مصدر
 معناه لفاعله او بفعله اي سبق الامام او الامام في غير
 الاحرام والسلام ممنوع اي فعله عمدا لا سهوا او غفلة لانها
 لا تنصت بالمتعمد **ش** واما الواقع بعبده ان علم ادراكه قبل زعمه لان خفي

فما ذكر ان السبق في غير الاحرام والسلام البطلان ذلك
 ما ينقل من حصل منه ذلك بقوله واما الخ والمعنى ان من رفع
 راسه قبل امامه في ركوع او سجود يظن ان امامه رفع وقد كان
 اخذ فرضه معه فانه يسبق في حقه وقيل يجب وعليه اقتصر المصنف
 ان يرجع راسه او ساجدا ولا يقف ينتظره ان علم ادراك الامام
 قبل رفعه والا فلا يرجع بخلاف ما لو خفي قبل امامه لركوع
 او سجود بعد اخذه فرضه معه من القيام المنخفض منه فانه
 لا يوسر بالعود بل يثبت كما هو حجة بآية الامام علي المشهور
 لان الخفي غير مقصود في نفسه بل خلاف في المذهب انما
 المقصود منه الركوع والسجود قوله واما الواقع اي سهوا او
 عمدا فقد تقدم في قوله لكن سبقت ممنوع والاكره ويعلم
 منه انه يوسر بالعود وقوله لان خفي اي وهو يعلم ادراكه
 فيما فارقه منه والا استوت المسالتان وما ذكره المؤلف من
 التفرقة بين الرفع والخفي هو المشهور كما قاله بن عمر وقوله
 الطنجي ويقتضي ما في بن غاري والمواق ان الخفي كالرفع
 وهو المول عليه كما يفيد كلام **ح** والمؤمنون انه اخذ فرضه
 مع الامام قبل الرفع فان لم يأخذ فرضه قبل رفعه وجب الرجوع
 اتفاقا فان تركه عمدا كان كف تعد ترك ركن فنبتل صلاته
 وسهوا كان كف زوجه عنه المشار اليه بقوله وان زوجه الخ **ص**
 ونوب تقديم سلطات ثم رب منزل والمستاجر علي المال وان
 عبدا كامرأة واستخلفت ثم زايده فقه ثم حديث ثم فزاة ثم عبادة
 ثم بسن اسلام ثم بنسب ثم بخلق ثم بخلق ثم بلباس **ش** اي ثوب
 عند اجتماع جماعة كل يعلم للامامة تقديم سلطات او نايه ولو

ان غيره افقه وافضل ثم ان لم يكن سلطان ولا ناييه **فرب**
 المنزل المجتمع فيه ولو كان غيره افقه وافضل لانه ادري به
 بثبته لاننا نسمع ان يوم احدى في المسجد عن امامه الوائت الا
 باذنه فني داره اولى واذا اجتمع المالك للذات مع مالك المنفعة
 قدم مالك المنفعة لخبرته بجودة منزله ولو كان رب المنزل او
 المساجد عبدا او امرأة لكن العبد يستحق التقديم مباشرة
 والمرأة استنابة ولذا استخلف من شامت وغيرها من الذكور
 المجموع الامانة كذلك ثم ان لم يكن رب منزل بان اجتمعوا في غيره
 فزايده فقه وان كان المحدث افضل منه لاعلميته بالحكام الصلاة
 وحق المؤلف ان يقدم الاب والعم علي زايده الفقه فيقول ثم اب
 ثم عم ثم زايده فقه ثم عند التساوي في الفقه يقدم زايده حديث ابي
 واسع الرواية والحفظ ثم مع تساويهم حديثا وما قبله فيقدم زايده
 قراءة ابي ادري بالقرأة وان كان في الحروف ويحتمل الترددنا وان
 اتقاننا لان القرأة مضمنة بالصلاة بخلاف العبادة ثم مع
 تساويهم قراءة وما قبلها يتقدم زايده علي عبادة من صوم وصلاة
 لان من هذا شأنه أشد خشية وورعا وتزهدهم مع تساويهم
 عبادة وما قبلها يتقدم سني اسلام لزيادة اعماله ثم بنسب
 شرف لدلالته علي ميانه المنصف به عما ينافي دينه ويوجب
 له ائنة عن ذلك ثم بكمال خلق بفتح الميم وسكون اللام وهو
 الصورة لان العقل والخبر شيئا نهما غالبا ثم بحسن خلقهم
 الميم واللام لانه من اعظم صفات الشرف وقد به بعض علي
 كمال الصورة واستظهوره في توضيحه ويحتمل كلامه بكون الفضل
 ثم بجمال لباس لدلالته علي شرف النفس والبعد علي المستقدر
 ثم ان

ثم ان المبالغة في قوله وان عبد الخ في تقديره لا في استحباب
 التقديم اي ويستحق امر الامانة رب المنزل وان عبد المرأة
 وامر الامانة يشمل مباشرتها والنيابة فيها ولا يصلح جعله
 مبالغة في استحباب التقديم والظاهر من كلامي ان رب المنزل
 لو كان كافرا او به مانع من الامانة غير اذ لا حق له فيها سببا
 ولا استنابة **ص** ان عدم نقضه من او كرهه **ش** قد تقدم ما ينبغي
 ان هذا راجع لقوله ثم زايده الخ اي انه يستحب تقديم من ذكر بشرط
 ان تتقني الاوصاف المانعة من الامانة والاوصاف المكروهة
 فان وجد شي مما ذكر فلا يستحب تقديمه بل الحق له فيستحب
 له ان يستناب فان قلت كان المناسب ان يعطى بالاولاد
 باوفان الشروط انتقاوها فالجواب ان المراد الاحد الاير
 وانتقاوه بانتقا الامر من ما كثر له تنالي فلا تلحقه ثم انما او
 كنورا فان قلت هل لاقتصر علي قوله ان عدم نقضه من
 او كرهه ولم يذكر قوله واستنابة النافق فالجواب انه لو اقتصر علي
 ذلك لاستفيد منه انه لا حق له بالكلية حيث قام به المانع
 مع ان الحق له **ص** واستنابة النافق **ش** اي ونسب استنابته
 المستحق للامانة النافق تنفعا يجوز منه امانته كالملا بان
 كانا علم من السلطات او من رب المنزل فينوب لهما ان ياذنا
 له فاستنابة صدر من افعال لفاعل وهذا في فعله وهو
 معطوف علي نايي فاعل نذب كما اشرفنا اليه وجعله بعض
 معطوف علي نقضه من نايي فاعل عدم فيصير التقي وان عدم
 نقضه من او كرهه وعدم استنابة النافق غير انما اذا استناب
 النافق غير فناييه احق بمرتبة ولو كان يقضي المستناب

اوجب منها او كرها ونه بعد لتكلف ما فيه ولكن علي هذه
التشبيه بيني اخصاصه برب المنزل والسلطان ويدل علي
ذلك قول بن الحاجب والسلطان وصاحب المنزل الاستتابة
وان كان نافعا **ص** كوقوف ذكر عن يمينه **ش** يريد كما ينبغي
استتابة النافق يندب وقوف ذكر بالغ عن يمين الامام
وان وقف عن يمينه اذ اراد ان يمينه من خلفه **ص** واثنين
خلفه وصبي عقل القرية كالبالغ وشا خلف الجميع **ش** يعني ان
الاثنين من الذكور فصاعدا يتومان واد وذلك لان التصنيف
مطلوب لقوله عليه الصلاة والسلام افيموا صفوفكم فاني اراكم
من وراء ظهوري والصبي اذا كان يعقل القرية كالبالغ فيقف
وحده عن يمين الامام ومع رجل خلفه واما النساء فيقفن به
خلف الرجال لانهن عورة فقوله وصبي مبتدأ وسوع البتة
بوصفه بقوله عقل القرية اي ثوابها بان لا يدب ويبترك
من معه وقوله كالبالغ خبره **ص** ورب الدابة اولي بمقدمها **ش** يعني
اذا التوي شخص من رب دابة حمله معه ولم يشترط تقديم احد
علي الاخر فان رب الدابة اولي بمقدمها ليسوال الدال مخففة
وقتها مشددة لعلها بطباعها ومواضع القرب منها كالم
رب الدار قبلتها ولذا يقضي بالدابة عند تنازع الراكبين لمن
بمقدمها كما يقضي لحاكي الوثيقة بتقديم شهداءه لانه اعلم بما
احتق عليه وكل هذا دليل علي تقديم الاقرب لاهلية بمخالج
الصلاة ومفاسدها **ص** والا ورع والعدل والخو والاب والم
علي غيرهم **ش** يعني ان الا ورع يتم ندبا علي الورع وهو التارك
لبعض اباحات خوف الوقوع في الحرام وان العدل يتم
ندبا

اي

ندبا علي مجهول الحال وان الموصية ندبا علي ذي الرق
وان الاب والم يندب علي الابن وابن الاخ ولو كانا زنايين في
الفضل خلافا لسمعون في تقديمه بن الاخ الا فضل علي عمره
ولا يلزم مثله في الاب لزيادة حرمته قاله المازني خلافا للمخمس
ويحتمل ان يريد بالعدل الاعدل اي يندب تقديم الاعدل
علي العدل لانه لو بقي علي طاهره لا وسم انه يندب تقديمه
علي الناسق لانه المقابل له مع انه لاحق له في الامامة كما مر
كما اشار له بن غاري وان المراد بالعدل هنا عدل الشهادة ولا
يلزم ان يكون مقابله فاسقا كما قابله في باب الشهادة بالمخمل
وهو ليس بناسق وهذا الولي من كلام بن غاري لان فيه تكلفا
ومن كلام **ش** المقابل له بالمجهول لان العدل لا يتقابل بالمجهول
لان الذي انما يتقابل بنقيضه او المساوي لنقيضه والمجهول
ليس نقيضا للعدل **ص** وان تشاح متساوون لا لكونهم
ش يعني انه اذا اجتمع جماعة واستواي مراتب الامامة وتنازعوا
فمن يقدم اقرع بينهم ان كان مطلوب حيازة فضل الامامة لا لطلب
الرياسة الدينية والاسقط حكم من الامامة لانهم حينئذ
فساق **ص** وكبر المسبوق لسجود او ركوع بلا تاخير لا للجوار
ش يعني ان المسبوق اذا وجد الامام ساجدا فانه يكبر للسجود
يريد به تكبير الاحرام ولا ينتظر الامام حتي يرفع وكذلك
يكبر فيما اذا وجد ركعتا تكبيرتين احدهما الاحرام والاخرى
للكوع ولا ينتظره واما اذا وجد جالسا في التشهد فانه يكبر
تكبيرة الاحرام فقط ثم يجلس بغير تكبير بلا تاخير ايضا فقوله
بلا تاخير ظاهره الوجوب مالا ولا يرفق في مثله لينفوم

الامام لغير ما ادركتم فملوا وياقاتكم فانتموا **ص** وقام بتكبيرات
 جلس في ثانيته الادرك التشهد **ش** يردد ان المسبوق يقوم
 بتكبير ان جلس مع الامام الجلوس الذي فارقه منه في ثانيته
 هو بان ادرك حة اخيرة الثلاثية او الرباعية لان جلوسه
 وافق محله بخلاف ما اذا ادرك ركعة او ثلاثا فانه يقوم بتكبير
 لانه جلس في غير محل جلوسه موافقة للامام وقد رفع بتكبير
 جلس به وهو في الحقيقة للقيام بهذا في غير مدرك التشهد
 الاخير اما هو فيقوم بتكبير وان لم يجلس في ثانيته نفسه
 لانه لم يفتح صلاة وهو مذهب المدونة وسئل مدرك الجود
 الاخير ويقيم فيقوم قوله ان جلس في ثانيته بما اذا قام للفقهاء
 واما ما دام مع الامام فيكبر في ثانيته وغيرها موافقة للامام
 وقوله ثانيته اي ثانيته نفسه لا امامه وفي بعض النسخ ثانيته
 بدون الضمير والاولي اولي **ص** وفقفي القول وفي العمل **ش**
 يعني ان المسبوق اذا ادرك بعض صلاة الامام وقام لاكمال
 ما بقي من صلاته بعد سلام الامام فانه يكون قاضيا في الاقوال
 بانيات في الاعمال والفتا عبارة عن جعل ما فاته قبل الدخول مع
 الامام اول صلاته وما ادرك اخر صلاته والبناء عبارة عن جعل
 ما ادركه مع اول صلاته وما فاته اخر صلاته قاله الشارح والراد
 بالاقوال القراءة خاصة واما غيرها من الاقوال فهو بان فيه
 كالافعال فلهذا يجمع بين سمع الله لمن حمده ورسلك الحمد فاذا
 ادرك ثانيته الصبح فتت في فعل الاول علي المشهور كما قاله
 كل من الجزولي ويوسف بن عمر كل منهما في شرح الرسالة في
 قول الشارح انه لا يفتت في ركعة الفتا وهو جار علي مذهب

المدونة

المدونة لانها ما يقضي ما تقدم من القول في الاول ولا فتوت
 فيها الخ فيه نظرا لما علمت ان القول الذي يقضي هو القراءة فقط
ص وركع من خشية فوات ركعة دون الصف ان ظن ادراكه قبل
 الرفع يدب كالصفي لا خوفه قايا او ركعا لا ساجدا او جالسا
ش يعني ان المسبوق اذا جا فوجد الامام راكعا فخشى فوات
 الركعة برفع راسه ان تماري الي الصف فيركع بقرب الصف حيث
 يطعم اذا دب راكعا وصل الي الصف قبل رفع الامام من الركوع
 لان المحافظة علي الركعة حينئذ افضل منها علي الصف اما ان
 كان اذا ركع دون الصف لا يدرك ان يصل اليه راكعا حتى يرفع
 الامام راسه فلا يجوز له ان يركع دون الصف ويتمادى اليه وان
 فانت الركعة اتقا فان فعل اجزائه ركعته وقد اسأ وهذا اذا لم
 تكن الركعة الاخيرة والا ركع ليل لا تقوته الصلاة وما ذكره المؤلف
 هو المشهور وهو مذهب مالك في المدونة واختاره من رسله
 وتيل يحرم مكانه ترجيح الادراك الركعتين قبل لا يجمع حتى ياخذ
 مكانه من الصف او يتأربه وعلي المشهور يدب الصفيين والثلاثة
 واذا تعددت الفرج دب لا خوفه بالترجيح بالنسبة الي جهة الداخل
 وهي التي بالنسبة الي جهة الامام اولى سوا كانت امامه او عن
 يمينه او عن يساره واذا اخطا ظنه فلم يدرك الصف في ديبه
 راكعا ب قايا في الثانية ولا يدب في قيام ركوعه هذا المسبوق
 فيه كما في سماع شيب خلافا لما في الجلاب ويدب راكعا في اولاه
 خلافا لاشيب في انه لا يدب راكعا اذا دخل نجاة بده عن ركعته
 واما ساجد او جالسا فلا يدب لقيامه لحيته فان قلت كيف ينصرف
 فيمن يظن ادراك الصف قبل الرفع ان يظن فوات الركعة ان تماري

للصف قلت اجيب باجوبة منها وعليه تقتضون يظن ادراك الصلوة
قبل الرفع ان خب ويظن عدم ادراك الركعة ان تمادي الي الصف بالركعة
والوقار فيركع قبل الصف لان الخيب حينئذ غير متحقق عنه اذ هو في
الصلوة ولا يجب قبل ان يركع ليدرك الركعة قبل الرفع لانه خيب للصلوة
وهو منهي عنه **هـ** وان شك في الادراك الناهي **هـ** لما كان المسبوق
ما سورا باتباع الامام علي الحالة التي هو فيها من ركوع او سجود فانا
تبعه في الركوع وتيقن ادراكه بان ملك يديه من ركبته قبل رفع راسه
اعتمد بتلك الركعة وان شك في الادراك المذكور فالاولي ان لا يجزم
فان فعل الناهي وتمادي معه واي يركع بعد سلامه وسجد بعد
السلام قال المؤلف لمن شك املي ثلاثا **ام** اربعا **هـ** وان لم يركع
ونوي به العقد او نواها او لم ينوها **جزا** **ش** يعني ان المأموم سوا
كان مسبوقا ام لا اذا كبر للركوع في حال الخطاطمة وهو راكع ونوي
بها العقد اي تكبيرة الاحرام دون الركوع او نواها اي تكبيرة العقد
والركوع ولم ينو واحدا منهما **جزا** في الجبيع واللام في قوله لركع
معني في او عيني عند قلنا فيه قوله ونوي به العقد **هـ** وان لم
ينوه ناسيا له تمادي المأموم فقط **ش** اي وان لم ينو المصلي تكبيرة
الركوع الا هو ناسيا للاحرام ثم تذكره فان كان اماسا او فدا قطع
سعي ذكره وان كان ماموسا تمادي وجوبا ويبيدها وجوبا كما في
الجلاب خلافا لما يوهمه كلام **نت** ولا فرق بين ان ينوي ذلك
في الاولى او غيرها ولا بين الجمعة وغيرها علي ظاهرها ورواه
ابن القاسم ومنهم ناسيا قطع العائد وهو كذلك لانه انما تمادي
الناسي مراعاة لقول سدي بن شيبان بالاجزاء **هـ** وفي تكبير السجود
تورد **ش** محله حيث كبر للسجود ناسيا للاحرام وعقد الركعة

الثانية

الثانية فان لم يمتد فانه يتحقق علي القطع اي اذا كبر للسجود
ناسيا الاحرام فعل يتبادر ان عقد الركعة التي بعد هذا السجود
وهو راكع بن رشد او يقطع طلقا وهو قول سدي فيعتقدان علي
القطع حيث لم يمتد ركوع ساجدها واما اذا كبر للسجود ونوي به
العقد او نواها او لم ينوها فانه تكبيرة للركوع علي المعتقد **ص**
وان لم يكبر استأنف **ش** اي ان من دخل الصلاة بين تكبير اصله ناسيا
ثم تذكره فانه يستأنف الصلاة باحرام ولا يحتاج الي سلام لانه
لم يدخل فيها وما كانت الاستخلاف من جملة مندوبات الامام
وكان في الكلام عليه طول افروده بفضل الذكر حكمه واسبابه المكيرو
عنها بالشروط وضعة المستخلف وقوله وبداء حكمه مضمنا له اسبابا
فقالت **فصل** **ندب** لاسام خشي تلف مال او نفس
ش اي ينوب لمن تحققت امامته وثبت الاستخلاف في ثلاثة
مواضع الاول اذا خشي تلف مال له او لغيره كالثقلات دابة او نفس
كخوف علي صبي او اعمى ان يقع في بئر او نار فلا يستخلف من ترك
النية او تكبيرة الاحرام او شك فيها لانه لم يتحقق امامته بل ولا
دخوله في الصلاة وظاهر قوله مال سوا كان قليلا او كثيرا له
او لغيره ولو كافرا ولو ذلك تكريا لا كما نكرتسا ليشتمل نفسه ونفس
غيره ولو كافرا وينبغي ان يقيده بالمال له بالاي بحسب الاختصاص
اي بحسب كل شخص في نفسه وقوله لاسام متعلق بندب يول
عليه قوله ولها اي وندب له بالاستخلاف فلا فالت لانه يلزم
عليه تقديم محمول المصدري عليه مع كثرة النصل ومحمول المصدر
المتقوت عليه عليه اذا كان طرفا او جارا او مجرورا لانه لا يفتقر
مع الفصل وفيه ايهام لانه لا يعلم منه ان الندب للمختلف او المختلف

تق

ومصعب الندي قوله استخلاف واما خروجه من الصلاة فهو واجب او منع الامة للجزء الثاني اذا طرأ على الامام ما يمنعه من ركعة كجزءه عن الركوع او عن القراءة في بقية الصلاة واما في هذه السورة فليس من موجبات الاستخلاف **ص** او الصلاة برعاف او سبق حدث او ذكره **ش** الموضع الثالث اذا طرأ على الامام ما يمنعه من تمام الصلاة كرعاف يسبح البهائم فيها او يمنعه من جهتها لبطائها لسبق حدث او ذكره او كبر كمن لغس خفيف حصل فيها او ذكر حدث كذلك واخرى لو شك في وضوئه وجمنا كلام المولى علي رعا في سبغ البنائين **س** في شرحه وفيه مخالفة لكلام ابن عرفة اذ ليس هو بمنع للصلاة لزواله بنفسه او قتله بل مانع للامامة وانظر الجواب مع اسئلة واجوبة في شرحنا الكبير وقوله استخلاف نائب فاعل نذب وهو متوجه النذب فكأنه يقول يندب للامام **ا** يستخلف عنه وجود سبب من هذه الاسباب وله ترك الاستخلاف ويعد القوم هملا فلا يرد عليه ان كلامه يوهم ان الامام لا يندب له الاستخلاف عند عدم هذه الاسباب بل يجوز له مع انه لا يجوز وبعبارة اخرى استخلاف نائب فاعل نذب اي يندب الاستخلاف كما ذكرنا لا يفيد انه عند عدم ما ذكر من الاسباب يمنع منه مع انه لو ادعى فلو قال صح لاسام خشي تلف مال او نفس الخ استخلاف وهو اولي من تركه لاسلم من هذا وانما نذب له الاستخلاف لانه اعلم من يستحق التقديم فهو من السماوات والارض واليبس والبرق انما التازع فيمن يتقدم فيبطل صلاتهم وانما يستخلف الامام نذبا اذا تقدم من خلفه فان كان من خلفه واحدا فلا اذا لا يكون

يكون خليفة علي نفسه فيتم وحده قاله بن التاسم وقيل يقطع وينبغي قاله اصح وقيل يعمل عمل المستخلف بالفتح فاذا اراد ركعة رجل ثالثة الصبح فاستخلفه الامام وكان وحده يصلي الاول يصلي ركعتي الصبح كصلاة الغد ولا يبين علي قراءة الامام وعلي الثاني يقطعها وعلي الثالث يصلي الثانية ويجلس ثم يقضي الركعة الاولى ويبني علي قراءة الامام فيها وانما يستخلف علي نفسه بعد ما يصلي منه ركعة من المغرب فعلي الاول باثني ركعة بام الترتيب وسورة ثم يجلس ثم يركعة بام الترات فتعلم انه باثني الاقوال والافعال وعلي الثاني فالأمر ظاهر واما علي الثالث فيكون باثني الاقوال والافعال كالاول الا انه يبني علي قراءة الامام **ص** وان بركوع او سجود **ش** يريد ان الامام اذا حصل له سبب الاستخلاف في ركوع او سجود فانه يستخلف كما يستخلف في القيام وغيره ويرفع مع الخليفة ويرفع الاول راسه بلا تكبير لملا يتقدم وابه ومثل الركوع الجلوس كما يفيد قوله بعد وتقدمه ان قرب وان يجلس **ص** ولا يتصل ان رفعوا برقعته قبله **ش** الضمير في يرفعه للمستخلف بالكسر واما في قبله فيجوز رجوعه للاستخلاف وهو الموافق لما في التوضيح ويجوز رجوعه لرفع المستخلف بالفتح كما قاله بعضهم وظاهره ولو علموا بحدته ورفعوا منه ثوبا وهو ظاهر كلامهم وقيل يبطل صلاتهم بمخرجه من ايتهم بمن علم حدته وفيه نظر اذ علم بحدته حال تلبسه بها واذا رفعوا برقعته قبل الاستخلاف او بعده وقبل رفع المستخلف فانهم يبدون مع المستخلف

فيكون معه ويرفعون برفعه فان لم يعود معه لم تبطل صلاته
 كما ذكره بن رشد وتعل الخرج عن بن المواز عدم الاجزائي هذه
 واما ان رفعوا برفعه بعد ما حصل له العذر ولم يجعل استخلاف
 واعندوا برفعه مع الاول فان صلاتهم نصح اتفاقا كما هو
 ظاهر كلامهم وقاله عبد الحق واصحاب الشيخ عبد الرحمن
 علي كلام عبد الحق يوم الاتفاق علي البطلان حيث استخلف
 وهذا اذا اخذوا برفعه مع الامام المستخلف بالسوق قبل حصول
 المانع فان لم ياتوا برفعه بعد قبل حصوله فانه يجب عليهم
 العود مع المستخلف بالفتح فيها ختمون برفعه مع فان تركوا
 ذلك عمدا بطلت صلاتهم ولعذروا فان التذات بطلت تلك
 الركعة وهذا في غير من استخلفه واما من استخلفه فلا بد
 ان يركع ويرفع ولو اخذ برفعه في الاختنا مع من استخلفه قبل
 حصول المانع لانه متول منزلة وركوعه غير معتد به فيكون
 هو كذلك كذا ينبغي كما في شرحه **ص** ولهم ان يستخلف **ش** اي
 ويندب لهم ايضا الاستخلاف ان خرج ولم يستخلف عليهم
 اي ولهم ان يصلوا اذا اوليس مقابله ان لم الانتظار حتي
 يعود لهم فان صلاتهم تبطل حينئذ كما هو مبني اشكال بن غازي
ص ولو اشار لهم بالانتظار **ش** اي ان استخلفهم مندوب ولو
 اشار لهم الاول بالانتظار الي ان ياتي ويتم بهم علي ظاهر
 المذهب خلافا لابن نافع في ايجاب انتظاره اذا اشار لهم ان
 امكثوا وعلي المشهور لو انتظروه حتي عادوا تم بطلت
 عليهم كما ياتي في قوله كعود الامام لانها مخالفة بينه
 وبين ما هنالك المقصود من هذا ان ديب استخلافهم فلا يلزم

منه جواز الانتظار بل جواز عدم الاستخلاف الصادق بجواز
 اتسامه اذ اذا هو المواد **ص** ولصلا في استخلاف الاقرب
ش اي ويندب استخلاف الاقرب من الصف الذي يليه لانه
 ادري باحوال الامام ويسهل له الاقرب **ص** وترك كلام في
 كونه **ش** اي ويندب له ان لا يتكلم في استخلافه لعذر سبطل
 لصلاة كونه سبعة او ذكره ليستقر في خروجه بل يشير على
 يتدبره ودخل بالكاف رعا في غير البناء واما هو فتترك الكلام
 واجب **ص** وتأخروا في العجز **ش** يويد ان الامام اذا طرأ عليه
 ما يمنعه الامانة كالعجز عن بعض الاركان فانه يستخلف وتياخر
 وجوبا بالنية بان ينوي الامامة فان لم ينوها بطلت صلاته
 علي ما تقدم عند قوله بخلاف الامام ولو جئنا الخ واعتبر
 كون النية في اثناء الصلاة للضرورة واما تأخره عن محل
 فمندوب كما ينبغي كلامه في الفصل السابق وكلامه ملول يوقع
 وجوب هذا التأخير **ص** ومسك الله في خروجه **ش** اي ويندب
 له اذا خرج ان يمسك الله ليوري افة قد حصل له رعا في وسيا
 اخري وظاهر قوله ومسك الله في خروجه ولو كان العذر
 رعا فان قلت العقيل المتقدم يقتضي ان العذر اذا كان
 رعا لا ياتي فيه هذا ولا يمارضه ما تقدم من قوله في الرعا في
 فيخرج مسك الله لان ذلك في رعا في البناء وليس هو للستر
 بل للتحقق النجاسة وهذا في رعا في غيره قلت لا شك ان من
 بعد غفلا يحصل السترة الي مسك الله وكذا من قرب حيث
 قطع لزيادة الرعا في عن درهم في الانا للوسط **ص** وتقدم
 ان قد **ش** اي ويندب تقدم المستخلف بالفتح الي رضع الاما

ان كان قريبا منه كالصين ليحصل له رتبة الفضل فان بدا تم
 بهم موضع لان المشي الكثير يفسد هاتين القريبتين
 على الحالة التي حصل استخلافه فيها وان يجلسه بخلاف
 المحرم خلف الصف فلا بد بجالسا كما مر لان هناك عذر
 بخلافه هناك وايضا هناك لاجل التمييز لئلا يحصل لبس على
 القوم فحواشد مما سرت ان مفهوم ان قوب بقي استحباب
 التقديم مع عدم القوب ولا يؤخذ منه النسخ مع انه ممنوع **و** ان
 تقدم غيره صحت **ش** يعني ان الامام اذا استخلف رجلا فتقدم
 غيره من يصلح للامامة تمدا او شتباها كقوله يا فلان يري
 واحدا في القوم الثمر منه يسي باسمه فاتم لم الصلاة صحت
 وهذا يدل على ان المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة ينقص
 الاستخلاف بل حتى يقبل ويكمل بعض الفعل **ص** **كان**
 استخلف مجنون او لم يتقدم وابه **ش** التشبيه في الفقه يعني
 ان الامام اذا استخلف على القوم مجنونا او غوفا لا يجوز
 امامته ولم يعمل بهم عملا فان صلاتهم صحيحة كائنتم **اب**
 المستخلف لا يكون اماما حتى يعمل بالامام مدين عملا في الصلاة
 ولو كان اماما بمجرد الاستخلاف كما عند بعض شيوخ عبد الحق
 بطلت عليهم ولو لم يتقدم وابه وقرق عبد الحق بان هذا ليس
 ممن يوتى به فلا يفرضهم استخلافه حتى يعمل عملا ياتم
 به فيه انتهى وتنقي قول لم يتقدم وابه بطلانها عليهم
 بمجرد الاقتداء به وهو الظاهر بخلاف مقتضى قول عبد
 الحق حتى يعمل عملا ياتم به فيه انتهى وبمخبر ولم يتقدم
 به البطلان ان اقتدوا به وان كانوا غير عاقلين كما تقدم في قوله
 او

نعم

او مجنونا **ص** واتموا وحدها او بعضهم او بامامين **ش** يعني وكذلك
 لا ينظر صلاحهم اذا اتوا وحدها لانهم وتكون خليفة الامام
 واعدى لهم يستخلف عليهم او بعضهم وحدها وترك الاقتداء
 بمن ام الباقين الذي استخلفه الامام وغيره او اتوا بامامين
 بان قد تم كل طائفة اما وقد اسات الطائفة الثانية
 بمترلة جماعة وجدوا جماعة يصلون في المسجد بامام فتدسوا
 رجلا منهم وصلوا وهذا كله في غير الجمعة واليه اشار بقوله الا
 الجمعة فلا تقع للتميم وحدها لان شرطها من الجماعة
 والامام ولو بعد ركعة على المشهور وليسوا كالسبوق لانه
 ينقص ركعة فتقدمت بشرطها بخلافه فان الركعة الماتي بها
 بنا ولا يصح صلاة شي من الجمعة سما هو بنا قد اولا تقع للطائفة
 الثانية اذ لا يصلي جهات في موضع وتصح لا يستقام بان
 يوجد في بعض النسخ واتوا وحدها بالواو وهي محتملة
 للمعطف والحال الا ان الظاهر منها الحال وصاحبها وصاحب
 الحال التي قبلها وهي ولم يتقدم وابه مجنونا وهي حال مترادفة
 اي متساوية وفي بعضها باو وهو مطوف على تقدم غيره او على
 استخلف مجنونا وقوله الا الجمعة راجع للمفروع الثلاثة وتصح
 صلاة من صلى مع الامام في الفرع الثاني بشرط توفر الشروط
 لكون من معه اثني عشر تنفذ بهم الجمعة واما الفرع الثالث
 فتصح صلاة من صلى مع من قدمه الامام حيث قدم احدها
 فان لم يقدم احدا وقد قدموا اثنين وقدم هو اثنين فتصح
 صلاة من سبق بالسلام بشرطه فان استويا بطلت عليهما
 ويبيدونها الجمعة سادام وقتها باقيا وقولنا تقع صلاة

تقع

تأمل القوم

Copy

من قدمه الاسم او من سبق بالسلام محله حيث وجدت الشروط
فان لم توجد فامحلت بطلت وحيث بطلت فمحلت بطلت جنة الثانية حيث
وجد شرطها لم ينحل واستظهره في شرحه الاول **و** قدرا
من انتهى الاول **ش** يعني ان المستحلف يكمل على صلاة الاول
فمنه من حيث انتهى الاول في المحصر وان لم يكن قراشيا اقتصر
القراءة من اولها فان كانت سرية ابتداء المستحلف القراءة
من اولها ولو كانت في قيامه قدر قراءة ام القرآن لا كان ان
يكون شيئا او بطلت قرائتها ولم يمتها وهذا معنى قوله وابتدا
سرية ان لم يعلم فان علم بان يكون قد اخبره الاسم بانه انتهى
في قراءة الي كذا او كان قد ساء منه فسمع قراءة فانه يقرأ من حيث
انتهى الاسم كما ينحل في الصلاة المحصورة وقوله وقرا اي نداء قاله
بعضهم على سبيل البحث وظاهره ان له ان يقرأ النافذة حيث
قراها الاول وهو ممنوع لان تكرير الركن القوي لا يجوز وان لم
ينحل به الصلاة ودعوى انه يقتصر هنا ذلك لان الحيد للنافذة
شخص اخر يحتاج لنقل وقوله وابتدا بسرية اي وجوبا **و** معنى
بادراك ما قبل الركوع **ش** اي ومحتة الاستحلاف بادراك
المستحلف قبل العذر من الركعة التي وقع الاستحلاف فيها
جزايمتد به وهو ما قبل تمام الركوع الذي هو رفع الرأس وذلك
بان يدرك الاسم في الركوع ما قبله كما في توضيحه فقلنا من الركعة
المستحلف فيها ليس لها الوقاية ركوع ركعة وادرك سجودها
واستمر مع الاسم حتى قام كما بعد ما حصل العذر فانه يصح
استحلافه لا بدراكه ما قبل تمام ركوع الركعة المستحلف فيها
وهو القيام ولا يصح عدم ادراك ما قبلها **و** والا فان صلى

اي المستحلف

لنفسه

لنفسه او بينه بالاولى او الثالثة صحت والا فلا كعمود الاسم
لاتماسها وان جابده العذر فكا جني **ش** اجمع من يستد به من
شراجه على انه لا يستقيم على هذا المساق ولذا قال ابن
غازي حقه ان يفرع قوله والا فان صلى لنفسه الخ على قوله
وان جابده العذر فكا جني كما فعل بن الحاجب وقرره في
التوضيح والافق لم يدرك جزايمتد به يستحيل بناؤه بالاولى
انتهى وقال بعض الاشك ان فيه نقصا ونقصا وتأخيرا صدر
شله من مخرج مبيضة المولف انتهى ونحوه شرح على ما صوب
ويكون مساقه وصحته بادراك ما قبل الركوع والابطال صلاحه
دونه وان جابده العذر فكا جني فان صلى لنفسه او بينه
بالاولى او الثانية صحت والا فلا كعمود الاسم لاتماسها فانه
بعد والا والتتيم هو قوله فان صلى لنفسه الي صحت فانه
قدم عن محله ومحله قبل قوله وان جابده العذر فكا جني فانه
سوف عن محله ومحله قبل قوله فان صلى لنفسه فقوله والآله
بطلت صلاحه دونه اي والادان لم يدرك جزايمتد به من ذلك
الركعة بان فاته ركوعها اما بان احرم بعد الركن وقبله وعقل
او نفس حتى رفع الاسم فلا يصح استحلافه وان قد **و**
الاسم فليتم هو غيره فان لم يتأخر وتأخر بالقوم في سجودها
بطلت عليهم صلاحه على المشهور لا يعتد به ذلك السجود وعدم
اعتداده هو به اذ لم يجب عليه الامتثال بالاسم فهو كمن
امتنع عنها فتبطل عليه ونفاي دون صلاة فلا تنحل اي بشرط
ان يبيني على فعل الاسم بان ياتي بما كان ياتي به مع الاسم ولم
يجعل له عذرا في بالرفع والسجود فان تركه بطلت صلواته

قد

ايضا وان جابد العذر فلا جني **ش** ما تقدم حكم من جا
قبل العذر وانما ان جابى المستثنى بالفتح بعد حصول العذر
من الامام وخروجه من الامة فلا جني فلا يصح اختلافه
علي القوم وتبطل صلاة ائمتين به لانهم يحرمون قبله واما
صلاته هو فان صلى لنفسه صلاة منفردة ولم يبين على صلاة
الامام ولم يقبل الاستخلاف فان صلاته صحيحة وكذا ان قبل
الاستخلاف على حسب ظنه والحالة انه بنى على صلاة
الامام بالركعة الاولى وانما قراءة الفاتحة او الثالثة في الرابعة
واقصر كالامام على الفاتحة وانما صحت صلاة لانه لا مخالفة
بينه وبين المنفرد لجلوسه في محل جلوسه وقيامه في محل قيامه
والى هذا اشار بقوله فان صلى لنفسه او بنى بالاولى او الثالثة
صحت اى صلى لنفسه بنى الفذ او بنى بالاولى بنى المأمورية
اي بحسب ظنه وهذا لا يكون الا جهلا والافليس هو **ش** والا
فلا **ش** اى وان لم يبين بالاولى ولا بالثالثة بل يبي بالثانية في
الثانية او الثالثة او الرابعة او الثالثة في الثالثة فقط
او الرابعة في الرابعة فلا تصح صلاته لجلوسه في غير موضع
جلوسه وهذا اعمى قيل سمعنا ان استخلف على وتر بطلت
وعلى شفع ممتا المازري وشفع المغرب كوتر غيرها انتهى ومعنى
ان شفع المغرب كوتر غيرها انها مستحقة بعد ان مضى شفعها
لا بعد ان مضى شفعها وحينئذ لا حاجة لما قاله المازري من قول
ان استخلفه على وتر بطلت **ش** كعود الامام لانها محالة **ش** تسببه
في البطلان اى كما تبطل الصلاة اذا عاد الامام بعد زوال عذره
لانها محالة **ش** سوا خرج ولم يستخلف ولم يفعلوا لانفسهم شيئا
الى

الى ان عاد الامام او استخلف عليهم ثم عاد فاخرج المستخلف
وامم بهم وظاهر كلام المؤلف كغير بطلان الصلاة كان العذر
حده ثانيا او عاقبا استخلف الامام ام لا عملوا عملا بعده ام لا وليس كذلك
بل البطلان محمول على ما اذا كان في حدث او عاقبا بنا واستخلف
الامام اولم يستخلف وعملوا عملا بعده واما لو لم يستخلف ولم
يفعلوا عملا بعده فلا تبطل **ش** وجلس لسلامه المسبوق **ك** ان
سبق هو **ش** كالم يكن من شرط المستخلف ادراك صلاة الامام
من اولها بل ادراك جزئيتها من ركعة الاستخلاف وهو صادق
عن سبق بما قبل تلك الركعة كما مر فقريه بين هنا كيفية فعل
المستخلف المسبوق والقوم بعد اتمام صلاة الامام الاصل
سوا اشار له في ذلك ببعض من خلفه ام لا والمحتمل ان الامام اذا
استخلف مسبقا وكان في القوم ايضا مسبقا فانه التائب
ما بقي من صلاة الاول اشار لهم جميعا ان اجلسوا وقام لتفصا
ما عليه وجلس من خلفه من المسبوقين على المشهور فاذا اكمل
صلاته وسلم قاموا للقضا وكذلك لو كان المستخلف فقط مسبقا
دون القوم فانه ايضا يجلسون ينتظرون قضاءه ليسلموا
بسلامه على مذهب المذوونة لان السلام من بقية صلاة الاول
وقد حل هذا محل في الامة فيه فلا يخرج عنه لغيره من يتقيته
وانتظار القوم لقضاءه من القضا احق من الخروج من امامته
وقيل يستخلف من يسلمهم قبل قيامه لقضا ما عليه فتقوله وجلس
لسلامه المسبوق اى والمستخلف في هذه ايضا مسبقا وقوله
كان سبق هو اى وحده دون من خلفه فلو لم يجلس المقتدي
لسلامه فانها تبطل صلاته لانه صار بالاستخلاف اماما وقد

سلم قبله وقفي في صلبه او حصل منه احد هما فقط وانظرا وجه
ابواب الضيق في قوله كان سبق هو **ص** لا المقيم يستخلفه مسافر
لتعذر مسافرا وجهه فيسلم المسافر ويقوم غيره للمقتضى **ش** المقيم
بالحر عطف على الغير المضاف اليه سلام من غير عادة الخافق
اي لا الامام المقيم يستخلفه الخ والمعين ان الامام المافر اذا استخلف
فيهما على سافر فين ويقيم من واجل صلاة الاول فان من خلفه
من المقيمين يقومون لا تمام ما عليهم اذ اذا الدخول على عدم
السلام مع الاول والمسافر في يسلمون لا نفسهم عند قيامه
المستخلف المقيم كما عليه ولا ينتظرونه ليسلموا معه اذ لم يدخل
هذا المقيم على ان يقتدى بالاول في السلام وقيل يستخلف
من يسلم بهم وقيل ينتظرونه وكما كانت السنة ان يستخلفا كما
مثله للكرامة امامة المقيم للمسافر اشار المؤلف الى هذا العذر
بقوله لتعذر استخلاف مسافرين يكون موجودا هناك
ولا يصلح للامامة وليس من التعذر بعده لان كان استخلافه
مع صلواته في مكانه من غير كراهة لان الحمل محل ضرورة وجهه
اي جعل تعيينه من المقيمين او جعل انه خلفه او لكونه جاهلا
فهو محتمل لان يكون قوله وجهه من اضافة المصدر لقوله
اولفعله وبعبارة اخرى فان قلت كلام المؤلف يقتضي انه
اذا استخلفه لغير تعذر مسافر وجهه ان الحكم ليس كذلك بل انه
كذلك قلت مراده بيان الوجه الذي يجوز فيه استخلاف المقيم
على المسافر في اذ يستخلفه عليهم في غير ذلك بكونه ولكن
الاولي حذق قوله لتعذر مسافر وجهه ليشمل ما اذا استخلفه
مع عدم تعذر المسافر وجهه وفيهم حكم ما اذا استخلفه في

هذه

هذه الحالة وهو الكراهة مما ياتي في باب السفر كما ينهم
منه جواز استخلافه لتعذر مسافرا وجهه فاما ما لم ان **ص**
سبي عليه المؤلف من المسافر يسلم ويقوم غيره للمقتضى عند
قيام المستخلف المقيم خلاف المعتد من المذهب من انهم
كلهم يجلسون في هذه المسئلة ايضا كالتي قبلها السلام
المقيم المستخلف **ص** وان جعل باصلي اشار فاشاروا والا
سبح **ش** اي اذا جعل المستخلف المسبوق باصلي الامام
الاول اشار اليهم ليعلموه واشار اليه المأمورون بعد باصلي
فان فهم فواقع والابسحوا به فان لم يفهم بالشيخ كلموه
وكلمهم على ما في سماع موسى بن ربه وهو الجاري على المشهور
من ان الكلام لا صلاح الصلاة غير بطل وقوله سبح بياي لا
جل افهام المستخلف او بسببه واذا جعل وجهه فانه يعمل
على المحقق ويلفي غيره **ص** وان قال للمسبوق استقطت
ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلافه **ش** يعني ان الامام اذا قال
للمستخلف المسبوق استقطت ركوعا او نحوه مما يوجب ابطال
الركعة فانه يعمل على قوله المستخلف المسبوق ويعمل عليه ايضا
من المأمورين كل من لم يعلم خلافه وهو من علم صحة ثقالة
او ظننها او شك فيهما ووطن خلا فها ولا يعمل على قوله من علم
صحة صلاة الامام وصلاة نفسه بل يعمل على ما علم وظا **هـ**
ولو المستخلف وفي لزوم اتباع من يتفق صحة صلاة نفسه
ويكفي صلاة الامام قولان تقاضيا بن ربه وتقدم نقل
ظونية بن ربه وغيره وهذه المسئلة يعني عنها ما تقدم
في قوله وان قام امام لخاسسة الخ واعادها لاجل قوله وسجد

قبله الخ وانما فرضها في المسبوق مع ان غيره كذلك في انه بعد
عليه من كم يعلم خلافه لاجل قوله وسجد قبله بعد صلاة امامه
اذ لا يتاخر في هذا في غير المسبوق ولا يفتحون لركوع ولو قال ركنا
لكن ان استكمل **سجد** قبله ان لم يتخفى زيادة بعد صلاة امامه
ش والمعني ان السجود التالي يسجد به عقب كمال صلاة امامه
وقبل صلاة ركعتيه كما اذا اخرجه بعد ما عقبه الثالثة انه اسقط
ركوعا مثله فانه يسجد هنا بعد كمال صلاة امامه الذي استوفى
الثالثة مع ان هذا زيادة وتنقص السجدة لرجوع ثانية واخره بذلك
في قيام الرابعة او بعد عتقه ما لو في الجلسة الاخيرة لاحتمال
ان يكون من الاولى فتقلب الثالثة ثانية وهذا لا يبين له
انه من الثالثة او من الرابعة فان عين له ذلك فانه حينئذ
تتم في الزيادة فيسجد بعد سلامه وكذا اذا اخرجه وهو في
الجلسة الوسطى مثله انه اسقط ركوعا فانه يسجد بعد كمال
صلاته لان السجود هنا بعد في تتم في الزيادة هذا واضح اذا
ادرك مع الامام ركعة والافلا يسجد كما يفيد ما تقدم في باب
السجود وقد يقال انه لثبته عن الامام يصير مطلوباً بما يطلب
به الامام فيطلب حينئذ بسجود السجود وان لم يدرك ركعة
وعليه هذا فيفيد ما تقدم في السجود بغيره هنا وحيث كان
السجود بعد بالتميز الزيادة فيجوز بعد سلام المستحلف ولو
ترتب عليه فيما استخلفه عليه الامام وفيما ياتي به قضاء نقص او
زيادة اجزاء ذلك سجود الامام فان كان سجوده بزيادة كسجود
الامام فواضح وان كان ينقص فقال غير بن التام فيقلب
لها قبلها وظاهر في النواذر انه لا يتقلب عند بن التام فقد

يبين

٢٩٢
بين ان الطرف من قول المؤلف بعد صلاة امامه سجد بقوله
سجد قال بعض وانما اخرجه عن قوله ان لم يتخفى زيادة لئلا
يتوهم رجوع السوط له ان يصير التركيب هكذا وسجد قبله بعد
صلاة امامه ان لم يتخفى زيادة فيوهم انه عند نقص الزيادة
يسجد قبل صلاة الامام وهو فاسد **مسألة** كانت الفريضة تنقح
تارة غير جموعة مع فرض اخر وجموعة ومرة مقصود جموعة
وغير جموعة وقد تقدم حكم التامة غير الجموعة شرع فيما عداها
سند ابيان حكم التمر بقوله **فصل** في مسافر غير
عامي به ولاة اربعة **بردش** يعني ان المسافر سفر اطول اربعة
برد فكل تركل برودة اربعة فراسخ والفوسخ ثلاثة اسيال كل سيل
ثلاثة الاف وخمسة اية ذراع والذراع باين طرف طي ليرقق الي
طرف الاصبع الوسطي كل ذراع ست وثلاثون اصبعاً كل اصبع
ست شعيرات بطن احدها الي ظهر الاخرى كل شعيرة ست
شعيرات من شعر البردق ويسن في حقه ان يقصر الصلاة الرباعية
حيث كان غير عامي بسفره ولاة فيمنع قصر الصلاة كالابق
وقاطع الطريق سالم يتب فان تاب فيقصر ويتطهر للساقفة من وقت
الموتة وفيهم من قوله به ان العامي فيه يقصر وهو كذلك اتفاقاً
وفي قصر العامي قولان بالحكمة والكراهة وفي اللاهي قولان
بالكراهة والجواز والراجح الحرم في العامي والكراهة في اللاهي
فلو قصر العامي اعادها على الراجح وان قصر اللاهي اعاد في
الوقت كما قال **ق** **مرو** ولو سجد **سبالة** في طلب هذه المسافة
لا يلزم علي من يقول انه لا يقصر في البرد لان هذا الم يقله احد
اب ولا بد من مسافة اربعة برود ولو كان السفر يسيراً الساجد

او اللجة علي المشهور وقيل يبتري في البحر سيرا يوم وليلة دون
 المسافة وقيل يبتري في اللجة بالزبان ومع الساحل بالمسافة ولو
 اتفق له سقير وجرف فيقصر ويلحق من غير تفصيل ولا بن الواز
 تفصيل وعليه اقتصر شارح قواعد عياض كما اقتصر صراح عليه
 واعتز به بعضهم بايها انه المذهب **ص** ذهابا **ش** اما مفعول
 مطلق لفعل محذوف اي يذهبها ذهابا فلو كانت مفتحة
 من الذهاب والادباب لا يقصر او تميز نسبة اي من جهة الذهاب
 او حال من اربعة برد عند من يجوز بحسب الحال من الكوة من غير
 مسوغ لكن يوول ذهابا بعد مفعول اي حال كونه مذموبا
 فيها **ص** قصدت **ش** يريد ان مسافة القصر لا بد وان تكون
 مقصورة اذ لو قطعتها من غير قصد لم يقصر كما لا ياتي
 ولو جاوز مسافة القصر **ص** دفعة **ش** مفعول مطلق لفعل محذوف
 اي يد فيها دفعة وسعي يد فيها يوقفها واعرابه تميزا من
 عدم التميز لان دفعة وطورا ومرة وكونها مصادرة منصوبة
 علي المفعولية المطلقة كما قاله بن الحاجب والمراد يكون الاربعة
 برد قصدت دفعة الان يتم فيما بينها اقامة فوجب الاتمام
 كاربعة ايام صحاح فمن قصد اربعة برد ونوي ان يسير منها
 ما لا يقصر فيه الصلاة ثم يتم اربعة ايام صحاح ثم يسافر باقيا
 فانه يتم وليس المراد ان يقطعها علي ظهور واحد اي ان يقطعها
 مرة واحدة اي يسيرها في سيرة واحدة لان العادة قاضية
 بخلاف ذلك ودفعة بفتح الدال **ص** ان عدي البلدي البساتين
 المسكونة **ش** كما كان الاتمام هو الاصل والنية لا تخرج عن الاصل
 بجودها اشترط بها الشروع واشتروط في الشروع الاتصال

فتح الدال

عن

عن حكم محلته ثم قسم المحل المتصل عنه فان كان بلدا فلا
 يقصر حتي يتعدى البساتين والبساتين المتصلة به او ما في حكمه
 كانت بلدة او غيرها ولا عبرة بالمدارح وهذا هو المشهور
 وروي مطرف وبن اما جثون عن مالك ان كانت قرية حجة
 فلا يقصر حتي يجاوز بيتا بثلاثة ابيال من السور ان كان
 البلد سور والافمن اخر شيانها وان لم تكن قرية حجة فيكن بجارة
 البساتين فقط واختلف هل هو تفسير وهو اختيار بن رشد او فلا
 وهو اي الباجي وغيره وتوالت المرونة علي هذه الرواية
 لان حقيقة السفر في هذا الباب وباب الجمعة سوافكمان
 الجمعة لا تسقط عن من هو دون ثلاثة ابيال لانه في سبي
 الخاص كذلك لا يقصر حتي يجاوزها وهذا سبي قوله وتوالت
 ايضا علي مجاوزة ثلاثة ابيال بقوة حجة انتمى والظاهر ان هذا
 الخلاف حيث لا تزيد البساتين المسكونة علي ثلاثة ابيال فان
 زادت عنها اتفق العولاف علي اعتبار مجاوزة البساتين وكذا
 اذا كانت ثلاثة ابيال واما اذا كانت الثلاثة تزيد علي البساتين
 المسكونة فيجزي فيما زاد منها علي البساتين التأويلان في اعتبار
 مجاوزته وعدمها والمراد بالمسكونة المسكونة ولو في بعض الاحياء
 وهذا الولي من البناء الخرب فانه لا يقصر حتي يجاوز **ص** والعمودي
 حلت **ش** اي وان جاوز وفارق العمودي ساكن البادية حلت
 الصحاح وهو في حلة صدق اي محلة صدق والمحلة منزل القوم
 ولو تفرقت البيوت بحيث يحتمل اسم الحي واسم الدار فلا يقصر
 حتي يجاوز الجميع ويكون ذلك حكم الفضا والوجاب وان لم
 يحتمل اسم الحي واسم الدار قصر اذ جاوز بيوت حلة هو وان

ف

ن

Copy

ersity

جميع اسم الدار دون اسم الحي فهو كما اذا جمع اسم الحي واسم
 الدار كما هو ظاهر والظاهر ايضا فيما اذا جمع اسم الحي ولم
 يجمع اسم الدار بان كان لكل فرقة من داران يقتصر كل دار على
 حدتها وهذا ظاهر حيث كان لا يرتفع ببعضهم ببعض والا فم
 كاهل الدار الواحدة كذا ينبغي كما في شرح **ص** وان فصل غيرها
ش يريد ان من كان في قرية لا يات فيها منفصلة ولا ياتن
 فانه لا يقتصر حتى يتصل عن قريته وكذا من كان في الجبال فانه
 لا يقتصر حتى يجاوز محله **ص** قصر رابعة وقبيلة او فائتة فيه
ش يعني انه يسكن قصر الصلاة الرباعية الوقتية ولو في الضرورة
 فيقتصر الطهرين من سافر قبل الغروب لثلاث فالترو ولو اخرله
 محله ولا قل من ثلاث الى رتبة صلي العصور وقتية وترتبت
 الطهر حضرة ويقتصر فائتة السفر واليه اشار بقوله او فائتة
 فيه ولو اداها في الحضر وخرج بالرباعية الثلاثية والثابتة
 فانها لا يقتصر ان اتفاقا فقوله قصر رابعة نايب فاعل **ش**
 ومراد المؤلف بالوقتية الحاضرة بدليل قوله او فائتة فيه ولو
 عبر بحاضرة كان اولى لان الفائتة وقتية ايضا لان الوقتية
 منسوبة للوقت وكل صلاة لها وقت وقوله او فائتة اي اوربا
 فائتة فيه **ص** وان نوتيا باهله **ش** يريد انه يسكن للمسافر
 القصر بشرطه المذكورة ولو كان نوتيا مع اهله خلافا
 لاحد واحري غير النوتي والنوتي يفي راحله فنص على انهم
 اذ يتوهم عدم القصر لان المركب صارت له كالدار والنوتي خادم
 السفينة **ص** اي محل البدء **ش** يعني ان المسافر اذا رجع الى
 وطنه لا يزال يقتصر حتى ياتي الى المكان الذي قصر منه في

خروجه فاذا اتاه اتم حبيبه لان ينتهي القصر في الدخول
هو مبداه في الخروج وهو خلاف قول المدونة واذا رجع من
سفره فليقتصر حتى يدخل البيوت او قريها لدلالة **ان**
ينتهي القصر ليس بمبداه ونحوه في الرسالة ولذا اجل بعضهم
كلام المؤلف علي ينتهي سفره في الذهاب لاني الرجوع ابي
يقصرا اذا بلغ ينتهي سفره الي نظير محل البداء وهو البساتين
في البلد الذي له ذلك او الحلة في البدوي ومحل الاتصال
في غيرها ويكون ساكتا عن منتهي رجوعه وهو ولي من حمله
علي ينتهي رجوعه لئلا يكون ما شيا علي القول الضعيف **لا** اقل
س عطف علي اربعة برد علي حذف الموصوف اي لاسافة
اقل اي لايح القصر في سافة اقل من اربعة برد وان كان اللفظ
لا يطي الا عدم سني القصر ولو قال ولا قصر باقل الافاء هذا
فان قصر في الاقل ففيه تفصيل قال ابن رشد لاعادة علي من
قصر فيما بين ثمانية واربعين الي اربعين وفيما بين الاربعين
الي ستة وثلاثين في اعادته في الوقت اي وعدم الاعادة اصلا
قولان وفيما بين ستة وثلاثين يبدا **س** الاكمي في خروجه
لمعرفة ورجوعه **س** يريد ان السفر المبيع للقصر انما هو اربعة برد
فما عدا لا اقل من ذلك علي المشهور ثم استثنى من ذلك سيلة
المكي والمحبي والمزني والمزلفي فانه يباح بل سين له ان
يقصر في خروجه من وطنه لمعرفة للنسك ورجوعه منها الي
بلته وغيرها من تلك الاوطان للسنة وافهم قوله في خروجه **س**
وطوعه ان كل خارج من وطنه يقصر في خروجه منه ورجوعه
اليه لانه فلا يقصر مكي ومزني ومزلفي ومحبي بمحله

تدبير
فان قصرها في الاقل
قد قيل
في وقت
الصلوة
في ايها
يقدر
بغيره
لا ضرر
فيه واما
بقدر
الوقت
او لا
يضر
في ذلك
لكن بعضهم

ويقصر المكى اذا خرج لمن ولوا ركنه الصلاة قبل ان يصل
 اليها على الاحسن والاصل ان الراجع الى بلده وعليه شيء من
 اعمال الحج يتصرح حيث كان ما عليه من العمل يعمل في غير وطنه
 فلذا اتم المنوي لان ما بقي عليه من العمل انما يعمل بوطنه وليس
 عليه بعده عمل من اعمال الحج ولا يتم المكى في رجوعه فانه وان
 كان رجوعه لوطنه لكان بقي عليه شيء يعمل به غيره ومصر
 التزول بالمحصب ثم ان كلام المؤلف لا يفيد ان العرفي في ذهابه
 مكى لربي جمرة العقبة وكلمة لطواف الافاضة وفي رجوعه
 مكى للرمي لا يتصور ان يتصور وفي كلامه في باب الحج ما يبينه
 حيث قال وجع وقصر الا كما قلها مكى وعرقه وما ذكره
ز من انه لا يتصرح بظاهر **ص** ولا راجع لدونها ولو كشي فيه
 ولو عاد عن قصر بلا عذر ولا هاجم وطالب رعي الان يعلم
 قطع المسافة قبله **ش** يعني ان الراجع الى موطنه بعد عزيمته
 على سفر مسافة قصر وانقضاءه عن وطنه لا يقصر اذا كان
 رجوعه من دون مسافة القصر ولو كشي فيه ويعد لانما
 سفره لان الرجوع عبر سفر بنفسه وقال ابن الما جثون
 اذا رجع لشيء يسهل يتصور لانه لم يرفق بسفره وهذا ان لم يدخل
 وطنه والا فلا شك في انما لم يركن مكان خروجه وطنا
 وانما تقدم له اقامة جري وقصره على الخلاف الا في قوله
 الا متوطن ككلمة صرح به المخبر لا يقصر من عدل عن طريق قصر
 ليس فيه مسافة قصر بلا عذر الى طريق فيها المسافة اما ان
 كان عذرك خوف ونحوه فانه يقصر فتقوله قصير مسافة لموصوف
 محذوف اي طريق قصر وانظر لو كان كل من الطريقين يبلغ

مسافة

مسافة القصر واحد اما اطول وسلكه من غير عذر هل يتصر
 في زايده وتعليقهم بان ذلك سبي على عدم قصره الا في سفره
 يقتضي عدم قصره اي في زايده الطويل واما الحاج وهو الذي
 لا يميز على مسافة معلومة فلا يتصور كالفقر المجرد في فاه
 يخرجون ليدوزوا في البلدات لا يقصدون مكانا معلوما لكن
 كيف ما طلبت لهم بلدة يكون فيها ومثل الهام طالب رعي
 قال مالك في المجموعة في الرعاية يتبعون الكلاموا ليسهم
 انهم يتبعون اللحم الا ان يعلم كل من الهام والرعي قطع مسافة
 القصر قبل البلد الذي يطلب له المقام به وقبل محل الرعي يريد
 وقد عزم عليه عند خروجه فيه فيقصر حينئذ ثم انه يصح
 رفع قوله ولا راجع الحج على انه فاعل لمقد راعي ولا يتصور راجع
 لدونها اي لدون مسافة القصر وجزه على انه سنة لموصوف
 محذوف عطف على سافر المقدر قبل اقل اذا التقى ولا سافر اقل
 منها ولا سافر راجع لدونها ثم انه يحري مثل هذا في قوله ولا
 عادل وما بعده وصرحوا بان المكش عذر وينبغي ان يتقيد
 بالمال **ص** ولا منفصل ينتظر رفقة الا ان يحزم بالسير دونها
ش يريد ان من برز عن البلد عازنا على السفر الا انه ينتظر
 رفقة ليسافر معهم فان كان جازيا بالسفر على كل حال فانه
 يقصر وان لم يكن يسير الا بسيروهم فلا يتصرح في يسير او ان
 كان مترددا فتقوله والاتمام مع الاصل **ص** وقطعه دخول
 بلده وان يبيع **ش** القصر في وقطعه راجع للقصر وليس راجعا
 له بقية السنة لانه يوجب ان السنة تنقطع ويبقى الجواز وليس
 كذلك وسبارة اخرى اي قطع حكم السفر من القصر وغيره

كفطر رمضان دخول بلده الا عم من وطنه اذا المراد به الموضع
الذي تنتمت فيه اقامة طويلة توجب الاتمام كانت اقامته فيه
على نية الانتقال او عدمه بعد ليلة الاستئناس وانما قطع دخوله
السفر لانه مظنة الاقامة واذ ائتمنت ببيتها ففعلها المظنة
احرم وسوارجع اليه بعد سافة القصر او قبلها فانه يتم اذا
دخله والامانة او قصره في رجوعه فتقدم انه يعتبر سفره
بتفسيه فليس مرادنا ولا فرق في قطع حكم السفر بين ان
يدخل البلد اختيارا او غلبة كما لو ردتته الريح النجاسة وان رده غاب
كان على القصر في رجوعه واما اقامته الا ان ينوي اربعة ايام او
اي لان الغائب يمكن الخلاص منه بخلاف الريح ومثل الريح
الدابة اذا جمعت به وردته **من** الامتوطن كحكمة ورفض سكانها
ورجع ناويا **السفر** اي ان من طالت اقامته في كمة من غير
اتحادها وطنا بنية عدم الانتقال ثم خرج منها ورفض سكانها
ورجع اليها بعد بلوغ سافة القصر كغيره من كالحجبة ناويا
السفر بان يقيم بها دون اربعة ايام يقصر في رجوعه بلا
خلاف وفي اقامته على ما رجع اليه **من** وقطعه دخوله
وطنه **ش** وعلي ما فرزنا من اعمية البلد بصير قوله وقطعه دخوله
وطنه وهو موضع نويت الاقامة فيه على الدوام او سافى حكمه
من البسائين المسكونة من باب ذكر الخاص بعد العام فلا فائدة
فيه الا التبيه على اصله في قطع السفر وحمل الاستيطان
شبه في ذلك اول التنصيص على شرطية دخوله ولا يمكن مجرد
المرورية ولا الاجتياز من غير دخول اوتية خلد فاما قوله
قول بن الحاجب ومروره بوطنه او سافى حكمه كنية اقامته وقد

تعبه

تعبه في توضيحه بانه يوم ان مطلق المرور مانع وليس
لكذلك انما يمنع بشرط دخوله اوتية دخوله لان اجتياز فقط
من او كان زوجة دخل بها **ش** اي وقطعه دخوله مكان زوجة
التي دخل بها فيه ولو لم يتخذ وطنا ولدك قال فقط والنيهي
ان يرجع للزوجة لخرج السرية وام الولد كما فعل بعض فان
احد لم يخرجها واذ اعلنت ان بن الحاجب وبن عروة الحنابلة
السرية بالزوجة علمت سافى الشارع الاوسط ولو انتقلت
الزوجة لبلد باذنه فيصير وطنا ايضا فلو سافى وعلم بها
فلا يعتبر موضعها حينئذ اذا كانت متوطنا غيره والا فيعتبر
لان موطنها كالفرض والوطن لا يرفض الا ان توطن غيره
انظر الطحاوي وقوله وان يرجع غالبة فتد الغلبة مراعى في الريح
السانية ثم ان رجع المرور لا يقطع حكم السفر الا اذا انضم لذلك
دخول اوتية دخول وفي كلام بن غازي **نظر** **ش** ونية دخوله
وليس بينه وبينه المسافة **ش** يعني وما يبطل حكم السفر بغاية
دخول بلده او وطنه او مكان زوجته او سرية او ام ولده او بين
بين محل النية وبين المحل المنوي دخوله مقدار سافة القصر
فانه يتم من محل نية الى ذلك المحل المنوي دخوله ثم يعتبر باقي
سفره فان كان اربعة برود قصر والائمة ايضا ولو كان بين
فصل النية والمكان المنوي دخوله المسافة قصر اليه واعتبرا
سفره ايضا فالصواب ان يقصر قبله ويده ان وجد المسافة
فيما لا يقصر فيها ان عدمت المسافة فيها يقصر قبله ان وجد
فيه لا بعده ان عدمت فيه يقصر بعده ان وجدت فيه لا قبله
ان عدمت فيه **ش** ونية اقامة اربعة ايام صحاح **ش** اي وما يبطل

حكم السفران ينوي اقامة اربعة ايام في اي مكان من بواجر
وانما قال نية اربعة ايام لان الاقامة المجردة عن النية لا اثر
لها كما ياتي ووصف الايام بقوله صحاح لقول بن القاسم يلبي
يوم دخوله المسبوق بالغد ويوم خروجه خلا فاستحسن
القبيل باعتبار عشرين صلاة ولا بن نافع في تليفق يوم
الدخول والاعتداد به الي ثلثه قال في توضيحه اعلم ان
الاربعة الايام تستلزم عشرين صلاة بخلاف العكس فلو
دخل قبل العصر ولم يكن صلى الظهر ويومي ان يصلي الصبح
في اليوم الخامس ثم يخرج فقد نوي عشرين صلاة وليس
سعه الاثلاثة ايام انتهى ولا بد من كون الاربعة الايام الصحا
بليا لهما كما في الجلاب والمعوثة وغيرها ولعل ذلك يؤخذ
من قوله في توضيحه ان الاربعة الايام مستلزمة لعشرين
صلاة والافلو دخل قبل الفجر ونية الخروج بعد غروب الرابع
لحات الاربعة الايام مما حا وليس سعه الا تسع عشرة صلاة
فالاقامة القاطنة في ذلك ان يخرج بعد عشا الرابع وليس الوا
كمال الليلة الرابعة الي فجر كما يوجهه التبصر باللبالي وقال
ق قوله صحاح بان يدخل قبل الفجر ويخرج بعد غروب الرابع
ولا يعتبر عشرون صلاة علي المذهب **هـ** ولو خلا له **ش** بعد
ان نية الاقامة مختصة في قطع السفر ولو حدثت بخلاف
السفر ابي الثانيه من غير ان تكون مقارئة لاوله وفيه رد لما
يتوهم من ان النية المؤثرة هي ما كانت في غير السفر لما كانت
في اثنائها لانها حينئذ كانت في غير محله وارجاع المبالة الي
نية الاقامة الحادثة في اثنائها السفر لرفع التوهم المذكور اسد
بلفظه

قوله
فانما
قال
بن
القاسم
يلبي
يوم
دخوله
المسبوق
بالغد
ويوم
خروجه
خلا
فاستحسن
القبيل
باعتبار
عشرين
صلاة
ولا بن
نافع
في
تليفق
يوم
الدخول
والاعتداد
به الي
ثلثه
قال
في
توضيحه
اعلم
ان
الاربعة
الايام
تستلزم
عشرين
صلاة
بخلاف
العكس
فلو
دخل
قبل
العصر
ولم
يكن
صلى
الظهر
ويومي
ان
يصلي
الصبح
في
اليوم
الخامس
ثم
يخرج
فقد
نوي
عشرين
صلاة
وليس
سعه
الاثلاثة
ايام
انتهى
ولا
بد
من
كون
الاربعة
الايام
الصحا
بليا
لها
كما
في
الجلاب
والمعوثة
 وغيرها
ولعل
ذلك
يؤخذ
من
قوله
في
توضيحه
ان
الاربعة
الايام
مستلزمة
لعشرين
صلاة
والافلو
دخل
قبل
الفجر
ونية
الخروج
بعد
غروب
الرابع
لحات
الاربعة
الايام
مما
حا
وليس
سعه
الا
تسع
عشرة
صلاة
فالاقامة
القاطنة
في
ذلك
ان
يخرج
بعد
عشا
الرابع
وليس
الوا
كمال
الليلة
الرابعة
الي
فجر
كما
يوجهه
التبصر
باللبالي
وقال
ق
قوله
صحاح
بان
يدخل
قبل
الفجر
ويخرج
بعد
غروب
الرابع
ولا
يعتبر
عشرون
صلاة
علي
المذهب
هـ
ولو
خلا
له
ش
بعد
ان
نية
الاقامة
مختصة
في
قطع
السفر
ولو
حدثت
بخلاف
السفر
ابي
الثانيه
من
غير
ان
تكون
مقارئة
لاوله
وفي
فيه
رد
لما
يتوهم
من
ان
النية
المؤثرة
هي
ما
كانت
في
غير
السفر
لما
كانت
في
اثنائها
لانها
حينئذ
كانت
في
غير
محله
وارجاع
المبالة
الي
نية
الاقامة
الحادثة
في
اثنائها
السفر
لرفع
التوهم
المذكور
اسد
بلفظه

بلفظه واولو من ارجاعها الي نفس الاقامة لما بيناه في الشرح
الليبر **ص** الا المسكر يد ارجاع **ش** يعني ان نية اقامة اربعة
ايام فاكثرت بطل حكم سفر غير المسكر يد ارجاع **ص** وما هو بها
فانهم يقصرون وان نوا اقامة المدة الطويلة وافهم قوله
المسكر اتمام الا سيروا رجع نص عليه في المدة وانه اتمام مدة
المسكر يد ارجاع السلام والمواد يد ارجاع محل اقامة المسكر
ولو في دار الاسلام حيث لا امن **ص** او العلم بها عادة **ش** عطف
علي قوله ونية اقامة اربعة ايام ابي وما يبطل حكم السفر العلم
بالاقامة ولو لم ينفذها كما علم من عادة الحاج اذا ترك العقبة
او دخل مكة ان يقيم اربعة ايام فالغمر في بها الاقامة انما
لحكم السفر وهناك احتمال آخر انظر في شرحنا الليبر وعادة
مغول مطلق لفعل محذوف ابي واعتد العلم عادة **ص** لا
الاقامة وان تاخر سفره **ش** يريد ان الاقامة المجردة لا اثر
لها الي تنوي ان من اقام بموضع محض وان كثرت الحاجة يرجوا
نفاها في كل يوم ونية السفر من غير نية اقامة ان يقصر
نحوه وان تاخر سفره بالمشاة النوقية بصيغة الفعل ورجع
سفره فاعله هو مخوف الباجي وان كثرت ويصدق
بأثا السفر وشتهاه وان قرا وان باخر سفره بالموحدة
كان لقول بن الحاجب والا قصر ايد اولو في شتها سفره
وقرره في توضيحه فقال ابي وان لم يبروطه ولم يعلم بالاقامة
قصر ايد اولو كان في اخر سفره كما لو سافر الي الدسكندرية
ودخلها ولم ينويها اقامة اربعة ايام فانه يقصر بها انتهى **ص**
وان نواها بصلاة شفع ولم يخرج حضرة ولا سفرية **ش** يعني

ان المسافر اذا دخل في صلاة سفرية ثم عرفت له نية الإقامة
 القاطنة فيها وهي اربعة ايام فانه ينصرف عن ركعتين ناقلة
 يريد ثم يتي في صلاته حضورية لا اختلاف في النية ولم يخرج حضرة
 ان اتمها الربا ولا سفرية ان اضاف الى الركعة اخرى وسلبية
 الإقامة المذكورة ما اذا دخلت الراجح وهو في الصلاة بحلا
 يتقطع دخوله حكم إقامة السفر من بلده او وطنه او محل رعيته
 التي دخل فيها وقوله بصلاة لم يخرج وقتها سوا عقد
 ركعة ام لا ويحتمل وقد عتقد ركعة كما في المدونة وربما سطر به
 قوله شفع ندبا وخروج عن نافلة واختار **ق** الاحتمال الاول
ص وبعد ما اعاد في الوقت **ش** عطوف علي بصلاة أي
 وان نوي الإقامة المذكورة بعد ايقاع الصلاة والغرض منها
 سفرية اعادها حضورية في الوقت المتعار استماليا
 واستشكلت الاعادة لوقوع الصلاة مستحقة للشرايط
 قبل طروا النية فيكاد ان لا وجه لها الا ان يقال فيها ان
 الحرم بالنية علي جري العادة لا بد له من قسومي قبله فلعل
 منبذ النية كان فيها فاحتيط له بالاعادة ولما كان الاقل
 ان لا يوم المسافر متيما ولا عكسه في غير المغرب والصبح
 بين الحكم لو وقع قتال **ص** وان اقتدي بيمين به فكل علي سنة
 وكده **ش** يعني ان المقيم اذا اقتدي بالمسافر لا ينتقل عذره
 ويمير كل منهما علي سنته فيصلي المسافر فرضه فاذا سلم
 اتم المقيم ما بقي عليه من صلاة قد اوكره في الفقه نية
 اما **ص** كعكسه وتاكده وتبعه **ش** اي كراهية اقتدا
 المسافر بالمقيم ولو في المساجد الثلاثة اوسع الامم الاكبر

الا ان يكون المقيم داسن او فقل لكن الكراهية معنا الشد من
 الاول في الفقه سنة القصور ونزوم الانتقال الي الاتمام له
 مع الايام ان ادرك ركعة مع الايام والا قصر ويني علي اخره
 صلاة سفر وكذا يتم لو دخل معه فاحدث الايام قبل **ا**
 يغفل هذا مع شيئا فقد به اولم يكن وراه غيره لانه دخل في
 حكمه ولو دخل معه شيئا فقد به في الجلوس الاخير لم يغفل
 هذا الاركتين رواه عيسى عن بن القاسم سند يري لم يغفل
 بنية الاتمام والاصلي اربع ايام يبيد في الوقت **ص** ولم يبيد **ش**
 متعلق بالفرع الثاني لانه محل التوجه اذ يقال انه سافر
 قد اتم وسياتي في المسافر نوي الاتمام ويتم انه يبيد في الوقت
 واما الفرع الاول فلا يتوهم فيه الاعادة لانه يقيم صلي اربعا
 وانما لم يبيد هنا واعاد في الفرع الا في مع اشتراكها في كون
 كل منهما اتم المسافر فيه لان الصلاة هنا قد اوقعت في الجاه عة
 وقد قيل ان فضيلة الجماعة افضل من فضيلة القصر وسأوتها
 وفيما ياتي قد اوقعتا سفر اذ لم يطلب بالاعادة هنا
 وطلب بها هناك **ص** وان اتم مسافر نوي اتماما وان سموا
 سجدة والاصح اعادته كما سومه بوقت والاربع الضرورية
 ان تبسه والابطلت **ش** الكلام السابق فيما اذا نوي في الصلاة
 او بعد ها وحدها فيما اذا نوي قبلها ولا ينظر لكثرة الصور
 وقلتها اذ لا يتعلق بذلك عرضي والمعني ان المسافر اذا خالف
 السنة ونوي الاتمام عمدا او جهلا او تائيدا او بغيرها فانه
 يبيد بها في الوقت اربعا ان دخل في الحضرة وقتها وتصرف
 ان لم يدخل في وقتها ولو شك فيما نوي من قصر او اتمام قال

سند فليتم تميميد في الوقت وان نوي الاتمام سهوا عن سفره
او عن اقصاره فانه يسجد لان اتامه من معنى الزيادة به
وسواء تم سهوا او عمدا والسجود في الاول ظاهر والثاني
مراعاة لحصول السجود في بيته وقيل يبيد في الوقت من نوي
الاتمام سهوا او تم اي ولا سجود عليه كما يدل عليه كلام ابن
الحاجب وابن عرفة وابن عبد السلام وهو الذي رجح السيد
ابن القاسم وسأله ايضا يبيد في الوقت كان مقيما او سافرا
لكن المقيم يبيد اربعا وغيره ركعتين الا ان يدخل المحضر في
وقتها فيبيد اربعا وهذا الوقت في هذا الباب الاختياري
كما عند الديلمي او الضروري كما عند ابن محمد وصوبه ابن
يونس وعليه اقتصر المؤلف لكن لما خذ من تشييده
في المدونة بالمصلي بالنجس انه الاصفهاري وحل الاكتناز
الماموم بالاعادة في الوقت او السجود في السهو والاكتناه
ان تتبع الامام في اتامه والابطال صلاته ويبيد دون ابداء
كانوا حقيقين او سافرين لمخالفتهم اياهم فقوله وان اتهم
سافرون في اتاما اعماد بوقت كذا في بيض النسخ باثبات اعماد
بوقت وظاهره انه لا سجود عليه سوا وقع الاتمام عمدا
وهو ظاهر او سهوا لانه فعل سائله ففعله فقوله وان سهوا
سجد مستانفا اي وان نوي الاتمام سهوا او تم وسواء تم
سهوا او عمدا وعليه استقام قوله اعماد بوقت يهين قوله وان
سهوا بالنية فيتمثل في قوله نوي او تم فالقدير وان نوي به
الاتمام عمدا بل وان سهوا او ان اتهم عمدا بل وان سهوا وجواب
الشروط سجد لكن يشكل عمومه بانه لا سجود على المعتمدات
عليه

عليه الاعادة ومثله الجاهل والمتاويل **هو** كان قصر عمدا
والساعي كاحكام السهو **ش** التشبيه في قوله بطلت وقصر
بتمتيع الصاد وتشديد ها وهو الاقصر والمعني **ان**
المسافر اذا نوي الاتمام عمدا او جهلا او تاويلا او سهوا تم
قصر عمدا فان صلاته تبطل لانه يشبه المقيم بقصر صلاته
عمدا ويبيد ها سنوية لاحضرية وان قصرها سهوا عمدا دخل
عليه من نية الاتمام كما في احكام السهو والحاصل المقيم سلم
من ركعتين فان طال بطلت وان قرب جبرها وسجد بعد السلام
واعاد بالوقت كما سافرتم والظاهر ان حكم الجاهل والمتاويل
كالعام لان الاصل في العبادات الحاقها به الا في سائيل معينة
ليست هذه منها فان قلت باق في المسئلة الاية ان الجاهل والمتاويل
ملحقات بالساعي فما الفرق قلت **ان** فيما ياتي فلهما رجوع
للاصل الذي هو الاتمام بخلاف ما هنا والمتاويل معناه هو من
تأول وجوب التقصير في السفر لانه قال به جمع من استأثما ذكره
الشارح اول الفصل **ص** وكانت اتم ويا موم بهدية قصر عمدا
او سهوا او جهلا في الوقت **ش** عطف على قوله كان قصر عمدا
يعني ان المسافر اذا اتهم صلاته بعد ان نوي القصر فاما ان ينهها
عمدا او جهلا او تاويلا او سهوا فان اتهمها عمدا بطلت صلاته
لمخالفة ما دخل عليه وصلاة ماموم تبطل ام لا كان ماموم
مقيما او سافرا سواء نوي ماموم القصر عمدا او غير عمدا وان
اتهمها سهوا او جهلا او تاويلا فيبيد في الوقت ويسجد في
حالة السهو للسهو فقوله عمدا محمول اتم وقوله وسهوا
وجاهلا واولي تاويلا عطوفان على عمدا والعال فيهما اتم

والتأويل هنا هو سراحة القول بان القصر لا يجوز اولى يرى
ان الاتمام هو الافضل **ص** ورجع ماومه ولا يتنبه وسلم المسافر
بسلامه وانما غيره بعده اذ اذا واعد فقط بالوقت **ش** الغير
في ماومه عايد علي الامام المسافر يعني انه اذا احرم علي القصر
ثم قام من اثنتين سمعوا وجهه فان ماومه يسبح به كبرج
اليوم فان رجع اليهم سجد لسموه وصحت وان لم يسمعوه
كما اذا قام الخامسة بل يجلسون لفراغه سواء كان الامام مقيما
او مسافرا فاذا سلم سلم المسافر ولا يسلم قبله لدخوله على تباته
وقام المقيم ليأتي بما بقي عليه من صلاة فذا لا يقتضي يا واحد
لا متناع الاقته ابا يمين في صلاة واحدة في غير الاستخلاف
ويعيد الامام وحده في الوقت السابق دون المأمومين لانه
لا دخل عليهم اذ لم يتبعوه فالضيق المجرور سجد عايد علي السلام
اي وانما غير المسافر وهم المقيمون بعد سلام الامام اذ اذا
وظاهره انه لا يكله اذ لم يسمع بالتسليم وهذا ظاهر انهم
في الخامسة واراد بالغير الجنس الصادق بمنع ذلك قال
اذا اذا وانظر لوتبعوه والظاهر هو رجاء علي حكم وان قام امام
لخامسة **ص** وان ظنهم سفر فظهر خلافة اعادة ابدان كان
مسافرا **ش** يعني ان من مري جماعة يصلون فظنهم مسافرين دخل
معهم علي ذلك ثم تبين انهم مقيمون فانه يبدا ابدان كان المقيم
مسافرا لانه حيث ظنهم سفر انوي القصر فان انتظر الامام الي
ان يسلم سلم خالته نية وفلا وان اتم معه صلته خالته في
النية وخالف فعله ما احرم معوية فهو كمن نوي القصر فقام فقام
ولو كان قima لام صلته ولم يضره ظن المخالفة لث الاتمام

واجب

واجب عليه في الوجهين وقد وافق الامام في النية في نفس الامر
فلا مخالفة واحترز مفهوم ظهر خلافة عما اذا لم يظهر خلافة
بان ظهر ما يوافق ظنه واما اذا لم يظهر شي فبين في البطلان
كما هو متقول في سيلة العكس وان كان ظاهرا لم يحرم القصر
بالصورتين **ص** كعكس **ش** العكس في الظن باعتبار متعلقه
لان الموضوع ان الظان مسافر ولو اخر قوله ان كان مسافرا
عن قوله كعكسه لكان احسن والمعني ان المسافر اذا ظن القوم
مقيمين فتوي الاتمام فبين له انهم مسافرون او لم يتبين لهم
شي فانه يبدا ابدان وان كان الظان قima فلا يتطل صلته
في الصورتين لانه في الاولى كشف الغيب انه موافق لنية وفلا
مكرر ولا نية غاية ما في الثانية انه مقيم فلي خلت مسافر من انه
لا اعادة في هاتين الصورتين في الوقت كما يفهم من نقل المتدسات
فالتبني في قول المؤلف كعكسه في الاعادة ابدان في قوله
ان كان مسافرا **ص** وفي ترك نية القصر والاتمام **ش** تردد
اي وفي كيشية ما يفعله من ترك نية القصر والاتمام بل دخل
نية الظهر مثلا من غير قيد باحد الوصفين ساهيا او عرفيا
عنفا تدا تردد اي هل يلزمه الاتمام كما قاله سند او يخير كما
قال الاخفش **ص** ونسب تجميع الاوبة والدخول فمحي **ش** يعني
انه يجب للمسافر تجميع الاوبة اي الرجوع الي وطنه ويستحب
استصحاب هدية بقدر حاله ان طالع سفره وابتداء دخوله
بالمسجد والدخول فمحي لانه ابلغ في السرور وبكره الطريق
ليلا خوف ان يجرد في بيته ما يكره وهذا في غير علوم القدوم
بوقت وفي حق ذي الزوجة فالمراد بمحي ان لا يدخل ليللا

Copy

لان المنع عنده هو الطوف وهو انما يكون ليلة وفي كتابة اخري
 المراد بالفتي ما قبل العشي اي ما قبل الاصفرار و**لما** انتهى الكلام
 علي ما اراد من القصر شرع في اسباب جمع المستركتين وهي ستة
 السفر والمطر والوحل مع الظلمة والمرض وعرقته ومزدلفة وتكلم
 المؤلف علي الاربعة الاول وسبب ذكر الباقي في محله والخوف
 ولم يتكلم عليه وفيه قولان ثم اعلم ان المسافر قارة نزول عليه
 الشمس وهو نازل او راكب وفي كل امان يؤتي النزول بعد
 الغروب او قبل الاصفرار وبينهما فان زالت عليه الشمس وهو
 نازل ونوي الرحيل والنزول بعد الغروب فيجمع العصر قبل
 ارتحاله مع الظهر لانه وقت ضروري للعصر فيقتضياتها
 فيه لشقة النزول وان نوي النزول قبل الاصفرار فلا يجمع
 بل يصلي الظهر قبل ارتحاله ويؤخر العصر وجوباً بالنزول
 فيوقفها في مختارها وان نوي النزول بعد دخول الاصفرار
 وقبل الغروب فانه يصلي الظهر ويؤخر في العصر ان شأنها
 مع الظهر وشهره بـ بشيروان شأ آخرها النزول واختاره
 اللخمي قال وهو اخف من تقديمها عند الروال لان ذلك
 يخصها ولا يتعلق علي المصلي حينئذ ذنب لان ذلك للضرورة
 انتهى وان زالت الشمس عليه وهو ساير فان نوي النزول
 قبل الاصفرار وفيه آخر الظهر والعصر الي نزوله فيوقفها في
 ضروريها في الثانية لانه معذور بالسفر وفي مختار العصر
 في الاولى وان نوي النزول بعد انقضاء الاصفرار ودخل
 الغروب فانه يجمعها اجاباً في الاولى في آخر مختارها والثانية
 في اوله ثم الجمع المذكور حكمه الجواز الغير المستوي الطرفين اذا الاولى

تركه

تركه من غير كراهة ولا فرق في السفر بين كون تطويلاً تقتصر
 فيه الصلاة ام لا جد سيره فيه لانه راك آمن من مال اورفته
 ام لا علي ما شهروه بن رشد وفي المدونة ما يخالفه لكن لا بد
 من كونه غير عاص به ولا لانه وان يكون يربو لا يجر والي هذا
 كله اشار المؤلف بقوله **ورخص** له جمع الظهرين يروان قصر
 ولم يجد بلاد كره وفيها شرط الجدل لانه راك آمن بمنزل زالت
 به ونوي النزول بعد الغروب وقبل الاصفرار اخر العصر وبه
 خير فيها وان زالت راكبا اخرها ان نوي الاصفرار وقبله
 والا فني وقيتها **ش** كلام المؤلف في الترخيص اي في جوازه
 واما كونه راجحاً او مرجحاً فشي آخر والجواز لا ينافي المرجحية
 وقوله بلاكراهة اي كراهة لا تنافي المرجحية ايضا والضمير في
 له للمسافر السابق لا بقتوده وهي اربعة بود قصرت دفعة
 الخ بل ببعضها وهي غير عاصي ولا في الضير راجع للميت بدون
 بعض قوده اي رخص للمسافر غير العاصي بالسفر واللاهي
 به وقوله بمرتعلق برخصه وبمنحل متعلق بجمع وقوله ولم يجد
 معطوف علي قصر واسناد الجدل ليس من الاسناد المجازي
 وهو اسناد ما للشي الي ملائسته والا فالجد انما هو انما سافر
 قوله بلاكراهة متعلق برخصه لكن تركه ارجح قوله وفيها شرط
 الجدل اي في السير لا بمجرد قطع المسافة بل لانه راك آمن
 من مال اورفته او مبادرة ما يخاف فواته وان جمع علي هذا
 القول من لم يجد به السير فانه يبيد الثانية في الوقت
 قوله بمنحل هو محل النزول وان لم يكن فيه ما وهو متعلق بجمع
 وقيل برخصه وقال **قوله** بمنحل بل من قوله بربدل بعض

من كل فهو متعلق بجمع المقدر ويبر متعلق بجمع المذكور وانما لا
 يكن متعلقا بجمع المذكور ولا يكون بد لا للزوم تعلق جري في
 متخذي المعنى بامل واحد وذلك لا يجوز انتهى وقوله زالت
 الخ اي زالت على المسافر حالة كونه به اي بالمنتهى وهو محل
 نزوله لان الشمس انما تنزل في السما وقوله بعد الغروب
 متعلق بالنزول لا بنوي لان النية عند النزول وقبل وبعد
 عطوفان على بعد قوله خير فيها اي في العصر وشبهة
 فيها بتثنية الضير فاسدة وتفسير **ت** كما وحاولته
 لتعريبها غير سديد قوله وان زالت راكبا الخ اي سايرا ولو
 عبر به لكان احسن ليشمل الماشي على ما في الطر لا بنوعان
 وقوله والافني وقتيها اي وان لم ينو النزول في الاصفرار
 ولا قبله بل بعد الغروب على كلام بن مسلمة وعند ابي الحسن
 ان حكم نية النزول في الاصفرار حكمه بعد الغروب **ص** كن
 لا يضبط نزوله وكما لم يظن **س** يعني ان من لا يضبط نزوله
 من المسافر في حكمه حكم ما قبله في جميع الصلواتين في وقتيها
 وقوله وكما لم يظن ثاني اسباب الجمع عطف على ما قبله
 مشارك له في حكمه وهو الجمع الصوري وليس الحكم مخصوصا
 بالباطون بل يشركه فيه كل من يلحقه المشقة بالوضوء والقيام
 لكل صلاة لقوله فيها وان كان الجمع للمريضي ارفق به لسوء
 مرضه او بطن متحرق من غير مخافة على عقل جمع بين الظهر
 والعصر في وسط وقت الظهر وبين العشاء عند غيبوبة
 الشفق جملة جملة قولها وسط الوقت على الجمع الصوري
 وهو اخر القامة ويؤيده قوله عند غيب الشفق وفسره

بعضهم

بعضهم بربع القامة وقيل بجمع مع تقديم في اول وقت الاولى
 وقوله وكما لم يظن اي الذي لا يضبط اسماط بطنه والا فلا
 يثبت له هذا الحكم بل اما ان يقدم او يؤخر وكلام المؤلف
 شكل لانه معطوف على كمن لا يضبط نزوله والعطف به
 يقتضي المناقبة **ص** والمصحيح فعلة **س** يعني وللصحيح المقيم
 ان يجمع بين الظهر والعصر جمعا صوريا فالخير ارجح الى الجمع
 الصوري وانما حازله ذلك لانه لم يخرج احدي الصلوتين عن
 وقتها بل اوقع كلاهما في وقتها الا ان فقيهة اول الوقت
 فتوته بخلاف المسافر وروي العذر فلا فتوته فقيهة الوقت
ص وهل المشا ان كذلك تاويلان **س** يعني ان من غربت عليه
 الشمس وهو نازل من تقدم وتأخير وتخيير فينزول الفجر
 منزلة الغروب والثالث الاول منزلة ما قبل الاصفرار وما بعده
 للفجر بمنزلة الاصفرار فاذا غربت عليه الشمس وهو نازل ونوي
 الرحيل والنزول بعد الفجر جمع المشا مع الغروب قبل الارتيال وان
 نوي الرحيل والنزول فيهما في الثلث الاول اخر المشا وجوبه
 الى نزوله وان نوي الرحيل والنزول بينهما خيري المشا
 ان شافهما مع المغرب وان شافهما الى نزوله والمعادل
 كما يحذف اي اول اي ليسا كالظهرين وانما يعلى كل صلاة
 في وقتها الاختياري لان وقتيها ليس وقت رحيل وجملاء
 كلام المؤلف على من غربت عليه الشمس وهو نازل لان من
 غربت عليه الشمس وهو راكب لا خلاف ان حكمه فيهما كالظهرين
 فيؤخرهما ان نوي الاثنين الاخيرين او قبلهما وان نوي بعد
 الفجر ففي وقتيها جمعا صوريا والمقدم من التاويلين هو

كل حكم حكم ثالث عليه الشمس وهو نازل مع

هو التأويل المصريح به لا المطوي **ص** وقد خاف الاغما والنافق
 والمبش **ص** يعني ان الشخص اذا خاف الاغما والمبش النافقة
 اي المربعة او الدخنة عند المصراو والمشا فانه يستحب له
 ان يقدم المصراول وقت الظهر والمشا عند اول وقت
 المغرب علي المنصور فقوله وقد **ص** اي استحبا باعما قاله
 ابن يونس وجواز احكامه بن عبد اللام وارثناه **ق** وانما
 قيد المحي بالنافقة لان المحي غير النافق يتمكن محما من
 الصلاة **ص** وان سلم او قدم ولم يرتحل او ارتحل قبل الزوال
 ونزل عنده فجاء اعادة الثانية بالوقت **ص** يعني ان خاف
 الاغما ومن سمع اذا قدم الثانية عند الاولى ثم لم يحصل ماخافه
 عند الثانية او قدم المسافر الثانية مع الاولى سواء كان تقديمها
 واجبا او جائزا الزوال الشمس عليه نازلا ونوي التزول بعد
 الغروب او في الاصفرار ولم يرتحل لاسرافقتفي ذلك او لغير
 اسر او ارتحل قبل الزوال ثم ادركه الزوال رالبا ونزل عند الزوال
 ونيت عدم الارتحال فظن جواز جمع التقديم فجاء به
 استحبا بالصلاة الثانية في الفروع الثلاثة في الوقت
 المختار والارجح الضروري وما ذكره في الفرع الثاني من الاعاء
 في الوقت ليس بظاهر والصواب لاعادة عليه الصلاة **ص**
 ذكره من العادة في الوقت في الفرع الثالث مفيد بما اذا لم
 غيرنا والارتحال والافلا اعادة **ص** وفي جمع المشايين فقط
 بكل مسجد مطرا وطين مع ظلمة لا لطين او ظلمة **ص** يعني انه
 يرضى في الحضر برحان جمع المشايين فقط بان يقدم الثانية
 عند الاولى بكل مسجد وفي كل بلد كانت المدينة او غيرها الاجل
 المطر

المطر القريب وهو الذي يحل الناس على نقطة الرأس او الطين
 الذي يمس بالمس بالمداس مع ظلمة الشمس لا الفيم وشمل المطر الثلج
 والبرد ولا يجوز الجمع المذكور لاجل طين فقط ولا لاجل ظلمة ولو
 مع ريح شديد فقوله وفي جمع المشايين مطوف علي نايي فاعل
 رخص اي ورخص في جمع الخ وقوله فقط يعني ان الجمع للمطر
 وباعده مخصوص بالمغرب والمشا ولا يجمع بين الظهر والعصر
 لعدم المشقة فيها غالبا بخلاف المشايين لانهم لو سقوا من
 الجمع لادى الي احدا من انا حصول المشقة ان صبروا والدخول
 الشفق او فوات فضيلة الجماعة ان ذهبوا الي منازلهم من غير
 صلاة تنبيه المطر المتوقع بمنزلة الواقع كما ذكره الشيخ زروق
 ونقله عنه الشاذلي فان قلت المطر انما يسبح الجمع اذا التزم
 والمتوقع لا يتاخر فيه ذلك قلت يمكن علم ذلك انه كذلك بالقر
 ثم انه اذا جمع في هذه الحالة ولم يحصل فينبغي ان يعيد في الوقت
 محامي سيلة وان سلم اعاد بوقت وقوله لا الطين مطوف
 علي لمطروا عا داللام اشارة الي ذلك ولو حذر فيها ما صرح
 لانه لا يتوهم عطفه علي طلمة **ص** اذن للمغرب كالعادة واخذ
 قليلا ثم صليا ولا الا قد راذان منخض بمسجد واقامة **ص**
 هذا شروع من المؤلف في صفة الجمع وهو انه يؤذن للمغرب
 علي المنار فزاول وقتها بصوت مرتفع كالعادة ثم يوحى
 صلاة المغرب قليلا ثم باعلي الراجح بقدر ما يدخل وقت الدننا
 الاختصاص الاول في ثلاث بعد الغروب وقال الغرياني في حاشيته
 الدوتة يؤخذ قدر ثلاث ركعات وقيل بقدر ما تحلب فيه الناة
 ثم يقيم للمغرب ثم يصليها ثم يؤذن للمشا اذا ناسمخفا

بصحن المسجد ويتيم لها ثم يصليها من غير فصل فتقوله
ثم يصلي اي الغزوات ولذلك ذكر الضيرو ولا يكسر الواو
والمد من غير فصل ولو قال الا باذان من خفض الخ بدل
قوله قد راذان الخ لكان احسن لان زيادة لفظة قد ر
حسنة وذلك لان كلامه لا يدل على فعل الاذان بالفعل كما
هو المطلوب وقد يقال ان قوله من خفض شعري فعله اذ
الظاهر ان الاذان لا يتكلف قدر فعله سواء كان من خفضا
او مرتفعا **ص** ولا تتنفل بينهما اول من يمينه ولا بعدهما اي ليس
لمن اراد الجمع ان يتنفل بين العريضين اذ لو شرع تاخير الجمع للتنفل
لكانت المشايخ وقتها افضل لكن لو وقع وتنفل بينهما لم يتبع الجمع
ولا تتنفل بعدهما ايضا في المسجد لان القصد من الجمع ان ينصرفوا
في الفناء والتنفل بين ذلك قال زروق وكذلك كل جمع بين التنفل
بين الصلاتين فيه انتهى وظاهره جمع تقديم او تاخير فلا خصوصية
لمنع التنفل بين الصلاتين بين المشايخ ليلة المظفر وانظر لو فصل
بينهما بغير تنفل فصل يكون كالنفل بينهما به فيحرم ولا يمنع الجمع
او الفصل به يحرم ومنع الجمع لان المتنفل اشغل الوقت بما همون
جنسها بخلاف الاخر والظاهر الثاني والظاهر ايضا انه لو
كثر التنفل بينهما بحيث دخل وقت الظلمة الشديدة انه يتبع
الجمع ثم ان قوله ولا تتنفل بينهما يعني عنه قوله ولا واعاده ليرد
عليه قوله ولم يمينه اي لم يمنع التنفل الجمع وقوله ولا بعدهما عطف
على قوله بينهما اي لا يتنفل بعدهما اي يمتنع وهذا في جمع المشايخ
وانظر في جمع الظهر والعصر جمع تقديم هل يجوز له التنفل بعدهما
ام لا كما اذا فعلهما في وقتها **ص** وجاز لمنفرد بالمغرب يحرم

بالمشا

بالمشا **ش** يعني ان من صلى المغرب قد اوفى جماعة ثم يجد
جماعة يحضرون في المساجد فانه يجوز له ان يدخل معهم في المشايخ كان
يدرك معهم ركعة فاكمل لفصل الجماعة على من ذهب المدة ولاكتنا
بنية الاسام عن نية فلا يقال ان نية الجمع تكون عند الاول
وقد فات محلها بمشايخها من غير ان ينوي الجمع وهذا يرد ما ياتي
من جمع المنفرد باحد المساجد الثلاثة واجيب **ص** ايضا بان كون
نية الجمع عند الاول في حق من ادرك الصلاة الاولى ثم غيره
بالمواز في هذا **ص** المستحب للمنفرد فصل الجماعة لاجل المخرجان
الائتية والامانة الامامة فتكون عند كل واحدة منهما فتقوله
لمنفرد اي عن جماعة الجمع فيصدق بمن صلاها مع غيره جماعة
ومن صلاها منفردا كما قرناه وفهم من قوله وجاز لمنفرد
بالمغرب انه ان لم يكن صلاها ووجد في المشايخ لا يدخل
معهم ويؤخرها لوقتها لان الترتيب واجب ولا يصلي الاولي
في المسجد لانه لا يجوز ان يصلي فيه صلاة مع صلاة الاسام
ص ولعنكف بالمسجد **ش** هو عطف على قوله لمنفرد اي وجاز
الجمع ايضا للمعتكف والقريب يكون في المسجد تبعا للجماعة ليلا
ينوته فصل الجماعة ولجل التيمية يستلزم الاسام المعتكف
وجواب من يصلي مع علي ظاهر التهذيب بن عرفة وقول بن عبد
السلام استحب بالاعرفه **ص** كان انقطع المطر بعد الشروع **ش**
اي ان الجماعة اذا شرعوا في صلاة المغرب لوجود سبب الجمع وهو
المطر فلما صلوها او بعضها ارتفع السبب فانه يجوز لهم التماضي
على الجمع اذ لا يومن عودته وظاهره ولو ظهر عدم عودته
اما لو انقطع قبل الشروع فلا جمع الا بسبب غيره فالمراد بالشروع

في الاول **ص** لان فرغوا فيؤخر الشفق الا بالمساجد الثلاثة **ش**
 هذا يخرج من قوله وجاز لمفرد بالمفرد بجمعهم بالمشايي وان جزم
 فرغوا من المشايي لا يدرك سماعا كلمة فلا يجوز له ان يجمع لنفسه
 لغوات فضيلة الجماعة التي شرع الجمع لاجلهم فيؤخر المشايي فيجب
 الشفق الا ان يكون باحد المساجد الثلاثة المدينة ومكة ومكة ومكة
 المقدس فانه يهبط المشايي قبل الشفق بنية الجمع حيث يلي المغرب
 بغيرها وفات جمع جماعتها فان كان عليه المغرب والعشاء فلا
 ايضا جمعا لعظم فضلها على الصلاة جماعة في غيرها **ص** ولا
 ان حدث السبب بعد الاول **ش** عطوف على قوله لان فرغوا
 يعني ان السبب وهو وقوع المطر اذا حدث بعد الشروع في المغرب
 واولي بعد الفراغ منها فانهم لا يجمعون لان نية الجمع قد فاتت
 بنا على ان محلها اول الاول فلو جمعوا الا شيء عليهم بن ابي زينين
 وينبغي ان المرأة والضعيف كذلك اذا جمعا في الجماعة القوي
 اطمح ابي سعادة لمن يتول بجمعها **ص** ولا المرأة والضعيف
 بيتهم **ش** يريد ان المرأة والضعيف من مرض او غيره لا يجوز
 لهما الجمع ببيتهم جماعة الميهد المجاورين له قاله ابو عمران ومرو
 عبد الحق وقال غيرهما يجمع المرأة وظاهر كلام الشارح ان
 هذا الخلاف جاري في الضعيف ايضا **ص** ولا مفرد بمسجد جماعة
 لا حرج عليهم **ش** يعني ان المفرد بمسجد لا يجمع بين الشان
 اذا كان لا ينصرف منه بل ولو كان ينصرف منه الى منزله اذا
 شقة عليه في ايقاع كل لوقته لان شرط الجمع الجماعة الا ان يكون
 اما رتبة فيجمع كما ان الجماعة المنقطعين بمدرسة او رتبة لا يجوز
 لهم الجمع اذا حرج ولا شقة عليهم لعدم احتياجهم الى الانصراف

من

من مكانهم الى غيره لان الجمع انما هو لصورة الانصراف في
 الاسفار قبل شيب الشفق ثم انهم يجمعون بتماثيلهم ككلام
 ابن عمر وغيره ومن ذلك ان يكون الامام خارجا عنهم فانهم
 يجمعون بتماثيلهم ان اهل التراب اذا كثروا فيجمعون حينئذ كاهل
 تربة قانتاي قاله الشيخ كبريم الدين قوله اذا كثروا الخ حتى
 ان يقول بدله اذا كانوا في أماكن متفرقة كما اشار له **ص** في شرحه
فصل في بيان شروط الجمعة وسننها وسننها وياتيها
 ويكروها وتها وبحرمانها ووجوبها وسقطانها وما يتعلق
 بذلك واعتبارها بصلاة القصر لكونها شبيهة بغيرها بصورة
 والجمعة بدل في المشروعية والظاهر بدل منها في النكاح وهو
 الحق ومعنى كونها بدلا في المشروعية ان الظاهر شرعت ابتداء
 ثم شرعت الجمعة بدلا منها ومعنى كونها بدلا منها في الفعل
 انها اذا انفرد فعلها اجزأت عنها الظهور والا شفع فيها ضم
 الميم وبه قرأ الجماعة وحكي اسكانها وفتحها وكسرهما
 وفري بمن شاذ **ص** شرط الجمعة وقوع كلهما بالخطبة وقت
 الظهر للمغرب وهل ان ادرك ركعة من المغرب ومنحجب اول
 روي عليها **ش** لا خلاف عندنا انها فرض عين وقد ذكرنا
 من شرط صحتها ان تقع هي وخطبتها في وقتها فلو
 قبل قبل وقتها ثم صلي في وقتها واوقع الخطبة في الوقت
 والصلاة خارجة لم تقم في وقتها وقد اختلف في آخر وقتها
 ولم يختلف ان اوله زوال الشمس والمشمورة عند الغروب
 كما قال وهو مذهب المذونة وقيل الاصرار وهذا اذا اخرها
 الامام والناس لعذر واتفق على ذلك وهل امتداد وقت

الجنة للمزوب ووجوب اقامة الاسام لها محله ان خطب وادها
 وادرك بعد هاركة من المصروالاصلا حاطها وسقط وجوب
 الجنة عنهم وسبه عبي ومصح هذا المتول عياض فقال
 هو امصح واسبه برواية بن القاسم عن مالك وعليه فلا يريد
 بقوله للمزوب حقيقته او لا يشترط ادراك شي من المصرو
 قبل المزوب بل حيث ما ادرك خطبتها وفعلها قبله وحيث
 كما هو ظاهر اللفظ وحقيقته ورواه طرف عن مالك قولان
 ورويت انه وثقه عليها ومحل الخلاف حيث كانت المصرو عليهم اما
 لو قد مو المصرو ناسين للجنة فانه يتفق علي ان وتنتهي
 للمزوب **ص** باستيطان بلد او اخصاص لاجيم **ص** باللمية
 اي وشرط صحة الجنة وقوع كل ما بخطبتها في وقت الظهر
 الي المزوب مع الاستيطان وهو المنع علي الاقامة علي نية
 التاييد ولا يكفي نية الاقامة ولو طالت ولا فرق بين ان يستوطن
 بلد او اخصاصا بيوت من قصب لانه يمكن فيها المنوي والا
 ستغنا عن غيرهم بخلاف الخيم لانه لا يمكن فيها ساكر غالبا
 ولشبههم بالسفن لانتقالها بخلاف الاخصاص وسبابة
 اخري المراد بالخص هنا المرفي اي ما يسمى في عرف الناس
 خصا كان من قصب او خشب او بنا صغيرا وغير ذلك لاخص
 الخص اللغوي فانه ليس شوطا المراد بالاختصاص ما قابل
 الخيم والمراد بالخيم هنا الخيم المرفية اي ما يسمى في عرف الناس
 خيمة كانت من ثياب او صوف او وبر او شعر وغير ذلك لاخص
 الخيم اللغوية لانها ليست شرطا فقوله باستيطان باللمية
 وهو متعلق ببطل قدر اي وقوعها مع استيطان لا بوقوع الم
 لانه

لانه لا يصح تعلق حرفي جرم متغير بالمعني ببطل واحد انتهى
 واصافة استيطان الي بلد علي معني في قوله لاجيم بقدره عامل
 بناسبه اي لا باقامة في خيم وكلام **ص** فيه نظر لان الخيم لا يمكن
 فيها الاستيطان **ص** وبجامع **ص** هذا ثالث شروط الصحة
 وبابها تختم الطرفية والمعية وقيل شرط وجوب وقيل شرط
 فيها بن رشد وهذا بنا علي قول من يري انه لا يكون سجدا
 الا ما كان له سقني لانه قد تبين علي هذه الصفة فيكون من
 شرايط الوجوب وقد يوجد فيكون من شرايط الصحة وسبب
 من قطع بانه من شروط الصحة وهذا علي قول من يري ان الفضا
 من الارض يكون سجدا بتعيينه اذ لا يعدم موضع يهد اتخاذ
 سجدا علي هذا انتهى ولا بد في الخطبة ان تكون في الجامع **ص**
 بني **ص** صفة الجامع اي لا يكفي المسجد حتي يكون بنيان
 يصح في بواحيه جدران وخط حوله والمراد بالبنا المتداد لاهل
 تلك البلد فيمثل ما لو فصل اهل الاخصاص جاسدا من يوم
 وغره فتصح فيه الجنة **ص** متحد **ص** اي ولا بد في الجامع الموصوف
 من ان يكون متحد افلا يجوز التقدد وعلي المنصور ولو في
 الامصار وقايدة هذا انه لو تقدد لم تكن الجنة الا للميتق كما
 يقول المؤلف **ص** والجنة للميتق **ص** جواب عن سوال سدر
 كانت قابلا قال له قد شرطت في الجامع ان يكون متحد افلا
 الحكم اذا تقدد فاجاب **ص** بانها عند التقدد في البلد الواحد
 او في حكمه صحيحة لاهل الجامع الميتق من تلك الموصوف باطلا
 لاهل الجديد وهو حاصل به التقدد وان صلي فيه الامام واما
 لو اقيمت في الجديد وحده همت والمراد بالاقدم من اقيمت

البنا

Copy

versity

فيه الجحمة اولاد في تلك القرية وان تاخروا عنه عن بنا غيره
واذا ثبت كونه عتيقا بالجحمة الاولى ثم تاخروا الصلاة فيه
عن غيره في غير الجحمة الاولى فلا يخرج عن كونه عتيقا واليه
اشار بقوله وان تاخروا الي وان تاخروا عن الجدي في غير
الجحمة الاولى التي اثبت له كونه عتيقا واخرى ان سبقه او
ساواه وليس المراد ان الجحمة لا تصح الا بالجامع العتيق حتى
لو تزكت اقا سقابه واقبت بالجدي وحده لم تصح فان هذا
غلط ظاهر بل هي صحيحة ولو انني جاحان في قرية واقبت
فيها الجحمة فالجحمة لمن صلي فيه بتولية السلطان او ببايه
والا فالسابق بالاحرام ان علم فان اجرا ما حكم بفسادها
واعاد واجبة لبقا وقتها ولا تجزئ ظهرا مع بقا وقتها وان لم
يعلم السابق حكم بفسادها ابها كذا في الوكيلين **لا** الذي بنا
خف هذا محذور الصفة المقدرة اي مبني باسناد الذي
بنا خف ولو كان البناء الجحمة الاربعة وكلام **ز** حيث قال
لاذي بنا خف اي كما اذا بني في المسجد حائط مثلا انتهى ليس
شرطا **و** في اشتراط سقفه **ش** اي وقع تردده فيما اذا ظهر
سقف المسجد هل يصح فيه الجحمة ام لا فالمعنى وفي اشتراط
دوام سقفه هذا يقتضي كلام من اشار اليه بالتدود وعليه
فلو بني من غير سقف لم يصح فيه بل لا نزاع انظر السنفوري
وقد استظهر **ح** عدم اشتراط السقف ابتداء ودوامه **و** قد
تايدها به **ش** اي وهل يشترط في الموضع الذي ابتدئ فيه
او نقلت اليه العزم على اتباع الجحمة فيه على التايد ام لا
فذهب الباقي الي ان ذلك شرط وانه لو اصابهم ما يمنهم
من

٢٥٦
من الجامع لعذر لم تصح له جحمة في غيره الا ان يحكم له الايام
بحكم الجامع وينقل الجحمة اليه ولاقته بن رشيد سق في بعض ه
كتبه وخالفه في المقدمات قال وقد اقيمت الجحمة بقروطية
في مسجد ابي عثمان دون ان تنقل اليه الجحمة على التايد ه
والعلماء متوافرون على ذلك من غير تكثير قال ولو نقل الايام
الجحمة في جحمة من الجمع من المسجد الجامع الي مسجد من المساجد
من غير عذر كانت الصلاة تجزية ونقل بعض الشراح ان
حال التردد حيث نقلت الجحمة من مسجد الي آخرها اذا لم تنقل
بل اقيمت ابتداء فالشرط ان لا يتصد واعدم التايد بان
يتصد والتايد اولم يتصد واشيا اصلا **ص** واقامة الخمس
اي وفي اشتراط اقامة الصلوات الخمس فلا تصح الجحمة فيما
يقتضى لم يصر صحتها وتنقل الخمس به وهو قول بن شيراز
انه لا بد من ان يكون الصف دايما فيه الا ان تزليه الاعذار
التي لا بد منها انتهى قال بعض وسكت غيره عن اشتراط ذلك
فلو كان حيا البتة او عليه فنزل المولى ذلك سمع بمنزلة
تصريحهم بعدم اشتراطه فصيح قوله يورد لهولا المتأخرين
في الفروع الثلاثة وما ذكره بن بشير ذكره عن المختصر
ما يوافق فقول بن غاري لا اعرف ما ذكره بن بشير لغيره
فيه **ن**ظروا وصحت برجته وطرق متصلة ان ضاف او
انصلت الصفوف لا اشتقا **ش** اي وصحت صلاة الجحمة ه
للمقتدي في رحاب الجامع وطرقه المتصلة به اي التي لم يجلده
بينها وبين ارضه غيره وحل الصلوة المذكورة ان ضاف الجامع
انصلت الصفوف ام لا وانصلت الصفوف من غير ضيق ه

والمراد بالوهاب ما زيد خارج محيطه لتوسعة كالسنائية
بيولاقي ولا رجة للجاسم الازهر لان ما زيد خارج باب في الباب
الكبير فانما هو من الدواب لا لتوسعه فهو من الطرق فان
انتهى الضيق والاتصال فلا تقع الجمعة بواحد منها **ص**
كيت القناديل وسطه ودارو حانوت **ش** اي ان من صلى
في بيت القناديل لا يقع له جمعة وظاهره ولو مع الضيق وكذلك
لا تقع الجمعة على سطح المسجد وكذلك لا تقع الجمعة في الدار
والحانوت بالطرق المتصلة المحوريين ولو اذن اهلها **واسا**
الحوانيت والدور التي تدخل من غير اذن فحكمها حكم رهاب
المسجد والطرق المتصلة هكذا قاله في المدونة **ص** وبجماعة
تتقرب بهم قرية او بلا **ح** **ش** هذا سقوط على قوله وجماعة
والباقي فحتمل ان تكون للمعية اي بشرط الجمعة وقوعها
في الجاسم مع جماعة ويحتمل ان تكون للمظففة اي شرطها ان
تكون في جاسم وجماعة تستغني وتام من مع قرية بان يمكنهم
المساواة للملثة اي الاقامة صيفا وشتا والرفق عن انقسام
في الامور الكبيرة لا النادرة وذلك يختلف بحسب الجهات
من كثرت الخوف والفتن وقتلتها بلا حد محصور من قس
او ثلاثين او اثني عشر او عشرة كما قيل بكل منها قال بعض
واهم كلام المؤلف ان الاثني عشر لا تقرب بهم قرية انما
فلي هذا قوله بلا حد فيما بعد الاثني عشر واشترط
حضور الجماعة المذكورة انما هو في الجمعة الاولى وهو المواد
بقوله اوله لا في كل جمعة بل يجوز فيما بعد الاثني عشر اليه
اشار بقوله والا فنجوز باثني عشر باقين لسلامتها اي اول

لم تكن الجمعة الاولى بل كانت غيرها فيجوز ابتداءها باثني عشر
رجلا احراز ذكرها مستوطنين غير الامام باقين لسلامتها اي
مع صحة صلاة ثم فلو فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سالم
الايام بطلت صلاته وصلاة ثم وباقرنا به كلام المؤلف
من ان المراد بالاولية اول جمعة تقام مطابق لما فيه في
توضيحه من كلام بن عبد السلام وقرى بعض الاولوية على
اولية احواسها والدخول فيها اي شرط الجماعة التي تقوي
بهم القرية او لا عند الدخول فيها لا دوا ما فلو تفرقوا
عنه بعد الاحرام اتهم باثني عشر وقال **ح** والذي يظهر
من كلام بن عبد السلام خلاف ذلك كله وانه انما اراد ان
الجماعة التي تقتري بها القرية شرط في وجوب اقامة الجمعة
وفي صحتها في كل مسجد فمضى وحدت الجماعة المذكورة بالقرية
وجبت اقامة الجمعة وصحت وان لم يحضر من الاثني عشر
والامام ولا فرق بين الجمعة الاولى وغيرها في ذلك ويمكن
حل كلام المؤلف على كل من الاحتمالات الثلاثة انظر شرحنا
الكبير **ص** بامام مقيم **ش** هذا حال من جماعة او من قوله باثني
عشر والمواد بالاقامة المقابلة للسفر فيصح ان يوم غير
مستوطن ممن نوى اقامة اربعة ايام لوجوبها عليه اذ كل من
وجبت عليه تصح امامته وبعبارة اخرى يا امام مقيم وان لم
يكن مستوطنا فتصح امامته المسافر في الجمعة بمحل نوي فيه
اقامة تقطع حكم السفر وكذا الخارج من قرية الجمعة على السفر
واما الخارج منها على التو من كسرى فحكمه حكم المسافر على ما
عليه ابن علاق والشيخ يوسف ابن عمرو في حاشية الطرابلسي

لا تصح اسامة غير المتوطن بقربة الجمعة في الجمعة **من** الا الخليفة
بمقربة جمعة ولا يجب عليه وبغيرها تنفس عليه وعليهم **من**
هذا ينبغي من مفهوم الوصف اي فلا تصح اسامة المسافر الا
ان يكون المسافر خلية وهو ساول لقول غيره الا الامام وعبد
الام تنقضي نفيم ذلك في كل اسير بمقربة جمعة من قري
عمله توفرت في اهلها الشروط فليجمعهم **من** الا بمقربة جمعة
من قري عمله لم توفّر الشروط في اهلها فليصلى بهم الجمعة جملة
فانها تنقضي عليه وعليهم والمراد بالخليفة من له الحكم والصلوة
واما القضاة الا ان فليس لهم نيابة في الصلاة فيخطب بمقربة
من ويكونه الخاطب **من** الا العذر **من** يعني انه يشترط ان لا يعلم
من خطب الا ان حصل للخاطب عذر من مرض او جن او ط
نحوها فهو وصف ثان للامام فكله قال شرط من حيث
ان تقع بالامام مقيم موصوف بكونه الخاطب فلا يصلي غيره
الا العذر **من** **من** ويجب انتظاره لعذر قرب علي الاصح **من**
ان الامام اذا حصل له عذر يزول عن قرب فان الجماعة يجب
عليهم انتظاره علي الاصح وهو قول **من** كنانة وابن ابي حازم
والقول الاخر انه يستخلف من يقيم به فان لم يستخلف **من**
استخلفوا من يقيم به ولا ينتظرونه وهذا القول هو ظاهر
المدونة وانما اقتصر المولى علي **من** صامحة هذا القول في توفيق
عند قول **من** الحاجب فان عرض بينهما عذر يزول عن
قرب ففي استخلافه قولان اظهرهما عدم الاستخلاف ووجه
انتظاره وهو قول **من** كنانة وابن ابي حازم انقضى وعزاه **من** يروى
لسمعون قال بعض وعزاه سند للجلاب ورواه **من** يروى

عن مالك

عن مالك ونحوه في الموازية وقال اشهب في المجمعة وكان
صاحب الطراز حمله تشبيرا وروى جزم ابن الكدوف في الواقي **من**
فلهذا صححه المولى فلا يعتد به عليه بان ظاهر المدونة انه
لا يتنظر ويستخلف او يستخلفون قرب العذر او بعد انقضى **من**
ومفهوم قول المولى قرب ان لم يقرب لا يجب انتظاره وهو كذلك
والحكم انه يجب الاستخلاف كما هو ظاهر كلام **من** الحاجب قاله
الباطني والقرب قدر اولي الرابعة وقرا **من** خطبتين
قبل الصلاة **من** هو ايضا عطف علي ما قبله من شروط الجمعة
اي من شرط الجمعة الخطبة الاولى والثانية علي المشهور فلو
تركها او احداها لم تصح وهو من ذهب **من** التام وقال **من** الماجنون
بسينتها ويشترط علي الاصح حما في الشايل ان يكونا قبل الصلاة
فلو خطب بعدها اعاد الصلاة وحدها وفي **من** داود كانت
الخطبة بعد وانما ردت قبل من حين انقضا **من** مما تسميه الرب
خطبة **من** اي والمجزئي من الخطبة عند **من** التام ان تكون **من**
متفصلة بما ذكرنا في بزيعة وهو المشهور قال بعض وهو نوع
من الكلام المشجع يخالف النظم والتشريع شمل علي نوع من التكرار
فان هلك وكبر لم يجزه وفي قوله مما تسميه العرب خطبة اشار
بانها لا بد ان تكون باللغة العربية اذ غيرها لا تسميه العرب
خطبة وهذا هو الذي ينبغي **من** تخضرها الجماعة **من** يعني ان الجماعة
الذين تنفذ الجمعة بهم يجب عليهم حضور الخطبتين مستمعين
لها كما قال بعض **من** شرطها ان يصلى بها بالصلاة واستماعها
فالالت واللام في الجماعة للمجد الذي يدل علي ذلك قول
سند فلو فرغ المودن ولم يات احد نظروا فان كان في المسجد

مختم

كريم

جماعة تنفقد بهم الجمعة خطب والا تنتظر الجماعة وعبر عنها
 بالحضور دون السماع وعبر في باب العبيدين بالسماع حيث قال
 وسامعها فافهم بذلك انه لا يجب سماع خطبتي الجمعة والواجب
 الحضور في السماع وأنه يستحب في العبيدين السماع ولا يكفي في
 الاستماع الحضور في الجامع **وهو** واستقبله غير الصف الاول
 المذهب انه يجب على الناس استقبال الدمام بوجوههم على اهل
 الصف الاول وغيره من يسمعه ومن لا يسمعه ومن يراه ومن لا يراه
 فتقول المؤلف غير الصف الاول واما هو فلا يجب استقبال من هو
 فيه لانه لا ياتي في علم ذلك الا باقتناع عن موافقهم تبع فيه المخشي
 قال بن عرفة وجعله بمن من لقيت خلاف المذهب وخلاف من
 الموطا لقوله فيها من يلي القبلة وغيرها انتهى **وهي** وجوب
 لها تردد **شاي** وفي وجوب قيامه للمخطئين على جهة الشرطية
 كما عند المازري وسنينة تردد للاكثر من العربي مع بن القصار
 وقال عبد الوهاب السنة التيام فان خطب جالس **اسا**
 ومحت **وهو** ولزمت المكلف الحر الذكر بلا عذر **شاي** عما انهي الكلام
 على شروط الجمعة وهي على ما تحصل من كلامه خمسة شرع في
 الكلام على شروط الوجوب وهي ايضا خمسة فمتم وجدت لزمت
 ووجب اتم تاركها وعقوبته وهل يفيق بتركها ولو مرة او ثلاثا تقدم
 الكلام على ذلك فقال ولزمت الخ امي ولزمت الجمعة عينا المكلف
 ولو كافرا على المذهب من خطابه بفروع الشورية لا الصبي والمجنون
 وهذا الشرط ليس مخصوصا بالجمعة ولا لا يذكره غير المؤلف **في**
 شروطها بل في شروط الصلاة من حيث هي واما ذكره المؤلف لتتم
 الكلام على شروطها وتوطئة لقوله الحر لا الرقيق ولو بشايبه
 ولو

ولو اذن سيده على المنصور لوجود بدلها بخلاف غيرها من الصلوات
 وظاهر هذا الشرط وبابده نفي الوجوب عن اضدادها عينا
 وتخييرا وانما تجزئ حاضرها منهم بدلا عن الظهور والمقارفي هناك
 انظر ورده في شرحنا الكبير انه لا يجب على المرأة وان حضرتها
 اجزأتها الجماعة واثار بقوله بلا عذر الى ان هذه الشروط اما تكون
 موجبة للجمعة حيث انتفى العذر والسمع المدرك فلا يستاتي الا عذر
 المستقطعة **لها** **الموطن** **شاي** هو ايضا من شروط الوجوب يعني انه
 يشترط في وجوبها الاستيطان ببلد يتوطن فيه ويكون محل الاقامة
 يمكن الموي فيه وان بعدت دارة من المناسخ التداولا ولو على
 خمسة ايام او ستة باجماع فلا يجب على سافر ولا يقيم ولو نوي
 اقامة وسافر ببلد لا يتعاكها ياتي وانما اعاد قوله المتوطن وان
 استغنى عنه بقوله سابقا باستيطان ليرتب عليه قوله **شاي** وان
 بقية نائية بغير مسج **شاي** يجب على المستوطن وان كان توطئه
 بقية بعيدة عن قرية الجمعة بثلاثة ايام وسافر بها من ربح
 ميل او ثلثة وابتدأ الفرسخ من المنار وانظر لو تقدم المنار هل
 يعتبر المنار الذي يصلي في جاسه من يميني او المعتبر المنار الذي
 في وسط البلد **شاي** كان أدرك المسافر الندا قبله **شاي** تشبيه في
 لزوم الجمعة للنائي بالفرسخ والمسافر فمقول تقدم والندا بكسر
 النون وقد تقدم بالمدا فاعل سوخر والمراد به الاذان الثاني ورواد
 المؤلف ان من سافر من بلد الجمعة وهو من اهلها والمستوطن
 بها وادرك الندا قبل مجاوزة فرسخ وكان يدرك منها ركعة
 ان رجع فانه يجب عليه الرجوع وسافر كونه من بلد المسافر على
 من انشا السفر من بلده او وطنه هو الذي يفيد النقل

وإما من أقام يلد إقامة تنقطع حكم السفر ثم خرج عنها وسمع
النداء قبل تجاوزة الفرج فإنه لا يطلب بالرجوع **ص** أو صلى الظهر
ثم قدم **ش** عطف على أدرك يريد أن المسافر إذا صلى الظهر قبل
قدومه من السفر في جماعة أو فردا أو صلاها مع المصرك ذلك
ثم قدم وطنه أو غيره ناويا إقامة تنقطع السفر فيجد الناس لم
يصلوا الجمعة فإنه يلزمه أن يصلها معهم عند ما لك لتبين استعماله
ص أو بلغ **ش** يعني أن من صلى الظهر ثم بلغ قبل تمام فعل الجمعة
بحيث يدرك مشاركتة مع الأمام فإنها تلزمه ولا ينبغي أن
يختلف فيه كما في توضيحه لأن ما وقع نفل وبالبلوغ خوطب
به **ص** أو ذاك عذره **ش** هذا وما قبله معطوف على أدرك أي
وكان بلغ الصبح أو زال عذر المصلي والمعنى أن من صلى
الظهر لعذر من سجن أو مرض أو رق ثم زال عذره قبل الجمعة يجب
يدرك مع الأمام ركعة بأن تحلي بسبيل المسجون أو صبح المريض
أو عتق الرقيق فإنها تجب عليه لأنه العاقبة أسفرت أنه من
أهلها وعطفها البساطي على قدم مع قطع النظر عن الضيق
ص لا بالإقامة **ش** لا بتعاشي معطوف على المعنى أي لزمت بالإقامة
بالاستيطان لا بالإقامة أي من نوي إقامة أربعة أيام فالكوفين
المسافرين فإنها لا تجب عليه إلا بطريق التيسير وفائدة ذلك أنه
إذا كان لا يتم العدد إلا به لا يعتبر ولا تقام الجمعة وإما إقامته
فإنها جائزة قال ابن علقم وهو البين كما تنقله المواق وجرم
بذلك الشيخ سليمان البجير في شرحه للإرشاد **ص** وندب
تحسين صبيحة وجبل ثياب وطيب ومشي وتجهيز وإقامة أهل
السوق طلقا الوقتها وسلا خطيب لخروجه لا مسوده
وجلوته

270
وجلوته أولا وسينها وتقميرها والثانية اقصر ورفع صوته
واستخلافه لعذر حاضرها وقراءة فيها وختم الثانية بيقصر
الله لنا ولكم وأجزا ذكروا الله يذكركم وتوكل على كفوس وقراءة
الجمعة وإن لم يسوق وصل أذاك وأجاز بالثانية سبع أو ثمانين
وحضور مكاتب ومبني وعبد وسد براذن سيدها **ش** هذه
مستحبات للجمعة منها تحسين الهيئة لمريد حضورها من قس
شارب وظهر وثقت ابط وسواك ونحوه من كان له إطفاءه
يحتاج إلى القصر وشارب يحتاج للقصر أو يكون له شعرة عانة
فإن لم يكن له شيء من ذلك يوسها بأن كانت صبيته حسة فلا
يتعلق بها التحسين إذ تحصل الحاصل بحال ونحوها البراثل **ب**
الجمعة شرعا وأفضلها البياض بخلاف العيد فإن المراد بالجمعة
فيه الجملة عند الناس ونحوها النظيب بأي راحة طيبة ولو بالطيب
الموث وهذا وما قبله خاص بغير النساء ونحوها المشي في غدوه
للجمعة لما فيه من التواضع لله عز وجل ولقوله عليه الصلاة
والسلام من أغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار
ونحوها التمهيد وهو الروح في المهاجرة وهو شدة الحر ويكره
التكبير لأنه لم يفعل عليه الصلاة والسلام ولا الخلفاء بعده
خيمة الربا والسمنة والمواد بالمهاجرة الأتيان في الساعة
السادسة فالمواد بالساعات المذكورة في قوله عليه السلام
من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى
فكان أقرب بربه ومن راح في الساعة الثانية فكان أقرب بربه
ومن راح في الساعة الثالثة فكان أقرب بربه ومن راح
في الساعة الرابعة فكان أقرب دجاجة ومن راح في الساعة

الخامسة فكانا قريب بميزة فاذا خرج الامام جفوت الملائكة
 يستمعون الذكر اجزا الساعة السادسة كاتهب اليه الباقي
 وغيره وشهره الرجراجي خلافا لاختيار ابن العربي من انه
 تقسيم للساعة السابعة والاول هو الاصح ومنها انه يندب
 للامام ان يقيم من في السوق عند دخول وقت الجنة من
 تلونه ومن لا تلونه ليل لا يسفل من يلونه او يستبد بالرياح من
 ان اللام في لوقتها تحمل التليل والظرفية اي لاجل وقتها
 او عند لا قبل فالاقامة مستحبة واما اقامة من تلونه اذا خشي
 فواتها فهو واجب والنقل كذلك فلا يحتاج الي جعل اقامة
 بمعنى قيام او ان الاستحباب نصب علي مطلقا اي علي الجميع
 انتهى وقتها هو الاذان الثاني ومنها سلام الامام عند
 خروجه علي الناس لوقي المنبر وان كان اصل السلام ستة وبكره
 تاخير السلام لانها صعوده علي المنبر ولو كان كما دخل
 المسجد لعدم جبر صحيح به فالاستحباب متعلق بوقوعه
 عند خروجه لا بصل فعله فاللام في خروجه بمعنى عند ومنها
 جلوس الخطيب ياثر صعوده علي المنبر لفرغ الاذان وكذلك
 جلوسه بين الخطبتين للفصل والاستراحة من ثب التيام قدر
 الجلوس بين السجدين بن عات قدر هو الله احد لكن النقل عن
 ابن هرقة ان الجلوس بينهما سنة اتفاقا وان الجلوس في اولها
 سنة علي الراجح ومنها تفسير الخطبتين بحيث لا يخرجها عما شيه
 العرب خطبة وتفسير الخطبة الثانية عن الاولى ومنها رفع الصوت
 بالخطبة ولذلك استحب للخطيب ان يكون علي منبر لانه المنيق السمع
 وسراة برفع الصوت زيادة علي الجهر لعل بن عرفة اسرارها كهدى
 لثول

ومنها

ومنها ان الامام يستحب له اذا حصل له عذر بعد الخطبة وقبل
 الصلاة او في اثنا يها ان يستحب من حضر الخطبة كما يستحب
 له اذا حصل له العذر في اثنا الصلاة ان يستحب من حضر
 الخطبة قال فيها والرواه ان يستحب من لم يشهد الخطبة وكذا
 القوم ان لم يستحب عليهم الامام يستحب لهم ان يستحبوا
 حاضرها فقوله حاضرها هو محط الاستحباب واما الاستحباب
 من اهله فواجب ولو قال واستحب ان يخد في الضيق كان
 اوله ليثل الامام والما موم عند عدم استخلاص الامام وسخفا
 القواة في الخطبتين ابن يونس ينفى قراءة سورة تامة في الاولى
 من قصار المفصل وكان عليه السلام يقرأ في خطبه يا ايها الذين
 امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الي قوله فورا عظيما ومنها
 ختم الخطبة الثانية بيغفر الله لنا ولكم واذ ان ياتي مكانه ذلك
 قوله اذكروا الله يذكركم لكنه دون الاولى في النفل وتعبير
 الموت بالاجزا لا يفيد ذلك بل يقتضي انه ينهي عنه ابتداء وليس
 كذلك وحمله علي ان المراد اجزائي الاستحباب اذكروا الله يذكركم
 فيه تكلف واما قوله ان الله يامر الامة فظا فمر كلامه انه غير
 مطلوب في ختمها واول من قرا في آخر الخطبة ان الله يامر
 بالعدل والاحسان الاله عمر بن عبد العزيز واول من قرا في
 الخطبة ان الله وسلايكته يصلون علي النبي المصدي المباهي
 ومنها ان يتوكا الخطيب في خطبته علي عصي او قوس غير عود
 النبر ولو خطب بالارض وتكون في يمينه وهو من الاسر القديم
 وقوله النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده خوف العيب
 بس حية او غيرها وقيل غير ذلك وانما استحب كون العصي

قل

لثول

غير عودا بمنزلة لا يمكنه ارساله خوف سقوطه بخلاف عود المبر
فانه يمكنه ان يرسله ولا يسطط والعصا اولى فان لم توجد القوس
او السيف ولو ذكر المؤلف العصا كان اولى لانها المذكورة في
الدونة ففي الاصل وسوي ابن حبيب بها القوس ومنها قراءة سورة
الجمعة في الركعة الاولى ولو لم يسوق لانه ينفذ القول ومسته
وفي الثانية بحال انك حديث الناشئة علي ظاهر المذهب واما
مالك ان يتوافيها ايضا بسم اسم ربك الاعلي او المنافقون
ومنها حضور المكاتب ولا يتوقف تدب حضوره للخطبة علي
اذن سيده لسقوط تصرفه عنه بالكاتب وكذلك يستحب
حضورها للصبي اذن وليه ام لا لينتاده ويستحب للسافر
حيث لا مضرة عليه في الحضور ولا يشغله عن حوائجه واما
البعد والمدبر فيستحب لها الحضور ان اذن سيدها واما
المبصر فيذهب الي الجمعة في يومه بلا اذن من سيده وفي
يوم سيده باذنه **ص** واخر الظهور راجع زوال عذره والافله
التفصيل **ش** يعني ان المذورا اذا كان يرجو زوال عذره قبل
صلاة الجمعة فانه يؤخر صلاة الظهر علي سبيل الاستحباب
لعلمه ان يدرك الجمعة مع الناس فان لم يرج زوال العذر فله
تجيل الظهر **ص** وغير المذور ان يصلي الظهر مراكمة لم
تجزه **ش** يعني ان غير المذور من تلزمه الجمعة اذا احرم
بالظهر وكان بحيث لو سمي الي الجمعة لادرك مشاركتها فان
الظهر لا تجزئه علي الاصح وهو قول بن القاسم واشبه وعبد
الملك لان الواجب عليه جمعة ولم يأت بها ويبيد ظهره ان لم
يمكنه جمعة وسوا احرم بالظهر جمعا علي ان لا يصلي الجمعة ام لا

عمدا

عمدا او سهوا وان لم يكن وقتا احرامه مراكمة من الجمعة لو
سعي اليها اجزائه ظهره وظاهر قوله لم تجزئه سوا كانت تجب
عليه وتنقذه او تجب عليه ولا ينقذه كما سافر الذي اقام
بجمل الجمعة اقامة تقطع حكم السفر واسا من لا تجب عليه صلاة
فانه من المذورين او غير مكلف فتجزئه صلاة الظهر ولو
كان يدرك صلاة الجمعة **ص** ولا يجزئ الظهر الاذو عذر
ش يعني انه لا يصلي الظهر جماعة من غير كراهة من فاته
الجمعة الاذو عذر لا يمكن منه حضورها من سفر ومرض
وسجن فيطلب منه الجمع ولا يحرم فضل الجماعة لكن يستحب
صبرهم الي فراغ صلاة الجمعة واخفا جماعة لم يلايتها واه
بالوعدة عن صلاة الاسباء ولا يؤذونوا اذا جمعوا اليهم من له
عذر يبيح التخلف ويمكن الحضور معه كخوف بيعة الاسير الظالم
او من تخلف ليؤخر عذره ومن فاته الجمعة من تجب عليه فكل
هو لا يكره جميع وان جمعوا لم يبيدوا وعليه الاظهر ان رشد
المع لا يرجع لاصل الصلاة وانما يرجع لوصف بها ففي تجزئة
باصولها المذكورة بوصفها بالتنوين في عذر للتوعية اي
نوع من العذر وهو العذر الكثير الوقوع واما العذر النادر
الوقوع مثل بيعة الظالم فلا عذر بن القاسم خلاف
لابن وهب **ص** واستؤذن امام ووجبت ان منع واسوا والا
لم تجز **ش** يعني انه يستحب ان يستاذن الامام في ابتداء اقامته
الجمعة ولا يشترط اذنه علي الاصح فان استؤذن في اقامتها
ومنع من ذلك فتجب علي الناس ان امنوا علي انفسهم منه
فان لم يامنوا منه لم تجزهم منه لانها محل اجتihad قال ابن

السلطان فيه منهي فلا يخالف ويجب اتباعه حكم الحاكم هو
 يختلف فيه بين المكافاة ما من غير مردود لان الخروج عن
 حكم السلطنة سبب المخرج والفتنة وذلك لا يحل فعله فلا يجوز
 عن الواجب انتهى زاد بن غازي وفي النفس من هذا التعليل
 يبي ووجهه انه جل علة عدم الاجزاء المخالفة مع انها موجودة
 فيما اذا امتنع ان النص وجوب اقامتها ولو قال المولى
 واستبدان امام بالمصور كان اولى من التمييز بالنقل المنع
 بالوجوب والصواب فيطالع بخلافه التاوسكون الجيم من الاجزاء
 لا يفتح التاوسع الجيم من الجواز كما ضبطه ابو عبد الله القوري
 اد لا يتاى بعد التصريح بالضم في قول الطراز عن مالك لم يجرم
 لانها محل اجتهاد الخ ولما فرغ من سد ويات الجمعة شرع
 في مسنوناتها وجايزاتها ومكروهااتها وعذر تركها على طرا
 للترتيب فقال **ص** وسن غسل متصل بالروح ولو لم تكن
 واعاد ان تقعد او نام اختيار الا لا كل خف **ص** والمعني ان
 غسل الجمعة سنة مؤكدة على المشهور على كل من حضرها
 ولو لم تكن من مسافر وعبد وامرأة وصبي كان ذاريجة
 كالنصاب والحوادث اى الحمام والساك او لا وقيد اللحي
 سنية الفسل بمن لا رايحة له والاوجب كالنصاب ونحوه
 وشروط الفسل المذكور ان يكون مصرا فلا يجوز في قبل الفجر
 بنية ومطلق ومنته كفسل الجنابة وان يكون متصلا بالروح
 اى الجامع وهو للصلاة لا لليوم فلا يفصل بعد الصلاة فان
 فصل بين الفسل والروح اى الجامع بالنداء والنوم اختيارا امارة
 وظاهره سوا كان عامدا او ناسيا اما لو اتصل الفسل بالروح
 ونام

حكم

ونام او تقوي في المسجد فلا يطلب باعادة الفسل وبعبارة اخرى
 وظاهر كلام شراحه ان قيد الاختيار راجع للنوم فقط لكن ربما
 يقال ان من اكل لشدة جوع او لا كراه اعذر من نام عليه
 وظاهره سوا فعل ما ذكر في طريقه او بعد دخوله المسجد وظاهر
 كلام الام ان فعله بعد دخول المسجد لا يضري الاتصال
 لقولها وان تقوي او نام بعد غسله اعاد حتى يكون غسله
 متصلا بالروح انتهى وكذا في السجود والاكل الخفيف
 الذي لا يذهب الفسل فلا يضري قوله لا لا كل خف **ص** وحيار
 تحت قبل جلوس الخطيب **ص** يعني انه يجوز للدخول يوم الجمعة
 الى الجامع تحيط رقاب المجالسين فيه قبل جلوس الامام على المنبر
 لفرجة ويكره لغيرها واما بعده فيجوز ولو لفرجة واما بعد
 الخطبة وقيل الصلاة فحايرو ولو لفرجة ويجوز المكثى بين
 الصنوف ولو في حال الخطبة **ص** واحتيا فيهما **ص** يجوز للناس
 الاحتيا والاسام يخطب من غير كراهة وكذا احتيا الامام في
 جلوسه بين خطبته والاحتيا ادارة المجالس يؤبه بظهوره
 ولا يفتقر قد يكون باليدين عوضا للتوب فالضريح في قوله
 فيها للخطبة وهي وان لم يتقدم لها ذكر لكن دل عليها قوله
 قبل جلوس الخطيب اى في خطبته كقوله تعالى اعدوا صواقر
 للمتقوي اى العدل اقرب للمتقوي **ص** وكلام بعد هذا للصلاة
ص يعني انه يجوز الكلام بعد الخطبة وقبل الصلاة ولو في حال
 نزول الخطيب لنزول منعه وهو الاشتغال عن الاستماع لها
 وانما نص علي جواز ما ذكر ليدلهم منع الكلام حينئذ كما نقل
 عن عطاء ومجاهد لان الخطبة بمثابة ركعتين فكانه تكلم في صلب

سئل عن
 ان تذكر
 بعد الزوال
 لا كل
 خف



الصلاة وبسبب اخذ قوله للصلاة اي لا قامتها ويكره من
اخذها في الاقامة الي ان يحرم الامام ويجوز اذا احرم ولاه
يختص هذا التفصيل بالجمعة **ص** وخروج كحدث بلا اذن **ش**
يعني ان من طراه حدث في الخطبة او ذكره او رعاها او نحو
ذلك من الامور التي يتبع له الخروج عن الجامع فانه يجوز له
ان يخرج من غير ان يستاذن الامام فالجواز نصبه قوله بلا اذن
فلا ينافي ان الخروج واجب لتحصيل الطهارة **ص** وايقال على ذلك
ذكر قل سراسر **ش** يعني انه يجوز الاقبال على الذكر بحركة اللسان
عند السبب وغيره اذا قل والامام يخطب ويمنع الكثر او
البحر بالسير ولعل المراد بالمنع الكراهة وقوله كتابين وتوكل
عند السبب تشبيه لا تميل لانها غير متقيدتين باليسارة **ص**
كجوعا طس سراسر **ش** هو كقول المدونة ومن عطس والامام
يخطب حمد الله سرا في نفسه ولا يشته غيره وفصله بكاف
التشبيه لانه سنة بخلاف ما قبله فان جوازه مستوي الطرفين
وقوله سرا في نفسه وفيما قبله ويكره جهرا وبه يعلم رد قول
الزرقاني المناسب هنا الواو مكان الكاف لان الحمد من
الذكر فلا ينبغي ان يشبه بالمثل لان المشبه بالشيء يوزن
والحمد مطلوب هنا **ص** ونفي خطيب او امرأة **ش** قال فيها
وجايز ان يتكلم الامام في خطبته الامر ونفي ولا يكون لانها
تم قال ومن كليم الامام فزد عليه لم يكن لا غيا وهذا
سعي قوله واجابته اي ويجوز له اجابة الخطيب فقوله ونفي
بالرفع عطف على فاعل جاز لا بالجر لئلا يكون عطوفا على
تامين الذي المتخذ فيه انه من المستحب اي فيقتضي انه من

جملة

جملة امثلة الذكر وليس كذلك **ص** وكراه ترك طهر فيهما **ش** ضيقه
التشبيه عايد علي الخطبتين اي وكراه للخطيب ان يترك الطهارة
الصغرى والكبرى في الخطبتين اذ ليس من شرطهما الطهارة
علي المشهور لانه ذكر قدم علي الصلاة وان حرم عليه في
الكبرى من حيث المكث بالجماعة في المسجد بن يونس عن
سحنون ان ذكر في الخطبة انه جنب نزل للفصل وانتظروه
ان قرب وبني وقال غيره فان لم يفعل وتمادي في الخطبة
واستغلف في الصلاة اجزاه **ص** والهل يومها **ش** اي يكره
ترك العمل يوم الجمعة اذا تركه تعظيما كما يفعل اهل الكتاب
لستهم وخدمهم واما تركه للاستراحة فباح وتركه للاشتغال
بامور الجمعة من تطهير ونحوه فحسب ثياب عليه فقوله
والهل مجرورا بالاضافة عطف على المضاف اليه وهو طهر
اي وكراه ترك العمل يومها اي يوم الجمعة **ص** ويبع كعبه بسوق
وفتحها **ش** معطوف على المرفوع وهو ترك اي وكراه بيع الكعب
ومن هو مثله في سقوط الجمعة عنه كالصبي والمرأة في وقت
الخطبة والصلاة بالسوق مع مثله وهو طاهر المدونة لا تستد
بالبيع دون الساعين فيدخل عليهم ضرر فيمنعوا منه لصلاح
الامة وهذا اذا تبايعوا في الاسواق واما غير الاسواق فجاز
للبد والنساء والمسافرين ان يتبايعوا فيما بينهم ومفهوم مع مثله
الجمعة مع من تلزمه **ص** وتنفل امام قبلها **ش** هو مرفوع عطف
على ما قبله اي وكراه تنفل امام اذا جا وقد حان وقت الخطبة
ولم يبق الاكثر مما يحل لان بكر قبل ذلك فلا بأس ان يركع
ويجلس مع الناس **ص** او جالس عند الاذان **ش** هو مجرور

ل

دهم

عظما على امام اي وكرة تنفل جالس في المسجد يوم الجمعة
عند الاذان الاول لها قبل خروج الخطيب فلا يبارضه قوله
في المحرمات وابتداء صلاة بخروجه وكذا يكره للجالس التثفل
وقت كل اذان للمصلوات غير الجمعة نص عليه في مختصر الوقار
فقال ويكره قيام الناس للركوع بعد فراغ المؤذنين من الاذان
يوم الجمعة وغيرها انتهى وبحل الكرامة حيث فضل ذلك من
يخشى منه ان يمتد وجوبه وامان فعله معتقد انه من
التفل المنسوب فلا يكره له ذلك وهذا مراد الشارع بقوله
قال الاصحاب ويكره اي التثفل للجالس عند الاذان خفية
ان يبتدئ فرضيته ولو فعله انسان في خاصة نفسه فلا بأس
به اذا لم يجعل ذلك استنانا انتهى وينبغي ان يقيده ذلك بما اذا
لم يكن الفاعل ممن يقتدى به والاكروه **ص** وحضور شابة **ش**
اي وكرة حضور شابة يريد غيو خشية الفتنة والامنع حضورها
ص وسفر بعد الفجر وجاز قبله وحرم بالزوال **ش** اي وكرة السفر
يوم الجمعة كن تلزمه بعد فجره على المحذور اذا لضر عليه في
الصبر لتحصيل هذا الخير العظيم واما قبله فيما يزوحرام بالزوال
قبل النداء على المعروف لتعلق الخطاب به الا ان يتحقق عدم
ترك الجمعة بسفوف لتصرفه فيموزر وحل الومة مالم يجعل
له ضرورة بسو السفر عند الزوال من دهاب ماله ونحوه
كذهاب رفقة فانه يباح له السفر حينئذ ابن رشد ويكره السفر
بعد فجر يوم العيد وقبل طلوع الشمس ويحرم بعد طلوعها قال
ح وفيه نظر انتهى لكن اجاب ببعض بان كلام ابن رشد مبني
على القول بان اليد فرض عين او كفاية حيث لم يقع بها غيره

ولا

ولا غرامة في بنا شهر علي ضيف **ص** كلام في خطبة بتيامه
وسبها ولو لم يفسر **ص** هذا تشبيه في التحريم والممنع ان الكلام
والامام يخطب يحرم لوجوب الانصات والاختلاف فيه والغير
في خطبته وقيامه عايد على الامام والبا فيه للظرفية واقتوز
به عما قبله فانه جائز قبل الشروع فيها قال بعض والنظام
الاستفنا عن قوله بتيامه بقوله في خطبته لا يهاجمه **ان**
اليام يحرم من غير اخذ من الخطبة واختصاص الحكم بمن خطب
قايما وليس كذلك ولما كانت كلام المولى يوم ان التكلم في
حال جلوسه على المنبر لا يحرم ولو بين الخطبتين بين ذلك
بقوله وسبها ان الكلام يحرم بين الخطبتين كما يحرم في قيامهما
ابن عرفة يجب استماعهما والصمت لهما وسبها وفي غير سبها
ولو خارج المسجد طوق الاكثر كذلك واليه اشار بقوله ولو لم يفسر
ساح ابن حارث اتفاقا انتهى قال في المدونة ومن اي من داره
والامام يخطب فانه يجب عليه الانصات في الموضع الذي يجوز
ان يصلي فيه انتهى قوله الذي يجوز ان يصلي فيه اي عند
الصيق والحداد رحابه فقط كما يدل عليه ظاهر كلامهم وما في
المدونة مقدم على غيره ولعل مراد ابن عرفة بخارج المسجد
رحابه فقط لموافق ما ذكره ابن رشد في شرح السماع المفيد
انه لا يجب الانصات على من كان خارج الرحاب ولو سمع به
الخطبة اتفاقا **ص** الا ان يلفو على المختار **ش** يعني ان الانصات
واجب ان لم يخرج الامام الى اللقوفان لفي فليس بواجب فهو
مستثنى من قوله كلام في خطبته وكيفوان يتكلم بالكلام
اللاغي اي الساقط من القول اي الخارج عن نظام الخطبة

بان يخرج الي سب من لا يجوز سبه او مدح من لا يجوز مدحه
 وكلام ورد **ش** ابن عرفة لا يسلم ولا يرد ولا يشرب ما ولا يشرب
 والامام يخطب قال ويحمد العاطس في نفسه **ص** ونفي لاغ
 وحسبه او اشارة له **ش** يعني انه لا يجوز لمن حضر الخطبة ان
 ينهض من لحي ولان يرمي بالحصى او جواله عن لغوه ولان
 يشير لمن لحي لان الاشارة بمنزلة قوله اصمت وذلك لسفوه
 وكذا الاشارة لرد السلام **ص** وابتداء صلاة بخروجه وان
 لد اخل **ش** يعني ان الخطيب اذا خرج علي الناس من داره
 الخطابة او من باب المسجد للخطبة فانه يحرم ابتداء صلاة
 قبل حينه ولو لم يجلس علي المنبر ولو لد اخل المسجد حين اذبح
 الامام وهذا حكم النفل واما اذا ذكر المستمع للخطبة منسية
 فانه يميلها قال البرزلي في اول مسيلته من مسایل الصلاة
 اذا ذكر صلاة الصبح والامام يخطب فليصلها بموضعه ويؤد
 لمن يليه انا اصلي الصبح ان كان ممن يقتدي به ولا فليس عليه
 ذلك والضير في خروجه عابد علي الامام والباجمعي بعد
 ايم بعد خروجه قاله الشارح والمواد به توجهه الي الخطبة
ص ولا يقطع ان دخل **ش** يعني ان من اهرم بقتل جاهلا للمام
 او غافلا عن كون الامام يخطب او عن خروجه للخطبة فانه
 لا يقطع ما هو فيه عند ركعة ام لد علي المدفع ولا يبارض هذا
 قوله فيما سبق وقطع محرم بوقت يعني لان ذاك في المعتد واول
 لواهرم قبل دخول الامام المسجد ثم دخل عليه قبل اتمائه انه
 بما دي قال سنة اتفاقا فمقول دخل يرجع للصلاة اي
 لصلاة النفل ويحتمل صرف قوله ان دخل المسجد والمعي

حينئذ

حينئذ ولا يقطع المحرم وقت الخطبة ان دخل المسجد لان كان هه
 جالس فيه فيقطع ويوجاهلا او ناسيا **ص** وفيه بيع واجارة وتولية
 وشركة واقالة وشفعه باذات ثاب فان فات فالقيمة حين
 القبض كالبيع **ش** يعني ان هذه الامور اذا وقعت عند
 الاذان الثاني الي انتفا الصلاة لا تجوز وتفسخ ويحل الفسخ
 لهذه الامور ورد هاهن بد المشتري ان لم تنت بيد فان فات
 علي ما ياتي في محله فيلزم المشتري القيمة حين القبض علي
 المشهور وقيل يعني المقدم وقيل بالقيمة حين البيع وان
 قوله فان فات الخ كالمستفني عنه بقوله ففسخ وانما ذكره
 ليسين وقتها بقوله حين القبض وقوله كالبيع الناسد
 اي كالبيع الناسد غير ما ذكر اي الذي موجب فساد ه غير
 وقوعه وقت الاذان الثاني فلا يلزم تشبيهه التي بنفسه او
 يتال كالبيع الناسد المتفق علي فساد ه كما قاله الشيخ عبد
 الرحمن وهذا امتثافي لزوم القيمة في الناسد المذكور ولو
 كان مختلفا في فساد ه وحينئذ فهو مستثنى من قوله في باب
 البيع فان فات مضي المختلف فيه بالتمسك ان هذا يعني
 بالقيمة وهو مختلف فيه كما هو مقتضى كلام الشارح **ص** لانكاح
 وهبة وصدقة **ش** يعني انه لو وقع عند الاذان الثاني واحد
 مما ذكر فلا يفسخ وان حرم ابتداء الفزق بين ما ذكر وبين البيع
 وباسد من انه يفسخ ان وقع وتزل لان البيع ونحوه مما فيه
 عوف ان المومن يرجع لكل واحد عوضه بالفسخ فلا
 كبير ضرر بخلاف ما لا عوض فيه فانه يبطل اصله لو فسخ انظر
 ابا الحسن وستفني هذا ان هبة الثواب كالبيع واما الكنا

بنة

فانظروا فيها مراعاة كونها من باب العتق واما الخلق فينبغي
امضاؤه على مقتضى العلة المتقدمة **س** وعذر تركها والجماعة
شدة وحل وطرد جذام ومرض وترويض واشراف قرب وخوف
س لما اجمل في العذر المستقط لغرض الجملة المشار اليه سابقا بقوله
ولزمت المكلف الي قوله بلا عذر اخذ يمينه والا عذر المبيحة
لتركها اربعة ما يتعلق بالنفس وبالاهل وبالمال وبالدين
فقال وعذر الخ والمعنيان من الاعذار المبيحة ترك الجملة
ولترك الجماعة في الصلوات الخمس شدة الوحل وهو الطين
الرقيق وببارة اخري هو الذي يحمل الناس على ترك المداين
وسبب شدة المطر وهو الذي يحمل الناس على تنظية رءسهم وتغطيتهم
شدة الحر ام بحيث تضرب بجنته بالناس ليلدا يتأذي بعضهم من بعض
وتجمع الخبز ما في موضعهم بلا اذان واوجب بن جيب عليهم السبل
اليها قال ولا يمتنعون من دخول المسجد فيها خاصة وللسلطان
منهم من غير هذا المارزي بعد ذكره الخلاق المذكور وهذا علي
انهم لا يجدون موضعا يتميزون فيه بالوجود بحيث
لا يلحق ضررهم بالناس وحيث عليهم اذا كان المكان مخزى فيه
الجملة لا مكان الجمع بين حق الله وحق الناس ومثل الجزام البرص
المضر الواجبة ومنها شدة المرض بحيث يصعق عليه الاتيان
ومثله كبر السن ومنها الترويض لمن يخاف عليه الموت ويخاف
عليه الضيعة لكن ترويض الترويض الخامس وان لم يخف عليه
الموت ولم يتروى علي ترك ترويضه ضياع واما الترويض غير الخامس
فقط هو كلام بن الحاجب انه كذلك وكلام بن عرفة فينبغي ان ترويضه
كترويض الاجني وظاهر كلام الشافعي ان الترويض المستقط هو

س

ما يحصل بتركه هلاك المرويض ولو قريبا خاصا وهو خلاف ما
ينبغيه كلام بن عرفة وبن الحاجب فلا يبول عليه وسبب اشراف
قرب علي الموت ويخوفه من صديق وشيخ وزوجة ومملوك ولو
لم يحتج اليه لان تخلفه ليس لاجل ترويض بل لما علم ما يدع القربة
بشدة المصيبة بن القاسم عن مالك ويجوز التخلف للنظر في
امرية من اخوانه مما يكون من شأن الميت بن رشدان خاف
ضياعه او تغيره وبهذا اظهر ان قوله واشراف قريب غير قوله
وترويض **س** وخوف علي مال او حبس او ضرب **س** اي ومن
الاعذار المبيحة للتخلف عن الجملة والجماعات الخوف من ظالم او غاه
او ناعلي مال له او لغيره بشرط ان يكون المال له بالبان يخاف
به وكذلك خوف علي عرض او دين الخوف الزام قتل رجل او ضرب
او عين بيعة ظالم او خوف حبس او ضرب فتقوله او حبس وبأبده
بالرفع عطف علي خوف بعد حذف المضاف وقائمة المضاف اليه
مقامة لا بالجر عطف علي مال لفساد المعنى فالتقدير او خوف
حبس او ضرب قال بعض وكان سبب عطفها با وخوف توهم
ان كل واحد لا يمكن منفردا **س** والاظهر والاصح او حبس مسر
س يعني ان من الاعذار المبيحة للتخلف خوف الغريم المسر
ان يسجنه عراوه ليثبت عسره لانه يعلم من باطن حاله بالو
تحقق لم يجب عليه السجن فهو مظلوم الباطن محكوم عليه
بحق في الظاهر كما قاله بن رشد وقال سحنون لا عذر له في
التخلف وتطرويه بن رشد والذهبي ما تقدم فحق المؤلف ان
يتول موضع الاصح المختار بل لو قال حبس مسر علي الا
ظهر والمختار لطابق التقل وكان اظهر **س** وعري **س** يعني ان

من الاعذار المبيحة للتخلف عن وجبات ما يستتره عورته التي
تبطل الصلاة بتركها **هـ** ورجاعه فلو قد **ش** يريد انه اذا خشي
ان ظهر على نفسه من الالهلاك بسبب دم ترتب عليه ويرجوا
بتخلفه المفوعة فانه يجوز له التخلف عن حضور الجمعة والجماعة
فان القود يشمل التقصير وغيرها وكذا ما يريد فيه الغفوة
من الحدود كحد العذق على تفصيله بخلاف ما لا يريد فيه
المفوكحد السرقة ونحوها **هـ** واكل كنوم **ش** يعني ان من
الاعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة اكل ما يؤذي راحته
كنوم قبل ان يخافه بالنار ويخل اذا جشاه ونحوها ما له
راحة خبيثة واكل ما ذكر في المسجد حرام قول واحد واسا اذا
اكل شيئا من ذلك خارج المسجد فخل يجوز لاكله الدخول فيه
او بكرة قولان ثم انه يحرم اكل شي من ذلك خارج المسجد يوم الجمعة
قبل الصلاة ما لم يكن عنده ما يزيل به راحة المأكول فلا يحرم وما
يزيل راحة النوم ونحوه مضغ السعف والسفر **هـ** كوخ عاتية
يليل **ش** هذا من الاعذار المبيحة للتخلف بالنسبة الى صلاة الجمعة
لا بالنسبة الى الجمعة اذ لا تكون ليلة **هـ** لا عرس **ش** هو بالسر
امراة الرجل وبالضم طعام الوليمة يدكرويون قاله الجوهري
وقال الخطيب الشربيني العرس بضم العين والواو سكنها
الابتداء بالزوجة فان قري بالكسر فالكلام على حذف مضاف
اي لا تباع عرس وان قري بالضم فلا تنذر علي ما ذكره الخطيب لا على
ما ذكره الجوهري ويعان به اخري اي لا حق للزوجة في اقامة
زوجها عندها بحيث يبيع ذلك تخلفه عن الجمعة والجماعة اذ لا
شقة في حضوره ولا مضرة عليها فلا وجه للتخلف قاله مالك
ص

ص او عيب **ش** يريد ان العيب لا يكون عذرا يبيح التخلف عن
حضور الجمعة وهذا اذا كان ممن يعتدي الى الجامع او عنده
من يقوده اليه ولا يباح له التخلف ولو وجد قايذا بجرة وجب
عليه حيث كانت الاجرة اجرة المثل **هـ** او شهود عيب **ش** يعني انه
اذا وافق العبد يوم جمعة فلا يباح له ان شهد العيد داخل البلد
او خارجة التخلف عن الجمعة والجماعة وان ادرك له الامام في التخلف
على المنصور اذ ليس حثاله وما كان الخوف من جلة ما يغير
صلاة الصلاة ذكر عقب الجمعة التي هي من المفترات ايضا
جمعها لا شرائط الجماعة فيها واخره عنها الشدة بغيره
واياحة ما لم يبع لينه من مفارقة الامام ونحوه فقال
فصل بدكر فيه حكم صلاة الخوف وصحتها وما يتعلق بها
ليس المراد بقوله صلاة الخوف ان له صلاة تحصى كالعيد
ونحوه وما كانت صلاة الخوف نوعين كما قال بن الحاجب اشار
الي الاول بقوله **ش** وخص لقتال جائز لمن تركه لم يفتن فسمع
ش يعني ان يباح قسم المتأئين فسمين لقتال واجب كقتال
اهل الشرك والبيني او مباح كقتال مريد المال لا حرام كقتال
الامام العدل والحزبية المنوعة بحضوره او سفيرا او محروا الجمعة
وغيرها سواء على الاشهر بشرط ان يمكن ترك القتال لبعض
القاتلين بان يكون فيه مقاومة للعدو وخاف خروج الوقت عليه
اقسام التيم من راج ومتردد وايس فان لم يكن المتفرقة وخافوا
ان يقتلوا بالصلاة وهم العدو وانصرفوا صلوا على ما
يكنهم رجا لا وركبا ناكيا ياتي ولا فرق بين كون العدو يسيرة
او مينة او خلف او غابلة القبلة كما كان بمصنفات وسواها كان

فصل

Copy

ersity

المسلمون شاة اوركبا ناعلي دوايم ان احتاجوا ذلك وتكون
صلاة تم ايما ولي هذا اثار بقوله **ص** وان وجاه القبلة او علي دوايم
فسين **ش** اي واذا كان الخوف في الحضر ومعهم مسافرون فيسجد
ان يكون الامام من اهل السفر لئلا يتغير حكم الصلاة ولا يتم بصلوات
ركعتين ولو كان اهل السفر الاثني والثلاثة لتقدم الحضر انتم
وتقدم السفر فيهم من تأكيد الكرامة كما هو وما قرنا يعلم ان
المراد بالرخصة هنا الاباحة **ص** وعلمهم **ش** اي يجب علم الامام
ان يعلم التمام كيف يفعلون حيث خاف الخلط كما في **ح** والظاهر
ان الخوف يشمل اذا شك في ذلك او توجهه وطمع منه انه اذا لم يجد
الخلط لا يجب ولكن يندب **ص** وصلي باذان واجامة **ش** الظاهر
انه مخطوف علي قوله وعلمهم اي والحكم انه يعلم باذان واجامة
ويجوز ان تكون هذه الجملة متأنفة استئنافا بيانيا كان قابلا
قال اذا قسمهم فما كيفية ما ينهل فاجاب **ب** بقوله صلي والواو
للاستئناف وفاعل صلي هو الامام كما اشار له **ص** بالاولي في
الثانية ركعة والا فركعتين **ش** هذا استغلق بصلي كان قوله باذان
كذلك والباقي باذان بمعنى **ص** وفي بالاولي للملازمة فلا يلزم
تعلق جري في جر مخدي المضي بعامل واحد والمعني ان الامام يصلي
بالطائفة الاولى ركعة فما اذا كانت الصلاة ثنائية كالصبح
والسجدة اذا كان سافرا ولو كان اماما حاضرا او بعضهم ثم
يا في المسافر من خلفه في السجدة بركعة والحاضر ثلاث كما ياتي
وان لم تكن الصلاة ثنائية بل كانت ثلاثية كالغروب او رابعة بالنسبة
الي الامام ولو كانت خلفه مسافر ويلزمه الاتمام فانه يصلي به
بالاولي ركعتين **ص** ثم قام ساكتا وداعيا او قاريا في الثانية وفي

قيامه

قيامه بنبرها ترد **ش** هذا شروع في كيفية ما ينهل الامام وهو انه
في الثانية ينتظر الطائفة الثانية قايما لانه ليس محل جلوسه لكن
يخبر بين ثلاثة السكوت والدعاء ومثله السجود والتفصيل والقراءة
بما يعلم انه لا يتمها حتى تاتي الطائفة الثانية واما في غير الثانية
كالثالثة والرابعة فمهل ينتظر الطائفة الثانية ايضا قايما عليه
فيسكت او يدعوا ولا يقول الا ان قرأه هنا بام القرآن فقط فقد
ينزع منها قبل جبي الطائفة الثانية وهي لا تنكر في ركعة او ينتظرها
وهو جالس لانه محل جلوس ساكتا او داعيا وان كان الدعاء في الجلوس
الاول مكرها فقد يتفق معنا علي جوازه بوجه للمتاخيرين في
التل فحكمه صاحب الذكالك وابن بشير في ذلك قولين الاول ان
القائم مع مطوف وهو المشهور ومن ذهب المدونة والثاني لان
ذهب مع بن كنانة وابن عبد الحكم والاتفاق علي قيامه في الثانية
وعكس بن زينة فحكم الاتفاق علي استمراره جالسا هنا وفي قيامه
في الثانية قولين قال بعضهم والطريقة الاولى اصح لموافق المدونة
ص وانتم الاول وانفردتم صلي بالثانية ما بقي وسلم فائتموا
لانفسهم **ش** هذا بيان ما تفعله الطائفة الاولى والثانية يعني
ان الطائفة الاولى اذا صلي مع الامام الركعتين في غير الثانية والركعة
في الثانية فانها تتم ما بقي عليها من الصلاة اذا اولمتم
وانفردت وجاه العدو فان اسم احدهم فصلاته تامة وصلاتهم
قاسدة قاله في الطراز عن بن حبيب كما ذكره **ت** **ص** ولو صلوا باسا
او بعض فذا جاز **ش** كما كان اتباع صلاة الخوف علي غير الوجه
المطلوب جازا اتفاقا قاله سعد وقال بن الموارث ان اتباع
الصلاة علي الحيية المتقدمة رخصة اثار في صفتين اخريين

Copy

وان كانتا غير مختصين بالخوف وهو ان تقوم ان صلوا يا ايها
بان صلت الاولى باسمها الصلاة كاملة والاخرى وجاه العدو ثم
سلمت وقامت وجاه العدو ورجات الاخرى باسمها وصلة الصلاة
كلها وصلي ببعض قد او الباني باسم قبله او بعده او صلى الجميع افاذا
جاز انتم **ص** وان لم يكن اخروا الاخذ الاختياري وصلوا ايها **ص** هذا
اشارة الى النوع الثاني من صلاة الخوف وهو صلاة المسايبة فهو
قسم قوله سابقا امكن تركه لبعض اي وان لم يكن قسم الجماعة ولا
تنقسم لكثرة عدد ووجوه ورجوا انكشافه قبل خروج الوقت المختار
بحيث يدركوا الصلاة فيه اخروا استجابا فاذا بقي من الوقت ما يصح
الصلاة صلوا ايها على خيولهم ويومنون ويكون السجود اخفض
من الركوع ولو كانوا طالبيين لان امرهم الى الان مع عدوهم لم ينتف
ولا يأسوا رجوعهم اي فهم خائفون خوفا العدو والحصول الخوف
في المستقبل وقال بن عبد الحكم ان كانوا طالبيين لا يفعلون الا بالار
صلاة امن قوله وصلوا ايها اي سفودين وهذا حيث لم يكن في الصلاة
راكعين وساجدين ذكره في الرسالة وشرحا وتطويروا بعضهم بنوله
وانظر هل باسم او افاذا وهو ظاهر كلامهم فصور **ص** كان وهمهم
عدو **ص** يعني انهم اذا اقتحموا الصلاة امنين ثم فجاء العدو
في اثناها فبادروا الي ركوب دوابهم فاكلوا منها على حسب
ما يستطيعون من ايها وغيره قاله في الجواهر والباني بها للظفر
والضمير فيه عايد على الصلاة وقال **ق** كان وهمهم ينتقم والشي
نام اي في قوله رخصت قال جازوا امكن تركه لبعض وان وجاه القبلة
قسم قسمين كان وهمهم عدو بها اي فيقتسم قسمين
ان امكن وفي قوله وصلوا ايها كان وهمهم عدو بها فيكونها على

ما تقدم

ما تقدم من صلاة ثم فيفسر بعضها بركوع وسجود وبعضها اي
خلافا لمن قال انهم لا يثبتون عليها ما تقدم ويتطعمون وبعد السلام
يشرع في النصف الثاني والاوجب التطوع على طائفة وطائفة
ثبتت **ص** وحل للضرورة شيء وركض وطمع وعدم توجه
وكلام واساك **ص** هذا راجع لقوله وان لم يكن اي وحل
في صلاة المسايبة ما هو محرم في غيرها شيء كثير وركض وهو
تحريك الرجل وهو أشد من المشي ولذا عطفه عليه وطمع بزع
ورمي ببل وعدم توجه للقبلة وكلام لغير اصلا حيا ولو كثر التذير
غيره ممن يريده او امره بقتله واساك **ص** بفتح يفتح الطاء وطا
كان بدم او غيره كان في غنية عنه ام لادان المحل محل ضرورة **ص**
وان استويا بها اتت صلاة امن **ص** ضميرها عايد على صلاة الخوف
طلقا كانت صلاة مسايبة او قساويا فاعل اتت ضميره
سخران سفوية فسفوية وان حضرة محضرية وصلاة
امن حال اما صلاة المسايبة فحكمها ظاهريتهم كل انسان صلا
واما صلاة القسم فان حصل الامن مع الاولى قبل فارقتها
انتهت **ص** ولا يأس بدخول الثانية **ص** على ما رجح اليه ابن
القاسم وان حصل الامن مع الثانية وقد فارقته الاولى رجع اليه
من لم يفعل لنفسه شيئا ومن اتى من صلاة اجزائه ومن صلى بقى
الصلاة امهل حتى يملي الاسم ما صلا الماسوم ثم يقتدي به
به **ص** ويعد لها الاعادة **ص** عطوف على الجار والمجور
اي وان استويا بعد ما فلا اعادة عليهم في وقت ولا غيره فكان
يشي ادخال الفاعل الجملة الاسمية لان حذفها شاذ ومنه
حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها والجواب

اي

ان المتبادر من حذف مع الفاء هو غير شاذ اي فالحكم لا اعادة ولا فرق
في المتبادر ان يكون ضميرا كما في الحديث او ظاهرا كما هنا **س** كسواء
ظن عدو او ظن من فيه **ش** اي لا فرق في عدم الاعادة بين كون
الخوف مخفيا او مظهرنا كسواء فسرا بالشمس وبالعدو والكثير
وبالعامة من الناس ظن بروية او باخبار ثقة عدو واخاف
فصلوا صلاة الاتمام او صلاة القسم فظهر فيه اي في
الظن او في الخوف منه بان تبين ان بينهما تحدا او نحوه فلا
اعادة فان قلت لا عبرة بالظن البين خطاؤه قلنا نعم فيما
يؤدي لتفطيل حكم لا فيما غير كيفية قلت فيؤخذ منه الفرق
بين وبين المتكبر الخائف من لحن ويخون ثم يظهر فيه فانه يبيد
لانه اخل بشرط **ص** وان سمي مع الاولى سجدة بعد اكمالها
ش يعني ان الامام اذا سجد مع الطائفة الاولى سجدوا يترتب
عليها به سجود سجدة للسجود بعد كمال صلاة في التسهلة
التي قبل سلاسلها والبدوي بعد وجاز سجودها قبل اسماها
للمفروقة فاذا ترتب عليها بعد خارقة الامام سجود قبله وان
سارت عليها من جهة الامام بعد ما فانها تطلب جانب الشمس
ص والاد سجدت القبلي معه والبدوي بعد القفا **ش** اي وان
كان المخاطب بالسجود الثانية بان سمي معها اوسع الاولى
كما تقدم من لزوم السجود للمسبوق المذكر لركعة ولم يذكر
سوجه سجدة كما ينبغي المسبوق القبلي معه قبل اتمام ما يلها
والبدوي بعد قضاها عليها ولا يلزم البدوي سجود لسجود مع
الثانية لانها لم يجمعها امامه حتى لو فسدت صلاة لم
تفسد عليها والحاصل ان الطائفة الاولى تخاطب بالسجود

271
اذ سجد الامام معها وان الثانية تخاطب به سواء سجد مع الاولى
او معها او بعد خارقة الاولى وقبل دخول الثانية **ص** وان سجد
في ثلاثية او رباعية بكل ركعة بطلت الاولى والثالثة في الرباعية
ص بعد السجود القسم المسنون وهو قوله فيما سبق قسبين
والمعنى ان الامام اذا قسم القوم اقبا ما عهد او جعله وصلي بكل
طائفة ركعة في الثلاثية او الرباعية فان صلاة من سجدة واما
صلاة التوم فتبطل صلاة من فارقه من غير محل المناقشة وهي
الطائفة الاولى في الثلاثية والرباعية لان السنة ان يصلي بها
ركعتين وايضا فقد صاروا يصلون الركعة الثانية اذ اذا وقف
كان وجب ان يصلوها ما سوسين والطائفة الثالثة في الرباعية
عامة من العقيل وتصح صلاة الطائفة الثانية في الثلاثية
والرباعية اذ صاروا ركعتين فائت ركعة من الطائفة الاولى وارت
الثانية فوجب ان يصلي ركعتي البناء ركعة التفاضل فقد
فعل هو لا كذلك وكذا تصح صلاة الطائفة الثالثة في الثلاثية
لوافقتم بها سنة صلاة الخوف وكذلك تصح صلاة الطائفة
الثلاثية الرابعة في الرباعية لانها ركعتان ركعة من الطائفة
الثانية فيأتي بالثلاث ركعات قضا وقد فعلوا ذلك بعد اقوال
الاخوين بطرف وابن الماجشون وقول اصبح وصحبه بن الحاجب
وقال سحنون تبطل صلاة الجميع الامام ومثية الطوائف بخالفة
السنة بن يوسف وهو الصواب واليه اشار شمس مافي البطلان
بقوله كغيرهما على الأرجح اي كبطلان غير الطائفة الاولى
والثالثة في الرباعية وهي الثانية فيهما والثالثة في الثلاثية
والرابعة في الرباعية وكذا صلاة الامام ايضا على ما عند بن يوسف

وإشارته قوله وسبح خلافة إلى تصحيح بن الحاجب لتول الأخوين
 وهو قصر البطان على الطائفة الأولى والثالثة في الرابعة دون
 ساعدتها ودون الأمام وهو القول الأول المصوريه فهو غيره
 المذهب **فصل** يذكر فيه صلاة العبد حكما وكيفية ومخاطبا
 بها وقتا وسندا وبأوصافا قبل شتى من العود وهو الرجوع
 والمعادة لأنه يتكرر لا وقته ولا يرد مشاركة غيره له في ذلك
 كيوم الجمعة ويوم عرفة فلا يقال لشي من ذلك عید وإن كان
 قد جاء يوم الجمعة عید المؤمنين فمن باب التشبيه بوليل أنه
 عند الإطلاق لم يبارك له من إلى الجمعة الستة أذ لا يلزم أطرا وجه
 التسمية وقيل لموده بالفرح والسرور على الناس والعبيد
 أيضا ما عدا من هم أو غيره وهو من ذوات الواو قلت يا كبريا
 وجمع بها وحدة أن يرد لا مله فرقا بينه وبين أعواد الخشب وال
 صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لعید الفطر في السنة الثانية من
 الهجرة وهي سنة مشروعتها ومشروعية الصوم والزكاة
 وآل الأحكام واستمر واقبا عليها حتى فارق الدنيا **س**
 لعید ركنان كما هو الجمعة من حل النافلة للزوال **ش** يعني أنه
 اختلف في حكم صلاة العبد فالمشهور كما قال أنها سنة عين
 وقيل كفاية ويومونها من تلونه الجمعة فيخرج العبد والمهي والمرة
 والمثاقرون هو خارج ثلاثة أميال من المصروف لا تسن في
 حتم لكن يستحب كما يأتي ويخرج الحاج بمنى لكن لا يستحب له صلاة
 لأن مدته يوم الفرو وتوف المشرك الحرام بل ولا للقيمين بمنى
 ممن لم يرج ووجهان الحاج بمنى ليس بمنزلة المسافر والمنتم
 بها ليس بمنزلة أهل غيرها من البلاد لأنهم تبع للحاج وشمل كلام

المولف

المؤلف من علي كفرنج من المنار فانه مخاطب بها استئنا ومهنا
 ومذهب أحمد والجمهوران وقت السد من حل النافلة بارتفاع
 الشمس قيد رجب وانتهاؤه للزوال فلا تقضي بعده **وقال**
 الشافعي أول وقتها طلوع الشمس فإن قلت **ب** يؤخذ من استئنا
 أقامها لمن فاتته أنها سنة كفاية مع أن المعتد أنها سنة
 عين قلت قد يقال أنها سنة عين علي من يوم الجمعة وجوبا
 بشرط إيقاعها مع الأمام فلا ينافي استحبابها لمن لم يحضرها
 مع الجماعة **م** ولا ينادي الصلاة جاسة **ش** أي لا يندب ولا يسن
 بل هو جائز وقول بن ناجي أنه بدعة يرد الحديث فانه صح أنه عليه
 السلام نادى بها وفي الصلاة جامعة أربعة لوجه نصبها علي
 أن الأول منصوب علي الأغوا والثاني علي الحال أي الزوال الصلاة
 حال كونها جاسة ورفعها علي الابتدأ والخروج رفع الأول
 علي الابتدأ ونصب الثاني علي الحال والخروج حذف أي الصلاة
 حضرت كونها جاسة ونصب الأول الأغوا ورفع الثاني علي
 أنه خبر لمننا محذوف أي الزوال الصلاة وهي جامعة والصلاة
 جامعة نائب فاعل ينادي وهو مرفوع بصفة مقدرة علي آخر
 خبره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية **م** واقتنع
 بسبع تكبيرات بالأحرام ثم بخمس غير القيام موالا لا بتكبير المزمع
 بلا قول وتخرجه ستم لم يسع **ش** هذا شروع منه لكيفية صلاة
 العبد والمعنى أن المصلي صلاة العبد يكبر سبع تكبيرات بتكبير
 الأحرام قبل القراءة في الركعة الأولى وخمس قبل القراءة غير
 تكبيرة القيام في الركعة الثانية إلا أن يكون ما هو بمنى وخبر
 التكبير عن القراءة كالحنفية فالظاهر كما قال يعني تأخير

حالم

تنبأ له كتابا خيرا متنون والسجود والتبلي بيمين يديه فكذلك ويكون
 التكبير والامن غير فصل بين احاده الا انه ينفصل بينه بقدر تكبير
 الخامس من غير قول بين كل تكبيرتين كتحديد وتعليل ويكون تكبير
 الخامس بعد تكبير الامام ان همه منه او من الخامس او من المسح
 فان لم يسه منه ذكر كخاصوته او بعده فانه يتحرره اي يقدر
 بحقه ويفرض لنفسه ان الامام قد كبر في هذه اللحظة وانه
 فصل بتدريك الموت وهذا خلاف التامين فان الخامس
 لا يتحرره ولا يمين خلف الامام حيث لم يسه لانه تامين
 على فعل النحر والتكبير مطلوب من كل احد وايضا لما كان التكبير
 سنة كان اقوى مطلوبة من التامين ولم يصح القول بكون
 التكبير قبل القراءة اكتنا به ذكر الافتتاح لا شمار به قبلها **والثاني**
 وباب الاحرام للصيرورة اي صيرورة التكبير سببا بالاحرام ولا يصح
 ان تكون البالسبية لان الاحرام ليس سببا للسير تكبيرات
 ولا للمية ولا للبلابة لانه يقتضي ان تكون التكبيرات ثمانية
 كالشافعي لان المصاحب والملاصق والملاصق غير المصاحب
 والملاصق والملاصق **س** وكبرنا سبه ان لم يركع وسجد بعده والا
 تماردي وسجد غير الموت قبله **س** يعني ان من نسي تكبير السيد
 كذا او بعضا حتى قرأ فان لم يركع بالانحنا فانه يرجع الي التكبير
 لان محله القيام ولم ينت فارجع فلكبر اعاد القراءة وسجد بعد
 السلام لزيادة القراءة لانها انما شرعت بعد التكبير واستغنى عنها
 ذكر اعادة القراءة بذكر السجود لانه لا سبب له غير اعادة القراءة
 وعن قتادة الساجد بقية الموت لوضوح انه لا قراءة عليه فان
 انما تماردي اما كان او غيره واخرى لورفع من الركوع وسجد

الامام

الامام والنذر لتكبير كذا او بعضا قبل السلام ولا سجود علي
 الخامس لان اماه يحمله عنه وكان يمكنه الاستغناء عن قوله
 غير الموت بقوله فيما سبق ولا سجد علي ستم حالة القدوة
 وقوله وتبر علي سبيل السنية ولا يفهم لنا سبه وانما اقتصر علي
 النسيان لاجل قوله وسجد بعده **س** ومذكر القراءة **س** يريد
 ان الخامس اذا جاف وجد الامام قد فرغ من التكبير وهو في القراءة
 فانه يكبر علي المشهور بخفة الاسرف ليس قضائي صلب الامام
 واولي مذكر بعض التكبير ثم يكمل بعد فراغ الامام وما شمل قوله
 ومذكر القراءة يكبر مذكر الاولى والاخرية واضح من انه يكبر
 سببا بالاحرام ومذكر الثانية فيه خلاف بين مختاره منه
 بقوله مذكر الثانية يكبر خمسا غير تكبيرة الاحرام الاخيرى باعلي
 ان ما ادركه اذ صلاته فتكبره القيام ساقطة عنه وسجد
 الاحرام من الست ويقضي سببا وعليه ان ما ادرك **اول**
 صلاته يكبر سببا ويقضي خمسا انتهى ثم اذا قام لقضاء الاولى
 قضا سببا بالقيام وهذا شكل مع ما تقدم من ان من ادرك ركة
 لا يقوم بتكبير وهذا قلتم يفهم به واجاب **س** يعني عنه
 بما يعلم من شروحه الكيس **س** وان فاتت فقيه الاولى يست
 وحل بقية القيام تاويلات **س** اي وان فاتت الثانية برفع الامام
 من ركوعها كبر للاحرام وجلس ولا يقطع غلظا لاني **وهب**
 ثم بعد سلام الامام قام وقضى الركعة الاولى يست تكبيرة **س**
 لكن اختلف هل يقوم بتكبيرها يدخل كل من ادرك تشهد الامام
 وعليه فيكون التكبير سببا وهو من بن رشد وبن راشد وسند
 اوليكم بل يقوم من غير تكبير وياي يست تكبيرة فلفظ ويست

بالكسرة التي كبرها قبل جلوسه فلا يبيد ها وهو في عيد الحق
 قال في توضيحه ولعل الفرق بين هذا ومن جلس في تشهد
 التوبة انه اذا قام هناك لم يعد فلم يخل ابتداء قيامه من
 تكبيره فلا فيه في الفريضة فانه مبتدئ فيها بالقيام ولا بد من
 ابتداء القيام في الصلاة من تكبير فاستحب له تكبير للقيام انتهى
 وحذف المؤلف هذا التأويل لانه لا دلالة قوله تاويلان عليه فلا
 يمتنع بقول بن غاري ظاهر كلام المؤلف ان تكسرة القيام
 موجوده وانما التأويلان فصل هي معدودة من التستام لا
 وليس كذلك بل التأويلان في وجودها كما في التوضيح **ولما**
 فرغ من كيفية الصلاة شرع في مندوبات البيدين **فقال**
 وندب احيا ليلة وغسل وبعد الصبح وتطيب وتزين وان لغير
 صل وشي في ذهابه وفطر قبله وتأخيره في الخروج بعد
 الشمس وتكبير فيه حينئذ لا قبله وصح خلافه وجهره وهلمجي
 الامام اولتيامه للصلاة تاويلان **في** مبني ان من مندوبات
 العيد احيا ليلة عيد الفطر والنحر خيوس احيا ليلتي العيد
 وليلة النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم توفى القلوب وفي
 لفظ من احيا الليالي الاربع وحيث له الجنة ليلة المروية وليلة
 عرفة وليلة النحر وليلة الفطر وعني عدم موت قلبه عدم قيده
 عند الترفع ولا في القيامة والمراد باليوم الزمن الشامل لوقت الترفع
 وزمن القيوم والقيامة والاحيا يحصل بمظلم الليل على الاظهر
 بالصلاة والذكر ومنها الفصل على المشهور ويستحب كونه بعد
 صلاة الصبح فان اغتسل قبل ذلك ولو ليل فانه هذه الفضيلة
 وحصل فضيلة الفصل ووقته وقت اذان الصبح الاول ولا يشترط

فيه

فيه الاتصال لانه مستحب ومنها التطيب والتزين بالياب الحديثة
 وتحسين هيئة من قمر شارب ونحوه لانه من كمال التطيب **فقال**
 بل لا يظهر له فائدة اذا كان البدن دسا وهذا في حق غير النساء
 واما النساء اذا خرجن وان كن عجايز فلا يتطيبن ولا يتزينن لخوف
 الافتتان بهن ثم ان المبالغة راجعة للتطيب والتزين والنسل
 ومنها المشي في ذهابه للعيد سام يشق عليه لاني رجوعه من
 المعالي لغرام العبادات ويستحب رجوعه من طريق غير التي
 المعالي منها الشهود الطريقين له بذلك ولا فرق بين الامام والما موم
 ومنها فطره في عيد الفطر قبل الذهاب للمصلي ويستحب كونه
 بنحو وترا ان امكن ليقارن اكمله اخراج زكاة فطره المأمور باخراجها
 قبل صلاة العيد ومنها تأخير الفطر في عيد الفطر يكون اول
 طمسه من لحم قربته ومنها خروج المعالي غير الامام لصلاة
 العيد بعد طلوع الشمس لمن قرب منزله والافضل ان يفتد
 ما يكون وصوله المعالي قبل الامام قاله الاخري ثم لو قال المؤلف
 وبعد الشمس بالاول كان احسن لانه مندوب ثان واذا خرج
 بعد طلوع الشمس استحب له التكبير لان فخر قبل الطلوع بعد
 منزله ونحوه فيؤخر التكبير الى ان تطلع الشمس على مذهب الدولة
 لانه ذكر شرع للصلاة فلا يوتي به الا في قتها كالاذان والاك
 في المبسوط يكبر من انطراق صلاة الصبح لمن عبد السلام وهو
 الاول لا سيما في الافني تحقيا للشبه بأهل المشرك الضير
 في فيه الخروج في الفطر والافني وفي حينئذ لطلوع الشمس
 وفي خلافه لعدم التكبير للخارج قبل طلوع الشمس اي وصح خلاف
 مذهب المروية من عدم التكبير قبل طلوعها بل يكبر قبل ويستحب

٦٥

الجهر والتكبير لكل احد غير النساء بقدر ما يسمع نفسه ومن
يليه وفوق ذلك قليلا اظهر الشفيرة وذلك خالف تكبيره
الصلاة واختلف هل يستمر تكبير من بالمصلي لمجي الايام اليها
فيقطع حينئذ وهو فم بن يوشن او يستمر يكبر ولو جالي المصلي
حتى يتوهم للصلاة وهو فم الختيا ويلك **ص** وخبره فحينئذ
بالمصلي **ص** فيها استحب مالك للامام ان يخرج اضحية فيخرجها
او يخرجها في المصلي يبرزها للناس اذا فرغ من خطبته ولو ان غير
الامام دفع اضحية في المصلي بعد دح الامام جاز وكان صوابا وقد
فعله بن عمر رضي الله عنه انتهى وهذا في الامصار الكبار وما
القوي الصغار فليس عليه ذلك لان الناس يعلمون تكبيرها ولو لم
يخرجها انتهى اي ليس عليه على جهة الاستحباب **ص** وايضا عماله
الاجمة **ص** اي يستحب ان يناع المريد بالمصلي ولو بالمدينة والمراد
بالمصلي القضا والصحر او صلاتها بالمسجد من غير ضرورة دائمة
بدرعة لم يقبله عليه السلام ولا الخلافة بعده هذه في غزوة واما
من في مكة فالافضل ان توقع في المسجد لا للمطع بالقبلة ولا
للفضل لا تتنافس مسجد المدينة بل لمشاهدة الكعبة وهي عادة
متقدمة في غيرها لم يخرج من هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون
رحمة ستون للطائفين واربعون للمصلين وعشرون للناظرين
اليه وانما استحب في غزوة البرزالي المصلي لادومه عليه السلام
بذلك حتى النسيم الحيف وريات الخدور فكانت احد اهل
يارسول الله احد انا لا يكون لها جلاب قال تغيرها اختطاف
جلابها يصدت الخير ودعوة المسلمين ولغيرها بعد واين اناس
النساء وانفاس الرجال ولبعد هن عن الرجال لما فرغ من خطبته

وصلاته

210
وصلاته جال اليمن فوعظهم وذكرهم فلو كن قريبا لسمعت
الخطبة والمسجد ولو كنت في مصر فيدوني ابوابه بين الرجال
والنساء دخولا وخروجا فتوقع الفتنة في مواضع البعاد ان
ص ورفع يديه في اوله فقط **ص** الضرب فيها عايد علي
المصلي ومراة انه يستحب للمصلي ان يرفع يديه في التكبير
الاولي وهي تكبيرة الاحرام واما في غيرهما فاما ان يكون
خلاف الاول او لا او لا **ص** وقرأتها بكسبم والنس **ص**
اي ونذب قراءة صلاة العبد بين بعد الفاتحة بسم اسم
ربك الاعلى والشمس وخوها من قصار الفصل **ص** وخطبتان
كالجمعة **ص** اي ونذب خطبتان كالجمعة في الصفة من الجلوس
في اولها وفي وسطها وتقصيرها من الجهر بها وخو ذلك
قال بعض وانظر هل هما مندوب واحد او كل واحدة مندوب
ستقبل انتهى **ص** وسماها **ص** اي ونذب استماعها والامنا
لها وان كان لا يسمعها ولو عجزوا بالاستماع لكان اولي ان
السمع ليس من قدرته وليس من تكلم فيها من تكلم في خطبة
الجمعة **ص** واستقباله **ص** اي ونذب استقبال الامام في
الخطبتين من في الصف الاول وغيره لانهم ليسوا منتظرين
صلاة بخلاف الجمعة **ص** وبعدتها **ص** اي ونذب ان تكون
الخطبتان بعد الصلاة فلو بدأ بالخطبتين اعادها فان لم
ينزل اسأوا جزاءه صلاة لان الخطبة ليست شرطا في صحة
الصلاة واليه اشار **ص** واعيدت ان قد تأس **ص** اي ان قرب
الظاهر ان القرب هنا كالقرب الذي بيني وبينك في الصلاة
وهذا اعلي ان قوله وبعدتها من المستحب كما هو ظاهر كلام

المولف وايضا على انه سنة وهو ما اقتصر عليه بن عرفة وذكره
المواق متتصرا عليه فيكون اعادة تمام سنة كما هو الاصل في نحو
هذا ولكن راي بن سير التصریح باستحياب الاعادة وهو
لا يخالف سنة بعديتها كما في اقامتها من فائتة كما اشار له
في شرحه **ص** واستفتح بتكبير وتخللها به بلا حد **ش** اي ونوب
استفتح الخطيئين وتخللها بالتكبير بلا حد في الاستفتاح بـ
والتخليل بثلاث خلاف خطبة الجمعة فان اقتتاجها وتخللها
بالتحميد وسبأني ان خطبة الاستسقاء تكون بالاستسقاء **ص**
واقامة من لم يور بها اوقات **ش** اي انه يستحب لمن لم يور
بالجمعة وجوبا اوقات صلوة العيد مع الامام ان يصليها وهل
في جماعة او اقداد احوال من اسر بالجمعة وجوبا امر بالمسنة
ومن لم يور بها وجوبا امر بالمسنة استحبابا والضروري بها عايد
على الجمعة من قوله لما ور الجمعة لا على اليوم انه يستثنى من قوله
واقامة من لم يور بها الجماع فانهم لا يورون باقامتها الا بـ
ولا سنة **ص** وتكبره اثنى خمس عشرة فريضة وسجودها البدي
من ظهر يوم النحر لا نافلة وخفية فيها مطلقا **ش** اي وينوب
لحل صلوات ولو اسراة او سافرا او اهل بادية صلي في جماعة او وحده
ان يكبر عقب خمس عشرة فريضة وقتية او لها صلاة الظهر
يوم النحر واخرها صلاة الصبح من اليوم الرابع وهو اخر ايام
التشريق على المشهور لا فائتة ولو من ايام التشريق ولا نافلة
ولو تابعة للمرضى واذا اتيت على المصلي للمرضى سجود بدي
فانه يوقع التكبير المذكور عقب السجود المذكور فغوله وتكبره
اي المصلي كان من يوم بصلوة العيد ام لا وقوله ان يكبر الفرة

اي عقب

اي عقب يقتضيه انه يكبر قبل التشيع وقبل قراءة اية الكرسي وهو
كذلك وقوله وسجودها الخ عطف على خمس عشرة اي واثر سجودها
البدي وقوله لا نافلة عطف على خمس لا على عشرة ولا على
فريضة لنفسه المسمى **ص** وكبرنا سبه ان قرب **ش** لا يفسد لثاب
وكذا استعده كما استظهره بعض لقول الجلاب من ترك التكبير
خلف الصلوات ايام التشريق كبر ان كان فريضا السجود والترويض
هنا كالترويض المتقدم في البناء ذكره سند واثار بقوله **ص**
واليوم ان تركه امام **ش** لقول المرونة وان سجد عنه الامام
كبر اياما يوم انتهى واوحي ان نفي الامام تركه ولم يعلم من كلام
المولف والمرونة هل ينبيه الامام ام لا وفي الاسماء والاسماء
يتنه الامام فانهم ينبهونه بالسلام لا بالتشيع لا يخرج فرجا
من الصلاة **ص** ولفظ وهو الله البر لا **ش** ظاهره انه يخرج
من عهدة الطلب بقوله الله البر الله البر والله البر وان لم يبد
هذه الثلاثة مرة اخري وهو ظاهر ما نقله المواق والحدث
وعليه جمهور الشراح وذكر السنن في باب يبيد انه انما يخرج
من عهدة الطلب بتكرار هذه الثلاثة المرة بعد المرة لكن
اعترضه **قاص** وان قال بعد تكبيرتين لا اله الا الله ثم تكبيرتين
ولله الحمد محسب **ص** هذا في مختصر بن عبد الحكم والمذهب الاول
وقوله ثم تكبيرتين يريد وتكون التكيرة الثالثة عطوفة على
التخليل بالواو وهذا لا يظهر من كلام **ص** وكذا تنقل بمصلي
قبلها ويبدؤها لا يسجد فيها **ش** المعروف كواقفة التثقل في
الصبر الي المصلي للامام والامام قبل الصلاة وبعد ما لم
ورد ذلك فان صليت العيد في المسجد فلا يكره التثقل فيه

لا قبل الصلاة ولا بعد ها وهو من ذهب بن القاسم في الدعوة
ووجه ذلك ان الخرج لصلاة العيد بمنزلة طلوع الفجر بالنسبة
لصلاة الفجر فكما لا يصلي بعد الفجر نافلة غير صلاة الفجر فكذلك
لا يصلي قبل صلاة العيد نافلة غير ها وهذا وجه كراهة التمسك
بالمصلي قبلها واما وجه كراهة فيها بعد ها فحشية ان يكون
ذلك رتبة لاعادة اهل البدع لها القائلين ببدع صحتها كثيرا
خلف الامام غير المصوم ولا يقال كل من هذين يجري في التمسك
قبلها وبعد ها في المصلي مع انه لا يكره ذلك فيه لانه يقول له
سلم ذلك اذا لم يجد يطلب تحيته ولو وقت النبي عنده من الملأ
والاجواه بعد ها في المسجد فلا ينبغي رخصه واهل البدع
لصلاة الجماعة في المسجد قتالهم **فصل** يذكر فيه صلاة
الخسوف والكسوف وصفتها واما يتصل بذلك يقال كسفا وخسفا
مبينين للملوم والمجهول وانكسفا واخسفا ست لغات
والاكثر علي انها بمعنى واحد في الشمس والقمر وهما هاب
الضوضاء او بيضه الا ان يغل جدا بحيث لا يدركه الا اهل
المعرفة فلا يصلي له وقتل الاجود تبايتها فالكسوف التبر
والخسوف الذهاب بالكسفة ولما كان التبر يذهب جملة ضوءه
كان اولى بالخسوف من الكسوف فيقال كسفت الشمس
وخسف القمر **مس** وان للمجودي وسافر لم يجد سيره
لكسوف الشمس ركعتان سر ازيادة قيا بين وركوعين **مس**
ابتدا المولى ببيان حكم صلاة كسوف الشمس والمشمور كما قال
انما سنة ابي عيين يخاطب بها النساء والعبيد المكثرون والهي
الذي يغفل الصلاة وساكني البادية والمسافر الذي لم يجد سيره
ومبغتها

وصفتها ركعتان في كل ركعة زيادة ركوع وقيام كما ياتي فيقرا فيها
سرا على المشهور اذ لا خطبة لها وعند مالك جهر او استحسنه
الاشعبي بن ناجي وبعه عمل بعض شيوخنا بجامع الرقبة ليلاد بسم
الناس انتهى وعلي المشهور يتأكد بذهب الاسرار فيهما التأكيد
بذهب الجهر في الوثور وليس من شرطها الجماعة على المشهور
بالهي مستحبة قوله سن ابي سنة عين حتى في حق النبي
الذي يومر بالصلاة كما هو مفاد كلام بن عرفة وغيره وهذا
ما يستفرب وهو ان النبي يومر بالصلوة الخمس بآب ويزر
بالكسوف استثنانا فلو قال المولى سن لما مور الصلاة وان
سافر لم يجد سيره لكان احسن والفرق بينهما وبين صلاة
العيد التي لا يخاطب بها الا من يخاطب بالجمعة ان صلاة
الكسوف صلاة رجب لحدوث اية من ايات الله تعالى فيومر
بها وبالردع اليهودي وغيره بخلاف صلاة العيد فانها صلاة
شكر يجلون فيها بالتياب ويقصدون المباحات **مس** وركعتان
ركعتان لخسوف فمركا لتوافل جهر ايلاد جمع **مس** يعني ان حكم
صلاة خسوف القمر السنية علي ما صرح به الشيخ وشهره ان
عطا الله في البيان والتقريب واقتصر عليه المولى هنا وانما قال
ركعتان ركعتان لكره الانه لو اقتصر علي لفظ واحد من ذلك لا وهم
انها ركعتان فقط وليس كذلك فذكر انها تقلي كذلك حتي
تجلى وظاهره ان السنة لا تشمل بصلاة ركعتين فقط ولكن
النقل يثبت حصولها بصلاة ركعتين فقط سند وقتها الليل
كله فان طلع كسوف ابدى بالمغرب وان كسف عند الفجر
لم يعلوا وكذا لو كسف فلم يعلوا حتي غاب بيل فلا للشافعي

فيهما ويكره الجمع لهما لفضلهما في البيوت فقولوه وركعتان ناسبا فاعل
فعل كحذوف أي وسن ركعتان محاضرا واحدا وندب ركعتان
لخسوف فهو وهو الصحيح وباشهره بن عطاء الله من سينها
ضعيف والجملة معطوفة على الجملة الأولى أو مستأنفة وكان النون
حال **و**ندب بالمسجد **ش** هذا راجع لكسوف الشمس وكان الأولى
أن يتم الكلام على كسوف الشمس ثم يأتي بكسوف القمر كما فعل
أهل المذهب ولا تكتف في ما فعله والمعنى أنه يستحب في صلاة
كسوف الشمس أن تغفل في المسجد وأنما ذكر الضمير نظرا إلى
الفعل أي وندب فعلها في المسجد مخافة أن تتخلل قتل
الأتين إلى المصلي وقال بن جيب أن شأوا فعلوها في المصلي
أو في المسجد الشيخ وهذا إذا وقعت في جماعة كما هو المستحب
فأما الغد فله أن يفعلها في بيته ولا أذان لها ولا إقامة
لأنها من خواص الغرض بن عمرو لا يقول الصلاة جامعة
ابن ناجي نقل ابن هارون أنه لو نادى مناد الصلاة جامعة
لم يكن به بأس وهو قول الشافعي واستحسنه عياض وغيره
كما في الصحيحين أنه عليه السلام بعث مناديا ينادي الصلاة
جامعة ويكبر في افتتاحه كالتكبير في سائر الصلوات **و**قراءة
البقرة ثم موالياتها في القيامات **ع** فمعيها نه يدب أن تقرأ البقرة
سورة البقرة بعد الفاتحة في القيام الأولى من الركعة الأولى
ثم نحو موالياتها وهي العنبر والنساء والمائدة في القيامات
الثلاثة الباقية بعد قراءة الفاتحة في كل قيام على المشهور
لأن من سنة كل ركوع أن يكون قبله فاتحة ولأن كل قيام
يسن فيه القراءة تجب فيه الفاتحة وقال بن مسلمة لا تكرر
الفاتحة

الفاتحة في القيام الثاني لأن الفاتحة لا تقرأ في ركعة مرتين **ص**
ووعظ بعد هاتين أي وندب الوعظ بعد الصلاة لأن الوعظ
إذا ورد بعد الآيات يروى تأثيره وليس هنا خطبة وإن كانت
عائشة سمعت ما وقع من الوعظ من النبي صلى الله عليه وسلم
حيث أقبل على الناس فحمدوا النبي صلى الله عليه وسلم خطبة لأن جماعة
من أصحاب الرسول عليه السلام منعه علي بن أبي طالب والنسائي
ابن بشير وابن عباس وجابر وابو هريرة نقلوا سنة صلاة
الكسوف ولم يذكر أحد منهم أنه عليه السلام خطب فيها ولا يجوز
أن يكون خطب وغفل هؤلاء كلهم عن نقل كل واحد ما تعلق به
بتلك الحال فوجب حمل تسمية عائشة رضي الله عنها خطبة
عليه يعني أنه أتى بكلام منظوم فيه حمد الله وصلاة على الرسول
عليه الصلاة والسلام على طريق ما يأتي في الخطبة فذلك ستمها
خطبة وكان ينبغي تأخير قوله ووعظ عن قوله كالركوع **و**ركع
كالقراءة وسجد كالركوع **ش** أي وركع ركوعا يقرب من القراءة
أي وركع كل ركوع كالقراءة التي قبله أي قريبا منها في الطول
والإسراع وبها فيه ومحمد بن يعقوب أنه دونه وكذلك يسجد كل
سجدة كركوعه ولو ترك التطويل في القيام أو الركوع أو السجود
سواء سجد قبل السلام لأن التطويل سنة مؤكدة وأما عمدا
فيجوز على تارك السنن منه أو في كتابة أخرى وذكر صاحب
الآب والشمائل وغيرهما أنه إذا ترك التطويل في القيام أو
الركوع أو السجود سجد وهذا يدل على أن التطويل فيهما
سنة مؤكدة خلافا لما **ع** والبساطي **و** قوله كالقراءة
عليه سبيل السنة وفي شرحه أن التطويل بعيد بالذم يصير

المأمومين كما في المواق وما اذا لم يخف خروج الوقت وكلام
 ابن ناجي يفيد أن المشهور خلاف هذا فإنه قال في قول
 المدونة ويقوم قياسا بطول دخوله الفترة الخ مذكورة هو المشهور
 وقيل بطول الأمام بحيث لا يضر من خلفه من غير تحدد برقائه
 عبد الوهاب وبه أقول انتهى لفظه قلت لعمل الخلاف في
 كون التطويل محذورا ودام لا وأما حيث حصل الضرر فيستقيم
 على عدم التطويل انتهى **ص** ووقتها كالعيد **ش** يعني أن وقت
 السجود كوقت صلاة العيد من حل النافلة إلى الزوال
ص وتترك الركعة بالركوع **ش** أي وتترك الركعة من كل من
 ركعتيها بالركوع الثاني من الركوعين لأنه الواجب بدليل أنه
 يوتي به في حله فيعمل أوله بالقرأة والرفع منه بالسجود بخلاف
 الركوع الأول لأنه في أثناء القرأة وهي محمولة على المسبوق
 فوجب أن يكون محمولا ولوركن بنية الثاني فيسمى عن الأول
 سجدة قبل السلام وأن ركع بنية الأول ويسمى عن الثاني فحكمه
 حكم من ترك الركوع أي فيفصل فيه بين كونه ثاني الركعة الأولى
 أو الثانية فإن كان ثاني الأولى فأت بالرفع منه وقضاها
 بعد سلام الأمام أو ثاني الثانية أي بماله يرفع الأمام من
 سجودها على ما سبق في قول المؤلف وأن زوم يوم الخ
ص ولا تكرر **ش** أي يمنع من تكرار صلاة الكسوف في اليوم الواحد
 حيث لم يكرر السبب فيه لأنها صلاة مستحبة على فعل الوفا
 في غيرها لا بطلان الزيادة القيام والركوع فلا يجوز فعلها
 إلا في محل ورودها وأما إذا كسفت بيوم وفعلت ولم تجزئ
 استمرت بكسوفه فتصلي في اليوم الآخر وأما لو كسفت ففعل

لها

لها فأنجلت ثم كسفت وكان ذلك قبل الزوال فأنها تكرر **ش** وانت
 أنجلت في الثانية فني اتما سحها كالنوافل قولان **ش** يريد أن الشمس
 إذا أنجلت كليهما في أثناء الصلاة هل يصلي على هبتها بركوعين
 وقيايين من غير تطويل أو لا يقبل كالنوافل بتيانم وركوع واحد
 وسجدتين من غير تطويل وأما لو أنجلت بمضغ فقط اتما على
 سنتها باتفاق كما لو أنجلت بمضغ قبل الدخول ومحل الخلاف
 أن تجل بعد تمام شطرها وأما أن تجل قبل تمام الشطر فحكمي
 فيه ابن زرقون قولين القطع واتما سحها كالنوافل والراجح الثاني
 لحكاية بن محرز الاتفاق عليه ولو أراد المؤلف هذا المال ففي
 اتما سحها كالنوافل وقطعها قولان ويمكن حمل الثاني على ما هو
 أعم من الشوط فيصدق بالصورتين أي وأن تجل في الثانية
 مطلقا فني اتما سحها كالنوافل أي وقطعها أن تجل قبل تمام
 شطرها الأول واتما سحها على هبتها من غير تطويل أن تجل
 بعد تمامه فالتمصيل في المقابل وقوله كالنوافل هو أحد
 القولين في القسمين وانظر إذا زالت عليه الشمس وهو في الثانية
 هل يكون بمنزلة ما إذا أنجلت في الثانية فيجزي فيه الخلاف أو لا
 يتمها على سنتها أن أدرك ركعة لأن من أدرك ركعة من الوقت
 فقد أدرك الوقت **ص** وقدم فوض خيف فواته ثم كسوف ثم
 عيد واخر الاستسقاء اليوم **ش** يعني أنه يجب تقديم الفرض الذي
 خيف فواته على الكسوف ويستحب تقديم الكسوف على العيد
 عند الاجتماع ويؤخر الاستسقاء عن العيد بدو اليوم آخر
 لأن العيد يوم زينة وتجل والاستسقاء على الفقد والمراد به
 بالفرض هنا فرض العين كفي العبد ووباشبه ذلك ولا

يقال المراد بالفرض صلاة الجائزة لا نأخذ قول حنوف الفوات
 تنفس فيها اذ لا تنقوت بالدفن فيمكن ان تدفن ثم يعلى عليها
 بعد ذلك وقد يقال يصور بالجائزة والمراد بها جميع ما يتعلق
 بها من حصول اشراف وتجهيز وغسل وكفن وتشييع ودفن
 ونحو ذلك لا خصوص الصلاة كما في المعترض والمراد خصوص
 صلاة الجائزة لان الصلاة عليها قبل الدفن واجبة مع التمكن
 وهو هنا كذلك لان صلاة الجائزة فرض وتتم هنا للترتيب الاخير
 اي من اخوان الكسوف مقدم على العيد عند الاجتماع واما
 لراجع الاستسقاء والكسوف فيفعلان معا ويؤخر الاستسقاء
 ولما ذكر المؤلف الاستسقاء في الفصل السابق ناسب ان يذكر
 له فصلا يذكرفيه حكم صلاته وهيئتها وما يتعلق بذلك
فقال في ذكر الاستسقاء وهو بالمد طلب السقي اذ
 هو استئصال من سقيت ويقال سقي واسقي لثان وقيل
 سقي ناوله الشرب واستقاء جعل له سقيا والاستسقاء
 غالبا لطلب الفعل كالاستسقاء والاستسقاء لطلب الفهم والورد
 وشرعا طلب السقي من الله لمخاطبة روحه ثم ان الاستسقاء
 يكون لاربع الاول للمحل والجذب والثاني عند الحاجة الى الشرب
 لشفاهم او دوابهم ومواسيهم في سفر في صحرا او في سفينة
 او في الحضر والثالث استسقاء من لم يكن في محل ولا حاجة الى الشرب
 وقد اتاهم من الفيض ما ان اقتصر واعليه كما نوافي دون السنة
 فلم ان يستسقوا وسال الله المزيد من فضله والرابع
 استسقاء من كان في حيص لمن كان في محل وجذب وهذه
 الاربعة في الحكم على ثلاثة اقسام فالوجهان الاولان سنة لا
 يبنين

يبنين تركها والثالث مباح والرابع مندوب اليه انتهى
 وسياتي الاشارة الى هذا الرابع بقوله واختار اقامة غير المحتاج
 المحتاج وقد اشار المؤلف هنا الى حكم القسمين الاولين بقوله
من الاستسقاء اي صلاة لا حد سمي بين بينهما بقوله
 لزرع اي لاجل احتياج زرع ويقال له محل وجذب باله الكلمة
 ولا يستعملان في احتياج الحيوان او الدمي اي اولاد جمل
 احتياج ادومي او غيره من حيوان الى شرب بسبب تخلفه
 او غيره من ظروف عين ولا يختص الاستسقاء من كان في القرى
 والصحرا بل يشرع ذلك لمن في السفينة ايضا عند حصول
 شح مائريان يكون في بحر ملح او عذب لا يصل اليه واليه
 الاشارة بقوله **من** وان سفينة وقوله ركعتان **من** خبر مبتدأ
 محذوف اي وصلاة الاستسقاء ركعتان جهرا لانها ذات
 غبطة كالعيد وكل صلاة لها خطبة فالعزاة فيها جهرا
 الا الجمع بعرفة فان العزاة فيها سرا لان الخطبة للتعليم
 لا للصلاة فنقوله من اي سنة عين ويخاطب بها الذكر
 البالغ واما الصغير الذي يورى بالصلاة فيخاطب بها نداء وكذا
 المحتالة **من** وكرران تاخر **من** كلامه يفهم انه مطلوب والذي
 في المدونة انه جائز **من** وخروجوا ضحى مشاة ببذلة وتحشع
من اي وخروجوا استجابا الى المصلي ضحى اي ان وقتها وقت
 العيد من ضحوة الى الزوال ومن سنتها ان يخرج الناس
 مشاة في بذلتهم لا يلبسون ثياب الجنة بسكينة ووقار متواضعين
 متخشعين وجلين الى صلاة فاذا ارتفعت الشمس خرج الادم
 ماشيا متواضعا في بذلته لان العباد اذا را محاييل العقوبة لم يات

والا اله الا بصنة الذل والبذلة ما يمتنع من الثياب **ص**
شايخ ومجاله وصبيته لا من لا يعقل منهم وجهية وحايض
ولا ينعدي وانفرد لا يوم **ص** الخروي في شرح الرسالة الذين
يخرجون للاستغناء لانه اقسام قسم يخرجون باتفاق وهم
الرجال والصبيان الذين يعقلون الصلاة والعبادة والمجاهدين
من النساء وقسم لا يخرجون باتفاق وهن النساء في حال
حيضهن ونفاسهن لانهن مخوسات وكذلك الشابة الناعمة
لان خروجها ينافي الخشوع وقسم اختلف فيهم وهم النساء
والصبي الذي لا يعقل والشابة التي ليست بناعمة واهل الكتاب
انتهى بن شاس والمشهور ان اخراج الصبيان والبهائم غير
مشروع وكذلك الشابة التي لا يخشى منها الفتنة واما في
المدونة خروج اهل الذمة ومنعه اشبه بما اذا قلنا بالامانة
فهل ينفردون بيوم او يخرجون مع الناس ويكونون على جانب
خشية ان يسبقوهم قد يستقيم فيفتتن ضعفا المسلمين
بذلك فيه خلاف فقال القاضي ابو محمد لا بأس بانفرادهم
بيوم ويستقيم بن جيب وهو المشهور بن جيب واذا خرجوا
فلا يمنعون من التطوق بصليانهم ويكونون في ناحية
مفضولين من المسلمين ويمنعون من اظهارها في الاسواق
وفي جماعة المسلمين في الاستغناء وغيره فقوله شايخ وبما
بعد به محتمل النصب على الحال والرفع على انه مبتدأ مخرو
غيره اي خرجوا حال كونهم او وفيهم شايخ ويجوز الرفع على
انه بدل من الواو في وخرجوا والفاعلية بناء على ان الواو في
وخرجوا حرف على لغة من يحذف الفعل علامة جمع او تشبيه
وهي

وهي لغة الكوفي السراغيت والظاهر ان المراد بالخياخ ما قابل
الصبيته لا المصايح بالمعنى المذكور في الوقف **ص** ثم خطب **ص** اي
ثم بعد صلاة ركعتين بخطبتين يجلس في اولها ووسطها
ويتمها على عصي وافاء ذلك كله بقوله كالعيد ولا حد في
طول ذلك ولكنه وسط قاله الا فقهسي وقال بن عمر الجلس
بين الخطبتين على قد راجلوس بين السجودتين ويدعوا في خطبته
بلسف ما نزل به ولا يدعوا لاي امر المؤمنين ولا لاحد من المخلوقين
فاذا فرغ الامام من خطبته استقبل القبلة مكانه فحول رداءه
تفولا يتحول حاله من الشدة الى الرخا وصنفته ان يجعل
على منكب اليمين على منكب اليسر وما على منكب اليسر
على منكب اليمين وليفعل الناس مثل الامام وهم جلوس والامام
قائم ثم يدعوا كذلك وهو قائم مستقبل القبلة جهرا ويكون الدعاء
بين الطول والقصر ومن دعا به عليه السلام اللهم استق عبادك
وبهيمتك وانشور حجتك واجبي بلدك الميت ويسكت لمن
قرب منه ان يؤمن على دعايه ويرفع يديه ويطوفها الى الارض
وروي الى السام اذا فرغ الامام والناس من الدعاء فانه ينصرف
وينصرفون على المشهور **ص** وبطل التكير بالاستغناء **ص** يعني
انه يخطب خطبتين لخطبتي العيد ويبدل التكير هناك بالاد
هنا والناس معه لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا
يرسل السام عليكم مدرارا فحمل المظهر الاستغناء وبعبارة اخرى
وبدل في خروجه وخطبته التكير بالاستغناء لا في صلواته
على المذهب والبا الداخلة في علي الاستغناء لما خذ **ص** وبالغ
في الدعاء الثانية **ص** اي ينوب مسالته بالدعاء في اخر الخطبة

استغفار

احرام وسلام والموت كينية وجودة قضاء الحياة فلا يمري
 الجسم الحيواني عنها ولا يجتمعان فيه وصرح كلام الاشعري
 انه عرض لان الكينية عرض وفي بعض الاحاديث انه
 خلقه الله في كف تلك الموت وفي بعضها ان الله خلقه
 في صورة كبش لا يربني بجد ربحه الا بالان والروح جسم لطيف
 متخلل في البدن تدفع الحياة به **ص** في وجوب غسل
 الميت بمطهر ولو بزمزم والصلاة عليه كدفنه وكفنه وسنن
 خلاف **ش** يعني انه اختلف هل غسل الميت المسلم المتقدم له
 استقرار حياة وليس بشهيد ولا فقد الثروة واجبة كفاية
 وشهره بن راشد وابن فرحون اوسنة وشهره بن بريدة
 وكذلك اختلف هل الصلاة عليه واجبة وجوب الكفاية عليه
 الاكثر وشهره الفاكهاني وغيره اوسنة واماد في الميت
 اي وارائه وكفنه ففرض كفاية من غير خلاف الا في بعض
 فانه حكى سنية كفنه ولذا اقدم المؤلف ذكر الدفن على الكفن
 وان كان متاخرا عنه في الوجود ويكون الفصل بما يطلق
 على المشهور بنا على ان الفصل بقيد كما ياتي في حمل قوله الفصل
 سدري على غير الاول كما صرح به بن حبيب ومانع كفيه لكن
 الكراهة بنا على نجاسة الادي بالموت وعلى طهارته بحول
 ابن هارون الا ان يكون في جسده نجاسة فتقول بن شيبان
 لا يغسل بما زعم ميت ولا نجاسة ان حمل على الكراهة كان وفاة
 وان حمل على المنع فلا وجه له عند مالك واصحابه فتقول
 في وجوب خرقه دم وفلاف مبتدأ وخو قوله بمطهر متعلق
 بغسل ولو بزمزم اي مع الكراهة ان قلنا بنجاسة الادي فالباء
 في

في الجواز الغير المستوي الطرفين فهورد علي بن شيبان
 التايل بالحرمه او في الجواز المستوي الطرفين ان قلنا بطهارته
 وقوله والصلاة عطف على غسل الميت فهو من محل الخلاف ايضا
 وقوله كدفنه وكفنه تشبيه في القول بالوجوب فقط وهو
 ظاهر من كلام المؤلف لقوله بيد وسننهما اي الفصل والصلاة
ص وتلازم **ش** يعني ان غسل الميت والصلاة عليه متلازمان
 فمن وجب له التمسيل وجب له الصلاة بان كان الميت حيا
 حاضرا تقدم له استقرار حياة وليس بشهيد ولا فقد الثروة
 فان فقد شي من ذلك سقط ولا يرد ان من تقطع جسده
 يصلي عليه ولا يغسل لان التيمم قايح تمام الفصل **ص** وغسل
 كالحياة **ش** الا جزاء كالا جزاء الكمال كالكمال الذي يختص
 به غسل الميت كالكرام ولا يكرر وضوءه على الراجح ويستند
 ما قلناه من معنى التشبيه انه يبدأ بغسل يديه الميت او لا ثم
 يزيد الاذي ان كان ثم يوضيه مرة كويثلث راسه ثم ينيض
 اما على شقه الايمن ثم على اليسر **ص** بقيد **ش** اي حال
 كونه النسل بقيد الاول اجل التعبد بدليل تيممه عند عدم الما
 قاله البخاري وعلى التعبد فلا يغسل الذي المسلم اذا لم يوجد
 سلم وعلى النفاقة يغسله قال مالك تعلمه النساء الغسل
 ونيسله وانظره مع قوله وكتابتة الا بحضرة مسلم ولما ذكر ان
 النسل بقيد خشي ان يتوهم انه يحتاج اليه لانه كل تعبد
 يحتاج اليه فذكر ان هذه المسئلة ليست من ذلك بقوله
 لا يديه لان ما يغسله في غيره لا يحتاج اليها كغسل الانا من
 ولوغ الكلب والتمتع بخلاف ما يغسله في نفسه كغسل يديه

في الوضوء فيحتاج اليها **ص** وقد قدم الزوجان ان صح النكاح
 الا ان يغتسل فاسد **ش** بالتصا **ش** يعني ان كل واحد من الزوجين
 او الزوجية اذا كانت الاخر تقدم في غسله علي سائر الاولين
 ويقضي له اذا نزعوه الاوليات من ثبته حتى فلا اصل
 ان يقضي له به هذا ان صح النكاح بينهما حصل بناه لان
 فسد اذا المحدث وم شرا كالمحدث وحسب الا ان يغتسل فاسد
 بوجه من المغتسلات الاثنية كالدخول في بعض صورها والطلوع
 في بعضها فليحق حينئذ بالصحيح فيقدم فيه الزوجان كل
 الصحيح بان محل تقديم الزوجين حيث لم يكن الحي منها محرما
 والا فلا تقدم لقوله في المدونة لا ينبغي ان يفصل احد الزوجين
 المحرمين الاخر فان فعل كره له واهدي ان اسري ثم ان اراد
 من المفهوم اي لان فسد الا ان يغتسل فاسد ولو قال
 ولو بنوات فاسد لكان اظهر **ص** وان رقيتا اذن ميده **ش**
 يعني ان الحي من الزوجين اذا كان رقيتا تقدم علي الاوليات في
 غسل الميت ان اذن له سيده في التفصيل ولا يكفي الادنى
 له في النكاح وسوا كان الميت رقيتا مثله او حرا وظاهرا
 تقدم بالتفاسط قاله بن القاسم وقال يحنوف اذا كان
 احدها وكلاهما رقيتا فانه يقدم بغير قضا الا في صورة واحدة
 وهي ما اذا كانت الزوجية حرة وهو رقيق واذن له سيده
 في الفصل فيقضي له وكلام **ص** يعني ان كلام يحنوف مقابلا
 وكلام الشيخ عبد الرحمن فيقضي انه الرابع **ص** او قبله
 او باحدها عيب او وضعت بعد موته **ش** هذا في جزاء
 يعني ان احد الزوجين يثبت له التقديم علي الاوليات ولو
 الموت

ل
 م

الموت قبل ما لو باحدها الحي والميت عيب بجيب الخيار لانه
 بالموت صار كالعدم لغواق الرد او وضعت بعد موت زوجها
 فهو الحق بتفصيله وان حلت للغير بالوضع سواء تزوجت ام لا
 والمبالغة في المسائل الثلاثة اشارة لاختلاف فيها **ص** والاحب
 فيه ان تزوج اختها **ش** اي والاحب نفى الفصل حيث مات فتزوج
 اختها او من يحرم جسمه معها قاله بن القاسم واشتبك لان
 فيه جمعا بين محرمي الحي وقد نفى اختلاف في بين غسلها
 وجمعا يحرم في الحياة ويكره في المات وهذا ينبغي ان فعله
 كرهه لا خلاف الاولي ويبيد انه اذا وطئ اختها بملك اليمين
 فان الاحب له نفى غسلها ايضا وظاهر كلام المؤلف خلافه
 واشار بقوله او تزوجت غيره الي قول بن يونس وكذلك اذا ولدت
 المرأة وتزوجت غيره فاحب الي ان لا تغسله لانه قد حرم عليه
 تزوجها ان لو كان ذلك طلاقا وكان حيا لم قاله بن غازي وفيه
 تنكح علي المولود في عدم تغييره بريح لانه اختيار منه من نفسه
ص لا رغبة **ش** معطوف علي المهر اي ويفصل احد الزوجين
 صاحبه لا رغبة فلا تتسبيل الواحد منهما علي الاخر وهو
 من ذهب المدونة ويصح رقبه علي انه فاعل الفعل محذوف
 وهو وفعله معطوف علي قدم الزوجان من عطف الجمل اي
 ولا تنقل رغبة لكن لا لا تقطف الجمل الا علي قول ضيف عند
 النخعيين وكان الاولي فزونه بالواو ويصح جره عطف علي
 فاعل المحدث المحذوف ويكون هذا محذوفه والتقدير في موت
 غسل الماتة الميت لا رغبة **ش** وكثاينة الا يحضرة **ش**
 فتفصل زوجها بحضرة مسلم ويقضي لها بذلك ولو ماتت هي

Copy

ersity

لم يفصل زوجه المسلم وقوله الا بحضرة سلم اي شخص سلم
 ذكرنا او انني عارف باحكام الفسل وهذا بنا على ان الفسل
 للنظافة واما على القول بانه للتباعد فلا تنفذ ولو بحضرة
 مسلم لان الكافر ليس اهلا للتباعد لانه قربة مع ان المولى قال
 فيما تقدم تبعد او هو شكل مع علمه هناك الكتابية نفسا وزوجا
 المسلم بحضرة سلم **و** اباحة الوطي للموت بوق يبيع الفسل من
 من الجانبين **ش** يعني ان من ابيع له الوطي بسبب الرق واستمرت
 الاباحة للموت فذلك يبيع الفسل من الجانبين للسيد عليها ولها
 عليه فدخل فيه الفسق وام الولد والمديرة ولو كان السيد عبدا
 واختار بقوله اباحة الوطي من المكاتب والميمضة والمعتقة
 لاجل وامة القراض وامة الشركة وامة المديون بعد الجور عليه
 على المنصوص والامة المتزوجة خلافا لما فهمه الشيخان ممن
 فيها ولا يضر تحريم عارض من بعض ونفاس او طهار كما قال
 البساطي **ص** ثم اقرب اولياؤه ثم اجنبي امرأة محرم وهل تستره
 او عورته تاويلان ثم يم لمرفقيه **ش** اي وان لم يكن احد الزوجين
 او كان واسقط حقه او غاب فالرجل الميت احق بغسله من
 اولياؤه علي بعدهم كالصلاة على الجنائز والنكاح فيقدم
 ابن قابنه قاب قابنه فجد قابنه والستيق وعاصب
 النسب علي غيره ويقرع بين المتساوين ثم ان لم يوجد من ذكر
 فرجل اجنبي مسلم او ذمي بحضرة مسلم ثم ان لم يوجد الاجنبي
 فمرأة محرم ولو كافرة بتسبب او رضاع او صهر كما عند ابن
 عرفة كما زوجة او زوجة ابنه ويتيم محرم الرضاع علي
 الصهر عند التنازع لكن اختلف اذا غسلته المحرم هل تستر

جميع

الم

ثم

جميع جسد الميت بثوب وهو فم الخمر وغيره وهو الذي في
 الاحداث واختصوها عليا واما تستر عورته اي بالنسبة
 اليها وتقدم ان عورته معها كعورة الرجل مع مثله وهو فم
 التوضي ويغضه جوارز ويغضها لما عداها في الحياة تاويلان
 ثم ان عدم من تقدم ولم يوجد الا النساء الاجانب يم لمرفقيه
 علي المشهور علي حد ما يرين منه حيا وقيل للوعية ثم ان تقدم
 الاقرب علي الاقرب بالتباعد وطاهر كلام المولى ان الاجنبي
 بعد اقرب اولياؤه وفيه نظران الاجنبي بعد جميع الاولياؤه
 فتجمل الاضافة بياية واقرب ليس علي بابه اي ثم قريب هو
 اولياؤه فيستقل من الفاد للاجمال وهو اخف من الفساد
 ويعلم التفصيل وهو تقديم الاقرب علي ابعد قريب بالوقوف
 علي **ش** اهل المنزل **ص** لعدم **الماس** يعني ان الميت اذا لم يوجد
 ما يفصل به فانه يم وجهه ويديه لمرفقيه وهذا بما يورث
 القول بان الفسل للتباعد للنظافة فلو لم يوجد الما فان
 وجد قبل الصلاة غسل والا فلا **ص** وتقطيع الجسد وتزليته
ش اي يم عند خوف تقطع الجسد وتزله من صب الماء عليه
 ولحقه تقطيعه اتصال بعضه من بعض وعني تزليته تلخه
 واما لو كان مقطعا فهو ساياتي في قوله ولادون الجمل وكان
 يعني ان يقول وتقطع وتزله بلدا **ص** وصب علي مجروح
 امكن ما كجد وان لم يخف تركه **ش** يعني ان المجروح والمجروح
 والمجروح وذا القروح ومن تعظم تحت الجرح وتبعضهم
 ان امكن تنسيلهم غسلوا والا وصب عليهم الماس غير ذلك ان
 امكن فان زاد امرهم علي ذلك او خشي من صب تزله او تقطع

المص

يحموا والمحدود وبالذال المحملة والمجته واول ما ظهر الجدي
من قصة اصحاب الفيل ولم يكن قبلها **ح** والمرأة اقرب امرأة
ثم اجنبية ولف شعرها ولا يصفر ثم محرم فوق ثوب ثم تحت
لكوعها **ز** يعني ان المرأة فيما تقدم كالرجل فيلي تنسيلها
الزوج او السيد فاعدا فالاقرب اليها من اهلها النساو
كتاية بحضرة سلم على ترتيب المعصية في الرجل فنتقلاوبت
ابنها فالام فالاخت فنت الاخ فالجدة فالعمة فنت العم
وتقدم الشقيقة على غيرها فان لم يوجد من اقاربها النسا
احد فالمرأة الاجنبية ولو كتاية بحضرة سلم ثم المحرم
من اهلها الرجال ينسلها من فوق ثوب وصفتة على ما
قال بعض ان يعلق الثوب من السقف بينها وبينه
الفاسل ليمنع النظر ويلف خرقة على يديه فليظن ولا
ياثرها يديه ثم ان لم يوجد محرم بحيث في وجهها ويديها
لكوعها وانما يم الرجل لرفيقه والمرأة لكوعها لان شوق
الرجل للمرأة اقوي من عكسه وانظر كيف جاز للرجل والمرأة
الاجنبين لمس وجهه الاخر يديه مع انه لا يجوز في حاله
الحياة فان قلت يحمل علي ان يحمل علي يديه خرقة ويغطيها
على التراب قلت لو كان كذلك لما اقتصر في التمس على الكوع
واشار بقوله ولا يصفر الخ لقوله في العتبة سيل بن القاسم عن
المرأة ذات الشعر كيف يضع بشعرها ايصفر ام يغسل ام يسل
وهل يحمل بين الاكثان ويعتص ويضع مثل ما تقدم الحديث
بالخمار فقال بن القاسم يغسل في ثاوا واما الصفر فلا يعرفه
ابن رشد يريد انه لا يعرفه من الامر الواجب وهو ان شا الله حسن
من

من الفعل لما روي عن ام عطية قالت توقفت انت الرسول
عليه الصلاة والسلام فلما غسلناها صفرنا شعر راسها
فكناها ثلاث صغائرنا صحتها وقربها ثم القيناها من
خلفها وقدروي يصنع بالميت ما يصنع بالعروس غير انه
لا يخلق ولا ينور انتهي والصفر نزع الشعر وغيره عروضا
وعقصة صفره ولبه على الراس **س** وسترون سرته لركيته
وان زوجها **س** اي وستر الفاسل الميت من سرته لركيته
وان سيدا او زوجا لكن الستر وجوبا بالنسبة للاجنبي
واستحبابا بالنسبة للزوج والسيد فالمبالغة مشكلة لان
ما قبلها السترونه واجب ان تحمل علي ما اذا كان مع احد
الزوجين **س** يعني **س** ولكنها النية واربع تكبيرات وان زاد
لم ينتظر والدعاء ودعا بعد الرابعة على المختار وان والاه
او سلم بعد ثلاثا اعاد وان دفن فلي القبر وتسلية هو
خفيه وسبع الايام من يليه **ش** الصبر في ركعتيها على
الصلاة على الميت المتقدم ذكرها في اول الباب وذكر
المالك ان اركانها اربعة منها النية وهي قصد الصلاة على
هذه الميت خاصة واستحضار كونها فروع كفاية ولا يصبر
اذا عقل عن هذا الاخير ولو صلى عليها على انها انت فوجد
ذكر او بالعكس اجزأت وسنهار ريت تكبيرات كل تكبيرة بمفرده
ركبة وانفق الاجماع في زمن عمر على الاربع حتى صارت الروا
عليها شعار اهل البدع فان زاد الايام فحاسة كمد ايراها
مدها فان المأموم يلم قبله ولا ينتظره وان زادها
سهاوا انتظره حتى يسلموا بسلاسه كما قاله بعض بلنظ

الام

دة

ينبغي وهو خلاف ظاهر ما نقله المواق عن النخعي
وخلاف ظاهر كلام المؤلف فان كلامه شامل لمن زاد عمدا
او سهوا وعلى هذا فنقول المؤلف وان زاد لم ينتظر حمل على
ظاهره من قوله كن زاد سهوا او عمدا وهو يري الزيادة
من ههنا لا وفي بعض التقارير انه ان زاد خاصة عمدا وزهبه
انه اربع ان صلواته تقطع دون صلاة ما ومما انتهى وفيه
نظرونها الدعاء بعد كل تكبيرة حتى بعد الرابعة على مختار
النخعي واقل ما يجوز في كل تكبيرة اللهم اغفر له فتوله فيما
باتي يوالي المسبوق التكبير ان لم تترك اي ليلا تكون الصلاة
على غيب فاغتفروا لذلك ترك الدعاء بن ناجي محل نقل
عبد الحق عن اسماعيل القاسمي قد رآه دعاءين كل تكبيرة
قد رآه الفاتحة وسورة على على المستحب لا الوجوب انتهى
وكان ابو هريرة يشبع الجنابة فاذا وضعت كبر وجهك لله صلى
عليه وسلم عليه السلام ثم قال اللهم انه عبدك وابن عبدك
وبن امك كان يصدق ان لا اله الا انت وان محمد عبدك
ورسولك وانت اعلم بما لله ان كان محسنا فزد في احسانه
وان كان مسيئا فخذل وزعنه اللهم لا تحزننا اخره ولا تقننا
بعده قال مالك هذا احسن ما سمعته من الدعاء على الجنابة
انتهى وان اول التكبير ولم يفصل بينهما بدعا وان قل الصلاة
الصلاة لم يدف ففان سوي عليه التراب فيصلي على القبر
وسله ما اذا سلم بعد ثلاث تكبيرات او اثنتين سهوا وطال
اما القرب فانه يرجع بالنية فتم التكبير ولا يرجع بتكبير ليلا
يلزم الزيادة في عدده فان كبر حبه في الاربع قاله ابن عبد

السلام

السلام وصوب بن ناجي انه يرجع بتكبير ثاني الفريضة وسما
تسليمة واحدة يسع الامام بها نفسه ومن يليه ويسبح بها
المؤمن نفسه فقط وان اسبح من يليه فلا بأس به وظاهر
كلام المؤلف ان الركن تسليمة خفيفة وليس كذلك فان الركن
هو التسليمة والخفة سند وية وكذلك يسبح من يليه والمراد
بمن يليه جميع من يقتدي به كما يفيد كلام المواق **م** وصبر
المسبوق للتكبير **ش** يعني اذا جات شخص وقد كبر الامام وتباعد
بان فزع الامامون من التكبيرة فلا يكبر الا ان والامام هو
شتمل بالدعاء بل ينتظر ما كتبا وداعيا الي ان يكبر الامام
فان كبر دخل معه لان التكبيرات كالركعت ولا يقضي ركعة
كاملة في صلب الامام وقيل يكبر ويدخل كصلاة العبد ورواه
طرف وقال به واختاره بن حبيب ومن المتأخرون بن رشد
وسند ونحوهم قوله للتكبير انه لو سبق بالرابعة اي سبقه الامام
والامامون يكبرون الرابعة ولم يبق الا السلام لا يدخل منه وصوبه
ان يوش قاله سند لانه في حكم التشهد والداخل حينئذ
كالاضي لجميع الصلاة بعد السلام وعن مالك يدخل ويكبر
اربعا **م** ودعا ان تركت والا **ش** يعني ان المسبوق اذا سلم
الامام فانه يدعو بين تكبيرات فقضاه ان تركت الجنابة
ويخفف في الدعاء الا ان يوحى رفقها فيمهل في دعائه وان
رقت فوراً فانه يوالي بين التكبيرات ولا يدعو ليلا نصير
صلاة على غيب ويؤخذ من هذا القليل ان الدعاء حينئذ
مكروه **م** وكفى بعلبوس لجة **ش** يحتمل انه بيان لصفة الكفن
اي اذا استباح الوتر في الكفن ففيه لم يتكفيه بعلبوسه في

م

الجنة ويحمل انه بيان لما يستحب له ان يحرم على التكفين فيه
وعلى الادل بقدر مضائق اي بمثل سلبوسه لجهة وعلى الثاني
كان ينبغي له ان يقول للجهة ليدخل ثياب جنته وصحته
واحوام حجه واعياده وما شهد به شاهد الخور والاحتمال
معيان **ص** وقدم كونه الدفن على دين غير المرفق **ص**
يعني ان الكفن يقدم من راس المال لا بقدر كونه سلبوس
جهة كونه الموارق من غسل وحمل وحفر وحراسة ان احتج
اليها على كل ما يتعلق بالذمة من الديون غير دين المرفق
الذي يزل عنه اما ما يتعلق بالاعباء سواء الخصم بها كالسيد
الحاجي وام الولد وزكاة الحرث والمأشئة او لم يخصها كالسيد
كالدين الرهن فقدمه على الكفن وسون التجهيز ولو كان
الكفن موهونا فالمرئى ان احق به لانه حازه عن عوض
والا لم يكن للمجوز فائدة واثار بقوله ولو سرق الى ان الكفن
مقدم على غيره ولو سرق الكفن به او لا او يتبش القبر
ولو بعد فتح المال بن القاسم ولا يعاد غسله ولا الصلاة عليه
ص ثم ان وجد وعوض ورث ان فحق الدين **ص** يعني ان الكفن
اذا وجد به ان سرق او ضاع وقد كان الورثة او غيرهم عوضه
فانه يورث ان لم يكن على الميت دين والا فالدين احق **ص**
كالاكل السبع الميت **ص** تشبيهه في الحكم بقلب الصورة وهي
ما اذا فقد الميت وبعي الكفن فنورث مع فقد الدين **ص** وهو
على المتفق بتوابة اورق **ص** يعني ما ذكر من كفن وسون
التجهيز على المتفق على الميت بسبب قرابة من اب
على ابنه او ابن على ابيه او بسبب رفق من قف ومن فيه ثاية
ولو

ولو مكاتب لان نفقته على سيده ترك له فيها جزا من الكفاية
ولو مات شخص وعبيده ولم يخلف السيد الاكتفا واحدا
كفن به السيد لانه لاحق له في بيت المال بخلاف السيد له
حق فيه والمراد بالاتفاق القدرة عليه لا الجارية بالفعل
بدليل قوله والفقير من بيت المال ويلزم مالك البعض من
الكفن بقدر ملكه منه **ص** لا روجية **ص** يعني ان الكفن وما
عه من المون لا يكون تابا للنفقة الا من جهة القرابة
والرق وامن جهة الروجية فلا ولهذا لا يجب على
الزوج ان يكفن زوجته ولو كانت فقيرة وعوقولا من
القاسم ونسبه في الجواهر لم يحزن نظرا الى انقطاع
العصمة **ص** والفقير من بيت المال والا فلي المسلمين **ص** هكذا
قال بن شاس ونصه ومن لا مال له يكفن من بيت المال فان
لم يكن بيت مال يريد او كان ولا يمكن الوصول الى شيء منه
فكفنه على كافة المسلمين كفاية ان لم يكن وقف ولا مرصد
ولم ينه الكلام على الواجبات شرع في الكلام على المنذور
وبدأ بها بمذوب المدين ومن حضروا وقت موته وبهده
فقال **ص** ونذب تحسبا ظنه بالله **ص** يعني انه يندب
لمن حضرته اسباب الموت وعلاماته ان يحسن ظنه بالله
تعالى عياض يستحب عليه الخوف مادام الانسان في
محلة العمل فاذا دني الاجل وانقطع العمل استحب عليه
الزحاف قال غيره لان شدة الخوف تنعذر حينئذ ان يهرأ
قل لم كان تحسبا الظن بالله مستغيا مع انه يجب تحسبا
الظن بالله تعالى ابد الا كما كفا في الظاهر اذا مال اخوها

سام

بات

قف

سقط فاجواب انه يزيد تخسين ظنه بالله عند الموت
 قلده تبارك من تقبيله عند احداه علي ايمن ثم ظهر
 اي وندب لن حصر عند مربي تقبيله علي شقه الايمن
 القبلة عند احداه بصره وشخصه الي الساقان لم يقدر علي
 ظهوره وجلاله للقبلة وظاهره انه لا يحمله علي شقه
 الايسر ونحوه في الطراز وما في التوضيح من جوده علي القولين
 في صلاة المربي يقتضي انه يحمل علي ايمن ثم ايسر ثم ظهر
 وانما سقط الايسر واقتصر علي الايمن تقا ولا نه من اصحاب
 اليمين لا من اصحاب اليسار **ص** وتجنب حايض وجنب
 له **ش** اي وندب تجنب الحايض والجنب والكلب والتمال
 وكل شي تكرهه الملايكة والصبي الذي يبيت ولا يلف
 اذا بقي للبيت ويندب كونه ظاهرا وما عليه ظاهرا وان
 يحضر عنده طيب وحضور احسن اهلهم واصحابه سقاء
 وخلقاً ودينا وتلقينه كلمة التوحيد برفق وكثرة الدعاء
 والمخاضين لان الملايكة يوسنون وهو من مواطن استجابة
 الدعاء وان لا يتورك من يكي برفع صوت وقول انا لله وان
 اليه راجعون اللهم اجري في مصيبي واعقبي خيولنا
 واباد النسا لعله صبره واظهار القلبي حضوره
ص وتلقينه الشهادة وتقبيله وشده عليه اذا قضى **ش**
 يعني وما يسمى ايضا تلقينه الشهادة بان يقال بحضرة
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله
 لقنوا موتاكم لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله ليكون
 ذلك اخر كلامه وليطرد به الشيطان الذي يحضرونه له قوة
 التبديل

وخلقاً

التبديل والبياد بالله ولا يلت الادب بالغ وظاهر الرسالة
 مطلقاً وينبغي ان يلتغ غير وارثه ان وجد والا فارقم به ولا
 يل عليه ولا يقال له قل وسيتبين كل تلتية سكتة وما
 يتجنب ايضا تقبيله لان فتح عينيه يحصل به قبح منظره
 وما يتجنب ايضا ان يشد بحبيه الاسفلح الا علي بصا
 عريضة ويربطها من فوق راسه لئلا يسترخي الحياة
 فيفتح فاه فيدخل الهواء منه الي جوفه ويقيم بذلك
 منظره فقوله اذا قضى راجع لهما اي اذا تحقق فقاه اي
 موته ولذا عبر باذا دون ان لان اذا التحق وعلامات
 الموت اربع انقطاع نفسه واحداً بصره وانفراج شفاه
 فلا ينطقان وسقوط قدميه فلا ينتصبان ومن علامات
 البشري للبيت ان يصفر وجهه ويعرق جبينه وتزرف
 عيناه دموعاً ومن علامات السوان تحريك عيناها وتزبد
 شفاهه وينبط كقطيطة الكرانتية وتزبد بالبا الموحدة
 بعد هادال مستعدة قال في القاموس الريدة بالضم
 لون الي الغبرة **ص** وتلين فاصله برفق **ش** اي عقب
 موته فيرد راعيه لمصديه وتحذيه لبطنه تشهيداً علي
 الناسل ورفعته عن الارض اي كسر بر خوف اسراع
 الفساد والهوام فيحصل له الشوية ونحن مأمورون به
 بحفظه قبل الدفن **ص** وسترون بتوب **ش** اي وندب سترة
 بتوب زيادة علي ما عليه حال الموت وقال بعضهم انما امر
 بتغطية وجه الميت لانه رجا يتغير تغيراً وحشياً من الرض
 فيظن من لا معرفة له بالايحوز **ص** ووضع ثقبيل علي بطنه **ش**

Copy

University

اي وما يستحب ايضا وضع شيء ثقيل على بطنه كسيف او حذوة
 او غيرها فان لم يكن فطين متبول قال خلوا في قوله وتلقن
 غاسله رفق ورفع عن الارض ووضع ثقب على بطنه
 ذكره من هذه المندوبات لم ار من نبه عليها من الاصحاب
 وهي منصوبة للخافعية وانكر بن عرفة ما ذكره بن عبد
 السلام عن الذهب من وضع الحديد على بطنه انتهى وما
 ذكره خلوا اخص ما ذكره بن عرفة **ص** واسراع تجهيزه
 اي وندب اسراع تجهيزه ودفعه خيفة تغيره وتأخيرته
 عليه السلام للامن من ذلك اوللا اهتمام بعقد الخلافة او
 ليبلغ خبر موته الفواحش القريبة فيحضرها للصلاة عليه
 لا غشام الشواب ويجوز الدفن ليلا كما فعل بفاطمة و
 بكر وغيرهما واشتروا من قاعدة العجلة من الشيطان
 ست مسائل التوبة والصلاة اذا دخل وقتها وتجهيز
 الميت عند موته ونكاح البكر اذا بلغت وتقديم الطعام
 للضيف اذا قدم وقفا الدين اذا حل وزيد تعجيل الدفون
 من السفر وربي ايام التشريق واخراج الذكاة عند حلها
ص الا الفرق **ش** اي فلا يسرع به خوفا من الما قبله ثم
 يفتق فيخرج حتى يظهر موته او تغيره ولو ادخل الكاف
 على الفرق كان اشمل لم يدخل الصديق ومن يموت فجأة
 ومن به مرض السكة ومن مات تحت الكدم **ص** والفصل
ش اي وندب سد روحه وورق شجر البتق وقيل
 باليمن له واجبة زكية وانما خص الصدر بالذكوان كان
 غيره عند عدمه من كل غاسول كما شأنه لو صاحب
 او غيرها

او غيرها يقوم مقامه تناول بالعروج بروحه الى صدره
 المنتهي التي ينبغي اليها ارواح المؤمنين عياض وليس
 غشاة عند كافتهم ان يلقي ورقاته في الماء فانه متكر من
 فصل المامة بل يطحن ويحمل في الماء ويخض حتى يبدو له
 رغبة ويمر به جسد الميت وتكون الفسلة الاولى عند
 الجمهور بالما القزاح للتطهير والثانية بالما والسدر للتطيف
 والثالثة بالما والكافور للتطيب **ص** وتجزيده ووضع عليه
 مرتفع وابتاره كالكن لسبع ولم يمد كالرطوبة خاصة
 وغسل **ش** اي وما يستحب ايضا تجزيده للفصل ووضع
 على شيء مرتفع سريرا وغيره وانما استحب تجزيده من ثيابه
 التي كانت فيها لانه يمكن الا سائر عورته وهو مذنب ساكن
 وظاهره انه يجود ولو اخل الموضع جسمه خلافا قول عياض
 استحب العلماء غسله تحت ثوب لتغيره بالمرض وكراهية
 ان يطلع عليه تلك الصنعة وانما استحب ان يوضع على مرتفع
 لانه يمكن وليلاد يقع من ما غسله على غاسله شيء وليس من
 سنة الفصل استقبال القبلة بل يستحب حينئذ البخور ليلاد
 يشم منه الرائحة الكريمة واستقبال الناسل بالتكبير والاعتبار
 وكثرة الذكر لهذه الآداب المجتدة لكل عضو فانه يدعنه
 ويكره وخوفه على الذكاة ويجعل الميت بين رجليه بل يفت بالارض
 ويقلبه حين غسله وهذا الارتفاع غير الارتفاع السابق لان
 ذلك ليلاد تاله الهواء وهذا اليلاد يقع شيء من ما غسله على الذي
 يسأل ولست يمكن غاسله من تنفيله وما يستحب ايضا ابتار الفصل
 واحسن ما جاني الفصل ثلاثا او خمسا بما وسدرو ويجعل في الاخرة

كافول ان نيسر وهكذا روي عن مالك بن حبيب
السنة ان يكون الفسل ونزول ذلك غسل النبي صلى الله عليه
وسلم فان لم يحصل الانتقال السابقة فلا يطلب بعد ها وتروها
يستحب اتيار الكف قال مالك احب الي ان لا يكفن الميت في
اقل من ثلاثة اثواب الا ان لا يوجد ذلك الا ياتي بيدي غير الهامة
والبرزين حبيب نقد فيها العمامة والميزر والقميص ويلين
في ثوبين والسبع للمرأة واذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة
او وطيت الميتة فانه لا يعاد غسله ولا وضوءه بل تغسل النجاسة
فقط عن بدنه ولكن لا تقطع التكليف بالموت والقد
الماوريه تنبذ اقد غسل **ص** وعصرونه بوقف ومبالا
في غسل مخرجه بخرقه وله الافضا ان اضطر وتوضيته وتهد
اسنانه وانفه بخرقه واسالة راسه لمضمضة وعدم حضور
غير معين وكافور في الاخيرة وتشف وغتسال غاسله
ش هذا ايضا من مستحبات الفسل قال فيها ويصربطه
عصرا خفيفا قال اشهب واذا عصرونه فليامر من يقب
عليه ان لا يقطع سادام ذلك ينسل ما قبل وما ادبر ويلف
عليه يده شيئا كتيفا لا يجد معه لين ما ترو عليه اليد ينسل تلك
الخرقة وينسل يده وباخذ خرقه اخري ويدخلها في فمه
لينظف اسنانه ويدخل الماء في انفه ثلاثا واذا اضطر الى الافضا
والباشرة للمورة فله ذلك وما يستحب ايضا توضية الميت
قبل الفسلة الاولى وبعد ازالة الاذي مرة مرة ولا يكر الوضوء
عليه الراجح كما مرو وما يستحب تقعد اسنانه اي تقفدها والالة
ما فيها وانفه بخرقه سبلولة لازالة ما يكره ووجه اوريته وما
يستحب

يستحب ايضا اسالة راسه لمضمضة ليخرج الماء منه من الازا
وما يستحب عدم حضور غير معين للفاسل لصب او تليب بل يكره
حضوره وكلام المولى لا ينضم منه الكراهة لكن مخالفة المندوة
تصدق بخلاف الاولي كما تصدق بالكراهة المرادة هنا فلو
قال وكره حضور غير معين لا فاد المراد وما يستحب جل كافر
في النسلة الاخيرة ايا كانت ثالثة او غيرها وخص الكافر لانه
لشدة برده لا يسرع به تنير الجسم ولتنظيف راحية الميت للمسلمين
والملائكة عليهم السلام وما يستحب ان ينشف الميت بعد الفراغ
من تنيله وهل يجسر التوب المشف به قول ابن عبد الحكم
ومحمود الخبي وعني قول بن القاسم بنجاسة الميت تمنحس ثوب
التشيف بن عرفة وتقل الشيخ عن بن العربي لا يصلي به ولا
بما اصابه من ما به خلاف قولهم في الفسالة غير المتغيرة وما يجب
ايضا اغتسال غاسل الميت ولو خافا بعد فراغه ليلاد يتوفي
ما يميمه منه فلا يكاد يبالغ في امره لتخفظه فاذا واطن نفسه
على الفسل فيمكنه الترفا المراد باغتساله ان ينسل جميع جسده
للتطيف فلا يحتاج لذلك ولا نية كما يفيد التليل **ص** وبياض
الكفن وتجهيزه وعدم تاخره عن الفسل والزيادة على الواحد
ولا يقضي بالزيادة ان شح الواث الا ان يوصي ففي ثلثه وهل
الواجب ثوب يستره او ستر العورة واليا في سنة خلاف **ش**
لسافر من مستحبات الفسل شرع في مستحبات التكفين ثم يتكلم
بعد ذلك على مستحبات التشييع وغيره وهو بدعي في الترتيب
سها بياض الكفن قطن او كتانا وعدل عن ان يتول وللكفن
بياض كما قال والفسل سدر لعدم حسنه فيما عطف عليه

من قوله ونجبره بالجيم وفيه شيء أي نجبره ونرا ثلثا أو خسا أو بسا
بالمود أو غيره لأن الفضود عبوق الرابطة وصحفة بعضهم بالثا
المجتمعة وبعد هاء ميم فقال **والمراد جعل الثياب بعضها**
فوق بعض ويدرج فيها الميت وأفضل البياض الأبيض من القطن
أو الكتان والقطن أفضل من الكتان لأنه أسنر وكفن فيه عليه
السلام ومنها عدم تلخير التكفين أي الأدرج عن الفصل
خوف خروج شيء منه قبل التكفين وحكم تلخيرها عن الفصل
مكرره وكلام المؤلف لا يقيد هذا الكلام ومنها الزيادة على الكفر
المواحد كالثلاثة وكلام المؤلف صادق بالاثنتين فقوله بعد
ووتره أي غير الواحد فالواحد مفضل بالنسبة لجميع المراتب
فالاثنتان فيه مستحب واحد أي من حيث الزيادة على الواحد
والثلاثة فيها مستحبان وكذا الخمسة والسبعة الزيادة والزيادة
ولو أوصي أن لا يزداد على الواحد فزاد بعض الوتره أحد لم يضر
لأن عليهما في الواحد ومما إذا شخ الوارث أو الغريم ومنع الزايد
على التوب الواحد فلا يفتي عليه بذلك لأن الزايد مستحب
وهو لا يفتي به هذا هو المذهب وقول عيسى بأنه يجبر على
ثلاثة أبواب ضيف وإن استظهره بن عبد السلام خلافا
للمواق إلا أن يوصي بالتكفين في الزيد من واحد ففي ثلثه
الزايد إذا لم يكن دين سأل يوصي بسوق كما لو أوصي بالثوب
سبعة فالسداد من رأس المال أي وتبطل الوصية كلها وأقلها
هل الواجب في كفن الرجل ستور جميع بدنه بخلاف الحي وهو ظاهر
كلامهم وصحح بن شيوب في الخلاف فيه أو الواجب إنما هو ستور
عورته فقط كما في ستور الباقي سنة قاله أبو عمر بن عبد البر
ونسبه

ونسبه في توضيحه المتقيد والتعظيم قولان وكان الدلائل
التعظيم بذلك لا بخلاف لأنهما لم يشهرا أو على كل حال يعظم
بما ترجمه الجسد كما نقله الشيخ كرم الدين وقد نا الخلاف
بأن الرجل لأن المرأة يجب ستور جميع جسدها قول واحد
بدل عليه قولهم كما في **ص** ووتره **ص** أي ومما يستحب في عدد
الكفن الوتر الخمس يستحب أن يكون وتر ثلاثا إلى فوق
سبع أو خمس ولا يلزم في واحد إلا أن لا يوجد غيره والاثنتان
وإن كانا شفعا أو وتر الواحد وإن كان وتر لأنه يصف
والاثنتان أسنر وثلاث أولى من أربع وخمس أولى من ست
ولا يرى أن يجاوز السبع لأنه في معنى السرف وهذا معنى
قوله والاثنتان على الواحد والثلاثة على الأربع والاثنتان
مقدمان ندبا على الواحد والثلاثة مقدمة على الأربع فحصل
الستر والوتر في الثلاثة وكذلك الحسن على الست والسبعة
عليها وقوله ووتره مكرره مع قوله سابقا وإشاره كالكفن
وأما ما لم يربطه قوله والاثنتان على الواحد إلى **ص** وتتميمه
وتعظيمه وعديته فيها **ص** أي إن كل واحد من هذه مستحب
والضمير في فيها للقيامه للاستفادة من قوله وتعظيمه قال
في المدونة والشارح في الميت أن يعم مطرق ويعرج تحت حبة
كما يفعل بالحي ويترك منها فذر الذراع ذوا به تطلع على
وجهه وكذلك من حمار البسة كذلك كذا نقله في النوادر
قال الشيخ والمراد بالشارح المستحب **ص** وأربعة وثلاثان
والسبع للمرأة **ص** الأربعة بالضم والكسر ما يترتب كما هو
المراد هنا لا المحبة فإنها بالكسر لا غير وثلاثان يدرج فيهما

فهذه الخمسة عدة الكنان الرجل وتجعل العليا اوسع من السفلى
وينتهي كفن المرأة الى السبع فتبدل العمامة بخمار ويزاد لثاقاؤه
ولا يحسب في شيء من ذلك الخرق ولا المصايب التي تشد على
الوجه والوسط وغيرهما **وصح** وحنوط داخل كل لفافة وعلى قطن
يلصق بمنافذه والكافور فيه وفي ساجده وحواشيه ومراقه
ش اي ويندب حنوط يحمل داخل كل لفافة من لثايف الكفن لا فوقه
ويدير منه على قطن يلصق في منافذ الميت عينية واذنيه وافته
وجهه ومخرجه من عنقه داخل فيها ويستحب الكافور قال في
التوضيح الحنوط ما يطيب به الميت ولا لباس فيه بالكتك والمبر
والكافور اولى لانه مع كونه طيبا يشد الاعضاء كما يحمل الحنوط
الذي افضل الكافور داخل كل لفافة وعلى قطن يلصق بمنافذه
يحمل ايضا في ساجده وجهته ويديه وركبتيه واطراف قدميه
في قطن وحواشيه الازنين واليمين والشم والاثني ومراقه بفتح
الميم وشدة القاف سارق من جلده كابطيه ورفقيه ويكون بطه
ومرجع ركبتيه وجميع جسده ان كثرت الحنوط فان ضاق فالحجاب
ص وان محرابا وسندة ولا يتوليا **ش** يعني انه يطيب تحنيطه
الميت بكل نوع من انواع الطيب وان مات محرابا وسندة من وفاة
للعمل ولا استطاع التكليف بالموت ولذا لا يتولى المحرم ولا المنة
تحنيط الميت لثقل التكليف ولو كان الميت زوج المنة بل يتسله
وتكفنه ولا تحنطه لانها حادة الالاف تكون وضعت بعد موته او
بموضع ليس فيه من يتولى تحنيطه فلتفعل وتختال بمود او غيره
ولا تمسه بيدها فقولها ولا يتوليا اي يجب وجد غيرها يتولي
ذلك والادتوليا وتختال في عدم محله كما قاله عبد الملك وابن
الماجون

فه

يدم

الماجون **ص** وشي شيع واسراعه وقدمه وتأخر ركب ومراة
وشرها بقبه **ش** هذه مستحبات التشييع فيستحب ان يشيع
الميت شيئا في ذهابه للصلاة والدفن ويكره الركوب والباس
به بعد الدفن ويستحب اسراع المشي حاشا او غيره لخرا سريعا
بما يتركه فانما هو خير تقدمونا وشرفنهم عنه عن رقابكم وهذا
لا ينافي ما روي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال عليكم بالسكينة
عليكم بالتصديق بالمشي في جنازكم لان المراد بالقصد الاسراع
ما فوق المشي المتأد ودون الجري وهذا هو المراد بالقصد
وليس المراد بالاسراع ما يشمل الجنب لان في شموله للجنب منافاة
لحديث عليكم بالسكينة ولان فيه اضرارا بالميت واضرا بالمشيعين
ويستحب تقدم المشيع ان كان غير راكب والا تاخر كما يستحب للنساء
التاخير وراء الرجال لئلا يمشي معهن ويكون وراء الركبان فاذا مشى
المشييع واسرع وتقدم حصل له ثلاث فضائل وان تأخر الركبان
حصل له فضيلتان وان تقدم حصل له فضيلة التشيع فقط ويستحب
ان يحمل قبة على ظهر نفس المرأة للستر ولا لباس يدرك في نفس
الرجل وهو في المرأة كالدشعب وما كرهه ان يستر التبرقح
وفن الرجال واماني المرأة فهو الذي ينبغي **ش** ورفع اليدين باولي
الكبير واتدأ بحمد وصلاة علي بنه عليه الصلاة والسلام واسوار
دعا **ش** يعني انه يستحب رفع اليدين في التكبيرة الاولى خاصة
على المشهور اما او سارها والرفع في غيرها خلاف الاول
وكذلك يستحب الا يقرأ بعد كل تكبيرة بالحمد وهو الشاعلي
الله والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام لا السورة ص
المسجودة فان قراتها مكرهه التواني يقرأها ورواها عن النبي

من الخلاف ويستحب الاسرار بالدعاء لانه اوقع في النفس من
الجهل لانه محتو على ثناء وصدقة علي محمد وال استراية بك افضل
ص وحمل صبر علي **الف** **ش** اي يندب حمله في الذهاب به الى المصلي
والقبر علي الايدي ولا يحمل علي دابة او نفس لان في ذلك ضربا
من المفاخرة والمراد بالصبر من يمين حمله علي اليدين من غير
سقة فادحة ولو ذكر المولى هذا في منجيات الشيعية كما في
ص ووقوف امام بالوسط وتبكي المرأة **ش** اي وندب ووقوف
الامام عند وسط الرجل وعند تبكي المرأة علي المصلي ليل
يتذكر ان وقف وسطها ما يشغلها او يفسد صلاته وانما حذف
الرجل استغنا عنه بذكر تقابله وهو المرأة واما المقنعة فصفة وقوف
مثل الامام واما الماسوم فوقوفه علي ما تقدم في صلاة الجماعة في
قوله ووقوف ذكر عن يمينه واما المرأة اذا صلت علي امرأة فتقف
حيث شئت واما علي الرجل فظاهرا كذا في صحيح انه كذلك والتفصيل
فيقتضي انها تقف عند منكبي الرجل **ص** راس الميت عن يمينه
ش جملة حاله فيني ان المصلي يجعل راس الميت عن يمينه وكلام
المولى فيمن صلي عليه في غير الروضة الشريفة واما فيهما فيجعل
الامام راس الميت عن يمينه ليكون رجلاه في وجه قبره علي
الصلاة والسلام وفي كلام ابن ابي عمير انه قد روي عنه ذلك **ص** ورفع قبره
كثيرا **ش** اي يجعل وسطه كهيئة السنام وانما استحب ذلك
ليعرف به وان زيد علي التسنيم فلذلك يابس به وكراهة مالك لرفع
لرفعه محمولة علي رفعه بالبالا رفع ترابه عن الارض منما وعلي
هذا تأويلها عياض لان قبره عليه الصلاة والسلام من حيا في الدنيا
وكذا قبر ابي بكر وعمر وهو اثبت من رواية شيوخنا لانه زكي

اهل

اهل الكتاب وشمار الروافض وفيهم التخي المرونة علي كراهة
التسنيم واليه انما يقول **ص** وتولت ايضا علي كراهته فيسقط **ش**
وضعه عياض لان كراهة التسنيم المذكور فيها انما هو لثاؤها
لا لاجوبتها فان المعروف من مذهبي التسنيم بل هو سنة ولم
ينص في الاسماء علي خلافه **ص** وحق قريب فيه ثلاثا **ش**
بجده انه يستحب لمن كان قريبا من القبر بان كان علي شفيره
ان يجلي ثلاث حبات من تراب باليدين جيبا ويقول في الاولى
سبحا فلتاكم وفي الثانية وسبحا فليدكم وفي الثالثة وسبحا
فخرجكم تارة اخرى بن جيب فقد فعله صلى الله عليه وسلم في
قبر بن مطحون ماله لا تعرف حبات التراب عليهما ثلاثا ولا
اقل ولا اكثر ولا سمعت من امر به والذين يلون دفنهم ايلون
رد التراب عليها فانظر كيف اقتصر المولى علي قول غير مالك
لكن اقتصر عليه صاحب الهدية قال بعضي وانما نفى مالك
عرفته وسماعه فلو سمعه لم ينكره **ص** ونقصة طعام لاطفه
ش ابن رشد ارسال الطعام الي اهل الميت باستنالكهم بمقتضى
اوليكون اجتمعوا لياحة من الفعل الحسن المرغوب فيه
المدوب اليه **ص** وقنوية **ش** اي وندب تقوية لخرجه عن اوصاف
كان له مثل اجرة قال الجوهري هي الحمل علي الصبر وعد
الاجور والدعاليات والمصاب بن جيب في التقوية ثواب
كثيرين القاسم فيها ثلاثة ايضا اجرها تقوي المصيبة علي
المعزي وتسلية عنها وحسنه علي التوام الصبر واحتسابه
الاجور والرضا بالتدبر والتسليم لارادة الله الثاني الدعاء بان
يموت الله من مصابه جزيل الثواب الثالث الدعاء للميت

والترحم عليه والاستغفارة ويجوز ان يجلس الرجل للتفوية كما
فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه جن جنونه ويزيد ابن مازة
وعبد الله ابن رواحة ومن قتل بغير موته وطاع كونه قتل الذن
وعبد الله والادب عند رجوع الولي الي بيته **ص** وعدم عتقه والحمد
ش اي وما يستحب عدم سحق القبر وما يستحب الحمد دون
الشق وهذا في الارض الصلبة التي لا يخاف تحيلها والا
فالشق وهو ان يحضر في اسفل القبر اضيق من اعلاه بتدور
ما يصح الميت وانما فضل الحمد لخبر الحمد لنا والشق لغيرنا **ص**
ومنع فيه علي امن قبله **ش** قال في السليمانية ويجعل الميت
في قبره علي شقيه الايمن الي القبلة لانها اشرف الجهات ويجل
عنه كفته ويديه الي يمين علي جسده ويعدل راسه بالتراب
وجلاسه يرفق ويجعل التراب خلفه وراسه ليلا يتقلب فان لم
يتكفن من جعله علي شقه الايمن فلي ظهره مستقبل القبلة **ص**
فان لم يمكن فعله حسب الامكان ومقول واضع الميت لسم الله
وعلي سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم مقبله يا حسن قول
وان دعا بغيره او ترك فوا **ص** وتذكر ان خولف بالحضرة
كنكيس رجله وترك الفضل ودفن من اسلم بمقبرة الكفار ان
لم يخف القبر **ش** يعني ان الميت اذا خولف به الوجه المطلوب
في دفنه ولم يطل ذلك بان لم يسو عليه التراب فانه يتدارك استنجا
ويجوز ان تلك الحالة كما اذا وضعت رجلاه من راسه وسلكه
ما اذا دفن من غير غسل او صلاة فان سوي عليه التراب فان
التدارك وما دفن من اسلم بمقبرة الكفار فانه يخرج الان يجاز
عليه التيفر والا فلا فقوله وتذكر اي استنجا بان خولف
بالحضرة

بالحضرة وهي عدم الفراغ من الدفن والطوله يكون بالفراع
منه وقوله كنكيس رجله مثال للخالقة وقوله وتذكر النسل شبه
به ومثله ترك الصلاة واعاد الكاف لانها للشبيه ولا ينبغي
عنها كاف التيفر وعطف علي ذلك قوله ودفن من اسلم الخ
للتشارك بينهما في مطلق التدارك وان اختص هذا عما قبله
بيود الشرط اليه من قوله ان لم يخف القبر تحقيقا او ظاهرا فانه
بشهادة التقل خاص به كما صرح به الشرح في الصغير وفي ارجاعه
للمخرج كما في الكبير نظروا ذافات التدارك لكن دفن بغير صلاة
فانه يصلي علي القبر كما ينبغي قول المؤلف فيما ياتي ولا يصلي
علي قبر الا ان يدفن بغيرها وليس مثل دفنه بغيرها دفنه بلا
غسل كما ينبغي ما تقدم في قوله وتلازم **ص** وسد بيلين ثم
لوح ثم قروم الجرم فقب وسن التواب اولي من التابوت
ش اي ونوب سد الحمد بيلين وهو الطوب الذي كما قبله عليه
الصلاة والسلام واي بكر وعمر فان لم يوجد البيلين فالالواح
فان لم يوجد قروم وهو شئ يجمل من الطين علي هيئته
وجوه الخيل جبهه قرايد فان لم يوجد فاجرة ممدودة
يقيم الطوب المحروق فان لم يوجد فتقب فان لم يوجد ضد
الحمد بالتراب اولي من دفن الميت بالتابوت اي في الخشبة
المسماة بالسحلية في رشتا فقوله وسن يفتح السين مهلة
ولحمة وشدة النون صبه بباب الحمد ليسد به عند عدم ما تقوم
اولي من التابوت الخشب الذي يجمل فيه الميت **ص** ويجاز غسل امرأة توف
ان كسبه ورجل كرضيه **ش** كما فرغ من ذكر المندوبات شرع
في ذكر الكباحات المتعلقة بتجهيز الميت في ذلك جواز تسهيل

المرأة الصبي كانت سبع سنين المفزعي وثمان بن العربي سالم
 يومئذ بستر المورة وقال بعضهم انه يجوز لها ان تنظر الي يد نه
 لغوله تعالى او الطفل الذي لم يظهر واعلى عوارات النساء اللحن والمناظر
 كغيره بعد ايتقي ان ما قابل المناظر للمعلم لها نظر عورته وهو
 يصدق عن عمره نحو اثنتي عشرة سنة لانه غير مناظر للمعلم واما
 فطر غير المناظر للمرأة فليس في كلامه ما يدل على عين الكم فيه
 وفي كلام القرطبي ما يفيد ان له نظرا بعد الوجه والكفين منها
 انتهى ومن ذلك جواز غسل الرجل الوضيفة وبقاها انتافا
 والمطيفة يمنع ان يفسلها انتافا واختلف فيما بينهما ومذهب
 المدونة المنع والمستفاد من كلام الرسالة وشرحهما ان بت ثلاث
 ليست كالوضيفة وانه يمنع تفصيلها كن تشهير **س** والما الذي
 وعدم ذلك لكثرة الموتى **س** اي وما يجوز ايضا غسل الميت بالما
 السخن خلافا للشافعي القائل باحسية البار لانه يسكن الميت
 وكذلك يجوز اذ اكثرت الاموات ترك ذلك لثقل النسل اي يولي
 عليه ويتكلم عليه قوله فيما سبق وتلدز ما في قيد ما تقدم بما
 عد الامور الحادثة كما قاله **ق** وفي شرحه انه اذا سقط النسل
 لكثرة الموتى لا يولي عليه وهذا حيث لم يكن النتم والايها
 وصلوا عليهم والمواد بالكثرة الكونية المشقة وهذا فيكونها
 قاده **لام** وتكفينه على موسى او من عفو وموسى **س** وكذلك
 يجوز تكفين الميت بلبوسه وان كان كالدبد اقل وهذا اذا لم
 يشهد فيه شاهد الخير كالحنة ونحوها والا كان تكفينه في
 منه ويا كما سرك ذلك يجوز التكفين بالمصنوع بالزعفران والار
 وهو يتب بالجن اصغر يتخذ منه الحمة للوجه لا لغيره **س** الطيب
 وباني

وباني انه يكره التكفين بكاخضر ونحوه حيث امكن غيرها اذ
 ليس في صبغها طيب **س** وحمل غير اربعة **س** يعني انه يجوز حمل
 النكس على ما امكن ولازمة لعدم علي عدة قاله في المدونة
 وهو المحصور وقيل يستحب ان يحمله اربعة ليلا ميل وقد تحصره
 ابن الحاجب واعترض عليه **س** ودي باني ناحية والمعين مبتدع
شاهي وجاز في حمل النكس بد اباي ناحية شا الحامل من اليدين
 او اليسار من مقدمه او موخره داخل بموديه لو خارجها والمعين
 للبيعة كقول بن جيب يدا يمتدح يمين الميت وهو مقدم يشار
 السري ويختم بمقدم يسار الميت وهو مقدم يمين السري وقول
 اشهب يدا يمتدح يمين السري ثم بموخره ثم بمقدم يسار السري
 ثم يمتدح بموخره مبتدع بدعة مدونة قاله مالك في المدونة
 وانظر هذا من نقل بن جيب له عن غير واحد من الصحابة هو
 والتابعين فلم يلم لم يبلغ ما لكا اوله ولم يصحبه عمل وقال
ق مبتدع لتخفيضه في حكم الشرع الا اصله ولا نكس فيه
 ولا اجماع وهذه سنة البدعة وما وقع **س** في شرحه مما
 يخالف ما تقدم عن بن جيب واشهب فيه نظرا نظر شرحنا
 الكبير **س** وخروج متحالة او ان لم يخشى منها الفتنة في كاب وزوج
 وابن واخ **س** يعني انه يجوز للتحالة وهي التي قدمت عن الجيف
 الخروج بخارة كل احد وللصلاة عليها وتشييعها والثابة التي
 لا يخشى منها الفتنة بخارة من غطت مصيبتها كاب وباسدة
 ويكره في غيرهم ويجزم ان خشي منها الفتنة **س** وبنتها ولبوس
 قالوا **س** يعني انه يجوز سبق الجارة الي القبر تحنينا علي
 المشيعين لا الي موضع الصلاة عليها لانه خلاف الاول **س**

ثابتة

وكذلك يجوز كنى مع المجازة من شاش وراكب جلوس قبل وفها
عن اعناق الرجال بالارض ولم يقول المؤلف علي تقييد ذلك
بالأشياء **ش** وتقل وان من بدو **ش** اي وازنقتل الميت من كانت
الي اخو قريب بحيث ترجي بركة الوضع المنقول اليه او يكون بين
اقارب بل هو حينئذ مستحب وبحيث لا ينفرد ولا ينهك حرمة
اذا كان المنقول منه حضرا البدول وان من بدو والحضر ولم يقل
المبالغة احسن ويحتمل بقاؤها بحمل من عيني الي واطلاق الموك
يشمل ما قبل الوقف وبه واستظهره **ت** ولا يقال يعارضه
قوله ولا ينبت مادام به لانا نقول معني قوله لا ينبت مادام به
سالم تدع لذلك حاجة سمحة لنقله وهو من جملة ما يستثنى **ص**
وبكا عند سوتة وبه بلد رفع صوت وقول قبيح **ش** يريد انه يجوز
البكا عند سوتة وبه بالشرطين المذكورين وبحسبهما اوسع
احدهما الخبر ليس منا من خلق وخرق ودلق وصلق الاول
خلق الشعر والثاني خرق الثوب والثالث ضرب الخدود والرابع
الصيام في البكا وقبح القول وتعلم المؤلف محله حيث لم يكن مع
اجتماع نسائك سياقي في كلام المؤلف النص علي كراهة اجتماعها
للبكا فيعيد كلامه بما ذكره ليل ما ياتي **ص** وجمع اموات بغير ضرورة
ش يعني انه يجوز جمع اموات في احد بغير وكفن واحد لضرورة
من ضيق او قنذر حافر ونحو ذلك وان كانوا الجانب والافيرها
فمكروه وان كانوا محارم ولا بد عند بن القاسم من جعل شي من
التواب بينهم وقال اشعب يلقي الكفن **ش** وولي القبلة الافضل
ش يعني انا اذا جفنا اسواتنا في احد واحد فانه يلي القبلة الرجل
من الصبي من المرأة لخبر ان النبي عليه الصلاة والسلام كان يحب

في
الكتاب

بين

بين الرجلين من قتلا احد في قبر واحد ثم يقول ايهم كان اكثر
أخذ اللقوان فاذا اشير الي احد سمع قدمه في اللحد ويجوز مثل
قول المؤلف وولي القبلة الافضل في تقدم قبورهم في محل واحد
وفي اقبابهم فيقدم قبور الافضل الي القبلة وتقدم اقباب الافضل
ولو موخر **ص** او بعبادة **ش** عطف علي قبور لا بعبادة القروية
يعني انه يجوز جمع الخنازير صلاة واحدة بل هو الافضل من
افراد كل جنازة بعبادة **ص** يلي الامام رجل فطفل فعبد فخصي
فخنثي كذلك **ش** ذكر المؤلف اثني عشر مرتبة فلي الامام الاحرار
الذكور البالقون من الاحرار الذكور الصغار ثم العبيد البالقون
من العبيد الصغار ثم الخصي الحر البالغ ثم الخصي الحر الصغير ثم
الخصي العبد الكبير ثم الخصي العبد الصغير ثم الخنثي الاحرار
البالقون ثم الخنثي الاحرار الصغار ثم الخنثي العبد الكبير ثم
ثم الخنثي العبد الصغير ثم يدك مراتب النساء الاربع للعلم بانها
عن الجميع وهي حرة بالنة فصغيرة قامة بالنة فصغيرة وزاد
ان محرز بعد الخصي قبل الخنثي اربعاً للمجهولين فقال فمجبوب
درجل فطفل فعبد رجل فطفل وعلي هذا المراتب عشرون
در كبير ثم حر صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير ثم خصي كبير
ثم حر صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير ثم مجبوب حر كبير ثم صغير
ثم عبد كبير ثم عبد صغير ثم خنثي حر كبير ثم خنثي حر صغير ثم عبد
كبير ثم عبد صغير ثم حرة كبيرة ثم حرة صغيرة ثم امته كبيرة ثم امته
صغيرة فتقول المؤلف رجل حر مراده فيه وفيما بعده الجنس
ابن رشد فان تفاضلوا في العلم والفضل والسبق قدم الي الامام
اعلمهم ثم افضلهم ثم اسنهم ففني قوله كذلك حر بالغ ثم صغير

قف
علي المراتب عشرون

ثم عبد كبير ثم عبد صغير في كل من الخفي والختي ثم ان هذا
 الترتيب مستحب وان حصل ساو من كل وجه اقرع الا ان يتوافر
 الاوليا على امر **م** وفي الصنف ايضا الصنف **ش** اي ويجوز في
 الصنف اي الجنس الواحد كرجال فقط او نساء فقط احرار
 او ارقا المختلف بالصفات من العلم والتفضل والسن ان يجعل
 من الاسام الي القبلة على ما تقدم يلي الاسام الافضل فالافضل
 ويجوز فيه ايضا الصنف من المشرق الي المغرب وتنف الاسام
 عند افضلهم وعن يمينه الذي يليه في العقل رجلا المفضل
 عند راس الافضل ومن دونهما في الفضل عن شماله راسه عند
 رجلي الافضل فان كان رابع **م** هذه الثلاثة جبل عن يمين
 راسه عند رجلي الثالث **ن** وفي صحيح البخاري قال الرسول
 عليه الصلاة والسلام من اتبع جنازة ايمانا واحتسابا وكان معها
 حتى يطعم عليها ويفرع من دفنها فانه يرجع من الاجور بقراطين
 كل قيراط مثل احد ومن ملي ثم رجع قبل ان تدفن فانه يرجع
 بقيراط قال الشيخ احمد زروق عن الشاذلي ظاهر كلام الشيخ
 صاحب الرسالة ان القيراط في الدفن بجعل وان لم يبعثا في
 الطريق وهو ظاهر قول المدونة وجايز ان يبق ويتنظر
 ثم ان حضور الجنازة امارغبة او رهبة او مكافاة فالاول
 فيه الاجر والاخران لاجر فيها ويدل له حديث البخاري المتقدم
 لكن ذكر الشيخ سليمان في شرح اللب عن ابن العماد في شرحه
 على عمدة الاحكام انه لا يقدح في نقص الاجر من القيراط
 الانسان يتبع الجنازة لاجل اقرارها لان ذلك ما يورثه فلا
 يدخله الربا كما توهمه بعضهم وقد وجد في الحلية لا يشرع
 عن ابن

علي بن محمد بن الشيخ سليمان

عن ابن سيرين انه سئل عن ذلك فقال ان فيه صلة الي والي
 يكون ذلك اعظم اجرا **و** زيارة القبور بلا حد **ش** يعني انه يجوز
 زيارة القبور بلا حد في المقادير من الايام كيوم في الاثني عشر او
 اكثر او في قدر ذلك عند ما وفي التبيين كيوم الجمعة او فيها
 يدعي به او في الحج ويغني من الجائزات على المولى الصلاة
 والدق ليلحا كما قاله مطرف عن بن خطاب وابن ابي حازم وقد
 دفن الصديق وفاطمة وعائشة ليلاد وقد بقي عليه تقيله
 الميت وهو جائز وقد فعله ابو بكر بالنبي عليه السلام والنبي
 عليه الصلاة والسلام بعثمان بن مظعون قاله بن جيب **ص**
 وكره خلق شعره وقلم ظفوه وهو بدعة وضمة ان فعل
 ولا تكافروحه ويؤخذ عفوها **ش** هذا شروع منه في كروها
 هذا الباب بعد ان فرغ من جائزاته والمعي انه يكره خلق شعر
 الميت كراسه ونحوه مما يجوز خلته في الحياة وتقليم اظفاره
 وتلي وتشمها ولا يفعله هو قبل موته بمصدان يكون على
 هذه الحالة ميتا واما ان قفد راحة نفسه فلا تكره والمالم يكره
 من كراهته شيء بدعت ولا من بدعته كراهته جمع بينهما لا تفرق
 عليه الصلاة والسلام بفعل المكروه للتيسير واذا وقع وفعل
 او سقط نفسه او خرج في سخط يتسرع لحيته او راسه ضم معه
 وجوبا لا بد جزمه وقال **ق** الضم على سبيل الاستحباب
 لان هذه الجزا لا يجب موالاةها وايضا لو كان الضم واجبا
 حيث ازالها والمولى علم بالكراهة ويعني ان تكافروحه
 كمال ويترتب لانه سبب لخروج ما فيها وهو كروه ولكن
 يؤخذ عفوها اي يزال منها ما سال من الدم والقيح مما سهل

ازالة وانما كان يزال عفرها وان عني عنه للمجي قصير للنظا
 وظاهره انه يوخذ عفرها ولو كان قتيلا دون درهم وهو
 مخالف للمجي وقد اعترض علي قول بعض الشراح لانه من
 النظافة وازالة النجاسة بانه يفيد ان المراد بقوله ولو قد عفرها
 انه يغسل وهو خلاف ظاهر كلامهم **ح** وقراءة عند سوتة **ح**
 يعني انه يكره ان يتواسوه بين او غيرها عند المتخذ صراحا
 فعل ذلك استئنا والافلا كذلك يكره ان يطاف في الدار بالبخور
 وهو المراد بقوله كالتخبر بالدار او ما عند خروج روجه وغسله
 فمستحب كالتخبر لئلا يكره ان يطاف في الدار بالبخور لان
 فاعله بفعله بقصد زوال راحة الموت غالباً وفيه منه انه لو
 قصد بفعله ازاله ما يكره من الراحة لم يكن مكرهاً واثار قوله
 ومبده وعلي قبره الي ان القراءة ليست ايضا مشروعة بعد الموت
 ولا عند القولة لانه ليس من عمل السلف **ح** وصباح خلفها وقول
 استغفروا لها وانصراف عنها بلام صلاة او بلام اذن ان لم
 يطولوا **ح** يريد انه يكره الصباح خلف الجنزة اي من غير قول
 قبيح والاحسن وقول القابل استغفروا لها كخالفه فعل السلف
 وسما يكره ايضا الانصراف عن الجنزة بلام صلاة عليها لانه
 سود للصلين في الميت او بلام اذن من اهلها بعد الصلاة
 عليها حتي تدفن لانهم حقا في حضوره ليدعوا الميت ويكره
 عددهم فيه ولان فيه ابطال العبادة وهي حضور دفنها الا ان
 يطول ذلك فينصرف قبل الاذن واما الانصراف قبل الصلاة
 عليها مكره ولو باذن اهلها ولو لم حاجة لما فيه من الظن على
 الميت فتوله او بلام اذن اي بعد الصلاة بلام اذن وقوله ان لم يطولوا

راجع

راجع للصلاة للثاني فقط واما الاول فيكره لهم الانصراف
 قبل حصوله ولو طولوا **ح** وحملها بلام وضوء يعني انه يكره لمن
 علي غير وضوء ان يحمل الجنزة لينصرف اذا بلغت المصلي لانه
 مرة للانصراف عن الصلاة لانه ليس من عمل الناس وحل
 الكراهة سالم يعلم ان موضع الجنزة ما يتوضا به واللام يكره حملها
 بلام وضوء **ح** وادخاله المسجد والصلاة عليه فيه **ح** يعني انه
 يكره ادخال الجنزة المسجد او الصلاة عليه فيه ولو كان الميت
 خارج المسجد الا ان يضيق خارجه باهله فلهذا يكره ان يصلي
 عليها من بالمسجد بصلاة الاسام فتوله فيه طرق لمؤتلف
 بالصلاة اي ولو كان الميت خارجه لانه وسيلة لادخاله المسجد
 لاحال من الهادي عليه **ح** وتكرارها **ح** يريد ان اعادة الصلاة
 على الميت تكره وطهارة اذ اصلي عليه او لاجتماعه والاستحباب اعمار **ح**
 جماعة اتفاقا لان الجماعة فيها مستحبة يستحب تداركها سالم
 يت بالدفن كما قاله ابن رشد **ح** وتشبيل جب **ح** هو من باب
 امانة المصدر الي الفاعل اي يكره لمن يكون جنانا يغسل ميتا
 لانه يملك ظهوره ولذا لا يكره تشبيل الجاني لانها لا تملك
 طهرها كما ياتي **ح** كسقط وتخيطة وتسميته وصلاة عليه وفيه
 بدار وليس عيبا بخلاف ابيس **ح** هذا مصدر مضاف الي مفعوله
 وهو تشبيل في الكراهة والمعني انه يكره ان يغسل السقط والمراد
 به من لم يستحل صار خا اعم من ان يكون ولد قبل تمام الحمل او بعده
 او يخط او يسمي او يدفن في الدار لانه لا يؤمن عليه ان يشبه مع
 انتقال الاملاك لكن ليس بميت اذا وجد قبره في الدار الميعة
 لانه ليس له حومة الموتى واما دفن الكبر والمراد به من استحل

صار خافلا يكره ووجود قبره في الدار الميعة عيب يوجب هـ
للمشترى الرد واعترض بأنه يسير وهو لا يوجب الرد واجب
بأن ذلك العيب لا يمكن إزالته صار ضرورة كثيرة **ش** لا حايض
ش بالجر عطف علي جنب أي لا يكره أن تنسل الميت لعدم قدرتها
علي رفع ما فيها ولد الوات قطع علما كانت كالحجب **ش** و صلاة فاضل
علي يدعي او يظهر كبيرة **ش** صلاة بالرفع عطف علي المكروهات أي
وكده صلاة فاضل من امام او غيره كمال وصالح علي يدعي كحروي
وخوه او يظهر كبيرة من زني وخوه وعالم هو ثباتهم مالم
يخف ضيقهم **ش** والامام علي بن حده القتل يتود او حد **ش** يريد
أنه يكره للامام أن يعلي علي من حده القتل كالزاني المحض والمأ
وتارك الصلاة او يتود كقتل مكاني واحترز عن ليس حده القتل
كالقاذف والرائي البكر وخوها اذا مات احد منهم بسبب الحد فان
الامام يعلي عليه قاله في المدونة ولا يصحوم للامام وكذا الفصل
المفضل وهذا الذي حكم كراهة وعللت بالردع والزجر لا مثاله وانما
خص المؤلف الامام بالذكر ليعود الضير عليه من قوله وان تولاه
الناس دونه أي وان تولى القتل الناس دون الامام أي دون اذنه
لانه نص في المدونة علي ان المحارب اذا قتل الناس دون الامام
انه لا يعلي عليه أي الامام **ش** وان مات قبله فترو **ش** يعني ان من
وجب عليه القتل ثبات قبل اقامة الحد او القصاص عليه فهل
للامام ان يعلي عليه او ليس له ولا لاهل الفضل الصلاة عليه
ودعاليون تركه لابي عمران والخصي **ش** وتكنين بحري وخص هـ
وكا خضره مضمرا مكن غيره **ش** يعني انه يكره التكفين بما ذكره
مكن غيره والا فلا كراهة وكراهة التحدير ولو صحقا للرجل لا

تنطاق

تنطاق التكليف عنه وانما لم يبح للمهواة لظهور قصد التحريم
والنكاح وانما فرق الا خضر بكاف التشبيه ليعلم ما عدا الا يمين
من اللوان ويستثنى من اليوم ما تقدم النص علي جوازه وهو
المزغفر والمورس لانه من ناحية الطيب بخلاف المصفر من
ناحية الرنية وقوله امكن غيره راجع للجميع أي امكن غير ما ذكره
وزيادة رجل علي حسن **ش** يعني انه يكره الزيادة للرجل علي
خسة انواب وهي العانة واليبرز والقيص ويلف في ثوبين وصرح
بالكراهة في الطراز وبهذا يستقط قول بن غازي لم اذن صرح بكراهة
وكذلك يكره الزيادة علي السبع للمرأة لان سند قال في الطراز
والمرأة كالرجل **ش** واجتماع شاكبا وان سوا **ش** يعني ان ارادة هـ
الاجتماع للباكر ووجه للنساء وان سرا وبالغ علي ذلك ليلاد يتوم
جواز ارادة ما ذكره ينفيد السو حيث علقت الكراهة بالارادة
حسنت المبالغة ومنع منه اتفق لواردن الاجتماع لا لباكر فمرف
لكن ما يوجب فلا كراهة وهو كذلك والباكر ممدود العويل
والصرخ ومقصود ارسال الدعوى من عنصوت فان قيل اذا كان
الباكر مقصورا بالدم كان قوله وان سرا غير مفيد قلت **ش**
فأبينة التاكيد لدفع ان يواذ به الصراخ بجارا **ش** وتكبير نفس وقتر
بحري واتباعه بنار وندابه بمسجد او يابه لا يملك بصوت فني
ش يعني انه يكره اعظام النفس بما فوق الحاجة وكذلك يكره
فرض النفس بحري ومعهوم فرض ان الستر لا يكره قال ابن
خبيب ولا باس ان يستر يوب ساج وخوه وينزع عند الحاجة
وكذلك يكره اتباع الميت بنار المتناول ولانه من فعل النصارى
وان كان فينا طيب فلكراهة ثابته للسوف وكذلك يكره ان ينادي

بالميت في الميحد او علي بابيه واما الاعلام بها من غير نفاق
 جازيا جاع وهذا من قوله لا يلحق بصوت خفي وحلق بكسر
 الحاء فتح اللام جمع حلقه بنتج فسكون وقيل الجمع بفتحين وقيل
 بفتحين فيهما وعلي هذا فهو من اسما الاجناس المنزق بين هـ
 مفرد ها وجمعها بالثا فائدة من راي جازة فكل ثلثا وقال
 هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايماننا
 وتسليما كتب الله له عشر حسنات من يوم قالها الي يوم
 القيامة **ص** وقيام لها **ش** اي يكره التيام للجازة وهذا ما رآه
 بثلاث صور احدها الجالس يتر به جنازة ان يقوم لها الثانية
 انه يكره ان يتبعها ان يستقر قايما حتي توضع الثالثة انه يكره
 ان سبقها للمقبرة ان يقوم اذا راحا حتي توضع واما التيام
 عليها حتي تدفن فلا بأس به والتول بشيخة غير صحيح وقوله
 علي رضي الله عنه وقال قليل لا فينا قيا سنا علي قبره **وا**
 التيام المحي فقد اطل القرائي فيه في مرقه وحاصله انه يحرم
 لمن يجبه ويحب به ويكره لمن لا يجبه وينادي منه ويجوز
 لمن لا يجبه ولا يجيب به ويستحب للعالم والصغير والوالدين ولو
 نزل به هم فيعزى او سرور فيعزى وللقادم من السفر وهذا
 كله ما لم يترتب علي تركه فتنة فيجب **ص** وتطيين قبره وتبييضه
ش اي وكره تطيين قبره بان يلبس بالطين وكذا تبييضه بالجير
 وهو علي التقصيص **ص** وبنا عليه او تخونه وان يوهي به من
 وجاز للتمييز كجد او خبيثة بلانثني **ش** يعني انه يكره البناء علي
 القبر ونفسها او التخزين لموضعها بالبناء حولها وهذا اذا عرفت
 هذه الامور عن قصد الباهات ولم يبلغ الي حد ياي اليه

فق
 علي هذه الفائدة المطبوعة

فق
 علي التيام المحي

اهل

اهل الفساد فان قصد بما ذكر من التطيين فما بعده المباهات
 او رفع الي ما ياي اهل النساء حرم ولا تنفذ الوصية به
 قاله بن عبد الحكم فيمن اوصي ان يبني علي قبره بيت ابن بشير
 وظاهر هذا التحريم والا لو كان مكروها لمقتد وصيته
 اي كما تنفذ وصيته بضرب خبا علي قبره وضربه علي قبر المرأة
 اجر منه علي قبر الرجل كما يترسخا عند اقبارها وقد ضربه
 عمر علي قبر زينب بنت جحش واما ضربه علي قبر الرجل فاجيز
 ذكره خوف الريا والسمة فان قصد بالبناء والتخزين للتمييز
 جاز وظاهرة كانت الارض مملوكة او سباحة او سبلة للدفن
 وهو الذي يمنع من كلام اللحي وغيره ومما جاز البناء والتخزين للتمييز
 واولي التطيين والتبييض يجوز وضع حجرا وخشبة او عود علي
 القبر ليسوف به اذا لم ينشق في ذلك اسم او تاريخ موت والا كره
 فقوله وجاز اي البناء ويحتمل والتخزين وافراد الصهر لان العطف
 يا و غيرهما من التطيين والتبييض احوي فقوله علي الخ تشبه
 في الجواز ونحوهم بلانثني الكراهة وظاهره ولو قرانا وبني
 الحرية لانه يودي الي استهانه وما قدم الكلام علي غسل الميت
 والصلاة عليه وكانا متلازمين كما ذكرنا وكانا مطلوبين لكل مسلم
 حاضر تقدم له استقرار حياة غير شهيد ولا فقد اثره شرع
 في الكلام علي اعداد تلك الاوصاف استثناء كرامت ادها
 عنها وبني احد المتلازمين وهو النسل عن نقي الاخر وهو
 الصلاة واطلق النبي من غريبان ليسن الحكم فقال **ص**
 ولا ينسل شهيد معقول فقط **ش** يعني ان شهيد المعقول بسبب
 الكفار سوا قاتل لاعلا كلمة الله او للمنيمة لا ينسل ولا يصلي

فق

Copy

عليه قال بعض يميني تخربا ولم اقف عليه وسوا غزا المسلمون ه
العدو واوغزاهم وسوا المقتول في بلدنا وفي بلدكم اوسينها واليه
اشار يقول ولو يولد الاسلام علي المشهور وتما بلم ينسل وبيلي
عليه لان درجته انحطت عن درجته الشهيد الذي دخل بلاد العدو
وسوا قاتل العدو ولم يقاتل بان كان غافلا او ناعسا او قتل
سلم يظنه كما فدا او داسنه الخيل او رجع سينه عليه او سقط
عن دابته او حمل علي العدو فتردي في يرا وسقط من ساهق
واليه اشار يقول اولم يقاتل وهو قول بن وهب ونهى المدو
واشار يقول وان اجب الي ما في النوار عن اشهب من ان
الشهيد اذا قتل في المعركة وهو جنب فانه لا ينسل ولا يبلي
عليه وقاله بن الما جثون وقال سمعون ينسل وبيلي عليه
والاول هو الاقرب واليه اشار يقول علي الاحسن ولان غسل
الجنابة عبادة موجهة عليه الاجابة عند القيام للصلاة وقد
ارتفعت بالموقف لان رفع **حيا** يعني ان من رفع حيا من
المعترك ثم مات في اهله او في ايدي الرجال فانه ينسل ويبلي عليه
ولو كان حين الرفع منفردا لم يقاتل واليه اشار يقول وان الله
تعالى وقوله الا الممنون الذي لم ياكل ولم يشرب الي ان مات
فله حكم الشهيد وسوا اتفدت قتاله ام لا مستثنى من قوله
لان رفع **حيا** ودفن بيا به ان سترته والازيد **ش** يعني
ان الشهيد ليس لوليه نزع ثيابه التي مات فيها ولو تنيسة
وتكفيه بغيرها ولا يزيد عليها شيان سترت جميع جسده
والازيد عليها ما يستره كما انه يكفن اذا وجد عريانا **ش** يخف
وقلنسوة ومنطقة قل ثمنها وخاتم قل قصه لادرع وسلاح
ش

ش البا للمصاحبة متعلقة بدفن امي ودفن بيا به مصحوبة
بخف وقلنسوة وهي التي تقول لها الدابة الشائبة وليست
هي البيضاء كما توهمه بعضهم فتد ذكر في الجواهر انها تنزع ه
ومنطقة قل ثمنها وان تكون مباحة وخاتم قل ثمن قصه وظل
القلة في هذا وفي ثمن المنطقة بالنسبة للمال في نفسه او بالنسبة
للمالك والاول هو الموافق لما نقله ابو الحسن عن العيشة ولا
يجوز دفن الدرع وهو اسم لما يبتقي به السلاح وهو اسم لما يقرب
به **ش** ولادون الجبل **ش** اي ان الانسان اذا وجد منه دون
الجبل من الجسد فانه لا يفتسل ولا يبلي عليه والجسد ما عدا
الرأس فاذا وجد منصف جسده ورأسه لم ينسل ولا يبلي
عليه وهذا موافق لظاهر المروية والرسالة وليس مراده من
الذات لانه يفتقر غسل سا ذكر وكلام المولى يقتضي انه يبلي
علي ما فوق نصف الجسد ودون ثلثه ولكن نصي بن القاسم
عليه سألته شارح الرسالة بن عمر بن محمد انه انما يبلي علي ثلثي
الجسد او اكثر ولا يبلي علي ما نقص عن ثلثي الجسد وزاد علي
عليه نصنه ولو كان معه الرأس وانما يبلي علي ثلثه ولم يبلي علي
ما دون ذلك لان الصلاة لا تجوز علي غيب عند مالك واصحابه
واستحقوا اذا غاب اليسر منه الثلث فدون الصلاة عليه اي لانه
يبقى ثلثه او اكثر وفي تعليل **ش** نظريه بالتأمل **ش** ولا يحكم
بكفره وان صبروا رتد **ش** يعني ان المحكوم بكفره من رتد بقي ه
وسا حوسا لم ييب ومرتد ولو صبروا لا يجوز غسله ولا الصلاة
عليه ولا يتبع بيا به ولا مالك في الاسلام واليه اشار يقول او نوي
به بيا به او مالك الاسلام الا ان يلزم قال فيها ومن اشترى

صغيرا من العدو او وقع في سببه فمات صغيرا لا يعلي عليه
وان توفي به مقتريه الاسلام الا ان يجيب الى الاسلام باس ميري
انتهى وما كان حكم المخرج بالا او احديا خواتما وان كان من
باب المصوم على الاصح لكنه لقوته ينزل منزله المنطوق حتى
قيل انه منطوق شبه بمصوم قوله الا ان يعلم اي فان اسلم
الصغير المميز اعتبر اسلامه وحكم له بحكمه من التسل وغيره
كان اسلم وتفر من ابويه اينا لكن لا مصوم لقوله وتفر من ابويه
ادلوبي في دار الحرب قال في حكم كذلك وانظر الجواب عن مارة ما
هنا كما في باب الردة من انه يحكم باحلام الصغير لا سلام سايه
في شرحنا الكبير **ص** وان اختلفوا غسلوا وكفنوا وميزا المسلم بالية
في الصلاة **ص** يعني اذا مات مسلمون وكفار واختلفوا ولم يتميزه
المسلمون من الكفار بان ما في ويا او غرقوا مثلا فانه يعلي
عليهم يد ما ينسلوا ويكفنوا ويدفنوا في تبار المسلمين
والنقطة عليهم من بيت المال من باب ما لا يتم الواجب الا به
فمروا به لكن يميز المسلم بالية في الصلاة والدعاء ولو وجد
مع مال لا يعلم الله انفق عليهم منه ووقف باقية فان انته
ورثة اقدم حيزه ما كفى به الاخذ من بيت المال وان ادعاه
ورثتها ولا يئنه حلفا وقسم بينهما **ص** ولا سقط لم يستقل ولو
خبر او عطس او بال او رضع الا ان يتحقق الحياة **ص** هذا
عطوف على قوله ولا ينسل ثمعدي ولا ينسل سقط ولا يعلي
عليه اي يكره ذلك كما قدمه المؤلف وانما اعادها هنا ليرت
عليها باقي احكام المنفوس وهو ان تحركه وعطسه وبوله
لغولان حركته كركته في البطن لا يحكم له فيها حياة وقد يحد
المقتول

المقتول والمطاس يكون من البول يكون من استرخا الموا **ص**
واما الرضاع فاليسير منه لغو والكثير مستبر وهو لا يتولد اهل القرة
الله لا يفسد سله الا من فيه حياة مستقرة **ص** وغسل دمه وكف
بخرقه وورثه **ص** اي وحيث عدت علامات الحياة فيه غسل
دمه عنه استنجابا ولو بخرقه وورثه وجوبا فيها **ص** ولا
يعلي عليه قبر **ص** اي لا يعلي عليه قبر من صلى عليه اي يحرم فان
لم يكن صلى عليه اخبر لها ما لم يثبت بان فرغ من دفنه فيصلي عليه
قبره واليه اشار بقوله الا ان يدفن بغيرها فنعلي عليه قبره وجوبا
ما لم يطل حتي ينصب الميت بغيره او غيره كامل السبع الميت **ص** ولا
عاب **ص** يعني انه لا يكره الصلاة على من غيب من عريق والكل
والسبع وسب في محل اوبل وصدقة عليه الصلاة والصلوة على
الغائب من خصوصياته وذلك ان الارض رفعت له وعلم يوم
موته ونقاه لاصحابه يوم موته وخرج بهم فاحم في الصلاة
عليه قبل ان يوارى ولم يسل ذلك بعده احد ولا صلى احد على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد ان وورثه في الصلاة عليه اعظم رغبة
فدل ذلك على الخصوم **ص** ولا تكر **ص** يعني انه يكره تكرار الصلاة
على الميت وهل هذا تكرر مع قوله وتكرارها او هذا فمن لم يثبر
وذلك فمن قبره وهذا من التكرار وهو كون ثانيا عين المصلي
اولا ذلك من التكرير وهو كونه غيره **ص** والاو بال الصلاة
وصي **ص** اي والا حق بالصلاة اما ما على الميت من وليه وصي
او صاه بالصلاة عليه لان ذلك من حق الميت وهو اعلم بمن
يشفع له هناك الا ان يعلم ان وصيته وجبها عداوة بين
الميت وبين الولي فله تجوز وصيته والولي اولي واليه اشار

المصلي

يقوله رجي خيره وهذه الجملة صفة لوصي وتعلق الحكم بالوصي
ينبغي بالعلمية فكانه قال اوصاه لرجا خيره فيقيد انه لو اوصاه
لعداوة بينه وبين الولي لا يكون حكمه كذلك فيقدم الولي ان رجي
خيره والا قدم الوصي ولو قال موصي كانا حسن **ص** ثم الخليفة
لا فرعه الاسم الخطبة **ش** اي نعم ان لم يكن اوصي الي احد فالاولي
واللاحق الخليفة من الولي واساناييه علي الحكم من امانة حكمه
او جند او قضا او شرطه وهو المراد بالفرع اذا حضر مع الولي
فانه لا يقدم علي الولي العلم الا ان يكون ولده شيئا من ذلك
مع الخطبة للجمعة وصلا تعاقبكون كما للخليفة **ص** ثم اقرب العتبة
ش اي نعم ان لم يكن خليفة ولا فرعه المذكور فالاولي بالصلة
اقرب العتبة من ابن وابنه وان سفل واب واخ وابنه وان سفل
وجد وعم وابنه وان سفل كولاية النكاح وميراث الولا فان
استولوا في العلم والفعل والسبق فاحسنهم خلفا يفتين
فان تساوا في ذلك وتشاحوا اقرع بينهم وظاهر كلام المؤلف
ان اقرب العتبة احق ولو كان عبدا وهو مختار بن محرم
ان كلام بن رشد يقتضي ترجيح القول بان اقرب العتبة
يتم علي من بعده سواء باشر او اراد تقديم غيره وكلام ابن
يونس يقتضي ترجيح القول بتقديم الاقرب علي من بعده
ياشر **ص** وافضل **ش** يعني اذا اجتمع اوليا لبنا بنوا وبنات
فالاولي بالصلة من تلك الاوليا الافضل بزيادة فقه او
حديث او غيره من المراتب السابقة في باب الدائمة وينبغي
تقديم اب وعم علي بن وابن اخ ولو كانا مقصولين كما مر وهذا
لا خلاف فيه حيث كان فيه وصف الافقلية ولي الميت
الذكر

الذكر حيث اجتمع ميتان ذكر وانثى اما لو كانت ولي المرأة الانثى
افضل من ولي الميت الذكر فالمتقول عن مالك انه يقدم الافضل
علي ولي الرجل المفضل اعتبارا بانفضل واليه اشار بقوله ولو
ولي امرأة لان الناس يتخيرون لجنائزهم من هو اهل الفضل
وقدم ابن الماجشون ولي الرجل اعتبارا بانفضل الميت **ص** وصلي
النساء فقه وصح وترتجى **ش** يعني اذا لم يوجد من يعلي علي
الميت الا النساء فالحسن يصلين عليه اذا زاد فقه ولا ينظر
لتفاوت بغيرهن ولا سبق ببعضهن بعضا بالتسليم وقيل
توحيهن واحدة كما نقله الشيخ عن اشهب لانه محل ضرورة
او مراعاة لمن يري جواز امانة المرأة النسا وصح ابن الحاجب
القول بترتيب صلاة النساء واحدة بعد اخري ورد بان ذلك
في معنى التكرار للصلاة وهو خلاف المذهب وايضا فانه يورث
الي تاخير الميت والسنة التجيل وقال **ش** قوله وصح ترتجى
اي يجوز ذلك وهو ضعيف **ص** والقبر حبس لا يمضي عليه
ولا يشي **ش** اي قبر غير السقط اي من لم يستحل صارخا ولو نزل
بعد تمام اشهره بن عروة قبر غير السقط حبس عليه الدفن
بحمد وضع الميت فيه بقي او فني لا يتصرف فيه بغير الدفن
ولا يجوز اخذ اجار المقابر النافية لبنا فتطورة او مسجد وعليه
فلا يجوز حرقها ولكن لو حترت جعل كراوها في مائة دفن
الفقراء وقال بن عبد الفور تحترت المقبرة اذا ضاقت عن الدفن
بعد عشرين سنة ثم ان النجم الاول وهو الميت علي القبر علي
سبيل الكراهة والثاني علي النجم اي الانتقال والافق الامور
الآتية وقوله ما دام به جز محسوس مشاهد وعجب الذنب

لا يحسن ولا يشاهد فتد في الاخير وكراهة المشي عليه ان
كان مسنما والطريق دونه والاجاز **ص** الا ان يشي ركب كفن غصبه
او قبر يملكه او نسي معه مال **ش** استثنى المولى ما وضع يحوز فيها
نبتش القبر منها اذا كفن الميت بكفن غصبه الميت او غيره وثبت
ذلك بيته او نصريق اصل الميت وشيخ المفصود منه في شيه فانه
يخرج الا ان يطول بحيث يبلغ منه فساد الكفن والا فلا ويبطرب
الكفن قيمته فالضريح في قوله غصب للكفن وما غصب منه او ماله
بثمنه فلا يسوغ له ذلك وقوله غصب بالنبا للمجمل للمع غصب
الميت وغيره ومنها ان يبيع رقب قبر حفر يملكه بغير اذنه ودفن
فيه فانه يخرج ومنها اذا نسي معه مال نحو ثوب او خاتم او زناير
لكن ان كان لغير الميت اخرج مطلقا وان كان له اخرج ان كان
نفسا **ص** وان كان بما يملك فيه الدفن بقي وعليه قيمته **ش**
يعني فان حفر شخص قبر الميت في مكان غير ملك لاحد بل يملك
فيه الدفن كل احد قد دفن فيه ميت متديا فان الميت لا يخرج
بل يبقى على حاله ويلزم المتدي قيمة الحفر فالضريح في قوله
قيمة عايد على الحفر فقوله بما ابي يمكن ولو تشاح الورثة في
دفنه في ملكه او في متاع المسلمين فالقول قول من طلب المتأخر
بخلاف تشا محم في تكفينه من تركته لان الدفن في القابر المسماة
امر عرفي فكانه اوصيه به وبقي على المولى من سائل جواز
اخراج الميت ما اذا اقتضت ذلك مصلحة للمسلمين كفنل ساوية
في شهد احدكم اراد اجد العين بجانب احد اسرنا ديا فنادي
في المدينة من كان له قتل فليخرج اليه ولينشه وليخرجه به
وليحمله قال جابر فاتيهم فاخرجناهم من قبورهم رطابا **ص** واقله
ما منع

او كان مال مضاف
طلب تكفينه من تركته مع عدم

ما منع رايته وحرسه **ش** اي اقل القبر عمتا ما منع رايته الميت
وحرسه من السباع وغيرها **ص** ويتر عن مال كثير **ش** البقرة عبارة
عن شق خوف الميت يعني ان من ابتلع ماله له اول غيره ثم مات
فانه يثق خوفه فيخرجه منه ان كان له قدر وبال بان يكون نفا با
وهل نصاب الزكاة او نصاب السرقة قولان وقال ابن حبيب
بعدم البقرة قال في التوضيح قال شيخنا يعني ان يكون الخلاف
اذا ابتلعه لقصد هيبه بخوف عليه او كد او اوة واما ان قصد
فصد امه موما كحرمان وائمه فلا ينبغي ان يختلف في وجوب
البقرة انه كالغاصب وقيد به بن بشر ما اذا كان للميت مال
يودي منه والا فلا ينبغي ان يختلف في استخراجه ولا فرق بين
ان يثبت البتلاع بيته او يشاهد ويجلف المدعي لذلك معه
واليه اشار بقوله ولو يشاهد ويمين **ص** لاعن جنين **ش** اي لا يبر
بطن ام الجنين عنه لا جل اخراجه عند بن القاسم خلا قاله
لسمخون فيها لا يتر عن جنين الميتة اذا كان يضطرب في
بطنها وظاهرها ولورجي **ص** كان المولى يطلق على م
ظاهرها فغرونا بالتاويل الذي هو حمل الظاهر على المحتمل
المرحوم وبلا تغلبا قال وكذا تاوالت المدونة على عدم البقرة
مطلقا تاوالت ايضا على البقرة من خاصرتها اليسرى لان اقرب
لجنة الجنين وهو قول سمخون واصبح تاو لها عليه عبد الوهاب
ان رجى خلاصه حيا ويكون في السابع او التاسع او العاشر
وحسنه سند واشار بقوله وان قدر على اخراجه من محله قبل
الي ما وقع لما لك في المبسوط وذكره في التوارد وهو ان النسا
اذا قدرن على اخراجه برفق من يخرج الولد كان حسنا للمخبي

Copy

وهذا مما لا يستطاع ان يتم وانما بقدر عن المال وجري في الجين
خلا قال ان المال يحقق بقاؤه واخرجه علي ما هو وبيني ان
حل الخلاف في الجين الادبي وان غيره من الانعام اذا رجع الولد
ان يقر عليه قولا واحدا **ص** والنص عدم جواز اكله لمضطر **ص** يريد
ان المنصوص لا هل المذهب ان المضطر لا يأكل من سيرة الادبي
شيئا ولو كان اذا لا تستهلك حرمته ادبي لاخر وقيل يا كل ابن عبد
السلام وهو الظاهر واليه اشار بقوله **ص** اكله خرج الجواز علي
جواز القول بالفرق والجواز هنا الولد لان حياة الادبي
محققه بخلاف الجين لكن اذ هاب جز من الادبي وليس في البقر
الا الشق فينظر هل ذهاب الجزع تحقق الحياة يوازي الشق
عدم تحقق الحياة والضمير في اكله عائد علي الادبي الميت المفعول
من سياق الكلام وهو من باب اضافة المصدر الي المفعول
واما الضمير في اكله الثاني فيجوز ان يكون عائد علي ما عداه
الاول ويكون ايضا من اضافة المصدر الي المفعول اي ومع
اكل الميت للمضطر ويجوز ان يكون عائد علي المضطر ويكون
من باب اضافة المصدر الي الفاعل اي ومع اكل المضطر الميت
الادبي **ص** ودفتت شركة حملت من مسلم بمقتضى **ص** يعني ان
المشركة اذا حملت من مسلم زوج فيما يتصور فيه كيهودية او نصرانية
او غيره كحوسية من وطئ شبهة او اسلم عنها فانها تدفن
بمقتضى **ص** اذ لا حرمة لجينها حتي يولد لانه عضو منها حتي
يرايها وحق قوله ولا يستقبل به قبلتها ولا قبلتها ان يتصل بها
الا ان يصح فليؤاها لان هذا انما هو في المسلم يوازي اياه الكافر
اذا خاف عليه الضيعة وهذه انما يلي دفنها اهل دينها
بمقتضى **ص**

بمقتضى **ص** ونحن لا نفرضه ولم نأخذ البيضة خرجة في غير
موضع **ص** وروي ميت البحر مكلنا ان لم يرح البر قبل تقيده **ص**
اي وروي ميت البحر مكلنا مكلنا مكلنا مكلنا مكلنا مكلنا
القبلة علي شقه الايمن غير مكل قاله اصيغ وايضا جثوت
وعلي واجده دفنه بالبروق قال سمعنا يتقل هذا ان لم يرح
البر قبل تقيده والاوجب التاخير حتي يدفنه في البر والامانة
في قوله ميت البحر علي سعي في ام ميت في البحر اي علي ظهر البحر
وقوله بما يفي فيه **ص** ولا يعذب بكالم بوضو **ص** يعني ان الميت
لا يعذب بكا الي عليه من رفع صوت او نوح مثلا الا اذا اومى
بذلك فانه يعذب بما ينج عليه يوم القيامة ومثل الايمان اذا
علم من حاله انهم يهلكون ولم يوصهم بتركه ويجب عليه ان ينهض
عن الكا اذا علم انهم يتسلون امره والا فلا يجب وقيل سني
تذبيبه سماع بكا اهل الرقة لهم وقد جاء منسوبا بذلك في
حديث وهي اولي ما يقال فيه **ص** ولا ينكر مسلم لولية الكافر **ص**
من غسل لغيره اي لا يجوز ترك المسلم فيما يتعلق بموت تجهيزه
وليه الكافر من غسل او غيره بل يليه وليه المسلم او المسلمون
ان القاسم واما سيره معه ودعاؤه معه فلا يمنع منه **ص** ولا
لا يفسل مسلم ابا كافر ولا يدخله قبره الا ان يخاف ان يضع فليؤاها
ص يعني انه لا يجوز للمسلم ان يفسل اياه الكافر واولي غيره من
قرب او جني لان الفصل يظهر وقاب للمصلاة وهو ليس من
اهل البيت ولا يدخله قبره بل يوكله الي اهل دينه يكونه
الا ان يخاف ان يصير يترك اهل ملته له فليؤاها بالتكفين
في شي والمدفن لكن لا يستقبل به قبلتها لانه ليس من اهلها ولا

قبلتهم لاننا لانظم قبلتهم بل لا يعتمد مواراة لمحة مخصوصة
 ولا خصوصية للاب مع خوف الضيعة بل كل كافر يجيب ان يوارى به
 وتستمر عورته اذا خيف عليه الضيعة ولو جربا وقال بعض يترك
 العربي **ص** والصلوة احب من النفل اذا قام بها الفيران كان كجار
 او صالحا **ح** يعني ان الصلاة على الجبارة احب الي مالك من
 صلاة النافلة والجلوس في المسجد بشرطين الاول ان يقوم بها
 الفيراة فرض الكفاية تسقط فرضيته بقيام الفيرية بناء على انه
 يتقين بالشروع وينتهي بديه الثاني ان يكون الميت من له
 حق كجار وقريب وصديق او من ترجى بركة شهوده بان
 يكون صالحا فان عدم الاول بان لم يقع بها الغير تقيست
 او عدم الثاني بوجوبه كان النفل والجلوس في المسجد اي
 مسجد كان افضل وخصه بن العربي بالمسجد الجامع قال في
 المدخل والاستئثار بالعلم افضل من الخروج مع الجبارة قال
ق احب ابي افضل ابي الكثر ثوابا واما انهي الكلام على اعظم
 اركان الاسلام بعد الدين بالله تعالى وهو الصلاة شرع
 فيها لله رتبة وهو الزكاة ولم ينص فيها بفاصل لانها انما يتقيا
 في كتاب الله الا هكذا وهي لغة النحوي قال زكي الزرع اذا نهي
 وطاب وحسن والبركة زكت البقعة اذا بورك فيها وزيادته
 الخير فلا زكاة اي كثر الخير وسميت به وان كانت تنقص
 المال حاله قوة عند الله وشرعا اسما جز من المال شرط
 وجوبه مستقته بلوغ المال نصابا ومصدره اخراج جز من
 المال شرط وجوبه الخ قال بن عرفة ومثلهما الزكاة شرعا
 ستة الماشية والحرث والتندان والبجارة والمعادن والنثر

وقدم

٥٠٧
 وقدم المولى كان شاش زكاة الماشية والحرث على النقد
 عكس ترتيب المدونة وبن الحاجب لشرف ما يسنهوا بمتنهم وقد
 الجيول لشرفه على الجاد فقال **باب** **م** يجب
 زكاة نصاب النعم **س** هذا في قوة قولنا كل نصاب من انواع النعم
 يجب فيه الزكاة وزكاة يجتهد المعنى المصدر وهو الاخراج هو
 ويجتهد المعنى الاسمي وهو المال المخرج ولكن حمله على المعنى
 المعنى المصدر اي اوله لان الوجوب من الاحكام التكليفية
 ولا تكليف الا بفعل اختياري **م** ملك وحول كماله **س** يترأت
 شرط وجوب الزكاة كمال الملك لعين النصاب او اصله كالا حيا
 المكمل بالنفل والحول فاكثر يقول بملك مما لا ملك له فيه
 كالنصاب والمودع وبملك المعين عن ملك الدين كمن قبض
 دية او سلما بعد اعوام فيستقبل واحترز بكمال الملك عن
 ملك النسيئة لعدم استقوارها وعن ملك البعد من فيه شاة
 رق لعدم تمام بقوفه لا لتسلط سيده عليه لا لتقاضه بالملك
 بين في معناه من ليس للسيد اشتراع ماله واحترز بكمال الحول
 من عدم كماله فلا تجب قبل جبي الساعي والماجور اخراج الزكاة
 فيما لا ساعي فيه قبل الحول فرخصة لان ما قارب النسيء يعطي
 حكمه كاسيائي **م** وان معلوفة وعاملة **س** لا خلافا ان الزكاة
 تجب في السائمة وهي التي ترعى اذا توفرت فيها الشروط واختلف
 في المعلوفة في الحول او بعضها والعاملة في حرث او حيا او نحو
 فلا يجب وجوب الزكاة فيها ايضا خلافا لابي حنيفة والثاني
 لنا ممن منطوق قوله عليه الصلاة والسلام في ارضي شاة
 وفي اربع وعشرين فدونها الفهم في كل خمس شاة وهو مقدم

في الاربعين

شاة

علي مفهوم قوله في سائمة الغنم الزكاة او يخرجها من مخرج النابل
قوله ان علوفة اي وان كان الغنم علوفة وعامله الخ وكما
الاولي التذكير فيقول وان علوفها وعاملها لا منه لكن في اسم الخ
لغة ضمنية بنات الفهر وعليها من المولف والعاملة يقالها
المهملة لا الهائلة والعاملة عبارة محملة **ص** وتاجا **ش** اي وان كانت
كلها تاجا فان الزكاة تجب فيها لان هذا محل الخلاف ولا يلزم من
وجوب الزكاة في التاج الاخذ منه بل يكلف ربحا ان يشتريها
بجزءه والتاج بغير التوف ليس الا يقال تنجث الناقة والناقة
بعض التوف وكسر تنجث تاجا ولدت وقد تنجثها اصلها بفتح
التوف تاجا وظاهر قوله وتاجا ولو كان التاج من غير جنس
الاصل كالتوف تنجث الابل غنما وعكسه فتزكي على حكم اسلافه
ص لا ينفوا من الوحش **ش** اي لان المتولد من الانعام ومن
الوحش وعني ذلك اذا ضربت فحول الظبا في اناث الغنم او
العكس ان الزكاة لا تجب في التاج المتولد منها لعدم تحققه
دخول هذا النوع تحت جنس بعثة الانعام وظاهر قوله لا
ومن الوحش يشمل ما كان منها بياشرة او بواسطة او بالثبوت
وضعت الفايده له وان قبل حوله يوم الاقل **ش** الضيق الموضي
عائدا علي النصاب يريد ان من كان له سائمة في اقاد سائمة
اخرى فان الثانية تغنم الي الاولى ولو حصل استفاضة لها قل
حول الاولى بالمحظة اذا كانت الاولى نصا با وتزكي على حول
الاولي وان كانت اقل من النصاب فلا تغنم الثانية لها يده
ويستقبل بها من يوم حصول حول الثانية الا ان حصلت الناقة
بولاية الاسحات نحوها حولين وان كان اقل من نصاب

الثام

ثم ان ضم الفايده للنصاب متيها اذا كانت من جنسه اما لو
كانت بخلاف جنسه كابل وغنم لكان كل سال على حوله اتفاقا
كما قاله في توضيحه فاذا كان عند اربعمائة من الغنم فدخل عليها
الحول ثم قبل يحيى الساعى ملك خصا من الابل استقبل بها حولا من
يوسيد وكلام المولف في فايده الثانية بخلاف فايده العين
فانها لا تغنم لما قبلها ولو نصابا بل تبقى على حولها **ص** الابل في كل
خمس ضائية ان لم يكن جل غنم البلد المعزوان **ش** خالفته **ش**
بدا المولف من الحيوان بالابل كما في كتاب ابي بكر ولا ينفاه الشرف
اموال النوب والعزبان في كل خمس من الابل ثاة ضائية ولا
شي في اقل من خمسة ونوخذ الضائية ذكرا وانثى وجوبا
اذا غلب ضان البلد علي غيرها او تساويا ولا يمتنع غنم الكزبي
اما اذا غلب كظن البلد تقيان اخذها منه الا ان يتطوع بدفع
انضات ابن عرفة المازني ان عدم محله الصنفان طوبى
يكسب اقرب بلد اليه فقوله الابل مبتد او في كل خمس خبر وضائية
بمحل الخبر فالخبر حينئذ جملة او ضائية مبتدات في كل خمس
خبره والجملة خبر الاول وعلى كل حال فلا يد من تقدير
البايد وقال **ش** في كل خمس ضائية مبتد او خبر والجملة خبر المبتدأ
والرابط محذوف اي في كل خمس ضائية **ص** والاصح اجزا بغير
ش مبني اذا كان دفع بغيره عن خمسة ابصرة بدلا عن الشاة
الواجبة عليه اجزا لانه مواساة من جنس المال بكثرها وجب
عليه وهو قول عبد المنعم المتروكي من اصحابنا ابن عبد السلام
وهو الاصح والبيروني اللغة يطلق علي الذكر والانثى وتبييره
بالاجزا فيبين انه ليس بجائزا ابتداء وهو كذلك ولا بد في البيروني

عليها

Copy

فقي قيمته بقيمة الناة قاله بن عرفة وظاهره ولو كان سنة
 اقل من عام خلافا لما عليه بعض الشراح ولا يجوز بيعه على غيره
 فيه شائتان ولو وقت قيمته لقيمتها كما هو ظاهر كلامهم **ص**
 الي خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن له سليمة فان لبون
ص تقدم ان نصاب الابل خمس فاذا بلغت فيها شاة الي سبع
 فاذا بلغت عشرة ففيها شائتان الي اربع عشرة فاذا بلغت خمس
 عشرة ففيها ثلاث شياة الي سبع عشرة فاذا بلغت عشرين ففيها
 اربع شياة الي اربع وعشرين فاذا بلغت خمس وعشرين الي
 خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فان لم يوجد بنت مخاض اصلا
 او وجدت بمبيبة فان لبون ذكران وجد عنده فان لم يكن
 عنده ايضا اني بنت المخاض احب او كره قاله بن القاسم محل
 حكم عدم الصنفين حكم وجودهما فان اتاه بابن لبون فذلك
 الي الساعي ان اراد اخذه ورا ذلك نظرا الى الزمة بنت مخاض
 ولو لم يلزم الساعي صاحب الابل بالاتياف بنت مخاض حتى
 جاءه بابن لبون اجبر على قبوله وكان بمنزلة لو كان فيها
 وعلى اصل اصبع لا يجبر نقله **ص** وفي ستة وثلاثين بنت
 لبون وست واربعين حقة واحدي وستين جذعة وست
 وسبعين بنتا لبون واحدي وتسعين حقتان وساية واحدي
 وعشرين الي تسع حقتان او ثلاث بنات لبون الخيار للساعي
 وتبين احدهما منفردا **ص** يعني ان بنت المخاض توخذ في
 او بدليها الي خمس وثلاثين فان زادت واحدة عليها الي
 خمس واربعين ففيها بنت لبون ولا يؤخذ عنها حق فان زادت
 واحدة علي خمس واربعين ففيها حقة طروقة الفحل الي ستين
 فلو

فلودفع عنها بنتي لبون لم يجوز خلافا للشافعي وان زادت
 واحدة الي خمس وسبعين ففيها بنتا لبون الي تسعين فان
 زادت واحدة علي تسعين ففيها حقتان الي مائة وعشرين
 فان زادت علي عشرين وساية واحدة كان الساعي بالخيار في
 اخذ حقتين او ثلاث بنات لبون علي المشهور ان وجد
 او فقد فينظر فيما يراه احظ للسائلين في اخذه الي تسع
 وعشرين وساية وان وجد احد السنين فبين اخذه رقبتيان
 المواشي **ص** في كل عشرة يتغير الواجب في كل اربعين بنت
 لبون وفي كل خمسين حقة **ص** اي في كل تمام او تحقق عشر
 يتغير الواجب فقي مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون فان زادت
 عشرة ففيها حقتان وبنت لبون فان زادت عشرة ففيها
 ثلاث حقات فاذا زادت عشرة ففيها اربع بنات لبون فاذا
 زادت عشرة ففيها بنات لبون وحقة فاذا زادت عشرة ففيها
 حقتان وبنتا لبون فان زادت عشرة ففيها ثلاث حقات
 لبون فاذا زادت عشرة وصارت مائتين خير الساعي علي المشهور
 بين اربع حقات او خمس بنات لبون وفنتين احدهما منفردا
 فان زادت عشرة ففيها حقة واربع بنات لبون فاذا زادت
 عشرة ففيها حقتان وثلاث بنات لبون فاذا زادت عشرة
 ففيها ثلاث حقات وبنتا لبون فاذا زادت عشرة ففيها
 ست بنات لبون فاذا زادت ففيها خمس حقات فاذا زادت
 عشرة ففيها حقتان واربع بنات لبون وهكذا علي ضابط
 المولى ولا يتحقق بشي مما اورد علي ضابط بن شيرازي
 عرفة مما ينفرد بالوقوف علي كلامها فجزاه الله عن

ثلاث

المسلمين خيرا وقولنا في صدر المسئلة ثم في كل تمام او تحقق
عشر الخ ليوصل في كلامه المائة والثلاثون فان الواجب يتغير
فيها لا يتغير تمام عشر **من** وبث الخاض الموفية سنة **من** كذلك **من**
لما ذكر القدر لما خوذ في النصاب شرع في بيان سنة فذكر ان
بث الخاض هي الموفية سنة ودخلت في الثانية وسيت بذلك
لان الابل سنة تجل وسنة تربي فاسما حائل قد خفض الحنن
بطنها **من** كذلك بقية الاسنان المربية فبت الليون ما اوقت
ستين ودخلت في الثالثة لان امها صارت توضع في ليون واحدة
ما اوقت ثلاث ستين ودخلت في الرابعة لانها استحققت الحمل
وان لم يجل عليها والحذرة ما اوقت اربعة ودخلت في الخامسة
والذكر جذع لانها تجذع سنهما اي تسقط **من** البقر في كل ثلاثين
تبع ذوا ستين وفي اربعين سنة ذات ثلاث **من** البقر ساخرة
من البقر وهو الشق لانها تنقر الارض اي تشقها وهو
اسم جنس والبقرة تنق على الذكر والانثى وانما دخلت الى
لان واحد من جنس والجمع البقرات والباقر جماعة البقر
رعاتها والبيقر البقر وكتب النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب
الصدقة لا اهل اليمن في ثلاثين باقورة بقره قاله الجوهري
والبيع الذكور من البقر والذني تبيعة والجمع تباع وتباع ولا
الارزهي بن السنة تبع وفي الثانية جذع وجذعة وفي
الثالثة ثني وثية وهي المسنة لانها التفت ثنتها وفي
الرابعة رباع لانها التفت رباعيتها وفي الخامسة سدس وسدس
لا لتايها السن المسمى سدس وفي السادسة ظالم ثم قال
ظالم سنة وظالم ستين الخ والمعي ان البقر اذا بلغ ثلاثين

فيه

فيه تبع ذوا ستين الى تسع وثلاثين فاذا بلغت اربعين فتيها
بقرة سنة ذات ثلاث ستين الى تسع وخمسين فاذا بلغت
ستين فتيها بتبعان فاذا زادت عشرة فتيها سنة وتبع
فاذا زادت عشرة فتيها ستتان فاذا زادت عشرة فتيها ثلاث
انبة فاذا زادت عشرة فتيها بتبعان وسنة فاذا زادت عشرة
فتيها تبع وستتان فاذا زادت عشرة فتيها السابعة اربعة
انبة او ثلاث ستات ان وجد الوقفا وقيين احدهما منفردا
كما انه يخير في ما يتي الابل في اربع حقائق او خمس بنات ليون
واليه اشار قوله واية وعشرين كما يتي الابل اي في التحجير
وشبهه بما في الابل وان لم يتقدم له ذكر التحجير فيها الا انه يؤخذ
من ضابطه المتقدم له في قوله في كل اربعين بنت ليون وفي كل
خمسين حقة فليس فيه حواله عليه مجعول **من** الفهم في اربعين
شاة جذع او جذعة ذوا سنة ولو سوا في اية واحدة وعشرين
شاتان وفي ايتين وشاة ثلاث شيا وفي اربع اية اربع مع لكل
اية شاة **من** يعني ان الفهم اذا بلغ اربعين فيه شاة ذكر او انثى
ولا زيادة في اقل من ذلك الى اية وعشرين فاذا زادت واحدة
ففيها شاتان الى ايتين فاذا زادت واحدة فتيها ثلاث شياه
الى ثلاث اية وتسعة وتسعين فاذا زادت واحدة فتيها اربع
شياه ثم بعد الاربع اية لا يتغير الواجب الا بزيادة المائتين
فيجب لكل اية شاة ففي الخمس اية خمس وهكذا بقوله الفهم
سوا وفي اربعين خور مقدم وشاة بقر او خور والجملة خور المبتدأ
الدول ولم يتل في كل اربعين لنفساه اي لما يلزم عليه ان في المائة
شاتين وليس كذلك كما علمت والتالي شاة للوحدة كتاب بقرة

ين

لالتأنيث فلذا ابدل منها المذكور والموت فقول جزع او
جذعة بالجمجمة المفتوحة فيهما **ص** ولزم الوسط ولو افترد الخيار
او الشرار الا ان يري الساعي اخذ المبيبة لا الصنيرة **ش** يعني
ان الانعام من نوع او نوعين اذا كان فيهما الوسط فلا اشكال
في اخذه فان لم يكن فيهما وسط بان كانت خيارا كلها كما خفي
والولة وهي شاة اللحم تسمن لقولك ذكر او انثى لو اشرار كلها
كسجله اي صنيرة وتيس وهو الذكر الذي ليس سدا للضراب
وذات مرض وعيب فان الساعي لا يأخذ منها شيئا ويلزم ربحها
بالوسط الا ان يتطوع المالك بدفع الخيار الا ان يري الساعي
أخذ المبيبة احظ للمنفرد انه اخذها بالوسطها سن الاجزا وانما
الصنيرة فليس له اخذها المتفصلا عن السن **ص** وضم تحت لمراب
وجاسوس ليعتروضا **ش** كما تكلم علي ركة النعم اجمالا وان
تحت كل نوع منها صنفان شرع في الكلام علي حكم اجتماعهما
وكمال النصاب منهما والتميز انه يضم لتكامل النصاب تحت
ابل ضخمة مائلة الي التصرف لها سنامان احدهما خلف الآخر
ثاني من ناحية العراق لمراب يوزن جراب خلاف البنياتي
وكذا يضم لتكامل النصاب جاسوس دون نصاب كخنة عشر
ليعتروضا ويجب فيه تبيع والجاسوس بقوسود قنم صنيرة
الا عين طويلة الخراطيم مرفوعة الرأس الي قدام بطية الحركة
قوية جدا لا تكاد تنفاري المابل تزقد فيه غالب اوقافا يقال
اذا فارقت المابوفا كثر هزلت رايها بمصر وعمالها قاله
زرقف وكذلك يضم لتكامل النصاب ضان كعشرين وهو الحيوان
ذوال الصنوف لمز مثلها وهو الحيوان ذوال الشرف فيجب في

المثال

المثال شاة وانما ضم سا ذكر لتقارب المنفعة كما في انواع الثمار
والذهب مع الفضة ثم ان ظاهر قوله وهم الخ يتعربا **ص**
المضموم **ف** شرع والثاني اصل وليس بمراد انما كل منهما اصل **و** خير
الساعي ان وجبت واحدة وتساوي **ش** يعني اذا اجتمع صنفان
من ضان ومزاولين تحت وعربا او من جاسوس وبتر وتساويا
كعشرين ضانية ومثلها مزا او خمسة عشر بتر ومثلها جاسوس
فان الساعي يخير في ان يأخذ الواجب من اي الصنفين شاة مع
سراعاة الاحتظن رشدا اتفاقا اذ لا سوية لا حد صما علي الاخر
وقوله خير دليل الجواب وقوله وخير الخ مخرج علي قوله وضم
تحت لمراب اي واذا ضم احد الصنفين للاخر فتارة تجب واحدة
وتارة يجب اكثر **ص** والا فمن الاكثر **ش** اي وان لم يكونا متساويين
كعشرين عوابا او جاسوسا او ثلاثين ضانا وعشرة من الصنف الاخر
فياخذت المخاض والتبيع والشاة من الاكثر وهو المضر من
احد الصنفين الاولين والثلاثون من الثالث ولا ياخذ من المشقة
شيئا لان الحكم للغالب **ص** وتثنان من كل ان تساويا والاقل
نصاب غير وفقى والا فالاكثر **ش** في هذا التركيب حذف شرط
وجوابه اي وان وجبت ثنتان اخذت من كل اي اخذ من كل **ص**
صنف شاة ان تساوي ثمانية وثلاثين عرابا وثلاثين بترا
وثمانين ضانا ومثل ذلك تحت وجاسوسا ومزا او لم يتساويا كذلك
يؤخذ من كل بشرطين ان يكون الاقل نصابا وهو غير وفقى اي
موجب للثانية كناية عن ثمانية واربعين مزا وبالعكس لان الاقل
لما كان له تأثير في وجوب الثانية صار كما تساوي فان كان الاقل
دون نصاب لم يؤخذ منه ولو كان غير وفقى كناية عن الضان

واحد وعشرين من المفرد كما ان كان نصا يا وهو وقص بان
 لم يوجب الثانية فانه لا يؤخذ منه ايضا كاية واحد وعشرين
 ضانا واربعين مزا وكذا ان كان غير نصاب وهو وقص كاية
 وثلاثين ضانا وثلاثين مزا فتؤخذ الثاثن في المسائل الثلاثة
 الداخلة تحت قوله والامن الاكثر ولو قال وثلاث من مزا كان
 اظهر **ص** وثلاث وشاويا فتمها وخير في الثالثة **ش** اير ثلاث
 فرايين كانت من اير او بقرا وغنم وقوله فتمها اي اخذ شيئين
 منها بديل قوله وخير في الثالثة اي وان وجبت ثلاث في حال
 كون الصنفين قد تساويا فتشتان مزا وخير في الثالثة كاية
 واحدة ضانا وشاويا مزا **ص** والاقل ذلك **ش** اي وان لم يشاويا
 فان كان في الاقل عدد الزكاة وهو غير وقص بان يكون هو
 الموجب للشاة الثالثة اخذ منه شاة واخذ الباقي من الاكثر
 كاية وسبعين ضانية واربعين مزا او بالعكس وهو من نصيب ابي
 القاسم وان لم يكن فيه عدم الزكاة كاتين وثاة ضانا وثلاثين
 مزا او كان فيه عدم الزكاة وهو وقص بان لم يوجب الثالثة
 كاتين وثاة ضانية واربعين مزا او بالعكس اخذ الثلاث
 من الاكثر قاله من القاسم فافاد بقوله فكذلك ان الثالثة
 تؤخذ من الاقل بشرط ان يكونه نصا يا وغيره وفي الاثنان يؤخذ
 من الاكثر علي كل حال **ص** واعتبر في الرابعة فاكثروا كاية **ش** اي
 فيعتبر الخالص علي حدة فاذا كانت اربعا منها ثلث كاية
 ضان واية بعضها ضان وبعضها مزا فخرج ثلث من الضان
 واعتبر في الرابعة علي حدتها كما لو انفردت ففي التساوي يخرج
 الساعي والامن الاكثر وبسبابة اخري واعتبر في الشاة الرابعة
 فاكثروا

فاكثر كالثامنة والسادسة كل ساية علي حدتها من خلوص وضم
 فالماية الخالصة يؤخذ زكاتها منها شاة عن كل ساية والمضمومة
 يعتبر الحكم فيها كما لو انفردت فان تساويا صنفها خري في شاة
 وان اختلفا اخذت من اكثرهما **ص** وفي اربعين جاوسا وعشرين
 بقرة منها **ش** يعني ان من له اربعون من الجواميس وعشرون
 من البقر يخرج من كل نوع تبيعا وذلك لانه لما اخرج تبيعا من
 الجواميس سقط ما يتايله وهو ثلاثون فالناضل منها عشرة
 والبقر عشرون فالحكم في مثل هذا الاكثر وهو البقر فتؤخذ
 التبيع الثاني منها كاربعة فيضم الخالص منها ثلاثا واية والرابعة
 بمجموعة فينظر فيها علي حدتها كما لو انفردت ولذا عتب المؤلف
 هذه المسألة لقوله واعتبر في الرابعة فاكثروا كاية فان قيل
 ما ذكره المؤلف مخالف لما مر من انه لا يؤخذ من الاقل الا بشرط ان
 ان يكون الاقل نصا يا وغير وقص بان الاقل هناك ونصا يا
 قلت لا مخالفة لان ذلك حيث لم يتقرر النصب اما بعد
 تقررها فانه انما ينظر لكل ما يجب فيه شي واحد بانتراده فيؤخذ
 من الاكثر حيث اختلف عدد او صنف او يخرج حيث استوى عدد او
 اختلف صنف الا ان يري انه في الماية الرابعة في القيم نظر لها
 وقطع النظر عن غيرها لتقرر النصب بها والمواد بتقرر النصب
 ان يستقر النصاب في عدد ولا يتغير فيه **ص** ومن صوب بابدال
 ما شية اخذت زكاتها **ش** يعني ان من ابدل ما شية وهي نصا يا
 سواء كانت للمجارة ام لا بما شية اخري من نوعها او من غير نوعها
 كانت نصا يا ام لا او عر من او نقد هربا من الزكاة ويعلم ذلك
 باقراره او بتراي الاحوال فان ذلك لا يسقط عنه زكاة هـ

فاكثر

المبدلة بل يؤخذ بزكاتها مسألة له ينتقض قصده ولا يؤخذ
 بزكاة البدل وان كانت زكاته افضل لان الذي اخذ لم يجبه فيه
 زكاة بعد وسواء وقع الابدال بعد الحول او قبله بتقريب فتقوله
 ولو قبل الحول اي بتقريب عند بن يونس واليه اشار بقوله علي
 الارجح وكلام المؤلف لا يفيده تعقيب الابدال قبل الحول بالتز
 ولا بد منه فان قلت عزوه لابن يونس بدل علي ذلك
 قلت انما يدل علي ذلك للمعالم بكلام بن يونس فان وقع
 قبل الحول بكثير لم يمتري ان لا يكون الابدال بمجرد دليله
 علي الصواب وسياتي الخلاف في حد الترتيب في الخليطين
 وانما اذا كان المبدل دون نصاب فلا زكاة ولو كان البدل
 نصابا علي ما يظهر من كلامهم والاولى ان يكون ابدلها هروبا
 سياتي فيه التفصيل المشار اليه بقوله كبدل ماشية تجارة الي
 اخوه ثم ان المسألة في الابدال وليست في الاخذ بالزكاة قبل
 الحول اذ لا يزكي مال قبل الحول وقد اعترض قوله علي الارجح
 بان فيه بطلا اذ ليس ما ذكره بن يونس هنا اختيارا له من
 الخلاف بل من نفسه متاבלا به فكان الواجب ان يعبر بالنقل
 من بني في راجعة بيبي او فلس **ش** فيروني راجع لمبدل
 الماشية بين او نوعها او مجملها سواء كانت قارا او غنارا
 وما ذكره **ت** من ان فاعل بني البايع الغير الغار وان وافق
 ساني السائل غير ظاهر اذ لا شك ان الفار بيني فيما ذكر ايضا بل
 لو قيل ان فاعل بني فهو المبدل الفار فكان مطلقا لظاهر
 كلام المؤلف وبناء غير الفار مستفاد من بناء الفار بالاولى ولو
 قال بكيب وحدق النفس كان احسن اذ يدخل هو والنساء
 تحت

تحت الكاف وقد يقال ان الفسا دينهم مما ذكره بطريق
 الاول لان الملك قد انتقل للمشتري في مسألة البيه
 والفلس قطعا بخلاف الفسا وسواء كان الفسا مختلفا
 فيه او متفقا عليه والمعنيان من باع ماشية بعد ان سكنت
 عنده نصف عام سلا ثم اقامت عند المشتري مدة ثم ردت
 عليه فساد او ردها البايع بفلس المشتري فان البايع يبري علي
 حولها الذي عنده فيزكياها عند تمام حول من يوم ملكها
 او من يوم زكاتها وكما انها لم تخرج من يده بنا علي ان رجوعها
 له فيما ذكره فنقض البيه من اصله وهو المنصوص وعلي القول
 بانه اتوا البيه لان فانه يستقبل حول من يوم رجعت اليه
ش كبدل ماشية تجارة وان دون نصاب بين او نوعها **ش**
 هذا شروع في بيان الابدال علي غرضه الفوار والتشبه لافا
 البنا حيث لم يحمل فيها رجوع بيبي او نحوه ولا يصح ان يكون
 لافا ذة البنا فيما اذا رجعت اليه بيبي ونحوه لانه يقتضي انه
 اذا ابدلها بمثلها رجعت اليه بيبي ونحوه انه يستقبل
 وليس كذلك اذ يبي في هذه ايضا كما يبيده قوله وبني في
 راجعة بيبي الخ والمعنيان من ابدل ماشية تجارة سواء كانت
 نصابا ام لا فان ابدلها بين او نوعها فان ابدلها بين
 بني علي حول الاصل اي الثمن الذي اشترى به ان ابدلها
 قبل جريان الزكاة في عينها لكونها دون نصاب اولم يحمل عليها
 الحول وعلي حول زكاة عينها ان ابدلها بعد ان زكاتها **ش**
 وكما عينها ابطت حول الاصل وان ابدلها بنوعها لم يمتري بواب
 وبترجاسوس ومعروضات بني علي حول المبدلة مطلقا سواء

زكي عينها ام لا لا علي حول الاصل فقد ظهر ان في كلام المؤلف
اجمالا لا اختلاف كنية بنا المبدل وبين وكيفية بنا المبدل بنوعها
وقوله ولو لا ستملاك مبالغة في قوله او نوعها اي ولو كان
الابدل بنوعها لاستهلك كما اذا تلفها شخص وتقررت
عليه القيمة فاخذ عنها مائة من نوعها فكانه ابدل مائة
بمائة اما لو اخذ عنها عينا فقال بن الما جب بيني اتفاقا
والمولف قال ويلو الي خلاف مذهبي انظر الطيبي خلافا
في توجيه النوع والعين **من** كمنصاف قنية **من** يعني ان كان
عنده نصاب مائتين للقنية فابدا لها بنصاب عين او بنصاب
من نوعها فانه بيني علي حول الاصل اي من يوم ملكها
او زكاتها فالتمثيل في الصورتين ولو ابدلها بدون نصاب
من العين فانه لازكاة عليه اتفاقا نقله في التوضيح وكذلك
اذا ابدلها بدون نصاب من نوعها ومنه نصاب ابدل
كان عنده دون النصاب للقنية وابدله بنصاب ابدل
بينه ويستقبل وهذا بالنسبة الي العين صحيح **وا**
بالنسبة الي نوع الماشية فلا بد بيني كمشوي بقوة للقنية
ابدلها ثلاثين جاسوسا فنزكه علي حول من يوم ملك البقر
وبعبارة اخرى منطوق قوله كمنصاف قنية سلم وهو تشبيه
في قوله كبدل مائتين تجارة بين او نوعها ولو استهلك
يعني فانه بيني اذا ابدلها بين او نوعها ولو استهلك
والبدل في كل منهما نصاب وفي منه هو يتعطل وهو انه اذا ابدل
دون النصاب بين استقبل طلقا وان ابدله بنوعه بين ان
كان البدل نصابا وان كان دون نصاب استقبل فلا
اعتراض

اعتراض **من** لا يخالفنا **من** هذا المضموم نوعها اي لا ابدال
ماشية التجارة او القنية بنوع مخالفها كل بل يفتوا وعنه فانه
يستأنف عند ابن القاسم وروايته عن مالك ابن رشد قياسا
علي الماشية تشتري بالدرهم والدنانير وهذا كله حيث كان
في البدل نصاب والا فلا زكاة عليه اتفاقا وقال النووي ينبغي
اذا كانت نصابا فباعها بدون النصاب ان يضيف ذلك الي
ماله وينبغي **من** او راجعة باقالة **من** قال **من** قوله لا يخالفها
مخرج من قوله وبني لكن بالنظر لقوله او نوعها وقوله **من**
او راجعة باقالة معطوف علي المخرج لكن بالنظر لقوله يعيب
هو من باب اللف والنشر المشوش والتقدير وبني في راجعة
يعيب لا في راجعة باقالة كبدلها بنوعها لان ابدلها بمخالفها
والعنى ان من رجعت له ماشية بعد ان باعها باقالة من قبلها
فلا ينبغي بل يستقبل لانها بيع سواقفت الاقالة بعد قبض
التمن او قبله ومثل الاقالة الهبة والصدقة والبيع **من** او
عينا ماشية **من** يعني ان من ابدل عينا نصابا ماشية بعد
ثلاثة اشهر مثلا فانه يستقبل بالماشية حولا من يوم اشتراها
سواء اشتراها للقنية او لتجارة فقوله او عينا معقول
لفظ محدود دا عليه ما قبله والتقدير او ابدل عينا تشبيه
المراد بقوله او عينا ماشية ان تكون العين عنده فيمنزري
بها ماشية كما في كلام ابن رشد اما لو كانت عنده ماشية
باعها بدين ثم قبل قبض التم او بعد **من** اخذ فيه ماشية
من المشتري نفسه فانه كبدل ماشية ماشية فيجري
علي ما تقدم قاله ابن رشد ولما كانت زكاة الخلطة تشارك



زكاة الانفراد في بعض شروط وتخالفا في بعض أفرادها بالكلية
 وهي كمال ابن عرفة اجتماع نصلي نوع ثم مالكين فأكثريها
 بوجوب تزكيتها على ملك ولحد فقال **ص** وخطا الماشية
 كمالك فيما يجب من قدر وسر وصنف **ص** يعني ان الخطا في الماشية
 المختلة النوع كابل او غنم او نقر فلا اثر لخطا نوعين كابل وغنم
 كمالك ولحد لكن لا في كل الوجوه التي يوجبه الملك في ضمان وتنقصة
 وغيرها فان علم الخطا في ذلك علم الانفراد بل كمالك واحد في
 وجب من قدر ثلاثة لكل واحد اربعون من الغنم فان الواجب
 عليهم شاة واحدة على كل واحد ثلثها وسن كائين لكل واحد
 ست وثلاثون من الابل فان عليها ما جذ عقة على كل واحد
 نصفها وكان على كل لوم توجد الخلطة بت ليون في فصلها
 تنقيص في القدر وتغير في السن وصنف كائين لواحد
 ثمانون من المزد والآخر اربعون من الضان فان عليها واد
 من المزد على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى الآخر ثلث وليس
 في تعريف ابن عرفة للخلطة دلالة على ان كل نصاب كمالك
 بل هو صادق بما اذا كان نصف الضان مثلا لا خرا لالكين
 ولا غير نصاب ونصف نصاب وانظر الكلام في ذلك في آخرها
 الكيس **ص** ان نوبت **ص** هذا شروع منه رحمه الله في شروط الخلطة
 وذكر انفا ستة الاولى ان يكون اربابها قد نوبوها في قصدوا
 الخلطة واصل ان نوبت ان نواها كل واحد منها فنية احدها
 دون الآخر لنفوه الضمير في نوبت للخلطة المسمومة من خلطا
ص وكل حرسلم **ص** الثاني من الشروط ان يكون كل من الخلطة
 حرا فلا اثر لخلطة حرة وعبد ويؤتي الحرة زكاة الانفراد ويسقط
 ما على

ما على العبد على المتصور الثالث ان يكون كل مسلما فلا اثر
 لخلطة كافر وسلم ويؤتي المسلم على حكم الانفراد ويسقط ما
 على الكافر ثم ان الواقي وكل النخ واول الحال وكل بيتا وسوغ
 الانقوابه العرم وحر وصابده خربعد خروايم ان نوبت
 في هذه الحالة اي في حالة كونها على هذه الاوصاف **ص**
 تلك نصابا **ص** الشروط الرابع ان يكون كل ملك نصابا ولو لم
 يخالط بحجمه فاذا كان عند احد صا نصاب وخالطه
 بنفسه صاحب نصاب ضم اليه يخالط به الي مال الخلطة
 وركي الجميع وكذا لو كان عند كل نصاب وخالط كل بيض
 نصابه ببعض نصاب الاخر بحيث صار واقع فيه الخلطة
 نصابا هذا اظهر كلام المؤلف لانه قال ملك نصابا ولم
 يقل خالط بنصاب وهو وافق لظاهر تقرير ابن عبيد
 السلام ولكنه خلاف ما يقتضيه كلام التوضيح من ان شرط
 الخلطة ان يكون كل واحد نصاب وان يخالط به لكن اقتصر
ص في شرطه على ما اظهر كلام المؤلف وهو ان يخالطه **ص** بقوله
 قوله ملك نصابا ولو خالط بعضه اذ حصل من
 مجموعها نصاب ولو لم يكن خالط بنصاب لان هذا
 لا يشترط وما فهمه قول ابن عرفة اجتماع نصلي من
 ان الخلطة بجميع النصاب فليس شرطا **ص** حول **ص**
 باللباورة وهو الخامس اي ملكا مجاوزا للمحول ولو لم يخالط
 به الا في بعض المحول ما لم يقرب جدا كاقبل من شهر على ما عند
 بن حبيب فلا زكاة على من لم يجاوز ملكه حولا ويؤتي
 مجاوزة زكاة الانفراد فلو تركي احدهما عنه وليت سنة

اشهر من خالط رجلا قد تم حوله فاني الساعي في شهره
الخلطة زكي من تم حوله ولا زكاة علي الاخر حتى يحول
الحول علي صاحبه من يوم يزكي الا ان يخرج عنه من قبل
ذلك ومباراة اخوي الباقي بحول بميني مع وهي متعلقة بملك
امي وكل واحد منهما ملك نصا بالملك معا ويأمر بحول
فالحول صاحب الملك لا للخلطة فاذا ملك الماشية من
ملكته عنده ستة اشهر من خالط بها وسفر ستة اشهر
من الخلطة زكي لان الحول صاحب الملك لا للخلطة ولا
يد من اتفاق حولها فلو لم يتفق لم يصح خلطتها ذكره
واموافق واجتمعا بملك او منفعة في الاكثر من مراح وياه
وبيت وراع باذنها ومحل برفق **ش** هذا هو السادس من شروط
الخلطة وهو ان يجتمع الخليطان بملك للرقبة او منفعة باجاء
او اعادة او باحة ولولموم الناس في الاكثر وهو ثلاثة فالكثير
من خمسة اشيا الاول المراح بضم الميم وقيل بفتحها قيل هو
حيث تجتمع القم للقابلة وقيل حيث تجتمع للمراح البيت الثاني
الما ومعني اجتماعها في الما بالمنفعة ايستأجر اياها
قد رعلم كل يوم مائة ولو مثلا او بيتا جوا حدها من
الاخر لانه يجوز الاستجار علي شرب يوم او يومين الثالث
الميت وغير عنه بالمسوح ووضع الحلاب الرابع الراعي بان
يكون واحد يرعي الجميع او لكل ماشية راع وتعاونان بالهنا
علي جميعها باذن المالكين له او لها في ذلك لكثرة القم ولو
كانت من القلة بحيث يقوم كل راع بما شيعة دون عون
لم يكن اجتماع الرعاة علي حفظها من صنات الخلطة وكذا
كان

كان تعاونهم من غير اذن اربابها قاله الباقي الخامس الفحل بان
يكون واحدا مشتركا او مختصا باحدها يضرب في الجميع او لكل
ماشية فالحا ويضرب في الجميع ايضا بحصول الاجتماع فيه
برفق بعضهم من بعض وقد علم مما سران المراد بالاكثرت ثلاثة
من الخمسة فان كان احد الثلاثة الفحل فلا بد ان تكون
الماشية كلها من صنف واحد كضان او غزول لا يجوز ان
تكون من الصنفين لانه يعتبر ضراب الفحل في جميعها واما
ان لم يكن احدها الفحل فيجوز ان تكون من صنفين كضان
وغزول جاسوس وقبور ويعد ايود توهم من توهم انه لا بد
ان تكون الماشية في الخلطة من صنف واحد ايا وقوله
برفق راجع للجميع كما ذكره **ح** والمراد بالوفق بالنسبة للبيت
والمرح الحاجة اليه حيث تعدد وبالنسبة للمراة اشتراك
في منفعة ما هو مباح لجميع الناس وفي الفحل جعل ملكه اياه
يقرب في الجميع وفي الراعي ما اشترى اليه من التعاون حيث
تعدد وقوله واجتمعا الخ عطوف علي قوله ان نويت اياها
كالمالك الواحد ان نوي الخلطة واجتمعا في الاكثر من الخمسة
الذكورة بشرط ان يكون كل منها حرا مسلما كالانصاب
حل حوله واتي بالجمع اولاد وبضمير التثنية ثانيا اشارة الي
انه لا فرق بين الاثنين والكثير ذلك **ح** وراجع الما خودسته
شريكه بنسبته عدد ديمها ولو انقرد وقص لاحدهما في القيمة
ش هذه ثمرة الخلطة والمعني ان الساعي اذا اخذ من احد
الخليطين ما وجب عليه فان الما خودسته يرجع علي صاحبه
بنسبة عدد دمي ما شئت كما ان كان لكل وقص اتفاقا كان

يكون لاحد هاتين من الابل والاخرى فتقسم الثلاثة
 ثمانية على خمسة عشر لكل ثلاثة خمس فلي صاحب التسعة
 ثلاثة اقسام الثلاثة وعلى صاحب الستة خمسة اقسام
 انفراد واحد هاهنا بالوقص على المشهور من ان الاوقاص موزعة
 كان يكون لاحد هاتين من الاخر خمسة فان اخذ الشايتين من
 صاحب التسعة رجع على صاحب خمسة اسباع من اربعة عشر
 سبعة من قيمة الشايتين بعد جعلها اوس صاحب الخمسة رجع
 على صاحب بتسعة اسباع من قيمة الشايتين بعد جعلها اربعة
 عشر سبعة اوس من كل واحد ثمانية رجع صاحب الخمسة على
 صاحب سبعة من قيمة الشاة التي دفعها وفي كلام الترمذي
 نظروا على القول بان الاوقاص غير موزعة يكون على كل شاة
 والمراجعة تكون في القيمة لكن باتفاق ان كان الواجب
 جز شاة وعلى المشهور ان كان الواجب شاة كاملة لانه
 بمعنى الاستهلاك فالواجب القيمة لا العين وعليه فالقيمة
 يوم الاخذ لا يوم التراجع خلافا لما ذهب بنا على ان المخرج
 عليه كما استأنف **من** تناول الساعي الاخذ من نصاب لها
 او لاحدها وزاد في الخلطة **من** تشييبه في التراجع بنسبة الدرهم
 والمعنى ان الساعي اذا اخذ من نصاب لها ان كانا اثنين
 او اكثر رمية تغز كل عشرة فاخذ من الدرهمين من اقدم
 شاة قومت باربعة دراهم رجع على كل من خلطاه بدرهم
 ابن القاسم فان اخذ الساعي من اقدم شاة كانت اذما
 مظلة وتلاوه في الثانية بينهم ان استوت قيمتهما وان
 اختلفت فنصف قيمة كل شاة مظلة وتلاوه في النصفين
 الاخر

٤٦٧
 الاخرين او كان لاحد هاتين النصاب والاخر نصاب كما لو كان
 لاحد هاتين من الغنم والاخر خمسة وعشرون وزاد الساعي
 على شاة للخلطة فاخذ شاتين وقد علمت ان المذهب لزوم
 شاة واحدة لصاحب المائة لكن لما كانت اخذه بالتأويل اشد
 حكم الحاكم في سائل الخلاف لم يبتض وتراجعت في الشايتين
 على صاحب المائة اربعة اقسام هاهنا وعلى الاخر خمسة اقسام وهو
 قول محمد ومحمود وقيل على صاحب المائة شاة وتقسم الشاة
 على مائة وخمسة وعشرون وهو مذهب بن عبد الحكم
 الترمذي وذكر نحو هذا **انت** الا انه وقع في كلامه في بيان القول
 الاول تحريف **من** لا غصبا **من** عطوف على مقني ما تقدم
 اي كاخذه وتأويله لا غصبا اي فيكون مصيبته من اخذ
 من غنمه ولا يرجع له على صاحب بشي والجاهل عليه حكم
 الناصب وقوله اولم يكمل لها نصاب المعطوف محذوف
 اي او من لم يكمل لها نصاب اي كاخذه غصبا واخذه
 من لم يكمل لها نصاب كما لو كان لكل خمسة عشر من الغنم
 فان من اخذ من غنمه لا يرجع على صاحب بشي والاخذ
 من ذكر غنم محض والمنايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
 ظاهرة لان الغنم في المعطوف عليه لا بد من الغنم والما
 في المعطوف فهو حاصل من غير قصد وهذا المعنى من كلام
 ابن سيرين **من** ولو هما من خلط بنصفهما ذوي ثمانين او بنصف
 فقط اربعة من الخلطة الواحد عليه شاة وعلى غيره نصف
 بالقيمة **من** اعلم انه ذكر سبيلين الاول اذا كان عند شخص
 ثمانون من الغنم خلط باربعة من غيرها صاحب اربعين هو

وبالاربعة الاخوي شخصه ايضا اربعون من القم
 يعني قوله خالط بنصفها اي بنصف الثمانين وهو اربعون
 واربعون دوي ثمانين بفتح الواو اي صاحب ثمانين وقد
 اختلف في ذلك على اقوال اربعة الاول ما ذكره المؤلف وهو
 قول بن القاسم واتصه عند بن شاس وبن راشد وغيرها
 قال بن بركة وهو الاصح ان الخليطين كالخليط بنا على
 ان خليط الخليط خليط فالواجب ثمانتان على صاحب الثمانين
 شاة لان له نصف الماشية وعلى كل واحد من خليطيه نصف
 شاة بالقيمة وكذا الحكم على النول ان خليط الخليط ليس بخليط
 لا يختلف انتهى نعم يظهر الفرق بين القولين في رجل له خمسة
 عشر تبيع خالط بخمسة منها رجلا صاحب خمسة وبالمسرة
 صاحب خمسة فعلى الاول المشهور في سيلة المؤلف على الجميع
 بت بخامس وعلى الثاني على خمسة شياه على صاحب الخمسة
 عشر ثلاث شياه وعلى كل واحد من الطرفين شاة الميلة الثانية
 اذا خالط من الثمانين باربعة رجلا له اربعون شاة فقط وان
 الاربعين الاخرى بيده ببلد واحد او ببلدين وقد اختلف فيهما
 على ثلاثة اقوال الاول وهو ان صاحب الماشية واختار بن الموار
 ان الجميع خليط فالواجب شاة على صاحب الثمانين ثلاثا وعلى
 الاخر الثلث الباقي وهو من يقب مالك بنا على ان الاوقاف
 مزاكة وعلى عدم مزاكاتها يكون على كل نصف شاة فقوله كالخليط
 الواحد خبر البتد او هو ذو وهو جواب على الميلتين ومعناه
 بالنسبة للثانية كالخليط الواحد الحقيقي لانه خليط حكما لان
 معه خليطا وهو صاحب الاربعين وخليط خليط وهي الاربعون

التي

التي لم يخالط بها فلا يلزم تشييد الشيء بنفسه وان استقصيه
 البساطي وقوله عليه شاة الخ جواب الاول وحذف جواب الثانية
 للعلم به من جواب الاول لانه لما علم منه ان المقاسمة على حكم
 النصف علم منه ان المقاسمة في الثانية على حكم الثلث وقوله
 غيره اي كل واحد من غيره وانما صرح بحكم الاول وهو قوله
 عليه شاة الخ مع علمه من قوله كالخليط الواحد لقوة الخلاف
 فيها وليس قوله بالقيمة تكرر مع قوله والجمع الماخوذ منه تركه
 لان تلك في تراجم الخلط وهذه في الساعي بمعنى اذا وجب
 له جزء من شاة او بغير ياخذ القيمة لاجزا وعليه يتقدر له عامل
 يتعلق به اي هو وان وجب للساعي جزء شاة او جزء بغير على احد
 الخليطين اخذ القيمة والباقي اية على حد قول الشاعر
 وتأخذ يرضه بذباب عيش **هـ** احب الظاهر ليس له شاة
و خرج الساعي ولو يجذب طلوع الثريا بالنجر **ش** اي وخرج
 الساعي بحياة الزكاة كل عام خصب او جرب لان الضيق على
 الفتر اشد فيحصل له ما يستغنون به وسنة خروجه طلوع
 الثريا مع الفجر فان الثريا عدم نجوم مرفقة طلوعها تارة يكون
 مع النروب وتارة عند ثلث الليل وتارة عند نصفه وتارة عند
 غير ذلك من اجزاء الليل بحسب الارض من شتاء وصيف وخريف
 ورياح وتارة مع طلوع النجوم ولا يكون الا في اول الصيف وبيان
 انهم وطلوع الثريا هو الف المرفوف بالفتح حين يسير
 الناس بمواضعهم الى ما هم وطلوعها بالفتح منتقب ايار على
 صاحب التديس وعلى صاحب الفاربة والثلاثين الساب والعشر
 من بشير الشمس في عاشر درجة من برج الجوز وهو اول

ون

فصل الصنف وانما طلب خروج السعاة في هذا الوقت ونيط الحكم
به زقبا بالناس لا اجتماع المواشي على الكافن اعوزه سن يكره
عند غيره وتحت المصنعة عنهم يحمل الزكاة الى السعاة او تب
السعاة بالسير اليهم وهم متفرقون على المياه والمراعي لو
خرجوا في زمن الربيع وان كان الاصل انا طه الاحكام بالسنين
التمرية وبه قال الشافعي هنا واختاره بن عبد السلام وانظر
نصه واعتراض بن عرفة عليه والرد علي بن عرفة في شرحنا
الكبرى فاصل خروج الساعي واجب واما خروجه في الوقت
الخاص فيحتمل ان يكون واجبا بحيث يمتنع التقدم عليه والتأخر
عنه ويحتمل انه سنة والتفصيل بيده **ش** وهو شرط وجوب ان
كان وبلغ **ش** يعني ان يجرى الساعي شرطا في وجوب الزكاة كالنساء
على المشهور لعمل اهل المدينة ان كان ثم سعاة ويمكن الوصول
الي ارباب المواشي وعدا هذا ان لم يكن اولم يصل الي قوم
فالزكاة بمروء الحول اتفاقا او وصل ولم يجد او عد ولم يأخذ
فزاد او تنقصت بموت او ذبح لم يقصد به الفرار فالمشهور ان
كما ياتي قوله وان سال فتنقصت او زادت ولم يصدق او صدق
وتنقصت فالمرور في قوله وهو راجع بحمل الساعي لا الزكاة
فهي عايد على غير مذكور ولا للساعي لانه اسم ذات وهو لا يملك
شرطا وانما الذي يكون شرطا اسم المعنى او العرض مثلا وقوله
ان كان وبلغ فان لم يكن وجبت الزكاة عند الحول اتفاقا وكذا
ان كان ولم يلمن بكونه كما افاده كلام الشارح فالمرور بالمرور
ولم يبلغ فان الزكاة لا تجب بمروء الحول **ش** وقبل يستقبل
الوارث ولا تبدل ان اوصي بها **ش** اي واذا فرغنا على المشهور

من ان

في م

من ان يجرى الساعي شرط وجوب فمات رب الماشية بعد
الحول وقبل يجرى الساعي او اوصي بها باخراجها فلا يجب علي
الوارث الاخراج لان الموصي مات قبل الوجوب ويستقبل
الوارث حوله من الان ولا تبدل الوصية علي ما يخرج قبلها
من الثلث من فلك اسير وصادق مريفي ونحوهما بل تكون
في رتبة الوصية بالمال المعلوم مما ياتي في اخر الوصايا في قوله وقدم
لصيق الثلث فلك اسير الخ لا يقال هذا ايمارض ما ياتي من قوله
كثرت وياشيتة وان لم يوص اي فتخرج من راس المال لان
ما هنا محمول علي ما اذا كان ساعي وما ياتي علي ما اذا لم يوجد
ساعي او وجد ويات بعد بحبه وبحل استقبال الوارث
لان لم يكن عند الوارث نصيب فان كان عنده فانه يبيع له ويز
الجميع كما ينبغي قوله وضمت الفائدة له الخ **ش** ولا تجزي **ش**
اي ولا يجزي زكاة من اخرجها قبل يجرى الساعي ولا يختص
تفريع هذا علي كون ساعي شرط وجوب بل وعلي
انه شرط صحة لان ما قبل قبل حصول شرط الاداء فهو ما
يأتي من قوله او قدمت في عين وياشيتة محمول علي من لا
ساعي له اولهم ولم يبلغ **ش** مكروره بها ناقصة ثم رجع وقد
كثرت **ش** تشبيه في الاستقبال والضمير المجرور بالمصدر عايد
علي الساعي والمجرور بالحرف عايد علي الماشية اي مكرور الساعي
بالماشية ناقصة عن نصاب ثم رجع وقد كملت بولادة او ابدال
من نوعها فانه يستقبل بها حوله لان حوله انما هو مكروره
بما بعد مرور الحول عليها ولا ينبغي للساعي ان يرجع علي الماشية
ولا يمر عليها في العام الا مرة بن رشد لانه لو كان يرجع بعد

بكثر

عي

Copy

University

ان يمر بها كذا لم يكن كذلك ولا انقبط لها حول
 وقيدنا كالحا بولادة او ابدال لانه محل الخلاف اما لو كانت
 مفيدة من شر الوصية او ارب فانه يستقبل قوله واحد لكن
 ليس في كلامه بيان الوقت الذي يستقبل منه وفيه تنصيص وهو
 انما ان كملت بولادة او ابدال لها بماشية من نوعها فانه
 يستقبل من يوم سروره لان سرور الساعي اول اهتدائه للمول
 ونقدم ان التنازع حوله حوله وقدم ان مبدل الماشية
 بماشية يبنى على حول المبدلة وان كملت بميراث او شوا او نحوها
 فانه يستقبل من يوم كملت كما مر عند قوله وضمت الفايده
مر فان تخلف واخرجت اجزا على المختار **ش** يعني اذا كانت
 السماة موجودين وشأنهم الخروج وتخلفوا في بعض الاعوام
 بشغل فخرج رجل زكاة ماشية اجزات ونجلا كلام المؤلف
 علي اذا تخلف بعد ولادة محل الخلاف علي ما قال الرجراجي
 واما ان تخلف لا لمذرفا في يخرجون زكاة في خلاف في هذا
 الوجه وعكس بن راشد في المذهب فحكى المشهور عدم الاجزا
 فيما اذا تخلف لا لمذرفا في الرجراجي حكى فيه الاتفاق علي
 الاجزاء **مر** والاعمال علي الزيد والنقص للماضي بتبديده العام
 الاول **ش** يعني ان الساعي اذا تخلف والماشية نصاب ولم يخرج
 الزكاة في مدة تخلفه فانه يعمل علي الزيد الموجود لعام محيه
 اتفاقا ولما مضى من الاعوام علي المشهور عرف عددها في كل
 سنة او لم يبق وهو قول بن القاسم واسهب ومحمد وابن
 جيب وسحنون وعليه عمل اهل المدينة فلو تخلف عن خمس من
 الابل اربعة اعوام فوجدها عشرين اخذت عشرة شاة ويمل
 علي

علي النقص ايضا للماضي ولو بذبح او بيع لم يتصد به فوارا
 كما لو تخلف عن عشرين اربعة اعوام فوجدها خسا فليأخذ
 اربع شياه بن عرفة ولا يصح زكاة مدة تخلفه قال في المدونة
 وان رجعت الي مال الزكاة فيه فلا صدقة فيها وكل ذلك بتبديده
 العام الاول في الاخذ ثم ما بعده الي عام محيه ولا يبدأ به
 محيه ثم يطالب بزكاة ما قبله في فتمت المعني وهذا ابل خلاف
 فمن تخلف عنه الساعي واختلف قوله في الحارث ولو قال
 والاعمال علي ما وجد في الماضي لكان اخضر وشمل ما اذا وجدها
 بما لها الا ان ينقص الاخذ النصاب او الصفة فيعتبر من هذا
 فائدة القول بتبديده العام الاول وهو مشني من قوله عمل علي
 الزيد والنقص ولو اتي به بما التفرع فيقول فان نقص الاخذ
 النصاب او الصفة اعتبر لكان انصب والمعني ان الساعي اخذ
 الزكاة مما وجد لما مضى الاعوام مبتدئا بالاول الا ان ينقص
 الاخذ للاعوام الماضية النصاب لتخلفه عن مائة وثلاثين
 شاة اربعة اعوام ثم وجدها اثنين واربعين او نقص الصفة
 لتخلفه عن اثنين ابله خسة اعوام ثم وجدها سبعا واربعين
 او خسا وعشرين فيعتبر ما بقي ففي الاول تسقط زكاة العام الرا
 والخامس لنقص النصاب بمداخذ ثلاث شياه للثلاثة الاعوام
 وفي الثاني يلزم ثلاث بنات لبون عن العام الثالث والرابع
 والخامس لقصوره عن سن الحقائق بمداخذ حقتين للمامين
 الاولين وفي الثالث ستة عشر شاة لقصوره عن سن المتأخرين
 بمداخذ العام الاول واوفي قوله والصفة مائة خلولا مائة
 مع فيصدق بما اذا نقص الاخذ النصاب والصفة معا وما

مع

على القول بأنه يبدأ بعام محببه المتقابل لما ذكره المؤلف فانه
ياخذ زكاتها على ما وجدها عليه في عام محببه ولا يبرأ من
الاخذ بالنصاب او الصنعة فاذا كانت عام محببه ثلاثا واربعين
شاة وقد تختلف على اربعة اعوام فانه ياخذ عن كل عام شاة
ولا يقبل التقصير الحاصل ياخذ الثلاث لثلاثة **ش** كتحلفه عن اقل
فكل وصدق **ش** يعني ان الساعي اذا غاب مدة ثلاث سنين
مثلا عن اقل من نصاب كالثلاثين غنما لم يجدها حملت بولادة
او بدل من نوعها نصابا وصارت خمسين مثلا فان المقتر وقت
الكمال عند بن القاسم ومالك وسقط ما قبله ويحكم من حين
سقط وصدق رجائي وقت الكمال ولكنه يهل على ما وجد فيه
الا ان يتقص الاخذ بالنصاب او الصنعة فيقتصر هكذا ابيند ما في
ح وهو المرتضي ولو حملت بنايدة لم تجب الامن حين الكمال
اتفاقا وببارة اخري التشبيه في اعتبار وقت الكمال ولو قل
انه مشبه بما تضمنه قوله والاعمل على الزيد والتقص الخ من
العمل على ما وجد وهو الكمال هنا وبقوله بتبديده العام الاول
من اعوام الكمال لكان احسن لانه حينئذ تشبيه بمذكور
لا ان تقصت هاربا **ش** هذا يخرج من قوله والتقص اي فانه
لا يهل على التقص وانما يهل على ما قربه الا في عام القدرة فلي
ما وجد ولا يصدق في التقص وهذا هو حكمه تاخيره لهذه
عن قوله وصدق بل ولو لم يبق شيء اخذت منه لان النافعا من
لزكاته فاذا هرب بها وهي ثلاث مائة ثم بعد ثلاثة اعوام قدرا
عليه ووجدناها اربعين فيؤخذ منه على حكم ما هرب به في
الاعوام الماضية واما في عام القدرة عليه فيؤخذ منه على ما
وجد

صوابه خمسة

وجد ويراعى هنا كون الاخذ يتقص النصاب او الصنعة بالنسبة
للاعوام الماضية لا بالنسبة لعام الاطلاع لانه يدل فيه على وجد
قبل اخراج ما وجب للاعوام الماضية فلو اطلعنا عليه في الفرض
المذكور بعد خمس سنين فاننا اخذنا عن الاعوام الماضية اثني عشر
شاة وناخذ عن العام الخامس شاة واحدة وما قرنا علم ان
قوله بتبديده العام الاول راجع لهذه ايضا كما ذكره **ح** وانه يا
نسبة لما مضى الاعوام لالعام الاطلاع **ش** قوله لا يصدق
الحارب في التقص يريدون اذا لم تقم له بيعة كما صرح به في النوادر
وايضاف قد قال بن عبد السلام هذا بين ان قدر عليه واما ان
جاتيا او قامت له بيعة فينبغي ان لا يؤخذ منه الا على ما ارعاه
في التقص واعترضه بن عرفة في التاييب ولم يعترضه فيمن قامت
له البيعة فقال وفيها القدرة عليه كتوبته ونقل بن عبد السلام
تصدق التاييب دون من قدر عليه لا اعرفه الا في عقوبة شاة
الزور والزيديق والمال اشد من العقوبة لسقوط الحد بالنسبة
دونه انتهى كلام **ح** وهو يفيد انه اذا جاتيا لا يصدق في التقص
وكلام بن عبد السلام يفيد انه يصدق في التقص كما يصدق في الزيادة
على اخذ القولين وقد ذكر الطحاوي **ش** كلام بن عبد السلام هذا
في شرح قوله لان تقصت هاربا كما فصل **ح** وكذا افضل في التوفيق ولم
يذكره في شرح وان زادت الخ ولعله ليعلم التصديق في الزيادة
حيث جاتيا اما بطريق المساواة او بطريق الاول **ح** وان زادت
له فلكل ما فيه بتبديده العام الاول **ش** الضمير المجرور بالله ما يد
على الحارب بما شئته والمضي الى الحارب اذا زادت ما شئته عن
القدر الذي هرب به فانه يزكي لكل عام من الاعوام الماضية

ما فيه فاذا هرب وشيا وسون ثلاث سنين ثم افاد بعد
 ذلك ما يتي شاة ضمه اليها ثم اقام كذلك سنين ثلاث ثم وجد
 الساعي فانه ياخذ عن كل عام زكاة ما كان فيه من قليل او كثير
 ولا ياخذ زكاة ما افاد اخواني العامين الاخرين لما مضى من
 السنين وهو قول مالك النخعي وهو قول جميع اصحابنا المدنيين
 والمصريين الا شهاب فانه قال يؤخذ للماض علي ما وجد
 ولا يكون الهارب احسن حالا من تخلف عنه السعاة قال
 سند ويكفي في رده اتفاق اهل الافاق علي خلافه وعلي
 المشهور فان قامت له بيعة بان الزيادة انما حصلت في هذا
 العام مثلا فلا كلام انه فعل عليها وان لم تقم له بيعة بذلك لم ي
 ان الزيادة حصلت في عام كذا ففعل بصدق وهو قول ابن
 القاسم وسحنون النخعي وهو الاحسن لان الزكاة لا تجب عليه
 الا باقراره او بيعة ثبتت عليه وليس فسقه بالتي يمضي عليه
 الدعوي دون بيعة ولا يصدق وهو قول ابن الماجنون
 وتؤخذ منه زكاة ما يورث الاعوام علي ما هي عليه الان الامام
 النزار فانه يؤخذ علي ما قرره فقط بلا خلاف واليه اشارت
 وهل يصدق قولان ويعتبر ببيعة العام الاول علي القولين كما
 يفتي في سيلة ما اذا انتقصت هارب فان نقص الاخذ النصاب
 او الصفة اعتبر كما مر وظاهر كلامهم ان تصديقه علي القول
 به بلا يمين وحل القولين بين تصديقه وعدم تصديقه حيث
 لم يبي تايبا والا فتقنا علي تصديقه كما يفيد كلامه بن عبد
 السلام كما اشرنا اليه سابقا وان سال فتقنت او اذق فالقول
 ان لم يصدق او صدق ونقصت وفي الزيد نرد **ش** يعني ان

الساعي

الساعي اذا سال رب الماشية عن عددها فاخبره عنها ثم تغيرت
 مما كانت عليه لتقصير بموت او دمج لم يقصد به الخراف من الزكاة
 او لزيادة بولادة او قايمة ثم رجع الساعي فقد عليه الماشية
 فوجدها قد تغيرت عما اخبره فان كان الساعي لم يصدق رب الماشية
 بما اخبره به او لا فالمعتبر ما وجد وان صدقه وتغيرت الي تقى
 فذلك وان تغيرت الي زيادة ففي ذلك طريقتان الاولى ان
 المعتبر ما صدقه عليه والثانية ان المعتبر ما وجد وهو مراد
 المؤلف بالتردد ولعل منشاؤه هل تصديقه بعد حكم الحاكم ام لا
 والراجح منهما العمل بما وجد نزع لو عزل من ماشيته شيئا للساعي
 فولدت لم يلزمه دفع اولادها قال سند قال ولو عين له طعاما
 تقين ولا يبيعه فان باعه منه بمثله ولا يفسخ البيع لان الزكاة
 في حكم الديون فيجوز لمن هي في يده التصرف فيها بشرط الضمان
 كتسلف الوديعة وتسلف الوصي من مال محجوره **و** واخذ
 الخواارج بالماضي **ش** يعني ان الخواارج علي المسلمين وهم الذين
 يرون ساراه الخارجون علي علي رضي الله عنه اذا استعوا من اعطاه
 الزكاة اعوا سام قدر عليهم فانه تؤخذ منهم في تلك الاعوام **ش** **ض**
 عن العين والحربة والماشية وينبغي ان يعلموا فيها حاملتها
 من تخلف عنه الساعي لا حاملتها الهارب ولهذا قال الا ان يرموا
 الاداما عليهم فيصدقون ولو في عام القدرة قال اشهب لانهم
 يباولون بخلاف الهارب وقد مضى تصديقه بما اذا لم يكن خروجهم
 استناعا من دفعها واليه اشار بقوله الا ان يخرجوا منها الي الزكاة
 فلا يصدقون في الدفع وتؤخذ منهم لانهم حينئذ وينبغي ان
 يعلموا حينئذ حاملتها الهارب قوله الخواارج صفة لوصوف محدو

شية

ضية

أي الطوائف الخوارج جمع خارجة على معنى طائفة خارجة
 وفي خمسة أوسق فأكثر وان يارض خراجية الف وستماية
 رطل مائة ثمانية وعشرون درهما ملكا كل خمسون وخماسة
 من مطلق الشير **هـ** هذا مطلق على قوله أول الباب يجب الزكاة
 في كذا وكذا أي والواجب في خمسة أوسق فأكثر لأنه لا وقص في
 الحبوب كالعين المشران ستم بلا اله أو نصنعان ستم بالاع
 ما ياتي وسواك انت الارض خراجية أو غير خراجية كما هي عليه
 ابن شاس وغيره وخو في المدونة وبلغ خمسة الأوسق بالكيل
 المصري ستة أرايب وثلاث أرايب وربع أرايب بأرايب القاهرة
 ومصر قال المؤلف حركتك سنة سبع أو ثمان وأربعين وستماية
 بمد مير علي مد النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة شيخنا عبد الله
 المنوفي رحمه الله انتهى ولك ان تقول فوجد ستة أرايب ونعنا
 ونصف وية وبلغها بالوزن الف رطل وستماية رطل وكل رطل مائة
 وثمانية وعشرون درهما ملكا وكل درهم خمسون وخماسة
 من الشير المطلق أي بصدق عليه اسم الشير من غير قيد من
 ولا ضرر وهو المتوسط وكان ينبغي ان يقول من متوسط
 الشير والدينار اثنان وسبعون حبة على المعتد وما كان
 الكيل لا ينضبط لأنه يختلف باختلاف الارض والاكنة ضبط
 المؤلف النصاب بالوزن لأنه لا يختلف وكذا قيل ان الكيل الان أكبر
 مما كان في زمن سيدي عبد الله المنوفي فالنصاب الان أربعة
 أرايب ووية فقط **ص** من حب وتم نقط **ش** هذا خمسة خمسة
 أوسق واعلم ان الزكاة تجب في عشرين نوعا قيد تحت قوله
 ستة عشر القطاني السبعة الحمص والفول واللوبيا والعدس والبر

والجلبان

والجلبان والبسيلة ويدخل أيضا القمح والشير والسمك والعلس
 والذرة والذرة والرخن والزبيب ويدخل أيضا الدرة ذوات
 الزيت وهي الزيتون والجلبان أي السمسم وحب الفجل والقمح
 فهذه ستة عشر داخل في قوله من حب ويجب أيضا في التمر
 فهذه عشرون ولا يجب في آتين على المعتد ولا في قصب ويقول
 ولا في فاكهة كرمات ولا في حب الفجل والمصفر والكتان ولا في
 التوابل وهو الخنفل والقريرة ولا ينسون والثمار والكمون
 والحبة السوداء وخودك **ص** متقاس أي حال كون التدر المذكور
 متقاس من بته وصوانه الذي لا يختص به كثر القول الاعلى واما
 قشور الذي لم يزايله فانه يجب كما ياتي في قوله وحب قشر
 الارز والعلس وهو راجع لقوله من حب **ص** مقدار الجفاف **ش**
 فيقال ما ينقص الحب والتمر والزيتون اذا جف وفي السليمانية
 لا ينظر الي الزيتون في وقت رطبه حتى يجف ويتناهي حال جفافه
 فان كان فيه خمسة أوسق بعد التخفيف ففيه الزكاة وهذا اذا
 كان عادته ان يجف كالحبوب وتمر وعنب وزيتون غير صوبل
 وان لم يجف كالثلاثة بمصر قال مالك فان كان رطب هذا الخنفل
 لا يكون تموا ولا هذا العنب زيبا فليخرج ان لو كان فيه ممكنا
 فان صرح في التقدير خمسة أوسق اخذ من ثمنه كان ثمن ذلك
 عشرين دينارا او اكثر واقل بن المواز وليس له ان يخرج زيبا **ص**
 نصف عشره **ش** هذا مبتدأ خبره تقدم في قوله وفي خمسة أوسق
 او غير مبتدأ بخلاف أي الواجب نصف عشرة وهو بيان للقول
 المخرج وصفته وذكر انه نصف العشر بشرطه الا ان يخرج
 من التمر والزبيب اللذين يجفان والحب الذي لا ريت لجنسه واما

أي الاحمر

أي الأبيض

لا ب

الذي لجنسه زيت كالزيتون فيخرج من زيته ان كان في بلد له
 فيها زيت وان كان في بلد لا زيت له فيها فيخرج من ثمنه وكذلك
 ما لا يجف كزطب مصر وعينها والنول الذي يباع اخضر وذكر
 الضير في قوله نصف عشرة باعتبار ان الخمسة اوسق قدرا في
 قد والمذكور نصف عشرة كزيت ماله زيت **ش** شبه في نصف
 عشرة لكن علي حذف مضاف اي نصف عشرة اذ ان كان
 مما لا زيت له فان كان ماله زيت اخذ نصف عشرة زيت ولا يجري
 الاخراج من حبه ولا من ثمنه علي المشهور ومذهب المدونة
 ومذهب الرسالة حيث قال فان اخرج من ثمنه اجزاء ان شاء الله
 ضئيف **ص** وثن غروي الزيت وما لا يجف وقول اخضر هذا
 معطوف علي زيت لا علي الحما من عشرة لان التثنية يمنع منه
 اي ونصف عشرة ثمن غروي الزيت مما لجنسه زيت كزيتون مصر
 سواء بلغ الثمن عشرون دينارا ام لا قاله في المدونة ونصف عشر
 ثمن ما لا يجف كزطب مصر وعينها ولا يجري الاخراج من حبه اي
 بان يخرج ثمرا او زيبا او امارطا او عينا فلا يتوهم ونصف عشر
 ثمن قول اخضر او حصر او غيب حيث يتقدم ربيبه ويبع اخضر
 وان شا اخرج يايسا من جنسه وظاهر كلام المؤلف انه يتقبل
 الاخراج من ثمنه كما في الذي قبله وليس بمراد بل المراد ان لا يخرج
 من ثمنه ان شا وان شا اخرج عند جبايا كما في القينة ونحو
 ما لا يجف ان ما يجف لا يخرج من ثمنه وهو كذلك ويخرج من حبه
 سواء اكله او باعه وهذا اذا باعه لمن يجفنه واما ان باعه لمن لا
 يجفنه فانه يجوز ان يزكي من ثمنه كما يشهد كلام المواق وهذا
 في قول اخضر لا يترك حتى يبيس وهو الذي يستقي بالسواقي فان

كان

كان كذلك فحكمه حكم ثمن النخل والعنب الذي يبيس كل منهما فيخرج
 عنه حيا ولا يخرج من ثمنه **ن** فان قلت وجوب الزكاة في
 النول الاخضر والحصص الاخضر والفريك يخالف قوله والوجوب
 بافراك الحب قلت لان سلم انه يخالف لانه حصل في كل الافراك
 والدليل علي ان الافراك يكون قبل البيس قول المؤلف في باب تناول
 البنا والاشجار ومضي بيع حب افرك قبل بيسه بقبضه فان
 قلت الراجح ان الوجوب يبيس الحب لا بافراك الحب قلت
 هذا مبني علي القول بان الوجوب بافراك الحب **ص** ان سقي باله **ش**
 هذا شرط في قوله نصف عشرة اي ونصف العشر واجب في كل
 ما ذكر ان سقي باله كالد واليب والايدي ويدخل في الالة النقالان
 من البصر **ص** والافالعشر ولو اشترى السبع والتحق عليه **ش** يعني
 ان الواجب فيما لم يسبق باله الشرا كالملا ولو اشترى السبع ممن
 نزل بارضه او اجراه الي ارضه بثقته لم يوجب قوله عليه العلة والسلام
 فيما سقت السها والبيون العشر **ص** وان سقي بها فعلي حكمها **ش**
 سناه اذا تساوي اي تساوي مدة السقي بالاله مع مدة السقي بمصر
 او تساوي عدد السقي بها علي ما بينه والمستقي بها شي واحد
 وما قارب التساوي هو ما دون الثلثين له حكم التساوي وذلنا
 كلامه علي ما اذا لم يكن احدهما التوذييل قوله وهل يوجب الخ والمراد
 بكونه علي حكمها ان يقسم الحوت نصيبين فيؤخذ من احد النصيبين
 الشرعي حكمه سقي بالسبع ومن النصف الاخر نصف العشر **ص**
 وهل يوجب الاكثر خلاف **ش** اي وهل يوجب الاكثر عند اجتماعهما فيخرج
 منه الجميع وشهره في الجواهر ولا يوجب الاكثر ويبيس كل حكمه
 وشهره في الاشاد خلاف وهل المراد بالاكثر الاكثر مدة ولو كان

ها

المستقيهما كالسقي في الاقل او دون او اكثر او المستقيان
 قلت مدته كما لو كانت مدة السقي ستة اشهر فما سهران
 بالسيح واربية بالة لكن سقيه بالسيح مرتان وستية بالالة
 مرة فانه يكون كله كما يسقي بالسيح دايم والاول ظاهر كلام
 المواق ترجيحه ودرج عليه بعض الشراح وعذاه لابن عرفة
 والثاني قبل الباجي وظاهر كلام **ز** ترجيحه وعلم بما قرنا ان
 الموضحة ان المستقي بالالة والسيح زرع واحد سقي كل مدة بالسيح
 ومدة بالالة وعد سقيه باحد هما او مدة سقيه باحد هما
 فاقول **و** تتم القطاني **س** يعني ان القطاني تتم في الزكاة ببعضها
 لبعض فاذا اجتمع من جميعها خمسة اوسق زكاهما على انها
 جنس واحد في الزكاة وهو المذهب بخلاف البيع فانها فيه جنس
 واحد اجناس يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا يد ايد كباياتي
 والقطاني كماله غلاف كالفول والحمص واللوبة والبسلة
 والجلجلان وحب الفجل والعدس والجلباب **س** كلف وشيرون
س تشبيه في القمري تتم كما تتم القطاني فمن ربح من جميعها
 خمسة اوسق فيلزم ويخرج من كل صنف بقدره والكت جدين
 الشعير والقمح لا قشرله ويصرف عند المفاربة بشعير النبي **و** ان
 يبلدان ان زرع احدهما قبل حصاد الاخر **ز** يعني ان هذه الاشياء
 يجمع بعضها الي بعضي سوا كانت مزروعة ببلد واحد او ببلدان بشرط
 ان يزرع الثاني قبل حصاد الاول لان الحصد في الحبوب كالحول
 سوا كان في فصل او فصلين وهذا الشرط مطلق القمري حيث
 قلنا بالقمح كابل ببلد او اكثر خلا **ت** حيث حصد ببلد او
 والضمير في احدهما للمضمومين المفهومين من قوله وتتم القطاني

لانه

لانه يقتضي ضمونا وضمونا اليه او الطرفين المفهومين من
 قوله لهما اي الطرفين وانما قال احدهما حتى يفيد انه لا بد
 في الضمان بحاسه ولو قال احدهما بالافراد لم يفيد هذا المعنى
 بل لو قال كذلك لافا دان الثلاثة المضمومة يلغي في ضمها ان
 يزرع واحد منها قبل حصاد الاخر وقوله قبل حصاد الاخر اي
 ولو بالترب وكلام اللحن ضيف مانه لا بد ان يبتني من حب الاول
 الي حصاد الثاني ما يكمل به النصاب علي المشهور وهو مذهب
 ابن القاسم في النابتين انهما نكبان اذا جمعهما الملك وحمل الحول
 قال بعض يفتي ان يعتبر بقا حب الاول الي وجوب الزكاة
 في الثاني فقط لا الي حصاده بالفعل **س** فيضم الوسط لهما **س** اي
 فيسبب اشتراط الاجتماع في الاصل لو كانت الزروع ثلاثة
 زرع ثانيا قبل حصاد الاول وثالثا بعده وقبل حصاد الثاني
 يضم الوسط لهما اي للطرفين علي سبيل البدلية اذا كان فيه مع كل
 منها نصاب مثل ان يكون فيه ثلاثة وفي كل منها وسقان فيزكي
 الجميع اذا بقي حب السابق لحصد اللاحق فان لم يكن في الوسط
 مع كلا الطرفين علي البدلية نصاب وفيه معها علي المبيعة
 نصاب فتال **س** يعني ان يستدل لزكاة في الجميع واليه اشار بقوله
 الاول لثالث مثل ان يكون في كل وسقان فلو حمل النصاب من
 الوسط مع احدهما وهو مع الاخر قاصو مثل ان يكون في الوسط
 ثلاثة وفي الاول الثاني والثالث واحد او بالعكس قصص اللحن
 الزكاة علي انما صر وظاهر ابن بشير وبن علي بن الحاجب كالمسقط
 الخليل والذين استظهروه بن عرفة ان حمل النصاب من الاول
 والوسط زكي الثالث معهما وان كل من الثالث والوسط زكاهما

في

دون الاول قال بعض ولعل الفرق انه اذا اكل من الاول
والثاني فالاول مضموم للثاني فالقول للثاني وهو خيط الثان
واذا اكل من الثاني والثالث فالثاني مضموم للثالث فالقول
للتالث ولا خلطة للاول به وهو فوق جيد ويمكن ان يحمل قول
المولف فيمن الوسط لهما على ما اذا اكل النصاب من الوسط مع
كل منهما او مع الاول وقوله الاول الثالث على ما اذا اكل من
منهما او كل من الوسط والثالث فيدخل فيه ما قاله بن عرفة
في هذا الباب **م** لا لئلا يورث وورثه وارز ورضي اجناس
ش يعني ان هذه الارضية لا تنضم لما سبق من الفهم وما بعده
وبعضها لا يضم الي بعض لانها اجناس على المشهور لتباعد
منها فمما فقوله لا لئلا يورث الخ معطوف على معنى قوله كلف الخ اذا
مناه كلف في شئ لا لئلا يورث الخ وانما به على ذلك لانه لما كان
يقرب من حكمة البر بجايتوه انه كالسلك يضم للمترجما قبل به
فتفي ذلك واما عدم ضمه للمطاني فمضمون **م** والسم
وبذر الفجل والقرطم كالزيتون **ش** كان الاولي ان يقول والسم
وبذر الفجل والقرطم اجناس وسيقطع الزيتون اي فلا يضم ولاد
منها للاخر لان هذا معنى الصم لا الاخراج لانه سبق في قوله
كزيت باله زيت اللحم الا ان يقال انه لما فاتت النوى على الزيتون
بالصراحة فيما سبق نص عليه هنا اي انه حب يجب فيه الزكاة وان
كان اللحم وهو الاخراج ليس مراداهنا **م** فتقربا خريفة الامتياز
به ونقطه وليس فيه تكرار مع ما تقدم لان قوله من حب بيان
فيه الزكاة من الحبوب ودخل تحت الزيتون كما مر وقوله كزيت باله
زيت بين فيه صفة المخرج فقط وهنا تكلم على حكم الذي له زيت

غير

غير الزيتون فقال ان السم وبذر الفجل يعني الاحمر والقرطم حكمها
كالزيتون لا الكتان فانه لا زكاة فيه وكلام السم بهرام خصوصا
في الشوح الصغير قريب من هذا الكلام والمعنى ان هذه الاشياء
تكون كالزيتون في انه اذا بلغ حب كل واحد خمسة اوسق اخرج
من زيت السم او نصفه قل الزيتون او اكثر ولا يريد انه كالجنس
الواحد فمما انتهى المواد منه **م** لا الكتان **ش** اي يزر الكتان لا
زكاة فيه ولا في زيتيه وليس واحد منهما بطعام ولا في زيت السليم
والجوز على المشهور **م** وحسب قسرا الارز والسم **ش** اي حسب
ليكل النصاب فاذا كان الارز مثلا اربعة اوسق وبشرة خمسة
اوسق كانت الزكاة واجبة فيخرج منه السم او نصفه بعد قسره
او عشرة او نصفه بقشرة ولا يبين الاخراج منه من غير قسركا
قاله بعض شيوخ **م** وان تصدق بشئ اي انما تصدق به
بعد طيبه ولم ينويه الزكاة يحسب ويخرج منه واستوجرتا
ش المعطوف محذوف اي وما انتا جردا جردا جردا او صلة
والمعطوف عليه قسروا منصوص بترفع الخافض اي بقية احوال
ولا سقطه كان اخصر واحسن اي قتا او غارا او كيلا ويجب
لنظ القاط الذي مع الحصاد لانه في معنى الاجارة لا لقط القاط
الذي تركه ربه على ان لا يعود اليه وهو حلال لمن اخذه قاله
ابو الحسن **م** لا اكل دابة في درهما **ش** يعني ان ما اكله الدواب
في حال الدرايس فلا يحسب لمصلحة المحرم منه فتلى منزلة الافاق
الهاوية واكل الوحش والطيور وما اكله الدواب في حال
استراحتها فانه يحسب ليزكي عنه واكل في الهمة يعني الى كول
م والوجوب بافراك الحب وطيب الثوب **ش** ال في الوجوب **م** قف

عن عن المضاف اليه واصله وجوب الزكاة كان بافراك الحب
والمراد بالافراك ان يبلغ حدا يستغني به عن السقي وذهاب
الرطوبة وعدم التنفس وذلك انما يكون بيسه والمراد بطيب الثمر
بلوغه الحد الذي يحل بيه فيه وقد ذكره المؤلف في باب بقوله وهو
الزهر الخ فالمراد بالافراك اليسى وقوله والوجوب بافراك
الحب الخ فايده تان فايده سبقت وهي قوله وحسب قدر الارز
والفلس كما تقدم السببه على ذلك وفايده تاني وهي قوله **من**
فلاش على وارث قبلها لم يصوله نصاب **ش** الضموني قبلها
عائده على افراك الحب وطيب الثمر والمعنى ان الانسان اذا
مات قبل الافراك والطيب المذكورين فلا زكاة على وارثه ان
لم يصرف في حصته نصاب ولو كان المترك الثمن نصاب لان
اكون كان قبل الوجوب اما لو مات بعد افراك الحب وطيب الثمر
لوجبت الزكاة ولو لم ييب كل وارث نصاب اذا كان في المترك
نصاب وفي قوله على وارث اشارة الى انه حصل للوارث اما لو
مات قبلها وقد اعترق ذمته دين فليس الحكم كذلك وهو
كذلك فيزكي على ملك الميت لانه باق على ملكه لا يورث الوارث
فيه لكون الدين قدما وقوله على وارث خبر لا وقوله قبلها
متعلق بوارث وقوله لم يصوله نصاب منته لوارث ولو قال
كوارث كان احسن لسؤله لما اذا اعتق العبد قبلها او اسلم
الكافر او وهب الزرع او بفضه او تصدق به على معين او اشتم
النصف كما في الطلاق او اشترع السيد مال عبده فتجب الزكاة
واذا وقع شيء من ذلك بعد هلك يتغير الحكم عما كان قبله **ش** والزكاة
على البايع بعد هلك **ش** يعني انه اذا باع زرع بعد افراكه او شجره

بعد

بعد طيبه فان الزكاة في ذلك على البايع لتدبيره لانه ابتاعه بعد
تعلق الزكاة فيه والفقر اشراكه في ذلك بالشرا ونصنه فهو
كسب المفضولي وسوا باع الزرع قايما ولا جزا فالاولاد ويكون المشتري
ما سونا في قدر ما يوجد في الزرع فان لم يكن ما سونا فعلى البايع
ان يتخير قدره كك ويؤيد عليه ليس من الخطا فان باع ذلك
من نصرا في فان البايع يتخير من ذلك حتى يعلم ما خرج منه
ويؤيد من عنده **ش** الا ان يعدم فعلى المشتري **ش** يعني ان ما
تقدم من ان الزكاة تؤخذ من البايع بحله اذا لم يكن سعرا والا
فعلى المشتري على مذهب بن القاسم في المدونة ان وجد عنده
ذلك الطعام بيته ويرجع على البايع بما يوجب ذلك من الثمن **ش**
ابن رشد ويرجع بما يتوبه ايضا من النفقة التي انتقها في عمله
اشتهى اي لان السقي والملاحة على البايع فيرجع المشتري فيما يخص
ذلك من الثمن اي فان لم يوجد عنده ذلك الطعام بيته اشبع بها
البايع ان يسريو ما وترويد **ش** فاسد وبعبارة اخرى قوله
فعلى المشتري اي كان المبيع باقيا بيته عند المشتري او اثلته
المشتري واما اذا تلف باس سواي فان الزكاة لا تؤخذ من
المشتري قاله ابو الحسن وكذا الواتلته اجنبي وماني **ش** مما
يخالف ذلك لا يقول عليه **ش** والنفقة على الموصي له المين
يخر لا المساكين او يكيل فعلى الميت **ش** يعني ان من اوصى
شخص معين بجزء من ثمره او زرع كالزبيب ونحوه يريد
قل طيبه فان نفقة الفقير الذي وقفت الوصية به من سقي
وعلاج تلزمه لانه مجرد الايضا والموت يستحقه وله فيه النظر
والتصرف العام فصار شريكا واختار بالمعين من غيره كما يمكن

فانه اذا وصي للمساكين بجزء لا تقف عليه لعدم التبيين ولا نعم
 لم يستحقوا الابد الاقوال والطيب وبقوله جزء مما الوصي بكيل
 كخمسه اوسق ونحوها فان التقف على الميت كما كالميت ويدخل
 في الجزء وصيته لرؤية مثلا بركة زرعه اي بمقدارها وقد تقدم ذلك
 فقوله لا المساكين كانت الوصية بجزء او كيل وقوله او بكيل عام في
 الموصي له سواء كان ميتا او غير ميت ولو قال والتقف على الموصي
 له العين بجزء والا فلي الميت لكان اخصر وسكت المؤلف عن الزكاة
 على من انظر الحكم في الشرح الكبير **ص** وانما يخبر من التمر والعنب **ص**
 الخوص بفتح الخاء وسكون الراء مصدر خوص يخوص بضم الخاء وسكون
 وهو خور ساعلي النخل من الرطب تمرا ولبسا الخا لشي المتدنية
 يقال خوص هذه النخلة كذا وكذا وسقا والمعبران التخريص خاص
 بالتمر والعنب على المشهور وفي الحاق الزرع بها عند عدم امن
 اهله عليه او جبل امين عليه قولان صحيح كل منهما وختلف في سبب
 مشروعيتها التخريص فيها فقيل لحاجة اهلهما وهو ظاهر قول مالك **ص**
 فيها لا يخوص الا العنب والتمر للحاجة الي اكلهما رطبين انتهى وعلي
 هذا يلحق غيرها بهما في عهد السلام لا سيما في سنين الشدائد
 وقيل ليس شرعها لشدّة ظهورها وقيل تبدل توروده فيهما
 فيقتصر عليهما كما تقتصر القرعة على محالهما وبني بن الحاجب التوري
 في تخريص غيرها وعدمه على التعليل بالحاجة واسكان الجز
 قال في توضيحه وفيه نظر لانه على في الدوة بالاول فيلزم على
 ما قال ان يكون الموصور تخريص غيرها اذا احتج اليه وليس كذلك
 والذي ينبغي ان يقال انما اعتبر في الدوة شدة الحاجة في
 غلب الاوقات والازمان والزيتون ونحوه ليس كذلك
 وفي

ص

وفي التعليل الثاني نظر لان الزيتون والحب يجوز بيعهما اذا كان
 فلولم يكن الخبز فيهما لم يجوز بيعهما انتهى **ص** اذا حل بيعهما **ص**
 واختلت حاجة اهلهما **ص** هذا ايات وقت الخوص وهو نحو
 قول المدونة ويخوص الكرم عنب اذا طاب وحل بيعه والنخل
 اذا زهت وطابت وحل بيعهما اي لان حلية البيع عند ما يحصل
 حل شئ من ارباب الشيا الخوص من اكل وساقية لا قبل وتقدم
 ان علة التخريص لاختلاف الحاجة فمنهم من يريد البيع ومنهم الاكل
 ويريد البسيس وهو ظاهر قول مالك فيها لا يخوص الا التمر
 والعنب للحاجة الي اكلهما رطبين انتهى وحديث فيرد على
 المؤلف حيث ذكر الاختلاف هنا شرط مع كونه علة والا قرب
 نصب قوله نخلة نخلة على الحال يتا ويل فصلا مثل بابا بابا اي
 لا يجمع الخارج من الحايط في الخور ولا يجوز بل يجوز كل نخلة على
 حدة لان الجمع اقرب الي الخطا واما الثمن نخلة فان اتخذت
 في الجفاف جازوا لادلا فني المصنوع تفصيل **ص** باستقاط نقصها
 لا سقطها **ص** يعني ان الخارج من يسقط باجتهاده ما يعلم عادة
 انه اذا جف التمر او الزبيب ينقص منه بفعل ذلك في كل نخلة
 يقول مثلا قد رما علي هذه كذا او اذا جف ينقص كذا فيعمل على
 قوله ان كان عدلا واما ما يريه الموهوب او ياكله الطير وما اشبه
 ذلك فانه لا يسقط لاجله شيئا تقريبا لجانب الفقراء وهذا مراده
 يقول لا سقطها واذا لم يسقط عنه هذا فالمرية والصلوة والاكل
 واللف من باب اولي في عدم الاستقاط وسقطها بفتح التاء
 ويكون بمعنى شعول وسكونها ويكون بمعنى فاعلى **ص** وكفى
 الواحد **ص** يعني انه يكفي خارج واحد ان كان عدلا عارفا لانه

نخلة نخلة ح

حاكم فيموزان يكون واحد او كان عليه الصلاة والسلام يبيت
 عبد الله بن رواحة وحده خارصا الى خير بخلاف حكمي
 الصيد فلا بد من التقدد والفرق انهما كما كانا بخلافات
 عن الشر من غير حنبه اشبه المتولين والتقويم لا يفي فيه
 واحد وتنهى الآية **ص** وان اختلفوا فلا كلام وان اختلفوا
 خرمي بثلاثة في زمن واحد فان اتفقوا فلا كلام وان اختلفوا
 فقال احدهم مثلاً ستة واخوتها ثمانية واخوتهم عشرة اخذ يقول
 الاعرف ان كان سوارا اي الاقل او الاكثر قولنا في زمن واحد
 اخترازا عما اذا وقع التحريم من غير ان كان يوجب يقول
 الاول **ص** والامن كل جزء **ص** اي وان استوفوا في المعرفة اخذ
 من كل واحد جزء على حسب عددهم ان كانوا ثلاثة اخذ
 من قول كل الثلث وهكذا افلوراي احدثهم مائة واخوتهم تسعين
 واخوتهم اثنين فيزكي عن تسعين وليس ذلك اخذ يقول من راي
 تسعين انما هو كوافقة ثلث مجموع قالوه وعجازه الكولف تصدق
 بغير المواد ان تصدق باخذ الثلث من قول احدها ومن الاخذ
 الثلثين مثلاً فكان ينبغي ان يقول في كل نسبة قابله بمجموع
ص وان اصابته جائحة اعتبرت **ص** الضمير في اصابته كاتبع
 الخاص اي وان اصابته الجائحة ما وقع فيه التحريم قبل جذازه
 اعتبرت فان بقي بعد هابا تجب فيه الزكاة زكاة والا فلا وليس
 هنا بيع وعمله الشيخ عبد الرحمن علي بابيع بعد الطيب انظر فيه
 في شيوخنا الكبير **ص** وان زادت على تحريم عارف فالاحب الامام
 وهل على ظاهره او الوجوب تاويل **ص** مقدم انه يشترط في
 الخاص ان يكون عدلا عارفا فاذا خرمي الثمرة فوجبت التز
 ما

ما

ما خرمي فانه ياخذ زكاة الزايد قيل وجوبا وقيل استحبابا
 قال فيها ومن خرمي عليه اربعة اوسق فوجبت خمسة
 فاحب الي ان يزكي لقلة اصابته الخراسي اليوم فتقول الامام
 احب الي ان يزكي حمله بمعنى الاشياخ علي الوجوب كالحاكم
 يحكم بم يظهر انه خطأ صراح وهذا اجل الاكثر وحمله بمعنى علي
 الاستحباب كابن رشد وعياض لتقليله بقلة اصابته الخراسي
 فلو كان علي الواجب لم يلتفت الي اصابته الخراسي ولا الي خطأ
 ونحوهم رادق لو لفتت الثمرة عن تحريم العدل العارف
 فان ثبت التقى بالبينة العادلة مما بها والام تقضى الزكاة ولاه
 يقبل قول رجا في تقضى الاحتمال كون التقى منه قاله الجلاب
 ويقتضيه التقليل انه لو تحقق ان التقى من خطأ المحرم
 لتقتت الزكاة وهذا الموضع احد مواضع من المدونة حمل فيها
 احب علي الواجب وفيها ولا يتوصا بيني من ابوال ابل والبا
 ولا بالسل المزوج ولابا البند والتم احب الي من ذلك ومنها
 قولها في العبد يطاهر الي ان يصوم ومنها قوله في السلم الثاني
 اذا باع الوكيل بغير العلم احب الي ان يعين وفي السلم الثالث
 في النهراني يبيع الطعام قبل قبضه وقد اشتراه من مثله احب
 الي ان يشتريه مسلم حتي يقبضه من النهراني ومنها قوله
 في استبرأ الامة الراية ينيب عليها غامب احب الي ان يسترها
 وفي الحج الثالث احب الي ان يصوم مكان كسر المدوي وفي الصلاة
 وان كان مفرقة او نحوها او يستر ما يشاء احب اليه الاعادة
 ابا وفي الحجر ولا يتولي الحجر الا القافني قيل فما حب الشر
 قال القافني احب الي وفي السوقة احب الي ان لا تقطع الابا

احب

والاجداد لانهم اباؤنا لان الدية تفلظ عليهم **ص** واخذ من الحب
 كيف كان **ص** يعني ان الزكاة تؤخذ من كل نوع من انواع الحب
 اذا اجتمع من الانواع نصاب ويؤخذ من كل نوع بقدره فان
 كان الحب نوعا واحدا كما للقمح مثلا فانه يؤخذ منه جيدا كان
 اورد يا اوسطا فان كان هناك قمح وشعير فمنها وان كان
 هناك قمح وشعير وسلت نحن كل بقدره ولا يؤخذ من الوسط
 عن الطرفين وشارب قوله كالتمنوع او نوعين لقولها اذا كان
 في الحايطة صنف واحد من اعلا التمر او ارناء اخذ منه والحق
 المولف به النوعين كما فهم من قوله في الجواهر وان اختلف النوع
 على صنفين اخذ من كل صنف بقسطه والا اي بان اختلف
 على التمر نوعين فمن اوسطها اي اي الانواع لقولها واذا
 كان في الحايطة اجناس من التمر اخذ من اوسطها ولعل المولف
 جعل الاجناس على الانواع لقول بن رشد الا ان يكثر انواع
 اجناس الحايطة من القمح فيؤخذ من وسطها قياسا على المواشي
 فقوله كالتمراخ تشبيه فيما علم من قوله واخذ من الحب كيف
 كان اي ويؤخذ من كل بقدره كالتمنوع او نوعين وقوله
 يوما حال اي حال كون التمنوع او نوعين وانما خالف التمر
 غيره لانه لو اخذ من التمر ما ينوبه لسق ذلك لاقتلاف
 ما في الحايطة فاخذ من الوسط **ص** وفي ما يتي درهم شرعي او
 عشرون دينارا او اكثر او جمع منها بالجوز ربع المشرق اي والوا
 ربع المشرق في ما يتي درهم شرعي وقد مر قدر الدرهم وهو الم
 خسون وخمس مائة من مطلق الشير او عشرون دينارا او
 شرعا وقد رآه دينار اثنان وسبعون حبة من مطلق الشير

وزاد

وما زاد على ذلك اخرج **ص** لانه لا وقص في العيين والحب
 او جمع من الذهب والفضة كقشرة دينار ومائة درهم او خمسة
 دنانير ومائة وخمسين درهما او خمسة عشر دينارا وخمسين درهما
 لان كل دينار يتا بله عشرة دراهم وهو مراده بالجوز لا بالقيمة
 فلا زكاة في مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة درهم وقوله
 فاكتر عطف على ما يتي فيكون حذفه من الثاني لدلالة الاول
 او عطف على عشرون محذوف من الاول لدلالة الثاني وقوله
 بالجزي بالتجزية والمقابلة بان يحيل كل دينار في مقابلة عشرة
 دراهم اي لا بالقيمة ولا بالجودة والرداة **ص** ان ارتضي
 ان النصاب من دراهم مائة بالمائة بالانصاف مائة وستة
 وستون نصفا وثلثا نصف لان كل عشرة انصاف ثلاثة دراهم
 ومن القروش البنادقة عشرون قرشا لان كل قرش وزنه
 عشرة دراهم ومن اي طاقه اثنان وعشرون ومن الريال
 والكلب اثنان وعشرون وربع والنصاب من الذهب الشريفي
 والابراهيم والبيد في اربعة وعشرون دينارا الا خمسة
 قرايط وثلث قيراط وخمس ثلث قيراط **ص** وان لطفل او مجنون
ص هذه المبالغة في وجوب زكاة التقدين اي ولو كان المالك
 لهذا النصاب طفلا او مجنونا يجامع عدم التكليف والاختلاف
 الخارج الذهب القابل بعدم وجوب الزكاة في مال الطفل والمجنون
 وما حرمها وما شيتها فالزكاة اتفاقا لهما بنفسهما **ص** او
 او تقصت او برداة اصل او اضافة وراحت ككاملة **ص** يعني
 ان الزكاة تجب في المايته درهم او في المشرق دينار ولو كانت
 ناقصة في الوزن كافي العدد تفصلا يحطها عن رتبة الكاملة

ق

كعينة او جنتين في كل المزارع كما عند جمهور اصحابنا او كانت
 وارثة الا انها ردية من مدها وتنقص في التصفية او كانت
 ناقصة بسبب الاضافة كما في مضافة بنحاس ونحوه فتوله
 وراجت ككاملة راجع للتلافة لكن رجوعه للتأنيث فيد باذكات
 رداها بسبب انها تنقص في التصفية وان كانت لا بسبب انها
 تنقص في التصفية فانها تركي ولو لم ترج برواج الكاملة ونحوه
 قوله وراجت ككاملة انها ان لم ترج بان الخط عن الكاملة حيث
 يكون في البلد ناقصة وكاملة سقطت زكاة الاوليات اتفاقا
 وحسب في الاخيرتين الخالص فان بلغ النصاب زكاة واعتبر
 ما فيها من بنحاس او غيره اعتبارا لعروض من ادارة واختار
 واليه الاشارة بقوله والاحسب الخالص اي وان لم ترج ككاملة
 حسب الخالص في الاخيرتين كما مر منه انه انت الضمير في قوله
 او تنقصت وفيما يأتي باعتبار العين المستفاد من قوله وفيه
 ما يتي درهم شرعي الخ ولو ذكره باعتبار النصاب المذكور
 المستفاد من المقام كان اخضر فكان يقول او تنقص وراج
 كامل وتعدد بتعدد في مودعة وسجرت فيها باجر لا ينفرد
 الخ وقوله او برادة اصل او باضافة معطوفات علي معنى تنقص
 اي لم تكمل ينقص وزن او برادة اصل او باضافة فان قلت
 الاضافة ليست سببا في التنقص بل في الكمال فالجواب ان
 الغرض كونها ناقصة في نفس الاسامي او لم تكمل في نفس الامر
 حسب كمالها في الظاهر **مر** ان تم الملك وحول غير المدين
 يعني ان شرط الزكاة في العين وغيرها ان يكون المال مملوكا
 ملكا تاما فلا زكاة علي غاصب ومودع ولتقتل لعدم الملك

وعبد

وعبد ومدين لعدم تمامه ولا علي السيد فيما يدعيه لان من
 ملك ان يملك لا يبعد سالكه ولا في غنمة قبل قسمها لعدم
 قواره ومن شرط الزكاة ان يحول علي المال حول وهذا في غير
 المعادن واما هي فيساقى حكمها وان خرجها من الارض كخضاد
 الزرع ومثل المعدن الركا حيث احتاج لغير نفقة او عمل فانه
 يزكي ولا يشترط سرور الحول فيه ولم يشبه المولى عليه **لند** **وره**
 وتقدر بتعدد في مودعة **مر** المشهور ان الزكاة تنقضي في العين
 المودعة بتعدد الاعوام ولو غاب المودع بها وكذا الموضع بها
 كن اقطع من ماله قطعة وبعث بها الي مصر بتياع بها طعاما
 لبياله فمرا الحول قبل صرفها ولا تأثير لم يولي من صرفها لقوته
 وان بعث بها لشر السوة لبياله او زوجته فان لم ينفق عليها
 وجبت عليه زكاتها والا فلا لانه **وعد** **مر** ومتجوز فيها باجر **مر** يعني
 ان العين اذا دفعها ربحها كن يتجوز فيها بغير اجرا وباجور بان جعل
 له في كل يوم اجرا معلوما فان الزكاة تجب فيها كل عام لان تحريك
 لها التحريك ربحا فهو وكيل فاذا كان ربحا مديرا قوم ما يبدع
 العامل من البضاعة كل عام وزكاه مع ماله وان غاب ولم يعلم
 قدرها اخر زكاتها الي حضوره فيزكيا كما مضى بلا خلاف فتوله
 باجر لا نفوم له وقد يقال هو اولي بهذا الحكم والظاهر انه
 يعوي فيط يتبديع العام الاول **مر** لا منصوبة **مر** يعني ان العين
 المنصوبة لا زكاة علي ربحها الجزء عن تنفها فاذا اخذها من
 القاصب فالشهور ان يتركها للعام واحدة تنقص ما يريد ولو
 ردها القاصب مع ربحها لانها حينئذ كدين الغرض لانه يتركها
 غير المدين اذا قبضه زكاة واحدة لما مضى من الاعوام ويتركها

من على العين
 المنصوبة

الفاصل ان كان عنده ما يحمله فيها الضمان لها واما الماشية
اذا غصبت ثم ردت بعد اعوام فالاشهر انه يزكياها لكل عام
مضي الا ان يكون السعاة قد زكياها هذا ما رجح اليه مالك ورجح
ابن عبد السلام قال الشيخ عبد الرحمن وصوبه ابن يونس كما ذكره
المواق وذكر بن عرفة انها تزكي لعام واحد وعزاه لها فقال
والعلم المفصولة فيها لابن القاسم تزكي لعام فقط وله مع اشهب
لكل عام انتهى واما النخل اذا غصبت ثم ردت بعد اعوام مع ثمرها
فانها تزكي لكل عام بلا خلاف اذا لم تكن زكيت اي يزكي ما يخرج
منها اذا ارد الفاضل ذلك **ومد فونة** يعني ان العين هـ
المد فونة اذا ضل ربحا عنها وصر عليها اعوام ثم وجدها
بعد فالاصح انه يزكياها لعام واحد لا لكل عام مضي ولا فرق
بين ان يدفنها في الصخر او في غيرها صوابية شريفة
ان العين الضابطة اذا وجدها ربحا فانه يزكياها لعام واحد
لا ماضي الاعوام وهو المشهور وسوا التقطت ام لا والتبديد
بالالتقاط انما هو ليل لا يتكرر مع قوله ومد فونة لان مد فونة
لا يفهم له بل المراد ان يفضل ربحا عنها **ومد فونة** على ان
الروح للعامل بلا ضمان **ش** يعني ان العين اذا دفعها ربحا لمن
يتخذ فيها والروح كله للعامل ولا ضمان عليه ان تلفت ثم قبضها
ربحها بعد اعوام فانه يزكياها لعام واحد لا ماضي الاعوام
على المشهور لانه لا يتقدر على تحريكها نفسه فاستفتى القطة
الا ان يكون مديرا في ربحها مع ماله اذا علم انها على حالها ولا زكاة
على العامل فيها ولو كان عنده وفابها لايها ليست له ولا في ضمانه
وان افاد فيها نصابا استقبل به فان كان على ان الروح لربحها فهو

قوله

قوله ومتخذ فيها باجوائه كان على الروح بينهما فهو قوله
والنصاب الحاضر يزكيه ربه ان ادراها للعامل كما ياتي **ومد فونة**
في عين فقط ورثت ان لم يعلم بها او لم توقف الا بعد حول بعد
قسمها وقبضها **ش** اعلم ان المعتد في المذهب ان العين الموروثة
فايدة يستقبل بها حول بعد قبضها ان لم يكن له فيها شريك ويبد
قسمها وقبضها ان كان له فيها شريك وسيصرح المؤلف بهذا
بقوله واستقبل بفايدة تحددت لا عن مال الخ فابينه تفهم
المؤلف هنا ضعيف فلا يفهم للمقود المذكورة الا قوله
فقط على المذهب فلو وصل قوله الا بعد حول بعد قسمها هـ
وقبضها بقوله ورثت واسقط ما بينهما الواقف مذهب المدونة
واحتوز بقوله فقط عن الحرث والماشية اذا ورثا فانها هـ
يزكيان مطلقا اي من غير قيدي الايقاف والعلم لحصول
الما فيها من غير كبر محاولة وعبارة الشامل جارية على المذهب
ونفسها وان ورث عينا استقبل بها حول من قبضه او قبض هـ
رسوله ولو اقام اعواما او علم به او وقف له على المشهور انتهى
ولا يفهم للارث اي او وهبت او وصي بها **ومد فونة** ولا موصي
بتفرقتها **ش** يعني ان العين او الماشية او الحرث اذا اوصي
بها انسان لم يترك على معين او على غير معين فاخذها هـ
الموصي له بتفرقتها واقامت عنده اعواما فانه لا زكاة فيها
لنومها عن ملك ربحا بمجرد الموت والموضع ان الموصي مات
قبل مرور الحول فان مات بعده وهي نصاب او هي مع ما عنده
نصاب فانها تزكي على ملكه ذكره في شرح الشامل والتبديل الذي
ذكره الشريفة وسوا اوصي بها في الصحة او في المرض واذا

فرقها فلا زكاة علي من سارت اليه الابد حول من يوم قبضها
اذا كان في حصته نصاب لانها قايمة من جملة التواقيف والمراد
بالعين كما قاله **ق** اللقوية وهي الذات فيشمل العين والحرف
والماشية **ص** ولا مال رقيق **ش** يعني ان الرقيق ومن فيه شايبة
رق لا زكاة في ماله عين او ماشية او حرث ولا فيها يربد للتجارة
بلا خلاف لعدم تمام تصرفه ولا زكاة علي سيده عنه فان ائتمه
استقبل به حولا وكذا الوقت **هو** **ق** ومدين **ش** يعني ان المدين
لا زكاة عليه في ماله العين الحولي لان الدين يسقط زكاته
وسوا كان الدين عينا او عرفيا حالا او موقلا لعدم تمام الملك
واما المحدث والماشية والحرف فان الزكاة في اعيانها فلا
يسقطها الدين كما ياتي **ص** وسكة ومياغة وجودة **ش** هذا
مطوف علي ما قبله كما قاله الشوقال البساطي علي عين علي
الصحيح من ان المعاطيف اذا تكورت تكون علي الاول والمعني
ان الانسان اذا كان عنده من النقد دون النصاب كماية
وثمانين درهما لكن لاجل سكوته او حفي صيانته او جودته
يساوي نصابا فان قيمة ذلك لا تؤثر في وجوب الزكاة وكذا
كانت المياغة محرمة او جائرة فتعوله وسكة الخ اي ولا زكاة
في قيمة ما ذكر وكان يمكنه الاستغنى عن هذه بقوله فيما مر
بالجز **ص** وحلي وان تكسروا لم يتشم ولم ينوع عدم اصلاحه
ش الحلي بفتح الحاء وسكون اللام وتخفيف الياء غرد واما بهم
الحاء وسكون اللام وتشديد الياء جمع حلي والمراد الاول والالاء
الفعل المشتمل علي ضميره وحاصل الفعل في هذه المسئلة ان الحلي
اذا تكسر فلا يخلوا اما ان يتشمز او لا فان تشمروا جيت

زكاة

زكاة لانه يتعذر اصلاحه ولا يهود الا بالسك فهو كالبر وسوا
نوي اصلاحه اولا وان لم يتشمز بان كان يمكن اصلاحه وموده
علي ساكن عليه فلا يخلوا اما ان ينوي عدم اصلاحه او لا فان
نوي عدم اصلاحه فالزكاة والا فلا زكاة فيه فمفني كلامه
المولى انه لا زكاة في الحلي وان تكسروا انتني تشمزه ونية
عدم اصلاحه بان نوي اصلاحه او لم يوشيا ونحوه صادق
ثلاث صور يجب فيها الزكاة احداها التشمز ونية عدم اصلاحه
ثانيها التشمز مع نية اصلاحه ثالثها عدم التشمز مع نية
عدم اصلاحه وما تقدم من انه لا زكاة حيث عدت النية
مع عدم التشمز هو المحول عليه لان الاصل عدم الزكاة وان
كان ينهون المدونة وجوبها **ص** او كان لرجل **ش** يعطون علي
تكسروا المعني ان الحلي لا زكاة فيه وان تكسروا كان لرجل
يريد اذا اخذه لمن يجوز له استعماله كزوجته وخادها ونحو
اولئك من خاتم وابت واسنان وحلية صوف اوسيف
انقلت يانصل كالقبضة او لا كالغمد وانظر لو كان السيف
حلي واتخذته امرأة لزوجها هل لا زكاة فيه كما اذا اتخذ الرجل
الحلي لنفسه الناصر اللقائي انتهى فان اخذه الرجل او المرأة
للتجارة ففيه الزكاة وانظر الديميري **ص** او كرا **ش** اي لا زكاة في
الحلي المتخذ للكر او كلابه يشمل سا اذا كان ماله رجل او امرأة
وانما نص علي عدم الزكاة فيه ليللا يتوهم انه كما كنوي به التجارة
ثم ان كلام المولى هذا فيما اذا كان مقفلا للكر الا يجرم عليه
استعماله واما ما يجرم استعماله علي ماله فلا يدخل في قوله او كرا
لعله عقبه الا محرم البس وحشيد فما اقتضاه كلام البايعي

من ان المشهور انما يتخذ الرجل من حلي النساء الكوافيه الزكاة لا
يخالف قول المؤلف او كذا **اص** الا يحرم اللبس **ش** يعني ان الحلي
اذا كان محرم اللبس فانه يجب زكاته بلا خلاف في ذلك ما كان
لرجل كخاتم ذهب وسوارا ولها المكحلة ومروود من ذهب او ففة
ش اول اقتنا كاللاواني ويقع في بعض النسخ زيادة اللبس وهي
مضرة لفصول الكلام معها **واجاب** **ب** يعني ان المراد باللبس
لباسه الانتفاع فيشمل الاواني وغيرها **ش** او بعد العاقبة
ش اية ابتداء وانتهائها والمعنى ان الحلي المتخذ للمساكنة لحيوات
المرء المشهور وجوب الزكاة فيه سواء كان لرجل او امرأة
كالوكان مستخذ اللباسها فلما كبرت اتخذته لعاقبتها **ش** او
صداق **ش** اي وكذلك يجب الزكاة في الحلي اذا اتخذته الرجل
ليصدقه لامرأة ينزوجهما او يشتري به امته يتسرى بها وهو
المشهور **ش** او منوي به التجارة **ش** يعني ان الحلي المتخذ
بنية التجارة يجب زكاته باجماع سواء كان لرجل او امرأة يريد
ولو كان اولاً للقيمة ثم نوي به التجارة ويكره لعام من حين
نوي به التجارة اي يركي وزنه كل عام اذا كان فيه نصاب
او عنده من الذهب والفضة ما يكمل النصاب **ش** وان رجع
بحره وركب الرثة ان نزع بلا ضرر والا تحريم **ش** يعني ان
الحلي الذي يجب زكاته فانه لا يتخذ منه ولو كان مرسماً بالجوهر
اي مركباً من الياقوت وغيره لكن ان نزع ذلك منه في ضرر
يحمل منه فساد كسوم بعض الجواهر او غرم فانه يتوع منه ويكرى
زنته اي وزن ما فيه من العين كل عام ان كان نصاباً او دونه
وعنده من العين او من عروض التجارة المداة ما يكمل به النصاب
وسوا

٤٧٤
وسوا كان الجوهر تباعاً للحلي ام غير تباع واما ما فيه من المداون
فانه يركي زكاة العرض ادارة واختكاراً واما ان كان ذلك
الجوهر لا ينزع من الحلي الا بضرر يحصل فيه فانه يتحريم ما فيه
من العين ويكرى زنته كل عام على المشهور وهو مذهب المدونة
ان بلغ نصاباً كما مر وزكاة العرض على حاله من ادارة واختكار
ش وفيها الوجه لاصل **ش** الريح كما قال بن عوف زائد ثمن بيع تجر
على ثمنه الاول ذهباً او فضة انما قال زائد ولم يقل زيادة لان
الريح المراد منه اصطلاحاً هو العدد الزائد لا الزيادة ولا يستعمل
عادة في الزيادة عند التقها فلذا لم يقل اسماً ومصدرهما مو
له تأمل واحتمل بقوله ثمن مبيع من زيادة غير ثمن المبيع كمن المبيع
ويقوله تجر من اشترى سلعة بعشرة مثلاً بها بخمسة عشر
وكانت للقيمة ويقول على ثمنه الاول من ثمن زيادة المبيع اذا
ناله في نفسه من غير مراعاة الثمن الاول وتأمل لاي شيء
قال ثمن مبيع تجر قطاً هذه ان زائد ثمن مبيع قيمة لا يسمي ربحاً
ولله قصد الريح المزكي في حده وهو الظاهر ومعنى كلام
المؤلف ان من عنده دون النصاب من العين فتجر فيه
فصار نصاباً قبل الحول ولو يوم فانه يركي لتقام حول من يوم
ملكها كالساج على المشهور لا من يوم الشراء ولا من حصول **ش**
الريح فلو ملك ديناراً واقام عنده احد عشر شهراً ثم اشترى
به سلعة باعها بعد شهر بمشروني فانه يركي الان **ش** قول
وهو الريح اي ان حول الريح ميني على حول اقله ويجب تقيد
كلام المؤلف بشروط الغوايد اذ هي يستقبل بربحها كما يستقبل
بها وتتم لربحها على ما يأتي في قوله وان نقصنا بربح فيها او

في احدى اهما تمام نصاب الخ **من** كغلة بكتري للتجارة **ش** يعني ان
 من التري عتارا مثلا ليخوفه فانه اذا اراه وقبض من غلته
 ما فيه الزكاة فانه يركبه حول من يوم ملك ما تقدم في كوايه او
 زكاه لان هذه الغلة ترجع لا فائدة لا من يوم التري ولا يستقبل
 خلافا لاشبه فلو ملك دينار واحد عشر شهرا والتري به دينار
 للكرافا كراها وحصل من كوايها بعد شهر عشرون دينارا
 زكي ساعة ادولوزكي عشري دينار في رمضان ثم التري بها
 دارا للتري في ذي القعدة وحصل من كوايها نصاب في ذي
 الحجة فالحول رمضان واحتجز بكتري للتجارة عن غلته
 شتري للتجارة او بكتري للقيمة فالكواها لا يحدث فانه يستقبل
 بها حول بعد قبضها كحاياتي **و** لو ربح دين لا عوض له عنده
ش متعلق بالرجح قبله وبابيهما كما لا اعتراض اي ضم الربح لاصله
 ولو كان ربح دين لا عوض له عنده ومعني منه هتانه يركي
 الحول من يوم السلف حيث سلف الثمن واشتري به ومن
 يوم الشرا حيث اشترى بدين فاذا سلف قدرا كان نصابا
 ام لا واشتري به سلعة ثم باعها بزيادة على ما سلف عشري
 دينارا مثلا بعد حول من يوم السلف وجيت عليه الزكاة وكذا
 لو اشترى سلعة بقدر ما في ذمته ثم باعها بعد حول من يوم
 الشرا بزيادة على ما سلفه نصابا فانه يجب عليه الزكاة
 قاله في البيان وبني بقوله لا عوض له عنده على محل التوهم
 لانه اذا كان له عوض عنده كان احري بالحكم المذكور **ص**
 ولينفق بعد حوله مع اصله وقت الشرا **ش** يعني ان من بيده اقل
 من نصاب قد حال عليه الحول ثم اشترى ببيعته سلعة وانفق
 البعض

البعض بعد الشرا فانه اذا باع السلعة بما يتم به النصاب اذا
 ضم لما انفقته يجب عليه الزكاة وسواياها بقرب الشرا ام لا
 لان الفرض ان الحول قد تم قبل الشرا واما اذا انفق قبل
 مرور الحول فلا ضم لان المال المنفق والمشتري لم يجعها
 الحول فقوله ولينفق معطوف على لاصله وقوله بعد حوله
 متعلق بمنفق والضمير عايد على المال المنفق لان منفق
 صفة مال المحدث في وقوله مع اصله متعلق بحوله والضمير
 عايد على الرجح وقوله وقت الشرا متعلق بمنفق وصوابه بعد
 الشرا ولا يقال ان وقت بيعتي بعد لانه لا يعرف كما قاله
 ح اي لان الذي ياتي بمعنى بعد انما هو عند قبض كل من عاري
 علي انه تقدير يوسعي لا تقدير اعراب اي وقت تقبض الشرا
 وسي كان وقت تقبض الشرا كان بعد الشرا بالضرورة ولو
 انفق قبل الشرا لم يفهم على المشهور بنا على تقدير الرجح موجودا
 يوم الشرا وهو مذهب المدونة لا يوم الحصول ولا يوم الحول
 خلافا لاشبه والمغيرة فاذا مضى لشرة دناير عند شخص
 حول فاشترى منها بخمسة سلعة ثم انفق الخمسة الباقية ثم باع
 السلعة بعد ذلك بايام او سنة او سنتين بخمسة عشر فانه يركي
 عن عشريين فلو انفق الخمسة قبل شرا السلعة ثم اشراها بالخمسة
 الباقية فباعها بخمسة عشر فلا زكاة عليه حتي يبيعها بعشريين
 ولما فرغ من الكلام على حكم الرجح شرع في بيان حكم الفائدة
 بعد ما له على تصويرها لانه المقصود بالذات فقال **ص**
 واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال **ش** عرف بن عروة الفائدة
 بقوله هي مالك عن عرض ملك للتجرو وهو عني قوله وهي

التي تجددت لاعن مال فقوله لاعن مال خرج به الروح
والفلة وملكها بقوله كسبية وميران وكالم يكن ذلك شاملا
لأن عرض القنية وهو احد نوعي الفائدة ادخله بقوله
او غير مزي اي او تجددت عن مال غير مزي فهو عطف
على معنى قوله لاعن مال ومثله بما لا فرد له في الخارج غير
فقال كمن عرض مقتني واحترزه عما تجدد عن مال مزي
كمن سلع التجارة فانه يزي حول اصله كما هو وما قرنا من
جعل قوله تجددت صلة بوصول حذف مع مبتداه لاصفة
لفائدة انحصرت الفائدة في النوعين وان دفع الاعتراف
عنه بانه يوهم ان الفائدة اعم مما ذكر في ان كلام المؤلف
مقتد بما اذا كان المقتني غير ماسية فان كان ماسية وابدلها
ببين او نحوهما بني على حول الاصل وهو المبدل ان كان
نصا بيا وان كان دون نصاب فان ابدله يبين استقبال وان
ابدله بنوعه بني على حول المبدل بل انه يستقبل بيمين
المقتني حول من يحق قبضه سوا باعد بنقد وقبضه خورا
او باعه واخر قبضه ولو فرارا او باعه بموجبل ولو اخر قبضه
فرارا هدا هو ظاهرا كلام المؤلف هنا وهو موافق لظاهر كلام
المدونة وقوله بدلا عن مقتني للمقتني وباعه لاجل فلكل الما
اشارة لطريقة بن رشد وهي مخالفة لظاهر المدونة وتتم
ناقصة وان بعد تمام لثانية او ثالثة **س** يعني ان القواعد يقيم
بعضها لبعض فاذا استفاد فائدة بعد اخرى فان كانت الاولى
ناقصة ابتداء عشرة مثلا او كانت كاملة اولاد ثم رجعت الي
عشرة مثلا قبل جريان الزكاة فيها فانه اذا استفاد ما يكمل

به

به النصاب فانها تنضم الي الثانية ويصير حولها من حول الثانية
فان تنقمت الاولى والثانية عن النصاب كمنه وخسة
فانها يضمنان الي ثالثة ناقصة مكملتها نصا بيا او كالمسته
كشربي ويصير حول الكل من يوم افادة الثالثة وهكذا
تتم الثالثة والرابعة الي ما يكمل النصاب بما بعده فاذا اكمل النفا
وقف عن التزم ويصير ما بعده حول موثقت قوله وتتم ناقصة
لثانية رقابوب المال وقوله ناقصة حال من تايب فاعل تنضم
اي تنضم لثانية ناقصة او تايب فاعل تنضم اي فائدة ناقصة
وقوله وتتم اي يجب ضمها وقوله وان بعد تمام اي وقبل
الحول يدل على الاستثناء اي وان بعد تمام النصاب لا الحول خلافا
للشارح ولو قال وتتم ناقصة لهما لكان احضر وهذا كله
بالنسبة للمعين واما المماسية فقد تقدم ان ما حصل من
فائدة تها بعد النصاب يقيم كما مر في قوله وضمت الفائدة
له **س** الا بعد حولها كاملة فلي حولها **س** يعني ان الاولى اذا عرض
لها التقي تنضم للثانية محله اذا لم يحل عليها الحول وهي كاملة
اما اذا كان التقي انما عرض لها بعد ان حال عليها الحول
كاملة فانها حينئذ لا تنضم كما بعد ما بل تزي على حولها يريد
اذا كان فيها وفيما بعد ها نصاب ولا فيضان كما بعد ها
فقوله لا بعد الخ مستثنى من قوله وان بعد تمام استثناء متفلا
لانه مستثنى من التمام ويبدل متعلق بالمستثنى المقدري بعد
الا اعني تنضم الذي دل عليه المستثنى منه وتزكي الاولى
عند حولها بالنظر للثانية والثانية عند حولها بالنظر للاولى
لكن يلزم على ما ذكره في الثانية قبل سرور الحول عليها حيث

زكيت الاولي حيث لم تنضم بالنظر كما بعد ما الا ان يقال وروي
 قول انصب الذي شرط الاجتماع في الملك وبعض الحول
 واثار بقوله كالكاملة اولاد الي ان الفايذة الاولى اذا كانت
 كاملة من اول الامر واستقرت على كمالها فانها لا تنضاف
 الي ما بعد ها ولا يضاف اليها وكان الاول اسقاطها لانها
 مستفادة من قوله لا يبد حولها كاملة **تأمل** وان نقصت
 فخرج فيها اوفي احداها تمام نصاب **ش** يعني انه اذا استفاد
 فايذة بعد اخرى ونقصت عن النصاب بعد جريان الزكاة
 فيها كصيرورة كحسية خمسة والرحية مئليها فان حال
 عليها الحول ثانيا وهما ناقصتان بطل حولها ورجعتا
 كمال واحد لا زكاة فيه ثم ان افاد من غيرهما ما يتم بهما
 ما فيه الزكاة استقبل بالجميع حولا من يوم افاد اكمال الثالث
 هذا ما لم يتجر فيها اوفي احداها ما يكمل النصاب اما لو اخرج
 فخرج فيها اوفي احداها تمام نصاب فلا يخلو وقت كمال
 النصاب من خمسة او حبة اثار اليها بقوله فان حصل الكمال
 عند حول الاول بحوم او قبله كذي الحجة فعلى حولها بحوم ورجع
 وتختص صاحبة الروح به ويترك غيرها وان اخرج فيها بعد خلطها
 فخرجها على حسب عدد ديها فيزكي روح كل واحدة على حولها
 واما اذا لم يخلطها اركي كل واحدة بزوجها وان حصل بعد شهر مثلا
 من حول الاول كروبيع فممنه والثانية على حولها وان حصل عند
 حول الثانية رجب انتقلت الاولى اليه وركبتا معا عند حول
 الثانية فتوله وان نقصت اي وركبتا معا عند حول
 بديل قوله فخرج تمام نصاب واما لو كان فيها مع ما بعد ها نصاب
 فكل

عنه حول الاول او قبله
 فعلى حولها وفقط بهما
 وبعد شهر فنه والثانية على
 حولها وعنه حول الثانية
 او تشك فيه لا يثبتها عنه
 كعبه هـ صح

بديل قوله فخرج تمام نصاب فكل على حوله حصل بخروج اولاد
 قوله وان نقصت اي رجعتا للنقص بعد التمام وجوبا **ش**
 الزكاة في كل منها لان الكلام فيما اذا بقي كل مال على حوله
 ولا يكون ذلك في الناقصتين ابتداء لان الاول فيهم لكثانية
 كما اشار له بن غاري واعلم ان هذا التقصيل على الوجه
 الذي ذكره المؤلف ليس فاصلا بهذه الحالة بل يجوز ايضا
 فيما اذا نقصت الاولى فقط بعد جريان الزكاة فيها ولها
 واستفاد بعدها فايذة ناقصة لتقرر الحول لكل واحدة
 فاما اذا بقي تقرر الحول لكل منهما فلو قال المؤلف وان تقرر
 الحول لكل ورجع فيها الخ لتشمل الصورتين المذكورتين وكذا
 لو حذف قوله كالكاملة اولاد وقال عقب قوله لا يبد حولها
 كاملة فعلى حولها ما نضه فان رجع فيها ونما حدث بعدها
 اوفي احداها تمام نصاب الخ لا فاد ذلك مع الاختصار ويصح
 انها نقصت بعد الكمال من قوله لا يبد حولها كاملة كما ينبغي
 من قوله فخرج فيها اوفي احداها تمام نصاب ان ما بعد ها
 اخرى ناقصة واما لو رجعتا للنقص بعد التمام واستمرت على
 نقصهما حولا كاملا فان حولها يبطل ويضمان كما بعد ها وكذا
 اذا حصل ذلك في اكثر من قايدين وانظر تحصيل سيلة الشك
 المشار اليها بقوله او شك فيه لا يثبتها فيه في شرحنا الكبير
 وقول المؤلف كعبه تشبيه في سلق التفل الي المتاخراحي اذا
 حصل الروح بعد حول الثانية فان حول الاول والثانية يضم
 الي ذلك المبد **ش** وان حال حولها فانقصتها ثم حال حوله
 الثانية ناقصة فلا زكاة **ش** يعني اذا كان لشخص قايدين

لا تنضم احداهما للآخرى كما لو كان عنده عشرون بحرية حال
حولها ثم صارت بعد الحول عشرة واستفاد بعد ذلك في رجب
عشرة فانه اذا جاء المحرم وعنده العشرون فانها تزكى بها الى عشرة
المحرمية بالنظر الى العشرة الرجبية فاذا انقضت بعد الزكاة
او تلفت فلا زكاة عليه في العشرة الرجبية لتصورها عن النصاب
لانها انما كانت تزكى نظر الاول وحملنا كلامه على الفايدين
اللتين لا تنضم احداهما للآخرى فيما لم ينفصل خلافا لما عليه
المواق من انها فايدين تنضم احداهما للآخرى لا تتحول
الثانية والمولف اثبت لها حولا ولكن جعل كلام المولف
عامة للصورتين **ص** وبالمجرد عن سلع التجارة بل لا يبيح كلفة
بعد وكتابتة وثمرة **ص** مستثني **ص** هذا عطف على قوله واستقبل
بنايدة بخلافه الخ فيشعر انه غير فائدة لان العطف
ينتهي بالخيار مع انه فائدة ولدك قال ببعض هذا غلة
وحينئذ لا اعتراض والمعنى ان الغلة النائية عن سلع
التجارة قبل بيع رقابها كغلة العبد المستثني للتجارة قالوا
وكيف يكتب كذا لانه لما حوز من المحرم غلة لا تمن عن رقبته
والا لا خذه العبد اذا عجز وغلة الدور وكذا المثمرة المشتراة
للتجارة وبما يشبه ذلك يستقبل بذلك حولا من يوم حصوله
لانه من قبيل الغوايد على المنصور ولحد اقل المولف بغلة
سلع التجارة للاختلاف في علمها هل هي من قبيل الارباح او
قبيل الغوايد بخلاف غلة سلع القينة فانه متفق على انها من
قبيل الغوايد وقوله يلا بيع اي للدوات والا فصوره بيع لا اصله
وقوله يلا بيع اي حقتي والكتابة بيع حكمي لانه عتق وقوله
وكتابتة

وكتابتة اي وثمن كتابته وقوله وثمة مستثني اي وثمن ثمة باعها
مغرة اوسع الاصل لكن ان باعها مع الاصل ففي الثمن على
قيمة الاصل والثمرة فاناب الاصل زكاة حول الاصل واناب
الثمرة استقبل به حولا من يوم يتقبضه فيصير حول الاصل على
حدة والثمرة على حدة **ص** الا الموزنة والصون التام **ص** هذا
يخرج من قوله وبالمجرد عن سلع التجارة والمعنى انه اذا اشترى
اصلا للتجارة عليها يوم عقد البيع ثمرة موزنة او اشترى
غما للتجارة عليها يوم عقد البيع صوف قد تم اي استحق الجواز
فانه اذا باع ذلك لا يستقبل منه حولا بعد قبضه كما لو اريد
بل يزكى حول اصله اي حول من يوم زكى اصله الذي اشترى به
الاصل لانه كسلة ثانية اشترى بها للتجارة نص على ذلك
عبد الحق والجميع وهذا في الثمرة حيث لم تجز الزكاة في عينها
اما كونها مما لا تزكى كما لو خرج او مما تزكى وقصرت عن النصاب
فان وجبت الزكاة في عينها فسياتي في قوله وان وجبت زكاة
على ما يشبه **ص** وان التوب وزرع للتجارة زكى **ص** يعني انه
اذا التوب الارض بمال التجارة للتجارة وزرع فيها ايضا
للتجارة وكان الخارج منها دون النصاب يدل عليه قوله وان
وجبت زكاة في عينها زكى فاذا باع هذا الخارج بنصاب من
العين فانه يزكى حول من اصله وهو تزكية الكرا ان كان زكاة
والا فمن يوم ملكه قوله زكى اي ثمن ما حصل من ذلك الربح الذي
لم يبلغ النصاب لحول الاصل قال بعض ويجمع ان الزكي الثمن
من نزع ان الخارج لا زكاة فيه يدل قوله وان وجبت زكاة في
عينها ويجمع انه حول الاصل لا حول مستقبل من الخالة بينه

وبين المتقدم عن سلع التجارة انتهى ونحوه أكثرى الله واشترى
 لم يكن الحكم كذلك بل حكم ذلك حكم الخمرة المشتراه فيستقبل بئس
 ذلك حول من يوم القبض وكلام المؤلف فيما سبق يفيد ذلك
 وما في بن الحاجب مقترض وهو هل يشترط كون البذر لها قود **مس**
 أي وهل يشترط في زكاة ما ذكر حول الأصل أن يكون البذر أيضا
 أي البذر والتجارة فإن بذرها مما اتخذته للقوت فإنه يستقبل بئس
 ما حصل من زرعها حول لا يبد قبضه وإليه ذهب أكثر القرويين
 وابن شبلون وفهم عليه بن يونس المدونة ولا يشترط ذلك في
 لحول الأصل ولو كان البذر مما اتخذته لقوته لأن الزرع من ذلك
 فلا يصير كونه لقوته وهو رأي أبي عمران وفهم المدونة عليه تروى
 لحوالا المتأخرين في رجوع قولها للتجارة للجميع أو لا أكثر الزرع
 فكان اللابق باصطلاحه أن يقول تأويله وقوله لأن
 لم يكن أحدهما للتجارة أي فإنه يستقبل بئس حول حيث كان
 أحدهما للقيمة وأولي لو كانا للقيمة فإن قلت ما التمس في
 النص صرح بمقتضى الشرط هنا قلت لعله لرفع توهم أن الواو
 بمعنى أو وان وجب زكاة في عينها زكي **ش** أي وان وجب
 زكاة في عينها ببلوغ النصاب وهي من جنس ما تركي أي في
 عين المذكورات وهي الثمار المتجددة عن سلع التجارة والثمار
 من الزرع والأكثر للتجارة أو للقيمة أو غير ذلك زكي المشترا أو
 نصه في جميع ما تقدم وتخصيص الشوك هذا بالقيمة وتبعه **ت**
 قصره وإنما ذكر هذا وإن علم ما تقدم ليوتب عليه ثم زكي الثمار
 لحول التزكية وهذا خاص بقوله إلا الموهبة ويجوز أن يكون
 وزرع للتجارة أي ما كان من الثمر يورث يوم الشرا ووجب

الزكاة

الزكاة في عينه قبل بيعه فزكاه ثم باعه بنصاب فإنه يزكي الثمن إذا
 مر له حول من يوم زكي عينه وكذا يقال فيما أكثرى وزرع للتجارة
 وقد علمت مما قورنا أن قوله ثم زكي الثمن الخ لا يرجع لقوله
 وخمرة مشترى وإنما يرجع لما يزكي لحول الأصل وهو من أكثرى
 وزرع للتجارة ومن اشترى موهبة **و** أي أفرغ من الكلام على زكاة
 الروح والغوايد والتمهاته بالكلية على زكاة الدين فقال **مس**
مس وإنما يزكي دين أن كان أصله عينا بيده أو عرض تجارة وقبض
 عينا **ش** أي أن ديني المحتكر سواء كان عرضا أو عينا إنما يزكي لسنة
 من يوم زكي أصله أو ملكه أن لم تجب فيه الزكاة ولو أقال عند المدين
 أعباءا بشروط منها أن يكون أصل هذا الدين عينا بيده أو بيد
 وكيله فأقضه لابيده غيره من ارتد ونحوه أو عرضا من عروض
 التجارة من إدارة أو اختار لأن كان من عروض القيمة والميراث
 وبما شبه ذلك فلا زكاة في ذلك إلا بعد حول من يوم قبض
 ثمنه بعد بيعه ومنها أن يتيقن دينه عينا لأن لم يتيقنه أو
 قبضه عرضا فإن حوله من يوم قبض العرض فإذا باعه زكاه
 لسنة من يوم قبضه إلا أن يكون مدبوا فإنه يقومه كل عام
 ولا فرق في القبض بين المحسني والمكسبي وإليه أشار بقوله
مس وإن بعت **ش** أي ولو كان القبض بسبب حبة لغير
 الدين وقبضه الموهوب له فإن صاحبه يورث زكاة منها
 لأن غيرها بن محرز قال شيخنا أبو الحسن إذا قال الرب
 أردت ذلك وإن لم يكن أراد ذلك فقد قال بن القاسم في بيع
 الزرع بعد وجوب الزكاة أن الزكاة على البايع إذا لم يشترط
 ذلك على المشتري انتهى وجعله أغيا للقبض يدل على أنه

فما

Copy

ersity

موهوب لغير المدين فلو وجهه للمدين فلا زكاة عليه لانه
 لا قبض فيه بل هو ابرار ولا على الدين الا ان يكون عنده ما
 يجعله فيه وكما ان الهبة قبض حكما كذلك الاحالة واليه اشار
 بقوله واحالة لكن لا بدني زكاة الدين للموهوب من قبضه
 للموهوب له بخلاف ما وقت فيه الحوالة فان الزكاة تجب بمجرد
 حصول الحوالة الشرعية وان لم يتبضه المحال فاذا كان لشخص
 على اخرى دين قد حال عليها الحول وللشخص الاخرى دين
 ديار على شخص اخر قد حال ايضا حوالة فاحال بالتي عليه على
 التي لم تقبل المحيل زكاة فها مجرد الاحالة لان الاحالة قبض
 بخلاف الهبة لانها لا تتم الا بالقبض ثم ان الدين المحال له
 يزكيه ثلاثة اقسام المحيل لكن يزكيه من ماله لا من الدين الثاني
 المحال ويزكيه منه الثالث المحال عليه اذا كان عنده ما يجعله
 في الدين فان يزكيه ايضا فالمراد من تزكية الثلاثة انه يخاطب
 بزكاته ولو من غيره ثلاثة لان المراد يخرج زكاته منه ثلاثة
 وعلم بما قلنا ان مصب المحض قول المؤلف لسنة من اصله
 الاتي لان المحصور فيه بانما يكون متاخرا والمحصور
 يزكي دينه وما قوله ان كان بيده الخ فلهذا شروط ليست
 المحصور ولا من المحصور فيه وقلنا كلام المؤلف على دين المتحرر
 هو الاول وامادني الذي في قولي والاركي عينه ووجه
 النقد الحال المرجو الخ وعلى جملة علمها يتكرر مع ما سياتي في
 كل بنفسه ولو تلف المثل فيني ومن شروط وجوب زكاة
 الدين المذكور ان يكون المتبوض من الدين فله كل بنفسه اي
 بذاته من غير ان يفهم شي اليه كعشرين دينارا دفعة او دفعات
 عشرة

رحم

لعشرة وعشرة وحيث قبض نصا بافانه يزكيه ولو تلف بنفسه
 قبل كماله وهو مراده بالتم اسم مفعول كما اذا اقتضي من دينه
 عشرة قتلت منه بضياع او اتفاق ثم اقتضي منه ايضا عشرة
 فانه يزكي عن العشرين ولا يضر تلف عشرة الاولى لان
 العشرين جميعها ملك وحول وانما اخذت زكاة عشرة الاولى
 بخافة ان لا يقتضي بعدها فيكون قد خوطب بزكاة ما قصر
 عن النصاب ثم ان قوله ولو تلف المثل بقصد بما اذا تلف
 بعد اسكان تزكيته ان لو كان نصا بافان لو تلف قبل ذلك لم
 يزك ما قبض بعده الا ان يكون ما قبضه بعد نصا بما
 كما قاله بن رشد ولا ينضم لقوله ولو تلف المثل بالفتح اي
 والمثل بالسر او هما او بنفايدة جميعها ملك وحول **ش** عطف
 على كل بنفسه اي كل بنفسه او بنفايدة اي يبين من
 فائدة جمع الدين والفائدة ملك وحول كما اذا افاد عشرة
 وحال عليها الحول عنده ثم اقتضي من دينه عشرة بعد
 حوله فانه يزكي عن عشرين دينارا نصف دينار يريد ولو
 تلفت الفائدة قبل ان يتبض عشرة من دينه كما ياتي
 للمؤلف حيث قال فان اقتضى خمسة بعد حوله ثم استناد
 عشرة واقعتها بعد حوله ثم اقتضى عشرة زكي العشرين
 والاولى اذا اقتضى خمسة وليس المراد بالفائدة ما يخرق
 لاهن مال بل المراد بها هنا اعم من ان تكون عن مال
 او غيره **ش** او يحدن على القول **ش** اي وكذلك يفهم ما اقتضي
 من دينه كما يخرج من المعدن ما يكمل به النصاب ويترك حينئذ
 لان خروج اليمن من المعدن كحال حوله اذا لا يشترط شرط

ل

الحول في الخارج منه على ما استحسنه المازري وانظروا الحكمة
 في عدوله عن أن يقول يحمل بنفسه وأن بفايدة أو يعمدون لأن
 مراده أن شرط الزكاة بحال النصاب مع أنه **أحضر** سنة
 من أصله **ش** يعني أن الدين يوكي زكاة واحدة إذا قبضه صاحبه
 لسنة من أصله أي لسنة من حين زكي أصله أو ملك أصله أن
 يحرق الزكاة لأن من حين قبضه وسواها أقام عند المدين مستثنى
 أو سنة أو بعضها كما إذا أقام عنده أي عند مالكه بعد زكاته
 ستة أشهر وثلاثين من المدين **ش** ولو قربت باخيره أن كان عن
 كعبة أو أرض استقبل **ش** هكذا في بعض النسخ المصلحة إذ لم
 ينقلها أحد عن المؤلف والمعنى أن دين الميراث والعطية
 والأرض وما أشبهه لا زكاة فيه إلا بعد حول من قبضه مالا
 كان أو حولا ولو قربت باخيره وعلى إسقاط قوله استقبل يكون
 الكلام متناثرا والشرط في قدره أي ولو قربت باخيره الدين
 استقبل أن كان مما ذكره ونقصه عدم الاستقبال أن لم يكن
 عن ذلك وهو الزكاة لكل عام على قول بن القاسم ويحتمل
 أن يكون ببالغة في مفهوم الشرط المتقدم في قوله أن كان أصله
 عينا بيده أو عرض تجارة أي فإن لم يكن أصله ذلك استقبل
 به ولو قربت باخيره وبب يستقيم قوله أن كان أصله كعبة أو قطع
 أو أرض مما ليس أصله بيده قال في المقدمات الدين على أربعة
 أقسام من غصب وقرض وتجارة قال وحكمها سواها في الزكاة
 لعام واحد قال بعض وتؤخذ الثلاثة من كلام المؤلف فلقب
 من قوله لا منصوبة ودين القرض والتجارة من قوله أن كان أصله
 عينا بيده أو عرض تجارة ثم قال بن رشد ودين الفايضة
 وهو

عن

وهو أربعة أقسام أولها الميراث والعطية والأرض والمهر
 والظلم وما أشبهه فحده لا زكاة فيه إلا بعد حول من قبضه
 حالا كان أو حولا ولو قربت باخيره ثم قال بن رشد الثالث
 أن يكون عن ثمن عرض اشتراه للمقنة بئاض عنده فهذا
 إن باعه بال نقد استقبل به حولا بعد القبض أو بالتأخير
 فقبضه بعد حوله زكاة فإن ترك قبضه فوارا زكاة لما في
 الأعوام ولا خلاف في وجه من هذه الوجوه والي آخر كلام
 ابن رشد في هذا القسم أشار المؤلف بقوله **ش** لا عن شترى
 للمقنة وباعه لأجل فكل **ش** أي لا أن ترتب الدين عن عرض
 شترى للمقنة بئاض وبيعاه لأجل وأخر قبضه فوارا
 فيزكيه عند القبض لكل عام من الماضية لكن تتيقن المؤلف
 بالأجل يومهم أنه في كلام بن رشد مع أن ظاهر كلامه أنه يزكيه
 لما مضى الأعوام حيث قربت باخيره سوا باعه بال نقد أو بالتأخير
 ولا بد من كون الثمن المشتري به العرض ناضا كما أشرنا
 له كما هو في كلام بن رشد فلو ملك عرضا بميراث ونحوه من
 وجوه العطية فاشترى به عرضا للمقنة ثم باع ذلك العرض
 بدين رجل فأخر قبضه فوارا فإنه يستقبل ثم ياشي عليه المؤلف
 طريقة لابن رشد والمتقدم خلافتها وإن ثمن المشتري للمقنة
 بئاض ناضا إنما يزكيه إذا قبضه وسر عليه حول من يوم القبض
 سوا باعه بنقد أو حولا وسوا أخر قبضه فوارا لا كما ذكره ابن
 يونس واقتصر عليه وهو نفس المدونة وباني التوضيح من حمل
 المدونة على غير ظاهرها لا حول عليه أنظر شرحنا الكبير
ش وعن إجارة أو عرض مفاد قول **ش** يعني أن الدين إذا كان

عن اجارة كاجازته لبيده او متاعه مثلا او كان عن ثمن عرض
افاده بوجه من وجوه الغايبة وترك قبضه ذلك فوارا في الزكاة
بعد استيفاء ما في الاجارة ثم قبضه بعد اعوام فقبل بركه لكل
عام ضيق وقيل يستقبل به حولا من يوم قبضه ومن كون الكلام
في الزكاة لماضي السنين يعلم ان تلك الاجرة قد تريت وايضا
من قوله في الزكاة بقبضه وذكر القولين بعد ذكر الاستقبال
به والتقدم للسنين يدل على ان الخلاف في ذلك وبه يعلم ما
في قولك الشئ وقيل لسنة واحدة وقوله ايضا وليس في كلام
المؤلف ما يدل على قيد الاستيفاء ولا على سبعة التوكيد
اخذه كما في الاعوام **مس** وحول الماتم من التمام **ش** يعني انه
اذا اقتضى من دينه دون النصاب ثم اقتضى بعد ذلك ما
يكمل به النصاب فان حول الاول وهو مراد بالماتم اسم حول
من يوم اقتضى تمام النصاب فيكون كما جيبا حينئذ فانما اقتضى
عشرة في محرم ثم اخري في ربيع فحول العشرتين من ربيع على
المشهور خلافا لاشبه في بقا المحرمية على حولها **مس** لان
نقص بعد الوجوب **ش** يريد انه اذا اقتضى من دينه عشرين
دينارا مثلا فركبها ثم قبض عشرة اخري فركبها ثم حال الحول
الثاني وليس في الاولى نصاب لكن في الثانية نصاب فان
الاولى تبقى على حالها ولا تستقبل بركيها عند حولها مادام
النصاب فيها فلونقصا عنه بقيت الاولى على حولها ان بقي
من الدين على المدين ما يكمل النصاب **مس** ثم زكي المقبوض وان
قل **ش** راجع لقوله وحول الماتم من التمام ولقوله لان تقوى بعد
الوجوب ان كان فيه ما بعده نصاب اي ثم بعد تمام النصاب
في مرة

في مرة او مرات زكي المقبوض ولو قل ويقتضي كل اقتضا على حوله
بوازي النصاب او لم يركبه وسواي او انفقته او تلفت بتفريط او
بغير تفريط على قول بن القاسم واشبه **مس** وان اقتضى دينارا
فاخر فاشترى بكل سلعة باعها بغير **ش** يعني ان رب الدين
الذي لا يملك غيره او يملك ما لا يكمل به النصاب اذا قبض من
دينه الذي حال حوله عنده او عن الدين او عن دينارا
فاخر فالتفتيب فاشترى بكل سلعة او بالدينار الاول
ثم بالثاني او بالعكس ثم بعد اجتماع السلعتين عند من الصور
الثلاثة باع كل منهما بغير دينارا او سلعة الاول ثم سلعة
الثاني او بالعكس فصور البيع ثلاثة تصروية في صور الشرا الثلاثة
تسع او اشترى الاول وباع قبل الشرا بالثاني او بالعكس وهما
تمام الاحدي عشرة صورة التي صورها بن عروة وحوره
عز والاقوال فيها فيلزم به واذا علمت شمول كلام المؤلف
لها فحاصل الحكم فيها عنده وهو يقتضي كلام بن الحاجب وابن
شاس والقراي والخيانه في التسع بركي اربعين وفي الباقتين
اخرى وعشرين كما اشار اليه بقوله فان باعها حالي وقت
واحد وتحت ثلاث صور لانه اما ان يكون قد اشترىها معا
او بالاول قبل الثاني او بالعكس او باع احدها بعد شرا الاخرى
حيث اجتماعي الملك وتحت صورتان لان المبيعة اما سلعة
الدينار الاول او سلعة الثاني والشرا في كل من الصورتين بهما
معا او بالاول قبل الثاني او بالعكس فحده ست صور مع الثلاثة
اجاب عن التسع بقوله زكي الاربعين جملة ان باعها معا وتفرقة
ان باع متفرقا فزكي عند بيع الاولى عن احد وعشرين ثمها مع

ربحه عن الدينار من الاخرى عند بيع الثانية يركي عن تسعة
 عشر ربحها لان الروح يتدور جوفه يوم الشراخله فالاشعب
 في تقديره يوم الحصول **ص** والا احدا وعشرين **ر** اي وان لم يربحها
 في وقت واحد ولا يبيع احداها بعد شرا الاخرى بل باع الاولى
 منها قبل شرا الاخرى سواء كانت المبينة مشترقة بالدينار الاول
 او الثاني وهما الباقيتان من الاحدي عشرة صورة ركي احدي
 وعشرين حين بيع الاولى عشري ثمنها والدينار الذي لم يشتر به
 لم اذا اشترى به وبيع سلته بعشري لا يركي التسعة عشر الروح
 لا يباع مال ركي نعم حولها حول اصلها وبمباراة اخرى زكيا مدي
 وعشري اي ويستقبل بالثانية حوله من يوم ركي الاولى لانه ربح
 مال ركي فيمنع حوله من يوم زكاته فاذا مضى له حول من يوم
 ركي الاولى وبيع فانه يركي عشري ولا يركيه قبل مضى حول من
 يوم ركي الاولى **ص** وهم لا يخلط احوالها خذ الاول **ر** يعني انه
 اذا اختلفت عليه اوقات الاقتضات فانه يضمنها للاولى يعني
 اذا نسي اوقات الاقتضات ما عدا وقت الاول منها فانه
 يضمنها له سواء علم قدر ما اقتضى في كل واحد من الاقتضات
 او لا وما ان علم زمن الاقتضات وجعل قدر ما في كل واحد منها
 واختلف قدرها او علم ما اقتضى في بعضها دون بعض فحكم
 ما علم وقته او علم قدر ما اقتضى في بعضها دون بعض ظاهر
 واما ما علم وقته وجعل قدر ما فيه فيسبني ان يحيل اكثرها لاولها
 وبادولة لثانيها وبادون لثالثها وهكذا فمن اقتضى
 في المحرم وفي ربيع الاول وفي جاد الثاني واختلف قدر ما اقتضى
 كان يكون ببعضها عشري وبعضها عشرة وبعضها خمسة فانه

يحيل

يحيل العشري لاولها والشرة لثانيها والخمسة لثالثها اذ في تقدير
 الاكثر مراعاة جانب الفقرا احتمال ان يكون هو المقتضى في
 الزمن الذي جعل له وتقدم غيره فيه عدم مراعاة جانب الفقرا
 وان احتمال ان يكون زمن اقتضائه فقرا استويا في احتمال ان
 يكون اقتضاه في زمانه اولا واختص الاكثر بمراعاة جانب الفقرا
 دون الاقل فلهذا قدم علي الاقل فتأمل وقد يقال يركي الجميع
 لا اول الاقتضات كما اذا جعل وقتها وعلم قدرها واذا التفت
 اوقات الفوائد اي نسيها ما عدا وقت الاخرة منها فانه يحيل
 وقت الاخرة للجميع وسواء علم قدر كل فائدة ام لا واما اذا علم
 اوقات الفوائد وجعل ما حصل في كل وقت منها فانظر هل تقدم
 الاول الاقل او يركي الجميع لحول الاخرة فتأمل عكس الفوائد
 في الحكم لاي التصوير لان الاول والاخر معلومان في الفوائد
 والاقتضات والمنسي ما عداها فيضف ما نسي من الاقتضات
 للاول وفي الفوائد نصيب ما نسي منها كما بعده بان يحيل كل
 فائدة لا يدري حولها الشهر المتقدم او المتأخر للمتاخر وان
 نسي الجميع الا الاخر ضم الكل للاخر وفي الاقتضات يحيل كل
 اقتضا لا يدري حوله الشهر المتقدم او المتأخر للمقدم **ص**
 والاقتضا بمثل مطلقا **ر** اي وهم الاقتضا الناقص عن النصاب
 لمثل من الاقتضات الكاملة له مطلقا اي سواء بقيت الاقتضات
 السابقة او انتقت او ضاعت تحلت بينها فوايد ام لا وفيه مع
 هذا نوع تكرر مع قوله ولو تلف المثل **ص** والغاية للمتاخر منه
ر اي ومن الغاية للمتاخر من الاقتضا سواء بقيت او انتقت
 قبل اقتضائه للمقدم المنق قبل حصولها او بعده وقبل حولها

علي

اما لو استمر باقيا حتى حل حولها فانه يقع اليها **ص** فانا اقتضي
خمس بعد حول ثم استناد عشرة وانفقها بعد حولها ثم اقتضي
عشرة زكي المشرئين والاولي اذا اقتضى خمسة **ش** هذا توضع
لما تقدم والمعني انه اذا اقتضى من دينه خمسة دنائير بصر
حول مضي من يوم زكي دينه او من يوم ملكه وانفقها كما قاله
ابن القاسم ثم استناد عشرة وانفقها بعد مضي حولها واولي
لو ابتاعها ثم اقتضى من دينه عشرة فان يزكي المشرئين اي عشرة
التي اقتضاها وحال حولها والعشرة التي استنادها وحال
حولها لا جتماعهما في الملك حولها كالا ولا يزكي الخمسة الاولى
عند ابن القاسم ان كان انفقها قبل حصول الفائدة او قبل
حولها لعدم كمال النصاب من الاقتضايين المذكورين ولذا لو
اقتضى خمسة اخرين زكي الخمسة الاولى الممنوعة قبل حول الفائدة
لتام النصاب بالاقتضات وقد علمت ان حول المتم اسم مفعول
معن التمام ولا بد من قيد اتفاقا قبل حول الفائدة والا لو قيدت
الي تمام حولها صحت وربما يرشد للتمييز المذكور قوله قبل او
بنايدة جمعها ملك وحول وكافرغ من الكلام على زكاة الديون
اعقبه بالكلام على زكاة المروضة لان احد قسمي زكاة المروضة
وهو المختل بقباس بركة الدين كما ياتي في اشار المؤلف بقوله
ص وانما يزكي عروضا لا زكاة في عينه **ش** هذا هو المحصور به
والمحصور فيه قوله فقال الدين ان رصده السوق اي انما يزكي عروضا
ليس في عينه زكاة كالبيد والياب وبادون النصاب من
الماشية والحر كالدن اي يزكي لسنة من اصله ان رصده السوق
بجدة الشروط والمراد بالمروضة هنا ما قابل الفضة والذهب

فقوله

فقوله وانما يزكي عروضا اي ثمن عروضا او عروضا عروضا وهو قيمته
في المير حيث قوم وثمنه حيث بيع كالمختل بقباس ملك بما وصفه **ش**
هذا من الشروط اي ومن شروط وجوب الزكاة في العروضا المذكور
ان يكون ملك بما وصفه عليه فما ملك بارت او صفة او نحوها
من وجوه الفوائد فلا زكاة فيه ولو يوسيه التجارة حين
الملك حتى يبيعه ويستقبل بثمنه حول من يوم قبضه الا ان
يؤخره فرارا كما مر من بنية خراوس بنية غلة او قبة على المختار
والمرح **ش** هذا من الشروط ايضا ومن شروط الزكاة ان يكون
نوي التجارة بهذا العروضا الذي عاوه من عليه ان يكون ملك
بهذه النية احترازا لئلا يبيعه او يوشيا او يوشيه القينة لانها
هي الاصل في المروضة حتى ينوي بها غير القينة وكذلك يجب
الزكاة في هذا العروضا اذا نوي به التجارة والغلة معا كما اذا
نوي به شرايه ان يكرمه وان وجد ربحا باع وكذلك يجب
الزكاة في هذا العروضا اذا نوي به عند الغلة وصفه عليه
الحقد والقينة حاكيته الانتفاع بعينه من وطى او خدمته وهذا
هو القينة وان وجد ربحا باع وهذا هو التجارة لان الغلة
نوع من التجارة على المختار عند المحققين والمرح عروضا
يوشى في الثانية ويحتمل في الاولى ايضا لا حروضا بل ملك
لانه اذا لم يوشى صاحبه نية القينة في نية التجارة فاولي ان
لا تؤخذ نية الغلة في نية التجارة **ص** لا بلانية او نية قينة او غلة
او هو الاسم بمعنى غير مظهر اعوانها بما يبعد ما لكونها على
صورة الحرف ونية مجرور باضافة لا اليه والحد في انه اذا ملك
هذا العروضا بلانية فانه لا زكاة فيه لان الاصل في المروضة

ش

الفتية وكذا اذا اشتراه بنية الفتيه فقط او بنية الفلة فقط كتيه
كرايه او بنية الفلة والفتية معا لان الاشترا للفلة هو حق الفتيه
فلو قال لا ببلانية تجزى وحذف قوله او بنية فتيه او غلة اوها
ما ضره على ان بنية الفتيه تنضم بما بعد هاء الاولى **م** وكان
ما صله او عينا **ش** اي ومن شروط وجوب الزكاة في الموضع
المذكور ان يكون اصله عرضا ملك بمعاوضة سوا كان عرض
فتية او بخارة فاذا كان عنده عرض فتيه فباعه بموضع يوزي به
التجارة ثم باعه فانه يوزي ثمنه لحول اصله عليه المشهور لا عطا
حكم لمن حكم اصله الثاني لا اصله الاول او يكون اصله الذي
اشترى به عينا وان كانت دون نصاب اذا باعه بنصاب من
العين فالتزوا اليه اشار بقوله وان قل وفيه رد كما عناه ان يزوم
ان اصله اذا كان عينا لا بد ان يكون نصابا والمبالغة راجعة
للعين ورجوعها لقوله وكانت اصله كحول لا فائدة له لانه لا يشترط
في العرض ان يكون نصابا **و** يبيع بعين **ش** اي ومن شروط وجوب
الزكاة في هذا العرض ان يبيع بعين وهذا عام في المدير
والمحتكر كالشروط المتقدمة لكن المحتكر لا بد ان يبيع بعين وهي
نصاب باع به في مرة او مرتين فالتزويج كمال النصاب يوزي بايع
به ولو قل والمدير ولو بدم ولا فرق بين ان يبيع له اول الحول
او وسطه او اخره ولا فرق بين ان يبيعي ما بقي او يذهب ولا فرق
بين ان تكون المعاوضة اختيارية او اضطرارية كما اذا استهلك
شخص المدير او المحتكر سلعة من سلعة التجارة ورفع قيمتها له والمه
اشار بقوله وان لا يستهلك واخترت به من البيع بموضع فمن باع العرض
بملكه لازكاة عليه الا ان يبيع ذلك فوارا من الزكاة وقوله كالدائن كذا في بعض
النسخ باستطاعتنا فيكون سموا لا يوزي اي وانما يوزي عرض بالشروط
المتقدمة

المتقدمة كما لو دين اي زكاة كزكاة الدين وفي بعض النسخ
تكون واقعة في جواب شرط متدري اي واذا حصلت هذه الشروط
فكالدائن وقال **ج** جواب شرط متدري ودخول الفاعل حذف اي
وان حصلت هذه الشروط فزكاة كالدائن اي كزكاة الدين فيوزي
لسته من اصله وهذا بالنسبة للمسلم واما الكافر فياتي الكلام
عليه فيه ويستفاد من التشبيه سيلة ما اذا فرس الزكاة بتأخير
البيع والفراغ هنا وفيما سبق لا يعلم الا من جهة وقوله ان وجد
به السوق شرط في قوله فكل دائن ولذا اخره عنه لينطبق عليه
ويكون محلا للاخراج الاتي والحاصل ان الشروط السابقة
شروط في وجوب الزكاة سوا كان العرض عرضا احتكارا او
ادارة واما هذا فشرط لكون الزكاة كزكاة الدين لا لوجوب
الزكاة فاذا افرق في الوجوب كما قررنا بين عرض الاحتكار والادارة
وعني كونه رصده السوق انه يملكه الي ان يجد فيه رجا جيدا
قاله في التوضيح انفق وقوله به اي بالعرض السوق اي ارتفاع
الثمن قال في السوق للكمال محترزه عن المدير الاتي **ش** والاركي
عنه ودينه النقد الحال المرجو والا قوله **ش** هذا هو الضرب
الثاني وهو عرض الادارة والمراد بالمدير من يبيع عروضه
بالسعر الحاضر ثم يخلصها بغيرها ولا يرصد ثقات سوق ليسع
ولا كساده ليستري فيه كما يفعله ارباب الحوانيت والمجالسون للسلع
من البلدان ولهذا قال والا اي وان لم يرصد بسلعه الاسواق
وكي ما عنده من العين ولو طبا ويزكي وزينه ان رصع بجوهه كحمار
وزكي بعد دينه النقد الحال المرجو للمعد للمخاف ان كان عرضا مرجوا
او نقدا مرجوا فاقومه بما يباع به على الخلفى العرض بنقد

والتقديس من يتدور في تلك القيمة لانها هي التي تملك لو
 قام غراوه وسياقي غير المروجود في القرض وانما نص المؤلف
 على زكاة العين ليستوفي الكلام على اموال المير والافلا خصوة
 للمير في زكاة العين وسياقي فهو قولنا المعد للمير في قوله
 او كان قرضا **ص** ولو طعام **ص** المشهور ان المير يقوم طعام
 المسلم ولا يلزم من ذلك بيمه قتل قبضه اذ لا تلازم بين التقويم والبيع
 وانما هذا مجرد تقويم فقط لا تزي ان ام الولد وشبهها تقوم
 اذا قتل ولا يكون في ذلك بيعا لها **ص** كسلسلة **ص** يعني ان المير
 يقوم كل عام سلمه التمتع بالتجارة يعني ويترك عنها فالتشبيه
 في التقويم وشار بقوله ولو بارت الي ان المشهور ان المير يقوم
 سلمه ولو بارت سني كل او بعضها ولا يبطل حكم الادارة بذلك
 اي لا يتقلها بورانها الي حكم القينة ولا الي حكم الاحتكار بل يبقى على
 ادارتها والفوق بين الاحتكار والبوار وان كان في كل منها انتظار
 السوق هو ان المنتظر في الاحتكار الرجح الذي له بال وفي البوار
 ربح ما ويبع بلا خسارة **ص** لان لم يربحه او كان قرضا **ص** المشهور
 ان الدين النقد اذا كان غير مروجو فانه لا يتركه وهو كالمعدوم
 وكذلك على المشهور اذا كان قرضا لعدم النما فيه لانه خارج
 عن حكم التجارة ويتركه لعام واحد قبل قبضه بالم يوفى قبضه
 فوارس الزكاة كما سري زكاة الدين ولفظ المدوثة ومن حال
 الحول على مال عنده فلم يتركه حتى اقضه ثم قبضه بعد سنين
 زكاة لما بين فاسقط زكاته عنه وهو على المختص قال الباغي
 لا خلا في ان الغرض لا زكاة فيه وهذا تاويل منه على ما والدي
 انما يقوم اذا كان للمير وتاويلها القاض عياض على تقويم القرض

لموم

لموم قولها والمير الذي لا يكاد يحس باله كلعينا كالحياط
 والبزار الذي يحجز السنة الجالبة ان فيجعل لنفسه في السنة
 شهرا يقوم فيه عروضه التي للتجارة فيترك ذلك مع ما سد من
 العين وماله من دين يربح قضاء واليه اشار بقوله وتوولت ايضا
 بتقويم القرض **ص** وحول حوله للاصل او وسطه منه ومن الادارة
 تاويلان **ص** اي وحول المير الذي يقوم فيه عينه وطعامه
 وسلمه اذا تقويم وقت سلمه المال الذي ادار به او تركته على ر
 وقت ادارته كما لو ملك نصا با او زكاة في محرم واداره في جب
 حول الاصل الذي ملك فيه او تركه وهو المحرم او حوله وقت وسط
 من حول الاصل ومن حول الادارة فيكون على هذا ربيع الثاني
 وحول الخلاف في الحول الذي يقوم عند تمامه واما حول ناضه
 اذا بلغ نصا با فانه حول الاصل قطعا **ص** ثم زيادته ملقة
 بخلاف حلي التحريم **ص** يعني ان المير اذا قوم سلمه وقت تقويمها
 ثم باعها بزيادة على ما قوم به فان زيادته ملقة لا يتركه
 لاحتمال ارتفاع سوق او رغبة مستر فلا لو كانت لتحقق الخط
 لا تلي بخلاف حلي التحريم الموضع بالجو هو اذا ترك وزنه تحريم
 لعدم تيسر تزرعه ثم تزع ووزن فزاد على ما تحريم فيه فان الزيادة
 تركي لظهور الخطا قطعا **ص** والتمس والمرجع من مجلس والمكاتب
 يجر كونه **ص** يعني ان القمح وغيره من المعشرات تركي زكاة
 العروض فيقومها المير ويتركه مضافا لما عد من النقد وهذا
 اذا لم يكن نصا با والا فالزكاة تجب في عينه فاذا زكاه كان بعد
 ذلك كالمروض وكذلك اما ثنية ان لم تكن نصا با فانه يقومها
 وان كانت نصا با فالمشهور يتركها من رقا بها ثم اذا باعها فانه

ودينه

يعد

يزكي ثمنها حول من يوم زكي عنها وفي نسخة هو الفسخ بدل
 والتميز أي ما رجع من سلم التجارة بالفسخ فانه يبيتي على ما كان
 من ادارة او اختار وكذا من باع سلعة لشخص ثم ان المشتري
 فليس يوجد البايع سلعة فانه ياخذها وهو الحق فيكون اخذه
 لها فسخا للبيع وترجع ما كانت عليه قبل البيع من ادارة واختار
 ولا يتقلها ببيعها مما كانت عليه قبل البيع حتى تحتاج الى نية
 التجارة به ثانيا لانها لا تبطل الادبينة القنية وكذا من كاتب
 عبده ثم عجز فانه يرجع على ما كان عليه قبل الكتابة وليس عجزه
 عن الكتابة استيفاء لك لان الكتابة كالاغتلال لان ما كان
 للتجارة لا يبطل الادبينة القنية ويؤخذ من هذا الوجه لاحد
 الأقوال في العبد اذا دون يقات ثم يجهزانه يرجع ما دونها كما
 كان ولو رجعت سلم التجارة باقالة او صدقة او هبة بطلت
 نية التجارة وكانت قنية الا ان ينوي بالمقال فيه التجارة ثانيا
 فقول كغيره يريد في التقويم والصير راجع لاحد الثلاثة المذكور
 لا بيبينه وهي الفسخ والمراجعة من خلس والمكتب بغيره وانتقل
 المدار للاختار **يعني** انه اذا اشترى عرضا بنية الادارة
 ثم نوى به الاختار فانه ينتقل بمجرد النية اليه واما عكس هذه
 المسئلة وهي نية الادارة بالاختار فقال في السائل هو كذلك
 واما في الشرح الكير فقال فيه لا يبعد ان يكون كالاول انتهى
 وقد يقال فرق بين المسئلة وذلك لان الاختار قريب من
 الاصل الذي هو الفسخ فينتقل اليه بالنية بخلاف الادارة فانها
 لبعدها عنه لا ينتقل اليها بالنية وقد رايت في تكميل التقييد
 ما يرشد الى هذا ويعلم منه ان الحكم في الفرع المذكور لا يوافق
 الحكم

لأن كلامنا مضى
 منه التجارة وهذا
 القسم لم يذكره
 الشيخ

الحكم فيما قبله انظر نفيه في **رسم** وهما القنية **يعني** انه اذا
 اشترى عرضا بنية الادارة او بنية الاختار ثم نوى به القنية فان
 ذلك ينتقل اليها على المشهور وقوله بالنية متعلق بانتقل **ص** لا
 العكس **يعني** انه اذا كان عنده عرض للقنية ثم نوى به التجارة
 اختارا او ادارة فانه لا ينتقل بمجرد النية وكذا بالاختار لا ينتقل
 للادارة بالنية واما ريقوله ولو كان اولاً للتجارة الى المشهور
 وهو انه اذا كان عنده عرض للتجارة ثم نوى به القنية وقلم
 ينتقل اليها بالنية كما مر ثم نوى به التجارة ايضا فانه لا ينتقل اليها
 بمجرد النية على المشهور ويصير كسلك القنية اصالة لان النية
 سبب ضميمة ينتقل للاصل ولا تنتقل عنه والاصل في الموضع
 القنية والحكمة تشبه حال دوا من ذات العرض **ص** وان اجتمعت
 ادارة واختار وتساويا واو اختار الاكثر فكل على حكمه **يعني** انه
 اذا اشترى عرضا للتجارة ونوى ببعض الادارة وبالبعض
 الاخر الاختار فانه يزكي كل واحد على حكم نفسه فيقوم العرض
 المدار كل سنة والعرض المختار بركيه اذا باعه لعام واحد من اصله
 فلو كان العرض المختار اكثر من العرض المدار فالمشهور ان كل
 واحد يبيتي على حكمه ايضا فيزكيه كما لو كان العرض المدار
 اكثر من العرض المختار فانه يزكي جميع عروضه على حكم الادارة
 فيقومها كل عام ويزكيها مع ما صدره من النقد على المشهور واليه
 اشار بقوله والا فجميع للادارة **ص** ولا تقوم الاواني **يعني**
 ان البر لا يقوم الاواني التي يدور فيها بضاعته كاواني البطارية
 والزيات وبقدر الحرف لبقا عنها فاشبهت القنية ولا تقوم كتابة
 لكاتب وخدمة مخدوم والمكاتب الاواني غير الذهب والفضة والا

Copy

زكي زكاتها والابل المدة للحمل كالواقي لا يتقوم ويؤكي عينها
 حث كانت نصابا **م** وفي تقويم الكافر حول من اسلامه واستقاله
 بالثمن قولان **م** يعني ان الكافر اذا اسلم وكان مديونا هل يتقوم
 عروضة وديونه فيزكيها مع ما بيده من العين حول من يوم اسلم
 او يستقبل بثمنها حول من يوم قبضه كالفايدة واما المحتكر اذا
 اسلم فانه يستقبل بثمن عروضة حول من يوم قبضه قول واحد
 فلم يماقرنا ان كلام المولى في الكافر الذي اسلم المديون والقراض
 الى ارض يركبه ربه ان ادارا او العامل من غيره **م** يعني ان مال القراض
 يركبه ربه من غيره وهو يبيد عامله اذا كان حاضر الوفا في حكمه ما
 يعلم ثلثه وخسره وتباوه ورجحه لكن ان كان العامل مديونا وره
 مديونا ايضا واحتكرا فان ربه يركبه كل عام بان يتقوم كل ما جاشهر
 زكاة ام الذي بيده ويبيد عامله في الاولى وما يبيد عامله فقط في الثانية
 ويؤكي رأس ماله وقد رخصته من الروح فقط ولا زكاة في حصصة
 العامل على واحد منها الا بعد الفاصلة فيزكيها العامل كسنتواحدة
 ولو كانا مديونين فيقول والقراض الى ارض يركبه ربه ان ادارا او العامل
 قوله ان ادارا او العامل كان ما يبيد العامل اقل مما يبيد ربه **م** المال
 او ساويا له او اكثر وليس كذلك بل لا بد من تقييد قوله او العامل
 بما اذا كان ما بيده من مال ربه المال اكثر وما يبيد المحتكر اقل
 وشله ما اذا كان ما يبيد ربه المال اكثر وهو مديون وهذا
 التقييد بناء على القول بان ما هنا يجري على سبيل وان اجتمع ادارة
 واختار الم وهو ما صدر به بن كثر وقوله من غيره متعلق
 بيزكيه اي لا منه لئلا ينقص مال القراض والروح يحرقه ففيه
 تنقص على ايامه الا ان يرضي العامل بذلك وفي كلامنا من اللغاة
 ما يبيد

قف

ما يبيد ان له ان يركبه من غيره وله ان يركبه منه ويحسبه على نفسه
 الرجائي من عند ربه او من المال شكل اذ في اخراجها من عنده
 زيادة في القراض وفي اخراجها من مال القراض تنقص منه قاله
م وجواب بان هذا امر يسير وربما يكون هذا المراد خولا عليه
م وصبر ان تخاف **م** يعني ان القراض اذا كان غايبا غيبة ينقطع
 خبره فيها من بقا وتلف او ربح او خسر فان ربه يصير الى ان
 يرجع اليه ماله او يعلم امره فان تلف فلا ضمان ولا يركبه اذ لم
 لاحتمال دين ربه او سوته الا ان يامر ربه بذلك او يخذ
 بالذمالة فيجزيه ويحسبه عليه من رأس ماله ويصير مبررا لرجوع
 القراض ثم بعد حضوره لا تخلو السنين التي قبل سنته المفا
 من وجوه اما ان يكون ما فيها ساويا لها او زايده او ناقصا
 وقد ذكر المولى هذه الاقسام بقوله فزكي لسنة الفصل ما بها
 فيها من قليل او كثير والمراد بسنة الفصل سنة حضور جميع المال
 ام عليه وليس المراد بها سنة المفاصلة ولا سنة النقص
 ثم لما يركب سنة الفصل ما فيها ينظر ما قبلها من السنين فان
 كان ما قبلها ساويا لها ركب ما قبلها على حكمها ولو ضوح هذا
 تركه وان كان ازيد منها فاشار اليه بقوله **م** وستط ما زاد قبلها
م يعني ان ما زاد على سنة الفصل تسقط زكاة لان الزايد
 لم يعمل اليه فلم ينتفع به كان يكون في العام الاول اربعمائة
 وفي الثاني ثلثمائة وفي الثالث مائتين وخمسين فانه يركب لعام
 الاتصال عن مائتين وخمسين ثم يركب عن السنتين التاليتين
 الا ما انتقصه جز الزكاة قاله في التوضيح النجاشي ويظهر ان معنى
 ذلك الا التي الذي تنقصه جز الزكاة وهو ستة دنانير وربع

صلة

ذلكم

دينار في المثال المذكور فلا زكاة فيه بالنسبة للعام الذي قبل عام
الانفصال واما لو كان الاخذ يتقصر النصاب كالمالك عند هـ
احد وعشرون دينار او غاب عليها خمس سنين فانظر هل يزكي عن
الخمس سنين او يزكي حتى يحصل النقص ومن هذا ايضا بالزكاة
بعد عشرون وغاب عليها المدة المذكورة وما اشبهها هل
يزكي للسنتين الماضية او لسنة الانفصال خاصة انتهى الديري
و ان نقص فكل ما فيها **ش** يعني ان مال القراض اذا نقص
عن سنة الانفصال فانه يزكي لكل سنة ما كان فيها كما اذا كان
مال القراض في السنة الاولى ثلاثين وفي الثانية اربعين وفي
الثالثة خمسين فانه يزكي لسنة الانفصال خمسين وفي السنة
التي قبلها اربعين ويزكي في السنة الاولى ثلاثين **و** ازيد وانقص
قضى بالنقص على ما قبله **ش** يعني ان مال القراض اذا كان في سنة
السنتين اريد من سنة الانفصال وفي بعضها انقص منها فانه
ينقص بالنقص على ما قبله كما اذا كان مال القراض في السنة
الاولى خمسين وفي الثانية ثلاثين والثالثة اربعين فانه يزكي
لسنة الانفصال اربعين ويزكي عن السنة الثانية ثلاثين وعن
الاولى ثلاثين ايضا لان الزايد لم يصل لباق المال ولا انتفع
وفي مثال الشم نظروا انما يصلح ان يكون مثالا لقوله وسقط
ما زاد قبلها **و** ان احتكرا او العامل فكالمدين **ش** يعني ان
عامل القراض اذا كان محتكرا في مال القراض ورب المال محتكرا
فيما بقي من المال بعده ايضا او كان العامل فقط محتكرا و
المال مديرا او يبيع العامل ساويا كما يبيع رب المال او اكثر
كما هو التبعيه عليه فان ربه لا يزكيه الا لسنة واحدة بعد قبضه

له ولو طال بيد العامل اما اذا كان ما يبيع العامل هو الاقل فلا
يكون كالمدين ويكون الاقل تبعا للاكثر فقد نص بن رشد ان الحكم
فيه حينئذ كالحكم فيما اذا كانا مديري اي فالجميع للادارة علي
ما قدمه المولى وانما يشتري ما يبيع رب المال حيث كان يتجربه
والا فالعبرة بما يبيع العامل فقط **و** عجلت زكاة ماشية القراض
مطلقا وحسبت على ربه **ش** لا خلاف ان زكاة ماشية القراض المشتراة
به او منه تجل ولا يتنظر فيها المصالة لتعلق الزكاة بها وليست
كالعين وحكم الثمرة والزرع كالماشية وسواء كان العامل مديرا
او محتكرا وسواء كان رب المال حاضرا او غائبا مديرا او محتكرا
واذا عجلت زكاة الماشية فالمشهور انما تحسب على رب المال
وحده من رأس ماله لان العامل اجير على المشهور ولا تلحق
كالخسارة فلو كان رأس المال اربعين دينارا واشترى بها العامل
اربعين شاة اخذ الساعي منها شاة تساوي دينارا ثم باع الباقي
بستين دينارا فالربح على المشهور واحد وعشرون دينارا ورأس
المال تسعة وثلاثون **و** هل عبده كذلك او تلحق كالنفقة
تاويلان **ش** يعني ان زكاة قطر عبود القراض تحسب على ربه
ولا تجوز بالربح وهو يعني قوله كذلك وقيل تلحق كالنفقة والخبر
يخير بالربح هذا اقرب كلامه وهو غير صحيح لقول المدونة
وزكاة القطر عن عبود القراض على ربه خاصة واما نفقة فمن
مال القراض فهذا اصح لا يتقبل التأويل وانما التأويل في
زكاة ماشية القراض الحاضر هل يزكيها ربه ام منها ومن ماله
وعلى هذا فصواب عبارة المولى ان يقال وعجلت زكاة ماشية

القراض مطلقا واخذت من رقابها ان غاب وحسبت علي ربحها
وهل كذلك ان حضرا ومن عند ربه كزكاة فطر عبدة تاويل
ص وزكي ربح العامل وان قل ان اقام بيده حوله **ص** يعني ان العامل
هو الذي يربي ما ناله من الربح الحاصل في مال القراض عند الحاجة
لسنة واحدة علي المشهور ولو اقام بيده اعواما وسوا كان
العامل يدبرا او محتكرا وسوا كان في حصته نصاب او اقل بنا علي
انما جبر لكن بشرط ان يقيم المال بيد العامل حولا كما بالاس يوم
اخذه فقله **ص** يعني بالبناء للمعول وعلوم ان فاعله العامل لان
المال انما يركبه ربه وهو هذا العامل والشئ يقر اركي بينا للعامل
وضيره لرب المال وقد علمت ضعفه وقوله ان اقام لي مال
القراض فالضير عايب عليه لا علي الربح والمعني يدل علي المراد
ولو قال المولى وزكي العامل لعام واحد ولو اقام اعواما ربحه
وان قل كان اظهر **ص** وكافا حربي مسلمين بلادين **ص** يعني
ان من شروط وجوب الزكاة في حصته العامل ان يكون ابي
العامل ورب المال حربي مسلمين بلادين علي واحد منها لانها
لا يكونان من اهل الزكاة عن فقد شرط من هذه فقله وان
قل بنا علي انه اجبر وقوله ان اقام الخ بنا علي انه شريك **ص**
وحصة ربه بربحه نصاب **ص** الواو وال حال اي وزكي ربح العامل
وان قل ان اقام بيده حولا والحال ان حصته ربه بربحه ولو
بالص لما عنده نصاب وهو شرط في زكاة ربح العامل والزيادة
بالحصة هنا راس المال وظاهره انه اذا لم يكن حصته ربه برب
نصاب لا زكاة علي العامل ولو كان عنده ربه ما يكمل به النصاب
وليس

وليس كذلك بل يقتضي النصاب ولو بالضم كما اشترنا اليه وبقي شرط
سادس وهو نضر وقبض ولا بد من هذا **ص** وفي كونه شريكا او
اجيرا خلل **ص** اعترض بان ظاهره ان الخلاف في التشهير في كونه
شريكا او اجيرا وليس كذلك وانما الخلاف في المبني عليهما فينبني
علي كونه شريكا انه لا بد من كمال النصاب حول مال القراض بيد
العامل من يوم النحر وانه يضمن حصته من الربح لو تلف ولا يرجع
عليه ربح المال بشئ ولو اشترى من يعتق عليه عتق ولا حد
عليه ان وطرا مة للقراض وليجته الولد ويتوم عليه ويشترط فيه
اهلية الزكاة بالنسبة لزكاة حصته وهذا مشهور ويبني علي
كونه اجيرا انه لا يشترط في حصته من الربح ان يكون نصابا
اذا كانت حصته ربه المال يربحه نصابا وان ربح المال حوله
حول اصله وهذا مشهور ايضا وليس لك ان تقول يلزم
من تشهير المبني تشهير المبني عليه لانه كثيرا يبني مشهور
علي ضميف كما المحرمية والرجسية **ص** ولا تسقط زكاة
مرت وماشية ومردن بدين **ص** يعني ان الدين باطلاقة اي
سوا كان عينا او عرضا او ماشية او طعاما لا يسقط زكاة
الحرث ولا المردن ومنه الزكاة اذا وجبت فيه الزكاة ولا
الماشية لتعلق الزكاة بغيرها ولان الحرث والماشية من
الاسوال الظاهرة فخصي موكولة الي الامام لا الي اربابها فلم
تضمن عليهما بخلاف العين موكولة الي اربابها فيقبل قولهم
ان عليهم دينا كما يقبل قولهم في ذبي زكاة فان كان الدين يسقط
زكاة كما ياتي واما زكاة المفطرة فلا تسقط بدين ولا عقد ولا
اسر لقول المصنف وان يتسلف واثار بقوله او فقد او اسر لقول

ابن القاسم ان الاسر او الفقير لو لم يملك شيئا من الماشية او لو لم يملك الحوت لا يستط شيئا من زكاة ذلك فحمل اسره على الحياة لا على الوفاة والمراد بالحوت الحبوب والتمار وحريتها **لا** وان ساوي ما بيده **من** الماشية في عدم سقوط الزكاة والمعني ان رب الماشية او الحوت لو كان عليه دين يساوي ما بيده من الماشية او الحوت فان ذلك لا يستط شيئا من الزكاة لتعلقها بعين ذلك بل ولو زاد الدين على ما بيده مما ذكر فان ذلك لا يستط شيئا من زكاة ذلك فمقصود المساواة في مفهوم سواقفة وانما لم يبالغ على الزيادة لتكون المساواة في مفهومه بطريق الاخرى لئلا يتوهم ان المساواة تنفق عليهما مع ان التخييل فيهما التباين سقوط الزكاة لانه فقير وغارم **من** الزكاة فطر عن عبد عليه **س** ثلثه هذا استثنى قطع بن القاسم لو كان له عبد وعليه **س** ثلثه من قرض او سلم وليس له ما يتامله فانه لا يجب عليه زكاة فطره **من** بخلاف العين **من** يعني ان الدين سفلنا او الفقد او الاسر يسقط زكاة العين اي يسقط زكاة الفقد والمساوي له منها لان المدين ليس كمال الملك اذ هو يبعد والاستغناء كالعبد والمعتود والاسير يملو بان على التخييل فاشبه احوال الاموال الضاربة ولجهد اي ينبغي ان يزكي بعد زوال المانع السنه واحدة ودخل في العين عرض التجارة لان المزي انما هو عنه او قيمته وكلاهما عين كما هو مستفاد من التوضيح **من** ولو دين زكاة او سجد **من** يعني ان دين الزكاة هو سقط زكاة العين فاذا ائتمن عليه دين من الزكاة فانه يسقط زكاة العين سواء كان الدين من عين او حرك او ماشية واذا كان

استثنى

كان الدين يسقط زكاة العين فلا فرق في الدين بين كونه حالا او وجلا ولو كان لا يطالب به عند وجوبها عليه لتعلقه بالذمة لانه لو مات او فلس حل الموجل بن عرفة الدين ولو سجد لا يسقط زكاة سجداره من العين والمعتبر عدد ولا قيمته فلو كان بيده واحد وعشرون دينارا وعليه ديناران سجدان فان الزكاة تسقط عنه ولو كانت قيمتهما دينارا واحدا **من** او كسره **من** المشهور وهو قول مالك وابن القاسم ان سجد الزوجة يسقط زكاة العين عن زوجها فمن كان عند عشرين دينارا في حال حولها وعليه لاسرته دينارا فلا زكاة عليه وظاهر قوله او كسره ولو سجد لملوت او فراق او لمن هي في عصمة وهو كذلك عند مالك وابن القاسم **من** او نفقة زوجة مطلقا **من** اتفق بن القاسم وشيخه ان نفقة الزوجة تسقط الزكاة عن زوجها سواء حكم بها قائم ام لا لانها عوض عن الاستمتاع وهو مراده بالاطلاق لانه في حياكة التخييل الا **من** او ولدان حكم بها **من** يعني ان نفقة الولد تسقط الزكاة عن والده ان حكم بها عليا والادفاد ان كان معه عشرون دينارا حل حولها وعليه نفقة شهر عشرة دراهم لولده قد فرضها القاضي عليه قبل الحول شهر ثلثا فحمل النفقة فيما بيده فتسقط عنه الزكاة وقوله وهل ان لم يتقدم بغيره ويلد ان راجع لمفهوم قوله ان حكم بها على كل حال اي سواء قلنا ان تقدم او قلنا ان لم يتقدم وشراحه يطبق على ذلك اي وان لم يحكم بها فعند بن القاسم لا تسقط وعند الشيخ تسقط فحمل على الوفاة والخلاف فعلى الوفاق صواب كلاله وهل ان تقدم بغيره يسقط لم وجعل الفصل ما فيها فيجعل قول

Copy

ersity

ابن القاسم بعدم الاستقاط ان تقدم سرفان تقدم عسرجع
 لقول اشجب بالاستقاط ومحل قول اشجب بالاستقاط ان لم
 يتقدم سرفا لم تقدم سرف فارجع لقول ابن القاسم بعدم
 الاستقاط وعلى الخلاف فصول العبارة وان لم يتقدم سرف
 بزيادة واقبل ان اي فابن القاسم يقول بعدم الاستقاط
 مطلقا تقدم سرفا لا واشجب عكسه ولو قال المولف او ولد
 ان حكم بها والقبلا وهما ان تقدم سرفا مطلقا تاويلان لوني
 بالمسئلة مع الايضاح **ص** او والد الحكم ان تملك **ش** يعني ان تملك
 الابوين او احدهما يستقط زكاة العين بشرطين الاول ان حكم
 حاكم بها لا يصارح حينئذ كالدن علي الولد في ذمة الثاني
 ان تملك ما ينتقلان حتى ياخذ ابدا له من ولدها فلو انتقل من
 عند انفسهما لم يستقط ولو حكم بها حاكم وانما كانت نفقة الوالد
 احق من نفقة الولد لان الوالد يسامح ولده اكثر من سامحة الولد
 لوالده **ص** لا بد من كفاية او هدي **ش** يخرج من قوله ولو دين
 زكاة لا من قوله بخلاف العين يعني ان دين الكفاية التي
 وجبت عليه ودين الهدي الذي وجب عليه في حج او عمرة لا
 يستقط احد هاتيك العين والفرق بينهما وبين دين الزكاة ان
 دينها توجه المطالبة به من الاسام العادل وياخذها كلها
 من مافى الزكاة بخلاف دين الكفاية والهدي فانه لا يتوجه
 فيها ملك **ص** الا ان يكون عنده عشرين **ش** اي محل سقوط
 الزكاة بالدين اذا لم يكن عند المدين عشرين كاه ومن باب
 اولي اذا لم يترك فان كان عنده فان الزكاة لا تنسقط عنه
 لجملة المشرق في تحابله ما عليه من الدين **ص** او عند او قيمة

كتابة

كتابة **ش** يعني ان الدين يستقط زكاة العين الا ان يكون عنده
 ما يزكي بالمشرق او ينصفه سوا وجبت فيه خمسة اوسق او لم
 تجب كاربعة اوسق من حب وكحوه كحمار او يكون عنده عدد من
 العين فانه يجعل ساركي في تحابله الدين ويزكي ما معه من النصاب
 والمشهور انه يجعل قيمة كتابة مكاتبة فيما عليه من الدين ويزكي
 ما معه من العين فان كانت غروضا قومت بعين وان كانت عينا
 قومت بمرضى فم قومت بعين فان عجز المكاتب رقي رقبة فضل
 علي مذهب بن القاسم القائل يجعل قيمة الكتابة فيما عليه فذكر عن
 ابي عمران انه يزكي من ماله مقدار ذلك الفضل بن يوسف صواب
 لانه كعرض افاده ولا خلاف في ذلك **ص** او رقبة مملوك المشهور
 ايضا ان يجعل قيمة مملوكه علي انه رقيق لانه يورث فيما عليه
 ويزكي ما معه من العين وسوا كان التديبر ما يتابع علي الدين او حارثا
 بده **ص** او خدمة مستحق لاجل **ش** يعني انه اذا اعتق عبده لاجل
 فانه يجعل قيمة خدمته الي ذلك الاجل علي غرضها فيما عليه من
 الدين ويزكي ما معه من العين **ص** او يخدم او رقبة لمن مرجعها
 له **ش** يعني انه اذا اخذ من شخص عبد اسنين معلومة او حياته
 فانه يجعل قيمته تلك الخدمة فيما عليه من الدين ويزكي ما معه
 من العين فقوله او يخدم اي او قيمة خدمة يخدم وقوله او رقبة
 اي او قيمة رقبة لمن مرجعها له يقال ما شاوي هذه الرقبة
 علي ان ياخذها المبتاع بعد استئنا الخدمة **ص** او غده ودين حل
 او قيمة مرجوس **ش** يعني ان دينه الحال المرجوب ان كان علي ملي
 به ليل ما بعده يجعل غده فيما عليه من الدين ويزكي ما معه من
 العين فان كان علي غده فهو كعدمه فان كان دينه المرجوا

مرحلا بان كان علي سوا كان عينا او عرضا فيجعل قيمته
فيما عليه من الدين ويترك ما سعه من الدين لكن ان كان عرضا
قوله بيمين وان كان عينا قوله بمرض **ص** او عرض حل حوله
ش بالرفع اي او يكون له عرض وبالمخلف يتقدير مضاف محذوف
اي او قيمة عرض والمعنى انه يجعل قيمته عرضه الذي حال
حوله عند فيما عليه من الدين ويترك ما سعه من الدين بشرط
ان يكون هذا المجهول في الدين مما يباع على المفسس ثم ان
كلام المؤلف يقتضي انه لا يقتصر مرور الحول فيما يجعل في الدين
من غير العرض وليس كذلك اذ كل ما يجعل في الدين عينا او غيرها
لا بد من مرور الحول عليه في ملكه قبل جملته في الدين ويمكن عود
الضيق في قوله حل حوله لجميع ما سبق وافرد الضيق وذكره لمراعاة
ما ذكر وحول كل شيء بحسبه فحول المشرطية والمعدن خروجه
واستراط مرور الحول فيما يجعل في الدين يخالفه قوله ودين مائة الخ
ويا في الجواب عنه **ص** ان يبيع وقوم وقت الوجوب على مفسس
ش الجار والمجرور يتعلق ببيع وقوله وقت الوجوب جملة اعتراضية
بين بيع ومحموله وافاد بهذا ان ما يجعل في الدين لا بد ان يكون مما
يبيع على المفسس وان قيمته التي تجعل في الدين تقتصر وقت وجوه
الزكاة وما ذكر ما يجعل فيه دينه ذكره لا يجعل فيه مائة مانع
شرعي بخلافه لا ينفق وان رجب لعدم جواز بيعه كمال فلا بد عليه
المدير لانه يباع في بعض الاحوال وقوله او دين لم يرج لانه حينئذ
كالعدم بان كان علي عدم او طام **ص** وان وهب الدين **ش** يعني
ان رب الدين اذا وهب لملك نصاب الدين الذي يسقط زكاة
الدين ببيعه فلا زكاة على الدين فيما عنده لان هبة الدين

منشئي

منشئي ملك النصاب الان فلا بد من استقبال حوله من يوم
الهيئة **ص** او ما يجعل فيه ولم يجعل حوله **ش** اي وكذلك اذا وهب
للمدين عرض يجعل الدين فيه ولم يجعل حوله عنده فانه لا زكاة
على الدين على المشهور وهو قول بن القاسم لانه يشترط في
العرض المجهول في الدين ان يحول عليه حوله عند الدين فقوله
ولم يجعل حوله منطبق على هبة الدين وهبة ما يجعل فيه وانما
افرده لان العطف باو **ص** او من لكم وجرب نفسه سنتين دينار
ثلاث سنتين حوله **ش** يعني ان من اجر نفسه ثلاث سنتين
سنتين دينار او قبضها محلا ولا يملك غيرها فمر عليه حوله
من يوم اجر نفسه فانه لا زكاة عليه في شيء من السنتين دينار
لانه وان كان مضي لها حوله واستحق فيه عشرين دينار من
السنتين وملكها الان اي اخر الحول فان الباقي من السنتين
وهو اربعون دينار دين عليه وليس عنده ما يجعله عندها
وقوله فلا زكاة جواب الشرط راجع للمسايل الثلاث فاذا مر
الحول الثاني زكي عشرين واذا مر الثالث زكي اربعين الا ما
نقصته الزكاة واذا مر الرابع زكي السنتين ولا تقوم لقوله
سنتين ولا ثلاث سنين **ص** ومدين مائة له مائة محرمة ومائة
رجية يزكي الاولى **ش** صورتها شخص عليه دين مائة دينار
وسه مائة دينار وابتدأ حوله احداها المحرم وابتدأ حوله
الاخرى رجب فاذا جا المحرم الثاني جعل المائة الرجية في دينه
وزكي المائة الاولى فقط وهي المحرمة ولا يزكي المائة الثانية وهي
الرجية عند حوله لتعلق الدين بها هذا هو المشهور فان
قلنا ان شرط فيما يجعل في الدين مرور الحول وهنا جعل

ما لم يحل حوله في الدين وهي الحاية الوجيبة فالجواب ان ما هنا
 مشهور بمبنى علي ضيف **ص** وزكيت عين وقتت للسلف **ش**
 اي سوا وقتت علي ميمين او علي غيره وتزكي حيث لم يتسلفها
 احد وسرها حول من يوم ملكها الوقت او من يوم زكاتها
 وان تسلفها انسان فانها تزكي اذا قبضت لمول واحد ولو
 اقامت اعواما بيد المتصرف وبزكيتها من تسلفها ان كان عنده
 ما يحل في الدين ويؤتي المتسلف كحارجها ايضا اذا اقام بيده
 حول من يوم صار اليه بخلاف ربح القراض اذا دراس المال
 قبل السنة قاله ابو الحسن وقوله ان اقام به بيده حول الخ
 اي من حول من يوم تسلف اصل الربح ولورد اصله قبل ان
 يتم له حول عنده وهذا استفاد من قول المولى فيما سبق
 وضم الربح لاصله ولربح دين لا عوض له عنده وهذا يقتضيه
 قوله بخلاف ربح القراض الخ اي فانه يستقبل به حول من الماملة
 واحترز المولى بقوله وقتت اي حبست عن الموصي بتفرقتها
 فانه لا زكاة فيها علي ما مر في قوله ولا موصي بتفرقتها وقوله
 للسلف عماله وقتت اي حبست لتفرق اعيانها في سبيل الله
 او علي المساكين فانه لا زكاة فيها كما في المدوثة وقوله وزكيت
 الخ صريح في ضعف التردد الا في باب الوقف في قول المولى وقت
 كطعام تردد وقوله وزكيت عين اي زكيت سنها وقوله وزكيت
 عين اي ان كان فيها نصاب والا فلا الا ان كان عند ربحها
 ما يفي به اليها ان كان من اهل الزكاة وقوله وزكيت الخ اي زكاتها
 المتولي عليها علي ملك الوقت فاذا مر بها حول من حين ملك
 او زكيت فانها تزكي حينئذ وقتها لا يسقط زكاتها من قبل
 تشبيه

٩

تشبيه والمراد بالنبات الزروع والحواري كان يوقف حوايطه
 او زرع علي ان ما يخرج منها من ثمر او حب يعطي للفقراء واليتيم
 مثلا ويؤتي النبات من عينه وحينئذ يكن في جملة نصاب هذه
 الوقت لما يملكه ان كان عنده ما يملكه **ص** وجوان **ش** اي وقت
 حيوانا اي انما ما ينتفع بلبدها وصوفها والحمل عليها واولادها
 تتبع لها ولو سكت عنها وسوا كان الحيوان علي هذه الصفة
 موقفا علي جمهوره لبي اتفاقا او ميمين علي ما في المدوثة وحول
 اولادها حولها **ص** او نسله **ش** اي وقت الحيوان ليستفيع
 بطله او به من حمل عليه في السبيل ونحوه او لتفرقة نسله وقوله
ص علي مساجد او غير ميمين كمليع ان تولي المالك تفرقة
 والا ان حصل له نصاب **ش** راجع لقوله كتابات وقوله او نسله
 فهو راجع الي الطرفين لا الي الوسط الذي هو الحيوان اذ ليس
 في شي من الانتقال ما يدل له والحاصل ان النبات ونسل الحيوان
 الموقوف ليعرف ان كان علي مسجد او مساجد او علي غير
 ميمين كالفقراء او بني زهرة او بني تميم فالزكاة في جملة علي
 ملك المحبس ان بلغ نصابا وان لم يبلغ كل مسكين او مسجد
 الاوسق واحد بل لو نقص عن النصاب منه المحبس ان
 كان حيا الي بنية ماله وان كان علي ميمين كزيد وعمر وه
 فتولان الاول قول بن القاسم عند بن شاس ونسبه الخ
 لان الموازوين رشد للموازبة المعتبر الانصاب من بلغ حقه
 علي انفراد نصابا زكاة والا فلا وشهد به الحاجب قال
 في توضيحه وقيد به الخ في اذا كانوا يسقون ويلون ه
 النظر لانها طابت علي املاكهم وسوا كان المحبس شايما

ن
حيوان

Copy

rsity

اول كل واحد نخل بينهما وان كان يجاسقني ويبي وتيسم الثمرة
 ركية بجالتها انتهى اي ولو لم يرب كل واحد الاوسق واحد
 واليه اشار بقوله **ص** ان تولى المالك تفرقة **ش** اي وسقته وعلاجه
 والا اي وان لم يتول المالك ما ذكر بل هم يتولونه فلا يعتبر جملته
 بل يعتبر الحاصل لكل فمن حصل له نصاب زكاه والا فلا فقوله
 ان تولى الخ قاصر على صاحب الكاف وهم الميسون وشلتيتيد
 اللخمي للرجراجي في شرحه على المدونة قاله بعضهم والثاني قول
 سحنون والمدين ان الزكاة في جملة مطلقا وهو مقابل
 المشهور عند بن الحاجب وتقييد اللخمي انما هو في النيات
 والنسل يجاسق النولة والنما عن الغير واما الحيوان فان وقف
 لتفريق اعيانه فان كان على غير معينين فلا زكاة لاني جملة
 ولا في كله لا على المالك لانه خرج عن ملكه لانه اوصى بتفريقه
 اعيانه ولا على المسالكين لانهم غير معينين وان كان على معينين
 فمن بلغت حصته نصابا زكي والا فلا وان وقف ليفرق اثمانه
 فلا زكاة على معينين اسم لا وكنهه اوصى بالثلثي وان وقف
 ليشترع بقلته فالزكاة في جملة كان على معينين او غيرهم
ص وفي الحاق ولد فلان بالمعينين او غيرهم قولان **ش** اي وفي
 الحاق المعينين على ولد فلان كولد زيد او عمرو بالمعنى على
 معينين لان ولد المعين وان كان مجهولا لا يخصاره في المعين
 كالمعين فيفصل فيه تفصيله من تولى المالك الملاج وعديبه
 او الحاقه بالمعنى على غير المعينين فيكون في جملة من غير تفصيل
 لجهلهم وان اخصروا في معينين قولان واما الوقف على بني
 زهرا او تميم فهو من قبيل غير المعين اتفاقا كما تقدم ولذا

كانهم

قال

قال المعص ولد ولم يقل بني **ص** وانما يركي سعدن عين **ش** اشار
 باداة الحصر الى ان الزكاة انما تجب في سعدن الذهب والفضة
 لا غيرها من المبادن فاذا حصل من احدها او منهما نصاب زكي
 وزكاة ربع المشركا لزكاة فالحصر سبب على قوله عين اي وانما
 يركي من المبادن سعدن عين دون عادن النحاس والحديد
 والبرص كما قاله اللخمي فممن قوله يركي اشتراط ما استلزم في
 الزكاة وفي ما بين **ص** وحكمه للامام **ش** الضيق في قوله وحكمه
 يرجع للمعدن عينا او غيرها اي وحكم المعدن لا يقيد العين للاما
 فله ان يقطع لمن يعمل فيه بوجه الاجتهاد حياة المظلم او
 مدة من الزمان او يوكل من يعمل فيه بوجه الاجتهاد للمسلمين
 وانظر هل تقتصر عطية الامام الى الخو كساير العطايا وهو
 المشهور وقال بن الهندي لا تقتصر وفايدة الخلاف تظهر
 فيما اذا حصل للامام مانع قبل الخو زكوة فانها تبطل على الاول
 لا على الثاني ثم ان الارض ان كانت غير مملوكة لاحد كالتياني
 او ما اخلا عنه اهله فحكمه للامام اتفاقا قال بعض يري اهل
 المذهب ما اخلا عنه اهله الكفار واما المسلمون فلا يسقط
 ملكهم عن اراضهم باخلاصهم انتهى وهو واضح وان كانت مملوكة
 لغير معين كارضى العنوة فالمشهور للامام وقيل للمعنى ثم
 لو رثتهم وان كانت مملوكة لوجبل معين في ارض عنوة او اسلام
 فقال مالك الامر فيها للامام بقطعه لمن رآه قال لان الماد
 يجمع اليها شرار الناس اي لو لم يكن حكمه للامام لا دمي
 للقت والمخرج واليه اشار بقوله ولو بارض معين فاحري
 الاراضى الثلاثة الباقية وقيل للمالك وقيل بالفرق بين معدن

م

المين وغيره **من** الاملاكة لمصالح فله **ش** هذا مخرج من قوله
 يزكي ومن قوله وحكمه للام اي من الامرين جيبا اي الا الارض
 المملوكة لمصالح معين او غيره فله لمصالح او لورثته وليس فيها
 حكم فان قلت ما عني قوله ان المالك غير معين مع الحكم لورثته
 والوارث لا بد ان يكون مورثه عينا فالجواب ان المراد بعدم
 التبيين كونه ليس لشخص معين ولا لاشخاص قليلين بل الجماعة
 كثيرة كاهل الصالح والجيش فلا منافاة بين عدم تعيينهم وبين
 الحكم لورثتهم بالمعدن وربما اشعر قوله لمصالح بزوال ملكه عنها
 باسلامه ويرجع حكمه للامام وهو مذهب عبد الله و **ت** وقال
 سمعون تبقى له ولا ترجع للامام **ت** وبيان الاشعار
 المذكور ان المولى جعل الملة الصالح وقد زال بالاسلام **من**
 ومن بقية عرقه **ش** يعني ان العرق الواحد من معدن واحد
 ذهبيا كان او فضة يضم بعضه الي بعض اذا كان ذلك العرق
 متصلا ببعضه ببعض ولما كانت الاقسام اربعين بالنظر الي
 العرق والملك وهو انقلاهما وانقطاعهما وانقلا العرق
 دون الملك وعكسه اشار الي الاول والثالث بقوله وان تراخي
 الملك بانقطاعه والنيل الي العرق متصل واحدي لو انفصل
 والمراد بالعمل الاشتغال بالاجزاج من المعدن وسوا حصل
 انقطاعه اختيارا او اضطرارا كفساد الة ومرض السائل **من** الاما
ش يعني ان الماد لا يضم بعضها الي بعض ولو في وقت واحد
 من جنس او جنسين علي الذهب وقوله ولا عرق لاخر في
 معدن واحد ويعتبر كل عرق بانفراد فان حصل منه نصاب يزكي
 ثم يزكي ما يخرج منه بعد ذلك وان قل ولا شك ان هذا ايها
 عما قبله

عما قبله لانه اذا كان لا يضم عرق من معدن واحد فاولي ان لا يضم
 معدن معدن اخر والمواد بالتراخي الانتطاع لا العمل علي الهيئته
 فان هذا ليس فيه انتطاع **من** وفي ضم فائدة حال حولها **ش** يعني
 لو كان عنده مال دون النصاب من فائدة حال عليها حول
 عنده ثم اخذ من المعدن ما يكمل به النصاب هل يضم ذلك
 بعضه لبعض وجوبا ويؤتي اولي ذلك قولان والقول بالضم
 للتاضي عبد الوهاب البعد ادي والعول بعدمه لسهون
 قياسا علي المعدنين فقوله وفي ضم الخ اي وفي وجوب ضم الخ
من وتعلق الوجوب باخراجه او نصفيته نرد **ش** يعني انه اذا
 اخذ من المعدن ما يجب فيه الزكاة هل يتعلق وجوب الزكاة
 به مجرد اخراجه من المعدن قاله البايجي ويتوقف الاخراج
 علي النصفية وقال بعض الشيوخ انما يتعلق وجوب الزكاة
 به بعد نقيضته من تراه لاقبله وفائدة هذا التردد لو اتفق
 شي من ذلك بعد الاخراج وقبل النصفية هل يحسب ام لا
 ففي الاول يحسب لا علي الثاني **من** وجاز دفعه باجرة غير
 نقد **ش** يعني انه يجوز لرب المعدن دفعه باجرة معلومة للما
 في كل يوم مثلا وسوا كانت هذه الاجرة من النقد او من غيره
 حيث كان ما يخرج منه لرب المعدن وكذلك يجوز لرب المعدن
 باجرة معلومة غير نقد وما يخرج منه يكون للعامل اما اجارته
 بنقد فانه لا يجوز بان يقول له مثلا خذ هذا المعدن وادفع
 لي عشرة دراهم لانه يؤدي الي التفاضل في التقدين والي ادم
 المتاجر واما وجه الجواز اذا كانت الاجرة غير نقد فلانه
 حبة للثواب وهي بخور مع الجهالة **من** وعلي ان المخرج للمدفع
 الجها

COPY

rsity

له **ش** اي وجازد فيه ايضا لمن يعمل فيه علي ان المخرج للمدقوع له
 اعم من ان يدفعه مجانا او بموضع فيفني عما قبله الا ان المقصود
 منه قوله واعتبر ملك كل يعني اذا قلتم يجوز دفع المحدث لمن
 يعمل فيه وما يخرج منه يكون للمدقوع له ولا شيء عليه **لرب**
 المحدث وكان العامل مستعدا فان المعتبر في زكاة ما يخرج من
 المحدث حينئذ ملك العامل فان باب كل واحد نصاب
 وهو من اهل الزكاة زكي والافلا وكذلك في سيلة كرايه
 فان المعتبر ملك المكثري لانه يزكي علي ملكه فان نابه
 نصاب زكي والافلا **و** ويجز كالقراض قولان **ش** يعني انه
 اقتلت هل يجوز دفع المحدث لمن يعمل فيه يجز قل او كلان
 المبادون لما يجزيها جازت الماملة عليها يجز كالمساقاة
 والقراض وهذا قول مالك او لا يجوز لانه غير ولانه كرا
 الا ان يجازيها وهذا قول اصيب وتيسر به بالقراض
 يقتضي ان العامل يزكي ما ينوبه وان كان دون نصاب
 حيث كانت حصته ربه مع ربحه نصابا وليس كذلك لان العامل
 هنا شريك فلا يزكي الا اذا بلغت حصته نصابا وان كانت
 حصته ربه نصابا فليس كالقراض من هذه الجهة **ص** وفي
 ندرته الخمس **ش** النذرة القطعة الخالصة التي لا يحتاج
 الي تخليص والمعني ان نذرة حدن العين تخمس علي المشي
 سوا وجدها حرا وعبر مسلم او كافر بلغت نصابا ام لا كالركاز
 وحكم الخمس للامام بصرفه في مصرفه كما في خمس القيمة
 واقاد بقوله كالركاز القياس عليه وعدم اشتراط شيء من شروط
 الزكاة ثم فسر الزكاة بقوله **ص** وهو دفع جاهلي **ش** دفع بكسر

كاشريك

فكون

فكون المدقوع بالفتح المصدر ولا يراد بها الجاهلية ما
 قبل الاسلام والكثيرون عليه وعليه دفع الاسلام قاله في توضيحه
 قال بمعنى وهو يقتضي ان الجاهلية ما قبل الاسلام وهو
 محال لما قال ابو الحسن في كتاب الولاء املا حيا ان الجاهلية
 اهل الفترة ومن لا كتاب لهم واما اهل الكتاب فلا يقال لهم
 جاهلية ولو قال مالك جاهلي لاهل المدقوع وغيره لقوله
 فيها ما وجد علي وجه الارض من مال جاهلي او باحل البحر
 من ثمار ويرا الذهب والفضة فلما وجده يخمس انتهى لك
 جري علي الغالب ومحاذاة الكلام في البخاري وغيره **ص** وان
 بشك **ش** يعني ان الركاز يكون يكون لواحدة وعليه الخمس
 ولو لم يعلم هل هو من دفع الجاهلية او من دفع الاسلام لعدم
 علامة تدل علي ذلك لان الغالب في الدفع ان يكون من
 اهل الجاهلية فهو ركاز **ص** او قل او عرضا **ش** المشهور ان الركاز
 يخمس ولو كان دون النصاب وسوا كان عرضا او عينا كالحجر
 كالجوهر والمخاس والرصاص وخزفك وهو مراده بالعرض
 وشمل العمد والرخام والصخور ما لم تكن مبنية والا فحكمها حكم
 جدرها واما المدقوعة من غير حافيا في ان الارض لا تناوله
 ويكون لبايه او لوارثه ان ادعاه واشبهه والا فهو لقطعة **ص**
 او وجده عبد او كافر **ش** المشهور ان الركاز لا يشترط في
 واجده ان يكون حرا مسلما بل يخمس وان وجده عبد او كافر
 غني او فقيرا وسديني ويجري هذا في النذرة ايضا **ص** الا لغير
 نذرة او عمل في تخليصه فقط فالزكاة **ش** يعني ان ما تقدم
 من ان في الركاز الخمس محله اذا لم يحتج لغير نذرة في تخليصه

Copy

rsity

حيث لم يعمل بنفسه او ليكره عمل نفسه وعبيده في تحليصه من الارض
بالخوف ان احتاج الي ذلك ففيه حينئذ الزكاة بشروطها وبطل
حكم الركا زعنه واما ليكره نفسه او عمل في السفر فلا يخرج عنه
الركا زيل فيه الخمس وهذا مستتر قوله فقط **ص** وكره حفر قبره
والطلب فيه **ش** المشهور ان حفر قبر الجاهلي لاخذ ما فيه
مكره لان تراجم يخس وخوف ان يصادف قبر بني او ولي
وكذلك يكره تنابيع المطالب فيها لاجل الدنيا لان ذلك محل
بالحرمة وبطلان ما وجد كالركا ز ومثل قبر الجاهلي قبر من لا
يمس من المسلمين واهل الذمة واما قبر المسلمين فحرام وحكم ما
وجد فيه حكم النقطة فقوله والطلب فيه بلا حفر كعمل بخور
وعزيمة **ص** وبقية مالك الارض **ش** اي باقي الركا ز سواء وجد فيه
الخمسة او الزكاة وهو الاربعة الاحسان في الاول والباقي بعد
ربع العشر في الثاني لما لك الارض واما باقي النذرة او ما في
حكمها فحكم الممدن كما هو ظاهر كلامه مع كلامه في باب
الشركة وما ذكره من تكلم عليها واراد بالمالك حقيقة او حكم
بدليل قوله ولو جئنا فان الارض لا تملك للجيش لانها مجرد
الاستيلاء بقصر وقفا فان لم يوجد مالك الارض سواء كان جيشا
او مينا فانه يكون لوارثه فان لم يوجد فهو مال جهل اربابه
قال مطرف وابن الماجشون وابن تافع لواجده وحكي بن شام
عن سمعون انه كالنقطة وبعبارة اخري قوله ولو جئنا
بني علي ضعف لان الجيش لا يملك لقوله فيما ياتي وقت
للارض فيها هنا مبني على ان الارض كالغنيمة تنقسم على
الجيش **ص** والاقلوا جده **ش** يعني ان الركا ز او وجد في ارض

لامالك

لا مالك لها كوت ارض الاسلام او في ارض العرب التي لم تفتح عنوة
والاسلم عليها اهلها فانه يكون لواجده وعلوم انه بلا خمس
لان فرض المسيلة انه خمس لان الكلام في الباقي فلا يحتاج
الي تبيينه بلا خمس **ص** ولا دفن المصالحين فله **ش** هذا
مطوف على قوله الا ليكره نفسه والمعنى ان ما وجد من الركا ز
مدفونا في ارض الصلح وسوا كان هو الذي دفنوه او دفنه غيره
فهو للدين صلحا وعلي تلك الارض والمشهور لا يخس فان وجد
احد المصالحين في داره فحصوله بمفرده واليه اشار بقوله **ص**
الا ان يجد رب دار بها فله **ش** اي رب دار من المصالحين فان لم
يكن رب الدار من المصالحين لانه فقوله والا دفن المصالحين
فيه حذف مضاعف اي دفن ارض المصالحين ولو كان الدفن
غيرهم لم يظهر كلام المؤلف انه انما يكون كروب الدار حيث كان
هو الواحد لان كان غيره وليس كذلك فان الذي يجب به
القتول انه لو بها اذا كان من اهل الصلح سواء وجد هو
او غيره **ص** ودفن مسلم او ذمي لنقطة **ش** يعني ان ما دفنه
المسلمون واهل الذمة لعلامة تدل على ذلك يكون حكمه حكم
النقطة فتكون على سنتها ولا يحصون لقوله دفن فلو قال ومال
سلم الخ لشمع غير المدفون وقد يقال انما يقتصر على المدفون لرفع
نوحهم انه ركا ز **ص** والنقطة البحر مما لا يتقدم عليه ملك احد كالبحر
لعمري ان كمال النقطة البحر مما لا يتقدم عليه ملك احد كالبحر
واللؤلؤ وما اشبه ذلك فانه يكون لواجده ولا يخس فلو
راه جماعة فاذا رايه احد هو فانه يكون له كالصيد يملكه
البار له فالجار والمجور في محل الحال اي حال كونه كغيرهما

ليس اصله تلك احد والابان كان لجاهلي لو شك فيه فهو
وكا زوان كان لمسلم او ذي فهو لقطعة ولما انفصل الكلام علي
ما قصد من اجز الزكاة الواجبة وما يجب فيه ومن يجب عليه
شروع في الكلام علي من يجب له وما يتعلق بذلك فتال
فصل في مصرفها فقير ومساكين وهو احوج **ش** مصرف
اسم كان لا مصدر لان الاصناف اسم محل الزكاة بدليل قوله
فقير الخ وفي كلامه لطيفة وهي الاشارة الي ان اللام الواقعة
في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الخ لبيان المصروف عند
الملك لا للاستحقاق والملك والادمان يشترط تقيم الاضام
وانما كان المسكين احوج من الفقير لان الفقير من له بليقة لا يفي
لميش عامه والمسكين من لا شيء له بالكلية وهذا هو المشهور
ابن عرفة فانه نقل اللحن والتصلي عن المغيرة عكسه قال
ابو عمرو وكل اصحاب مالك مع الجلاب علي تراد فها ان العربي
ليس المقصود طلب الغزق بينهما فلا تقبض مالك في ذلك
اذ كلاهما محل له الصدقة انتهى ولا يشكل علي المشهور قوله
تعالى اما السفينة فكانت لمساكين حيث اثبت للمساكين شيئا
لان المراد بهم مساكين القهر والغلبة فلا طاقه لهم بدفع الملك
عن غصب سفينتهم وهذا الذي في الغنا والمراد انهم كانوا اجد
في السفينة **ش** وصدقوا الاربعة **ش** يعني ان الانسان اذا
ادعي الفقر او المسكن فانه يصدق الاربعة بان يكون ظاهر
كل منهما خالفا لما يدعيه فانه لا يصدق واذا ادعي ان له عيالا
فارا الاخذ لهم فان كان من اهل الموضع وقد رعي كسفه ذلك
كشف عنه والا يصدق وان كان طاريا يصدق وان كان
معروفا

معروفا يسار كلف بيان ذهاب ساه وان كان له مناعة
فيها كفاية فادعي كسادها صدق ويكلف مدعي دين اثباته
والعجز عنه ان كان من بابية لاعن طعام **ش** ان اسلم ونحو
ش فني انه يشترط في كل من من الفقير والمساكين ان يكون حرا
سما فلا يعطي كافرا لان يكون جاسوسا او سولغا ولا يعطي
عبد لانه غني بسيد كزوجته بنو جها والولد بوالده ولا
فرق بين العبد القن ومن فيه شايبة حرية ولا يورث المكاتب
لان ثقته كائنا اشترطت عليه بكتابة فني في الحقيقة علي
سيده اسقط عنه في مقابلتها جانبان الكتابة ونقطتي لزمه
هو خفيف كفضل علي علي سائر الصيانة وتجزي للخارجي والقاري
ونحوهما علي القول بعدم تكفيرهم ويعطي اهل المعاصي ما يصفونه
في ضرورياتهم وان غلب علي الظن انهم يتفقونها في المعاصي
فلا يعطوا ولا يجزى ان وقت **ش** وعدم كفاية بتليل او انتاف
او صفة **ش** اي ومن الشروط ان يكون عاريا للكنية اما بسبب
القليل منه لا يكتفي لعمامة او انتاف اي عليه لا يكتفي او صفة
لا يكتفي وقوله وعدم كفاية بتليل يصدق بعدم القليل من اصله
وبوجوده مع عدم الكفاية تكن في الاولى يعطي ما يكتفيه
وفي الثانية يعطى تمام ما يكتفيه **ش** وعدم بقوة لها شئ لا المطلب
ش هكذا الصواب بالنفي لان الصحيح ان اله من اجتمع معه
عليه الصلاة والسلام في هاشم والمطلب لم يجتمع معه عليه
السلام في هاشم لان المطلب اخوه هاشم ونحوها ايضا اخوان
عبد شمس ونوفل فترع كل من عبد شمس ونوفل ليس بال
قطعا وفرع هاشم ال قطعا وفرع المطلب المشهور ان
معروفا

ليس بال واما عبد المطلب فابن هاشم فمن لم يكن ولدا لعبد
المطلب لم يكن ولدا لهاشم وبه يعلم ان ما في كلام الشارح غير
ظاهر لانه في ان المطلب عبد المطلب وليس كذلك وعبد المطلب
اسمه شيمية وهو ابن اخي المطلب لا عبده لكن لما كان كونه في
السيرة يسمى عبد المطلب وهاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل
اولاد عبد مناف والاربعة اخوة لابي والمطلب وهاشم
شقيقتان واحما من بني مخزوم وعبد شمس ونوفل شقيقتان
واحما من بني عدي والمراد بينوة هاشم من هاشم عليه ولادة
بلد واسطة او بواسطة عن رائي فلا يدخل في بني هاشم ولد
بناته لانهم اولاد الغير وقوله بحسب علي عدي مشبه في المفهوم
اي فان فقد شرط من هذه الشروط لم تحسب لديه الكاين
علي عدي من زكاته كان يغفل له استقطنته عنك من زكاة ه
مالي واذا قلنا بعدم الاجراف بما يحسب علي المدم فهل يستقط
ما يحسبه علي المدم من الدين عنه ام لا واستظهر في شرحه
الثاني لانه خلق علي شي لم يحصل كما يدل عليه المقتا كما
وكروه في سبيله ما اذا ذهب المرتفع الذي للواحد وتلف
الروهن كما ياتي **ص** وجاز لمراد **ش** اي لو كان بني هاشم ولدا
جميع الضمير **ص** وجاز دفع الزكاة لعقيق بني هاشم **ص** وقادر
علي الكسب **ش** اي وجاز دفع الزكاة لثا وعلي كسب ما يكتبه ه
بعضية او بغيرها لو تكلنه لوجود ما يحتزق به بالموضع مع
الرواج لكن لا ولي خلافة **ص** وما لك نصاب **ش** يعني انه
يجوز دفع الزكاة لمن ملك نصابا بالكثره عياله ولو كان له
الخادم والدار التي تناسبه وهذا هو المشهور لكن بشرط ان لا
يغنيه

يغنيه الذي معه حوله دليل قوله بعده وكفاية سنة **ص** ودفع
التزمنة **ش** اي يجوز ايضا ان يدفع من زكاته للفقير الواحد اكثر
من نصاب ولو صار به غنيا لانه دفع له بوصف جائز وظاهر
قوله وكفاية سنة انه لا يعطي اكثر من ذلك ففي كلامه دفع
والجواب انه يدفع له اكثر من نصاب بشرط ان يكون كفاية
سنة لا اكثر فاقبل قوله وكفاية سنة يغني عن قوله مرة
ودفع التزمنة لا تنظر فلم جمع بينهما فالجواب انه يمكن ان
يملك دفع اكثر من نصاب لاجل وجود دين ونحوه ولا يرد
ما ياتي لانا نقول انه لم يبين فيه قدر المظني **ص** وكفاية سنة
ش اي ويجوز دفع كفاية سنة من الزكاة للفقير في مرة واحدة
من عين او حوت او ماشية ولو كان هذا المدفوع فوق
النصاب وهذا اذا كانت الزكاة لا تدفع في السنة الا
مرة واحدة والا اعطي من كل واحدة ما يكتفه الاخرى
ص وفي جواز دفعها لمدن ثم اخذها ترد **ش** يعني ان من
دفع زكاة لمدنه المدم ثم اخذها منه في دينه من غير
توطي علي ذلك هل يجوز له ذلك ام لا ترد ذلك شيخ المتأخرين
لعدم نص المتقدمين اما مع التواطى فلا ينبغي ان يقال
بالاجزالة انه لم يعمها كما جزمه بن عوفه والمولف
في التوضيح ثم ان اتيان المؤلف بتم المقضية للتراخي
يرشد الى انه لو لم يكن تراخ بان اخذها عقب دفعها
لا يكون الحكم كذلك اي والحكم المنع من غير ترد الحمل
انها حينئذ علي التواطى **ص** وجاب وقرئ **ش** سرفوعا
نظف علي فقير والاول سرفوع بضمه مقدرة علي البيا

ما
في
هذا
الكتاب
من
الزكاة
فان
كان
المد
من
الزكاة
لا
يغني
عن
قوله
مرة
واحدة
فان
كان
المد
من
الزكاة
لا
يغني
عن
قوله
مرة
واحدة
فان
كان
المد
من
الزكاة
لا
يغني
عن
قوله
مرة
واحدة

المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الياء والتون والثاني بضمه
ظاهرة والمراد بالجاي من له مدخلية في الزكاة فدخل الكائن
والحاشروا ما التماس فيه دخل في الفرق ويجزى الراعي والساكن
والقاضي والعالم والمفتي لا يعم يعطون من بيت المال ولذا
لو لم يعطوا منه اعطوا **ص** حر عدل علم بكمهاش اي وكل امر
اي يشترط في الجاي والمفتي ومن الحق بها الحرية والاسلام
والعدالة والعلم بكم الزكاة فيمن نذفع له ومن يؤخذ عنه
وقد ربا يؤخذ ويؤخذ منه ويشترط ايضا الذكورية
كما يؤخذ من تذكير الاوصاف والبلوغ كما يستفاد من كلامه
في باب المغفود في الساعي اذ جملة حاكم والمراد بالعدالة
عدالة كل واحد فيما يفعله فمداله الموقوف في تفرقتا والجاي
في جبايتها وهكذا وليس المراد عدالة الشهادة والا
كان قوله حرو وغير كما فركرا واقتضي انه يعتبر فيه ان
يكون ذميرة بترك غير لا يقي الخ ما يعتبر فيه اي مع ان ذالا
يعتبر ولا عدل رواية والدلائل كان قوله وغير كما فركرا ايضا
ولم يصح قوله حر لان العبد عدل رواية غير هاشم بن
انه لا يجوز استعمال احد من آل النبي عليه السلام على الزكاة
وهم بنو هاشم وبنوهم لان اخذها علي وجه الاستعمال عليها
لا يخرجها عن كونها اوساخ الناس وعن الدلالة في الخدمة
لها وفي سبها قاله المحقق بعد ابيد انه لا بد في الجاهل ان
يكون غير هاشمي وكذا في الجاسوس حيث كان مسلما واما الكافر
فانه يعطى ولو هاشميا خسته بالكفر **ص** وكافرش يعني ان الكافر
لا يستعمل على جباية الزكاة وتفرقتا ويعطى العامل ولو لم يكن
فقيرا

تتبعوا اليه اثار بقوله وان غنيا لا يخاف اجرة فلا تاتي الغنا
وكونها وساحا ياتي في نفاسة الله عليه السلام **ص** ويدعي به
اي بالعامل قبل كل الاضناف لانه المحصل حتى لو حصلت له
بشقة وجايبين لا يساوي مقدرا لجرته اخذ جميعه ثم التقرا
والمساكين وفي عبارة ويدعي اي حتى على العتق لان ستمائة
افضل وتقدم المولفة قلوبهم ان وجد والادب الصون عن النار
عدم على الصون عن الجوع كما يبيد القنوا اذا خشي على الناس
وتقدم بن السبيل اذا حقه الفقر في الفقير لانه في وطنه
التي قوله يقدم المولفة ان وجدوا اي على الفقير ابدل هو
التفصيل وقوله كما يبيد بالفقر والخ الظاهر حينئذ يد احث
على العامل **ص** واخذ الفقير بوصفيه **ص** وصف الفقير والقل
ان لم يئنه حظ العمل وكذا اكل من جمع بين وصفين او اوصاف ان
كان في المال ستة ولم يكن فيما ياتخذ باحد الوصفين او الاوصاف
ما يئنه ولا يقتصر كلام المصنف على العامل **ص** ولا يعطى حارسه
الفطرة منهاش بل يعطى من بيت المال لانه لا يدخل له فيها اما
بوصف الفقير فيعطى منها وكذلك جانيها اي ولا يعطى اجرة ذلك
منها ولا مفهوم للفطرة **ص** وسلف كما فركرا وحكمه باق
ص المصنف الرابع من الاضناف الثمانية المولفة قلوبهم وهم
كفار يبتغون ليتألفوا على الاسلام والصحيح ان حكم ذلك باق
قال ابو محمد لكن لا يعطون الا وقت الحاجة اليهم انتم وانظر
هل المراد بالحاجة الحاجة الي دخول الاسلام لانتادهم من
الكفر او الي اعانتهم لتأفلي الثاني لا يعطون الا ان احتيج
لاعانتهم في الخدمة وعلي الاول يعطون ان علم من حال المعطي
فقيرا

التأليف للإسلام بالأعطاء وهذا الثاني هو الذي يقتضيه
كلام الشارح وهو الكلام ليجعله شرطاً **م** ورفيق مؤمن ولو لم
يقتضيه **ش** هذا هو الصنف الخامس من الأصناف الثمانية
وهو الرقيق المؤمن الذي يشتري من الزكاة لأجل العتق وهو
المشهور المسمى بقوله تعالى وفي الرقاب ولا يشترط فيه
السلامة بل يجوز أن يعتق من كان حياً عيباً خفيفاً
أو ثقيلاً كالصبي والزمانة وما أشبه ذلك لأنه أخرج إلى
الاعتاق بخلاف الرقاب الواجبة وفي عبارة التنوين في عيب
للمنظم أذهب عن الخلاف وبأوه للمعية وفي كلام **ت** نظر
حيث تم في الميب فإن الخفيف لا يثبت المبالغة وغاير الميب
في التعبير حيث عبر هنا بمؤمن وفيما تقدم بقوله أن المسلم
نقتل لأن مراده بالمسلم المؤمن وبني يعتق للمجهول إشارة
إلى أنه لا فرق بين أن يعتقه الإمام أو المتصدق **ف** محامي
المدونة والظاهر أنه لا يشترط فيه أن يكون غريباً شامياً **م**
لا عقد حرية فيه ولا وه للمسلمين **ش** يشير إلى أن الرقبة
التي تقتض من الزكاة يشترط فيها أن تكون خالية من
شوائب الحرية ويكون ولا ذلك البعد المعتق للمسلمين
فلا يصح عتق مدبره ولا مكاتبه وخوها فإن فعل ذلك
فانه يرد على قول مالك وعلى الأخو لا يرد ولا يجزيه **م** وان
اشترطه **ش** ان جعل بالغة فيما قبله كان الضير عليه اعلى
الاول وان جعل سنناً فاجابه لم يجزه الا ان كان الضير غائباً
على العتق بان قال انت حر عني واولئك المسلمين لان الاول
لمن اعتق فقوله اولئك اسير اعلى الاول يقتدر له على اي
اوان

لهي

اوان فك اسير او على الثاني يكون مطوقاً على اشتراطه
وقوله لم يجزه اي والعتق والتك ماض فيها **م** ويدل على
ما لا يجزى فيه **ش** هذا هو الصنف السادس من الأصناف
الثمانية المضموم من قوله تعالى والثار من المواد بالمدين هنا
الذي عليه الدين للفرما من الادبيين الذين يتخاضون فيه في
الفلس فتخرج حق الله تعالى كالزكاة والكفارات ولا فرق في المد
بين كونه حياً أو ميتاً فبما خذ منها السلطان لينتضي بمهادين
الميت بل قال بمضج دين الميت حتى من دين الحي في اخذه من
الزكاة وببارة اخوي ويشترط في هذا الدين الذي يأخذ
من الزكاة ان يكون دينه مما يجزى فيه حقوق الادبيين
فان كان الدين مما لا يجزى فيه كالزكاة والكفارات فانه
لا يطبق من الزكاة شيئاً لوفاء ذلك وعلى هذا فلا يحتاج ان
يشهد كلام المؤلف بدين الادبيين **م** لاني ضاد **م** مطوق
على تقدير اي قد استدانه ووضع في مصالحه لاني ضاد
كنا وخر وقمار وغصب فلا يطبق من الزكاة **م** ولا اخذها
ش الجار والمجرور متعلق بمقد ومطوق على ما تقدم اي ولا
ان استدان لا اخذها ومعنى ذلك ان من تدان لا اخذ الزكاة
وعنده كفايته فاستع في الاتفاق لا اخذ الزكاة فلا يطبق
واما اذا استدان لصورة ثاوية اذا ذلك من الزكاة فلا يمنع
وقوله الا ان يتوب على الاحسن رجه الشارح وغيره لقوله
لاني ضاد **م** ان اعطى ما يبد منه عين **ش** يعني ان الدين لا
يطبق شيئاً من الزكاة لو كان عليه الا بعد دفع ما عده من الدين
للمؤمن مثلاً لو كان عليه اربعون ديناراً وبه عتق ديناً

ل

فانه لا يعطى شي من الزكاة الا بعد اعطاء العشور التي بيده
للفرقا فيبقى عليه عشرون فيجب فيه يعطى ويكون من الفارين
ص وفصل غيرها **ش** الضرب يرجع للمعنى والمعنى ان المديان
لا يعطى من الزكاة شي الا بعد دفع الفاضل مما بيده غنوا لغير
للفرقا مثلا لو كان له دار تساوي خمسين ديناراً وتساوية
دارين اثنين فان تلك الدار تباع عليه ويشترى له دارتان
وبدفع الفاضل وهو عشرون للفرقا ثم يوفي ما بقي عليه
من الدين فلو كان هذا الفاضل يساوي ما عليه من الدين
فانه يدفع للفرقا ولا يعطى من الزكاة شي اذا لم يبق عليه
شي من الدين قال بن عرفة ويصير فقيرا لا غارما **ص**
ومجاهد والته ولو غنيا **ش** هذا هو الصنف السابع من
الاصناف الثمانية وهو المجاهد في سبيل الله وهو المسمى
من قوله تعالى وفي سبيل الله والمسمى ان المجاهد في سبيل
الله اي المتبلس به يعطى من الزكاة ولو كان غنيا على المشهور
ويعطى ايضا لاجل امة الجهاد من سلاح ورجل وغير ذلك من
الته واكراد بالمجاهد هنا من يجب عليه الجهاد بان يكون
حرا ذكرا مسلما مكلفا قادرا كما ياتي في بابيه ولا بد ان لا يكون
ها شيئا كما بيده كلام البخاري **ش** يعني ان الجاهل
يعطى من الزكاة ولو كافرا لانه ساع في مصالح المسلمين وهو
شخص يرسله الامام ليطلع على عورات العدو ويبلغ حالهم
ثم يبلها بذلك فتكون عليه بصيرة **ص** لا سوز ومركب **ش** يعني ان
الزكاة لا يجوز عمل سوز مخفا ولا مركب على المشهور وشال السوز
والركب القتيه والتاضي والامام قال في الجلاب ولا يجوز من
شي

شي من الصدقات في غير الوجوه المسنة من عمارة المساجد
او بنا القنطرة او تلغين الموي او فك الاساري او غير ذلك
من المصالح **ص** وغريب محتاج لما يوصله في غير محمية ولم يجد
سلما وهو ملي ببلده **ش** اشار بهذا الى الصنف الثامن من الا
صناف الثمانية المذكورة الالية وهو اخرها والمقصود ان ابن
السبيل الغريب المنقطع يدفع اليه من الزكاة قدر كفايته وان
كان غنيا ببلده لكن بشروط ثلاثة الاول ان يكون محتاجا
في ذلك الموضع الذي هو به الي ما يوصله الي وطنه فان
كان غنيا بما يوصله فلا يعطى لان المقصود انما هو ايصاله الي
بلده بخلاف المجاهد فانه يأخذ منها وان كان غنيا في الموضع
القيم فيه لان المقصود فيه الارهاب الثاني ان يكون سفرة في
غير محمية اما لو كان سفرة في محمية لكن خرج لتقتل نفس
وما شبه ذلك فانه لا يعطى من الزكاة شي الا ان يخاف عليه
الوثة الثالث ان لا يجد سلما له بذلك الموضع الذي هو فيه وهو
شرط عدي مشروط بوجوده يعني انما يعطى اذا لم يجد من
يسلمه بشرط ان يكون غنيا في بلده فان وجد وهو غني
انتهى احد هما فانتفى له الحكم وهو احد من الزكاة فان وجد
وهو فقير كان وجوده كعدمه فينتفى الحكم لا تنقش شرط ضده
فان لم يجد وهو فقير فهو غنوم موافقة ولو قال ولم يجد
سلما مطلقا او وحده وهو عديم ببلده لكان اظهر في افادة
المني واشار بقوله وصدق الى ان القريب اذا ادعى انه اني السبيل
فانه يصدق اذا كان على هيئة الفقرا ولا يجد من يعرفه في ذلك
الموضع قال مالك وانى يجد من يعرفه وظاهره بنو عيين

صوان جلس ترعت منه كذا **ش** يعني ان كلا من ابن السيل
 والفارسي اذا اخذ من الزكاة لينفروا به او ليسا خوالي بلده فلم
 يفعل ذلك بل جلسا فانما فخذ منه ويترد الي محلها الا ان
 يسوغ له الاخذ من الزكاة بوصف الفقر او غيره فلا فخذ
 منه واما المديان اذا اخذ من الزكاة لاجل ما عليه من الدين
 فاستغنى عن ذلك قبل ان يدفعه للفرا في دينه فحل يتزع
 منه ذلك **اولا** لانه اخذ **بوجوده** جاز في متروك للمخير وحده
 وهذا معنى قوله وفي غارم يستغنى توده ولا وجه لحكاية التردد
 والناسب لا اصطلاحه ان يقول واختر اخذها من غارم استغنى
 ثم ان التفسير يتزعم يقتضي انها باقية فلو ذهبت لم يرجع عليه
 بها وهذا بخلاف الفارسي فانما يتزع منه ان كانت موجودة
 وتكون عليه ان تلفت ولما فرغ من ذلك الا صنف شرع يتكلم على
 كينية الدفع اليهم بقوله **ص** ويندب ايثار المضطرون عموم الا
 صنف **ش** يعني انه يندب لمتوثرقة الزكاة اما ما كان اثار
 المضطر على غيره من البلدان والاصناف على بعضها وافراد كل
 صنف على بقية ما بان يزداد في اعطائه واما عموم الاصناف
 الثمانية المذكورة في الآية فلا يجب ان يجمعها عند وجودها
 خلافا للشافعية ولا يندب ايضا فيجوز دفع جميعها للصنف
 واحد مع امكان تميمهم ولو العامل اذا اتى بالشئ اليسير
 الذي لا يساوي ثمنه ولشخص واحد من صنف عند مالك واي
 حنيفة لفت اللام في قوله فاني انما الصدقات للفقر والاية
 بيان المصروف والاستحقاق اي انما الصدقات مستحقة
 للفقر الخ ولا يلزم من الاستحقاق الاعطال بالفصل لا للملك اما

ان

ان لم يوجد الا صنف واحد او شخص منه اخذ الاعطاله اجماعا
 واوجب الشافعي تعميم الاصناف اذا وجدوا ولا يجب تعميمها
 اجماعا لعدم الامكان واستحب اصبح مذهب الشافعي قال ليلا
 يندرس العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين المصالح من سد الخلة
 والقنود ووفاء الدين وغير ذلك ولما يوجب من دعا الجوع وسهادة
 ولي فيه والاستئابة وقد يجب **ش** يعني ان الاستئابة في تفرقة
 الزكاة تستحب ويكره ان يلجأ بنفسه خوف المحنة والشا و عمل
 السرافض وقد يجب الاستئابة علي من تحقق وقوع الويا منه
 وسلكه الجاهل باحكامها وصرفها وكذا لو كان الامام عدلا ساكنا
 وابي القاسم ان طلب قتال قد اخرجتها فان كان الامام عدلا
 فلا يقبل منه انتهى ومن ادبها دفنها باليمين ودعا المصروف
 والامام لدفعها والصلاة عليه واجبه داود وقد قال
 عياض في قواعد من اداب الزكاة ان يستترها عن اعين الناس
 وقد قيل الاظهار في الفضائل افضل ونحوه لسيدي زروق قال
 الان يكون الغالب تركها فيستحب الاظهار للاقتداء به **ص** وكره
 له حينئذ تخصيص قريبه **ش** الضير المحذور باللام يرجع للناس
 والضير المحذور بالمضاف يرجع لرب المال والمعنى ان الناب يكره
 له حتى الاستئابة ان يخص قريبا رب المال بالزكاة وكذا اثاره
 واما اعطائهم مثل غيره فلا كراهة في ذلك ان كانوا من اهلها
 وللابان ياخذ منها ان كان من اهلها بالمعروف وكذلك يكره
 لرب المال ان يخص قريبا الذي لا يلزمه نفقته بالزكاة فان
 اعطاه مثل غيره فلا كراهة **ش** وهل يبيع اعطى زوجة زوجها ويكره
 تاويلان **ش** قال في المدونة ولا تقضي المرأة زوجها من ذكاتها

اما

اختلف الاشياخ في ذلك فمنهم من حمله على المنع وعليه فلا يجوزها
 وعلى هذا التأويل حملها بن زرقون ومن واقته ومنع من حمله
 على الكراهة واليه ذهب بن المنار وعليه فلا فرق بين ان
 يرجع لها في تفتتها او لا وانما اعطا الزوج زكاة لزوجته او لمن
 يلزمه تفتتها فانه لا يجوز بيعه اشكال اللحم الا ان يكون على احد
 منهم دين فيكون من الفاردين **ص** وجاز اخراج ذهب عن ورق
 وعكسه **ش** يعني انه يجوز اخراج الذهب زكاة عن الورق وكذلك
 عكسه اي من غير اولوية لاحدهما على الاخر على ظاهر المذاهب
 خلا فالسحنون وقوله وجاز الخ وجد سكوك ام لا وانما اخراج
 النلوس عن احد التقدين فالمشهور الاجزاء الكراهة
ص يصرف وقته مطلقا **ش** بالمتعلقة باخراج اي الاخراج قد
 يصرف وقته وافق الصرف الشرعي ومنع عن كل عشرة دراهم
 دينار او خالته بتقضى او زيادة فاذا اوجب عليه دينار فاراد ان
 يخرج عنه فقة فليخرج صرفه ذلك الوقت سواء زاد عن الصرف
 الشرعي او نقص **ص** بقيمة السكة **ش** يعني انه اذا اخرج الورق
 عن الذهب او عكسه فانه يراعى السكة فيخرج قيمتها فاذا
 وجب عليه نصف دينار مثله في عشرة دينار اسكولة فان
 وجده كذلك فواضع وان لم يجده سكوكا او اراد ان يخرج عنه ورقا
 فانه يخرج صرفه مع قيمة السكة واثار بقوله ولو في نوع الى ان
 السكة تقبض ويخرج قيمتها ولو في نوع واحد اي ولو كان المخرج
 في نوعه والتوبين عوض من الضير كما اذا اخرج تود ذهب عن
 جرد دينار سكوك ومن باب اولي اذا كانت السكة في نوعين انما
 تقبض ويخرج قيمتها كما اذا اخرج الورق المسكوك عن جزء دينار

المسكوك

المسكوك سكة **ص** لا مياغة فيه **ش** صياغة بالمخر منونا عطف على
 السكة اي لا بقيمة الصياغة في النوع الواحد كما اذا كانت عنده
 مصوغ وزنه مائة دينار ولصياغته بياوي مائة وعشرة فانه
 يخرج عن الحاية فقط وفي كفاية بحرمياغة وتؤني عطفنا على
 لفظ السكة والمطوف محذوف اي لا بقيمة الصياغة **في**
 النوع الواحد فهو من باب **ص** العطف لامن باب لا النافية للجنس
 ومياغة اسمها والجار والمجرور خبرها والجملة صفة خلا فالشارح
 اي ولو في نوع موصوف بانه لا مياغة فيه او يكونه لا مياغة فيه
 وهذا العراب فاسد لانه اذا لم يكن فيه صياغة فاي شيء بقي
 يتبرأ لا يتبر **ص** وفي غيره نرد **ش** اي وفي المصوغ غيره اي
 غير النوع الواحد اي وفي اعتبار قيمة الصياغة الجائزة كالحلي
 او المخرمة كالاواني في غيره اي في غير النوع الواحد كاخراج
 فقة عن ذهب مصوغ جائزا وحرام او ذهب عن فقة
 مصوغة كذلك وعدم اعتبارها وانما يراعى الوزن كما في النوع
 الواحد ترددين بن الكاتب واي عمران **ص** لا كسر مسكوك
 الالسك **ش** هذا مطوف على اخراج اي وجاز اخراج ذهب
 عن ورق وعكسه لا كذا او المحتيان المسكوك ذهبا وفضة
 كالا وغيره كما لا يجوز كسره لانه من فساد سكة المسلمين فمخرج
 كسر المسكوك بان يجعل حليا لمن يجوز له لبسه كزوجته وهذا
 معنى السك الجوهرى سكت الصنة وغيرها اسكها سكا اذبتما
 والنفقة سبكتها واجمع سايك وقوله الالسك اي فيجوز للمخارج
 والاستطراد شي زائد على السك فتقول الشارح اي فيجوز للمخارج
 الي ذلك بيان للعلة لا للاحتراز كما نه قاله الالعة **ص** **ووجب**

في سم

نيتها **ش** اي عند عزلها او تفرقتها فاحدها كاف ولوجع بينهما
 كان انتم سديني اخرج ما وجب عليه في ماله ولو نوي زكاة
 ماله اجزأت وتجب بالتعيين فلو تلتفت بعد عزلها اي حال كونه
 ناولا اجزأت ولو عزلها ناولا لم يخرج لنية عند دفعها وان لم
 يعزلها اي او عزلها غير ناولا وحيث النية عند تسليمها انخرجي
 وانما احتاج اليها الي نية لانها عبادة مشتملة على واجب وعبود
 فاحتاج اليها ويؤي عن المجنون والصغير وليه وتتل الشيخ
 كرم الدين الاجزاء فمن نسي النية او جهلها تأمل فان المول
 لم يقيده بالذكر والقدرة **ص** وتفرقتها بموضع الوجوب **ش** تقدم
 ان نية الزكاة واجبة وكذلك يجب تفرقتها بموضع الوجوب على
 الفور وهو الموضع الذي يجبي فيه المال وفيه المالك والمستحق
 وأشار بقوله او قربه الى قوله في توضيحه واذا قلنا انه لا يجوز
 نقلها من بلد الى بلد الا لعذر فلا بأس ان تنقل الى ما يقرب
 مما هو في حكم موضع وجوبها لانه لا يلزمه ان يخص اهل محله
 وجيرانه بل يجوز ان ياراهل الحاجة من بلده فكل ما قرب منها
 انتقل وبشارة اخرى المراد بموضع الوجوب موضع المالك ونفذا
 في العين كالحرق والماشية ان لم يكن ساع والافالميرة بموضعها
 وكلام الارشاد ضعيف واوفي قوله او قربه تنويبية اي ان
 تفرقتها على نوعين نوع هو موضع الوجوب ونوع هو قربه
 والمراد بقربه ما دون مسافة القصر سواء لم يكن في موضع الوجوب
 مستحق او كان وفصل عنه او اعدم او شل او دون لان هذا في
 حكم موضع الوجوب فان كان على مسافة القصر فلا يجوز نقلها
 اليه ولا تجزي الا اذا لم يكن بموضع الوجوب او قربه مستحق

او كان

لو كان اعدم فان كان ساويا او دون لا يجوز نقلها عنه لكن
 في المساوي تجزي وفي دون لا تجزي وانظر ردنا وبيل الناصر الثاني
 لكلام سمخون في شرحنا الكبير **ص** الا لا اعدم فالكثرة **ش** هذا
 الاستثناء من قدر فهم من الكلام السابق اي بموضع الوجوب او قربه
 لا في غيره ذلك الا لا اعدم فينتقل الثوب الى الاقرب فالاقرب بعد
 صرف اقلها في محلها فهو استثناء منقطع وقوله اعدم له منصوصان
 مفهوم حادثة ومفهوم مخالفة وسبب ان الثاني هو قوله او
 نقل له ونظمه الاول هو قوله او نقلت لمثلهم وفهم من قوله فالكثرة
 له انه لا بد من تفرقة الاقل بموضع الوجوب **ص** باجرة من الغني
 والابيت واشتري مثلها **ش** يعني انا اذا قلنا تنقل الزكاة الى
 البلد المحتاج واحتاجت الي كرا يكون من الغني من بيت المال
 لامن عند مخرجها فان لم يكن في او كان ولا اسكن نقلها فاحضا
 تباع الا ان اي في بلد الوجوب ويشترى بثمنها مثلها في الموضع
 الذي تنقل اليه ان كان خيرا ولا يضمن ان تلت وان شيا فرق
 ثمنها **ص** كقدم مستحق **ش** تشبيهه في النقل باجرة من الغني والا
 بيت واشتري مثلها **ص** وقدم ليصل عند الحول **ص** المشهور ان
 الزكاة اذا نقلت فانها تقدم وجوبا قبل مرور الحول اي يتقدمها
 الامام بحيث انها تصل الى تلك الناحية التي تنقل اليها في اخر الاعطال
 حولها فتقوله وقدم اي وجوبا وهذا في العين والماشية ان لم
 يكن ساعي واما الحرق فهو قوله وان قدم مشرا الخ وقوله قدم
 بالنسبة لعل اي المتزكي او الامام وبالنسبة للمقول اي مال المتقول
 للزكاة وقوله وان قدم مشرا اي دفعه لمستحقه وقوله او قدمت
 بكسر في عين وماشية اي دفعت لمستحقها ومفهوم في عين تقدم

واقتضى الشيء بان يقع
 اذا جاء من بلد فوق بمسافة
 القصر يعطى وليس نقلها
 واقتضى السيد رحمه الغني
 بانه من نقلها وبعضه فرق
 بين ان يقع اربعة ايام
 فاكتر فيعطى والا فلا
 قاله البرزلي والصواب
 ان نقلها في اخر الاعطال
 من اهلها وابن سينا
 وكما واحد منها الى
 بنى التبريد التي تسمى
 قوله رابن سينا في
 التي شمر حديث

وما شية انه لو كان حرا فهو قوله وان قدم مشوا فالقديم هنا وفي
قوله وان قدم مشوا فقديم اخراج وفي قوله وقدم ليصل عند الحول فقديم
تقل **ص** وان قدم مشوا او دينا او عرضا قبل القبض او نقلت له ونعم او
دفعت يا جنتها وليس مستحق وتندرد في هذا الامام او طاع
يدفعها الجاي في صرفها او بقيمة لم تجز **ش** ذكر المير سبع سائل
واجاب عنها بجواب واحد وهو قوله لم تجز منها اذا قدم زكاة
جبه وثمره قبل افراله وطيه بكثير او قليل ولو اخرجها بعد الافراك
وقبل التسمية اجزأت **ومنها** اذا قدم زكاة الدين قبل قبضه من هو
عليه ويبد حوله وهذا في دين المحتكر لانه الذي لا يركي حتى يتبين
ومثل المحتكر دين المدير علي الميسر وكذلك دين القرض وامادى
المدير اذا لم يكن قرضا وهو رجوفا انه يدخل في قوله وقد مت بكسر
في عين ومكان ثبته وسوا كان يركي عينه او قيمته وهذا استفاد
من قوله قبل القبض وذلك لانه يدل علي انه دين يتوقف زكاته
علي القبض انتهى **ومنها** اذا قدم زكاة عرض الاحتكار قبل قبضه وما
المدير يدخل في قوله وقد مت بكسر في عين وما شية **ومنها** اذا
نقلت الزكاة لدون بلد الوجوب او قرية في الحاجة والمثلح سباني
انها تجزي **وهذا** اذا نقلها لمسافة القصر واما الدون فانه في حكم
البلد الواحد **ومنها** اذا اجتمع ودفع زكاة لشخص من اهلها
ثم تبين انه غير مستحق للبسا وكافرا وغني وتندرد هاهن
اخذها اما ان لم يتندرد هاهن فانه انونخذ وتصف في اهلها
واما الامام اذا اجتمع فدفعها لمن يظنه من اهلها ثم تبين انه
ليس من اهلها فانها تجزي عن رجا لان اجتهاد الامام نافذ
لانه حكم لا يتعقب وظاهر التليل ولو امكن ردها وهو ظاهر

كلام

كلام **س** في شرحه نبالتت **ومنها** اذا طاع بدفعها الامام جابر
في صرفها اي وجار ولم يبدل فيه لانه من التناون علي الامم
والواجب جدها والهروب بها ما لكن واما الجابر في اخذها
بان ياخذ اكثر من الواجب ولكن يصرفها في مفايرها فانها تجزي
كالوكان جابوا في صرفها لكن قد رال الله انه عدل فيه **ومنها**
اذا طاع بدفع القيمة مما وجب عليه من حب او ماشية او عين
وما شية عليه المولى موافق لما شهروه من الحاجب وقد اعترضه
في التوضيح بان غير واحد قال ان المشهور اجزا العين عن الحرث
والماشية مع الكراهة وصوبه بن يونس انتهى وقوله لم تجز جوا
عن السبع سائل ويمكن تسمية كلام المولى علي المشهور بان
يجمل قوله لم تجز جواب عن المجموع وهو لا يتاني ان بعض افراد
المجموع لا يجوز ويجزي **ص** لان الكره او نقلت لمثلها **ش** الاول
مفهوم قوله او طاع بدفعها الجابر او بقيمة اي فان الكره في الماله
الحالين اجزاه ولا فرق في الاكراه بين الحقيقي والحكمي بخلاف ان
يحلته الامام عليها والثاني مفهوم قوله فيما تقدم له ونعم فهو
تصريح بمفهوم ما تقدم مع انه مفهوم شرط فكان المناسيب
الاستثناء ما تقدم عن هذا واما كونه ذكره توطية كما قاله بعض
الشراح فيبرطاه هو لما قلناه **ص** او قد مت بكسر في عين وما شية
ش يعني ان زكاة العين والماشية اذا لم يكن هناك سعاة اذا
قدمت قبل الحول لا ربا بها او وكيل فانها تجزي بخلاف الحرث
كما اشار له قبل بقوله وان قدم مشوا الخ وسمايد خل في قوله عين
وما شية زكاة عرض التجارة وزكاة الدين كما تقدم التبيه
علي ذلك وفي من قوله في عين وما شية نسيه او ظرفية وببارة

أخري في معنى عن أو ظرفية بتقدير مضاف أي في زكاة عين وفي
بعض النسخ بتقدير وهي حسنة لا يتأهل بالتقيد بالسير ووجه
وهو السهر وخوّه علي ما في رواية عيسى عن بن القاسم وهي
المشهوره من أقوال ستة **فان ضاع المقدم فمن الباقي** **ش**
أي يعني أن المقدم على حوله إذا ضاع من يد الرسول الذي يحمله
للاعداء أو الساعي أو الوكيل الذي دفعت له قبل الحول بالزمن
اليسير أو الكثير المنوع بتقديمها به قبل فضاها لا **هل يخرج**
عن الباقي إن كان نصيبا أو ثمان ماضيا عنه **قال بن زبير**
لأن تقديمها نوسعة ورخصة فإذا اهلك ولم تصل إلى أربابها
ولا بلغت محلها زكي ما بقي عند حوله وفيد ابن الحواز ذلك
بما إذا كان التقديم بالأمد الكثير قالوا ما لو قدمها باليوم
واليومين والوقت الذي لو أخرجها فيه لأجزأته فأنها تجزئ
ولا يلزمه غيرها لكن **قال س** وتثبيد بن الحواز ضعيف **ص**
وإن تلف جزئها لم يمكن الادا استقطت **س** أي وإن تلف
جزئها بعد الحول بدليل قوله ولم يمكن الادا استقطت وهو
يشعر بأنه قد خوطب وتلف المال كله كتلف جوي في التثبيد
المذكور وهو ظاهر وأما ما تلف قبل الحول فلا تنصيف فيه
بين إمكان الادا وعدمه وهو بمنزلة العدم وينظر لما نفي فان
كان نصيبا أو حال عليه الحول زكاة والأفلا ولا يبطر بالتلف
قبل الحول مما يجزي إخراجها فيه حكم ما تلف بعده ولو تلف
في الزمن الذي يجزي إخراجها فيه كان بعد طلبه بها أو قبله
أو غير مطلوب بالأخراج قبله فلا يكون حكمه حكم ما هو
مطلوب بإخراجه إلا أن يكون إخراجها قبله باليومين وخوطا

وكلام

وكلام المولى بتقدير بما إذا تلف جزئها أو ما عول من الزكاة
بغير تقسيط ومفهوم قوله ولم يمكن الادا أنه لو تلف مع الأركان
منها وهو كذلك ومثله ما إذا تلف بتقسيط حيث لم يمكن الادا
ص كمنها فضاغت **ش** أي عن لها بعد الحول وأربابها الزكاة فضاغت
أي فأنها استقطت أيضا حيث لم يمكن الادا وضاغت بغير تقسيط في
حفظها والأمنها ولو قال قتلته كما في القتل كان أحسن
لأن الضياع لا يطلق على التلف وإنما يطلق التلف على الضياع
فإن وجدها بعد ذلك لزمه إخراجها ولو كان حينئذ فقيرا
مدنيا قاله بن عوفقة وأما لو عولها قبل الحول فضاغت منها
قاله مالك وقيد به بن الحواز بما سبق له بما إذا عولها قبل الحول
بكثير وأما لو عولها قبل الحول بيوم أو يومين وفي الوقت الذي
لو أخرجها لأجزأته فلا ضمان قاله في التوضيح **ص** لأن ضاع
اصلها **س** يعني أنه إذا عول زكاة ماله بعد الحول لم يستحقها قبل
أن يخرجها ضاع الأصل وهو المال الموزون فان الزكاة لا تستقط
عنه ويخرجها لأربابها وسواضاع الأصل بتقسيط في حفظها أو
في عدم إخراجها بأن يمكنه الادا ولم يمتثل أو بغير ذلك كان لم
يمكنه الادا وتلفت بغير تقسيط في حفظها وأما لو عولها قبل
الحول وتلف أصلها فانه لا يلزمه إخراجها كما يفيد ما تقدم
عن الجواهر وإن كان بعد ما أخرجها فليس له أن يستردها
لأنها زكاة وقفت موقفتها **ص** وضمن أن إخراجها عن الحول
ش أي وضمن الزكاة إذا ضاعت بعد عولها أو قبله مع المال
بغير تقسيط أن إخراجها عن الحول مع التمكن من إخراجها عنده
فقد اتصريح بمفهوم قوله ولم يمكن الادا أنه قوله وضمن أن

اخرها الخ محله اذا كان التأخير اياها فان كان يوما وغوه لم يضمن
 الا ان يتصرف في حفظها قتلى من هذا انه اذا تلف جزا النصاب
 بعد الحول او تلف ما عزله من الزكاة بعد الحول وما في حكمه
 فان كان بتقريب في حفظها ضمن مطلقا وان كان بسبب تأخيرها
 مع امكان الادا ضمن ايضا لكن فيما اذا اخرها اياها لا فيما اذا
 اخرها اقل من ذلك **ص** او ادخل عشرة غرط لا خمس **ش**
 يعني اذا عزل عشرة او نصفه وادخله في بيته سقطا في عدم
 دفعه لمستحقه فضاع فانه يضمنه وان ادخله بمحماله حتى
 يفترقه على مستحقه فضاع فلا ضمان عليه فيه وان لم يعلم الزوجه
 الذي ادخل عشرة فيه الي بيته لم يضاع فحل بصدقه في دعواه
 الخصم لان الغالب في ادخال البيت اوله بصدق في
 دعواه لان الاصل بقا الضمان فيه تردد واليه اشار بقوله
 والا فتردد اي وان لم يعلم قصده في الادخال وادعى التحمين
 فحل بصدقه اوله بتردد ولا فرق بين ادخال عشرة شردا
 او في جملة زرعه بعد حصده وذروه **ص** واخذت من تركته
 الميت **ش** اي واخذت الزكاة من تركته الميت علي تنصيل ذكره في
 باب الوصية بقوله ثم زكاة الوصي بها الا ان يعترف بحلولها
 ويوصي فمن راس المال كالحول والماشية وان لم يوص **ص** وكذا
 وان يقتال **ش** اي واخذت كرها من المبتنع عناد اوتابلا وان
 يقتال سند وان لم يظهر له لانه حق القتل للمبتنع مال وهو
 معروف بالمال فله مال مباح حتى يظهر له لانه حق القتل
 والامام ناظر فيه فان ظهر له بعض المال وانفق باخفا غيره
 فظاهر المذهب لا يخلف مالك اخطا من يخلف الناس من
 السعاة

السعاة ولم يصد قوا بغير عن انتهي ونية الامام نية عن
 نية وقوله وادب متعلق بغيرها وهو بضم الكاف وقيل **ص**
 ودفعت للامام العدل وان عينا **ش** يعني ان صاحب الزكاة يبيع
 اذا كان الامام عدلا في اخذها وصرها ان يدفعها له سواء
 كانت عينا او ماشية او حرنا **ص** وان غرعه بجرية واخذها
 لم يظفرقة وهي منه اخذت او باقى سحبا وان اتلفها او
 بضمها فحماية في رقبته لا في ذمته علي ما مر به بن يوسف كما
 اشار اليه بقوله علي الاربع فللسيد حينئذ ان يدفعه او هو
 يسلمه لوها وبياع فيها واما غير العبد ما لا يستحق الزكاة
 لقيام مانع من غنى او فقر او كونه من بني هاشم او لم يوجد
 شرط استحقاقه فليكن الدافع له الامام فانها تجزي وان
 كان الدافع له الوصي او تقدم القاضي فان تنذر ردها
 اجزأت ولا يرجع عليهم واما ان كان الدافع لها وكيله
 فانها لا تجزي وحديث فان غر واحد منكم فانه يضمن ما غره
 ولو تلف بسماوي وان لم يبرق فان اكلمه او تلفه فذلك والا
 فلا ضمان عليه حيث لم تكن قائمة والاشترعت منه وهذا
 حيث لم يعلم ربحا بحاله ويدفع والا فلا رجوع له بها ولو قالا
 ولا تجزى **ص** وزكي مسافر ماسعه وما غاب **ش** يعني ان المسافر
 اذا حال علي ماله حول وبمضنه معه وبمضنه الاخر في بلده
 فانه يزكي ماسعه بكل حال اتفاقا لا اجتماعا لماله وربه ويزكي
 ايضا ما غاب عنه في بلده في الموضع الذي هو فيه ايضا ولا يوجد
 الاخراج الي ان يرجع اعتبارا بموضع مالك قال مالك وهو
 اعاب اي وقال ايضا يوجد اعتبارا بموضع المال ويتفرع علي

اذا غرعه بجرية سحبا

Copy

الخلاف في اعتبار المال او المال لو مات شخص لا وارث له الا
 السلطان ببلده سلطان اخو الذي في اجوبة بن رشد ماله لمن
 مات ببلده والخلاف في تركية الغائب مقتد بقيد بن ادهم
 خاص اثار اليه بقوله ان لم يكن يخرج عنه من وكيل او امام يخرج
 عما يبلده والا فلا ليلادي في مرتين ويخرج عما به فقط والثاني
 عام اثار اليه بقوله ولا ضرورة اي ان محل اخراج المسافر عما به
 وما غاب عنه ان لم تدعه الضرورة الى عدم الاخراج في ذلك
 الموضع الذي هو فيه فان كان محتاجا لما يوصله في عودته
 الى وطنه الا ان يخرج من يسلطه في الموضع الذي هو فيه فانه
 يلزمه ان يخرج الزكاة من غير تاخير لوطنه فقوله ان لم يكن
 يخرج راجع لقوله وما غاب وقوله ولا ضرورة راجع لما غاب
 وما حضر واكراد بالضرورة ما يستل حاجته لما يتفق عليه
 اراد المؤلف بما غاب المال الذي خلفه عنده ببلده واما ما
 دفعه فزاضا وبضاعة او ودببة فيخرج على ما تقدم في
 قوله وتعدده فتعدده في مودعة وتخرج فيها باجر في
 قوله ومدفوعة على ان الروح للعامل بلا ضمان وفي قوله والقرا
 الحاضر تركه به ان اذار الي ان قال وصبر ان غاب الخ فلا
 يدخل في كلام المؤلف هنا وما اخفى الكلام على زكاة الاموال
 اشتهر بالكلام على زكاة الابدان وهي زكاة الفطر وبعبارة
 اخرى واختلف في وجه اضافتها للفطر فتيل من الفطرة
 وهي الخلقة لتعلقها بالابدان وقيل لوجوبها بالفطر فتيل الفطر
 اليها من اخوة ضمان وقيل الواجب في يوم العيد اثار الي
 ذلك بن العربي وبني عليه الخلاف الا في وقت الخطاب

فانما هو في
 قوله ولا ضرورة
 اي ان محل اخراج
 المسافر عما به
 وما غاب عنه ان
 لم تدعه الضرورة
 الى عدم الاخراج
 في ذلك الموضع
 الذي هو فيه فان
 كان محتاجا لما
 يوصله في عودته
 الى وطنه الا ان
 يخرج من يسلطه
 في الموضع الذي
 هو فيه فانه يلزمه
 ان يخرج الزكاة
 من غير تاخير لوطنه
 فقوله ان لم يكن
 يخرج راجع لقوله
 وما غاب وقوله
 ولا ضرورة راجع
 لما غاب وما حضر
 واكراد بالضرورة
 ما يستل حاجته
 لما يتفق عليه

بها

بها وحكمة شروعتها الرفق بالفقير في اغناهم عن السؤال
 واركانها الربعة المخرج بكسر الراء والمخرج بالفتح والوقت المخرج فيه
 والمدفوعة اليه والمكلف اثار الي هذه فاشار الي الاول بقوله
 عنه الخ والي الثاني بقوله من مخرج الخ والي الثالث بقوله باول
 ليلة العيد الخ والي الرابع بقوله وانما تدفع نحو مسلم الخ ولا يتاثر
 اهل البلد على منع زكاة الفطر وانما قدم المؤلف زكاة الاموال
 على زكاة الفطر وان كان متعلقا اشرف من متعلق زكاة
 الاموال وهو الابدان فانها اشرف من الاموال لان
 زكاة الاموال دعامة من دعائم الاسلام ولما وقع الخلاف
 في وجوبها وسبقها والمشهور الوجوب اثار اليه بقوله
فصل يجب بالسنة صاع **ش** اي يجب على المكلف وجوب
 ثابت بالسنة صاع من جميع الانواع على المبروف بخبر فرض
 رسول الله زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر او صاعا من
 شعير على السيد والحر والذكور والانثى والصغير والكبير من
 المسلمين انتمى وهو اربعة امداد كل مد رطل وثلاث بالهندية
 وتقدم ان الرطل المذكور مائة وثمانية وعشرون درهما ملكيا
ش او جزوه **ش** ان حمل على مسيلة سند فاته الكلام على مسيلة الرقيق
 وان حمل على مسيلة الرقيق فاته الكلام على مسيلة سند والاوي
 كلام **ح** لانه حمل الكلام على ما هو اعم ولقظه يعني ان الواجب
 في زكاة الفطر قد رصاع بضاعة عليه السلام او جز صاع ولا يجب
 الثمن ذلك اما الصاع ففي حق المسلم الحر القادر عليه عن
 نفسه وعن كل من تلزمه ثقته بسبب من الاسباب الالفة
 في الصاع ففي العبد المشترك والمتق بغيره وفي حق

فقد



من لم يجد الاجزاء صاع وعليه حمله على سيلة الرقيق لا يتكرر
قوله فيما سياتي والمشتك والمبعض بتدراك الملك معه لأن كلامه
هنا في الوجوب وفيما سياتي في القدر المخرج أي هل هو على
الروس او على الحصص فيبين انه على الحصص وعليه حمله على
سيلة سند يكون قوله فيما سياتي والمشتك والمبعض بتدراك
الملك في بيان الوجوب أي يجب الاخراج بتدراك الملك **عنه**
فضل عن قوته وقوت عياله **ش** الضمير في قوله عنه يرجع للخبر
المسلم المكلف المفهوم من السياق كما قرأنا اذ لا بد للوجود
من مكلف يتعلق به وقوله في صفة صاع وعطوفه أي انها
تجب على من فضل عنده ما ذكر من الصاع او جزؤه عن قوته
في ذلك اليوم ولو حشي الجوع فيما يمدده على المشهور او عن
قوته وقوت عياله اللازم له ان لم يكن وحده **ص** وان يتسلسل
ش راجع لقوله صاع او جزؤه أي وان كان الصاع او جزؤه
الفاصل عن قوته او قوت عياله حاصلًا بتسلف أي وهو
يرجو اقضاه او يعلم من يتسلف منه وقيل لا يجب التسلف فلو
أتى بلو المشيرة للخلاف المذهبي لكان اجوده ويؤخذ ما
هنا عدم سقوطها بالدين لا نا اذ اكانا تتسلف لهما فلا يكون
الدين السابق عليهما مستقطا لهما من باب الاول وهو المذهب
ص وهل باول ليلة العيد او بفجره خلاف **ش** أي وهل يتعلق
الخطاب بركاة الفطر على من كان من اهلها باول ليلة العيد
وهو غروب الشمس من آخر يوم من رمضان ولا يمتد بده
اصلا بن يونس وهو مذهب بن القاسم في المدة وشهره
ابن الحاجب بنا على ان الفطر الذي اضيفت اليه هو الفطر

الحاي

الحاي وهو الذي يدخل وقت غروب الشمس من رمضان او
بفجر يوم العيد ورواه بن القاسم والاحوان عن مالك وشهره
الابن يوحى وصححه بن العربي بنا على ان الفطر الذي اضيفت
اليه الواجب الذي يدخل وقت بطلوع الفجر خلاف ولا يمتد الوقت
على القولين فمن قدر في تقرير كلام المؤلف وهل يبدأ الوجوب
باول ليلة العيد او بفجره خلاف فني كلامه نظرا ليعام المبدأ
بالاستداد وتظهر فائدة الخلاف فبين كان من اهلها وقت
الغروب وصار من غير اهلها وقت الفجر كالزوجة تطلق والبيد
بياع او يمتق وعكسه من تزوجها او ملكها بعد الغروب وقيل
الفجر أي وبيعيت للفجر اذ لو طلقت او بيعت قبله لم تجب زكاتها
على القولين وببارة اخري فمن ليس من اهلها وقت الغروب
على الاول او وقت الفجر على الثاني سقطت عنه ولو صار من
اهلها بعد من مات او بيع او طلقت باينا او اعتق قبل الغروب
سقطت الزكاة عنه وعن البايع والمطلق والمعتق اتفاقا وبعد
الفجر وجبت على من تكرر اتفاقا وفيما بينهما العقولان فتجب
في ترك الميت وعلى المالك والمعتق والبايع على الاول وعلى
المشترى والعتيق والمطلقة وتسقط عن الميت على الثاني
وان ولد او اسلم قبل الغروب وجبت اتفاقا وبعد الفجر سقطت
اتفاقا وفيما بينهما القولان الوجوب على الثاني لا على الاول
ص من اغلب القوت **ش** يعني ان زكاة الفطر تخرج من اغلب
قوت اهل البلد في جميع العام من غير نظرا في قوت المخرج وما
كان الصاع هنا يتكرر في كل عام أي باغلب بالهز خلاف
الصاع المخرج عن المصراة انما يقع لافراد الناس فبصر عنه في

باب الخيارين غالب وقيل يقتضي البارة ثم ان قوله من اغلب ه
القوت يصح تعلقه بيجب وبصاع لانه وان كان جامدا لكنه
في معنى المشتق لانه في معنى مقدار او كمال وكما لم يكن الاثنا
بالا اغلب مطلقا بل يكونه من اصناف مخصوصة فتسمة
اذا وجدت لا يجزى غيرها ولو كان الغير اغلب اشار الى ثمانية
بقوله من عشر ولا يريد كليا يجب فيه المشربل التمسح والتمير
والسلت والزبيب والتمر والذرة والارز والدخن والماناس
بقوله او اقطا بفتح الهزق وكسرهما وتكسر القاف على الاول
وتسكن على الثاني خثر اللبن المخرج زبده والتمير افضلها
وما اراد بالمشربل الثمانية المذكورة ونعم التاسع فهذا المراد
خرج غيرها فلا يجزى الاخراج منه متى وجدت ولو اغلب
اقتات ذلك الغير وخالف بن حبيب في العلس خاصة فاجاز
الاخراج منه اذا اغلب اقتياته ولو وجدت التسعة رواه في
مختصر الواضحة عن مالك خصه المؤلف بالرد قتال غير
علس وقوله الا ان يقتات غيره اي عوا المشرب والاقط من
علس ولحم ولبن وغيرهم فيخرج من ذلك الغير حيث لم يوجد
شي من الانواع التسع والمحال انه اذا كان القوت واحدا
من التسعة فانه يخرج مما اغلب اقتياته فان لم يقتت شي من
التسعة واقتت غيرها فانه يخرج مما اغلب اقتياته من
غير التسعة او مما انفرد بالاقتيات من غيرها وهذا حيث لم
يوجد شي من التسعة في المسيلتين فان وجد شي منها فخرج
منه ان كان الوجود منها واحدا فان فقد فانه يخرج في
الاخراج من اي صنف منها وفي كلام المؤلف امور منها عليها

في

في السرح الكبير وعن كل مسلم يمونه **ش** هذا عطف على
الجار والمجورور من قوله عنه اي يجب على المكلف صاع عن
نفسه وصاع عن كل مسلم يمونه اي تلزمه ثقته شرعا
بجهة من الجهات الثلاثة الآتية ويكون المراد بالصاع هو
التمسح لا يورد ان كلامه يوهم ان الصاع الواحد يخرج عنه
وعن غيره واحتري بالمسلم عن يمونه من الكفار بسبب
من الاسباب كزوجة اب او ولد او عبيد كفار وانظر هل
يجب على الكافر من يمونه من المسلمين مثلا ان يملك عبدا
سلا فيعمل شوال قبل نزعه منه او يملك ام ولده او يكون له
قاربة سلمون في ثقته كابونه قال سند وحقنض الذهب
عدم وجوبها على الكافر وهو قول ابي حنيفة وقال احمد
يجب والشافعي قولان لكن ظاهر كلام المؤلف يوافق مالا احمد
ولا ينافيه قوله يجب بالسنة صاع الخ لان الكفار يخاطبون
بفروع الشريعة ثم عدد جهات الثقة الثلاثة لاجرا
ما عداها شيئا الاولها بقوله بقراءة والباسية متعلقة
بمونه فدخل الابوان والاولاد المذكور حتى يخلوا قادرين
على الكسب والانات حتى يدخل بهن الزوج او يدعوا
الى الدخول ولثانيها بقوله او زوجة اي لو امة دخل بها
او دعي الى الدخول وسوا كانت غنية او فقيرة او مطلقة
رجعية لا ينافي ولو حال ولا وجه اجعلها سببا مستقلا ولم
يلحقها بالقراءة والاستقطت بيسرها ثم ان المؤلف بالغ في
الزوجة فقال وان لا يبعني انه يلزمه ان يخرج ركة النظر
عن زوجة ابيه يريد اذا كان الاب فقيرا والفقير في قوله

او خادما للجمعة التي وجبت بها النفقة فيمثل القرابة
 والزوجية ولا تنفذ نفقة خادم الزوجة وكذا فطرهما الا
 ان تكون ذات قدر ولها الثاثل بمولاه ورق ولو كانت ابنة
 انه يلزمه ان يخرج زكاة الفطرة عن عبده وابائه ولا
 فرق بين العن ومن فيه شايبة كالدبر وام الولد والمثنى
 الي اجل وكذلك المكاتب على المشهور لانه اذا جدد رجعا
 لسيده ولا بين الذكور والانات للنفقة او التجارة كانت
 قيمتهن نصا باودونه اصحا او مرضا او زني او ذوي شايبة
 وخص المكاتب بالذكر لخلاف فيه قال فيها ولا زكاة على
 عبيد العبيد اي لا يزكي عنهم سيدهم لان ملكه غير مستقر
 ولا سيد سيدهم لانهم ليسوا عبيدا لهم وانما يملك بالابتزاع
 ولا يلزمهم ان يخرجوا عن انفسهم لان نفقتهم على سيدهم
من واجبي رجي **ش** هذا عطف على ما في خبر لو شاركه في الخلاف
 فان لم يزوج لم تجب وحكم المصوب كذلك اي فيخرج فيه بين
 من يزوج ومن لا يزوج قاله بن الفصار قال عبد الحق اما في حالة
 كونه في يد الفاصب فكما قاله واما ان قبضه بعد سنين فم
 ذلك نظرفند تقدم زكاة الحاشية المصوبة اذا قبضها بعد
 سنين من الفاصب فتد بردك مع تهذيب انتهى **من** او مبينا
 بموافقة او خيار **ش** يعني ان من باع امه فيها موافقة
 بان كانت من علي الوفيق او من وصيفة واقوالا بايع بوطيها فان
 نفقتها وزكاة فطرهما علي بايها علي المشهور لان الثمن
 منه حتى يخرج من الاستبراء وكذلك من باع رقيقا علي الفار لها
 او لاحدها فانفقته وزكاة فطره علي بايها لان بيع الخيار

محل

محل **من** او بخدما **ش** يعني ان من اخذ من عبده لشخص مدة معلومة
 طويلة او قصيرة فان زكاة فطره علي مالك رقبته لا علي مالك
 نفقته كنفقة واثار بمولاه الا بحرية ففطره بخدسه الي ان من
 اخذ من عبده مدة معلومة وقاله ات حريته فان نفقته
 وزكاة فطره علي من له خدمته علي المشهور اذ لم يبق لسيده فيه
 شيء ثم ان طاهره ان زكاة الفطر علي الخدم بالسروكان مرجع
 الرقبة له او للموصي له بها بدليل الاستئنا وهو احد قولين
 في الموصي له بها والراجح انها علي الموصي له بها فالاستئنا
 مشكل الا ان يقال فهو له ان لم يكن لحرية فلا يكون علي خدسه
 ويفضل فان كان مرجع الرقبة للمخدم بالسرو فعليه وان كان
 مرجعها للموصي له بها فعليه **من** والمشتري والمبعض بقدره
 الملك وعلي شيء علي العبد **ش** المشهور ان العبد المشترك زكاة
 فطره علي قدر المحض فيه فيخرج كل واحد من المشتركين علي
 قدر حصته وهذا احسن قوله بقدر الملك وكذلك العبد المبعض
 وهو الذي يبعه حرو ويضنه رقيق يخرج زكاة فطره علي قدر
 الملك يعني ان صاحب الجزء الرقيق يخرج عن ذلك الجزء واما
 الجزء الحر فلا شيء فيه او كان العبد مشتركين حرو وعبد فان الحر
 يلزمه ان يخرج زكاة الفطر عن حصته ولا شيء علي العبد في
 حصته وهذا احسن قوله ولا شيء علي العبد وقد لا يلزم العبد
 زكاة فطر زوجته لان البند لا ينفق علي زوجته من خواجه
 وكسبه لانها لسيده ولنا عبد لا زكاة عليه ولا علي احد عنه
 وهو العبد الموقوف علي مبيد **من** والمشتري فاسدا علي
 مشتري **ش** يعني ان العبد المشتري شرافا سدا زكاة فطره

Copy

ersity

وتفقته على مشرب حيث قبضه لاذ الضمان منه واحوي منه
المصيب **ص** ونذير اخراجها بعد الفجر وقبل الصلاة **ش** يعني ان
زكاة الفطر يدب للمدني ان يخرجها يوم العيد بعد طلوع فجره
قبل صلاة العيد ولو بعد الفجر والى المصلي ابو الحسن محل الا
ستجاب انما هو قبل الصلاة فلو اداها قبل الصلاة بعد الفجر
الى المصلي فهو من المستحب انتهى فانظروا مع قولها المستحب
اخراجها قبل الفجر والى المصلي وبعد الفجر فان لم يطهر حتى
طلعت الشمس فقد فعل بكونها فان بينهما تنافيا وانما استحب
اخراجها قبل ان يروح المصلي لياكل منها القليل في ذلك الوقت
قبل غدوه الى صلاة العيد لقوله عليه الصلاة والسلام اغنوم
في مثل هذا اليوم وقال الله تعالى قد افلح من تزكى وذكر
اسم ربه فصلي اي يخرج زكاة الفطر ثم يفيد واذا اراد الله تعالى
الى المصلي فصلي **ص** ومن قوته الاحسن **ش** يعني ان من كان
يقات احسن غالب قوت البلد فانه يستحب له ان يخرج من
قوته الاحسن فاذا كان غالب القوت الضعيف وهو قيات
القي فالاستحب ان يخرج من قوته فقوله الاحسن اي من قوت
اهل البلد او من غالب قوتهم **ص** وعزيلة القمح **ش** اي
ونذير عزيلة القمح الذي يخرج زكاة من الفطر الا ان يكون
القمح غلثا فتجب عزيلته حيث كان غلثه يزيد على الثلث وتجب
حيث كان غلثه الثلث فما قارب به يسير كما في باب القسمة كما
يفيد التتميم انه لا ينعوم للمقي بل كل يخرج كذلك قال القوافي
ولا يجوز المسوس الفارع بخلاف القديم المتغير اطلق عنه
وعند الشافعية **ص** وفيها الزوال فقروا في يومه **ش** يعني انه
يستحب

يستحب لمن زال فقره يوم العيد ان يخرج الفطره وان زال فقره
قبل الفجر من ذلك اليوم وجبت عليه وشك من زال رقبه بان عتق
البد فقوله وفيها الخ عطف على ما قبل نذير وقوله لزوال
اي لاجل زوال فقره او رقبه وان عتق بعد غروب الشمس من
اخر يوم من رمضان وجبت على المنيق بالفتح ونذير علي سيده
ص وللإمام العدل **ش** اي ونذير وفيها للإمام العدل وظاهر
المدونة الوجوب ولعل المؤلف حمل على الاستحباب ولعل الفرق
بينها وبين زكاة الاموال من انه يجب وفيها للإمام العدل
شكته دفع المال على النفس بخلاف الفطر ولو اخذها الفقير
ثم استغنى بها فله ان يخرجها عن نفسه لانه ملكها لكن **ان**
ملكها قبل الفروج يجب عليه الاخراج وان ملكها بعد ما يستحب
له الاخراج **ص** وعدم زيادة **ش** يعني انه يستحب عدم الزيادة
على الواجب وهو الصاع فان زاد على ذلك فهو بدعة مكروهة
لانها فيه قيل لما لك ان يودي بالمد الاكبر قال لا بل بعد النبي صلى الله
عليه وسلم فان اراد خير اقبله حدة القوافي سند التفسير المتأدي
الشرعية **ص** واخراج المافر **ش** اي ونذير اخراج المسافر اي يتولي
اخراجها عن نفسه حيث كان من غالب قوت محله ولا يوكله الى
اهله لقولها ويودي المسافر حيث هو وان اداها عنه اهله
اجزاه واليه اشار بقوله وجاز اخراج اهله عنه اذا ترك عنهم
ما يخرج منه ووثق به وواصل زاد في التوضيح او كانت عاد
والا فالظاهر عدم الاجزاء فقد التية **ش** قال اللخمي وان اخذ
عن اهله اخذ من الصنف الذي ياكلونه وان اخذوا عنه اخذوا
من الصنف الذي ياكله انتهى **ص** ودفع صاع لسائلين واضع لواحد **ش**

يعني انه يجوز دفع صاع واحد من زكاة الفطرة للجماعة ساكنين
وكذلك يجوز دفع اصبع منها لمساكين واحد وان كان خلاف الا
فصل ومن قوة الادون **ش** عطف علي صاع من قوله ودفع
صاع علي وجاز دفع قوة الادون اي من قوة الاخر وهو
ساو لقوت البلد كما اذا كان له قوتان احدهما ساو لقوت
البلد والاخر احسن لا الادون من قوت البلد لانه يجب الخراج
من الاغلب وليس له الاخراج من قوة الادون الا ليجز عن
الاخراج من الاغلب وفي كلام الشارح **و** نظرنا في شرحنا الكبير
وبمباراة وجاز اخرجها من قوة الادون من قوت البلد ان
كان يتان ذلك لغتوه اتفاقا او لمادة كاليدوي ياكل التبر
بالمخاضة وهو علي علي احد قولين حكاهما في توضيحه لا الشيخ
واليه اشار بقوله الاشبح عن نفسه مع قد رتة علي قوت البلد
فلا يجزي وانظر لواقفاته لكسر نفسه **و** واخرجه قبله بكايوسين
وهو مطلقا او لمعرف تاويلان **ش** يعني انه يجوز للكلف ان يخرج
زكاة فطره قبل يوم العيد باليوم واليومين والثلاثة كما في
الجلاب وهل هذا الجواز مطلقا اي سواء كان المولي لتفرقا
صاحبها او الامام او غيرها وهو دفع الخبز وشعره عليه الاكثر
او الجواز المذكور انما هو اذا دفعها لمن يتولى تفرقها كما فعل
عمرو بن الخطاب وهو دفع بن يونس وعليه لو تولى صاحبها
تفرقها فانه لا يجوز ولا تجوز تاويلان ومحلها اذا اتلفتها
المقتير قبل وقت الوجوب وانما ان بقيت عنده الي الوقت التي يجب
فيه الاجزاء فولا واحد الان لها ان كانت لا تجزي ان يتوفا
فاذا تركها كان لمن ابتاد دفعها حينئذ **و** ولا تستقط بمضيه زمانا

اي

اي ولا تستقط زكاة الفطر عن من لزمته عيني ومن وجب بها وهو
الي ليلة العيد او فجزه بل يخرجها لما في السنين عنه وعن من
لزمته عنه واما الوضعي ومن وجبها وهو مسرفا فاستقط
عنه وهذا بخلاف الاضحية فلا يخاطب بها بعد مضي زمنها
والفوق ان الفطر لسد الخلة وهو حاصل كل وقت والاضحية
للتقاضي علي اظهار الثمار وقد فانت **و** وانما دفع لحرسهم
فغير **ش** يعني ان زكاة الفطر تدفع للمحرر لا للمقن ولو كانتا للمسلم
لا للكافر ولو سولنا وجا سوسا الفقيروا لم يكن من بني هاشم
وظاهر كلام المولى انها لا تدفع لغير من ذكر وهو كذلك فلا
تدفع لمن يلبس ولا لمن يجرسها ولا تطيب لمجاهد ايضا ولا يشتر
بها اله ولا للمولدة ولا لابن السبيل الا اذا كانت فقيرا بالموضع
الذي هو به فيمطي منها بوصف الفقر ولا يمطي منها يارمله
بلده ولا يشترى منها رقيقا يمتق ولا الفارم ولما اتي الكلام
علي الصلاة والزكاة للذين لم يبقا في القرآن الاسترونين شرع
في الكلام علي الثالث من اركان الاسلام **فصل** في
الصوم وهو لغة الاساك وشروعا الاساك عن شهوتي الفم
والفروج او ما يقوم مقامهما مخالفة للشهوي في طاعة المولي في جميع
اجزاء النهار شبة قبل الفجر او معه ان امكن فيما عدي من الخلق
والناس وايام الاعياد قاله في الدخيرة قوله او ما يقوم مقام
هما اي الفم والفروج فيقوم مقام الفم اللان ونحوه فان الواصل
منه للمقن او للمقن فطره ويقوم مقام الفروج الفم الموجب
للفطر **ش** ثبت رمضان بكمال شعبان **ش** اي تقدر حقيقة
وتوجد في الخارج بكمال شعبان اي مع النيم اي اذا كانت السرا

قف

ليلة الحادي والثلاثين خيمة والوكات مسمية فلا يثبت
بكمال شعبان ويكذب ان كرايا في كلامه وقوله بكمال شعبان اي
اذا ثبت اوله وفي كلام المؤلف جواز استعمال رمضان غير مضان
الي شهر وهو الصحيح ومذهب البخاري والمجتبى ان جواز ادخل
رمضان فتحت ابواب الجنة وثالثها يجوز بقية كسرها رمضان
وبكره بدو فتحها كما رمضان لما قيل انه من اساء الله والمذنبان
فاسد ان قال النووي ولا يصح ان يكون من اسمايه قتالي فقد
صنف جماعة لا يحدون في اسمايه قتالي فلم يشتهه وباروي
فيه من الحديث ضعيف **ص** او بروية عدلين **ص** من اضافة المرد
لفاعله وحذف فعله او بروية عدلين هلاله وهما الذكران
المكلفان الحوان المسلمين فلا يصام بروية عدل ولا عدل
واسراة ولا عدل واسرائين خلافا لزاميها ولا فرق بين
رمضان وغيره من التواسم وعرفة وعاشوراء ونصف شعبان
وكل ما يتعلق بروية حكم شرعي كحلول دين او اكمال عدة
واما ان اريد بالهلال علم التواريخ فانه يثبت فيه الواحد
والعدد والمراة لانه خبر قاله بن فرحون في الفاره وبييت
بالمدلين في الغيم والبلد الصغير اتفاقا وفي الصحيح في
المصر الكبير على الظاهر من قول مالك واصحابه واليه
اشار بقوله ولو بصحح مصر خلافا لسمعون وبيان اخره
قوله بكمال شعبان ويعم وقوله او بروية عدلين ولا يعم الا
اذا نقل عنها وقوله او بروية عدلين فكل من اخبره عدلان
بالهلال او سمعها بخبران بروية صدقها ووجب عليه
الصوم لا او بالحكم بروية عدلين لان هذا انما يشترط في

التقل

اسم

التقل عنها كرايا في **ص** فان بروية ثلاثين صحوا كذا **ص** يعني
اذا شهد عدلان بروية هلال رمضان فمضى ثلاثون يوما
بعد ذلك ولم ير غيرها الهلال ليلة الحادي والثلاثين فقد
بطلت شهادتهما تبين كذبهما وهذا الحكم اعلم من شهادة المدلين
في المصر صحوا او غير ذلك واذا كذبوا فلا يصوم الناس
ان شهد اعلى هلال شعبان ولا ينظر وان شهد اعلى هلال
رمضان فقوله فان لم يوافق من روى علي روية المدلين وشاهدا
ما زاد عليهما ولم يبلغ عدد المستفيضة واما الجماعة المستفيضة
فلا تكذب وقوله فان لم يوافق يوه غيرهما واما فلا يتباعد
لا تعامها علي ترويج شهادتهما **ص** او مستفيضة **ص** يعني ان
رمضان ليحقق صومه ايضا بالروية المستفيضة ان المتشقة
الحاملة من خبر من يستحيل توابعهم علي الكذب عادة ولو كان
فيهم المييد والصبان **ص** وعم ان نقل بها عنهما **ص** اي وعم الحكم
بوجوب الصوم ان نقل بالمدلين والاستفاضة عن الاستفاضة
والحكم بروية المدلين لا عن رويتها والا كانت نقل شهادة يشترط
فيه شروط النقل ولا يعم **ص** لا بمنفرد الا كاهله ومن الاعتناء
لم يبره **ص** يخرج من الروية وان كان مستفي عندهم
قوله او بروية عدلين وانما صرح به ليرتب عليه قوله الا كاهله
اي لا بروية منفرد فلا يثبت الا كاهله فيلزمهم اذا لم يكن عتق
وقوله ومن الاعتناء لم يبره عطف تفسيره علي جملة مخرجا
من النقل يكون ما شاع علي ضعيف فان المذهب ما قاله ابن
مسروق هو ان نقل المنفرد يعم ساير الناس اهله وعمره **ص**
ولم يعدل او مرجور رفع روية واختار وغيرهما **ص** يعني ان

العدل الواحد والذي يوجب قبول شهادته او يوجب ان غيره
 يزكيه ولو كان يعلم جرحه نفسه اذا راي احدهم الكلال فانه
 يجب عليه ان يرفع شهادته الى الحاكم ويستهد عنده لعل ان يرفع
 غيره فتكمل الشهادة فيثبت الحكم الشرعي والمراد بالمرجو من
 حاله مستور ليس منكشف الفسق وامان حاله منكشف الفسق
 فاقتار الخ قول اشهب باستحباب رفعه فلي الكول مواخذة
 من جهة ايمانه وجوب الرفع علي غيرها عند المخبر وليس
 كذلك وبعبارة اخري يصح في غيرها الجوازي وعلي غيرها والرفع
 اي وغيرها كذلك وقوله وغيرها اي والمختار طلب عدل او
 مرجو وغيرها والطلب في الاول علي سبيل الوجوب وفي الثاني
 علي سبيل الاستحباب ففوس باب صرف الكلام كما يصلح له اوانه
 استعمل علي في حقيقتها وبما هو الاستحباب اي وعلي
 عدل او مرجو وجوبا وعلي غيرها استحبابا وهذا يندفع
 الاعتراض **ش** وان افطروا بالقضا والكفارة التاويل فتاويل
ش اي وان افطروا العدل والمرجو وغيرها المنفردون بروية
 الكلال فانه يجب عليهم القضا والكفارة ولو تناولين لان
 تاويلهم بعيد كما جزم به الكول عند عده لاصحاب التاويل
 البعيد حيث قال كذا ولم يقبل فذكره هنا التاويل بدم الكفارة
 مع التاويل ضعيف وبعبارة اخري هذا غيراياتي لان ذلك
 رفع ولم يقبل ورده الحاكم وهو موجب لان يكون تاويله بعيدا
 وهذا لم يرفع فذلك جري فيه قول بعدم الكفارة **ش** لا يخفى
 يعني ان الصوم يثبت بما تقدم له بقول منج فلا يثبت به الا الحق
 غيره ولا في حقه هو لان صاحب الشرع حصر الثبوت في الروية

او

او الشهادة او اكمل العدد فلم يخبر بزيادة علي ذلك فاذا قال
 المجمع مثلا الشهدا قصر او لا يدلي لم يلتفت الي قوله ولا الي حسابه
 وقع في القلب صدقه ام لا **ش** ولا يفتقر منفرد بشوال ولو امن
 الظهور **ش** يعني ان من انفرد بروية هلال شوال لا يباح له
 ان يفطر في الظاهر ولو امن الظهور علي نفسه علي المنفرد
 لئلا يمرض نفسه للادني لانه لا يلزم من اعتقاده في نفسه
 عدم الظهور ان يكون عند الله كذلك لاحتمال الظهور واما
 الفطر بالنية فهو واجب لانه يوم عيد وصوم العيد حرام **ش**
 الا يبيح **ش** يعني ان محل منع الفطر للمنفرد بروية هلال
 شوال اذا لم يكن هناك مبيح للفطر من مرض او حيق او سفر
 والا وجب الا فطرا ظاهرا كما يجب بالنية عند عدم العذر لان
 له حبيبه ان يمتدربا به انما افطر للمعذر **ش** وفي تلحق شاهد
 اوله لا اخره **ش** يعني انه اذا شهد عدل بروية هلال شوال
 رمضان في اول الشهر وشهد عدل اخر بروية هلال شوال
 فالتلحق الشهادة في الافعال فان كان روية الثاني بعد
 تسعة وعشرين يوما من روية الاول فشهادته مصدقة
 للاول اذا لا يمكن روية الهلال بعد ثمانية وعشرين يوما فان
 كان ذلك في رمضان فقد اتفقت شهادتهما علي ان اليوم
 الاول منه فيلزم قضاؤه ولا يفطرون لان شهادة الاول
 لا توجب كون هذا اليوم من شوال لجواز كون الشهر كاملا
 وان شهد الثاني بعد ثلاثين من روية الاول فقد اتفقا علي
 ان هذا اليوم من الشهر الثاني فيجب الفطران كان ذلك
 في شوال ولا يلزم قضا اليوم الاول لانهما لم يتفقا علي انه من رمضان

لان الشهر يكون تسعة وعشرين او ثلاثين وعليه فليجب الصوم
برؤية الاول وانما يجب بما يثبت به الصوم شرعا اذ شهادة الواحد
في الرؤية كالدم والصحيح عدم التلقيح **ص** ولو صدق بحكم المخالف
بشاهد **ش** يعني ان المخالف اذا حكم بوجوب صوم رمضان بشهادة
شاهد فقل يلزم المالكي الصوم بهذا الحكم لانه حكم صادق بحل
الاختلاف وهذا قول بن راشد او لا يلزمه صوم لانه اقل الاحكام
لانه لا يدخل البادات من صلاة ونحوها فليس لحاكم ان يحكم بغيره
صلاة ولا بطلانها وانما يدخل حقوق الباد وحزم به تلبسه
التواني وترويه بن عطاء الله وسند وقوله ترويه في المسليتين
ص ورويته بخار اللقا بلة **ش** يعني ان الكلال اذا راه الناس في
النهار فانه يكون لليلة المقبلة لا لليلة الماضية ولا فرق في رويته
قبل الزوال او بعده فيستمر على الفطران وقع ذلك في آخر شبان
وعلى الصوم ان وقع في آخر رمضان وقوله ورويته اي في رمضان
او غيره خلافا لمن خصه بهلال شوال **ص** وان ثبت نهار اسك
والاكفران انتفك **ش** يعني ان رمضان اذا ثبت في اثنا النهار
بوجه من الوجوه السابقة انه روي في الليلة الماضية فانه يجب
الاسك وهو المنع والكف عن الاكل في حق من اكل في ذلك اليوم
وحق من لم ياكل فيه من يجب عليه القضاء لعدم الجرم بالنية فان
لم يمك وافطر ستمد اياكل او جامع فانه يكفران انتفك الحرمه
بعله الحكم وان كان غير مستحك بان تناول جواز الفطر لعدم صحة
الصوم فلا كفارة **ص** وان عيبت ولم يفرغ من يوم الشك **ش** غيبت
بابنا للقا على ما لا يثبت السماقيين وانما است السماقيين انما يابا
اذا علاها الفيم وقوله غيبت اي ليلة ثلاثين لا ليلة الحادي والثلثين

لان

لان العدة كملت وقوله فصبيته يوم الشك من باب تسمية هـ
البعض وهو الصبيحة باسم الكل وهو اليوم وهذا الاحتجاج اليه
والاولى كونه على تقدير مضاف اي فصبيته صبيحة يوم الشك **ش**
اي اليوم المسمى يوم الشك تحذف المضاف واقيم المضاف اليه
تمامه ولما كان صوم يوم الشك تنهيا عنه على وجه دون
وجهين وجوه الجواز بقوله **ص** وصيم عادة وتطوعا وقضا
وكفارة ولتذ رصادف **ش** اي جاز صوم عادة لمن عادة سرور
الصوم او صوم يوم بيمينه فوافقه وتطوعا على المشهور وقضا
عما في الذمة من رمضان او غيره وكفارة عن هدي وفدية
وتذ راعي عيبت فان ثبت كونه من رمضان لم يحزه عنها على
المشهور وقضي ما في ذمته ويوما عن رمضان الحاضر ويجب
صومه لتذ رصادف كن بة ريو الخيس او يوم قدوم زيد
فوافق يوم الشك فيجوز له صومه ويجزيه ان لم يثبت كونه من
رمضان والا فلا يجزي عنها وعليه قضا يوم لرمضان الحاضر
ولا قضا عليه للمتر لكونه مينا وفات قاله في التلقين وافهم
قوله صادق الله لو تذر من حيث انه يوم الشك لا يلزم لكونه
تذ رمسية ويؤخذ من قوله وتطوعا جوازهم النصف الثاني
من شبان على انفراد كمالا يخفى ولا يرد حديث لاقتدوا
بمضان بصوم يوم ولا يومين الا رجل كان يصوم صوما فليصمه
لان القاضي عياض قال فيه النسخ محمول على تحريم التقديم
تقديم الشهر وقد اشار الى ذلك بقوله الا رجل كان يصوم قبله
عادة وكانت عادته يصوم يوم الاثنين ونحوها فوافقه وقوله
لا احتياط اي لا يصام يوم الشك لاجل الاحتياط فمن صام **ص**

يخفي

كذلك فلا يجزئ إذا صادف أحد من رمضان لتزول السنة بخوابي
داود وغيره من صام يوم الشك فقد عمي إيا القاسم فظاهره
التحريم وعليه حمل أبو الحسن وأبو إسحاق قول المدونة ولا ينبغي صيام
يوم الشك وفي الجلاب بكروه إني عطا الله الكافة بجمعون على
الكراهة **ص** ونذب أسأله ليتحقق **ش** يعني أن المكلف يستحب
له أن يسك على عن الإفطار في يوم الشك لأجل أن يتحقق الأمر
فيه بارتقاء النهار وجبر المسافر في ونحوهم فإن ثبت أنه من رمضان
وجب الأساك والغضا وإن لم يثبت أنه من رمضان فإنه ينظر
فقوله أسأله أي يوم الشك أي أساك أوله دليل قوله ليتحقق
فإن التحقيق يحصل ببعض **ص** لا لتركية شاهد بن **ش** يعني لو شهد
أثنان بروية المحدث وأخاها المرفيع إلى التركية لهما وفي
ذلك تأخير فإنه لا يستحب الأساك حينئذ أي أساك رايد على
ما يتحقق الأمر فيه فلا ينافي استحباب الأساك فيه وبسبب آخر
لأجل تركية شاهد بن محمد عند القاضي فظاهر بروية واحتاج
إلى الكنف عنهما وذلك يتأخر فليس على الناس صيام ذلك اليوم
فإن زكيا بعد ذلك أمر الناس بالغضا وإن كان في الفطر فلا شيء
عليهم فيما صاوا ومن تغذوا باللام للتفصيل في كلام المؤلف بينهم
التقييد بأن في التركية تأخير وزيادة على الأساك السابق للتحقق
أي لا يستحب أساك رايد على ذلك لتركية الشهود فلم يجهل المؤلف
ذلك التيد كما قيل **ص** وأزوال عذر مباح له الفطر مع العلم برضاة
ش عطف على تركية أي لا يستحب الأساك لتركية شاهد بن ولا
لأزوال عذر إذا كان عذرا مباح معه الفطر مع العلم برضاة
كالحديث يزول في اثنا عشر رمضان والسفر والصبا ويباح لهم

التماذي

٤٧٩
التماذي على الفطر وقوله كضطر يحتمل أن يكون تيسيرا ويحتمل
أن يكون تمثيلا للعذر المتقدم أي كضطر جوع أو عطش زال بالأكل
أو الشرب وحائض ونفسا طهرا أو مرضع مات ولدها أو مريض قوي
وصي بلغ ويجنون وغيره فاقافات هؤلاء تها دون **ص** على
الفطر ولو بالجماع واحتز بقوله مع العلم برضاة عن مباح له
الفطر لاسع العلم به كالأكل ناسيا يتذكر أو في يوم الشك لم يثبت
فيجب الأساك وفي كلام المؤلف أمور أنظرها في شروحا الكبير
ص فلتادم وطري زوجة ظهرت **ش** هذا سفر ع على ما قبله من جواز
التماذي على الفطر أي فسيب ذلك بياح لمن قدم نهارا من سفر
يسع الفطر وقد بينت فيه وطري زوجته وأمة ظهرت من حينها
ذلك اليوم واغتسلت أو كانت صغيرة لم يثبت الصوم أو مجنونة
أو قادمة سلة أو كتابية ولو غير مذورة على ظاهر المذهب
لأنها غير صائمة قاله في توضيحه **ص** وكف لسان **ش** هذا عطف
على قوله ونذب أسأله ليتحقق والمعنى أن الصائم يستحب أن
يكف لسانه عن الأكل من الكلام غير ذكر الله أما عن الغيبة
ونحوها من المحرمات فواجب في غير الصوم ويتأكد في الصوم
ولا يبطله ولا يظهر حمل قول الرسالة وسبني للصائم أن يحفظ
لسانه عن الكذب الخ على الوجوب كما حمله بن ناجي وحمله على
النهي كما ذكره بن عمر عن بعضهم غير ظاهر **ص** وتجيل فطر **ش** أي
يستحب تجيل الفطر بعد تحقق غروب الشمس والأوجب
الأساك وأما ما بالسنه في قول الرسالة السنه تجيل الفطر وتأخير
السمو بالطرية فلا منافاة وتعيين الحكم يحتاج إلى دليل والمذهب
أنه مستحب وفي جنراي داود عن أنس كان الرسول عليه السلام

ينظر قبل ان يصلي علي رطبات فان لم يجد فتمرات فان لم يجد حسي
 حسوات من ماء وانما استحب التمر والسواقي من الخلووات لانه
 يورد للبصر ما زاع منه بالصوم كما حدث به بن وهب فان لم
 يكن فالالا انه طهروا قال الدمشقي من الشافعية في شرح المنهاج
 ظاهر الحديث انه لا بد من ثلاث ثمرات وبذلك صرح القاضي
 ابو الطيب ومن كان بركة استحب فطره علي ما زعم لبركة فان
 جمع بينه وبين التمر فحسن **م** وتأخير سحور **ش** اي يستحب ذلك وقد
 كان المصطفى عليه الصلاة والسلام يؤخر حيث يكون بين فراغه
 من السحور والفجر **م** اري يقرأ القاري خمسين اية كما في البخاري
م وصوم سفر **ش** اي ونسب للشيخ من المسافران يصوم في سفره
 المبيح للخطر وسيا في شروطه لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم
 اي ويكره الفطر واما قصر الصلاة افضل من اتمامها لبراة
 الذمة بالنقص ولسهولة الصوم مع الناس غالبا واثار بقوله
 وان علم دخوله بعد الفجر الي انه يستحب الصوم للمسافر ولو
 علم انه يدخل بيته اول النهار طمنا بالنع عليه ليلة يتوهم انه لو
 علم بذلك يجب عليه الصوم لكونه دخل وطنه اول النهار
 فلا رخصة له فرفع ذلك التوهم **م** وصوم يوم عرفة ان لم يحج
 وعشروني الحج **ش** يريد ان صوم يوم عرفة مستحب في حق غير
 الحاج واما طهوفاته يستحب فطره ليتقوي علي الدعاء وقد افطر
 النبي عليه السلام في الحج وصيام عشروني الحج مستحب واقتلت
 في صيام كل يوم من الحشر المذكور بعدل شهر او شهرين
 او سنة وهذا ما عدا الثامن والتاسع اما الاول فيعدل ستة
 واما الثاني فيعدل ستين ثم ان قوله وعشروني الحج من باب

تقليد

تتليب الجز على الكل اذ المواد بالمشو التسعة الايام من اوله
 وعطفه علي ما قبله من عطف الكل علي اليوم **ش** وعاشورا وتاسعا
ش عاشورا وتاسعا ايضا ممدودان اليوم العاشر من المحرم
 والمخفي ان صيام يوم عرفة ورأى يوم تاسعا مستحب وانما قد
 اختلف عاشورا لانه افضل من تاسعا لانه يكفر سنة ويستحب
 فيه التوسعة علي الاهل والاقارب واليتامي من غير تكلف ولا
 اتخا ذلك سنة لا بد منها والا كره لا سيما لمن يقتري به واعلم
 ان جملة الخصال التي ذكرناها تفعل في يوم عاشورا اثنتي عشرة
 خصلة الصلاة والصوم والصدقة والاكتمال والاعتقال
 وزياقة عالم وعبادة مربي وسمي راس اليتيم والتوسعة علي
 اليتام او من في حكمهم وتقليم الاظفار وقراءة سورة الاخلاص
 الف مرة وصلة الرحم لكن لم يرد من ذلك الا الصوم والتوسعة
 وبقي من الايام المرغب في صومها يوم ثالث المحرم فيه دعا
 زكريا فاستجاب له وسابع عشر رجب فيه بعث محمد عليه الصلاة
 والسلام وخامس عشروني القعدة فيه انزلت الكعبة علي ادم
 وسبها الوحمة ونصف شعبان لنسخ الاجال والخميس والاشين
 للترغيب في ذلك بحديث عروى الاعمال فنها وعد عياض من
 المرغب فيه صوم العشر الاول من المحرم وكونه مباح صوم يوم
 المولد اي لانه من اعياد المسلمين **م** والمحرم ورجب وشعبان **ش**
 يعني انه يستحب صوم شهر المحرم وهو اول الشهور الحرم
 ورجب وهو الشهر العود عن الاشهر الحرم وشعبان لجنوعايشة
 ما رايه المصطفى كثر ميا ماسنه في شعبان وعنه ما رايه الرسول
 في شهر الترميا ماسنه في شعبان كان يصومه الا قليلا زاد في

تاسعا وعاشورا

م

رواية مسلم بل كان يصومه كله وخبرنا سلمه رضي الله عنهما
 ما رآه الرسول يصوم شهرين متتابعين الاشباة ورمضان
 وجمع بعض بين رواية كان يصومه الا قليلا وكان يصومه كله
 بان لفظ كله اكيد او يصومه كله في سنتين بان يصوم في سنتين
 من اوله وفي اخري من وسطه وفي اخري من اخره **ص** واساك
 بنية اليوم كن اسلم وقضاؤه **ش** يريد ان الكافر اذا اسلم في نهار
 رمضان فانه يستحب له الاساك في بنية ذلك اليوم ليظهر عليه
 صفات الاسلام بسوعة وانما لم يجب عليه الاساك ترغيبا في
 الاسلام بسوعة وانما لم يجب عليه الاساك ويستحب له ايضا
 قضاؤه **ص** وتجيل المتضا **ش** اي وندب تجيل المتضا لما ترتب في الامة
 من كل صوم موسع في فضايه رمضان وغيره كبادرته للطاعة
 في اول وقتها كالصلاة المأداة في الوقت الموسع اما ما مضى في
 وقت كفتنا ما فات لمد من كفارة متتابعة كظلمها وفواجب
 فجيله ووصله وشار بقوله **ص** ومتابعته **ش** اي انه يستحب ان
 يكون المتضا متتابعا لان في المتضا ستفرقا خلاقا ما ندبنا اليه
 من المبادرة الي المتضا لتزاحي الاخر عن الاول **ص** كل صوم لم
 يلزم تتابعه **ش** يريد ان الصوم الذي لم يلزم تتابعه يستحب
 تتابعه كصيام كفارة اليمين ثلاثة ايام وقضاي رمضان وصيام
 الجزاء والتمتع فان فرقها الجزاء ويبين ما فعل واما الصوم الذي
 يلزم تتابعه فانه يلزم تتابع قضايه ايضا وقوله كمال الخ قاعدة
 كلية وان كان المؤلف قد نص في باب اليمين في بحث الكفارة
 على استحباب التتابع في الثلاثة الايام اذا تفرقها فخرج من
 جزئيات هذه القاعدة فليس هنا اي في كلام المؤلف تكرار
 لان

لان هذا اعم من ذلك **ص** ويد ويصوم تمتع ان لم يمتنع الوقت **ش**
 عطوف علي مرفوع ندب الي انه يدب لمن عليه كصوم تمتع
 وقضاي رمضان ان يبدأ بمثل صوم التمتع ويخوه قبل صوم المتضا
 ان لم يمتنع الوقت علي صوم المتضا فان فات الوقت عنه وجب
 تقديمه **ص** وقدية لهرم وعطش **ش** يعني ان من لا يستطيع
 الصوم بوجه لهرم او عطش يدب له ان يخرج عن كل يوم
 ينظره مد او هذه الكفارة الصغرى وقول المدونة لافدية
 حمله ابو الحسن انه لافدية واجبة اما لو قدر علي الصوم في
 زمن اخواله ولا فدية عليه لا وجوب ولا يدب **ص** وصوم ثلاثة
 من كل شهر **ش** اي زيادة علي الخميس والاثني لانهما مستحبان
 مستقلان اي يستحب صيام ثلاثة ايام غير معينة من كل شهر
 لخبر ابي هريرة اوصاني خليلي بثلاثة لا ادعمن بالسواك عند
 كل صلاة وصيام ثلاثة ايام من كل شعرون او ثوبل ان انا
 وكان صيام مالك اول يوم من الشهر وحادي عشره وحادي
 عشريه **ص** وكوه كونه البيض **ش** يعني انه يكره صيام ايام
 الليالي البيض ثالث عشر الشهر وثانيه وصفت الليالي
 بذلك بيافئها بالقر وانما كره صيامها مخافة اعتقاد وجوبها
 وفوارا من التحديد وهذا اذا قصد تمييزها اما لو كان علي سبيل
 الاتفاق فلا يم شبه في الكراهة قوله **ص** كسنة من شوال **ش** خوف
 اعتقاد وجوبها وهذا اذا صامها متصلة بربضان متواليه
 مظهرها اعتقاد سنة اتصا لها والا فلا كراهة ويكره للضعيف
 ان يصوم الا باذن رب المنزل ومن مكروهات الصوم الوصال
 والدخول علي الاهل والنظر اليهن وفضول القول والعمل

وادخال الفم كل رطب له طعم والثار النوم بهما قاله عياض وابن
جنبي **من** وذوق ملح وعلك **من** يحبه **من** ذوق الطعام اختار طيبه
والملك اسم يعم كل صانع يحضه جمه علوك وبابيه علاك وقد
علك يملك بهنم اللام علكا بفتح العين اي مفضله ولاكه
وجع الرجل الشواب من فيه اذ ارمي به والمعني انه يكره للصائم
فرضه ان يغلا ان يذوق الملح للطعام ثم يحبه خوف الكس
السبق وكذلك يكره ذوق المسل والخل او مضغ الطعام للصبي
او مضغ اللبان او الملك وما اشبه ذلك ثم يحبه فتوله وذوق
ملح اي وتناول ملح ليصلح تسلطه علي علك لانه لا يذوق
وانما مضغ علي حد قوله علقته تبتا وما باردا اي انقلها وتذوق
مضغ لا قرنية عليه **من** ومد اواة حفر رتمه **من** الحفر بفتح الفاء
مرض بالاسنان وهو فساد اصبولها يعني انه يكره مداواة
الحفر من الصوم وهو النهار اشعب الا ان كان في صبره
الي الليل ضرر كما اشار اليه بقوله **من** الاخوق ضرر **من** في الصبر
فلا بأس به بخلافه لا شيء عليه ان سلم فان ابتلع الدوا
غلبة ففتي وفي العهد الكفارة والمواد بالضرر خوف حدوث
مرض او زيادته ومنه التام به وان لم يحدث فيه زيادة غيره
وما تقدم من انه اذا خاف الضرر فلا بأس به بخلافه
ما لم يخف هلاكه او شديدا ذي والاوجب كما بيده ما ياتي **من**
وتذرع يوم مكر **من** اي ومن الكروهاات ايضا نذر صوم يوم
مكر كما تخيس وغيره بوقته علي نفسه كالغرض لانه ياتي به
علي كسل فيكون لغير طاعة اقرب وايضا الكور مظنة الترك
ولا يحرم يوم اي او اسبوع او شهرا وعام وايوم او اسبوع

او عام

او عام معين فلا كراهة **من** وتعدسات جماع كقبلة وفكر ان علمت
السلامة **من** يعني انه يكره للشاب والشيخ رجل او امرأة ان يقبل
زوجه او امته وهو صائم او يباشر او يلعب او ينظر او يفكر علي
المشهور اذ اعلم من نفسه السلامة من مدي ومسي وانما ظا
علي قول بن القاسم وجع المرفقين المثالين لانه لو اقتصر علي
القبلة لتوهم ان الفكر لا شيء فيه او علي الفكر لتوهم ان القبلة
حوام لا فيها اشد **من** والاحرم **من** اي بان علم عدم السلامة او
شك فيها حرمت ونحوه في السارح وكلام اللحن يعني انه لا حرمه
مع الشك ولا شيء عليه ان لم يحصل شيء مما تقدم فان حصل فالتفان
والكفارة في المني والغضي فقط في المني ادام ام لا علي قول
ابن القاسم خلافا لابن الحاجب **من** وحجامة مريض فقط **من** يعني
وما هو مكروهه ايضا الحجامة والغصادة في حق الصائم المريض
مخافة التفريق فيؤدي ذلك الي فطره وهذا اذا شك في السلامة
وان علمت جازت وان علم المطب حرمت وهذا التفصيل هو
المشهور **من** وتطوع قبل نذرا وقضا **من** اي وما هو مكروه التطوع
بعبادة من صوم او صلاة او غيرها قبل نذرا او قضا لانه من واجب عليه
من تلك العبادة من نذر غير معين او قضا لما عليه منها الا انها
لا ارتفاع الذمة بذلك فيسفي في برائتها فان فعل صح تطوعه
لعدم تيقن الزمن لشيء منها ثم ياتي بما عليه وخرج بغير معين
المعين فلا يجوز في رتمه غيره وان فعل لزمه قضاؤه وانظر
هل تطوعه صحيح ام لا لتيقن الزمن لغيره ولا كراهة في التطوع
قبله لعدم اشتغال الذمة به قبل رتمه **من** ومن لا تمكنه روية
ولا غيرها كما سير كل الشهور **من** يعني ان الذي لا يمكنه روية

الهلال في اول شهر رمضان ولا يمكنه ان يبال عنه غيره كما سير
 ويجوز ونحوهما فان الواجب في حقه ان يكمل الشهور ثلاثين يوما
 كالموعم الهلال اشهر كثيرة فانه يكمل كل شهر ثلاثين يوما وهذا
 اذا علم الا شهر بعد ليل قوله بعد وان التثبت وظن شهر اصابه
 واحترق بقوله لا يمكنه روية ولا غيرها من الذي يمكنه ذلك فانه
 كثيره من المطلقين فيعمل علي ما ثبت عنده **ص** وان التثبت
 وظن شهر اصابه والاختيار يعني فان اشكل امر الشهور عليه
 بان لم يعرف رمضان من غيره مع معرفة الاهلة او التباسها
 فان ترجع عنده شهراته رمضان بني علي ظنه وصامه وان
 استوت عنده الاحتمالات تحيز شهره وصامه فان قلت كيف
 يحصل له الظن مع ان المؤلف فرض المسئلة في الالتباس وهو
 التردد علي حد سوي ولا لبس مع الظن اللهم الا ان يريد
 بالالتباس عدم التحقق اي فان لم يتحقق شهر من الشهور
 وعدم التحقق شامل للظن **ص** واجزا ما بعده **ش** يعني انه اذا
 عمل علي ظنه او تحيزه زال الالتباس بوجه فله احوال اربعة
 اشار اليها وهذا اي واجزا الشهور الذي تبين انه صامه بعد
 رمضان انتاقا ويكون قضا عنه واثار بقوله بالمدد الي انه
 اذا صام شهر استأخر عن رمضان لابد وان يكون ايامه
 كما يام رمضان في العدد فلو صام شوالا وهما كالمثل او ناقضا
 قضي يوما والكامل رمضان فيوسين وبالعكس لا قضا وكذلك
 ان تبين انه صام ذا الحجة لا يستدعي يوم العيد ولا ايام التشريق
 ويستوي باقي وانما اني بقوله هنا بالمدد مع الاستغناء عنه ما
 ياتي من قوله والتقيا بالمدد وليلا يتوهم ان لهذا حكما يخصه غير
 ما

ما ياتي في جزئي ما تبين ولونا فقا للمذرة وعدم تمدد ولثانيها
 بقوله **ص** لا قبله **ش** اي لأن تبين ان الذي صامه قبل رمضان فلا
 يحزبه لوقوعه قبل وقته ولثالثها بقوله عطفنا علي سئل الظن
 المنفي **ص** او بقي علي شك **ش** اي او لم يتبين له شي ياتي علي شكه
 ولا طرا عليه شك فلا يحزبه عند بن التماس لاحتمال وقوعه قبله
 ولا يترادف الا يتبين ويحزبه عند اشهب وبن اما جشون هو
 وسحنون ورجحه بن يونس لان فرضه الاجتهاد وقد فعل منفعلي
 الجوازية ينكشف خلافة وحمل كلام المؤلف عليه بحمله عطفوا
 علي المشية بعيد ولربما بها بقوله **ص** وفي مساقفة تردد **ش** يعني
 انه اذا تحيز شهره وصامه مع علم بعد ذلك انه رمضان ففعل يحزبه
 اول التردد للتمساحين وحمل كلامه علي التحيز واما الظان فله
 يعني ان يحزبه فيه التردد بل يقطع فيه بالاجواز بما لم يقض وعلي اجزا
 المصادقة قال اللخمي ان حدث له شك هل كان صامه رمضان
 او بعده اجزاه وان شك هل هو او ما قبله فضاها اتجيز وعن هذا
 احرزت بقولي ولا طرا عليه شك **ص** وصحته سلافا بنية بيته **ش**
 يعني ان شرط صحة الصوم فرضا كان او غيره النية الميية واول
 وقتها الغروب حتي الفجر ولا يصح ما حدث بعد هاهنا الاكل والجماع
 والنوم بخلاف الاعمال والجنون والحيض والناس كحاياتي فلا تكفي
 النية قبل الغروب عند الكافة ولا بعد الفجر لان النية العقدية
 وقصد اما في محال محلا ونقص القافي عبد الوهاب علي
 انه يصح ان تكون النية متاركة للفجر وعليه به بقوله **ص** اوح الفجر **ش**
 ومعه بن رشد وهو القياس لان الاصل في النية ان تقارن
 اول العبادة وانما جواز الشرع بتقديمها لمسقة تحريز الاقتوان ولا بد

ان تكون النية جائزة لا ترد فيها فلا تصح نية صوم غد ان كان
من رمضان ولا يضر التردد بعد حصول الظن بشهادة او
استصحاب كاخريوم من رمضان او باجتهاد كما سير وليس عليه
استصحاب ذكرها الي الجواب ان لا يحدث ما يقطعها قبله فاذا
طلع الفجر اعتبر ما هو عليه من صوم او فطر **ص** وكنت نية لما يجب
تتابه **ش** المشهور ان النية الواحدة في حق الحاضر تكفي في الصوم
الذي يجب تتابعه كصوم رمضان وكفارته وهي صيام شهرين
في حق من ابطل صومه متعمدا كاياتي وكفارة القتل وكفارة
الظهار والنذر المتتابع كن نذر صوم شهرين لان كل عبادة
يجب تتابعها يكفي فيها النية الواحدة كركعتان الصلاة وافعال
الحج واشهر قوله كفت انه يندب التبييت كل ليلة وهو كذلك
اما ما كان من الصيام يجوز تفريقه كمتن رمضان وصيامه
في المنى وكفارة اليمين وفدية الاذي فلا يكفي في ذلك النية
الواحدة ولا بد من التبييت في كل ليلة فقوله كما آتي للصوم والذي
وقوله يجب تتابعه صفة او صلة وفيدنا كلامه بالحاضر يخرج المافر
فلا بد له من التبييت في كل ليلة قاله في العتية والمريضي يلحق بالمافر
ص لا سرود ويوم **ش** يعني ان من كان يسود الصوم دائما
او نذر يوما جينا بصومه في بقية عمره كالاثني او الخميس وآيا
لا بد لها من التبييت في كل ليلة قال الابحري وهو النياس وحكي
ذلك في البيان عن بن القاسم قال وهو الصحيح وهو مذاهب
مالك في المدونة وقيل لا يحتاج الي التبييت في كل ليلة بل تكفي النية
الواحدة من اوله في المسرود واليوم المدين واليه اشار بقوله
ص ورويت علي الاكتافين **ش** اما المسرود فلان التتابع يحصل

له الشبه برضا له فامه واما المتذور المدين فلو جوبه
وتكرره وبقين زمانه **ص** لان انتقطع بتابعه بكسر او ستر **ش** تقدم
ان الصيام اذا كان يجب تتابعه فانه تكفي فيه النية الواحدة وذكر
هنا انه اذا انتقطع التتابع بالنظر لاجل مرض او سفر او حيض او
نفاس فانه لا بد من تجديد النية لبقية ذلك الصوم لعدم تواليه
فلو تداوي علي صومه في سفره او مرضه اجزاء ذلك من غير احتياج
الي تبييت نية كما في المبسوط وفي العتية لا بد من التبييت في كل ليلة
ولو استمر علي الصوم **ص** وينقش **ش** عطفه علي النية التي هي شرط
صحة لا يباي انه شرط صحة ووجوب لان المؤلف قدم ان كلا
من الحيض والنفاس مانع من الوجوب والصحة فالنفاس شرط
فيها فالاعتراض عتلة عما هو في باب الحيض **ص** ووجب ان ظهرت
قبل الفجر وان لحظة **ش** اي انه يجب الصوم علي من رأت علامة
الظهر قبل الفجر وان كان ذلك بالخطاة ولو لم تقبل الا بعد
الفجر بل ولو لم تقبل اصلا فقول المدونة فاعتسلت لا يفهم
له لان الطهارة ليست شرطا فيه بخلاف الصلاة ولا يفهم لقوله
قبل الفجر بل مثله ما اذارت العلامة مع الفجر فانه يجب عليها الصوم
كما استظهره الشيخ كرم الدين **ص** ومع الفتا ان شكك **ش** يعني
ان من شكك هل رأت الظهر قبل الفجر او بعده فانه يجب عليها
الصوم لاحتمال طهرها قبله والفتا لاحتماله بعده ولا يزال
فرض بنوعين وسواسكت حال النية او طر الشك ابن رشد وهذا
مخلاف الصلاة فانها لا تورقضا اشكت في وقته هل كان
الظهر فيه ام لا فاذا اشكت هل طهرت قبل الفجر او بعده بحيث لم
يبق من وقت الصبح ما تذكر فيه ركعة بعد الظهر فلا يجب عليها

صلاة الصبح بن عبد السلام وما قاله بين لان الحيف من
اذا الصلاة وقضاها وهو حاصل وموجب القضا وهو الطهر في
الوقت مشكوك فيه واساني الصوم فانه يمنع الادخاصة ولا يمنع
المقضا فلهذا وجب عليه ما قلنا الصوم دون الصلاة **ش** وبقتل
ش هذا شرط في الصحة والوجوب بالتحقق فلا يصح الصوم
من مجنون ولا غني عليه ولا يجب عليهما علي تفصيل يأتي في الاغما
ولما افهم قوله وسق القضا ان شكك وجوب المقضا علي الحايض افاد
قضا المجنون والمغني عليه في بعض احواله نصا بقوله **ش** وان جن
ولو سنين كثيرة **ش** يعني ان حجة الصوم تتوقف علي العقل فلا يصح
الصوم من مجنون وعليه قضا ما جن فيه ولو سنين كثيرة
كثيرة ولو ابدل الواو بالنا كان اولي ولما كان للاغماست
حالات اشار اليها بقوله **ش** او اغني يوما او جله او اقله ولم يسل اوله
فالمقضا لان سلم ولو نصته **ش** والمعني انه اذا اغني عليه اليوم
كله من فجوه لغروبه فالمقضا وكذلك لو اغني عليه جل اليوم سلم
اوله ام لا والواغني عليه اقل اليوم وهو سادون الحمل النازل
لنصف فان لم يسلم اوله بان طلع عليه الفجر غني عليه بحيث
لو كان صحيحا ونوي كما صحت نيته فالمقضا ايضا وان سلم قبل
الفجر حية طلع بحيث لو نوي لصحت نيته فلا قضا عليه واشعر
وجوب المقضا علي من طلع عليه الفجر وهو غني عليه بوجوبه
علي من طلع عليه وهو سكران بالاولي لتسببه نص عليه اللغوي
ولم يجزله فطريقة يومه كما قاله **ش** وفيه من كلام المؤلف عدم
وجوب المقضا علي النائم مطلقا لانه مكلف ولو نيه لانيته كما
قاله بن يونس وفيه اشارة للفرق بينه وبين الاغما وانما قال

المؤلف

المؤلف كثيرة بعد قوله سنين لان جمع التجميع مع التكثير للثقل
فلا يصدق علي اكثر من ثلاثة ولو عرف سنين لا بطلت الاثنتان
واللام عني الجمية **ش** وبتوك جماع واخراج مني ومذي **ش** اي
شرط الصوم ترك الجماع اي غيب الحشفة او قد رها من بالغ لان
غيره فلا يفسد ذلك صومه ولا صوم موطوءه البالغة حيث
لا يوجد منها مني او مذي واحترز بقوله اخراج عن الاغتلام والمني
والمدني المستكح والقي الغالب لم يرجع منه شي بعد اسكان
طرحه وفي المستدعي المقضا الا ان يرجع فالكفارة وتبع ابن
الحاجب في عدم ترك ما ذكر وما بعده شرطا وصرح في الشامل
بان يمكن قتال وركنه اسك من طلوع الفجر الصادق للغروب
عن ايلاح حشفة وثلمها من مقطوعها ولو بدبر او فزع ميتة
او يهيبة او اخراج مني ولا اثر المستكح منه ومن المذي **ش** وايضا
محلل او غيره علي المختار **ش** اي وصيته بترك ايصاله محلل وهو
كلما ينزع من متقد عال او سافل غيوما بين الانسان او غير
محلل كد رهم من متقد عال كما يأتي علي ما اختاره اللغوي وقوله
لمدته متعلق بقوله وايضا اي وايصال محلل او غيره لمدته
والباقي بحقته للسببية وفي جماع بمعنى من والتقدير وايصال
محلل لمدته وهي ما تحسف من الصدر الي السرة بسبب حشمة
من بدبر او فزع امرأة لا احليل من ما يع فان فعل شي من ذلك
فالمشهور وجوب المقضا والحشمة ما يلج به الارباح الفلاط
او داني الاسما يجب اليه اله وامن الدبر باله مخصوصة فيحصل
اله واللاعا وما وصل للاعا من طعام حصل فائدة الفذا
فان الكبد يجذب من المعدة ومن ساير الاعا عند الاطباء

ذلك من معني الاكل قاله سنده واحتوزا لما يع من الجاهد فلا
فقا فيه ولو قايلا عليها دهن وانظر هل مثله ما يصل من ثبته
تحت المدة او فوقها للمدة او يجري علي ما هو في الوضو وقوله
او حاق عطوف علي معدته وعطفه علي حقيقته يقتضي ان
الواصل من اعلي يشترط فيه ان يجاوز الحلق وهو قول لكنه ضيق
والذهب ان ذلك لا يشترط **و** ان من انف واذن وعين **ش**
يعني انه لا فرق فيما يصل الي المتخذ الاعلي بين ان يكون قد
وصل من متخذ واسع كالنم او غير واسع كالانف والاذن والعين
بخلاف ما يصل الي المتخذ الاسفل بشرط كونه واسعا كالذبر
الا كالحليل وجاينة فلا شيء فيه وتتل من الحاجب فيه اليقضا
منكر **و** يجوز **ش** كصور ما يستقر به وهو عطوف علي تحلل
والتقدير ونزك ايصال تحلل ويجوز قال في السليمانية من
تخرب بالبدوا فوجد طعم الدخان في حلقه فقتل صومه انتهى
فقول بن لبابة يكره استنشاقه ولا يطرخلاف او يحمل علي من
لم يجد طعمه واستنشاق قدر الطعام بمثابة المخور لان ربح الطعام
له جسم يتقوي به الدماغ فيحصل به ما يصل بالاكل وقوله
وجوز ويترق بين صانعه وغيره **و** في وبلغ ان امكن طرحة
ش هو عطوف علي قوله وايصال تحلل يعني ان صفة الصوم
يتوكل ايصال في وبلغ او قل ان امكن طرحة اي طرح ما ذكر وقوله
مطلقا يرجع لكل منهما فمناه في التي كان من علة او استلا تنير
عن الطعام ام لا يرجع عما او سحر زاد بعض او غلبة وهو صحيح
حكا لا لفظا اذ لا يمكن من الغلبة ومناه في البلغم كان من الصدر
ام من الراس وسواصل لطرف اللسان او اللهاوت ام لا لكن

المختار

المختار انه لا يقتضي البلغم ولو امكن طرحة ولو بعد وصوله الي
طرف لسانه **و** او غالب من مضغته او سواك **ش** هذا عطوف علي
في وبلغ مشارك له في شرطه واطلاقه وببارة اخري وما طلب
الشارع المضغته والسواك من الصائم فقد يتوهم اعتقار ما سبق
للمحقق من غير رفع ذلك بقوله او وصول غالب الحلقه من اثر ما قد
مضغته او يجتمع في فيه من سواك وهذا خاص في الفرض وتقدير
المضاف وصول لا ايصال المذكور اولي لان الغلبة تنافي الايصال
المشعريا الاختيار والمصدر المراد فرع المحرر فلا بد في
الادلال به عليه والقرينة ظاهرة **و** وقضي في الفرض مطلقا
ش يعني انه يقتضي في الصوم الواجب رمضان او غيره بكل خطر
من كل متخذ علي اي وجه من عمد او سهوا او غلبة وجبت عليه
الكفارة ام لا ولا فرق في الفرض بين كونه اصلا او عروضا
بدليل قوله الا الميعين لمرض الخ فم ان كان عامدا فافتقر
الجواب في اساك بنية ذلك اليوم فان كان مينا كرمضان
والنذر الميعين وما اشبه ذلك مما ليس مضمونا في المدة كان
عليه اساك بنية اليوم وان كان مضمونا لم يكن عليه اساك
وان كان غير عامدا فان كان في رمضان استكان **و** كان
في فقا به كان بالخيار في اساكه والاستحسان الاساك وان
كان كالظهار وقتل النفس مما يجب تنابعه فانظر اول يوم
فستحب له الاساك بنية يومه ثم يستأنف المدة شهرين
وان افطر اثنائه من قال الفطر سقط حكم الماضي فله ان يفطر
وان كان كجزا الصيد وفدية الاذي وكفارة الايمان ما لا يفي
تأنيته فهو بالخيار بين الاساك وعدمه قاله الكمي **و** ان

يصب في حلقه ناري **ش** يعني ان الصائم اذا صب انسان في حلقه
 ما اتي سبكه لان الصب هو السكب فوصل الي جوفه او الى حلقه
 فليس القضا ولا كفارة عليه ولا علي فاعلم **ص** كبحاجة نائمة
ش يعني ان المرأة النائمة اذا جوعت في نهار رمضان فالقضا
 في ذلك فتطبل كفارة عليها ولا علي فاعلم عنهما لا يخاف غير
 كمال طلبة بخلاف من اكوه زوجته علي الوطى فانها كما كانت
 عالمة لرمه التكفير عنها **ص** وكامله شاكا في الفجر **ش** اي فانه
 يقتضي مع حرمة ذلك عليه علي المشهور ولا كفارة عليه اتفاقا
 واو في حرمة وجوب القضا من اكل شاكا في الغروب ولا
 كفارة علي المشهور وهذا لم يثبت انه اكل قبل الفجر وبعد
 الغروب والا فلا قضا عليه ولا كفارة وقوله او طرا عطف
 علي قوله شاكا ويحتمل عطفه علي عني اكله اي وان اكل
 شاكا او طرا **ش** **ص** ومن لم ينظر دليله اقتضى بالمستدل
 والا **ش** **ص** الضير في دليله يرجع للفجر والغروب او للصوم
 وهو اوكي والمعنى ان من لم ينظر دليل الفجر والغروب او
 دليل الصوم اي الدليل المتعلق بالصوم من فجر وغروب لم يجر
 عن ذلك فانه يقتضي بمن يستدل به علي ذلك اي يقوله حيث
 كان عدلا عارفا او مستندا الي عدل عارف بن عبد السلام
 وظاهر كلامهم وان كان قادرا علي الاستدلال بخلاف ما قالوه
 في القبلة ويمكن ان يتاول كلامهم علي الحاجز انتقير فان لم يجد
 المستدل او وحده فاقد ابيض ما يفتقر فيه احتياط بتاخير
 النظر وتقرير الحجة **ق** **ش** **ص** ينظر يعرف اي ومن لم يعرف
 دليله وكذا يعرف لانه لا يلزمه النظر بنفسه وكذلك قال

المعتمد انه يكفر عنها

وس

ومن لم ينظر ولم يقل ومن لم يقدري علي الدليل فمفهوم كلام المؤلف
 مفهوم موافقة لان من في كلامه موصولة لا شرطية وهو لا
 يعتبر غير مفهوم الشرط وحينئذ فيوافق ظاهر كلامهم **ص** الا
 المبين لمريض او حيض او نسيان **ش** **ص** هذا استثنائي من قوله وقضي
 في الفرض مطلقا والامتناع مقيد والمعنى ان التذرع للمعين اذا
 افطر فيه لم يذكر مرض او حيض او غما او كراه فانه ينوب عن وقت
 ربه ولا قضا عليه والواو افطر فيه نسيانا فانه يتفيه علي
 مرضه المدة مع وجوب الاسكال بنية يومه والشيخ
 تبع ابن الحاجب في النسيان والفرق علي مزجها بين النسيان
 والمريض ان الثاني مع ضرب من التفریط وجعل سند خطا
 الوقت كالنسيان ويجب القضا بنظر السفر اتفاقا قاله
 ابن تهاون **ص** وفي النفل بالبعد الحرام **ش** يعني ان الصوم
 النفل اذا فطر فيه عمدا حراما فانه يلزمه قضاؤه وخروج
 بالبعد النسيان وبالحرمان غيره كالنفط لحيض او نفاس او
 نحوهما بالخ في القضا بقوله **ص** ولو بطلاق **ش** **ص** اي ولو
 كان فطره مستند الطلاق بت وقوله الا الوجه يخرج من غير
 الفطر في النفل المقدر في الكلام ويكون ساكتا عن القضا قال
 ابن غازي ولا بد من القضا علي ما قاله عياض وخالفه **ص**
 وابناه علي ظاهره مستند الما صرح به التادلي من نفي القضا
 لان هذا ليس بنظر حرام وكلام عياض ضعيف **ص** كواله شيخ
 وان لم يخل **ش** **ص** هنا حذف مضاف اي كما مر شيخ وواله فان له
 ان يفطر وان لم يخل بشرط ان يكون علي وجه الخاف والشفقة
 عليه من الصوم لادامته ومثل الوالد السيد في عبده والحراد

Copy

rsity

بالوالد دنية لا الجدة والجدة ثم يحتمل ان يكون قوله كوالد الخ
تميلا للوجه والكاف لادخال الافراد الذهنية وان اقتصرت
في الخارج فيها ذكر كسوس والام كالاب فتوله كوالد اي كسوس
والد والمراد به المسلم كما قال **ق** ولو ترك المولى قوله الالوجه
الذي كان حسنا لان المظهر الوجه غير حرام ويحتمل ان يكون
تسميها ويكون المراد بالوجه بان يحلف شخص بطلاق زوجته
او عتق امته وهو متعلق بيمينها فيباح له الفطر ولما قدم
ان القضا واجب في كل واجب بين ان الكفارة واجبة في
بعضه بقوله **ص** وكفزان فقد بدلتا وتاويل قريب وجعل في
رمضان فقط **ش** يعني ان الكفارة الكبرى يجب بشروط
خمس اولها العمد وثانيها الاختيار فلا كفارة على ناس ولا
على كره وثالثها الانتهاك للحرمة فالمتاويل تاويل اقربا
لا كفارة عليه واربعا ان يكون عالما بحرمة الموجب الذي
فعله فلا كفارة على جاهل وهو من لم يستفد لشيء حديث
عنه بالاسلام يقطن ان الصوم لا يحرم الجماع وجام فانه
لا كفارة عليه فالمراد بالجهل جهل حرمته الموجب الذي فعله
والجاهل وجوب الكفارة فيه مع علم حرمته فلا يسقط عنه
الكفارة والجاهل رمضان فيسقط عنه الكفارة اتفاقا كما اذا
فطر يوم الشك قبل ثبوت الصوم وخاسها كونه صوم رضا
فلا كفارة في غيره من قضائه او كفارة او ظهار او خوم بالان
التياس لا يدخل في باب الكفارات او يدخله ولكن لرمضان
حرمة ليست لغيره وتتعدد الكفارة بتعدد الايام ولا تتعدد
بتعدد الاكلات او الوطآن اخرج كفارة الاولى ام لا **ص** جمعا

اورفع

سواء

اورفع نية نهارا او اكلا او شربا **ش** هذا عمول تمهيداي وكفزان
تدجما عا يوجب النسل اورفع نية نهارا او ولي ليلة حيث
طلع عليه الجوز افضالها وسوا نوي الصوم بعد ذلك ام لا او
اكلا كما ينبغي به الا فطار ولو حصة ودرهما وثلثة طعام
تلتقط من الارض او شربا واحترز بقوله بم فقط مما يصل
من نحو اللبث والاذن فانه لا يكفر فيه على المشهور لان
الكفارة كما علمت حائلة بالانتهاك الذي اخص من المد
وايضافان هذا لا تتشوق اليه النفوس **ص** وان باستياك
ش اي وان حمل شي من ذلك بسبب استياك بوطب خير
للربقي على ما صوبه الباجي اي في تمهيد ابتداء القضاء
والكفارة فلا خصوصية لقوله بخورا وهو قسري يتخذ من
اصول الجوز والكم ما يستعمله اهل المغرب والهند ثم هي
اشد من غيرها لما قل مبعض عن بن لبابة او غيره ان من
استاك بها ليلدا واصبحت عليه فيه نهارا قضى وان استاك
بها نهارا قضى وكفرو **ص** او نيا **ش** يعني ان من فقد اخراج المني
بلاجماع في الفرج بل بقبلة لا لوداع وخو وان في غير الفرج
روحة او امة او غيره كان من عادته الانفاظ ام لا قصد الا
لن اذا لم لا عليه مذهب بن التماس في المد ونفقان عليه النفا
والكفارة ومثل القبلة اللبس والمباشرة والما المنظر والتكر
فيستطرد اذا استتم كما اشار لي بقوله **ص** وان بادامة فكلش
او نظرم من عادته الانزال منها او السلامة منه تارة وفي
اخرى اما ان كانت عادته السلامة وان اداها فقد خلاها
فلا كفارة قاله اللخمي واليه اشار بقوله **ص** الا ان يخالف عادته

علي المختار **ش** من قولين حكاهما في الحاشية لكنه في النظر والفكر
خاصة كما قررنا كلام المؤلف ونقل بعض كلام الشيخ عامي جميع
مقدمات الجماع وهو اظهر وتقدم ان في المذهب الفضا ففظ وان
لم يستبدم سببه علي المشهور وفي الانفاظ قولان الاشهر التقا
والاقرب عدمه وبمعهوم قوله ادامة فكل ان لا كفارة مع
عدم الاستدامة بل الفضا ففظ الا ان يعسر فلا فضا ايضا
للمشقة وهنا اعتراض علي المؤلف وجواب عنه انظره في
شرحنا الكبير **ص** وان امي بتعدد نظرة فتا ويلان **ش** ظاهر
كلامه ان التاويلين في الكفارة وعددها وهو بخلاف النقل
لان المدونة صرحت بانه اذا امي بتعدد نظرة واحدة لا كفارة
عليه لانها قالت وان لم يتابع النظر فاسي او اموي فليقتصر
فقط وقال القاسمي اذا قصرت بالنظرة الاولى للذة فاسي به
فعلية الفضا والكفارة واختلف في كلام القاسمي وفات
للمدونة او خلاف فكان ينبغي ان يقول وان امي بتعدد
نظرة فلا كفارة وهل الا ان يلحق تاويلان ليوافق النقل
وبسبب احري ومعنى كلام المؤلف ان من تعدد النظر فاسي
بمجردة فتقبل عليه الكفارة بنا علي ان كلام القاسمي وفاق
للمدونة وانما محمولة علي من لم يتعد كما قاله عبد الحق وقيل
للكفارة عليه بنا علي انه خلاف كما عند بن يونس كذا في الترمذ
وحكمها اذا كانت عادته الامانة بمجرد النظر ولما كانت انواعه
الكفارة ثلاثة والمعروف انها علي التخيير قال **ص** باطعام
سنتين سكرنا لكل مد وهو الافضل او صيام شهرين او عتق
رقبة **ش** من قوله باطعام تتعلق بكفر والمراد بالاطعام التام
ولو

ولو غيره لكاف اولي والمعنى ان كفارة الفطر هي رمضان علي
التخيير فان شا لك سنتين سكرنا والمراد به ما يشل الفقير
لكل واحد مد منه عليه الصلاة والسلام فلا يجزي عن او عشا
خلافا لاشبه وان شا عتق رقبة مؤمنة بشرط كمالها وتحريرها
للكفارة وسلاستها من عيوب لا يجزي عنها واشطاء شهرين
بتأبين وان يؤمر بها الكفارة لكن افضل هذه الانواع
الاطعام لانه اشد نفعا لتغذيته والذي يظهر ان العتق افضل
من الصوم لانه مستند للغير وقيل الصوم افضل وقوله كالظهار
التشبيه في شرط التتابع ونية وقطعه بما يقطع فيه وفي ايمان
الرقبة وكمالها وتحريرها وسلاستها من عيوب لا يجزي عنها
وغير ذلك لاني اقدر في الاطعام والتزيت الانواع فلا
يتوهم ارادتها بعد قوله لكل مد والمطاف باوضح التشبيه
بالظهار وان لم يتقدم لشهرته ثم ان التخيير المذكور بين الثلاثة
في حق الحر الرشد واما السيد فانما يكفر بالصوم فان عجز بيت
دينا عليه في ذمته ان لم ياذن له في الاطعام واما السفينة
فياسره وليه بالصوم فان لم يقدر عليه او ابي كفر عنه باذني
النوعين اية فية العتق او الاطعام **ص** وعن امة وطبها او
روجة الكرهها نيابة **ش** يعني ان من وطئ امة في نهار رمضان
كرها او طوعا فانه يكفر عنها نيابة وجوبا عليه لان طوعها
الواه لاجل الرق وكذلك يكفر عن زوجته اذا كرهها ولو عبدا
الوه زوجته وظاهر النوادر او صريحها او امة بن شعبان وهي
وهي جناية ان شا السيد سلمه او افكته باقل التيممين اي
قيمة الرقبة التي يكفونها والطعام وليس لها ان تأخذ وتكفر

بالصوم اذ لا ثمن له ولا بد من كون الزوجة عاقلة بالغة سلة
 فان كانت صبيخة او كافرة او غير عاقلة لم تحب الكفارة عليه عنها
 لانه يكفر عنها نيا بتوحي اذا كانت بصفة من الصفات لا كفارة
 عليها فلا كفارة علي كرهها عنها وكذا يقال في الامة ولا فرق
 في الزوجة بين الحرة والامة **ص** فلا يصوم ولا يعتق عن امة **ش**
 يعني ان الزوج او السيد ليس له ان يكفروا نية بالصوم عن
 من ذكر لان الصوم لا يقبل النية وكذلك ليس للسيد ان يكفر
 عن امة بالعتق اذ لا ولا لها يتحقق استمراؤه بل يكفر عنها
 بالاطعام فقط ويكفر عن زوجته الحرة بالاطعام او بالعتق
 وانما قلنا يتحقق استمراؤه لئلا يرد علينا ام الولد والمدة اذا
 كان السيد مريضاً فان الولا لها ثابت في هذه الحالة اذ ليس
 للسيد انتزاع مالها لان الولا وان ثبت لها في هذه الحالة لكنه
 غير محقق الاستمرار لانه قد يصح السيد ولا يرد علي ذلك
 المصلحة لاجل والمصلحة اذ ليس للسيد وطبها فان تقي
 ووطبها كانت كالاجنيتين **ص** فان اعسر كفوت ورجعت ان
 لم يعم بالاكل من الرقية وكيل الطعام **ش** يعني ان الزوج اذا اكره
 زوجته علي الوطئ في نهار رمضان فانه يلزمه الكفارة عنها
 ان كان موسراً فان اعسر فان الزوجة يلزمها الكفارة عنها
 بالاصالة باحد الانواع الثلاثة ان كانت موسرة وتزوج بذلك
 علي زوجها ولو عبداً وهي جناية في رقية فليس له ان يفدي به
 او يسلم لها هذا ان لم يعم والا فلا رجوع لها وان كفوت بنير
 الصوم ورجعت فانها ترجع علي زوجها بالاكل من قيمة الرقية
 التي اعتقها ومن كيلة الطعام التي كفوت به يريد به تقوية
 اي توجع

اي توجع بالاكل منها فان كانت قيمة كيل الطعام اقل من قيمة
 الرقية رجعت بمثل الطعام وان كانت الرقية اقل من قيمة كيل
 الطعام رجعت بقيمة الرقية فقوله وكيل الطعام معطوف
 علي الرقية اي الاقل من قيمة الرقية وكيل الطعام فالأقل بين
 القيمتين والرجوع بكيل الطعام لانه مثلي وهذا اذا خرجت
 من عندها فان اشترته رجعت بالاكل من الثلاثة فتمت
 الرقية وكيل الطعام وثمنه الذي اشترته به ولا مفهوم لقوله
 فان اعسر بل لها الرجوع اذ كفوت عن نفسها مع يسره اي
ص في تكفيره عنها ان الرهها علي القبلة حتي انزلنا وبلان
ش يعني لو اكره زوجته في نهار رمضان علي القبلة حتي انزلنا
 او انزلت فقط فصل يلزمه ان يكفر عنها ذهب الي هذا ابن
 ابي ربيعة قال المدونة اولا يلزمه ان يكفر عنها بل يكفر عن
 نفسه حيث انزل والي هذا ذهب ابو الحسن القاسمي قال
 عياض وهو ظاهر المدونة لان انزالها دليل علي اختيارها
 بوجه تاويلان علي المدونة وعليها الفضا علي كل حال
 اتفاقاً ولا مفهوم للقبلة والمواد الرهها علي ما عدى الجماع
 واما لو اكرهها علي الجماع هو ما سوي قوله او زوجة الرهها
ص في تكفيره كره رجل ليهما مع قولان **ش** اعلم ان من اكره
 غيره علي جماعة شخص اخوانه لا كفارة علي المكره بفتح
 الواو مطلقاً وكذا الكفارة علي المكره بالسوان كان المكره
 بالفتح رجلاً وان كان اسوة كفر عنها اتفاقاً وانما لم تلزم
 الكفارة المكره بالسوان اذا كان المكره بالفتح رجلاً نظراً
 لانتشاره وسقطت عن المكره بالفتح نظراً لانتشاره في الجملة

قوله كفرت عنها اي اذا اكرهها
 لنفسه فوطئها من غير اكره

وفهم من قوله ليحاسبه انه لو اكله شخصاً على الاكل والشرب لا يكون
 عنه وهو كذلك ذكره **س** في شرحه تباً لبعضهم لان الجامع اشد
 وفيه نظر فان المنقول فيمن اكله رجلاً على الشرب ان عليه
 الكفارة كما ذكره المواق وبن عوفه والاكل مثله فيما يظهر
 والفرق ان الانتشار دليل على الاختيار في الجملة وتقدم عن
 ابن عوفه ان المكلوه بفتح الواو على الاكل او الشرب لا يكفر
 فلو حذف المؤلف قوله وفي تكفير الخ وقال وعن امة وطبها
 نية مكلوه امارة عليه فلا يصوم الخ لاني بالشهور مع كونه
 اشمل مما ذكره كما اشار له **ه** في شرحه **ص** لان افطرنا سياتي
 الاول وعطفه على قوله بلاتا ويل قريب فهو محتوية وجوب
 عادته انه يدكوا الاحكام ويصطف عليها محتوياتها كقوله **و**
 للميتود عليه طهارة لا كويل وزيت تنجس وعدم نهي لا كليل
 صيداي وكفران فمرد بلاتا ويل قريب لان استند الى تاويل
 قريب كما لو افطرنا سياتي افطرتموا طائناً الاباحة امثلة
 للتاويل القريب وان كان شبهة بعض اضعف من الاخر
 كما سنبينه والمحصل انه ذكر ستة امثلة منها ما تقدم ومنها ما كان
 جنبا او حايضا قبل العزوم فيقتسل من ذلك الابد العرفانية
 ان صوم ذلك اليوم لا يلزمه فافطر عامدا فلا كفارة عليه
 واليه الاشارة بقوله **ص** او لم يقتسل الابد العزوم ولم يحك
 المؤلف ولا ابن عبد السلام ولا بن عوفه فيه خلافا لان ابن
 عبد السلام قال عد هذا اضعف مما قبله ولهذا يمكن جريان
 الخلاف فيه ومنها ان من شمر قوب العزوم فظن ان صوم
 ذلك اليوم لا يلزمه فافطر بعد ذلك عامدا الا كفارة عليه واليه
 الاشارة

في قوله عليه عطف او ما عطف عليه قوله فظنوا

الاشارة بقوله **ص** او شمر قوبه **ش** اي مقاربه والمفاعلة على
 بابها ليوافق سماع اي زيد اذ فيه شمر في الجري وانه
 الشمر قوبه فمن التاويل البعيد ويؤكد هذا قول **ح** والعذر
 في هذا اضعف منه في المسيلتين قبله اذ لم يقل احد ان من شمر
 قرب العزوم يطل صومه ومنها من قدم عن سفره في رمضان ليلا
 فاعتقد ان صيغة تلك الليلة لا يلزمه فيه صوم وان من شوط
 لزوم الصوم ان يقدم من سفره قبل غروب الشمس فاصبح
 مخطرا فلا كفارة عليه واليه الاشارة بقوله **ص** او قدم ليلا **ش**
 وعذر في هذا اضعف من المسيلتين الا وليجن قال ابن عبد
 السلام اذ لم يذهب احد الى ما توهمه انتهى ومنها من سافر
 دون سائة الفصروي سائبة متلفظن ان مثل هذا السفر
 يبيح الفطرية النظر واصبح في ذلك السفر مخطرا فلا كفارة
 عليه واليه الاشارة بقوله **ص** او سافر دون الفصروي وهذا عذر
 قريب لان بعضهم قال بذلك بخلاف ما قبله من الاعذار
 فلم يقل بها احد ومنها من راي هلال شوال فخار صيغة ثلاث
 فاعتقد ان ذلك اليوم يوم فطر لظنه ان الهلال لليلة الماضية
 فافطر عامدا فلا كفارة عليه وسواء قبل الزوال او بعده واليه
 الاشارة بقوله **ص** او راي شوال فخار **ش** فهو على خذ في صنف
 اي راي هلال شوال وقوله فظنوا الاباحة راجع بجميع من
 تقدم من الستة فان علموا الحرمة او ظنوها او شكوا فيها
 او توهموها كفروا وكانوا اثمين بخلاف من ظن الاباحة ممن
 سبق فالظاهر لا اثم عليهم انتهى ذكره بعضهم وفي قوله او
 توهموها نظرا من ظن الاباحة توهم الحرمة **ص** بخلاف بعيد

Copy

rsity

التاويل **ش** ان ثبت اخروجه مما قبله وان ثبت اخروجه من قوله
 بلا تاويل قريب وقوله بعيد التاويل من اضافة الصفة الى
 الموصوف والحاصل ان المؤلف ذكر للتاويل البيه خمسة امثلة
 منها من راي هلال رمضان فشهد بذلك فلم يقبل لا مرفظا بود
 شهادته انه لا يلزمه الصوم في صبيحة تلك الليلة فاصبح منظر
 فانه لا يبعد بذلك وتلزمه الكفارة على المشهور واليه الاشارة
 بقوله **ش** كراولم يقبل **ش** اي والحال انه لم يقبل وهو قول بن التام
 خلافا لاشهب وسخا من عاداته ان تاتي الحصى في كل ثلاثة ايام
 او في كل اربعة ايام مثلا فاصبح في اليوم الذي تاتي فيه منظر
 ثم ان الحصى تاتي في ذلك اليوم الذي افطر فيه فالمشهور ان عليه
 الكفارة ولا يبعد بذلك وشبهه من عاداتها الحصى في يوم حين
 فاصبحت في ذلك اليوم فافطرته ثم جاءها الحصى في بنية ذلك
 اليوم واليه الاشارة بقوله **ش** او يحيى ثم حم او يحيى ثم حصل **ش**
 واحويان لم يحم او لم يحصل حيض وسخا من احتجم او حجم عيون فانظر
 ظانا الاباحة لاجل ذلك فان عليه المضا والكفارة لانه تاويل
 بعيد وهو قول بن جيب وعليه مشي المؤلف بقوله او حجمة
 خلافا لابن التام انه من التاويل القريب فلا كفارة على الحام
 ولا على المحتجم كما ذكره **ح** والمواق وسخا من اعتاب شخصاني
 رمضان فظن ان ذلك ابطال صومه لانه اكل لحم اخيه فافطر
 عاما فانه يلزمه الكفارة ولا يبعد وهذا التاويل واليه الاشارة
 بقوله **ش** او غيبة **ش** وعالم يكن بين الكفارة ولزوم التقاض تلازم بين
 بقوله **ش** ولزم معها التقاض ان كانت له **ش** يعني ان من لازم الكفارة
 التقاض كانت الكفارة للمكفر لا لغيره من زوجة وامة او غيرها
 علي

علي ما مر في العقائد عليه ذلك لا يبرأ على الكفر اذ لا يبعد ان ياتيه
 واللام يعني عن الصغير عما يدعي الكفر لا لصوم رمضان
 راما انتهى الكلام على الكفارة وشروطها وكذا قد قدم
 ما بطل المضا التطوع مطردا متعلسا ذلك له هنا ما بطل
 بالكفارة بقوله **ش** والعصا في التطوع بوجوبها **ش** والتي
 ان كل ما اوجب الكفارة في رمضان اوجب المضا في التطوع
 وتقدم ان الذي يوجب الكفارة وهو الفطر عدا بلاهيل
 ولا تاويل قريب لكن يرد عليه قوله بن التام من حيث
 نبذة في فيه فترلت في حلقه ان عليه العضا والكفارة
 في الفرض ولا يقضي في الفلح له **تت** قوله فترلت في
 حلقه فلو ابي عليه واما هذا فهو بوجوب العضا في الفلح
 واياب الكفارة في هذا بالعلية كما يجاء في مسألة الاستيلاء
 بالموثاق ويرد على منطلق المؤلف انما من افطر في الفرض
 لوجه كوالد وسمع اي فانه يلزمه الكفارة ولا يلزمه
 التقاض في الفلح وكلام المؤلف يحسب معروفا بعيدا اما لا
 بوجوب الكفارة في الفرض لا بوجوب العضا في الفلح ويرد
 عليه من اصبغ ضاميا في الحضر ثم افطر بعدما شرع في
 السرفانه لا كفارة عليه في الفرض ويقضي في الفلح
ش ولا رضا في غالب في ودياب **ش** يعني ان التي ادخله
 الهائم فلا فضا عليه حسب لم يرجع منه شيء فخرج متغيرا
 ام لا من علة او مثلا وتقدم معروفا غائب وكذا لا فضا في
 دخول غائب رباب وبعض المسئلة والا فضا في قوله
 غالب في من اضافة الصفة الى الموصوف اي التي الغالب

وغيره الذباب والبعوض ليس مثلها كما يفيد التسهيل من ان
 الصائم لا بد له من حديث والذباب يطير فيسقط الى حلقته
 فلا يمكن الامتناع منه فاشبهه ريق الفم **ص** وعبار طريق **ص** يعني
 ان عبار الطريق اذا دخل الى حلق الصائم فلا قضاء عليه فيه
 للمشقة ولا خلاف في ذلك **ص** او دقيق او كليل او جيس لصانته
ص اي وكذلك لا قضاء في عبار دقيق او جيس او دباغ او كتاب
 لصانع ما فكروا به مال بن الحاجب فيه الصناعة في الدقيق اعترضه
 المؤلف وقوله او كليل اي كليل من جميع الحبوب وعبارة اخرى ودخل
 في قوله او جيس من يكله ومن يطعمه ومن يرفعه من محل اخر
 وهذا ان خص قوله او كليل بالحبوب كما صنفه بعضهم والا فيدخل
 فيه كليل الجيس **ص** وحقة من احليل ودهن جايئة **ص** يعني
 ان الحقة ولو ما بيع من الاحليل والمواد به عين الذكول لا قضا
 فيها علي المشهور ولا يشل فخرج المرأة لما تقدم من الحقة ان
 فيها التقاض من دبر او فرج امرأة ولا قضاء في دهن الجايئة لان
 ذلك لم يصل الى اسمايه اي ولم يصل الى مدخل الطعام والشراب
 اذ لو وصل لمات من ساعته **ص** ومنى مستكح او مذي **ص** يعني ان
 المنى المستكح اي الكثير والمذي المستكح اي الكثير لا قضا فيها
 للمخرج والمشقة ثم انه يصح بوجه قواة قوله ومنى بالتثنية اي
 ومنى مستكح من رجل او امرأة وبالاضافة اي ومنى شخص مستكح
 رجل او امرأة ولا يحتاج الى تقييد الذي بمستكح لانه مطوق علي
 التقييد والمطوق علي التقييد يتبدد فيصرفه التبدد ايضا فهو
 خارج على القاعدة الاصلية **ص** ونوع ما كول او مشروب او فرج
 طلوع الجوز يعني ان من اكل فتيين انه فعل ما ذكر عند طلوع الجوز

فانه

فانه يمسك عن الاكل والشرب ولا شيء عليه علي المشهور ولو
 لم يتم من كماله هو فلا هو كلام غيره وهو كذلك وكذلك لا شيء
 علي من طلع عليه الجوز وهو يجاس فتزج فزجه من فرج موطنة
 علي المشهور وببارة اخرى قوله طلوع الجوز اي مع طلوع
 الجوز اي في الجزء الملاقي للجوز سوا قلنا التزج وطيرام لانه
 واقع في الليل ولا ياتي قوله **ص** وهو يعني علي ان التزج ليس بوطنة
 الا اذا كان المواد بقوله طلوع الجوز في طلوع الجوز مع انه لا يصح
 لانه اذا تزج في طلوع الجوز كان نارعا في النهار فلا ياتي اليه
 المذكور **ص** وجاز سواك كل النهار **ص** يعني ان الصائم يجوز له ان
 يتسوك كل النهار وفاقا لابي حنيفة بخلافه لان شق علي استي
 لا يحكم بالسواك عند كل صلاة فم الصائم وغيره وكروهه انما
 واحد بعد الروايل لخبر الخلق بضم الخاتم الصائم اطيب عند الله
 من ريح المسك قال في توضيحه ولا دليل علي كراهته لان
 الخلق هو ما يحدث من خلوا المعدة وذلك لا يذهب السواك
 انتهى لا يقال وان لم يذهب فيحققه وهو شرعية فلا ينبغي
 ازالته ولا تحفيها كدم الشهيد الا ناس قول الصلي يا اي رب
 فيستحب تطيب فمه بخلاف الشهيد وعني طيبه عند الله وانه
 به وثناؤه علي الصائم والرضي بعمله قال بن الحاجب والسواك
 يباح كل النهار بما لا يتخلل منه شيء ويكره بالوطب لما يتخلل فان
 تخلل ووصل الى حلقه فكالضرضة انتهى واراد المؤلف بالجواز
 ما قبل المحرم لان بعض ما ذكره من الجايزات مستحب كالسواك
 في بعض احواله وموم الدهن وبعضه مكروه كالغفر في السفر وبعضه
 خلاف الاولى كالا صباح بالجنابة وبعضه جائز جوازا مستوي

ففي

الطرفين كالضمضة للمطش وبيارة اخوي مسبب الجواز في
كلام المؤلف قوله كل النصارى وجاز سواك لغير مقتضى شرعي
واما المقتضى شرعي كالوضوء والصلاة والقراءة والذكر فهو مندوب
والسواك يطلق على الالة والفنل وهو المواد معافلا يردانه يكره
الاستيكاك ببعض الالات واما الاستيكاك المحرم وهو الاستيكاك
بالجوزا فتدفعه فليس في كلامه اطلاق **ص** وضمضة لمطش **ش**
اي وكذلك يجوز الضمضة للصائم لاجل عطش او حواصيه او نحوها
وليس كمطش يكره لان فيه تقوية **ص** واصباح **ش** يعني انه يجوز
للانسان ان يتعمد ترك الفصل من الجارية في رمضان الي ان يطلع
البحر ويصح صومه والجواز هنا ليس على باب **ص** وصوم دهر **ش**
الجواز هنا ليس على باب **ص** اذ صوم الدهر مستحب قال مالك سرد
الصوم افضل من الصوم والفطر اذ لم ينعف بسببه عن شي
من اعمال البر فان ضعف الفطر والصوم انتهى **ص** وجمعة فقط
ش يعني وكذلك يجوز صيام يوم الجمعة مفردا لا قبله ولا بعده هكذا
روي عن مالك قال ورايت بعض العلماء يصوم يوم الجمعة وراه
يتحراه واسمعت من يتكرو صيامه مفردا انتهى والمراد بالجواز هنا
انه مندوب اذ ليس لنا صيام جائز جوازا استوي الطرفين **ص** ونظر
بغير فقر شرع فيه قبل الجهر ولم ينه فيه والا فضي ولو تلو عا ولا
كفارة الا ان ينويه بغير كفطره بعد دخوله **ش** الضيق المحرور يعني في
الموضين عايد على السفر والضيور المنسوب بالفصل في الموضين
عايد على الصيام المضموم من كلامه والضيور المحرور باضافته الي
المحرور في الموضين عايد على المكلف ومعني كلامه انه يجوز للطرفي
سفر فقصر فيه الصلاة اذا شرع في السفر قبل طلوع الفجر ولم ينو الصيام

في

292
في السفر فان شرع بعد الفجر او نوي الصوم في السفر فقي ولو
كان الصوم تطوعا ولا كفارة الا ان ينوي الصوم يريد صوم
رمضان في السفر محالوا فطره بعد ان دخل محل اقامته ولا خلاف
ان الفطر يجوز في السفر لكن جوازا غير مستوي الطرفين اذ الفطر
افضل والفطر يكره ثم ان كلام المؤلف هذا خاص برخصات
ولا يجري في غيره من نحو كفارة ظهار او قتل ويدل عليه قوله
والا فضي ولو تلو عا وذلك لانهم لما اوجبوا الفطر في التطوع
على من طوله السفر وهو صائم مستطوع فافطروهم منه انه لا
يجوز للتطوع ان يفطر لاجل السفر فغيره ما ليس برخصات
اولى وايضا فطر المسافر في رخصات رخصة والمواد بالشروع
فيه ان يصل الي محل بدء السفر المشا واليه بقوله ان عدي البلدي
الساكنين المكثرة الخ فاذا عزم على السفر ولم يسافر بالفنل او
ما ذلكنه لم يصل لمحل بدء السفر الا بعد الفجر وهذا الم شروع فيه قبل
الفجر في الصور **ش** وعرض خاف زيادته او نداديه **ش** هذا مطلق
على قوله بسفر فقصر واليا للمسيبة اي وجاز الفطر بسبب مرض
خاف زيادته ومنه حد وث علته او نداديه بالصوم وبيارة اخوي
اي زيادة نوعه بان تحدث له علة اخري فان خاف على نفسه
الهلاك او ان يلحقه مشقة عظيمة فانه يجب عليه الافطار لان
حفظ النفس واجب ما لمكن واليه انما بقوله **ص** ووجب ان خاف
هلاكا او شديدا في اي مشقة عظيمة لقوله تعالى ولا تلقوا
بأيديكم الي التهلكة فحجرا الخوف كافي وجوب الفطر ولا يشترط
وجود الخوف منه وهو الهلاك اي شديد الذي كمال وموضع
لم يكن الاستيجار وغيره خافا على ولديه **ش** تشبيه في الجواز

والوجوب والمعنى ان الحامل اذا خافت علي ولدها هلاكا او شديدا
 اذني وجب عليها الفطر وان خافت حدوث علة او مرض جاز لها
 الفطر علي المتمد وقيل يجب عليها الفطر حيث خشيت حدوث
 علة وكذلك الموضع ان خافت علي ولدها هلاكا او شديدا اذني
 وجب عليها الفطر وان خشيت عليه مرضا او حدوث علة جاز
 لها الفطر وهذا بشرط ان لا يتقبل الولد غيرها او يتقبل ولكن لا
 يتجد من تتناجده او يتجد ولكن لا مال هناك ولا يتجد من يرضه
 مجانا والا لوجب عليها الصوم ونبه بقوله علي ولد غيرها ان خوفها
 علي انفسها داخل في عموم قوله سابقا ومرض لان الحمل مرض والوضع
 في حكمه وقوله لم يمكنها صفة لموضع وقوله او غيره اي غير الاستيجار
 وهو رضاها بنفسها او مجانا اي لا يمكنها واحد منها علي حد
 قوله تعالى ولا تقطع منكم اثما او كفورا اي لا تقطع واحدا منها وقوله
 خافنا الخ صفة لها وظاهر كلام المؤلف انه لا يباح لها الفطر لغير
 الجهد من غير خوف وقد صرح المصنف بجوازه لها والمشهور ان
 الحامل لا اطعم عليها بخلاف الموضع والاجرة في مال الولد
 بل هل مال الاب او مالها تاويلان **ش** هذا الموضع قوله سابقا لم
 يمكنها استيجار وهي الحالة التي يجب عليها فيها الصوم والمعنى ان
 الاجرة في مال الولد ان كان له مال لانه بمنزلة نفقته حين سقط
 رضاعه عن امه بلزوم الصوم لها وظاهره ولو كان الرضاع
 واجبا عليها لولا الصوم ثم ان عدم ماله ووجد مال الابوين فالحال
 يكون في مال الاب قاله المصنف ومالك اليه التوسيع او مالها حيث
 يجب رضاعها عليها وهذا يدل عليه قوله سنه تاويلان وفيهم
 من النقل هناك محل التاويل في حيث يجب الرضاع علي الام والا
 فيستق

فيستق علي الله في مال الاب **و** وانتضا بالعدد **ش** مطوف علي
 فاعل وجب المستر لطول الفصل ونصب الوجوب قوله بالعدد
 اي وجب النظرات خاف هلاكا الخ وجب عليه قضا ما افطر
 من رمضان بالعدد سواء صام بالهلال او بغيره علي المشهور بقوله
 تعالى فعدة من ايام اخروا روي عن وجب ذلك ان صام بالعدد
 وان صام بالهلال اجزاه ذلك الشهر سواء وافقت عدة ايام
 عدة رمضان او تنقص عدد المتقاة عنه ويجب تكيله ان كانت ايام
 شهر المتقاة اكثر وليس قوله وانتضا بالعدد تكرارا مع قوله واجزا
 ما به بالعدد لان هذا اعم لان ذلك خاص بمسئلة الالتباس
 ولا يقال للعام انه تكرار مع الخاص ولو اقتصروا علي هذا لكان
 يعني عن ذلك بخلاف المكسوق قد مره ببيان الحكم **ش** روي اي صومه
ش يعني انه يشترط في قضا رمضان ان يكون في زمن يباح صومه
 تطوعا فلا يجوز في الايام المحظورة من صومها كبومي العيد وتاليه
 النحر ولا فيما كره صومه كرايع النحر في المشهور او وجب كنه وره
 بينه ورمضان كما قاله ولا يجزئ عن واحد منها علي الصحيح
 وعليه للمصنف كفارة صفره قال بن الموارم الكفارة الكبرى عن
 كل يوم الثاني لنظيره فيه عمدا الا ان يعد رجهل او تاويل وقال
 اشوب لكفارة اي كبوي لانه صامه ولم ينظره ابو محمد وهو الصواب
 وما كان ذلك فاعلا رمضان في السفر لانه مباح اخوجه بقوله
 بغير رمضان فلا يقضي مسافر رمضان الماضي فيه لانه لا يتقبل
 غيره ولا يتحقق قوله ايح صومه يوم الشك فان صومه حرام
 او مكروه مع انه يصام قضا كما سئلنا فنقول هو مباح والحرم
 او التواهة انما عرفت له من حيث الاحتياط **و** وتامه ان ذكر قضا

شرأي ولو ظن ان في ذمته صوما فشرع فيه وجب بالشروع عند
ابن القاسم تمامه ان ذكر قضاءه قبل ذلك او ستوطد بوجه وجب
قضاؤه ان افطر وكلام المؤلف شامل لما اذا كان ما ذكره قضاءه فرقا
او نفلا وطوطا هو محل الشارح وحلت **بر** رمضان لا يدفع الدم
اذا هو فرض سيلة **و** في وجوب قضا القضا خلاف **ش** يعني انه
اذا افطر في المتقاعد او سحره او ساكن الاصل فرقا او نفلا
فان في وجوب قضايه وشهر فليز به صيام يومين اليوم الذي
كان ترتب في ذمته بالنظر في رمضان او بالنظر في التطوع ويوم
نظره في القضا ولو تسلسل وعدم وجوب قضايه وشهر خلاف
فان قيل التطوع اذا افطر فيه ناسيا لا يقضي فلم يكن قضاؤه هو
بل جبريه فيه الخلاف فالجواب ان قضا التطوع واجب ابتداء خلافه
فلذلك قوي **و** ادب المنظر محمد الا ان يبي تايبا **ش** ادب بضم الباء
فيكون عطوفا علي فاعل وجب المتقدم بخلافه لو قري بالنفل فلا
يكون صريحا في الوجوب بل شعوبه والمعني ان من افطر في
رمضان او نافي فله عمد باكل او نحوه فانه يلزمه القضا والكمارة
ان كان في رمضان ويلزمه ايضا الادب بما يراه الامام من ضرب
وسجن او بها ولو كان فطره بما وجب حد الاثنا وشرب خمر
فانه يقيم عليه مع الادب الا ان ياتي قاييا قبل الظهور عليه فلا
ادب عليه **و** اطعام مده عليه الصلاة والسلام **ش** في قضا
رمضان كئله عن كل يوم لمسكين ولا يمتد بالزائد **ش** هو
عطوف ايضا علي فاعل وجب المتقدم وهذا شروع منه في احكام
الكمارة القسري والمسي ان من فطر في قضا رمضان الي ان
دخل عليه رمضان اخذ فانه يجب عليه ان يكفربان يطعم عن كل يوم

يتقضى

يتقضى مما لمسكين ويأتي عن التفریط فلو اطعم مدين من كفارة
واحدة لمسكين واحد او اطعم مدا واحد الاكثر من مسكين ثم يحزه ولا
يمتد بالزائد علي المد ويبني ان ينزع ان يتيه وبين **ش** ان امكنه
قضاؤه بشبان **ش** هذا شرط في وجوب الاطعام المتقدم يعني انما
يلزمه اطعام قدر المد لكل مسكين عن كل يوم اذا امكنه القضا في اخر
ايام شبان بقدر ما عليه فاذا سرق قدر ما عليه من اخر شبان بقدر
وهو صحيح بغير خال من الاعذار وجب الاطعام وان بقي من
شبان بقدر ما عليه فرض او ساقرا ونفست او حاضت لم يجب
عليه اطعام ولو كان فيما قبله من الايام ستمكنا لا عذر له وقوله **ش**
لان انقل مرضه **ش** مفهوم قوله ان امكن قضاؤه بشبان صريح
انه لزيادة الايضاح اي لان انقل مرضه من سدا القدر الواجب
عليه الي تمام شبان لاسي رمضان الي رمضان كما هو ظاهره ولا
يجب شبان **ش** مع القضا يتعلق باطعام اي انه يحوي اطعامه
عن كل يوم لمسكين مع القضا فكلما اخذ في قضا يوم اطعم فيه او اطعم
بده هذا وقوله او بعده يحتمل ان يكون عنده بعد صفى كل يوم
او بعد فواغ ايام القضا فيخرج جميع الامداد بعد فواغ ايام القضا
وظاهر المدونة انها لا تقري قبل الشروع في القضا ولو بعد وجوبها
بعضي رمضان الثاني وذكرين جيب انه ان فرقها قبل القضا اجزاء
وقالت المسكوب وكلام المواق يقتضي انه وفاق **ش** وسندور **ش**
عطوف علي فاعل وجب والضمير عايد علي الصوم او المكلف اي ولو
المكلف الوفا بمقدوره من اي نوع من انواع الطاعات من صوم او
صدقة او حج او نحو ذلك وعلي كل واحدة تأتي في باب المقدور وانما
ذكرها هنا ليرتب عليها ما بعدها **و** الاكثر ان احتمله لفظه بلاية **ش**

اي وجب الاكثر احتياطا ان احتمل لفظه الاكثر والاقل بلائيه لشي
والا فيعمل عليها ومثل ما يحتمل الكثير والتليل بقوله **ش** شهر ثلاثين
ان لم يبد ابا كلال **ش** فاذا نذر صوم شهر الصادق بالثلاثين
وتسعو عشرين فيصوم ثلاثين على مذهب المدونة اما لو بدا
بالكلال لزومه تمامه كاملا او ناقضا اتفاقا فقول فثلاثين
عمول لفضل قدر كما ترى والا فالقياس ثلاثون اي فاللزم
ثلاثون وعرض ما هنا بما في كتاب الحج من ان من قال لله علي
هذه اجزائه شاة وقياس ما هنا ان يلزمه بدنة وقرى بعضهم
بان الاصل في الشهر ثلاثون واما الهدي فلم يقرر فيه اصل
فاجزا ادناه وبيان المال ينق فلهذه الاقل ولد الذم من قال
ما لي في سبيل الله ثلث ماله تخفينا **ص** وابتدأ سنة وقضا
مالا يصح صومه في سنة **ش** يصح قراءة ابتداء فعلا او اسما
الاولي لتاسب المعطوفات والمراد بالابتداء الاستيناف والا
ستتال لا الشروع من حين النذر او الخت اي واستأنف واستبل
سنة اي عليه ان يصوم سنة كاملة في قوله لله علي صوم سنة
اوان فعلت اوان لم افعل كذا فعلي صوم سنة وحت ولا يجزئ
بأقبحها ويلزم ان يقضي ايام العيدين وايام التشريق ورضا
وفي اطلاق القضا يجوز لان مالا يصح صومه ليست اياها
فانت تقضي انما هي شي في الذمة وبيارة اخرى ان من نذر
سنة فانه يلزمه سنة كاملة ولكن لا يلزمه الشروع فيها من
حين نذره او من حين حنثه ولا يلزم متابعتها وقونا وايام
التشريق يشمل رابع النحر وهو ما في الشارح **وتت** ومع ذلك
مكروه لغير النادر ولازم له على المشهور وظاهر المدونة انه

يصومه

يصومه ولا قضا عليه كما يفيد من نقل المواق عنها وذكره المحقق
ما يوافق ما ذكره **ج** والشارح **وتت** في انه لا يصوم الرابع ويقضيه
قال المواق وهو ايبين ولكن في كلام بن عرفة ما يفيد انه يصام على
المعتمد **ص** الا ان يسيبها او يقول هذه ويؤي باقبحها فهو ولا
يلزم القضا **ش** هذا مستثنى ما قبله يعني ان من نذر صوم سنة
ببعض السنة ثمانين مثلاً فانه يلزمه ان يصومها من حين نذره
ولا يلزمه ان يقضي مالا يصح صومه كيوم العيد وما ليس وكا يام
الحقيق والغفاس وما مضى منها في مرضه الا ان يؤي قضا
ذلك وكذا لا يلزمه قضا مالا يصح صومه ولا ما مضى اذا اشار
الي سنة بان يقول هذه السنة وقد مضى بعضها حيث يؤي
باقبحها فقوله فهو ولا يلزم القضا راجع للمسلتين وقوله ويؤي
باقبحها راجع للثانية فقط فهو بالاول او بالآخرين غاري اي
فاللزم له حيث كان في اثنا السنة وسماها او قال هذه وتري
باقبحها صوم ما بقي ولا يلزمه قضا مالا يصح صومه ثم انه يلزمه
في هاتين صوم الرابع لانه منذ ورعيه بخلاف الاول لانها
غير معينة مما ذكره ومن وافقه لا على ما ذكره بن عرفة انه المعتمد
وانما صرح بقوله ولا يلزمه القضا مع ان الاستثنا يفيد لان
دلالة الاستثنا دلالة مفهوم ودلالة المنطوق اقوي وقوله
ش بخلاف فطره لسفر **ش** يخرج من قوله ولا يلزم القضا اي ولا
يلزم قضا مالا يصح صومه بخلاف ما يصح كفطره بسفر او
نسيان او الكراه فان عليه قضا **ص** وصحة الذم في يوم
قدومه ان قدم ليلة يوم غد **ش** هذا ايضا عطف على فاعل
وجب وما بعده وفيه حذف مضاف والتقدير ووجب صيام

عليه

صبيحة التذوم فيمن تذر صوم يوم قدومه ان قدم ليلة غير
عيد ونحوه مما لا يصح شرعا كيمض او ما قيل في النذر كرمضان
واشار بقوله والا فلا الى انه ان قدم نهارا اوليلة لا يصح صحتها
فلا يلزمه شي وتواني الثانية تذر يوم التذوم قطع او تذر ما بدا الشيب
لو تذر يوم قدومه ابد اليمه الا ان يوافق يوما لا يحل صومه فلا يصح
ولا يقبضه والحاصل ان من تذر صوم يوم قدوم زيد ابد ان قدم
نهارا اوليلة لا يصح صوم صحتها فانه لا يلزمه صوم يوم التذوم
فيها لكن يلزمه صوم ما مثله في المستقبل ابد اذ اقدم نهارا ولا
يلزمه ذلك في الثانية وقوله عيد لو قال عذر كان لولي اي ان قدم
ليلة غير عذر وقوله والا فلا ما لم ينو مطلق الزمن فيلزمه صوم
يوم والظاهر للزوم لو لم يعمل هل قدم ليلة او نهارا اختيارا
وانظر ما الحكم لو قدم به بيتا ليلة هل يلزمه الصوم ام لا **وصيام**
الحجة ان نسي اليوم علي الحجاز **ش** هذا عطوف ايضا على
تقدم يريد ان من تذر صيام يوم من ايام الاسبوع فتسببه فانه
يجب عليه ان يصوم جميع ايام الحجة ومثله ما اذا نسي اليوم الذي
قدم ليلة زيد المذور صوم يوم قدومه فيما سبق فلا يدري اي
يوم هو **ش** ورابع النجوى نذره **ش** هو ايضا عطوف علي
فاعل وجب اي ووجب صيام اليوم الرابع من ايام التشريق
وهو مراده رابع النحر علي من نذره ان لم يكن نذره قبيحا كان
نذر صوم شهر الحجة او كل اثنين او يوم قدوم زيد قدوم ليلة
الرابع بل وان نذره قبيحا لم يكل صوم رابع النحر اعمالا للقدوما
الكن ويكره صومه **ش** لا سابقية الا لمتنع **ش** يعني ان
سابق الرابع وهو الثاني والثالث من ايام النحر يحرم صومها

الامن وجب عليه هدي لتقصي في احكامه ولم يجزه فلا يحرم صوم
سابق الرابع ولو ادخل الكاف علي متمتع كان اشمل وكلام المؤلف
لا يبيد الاعداد وجوب صوم سابق الرابع مع ان الحكم الحرمة وقوله
لا تتابع ستة او شهرا واما فلا يبي شي من ذلك ولكنه سد وب **ش**
وان نوي برمضان في سفره غيره او قضا الخارج او نواه ونذرا
لم يجوز عن واحد **ش** يعني انه اذا سافر في رمضان سفرا يباح
له معه النظر فصام في سفره ذلك ونوي به التطوع او النذر او
الكفارة او نوي به قضا رمضان الذي خرج وقته او نوي بصومه
فرضه ونذرا او كفارة او قضا او تطوعا لم يجز في الجميع عن واحد
سما ابي لا عن رمضان عامه ولا عن غيره سفرا او مجتمعا فله
غيره اندرج فيه التذور والكفارة والتطوع فلهذا صورة
وقوله او قضا الخارج صورته وقوله او نواه ونذرا اي او نواه وكفارة
او نواه وتطوعا او نواه وقضا الخارج فلهذا ثمان صورتي السفر
وشلتها في الحضر وهو محرم سفره واما حلق السفر بالحكم لحرمة
الحضر **ش** وليس لامرأة يحتاج لها نذر قطع بلا دن **ش** يعني ان
الزوجة وام الولد والسوية ليس لواحدة ستم ان تتطوع بالصوم
او غيره وزوجها او سيدتها يحتاج اليها فان فلت فله ان ينظرها
بالجماع لا بالاكل والشرب فان استاذنته فقال لا تصومي فاميت
ماية فله جماعها ان اراد وكذا الودعها الفرائض فاحرت بطلا
ناقلة او فريضة متسعة الوقت فله قطعها وضمها اليه بخلاف
ما صاق وقته قاله ابو الحسن قال وفي قطع الفريضة اذا اشعر وقفا
نظروا ان الصلاة اسرها يسرو وقد تلبست بها ونوي براءة ذمتها
اشهر وسئل الروجة في ذلك السوية وام الولد كما مر بخلاف امه

الى ان الاعتكاف المنذور لا يتبين له ايضا صوم يحضه بل يجوز ان
 يفيل في رمضان وغيره كغير المنذور وهو قول مالك وبن عبد الحكم
 وقال عبد الملك ومحمون لا بد للاعتكاف المنذور من صوم يحضه
 فلا يجوز في رمضان **ص** وسجد **ش** اي وصحته بمطلق مسجد لا يتبد
 كونه جاعا بدليل الاستثنا لكن بشروط الاباحة كما مر في حد ابن
 عرفة فلا يصح الاعتكاف في ساجد اليوت ولو لا امرأة تكن اذا
 اطلق المسجد فانما ينصرف للمسجد المباح فيؤخذ منه قيد ابن
 عرفة ونبه بقوله **ص** الا لمن فرضه الجمعة وتجب به فالجاسع مما يقع
 فيه الجمعة **ش** علي ان من فرضه الجمعة من ذكر وبالغ عاقل على ثلاثة
 ايام من المنار حرقم بلا عذر اذا نذر اعتكافا يدركه فيه الجمعة
 قبل خروجه منه لا يجوز له ان يعتكف الا في الجاسع فتوله وتجب
 به اي وهي تجب به اي في زمن الاعتكاف الذي يريد ان لا يسوا
 كان ابتدا كما لو نذر او نوي اعتكاف عشرة ايام او ثلثها كما لو نذر
 اربعة ايام او لهن السبت فرضي بيديومين ومع يوم الخميس فالوا
 لذلك الابتداء والانتها الجاسع الذي يقع فيه الجمعة دايما بالجمعة
 في الجملة فتخرج رجبته لانها لا تقع فيها الجمعة دايما وانما تقع فيها
 مع ضيق الجاسع واتصال الصفوف وسائر المدونة من انه يعتكف
 في رجة المسجد فالمواد بالوجه فيه صحتها **ص** والاخر **ش** ويطل **ش**
 يعني انه اذا كان فرضه الجمعة ونذر اعتكاف ايام تاخذه فيها
 الجمعة واعتكف في غير الجاسع فانه يلزمه ان يخرج الى الجمعة ليقبها
 عليه واذا خرج بطل اعتكافه علي المشهور ويقضي قالوا لان
 يحصل ذلك كحديث الاسلام فيعذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه
 فلو نذر اياها لاجته فيها واراد اعتكافها فرض بعد ان شرع في الخروج
 ثم رجع

ثم رجع يتم فصادف الجمعة فلا خلاف في هذا انه يخرج اليها
 ولا يبطل اعتكافه تا ملثم شبه في وجوب الخروج والبطان قوله
ص كرض ابويه **ش** فيه حذف مضاف اي احده ابويه واخرهما
 فيهما ان يخرج لغيرهما الوجوب بالشرع فهو فوق وجوب الاعتكاف
 بالشرع ويبطل اعتكافه لان خروجه لذلك ليس من جنس الاعتكاف
 ولا من الكواجح الاصلية التي لا انفكاك عنها فهو عارض كالخروج
 لتخلص الغرقا والهدما وفي شرحه تبينه هذا وما بعده يخرج
 في الابوين الكافون ايضا مراده بابويه دنية كذا ينبغي **ص** لاجا **ش** رقا
ش المراد انه لا يجوز له ان يخرج لجنزة ابويه معا فان خرج بطل
 اعتكافه كما في الموطا وهو المتصور واما الجنزة احدهما فيخرج وجوبا
 لما في عدم الخروج من عقوق الجي اي انه مظنة لذلك ولا كذلك
 في نوتها معا ويبطل اعتكافه **ص** وكشهادة وان وجبت ولو نذر
 بالمسجد او تنقل عنه **ش** يعني ان المعتكف لا يجوز له الخروج من
 مسكنه لاد الشهادة وان تقيت عليه ولكن يوديها وهو في
 المسجد بان ياتيه القاضي لسماحها او تنقل عنه وان لم تتوفر
 شروط النقل من غيبة بعيدة او مرض للضرورة وقوله وكشهادة
 عطف علي جنازتها اي ولا كشهادة فالكاف للتمثيل وهي مدخلة
 للدين فاذا كان عليه دين يوفيه في المسجد ولا يخرج لا للتبنيه لانه
 لا فائدة له مع العطف واثار بقوله وكردة الي بطلان الاعتكاف
 بالردة لان الاسلام شرط فيه والردة تحبط العمل ولا يجب استيفاء
 اذ اناب وظاهره بطلانه بالردة ولو كانت ايامه مينة ورجع للاسلام
 قبل مضيها فانه لا يلزمه اتمامها ان قوله وكردة يعني عنه ما بعده
ص ويبطل صومه **ش** يبطل اسم فاعل متوف وفاعله مستتر مود علي

المعتكف وصومه مفعول ما يان المعتكف اذا ابطال صومه بما ليس
 بفطر الفدا اعتكافه واستكافه اما لو ابطال صومه بما ليس
 بسببه كاكله ناسيا او غيره مما عدا الوطي وتقدم مائة كحيض او نفاس
 او مرض فقي منسكلا كان الصوم نذرا سيما او مبطل او واجبا غيرها
 فان كان تطوعا فقي قفايه وعدمه قوله بعد الملك مع ظاهرها
 وعبد الملك ايضا بن جيب ولو قوي مبطل صومه بفيتوتوني
 عايدا خبره علي غير المعتكف دخل فيه الحايض والمرضى والمفطره
 ناسيا وهو فاسد اما الوطي وتقدم مائة فمدها وسهوها سواني
 الافساد كما ياتي والفرق بينهما وبين الاكل انها من محظورات الا
 اعتكاف بخلافه ولهذا ياكل في غير زمن الصوم **وكسكه ليلته**
 يريد ان المعتكف اذا سكر بشي حرام ليلدا واولي نصارا فان اعتكافه
 يبطل وان صح قبل الفجر واسا جلال فيبطل اعتكاف يومه ان حصل
 السكر نهارا كالجوف والاغما فيجري فيه ما جري فيها من التقييل
 الذي اشار له المؤلف بقوله في الاغما او اغمي يوما وجله او اقله
 ولم يعلم اوله فالعقار ويدل عليه ان المؤلف جري على تقدير كون
 السكر حراما قوله **وفي الحاق الكبار** غير المفسدة للصوم كقذف
 وغيبة وعصب وسوكة به اي بالسكر الحرام بما مع الذنب وهو
 فهم السرايين وعدم الحاقها به لزيادته عليها بتعطيل الزمن
 وهو فهم المنارية تاويلان وفهم منه عدم ابطاله بالصنابير وهو
 كذلك اتفاقا في نقل الاكثر **وبعدم وطى وقبلة شعوه** ولمين
 وبباشرة **هذا** عطوف علي قوله وصحته بطلق صوم والميني
 ان صحة الاعتكاف كايه بدم وطى وبعدم قبلة شعوه فان قصد
 اللذة او وجدها بطل اعتكافه فلو قبل صغيرة لاستحى او قبل راحة

لوداع

لوداع او راحة ولا قصد اللذة ولا وجودها فان ذلك لا يبطل اعتكافه
 ابو عمران وطى المكروه والتارية كغيرها بخلاف الاعتكاف قوله
 وبعدم وطى اي مباح ليلدا فان كان غير مباح او نكاحا فقد دخل
 في قوله وكبطل صومه وقوله شعوه ينبغي في غير الفجر والافلاحة
 يشترط الشعوة وقوله وكس وباشرة اي كس شعوة وباشرة
 شعوة فقد حذف شعوة من ههنا دلالة ما روي عليه انزل ام لا
 عمدا ونسبنا ودهذه نذر علي قول بن الحاجب وهو غير الاكل
 كالاكل وان الحايض ناسية ناسية في الفهم اي وان
 حصل في ما ذكره الحايض ناسية لعكوفها الذي خرجت منه ولا ينهي
 للمبعض بل الموضع وغيره من الاعذار المانعة من الصوم او لاه
 الاعتكاف كذلك ومنهوم ناسية اخرى ثم ان اللام لام الملازمة
 اي وان كانت الملازمة الحايض كانت عاملا او منغولا وهو **أ**
 اولي من جعل اللام بمعنى من **ص** وان اذن لعبد او امرأة في نذر
 فلا ينبغي ان السيد او الزوج اذا اذن لعبد الذي تضر
 عبادته ببله او اسواته التي يحتاج زوجها لها في نذر عبادة من
 اعتكاف او صيام او احرام في زمن عين فتذرها فليس له بعد
 ذلك منع الوفا بها وان لم يدخل فيها الا ان يكون النذر مطلقا فله
 المنع ولو دخل لانه ليس علي النور واما لو اذن السيد او الزوج
 لعبد او امرأة في الفعل خاصة ان دخل اي في النذر في الاول وفي
 ان دخل فيه وهذا سني قوله كغيره ان دخل اي كاذبه في غيره
 النذر بل في الفعل خاصة ان دخل اي في النذر في الاول وفي
 الاعتكاف في الثاني ولو منع من النذر في الاول فقال السيد
 وقع سني النذر وخالف السيد فالقول قول السيد كما في شرح

اتفاقا

بلفظ يمين وكذا الزوجة **ص** وانتم ما سبق منه أو عدة **ش** يعني
أن المرأة إذا كانت حرة أو مكرمة ثم طلقها زوجها أو مات
عنهما فأنها تنضم علي اعتكافها أو أحراسها ولا تخاطب بالملك
بمنزل العدة فلو كانت حرة من طلاق أو وفاة ثم تزوجت إلا
عكاف فأنها تنضم علي عدتها فإذا تمتها اعتكفت إن كان
مضمونا أو ما بقي منه إن كان مينا وإن فات فلا قضا عليهما فيه
فقوله ما سبق أي النبي الذي سبق منه أي من الاعتكاف أو الاحرام
وقوله أو عدة مجرور عطفًا علي الضمير المجرور من غير إعادة
الجاء علي حد قوله تعالى واتقوا الله الذي تسالون به والارحام
أي أو ما سبق من عدة وأشار بقوله **ص** إلا أن تحرم وإن عدة موت
فيستفد ويبطل **ش** إلى أن المرأة إذا كانت حرة من طلاق أو من
وفات ثم أحرمت بالجماع فإن أحراسها بالجماع يتعد وتذهب اليه ويبطل
إن كان بالتحية فضميره للبيت أي ويبطل حقها في البيت وإن
كان بالغوبة فضميره يرجع للعدة علي حد مضاف أي يبطل
بيت عدتها ومن قبيح العقود في الاحرام الطارعي بالمعدة
يعني أن المتكفة لا تتعد إذا أحرمت بل تبقى علي اعتكافها
حتى تمته أو لو قيل أنها تخرج للجماع إذا أحرمت لبطل اعتكافها
لكنه لا يصح إلا في المسجد بخلاف الاحرام فإنه إنما يبطل البيت
لا أصل للعدة وهنا سائل ذكرناها في الشرح الكبير وفيما كتبه
عليه **ش** وان منع عبده نكاحه عليه أن عتق **ش** أي وإن منع
السيد عبده الوفا بغيره بغيره بغيره عليه وفاؤه أن عتق
حيث كان مضمونا عند محن وظاهر قول بن القاسم في المدونة
ولو مينا مضي زمنه ومقتضيه وظاهر ضيق التوضيح أن قول محن

خلاف

خلاف التقييد وحملنا كلام المؤلف علي ما إذا نذر بغيره بغيره
تنبال **ش** في عرجه ونقصه كلام المؤلف شامل لما إذا سته من قبل ما نذر
من غيراته ولما إذا سته من قبل ما نذر به بآذنه وإطاع السيد سيده
بأن ترك الدخول في نذره ولكن بحمله خاصا بالاول وفيه الثاني
بطريق الاول والظاهر أنه في الثاني عليه بدل ما سته منه ولو كان
مينا ولا يجزي فيه الخلاف الجازي في الاول وهو ما إذا كان نذره بغير
أذن سيده وكان مينا من أنه هل عليه بدل وهو ظاهر قول ابن
القاسم أو ليس عليه بدل وهو ظاهر قول سحنون وهو المذهب
كما بينه كلام أبي الحسن وعليه اقتصر بن عبدوس في المواقي
و أيضا فإنه عليه في الثاني ولو لم يمتق وأما أن سته من نذرها
أذن له في نذره أو من فعل ما تطوع به قبل شروع في كل منهما
فلا شيء عليه **ص** ولا يمنع مكاتب سيده **ش** أي ليس للسيد مع المكاتب
ومثله المرأة يسير إلا عكاف يميني والصوم وبقية العبادات وهو
بالضرورة علي سيده في عمله ودفعه عنه ومنع من كثير يضمر
بذلك فلما خرج الحاكم عند حلول أجلها وعجزه فليسيده إن
يمنه من الاعتكاف وبيعتي ديني في ذمته ولو اعتكف بآذنه لم يكن
له إخراج ومن يرضه حرم يمتكف في يوم حرم نفسه وإن لم
يكن بينه وبين سيده سهايا لم يمتكف إلا بآذنه **ص** ولزم يوم أن
نذر ليلة **ش** أي وكذا يلزمه ليلة أن نذروا وأما نفس المؤلف علي
الاولي لأنها محل الخلاف **ص** لا بعض يوم **ش** يعني أن من نذر بعض
يوم فلا يلزمه شيء إلا أن يمضي الجوار فيلزمه ما نوي وانظره
قول المؤلف لا بعض يوم **ش** عن بن القاسم من نذر طاعة
ناقصة كصلاة ركعة أو صوم بعض يوم لزمه أكملها عنه خلافا

لستمون هل للاعتكاف خصوصية او هو خلاف وانظر شرحنا الكبير
ص وتاممه في مطلقه **ش** اي ولزم تتابع الاعتكاف المتوهم فيما اذا
 كان مطلقا اي غير قيد بتتابع ولا عدمه قال فيها ومن نذر اعتكاف
 شهر او ثلاثين يوما فلا يفوت ذلك انتهي وهذا بخلاف من نذر ان
 يصوم شهر او ما فانه لا يلزمه تتابع ذلك والفرق الصريح انما يحصل
 بالنهار دون الليل فكيف ما صابه متتابعا او مفردا اذا وفي العدة
 فقد جابذته والا اعتكاف يستغرق الزمانين الليل والنهار فكان
 حكمه يقتضي التتابع اعتبارا باجل الاجارة والخدمة والديون
 والايمان لما كانت يستغرق الزمانين جميعا فوجب تتابعها في الشرع
 والشروع فيها عقب عقدها فالمراد بالمطلق الذي لم يحصل فيه
 نية التتابع ولا نية عمومه فان حصل فيه نية احدهما عمل بها ولا شك
 ان ما فيه نية التتابع بينهم ما ذكره المؤلف بالاولي وهذا في النذر
 الملقوط به بدليل ما بعده **ص** سنويه حين دخوله **ش** اي ولزم المتكاف
 سنويه من تتابع وتفرق وقت الشروع وهو حين شروعه فيه
 ولا يلزمه بنية فقط لان النية بمجودها لا توجب شيئا فحوله حين
 دخوله متعلق بلزمه لا يمتويه لان هذا لا يتوهم لان كل واحد يلزمه
 سنويه حين دخوله اي ولزم المكلف حين دخوله في الاعتكاف
 سنويه من جماع وتفرق او عدد وبيارة اخرى مقصودة ان
 الدخول سبب للزوم وعبارته لا تؤدي ذلك فلو قال بدخوله اوله
 لكانا خصصنا تاديه المعنى المراد **ك** مطلق الجوار **ش** الجوار بالضم
 وقد تكسر والمراد بالمطلق ما لم يقيد ليلا ولا نهار وهذا شبه في
 كل احكام الاعتكاف السابقة قال فيها الجوار كاعتكاف فيلزم فيه
 الصوم لكن في كلام ابي الحسن ما لم ينوي الجوار المطلق الفطر واما
 ان نواه

ان نواه فله ذلك ويلزم باللفظ الابائية كالقيد ويلزم في مطلق
 الجوار التتابع في مطلقه والمنوي حين دخوله ويقسده ما يقسده
 الى ما سبق سند من قال لله على ان اجاور المسجد ليلا ونهارا
 عدة ايام فهذا نذر اعتكاف بلفظ الجوار فلا فرق في المعنى بين قوله
 اعتكف عشرة ايام واجاور عشرة ايام فيلزم في ذلك ما يلزم في
 الاعتكاف ويمتنع فيه ما يمتنع في الاعتكاف واللفظ لا يوراد اليه
 وانما يراد كسناه ولو لم يسم اعتكافا ولا جوارا لانه نوي ملازمه
 المسجد للعبادة ايا متاولية وشرع في ذلك فانه يلزمه سنة
 الاعتكاف **ص** لا النهار فقط **ش** اي لا الجوار بمسجد بقية النهار فقط
 دون الليل فليس في احكامه كالا اعتكاف ولا يلزم بالنية بل باللفظ
 بنذره واليه اشار بقوله فباللفظ وكذا يقال في الجوار المتقيد بالليل
 فقط وفي الجوار المطلق الذي نوي فيه الفطر ولعل المؤلف انما اقتصر
 على المتقيد بالنهار لقوله **ص** ولا يلزم فيه حينه صوم **ش** اي المتقيد
 بالليل او المطلق الذي نوي فيه الفطر لا يتوهم فيه الصوم حتى يحتاج
 للنس على نية اي ولا يلزم فيه اي في الجوار المتقيد بالنهار حينه
 اي حين لفظ بنذره صوم ولا يغيره من لوان الاعتكاف لكن لا يخرج
 لعبادة اخرى ونحوها لان ذلك مناف لندرا المجاورة في المسجد
 نهاره ويخرج لما يخرج له المكلف ولا يخرج لما لا يخرج له المكلف
 هذا هو الظاهر **ص** وفي يوم دخوله تاويلين **ش** راجع لمفهوم
 قوله فباللفظ اي فباللفظ لا بالنية فلا يلزمه وكما كان بعد ايوام
 عدم اللزوم مطلقا اي في يوم الدخول وفي غيره قال وفي يوم دخوله
 تاويلين فها في الجوار المتقيد اذا كان مجرد بالنية اي هل يلزمه اتمام
 اليوم الذي دخله ام لا واما اليوم الذي بعده فلا يلزمه اتماما وما

كالا

او تعلموا وكذلك يكره له ان يشتغل بالكتابة ولو سئما وهذا في
 الكثير اما اليسير من العلم والكتابة فلا بأس به لكن الاولى التوك
 وبالنسبة علي المصحف ليل يتوهم ان كتابته ككلاوته والواو في كتابته
 بمعنى او والمراد بالعلم بالم يجب عينا فان قلت الاشتغال بالعلم
 افضل من صلاة النافلة فلم كره في هذا الموضع واستحب فيه صلاة
 النافلة قلت لعل ذلك لانه يحصل بالنافلة من رياضة النفس
 وخلوصها من صناتها المذمومة غالبا المطلوبين في الاعتكاف
 لا لا يحصل بالعلم وفيد الكثيرة يرجع لما ذكر من العلم والكتابة
 والضمير في كتابته للمتكف بقرينة المبالغة ولو كانت الضمير عايدا
 علي العلم ما سمحت المبالغة فهو من اضافة المصور لفاعله لا لو
 لمفعوله ثم اشار الي قانون عبادة المتكف وكراهة تخيرها بما
 يدخل فيه ما تقدم بقوله **ص** فعمل غيره ذكر وصلاة وتلاوة **ش** يعني
 انه يكره للمتكف ان يفعل غير هذه الثلاثة من اشتغال بلم
 وكتابة وغيرها والذكر يشمل التسيب والتحليل والدعا والقتل
 في ايات الله وفي معنى الصلاة الطواف لمن بالمسجد الحرام
 ودخل الكعبة فقول **نت** ان الطواف يدخل في الذكورية نظر
 وقوله ايضا انه لم يعلم من كلام المؤلف عين الحكم فيه نظرا لان
 حكم المؤلف بالكراهة علي فعل غير الثلاثة المذكورة يدل علي ان
 فعلها ليس بواجب اذ لو كان واجبا لم فعل غير هلو قد حكم
 بكراهته ولو كان فعلها جائزا لكان فعلها بالها كذلك
 فلم يبق الا استحباب فعلها ثم شبه في الكراهة التي هي حكم غير
 ما ذكر ولم يبيط لايهام المطف علي ما ذكر فقال **ص** كزيادة
 وجنارة ولو لا متفت **ش** يعني انه يكره للمتكف عبادة مرفوعة

في المسجد الا ان يكون قريبا منه فلا بأس ان يعلم عليه ولا يتوهم
 بغيره او ليعني وكذلك يكره صلته علي الجنابة ولو جازا او صالما
 ولو قوت منه بان لا صفت وانتقي رجا معها اليه الا ان يتبين عليه
 الصلاة عليها او غسلها ولو خرج لشي من ذلك فسد اعتكافه
 كما يؤخذ من حوجه كروى ابو بصير قوله ولو لا صفت راجع للجنابة
 فقط **ص** وصعوده لتأذين بمنار او سطح **ش** يعني وما هو مكره
 في حق المتكف ان يروي النارة للاذان او ان يوزن فوق سطح
 المسجد لانه كالحرج من المسجد وكذا المله فوق سطحه بخلاف
 صعوده للاكل بالنارة فلا كراهة فيه وافهم قوله لتأذين **ص**
 تأذنه بصحن المسجد ليس بمكره وهو كفتك اذ هو جائز وكره
 مالك ان يقيم للصلاة لانه يمشي الي الامام وذلك عمل **ص**
 وترتبه للامامة **ش** اي يكره توتب المتكف للامامة لكن قال ابن
 ناجي المشهور جوازه انتهى بل استحبابه ففي كلام المؤلف نظرونا
 قال بعضهم وفي بعض النسخ وترتبه للاقامة وفيه نظرا ايضا
 فان النص عن مالك انه يكره له اقامة الصلاة **ص** واخرجه
 لحكمة **ش** يعني ان يكره للمكاف ان يخرج المتكف من معتكفه
 قبل تمام مدة الاعتكاف لاجل كونه توجهت عليه ان لم تكن مدة
 الاعتكاف كثيرة والافلح كما ان يخرج لانه رب الحق يتضرب ذلك
 وكذلك له ان يخرج ويفسد اعتكافه الذي يتبين له لده وانه
 انما اعتكف فرارا من اعطاء الحق سواك مدة الاعتكاف قليلة
 او كثيرة واليه اشار بقوله **ص** ان لم يلبه به **ش** وليد بفتح ايا وضوحها
 لانه سمع له والدمس وجازا فزان **ش** اي وجاز له قراءة القرآن
 علي الفين وسماعه من الفين ولا يحمل علي ظاهره من تعليمه القرآن

لغيره هو وضعه كما في الجلاب فانه معتزض انظر شرحنا الكبير **ص**
وسلامه علي من بقره **ش** اي من صبح او مريض والمواد بالسلام
هنا السؤال عن الاحوال كقوله كيف حالك وحال عيالک اما
قوله السلام عليكم فقد دخل في الذكر والمراد بالتوب ان لا ينتقل اليه
من محله **ص** وتطيبه وان يتكح ويتكح **ش** المشهور انه يجوز للمتكف ان
يتطيب بجميع انواع الطيب بخار الان المتكف معه مانع عنه من
ان يفعل شيئا يفسد عليه ما هو فيه وهو الميحد ولد اكره الطيب
للصائم فقط ويجوز للمتكف ايضا ان يتكح بغيره اي يزوج وليته
محجورة كانت او غير محجورة وكذلك له ان يزوج ولده الصغير وكذلك
له ان يتكح بفتح اليه اي يتزوج هو بان يعقد لنفسه اذا كان ذلك
كله بمجاسه من غير استقال ولا طول وسخوم قوله يجلسه لو كان
بغير مجاسه فان كان في المسجد كره وان كان خارجه بطل اعتكافه
ص واحدة اذا خرج لفصل جمعة ظفرا او شاربا **ش** المراد بالاذن الا
زاله والكاف في الحقيقة داخله على جمعة والمعنى انه مما يجوز
للمتكف اذا خرج من معتكفه لفصل الجمعة او لفصل الجنبه او لفصل
العبيد او لحرا صاه وما اشبه ذلك ان يتحقق شعوراه او عانة
وان يقم اظفاره او شاربه او يتف ابطه او يتكاف بغير ذلك
جاء المسجد لادخله فانه يكرهه لحرمه المسجد وان جمع ذلك
في ثوبه والناه خارجه قاله في الدعوة وتقوم حجامته وفطام
فيه كالايلول ولا يتفوط فيه فان اضطر للفصد والحجامة خرج
فان فعلها في المسجد من ابطال الاعتكاف بكل شيء عنه ابطاله
بهذا ومن راعى كون الذنب كبيرة فلا قاله **ص** وسند **ش** انتظار
غسل ثوبه وتجهينه **ش** هذا يحطون على الجائزات والمعني

ان

ان المتكف اذا خرج فيسئل ثوبه من بخله مثلا فانه يتطهر عنه
وتجهينه اذا لم يكن له ثوب غيره ولا وجد من يستببه في ذلك كما
قاله سند لانه حينئذ صار من الامور الضرورية فلا يمتنع عليه
بقوله فيها ولا يستطرح غسل ثوبه ولا تجهينه اي يكره له ذلك لانه
فيمن له غيره **ص** وندي اعداد ثوبه وتكنه ليلة العيد **ش** يعني
انه يستحب للمتكف ان يبد ثوبا اخر ياخذها اذا اصابته جنابة
وكذلك يوجب لمن كان اخر اعتكافه غروب اخير يوم من رمضان
مكة ليلة العيد واما اذا كانت ليلة العيد في اناء اعتكافه فصل
يجب عليه المكث وهو ظاهره له وتة علي ما عند بعض الشيوخ اولا
لانه لا يصوم بصحة تلك الليلة ولو قال المولف ونذب له اعداد
ثوب اخر لكان اولي اذ كلام المولف ظاهر في انه يستحب للمتكف
اعداد ثوب للاعتكاف وانه لا يستكف في الثوب الذي كان عليه
قبل الاعتكاف وليس بمراد وانما المراد ما حلنا عليه اولا **ص** ودخوله
قبل الغروب **ش** اي ونذب لمن اراد ان يعتكف ان يدخل معتكفه
من الليلة التي يريد ان يعتكف فيها اعتكافه قبل غروب الشمس
فان دخل قبل الغروب **ص** واليه اشار بقوله **ص** وصرح ان دخل قبل الغروب
ش بناء على ان اقل الاعتكاف يوم واما علي ان اقله يوم وليلة
فلا بد ان يدخل قبل الغروب وحلنا كلامه علي من لم يند الاعتكاف
اما النادر له فانه يلزمه الدخول قبل الغروب للزوم الليالي له وغير
بالهجة دون الجواز ليس هو مقصود لا يصح بعد العجز واما مع العجز
بقوله دخوله قبله **ص** واعتكاف عشوة ايام **ش** ظاهره كراهته ان اراد
علي العشوة ليس حله كذلك فيكرهه وخوه لابن الحاجب فانه قال
اكله عشوة ويكرهه ما فوقها وفي كراهته ما دونها قولان انتهى

بخاسة

والقول الثاني ان اقل المستحب عشرة ايام لانه لم يتقصص صلى الله عليه وسلم عنها واكثره شهر ويكره ما زاد عليه كما يكره ما تنقص عن المشقة كما قال مالك في المدونة وفايدة الخلاف في الاقل تظهره فيمن نذر اعتكافا ودخل فيه ولم يبين فيلزمه الاقل على هذه الاقوال **ص** وباخر المسجد يعني انه يستحب للمعتكف ان يعتكف في مجزئ المسجد يكون الحيم وهو سراده باخر المسجد ولا يعتكف بوجبه لانه اذا دونه في الفضل لاجل اخفا العبادة ولبعده عن من يتغلبه بالحديث **ص** وبرمضان وبالشهر الاخير ليلة القدر الفالبة به **ص** يعني وما يستحب للمعتكف ان يكون اعتكافه في رمضان لكون سيد الشهور ونقضاء عت فيه الحسنات وليلة القدر التي انزل فيها القرآن جملة الى سائر الدنيا ثم نزل غرقا على حسب الوقائع في عشرين او ثلاث وعشرين سنة وكان عليه السلام اذا دخل الشهر الاخير من رمضان يوقظ اهله كل ليلة لاجل طلب ليلة القدر الفالبة به **ص** وفي كونه بالعام او برمضان خلاف وانتقلت **ص** يعني ان ليلة القدر هل هي في جميع العام اي دائرة في جميع ايامه وهو مذهب مالك وابن سعود او هي خاصة برمضان كله لقوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وعشرين غلاب والي ذلك اشار بالخلاف وعلي كل فلا تختص بليلة لكن على الاول في جميع العام فتكون في عام ليلة احد وعشرين من رجب مثلا وفي عام اخر تكون ليلة احد وعشرين من رمضان وفي اخر ليلة خميس وعشرين منه وفي عام ليلة تسع وعشرين منه وهو بالفضل اشارة الى ان ذلك واقع في جميع حقه في الحديث على ما ذهب اليه مالك ومن واقفه من قوله عليه السلام التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة ان الاظهر في الواو والترتيب فالله

فيكون في شهر رمضان
ليلة القدر في ليلة
الاحد والعشرين من رجب
او ليلة الخميس والعشرين
من رمضان او ليلة
الاحد والعشرين من رجب
او ليلة الخميس والعشرين
من رمضان

من

من اخر الشهر يدل قوله في الرواية الاخرى لتاسعة تبقى ولسابعة تبقى ولخامسة تبقى وحينئذ المراد من الحديث بكسامة وما ذكرها باق من الشواهد ما مضى منه فالتاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقيل البعد من اول الشهر والمراد التمسوها في الخامسة والسابعة والتاسعة لان الواو لا ترتب فالتاسعة ليلة تسع وعشرين والسابعة ليلة سبع وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقوله ما بقي خبر المراد وما فيه واقفة على عدد اي والمراد بكسامة عدد بقي اي سبع بقيت في خوا التمسوها في سابعة وهكذا وانما خص المؤلف السابعة بالذكر لان اكثر العلماء يقول القالب انها فيها يدل ان كلمات قوله تعالى انا انزلناه في ليلة الي هي سبعة وعشرين كلمة **ص** وبني بزوال اغما وحبون **ص** يحتمل ان تكون اليا للمسيبة اي وبني بسب زوال اغما وحبون وان تكون للاصاق اي وبني ملاصقا لزوال الاغما والحبون عليه يتفرع قوله بعد وان اخره بطل ويحتمل ان تكون بمعنى مع اي وبني مع هذه الاعذار اي لامع غيورها من الاعذار المبطلة للاعتكاف كالردة وغوها والمعني ان من نذر اعتكاف ايام غير مبيحة فمن رمضان فحصل له في اثنا تلك المدة اغما وحبون او مرض شديد لا يجوز معه الاكث في المسجد فانه اذا زال عذره بني على ما كان اعتكف وحمل ما نذره وبطله والاستاقف واسار بقوله **ص** كان منع من الصوم لمرض او حيم او عيب **ص** الي انه لا فرق بين ان يكون العذر الذي يباح منه البنا ما يمنع من الاعتكاف جملة كالاعما والحبون او الصوم فقط كالمرض الخفيف والحيض والعيذ او فطرسيان فان تلك الحيض مانع من الصوم والمسيبة فليكن جملة ما يمنع الصوم فقط

فيكون في شهر رمضان
ليلة القدر في ليلة
الاحد والعشرين من رجب
او ليلة الخميس والعشرين
من رمضان او ليلة
الاحد والعشرين من رجب
او ليلة الخميس والعشرين
من رمضان

Copy

قلت مراد بالحيف هنا الحيف الذي ظهر منه نهارا وهو ما يمنع من
الصوم فقط الا ترى انه يجب عليها الرجوع لمكتفيا وليس المراد به مطلق
الحيف اذ هو مانع من الصوم والمسيح وانظر تفصيل هذه المسئلة في
شرحنا الكبير **وخرج** وعليه حرمة **ش** اي وخرج من حصل له عذر من
هذه الاعذار الا المنظر نسيانا الي رواها لكن وجوبها في العذر مانع
من الاعتكاف وجواز في العذر مانع من الصوم وعليه حرمة الاعتكاف
فلا يفضل الا يفضل المتكف رجلا او امرأة كما من قوله وان الحايض
ناسية فتكلم علي رواها بقوله وبني برزال انما الخ وعلي طرورها بقوله
وخرج الخ والواو في قوله وخرج الخ للاستيناف لبيان الحكم وكان قايلا
له واذا حصل له عذر من هذه الاعذار ما الحكم قتال وخرج الخ **وان**
اخره بطل **ش** اي وان اضر البناء وجعله الي المسجد عند زوال عذره
فورا ولو عذر من نسيان او الكراه بطل اعتكافه واستانفاه ما لم يكن
التأخير لكون الوقت وقت خوف كما قاله عبد الحق عن بعض شيوخه
واشار المؤلف بقوله **الليلة** اليه ويوم **ش** الي ان المتكف لو زال
عذره ليلة العيد او يومه واخر رجوعه الي المسجد حتي مضي يوم
اليه وقالوا به في عيد الاضحية فان اعتكافه لا يبطل بخلاف لو ظهرت
الحايض او صح المريض واخر كل الرجوع الي المسجد فان اعتكافه
يبطل لصحة صوم ذلك اليوم لغيرها بخلاف يوم العيد فان صومه لا يصح
لاحد **وان** اشترط سقوط القضاء بينه **ش** يعني ان المتكف اذا
اشترط ما ينافي اعتكافه بان قال ان حصل له مانع يوجب النكاح
لا قضي فان شرطه لا يفيد ويصح اعتكافه علي مقتضى الاعمال
المشروع بن عرفة وشرط نافية لغوا انتهى **و** اي الكلام علي
دعائم الاسلام الثلاث وهي الصلاة والزكاة والصوم وما يلحق
بها

بما شرح في الكلام علي الدعامة الواحدة وهي الحج بفتح الحاء وهو التماس
والكسر التماسا وكذا اللقنات في الحجة وقيل الحج بالفتح المقصود
وبالكسر الاسم وقيل الاسم بها الجوهرية الحج المقصود ورجل يحج اي
مقصود وهذا الاصل من تعرف في استعماله في المقصد الي بكسرة
المشقة للنسك تقول يحجت البيت اي حجاجا فان حاج ورجعا
اظهروا التضعيف في ضرورة الشعر قال الواجر بكل شئ عامرا و
حاج وانما اضيف الحج والعمرة لله في قوله وانما الحج والعمرة لله ولم
نصف بقية العبادات له لانها ما يكون الواجب فيها جدا او يد علي ذلك
الاستقوا حتي ان كثيرا من الحجاج لا يجد يسمع حديثا في شي الا ذكر
له ما انتق له في حجه فلما كان مظنة الربا قيل فيها الله اعتكافا
بالاخلاص والحج في الشرع ما اشار اليه بن عرفة بقوله ويمكن رسمه
بانه عبادة يلزمها الوقوف بعرفة ليلة عاشوراء في الحجة وحده بزيادة
وطواف ذي ظهران في البيت عن يساره سبعا بعد فمضي يوم النحر
وسمي بين الصفا والمروة ومنها اليه سبعا بعد طواف كذلك لا يفيد
وقته باحرام في الجميع قوله عبادة جنس يدخل فيه الصلاة وغيرها
وقوله يلزمها الخ خاصة لانها يلزمها ذلك ولا ينافيها ذلك
فتمتاز عن كل عبادة شرعية بذلك وشمل الرسم الصحيح من الحج هو
والناسد ولا يخفى ان لزوم الوقوف ليس جوا من ماهية الحج بل
هو امر خارج عنها والذي هو جوؤها فضل الوقوف لا لزومه وبهذا
يتبين صحة جعل ما ذكرنا من قوله عبادة ذات وقوف بعرفة ليلة عاشوراء في
الحجة وطواف الخ لا ياتي بالمقصود ولم يرد عليه ما عرفنا قلت ما سر كونه
عرف الحج بتعريفين وذكر في الثاني جميع لوازمه شرعا وعرف الصلاة

تعريفا واحدا قلت ويمكن الجواب انه لما ذكرنا ذكره من عسوالج
 اراد ان يبين بغيره بحدين برسم تام ويجد على ما فيه وان الفقيه
 العارف بقواعد الشريعة لا يصعب عليه ذلك ففي ذلك نوع من التثبت
 على من عس عليه وقوله ذي طهر اي شخص ذي طهر والمراد بكون
 الطهر اخص ان يكون من الحدث الاصغر والاكبر وما ذكره من
 الجنث وببارة اخوي والطهر الاخص هو رفع الحدث الاصغر لانه
 يلزم من ثبوته وجود الطهارة الكبرى ولا يلزم من وجود الكبرى ثبوت
 رفع الحدث الاصغر فله اقل ذي طهر اخص لانه لو قال ذي طهر فقط
 لصدق في الطهارة الكبرى وقد احدث حدثا اصغرا يلزم ان يجمع
 الطواف له وليس كذلك وقوله عن يساره بيان لصحة الطواف الشرعي
 ونصب سماعه المصدر وقوله بعد فجر يوم النحر اخرج به طواف الله في
 فانه ليس من الاركان وقوله والسعي عطف على طواف وقوله منها اي
 من المروة الى الصنا وقوله بعد طواف كذلك اي مثل الطواف المذكور
 بصفته وهو طواف ذي طهر اخص الى وقوله لا يتبدد وقته اخرج به
 خصوص طواف الافاضة المذكور وان السعي انما يشترط فيه حصول
 طواف قبله صحيح شرعي لا خصوص طواف الافاضة ولا يشترط فيه
 ان يكون طوافا واجبا وقوله باحرام في جميع سنة لعبادة اي
 عبادة مستحبة باحرام في جميع ما ذكر وفيه اشارة الى ان العبادة
 بحتمه وان الاحرام مستحب بكل حال لانه لو لم يزد هذه الزيادة
 لكان من طواف بالبيت ثم احرم بعده ان يكون ذلك الطواف جزءا
 من الحج ولا يجمع ذلك وكذلك غيره ويحتمل ان يريد ان احرام الاركان
 لما كان سندا في احرام الحج فصار بذلك الاحرام للجميع واما المروة فلله
 الزيادة اعتمرا فلان فلانا اذا اراد وتيقا الاعتمار التقدر وقيل
 انما

انما قيل للمحرم بالمروة اعتمرا لانه قصد ان يدل في موضع عام وشرعا
 عبادة يلزمها طواف وسبق فقطح احرام ولما كانت احكامها اي
 الحج والمروة لا تنحصر اشار اليها لظهورها في ما قلنا **باب**
 يتكون فيه بعض احكام الحج والمروة وافعالها فرض الحج سنة المروة مرة
 يعني ان الحج فرض عينا كتابا وسنة واجبا عسوة في العمر من حجة كثر
 واستيت ومن تركه مستطيما فالله حسيبه اي لا يفرض له واما المروة
 ففي سنة في المروة على المشهور وهي الدمن الوتر وقيل فرض بالحج
 وبه قال الشافعي وقيل فرض على غير اهل مكة وعبر الموف هنا
 بفرض وعبر في باب الزكاة بقوله يجب لكونه الفرض غير سوادق
 الواجب في الحج لان الواجب بغيره بالدم كطواف القدوم واما بنية
 العبادات فمواضع وهو فرض قبل الحج ونزل والله على الناس
 بحج البيت تأكيد او بعد هاتين خمس اوست وصحة الشافعي او ثمان
 او تسع وصحة في الاكمال اقوال وجع عليه السلام حجة واحدة وهي
 حجة الوداع في السنة الماسرة وسيل انس كم اعتمر عليه الصلاة والسلام
 والسلام قال اربعا عمرته التي صدره عنها المشركون عن البيت
 من المدينة في ذي القعدة وعمرته ايضا من امام المقبل حين
 صاحوه في ذي القعدة وعمرته حين قسم غنائم حين من الجمرة
 في ذي القعدة وعمرته مع حجة وقد روي عن بن عباس ان عمره
 الجمرة كانت لليلتين ببيتنا من شوال **ص** وفي فوريته وتراخيه لحق
 الغوات خلاف **ش** اي وفي وجوب الاتيان بالحج في اول عام القدرة
 ويمضي بتأخير عنه ولوطن السلامة وهو الذي نقله العراقيون
 عن مالك وشعره العراقي وابن بزيرة ولا يجب الاتيان به على
 الفور بل وجوبه على التراخي لحق الغوات وشعره الفاكهاني

وراي الباجي وابن رشد والتلمساني وغيرهم من المفارقة انه ظاهر
الذهب خلاف في الشهير اما عند حوق الفوات فيستحق علي الغورية
ويختلف الفوات باختلاف الناس من ضعف وقوة وكثرة اموالهم
وقلتهما وامن ضربتهما وخوفهما ووجدان مال وعدمه وانظر هل
يدخل هذا الخلاف في العمرة كالحج لم ار من تعرض له بنفي ولا اثبات
كما قاله **ح** ولا خلاف في الغورية اذا قصد حجه سوا قلنا ان الحج علي
الغور وعلي التواخي كاياتي عند قوله ووجوب اتمام المنسك وسوا
كان الاول فرضا او تنكلا **و** صحته بالاسلام **ش** المشهور ان
الاسلام شرط في صحة الحج والعمرة بناء علي ان الكفار مخاطبون بفروع
الشريعة سوا كان المحرم بها ذكرا او انثي حرا او عبدا صغيرا او كبيرا
ف فيحرم ولي عن رضيع وجرد قرب المحرم **ش** اي فيسبب ان شرط
الصحة الاسلام لازيد عليه ينسب احرام الولي من اب وكافل
او غيره ما قرب او غيره عن الرضيع اي ادخاله في الاحرام بان
ينوب عنه في الاحرام ويجرد الذكر من المخيط ووجه الانثي وكفاها
كالكبرة ويكون كل من الاحرام والتجريد قرب المحرم اذ لا يكون
حرما الا بالتجريد والنية ولا يقدم الاحرام عند الميتات ويؤخر
التجريد الي قرب المحرم كما فهمه بعض ولا ينضم لوضيع وكذا غيره
ممن لا يميز بين مقابلة بالمميز وانما حص الرضيع بالذكور لانه وق
لما لا ينج عن الرضيع **و** ومطبق لا ينضم عليه **ش** مطوف علي
رضيع اي فيحرم الولي عن المطلق ويجوز علي ما ذكره في الصبي
من تأخير احرامه وتجريده الي قرب المحرم وغيره وانطبق
من لا ينضم الخطاب ولا يحسن رد الجواب ولو يميز بين الاناث
والفروس فان افاق احبانا انتظروا لا ينضم عليه ولا علي المنى
عليه

٥٩
عليه احرام عليه فان خيف علي المجنون خاصة الفوات فكالمطبق
قال فيها والمجنون في جميع اموره كالصبي لا ينضم عليه فلا يحرم
عنه احد ولو خيف الفوات ولا يصح ان فعل بفرض او نفل والفوق
بينه وبين المجنون ان الاعمار مرض يوجب رواله بالقدح غالبا خلا
المجنون فانه يشبه بالصبي بالذوات وصح الاحرام عن الصبي لانه
يتبع غيره في اصل الدين فان افاق فاحرم عن نفسه بمنزلة الصبي
به عنه اصحابه او غيره فالاحرام ما احرم به هو وليس ما احرم
به عنه بشي ولا دم عليه لتقدي الميتات وان لم يقف حتي طلوع
الحجر من ليلة النحر وقد وقف به اصحابه لم يحرم **و** والمميز باذنه
والافله تحليه ولاقضا خلاف **المبدئ** **ش** مطوف علي ولي من قوله
فيحرم ولي عن رضيع والمعني ان المميز وهو من يتهم الخطاب **و**
ويحسن رد الجواب ومقاصد الكلام ولا ينضب بسن مخصوص
بل يثبت باختلاف الانعام فعوالذي يحرم عن نفسه من اول
الميتات باذن وليه وبما شر لنفسه فان خالف واحرم بغير
اذن وليه فللولي تحليه بحسب ما يراه مصلحة ويكون بالنية
والحلاق ولا يكتفي برفض النية وحدها واذا حلله وليه
لاقضا عليه لما حلله منه ومثله السفية بخلاف المبدئ البالغ
اذا احرم بغير اذن وليه فحلله منه فانه يلزمه القضاء عن ذلك
اذا اذن له سيده او عتي ويقدمه علي الفرض فان قدم حج
الفرض مع ومثل المبدئي وجوب القضاء لما حلله منه المرأة اذا
حلتها زوجها مما احرمت به من غير اذنه والفوق ان الحجر علي
الصبي والسفية لختها والحجر علي المرأة والمبدئ الحق غيرهما **ص**
وامره عند ذنوبه والانا ب عنه ان قبلها كطوائف لا كليلية وركوع

ص يعني ان الولي يا موالهي المميز بان يأتي بجميع افعال الحج واقلها
 من طواف وسعي وركوع وتلبية وتجرد ويرمي الي غيودك ان كان
 يقدر على ذلك فان لم يقدر على ذلك او عليه منعه فان الولي
 يتوب عنه فيما عجز عنه ان كان ذلك الذي عجز الصبي عنه يقبل التوبة
 ولا يكون الاضلاع فيطوف عنه ويسعي ويرمي الجمار واسما مثل
 ركعتي الطواف والاحرام والتلبية والتجرد وما اشبه ذلك
 فانه لا يصح التوبة فيه لان ذلك من الاعمال البدنية **ص** واحضر
 المواقف **ش** اي واحضر الولي الرضيع والمطبق والصبي المميز
 والمميز عليه اذا طرأ غماؤه بعد الاحرام المواقف عرفة ومزدلفة
 ومني وظاهره الوجوب وليس كذلك وانما هو على سبيل التوب
 وبعد بالاسبة لغير عرفة والافحور واجب واما الولي فيجب
 عليه الوقوف وانما كانت مني من المواقف لانه يطلب فيها
 الوقوف اثر في الحجوة الاولى والثانية وببارة اخري قوله
 المواقف فيه تغليب لان المواقف لا يتعدد ولو قال المشاهد
 لكان احسن اي المشاهد التي يطلب فيها الحضور كعرفه
 ومزدلفة ومني **ص** وزيارة التفتة عليه ان خيف ضيعة **ش**
 يعني ان الولي اذا اخذ الصبي الذي في حجره معه الى الجواز فان
 تفتة الصبي تكون في ماله فان كانت تفتة السفر مثل الحضور فلا
 كلام اي لاله ولا عليه وان زادت تفتة السفر على الحضور فالله
 في مال الصبي ان كان يخشى الولي على الصبي الضياع لو تركه
 لان التفتة حينئذ من مصالحه فان كان لا يخشى عليه الضياع
 اذا سافر وليه وتركه فزيادة تفتة الصبي حينئذ على الولي لانه
 ادخله في ذلك من غير ضرورة واليه اشار بقوله والا فولي

اي وان لم يخف عليه الضيعة اذا تركه وسافر به فزيادة التفتة
 على وليه ولا خصوصية له بعد ابل حيث سافر الولي بصبي او
 محبوس فيفصل فيه هذا التفصيل وكان الاولى ان يقول في
 ماله ليشعربان هناك مالا والا فلي وليه ولا تكون في ذمته
 خلافا لما يسطر ظاهرا لفظه **ص** كذا الصيد وقديرة بلا ضرورة
ش التشبيه بما بعد الا والمعني ان جزا الصيد الذي صاده
 الصبي محرما في غير المحرم لازم لولي له سوا خاف الولي على الصبي
 الضيعة او لم يخف عليه الضيعة على المشهور وكذلك يلزم الولي
 عزم الغيبة اللازمة للصبي للبي او طيب او غيره وسوا خاف
 عليه الضيعة ام لا على المشهور الا مشهور عند مالك من اقوال
 ثلاثة وصدر به بن الحاجب ولا فرق بين كون الغيبة لو تمت
 الصبي لضرورة ام لا لان الولي ادخله في عهده بما حازه
 كما هو ظاهرها وجنيد فلا ينضم لقول المولى بلا ضرورة
 وقولنا الذي صاده الصبي محرما في غير المحرم احترازا مما اذا ما
 في الحرم فانه ينصل فيه تفصيل زيادة التفتة كما قاله اللخمي اذ
 لا تأثير للاحرام فيه **ص** وشروط وجوبه كوقوعه فرضا حرة وتكليف
ش قد علمت ما تقدم من قوله وصحتها بالاسلام ان الاسلام
 شرط في صحة الحج والعمرة وذكر المولى هناك الحرية والتكليف
 شرط في وجوب الحج فلا يجب على عبد ولا من فيه بنية رقة من مكاتب
 وممكوز ولو قل جوده ونحوها ولا على صبي ولو سراهقا ومحبوس
 ومضيق عقل وهو المواد بالمتنوه في كلام بعض ولا يقع منهم
 فرضا ولو نوى من يبيع من بيعهم وقوله وقت احرامه وما بعده
 راجع لما بعد الكاف والمعني ان الحرية والتكليف انما يعتبران

في وقوعه وقت الاحرام فمن لم يكن حرا او غير مكلف وقته لم يصح
منه النحر ولو عتق العبد او كلف الصبي بعد ذلك قبل الوقوف
ومع قفلا ولا يتقلب فرضا ولا يوتقضي احرامه ولا يجوزهم اداء
احرام عليه وقوله ببلدية قتل قال بعض حال ولم يبين مما
ذا وانظروا فيها من المضاف ابي احرام ابي شرط وقوع الحج
فرضا حرية وتكليف وقت احرامه حال كون ذلك الاحرام
خاليا من نية قتل بان نوي النحر والحج واطلق وينصرف للنحر
قاله سند فلونوي القتل لم يقع عن النحر خلافا للشافعي ويكره
تقدم القتل وكذا التذرع علي العرفي قال بعض ولو قتل نية
القتل بنية النحر لم يجز ايضا قال اخو وهو في هذه هذه
ولم اربها فيه **ص** ووجب باستطاعة **ش** تقدم ان الحرية والتكليف
كل منهما شرطي وجوب الحج وكذلك الاستطاعة شرطي وجوبه
ثم ابدل من الجار والمجرور قوله بامكان الوصول بدل كل من كل
راجلا او راكبا بشرا او كرا وقوله بلا مشقة عظمت هو عيني قوله
في مشقة من غير مشقة فادحة بالغا والدال والحا للمهلين
اي ثبيلة عظيمة من فدحه الدين اذا اثقله ولا عورة بمطلقه
المشقة فان السفر لا يخلوا عنها ولدك رخص للمسافر التصر
والنظر وانما لم يقل واستطاعة بالرفع عطا على حرية لا تقتضيه
انه يشترطي وقوعه فرضا الاستطاعة كالتأثير شرطي الوجوب
وهو فاسد ولو تكلفه غير المستطيع وقع فرضا وقوله بامكان التاجر
امكانا بما ديا فمن اسكنه الوصول بطيران ونحوه فلا يجب عليه
لكن لو فصله اجزاه وحيث فسق الاستطاعة بامكان الوصول
فيه امكن السير وامن الطريق فتقوله وامن علي نفس ومال من

عطف

عطف الخاص علي العام من لصوص جعلهم شك اللام وهو في
الاصل السارق لكن المراد به هنا المحارب اما السارق الذي
يدفع بالحراسة فلا يستطبه **ش** قاله بعض **ص** الا لاخذ ظالم ساقط
لا يثبت **ش** مستثنى من المحرم مال ابي فان لم يامن علي المال سقط
الاخذ ظالم لصوص او عشار ساقط ابي لا يحجب ويثبت عند قوله
ولا يبيد الي الاخذ ثانيا فلا سقط الحج علي الاظهر من قولين حكاهما
ابن الحاجب فتقوله علي الاظهر راجع الي سائرهم الاستثناء وهو عمن
سقوط الحج كما هو مقصوره لا الي قيد عدم التملك كما علمت من السقوط
مع التملك بدلا خلافا وقوله لا يثبت ابي علم منه بحسب السادة انه
لا يثبت واما لو علم انه يملك او جعل حاله او عكس في ذلك سقط علي
احد قولين في الشك وهو المذهب وقوله ساقط ابي بالنسبة للماخوذ
منه بكونه لا يحجب به وهو ما عليه الاكثر ويحتمل ان يريد ان يكون
قليل في نفسه وهو نحو ما لا يجزى **ص** ولو بلا زاد وراحلة **ش**
اي ان الحج يجب ولو كان المكلف لا زاد معه اذا كان له حرة تقوم
به لا ترزي ويبلغ او يظن عدم كساده واليه الاشارة بقوله **ص** لذي
مسنة تقوم به **ش** ابي وكذلك يجب الحج عليه وان كان لا راحلة له
اذا كان يتدبر علي المشي واليه اشار بقوله وقد روي المشي وظاهره
كاللحج ولو لم يكن محتاداله واشترط التامني والباقي اعتياده
ص كما عني بقايد **ش** ابي وكذا يجب علي الاعمي العاد علي المشي
اذا وجه قايده لانه به كانه منرجح كان له مال يوصله وببارة
افري بالقطع واشل وامرج في يد او رجل او فيهما واصم واعمي بقايد
ولو باجوة وكان له مال يوصله العجز وكان يتكف **ص** والا اعتبر
المجور عنه **ش** فتقدم ان الحج يجب ولو كان المكلف لا زاد معه ولا راحلة

اذا كان يقدر على المشي وله صنعة تقوم به في سفره لان قدرته
على المشي تقوم مقام الراحة وصنعة تقوم مقام الزايد فان لم
يقدر على المشي ولا زاد معه او كان يقدر على احد هاتين
الاخريتين لا يجب عليه الحج حينئذ فتقوله اعتبرني جانب السقوط
والضيق المشي يرجع للزاد وما يقوم مقامه وللراحة وما يقوم
مقامها **وان** بثمن ولد زنا او باياع علي الخلس **فقد** انطق
بما كان الوصول فيه مبالغة في وجوب الحج يعني ان المكلف اذا لم
يجد معه ما يجب به الاثنان ولد زنا من اشته فانه يجب عليه الحج بذلك
ويجوز عتقه في الرقاب الواجبة وان كان المستحب خلافه وكذلك
يجب عليه الحج اذا لم يجد معه الا ما يباع علي الخلس عند التمسك من
ربيع وماشية وثياب ولو جمعت ان كثرت قيمتها وخادمه وكتب
العلم ولو احتاجا اليها ومصحف وانه الصانع علي احد الترددين
وكذلك يجب عليه الحج ولو لم يكن عنده وعند اهله واولاده القدر
ما يجب به فقط ولا يراعي ما يؤول امره وامراهله واولاده اليه
في المستقبل لان ذلك امره الي الله واليه اثار بقوله او باقتاره
اي يصير بعد الحج فيترك شيئا او ترك ولده او اخوه للصدقة
وقوله ان لم يخش هذا كافي في المسيلتين وهذا علي القول بان الحج
علي النور واما علي القول بالتراخي فلا اشكال في تهدية تنقذ الولد
وحكم تنقذ الابوين حكم تنقذ الابن واما تنقذ الزوجة فتقدم علي القول
بالتراخي ويقيم الحج عليهما علي ثابته ولو خشي التخليق عليه
في غيبته حيث لم يخش العنت من فرائضها او في غيرها **ولا بد** من
او عطية او سوال **فما** ذكر اسباب الاستطاعة ذكرها بالها
هنا والمعني انه لا يجب الحج بالاستطاعة بدني او بتبذل عطية او سوال

اما

اما الدين فمحلله اذا لم يكن عنده ما يتقنيه به او كان ولا
يكن الوصول اليه بعدد والواجب عليه الحج وفي كلام **فقد** نظر
واما العطية فلان فيها سانية وظاهر كلام المؤلف عدم اللزوم
بالعطية ولو كانت من الابن لايه وهو الذي جزم به القزطبي في سورة
ال عمران وابن العربي عن مالك واي حبيسة لان فيه سقوط حصة
الابوة اذ قد يتالك قد جزاه وقد وفاه وقطع عنه بلزوم ذلك
للولد وهو مذهب الشافعي قال لان الولد من كسبه لانتد له عليه
في ذلك قال بعض وفي كلام **فقد** يرشد ميل الي ذلك واما السؤال فلا
يلزمه سوالات عادة السؤال يلد ما ولم يكن كانت المادة الاعطا
اولا وهو مني الاطلاق وما يشي عليه المؤلف خلاف ما ارتضاه ابن
عرفقور **رجع** بالابن عرقته **في** شرحه قتال ودخل في الاطلاق
من عادة السؤال في الحضرة يعطيه في السفر اذا سافر ما يكفيه ان علم
بذلك او ظنه ولكن المذهب في هذه الحالة الوجوب حيث قدر
عليه الراحة وما يقوم مقامها علي القول الواجب وقد اقتصر ابن عرقه
عليه قتال وقدرة سائل بالحضر علي سوال كفيته بالسفر استطاعة
ص واعتبرا برده ان خشي ضياع **فما** يعني انه يعتبر في الاستطاعة
ما يصل به فقط ولا يعتبر ما يرجع به الا اذا خشي ان بقي ضائع فيعتبر
حينئذ رجوعه الي حيث يستفي ذلك عنه فتقوله اعتبر ما يود بدني الي
اقرب مكان يمكنه التمسك فيه بالا يزوي به من الحرف **ص** والبحر
كابو الا ان يغلب عطية **فما** يعني ان السفر الي بيت الله تعالى علي
مستطاعه لا فرق فيه بين البحر والبر وفي جميع ما تقدم الا ان يغلب
عليه الظن عطية في نفس او مال ويرجع في ذلك لتول اهل الحبرة
بهذا الشأن فاما الوا فيه يغلب المطب استمع ركو به فان قلت

لا فائدة لقوله الا ان ينقلب عطبه مع قوله سابقا وامن علي نفسه
 وبالله قال والحمد لله رب العالمين فائدة بيان ان سائوي
 السلامة فيه مع المطب ليس خارجا عن قوله وامن علي نفسه وال
 بل هو من جملة ما يدل عليه او تقول فائدة بيان ان المراد بالامن
 في البحر ان لا ينقلب عطبه لان لا يحصل فيه عطب او يصيب ركن
 صلاة لكيد **ش** يطوف علي ينقلب يعني انه اذا خاف ان يصيب ركن
 صلاة بان يخشى اذا قام ادركه المييد اي الدوخة فلا يركبه وكذا ان
 خاف تصيب شرط كصلاته بالخاسة لعدم الماء ويصعب فتح اوله
 ثلاثا محتنا وبضه وتشد يد ثالثة فيرفع ركن الصلاة علي الاول
 بالفاعلية وينصب علي الثاني بالمفعولية وقوله لكيد اوضح كان
 لا يستطيع السجود فيه الا علي ظهره **ص** والمراد بالرجل الاثني عشر
 شئ وركوب بحر الا ان تحصى بمكان **ش** يعني ان حكم المرأة في ثلثات
 الحج حكم الرجل في جميع ما تقدم من وجوب الحج وسنة التمتع وقوة التوبة
 والنزاحي وشروط الصحة والوجوب وغير ذلك له خولها في الناس
 في قوله تعالى ولله علي الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
 واستثنى من ذلك اسراستها ان يكون بموضع بعيد عن مكة فلا
 يجب عليها المشي منه بخلاف الرجل واكثر بالبعد عن القرب
 مثل مكة واحولها والخي مثل مكة والمدينة قال مبني والظاهر
 اختلافه باختلاف الأشخاص فتسا البادية لسن كسا الخاضرة
 وايضا فتسا كل منهما يختلف بالقوة والضعف وسهارة ركوب البحر
 حيث يباح للرجل فانها ليست كالرجل لما يحتاج اليه عند قبال الحاج
 والنوم من زيادة البالية في التستر ولهذا فيه ذلك عاين بالسر
 المنار لوجود هذه العلة واما الكبار التي تحصى فيها بموضع كيد
 حاجتها

حاجتها فيجب عليها كالرجل **ص** وزيادة محمد اوزج **ش** يطوف علي
 بعيد شئ والمعني ان المرأة تزيد في تعلق الوجوب بها علي الرجل ان يجزئ
 محرم من محارمها يسافر معها او زوجها لقوله عليه السلام لا يحل
 لمرأة تؤمن بالله واليوم الاخر ان تسافر بواحدة الا معها محرم
 واطلق في المحرم ليعم القراية والصهر والرضاع وان كان ملكه نص
 علي كراهة سفرها مع بن زوجها فليشئ اخر وروي نصف يوم
 ويومين وثلاثة ووليلة ويروي لا تسافر امرأة الا مع ذي محرم
 فخلو روايات التخييد علي انه ليس بمؤدرا الي رواية الاطلاق
 والمراد ما يسمى سفر الحرمة الاختلاف الاجنبي وروايات التخييد
 انما هي واردة علي اختلاف السالين والمواظن بان يسيل عليه الصلاة
 والسلام هل تسافر المرأة مسيرة يوم بغير محرم فقال لا تسافر مسيرة
 يوم بغير محرم وكذا باقي الروايات فلا غصوم لها ولا يشترط بلوغ
 المحرم بل يكفي بما فيه كفاية وحكم الخنثي المشكل حكم المرأة وقد
 ورد الزوج في الصحيحين فتقول التوضيح قاسه العلماء علي المحرم
 فيه نظر فلو امتنع المحرم او الزوج من الخروج معها الا باجرة لزمها
ص كرفة امت بمرض **ش** الظاهر انه تشبيه في الوجوب المفهوم
 من الاستئذان وكأنه قال الا ان تحصى بمكان أي فيجب عليها كرفة
 امت الحج والمعني ان الرفقة الحاموثة يكفي بها وتقوم مقام المحرم
 او الزوج في الفرض لا في النفل اي عند عدم الزوج والمحمم واستأجرها
 او عجزها ولا بد ان تكون هي ما مونة علي نفسها فتتولى بنفسه
 متعلق بمحمد وفاي فيجوز لها ان تسافر معها في فرض لا يامنت
 لان الامن ثابت مطلقا والفرض يشمل كل فرض كما اذا سلمت ببلد
 الحرب او سرت وامكنها الهرب وحج النذر والمضار والخت والزوج



الى المنزل لا تمام المدة اذا خرجت ضرورة فاق او طلقتها وخرجت
للمرابط او زيارة كاي ياتي ذلك كله في محله وفي الاكتساب ساو رجال
او بالجموع **ش** تردد يعني هل يكتفي في خروجها انفراد النساء او افتراد
الرجال او لابد من الجموع تردد للشيخ في فهم قول الامام يخرج مع
رجال ونساء هل الواو علي حالها فلا بد من الجموع او هي الجموع التي يفيد
به الحكم علي النوعين وظهر لك من هذا ان في قوله او بالجموع نظرا
لانه لم يقل احدا انه يلزم الجموع اي فليس من محل الخلاف فالمخلص
ان يقول وفيه عين الجموع او يكتفي بساو رجال تردد ثم المناسب
لاصطلاحه ان يصير تباويلان **ص** ومع بالحرام وعيني **ش** يعني ان
الحج سوا كان فرضا او نفلا يصح بالمال الحرام بمعنى سقوط الطلب
عند لوجود الشروط والاركان وديل العموم انه لم يغفل وسقط
بالحرام لئلا يختص بالفرض لكن يكون عاصيا في مشية الله تعالى
ان شاسا **ص** وان شاعده **ص** وفصل حج علي غزو والاحوف
ش يعني ان الحج التطوع افضل من الغزو والتطوع ومن الصدقة
في غير الجماعة واما حج الفرض افضل من الغزو لكن تفصيله
علي القول بالتراخي وتفصيل وجوب علي القول بالفرض والصدقة
افضل من العتق وانما كان الحج افضل من الغزو اذا لم يكن خوف
والا فلا شك ان الغزو يقدم وجوبا علي حج التطوع واما حج
الفرض فلا يعني فان ينسأ علي تراخي الحج فيقدم الجهاد وعلي
الفورية ينظر الي كثرة الخوف وقلة ولم اريد هنا التفريق ان
محل تفصيل الصدقة علي العتق اذا كانت الصدقة تساوي التسو
ص وركوب **ش** يعني ان من حج راكبا علي بل او غيرها افضل من
الحج ماشيا لانه فعله عليه الصلاة والسلام علي المروء ولما فيه

من مضاعفة النفقة ولانه اقرب الي الشكر وكذا العمرة والمناسك
كلها حتي في الوقوف بمرفة ولا يارض هذا ما رواه الطبراني عن
ابن عباس عنه عليه الصلاة والسلام ان للحاج الركاب بكل خطوة
تخطوها راحلة سبعين حسنة ولما شي بكل خطوه يخطوها
سبعماية حسنة انتهى لان المزية لا تقتضي الافضلية **ش** وكتب
ش اي ان ركوب المكتب افضل علي ركوب الحمل والمحنة والمكتب
هو الذي جعل له قتب بفتح القاف والغوية رجل صيفو علي قدر
الستام **ص** وتطوع ولية عنه بغيره **ش** اي وفعل تطوع ولية من
قريب او اجني عن الميت وكذا عن الحي بغير الحج كصدقة ودعا
وهدي وعتق فماده بالغير غير مخصوص وهو ما يقبل النيابة
كما ذكره الصوم وصلاة وقراءة علي المذهب ويكره تطوع عنه
بالج كاي ياتي ولما اشعر كلامه بصحة الاستيجار علي الحج من قوله
وتطوع ولية عنه بغيره اخذ بذكر انواع الكوافي الحج وهو اربعة
ضمان مضمون بدنة الاجير وضمان عين بداته وبلاغ وجمالة
وعلي كل حال قنارة يكون مضمونا في السنة وتارة ميناها ويا
في كلامه كل ذلك فاشار الي المضمون بقسميه بل باقسامه بقوله
ص واجارة ضمان علي بلاغ **ش** اي فضل اجارة ضمان علي بلاغ
وعني الافضلية ان الضمان احوط للستاحول وجوب الحجابة
للاجير فيها اذا تم يتم لصدا وغيره لا يعني انها اكثر ثوابا اذ لا ثواب
في كل لكراهة كل وسواكات اجارة الضمان مضمونة بدنه مثل
من ياخذ كذا في حجة ويقيم وارثه مقامه وليس يلزم له او تعلقه
بمينة مثل استاجرك علي ان يحج عني ويلزمه الحج بنفسه عني السنة
فيها او اطلقها كاي ياتي ذلك وقوله علي بلاغ اي بتسويها أي كانت

بلاغ جمل بان يحاط به على اتمامه او بلاغ ثمن وهي اعطاء ما يستقنه بدا
 وعودا بالعرف اي على بلاغ مالي او بلاغ علمي اي على بلاغ في مال
 او بلاغ في عمل **ص** فالمضوتة كغيره **ش** اي المضوتة في الخ كغيره يحتمل
 في الكراهة فخير غيره يرجع للمضوتة وذكره باعتبار النوع اي فالكرا
 المضوتة كغيره مما ليس بمضوت من بلاغ او جمل في الاستواء في الكراهة
 ويحتمل في لزوم وفي كون الفضل له والتقصان عليه والصفة
 وهو العقد على مال معلوم يملكه ويتصرف فيه بما شاؤ وغير ذلك
 وهذا هو ظاهر السبارة ولو قال مضوتة كغيره لكان اخصروا **ص**
ص وتمت في الاطلاق **ش** يعني ان الوصي يتبين عليه ان يواجر عن
 الميت اجارة ضمان اذا اطلق في توصيته بان قال حجوا عن ولهم
 يعني ضمانا ولا بلاغا ولا يستاجر بلاغا لانه تقرير بالمال **ص** كيفيات
 الميت **ش** يعني ان الميت ان عين للاجير موضع احواله فلا كلام وان
 لم يبين له ذلك بل اطلق له فانه يتبين على الاجير ان يحرم من يقات
 الميت اي الذي كان يحرم منه كالحقة للمصري والمصري والشامي
 ويلزم لاجل اليمين الخ ما ياتي بيانه **ص** وله بالحساب ان مات **ش** يعني ان
 اجير الضمان اذا مات قبل استيفاء ما استوجبه عليه كان المقدس قلنا
 بعينه او بغيره واي وارثه من الاتمام فانه ياخذ من الاجرة بحسب
 ما صار من المسافة وما بقي على قدر صوابها وسهولتها وامنها
 وفوقها لا بحساب المسافة فقد يكون ربحا يساو نصف الكرا
 لصعوبته وعكسه فيقال بكم في مثله في زمن الاجارة من موضع
 الاستجار فان قبل بمشقة قبل وكم في مثله من مكان الموت فان قيل
 بثمانية ردا رتبة اخماس الاجرة ان كان قبضا بنية او تلفت
 بسببه او بغيره واخذ وارثه ضمنها ان لم يكن قبضا واشارته

ولو

ولو علة الي رد قول بن جيب يستحق جميع الاجرة ان مات بعد دخولها
 قال في توضيحه وقسم انتقروا ما في البلاغ فلم يقدر ما انتقروا ولا
 شي له في الجملة والمسمى او وعدا وخطا عددا لموت واليه
 اشار بقوله او صد الان له هذا البقا كما افاده بقوله وله البقا
 لتايل في العام المين وغيره ولا كلام كما جره في غير المين وانما
 الخار له هو ان كان يشق عليه الصبر وان كان لا مشقة عليه
 لم تنتسخ قاله بن راشد وان كان العام حين كان القول لمن
 طلب النسخ منها فلو انتقنا على البقا فتولان **ص** واستوجب من
 الانتها **ش** اي واستوجب بدل اجير الضمان حين مات او مرض حتى
 فاته الخ او صد واختر النسخ على ما مر من محل الانتها العمل الاول
 من يملكه كما ذكره **ش** في شرحه بل يتبني الاجير الخ من حيث استوجبه
 كما يفيد كلام **ح** وغير واحد وهو الموافق لما ياتي في قوله وقام
 وارثه مقامه الخ ولا يتكلم على ما سبق انظر شرحنا للكبيرة **ص** ولا يجوز
 اشتراط كهدي تمتع عليه **ش** يعني ان الاجير اذا الزمه هدي لم يوزن
 له في سببه لمتنع او قواف لم يشترطه المستاجر او فساد او تقدي
 سيات او لزمته فديت او جزا صيد عمدا او خطا فلا يجوز له
 اشتراطه على المستاجر كما فيه من الغرر ويحتمل ان المني ولا
 يجوز للمستاجر اشتراط هدي تمتع وخوف على الاجير اذا استاجر
 على ان يحتمل او قارنا بل الهدي في ذلك على المستاجر لا يضم
 الي الاجارة لانه محمول الصفة والجنس والاجل فهو كبيع محمول
 ضم الي الاجارة قاله في الطراز اما لو انضبط سنة واجلا جازمه
 على حد اجتماع البيع والاجارة فالضري في عليه على الاول ميوده
 اي المستاجر وعلي الثاني ميوده على الاجير وكلام المؤلف في اجارة

الضمان واما البلاغ فيا في الكلام علي دمه عند قوله وفي هدي
وفدية لم يتقدم وجبها **ص** وان لم يبين العام وتبين الاول **ص**
المشهور ان الاجارة علي الحج صحيحة وان لم يبين الموجد العام الذي
يج عنه فيه اخيره وجيبه يتبين العام الاول فان لم يج فيه فيهما
تبعه ويأتى بالتأخير حيث تقدم ذلك **ص** وعلي عام مطلق **ص** اي وج
ايضا علي عام مطلق يوكل ابتاع الحج فيه الي الاجير وتسمى مقاطعة
واجارة ضمان وعلي هذا فليس يتكرر مع قوله **ص** وان لم يبين العام
لان حاصل كلام بن بشران السنة تكون حينة ومطلقة ومقاطعة
الي مشية الاجير فالمطلقة هي قوله **ص** وان لم يبين العام والمقاطعة
هذه وعطفتها الشارح فزارا من التكرار علي متعلق قوله فضل قال
اي وقيل يتبين العام علي عام مطلق وقيل فيما بعده كذلك فقال
اي وقيل الضمان علي البلاغ وعلي الجمالة للجمالة وهي ان يستاجر
علي امان وفي بالبحر كان له جيب ما دخل عليه والا فلا شيء له وتبع
الشارح **ه** في شرحه ونصه اي وفضل عام معين علي عام مطلق **ه**
وفضلت الاجارة بجميع انواعها علي الجمالة بمعنى انها احسن **ه**
للمستاجر واحوط لا يعني ان ثوابها اكثر اذ لا ثواب فيها كما علمت
ص وج علي ما فهم وجبني ان وفي دينه **ص** يعني ان اجير الفهم
او البلاغ يجب عليه ان يج علي ما فهم من حال الموصي من ركوب حمل وحب
وجال وغيرها واذا وفي الاجير بالخذه دينه فقد جني علي المال
والحكم انه يعني فقوله **ص** اعطى الحكم ويجتمل ان يمتط علي وفي
اي جنيان وفي دينه وجبني ان مشي وبمباراة اخري جني بالنون **ه**
فيكون ضامنا له ونسخة جبي بالبا فاسدة لانه لا يلزمه ذلك
وشي مطوف علي وفي اي ان وفي دينه **ص** يعني فقد جني فهو يكت
لو

موضوع المسئلة لا يبان للحكم خلافا للشارح لان مشية لا يستطام
الطلب عنه لانه علي خلاف عرض الميت لان المولى قال وج
علي ما فهم فيجي في عام اخرو ويضع المال **ص** والبلاغ اعطى ما يتقته
ص يعني ان اجارة البلاغ هي ان يبيطي الميت اجير بلسو الجيم قدرا
من المال للاجير يتفق منه علي نفسه ذهابا واياها واذا رجع
رد ما فضل من النقطة ويرد الثلب ايضا التي اشتراها من الاجير
وهذا يعني قوله بدا وعودا وهما منصوبان علي الظرفية
وتكون تلك النقطة بالمعروف فلا يوسع كثير او لا يقتصر قليلا بل
ذلك قواما اليه اشار بقوله بالمعروف وهو ضد النكرية قال
قد اولاه عرفا اي معروف والعرف ايضا الاسم من الاعتراف **ه**
والعرف عرف الناس **ص** وفي هدي وفدية لم يتقدم وجبها **ص**
مطوف علي تقدير معمول لشرط تقدير اي وان لم يكن ما اخذه
رجع بما انتقته فيما يحتاج اليه وفي هدي وفدية لم يتقدم وجبها
اي سببها وتقدير الشرط لا بد منه فان هذا ليس من اجزاء
اجارة البلاغ بل هي اعطى ما يتقته بدا وعودا بالمعروف ولا يملك
جملة عطا علي قدر متعلق بقوله يتقته اي اعطى ما يتقته
علي نفسه وفي هدي وفدية لم يتقدم وجبها كما ذكره **ت** لانه
يتقضي ان من جملة معنى البلاغ ما يصرفه في الفدية والهدي
بالشرط المذكور وليس كذلك ونقص قوله لم يتقدم وجبها اي لم
يتم لها اختيارا بان فعلها ناسيا او مضطرا انه لو تقدم وجبها
بان فعلها اختيارا لا يرجع بذلك **ص** ورجع عليه بالمعروف **ص** يعني ان
اجارة البلاغ هي اعطى ما يتقته الاجير في ذهابه الي بيت الله المكي
وفي اياها منه بالمعروف فلو اتفق الاجير غير المعروف فانه يرجع عليه

بحال الموصي **ص** واستمران فزع **ش** الضمير في استمرير جع لاجير البلاغ
والعني ان اجير البلاغ اذا فزع نفقته قتل الاحرام او بعده
وسوا كان العام حين ام لا فانه يستمر علي ما هو عليه الى تمام
الحج ويرجع بما انفق من عنده علي من استاجره لا علي الموصي
لانه مخرط بترك اجارة الضمان الا ان يوصي بالبلاغ فني بقية
ثلاثة **ص** واحرم ومر من **ش** اي واحرم اجير البلاغ ومرض او صد
او فاته لحظا بعد احرامه فانه يستمر وهذا اذا كان العام
غير حين في الامور الثلاثة والافتقار فيه الاجارة في الامور
الثلاثة ونسقط اجرة عن مستاجره وفهم من كلام المؤلف انه
لو مرض قبل الاحرام حتى فاته الحج يرجع وله النفقة في اقامته بها
ورجوعه لاني ذهابه الي مكة قاله للمخرج قتل ابو الحسن **ص** وان
ضاعت قبله رجع **ش** اي وان ضاعت النفقة قبل الاحرام رجع ان
لم يكن بين شرط والاعمال ولا ضمان عليه والقول قوله يمينه
في الضياع لتقدير الاشهاد عليه وسوا الظهور في مكانه او بعد رجوعه
وليس علي الورثة ان يجوا غيره اذا كان في الثلث ففلة اي حيث
لم يوصي بالبلاغ قاله بن القاسم فان تمادي بعد التلف فليته
نفقته في ذهابه ورجوعه الي موضع التلف وعلي المستاجر من
موضع الضياع لانه اوقعه فيه رواه بن القاسم بن يونس وهو احسن
انتهى الى ان تكون الاجارة علي ان نفقته من الثلث ويرجع في باقيه
ص والافتقار عليه اجرة **ش** اي والابان حصل الضياع لنفقة
اجير البلاغ بعد احرامه بالحج او الفراغ مطلقا فانه يتماضي علي احرامه
اذا لم لا يرتفع ونفقته في تماديه ورجوعه علي الذي استاجره لانه
مخرط

مخرط في ترك اجارة الضمان ولو كان لليت مال علي مذهب المحدثين
واذا ضاعت قبل الاحرام وتبين له الضياع بعده فهو بمنزلة ما اذا ضاع
بعده وبهذا يظهر ان الفراغ ليس كالضياع لان الفراغ مخرج
عليه واشار بقوله **ص** الا ان يوصي بالبلاغ فني بقية ثلثه ولو قسم
ش الي ان الميت اذا اوصي ان يحج عنه علي البلاغ فان النفقة تكون
في بقية الثلث ان لم يقسم بل ولو قسم علي المشهور **ص** واجزا ان
قدم علي عام الشرط **ش** يعني لو اشترط المستاجر بكسر الجيم علي
الاجير ان يحج عنه في عام بعينه فحج عنه في عام قبل ذلك العام فانه
يجزي عن المستاجر لانه من باب تعجيل دين يجزيه علي اقتضائه
سما له لا فائدة في تعيين الموسم الا ارادة التوسعة علي اي في زمن
فصل ما استوجره عليه فتأخيره حق له فله تركه ويتجمل ان شأوا ظهر
كلام المؤلف الاجر ولو كان العام الذي عينه له فيه عرض يكون له
وقفته بالجملة فان قيل لا شك ان القرض لا يسقط عن حج عنه
فما عني الاجزا عن الميت قلنا معناه براءة ذمته الاجر مما التزمه
ليستحق الاجرة **ص** او ترك الزيارة ورجع بنسبها **ش** يعني ان
الاجير علي الحج اذا ترك الزيارة اي زيارة النبي عليه الصلاة والسلام
او العمرة المشترطين عليه بعد الحج اي او المتأدين فان المستاجر
يرجع علي الاجير بنسبها من الاجرة ويصح به ما شاف قوله ورجع
الحكم الي الحكم اي والحكم انه يرجع بنسبها اي الزيارة وشملها العمرة
ص او قالت افراد الغير وان لم يشترطه الميت والا فلا **ش** عطف
علي قوله قدم اي ان الوارث اذا شرط علي الاجير ان يحج عن الميت
فخالف الاجير ورجع عن الميت قارنا او متعاقبا فان الحج يجزي
عن الميت في الميتين وان كان المشروط للافراد علي الاجير

هو الميت فخالف الاجير وقرن او تمتع فان ذلك لا يجزي عن الميت
ابن عبد السلام وتفسخ الاجارة ان خالف الي قران في العام
المعين وغيره وان خالف فتمتع اعاد ان لم يعين العام وانما اجزا
التمتع والقران عن الافراد حيث لم يشترط الميت لا اشتراط على
الافراد وانما لم يجزيا حيث اشترطه الميت لانه انما يشترطه لتعلق
معرضه به ففعل غيره كفعل غير ما وقع عليه العقد **ش** كتمتع بقران
وعكسه او هبا بافراد **ش** اي وكذلك لا يجزي الحج عن الميت اذا
شرط علي الاجيران **ش** يحج عنه متمتعا خالف وجح قارنا لانه اني
بغير المعقود عليه وكذلك لو شرط عليه القران فخالف وجح
متمتعا لاني به بغير المعقود عليه وكذلك لو شرط عليه
ان يحج متمتعا او قارنا فخالف الاجير وجح مفردا لانه اني بغير
المعقود عليه وسوا كان المسترط لذلك في هذه الاربع هو
الميت او الوصي فالنسيبه في قوله والافراد ولقد اصرح بمفهوم
الشرط ليشبه به المسائل المذكورة فان قيل لاشك ان الافراد
عندنا افضل من التمتع والقران فلم يجز عنهما قلت الاجرة
مختلفة بما وقت في قابلية ولا ينظر الي كونه مفضولا بالية
لغيره ام لا ولذا لو استاجر علي العمرة فاتي بالحج لم يجزه **ش**
او سقيا شرط **ش** يحول المصدر محذوف محطوف على تمتع
اي او كملته سقيا شرط وفيه ضعف لان المصدر لا يميل
محذوف اي اذا شرط عليه الاحرام من الميتات فخالف بل
احرم من ميتات اعدا وتجاوز الميتات المسترط حلالا ثم
احرم بعده فانه لا يجزيه واما اذا احرم قبله فانه يجزيه كما
قاله سند لانه يجوز عليه واذا لم يجزه فان كان العام حين
وفات

وفات رد المال والارجع واحرم منه ومثل الشرط ما اذا يقين في
حالة الاطلاق كما استظهره بعض **ش** وفسخت ان عين العام
ش اي اذا قلنا بعدم الاجزائي المسائل السابقة فان الاجارة
تتفسخ بشرط ان يكون العام مينا وقوله او عدم محطوف
عليه مصدر اي اذا حصلت المخالفة او عدم اي الحج بان يات
به لمرض او غيره فان الاجارة تتفسخ ويحتمل ان يكون ذلك
عدم الاجزائي وعدم الاجير بموت او كسرا وجنون وعلي كل
حال فان قولي باو كانتا سيلتين وبالوا ونسيلة واحدة وفي
بعض النسخ وغرم اي واذا فسخت الاجارة غرم المال الذي
احده **ش** كغيره وقرن **ش** الضمير في غيره يرجع للعام المعين والمعنى
ان المستاجر ليسوا الجيم اذا اشترط علي الاجير الافراد في عام
غير معين فخالف الاجير واحرم قارنا فان الاجارة تتفسخ
لاني به بغير ما اشترط عليه واما لو اشترط علي الاجير القران
مطلقا واشترط عليه الميت الافراد فخالف وتمتع فانه ياتي بها
شرط عليه في عام اخر ولا يفسخ واليه اشار بقوله **ش** واعاد ان
تمتع **ش** وانا رتب قوله **ش** او صرفه لنفسه **ش** لقول القراني في
ذخيره اذا احرم الاجير عن الميت ثم صرفه لنفسه لم يجز عن
واحد منهما انتهى ولا يستحق الاجرة وسوا كان العام مينا ام لا
لان عداه خفي كعدا من شرط عليه الافراد او التمتع فقول
ثم ان قوله كغيره وقرن او صرفه لنفسه واعاد ان تمتع **ش**
بقوله او خالف افراد غيره الخ والكلام هناك في الاجزاء و
وهنا في النسخ وعدمه اي حيث قلنا بالاجزاء فلا يسيل عنه
وحيث قلنا بعدم الاجزاء ففسخ ان عين العام وغرم اي في جميع

الصورة التي لا تجزي ان عين الميعن العام **الح** وهل تقتض ان
اعتبر لنفسه في الميعن او الا ان يرجع للميتات فيجوز عن الميت
فيجزيه قايلا **ش** يعني ان المستاجر بكسر الجيم اذا شرط علي
اجيره ان يج عنه في عام معين فاعتبر الاجير عن نفسه من الميتات
وخرج عن الميت من ثلثة او من الميتات فهل تقتض الاجارة في
الثاليتين لانه باعتباره عن نفسه علم ان خروجه ليس الا
لنفسه او تقتض الا ان يرجع للميتات فيجوز عن الميت فلا
تقتض حينئذ لان ذلك يجزي عنه تاويلان فالثاني قوله
فيجزيه للتبديل كما قررناه وقال **ق** التاويلان ظاهران
في عين الميعن لكن في الاجزاء عدمه فيبقى لعام قابل واما النسخ
فلا يسيل اليه قولا واحدا فاحد التاويلين يقول يرجع للميتات
فيجوز منه والاخر يقول يجوز من محله اي في التاويل واما
التاويلان في الميعن فانها مخرجان علي التاويلين في
غير الميعن فمن قال يجوز في محله في غير الميعن يقول يرجع
للميتات في الميعن ومن قال يرجع للميتات يقول بالنسخ في
الميعن ومحلها في الميعن اذا رجع واحرم بالجم من الميتات واما
لو اخرج به من مكة فاتفق علي النسخ وظاهر كلام المؤلف
ان التاويلين منصوصان في الميعن وليس كذلك فكان
ينبغي ان يذكر الاصل والمخرج جميعا انظر **ص** وسخ استنابة
صحيح في فرض **ش** يعني ان الشخص الصحيح البدن الكس
المستطيع للجم لا يجوز له ان ياذن لاحد وبشيء في ان يج عنه
حجة الاسلام فقوله استنابة صحيح مصدر مضاعف لقاعله
والنق بين الاستنابة والنيابة ان النية وقوع الجم عن

المجوز

المجوز عنه وسقوط الفرض عنه ومعني الاستنابة حواز
الفعل من الغير فقط يريد بالغير المستنيب والاصل فيها منع
ان لا يكون صحيحا وقد صرح بن عرفة بانه لا يكون
صحيحا وكان الاولى ان يقول ولا يصح استنابة صحيح
في فرض **ص** والاكره **ش** اي والادباء ان كان غير صحيح في فرض
او كان في جم نفل او في غمرة كره ولو صحيحا فيها لم يشك
في الكراهة قوله **ص** كره مستطيع به عن غيره **ش** اي كره
للمستطيع ان يبيد ابا الجم عن غيره قبل ان يفعل هو اي
بغير اجرة بدليل قوله **ص** واجارة نفسه **ش** اي وكره اجارة
نفسه في عمله وهو اعم مما قبله كان مستطعا او غيره
لقول مالك لان يواجر الرجل نفسه في عمل الدين والخطب
وسوق الدبل احب الي من ان يعمل عملا لله باجرة وهذه
دار الهجرة لم يبلغنا ان احدا منذ زمان رسول الله حج
عن احد ولا اذن فيه والساجد حواره وكأنه راي ان ذلك
من التفاوت علي الطاعة وعلي كلا القولين تلزم ان
وقعت مراعاة للخلاف وافهم حواره للمعاجز وهو كذلك
وكلام المؤلف مبني علي القول بان الجم علي التواخي والاحرم
ص ونفذت الوصية به من الثلث **ش** يعني ان من اوصى ان
يج عنه فان وصيته تنفذ من الثلث وان كانت مكرومة
علي المشهور وهو مذهب المدونة ضرورة او غيره
والظهور في به للجم الكره ويخرج منه ان لا تنفذ بالمتوع
ص وجم عنه حج ان وسع وقال حج به لانه **ش** يعني ان من
اوصى ان يج عنه بجميع ثلثه او عين مالا وقال حج بهذا عني

فانه يحمدك في متعددة حتى يستوعب جميع الثلث ان كان
ذلك اتمال او الثلث يحتمل في متعددة واما لو قال جوعا عني
من ثلث فانه يحمدك حجة واحدة ولا يزداد عليها لان من
التبويض **ص** والا فببراث **ش** اي وان لم يسمع الثلث او المال
المسمى واحدة او قصر عن ثمانية فما فوقها او قال منه
ورس ازيد فان القاصر والباقي يرجع ميراثا **ص** كوجوده باقل او
تطوع غير وهل الا ان يقول يحمدك بكذا في تاويلان **ش** تشبه
في رجوع الباقي ميراثا اي اذا سمى الموصي قدرا فوجد من
يحمدك باقل منه سوا عين الشخص ام لا او قال جوعا عني ثلث
سالي حجة واحدة فاجوابه وانه فانه يرجع الباقي ميراثا **ص** كذا
يرجع الكل ميراثا فيما اذا انطوع عنه احد وهل رجوع الباقي
ميراثا في الاولي والجميع في الثانية ميراثا مطلقا سوا قال جوعا
عني حجة او يحمدك رجل او فلان او يحمدك عني بكذا او اجوعا عني بكذا
حجة وهو ظاهر والمدة وانه او هو قيد بما اذا قال يحمدك عني بكذا
حجة واما ان قال يحمدك عني بكذا ولم يقل حجة فانه يحمدك به عنه
حتى ينفع تاويلان **ص** ودفع المسمى وان زاد على اجرته
لمعين لا يورث فمما اعطاوه له **ش** يعني ان الموصي اذا سمى قدرا
علموا وقال ادفعوه لفلان يحمدك به وقلان غير وارث
بالفعل للموصي فان ذلك التقدير يدفع للموصي له ثم به
عن الموصي ولو كان ذلك التقدير المسمى يزيد عليها حجة المثل
لذلك الشخص المعين اذ اقيم من حال الموصي اعطاه ذلك
التقدير للموصي له وكان ثلث الموصي يحمدك هذا كله ما لم
يرض باقل والا فالباقي يرجع ميراثا والضمير في اجرة عايد

علي

علي متأخر لنظا ورثة فلو قال ودفع المسمى لمعين لا يورث
وان زاد على اجرة لسلم من هذا **ص** وان عين غير وارث
ولم يسم زيدان لم يررض باجرة مثله ثلثها ثم ترضى ثم او جوعا
للضرورة فتقطش **ش** تقدم انه اذا عين شخصا غير وارث
للبح عنه وسمي له قدرا فانه يدفع له بتمامه وتكلم هنا
علي ما اذا عين ايضا شخصا غير وارث للبح عنه الا انه لم يسم
له قدرا معلوما فان رضى باجرة مثله فلا كلام وان لم
يرض فانه يواد عليها مثل ثلثها ان كان الثلث يحمدك ذلك
فان رضى فلا كلام والآن يرضى به قليلا لعله ان يرضى ثم
بعد الترضي يرجع ميراثا كله ان كان المحمد غير ضرورة والا
او غير غير والضرورة من لم يحمد ويطلق علي من لم يتزوج
لانها قد ضراد راضيا ولم يتعاقبا واختار بقوله غير
وارث مما اذا عين وارثا فانه لا يزداد على اجرة مثله شيئا مرس
واختار بقوله ولم يسم مما اذا سمى له قدرا معلوما فانه لا يزداد
عليه شيئا فان رضى به فلا كلام او رضى بدون رجوع الباقي
ميراثا وقوله **ص** غير عبد وصبي وان امرأة **ش** شرط في كل احوال
حاج بغير ضرورة ليس خاصا بالضرورة قبله وانما كان الضرورة
لاستأجره العبد والصبي بخلاف غير لانه لما كان المحمد واجبا
عليه استأجره من يخاطب بالوجوب لتزول حجة منزلة
في الموصي وتوفي الجملة كاجرة بخلاف غيره **ص** ولم يرض
وصي دفع لها بمقتضى **ش** يعني ان الوصي اذا دفع المال
اجارة للعبد او للصبي طائفا بلوغ الصبي وخربة العبد في
عن الضرورة او لم يحمد وتلف المال ثم ظهر انهما على خلاف ذلك

فانه لا يضمن شيئا من ذلك اكال لانه اجتهد حد اجتهدا ه
والمقصود حصول الثواب وهو يحصل مع العبد ومع الصبي
وايا لم يتلف اكال لنزع مخرجها واذا قلنا بعدم القمان للوصي
فان العبد يضمن ان غرو يكون جنابة في رقبته **ص** وان لم يوجد
بما سي من مكانه حج من الممكن ولو سماه الا ان يمنع فيراث **ش**
صورته انه سمي قدرا من اكال وقال جوعا عني به فلم يوجد
من حج عنه به من بلده الذي اوصي منه فانه يحتاج حوله
من مكان ممكن ولا خلاف في ذلك اذا لم يسم مكانه الذي حج
عنه منه فان سماه بان قال جوعا عني بهذا القدر من
المكان الغلا في فلم يوجد من حج عنه متدفا مشهورا انه
يتناجزله من حج عنه من مكان ممكن وهذا قول **ابن**
القاسم ولا يرجع ميراثا الا ان يمنع بنهي كلا تجوعا عني الا ان
موضع كذا او قرية فيراث اتفاقا **ص** ولزمه الحج بنفسه
ش اي ولزمه بنفسه الحج ولا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم
وارثه مقامه فقوله بنفسه تأكيد للتحاق في لزومه والاولي
ان تكون ابلا لا ستعانة اي ولزمه الحج مستعينا بنفسه
لا زيادة كقولك جازيد بنفسه **ص** لا الاشهاد الا ان يعرف
ش اي انه لا يلزمه ان يشهد عند الاحرام انه احرم عن
قلان ويقبل قوله بغير عيب الا ان يكون العرف الاشهاد
فلا بد منه وكلام المؤلف هذا حيث كان دفع له الاجور والا
يلزمه الاشهاد وان لم يجد عرف حيث كان سمعا والام يلزم
لانه يقبل قوله وظاهر كلام سنده بغير عيب الا ان يجد عرف
بالاشهاد كما يدل عليه اول كلام سنده **ص** وقام وارثه مقامه

في

في من باخذه في حجة **ش** اي قام وارث الاجير مقامه في
قول المؤصفي ادفعوا هذا القدر لمن ياخذه في حجة اي
مضمونة في ذمة الاجير واستشكل قيام الوارث مقامه بان
القاعدة ان تلف ما يستوفي منه المنفعة تنفسخ به الاجابة
ولا شك ان الاجير يستوفي منه واجب بان المنفعة هي
الثواب وهو لا يستوفي من الاجير بل تستوفي بسببه **ص**
ولا يستقط فرض من حج عنه **ش** يعني ان الحج الفرض لا يستقط
عن صاحبه حج الغير عنه سواء كان ذلك الحج حج عنه حيا
او ميتا لان الحج لا يقبل النيابة علي المذهب وقال **ق** ويقع
نقلا للاجور مع انه بلانية فهو وارث علي قوله عليه السلام
انما الاعمال بالنيات **ص** وله اجر التفتة والدعا **ش** يعني ان
المجروح عنه انما له اجر التفتة اي ثوابها علي الاجير
وتسهيل الطريق ان كان اوصي للاجير بشي من ماله واما
ان تطوع غيره عنه بالحج فله اجر الدعا ويحايب عن اشكال
البساطي بان الاثابة كيف تخامع المكروه بان هناك
جفتان حجة عاقدة وجهة تفتة فالكراهة من حيث
العتد والاجر من حيث التفتة لا انتفاع الاجير بحدوث
ان ينتفع المستاجر فلي اما صدقة او هبة وما شاركت
الهمة الحج في اركان ثلاثة اي بالضمير فيهما شي للاختصاص
فقال فيما ياتي ثم الطواف لهما سبعا ثم قال ثم السعي وذكر
هنا الركن الاول فقال **ص** وركنهما الاحرام **ش** اي وركن الحج
والهمة المتقدم ذكرهما في قوله فرض الحج وسنة الهمة الاحرام
ثم ذكر الركن الرابع المختص به الحج بقوله وللمح حضوره عرفة

لا يحرم بهر قاضي الا بعد تخلله منها اذ لانه خل عمره علي
 اخري **س** كما في **س** وكرو بعد ما وقبل غروب **س** الرابع **س** الضمير المشي
 يرجع الي تخلي الج **س** وما جيع الرمي وطواف الافاضة فالاحرام
 بالعمرة قبل فرائضها **س** ممنوع ولا يتعقد ولا يلزمه قضاء
 قضاؤها واحرامه بعد الفراغ منها وقبل غروب الشمس
 من ايام الرمي كرويه وسوا كان قد تجمل في يومين او لم
 يتجمل ويتعقد سنة الا انه يمنع من فعلها حتي يخرج وقد
 الج **س** فان جعل فاحرم في ايام الرمي قبل غروب الشمس
 وقد كان تجمل او لم يتجمل وقد رمي في يومه فان احرامه يلزمه
 ولكن لا يحل حتي تنيب الشمس واحلاله قبل ذلك باطل يريد
 لا يطوف حتي تغرب الشمس انتهي فان وطئ بعد ذلك الاحلال
 افسد عمرته وليقضها بعد تمامها ويهودي قال في الكت قال
 بعض شيوخنا من اهل بلدنا وبكون خارج الحرم حتي تنيب
 الشمس ولا يدخل الحرم لان دخوله الحرم يسببها عملها وهو
 ممنوع من عملها قبل غيب الشمس ولما اخصى الكلام علي الجواز
 الزباني واقي فيه من الحكا في بما يشاركه من كثرة هذه الاحكام قبله
 للاختصار شرع في المصنوع منه وقسمه باعتبار اناسيكن قال
ص ومكانه له للمقيم مكة **س** هذا اعطى علي وقته اي كان
 الاحرام الا فضل الا الاوجب له للج غرة للمقيم مكة من اهلها
 او اقامي قيم بها ليس عليه نفس من الوقت او من مثله بالخمر
 كاهل بي وزد لانه مكة وان تركها واحرم من الحرم او الحلال
 الاولي ولا اثم ولد لم يقل وسبقته وانما قال ومكانه ففيه
 اشارة الي عدم وجوب الاحرام من مكة **ص** ويندب بالمسجد **س**
 اي

اي ويندب للمقيم بالحرم ان يحرم من جوف المسجد علي منتهى
 المدونة وقال ابن جيب من بابيه وعلي الاول فيخدم من موضع
 صلاته ويولي وهو جالس في موضع ولا يلزمه ان يقوم من
 مصلاه ولا ان يتقدم الي جهة البيت **ص** كخروج ذي النفس لبقائه
س يعني ان من اراد من اهل الافاق ان يحرم بالج فانه يستحب
 له ان يخرج الي سبابة ليحرم منه حيث كان في سبقة من الوقت
 وهو المراد بذي النفس **ص** ولما والقران **س** الحل **س** الضمير فيهما
 للعمرة والمعنى ان العمرة لا يحرم بها الكلي والمقيم بمكة الامن الحل
 اي يشترط ذلك لان كل احرام لابد فيه من الجمع بين الحل والحرم
 لفعل النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بالحل ما جا وز الحرم وشل العمرة
 القوان لانه لو احرم بالقران من مكة لم يجمع في احرامه بين الحل
 والحرم بالنسبة الي العمرة لان خروجه لمعرفته انما هو لتجتمعت
 بخلافه احرامه بالج من مكة فانه يخرج الي عرفته وهي في الحل فانه
 جمع في احرامه بالج من مكة بين الحل والحرم **ص** والجموالة اولى من
 التنعيم **س** راجع للعمرة واما القران فلا يطلب له مكان معين
 من الحل علي سبيل الاولي ولا غيره والمعنى ان المتمرد اذا خرج للحل
 ليحرم بها منه فان الاولي ان يحرم من الجموالة موضع بين مكة و
 والطائف ثم التنعيم وهي ساجد عايشة تلي الجموالة في الفضل
 وانما كانت الجموالة افضل من التنعيم لبعدها عن مكة بينها وبين
 مكة ثمانية عشر ميلا ولا عتمار **ص** علي الله عليه وسلم منها وبما في
 ذي القعدة كما في الصحيح حين قسم غنائم خيبر وقد قيل انه
 اعتمر بها ثلاثا ثمانية **ص** وان لم يخرج اعاد طوافه وسعيه
 بعد **س** يعني انه اذا احرم للعمرة من الحرم ولم يخرج الي الحل فانه

ينفقد احرامه فان طاف وسعى فانه يبيد طوافه وسعيه بعد
ان يخرج الى الحل واليه يعود الضمير من قوله بعد وانما كان يبيد
لانها وقما بغير شرطها وهو الخروج الى الحل فلوانه طواف وسعي
خلق راسه فانه يبيد طوافه وسعيه ايضا بعد خروجه الى الحل
ويقتدي لانه كن خلق في عمرته قبل طوافه وسعيه واليه اشار
بقوله **ص** واحدي ان خلق **ش** وقد تسامح في اطلاق الهدي على
الغدي لانه الخلاق لا هدي فيه لان الغدي فيما يترفع به او ينزل
اذي والخلاق يترفع به وقد ينزل اذي **ص** والافحام ذو الحليفة
والحنفة ويلهم وقوف وذاق عرق **ش** كما ذكر ان الميتات المكاني
لكن بركة وباني حكمها في الحج مكة وفي العمرة الحل اشار بهذا الكلام
الي ان من اراد الاحرام بحج او عمرة من اهل الافاق فيقات فيها ما
ذكرنا وان لم يكن سقيا بركة وباني حكمها فللمح والعمرة هذه
المواقيت ذوا الحليفة لاهل المدينة ومن وادها وهي بقم الح
المهله وفتح اللام والفان تصغير حلفته بالبنى چشم بالجمع وظ
والشين المجهه وهو بعد المواقيت من مكة على عشر او تسع رامل
منها ومن المدينة على سبعة او ستة اواربعة اميال ويسمى سجد
بمسجد الشجرة وقد خرب وبها يسمى بها العوام ببر علي ترع
ان قاتل بها الجن وهذه النسبة اليه غير مروفة ولا يرمى بها
بحر ولا غيره كما نقله المهله والحنفة لاهل الشام ومصر واهل
المغرب ومن وادهم من اهل الاندلس وكذا الروم والترك ورو
وهي بقم الحيم واسكان الحام المهله وبالفارقة خربت بين مكة
والمدينة على نحو خمس رامل من مكة وثلاث من المدينة وسب
بذلك لان السيل جفها قال بعض وهذا لا يصح لان النبي صلى

الله

الله عليه وسلم سهاهيك في زمانه وانما جفها السيل ستة ثمانين
من الهجرة قال اخرو الطاهران هذا يخاف قبل هذا ويلهم لاهل
الحرم والمعد وهو بفتح الحاء الحقة واللام الاولى والثانية ه
وبينهما يم ساكنة واخره يم ويقال اللم بهمة بدل اليان بعد
السلام وهو الاصل ويقال يرمم براني بدل اللامين جمل من جبال
تامة على مرحلتين من مكة وقوف لاهل نجد اليمن ونجد الحجاز
ويقال قرن المنار بفتح القاف وسكون الراء هي تلتاكنة على
مرحلتين منها قالا وهي اقرب المواقيت مكة وذاق عرق لاهل
العراق وفارس وخراسان والمشرق ومن وادهم وهو بكسر
السين قرية خربت على مرحلتين من مكة يقال ان بناها تحول
الي جهة مكة فيتحري القرية القديمة عن الشافعي من علاماتها
القابر القديمة **ص** وسكن **ش** وذاق عرق يعني ان من سكنه بين مكة
والمواقيت فيقاته منزله والافضل ان يحرم من الابد مكة من
داره او المسجد وتأخير احرامه منه كتأخير الميتات في لزوم الد
كراياتي وسكن بالتثنية وودوها صنة له مبني على التثنية في محل
رفع لانه ظرف غير منصوب لا بالاضافة وقوله وذاق عرق اي جهة
مكة بان يكون الميتات خلف سكنه لا الي جهة الذهاب الي مكة
ص وحيث حادي واحد او **ش** مد حول الواو يحطوف على ابتدا
وقوله حادي اي سات والمبني ان كان الاحرام ذوا الحليفة
والمكاتب الذي حادي فيه واحد من هذه المواقيت او مريجه
ولا يلزمه ان يذهب الي الميتات الا ان يكون منزله قريبا منه
قالوا لانه ان ياتي الميتات فيحرم منه **ص** ولو يجرح **ش** يعني ان

هذا هو قوله
في قوله حادي
واحد او ش
مد حول الواو
يحطوف على ابتدا

من سافر في البحر فانه يحرم اذا احاذى الميتات ولا يجوز ان يبرؤ ظاهرا
سوا كان بحر القلزم او بحر عيذاب علي طاهر المذهب خلافه
لتفصيل سند وكما اوجب الجمهور احرام من من غير سيقاته عنه عموما
لقوله صلى الله عليه وسلم ههنا كفن ولين ابي علي من غير اهل اليمن
واستثنى اهل المذهب من سيقاته الحجفة بمريدي الحليفة فلا يجب
احرامه سخطا لمرويه علي سيقاته بعد اشارة الى ذلك بقوله **ص** الاكثري
بمريدي الحليفة **ص** يعني انه لا كان سيقاته بين يديه كالشامي والمصري
والمصري فانه اذا مريدي الحليفة فالافضل له ان يحرم منه لان
النبي عليه السلام احرم منه وعجزه ان يؤخر احرامه الي سيقاته
الذي هو الحجفة واليه اشارة بقوله فهو اولى وبعبارة اخرى وانما
اختص المصري وشبهه بذلك لانه يبرئ سيقاته او يجازيه ولهذا
اذا لم يرد ان يبرئه ولا ان يجازيه فانه يجب عليه الاحرام من الحليفة
كما يجب احرام النجدي والعراقي واليميني وسائر اهل البلد ان سوي
المصري والمصري والشامي اذا مريدي الحليفة ان يحرم منها اذ لا يتعدى
الي سيقاته **ص** وان كفى رجلا رقبته **ص** بالقة في حوله فهو اولى
اي واحرام المصري وشبهه من الحليفة اولى من التأخير وان
لذات حيض ونفاس رجلا رقبته عند الوصول الي الحجفة ولا تؤخر
رجلا ان تغسل لان الاحرام عند الحليفة افضل اجزاءها فاقا فاقا تقم
في العبادة اياها قبل الحجفة فلا يفي عليها بفضل تقديم احرامها
من سيقاته عليه السلام **ص** كما حرام اوله **ص** يعني انه يجب لمريدي
الاحرام من اي سيقاته ان يحرم من اوله ولا يؤخر اخره لان الجادة
للطاعة اولى وكذلك الافضل لمريدي الاحرام رجلا او امرأة ازالة شعثه
كفلم طرف ووجع وحلق شعر ما دون فيه واي هذا اشارة بقوله

ص وازالة شعثه **ص** اي ما عدا الرأس فان الافضل بقا شعثه في الحج
ابن شير وبيده بصم او غاسول ليلتصق ببعضه يصفق ويتلذذ به
والشعث الدرن والوسخ والتشفت **ص** وترك اللقط به **ص** اي بالاحرام
اي والافضل ترك اللقط باحرام ما يحرم به والاقتضا على النية
كما لا حرام للمصلحة كما تقدم ولقطه واسع لكن الافضل ترك اللقط
به ايضا **ص** اي الكلام علي الميتات واهله شرعا في تقسيمه
المار به من وجوب الاحرام وعدمه الي اربعة اقسام لان المنار
بالميتات اما ان يكون مريدي المكة اولا والمريدي لها اما ان يتوحد
اولا وعلي كل حال فاما ان يكون مخاطبا بالحج اولا وهو ترتيب
بدعي لم يثبت به اشارة الى ذلك بقوله **ص** والمطافرة ان لم يرد مكة
او كعبه فلا احرام عليه ولا دم وان احرم **ص** يعني ان من مر
بالميتات غير مريدي مكة بان كانت حاجته دونها او في جهة
اخرى اي وقوم يلزمه الاحرام ان لم ياردها او ارادها الا
انه من لا يخاطب بالحج او من لا يصح منه كعبه وجارية وصبي
ومجنون ومن يفي عليه ومكافر فلا احرام عليه في هذه الوجوه
كلها ولا دم لمجاورة الميتات خلا لا وان احرم واحد منهم بفرض
او نفل بعد المجاورة خلا لا بان بداله الدخول لمكة بعد المجاورة
الميتات او اذن للمجد والعبي او عتق العبد او بلغ افاقا لان
الوافي واسلم الكافر لا نعم جازوا الميتات قبل توجه الحج عليهم
وسمهم كلام المؤلف ان من اراد دخول مكة من يلزمه الاحرام
وتركه فان عليه الدم وان لم يتصد الشك وفي كلامه بن عرفة **ص**
ينبغي ذلك وقوله او كعبه **ص** المطوف مخدوف تحذف العامل
وابقي موله اي او كان كعبه وهو مطوف علي لم يرد وقوله فلا

احرام عليه جواب ان وقوته بالغالكونه حلة اسية انتهى وعليه
 فيختلف في خبر المبتد او هو قوله والمارا هو وقوله ولادم عطف
 عليه وقوله وان احرم بالنة في ولادم كما هو ظاهر **ص** الا الصوورة
 المستطيع قنا ويلان **ش** هذا ارجع للمبالغ عليه فحمل الخلاف فيهما
 بعد الميقات وقد كان حال سروره غير محتاط لعدم ارادة دخول
 مكة وهو ضرورة مستطيع فان انتهى واحدا من هذه فلا دم عليه
 قطعاً على ما بعد الحق والتاويل بدم لزوم الدم نظري حال سروره
 والثاني القابل باللزوم نظري انه باحرامه صار بمنزلة المرید
 حال المرور اذ يتبين به انه كان مریداً دخول مكة او النكاح
 حال المرور بالميتات **ص** ومریدها ان تردد او عاد لها لا سرفك
ش هذا المضموم قوله سابقاً ان لم يرد مكة وانما اتى به لانه مضموم
 شرط لان فيه تفصيلاً والمعنى ان من تردد الى مكة كما تمسك
 بالغواكه والطعام والخطب او عاد لمكة من قريب بعد ان خرج منها
 لا يريد العود لا مرعافه عن السفر او يريد العود ورجع من كان
 قريب ولم يمت فيه كثيراً فانه لا احرام عليه ولادم وان احرم وهذا
 لا يخالف ما ذكره المحقق من استحباب الاحرام للمتددين اول مرة
 فقوله كذلك اي كما لما الذي لا يريد بها في انه لا احرام عليه ولادم
 وان احرم وانظر هل يدخل في التشبيه والاشارة قوله في التيقظ
 الا الصوورة المستطيع قنا ويلان يتوقف على نقل ياء عده لكنه
 لازم تاويل بن شبلون لانه اذا اوجب الدم على الصوورة الذي
 لم يرد بها فاحرم الذي يريد بها قوله او عاد لها لا سرفك لا مرعافه
 كتنه ونحوها اي وعاد عن قرب واما ان عاد لانه به الدران
 في ترك السفر فانه لا يدخل مكة الا محرمات فيقيد قوله لا سرفك

وبان

وبان يرجع عن قرب قاله **ح** وانظر حد القرب من البعد وحاصل
 المسئلة في شرحنا الكبير **ص** والاد وجب الاحرام واساتارك ولادم
 ان لم يقصد نكاح **ش** يعني ان مرید مكة اذا لم يكن من المتددين اليها
 ولا ممن عزم له اموا عاده اليها بل ارادها حاجة من تجارة
 او نكاح او لاها بلده فانه اذا مر بميقات من المواقف وجب عليه
 الاحرام منه ولا يجوز له دخول مكة بغير احرام لانه من خصا بيه
 عليه الصلاة والسلام فان جاوز الميقات بلا احرام منه فقد
 اساء ولادم عليه الا ان يقصد نكاح وقت مجاوزته فقط اهره
 ولو قصد النكاح بعد ذلك واحرم من الطريق او من مكة
 وهو كذلك على مذهب المدونة قاله بعض وقيل بالدم مطلقاً
 وقيل غير ذلك ثم ان قوله واساتارك اي اثم ولا يعنى عنه قوله
 وجب لان الوجوب قد يستعمل في التاكيد لقوله التوتروا
 والاذان واجب اي متأكد لا فيما يشاب على فعله وبما في
 على تركه فلما كان قوله وجب لا يلزم ان يستعمل فيما يقب
 على فعله بل يستعمل ايضا في التاكيد صرح به فقال **ص** واساتارك
ش اي اثم **ص** والارجع وان شافها ولادم ولو علم بالتحيف
 فواتها قاله **ش** هذا يخرج من قوله ان لم يقصد نكاح اي واما
 ان قصد مرید مكة احد النساكن اي الحج والعمرة ولم يكن متزوداً
 وتقدي الميقات جاها لابه او عالمابه ولم يحرم منه فانه يلزمه
 ان يرجع اليه ويحرم منه ولو دخل مكة سالم يحرم واو لي وشافها
 اي قاربها ولادم عليه في رجوعه الى الميقات لانه لما رجع اليه
 واحرم منه فكانه احرم منه ابتداء ولو علم اولاه لا يجوز له ان
 يتهدى الميقات بلا احرام وحل رجوعه سالم يغلب على ظنه انه

اذا رجع يفوته الحج او الرقعة التي لا يجدي غيرها والا حرم من موضعه
 الذي هو به ولا يرجع وعليه الدم اي الجدي لان مخطورات الاحرام
 تستباح بالا عذار بالجدي والقوات والقوت بميني وساقى قوله
 ما لم يخف فوتا بعد رية ظرفية متعلقة برجع اي رجوع للميتات ان
 جاوزه خلا لا يريد الاحد السكن اول دخول مكة مدة كونه لم
 يخف برجوعه للميتات فوتا والا حرم من مكانه وعليه دم **ص**
 كراجع بعد احرامه **ش** التشبييه في وجوب الدم والميتات ان من
 جاوز الميتات وهو حلال ثم احرم فانه يلزمه الدم ولا يفتنه
 برجوعه الي الميتات لمرتبه في ذمته لان الدم لم يجب لمجاوزه الميتات
 بانفرادها انما وجب لاحرامه بعد الميتات وهو لا يتقد على ازالة
 واعترف بمقتضى كلام المؤلف بان ظاهره ان الموجب للدم رجوعه
 وانما هو احرامه بعد الميتات واما بعضهم لجوابه بان في الكلام
 حذف اي كحرم بعد الميتات رجع اليه بعد احرامه وانما قال
 المؤلف كراجع بعد احرامه لان غير الواجب **ص** ولو افسد لقا
ش هذا سبالغة في لزوم الدم وصورتها انه جاوز الميتات وهو
 حلال ثم احرم بالحج ثم افسده بجاء متلا فانه يلزمه الدم وهو
 باق على عمل حجة متمم عليه فيلزمه جوارحه بالدم قاله ابو عمران
 لانه لما تشيب في افساد العبادة لزمه التماسي فيها لانها باقية
 بحالها لم تنفذ فوجب جبران خللها بالدم اما ان تعدي الميتات
 ثم احرم ثم فاته الحج فانه لا يلزمه لام لرجوعه الى عمل عمرة فانه
 تعدي الميتات غير مريد العمرة ثم احرم بها فقد انقلب حجه
 لعمرة ولم تشيب في فواته فقد سقط عنه تمام العبادة التي
 تنصها بترك الميتات وانتقلت لغيرها ولا فائدة في جبران

عبادة

عبادة قد عدت من اصلها اذ لا بد من قضائها على الكمال
 تشييب **ص** تكلم المؤلف على سقوط دم التعدي في القواف بشروطه
 ولزومه في الفساد ولم يتكلم على دم القواف والفساد معا لما ياتي
 في اثناء فصل محرمات الاحرام وفي فصل المحصر وما قدم ان الاحرام
 ركن في السكن ذكر ما ينقذه فقال **ص** وانما ينقذ بالنية
 وان خالفها لفظه ولادم **ش** يعني ان الاحرام لا ينقذ بالنية
 مع قول او فعل تعلقا به وان خالف لفظه عقده والعمرة به
 بالنية لا باللفظ فلو بوي الحج غردا فلفظ فلفظ بالقران او بالنية
 لم يضره ذلك والعمرة بالنية ولادم عليه لهذه المخالفة حيث
 تعلق بمافيه دم ولو اراد العمرة او القران فلفظ بالحج فقط فالتعدي
 ما نواه وهو العمرة او القران وجنيد يترتب على ذلك مقتضاه
 فالحصر مصبه قوله مع قول او فعل تعلقا به كما هو القاعدة من
 تعلق الحصر بالخير والضرير في ينقذ راجع للاحوام لا بالنية لئلا
 يكون ساكتا عن العمرة كما اشرونا ذلك وقوله وان يجامع موط
 بقوله وانما ينقذ بالنية لا بقوله ولادم اي انما ينقذ بالنية وان
 مع جماع ويكون فاسدا يجب انما م فان قيل الفرق بين هذا
 وبين الصوم فانهم جولو التزوع عند طلوع الفجر غير مضافا لوجوب
 انه لما كان يمكن التزوع والاحرام بعده لم ينقذ له الاحرام معه
 بخلاف الصوم ولا يقل فعل الوطى له فيه اختيار لانا نقول الاصل
 بقا الليل فيجوز له ذلك ثم انه يمكن الجماع مع قول بان يجامع وهو
 يلبي ويحذف **ص** او يفتل بان يجامع على دابة وهي متوجهة
 وهو يلبي ويحذف **ص** اعترض بن غاري ان المؤلف يعني كلا علي

٥٥٧
 ٥٥٨

بالا

الطريقة المرجوحة وهي انتقاد الاحرام بمجرد النية وحملها كلام
المولف انه احرم وهو يجمع احترازاً عما لو نوي حين الاحرام
ان يجمع فان الاحرام لا ينفقد **انظر** **ح** مع قول او فعل تلقاً
به **ش** اي انما ينفقد بالنية حال اقتراحها بقول كالتلبية والتكبير
او فعل كالوجه والتقليد والاشعار فالضيق في به راجع للاحرام
فقوله مع الخ حال من النية اي لا يجردها عند اللحن وابن
بشير وابن شاس قالوا وهو المنصوص وقال في مسئلة علي
المشهور ولكن قال صاحب التلحين وصاحب المعلم وسند
وصاحب القيس ان النية كافية في انتقاده وهو ظاهر
المدونة وبعبارة اخري قوله مع قول او فعل الخ متعلق بالنية
وان لزم منه الفصل بين المصدر ومفعوله بانجي لانهم يترددون
في الظروف ما لا يتوسمون في غيرها والضيق في به يرجع للحن
والعمرة خبسة عليه او للنسك للاحرام لان الفعل والقول
لا يتعلقان بالاحرام اي لانه لا ينفقد الا به تك وطابق الفت
بقوله تعلقاً به مع ان العطف باو واختر به من غير المتعلق
بالاحرام كالبيع وغیره **ص** بين او اجمع وصرفه للحن والقياس
لقرآن **ش** يعني انه اذا احرم مطلقاً فانه يجوز ويصح ويخير في
التعيين ويندب له ان يصرفه للحن والقياس ان يصرفه للقرآن
لانه احوط لا شتماله علي النسك واما اذا بين ما احرم به من
ج او قرآن او عمرة فيعمل علي ما بينه قوله بين الخ حال وهو علي
اظهار قد والواو جميعاً اي والحال انه قديين او اجمع اي حالة
كونه بينا وبعها لكن صورة النبيين لا تتوهم في ضابطة
فالاولي

فالاولي انه علي حذف هذه التسوية ونظمه سوا واجلته
حال اي سوا بين او اجمع اي ان الاحرام ينفقد ويستوي في انتقا
التيين والابهام اي حالة كون النبيين والبهام مستويين في
انتقاده والاولي ان يقول لا فلو بدل الخ لان القربان
لا يغير الخ لانه قسم من لان الخ شامل للاداء الثلاثة وقسم
الشي لا يكون قسماً له **ص** وان نسي فقرآن ونوي الخ ويري
منه فقط **ش** صورته انه احرم بشي معين ثم نسي ذلك فلم
يد راجع غردا وعمرة او قرآن فانه ينوي الخ اي يحدث له
الان نية ويجعل علي القرآن للاختياط فيطوف ويسمي ويجزي
بنا علي انه قارب ويرام الخ فقط واما العمرة فلم يرسخها
لاحتتماله انه احرم او لا مفردا فياتي بالعمرة بعد ذلك ونية
الحن محله اذا كان الشك في زمن يصح فيه الازداف كالوقوف قبل
الطواف او في اثنائه او بعده وقبل الركوع اما الوقوف بعد الركوع
او في اثنائه فلا ينوي الخ اذا لا يصح اذافه علي العمرة اذ ذاك
بل يستمر علي ما هو عليه فاذا فرغ من سعيه احرم بالحن وكان
مستقراً ان كان في الشهور الخ وكذلك ان كان احرامه بعد السعي
وينبغي ان يهدي اختياطاً خوفاً تاخير الخلاف قاله سند ثم ان
مقاد التقل ان نية الخ للبراة منه ولا يتوقف عليها عمله عمل
القرآن بل عمل القرآن لازم له سوا نوي الخ ام لا **ص** كشكه اذ قد
لو تمتع **ش** اي كشكه هل احرم بعمرة او احرم بحن فانه ينوي الخ لان
ويجعل عمل القرآن ويرام الخ فقط لاحتماله ان يكون احرامه
او لا بحن فتشبهه لا تميل لانه في الاول نسي ما احرم به من كل
الوجوه وفي هذه جزم بانه لم ينو قرآناً وانما شك في الخ المفرد

قوله احرامه
صورته ان
شكه لا يحرر
اجس قرائه

والعمرة المفردة وله ان كان الاولي ان يقول كشكاه افردا واعتمر
لكنه تنجز بن الحاجب وانما سمي المحرم بعمرة مستعلا ان الغالب ان
المحرم بعمرة يحرم بعد **ص** حاج **ص** وفي عمرة عليه كالثاني في جنتين
او عشرين **ش** يعني ان العمرة لا ترتد في علي الحج لضعفها وقوتها
وكذلك لا ترتد في العمرة علي مثلها وكذلك لا يرتد في الحج علي
مثله لان المقصود من الثاني حاصل بالاول واسا اراد في الحج علي
العمرة فانه يعبر لقوته وضعفها ولا يحصل منه ما لا يحصل
منها فالقسمة رباعية صح منها المسيلة الاخيرة وسعي اللغو
عدم الانتقاد وفي فعل لادم فلذا يتعين رفع عمرة ولم يذكر الحكم
ابتداء فيما ذكرناه يلقي وهو الكراهة في الجميع قاله **ح** ولم يوثق عامل
لغير لان تانيته مجازي فيجوز تانيث عامله وعدم **ص** ورفضه
ش عطف علي عمرة اي يلقي رفض الحج وقد مر ان رفض الوضوء
والحج لا يضر علي المشهور بخلاف الصوم والصلاة علي المشهور وتقدم
انه اذا حصل الرخص في اثنا الوضوء فانه يجيد النية للباقي علي المعتد
فصل جري ذلك هناك لا والاولي انه يرجع الظاهر في قوله ورفضه
للاحرام لا بالحج ليلد يكون ساكتا عن العمرة **ص** وفي كاحرام زيد
تردد **ش** يعني لو احرم شخص با احرام به زيد مثله والحال انه لم
يعلم ما احرم به زيد فصل يجوز له ذلك ابتداء ويصح احرام ذلك
الشخص او لا يجوز له ذلك ابتداء ولا يصح احرامه لعدم الجنم في
النية في ذلك تردد اي وفي صحة احرام من احرم كاحرام زيد
وعدمها تردد في الثقل عن المذهب سند فان تبين عدم الاحرام
لزيد وقع احرامه مطلقا ويجري علي ما مر انتهى فاك بعض
فلومات زيد او وجده محرما بالاطلاق لم ارفيه نصا والظاهر
انه يقع

انه يقع احرامه ايضا سلتنا ويخبر في تبيينه وما كان اوجه
الاحرام ثلاثة حج وعمرة وقربان والاطلاق او الاحرام بما احرم
به زيد يرجع اليها بين الافضل منها بقوله **ص** ونريد افراد **ش**
يعني ان الافراد وهو ان يحرم بالحج مفردا ثم اذا فرغ يستلزم ان
يحرم بعمرة افضل علي المنصوص من التمتع والقران كما قاله
المولف في سنكه وظاهر جملة العمرة سنة مستقلة ان الافراد
افضل ولو لم يعتبر بعده فاذا احرم بالحج وترك العمرة فقد ترك
سنة وليست داخلية في حقيقة المحكوم لها بالافضلية وهو
ظاهر كلام غيره من اهل المذهب كابن عرفة واضرابه وانما
كان الافراد افضل من القران وان كان يستقط به عند الطلب
بالنسكين والافراد انما يستقط به الطلب بالحج فقط لانه قد يكون
في الفضول ما لا يكون في الفاضل **ص** ثم قران **ش** اي ثم يلي الافراد
في الفضل قران لانه في عمله كالمفرد والمفرد افضل فما قارب
فعله كان افضل بعده وترك المؤلف تعريف الافراد لعدم
عمومه ولم يوضح ذلك في القران والتمتع يفرض لتعريفها بقوله
ص بان يحرم بها وقد سمها ويرد في بطوافها ان صحت **ش**
اشارته الي ان القران له كيفيتان الاولي ان يحرم بالحج
والعمرة معا بنية واحدة بان يقصد القران او النسكين او بنية
مرتبة وتقدم العمرة علي نية الحج في هذه وجوب يرتد في الحج
عليها وفي الاولي يتقدمها في التسمية استحبابا ولو عكس صح
الثانية ان يحرم بالعمرة مفردة ثم يرد في الحج عليها فيرتد في
ويصير قارنا ويلزمه المصدي لكن في اراد في الحج علي العمرة صور
جواز وكراهة مع صحة وكراهة لاس مع صحة من الاول ان يقع بعد

والاحرام بالعمرة مفردة ثم يرد في الحج عليها فيرتد في الحج
ويصير قارنا ويلزمه المصدي لكن في اراد في الحج علي العمرة صور
جواز وكراهة مع صحة وكراهة لاس مع صحة من الاول ان يقع بعد

احرام الميرة وقيل ان يدل من اعمالها شيئا او بعد عمل شيء وقيل طواف
 اتفاقا او بطوافها قبل تمامه عند بن القاسم خلافا لاشعرب
 فلو قال الميرف ولو بطوافها لكان ايبي ولكان شيئا الى الخلاص
 في الاردا في الطواف **ص** وكلمه ولا يسمى **ش** يعني انه اذا اردف
 الحج في اشاطواف الميرة الصحيحة عمل الطواف وجوبا على ظاهر
 المدة وتكون نظوة لا حتم من اشاء الحج من مكة او الحرم ان
 لا قدوم عليه ولهذا الاسمي عليه بعد هذا الطواف بل بعد
 الافاضة لوجوب ايقاع الاسمي بعد طواف واجب وهذا الطواف
 نظوة كما قد علمته واثار قوله **ص** وتندرج **ش** اي الميرة في الحج فلا
 يبقى لها فعل ظاهر يخصها للمرد على مذهب ابي حنيفة في
 ايجاب عليه القارن طوافين وسعيين انتهى ولا يلزم المحرم الثاني
 ان يستحضر عند اتيانه بالافعال التي يشترك فيها الحج والميرة
 ايضا لاجرامه بالحج والميرة بل اذا نوي القدوم الواجب عليه
 اجزاه وكذلك السعي وغيره بل لو لم يستشعر الميرة اجزاه كما ياتي
 فمن طاف لميرته بغير وضوء احرم باجائه بصير قارنا **ص** وكلمه
 قبل الركوع **ش** يعني انه يكره له ان يردف الحج على الميرة بعد
 الفراغ من طوافها وقبل ان يركع ركني الطواف وبصير قارنا
 وعليه دم القران ويركع ركني الطواف وعلة الكراهة كون
 الوقت مختصا للميرة وقوته لا بعده راجع لقوله او يردف
 اي فلا يصح الاردا في الكراهة ثابتة بالاحرم لانه لاف
 كره الاردا في قبل الركوع فاحرم بعد وفي اشياء السعي في
 السعي **ص** ومع بعد سعي **ش** يعني ان الاحرام يصح بعد سعي
 الميرة ولا يجوز الاقدام عليه لاستلزامه تاخير خلق الميرة او
 سقوطه

سقوطه كما قال وحرم الخلق للميرة حتى ينزع من حجة ولم
 يكن قارنا اتفاقا ولا مستثما الا ان يدل من تموته في اشهر الحج
 واهدي لوجوب تاخير الخلق الحاصل باحرام الحج فلو فعله قبل
 هدي وفدية عا ولذا قال **ص** واهدي لتأخير **ش** اي لوجوب تأخير
 وقوله ولو فعله مبالغة في انه يجدي اذا فعله من غير تأخير وعليه
 حيث فعله هدي ولا يسقط فعله هدي التأخير وعليه فدية
 ايضا **ص** ثم تمتع بان يحج بعدها وان بقوان **ش** اي ثم يلي القران
 في التذبح على المشهور تمتع ودعوان يحج من عامه بعد ايقاع
 ركن او بعضه في اشهر الحج ولا فرق بين ان يحرم بعد الميرة
 بقط او بقوان ويصير مستثما قارنا وعليه دمان واحد
 للتمتع واخر للقران ولو تكرره منه فعل الميرة في اشهر الحج ثم
 حج من عامه فهدي واحد يحزبه قاله في النوادر وسمى المتمتع
 مستثما لانه تمتع باستقاط احد الطرفين وقيل لانه تمتع من عمرته
 بالنساء والطيب وغير ذلك **ص** وشرط دمها عدم اقامة بمكة او
 ذي طوي **ش** اي شرط دم القران والتمتع ان لا يكون فاعلمها
 بمكة او ما في حكمها مما لا يقصو المسافر حتى يجاوزه والمراد
 بالاقامة الاستيطان وهو الاقامة بنية عدم الانتقال وقوله
 وقت فعلها اي وقت الاحرام اي بالقوان والتمتع والمراد
 وقت الاحرام بالتمتع فيهما فمن كان تحيما بمكة او ما في حكمها وقت
 الاحرام بهما فلا دم عليه وان كان غير حرم وقت الاحرام بهما او
 باحدهما فعليه الدم ولا شك ان الاحرام بالميرة قد يكون متديما
 على الاحرام بالحج وذلك في التمتع دايا وفي القران في بعض صور
 وقد يكون الاحرام بهما قارنا للاحرام بالحج وذلك في بعض صور

القدران وقوله **ص** وان بائعها **ش** اي بمكة او ذي طوي بالثقة
 في المفهوم والتقدير فان وجدت الاقامة المذكورة باحد
 المكانيين سقط الدم وان من غيرها لم يثبت انتفاع بها عن
 غيرها ورفض سكناء وتبني عدم الانتقال منها والرجوع اليه
 وانت المؤلف الضمير في بها مع رجوعه الي ما ذكرنا باعتبار الثقة
 وافرده مع رجوعه الي مكة وذي طوي لان المظن باو يبيع
 عوده بمكة خاصة تشبهها علي ان حكمها مع ذي طوي حكم البلد
 الواحد **ص** او خرج لحاجة **ش** يعني ان من خرج من اهل مكة او غيرهم
 من استوطنها قبل ذلك باهله او يبيعه لحاجة من عزوا او
 تجارة او امر عرض له سوا طالت اقامته بغيرها او قصرت
 ثم قدم مكة بعمرة في اشهر الحج فانه لا يكون متمقا ولا دم عليه
 لانه ليس علي اهل مكة سنة فقوله خرج عطف علي ما في
 حوزان والتقدير فلا دم علي من اقام بمكة او ذي طوي وان
 بائعها او خرج منها لحاجة ثم عاد اليها بعمرة **ص** لا انتفع
 بغيرها **ش** يعني ان المكى او من استوطنها اذا انتفع بغير مكة
 ورفض سكناء فان حكمه حكم من قدم من غيرها لمكة فيلزمه
 دم المتعة والفزان اما ان لم يرفض سكناءها فمقوله او خرج
 لحاجة لان سعي او خرج لحاجة بنية العود وقوله لا انتفع
 بغيرها اي ثم رجع اليها قارنا او سمننا **ص** او قدم بها ينوي الاقامة
ش يعني ان من قدم بالعمرة في اشهر الحج ينوي الاستيطان
 فيلزمه الدم لانه ليس من المأثمين للمسجد الحرام لان اقامته
 بالغفل مدومة وقت العمرة وان وجد منه نية فتيده والله
 فقوله او قدم اي المتمتع والضمير في بها للعمرة اي في اشهر الحج

اولا

اول اشهر الحج لكن الباقي الاول للملازمة اي سلتنا بعمرة
 وعلي الثاني بمعنى اي في اشهر الحج وعلوم انه لا يكون
 متمقا الا اذا قدم بعمرة ولها الوقف في غير اشهر الحج فلا يكون
 متمقا **ص** ونوب لدي اهلين وهل الا ان يقيم باحد ما اكد
 فيعتبر تاويل **ش** اي ونوب هدي الفزان والتمتع لمن
 له اهل بمكة واهل ببعض الافاق وهل محل التنب اذا سقوا
 اقامته بها اما ان كانت اقامته في مكة اكثر فلا دم عليه لانه
 من اهل المسجد الحرام وان كانت اقامته في غير مكة وباني
 حكمها الترفيع عليه الدم لانه ليس من اهل مكة او التنب
 مطلقا من غير اعتبار اقامته في احد المحليين تاويل **ص** والمذهب
 ما جزم به اول بقوله ونوب لدي اهلين اي مطلقا **ص** ورجع
 عامه **ش** اي وشروط دم الفزان والتمتع حج من عامه فلو حل من
 عمرته في اشهر الحج ثم لم يحج الا من قابل اوقات المتمتع بالحج والفزان
 وحلل بعمرة كما هو الافضل فلا دم فلو بقي الفزان علي احرامه
 لتقابل لم يسقط عنه الدم **ص** وللمتمتع عدم عود لبلده او مثله
 ولو بالبحر لا باقل **ش** يعني ان ما تقدم من الشرطين السابقين
 يشتركون فيهما الفزان والمتمتع ويختص المتمتع بشروط اخرها
 ان لا يعود الي بلده او مثله في البعد بعد ان يحل من عمرته
 بمكة فان عاد الي مثل ذلك بعد ان حل من عمرته بمكة ودخلها
 بمكة في ذلك العام فانه لا يلزمه دم التمتع لانه لا يتمتع به
 باسقاط احد السفين بخلاف لو رجع لاقل من اقله اي بلده
 فيلزمه الدم لان رجوعه لما ذكرنا عدم وبخلاف لو احرم بالحج
 قبل عوده لبلده او مثله ثم عاد فعليه الدم لان سفره لم يكن للحج

Copy

ersity

وحيث رجع الى مثل افقه اي بلده في البعد فلا دم عليه
 ولو كانه مثل افقه بالحجار علي المتصور خلافا لابن الموار القليل
 بدم سقوط الدم عن افقه في الحجار الا بالعود الي نفس افقه
 لا الي مثله الا ان يخرج عن ارض الحجار بالكلية وبالاقل من
 بالملابسة والمطوى محذوف اي لا عدم العود لمثله باقل من
 بلده او مثله اي يكون ساقته اقل مما ذكره **تيسيه** قال المؤلف
 اطلق المتحذوف في هذا الشرط اعني قوله وعدم عوده الخ
 وقيده ابو محمد بمن كان افقه اذا ذهب وعاد يدرك من عامه
 واما من افقه افرقية فان رجوعه مصر معتزلة رجوعه لبلده
 وقوله بن عرفة وغيره انتهى ولم يعتبر المؤلف **ص** وقيل بعض
 ركضاتي وقته **ش** هذا الشرط الرابع مما يختم به المتمتع ايضا
 والمحقق انه يشترط في وجوب دم المتمتع ان يحلل اركان الهرة
 او بعضها ولو السبي في اشهر الحج فلو سبي لهوته في رمضان
 مثلا واخر بعض السبي الي ان دخل شوال فكماله فيه ثم حج من
 عامه فهو متمتع ولو حل من عمرته في رمضان مثلا ثم حج من عامه
 ذلك فلا يكون متمتعا ولا هدي عليه لانه لم يفعل بعض اركان
 الهرة في اشهر الحج وذلك شرط في وجوب دم المتمتع ووقع
 الحلق في شوال لا يوجب شيئا لان الحلق ليس من اركان الهرة
ص وفي شرط كونها عن واحد تردد **ش** اي هل يشترط في وجوب
 دم المتمتع كون الهرة والحج عن واحد بان يكونا قدام نفس
 الفاعل لها او عن شخص غيره بطريق النيابة عنه فلو كانا
 عن اثنين كل واحد عن واحد وذلك بان يفعل احدهما عن
 نفسه والاخر عن غيره بطريق النيابة او يفعل احدهما عن

زيد

زيد والاخر عن غيره بطريق النيابة عنهما لم يجب الدم او يشترط
 يجب الدم اي في فعلها عن اثنين كل واحد عن واحد اي والفاعل
 لهما واحد والقول الثاني هو الراجح كما يفيد كلامه في التوضيح
تيسيه لا شك ان شروط القربان شروط في وجوب الدم
 لا في تشبيه الفعل قربانا واما شروط التمتع فظاهرا هو عدم المؤلف
 وابن الحاجب انها شروط في وجوب الدم وصرح غيرهما
 كسيد الوهاب وعياض انها شروط في تشبيهه تمتعا قال
 القفال من الشافعية وهو نفس الشافعي وبه جزم الرازي
ص ودم التمتع يجب باحرام الحج **ش** يعني ان سجد او جوب دم
 التمتع انما هو باحرام الحج لا قبله ومنتهاه الذي يتقرر به
 ويحل في الذمة هو رمي جرة العقبة فكلامه صافي بيان
 مبدأ الوجوب وقوله او اخر فصل حرم بالاحرام وان مات
 متمتعا فلهدي من راس ماله ان رمي العقبة في بيان تقرر
 وتخلده في الذمة فلا اعتراض وانظر الكلام باوسع من ذلك
 في شرحنا الكبير **ص** واحذر قبله **ش** ظاهره ان فاعل اجزاد
 التمتع ولا يكون دما الا اذا اخره ولم يقل احدا ان اخره قبل
 الاحرام بالحج بمنزعتين ان يكون الفاعل التقليد والاشعار
 اي اجزا جعله هديا وهو تقليده واشعاره قبل الاحرام
 بالحج ولو عند احرام الهرة بل ولو سقاة فيها تطوعا حرم حج
 من عامه كما سياتي **ش** ثم الطواف لها **ش** هذا عطوف
 علي الاحرام اي وركن الطواف وحيد لا يحتاج لقوله لهما
 قيل واما عاد الطواف في الفصل فربما يقبل عند استغله
 من السبي لغزب ذكره في الطواف وثم هنا للتزيب الذكري والزمي

٥٤٢

قد
 ما
 ٥٤٢

جميعا والمواد ان رتبة الطواف متأخرة عن رتبة الاحرام واما
 ان الطواف في اي وقت فشي اخري في وقته سبعة اشهر موزع
 اي الطواف للمح سبعة اشهر سبعة اشهر في كل واحد منها
 سبعة اشهر الا فظا هو العبارة ان لكل واحد منها ثلاثة ونصفا
 فان تقسم شوطا او بعضه يقيننا او شكنا من الطواف الركعتين
 له علي تفصيل سياقي في قوله ورجع ان لم يصح طواف عمرة حرام
 وفي قوله وابتدأ ان قطع لجارة الي قوله او نسي بعضه ان فرغ
 سمي **مر** بالطهري والستر **س** ابا للمبيعة اتم الطواف لها
 بشروط اولها كونه اشواط سبعة وكونه مع الطهري والستر
 للعمرة ولو قال بالطهارتين لكان احسن اي من الحدث
 والحيث اي لان الطهر هو الفصل فالطهارة صفة قائمة بالفاعل
 وتغييره بالطهر اعم من الوضوء والتميم ولا مة للمعهد المتقدم
 في الصلاة فان طاف محذرا محمدا او جهلا او نسيانا لم يصح
 طوافه ويرجع له كما سياقي وانما اشترط في الطواف ذلك لانه
 عند مالك كالصلاة الا انه يباح فيه الكلام وبعبارة اخرى لو
 قال بالطهارتين كان احسن لانه كثر في لسان الفقهاء استعمال
 الطهري في الحدث الاصغر والاكبر فيصير الحدث مسكوتا عنه
 وكثر في لسانهم استعمال الطهارتين في الحدث والحيث وفي التلليل
 بان الطهر هو الفصل الخ نظرا لان الفصل حيثما عنه الصفة **ص**
 وبطل بحدث **بنا** يعني اذا حصل في اثنا الطواف حدث عدا
 او سحوا اي ما هيا عن كونه في الطواف او غلبة فانه يبطله
 ويمنع من البناء علي ما مضى من الاشواط علي المشهور كان
 الطواف واجبا او تطوعا ويتبدل الواجب بعد الطهر دون
 التطوع

التطوع الا ان يتعمد الحدث فلو بني كان كمن لم يطف عند ان
 التماس خلافا لابن حبيب ولو قال فان احدث فلابا كان
 احسن فان ظاهرا العبارة ان طهرا يبطل مع انه لا بنا هنا لكن
 المواد البناء الحاصل مع الخروج علي تقديره تتمم لم يذكر المولد
 حكم من انتقص وضوءه قبل ان يطلي الركعتين والحكم فيه انه
 يتوضي ويبعد الطواف فان توضا وصلي الركعتين وسي
 فانه يبعد الطواف والركعتين والسعي مادام بمكة او قريبا منها
 فان تباعد من مكة فليركع ما هو مضمم ويبيت بهدي ابن
 الحارز ولا تجزئه الركعتان الا وليا ان انتقص من بني يونس
 وظاهرا كلامه سوا انتقص عمدا او لا قوله فان تباعد الخ انظر
 ما حد التباعد والظاهرا ان تقدر الرجوع مع التوب تباعد **ص**
 وجعل البيت عن يساره **س** بالجر عطف علي بالطهري يعني
 ان الطائفة يجب عليه في طوافه ان يحل البيت في دورانه
 عن يساره دايرا من جهة بابه ليصير طوافه فلو جعله عن
 يمينه او قبالة وجهه او ورا ظهره فكانه لم يطف ويرجع
 اليه ولو من بلده ان كان ذلك الطواف ركنا وهذا هو
 المشهور لطوافه عليه الصلاة والسلام هكذا وقوله خذوا
 عني منا تكلم وانما حمل قوله عليه السلام هنا علي الوجوب
 دون الوضوح ان كليهما عبادة فعلهما ورتبها فكانت
 فعله بيانا يحمل القرآن لثبوت الطواف كذلك اجماعا فلم
 ينتقل عن احد من الصحابة فمن بعدهم حوازي تكبسه وروي
 عن علي وبن عباس في الوضوء لا ياتي بدانا باياتا او باياتا
ص وخروج كل البدن عن الشام ذروا **ش** بعد او ما بعده

محرور بالمطاف علي بالظهورين والمعني انه يجب علي الطائف
 بالبيت ان يجعل به في طوافه خارجا عن الشاذروان وهو
 البناء المحرودب في اساس البيت وذلك شرط في صحة طوافه والمفتد
 عند المؤلف ان الشاذروان من البيت معتمد اعلي ما قاله عند واني
 شامس ومن تبعهما كان الحاجب والقوافي وبن جزي وبن جماعة الشوي
 وابن عبد السلام وبن هارون في شرح المدونة وبن راشد في الباب
 وابن شعيب والتادلي وبن فرحون ونقله بن عرفة ولم يتفق به
 وتبعه الابي وهو المعتمد عند الشافعية وانكر كونه من البيت
 جماعة من متأخري المالكية والشافعية ومن بالغ في انكاره من
 المالكية الخطيب ابو عبد الله بن رشيد مصفر رشيد بالمعجمة انظر
ص وستة اذرع من الحجر **ش** اي منتهية الي البيت اي ويشترط في
 صحة الطواف خروج كل البدن ايضا عن مقدار ستة اذرع من
 الحجر ليسكون سمي حجرا لا ستدارته وهو محوط مدور علي
 صورة نصف دائرة خارج عن جدار الكعبة في جهة الشام
 ويقال له الجدر ينح الجيم فسكون المائلة وهو من وضع الخليل
 قال الارزقي عن ابن اسحاق جبل ابواهم الحجر الي جنب البيت
 عريشا من اراك تقسمه القمم وكان زربالقم اسماعيل ثم ان
 قريشا ادخلت فيه اذرعاً من الكعبة انتهى واشتت الثاني ستة اذرع
 ذراع اليد بذكر ويونث **ص** ونصب المقبل قامة **ش** يعني ان الانسان
 اذا قبل الحجر الاسود واستلم التما في فانه يثبت مكانه وجوبا حتي
 يستدل قائما علي قدميه ثم يطوف لانه لو طاف مطاطيا وراسته
 او يده في هو الشاذروان او وطيه برجله لم يصح طوافه **ص** داخل
 المسجد **ش** يعني ان شرط صحة الطواف ان يكون داخل المسجد

فلو

فلو طاف خارجه لم يجزه ويستحب للطائف الدنو من البيت كالصنف
 الاول في الصلاة وقوله داخل منصوب علي الحال من الطواف **ص**
 وولاه **ش** يعني ان التوالي بين اشواط الطواف شرط فان فرقه لم
 يجزه الا ان يكون التفريق بسيما او يكون لعذر وهو علي طهارته
ص وابته ان قطع لجنازة او نفقة **ش** يعني ان الطواف ولو نطوعا
 اذا قطعه لجنازة غير متفنية عليه ولو قل الفصل وخبر من المسجد
 لتفقة نيسها فانه يستدبره وفي كلام المؤلف اشعار بان القطع لثنا
 غير مطلوب وهو كذلك والحكم القطع المكسر واما ان قطع لتفقتنه
 ولم يخرج من المسجد فانه يعني علي طوافه فان تفتت عليه وحشي
 علي الميت التغير فالظاهر وجوب القطع كالغرايض وفي كلامه عند
 وابي الحسن ما ينبغي واما ان تفتت ولم يجش فغيرها فلا
 يقطع لها واذا قلنا يقطع فانظروا جنيده يعني كالغريضة
 كما في شرح **ص** او نسي بعضه ان فرغ سيرة اي وكذلك لا يعني **ش**
 اذا نسي بعضا من طوافه ولو ببعض شوط حتي فرغ من سيرة
 وطال الامر وانتقص وضوءه واما ان ذكر ذلك باثر سيرة ولم
 ينتقص وضوءه فانه يعني كما هو مذهب المدونة والمجمل كالنسيان
 قال سند ان قيل كيف يعني بعد فراغ السيرة وهذا يقتضي كثيرين
 مثله الباني الصلاة قلنا لما كان السيرة مرتبطا بالطواف حتي لا يصح
 دونه جزي منه مجزئ الصلاة الواحدة فمن ترك سجدة من الاولى
 ثم قرأ في الثانية البقرة عاد الي سجدة الاولى وانما يراد في القرب
 من البدن للحالة التي فرغ فيها من السيرة فان قرب منها يعني
 وان بعد ابتداء يرجع في ذلك الي العرف **ص** وقطعه للغريضة
 ونسب كمال السوط **ش** اي وقطع الطواف وجوبا فرضا او نفلا

منه صرح

شرح

لصلاة الترويضه اي لا قاتنها ويبيني لكن ينبغي له قبل خروجه كمال
الشوط بان يخرج من عند المحر وان خرج من غيره قتال بن حبيب
يدخل من موضع خرج قال في توضيحه وهو ظاهر المدة وتة والموازية
واستحب بن حبيب ان يتدبر ذلك الشوط قال بعض وينبغي حمله على
الوفاق كما هو ظاهر الطراز انتهى وينبغي قبل تنقله قاله في الموازية
ابن الحاجب فان تنقل قبل ان يتم طوافه ابتداءه قال بعض وكذا
ان جلس بعد الصلاة طويلا لذكر واحد ترك الموالاة **مروبي**
ان رعى **ش** يعني ان الطائف اذا حصل له رعا فانه ينقطع
ليفصل الدم ثم يعني بشروط ان لا يجشي على نجاسة ولا يتقيدى وضعا
كما في الصلاة ولو قال وبني كان رعا لا فاد البناء في القطع للفرقة
وهو المطابق للنقل ويكون التشبيه في قوله بني لا في استقباب
كمال الشوط لان الباقي في الرعا يخرج بمجرد حصوله **مروبي** واعلم
بمخمس **ش** يعني ان من طاف بنجاسة في بدنه او ثوبه ولم يعلم
بها الا بعد فراغه من طوافه فلا اعادة عليه كالملاة وان علم
بها في اثنا طوافه او سقطت عليه في طوافه فانه يترعها او
يفسحها ويبيني على ما تقدم من طوافه ان لم يطل والا لبطل الدم
الموالاة **مروبي** واعاد ركعتيه بالعرب **ش** يعني انه اذا صلى ركعتي الطواف
بالنجاسة ثم ذكر فانه يبيدهما استحبنا بان كان الامر قريبا فان
طال الامر بعد ذلك او انتقص وضوه فلا اعادة عليه لخروج
الوقت بالافراغ منها ويعتبر القرب بالمعرف **مروبي** وعلى الاقل ان
شك **ش** يدطوف على المني اي بني على طاف قبل رعا فانه
او علمه بالنجاسة وعلى الاقل اي المحقق ان شك في عدد
الاشواط سالم يكن مستلحا والابني على الاكثر ويحمل بأخبار غير

ولو

ولو واحد وانظر هل المواد بالشك سلق التردد حتى يشل الوهم
كما في الصلاة او الوهم لا يعتبر هنا كما في الوضوء **مروبي** وجاز يستغف
لرحمة والا اعادة ولم يرجع له ولادم **ش** اي وجاز الطواف بقتايف
ومن ورازموم وقبة الشواب ولا يضر حيلولة الاسطوانات
وزموم والقبلة لاجل وجود رحمة انتفت اليها لان الزحام يغير
الجميع متصلا بالبيت كما تنال الزحام بالطرفات يوم الجمعة فان
طاف فيما ذكره لرحمة بل جردا وجرها او نحوها اعادة الطواف ولو
تطوعا على ما يظهر ما دام بمكة وان خرج منها لم يرجع للطواف
من بلده ولادم وكانت السقايف في الصدر الاول ثم بناء على
الاروام عقودا كما هو الان ولما انهي الكلام على شروط الطواف
مطلقا شرع في بقية اقسامه وهي في الحج ثلاثة طواف قدوم
وهو المذكور هنا وافاضة وقد تقدم ووداع وسياقي فالاول
واجب على المشهور كما قال **مروبي** ووجب كالسعي قبل عرفة **ش** اي
انه يجب ان يكون طواف القدوم قبل عرفة وهذا يبيد جوبه
وكذا يجب كون السعي قبل عرفة فتقوله كالسعي تشبيهه في جوب
القبيلة فقط وليس تشبيها تاما اذ طواف القدوم ليس بركن
والسعي ركن **مروبي** ان احرم من الحل ولم يراهق ولم يردف بحرم **ش**
يعني ان شرط تقديم طواف القدوم والسعي قبل عرفة ان يحرم
من الحل وان لا يراهق وان لا يردف الحج على الهرة بحرم فان
احرم من الحرم او اردف فيه الحج على الهرة او راهق اي ضاق
الزمن عليه بحيث يخشى الفوات ان اشتغل بالطواف فلا طواف
قدم على من ذكره يستقط عنهم قبلة السعي ايضا لوجوب ايتاعه
عقب احد طوافي الحج وقد سقط عنهم طواف القدوم واذا سقط

عنهم قليلة السمي فانهم يسمون بعد طواف الافاضة لانه
 الواجب الباقي من طوافه والي هذا اشار المؤلف بقوله **والاسمي**
 بعد الافاضة **ش** اي وان احرم شرط ما تقدم فلا طواف قدوم
 وجيبه سمي بعد الافاضة ولا دم قوله والاسمي بعد الافاضة
 فيه حذف الواو مع ما عطفت اي والاسمي بعد الافاضة وترك
 الطواف والاسمي جيبه وقوله ان احرم الخ شرط لما بعد **الكاف**
 وكما قبلها اي تجايب طواف القدوم والاسمي قبل الوقوف بمرة
 بالشروط المذكورة ويصح في يراها كسرهما وفتحهما اي يارب
 الوقت بحيث ينشئ الفوات ان اشتغل بالطواف اي ولم يفتق
 زمانه **ص** والاداء ان قدم ولم **ش** تقدم انه اذا اخل شرطها
 مريان احرم بالحج من الحرم او اردف فيه فانه يجوز السمي بعد
 طواف الافاضة وذكره ان لو خالف وقدم السمي ولم يؤخر
 بل اوقعه بعد طواف تطوع او فرض بان نذره والحال انه
 لم يعبه بعد طواف الافاضة حتي يرجع الي بلده فان عليه ما
 لمخالفة لما وجب عليه من تأخير ثم انه لا يدخل في قوله والا
 قدم الخ المزاحم اذا تحمل المشقة وطاف وسمي قبل عرفة فان
 هذا الاعادة ولا دم عليه لانه اتي بما هو الاصل في حقه بخلاف
 غيره ممن احرم بالحرم او اردفه فيه فانه لم يشرع له طواف
 التقدم وكما كان من شرط الركن الثالث تقدم طواف كبايات
 عطف عليه بما يفيد الترتيب من حروف العطف فقال **ص**
 ثم السمي سمي بين الصفا والمروة منه البدومرة والعمدان
ش اي ثم الركن الثالث السمي للحج والمروة بشروط كونه سمي
 لا انتص وكونه بين الصفا والمروة وكون البدوم من الصفا الي
 المروة

المروة ومن المروة الي الصفا ومن الصفا الي المروة سمي
 فلو بدا من المروة التي ذك الشوط والاصار تاركاً لشوط منه
 وانما قلنا انه سيطوف علي الطواف ولم يجعله سيطوفاً علي المروة
 وان كانت الموقوفات اذا تقدمت انما تكون علي الاول علي
 الصحيح لتحصيل بعض ذلك بمطوف غير الفاء **و** ثم **ص** وصحته
 بتقدم طواف ونوي فرضيه والاداء **ش** اي وشرط صحة السمي
 في الحج والمروة ان يتقدم طواف ايا كان واجبا لطواف القدوم
 للمروة والقارن او ركناً لطواف الافاضة والمروة او تطوعاً
 كطواف الوداع وطواف المحرم من الحرم والمردف فيه فلو سمي
 من غير طواف لم يجزه ذلك السمي بلا خلاف بن عرفة والمدف
 شرط كونه بعد طواف لكن ان وقع بعد طواف فرض فيسن
 ان ينوي به الفرض وان وقع بعد طواف تطوع او فرض ولم
 ينو به الفرض وهو ممن يعتد عدم لزوم الاتيان به ولا ياتي
 ذلك الا لبعض الجملة في طواف القدوم فانه لا يسمي بعده فان
 سمي اعاده بعد طواف ينوي فرضيه اي وهو طواف التقدم
 ان لم يكن وقف بعرفة والافات طواف القدوم فيعيد طواف
 الافاضة ان كان قد فعله وسمي بعده ما دام بمكة او قريباً
 منها فان تباعد من مكة قدم فقول المؤلف ونوي فرضيته اي
 علي سبيل السنية لا علي سبيل الشرطية بدليل قوله والاداء
 وقوله ونوي فرضيته اي امكن من الطواف الفرض ولا يرد
 ان غير الفرض ينوي به الفرض وفي قوله والاداء سمي لان
 ظاهره عدم الامر بالاعادة ولو كان قريباً وليس كذلك وما
 ولما قدم المؤلف شروط الطواف علي الدم لا يتبد كونه طواف

عمرة او حج او غيرها شرع بذكر حكم ما اذا فسد الطواف لاعتقد
 شرط من طهارة او غيرها وان الرجوع يجب لنسأدا طوأنه
 ثلاثة لا غير قتال شير الى الاول بقوله **ص** ورجع ان لم يصح طواف
 عمرة **ش** يعني ان المعتز اذا طاف لعمرة طوفا غير صحيح
 بان كان علي غير وضوء ونزل الطواف كله او بعضه عمدا او نسيانا
 فانه يرجع محرم بالبقاء عليه احرامه فيطوف ويسمي وان كان
 حلق راسه فانه يقتدي واليه اشار بقوله **ص** واقتدي لعمته **ش**
 واعاده اذ لم يصادف محلا وان لم يكن حلق لم يلزمه شيئا غيره
 وان كان قد اصاب النسا فسدت فيتمها ويقضيها من
 الميقات الذي احرم منه ويحدي وعليه لكل صيد اصابه الحذا
 قاله في المدونة وعليه فدية للبسه او طيبه ويجزي الاتحاد
 والتقدم علي ما ياتي في قوله واخذت ان ظن الاباحة الخ
 ان يتيد قوله ورجع الحج اذا لم يتطوع بطواف بعد طواف
 العمرة والا فيجزي ولا يرجع كما قيل في الافاضة كما ياتي ولكن
 عليه هنادم ان يتاعد عن مكة لانه سمي بعد طواف غير فرض
 كما تقدم في قوله وصحته بتقدم طواف ونوي فرضيته والافهم
 وينبغي ان يقال ذلك في التقدم **ص** وان احرم بعد سمي به
 فقارن **ش** وان احرم بعد سمي به الواقع بعد الطواف غير الصحيح
 فهو قارن لان الطواف الفاسد ما عدم فالاحرام حينئذ واقع
 قبل الطواف وحيث وقع قبله يكون قارنا ويجهد ايظهر الفرق
 بين هذا وبين ما مر من انه يجب بعد السمي ويكون مقتضاها
 ومغصوم قوله حج لواحد بعمرة لكان تحلله من الثانية تحلالا
 الاولي وقاله **ص** كطواف القدوم **ش** هذا تشبيه في الرجوع
 لاني

لاني صنفته والمضي ان طواف القدوم اذا تبين فساد وقدر وقع
 السمي بعده ولم يبد بعد الافاضة فانه يرجع حاله كذا الرجوع
 هنا في الحقيقة ليس لطواف القدوم بل للسعي فلهذا قال **ص** ان
 سمي بعده واقتصر عليه **ش** ولم يبد بعد طواف الافاضة فلن
 لم يقتصر علي السعي بل اعاده بعد طواف الافاضة اي او بعد
 طواف تطوع لم يرجع للطواف علي ما مر في قوله ونوي فرضيته
ص والافاضة الا ان يتطوع بعده **ش** يعني ان من طاف طواف
 الافاضة علي غير وضوء ونسيه او بعضه حتي وصل الي بلده
 فانه يرجع له وجوبا خلا الا ان يكون طاف بعده تطوعا فانه يجزي
 ولا يرجع له من بلده لان تطوعات الحج تجري عن واجب جنسها
 ولادم عليه واليه اشار بقوله ولادم كما نزل من النية لان اركان
 الحج لا تحتاج لنية وكذا بقيقة افعاله لان الاحرام يشحب عليها
 كما يشحب احرام الصلاة علي افعالها وظاهر كلام المؤلف
 سوا وقع منه نسيانا او عمدا وعليه حمله **ح** واستظهر ببعضهم
 حمله علي النسيان لقول الجزولي في باب جهل من الفرائض
 لا خلاف فيما اذا طاف للوداع وهو ذاك لللافاضة انه لا يجزيه
 انتهى قوله ولادم راجع لقوله كطواف القدوم ان سمي بعده واقتصر
 الحج ولقوله او الافاضة وكذا قوله **ص** حلالا الا من نسا وصيد وكره
 الطيب **ش** اي من طاف طواف القدوم علي غير وضوء فانه يجب
 علي ان يرجع حلالا حتي يهلوف بالبئس ويسمي لانه كما بطل
 طوافه بطل سمي به وكذلك اذا طاف للافاضة علي غير وضوء فانه
 يرجع وجوبا حلالا حتي يطوف طواف الافاضة الا من النساء
 والصيد فيجب عليه ان يحتب ذلك لانه لا يجله من ذلك الا التحلل

الأكبر وهو طواف الافانسة كما يأتي عند قوله وحل به ما بقي واما
 الطيب فيكره ولا فدية عليه في مسه فقوله حلال حال من فاعل
 رجع اي رجع المختار بعد التماس واعنوا الاكثران وطى **ش** يعني
 ان من لم يصح طواف قدومه او افاضته رجع حلالا واكمل كل مرة
 فانه يخرج وباتي بعمره سوا حصل منه وطى ام لا وهو ظاهر كلام
 ابن الحاجب زاد ويحيى وقيل لا عمره عليه الا ان وطى لان العبرة
 لاجل الخل الواقع في الطواف بتقدم الوطى فامران يأتي بطواف
 صحيح لا وطى قبله وهو حاصل في العبرة بخلاف ما اذا لم يطا
 وفي كلام المؤلف شمل انطروجه في الشرح الكبير **و** ان في
 الكلام على الاركان المشتركة بين الحج والعمرة شروح في الركن
 الرابع المختص بالحج فقال **ص** ولج حضور جزعرفة **ش** اي
 والركن المختص بالحج خاصة دون العمرة وقوف بعرفة وكالم
 يكن المراد من الوقوف سناه لغة بل مطلق الطهانية والكون
 بها سوا كان واقفا او جالسا او مضطجعا وكيف ما تصور
 عبر عن ذلك بقوله حضور وانما اكثر استعمال الوقوف لانه
 الافضل في حق اكثر الناس وعالم يكن لموضع منها فضل على غيره
 اذ وقف مع الناس جوبا يشمل جميعها فقال جزعرفة منها
 وازافة حضور اي جزعالي يعني في وازافة جزعالي عرفة على
 معنى من اي الكون في جزع من عرفة اي جزعها لكن المستحب
 ان يقف مع الناس ويكره البعد عنهم وان يقف على جبال
 عرفة والغرب من المضافات حيث يقف الامام افضل والاضواء
 جمع هضبة بوزن ثمة قال في القاموس هو الجبل البسيط على
 الارض او جبل خلق من صخرة واحدة او الجبل الطويل المتجمع

المنفرد

المنفرد قال بن علي واستحب العلماء الوقوف حيث وقف الرسول
 عليه الصلاة والسلام وهو عند الصخرات الكبار المفروضة **في**
 اسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط ارض عرفة ثم ان الواو
 في قوله ولج للاستيف ولج متعلق بالخبر حضور جزعرفة ركن
 للحج **ص** ساعة ليلة النحر **ش** المراد بالساعة الزمانية اي لحظة من
 الزمان لا الساعة الفلكية ثم يصح في ساعة التتوي والاضافة
 وهي على معنى اللام اي ساعة منسوبة لليلة النحر والافرق في
 الاجزائي ان يدفع بعد دفع الامام او قبله لكن الستة ان يدفع
 بعد دفعه ولو نفر شخص قبل الغروب فلم يخرج من عرفة حتى
 غابت الشمس اجزاه وعليه الصدي واهم قوله ليلة النحر ان من
 وقت غارادون الليل لم يجزه وهو من طيب مالك ومعبارة اخرى
 اما وقوفه فصار مع الامام فواجب بحج بالهم اذا تركه وفي عبارة
 لبعضهم والوقوف فصار اي جزع منه كالوقوف ليل وهو واجب
 فيحجر بالهم اي حيث تركه عمدا الغير عذر ووقته من الزوال للفرق
ص ولو مران نواه **ش** هذا بالغة في حضور الضيق المستتر في
 عابيد علي الحاضر المفهوم من حضور ومعبارة اخرى ضمير نواه
 المستتر عابيد علي الحاضر والبارز علي الحضور اي اجزا المار مشروط
 بان ينوي المار الحضور وهذا شيء قد روي عليه ما يأتي من قوله
 لا الجاهل اي ان نوي الحاضر المار لا الجاهل فتقوله لا الجاهل
 عطوف علي هذا المتندر وانما طلت الية من المار دون غيره
 ممن وقف لانه كما كان فعله لا يشبه فعل الحاج في الوقوف اختاج
 الي نية بخلاف من وقف لان نية الاحرام اندرج فيها الوقوف
 كالطواف والسمي **ص** او باغما قبل الزوال **ش** محمول كمتندر عطوف

علي مرفوع داخل في جوار المبالغة ولذلك قيد بكونه قبل الزوال وهو
صادق بما بعد الاحرام الى الوقت المذكور اي ولو حصل مع انما قبل
الزوال اما لو حصل بعد الزوال فالاجزأ باتفاق قال بعض وانظر
لو شرب سكر احيى غاب او اطعمه له احد وفات الوقوف لم ارفه
نصا وانظرا ههنا لم يكن له فيه اختيار فهو كما كفى عليه والمجتون
وان كان له اختيار فلا يجزيه كالجاهل بل اولى **ص** واخطا الجم
بما شرف فقط **ش** اي وكذا يجزي اذا اخطا في رواية الملال الجم اي
جماعة اهل الموسم بان عم عليهم ليلة ثلاثين من القعدة فاحملوا
العدة ووقفوا فوقه ووقع بعاشور من الحجة وتتقلب جميع افعال
الجم ويكون كن لم يخط وقوله فقط قيد في المسلمين اعني قوله
الجم وقوله بعاشور فاحترز به في الاولي عن خطأ الجماعة الكثيرة
واولي المنفرد فلا يجزيه ويلزمه الاقضية الوقوف ما يلزم من فاته
الجم واحترز به في الثانية عن ان يقع وقوفه في الثامن فلا يجزى به
ص لا الجاهل **ش** يعني ان من سب معرفة جاهل بها ولم يعرفها فانه
لا يجزيه اي ولو موسى الوقوف لعدم اشعاره بالخبر والفرق
بينه وبين المغمي ان الجاهل ضوبا من التعريض والاعمال مغاب
واعلم ان الجهل بمعرفة انما يضو المار واما من وقف بها فانه لا
يضوجه له بها وعدا ايئده كلام **ح** **ز** **ص** كبطن عرقة **ش** يشبه
فيما قبله في بطلان الوقوف والمغمي ان من وقف في بطن عرقة
وهي بغم العين وفتح الوا على المواب وهو واديين العلمين
الذين علي حد عرقة والعلمين الذين علي حد الحرم فليست عرقة
من عرقة ولا من الحرم علي المشهور ولما كان بطن عرقة قد يفسر
بالوادي كما مر وقد يفسر بالمسجد كما فسره في الجلاب وليس

الحكم فيها سواء اثار الي غايمة حكمها بقوله **ص** واجزا بمسجدها
بكره **ش** اي واجزا الوقوف بمسجد عرنة بكره للشك فلهو
من عرقة ام لا قال في منسكه وهو الذي يقال له مسجد ابراهيم
عليه السلام محمد يقال ان حايط مسجد عرنة القبلي علي حد
بطنها ولو سقط لسقط في عرنة وببارة اخري وانما قوله الوقوف
في مسجد عرنة مع انه في الكل لاحتمال ادخال جز من الحرم فيه
فان حايطه القبلي وهو الذي من جهة مكة اذا سقط سقط في
عرنة بالنوف وبالقنا تقصيف **ص** وصلي ولو فات **ش** يعني ان
الحاج اذا كان مراهاقا كبا او افاقا اذا قرب من عرقة وعليه
عشا ليلته ان ذهب الي عرقة لا يدرك سجدة ركعة قبل الفجر
وان ترك الذهاب الي عرقة ادرك ركعة قبل الفجر صلي الركعة
قبل الفجر لتقع المشا اذا لان ما بعد الوقت تبع لما يقولو
فانه الوقوف علي المشهور وصدره بن رشد والعراقي
وصاحب المدخل وشعوره واختار المحمدي تقدم الوقوف لان
من قواعد الشرع مراعاة ارتكاب اخف الضررين ولان
ما لا يقضي الا من بعد ينبغي ان يقدم علي ما يقضي بسرعة ط
وببارة اخري وماشي عليه المؤلف قول الاقل وجل اقوال اهل
المذهب تتيم الوقوف علي الصلاة ولو فات ومحل الخلاف في
الحاضر قواما لغاية فيقدم الوقوف عليها وليا الهي الكلام علي
الاركان شرع فيما بين الحج والعمرة وابتد ابسن اولها وهو
الاحرام فقال **ص** والسنة غسل **ش** يعني ان السنة لكل احرام بحج
او عمرة او بها او طلق ولو كاحرام زيد اربع احدها غسل للرجل
والمرأة والكبير والصغير والحائض والنفسا وجعل التواشراح



قوله **متصل** بالاحرام **ش** كسئل الجنة في اتصاله بالرواح من تمتة
السنة ثبته وفيد ايتها فلو اغتسل في اول النهار واحرم من عتبة
لم يحزه قاله في المدونة وكذا الواعظ غدوة واخذ الاحرام الي الظهر
وجعله بعض سنة ثانية اي يسكن الفسل ويسكن اتصاله فلا يفعل
بعضها فسل لا تتلق له بالاحرام قال وجعله في الفسل يصير
السنة منسية علي الاتصال فلا يبيد كلامه حكم الفسل من
اصله انتهى وشار بقوله ولادم الي انه لو ترك الفسل عمدا او نسيانا
او جهلا فانه ينسل بعد ذلك ولادم **ش** ونذب بالمدينة للحلي **ش**
يعني ان من يلزم الاحرام من ذي الحليفة او يستحب له الاحرام معها
فانه يستحب ان يقدم غسله من المدينة ثم يحضي ذاهبا علي النور
لا بالتيا به الي ان يصل الي ذي الحليفة فاذا احرم منها نزع ثيابه
وتجرد منها كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم **ش** ولدخول غير حايض
سنة بطوي ولوقوف **ش** يعني انه يندب الفسل لدخول مكة متحلا
به خولها او في حكم المنسل فلو اغتسل ثم بات خارجا لم يكتف بذلك
ولطلبوبة اتصاله بدخولها يستحب ايقاعه بطوي ان موبها
والا فمن قد ار ما بينهما ولما كان الفسل في الحقيقة للطواف علي
المشهور فلا يومر به الا من يصح منه الطواف لاحايض ونفسا
ويندب ايضا الفسل للوقوف بمرفة متقل بوقوفه ووقته
بعد الزوال فعد ما علي الصلاة وبطلب به كل واقف ولو حايضا
ونفسا سنة ولو اغتسل اول النهار لم يحزه وما قرنا به كلام المؤلف
من ان كلاما من الفسل لدخول مكة ولوقوف مستحب هو الدخ
علي ما يظهر من كلام **ش** ودرج عليه **ش** تنزيه كلام المؤلف مقتضا
عليه وقيل كل منهما سنة ودرج عليه الشارح **وتت** وفي كلاهما

شي

شي ثم انه علي كلاهما يكون قول المؤلف ولد حول الخ مظف علي
مقدراي والسنة فسل متقل للاحرام ولد حول مكة الخ وعلي الدخ
فهو عطف علي بالمدنية هذا ولا يفهم من كلام المؤلف علي **ش**
الفسل لدخول مكة مستحب ان وقوعه بطوي مستحب ثان فلو
قال ويطوي بحرف المظف لا فاد هذا **ش** وليس ان وردا فليكن
ش مطوف علي الحرف في قوله والسنة غسل اي والهيئة الاجتماعية
سنة فلا ياتي ان التحد من الخيط واجب والا رايته بالوسط
بدليل قوله ورد الا ما قاله صاحب القاموس الا ان المكنة وبوت
والنيلين عياض في قواعد كمال التكرار التي لها عتب يستتر
بعض التدم وقال **ش** المراد بالنيلين الحدوة والمداس واما الزرني
والصرارة قال بعضهم وهي التاسومة فلا يجوز لبسها الا لضرورة
وجيد يفتي انتهى وينبغي ان يفتي بما في كان عوض الساتر
فيها كالقنابل كما ياتي **ش** تقليد هدي ثم اشارة **ش** اي ومن
السنة لمن اراد الاحرام ان يقلد الهدي الذي معه تطوعا او كما مضى
واما يلجج بعد الاحرام فلا يقلد الا بعد كما قال ودم التمتع
يجب باحرام الحج ثم اشارة ولم يذكر الحليل لانه مستحب كما ياتي وليس
شي من ذلك من سنن الاحرام خلافا لبعضهم حيث جعله من سنة
وقال ان هذه سنة مركبة من ثلاثة اشياء تقليد واشارة وركوع **ش**
بل انما ذكر ذلك المؤلف تبيينا علي ان السنة للمحرم تقديم التقليد
علي الاشارة وتقديمها علي الركوع كما هو من وجب المدونة خلافا
لما في المبسوط من تاخيرها عنه قوله وتقليد هدي اي ماشاة
التقليد وهو الابل والبقول لا الغنم كما ياتي في اول كلامه علي
ما يوافق اخره **ش** ركعتان **ش** ظاهر كلامه ان السنة الاحرام **ش**

عقب نفل ولا اقال **ص** والغرض **بجذش** والذي يدل عليه ما
في التوضيح ان اصل السنة يحصل بالاحرام عقب الفريضة والمستحب
ان يكون اثرنا فلة ليكون للاحرام صلاة تخصه وقال **ن** ركعتان
هذه السنة الثالثة بالنسبة الي من لم يقلد ولم يشمروا بالنسبة
الي من قلد واشهر في السنة الرابعة **ص** يحرم اذا استوي والمشي
اذا مشي **ش** اي وبعد الفراغ من الصلاة يحرم الراكب اذا استوي
علي دابته ولا يتوقف علي مشي راحته علي المشهور والمشي
اذا مشي ولا ينتظر ان يخرج الي البيات ان قوله يحرم اذا استوي
بيان للوقت الذي يحرم فيه وما تقدم بيان لما ينقذه والظاهر
ان هذا علي جهة الاولوية وانه لو احرم الراكب قبل ان يستوي
واحرم الماشي قبل مشيه كفاه ذلك **ص** وتلي **ش** السنة مقارنتها
للاحرام اي وان كانت واجبة في نفسها وتجديدها مستحب
ومعني التلية الاجابة اي اجابة بعد اجابة وذلك ان الله تعالى
قال الست بركم قالوا بلي فلهذا اجابة واحدة والثانية اجابة
قوله تعالى واذن في الناس بالجم يقال ان ابراهيم عليه السلام لما
اذن بالجم اجابه الناس في اصلاب ابايع فمن اجابه مرة جم مرة
ومن زاد زاد فاعني اجبتك في هذا كما اجبتك في ذلك واول
من لبى الملايكة وكذا اول من طاف بالبيت **ص** وجددت لتغير
حال وخلف صلاة **ش** يحتمل انه من تمام السنة قال بعض وهو
الظاهر والسنة التلية ولو مرة وهو الذي تقدم لان فرج
اي فيكون تجديدها مستحبا لبعض الفقهاء وبين وكفي مرة
وما زاد عن ذلك مستحب او التحديد هو سنة كما قاله شاش
وعليه فكون التلية من اصلها واجبة واللام في لتغير يعني

عند

عند كتيام وتزول وسلاقات رفاق وخودك وتكر الصلاة
ليشمل التأفلة ويكره الاجابة بالتلية في غير الاحرام واما اجابة
الاجابة للنبي عليه السلام فمن خصايصه **ص** وهل كلمة او
للطواف خلاف **ش** يعني ان من احرم يحرم فردا او قارنا هل
يستمر يلبس حتى يدخل بيوت مكة فيقطع التلية فاذا طاف
وسمي عاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفه ويروح
الي مصلاها هذا مذهب الرسالة وشهره بن شيراز ولا يزال
يلبي حتى يبتدي بالطواف وهو مذهب المدونة خلاف
وحمل كلامه علي المحرم يحرم احترازا من احرم بمرة وسبب ذكره
المؤلف بعد قوله وعثر الميثاق **الح** وان تركت اوله فدم ان
طالب **ش** يعني ان من ترك التلية لما احرم قليلا ناسيا لها شتم
تذكر فانه يلبي ولا شيء عليه وان تطاول ذلك لزمه دم ولو
رجع ولبي لا يسقط عنه خلاف لابن عتاب وابن بابة مع
ومنهوم اوله لو اتي بها اوله ولو مرة علي لابي الحسن مع ترك
لا دم عليه وقوله وان تركت اي عمدا او نسيانا ومثل الطول
ما اذا تركها جملة **ص** ومتوسط في علوصوته وفيها **ش** يعني ان
المكبي يسن له ان يتوسط في علوصوته فلا يرفعه جدا حتى
يعثره ولا يخفقه حتى لا يسمعه من يلبس وكذا يسن له ان
يتوسط في التلية فلا يكثرها جدا حتى يلحقه الضجر ولا يترك
جدا حتى يعثر المقصود منها وهو التسمية وهذا في حق
الرجل واما المرأة فانما تسمع نفسها لان صوتها عورق
يخاف منه الفتنة **ص** وعادها بعد سعي **ش** اي وعاد التلية
استجابا بعد فراغ سعي اي وطواف واثار بقوله **ص** وان بالسجد

ش الى انه يرفع صوته بالتلبية وان كان بالمسجد الحرام ومسجد من
لان ذلك يكثر فيها فلا يلزم اشتهاا لملي به لك واهل مكة في
التلبية كغيرهم بخلاف غيرهما من المساجد فيسبح نفسه بها ومن
يليه ليللا يشتهر بذلك **ص** لروح مصلي عرفة **ش** اي ولا يزال يلي
بعد السبي لروح مصلي عرفة بعد الزوال فيقطع ولا يعود اليها
عليه ما رجع اليه ملك وثبت عليه وكان ينبغي ان يقول لو صوله
اي لو صول مصلي عرفة وللزوال ايضا ولا بد من الا مربي فلو
وصله قبل الزوال لي للزوال او زالت عليه الشمس قبل وصوله
لي لو صوله فيقبل الا قضاها ومصلي عرفة هو الذي يقال
له مسجد ابراهيم ومسجد عرونة بالنوف ومسجد نورة فهي اسما
لمسبي واحد وهو الذي علي يمين الناحية الى عرفة ولما بين مبرا
التلبية لمحرم الميثاق ينج وتنهاه بين سدا المحرم به من مكة
لما لفته له دون تنهاه لواقفته له فقال **ص** ومحرم مكة يلي
بالمسجد **ش** اي ومحرم مكة سواء كان من اهلها او قريبا ولا يكون
الا بحد حرمه كما تقدم في قوله ومكانه له للمقيم مكة يلي بالمسجد في
ابتداء امره ثم هو في انتهاءه كما سبق في غيره وهو روح مصلي
عرفة قال فيها وحكم من افسد الحج في قطع التلبية وغيرها حكم
من لم يفسده ولا نوع محرم الحج كما يدي عليه الي قسرين نوع
محرم العرة الي قسرين ايضا بحسب طول المسافة وقصرها
فقال **ص** وعتمر الميثاق وفايت الحج للحرم **ش** الواو عيني الو هو
منصوب عطوف علي قدر اي وعتمر الميثاق مدرك الحج اوقات
الحج يلي للحرم قاله في الله وثمة لا الي روية البيه خلافا لابن الحاجب
وفي هذا من التكلف لا يخفى فلو قال وعتمر الميثاق وان

لغوات

لغوات الحج للحرم سلم من هذا وشمل قوله وعتمر الميثاق المقيم
الذي معه نفس حيث فعل ما يندب له **ص** ومن الجمرة والتتيم
للبوت **ش** عطوف علي المعني اي والمعتمر من الميثاق ومن الجمرة
والتتيم فانه يلي الي دخول بيوت مكة لقرب المسافة **ص** والطواف
المشي والاقدم لقادرم بيده **ش** اي ومن سنن الطواف المشي
فلو ركب او جلي الطواف وهو قادر علي المشي ولم يده فاف
عليه دما واما العاجز لادم عليه قال مالك الا ان يفتق فاجب
الي ان يعيد بخلاف المصلي بالساق فلا شيء عليه لانه با شرفه
بنفسه بقدر طاقة والطايف محمولا انما طاف حاسله ولكن
اكتفي به لانه غاية قدره والسبي كالطواف في جميع ما ذكره
قال المؤلف وللطواف والسبي المشي الخ لو نى بالميلتين قال
مالك في الموازية من سبي راكبا من غير عذر اعادة سبيه ان كان
قريبا وان تباعد وطال اجزاه هدي ثقله بن يونس وثقله
الباقي عن بن التاسم **ص** وتثليل جديهم اوله **ش** هذه هي الستة
الثانية من سنن الطواف وهي تثليل الحجر الاسود بالنم في الشوط
الاول وتثليله فيما عداه ستمح ولا بأس باستلامه بغير طواف
ولكن ليس ذلك من ثبات الناس وقوله بغير صفة كاشفة اذا
يكون التثليل الا به ويكره تثليل المصحف وكذا الحجر والمتمتع
ان استحاطه مكروه **ص** وفي الصوت قولان **ش** اي وفي ابا حنيفة
وكما هي قولان **ص** وللذخيرة لمسبي ثم عود ووضع علي فيه
ثم كبش **ش** اي فان لم يتد وعلي تثليل الحجر فانه يحبس بيده ان قدر
ثم يضعها علي فيه من غير تثليل علي المشهور فان عجز فانه يحبس
بعود ثم يضعه علي فيه من غير تثليل فلا يلقي العود مع المكان

اليمولا اليد مع امكان التثليل بالضم ثم ان محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم
كبر فقط ومضى في اشارة اليه بيده ولا رفع لها على مذهب المدونة
واقترعها في قواعد الاشارة مع التثليل والاكثرون على غيرها
وما قرئ به كلامه من انه لا يأتي بالتثليل الا بعد العزم مما قبله
هو مناسب في توضيحه لظاهر المدونة متروضا به على ظاهر
كلام من الحاجب **ص** والدعا بلا حد **ش** انما رجعت الى السنة الثالثة
من سنن الطواف ومثله الذكر والصلاة على النبي عليه السلام كل ذلك
بلا حد قال في شرح العدة والمستحب ان يطوف بالباقيات
الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
البر وبغير ذلك من الاذكار ولا يقرأ وان كان التران المجد
افضل الذكر لانه لم يرد انه عليه السلام قواني الطواف فان قل
فليس التذاة لبلا يشغل غيره عن الذكر انتهى **ص** ورسول رجل في
الثلاثة الاولى **ش** هذه هي السنة الرابعة من سنن الطواف
يعني ان من احرم من الرجال من الحيات حج او عمرة يسن في
حجته الرملة في الاشواط الثلاثة من طواف القدوم او من طواف
العمرة الركنين ولا دم على تاركه ولو عمدا على المشهور والرسول
ان يثيب في مشيه وثبا خفيفا يهزم منكبيه وليس بالوثب الشديد
ولا رمل على النساء في اطوافهن ولا هرولة في سعيهن ولا فيها
بعد الاشواط الثلاثة الاول ولو تاركه من الاول عامدا او
ناسيا ولا يكون اتيا بالسنة ان فعل كن قرا بالسورة في آخر
ركعته ولا يجزيه عن الاولين **ص** ولو مرضيا وصيبا حلا وللزوجة
الطاقة **ش** اي ويسن الرمل ولو كان الطائف مريضا وصيبا حلا
كل على دابة او غيرها فيرسل الحامل ويحرك الدابة كما يحركها يطن

محسور

محسور والمطلوب في الوصل للزوجة الطاقة فلا يكف قوتها ويكره
الطواف مختلطاً بالنساء والجمود على الركن واستلام الركنين اللذين
يليان الحجر وكثرة الكلام وقراءة القرآن وانشاء الشعر الا ما خف
كاليتين اذا اشتد علي وعطشوا الشرب والبيع والشراء ونقطة الرجل
فيه وانتقاب المرأة والركوب لغير عذر وحسرا لمنكبين والطواف
عن الغير قبل الطواف عن نفسه ابن راشد وفي بعضها خلاف **ص**
ولما اتمى الكلام على سنن الطواف شرع في سنن السعي وهي على
ما ذكرهنا اربع ولا دم في تركهن وتقدم ان من سنة المشي وحكمه
في الدم وعدمه حكم الطواف فيه فقال **ص** والسعي تثليل الحجر
ورقيه عليهما كرامة ان خلا **ش** اي ومن سنن السعي تثليل الحجر الاسود
حين فراغه من الطواف وركعتيه ثم يبرز من فيشرب منها ويدعوا
بما احب ثم يخرج من اي باب شا ويستحب من باب بني مخروم وهو
باب الصفا القريب ومن سننه الرقي على الصفا والروقة للرجل
لا سيما ما بينهما والمرأة ايضا ان خلدا الموضع من الرجال
والا وقعت اسفلها وقوله ان خلا اي كل محظا ولذا لم يتل ان غلبا
واتي بالثاف ليرجع الشرط لما بعد ما وليلا يلزم على المطف
الجرح عدم الحار ولو قال وقيا مه عليهما كان اولي لانه لا يلزم
من الرقي القيام كما هو المستحب **ص** وسراعي بين الاخضرين فوق
الرسول **ش** السنة الثالثة من سنن السعي الاسراع في حق الرجال
فقط بين الميئين الاخضرين فوق الرسول في الطواف قال سند سيا
شديد احيدا وهما اللذان فيلجدا المسجد الحرام على يسار الداهب
الي الروقة او هما في ركن المسجد تحت سارية باب علي والثاني بيده
قبالة رباط العباس وشميلان اخرا على يمين الداهب في مقابلة

والاكل

الميلين الا ولين وما ذكره المؤلف من ان ابتد الخب من عند الميل
في ركن المسجد نحو في المواق ومن عرفة وبه يرد اعتراض **ح** من
ان ابتد اوه قبل الميل الا خضر الملق في ركن المسجد بخمسة اذرع الخ
والميل في الاصل اسم للمرود وسما ميلين له فمما يشبه المرودين
ص ودعا **ش** يعني ان السنة الرابعة من سنن النبي الدعاء عند الرقي
علي كل سحر ومبارقة اخرى والسنة الرابعة دعاء لم يجد مالك فيه
حدا وهذه السنة عامة في حق من يركي عليها ومن لا يركي خلافا
لما ذكره بعضهم **ص** وفي سنة ركعتي الطواف او وجوبها تزد **ش** انتق
المدح علي عدم ركعتيها ولا خلافا في شروعيتهما واختلف في
ذلك بالسنة والوجوب سوا كان الطواف واجبا او تطوعا والتايل
بالاول عبد الوهاب وبالثاني ابا جري ولم يعتبر القول بتبعية
للطواف من وجوب وندب وهو قول الابهرمي ومن ردد ولو اغتر
لقال وفي سنة ركعتي الطواف ووجوبهما والتبعية للطواف وانه
انما لم يمول عليه لان عرضه الاشارة بالتردد والابهرمي ليس
من اختلف بين اي فليس من يشيروه بالتردد ووجه وجوبهما
علي القول به مع ندب الطواف انهما لما كانتا ثابتين له فكأنهما
من تيممه وبالشروع فيه كانه شارع فيهما فذلك وجب الاثبات
بهما **ص** وندب بالاحرام بالكافرون والاخلاد **ش** يعني ان القارة
تستحب في ركعتي كل طواف بسورة قل يا ايها الكافرون بعد ام
القوان في الركعة الاولى وسورة الاخلاص قل هو الله احد مع
الخاتمة في الثانية كما تستحب القارة لذلك في ركعتي الاحرام وانما
استحب القارة بعتين السورتين لاشتغالها علي التوحيد بين النبي
والعلمي فان السورة الاولى اعتقاد علمي فان عني قوله لا عبد

لا افعل كذا والا خلاص اعتقاد علمي فتقوله كذا الاحرام تشييد
في القارة بالكافرون في الاولى وبالاخلاص في الثانية لا في
سطلق القارة وذكر الكافرون بالواو علي الحكاية **ص** وبالكتاب
ش يعني انه يستحب اتباع ركعتي الطواف في التمام وظاهره
داخله أي البناء المحيط به وهو قول ضعيف وانما المراد خلف
البناء الذي علي التمام فان التمام هو المحجر ففتح الحاء والجيم اي
المحجر الذي قام عليه سيدنا ابراهيم حين امره الله ان يؤذن
للناس بالحج وقال في التشييد وفي سب وقوف ابراهيم عليه
السلام علي المحجر قولنا احدهما انه وقف عليه حين غسلت
له زوجة ابنه راسه في قصة طويلة وهذا مروي عن ابن مسعود
وابن عباس والقول الثاني انه قام عليه لينا البيت وكان اسماعيل
يناوله الحجارة قاله سيد بن جبير **ص** ودعا بالملتزم **ش** اي وندب
دعا بلا حد بالملتزم بعد الطواف وركعتيه وهو ما بين ابا
والجهد الاسود في الموطا بين الركن والتمام فيلتزمه ويقف
واضعا صدره ووجه وذراعيه عليه باسطا كفيه كما كان
ابن عمر يفعل ويقول راي المصطفى يفعل كذلك بن جبير تمت
مالك يستحب ذلك مالك وهو المختوم ايضا بن عباس هو
الملتزم والمدعي والمقود بن فرحون وسبى العظيم لانه
يدعي فيه علي الظالم فيحطم **ص** واستلام المحجر اليما في بعد
الاول **ش** اي وندب في كل طواف واجب او تطوع استلام المحجر
الاسود اي تقبيله وليس الركن اليما الذي يتوسط بينه وبين
المحجر ففتح الحاء كنان في اخر كل شوط بعد الشوط الاول
وهي الاطواف الستة واستلامها في الشوط الاول سنة سحر

تقدم للموت لكن في الحجر الاسود ويؤخذ الحكم في اليماني من هنا
لنفيه عنه الاستيابة فينتهي السنية اذ لا يتوهم الوجوب ومن
اقتضاه علي الركبتين يعني عدم استلام الشايبين والتكبير عندها
وقول بن الحاج يكرأ اذا اذاعها الكره بن عرفة قال بعض لكن
منه ابو الفرج في حاوية ومباراة اخري يقدح قوله واستلام
الحجر على اي وتقييل الحجر الاسود واستلام اليماني فيما عدا الاول
مستحب وفي الشوط الاول سنة **ص** واقتضاه علي تلبية الرسول
عليه السلام **ش** يعني انه يستحب الاقتضاه علي تلبية المصطفى
وهو ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والثناء
لك والملك لا شريك لك قال مالك والافتقار عليها افضل
وعنه كراهة الزيادة وعنده ابا حنيفة زاد عمر ليك ذا
النرا والفضل الحسن ليك ليك مرهوبانك ومرغوبانك
وابن عمر ليك ليك ليك وسعديك والخير بيدك ليك والرضا
ليك وليك واخواته مصادره عند يسوية شاة لفظا معناها
التكثير والتكبر الدائم كقوله تعالى ثم ارجع البصر كوتين ارجعه
دايما فلا توافي السامعون لان التلبية اول مراتب التكرار فدل
لها عليه ومذهب يونس انه اسم مفرد قلبت الغيبة ياكلميك
ولد يك والمختار كسران علي فتوحها من ان الحمد لانه ثناء واخبار
مستأنف والفتح قليل لما قبله ومعني ليك الاجابة اي اجابة
بعد اجابة او اللزوم والاتقيا منفع علي الطاعة من لب بالمكان
اقام به **ص** ودخول مكة **ش** قال سيدي زروق يستحب للاتي
مكة اربع نزوله بذي طوي وهو الوادي الذي تحت التبية العليا
ويسمي الزاهر واغتساله فيه ونزوله مكة من التبية العليا وسبته

بالوادي

بالوادي المذكور في باب مكة **ص** والبيت **ش** عطوق علي مكة
اي ويستحب دخول البيت لا وان ياتي البيت كما تقدم المواق وظا **هـ**
جواز دخوله ولوليله واقرار النبي صلى الله عليه وسلم المنافع بيد من
هي معه حيث اعتد للنبي بقوله بانه لم يفتح مكة الا في الجاهلية
ولا في الاسلام الخ جبر وتنطيط لحاظه فلا يكون فيه دليل
علي كراهة دخوله لمكة **ص** من كذا كذا في **ش** اي ويستحب دخول
مكة من كذا لمن اتي من طريق المدينة كان من اهلها ام لا وهو
مراده بتزوله لدني لا كذا في فقط وكذا هي التبية اي الطريق
الصغرى التي باعلا مكة التي يهبط منها الي الايطم والمقبرة
تحتها عن يمينك وانت نازل منها فاذ انزلت اخذت كذا انت الي
المسجد قاله في توضيحه والمقبرة عن يمينك لعله في الزمن
المتقدم واما اليوم فبعضها علي اليسار وبعضها علي اليمين
وكذا ابالد وفتح الكاف وانما استحب لمن اتي من طريق المدينة
ان يدخل من كذا لانه الموضع الذي دعا فيه ربه ابراهيم بان
يجعل لقيدة من الناس يقوي اليهم فتيل له اذن في الناس بالجمع
يانوك رجالا الاية الاثني اية قال ياتوك ولم يقل ياتوني **ص**
والمسجد من باب بني شيبه **ش** اي وما يستحب لا خول المسجد
الحرام من باب بني شيبه وهو المعروف الان بباب السلام
ويستحب الخروج منه من باب بني سهم وخروجه من كدي كدي
بضم الكاف والتصور هي التبية التي باسفل مكة اي وما يستحب
الخروج للمدي من مكة من كدي فقد خرج منها النبي عليه السلام
الي المدينة ويعرف بباب بني سهم ومباراة اخري وخروجه يعني
المدي ايضا وهو ظاهر كذا هم ومن جهة المعني ايضا من

كدي وهي الشبهة الوسطي التي بالنفل مكية مضموم الكاف ممنون
 مقصورا مضبوطة الجيم **مور** وركوعه للطواف بعد المغرب قبل
 تنقله **ش** اي وندب لمن طاف بعد العصر وقتنا يؤخر الركوع لحل
 النافله بالمغرب فانه يستحب ان يركع ركعتي الطواف بعد صلاة
 المغرب قبل تنقله للمغرب فالاستحباب منصب علي كون الركوع
 للطواف قبل التنقل واما كونه بعد المغرب فاستحبابه علوم من
 كراهية النافله قبل صلاة المغرب وليس في كلام المؤلف انه يؤخر
 الطواف للمغرب وقد نص محمد ان الاحب لمن جاء بعد العصر
 ان يقيم به في طوي حتي يسي ليصل بين طوافه وركوعه
 وسيله فان دخل فلا بأس ان يؤخر الطواف حتي تغرب الشمس
 اي ويصلي المغرب فيركع ويسمي الخ ما تقدم عند قوله ودخول
 مكة فصار الخ وظاهر كلام المؤلف يشمل من طاف قبل البلوغ والنزول
 ومن طاف بعده وان كان المستحب لمن دخل قبل المغرب ان يؤخر
 الطواف حتي يصلي المغرب **ش** اي وما يستحب ان يركع
 ركعتي الطواف بالمسجد الحرام وان يكون ذلك خلف المقام
مور ورسول محرم من كالتنظيم **ش** الكلام السابق في سنة البذل فبين
 طاف للتقدم وقد اخرج من الميقات وهذا فيمن لم يحرم من
 الميقات او لم يطف للتقدم فقوله من كالتنظيم متعلق بمحمد
 لا يرسل والمعني ان الرجل اذا اخرج او عمرة او حجها من الجمرات
 او من التنعيم فانه يستحب له ان يرسل في طوافه للتقدم في الاطواف
 الثلاثة الاول وكذلك يستحب لمن رافقه اي اضافته الوقت
 وخوفه من لم يطف للتقدم كناسي له ومحمد من مكة ليلا او افاقا
 ان يرسل اذا طاف طواف الافاضة في الاشواط الثلاثة الاول

عليه

والله اشار بقوله **مور** او بالافاضة لمراعاة **ش** اي وخوفه فلو
 ادخل الكاف او قال كن لم يطف للتقدم وكان احسن ليعلم من
 فقد شرطه او ساءه او قهره تركه اما لو طاف للتقدم وترك الرمل
 شيئا او عمد افلا يرسل لا فاضته **مور** لا تطوع ووداع **ش** يعني
 ان من طاف طوافا تطوعا او طاف للوداع لا يستحب الرسول
 في حقه لعدم الوارد فيه اي يكره الرسول فيهم وعطف الوداع علي
 التطوع من عطف الخاص علي العام **مور** وكثرة شرب ما زعم ونقله
ش اي وما يستحب لكل من مكة ان يكثر من شرب ما زعم ويتوفا
 وينتقل به ما اقام بمكة ويكثر من الدعاء عند شربه وليقل اللحم
 اني اسالك علما نافعنا وشنا من كل داء وصح ما زعم كما شرب له
 ابن عبيدة من المتقدمين والحافظ الذي طاف من المتأخرين
 وقال فيه الحاكم صحيح الاسناد وقال الحافظ بن حجر بعد ذكر
 طريقه انه يصلح للاحتجاج به علي ما عرف من قواعد الحديث
 وحديث الباذنجان باطل لا أصل له ويستحب ايضا نقل ما زعم
 من مكة لغيرها من بلاد الاسلام ويستحب ان يتروا منه الي
 بلده كما في الترمذي عن عايشة انها كانت تحمل ما زعم وتخير
 انه عليه الصلاة والسلام كان يجله **مور** والسمي شروط الصلاة
ش هذا سطوف علي المندوب قبله اي وندب للسمي شروط
 الصلاة باعد الاستقبال لعدم امكانه ولو انتقص وضوه
 او تركه حداثا او ما به حقت استحب له ان يتوضا ويصلي فان
 اتم سببه ترك اجزاه واستحب استقباله بالوضوء ولم يره تحلا
 بالوالاة الواجبة في السعي لبيارته **مور** وخطة بعد ظهر السابع
 بمكة واحدة **ش** اي وندب خطبة بعد ظهر يوم السابع بمكة واحدة

من

قف

ولا يجلس في وسطها على المشهور فيقتطعها بالليلية ان كان
محرما وياقي الخطب يقتطعها بالتكبير قاله بعضهم وقيل ان
ويجلس بينهما وهو ارجح من القول الذي في عليه المؤلف **انظر**
ص خبر الناسك **ش** اي يجزئ في الخطبة بالناسك التي تفصل بينها
الي الخطبة الثانية من خروجهم الي منى وصلاتهم بها الظهر
والعصر والمغرب والعشا وسببهم ليلة عرفة وصلاتهم الصبح
صبيحتها عني وعنه وهم الي عرفة بعد طلوع الشمس
وتحريفهم علي النزول بنمرة **ص** وخروجه لني قدر ما يدرك
بها الظهر **ش** اي وندب خروجه يوم الثامن ويسمي يوم
التروية لني ويكره الخروج اليها قبل يومها والي عرفة
قبل يومها ولو بتقديم الاثقال والمسح ان يخرج بعد
زوال الثامن ومن به او بدا بته ضعف بحيث لا يدرك
آخر الوقت المختار اذا خرج بعد الزوال يخرج قبل ذلك قدر
ما يدرك بها الظهر في اخر المختار اذا لا يجوز له تاخيرها الي
الضروري وظاهر قوله ما يدرك بها الظهر ولو وافق بين
جمعة وهو كذلك عند الجمهور فانه الافضل للمسافر
واما المقيمون فتجب عليهم التخييل في الحاج فيصلي
الصلوات لوقتها قصر او بيت بها ولا دم في تركه وهو
عني قوله وبياته بها ليلة عرفة وصلاته الصبح بها وسبب
لعرفة بعد الطلوع ونزوله بنمرة اي وندب سيره لمرقة
بعد طلوع الشمس ولا يجاوز بطن محسوبي تطلع الشمس
علي يبرلان محسوبي حكم مني ولا باس ان يقدم الضيف
ومن به علة قبل الطلوع ويندب للامام وغيره النزول بنمرة

وهي

وهي بنت النوف وكسر الميم وهو مكان بمعرفة فيضرب
خبايه اوقية كما فعل النبي عليه السلام **ص** وخطبتان بعد
الزوال **ش** هذا مطوف علي المنى وب قبله والمشهور ان
الخطبة الثانية من خطب الحج وهي التي تقع يوم عرفة يسميها
تكون بعد الزوال لا قبله يجلس في وسطها يعلم الناس فيها
صلاتهم بمعرفة ووقوفهم بها وسببهم بنمرة وجمعهم بها
بين المغرب والعشا ووقوفهم بالشعر الحرام واسراعهم بوادي
محسوبي حرة العتبة والحق والتقصير والنحر والذبح
وطواف الافاقة فلو خطب قبل الزوال وصلي بعده اجزاه
ابن عرفة لو صلي بغير خطبة اجزا ابو عمران اجماعا لقوله
وخطبتان اي خطبة يجلس بينهما والخطبة الثالثة لم يذكرها
المؤلف ولعله ترك الناس اليوم لها في الحادي عشر من ذي
الحجة بعد الظهر واحدة يعلم فيها حكم بيت منى وكيفية
الذي وما يلزم تركه او بعضه وحكم التخييل والتاخير وتخييل
الافاقة والتوسعة في تاخيرها وطواف الوداع ونحو ذلك
ص ثم اذن **ش** اي ثم بعد الخطبتين اذن لا عند جلوسه ولا
قبلها وفيها او بعد ما ولا في اخرها بحيث يفزع منه مع
فراغ الخطبة خلافا لزامي ذلك ويقيم والامام جالس
علي المنبر **ص** وجمع بين الظهرين اثر الزوال **ش** اي ثم اذا اذن
بعد الخطبة يوم عرفة يجمع بين الظهرين اي الظهر والعصر
بمعرفة جمع تقديم باذان ثاثة واقامة للمصركا فهو مذهب
المدونة قال في الجلاب وهو الاصح وقيل باذان واحد
وبه قال بن القاسم وابن الحارثون وابن المواز ابن جيب

لا ينبغي لأحد ترك جمع الصلاة بين بركة ويصلي ظهرا ولو وافق
جمعة انتهى قال في الذخيرة جمع الوشيء بالكا والياء يوسف فسأله
ابو يوسف عن إقامة الجمعة بمرقة فقال مالك لا يجوز لأنه عليه
السلام لم يصليها في حجة الوداع فقال ابو يوسف قد صلاها لأنه
خطب خطبتين وصلي بهما ركعتين وهذه جمعة فقال مالك
اجهر بالقراءة كما يجهر بالجمعة فسكت ابو يوسف وسلم وفي عبارة
اخرى وفي تغيير المؤلف الاسلوب بقوله ثم اذن وجعل الإشارة
الى ان حكم الأذان والجمع مخالف لحكم ما قبله وما بعده وهو لا شك
اذا الحكم في كل منهما السنة لا الاستحباب **ص** ودعا وتضرع للغروب
ش يعني أنه اذا فرغ من الجمع بين الظهرين بمرقة فانه يقف للدعاء
بهارا كباوا لما شي واقفا للشيخ وللتمديد والتحليل والمصلاة
علي النبي عليه الصلاة والسلام متضرعا الى الغروب ثم دفع الى
المزلة هكذا فعل النبي عليه السلام وقد قال عليه السلام
افضل الدعاء دعاء يوم عرفة **ص** وقوفه بوضوء ركوبه به ثم
قيام **ش** اللعب **ش** اي وما يندب وقوفه علي وضوء يكون علي
أجل الحالات وركوبه به لوقوفه عليه السلام كذلك ولكونه
اعون علي مواصلة الدعاء واقتوي علي الطاعة ويحل النبي علي
اتخاذ ظهوره واب كراسي علي ما اذا حصل الدابة شقة
ولذلك لو حصل لها ضرر او عذمت استحب القيام مع القدرة
علي الاقدام للرجال دون النساء **ص** وصلاة بمزلة المشايخ
ش قال فيهما ومن دفع من عرفة حين غروب الشمس ولم يكن به
علة ولا بدابة وهو يسير بين الناس فلا يصلي المغرب
والنساء الا بالمزلة فان صلي قبلها اعاد اذ اتاها لان النبي

عليه

عليه الصلاة والسلام قال الصلاة اما بك قبل لماك فان اتى
المزلة قبل الشفق قال هذا اما لا اظنه يكون ولو كان ما
اجبت له ان يصلي حتي يغيب الشفق وهكذا قال بن القاسم
وابن حبيب لا يصلي حتي يغيب الشفق انتهى ولا يستقل قبل
الصلاة بشي ولو خشي خيفاً ثم ان ظاهراً كلام المؤلف ان صلاة
بمزلة مستحبة مع انه خلاف المذهب من انه سنة لا يقال
انما حكم بالنسب علي صلاتها بالمزلة غير مجموعين فلا ينافي
ان جميعاً سنة لاننا نقول صلاة غير مجموعين تخالف للسنة
فيكون مكروها ولا يكون مندوباً وهذا اذا وقف مع الامام
وسار مع الناس او لم يسرعهم لغير عجز فان لم يقف معه بان لم يقف
اسلاً او وقف وحده فانه لا يجمع بالمزلة ولا يصليها ويصلي
كل صلاة لوقتها بمنزلة غير الحاج بالكلية وان وقف مع الامام
وتأخر عن السير مع الناس لم يجز صلاتها بعد الشفق اي في اي
محل اراد وسيا **ش** وبيانه بها **ش** يعني وما يستحب المبيت
بالمزلة فان تركه فلا شيء عليه واما التزول بها فمضروا يجب
ان تركه لونه الدم واليه اشار بقوله **ص** وان لم ينزل فالدم **ش**
قال المؤلف في مسكه والظا هو لا يكفي في التزول اناقة البعير
بل لابد من خط الرجل **ق** قال **ح** وهذا ظاهر اذا لم يحصل لبث
اما ان حصل ولو لم يخط الرجل اي بالفضل فالظا هو انه كاف
كما يفعله كثير من أهل مكة وغيرهم فينزلون ويصلون ويتعشون
ويلبثون النهار وييامون ساعة وشاذهم علي الدواب
ثم لا يجوز ذلك لما فيه من تعذيب الحيوان انتهى ومن ترك التزول
من غير عذر حتي طلع الفجر لونه الدم ومن تركه بعد فلا شيء عليه

ولو جاء بعد الشمس عند بن القاسم فيها كما هو حاصل كلام
سند فقوله وبيانه بها اي القدر الذي عليه الواجب مستحب
لان التزول بقدر ما يحيط الرجال واجب سواء حطت بالفعل
ام لا **ص** وجب وقصر الاداء بها **ش** يعني انه يسير لكل حال بمزدلفة
ان يجزى بين صلاة المغرب وصلاة العشاء في اول وقت الثانية
ولو من اهلها ويتصور العشاء فقط للسنة اذ ليس هناك مسافة
النقص في حق المكي وخوفه وتقدم في باب قصر الصلاة انه قال
الا مكي في حروجه لعرفة ورجوعه فما هنا تكراره والاستثنائي قول
المؤلف الا اهلها راجع للقصر فقط اي وقصر الا ان يكون من اهل
مزدلفة فانه يتم العشاء **ش** يعني وعرفة **ش** اي كمال في مني جمع الظهور
والشاي سلقا ويتصور الا اهلها والحال في عرفة كذلك يجمع سلقا
ويتصور الا اهلها وكان كان الجمع بمزدلفة خاصا بمن دفع بدفع الياض
من عرفة وهو يسير بين الناس اما من به او يد ابته علة فانما اليه
بقوله **ص** وان عجز بعد الشفق ان يفرض الامام **ش** اي وان عجز عن
لحاق الناس بالسير بعد وقوفه بهم فيجمع بعد الشفق في اي حال ان
وقف وتفرض الامام فقوله ان يفرضه بن الحاجب انه وقف ولما
في المناسك وهو الصواب ومن لم يقف معه صلى صلاة لوقتها على
المسحور واليه اشار بقوله **ص** والا فكل لوقته **ش** اي وان لم يقف
مع الامام بعرفة بل وقف بعده فانه لا يجمع بل يصلي كل صلاة في
وقتها المختار لان الجمع انما شرع لمن وقف مع الامام **ص** وان قد بتا
عليه اعادها **ش** الضمير في عليه يرجع للشفق او كمال الجمع اي وان قد
المغرب والعشاء على الشفق كان عاجزا لم لا وقف مع الامام لا
تفرعه ام لا اعاد المغرب والعشاء بعد الشفق لكن اعادته المغرب

استجابا

استجابا في الوقت والمشا وجوبا به الوقوعها قبل وقتها وان
قدم المغرب والعشاء على كمال الجمع وهو المزدلفة من يجمع بينه وهو
من نفوس الامام ولا يجزى به اعادها استجابا فيها لمخالفة السنة
في حقه **ص** وارخاله بعد الصبح **ش** اي وتذهب ارخاله من
المزدلفة بعد صلاة الصبح اول وقتها فالمراد بالصبح صلاته
وحالها حاله وليس بفعل ارخاله **ص** ووقوفه بالمشعر
الحرام يكبر ويذبح والاسفار واستقباله به **ش** اي يدخل قبل الفجر
ياي المشعر الحرام وهو في المزدلفة فيستمر واقف به مستقبلهم
بالدعاء والتحليل وبالتحديد وبالصلاة على النبي عليه السلام
بالتدلل والخضوع مثل ما فعل في عرفة الى الاسفار الاعلى وهو
في ذلك كله مستقبل القبلة والمشعر عن يساره ويرفع يديه بالدعا
رقنا خفيئا والمشعر بفتح الميم اشهر من كسرها وهو ما بين جبل
المزدلفة وقروح بناف مشرومة قراي مفتوحة فمهلة سمي
شعرا الحافيه من الشعاب وهي سائر الدين والطاعة ومعنى
الحرام المحرم اي الذي يخرج فيه الصيد وغيره فانه من الحرم **ص**
ولا وفوق بعده **ش** اي ولا وفوق شروعه بعد الاسفار الاعلى
كما في الجلب لمخالفة المشركين فانهم كانوا يتغفون لطلوع
الشمس بن القاسم فان اخوعته فلا شيء عليه عند مالك ويحتمل
كما في الشارح ان الضمير راجع للامام اي ولا وفوق بعد الامام
وهو احسن من الاول اذ في الوقوف بعد الاسفار استناد
من جعل الاسفار غاية للوقوف **ص** ولا قبل الصبح **ش** اي ولا
وقوف قبل الصبح لمخالفة السنة فهو كمن لم يقف **ص** واسراع
بيطن محسوس **ش** يعني انه يستحب الاسراع في بطن وادي محسر

Copy

ersity

السنة وسواها كان ركباً او ماشياً لان النبي فعل ذلك وهو واديين
 المؤلفة ومضى قد ربيته جديسين من واحدتها على احد الاقوال
 وهو عجم مضمومة ثم حاصتو حقة ثم سين مشددة مكسورة
 ثم راسمة سمي بذلك كسر فيل اصحاب الغيل فيها اي اعياءه وقيل
 نزل فيه عليه العذاب **ص** ودية العقبة حين وصوله **ش** اي ونزل
 حين وصوله اليه قبل خط رحله ربي جرة العقبة فالاستيبار
 منصب علي الوي حين الوصول لانها تحية الحرم واسما في نفسها
 فواجب وبالغ علي تعجيل ربيها بقوله وان ركباً وياقي انه يستحب
 ربيها طلوع الشمس فاذا وصل قبل الطلوع اخرجني تطلع وياقي
 ان وقتها يدخل بطلوع النجوم ويمتد وقت ادائها الي غروب
 الشمس والليل فضاء علي المشهور **ص** والمشي في غيرها **ش** يعني
 انه يستحب له ان يمشي في غير جرة العقبة في يوم النحر فيسئل
 المشي في ربي الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر العقبة
 وغيرها **ص** وحل بها غير نسا وصيد وكره الطيب **ش** اي وحل
 برمي جرة العقبة غير قولان نسا يجمع ومقدامة وعقد كاه
 وغير صيد فخرتها باقية وسيا في الواجب فيهما وكره الطيب
 فلا فدية فيه علي المشهور وشل ربي الجمرة فوات وقتها فانه
 يحل به غير نسا وصيد وكره الطيب والمراد بوقتها وقت
 ادائها **ص** وتكبيره مع كل حصاة **ش** يعني انه يستحب له ان يكبر
 ربي كل حصاة تكبيرة واحدة وظاهر المدونة انه سنة وسبي
 له ان يرمي الحصاة باصبعه لا بقبضته **ص** وتتابعها ولقطها
ش اي ويستحب له ان يوالي بين كل حصاتين في ربي كل جمرة
 من الجوف الثلاث وليس المراد ان يوالي بين الجمرات وكذلك

يستحب

يستحب لقط الحصيات التي ربي ببلوكه ان يلفد حجر او يكبره
 ويستحب ان يكون لقطها من الزولفة على المذهب واما الرمي
 برمي به فسياتي وسبب الرمي تفضل بليس لاسحاق في
 الواضع الثلاثة التي هي محل الرمي الان وان الخليل امره بحصيه
 في كل منها بسبع حصيات **ص** وذبح قبل الزوال وطلب بدنته
 له لخلق **ش** اي ويندب ذبح قبل الزوال ولو قبل الشمس
 سدد بخلاف الاضحية لتعلقها بالصلاة ولا صلاة
 عبيد علي اهل بيته فلذا اجاز في المذهب قبل الشمس قال
 بعض ويؤخذ من قوله في التوجيه تأخير الخلق الي بعد
 الزوال بلا عذر مكره وان الذبح بعده مكره لان الذبح
 مقدم علي الخلق انتهى لقوله تعالى ولا تخلقوا رؤوسكم
 حتي يبلغ المهدى محله فلو فرضنا ان بدنته صلت منه
 فانه يندب له ان يطلبها الي الزوال اي لقرينه بحيث يعني
 منه قد رما خلق فان لم يصبها وخشي الزوال والخلق
 ليلاذي فوته الفضيلتان فليس المراد حقيقة الزوال
 والا لوقع حلقه بعد الزوال ولو قال ان يبقى له
 قد رما خلقه لطابق المشكوك **ص** ثم حلقه **ش** اي ثم تبعه
 الذبح حلقه ولو ينوز ان عمر اسه بكل من يل فيعضد
 كعدم والفرتيب المقادير ثم اما ان يرجع الي تقديم الخلق علي
 التقصير وسياتي لذلك تمتد في قوله والتقصير منجر او الي اتيان
 الخلق عقب الذبح اما الخلق نفسه او التقصير فواجب
 واعلم ان تأخير الخلق علي الرمي واجب ينجز بالدم كما ان
 تأخير الاضحية علي الرمي كذلك واما تأخير الذبح عن الرمي

وقاخير الخلق عن الذبح مستحب كمثل غير الافاضة عن الذبح وسياتي للموف
الاشارة لهذا لما كان الخلق بالحديد افضل اتقا اشار للحلاق بغيره
بقوله ولو بنور فهو مباينة في الجواز لا في الافضل ان عم راسه فبذبح الخلق
اي ان عم الخلق راسه ولو بنور لا في ذبحه ولو بنور لا يلبسوه
ان الخلق مستحب ولو لم يم الراس **ص** والتقصير بحسب **ش** اي والتقصير
لن الخلق افضل من غير الخلق لخبر الله ارحم الخلقين قالوا
والمقصود من يا رسول الله قال اللهم ارحم الخلقين قالوا والمقصود
يا رسول الله بين الخلق والتقصير لغير ضرورة بن عرفة وحلق
منع من التقصير لظلمته او ذي تلبيد او ضر او عقر متعين
وخلق غيره افضل من التقصير في الحج بن حبيب ويسمى **ب**
البداة بالشق الايمن انما **ص** وهو سنة المرأة **ش** اي التقصير
يتعين في حلق ولو كانت بنت عشر سنين او تسع واما
الصغيرة فيجوز لها ان تخلق بخلاف الكبيرة فانهم يحرم عليها ان
تخلق راسها لانه مثله بمن ثم ان كان براسها اذى فانها تخلق
لان صلاحها قال في المدونة وليس على النساء الا التقصير
انتم فان لبدت شعرها فانها تقصره بعد زوال تلبده بالا
متساو ونحوه وبشارة اخرى بحلق قوله وهو سنة المرأة
ان ليس للمرأة الا هو لانه من حلقها سنة ولها ان تقصر غيره
وقوله المرأة اي الانثى ما لم تقصر حجب او كانت سنة التقصير
مختلفة بالنسبة للرجل والمرأة بينه بقوله **ص** تاخذ المرأة من
اطراف شعرها قدر الانملة **ش** من جميع طوله وقصيره ولو
ادخل الكافي على الانملة لكان احسن لقول بن عرفة روي
ابن حبيب قدر الانملة او فوقها يسيرا ودونها ورواية

الطراز

الطراز قدر الانملة لا اعرفها وقوله **ص** والرجل من قرب اصله
ش مطوف علي الضير في تاخداي وياخذ الرجل في تقصيره
من جميع شعره من قرب اصله وان اخذ من اطراف شعره اخطا ويخبر
فقوله من قرب اصله استجابا وبه وفق بين كلام الكوازي والمدونة
ص ثم يفيض **ش** اي يتم المتقصية للترتيب اشارة منه الي انه اذا
فرغ من رمي جرة العقبة يوم النحر ومن النحر والذبح والخلق
والتقصير فالافضل ان ياتي الي مكة في ذلك اليوم فيطوف
بالبيت طواف الافاضة سيما من غير تاخير الا بقدر ما يقضي
حواليه ويسحب طوافه في ثوبي احرامه وهذا هو التحلل
الاكبر فيحلبه كل ما كان حراما عليه او مكرها فيطأ النساء ويصطاد
ويستحل الطيب ولا يصوم ويقاوه ولا الميت بمني بلا خلاف والي
هذا الشار بقوله **ص** وحله ما بقي **ش** اي وحل بطواف الافاضة
ما بقي وهي حزمة قربان النساء وطير او متباته او عقد والصيد
وكراهية الطيب ان حلق اي ورمي جرة العقبة قبل الافاضة او
فات وقتها وقد كان قدم السبي فان لم يكن قد فعل السبي فلا
يجل ما بقي الا بفعله وفعل الافاضة وقولنا ورمي جرة العقبة
قبل الافاضة اوفات وقتها اخترازا لما اذا افاض قبل رميها فانه
اذا وطئ حينئذ عليه هدي ان وطئ قبل فوات وقتها واما ان
وطئ بعد الافاضة وبعد فوات وقت جرة العقبة فلا دم عليه
كما لو وطئ بعد فعلها ونسيت هذه ما ياتي في قوله ان وقع
قبل افاضة وعقبة يوم النحر والاهدي **ص** وان وطئ قبله فدم
مخلاف الصيد **ش** اي وان وطئ بعد الافاضة وقبل الخلق وهو
مرجح الضير عليه دم واما ان صاد فيما بينهما فلا دم عليه لاختة

فما

الصبيد عن الوطي **ش** كذا خيره الخلق لبلده **ش** التشبيه في لزوم الدم
والمعنى أن من أخذ الخلق إلى أن رجع إلى بلده فإنه يلزمه الدم
ولو كانت الحجة باقية وليكن الطول في لزوم الدم فيمن بلاده بعيدة
فلو زاد أو طويلا بعد قوله لبلدة لا فاد المسيلتين **ص** أو الأفاضة
للحكم **ش** قد علمت أن الشهر الحرام شوال وذو القعدة وذو الحجة
فلو أخرج طواف الأفاضة وحده أو مع السبي أو السبي وحده إلى
أن مضت هذه الأشهر ودخل الحرم فإنه يأتي بالأفاضة في الأولي
وبه في السبي أو بالسبي في الآخرتين وعليه هدي واحد في الجميع
قاله سني تأخيرها وأحرى أحدهما **ص** وربي كل حصاة أو الجحيم
للليل **ش** عطف على الخلق أي وتأخير ربي كل حصاة من العقبة
أو غيرها فيه دم وكذلك تأخير حصيات جرة كاملة أو الجار الجحيم
عن وقت الاداء وهو النهار ليل وهو وقت القضاء كما يأتي والي
في وجوب الدم لو فات الوقتان **ص** وأن لصغير لا يحسن الرمي
ش هذا باب الله في وجوب الدم والمعنى أن الصغير الذي لا يحسن
الرمي والمجنون يرمي عنهما من أحدهما كما أنه يطوف عنهما
وتقدم ذلك أول الباب عند قوله والذات عن أن قبلها
كطواف لاكتلية وركوع فإن لم يرم عن المجنون وليها
إلى أن دخل الليل فالدم واجب على من أحدهما ولورمي عنهما في
وقت الرمي فلا دم عليه فربي الولي كرسيد بخلاف ربي النايب
عن العاجز فإن فيه الدم ولورمي عنه في وقت الرمي إلا أن يصح
قبل الغروب ويرمي عن نفسه فيسقط عنه الدم وأما الصغير
الذي يحسن الرمي فإنه يرمي عن نفسه فإن لم يرم إلى الليل فعليه
الدم فعلم من هذا أن المجنون مثل الصغير فلو قال وأن الصغير

لكن

لكن أحسن وأما المعنى عليه فكالمريض **ص** أو عاجز ويستتبع
ويتخذي وقت الرمي وكثير **ش** هذا داخل في جيز المبالغة في وجوب
الدم على العاجز في حكمه المعنى عليه والمعنى أن العاجز عن
الرمي أو المعنى عليه يرمي عنهما غيرهما فإن قدر المريض على
الرمي فإنه يحمل ويرمي عن نفسه فإن لم يوجد من يحمله أو
وجد من يحمله ولا قدر على الرمي فإنه يرمي عنه غيره نيابة ويحرم
المريض وقت الرمي أي وقت ربي الفروع عنه ويكبر لكل حصاة
تكريرة واحدة وليقف الواهي عنه عند الجهرتين للدعاء وحسن
أن يتخري المريض ذلك الوقوف ويرعوا وجلة ويستتبع جملة
مستأنفة لبيان الحكم أي وحكمه أن يستتبع ولو اسقط الواو لتكون
الجملة صفة كان أولى وفايدة الاستتابة الأثم وعدمه أي الأثم
أن لم يرم عنه وليه وقت الاداء وعدمه أن ربي عنه وقت الاداء ولا
فالدم عليه استتاب أم لا **ص** وأعاد أن صح قبل الغوات بالغروب
من الرابع **ش** أي وإذا صح المريض أو المعنى عليه فإن كان واحدا
منهما بعيد وجوبا ما كان ربي عنه في الأيام الثلاثة الماضية أو
في بعضها ويكون ذلك قبل الغوات الحاصل بغروب الشمس من
اليوم الرابع بالنسبة إلى يوم الخروج عليه دم لأنه لم يرم وأما ربي
عنه غيره فلورمي عن المريض جرة العقبة ثم صح فإنه يرميها
ولا دم عليه إذا صح وأعادها نهارا وإن صح ليلا ورأها ففيله
الدم فقوله وأعاد أن صح الخ لئلا يكون ان صح وأعاد ما ربي عنه في
وقته لا دم عليه وإن أعاد ما ربي عنه في غير وقت لا دم عليه
وإن أعاد ما ربي عنه في غير وقته فعليه الدم وخوفه في الخارج
ح فالدم متروك على النيابة وعلى عدم حصوله من الرمي عنه

في الوقت **من** وقفا كل اليه والليل قضا **ش** ان هذا وما قدمه وما
 يأتي من كلامه الى ان الجار لها اوقات ثلاثة وقت ادا ووقت
 فوات ووقت قضا ووقت استدراك الذي لحصول الترتيب وسياق
 اخر المسألة عند قوله واعاد ما حضرا في فوق الفوات هو الذي
 لا يري فيه شيئا من الجار اشار اليه فيما تقدم بقوله قبل الفوات
 بالغروب من الرابع وعناه ان الشمس اذا غربت من اليوم الرابع من
 ايام بني فان الذي يغرب بكل وجه ووقت القضا هو الذي لا يجد
 التأخير اليه ومن ربي فيه يلزمه الدم اشار اليه بقوله هنا والليل
 قضا اي والليل عقب كل يوم قضا لذلك اليوم يجب به الدم
 علي المشهور ربي الي غروب الرابع ووقت الاداء هو الذي
 يجوز فيه التأخير ولا يلزمه فيه دم فوق ادا جرة العقبة من طلوع
 فجر يوم النحر الي غروب الشمس منه لكن الافضل في ذلك ان يكون
 ربيها من طلوع الشمس يوم النحر الي الزوال كما سياتي عند قوله
 وربي العقبة اول يوم طلوع الشمس الي الزوال هذا هو الافضل
 فيها ووقت ادا غيرها من الايام الثلاثة بعد يوم النحر من الزوال
 الي غروب الشمس كما ياتي عند وربي كل يوم الثلاث من الزوال
 للغروب فلوربي في واحد قبل الزوال لم يجزه والا فضل في ذلك
 ان يكون ربي في كل يوم من ايام بني بعد الزوال قبل صلاة الظهر
 كما ياتي عند قوله والا اثر الزوال اي الغروب والا ان كان في
 غير يوم النحر فلا يصح ربي الا بعد الزوال الي الغروب والافضل
 فيه ان يكون قبل صلاة الظهر فتولي المولى وقفا كل اليه
 اي قضا جميع الجار العقبة وغيرها ينتهي الي غروب الشمس من اليوم
 الرابع فاذا غربت منه فلا قضا لفوات الوقت فلي هذا لا قضا

لليوم

اليوم الرابع لان غروب الشمس منه يخرج ايام التشريق وعليه دم
 واحد للجميع ما لم يكن اخراج اول والاكثر **من** وحمل مطبق وربي
 ولا يري في كف غيره **ش** تقدم عن ابي وانه ان المربي او الصغير
 اذا كان يقدر علي الذي يحمله ووجد من يحمله فانه يحمل وربي
 عن نفسه ولا يري الحصة في كف غيره ليري بها عند ذلك
 لا بد ربي قفوله وحمل مطبق اي وجوبا وقوله وربي اي بيده
 وقوله ولا يري الخ اي لا يجزيه ذلك **من** وتقدم الحلق او الافاضة
 علي الذي **ش** هذا بالجر مطوف علي ما يوجب الدم وهو قوله فيما
 موتا خيرا الحلق بلده والمعني انه اذا قدم الحلق علي ربي جرة
 العقبة فانه يلزمه الغدية لوقوعه قبل شي من التحلل كما في المدونة
 لا هدي كما يبيطيه كلام المؤلف لان الدم انما ينصرف للهدي فاذا
 ربي العقبة مرا موسى علي راسه لان الحلق الاول وقع قبل حمله
 وكذلك يلزمه الهدي اذا قدم طواف الافاضة علي ربي جرة العقبة
 مع الاجزاء علي المشهور وكلام المؤلف يصدق بتقديم الافاضة
 علي يوم النحر وليس بمراد لان فعل الافاضة قبل يوم النحر كذا
 فعل لانه فعل لها قبل وقتها ولو قدم كلام الافاضة والحلق علي
 الذي لو حب فيها فدية وهدى ثم ان الترتيب بين كل منهما بين
 الذي واجب اذ لو كان مستحبا لما وجب فيه شي وهو ظاهر لان
 الذي هو التحلل الاصغر **من** لان خالف في غير **ش** اي لان خالف
 عمدا او نسيانا او جهلا في غير ما تقدم بان حلق قبل ان يذبح
 او يحرق ان يري او قدم الافاضة علي النحر او علي الحلق او
 عليهما فانه لا دم **من** وعاد للمبيت بمكة فوق العقبة ثلاثا **ش**
 يعني انه يلزم الحاج بعد طواف الافاضة ان يعود الي مكة علي

الغور ويجوز له ان يتأخر في مكة بحيث يدرك المبيت بمكة فاذا
عاد الى مكة فانه يمين له ان يبيت فيها فوق العقبة من ناحية
مكة لا من اسفلها من ناحية مكة فانه لا يجوز له ان يبيت من مكة
ثلاث ليال ان لم يتجمل او ليلتين ان تجمل كما ياتي قال بعضهم لا
خلاف ان من سنى الحج المبيت بمكة ليالي التشريق الثلاثة او من
ولي السقاية او التجمل وصرح عياض بسنية ذلك فلو وقع له
طاق للافاضة يوم الجمعة فالأفضل له ان يرجع الى مكة ولا يصلي
الجمعة وقوله فوق العقبة اي فوق جمره العقبة بيان لقوله من
لا لقوله في مكة وانما قلنا ذلك ليعلم ان مكة هي فوق العقبة
لان فوق العقبة بمكة منى وهو ظاهر ويدل عليه ما ياتي من
ان العقبة هي حد مكة من جهة مكة وان ترك جل ليلة قدم
ش اي وان ترك المبيت فوق العقبة وبان دونها جهة مكة
جل ليلة فانه يلزمه الدم على المشهور وظاهره ولو كان التمسك
لضرورة كخوف علي متاعه وهو الذي يقتضيه مذهب مالك
حسب ما روي عنه بن نافع فيمن حبسه مرضى فبات بمكة ان
عليه هدي **ش** او ليلتين ان تجمل وليوبات بمكة او ليالي قبل الغرة
من الثاني فيسقط عنه رمي الثالث **ش** يعني انه اذا طاف للافاضة
فانه يلزمه الرجوع الى مكة لاجل ان يبيت بها ثلاث ليال
ان لم يتجمل او ليلتين ان تجمل فيسقط عنه رمي اليوم الثالث
وميت ليلته ولا فوق في جواز التجمل بين ان يبيت بمكة
او بها على المشهور وسواء كان التجمل افاقيا او مكيا على الاصح
لقوله تعالى فمن تجمل في يومين فلا تم عليه ومن تأخر فلا تم
عليه اي لغواته للرخصة ومن من ضيع اليوم وتقابل المشهور

انه

انه يلزم من يبيت بمكة ان يعود للمكة لخروجه عن مكة التجمل
والدم ان لم يعد وتقابل الاصح انه لا يتجمل اهل مكة وشروط التجمل
بجائزة جمره العقبة قبل غروب اليوم الثاني من ايام الحرم فان
لم يجا وزها الا بعد الغروب لزمه المبيت بمكة ورمي الثالث
وكانه التزم رميه ولانه لا يصيدق عليه ان يتجمل في يومين
وانظر هل عدم التجمل افضل من التجمل لما فيه من كثرة العمل الا
وكلام الشارح يفيد انه مباح وكذا كلام الرسالة وهذا في غير
الاسام وما هو فيكره له التجمل كما صرح به بن عرفة **ش** ورخص
لراعي بعد العقبة ان ينصرف ويأتي الثالث فيرمي لليومين **ش**
وردت الرخصة من قبل الشارع في حق رعات الابل انهم اذا رموا
جره العقبة يجوز لهم ان ينصرفوا الى رمي وايشعهم ما يأتوا في اليوم
الثالث بالنسبة ليوم النحر وهو صبيحة ثاني عشر ذي الحجة وهو
الثاني من ايام التشريق فيرموا اليوم الحامض وهو ثاني النحر
واليوم الذي حضروا فيه وهو ثالث النحر ان شاؤوا وتجملوا
وان شاؤا اقاموا لليوم الرابع فيرموه مع الناس وقوله لراعي
وصاحب سقاية وحوله بعد العقبة متعلق بينصرف وهو
ماش في تقديم عمول صلة الحرف المصوري عليه علي مذهب
الشيخ بعد الدين القابل بجوازه اذا كان ظرفا او جارا وعبروا
لانهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها **ش** وتقديم
الضمة في الرد للمردفة **ش** متعلق الرد بخروج واللام من
للمردفة بمعنى من اي ورحمى تقديم الضمة كما مر في النسخة
والبيان في الرد من الردفة لمكة ولا يصح حمل كلام المؤلف
علي ظاهره وان ورد لانه غير معروف عند اهل المذهب

وكم يحرم في التقيم برخص لم في اتنا خير ايضا وانما خير المولد
الكلام بالتقيم فهو موضع النص ولو قال وتقيم الضيقة او
تأخيرهم من المولد لاني كان احسن الافادة الميلتين وتأدية
المعنى الواحد ان الرخصة في التقيم من المولد لا بد ان يتقيد
بان يكون بعد القدر الواجب في النزول بها ويكون وقوفهم
بالشهر ليلة ومن اتى من قبل الشهر اخري جرة العتقة الى الفجر
ص وتترك التقيم لغيره فتي به **ش** اي رخص في ترك النزول بالمحجب
ليلة الرابع عشر وهو ما بين الجليلين للمقبلة اي منتهيها سمي بذلك
لكثرة الحجاب من السيل والايطع منه حيث المقبرة التي تباعد
مكة تحت عتبة كذا بالفتح والكسبي بذلك لانبطاحه وحل
الرخصة لغيره فتي به فلا رخصة في تركه لمعتدي به لا حياة
السنة الا ان يكون متجلا او يوافق نفرة يوم الجمعة وانما كان
النزول بالمحجب شرعا لنزوله عليه الصلاة والسلام به
وصلاته به الظهر والعصر والمغرب والعشاء **ص** ويري كل يوم
الثلاث وختم بالعقبة **ش** فتقدم ان يوم العز يحق بيري جرة
العتبة فقط بيريها سبع حصيات وشارعها الي ان يام من
وهي الايام المعدودات اي ثاني الخروثة واثلة واربعة يري في كل
يوم منها الثلاث جوافه بيري كل جرة بسبع حصيات وذلك ثلاثة
وستون حصاة ان لم يتجمل وتقدم انه يري العتبة بسبع حصيات
فالجمعة سبعون حصاة **ص** من الزوال للمغرب **ش** اي وقت
اذا اكل يوم من الزوال لله المغرب قال **ح** وتبعه بغيره المختار
من الزوال الى الاصفرار ومنه للمغرب ضروري انتهى والظاهر
كراهة الرمي فيه ولو كان حراما للزوم فيه الدم وفيه بحث ادو
الدم

الدم ليس للدم لعن كل محرم كما ينبغي ما ياتي في محرمات
الاحرام **ص** وصحة رمي حصي الخندق **ش** اي وشرط صحة الرمي مطلقا
امورا ربعة كونه بجري جنس ما يبري جراس رخام او يركم وفي
التدرك حصي الخندق بمجنين وفا وهو الرمي بالحصا بالاصابع
وبالحا المحملة الخندق بالحصا بن هارون هو بالحا المحملة وكانت
العرب ترمي بها في الصرع على وجه اللعب تجلها بين السبابة
والا بهام من البصري ثم تقذفها بسبابة اليمنى او يجلها بين
سبائيه وهما كالفول او النواة او دون الانملة طولها وعرضا
اقوال فلا يصح الرمي بغير الحجارة كالطين والزلط كما ياتي ولا
يجزي الصغير جدا كالقشة لانه كالمدم ويجزي الكبير عند الجميع
ويكره ليلة يودي الناس **ص** ويري **ش** اي وصحة الرمي بيري وفيه
شي اللحم الان يقال استعمل الرمي في سلق الالبصال وبشارة
الرمي المشروط هو الوصول الى الجرة والذي هو شرط فيه
هو الرمي بمعنى الطرح فلا بد ان الشئ لا يكون شرطا في نفسه
وقوله ويري اي لكل حصاة بانفرادها ولا بد من هذا ويشترط
ان يكون الرمي بيده لا بقوسه او رجله اوفيه كما هو الظاهر
ويستحب كون الرمي بالاصابع لا بالقبضة وكونه باليد
اليمنى الا ان يكون لا يحسن الرمي باليمنى **ص** وان يستحسن
ش يعني انه يجزي الرمي بالحجر الخس لكنه يكره وقوله علي
الجرة متعلق بيري اي رمي علي الجرة وهي البناء ما تحتها
ولما اومر قوله علي الجرة انه لا بد من اصابتها اولاد فعه بقوله
ص وان اصابت غيرها ان ذهبت بقوة **ش** اي وان اصابت
الحصاة غير الجرة ابتداء من محل وغيره فلا يمنع ذلك الاجزا

ان ذهب اليها بقوة من الراعي لاتصال الري بها وتصل
كلامه ما لو وقعت دونها ثم تدحرجت لانه من فعله اما ان
تدحرجت الي الجرة من عال غنونا الجرة فلا سند لان رجوعها
ليس من فعله وللشافعية فيه قولان واما ان وقعت الحصاة دون
الجرة ولم تدفع بقوة الرمية او جاوزتها بالبدن منها فلا يجرى
لان رميها لم يتصل بالجرة وان اطارق المرمىة عنى بها ما وقت
عليه للجرة واليه الاشارة بقوله **لا** دونها وان اطارق غيرها
لها ولا يجزى الري بالطين والمعادن بانواعها متفرقة
كالذهب والفضة والوصاس او غير متفرقة كالزنج والبر
والمايعات باسرها واليه الاشارة بقوله ولا طين ولا سدن
واجازوا هذا الري بالرخام بخلاف النيم عليه على ما فيه **ص**
احدا ما وقف بالباترود **ش** يعني لوري الحصاة على الجرة
فوقفت في شقوقها ولم يتزل الى ارض الجرة هل يجزى الري وهو
الذي كان يميل اليه سيدي عبد الله المنوفي شيخ المولف وهو
المناسب لجعل الجرة اسما للبناء وما تحته اولا يجزى وهو الذي
كان يفتي به سيدي خليل الذي بركة شيخ المولف ايضا وبهم
ولعل الجرة عنده اسم للمكان المجتمع فيه الحصاة تردده في
الشجيرات المتاخمة لى لعدم نص المتقدمين **ص** ويتبعه **ش**
معطوف على قوله يجزى قوله وصحته مجرد وتربته وفي بعض
النسخ من غير ما هو عطف على مجرى معنى وما يشترط ايضا في
صحة الري فيما بعد يوم الجرات يرتب بين الجرات الثلاث
في الري بان يبدأ بالجرة الكبرى التي تلي مسجد منى ثم يثني
بالوسطى وهي التي في السوق ثم يختم بجرة العقبة فالأخلاق
بالترتيب

بالترتيب مبطل ولو سهوا وعليه يتفرع قوله **ص** واعاد ما
حضر بعد المنسية وما بعد ما في يومها فقط **ش** مثال ذلك
لوني الجرة الاولى من ثاني النحر ثم ري ثالث النحر تمامه
ثم ري رابع النحر تمامه ثم ذكر فانه يري الجرة المنسية وما
بها في يومها وجوبا وهو الجرة الوسطى ثم بجرة العقبة لانه
ري باطل لعدم الترتيب ثم يري اليوم الرابع تمامه استجابا
وهو مراده بقوله ما حضر ما موصوله محلها نصب وانما اعاد
ري الرابع لاجل الترتيب في اليوم الواحد لانه واجب مع اكثر
لا مع النسيان فلهذا استحب اعادته بخلاف ترتيب النسيات
في اليوم الواحد لانه واجب ولو مع النسيان واما اليوم الثالث
فان رميته صحيح وقد خرج وقته ومثاله في الصلاة لوني الصبح
والمغرب والمشاو صلي الظهر والمصر والمغرب والمشاو ذكر
فانه يميل الى الصبح والمغرب والمشاو وقتها ولا يبعد الظاهر
والمصر خروج وقتها وفي قوله في يومها فائدة لانه لو
اقتصر على قوله وما بعد ما لتوه في المثال المعروف ان
يعيد جرات اليوم الثالث قوله واعاد ما حضر وهو
اليوم الرابع وقوله بعد المنسية اي بعد فعل المنسية
وبعد فعل ما بعد ما في يومها فقط وفي معنى من وهو بيان
لما وليس سقلا باعاد لفساد المعنى اذ لا يتأتى الاعادة
في يومها لانه فات **ص** وينبى تتابعه **ش** اي تتابع ري الجرات
بان يري الثانية عقب الاولى بكاملها والثالثة عقب
الثانية بكاملها ويحذر اعلمت ان هذا غير قوله وتتابعها
فان معنى ذلك تتابع الحصيات في كل جرة ثم فرغ على

قوله وصحة ترتيبهن وعلي قوله ويندب تتابع قوله **ص** فان
 ربي بحسن حسني اعتد بالجنس الاول **ش** اي فلاجل ان التابع
 مندوب فقط لا تبطل الجنس الاول ولاجل ان الترتيب واجب
 بطل ما بعد ما لعدم الترتيب برمية الثانية والثالثة قبل
 اكمال الاولى وكذا قوله وان لم يدر موضع حصة **الح** وان
 لم يدر موضع حصة اعتد بست من الاولى **ش** اي وان ربي
 الجرات الثلاث ثم لم يدر موضع حصة او اكثر تركت من ايها
 يتقن تركها او شك بقيت بيده حصة او اكثر ام لا اعتد
 بست من الجرة الاولى لاحتمال كونها سائر فيكملها بحصة
 ثم يري الوسطي والعقبة بسبع سبع لعدم الترتيب ولا
 تبطل الاولى علي احتمال كون المني من الثانية او الثالثة
 ومنهم قوله وان لم يدر مفهوم موافقة فكد الودري ايضا
 من الاولى وما بعد ما كملها بحصة ولا يستأنفها علي
 المشهور واستأنف ما بعد ما وادكوه مبني علي ندب
 التابع وعلي تحمله لا يعتد بشي ثم ان قوله اعتد بست
 من الاولى محله ما لم يتحقق اتمام الاولى والا اعتد بست
 من الثانية وان شك مع ذلك في كونها من جرة الاولى من
 اليوم الاول او الثاني فانه يعتد بست من الاولى من كلا
 اليومين ويكمل عليها **ص** واجزاء عنه وعن صبي **ش** صورته انه
 ربي الجرة بسبع حصيات عن نفسه ثم ربي تلك الحصيات
 عن الصبي او غيره من ربي عنه او ربي عن من ذكر اوله ثم ربي
 تلك الحصيات عن نفسه فان ذلك يجوزي اسالوربي الحصة
 الواحدة عنه وعن غيره لم يجوز عن واحد منها واشار بقوله

ولو

ولو حصة حصة الي المشهور وهو انه لوربي حصة عن
 نفسه ثم ربي حصة عن نفسه ثم فعل كذلك في جميع الجرات الثلاث
 فانه يجوز **ص** ورسمه العقبة اول يوم طلوع الشمس **ش** تقدم
 انه قال ورسمه العقبة حين وصوله وان راى واشاره الي
 وقت ادائها وتقدم انه من طلوع فجر يوم النحر الي غروب الشمس
 واشار بها الي وقتها الافضل وانه يتدب له ان يرميها من
 من طلوع شمس يوم النحر الي الزوال منه يريد اذا كان لا عذر
 له واما ان كان له عذر من مرض او نسيان فانه يستحب له
 ان يرميها بعد الزوال وقوله طلوع الشمس اي بعد الطلوع
 لا عند لانه يصدق بالاختار **ص** والاثر الزوال قبل الظهر
ش اي والايان لم يكن الرمي اول يوم بل كان في غير يوم النحر
 يتدب اثر الزوال قبل صلاة الظهر فالنبي في قوله والاربع
 لتوله اول يوم لاله ونقوله طلوع الشمس وعلي هذا راجح
 النارج ولا يصح ان يكون المعني والايان لم يوم العقبة اول
 يوم عند طلوع الشمس فيندب ربيها اثر الزوال في اليوم
 الاول قبل الصلاة وان درج عليه **ت** تنال بساطي لوجهين
 الاول انه لا معنى للآيات بالا اذ ما قبلها مستحب وما
 بعد ها كذلك وانظر الوجه الثاني مع ما في كلام المؤلف
 في شرحنا الكبير **ص** ووقوه اثر الاوليين قد راسرا ع البقرة
ش مطوف علي المندوب والمعني انه يتدب له ان يقف
 عند الجرة الاولى التي تلي مسجد سي وعند الجرة الوسطي
 اثر ربيها للدعاء والتفصيل والتبليس والصلاة علي النبي صلى
 الله عليه وسلم مستقبل القبلة فقد ارى يقول القاري المسرع

سورة البقرة كما كان يفعل بن الناسم وما لم واساجرة العقبة
فانه اذا رماها ينصرف عنها ولا يقف عندها لعدم الوارد
في ذلك اولوسم موضع الاولين دون جرة العقبة فتوله اثر
الاولين اي اثر رمي كل واحدة لان الحكم علي العام حكم علي كل
فرد **ص** وتيسره في الثانية **ش** اي وما يستحب له انه اذا رمي
الجرة الثانية وهي الوسطي ان يتيسر عنها اي يقف عنها
ذات الشمال ووجهه الي البيت ولا يجعلها خلف ظهره وزيارة
اخرى والمراد انه يتقدم امامها بحيث يكون جهة يساره
حال وقوفه للدعاء رميها لانه يجعلها مقابلة يساره
واما الاولى وهي التي تلي سجدتي فانه اذا رماها لا يستحب
له ان يتيسر عنها للدعاء بل يجعلها خلف ظهره ويقف للدعاء
مستقبل القبلة واساجرة العقبة فانه يرميها من اسفلها
في بطن الوادي وسمي عن يمينه ومكة عن يساره ولا يقف
عندها للدعاء **ص** وتخصيب الواجب لبصلي اربع صلوات **ش**
يعني ان الحاج غير المتجمل يستحب له اذا رجع من منى الي مكة
ان ينزل بالمحصب وقدم ان يجيئ المنيعة من مكة تحت كرا
التشيعة لبصلي بها اربع صلوات الظهر والعصر والمغرب
والعشاء الفل النبي عليه الصلاة والسلام تقدم ان النزول
به ليس بنسك وهذا اكله اذا وصل للمحصب قبل دخول وقت
الصلاة اما اذا ادركه وقت الصلاة وهو في غير المحصب
فانه يصليها حين ادركه الوقت ولا يؤخر للمحصب فيستحب
كلام المؤلف بين المنفعل وبما اذا لم يكن رجوعه بوجع جمعة
وتخصيب مصدر رخص كفتح خضعا اذا نزل المحصب

مثل

مثل غرب وشرق **ص** وطواف الوداع ان خرج لك الحجمة لاف التيم
وان صغيرا **ش** يعني انه يندب لكل خارج من مكة لموضع بعيد
كالحجمة ونقيت المواقيت مكي او غيره قدم بنسك او تجارة وان
صغيرا او عبدا او امرأة كانت نيته المودام لا ان يطوف طواف
الوداع قبل خروجه لانه خرج الي مكان بعيد في الحل ولتوله
عليه الصلاة والسلام لا ينفون احدا حتى يكون اخر عمره
بالبيت الطواف ولهذا كان طواف الوداع هو اخر نسك يفعل
الحاج وسوا خرج لحاجة او لا عند النسيك وبحل كون من خرج
للتيم وهو المنيح مساجد عايشة والجمرات لا يطلب بوداع
حيث لم يخرج ليقيم بموضع اخر او لمسكنه والا طلب منه ولو
قرب ما خرج اليه ويستثنى من كلامه المتروكة بالحطب
وخو فلا وداع عليهم ولو خرجوا الى مكان بعيد وكذا يستثنى
منه المنفل وظاهر قوله وان صغيرا ولو غير من فيفعله عنه
وليما بن فرحون لطواف الوداع ركعتان ان تركها حتى يتاعد
او بلغ بلدة ركعها ولا شيء عليه وان قرب وهو علي طهارته
رجع لها وان انتقض وضوءه ابتدا الطواف وركعها وان كان
بعد المصعد ركعها اذا حلت النافلة في الحرم او خارجه ولم يدركوا
انه يعقل الحجز بعد طواف الوداع قبل خروجه من المسجد كما قاله
عند خروجه للمني وهو حسن انتهى **ص** وتادي بالافاضة والوقت
ش يعني ان طواف الوداع ليس مقصودا لانه بل ليكون اخر
عمره الطواف فلهذا لا يتادي بطواف الافاضة او بطواف
العمرة يعني انه لا يستحب لمن طاف للافاضة والعمرة ثم خرج
من موزة ان يطوف للوداع فمضي تادي سقط الطلب بما ذكر

ويحصل فضل طواف الوداع ان نواه بما ذكر قياسا على تحية المسجد
ص ولا يرجع القهقرا **ش** يعني انه اذا طاف للوداع او لغيره وخرج باثر
 ذلك فانه لا يستحب له ان يرجع ووجهه الى البيت وظهره الى الخلف كما
 فعله الاعجماء لئلا يرد في ذلك عن النبي عليه السلام بل يرجع ولا
 وظهره الى البيت والرجوع عن ذلك على كراهة او بخلاف **ص** الاول
 وبطل باقامة بعض يوم لا يشغل **ش** يعني ان من طاف للوداع
 ثم اقام بعده بمكة او بمحلا دون ذي طوي يوما او بعضه فانه يبطل
 كونه وداعا لا ثوابه لان الطواف صحيح في نفسه لان المقصود
 ان ينصرف من البيت باثر طواف واما ان فعله خيما بعد الوداع
 من بيع وعونه فان ذلك لا يضره وهو باق لم يبطل **ص** ورجع له
 ان لم يخف فوات اصحابه **ش** يعني انا اذا قلنا يبطلان طواف
 الوداع وان كان صحيحا في نفسه او تركه جملة فانه يرجع له
 فيفعله سالم يخف فوات اصحابه الذين يسير بيدهم والامضي ولا
 شئ عليه **ص** وحبس الكوي والولي لبعض او ناس قدره **ش** يعني
 ان المرأة اذا كانت مبتدأة او متدأة فحاضت او تمت قبل ان
 تطوف طواف الافاضة فان كرتهاا وولمها محرما كان او زوجا يحبس
 اي يحبس على اقامته معها قدر حيفتها واستطوارها او قدر
 نفاسها الى زوال الحائض فتطوف فقول وجب الخ اي لطواف
 الافاضة لا للوداع لانه يستقط عن الحائض والنفساء **ص** وقد ان
 امن **ش** اي قيد حبس الكوي ان امن الطريق واما الولي فذكر **ص**
 في شروحه بعد ان نقل مقولا ما نصه قلت هذه النقول كلها
 بالتحديد اما في الكوي ولم يذكره في الولي الا انه يؤخذ
 من قوله في التوضيح وعلي الحبس في حبس عليا ايضا من كان معها

ذا محرم الي ان يكتفى السفر قاله الباجي وغيره انتهى **ص** والرفقة
 في كيو من **ش** اي وتحبس الرفقة مع كويها ان كان غدرها
 يزول في كيو من قال بعض ولعله مع الامن كما سبق ولا يجسو
 فيما زاد علي ذلك بل الكوي وحده **ص** وكوه ري جري به **ش** اي
 انه يكره ان يري بما وقع الري به ويجزي ذلك وسوارى به **ص**
 او في غيره وسوارى به هو او غيره وسوارى به في مثل ياري
 به ام لا في حج وحج مفردا فيهما او في احدهما فقط او غيره حج وعمرة
 له نه ادبت به عبادة كما ترضى به ولانه لو جاز الري بالمري
 به لتنازع الناس الي الري ياري به النبي عليه السلام ولم يقع
 ذلك **ص** كان يقال للافاضة طواف الزيارة **ش** التثنية في الكرا
 يعني وكذلك يكره ان يسير طواف الافاضة بطواف الزيارة لان
 الزيارة لفظ يقتضي التخيير مع ان طواف الافاضة ركن فانه
 تكلم بالكذب وقد كره مالك ايضا ان يسمى يوم مني التثنية
 والشالعة لان الله قال من بعد صلاة العشاء اذكروا الله
 في ايام بعد ودات **ص** اوزنا قبره عليه السلام **ش** اي وكذلك
 يكره ان يقال زينا قبره عليه السلام اوزنا النبي عليه السلام لان
 الزيارة تشعر بعدم ترجح الفعل مع ان زيارته من اعظم القرب
 التي يوجب فعلها على تركها بل انما يقال قصدناه او جئنا الى قبره
 عليه السلام **ص** وري البيت او عليه او علي منبره عليه السلام
 بنقل **ش** يعني انه يكره دخول البيت بنقل او خف بمحقق الطهارة
 وكذلك الصعود علي ظهره او الرقي علي منبره عليه السلام
 بذلك وكذلك جيل منله في البيت اذا جلس للدعاء ليحمله في حجرته
 بالزوي فالمراد برقي البيت دخوله لارقي درجة وسبي دخوله

رقيا لان بابه مرتفع والاضافة لادني ملائسته وقوله او
عليه اي علي ظهر البيت وقوله تنقل متعلق بالمسائل الثلاث **ص**
بخلاف الطواف والجهر يعني انه لا يكون الطواف بالنيلين الط
الطاهرين وكذا بالحنين وكذلك لا يكون الدخول للمحرم **بذلك**
كما في المدونة وان كان بعضه من البيت لعدم تواتره على رأي
وكدهه اشهب **ص** وان قصد بطوافه نفسه مع محمله لم يحز
عن واحد منها **ش** اي وان طاف حامل شخص طواف واحد او قصد
الحامل بطوافه نفسه مع محمله صبي او مجنون واحد او متعدد
او مريض فالحجور انه لا يجزي عن الحامل ولا عن محمله لان
الطواف صلاة وهي لا تكون عن اثنين فان قلت يرد هذا الجزا
الطواف عن المحولين فاكثرت قلت الخوف ان المحولين صار
بمنزلة الشيء الواحد **ص** واحوالهم عنهما **ش** يعني انه اذا حمل
مريضا او مجنونا او صبي في ابتداء سعيه ونوي بذلك السعي عنه
وعن محمله فانه يجزي عنهما خفة السعي اذ لا يشترط فيه
الطهارة ولان الطواف بمنزلة الصلاة فلا يصح الاشتراك
فيه **ص** المحولين فيهما **ش** تشبيهه في الاجزاء والمعنى ان من حمل مريضا
او مجنونا او مجنونا فاكثرت في الطواف او السعي يوي ذلك عنهما
او عنهما فانه يجزي عنهما او عنهما في الساعات وسواك
المحمل عد ورام لا لكن الله على غير المقدور وفي الطواف
اذا لم يبدعه كما في قوله والا قدم لتأديله بعد ما بان طاف
غير مائل وكذا غير المقدور في السعي عليه دم **و** كما فرغ
المولف من الكلام على اركان الحج والعمرة والاضافة الى كل
ركن من مسنون ومندوب تكلم على محظورات الاحرام
لانها

لانها طارية علي الكاهنة بعد حملها وهي على قسدين خسد
وغيره فسد وتعلقها افعال الرجل والمرأة فتد ابتر المنه
وبالمرأة عكس منيع ابن الحاجب فيها قيل ولعله انما تد بالمرأة
وان كان الاولي البداة بالرجل كما ورد بذلك الفوائد في اي
كثرة والسنة لثقل الكلام علي ما يختص بها فقال **فصل**
حرم بالاحرام علي المرأة لبس قفاز **ش** اي وحرم بسب الاحرام
بحج او عمرة او في الاحرام علي المرأة حرة او امته او خنثى مشكلا
لبس محيط بيديها خوفا من علي وزن رمان شي يعمل لليدين
يخشي يقطن ثلبسها المرأة للبرد وخطه المؤلف بالذكور للخلاق
فيه والافيره مما تقدم المرأة لستر اصبع من اصابعها وليس
مصدر قال في القاموس وهو بضم اللام انتهى ما فيه لبس
بكسر اليا مضارعه بليس بفتح اليا هذا في لبس الثياب واما
مصدر اللبس الذي هو من تخليط الامور فهو بفتح اللام
ما فيه لبس بفتح اليا مضارعه بليس بكسر اليا قال قتال والبنا
عليهم ما يلبسون **ص** وستر وجه الاستتار بعز ودر بط **ش**
هذا عطف علي لبس قفاز والمعنى انه يحرم علي المرأة
ان تستر وجهها وكيفية حناه تكشفها الا ان تريد بذلك
الستر عن عين الناس فانه يجوز لها ان تستره بان تستر علي
وجهها رد او لا تربطه ولا تستورده بابتة فان فعلت المرأة ثوبا
ما يحرم عليها بان لبست القفازين او سترت وجهها او بفضه
لفير ستر او لستر وعزرت او ربطت او سترت لحر او بول لومتها
الغدية ان طاله واليه اشار بقوله والاقعية ففوراجع الي
مسيله القفازين وسيلة الوجه فقوله وستر وجهه اي ترفها

بدليل قوله الاستغفار لا يستثنى منقطع **ص** وعلي الرجل محيط
بعضه وان شيع اوزر او عقد **ش** يعني وكذلك يحرم على الرجل
يسبب الاحرام ان يلبس المحيط فلو ارتد اثوب محيط او ثوب
سرق برفاع او بازركه ذلك فلا شيء عليه وهو جائز لانه لم يلبسه ولا
فرق بين في حرمة لبس المحيط بين ان يكون محيطا بكل البدن
او ببعضه ولا فرق بين ما احاط بنسج اوزر يقفله عليه او عقد
يوطئه او يخلله بعود والحراد بالرجل الذكر حرام ان او عبدا
بالفكان او غير بالغ وعليه ان يجنبه المحيط محيطا او غيره
وقوله محيط بالمحيط المحملة بقرونية المبالغة بعدد وعلي قرأة
بالمحيط المجنة تنافيه المبالغة وعليها بقدر لقوله بعضه عامل
بتعلق به اي محيط ببعضه **ص** كخاتم **ش** تشبيه في المنع ووجوب
الفدية اي وكذلك يحرم علي الرجل في حال احرامه ان يلبس
الخاتم بخلاف المرأة فيحرم لبس الخاتم ونحوه **ص** وقيل وان
لم يدخل الخاتم النبا بفتح القاف والمد والقصر ساكن مخرجا
مثل القنطان فيحرم علي الرجل المحرم ان يلبسه وتجنب عليه الفدية
وان لم يدخل يديه في كفيه ولا زرره عليه لانه في معنى اللباس هذا
هو المشهور فلو تكسر النبا بان جعل اسفله على منكبيه فانه لا فدية
عليه لانه لا يلبس علي هذه الهيئة وظاهر كلام المؤلف
حرمة لبس التبا وان لم يدخل منكبيه في موضعها من التبا وليس
كذلك فيقيد كلامه بما اذا ادخل كتفيه في القبا **ص** وستروجه
اوراس **ش** يعني وكذلك يحرم علي الرجل ان يستروجه ورأسه
في حال احرامه كذا او بعضا وما كان وجه الرجل ورأسه في حال
احرامه مخالفا لبا يربده حرم تقطيعها مطلقا فله اقال **ص**

بما يبعد

بما يبعد سائر الطين **ش** لانه يدفع الحر ويدخل غيره من باب اولي
العمامة واما غيرها من سائر البدن فانما يحرم تقطيعه بنوع
خاص وهو المحيط وما في سناه وقوله بعد سائر اي عرفا و
لفة بقرونية قوله كطين وقوله كطين جملة الشارح في الصغيره
تشبيها وذلك لانه لا يبعد سائر او يحتمل ان يكون تشبيها بآعلي
انه بعد سائر اي في هذا الباب **ص** ولا فدية في سيف ولو بلا
عذر **ش** المشهور ان المحرم اذا اقتل بسيف في حال احرامه فانه
لا اثر له فدية لذلك وسواء قتله لعدو او لغيره وظاهر كلام المؤلف
سواء نزع مكانه ام لا وفي عبارة ولا فدية في سيف ولو بلا عذر
ابن الموارثون لما كان ذلك وزاد وليتزرعه مكانه اي الا ان يلبسه لاس
يجوز وظاهر المدونة وجوب نزع حث لبس لغيره عذر وهو
مناذ قول **ح** كلما حكم في الفصل بانه ممنوع فيه الفدية مالم
يصرح بان لا فدية فيه كسيلة السيف لغير ضرورة انتهى
ص واحترام واستشار لعل فقط **ش** يريد ان سائر جازي للمحرم
اذا فعله للعمل ومعني الاحترام بثوبه او بعمامة او حبل او نحو ذلك
كما هو ظاهر المدونة واتباعها ابو الحسن ومما يجب تكيل التقييد
عليه ظاهرها وكلام بن عوفه سوافق لها والاستشار ان يدخل
اراه بين تحذيره لمواياح في التماسوس اي لا مقفودا والا فتدي
فما في **تت** ما يخالف ذلك فيه نظر وقوله لعل فقط راجع لها **ص**
وجاز خف قطع اسفل من كعب لفتد نعل او غلوه فاحشا **ش** يعني
ان المحرم اذا لم يجد النعلين عند احرامه او وجدتهما لكن بثن فاحش
هذا اي رايه علي الثلث فانه يجوز له حينئذ ان يلبس الخفين
بشرط ان يغطيهما اسفل من الكعبين لحدود الجرمه فك فلو لم

يفقد النعل لكن احتاج الى لبس الخفين لضرورة اقتت ذلك فخطها
اسفل من الكعبين فانه يلزمه العنقية وراه ابن القاسم عن مالك
والمنبر من القنطرة والظن عند الاحكام فلا يجب عليه اعداء النبلين
قبله اذا علم بفقدها عنده وفي الطواحيب عليه ذلك قبل الحيات
اذا وجد ثمنها وظهر قوله قطع كان القاطع له هو او غيره وهو
راي بعض شراح الرسالة والظاهر ان مثل القطع لو اثر اسفل
من كعب **ص** واقفاش اوريد بيده **ش** اي وكذلك يجوز للمحرم ان
يتقي الريح بيده لانه لا تعد ساترا في العنقية لايأس ان يجعل يده
فوق حاجبه يستريح وجهه وفي الموازية بوارى وجهه بطرف
ثوبه ولو وضع يديه جميعا على راسه وامكنها بعض المكث **كان**
خفيفا فقله بيد مقصود وللرد على ابن الحارث ان الاقتابا ثوب سياتي
انه لا يجوز وقوله بيد اي ولا يلمسها على راسه والافيلة العنقية
اذا طال **ص** او طر عن رقبته **ش** اي وكذلك يجوز للمحرم ان يتقي المطر
بشيء يرتفع عن راسه من ثوب ونحوه واما الخيمة فجاز الدخول
تحتها من غير عذر كما ياتي ولا يلحق المظلل براسه ومثل المطر في ذلك
البرد والظاهرات مثل الشمس في جواز اقتايبه بالبناء والخا والمخارة
الريح وينبغي من كلام المؤلف جواز اقتا المطر باليد والبناء والخا
بالاولى لانه على جوازه بالمرتفع مع انه يمنع اقتا المطر الشرا والريح
به **ص** وتقليم ظفر **ش** هذا عطف على الجائز قبله والمعني ان
المحرم اذا انكسره ظفر واحد فقله فلا شيء عليه ومثل الواحد
الاثنان والثلاثة سند ويتصور على ما سمر منه عملا بقدر الضرر
فان ازال جميع ظفوره كان ضامنا لمن ازال بعضه ابتداء من غير ضرورة
فانه بعض جملة مضوطة فيكون مضمونا قال بعض واما قاله ظاهر
ومراده

ومراده انه يتطعم المنكسر وسياوي الباقي حتى لا يبقى عليه ضرورة
وما ينبغي في كونه يتعلق بما سمر عليه انتهى وانظر ما زاد على الثلاثة
ما حكمه هل في تقليم العنقية ام لا واما ان لم ينكسروا فقله لاما
الذي فيه العنقية والاحفنة كما ياتي وهذا في الواحد واما ما زاد
عليه ففي تقليمه العنقية مطلقا واما تقليم ظفر الغير فقول
ص وارثا بقميص **ش** يعني انه يجوز للمحرم ان يرتدي بالقميص
والحبة ونحوها مما لا يبعد لاسا لما خيط له وان عدوا الارثا
لباني باب الايمان لفيستهما **ص** وفي كره السراويل روايتان
ش يعني ان المحرم هل يكره له ان يرتدي بالسراويل لغير الذي
كما كره لغير المحرم لبس السراويل مع الردا ولا يكره له ذلك بل
يباح روايتان عن مالك واما لبس السراويل فانه لا يجوز في
كلام المؤلف حذف مضان اي وفي كره ارتدا السراويل للمحرم
وغيره وان ساقه المؤلف في المحرم وعدم الكراهة روايتان **ص**
وتظليل سينا وجناش **ش** باللاثة اي وجاز تظليل سينا من حائط وشف
وجا خيمة ونحوها مما ثبت **ص** ومخارة **ش** اي وكذلك يجوز له
ان يتظلل بجانب المخارة وهي المحمل نازلة او سايرة ومثل ذلك
الاستظلال بالبيروكان نازلا او سايرا او باركا على المشهور واما
الاستظلال وهو في المحمل باعواد يرفعها عنقه مالك قال في
توضيحه وهو ظاهر المذهب وان فعل اقتدي واجازه ابو
حنيفة والشافعي وغيرهما اللحن وان لم يكشف ما على المخارة اقتدي
ولا يستظل تحتها ان كان نازلا فان فعل اقتدي ولا بأس ان يكون
في ظلهما خارجا عنها ولا يبيح تحتها واختلف ان فعل ذلك وهذا
قال مالك اذا كان الرجل عديلا لمواة لا يستظل هو ويستظل هي

مقيا
بوجهين
اي ذائبة

وقاله بن القاسم وروى بن شعبان يجوز عماد امواة او امريض
ابن الحاج عن ملك يقتدي المريض فله به احرم من الجاح وفي
الاستقلال بشي علي الحمل وهو فيه باعواد قولان بن فرحون
احترق بقوله باعواد عمالو كان الحمل يقبلا كالحجارة فانها كاليتنا
والاخيه فيجوز قال بعض وظاهر كلام اصل المذهب خلافه ولذا
قال المؤلف لا فيها ولا يجلس تحتها لا سايرا ولا نازلا فلا يجوز
حني بكشفها كما قال النخعي والظاهر ان المواد كشف ما فوقها
دون كشف جوانبها لانه جيف من باب الاستقلال بجانب الحمل
وهو جائز كما روي عبارة ما نصها وقوله لا فيها هذا في غير
عابر زمانا فهي ثابت من الحية بل كاليت ولا فدية فيها ولا يخلها
الخلاف علي ما قاله بن فرحون **ص** كنوب بعضي فني وجوب
الفدية خلاف **ش** تشبيه بقوله لا فيها والبا جمعي علي وهو ان
يجعل التوب علي المصير وينقل به فان استظل داخل المحارة او تحت
التوب المرتفع علي الاعواد وفلنا بدم الجواز فحمل تلزمه الفدية
اولا تلزمه ويستحب له اخراجها في ذلك خلاف **ص** وحمل الحاجة وفقر
بلد **ش** يعني ان المحرم اذا كان مائيا واحتاج الي حمل شي علي
رأسه لاجل الحاجة اي الضرورة كان لا يجز من يحمل خرجه مثلا
لا باجرة ولا بغيرها جاز له ذلك وكذلك اذا كان فقيرا كان يحمل
حزمة حطب يبيعها او خبز او حبوب عتري ليعيش بما يأخذه من
من او اجرة فالواو يعني اولا للمطف التفسير اي فاحذر الامرين
كاف وكل ذلك اذا كان لغير التجارة والا فلا ويقتدي بما يمكن
لبيسه كما مظهر فتوله بدختر زايد علي عيشه **ص** وايد ال ثوبه او
بيعه **ش** يعني ان المحرم يجوز له في حال احرامه ان يبدل ثوبه الذي
احرم

احرم فيه ازارا او غيره بغيره ولو قتل اذاه بثابة من ارتحل
من بيته وابقاه ببقته حتي مات خفف الله عنه وكذلك يجوز
ان يبيع ثوبه الذي احرم فيه ولو لاذية التمل له علي المشهور
ص بخلاف غسله الا ليجس فبالا فقط **ش** اي ان غسل المحرم ثوبه
مكروه كما في الموازية الا ان يكون فيه نجاسة جنابة او غيرها
اي او وسخ فانه يغسله بالماء فقط من غير خرص وهو القاسو
ولا صابون ولا اشنان خشية قتل الدواب فتوله بخلاف
غسله اي فان فيه الفدية اذ لم يامن من قتل الدواب هذا
هو المواد والا فالقتل في المسيلة الكراصة قال **ح** بعد ذكر
الاتكال فتمصل من هذا انه اذا تحقق انه لا قتل في ثوبه جاز له
غسله بما شاوان لم يتحقق ذلك فيجوز غسله للنجاسة بالماء فقط
ولا شي عليه وان قتل بعضي قتل فاما تقدم عن الموازية وقال
في الطراز يطعم استحياءا وما غسله للوسخ فظا هو المدونة انه
مكروه وقال في الموازية جاز وما غسله لغير النجاسة هو
والوسخ فاتفق لنظ المدونة والموازية علي كراهة ذلك وقال
ابن عبد السلام والمولف ايضا علي بايها وظاهر كلامه في الطراز
ان غسله لغير النجاسة لا يجوز وهو الموافق لظا هو كلام المؤلف
قائله والله اعلم انتهى ولم يتكلم علي ما اذا غسله لنجاسة بصا
ونحوه حيث لم يتحقق نفي القتل وظاهر كلام المؤلف انه لا يجوز
والاصل فيما لا يجوز الفدية وصرح به **ت** وبط جرحه **ش**
يعني انه يجوز للمحرم ان يبط جرحه اي يشقه اذا احتاج الي
ذلك ويخرج ما فيه بمصوغه او ما في حكم ذلك كوضع لزقة
عليه وشل الجرح الدمل ونحوه **ص** وحكم ما خفي برفق **ش** يعني

ان المحرم يجوز له ان يحك ما خفي من بدنه مثل راسه وظهوره
وما اشبه ذلك برفق خيفة قتل من الدواب ونحوهم برفق
انه لو كان بشدة فيكره واما ما يراه فله حله وان ادماه **ص**
وفسد ان لم يصبه **ش** يعني ان المحرم يجوز له ان يفسد اذا
احتاج الي ذلك اذا لم يصبه فان عصبه اقتضى وان اضطره
لتنصيبه كما يفيد كلام بن عرفة واما الفصد لغير حاجة فينبغي
ان يكون كما في الجملة ثم ان قوله وفصد الخ ليس ضروري الذكر قوله
كعص جرحه **ص** وشدة منطقة لتقتل على جلده **ش** يعني انه يجوز
للمحرم شدة منطقة بكسر الميم وفتح الطاء على جلده تحت ازاره
لاجل نفقته والمراد بشدها اذ قاله في خطها في اثقابها او في
الكلاخ او الابويم مثلا سواء كان من جلده او غيره واما لو عمدت
على جلده اقتدي **ص** واصافة نفقة غيره **ش** يعني ان المحرم يجوز
له ان يضيف نفقة الغير الى نفقته التي شدها ولا على جلده
لا ابتداء فان شدة نفقة الغير ابتداء وشدها للتجارة او كانت
نفقته تبعا او فوق ميزره فعليه الفدية واليه الاشارة
بقوله والا فدية واحترز بقوله على جلده مما اذا شدها
فوق ميزره ثم شبهه في وجوب الفدية اسورا جائرة قتال
ص كعص جرحه او راسه **ش** اي وكذلك يجب الفدية عليه في
عص جرحه لضرورة او غيرها بخزقة كبيرة او صغيرة لان
العص مظنة البكر لو وقع على الجرح والصحيح وكذلك يجب
الفدية في عصب راسه من صداع او غيره **ص** او لصق خزقه
كدرهم **ش** اي على جرحه او راسه وظاهره انه لا فدية فيها اذا
كانت الخزقة اقل من درهم وقوله او قرطاس بصدغيه ظاهره

ولو

ولو كانت اقل من درهم ولعل نكته ذكره كون الحكم فيه لا يتقيد
به بخلاف الخزقة فان الحكم فيها مقيد بالدرهم فالكثرة والمواد
به البغلي **ص** اولنها على ذكرها وقطنة باذنيه **ش** يعني ان المحرم
اذ الف ذكره بخزقة لاجل البول او لاجل المني او المني فانه
يقتدي وهذا بخلاف ما لو جملته في خزقة من غير ذلك عند
النوم فانه لا فدية عليه وكذلك تلزيم الفدية اذا جمل قطنة
كبيرة او صغيرة باذنيه مطبوخة او غيرها مطبوخة او غير مطبوخة وكذلك
الاذن الواحدة **ص** او قرطاس بصدغيه **ش** اي او بصدغ واحد
والعني ان المحرم اذا جعل على صدغيه قرطاسا لضرورة او
لغيرها فانه يقتدي لكن لا ثم عليه مع الضرورة **ص** او ترك ذي
نفقة ذهب او ردها له **ش** ترك مصدر مجرور مطوف على عصب
من قوله كعص راسه شارك له في الفدية اي يجب الفدية بتركه
ذي النفقة ذهب وهو عالم به وقد نفقت نفقته التي ضمنها
اليها فان لم يعلم به فالاشي عليه ويبقى نفقة الغير معه ولا يخرجها
الي غيره ويؤخذ العلم من قوله ترك وقوله او ردها مجرور
عطفا على ذي المضاف اليه ترك اي او ترك ردها له مع تمكنه
منه وهو قول المخير رد الاخرى الي صاحبها وان تركها اقتدي
ص ولو اذ خروجه **ش** المشهور انه يجوز للمرأة ان تلبس في حال
احرامها الخزي الحلي وجميع الثياب لان حكمها بعد الاحرام
في اللباس حكمها قبله الا في سنن الوجه والكفين والخمر ما سداه
حريم ولحمته خلافة ويدخل في الحلي الخاتم **ص** وكوه شدة نفقته
بعضه او فحده **ش** يعني ان المحرم يكره له ان يبد نفقته
بعضه او فحده او ساقه بن القاسم ولا فدية ولم يوسع ما لك

ان يشدها الا في الوسط بن عرقه وظاهر قوله ان الحاجب النعمة
 في العشد والتخذ لا اعرفه **ص** وكب راس علي وسادة **ش** يعني
 انه يكره للمحرم ان يلبس راسه علي وسادة لانه من باب الترفه
 واما وضع خده عليها عند النوم فلا يكره ثم ان الراس في اللقمة
 اسم للعضو بتمامه فعلي هذا فهو من تشبه الكحل باسم جزيره
 اي وكب وجهه وكان ينبغي ان يقول واكباب لانه من كب **ص**
 ومصبوع **ش** يعني انه يكره لمن يقتدي به ان يلبس في
 حال احرامه المصبوع بالطيب كالمورد وهو المصفر غير المقدم
 او المقدم اذا غسل والذي صبح بالورد اقوال في تفسيره وانما كره
 للمقتدي به من اسام وعالم ما لو كرسه للذرية ليلد ينطق
 الجاهل بفعله الي لبس غير الجائز وتقييدنا الكراهة بالاحرام يخرج
 لغير حالة الاحرام فيجوز له لبس المزعفر والمصفر غير المقدم
 وهو المورد وتقييدنا الكراهة بمصبوع غير المطيب يخرج للمصبوع
 المطيب فانه حرام في الاحرام كالمزعفر والمورس وشكلها المصفر
 المقدم للرجال والنساء المقدم بضع الميم وسكون الف او فتح
 الال المهملة هو القوي الصبح وتقييدنا المكره بما يشبه
 لون لون المصبوع يخرج لغيره من الالوان فيجوز الاحرام فيه
 ولو للمقتدي به خلافا لظاهر كلام التمساني والقرافي من
 كراهة ما سوي الابيض للمقتدي به **ص** وشعر كرجان ومكث
 بمكان به طيب واستقيا به **ش** يعني انه يكره للمحرم ان يشم في حال
 احرامه الطيب المذكور وهو ما يفهم من ربه ويحفي اثره كالبايين
 والرجان ونحوهما لما فيه من الترفه ولا فدية فيه ولا في شبه
 وكذا يكره شم الطيب الموثق كالمسك والورس ونحوهما ولا فدية
 ايضا

فه

ايضا بخلاف شبه ولا يكره شم ولا مس الخ والمصفر ونحوهما
 وكذا يكره للمحرم ان يمس مع رجل تنطيط او يمس غير البيت هـ
 الشريف لان التوب منه قربة وكذا يكره له ان يستحب الطيب
 حبه او مع رفقة ولا فدية **ص** ومجامة بلا عذرو خمس راسه
ش اي ومما هو مكروه فعله للمحرم ان يحتم لغير عذر خشية
 ان يقتل شيئا من الدواب حيث لم يزل يبيسها شعره والا فلا يجوز
 الا ان يفسط اليها فيجوز ويقتدي علي المعروف ومنهم من
 بلا عذر الا باحة لعذرو وهو كذلك وكذلك يكره للمحرم ان
 يمس راسه في الخافقة قتل شي من الدواب رادي الموهنة
 فان فعل كل طعم وقيد ذلك التخيير اذا كانت له وفرة والا فلا
 كراهة وانظروا كما قاله **هـ** في شرحه ان الاطعام مستحب لان
 فعله بكره لا محرم ولم يذكر في الاطعام المذكور في المجامة ولا في
 تخفيف الواسع ان الملة فيها خفيفة قتل الدواب **ص** وتقييده
 بشدة ونظر عمارة وليس امرأة قيا مطلقا **ش** اي وكذلك يكره للمحرم
 ان يحفف راسه بشدة بشوبا وبغيره اذا غسله خشية ان يقتل
 شاة من الدواب وليس المراد تخفيفه في الهوى وكذلك يكره للمحرم
 ان يتطير في المرأة حال احرامه والمرأة بكسر الميم بعد هاء راسكة
 ثم همزة ثم مدته التي ينظر فيها وانما كره ذلك مخافة ان يري شاة
 فيزيله وكذلك يكره في حق المرأة ان تلبس القبا بالمد وهو ما كان
 من جاحزة اوامة مخومة او غير مخومة وهو مراد بالاطلاق
 لانه يصغره من اي معبر زوجها **ص** وعليها مد من الحبة والراس
ش هذا مطوف علي قوله حرم بالاحرام علي المرأة الخ وعلي الرجل
 الخ والمعنى انه يحرم علي الرجل وعلي المرأة في حال احرامهما ان

ق

يد هنا شعرها راسا او لحيته او غيرها بالدهن مطلقا اي بمطيا
او غير مطيب لما فيه من الزيتة وسواء كان لها شعرا ولا ولهذا قال
وان صلحا وهي المفسدة شعر المقدم وبيارة اخرى وعليها
دهن اللحية ان وجدت للمرأة وموضعها لها والراس وان
صلحا جمع اصلع وجنيذ فلا يرد ان الراس مذكور فكيف يصنفه
بصفة الموت والمراد شعر الراس وشعر اللحية واماد هذه البشارة
فهو من دهن الجسد **ص** وابانة ظفرا وشعرا وسبح **ش** يعني وما
يجرم علي المحرم في حال احرامه رجلا كان او امرأة ان يبين
ظفره اي يتلمه لغير عذر ويأتي ان فيه حنفية ان لم يكن لامة
الاذي والا فحدية وتقدم انه يجوز له اذا انكسر ظفروه ان
يتلمه واما ظفر غيره فقال بن عرفة وابانة ظفر غيره لسفر
انتهى وكذلك يجرم عليها ان يزيل شعورها او شيئا منه لغير
عذر يتلف او خلق او نورة او فرض باسنان لكن ان كان شيئا
يسيرا فانه يطعم حنفية من الطعام وان كان كثيرا بان زاد على
العشرة فانه يقتدي كما يأتي وكذلك يجرم علي المحرم رجلا او
امراة في حال احرامه ان يزيل الوسخ عنه لان المقصود من
المحرم ان يكون شعرا وفيه التندية ولا بأس للمحرم ان ينقي ما تحت
اظفاره من الوسخ والافدية رواه بن نافع عن مالك كما قاله
ابن الحاج فيعيد كلام المؤلف بما عدا ما تحت الاظفار **ص** الا غسل
يديه بزيله **ش** اي من غير طيب كعرض بضمين اخره ضاد سند
وهو الفاسول والاشنان والصدابون وكلما بقي الزفر ويطهر
رعيه او خطمي وهنرا الخيزري سند ويحجب ما كان من قبله
الرياحين والفواكه المطيبة التي تبقى في اليد رايحتها فيه
من

من التشبيه بالتطيب فان خلط مع الاشنان وشبهه شيء ماله
رجح فان كان مما لو استعمل غردا لم يقتدي به فكذلك اذا خلطه
انتهى واخرج بيده راسه ففي غسله مما ذكره الفدية وانهم الفصل
ان الازالة بغير الغسل احريم وانهم المزيل ان الغسل بغيره احريم
ايضا والضمير في بزيله للوسخ **ص** وتساقط شعر لوضوا وركوب
ش اي وكذلك لا شيء علي المحرم اذا اتوضا فزبيده علي وجهه
او نحوه فسقط منه شعرا وركب داته فخلق ساقه الاكافي
وعنوه فهو منصوب معطوف علي المستثنى وانظر تفصيل
المسيلة في الشرح الكبير **ص** ودهن الجسد ككف ورجل بمطيب
او لغيره ولها قولان اختصرت عليها **ش** اي وما يجرم علي المحرم
ولو امرأة اي بدهن جسده لغير عذر والا فلا اثم بدليل قوله
واثم الا عذروا والمراد بالجسد ما عدا باطن الكفين والتدبين
بدليل ما بعده ويقتدي في دهن الجسد او بمض كفه او جلده
بمطيب لعله او لغيره وكذلك في دهن ما ذكره لعله بغير
مطيب وان دهن ما ذكره بغير مطيب لعله فيفصل ففيه في
دهن باطن الكفين والرجلين لا شيء عليه وفي دهن الجسد
قولان فقوله ولها قولان في دهن الجسد بغير مطيب لعله
فلو قال واقتدي في دهن الجسد ولو بمض كفه بطن كفه
او رجل بمطيب مطلقا كغيره لغيره لعله لا لها بطن كفيه
ورجليه وفي جسده قولان اختصرت عليها لوفي بالمقصود
ثم ان ظاهر الكفين والرجلين من جملة الجسد **ص** وتطيب كور
ش هذا منه اشارة الي حرمة التطيب بالطيب الموثق وهو
ما يظهر رعيه واثره كالورس والزعفران والموذ والمراد به

بالتطيب به استعماله اي الصاقه بالبدن او بيعضه او بالثوب
 فلو عتق علي جالس بمكانوت عطار من غير ان يمسه شي منه
 فلا فدية مع كراهته تمامه علي ذلك واحتز بقوله بكورس
 عن الطيب المذكور وهو ما يظهر ربحه ويخفي اثره فانه لا يحرم
 استعماله ولكنه يكره والورس بنت كالسسم طيب الراحية ضبته
 بين الحمرة والصفرة يبقى ثنته عشرين سنة **ص** وان ذهب
 ربحه او لضرورة كحل **ش** يعني ان المطيب لا يجوز استعماله وان
 ذهب ربحه لان حكمه المنع وقد ثبت له والاصل استصحابه
 ولا فدية عليه وكذلك يقتضي اذا فعل الكحل المطيب لضرورة
 من غير ان يمس عليه وكذلك في الكحل الغير المطيب لضرورة
 حرا وغيره وليس فيها فيه الفدية فقوله وتطيب بكورس تضمن حكمين
 الحرمة وجوب الفدية فقوله وان ذهب ربحه مبالغة في الحكم
 الاول وقوله او لضرورة كحل مبالغة في الحكم الثاني فهو من الكلام
 الموزع وبعد ابيطل قوله من قال كل ما يحرم يجب فيه الفدية **ص**
 ولو في طعام او لم يعلق **ش** اي ويحرم التطيب ولو وقع ما يتطيب
 به في طعام واكل من غير طبخ ولو قال في طعام لم يدخل الماكان
 احسن وكذلك لا يجوز للمحرم ان يمس الطيب الموت بيده ولو لم
 يعلق منه شي فيها فقوله او لم يعلق بفتح اليا واللام من علق
 بالكسر عطوف علي الفضل المقدر بعد لو داخل في حيز المبالغة
 اي ان لمس الطيب يحرم ولو لم يعلق به وقوله الاقارورة سدت
 استثنائا منقطع انه قد رس اي ويحرم لمس الطيب لكن قارورة
 سدت اي لكن مصاحبا قارورة سدت ومتصل ان قد رطلبة
 اي ويحرم ملاسة الطيب الاقارورة سدت لان الملاسة

الغير

اعم

اعم من لمس وغيره والمعنيان المحرم اذا حمل في حال احرامه
 قارورة او خريطة او نحوهما سدودة سد او ثوبا محكما
 بحيث لم يظهر منها راحة فانه لا فدية عليه في ذلك اذا راحته لها
 حينئذ ثم عطف علي المحتشي قوله ومطبوخا اي والاطيا مطبوخا
 مع طعام اماته الطبخ فلا فدية ان لم يصبه الفم اتفاقا وكذا ان
 صببه علي المشهور قاله بن بشير وقتئذ الطبخ بالامانة اذ لو
 لم يمتد فالفدية **ص** او باقيا مما قبل احرامه **ش** يعني لو استعمله
 الطيب قبل احرامه ثم احرم ولم يجتد عليه فانه لا فدية فيه مع الكراهة
 بنا علي اناله وام ليس كالاتي وهذا في اليسير واما الكثير ففيه
 الفدية وان لم يتراخ في نزعه كما يفيد كلام **ح** **ص** ومصيبا
 من القاري او غيره **ش** يعني ان المحرم اذا التقت عليه الريح شيئا
 من الطيب فانه لا فدية فيه بشرط ان يطرحه بسرعة فان
 تراخي في طرحه لزمت الفدية كما سياتي بقوله والا فتدي
 ان تراخي وكذلك لا فدية علي المحرم فيما التاه عليه غيره من
 الطيب وهو ناييم او غير ناييم علمه بشرطه السابق **ص** او خلوق
 كلبه **ش** اي وكذلك لا فدية علي المحرم فيما اصابه من الطيب
 في خلوق الكلبة ولو كثيرا اذا نزع في الحال والا فتدي وخلوق
 بفتح او له كصبي ورطب من الطيب ولا يفسر بما فسر به سند
 وهو المصغر لانه ليس بطيب ويرده قوله **ص** وفيه في نزع
 يسيره **ش** اي وخبر في كل ما ذكر من الباقي قبل الاحرام وما
 بعده في نزع يسيره وتركه ولا شي عليه **ص** والا فتدي ان تراخي
ش اي والابان كثر بحيث يجب الفدية بالتلافه او لمسه فانه يقتضي
 ان تراخي في نزعه وارجاع التفصيل لجميع ما ذكرنا ثم فائدة كما في

شرح الشارح خلافاً من خصه بالخلق ويدل على الصوم تقيد
الباقي للباقي قبل احرامه بالسير وارتقي في شرحه ان قوله وغير
في ترع يسيره خاص بما اصابه من خلوق الكعبة وشله يسير الباقي
ما قبل الاحرام واما يسير المصيب من القالوج او غيره فيجب
ترع يسيره كثير وان تراخي اقتدي فيها فقله وخير الخ شامل
لما اصاب من خلوق الكعبة وللباقي مما قبل احرامه وقوله والا
اقتدي الخ خاص بالاول والحاصل انه يجب ترع ما اصابه من القا
رج او غيره وان قل فورا فان تراخي في ذلك وجبت عليه العدة
ومثل ذلك ما اصابه من خلوق الكعبة ان كثروا ما الباقي مما قبل
احرامه فان كثروا وجبت فيه العدة ولو ترعه بعد احرامه فورا وان
قل خيرا في ترعه كما يخبر في ترع ما اصابه من خلوق الكعبة ان قل
هذا ما يفيد النقل من كنفية راسه نايما **ش** التشبيه لافادة
الحكم المتقدم وهو انه اذا غطي انسان راس المحرم وهو نائم ثوب
او غيره فانه اذا انتبه من نومه حكمه حكم ما من القاطع الطيب
علي المحرم فان ترعه عن راسه في الحال فلا فدية عليه وان
تراخي في ترعه لزمته العدة **ص** ولا تخلق ايام الحج ويقام الطواف
فيها من المسعى **ش** يعني ان الكعبة يكره ان تخلق ايام الحج لكثرة
ازحام الطائفتين لليابودي الي ان الطائف يستعمله وكذلك
يستحسن ان يقام الطوافون في ايام الحج من المسعى من الصفا
والمروة **ص** واقتدي الملقى الحل ان لم تلزمه **ش** يعني ان المحرم اذا
التي عليه انسان ثوبا ومعويايم او طيبا فانه اذا انتبه فترعه
في الحال فلا فدية عليه والعدة على الحلال الملقى فقله
واقتدي وجوبا وقوله ان لم تلزمه اي لم يلزم العدة المحرم الملقى

علمه

عليه بان ترع ما التي عليه بسوعة فالضير البارز عابده على المحرم
المفهوم من السياق فان لزمته بان تراخي فلا شيء على الملقى
الحل وقوله واقتدي الملقى الحل ان لم تلزمه هو وان صدق
بوجوب العدة على الملقى السير لان العدة عتلا لزمته للمحرم
لكن قوله وان لم يجد الملقى الحلال ما يقتدي به فليقتدي المحرم
بمنع هذا الصديق وقوله بلد صوم متعلق باقتدي والمعنى
ان الحل الملقى اذا لزمته العدة فانه ان يكون بغير الصوم لانه
ثابت عن المحرم ولا يصح الصوم عن احد فهو مخير بين ان يذبح
شاة بخير او ضئمة او يطعم ستة مساكين يدفع لكل مسكين مدين
وقا هو قوله وان لم يجد اي الحل ما يقتدي به فليقتدي المحرم
ولو بالصوم وقوله فليقتد المحرم وجوبا وقيل ندبا والاول
هو الراجح **ص** كان خلق راسه **ش** يعني ان الحل اذا خلق راس
محرم بلا اذنه فان علي الحل العدة فان لم يجد فليقتد المحرم
واما اذا خلقه باذنه وتوكله فيا في كلامه **ص** ورجع بالافضل
ان لم يفتد بصوم **ش** يعني ان المحرم اذا اخرج مع عسر الحلال
الملقى او يسيره فانه يرجع على الحلال بالافضل من قيمة الشاة
او كيل الطعام او ثمنه كما هو في الصوم ومحل الرجوع ان لم يفتد
بالصوم والافضل الرجوع وانما يرجع على الحلال الملقى لان المحرم
انما اقتدي بطريق النيابة عن الملقى لانها عليه بطريق الاما له
لا بطريق التحمل عن المحرم وفي هذا التعليل نظرا نظر وجهه
في الشرح الكبير **ص** وعلي الملقى المحرم فديتان على الارجح **ش**
يعني ان المحرم اذا كان هو الملقى علي محرم شله طيبا او غيره فانه
تلزمه فديتان فدية لمس الطيب وفدية لطيب المحرم هذا

علي سارحه بن يونس وهذا حيث لا فدية علي المفعول به
 بان لم يتواخ اما لتواخي المحرم المفعول به في نوع الطيب عن
 نفسه فانه يلزمه الفدية وليس علي الفاعل حينئذ الا فدية
 واحدة لسه الطيب فقوله وعلي المحرم الخ هذا اذا سوي الطيب
 ولم تلزم الفدية المحرم الملقى عليه وان لم يميس ولزمت الملقى
 عليه فلا شيء علي الملقى وان مسس ولزمت الملقى عليه فعلي
 الملقى فدية واحدة وكذلك ان لم يميس ولم تلزم الملقى عليه بان لم يتواخ
 وانما لزمت الملقى في حالة عدم مسسه وعدم لزومها للملقى
 عليه لانه كالمقتل المحرم علي محرم حيث لم تلزمه الفدية **ص** وان
 خلق حل محرما بان فعلي المحرم والافعليه **ش** يعني ان الحلال
 اذا خلق راس المحرم او قلم اظفاره او طيبه فاسان يكون ذلك
 باذن المحرم ام لا فان كان باذنه حقيقة او حكما بان رضي
 بفعله فالفدية عليه وان كان بغير اذنه بان فعل له ما ذكر
 في حال نومه او سكرها فالفدية علي الفاعل لا علي المفعول
 به وان لم يجد فليفتد المحرم ويرجع عليه بالاقل الي اخر
 ما سبق **ص** وان خلق محرم راس حل اطعم وهل خففة او فدية
 تاويل **ش** تقدم اذا خلق الحلال راس المحرم وهذه عكسها
 وهو ما اذا خلق محرم شعرا حل من محل يتيقن نفي القتل عنه
 كساقه او ازال عنه اذني كقلم ظفوه فلا شيء عليه **قال**
 التوميني وان خلق راس حل فانه يطعم اذا لم يتحقق نفي القتل
 كما قاله اللخمي قال مأكلا اذا خلق محرم راس حلالا فيفتدي
 واختلف هل مراده بالفدية خففة من طعام او فدية حقيقة
 من صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين او شك بشاة
 فاعلي

فاعلي **تبيين** سكت المؤلف عما اذا خلق محرم راس محرم والحكم
 انه اذا خلقه برضاه فالفدية علي المخلوق راسه فان اعسر
 فعل تبقي في ذمته او تكون علي الخالق ويرجع بها علي الآخر
 واما ان خلق راسه بغير رضاه فعلي الخالق **ص** وفي الظن
 الواحد لا لاساطة الاذي خففة **ش** يعني ان المحرم اذا قلم ظفورا
 من اظفاره فان كان فعل ذلك بغير اساطة الاذي وبغير كسر
 ففيه خففة من الطعام وان كان فعل ذلك لاساطة الاذي
 ففيه فدية فان قلمه لكسره او ازال وسخه او قلم ظفورا حلالا
 غيره فلا شيء عليه وانظر لو قلم ظفورا مثله لكن في الدخيرة **قال**
 في الكتاب ان قلم ظفوره جاهلا او ناسيا او قلم له بامر ابيه
 وان فعل به مكرها او ناسيا فالفدية علي الفاعل من حلال او حرام
 انتهى ومنه فهم قوله الواحد ان ما زاد عليه ليس حكمه كذلك
 وهو كذلك اذ قلنا زاد علي الواحد الفدية سواء كان ذلك لاساطة
 الاذي ام لا ولو ابان واحد ابعد ابانة اخرفان كانا في نور واحد
 فبهم الفدية والافني كل واحد خففة **ص** كسفرة او شعرات
 او قملة او قملات **ش** التشبيه في اطعام خففة من طعام وظهور
 والمعني ان المحرم اذا ازال من جسده شعرة واحدة او شعرات
 الي عشرة وما قاربها لاساطة الاذي فانه يطعم خففة من طعام
 وتقدم ما اذا سقط شيء من شعرة لوضوء او ركوب او غسل وما
 اشبه ذلك فانه لا شيء عليه ومثله ما اذا ازال وشح نفسه اي
 الوسخ الذي علي يديه للضرورة كما سرك ذلك يلزم المحرم خففة
 اذا قتل قملة او قملات كما تقدم في الشعر ومثل قتل القمل طرده تاديه
 الي القتل بخلاف البرغوث وغوه كما ياتي فقوله وطرحها بالجر



Copy

ersity

عظما علي قتل المقدس **ص** كالحق محرم لثله موضع الحجامة الا ان
يتحقق في القتل **ش** تشبيه في وجوب الحفنة اي ان المحرم يجب
عليه حفنة لخلق موضع الحجامة لمحرم اخر وكلام المؤلف شامل
لما اذا فعل ذلك لضرورة ام لا وهو كذلك واعاد حرف التشبيه
في الحفنة وان اغني عنه المطف على ما قبله ليرجع اليه الاستثنا
في قوله الا ان يتحقق الخلاق في القتل عن راس المخلوق فلاحقة
علي الخالق وعلى المخلوق في الحالين الفدية **ص** وتقدير بغيره **ش** يعني
وكذلك يطعم المحرم حفنة من طعام بيده واحد اذا قد بغيره اي
ازال عنه التراد ولم يقتله لانه عرضه للقتل واحري بغير غيره
واما ان قتله ففدية فدية في كثيره وحفنة في قليله ومثل التراد
فيما ذكر سابقا يتولد من جسد اليبس ويعيش فيه كالحم وخوه
ص لا كطرح علقته او برغوث **ش** جوف عاذته انه يدخل الكاف
علي المضاف ومراده المضاف اليه اي ولا شيء في طرح ما لا يتولد
من جسد غيره كعلقته او برغوث ونمل وذر ونعوض وذبابة
وسائر الحيوان الا القمل عن جسده والقراد وما ذكره من دابة
وفهم من قوله طرح ان قتل ما ذكر ليس كذلك وهو كذلك فيجب فيه
الفدية ان كذلك **ص** والعذبة فيما يترقه بها ويؤذي اذني نقص
الشارب او ظفر وقتل قمل **ش** يعني ان الفدية المنصوص عليها
في قوله فتالي فمن كان سكر ربيضا او به اذي من راسه ففدية من
صيام او صدقة او نكاح يكون سببها منحصر في امور من الترفه
واما طقة الاذي وغير كلام المؤلف ان كل شيء فعله المحرم ما يحرم
له به الترفه او يؤذي به عن نفسه اذ في فانه يلزمه فيه الفدية
كما اذا خلق عاتته او نقص اظفاره او شاربه او تنف ابطه او افقه
او قتل

او قتل قمل كثيرا بان زاد على المشوة وما قاربها وكلام المؤلف
شديد بما اذا لم يقتله في غسل الجنابة والا فلا شيء فيه ولو تكرار
قتله يترقه اي يتنهم به وفي بعض النسخ ويؤذي بالواو وهو
بمعني او واولي لواخفا وقوله كنقص الشارب او ظفرا لان
ما كان للامرين وكذا قوله وخضب بكنها وانما عرف الشارب
لا تخاده وتكر الظرف لتعده **ص** وخضب بكنها وان رقة ان كبرت
ش الخنا بلسر الخا والتشديد والحد والمعني ان المحرم يلزمه الفدية
اذا خضب بالخنا راسه او كعبته او جسده وهي عند مالك من الطب
وسواء عم المضوا ولم يعمه بل كانت رقة ان كبرت كدبرهم فان منعت
فلا شيء عليه والحد بالرقعة موضع الخنا وانهم قوله خضب انه
لوجعله في فم جرح او استعمله في باطن الجسد كما لو شربه او
حشي شقوق رجله لا شيء عليه ولو كثر وان الفدية تجب ولو نزع
مكانه وان الرجل والمرأة في ذلك سواء وهو كذلك **ص** ويجوز حمام
علي المختار **ش** المشهور عند النجاشي من روايات ثلاثة حكاهما
ان الفدية تلزم المحرم بمجرد صب الماء الحار على جسده بعد
جلوسه فيه وعرقه لانه مظنة ازالة الوسخ سواء ذلك ام لا اتقي
الوسخ ام لا والثانية ان ذلك والثالثة واتقي الوسخ وهو ظاهر
المدونة وبما قررنا يكون في كلام المؤلف امور الاول قوله
بمجرد حمام لا بد فيه من تقدير مضاف وهو يحتمل ان يكون ذو
وان يكون غسل والمراد بالثاني الثاني انه لا بد عند النجاشي من
جلوسه فيه حتي يعرق كما ذكره الشيخ كرم الدين ومن صب الماء
الحار عليه الثالث ما ذكره النجاشي خلاف مذهب المدونة من انه
انما تجب الفدية علي من دخل الحمام اذا نكس وتقي الوسخ

وجيبه علي المؤلف الاعتراض في عدمه عن مذهب المد ونزوي
علي ما للبخي واعتذر الشارح عنه بانه انما ذكر الاختاره للبخي لا لاختار
عدة من الاشياخ كما اختاره لا بما فيها **ص** واتخذت ان ظن الاباة
او تعدد موجهها بغور او نوي التكرار او قدم الثوب علي السراويل
ش الاصل في الفدية انها تتعدد بتعدد موجهها الا في هذه
الاماكن فانها تتخذ وان تعدد موجهها الاولي اذا ظن الاباة
او كان جاهلا بالحكم او ناسياله ومورفها ليس ثوبا مثلا فلو
الفدية ثم ليس ثانيا طائفا ان فعله الثاني لا يوجب غير ما اوجبه
الاول وسوا كان الفعل الثاني علي الغور من الاول او علي التزاة
منه فليس عليه في ذلك كله الافدية واحدة الثانية ان يتعدد
موجب الفدية بغور كما اذا لبس وتطيب وقلم وقتل التزاة
الشعور دفعه من غير تراخ لانه كالعمل الواحد الثالثة ان يتراخي
ما بين الفعلين لكنه عند الفعل الاول نوي التكرار من جنس او
اجناس ففدية واحدة ولا يضربعد ما بينهما كما لو ندي اوي
لفرحة بمطيب ونوي تكرار التد اوي لها اوبس وتطيب وخلق
وقلم ونيتة فعل جميعها فعليه فدية واحدة وان بعد ما بين
تلك الافعال الرابعة ان يقدم ما نفعه اعم علي ما نفعه اخص
كان يقدم في لبسه الثوب او القلنسوة او القميص علي السراويل
او العمامة او الجبة بن الحاجب ففدية واحدة وان تراخي ولو عكس الامر
اي في الثوب والسراويل وبيل خاصة وتراخي تعددت قال في توضيحه
ويبين ان يفتي الاول بما اذا لم يفضل السراويل علي الثوب والاذن
اشار البخاري في سيلة القلنسوة والعمامة ما اذا نزل فتتعدد الفدية
لانه انتفع ثانيا بغير ما انتفع به اوله انتفع قال بعض وجب به
في

581
في التامل **ص** وشروطها في اللبس انتفاع من حر او برد لان نزع ثيابه
ش يعني ان الفدية لا تجب فيها الا يستفاد به الا بعد طول الابعاد
الانتفاع به كما اذا لبس قميصا او خفا وانتفع به من دفع اذات حر
او برد او دوام كالיום فلولبسه ونزعه مكانه لقياس وغوره
فلا تجب فيه فدية واما ما لا يتبع الا منتفعا به كخلق الشعر والطيب
فان الفدية فيه من غير تفصيل **ص** وفي صلاة قولان **ش** اي في
انتفاعه باللبوس في صلاة لم يطول فيها قولان من رواية
ابن القاسم عن مالك سند خراعي مرة حصول المنفعة في الصلاة
ونظرة الي الترفه وهو لا يحصل الا بالطول بن القاسم وقوله
في الفدية ليس بالبين قال بعض فنية ترجيح القول بعدد
وهو الظاهر وعليه فمفهوم قوله كانه غير معتبر بل ما تقدم عن
البحراني في ان لبسه دون اليوم لاني فيه حيث لم ينتفع وظاهر
قوله في صلاة يشمل الركعة الواحدة وهذا ما لم يطول فيها فان
طول فيها طولان ايدا علي المقتاد فعليه الفدية **ص** ولم يأت ان فعل
لعد **ش** يعني ان المحرم لا اثم عليه اذا فعل ما يوجب الفدية لاجل
عذر من مرض او حر او برد واما ان فعل ذلك لغير عذر فانه تلزمه
الفدية ويأثم وظاهر كلام المؤلف ان جواز الاقدام علي فعل الموجب
انما يكون عند حصول العذر بالفعل وهو ظاهرا نزل الحواشي
وقال التاجوري ان خوف وجود العذر كاف في ذلك ولما كان
دما الح علي ضربين هدي وهو ما وجب لنقص في حج او عمره كدم
التمتع والنفوان والفساد والنفوات وجوا حيد وما نوي به
من النكاح الهدي كما سيأتي ونلتك وهو ما وجب لالتقاء
الثبت وطلب الرفاهية وبغير عنه بفدية الاذي كما افاد القسطين

بقوله **ص** وهي سكر بشاة فاعلي او اطعمهم ستة مساكين لكل مدا
كال كفارة او صيام ثلاثة ايام ولو ايام **ش** يعني ان التقية
هي النسك اي العبادة بخير فيها بين احد امور ثلاثة اما ان يتبع
شاة فالنحر كما منها من بقرة او غير لكن اشاة افضل لان طيب
اللحم هنا افضل كالضياء او اما ان يطعم ستة مساكين لكل مسكين
مدان يده عليه الصلاة والسلام ومن غالب عيش ذلك البلد
واما ان يصوم ثلاثة ايام ولو ايام **ص** ولم تختص بزيان او
مكان الا ان ينوي بالذبح الهدي فحكمه **ش** اي لم تختص النسك
ذبحا او نحر او اطعاما او صياما بزيان او مكان كما اختص
الهدي يا ايام بني وجملة او مني هذا ان ينوي بالذبح الذي هو احد
انواع النسك الهدي فان نوي به ذلك فحكمه في الاختصاص
بنيان وقف به بمعرفة والافكة والجمع فيه بين الحل والحرم
وترتيب ودخول الصوم فيه نيابة وفضيلة الاكثر فيه كما ولا
يدخل في قوله فحكمه الاكل فلا ياكل من صايد الجمل ولو جعلت
هديا كما ياتي وقوله كال كفارة ايمان حكم الاطعام هنا مثل الحكم
في كفارة اليمين وياتي حكمها عند قوله في باب اليمين واليمين
ملفقة ولا تكرر لمكين وناقض كقصرين لكل نصف وقد علمت
ان العبرة في كفارة اليمين بغالب قوت اصل البلد لا غالب
قوته هو وان المد يعتد به عليه السلام اذ به نودي جميع
الكفارات ما عدا كفارة الظهار فانها بعد هشام علي الشهور
وهو مد وثلاث بده عليه السلام **ص** ولا يجزي عدا وعشا
ش تقدم ان من جملة اصناف فدية الذي اطعم ستة مساكين
ياخذ كل مسكين مدين فلو اطعمهم عدا وعشا لم يجز لانه عليه

السلام

السلام سي مدين اللحم الا ان يبلغ اطعام كل مسكين مدين فانه
يجزي واليه اشار بقوله ان لم يبلغ مدين اي ان لم يتحقق انه بلغ
مدين فان تحقق ان كل واحد بلغ ما ذكرنا جزا ولو حصل لبعض
مدان او اكثر فانه يكل لمن لم يحصل له مدان بقيقتهما **ص** والجماع
وعدا **ش** هذا عطوف علي المهنوع وهو قوله فيما مر وعليها
دهن اللحية والراس اي وحرم بالا حرام علي الرجل والمرأة
الجماع وعدا مائة ولا خلاف في ذلك ويستثنى من ذلك القبلة
لوداع اوجه ما لم ينزل وظاهره حرمة المقدمات ولو علمت
السلامة وهو كذلك بخلاف الصوم فتكره فقط مع علمها
لبسارة الصوم **ص** واقتد مطلقا **ش** يعني ان الوطي اذا وقع قبل
التحلل فانه يفسد مطلقا اي سوا كان عمدا او نسيانا او جهلا
في قبل او دبر ادي او غيره انزل اول ما يحل الاصل ولا كان
موجبا للحدا او المهر او لا وسوا وقع من بالغ ام لا وقوله
كاستدعائي وان ينظر تشبيه في قوله والجماع اي كما يفسد
الجماع بالجماع كذلك يفسد استدعاء المني سوا كان ذلك بيده
او نظره **ص** استخدام او يدك او حتي انزل او علة علة حتي انزل
وقوله كاستدعائي عمدا او جهلا او نسيانا للاحوام وقوله
مني اي وحصل **والا** فلهدي بان حصل مدي والافلاشي
عليه وقوله وان ينظر اي وان حصل مني بادامة نظرا وفكر
فان لم يدوم فالهدي يند بان غير افساد كما قاله الحواشي عن
الابهي وفي **ص** ما يبيد ان كلام الابهي هذا خلاف الراي
وان الراي وجوب الهدي وهو ظاهر كلام الحواشي وباعداها
من المباشرة والسر والقبلة لا تشترط الادامة اي حيث

حصل انزال والا فلا شيء عليه الا القبلية فالهدي ان كانت
للذبة لا لوداع او رجعة **ش** قبل الوقوف مطلقا او بعده ان
وقع قبل الاضامة وعقبة يوم النحر او قبله **ش** يعني ان الوطي
او المني المذكور يفسد الحج اذا وقع قبل الوقوف بمرفة سواء
فعل من افعال الحج شيئا كطواف القدوم والسعي اولاه هذا
معنى الاطلاق وان وقع ما ذكر بعد الوقوف بمرفة فانه يفسد
ايضا بشرط ان يقع قبل طواف الاضامة وقبل ري جرة العقبة
في يوم النحر او قبل يوم النحر وهو يوم الوقوف فقط **ش** والا
فهدي **ش** اي وان لم يقع ما ذكر قبل الوقوف بمرفة ولا بعده
وقبل طواف الاضامة وقبل ري جرة العقبة يوم النحر او قبله بل
وقع ما ذكر من الوطي او الانزال بغيره بعد ري جرة العقبة وقبل
طواف الاضامة او بعد طواف الاضامة وقبل جرة العقبة او
بعدها ما يوم النحر او قبلها بعد يوم النحر فان الحج لا يفسد
عليه المشهور وعليه هدي **ش** كانزاله ابتداء **ش** اي من غير استئذان
في الفكر والنظر فان عليه هديا ولو قصد الذبة بهما اذا انسا
انما يكون عنهما ان كان كل منهما للذبة وادامة كل منهما لها
وخروج المني عنه واما ان خرج بل للذبة او لذة غير مستادة
فلا شيء فيه **ش** واما ذايه **ش** اي فيه الهدي وسوا خرج ابتداء او
بعد مداومة النظر والفكر والقبلة او المباشرة او غيرها **ش**
وقبلته **ش** اي فيها الهدي ان كانت بغير واما ان كانت على الجسد
فاحكم الملامسة قاله **ع** وذكر قبل ذلك ما ينبغي ان الملامسة
فيها الهدي اذا خرج بها مذي وكذلك ان لم يخرج بشرط ان تكثر
واما ان لم تكثر فلا شيء فيها ولو قصد اللذة او وجودها **ش** ووقوعه

بعد

بعد شيء في عمرة والا فسدت **ش** اي وان وقع فسد الحج بعد
تمام شيء العمرة وقبل حلقها فانه يلزمه الهدي من غير فساد
لا لتقضاها وان كانا وان وقع قبل اتمام سعيها ولو بشوط فانها تقصد
وجوب قضاوها وعليه هدي واما الوضوء في العمرة غير المفسد
للحج مما يوجب الهدي في الحج ويمكن ان يأتي مثله في العمرة كما في
والقبلة وطول الملامسة والمداخلة فالتظا هر كما قاله **ش**
في شروحه ان الحج والعمرة فيه سواء ولكن ظاهر كلام الشارح
وبغيره ان الذي يوجب الهدي في العمرة انما هو ما يوجب
الفساد في الحج في بعض الاحوال من وطئ وانزال واما يوجب
الهدي في الحج لا يوجب الهدي في العمرة وهو واضح لان امرها
اخف **ش** ووجب اتمام المفسد والافضو باق عليه وان احرم
ش لا خلاف بين العلماء الا اذا وادان المحرم اذا افسد حجه
او عمرته انه يجب عليه اتمامه لتبانيه علي احرامه قال تعالى
واعزوا الحج والعمرة لله ولان حكم الناسد حكم الصحيح فان
لم يبق ظنا منه انه خرج منه بافاده وتماضي الي السنة
الثانية واحرم بحجة التقضا او عمرته فانه لا يخرجه ذلك عن
الغايبة واحرامه الثاني لغو لم يصادف محلا وهو علي
احرامه الناسد ولا يكون ما احرم به قضا عنه ثم انه انما
يجب اتمام المفسد اذا ادرك الوقوف بالعام الواقع فيه
الفساد فان لم يدركه فيوسر ان يتحلل منه بفعل عمرة وجوبا
ولا يجوز له البقاء علي احرامه اتفاقا لان فيه تماضي علي الناسد
مع تملكه من الخلوص منه **ش** ولم يقع قضاؤه الا في الثالثة **ش** يعني
ان المحرم اذا افسد حجه فلم يبقه واحرم لتبانيه في العام الثاني

تق

فانه لا يجزيه ولا ينعقد هذا الثاني وهو علي احواله الاول الذي
افسده ولم يقع قضاؤه ان كان عمرة او حجا الا في العمرة الثالثة
او السنة الثالثة ان لم يطع عليه حتى قات الوقوف والا امر
وجوبا بالتخلل من الفاسد بفعل عمرة ولو دخلت اشهر الحج وقفاه
في العام الثاني **ص** وفورية القضاء وان تطوعا **ش** يعني ان المحرم
اذا افسد حجة الفرض او التطوع او فسد عمرته فانه يجب عليه
قضا ذلك علي الفور من غير تراخ فيقضي الحج في العام القابل
ويقضي العمرة بعد التخلل من فاسدها فان اخذ ذلك ولم يفعل
فورا فقد اثم قال بعض وظاهر كلام المؤلفين ومن بعد السلام
ان قضا فاسد التطوع قبل حجة الاسلام وفورية القضاء واجب
ولو علي القول بالتراخي لانه بالدخول فيه واجب **ص** وقضا التقا
ش يعني ان المشهور وهو قول بن القاسم ان من احرم قضا
كما افسده ثم انه افسد القضاء ايضا فانه يلزمه ان يحج جنتين
احداهما عن الاصل والاخوي عن القضاء الذي افسده لانه
افسد حجه اول وثانيا وعليه هديان وظاهر قوله وقضا
القضا ولو تسلسل **ص** وعمرته في القضاء **ش** هذا عطوف علي فاعل
وجب اي ووجب علي من افسد حجه او عمرته ان يحجر هديان
زيان قضا حجه او عمرته لا في زيان فسادها وهذا هو
المشهور ليتفق له الجابر الحلي والجابر النسيقي قاله المؤلف في
مناسكه لان دعوي الفساد جابر للفساد فيكون في القضاء الجابر
للفساد ايضا فالوجوب في كلام المؤلف منصب علي كونه في
القضا ولذلك قال واجزا ان يحل اي يحجر هدي الفساد في القضاء
وظاهر العبارة تقضي ان الهدي للقضا فلو قال وعمرته فيه ويكون

فيقضي

في

الضهير

الضهير في هديه عايده علي الفساد وفي فيه عايده علي
القضا كان احسن واتخذ وان تكررتا ضهير وان تكررت
عايده علي موجب الهدي وطيا كان او غيره والمعني ان من
افسد حجه او عمرته بفعل الوطي او بالوطي مرارا في سائر
امراته واحدة فاعلم عليه هدي واحد في ذلك كله لاجل القضا
الواقع بالوطي الاول لان الحكم فقط بخلاف صيد وفدية
المشهور ان الحزب يتكرر تكرار الصيد لان جزاه عوض عما
اتلفه والاعواض تتكرر بحسب تكرار الانتلاف وسوا فله جهلا
او نسيانا او عمدا كما ياتي عند قوله والحزب يقتله وان لم يخنه
وجعل ونسيان وكذلك فدية الذي تتعدد ايضا بتعدد
موجبها يريد اذا فعلها عمدا الا انما عوض عن التزقة وهو
يقبل التكرار الا في احد الوجوه الاربعة السابقة في قوله
واتخذت ان ظن الاباحة الخ واجزا ان يحل يعني ان هدي
الفساد اذا عمل به قبل حجة القضاء قبل قضا المفسد فانه يحجر
ثم ان هدي المكرر مع ما ياتي في الفصل الذي في قوله واخر دم النوا
للقضا واجزا ان قدم وثلاثة ان افسد قارنا ثم فاته وفي
صورته انه احرم بالحج والعمرة حال كونه قارنا ثم انه
افسد حجه هدايان وطيم فانه ذلك الحج بان طلع عليه النحر
ولم يتف بمعرفة او فاته الحج والام افسده كما ياتي عند
قوله وان افسد ثم فاته او بالعكس وانما اتي ثم للنص علي
الصورة المتوخى فيها عدم تعدد الهدي فانه يتضمنه
وجوبا وعليه ثلاثة هدايا هدي للفساد وهدي للقوات
وهدي للقران الثاني واما القران الاول فالمشهور

د

ث

انه لا شيء فيه لانه لم يتم بل آل امره الي فعل عمرة لان شرط
دمه ان يج من عامه كما مر وكون عليه ثلاثة يبرئ منه لانه لا شيء
عليه في القتران او التمتع الاول اذ لو كان عليه فيه هدي كان
عليه أربعة هدايا وكونه ان وقع قبل ركعتي الطواف
هذا عطف علي هدي اي من قوله والا هدي ولو
وصله به لكان احسن لئلا يتوهم وصله بما قبله كما فعل
بعض وانما هو متعلق بالاقسام الثلاثة الداخلة تحت
قوله والا هدي اي حيث قلنا لافساد هديه ويجب مع
الهدي عمرة ياتي بها بعد ايام مني ان وقع وطيه قبل
تمام سعي او بعده وقبل تمام الطواف او بعده وقبل ركعتي
الطواف ليأتي بالطواف ويسمي لا تلم فيهما وان وقع وطيه
بعد السعي والطواف بركعتيه وقبل الرمي او بعده وقبل
الحلق هدي فقط لسلامة السعي والطواف من التلم
وهذا التفصيل هو المشهور ومذهب المروية
واجب اجماع مكرهته وان تكنت غيره يعني ان من اكره
زوجته المحرمة تجامعها فانه يلزمه ان يتحجها بعد ذلك
ويجهدى عنها وسوا كانت في عصمته او طلقها وتزوج
غيره ويجبر الزوج الثاني علي الاذن لها في الخروج الي الجوان
طاوغة فذلك عليها دونه واما امته اذا اذن لها في الحج
فلما احرمت وطيعها طوعا او كرها فانه يلزمه ان يتحجها بعد
ذلك ويجهدى عنها وحوله وان تكنت غيره او باع الامه
ويجوز بيعها فان بين والافقيب من عليها ان اعدم
ورجبت يعني ان المكره بالكسر اذا اعدم عن اجماع مكرهته

فانه

فانه يجب علي المكرهته ان تج وهدي وتنتدي من مالها
ثم ان يسر ترجع عليه بالاقل من اجرة المثل وما انتفتت في سفرها
علي عيوجه السرف وبالاقل في الغدبة من قيمة النكس وكيل
الطعام او قيمته وفي الهدي بالاقل من ثمنه او قيمته وبعبارة
اخرى وبالاقل في الهدي من قيمته وثنه كما ذكره بن عرفة
وفي الغدبة بالاقل من النكس والطعام اي حيث اطعمت واما
حيث اقتدت بشاة فاعلي فصل ترجع بالاقل من قيمتها
وثنها كما في الهدي او ترجع بالاقل من قيمتها وقيمة الطعام
كما اقتدت بالطعام وصل براعي الاقل يوم الاخراج او يوم
الرجوع والظاهر الاول لانها كالمسقة وشار بقوله
كالمتقدم في الحل يلقي طيبا علي المحرم ولم يجز المني قال المتقدم
المحرم ويرجع بالاقل ان لم يقصد به صوم وفارق من افسد
معه من احرامه لتخلله يعني ان من اكره زوجته وامته
او غيرها علي الجماع او فعل ذلك طوعا حال الاحرام وقلنا
يلزمه ان يتحجها من قابل فانه يجب عليه ان يفارق التي
افسد جمعا بالوطي من وقت الاحرام لحجة القضا الي ان يجلد
منها بطواف الافاضة والسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم
وانما وجب عليه الفارقة لئلا يعود الي ما كان منيها اولا
فقوله معه متعلق بافسد لا بفارق لان الفارقة لا تكون
كن معه وعن من معه وبعبارة اخرى لفظ معه معمول
لا فسد اي لا فارق من وقع الافساد معه لا غيره فالمعية
خفية لعدم وجوب مفارقة من لم يفسد بها فلا يجب
عليه مفارقتها ولا براعي من احرامه يعني انه في حجة
القضا لا براعي من الاحرام في الحجة الاولى اي لا يلزمه ان يجرم

م

ثانيا في زمن الاحرام الاول بل له في الثانية ان يحرم في زمن
 الاول وقبل ذلك وبعده فلمن احرم من شوال مثلا وافسد
 ان يحرم بالقتضا من ذي القعدة مثلا بخلاف يقات ان شرع
 وان تقدمه قدم يعني ان الميقات الثاني الذي احرم منه في الحج
 الاول اذا كان مشروعا فانه يراعى ويلزمه ان يحرم منه فمن
 احرم مثلا من الحجة او غيرها من المواقيت فليس له ان يحرم
 ثانيا من غيره فان تعدي ذلك الميقات المشروع واحرم بعده
 بالقتضا فانه يلزمه الدم ولو تقدمه بوجه جائز كما لو اقام بعد
 كمال المنسبة اليه قابل واحرم منها بالقتضا قاله بن فرحون
 في منسكه وهذا ايضاً ان الاحرام من الميقات في هذه الحالة
 واجب اذا لاجب الدم في ترك مندوب ولا شئ وهذا يخص
 قوله فيها من مكانه له للمقيم مكة ونسب المسجد كخروج ذي
 النفس لميقاته واخرز بقوله شرع عما لو كان احرم اولاً قبله
 قال فيها فليس عليه ان يحرم ثانيا الا من الميقات وعما لو كان تقدمه
 اولاً فلا يتقدمه ثانيا الا بحرم او ظاهر قول مالك انه يحرم من المكان
 الذي كان احرم منه تاويله المحرم على انه كان احرم منه بوجه جائز
 كالذي تجاوزه غير مريد دخول مكة واما من تقدمه اولاً غير
 عذر فهو من الان ان لا يتقدمه الا محرم او نحوه للباجي والتوسي
 ويصدق عليه قوله ان شرع لانه مع العذر مشروع واخر
 تمتع عن افراد وعكسه يعني انه اذا احرم فرداً بالحق فافسده
 ثم قضاة المطلوب في القضا التساوي في الصفة واما عكس
 هذه المسئلة وهو ان يحرم متتفا فيفسد اي وقع الافراد
 في الحج بعد ان فرغت البركة ثم قضاة فرداً فانه يحرمه ايضا في القيمة
 اجزاء افراد عن افراد وعليه هديان هدي للتمتع بمحله وهدي للنساة
 بوجوه للمقضا لاقتران عن افراد او تمتع يعني لو احرم فرداً
 قضاة

فان كان احرامه من الميقات الثاني الذي احرم منه في الحج الاول اذا كان مشروعا فانه يراعى ويلزمه ان يحرم منه فمن احرم مثلا من الحجة او غيرها من المواقيت فليس له ان يحرم ثانيا من غيره فان تعدي ذلك الميقات المشروع واحرم بعده بالقتضا فانه يلزمه الدم ولو تقدمه بوجه جائز كما لو اقام بعد كمال المنسبة اليه قابل واحرم منها بالقتضا قاله بن فرحون في منسكه وهذا ايضاً ان الاحرام من الميقات في هذه الحالة واجب اذا لاجب الدم في ترك مندوب ولا شئ وهذا يخص قوله فيها من مكانه له للمقيم مكة ونسب المسجد كخروج ذي النفس لميقاته واخرز بقوله شرع عما لو كان احرم اولاً قبله قال فيها فليس عليه ان يحرم ثانيا الا من الميقات وعما لو كان تقدمه اولاً فلا يتقدمه ثانيا الا بحرم او ظاهر قول مالك انه يحرم من المكان الذي كان احرم منه تاويله المحرم على انه كان احرم منه بوجه جائز كالذي تجاوزه غير مريد دخول مكة واما من تقدمه اولاً غير عذر فهو من الان ان لا يتقدمه الا محرم او نحوه للباجي والتوسي ويصدق عليه قوله ان شرع لانه مع العذر مشروع واخر تمتع عن افراد وعكسه يعني انه اذا احرم فرداً بالحق فافسده ثم قضاة المطلوب في القضا التساوي في الصفة واما عكس هذه المسئلة وهو ان يحرم متتفا فيفسد اي وقع الافراد في الحج بعد ان فرغت البركة ثم قضاة فرداً فانه يحرمه ايضا في القيمة اجزاء افراد عن افراد وعليه هديان هدي للتمتع بمحله وهدي للنساة بوجوه للمقضا لاقتران عن افراد او تمتع يعني لو احرم فرداً قضاة

قتضاه قارنا فانه لا يجوز عليه المشهور لان حج القارن ناقص
 عن حج المنفرد وكذلك لو احرم متتفا فافسده قضاة قارنا
 فانه لا يجوز عليه ايضا لان القارن يأتي بفعل واحد للحج والعمرة
 والتمتع يأتي لكل واحد منهما بمثل على حدته **ص** وعكسها **ش**
 سناه انه احرم قارنا فافسده ثم قضاة فرداً او متتفا فانه
 لا يجوز عليه وعليه سات دم للقران ودم للتمتع ويقضي ايضا قابلاً
 قارنا وعليه هديان هدي للقران الثاني وهدي للنساة **ص**
 ولم يثبت قضاة تطوع عن واجب **ش** اي وينب عن المتفقا له
 الباطني وهو ظاهر ثابتة من حج ناوي اذنه وفرضه فانه يجزي
 عن النذر كما يأتي وعبر بقوله واجب دون فرض الذي يتبادر
 منه الحج اللازم بالامالة ليشمل النذر ايضا فاذا انوي القضاة
 والنذر فلا ينوب عن النذر كما انه لا ينوب عن حجة الفرض **ص**
 وكذا حملها للمحمل ولذلك اتحدت السلام وروية دراعيمها لاشعرها
ش المحمل بفتح الميم الاول وكثر الثانية هو ما يحمل فيه على ظهور
 الابل او غيرها وبالعكس علاقة السيف والمخمس انه يكره
 للمحمل المحرم من محرم بفتح الميم او زوج ان يحمل محرمه او امراته
 الي المحمل كماله يكره له ان يواظرا عليها ولا يقبل امة للشرائح
 ان ثمة فيلذ فيهما فوما الى لتفجر اجرا وواجب هديا وافسد
 ولا حل كراهة المحمل المذكور اخذت السلام لرفي النساء عليها
 للمحمل ولا كراهة في روية شعرا مواته المحرمه كخته ولم يكره في
 سكه الا الكراهة وقولنا من محرم او زوج يخرج للاجنبي فيحرم
 عليه ذلك وظاهره ولو محرم صهرا ورضاع وقوله والغتوي
 في امورهن يحمل انه معطوف على المتني والمخني انه يجوز

Copy

sity

للمحرم ان يقتضي في امور النساء من امر جبينهن ونفاسهن وما
اشبهه او يحتمل انه عطوف علي المكروه وهو الظاهر وما
انهي الكلاخ علي محرمات الاحرام حاشته شريح في حرمانه مع الحرم
علي انها سرادان من قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وهو
المعتمد عند الفقهاء او عمرة لا احدها دون الاخر كما قال بكل
من الاقوال طائفة من المفسرين فقال **ص** وحرم به وبالجرم من
خوالد مائة اربعة ابيال او خمسة للتبسيم ومن جهة العراق ثمانية
للمقطع ومن عرفة تسعة ومن جده عشرة لآخر الحديث **ص** الضير
في به للاحرام الصادق باي فرد من افراده والباقي بالمحرم ظروفي اي
وحرم بسبب الاحرام حج او عمرة وحرم في الحرم تقرض برب الخمايات
ولما كان الحرم حدودا وحدودها سيدنا ابراهيم عليه السلام ثم قريش
بعد قلعهم لها ثم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم معاوية ثم عبد
الملك ابن مروان وكان في بعضها اختلاف بين المؤلف المعتمد من
ذلك بالابايل ومركزها البيت فذكر ان حده من جهة المدينة
المشرفة اربعة ابيال وقيل خمسة وكل ينتهي للتبسيم المسمى الآن
بمساجد عابثة قالوا للاشارة للتحلاف في فذراياها وان اتقنا
علي ان الغاية التبسيم وان حده من جهة العراق ثمانية ابيال وقيل
سبعة للمقطع اي علي ثنية جبل بكان يسمى المقطع فواسم كادت
وان حده من جهة عرفة من البيت تسعة ابيال وان حده من
جهة جده بضم الجيم وتشديد الهمزة موضع علي ساحل البحر غربي
مكة بينهما مرحلتان عرفة ابيال لآخر الحديث ثم ما به بضم قطع
الاعشاش جمع عشش والحديثية بضم الحاء وفتح الدال المهملة
وتشديد الياء عند الثوار الحديثين وضبطها الشافعي بالتحقيق وهي في

الحرم

الحرم بينهما وبين مكة مرحلة واحدة وسبب جده لانها حاضرة البحر
واحدة ساوي البحر والنهر ساوي البر قاله في التبسيم واصل الجنة الطر
المعتمد قاله البكري في المعجم **ص** ويقف سيل الخلد وانه يعني ان الحرم يمر
ايضا بان سيل لكل اذا جري اليه لا يدخله وسيله اذا جري يخرج
الي الكل ويجري فيه وهذا التحديد للحرم بالامارة والملاحة والاول
تحديد له بالمساحة **ص** تعرض برب **ص** هو فاعل حرم وما قبله
جمل اعتراض بينهما اي وما يحرم علي المحرم وان لم يكن في الحرم علي
من في الحرم وان لم يكن محرمات ان يتعرض لحيوان البر في الحرم اصطاده
والتبسيم في اصطاده يريد بالم لم يكن صاده حلالا لحلال في الحل
فانه يجوز للحلال ان يدخله في الحرم بدليل ما ياتي عند قوله وزجه
بحرم ما صيد بجل علي ما فيه واما الحيوان البري فلا يحرم علي الحرم
ان يصطاده لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه ومنه الضرع
وتدريس الما بخلاف السحفاة التي تكون في البراري والاضافة في
قوله تقرض برب علي عني اللام اي تقرض برب وليس منه الكلب
الا نيز ويدخل في البري الجراد **ص** وان تاشن ولم يوكل **ص** يعني انه
يحرم بالاحرام وبالحرم التقرض للحيوان البري وان تاشن اي
صار كالحيوان الانسي قال في الجواهر واما البري فانه يحرم اكله
جميعه ما اكل لحمه وما لم يوكل كل كان متاشنا او متوحشا مملوكا او
ساحا فقلوه ولم يوكل مطوف علي ما في خير ان اي وان لم
يوكل كفرد وخزير وفيه رد علي الشافعي القائل بانه انما يحرم
التقرض للماكول **ص** او طير ما وببعضه وحريه **ص** طير بالنصب
عطفا علي خير كان المحذوفة المطوقة علي فعل الشرط قبله
ويجوز جره عطفا علي برب كما انه غير داخل في مسماه والمعني

ان طير الماء ما يدخل في البرية وهو حيوان بري يلازم الماء وليس
 المراد به ما يطير من حيوان البحر ولا يحرم التفرص لكلمة تحريم
 لبيضة وقبض بن غازي لجروه بالواو الواو اي اولاده يعني عنه
 قوله وببيته لانه اذا حرم التفرص لبيضة فاحرم جروه فدعواه
 ان نسخة جروه بالواو اي البجعة والخنزير فيجوز صموعة ولا
 شي عليه المحرم في شرب لبن الصيد حيث وجدته محلويا كما
 يجوز من لحم الصيد قد ذكي ولا يجوز له ان يحلبه لانه لا يمسكه
 ولا يؤذيه فان حلبه فلا ضار عليه ولا يشبه البيضة **ص**
 وليبرسه بيده او رفقته **ش** جملة ستائفة وهي جواب عن سوال
 قد ركان قايلا قال له انت قد ذكرت حرمة التفرص للبري
 اذا لم يكن معه فما حكمه اذا كان معه فقال وليبرسه الخ والمخ
 انه يجب علي المحرم ان يرسل الصيد الذي هو ملك له اذا كان
 بيده او رفقته فغير يرسل المستنوعا يدعي المحرم كالضئير
 البارقي رفقته وملكه وقوله او رفقته مطوف علي الضئير المجرد
 بالحقاق اي وليبرسه حال كونه كائنا في يده او في رفقته اي مرافقا
 له ومصاحبا وهذا الحق قول المدونة ومن معه صيد بيده يتوجه
 او في رفقته معه فليبرسه **ص** وزال ملكه عنه **ش** الواو للاستيف
 لا للعطف لبل يلزم عطف الجر علي الاشارة الضئير في ملكه يرجع
 للمحرم او الحلال في الحرم والمشهور وهو مذهب المدونة
 والمبسوط ان ملكه يزول عنه بنفس الاحرام وانه يجب عليه ارماله
 فلما رسله صاحبه فاحذره غيره قبل الحق به بالوحش ولم يزل يده
 حتى حل صاحبه بل اتجاه بيده ليس له اخذه من اخذه وهو لا
 خذه فلزم يرسله صاحبه بل ابتاه بيده حتى حل لوجب عليه ان يرسله

فلزم

فلزم يرفع صاحبه بيده عنه حتى مات فانه يلزمه جزاؤه وكذلك
 يلزمه جزاؤه اذا ابتاه بيده حتى حل ثم دفعه **ش** لا يبيته **ش** عطف
 علي قوله بيده اي وليبرسه بيده لانه يبيته ويحتمل عطفه علي
 زال ملكه علي تقدير الكون اي وزال ملكه عنه في حال كونه
 بيده لاني حال كونه بيته وببارة اخرى هذا يخرج من قوله وليبرسه
 ومن قوله وزال ملكه عنه فتقول **ت** يحتل لانه يخرج من قوله بيده
 او من زال ملكه الخ فيه نظر لان التردد انما هو بين امرين متناقضين
 وهذان غير متناقضين وظاهر قوله فيها ومن احرم وفي بيته صيد
 فلا شي عليه ولا يرسله انتهى سواء احرم من منزله او من ميقانه
 والنوق بينه وبين النقص ان النقص حاصل له وينتقل بانتقاله
 فهو كائنا في بيده وما يبيته من محل عنه وغير مصاحب له والي
 هذا التاويل اشار بقوله **ص** وهل وان احرم منه **ش** اي وهل
 عدم وجوب ارماله وعدم زوال ملكه مطلق وان احرم منه اي
 من بيته او مربيه او قيد بمن لا يجرم منه ولا يبر عليه والاوجب
 ارماله وازال ملكه تاويلان علي المدونة والمذهب **الاول**
ص فلا يشترط ملكه **ش** غرض علي قوله حرم تفرض بري لا علي قوله
 وليبرسه بيده ولا علي قوله وزال ملكه عنه لانه لا فائدة فيه
 لان الارسال وزوال الملك كاف والسين زائدة وليست للتوكيد
 لانه لا معنى لتوكيد التوكيد وليست للطلب لانه لا معنى له لان
 المراد النهي عن تحريم ملكه والمعيان لا يجوز للمحرم ان يحرم ملكه
 صير فلا يقيله بشرا او هبة او صدقة او اقاله من اشتراه منه
 قبل الاحرام واما ما يدخل في ضمانه جيرا كالميراث وكما ورد عليه
 بيب ثبت عند الحاكم فانه يدخل في قوله وليبرسه بيده وما حل

كلام المؤلف علي معني فلا يستجد ملكه بعد احلاله فهذا يعني
عنه قوله عزال ملكه عند **ص** ولا يستودعه **ش** يعني ان المحرم
لا يجوز له ان يستودع صيده من احد فان قبله رده الي ربه ان
كان حاضرا فان غاب ووجد من يحتفظه استخفظه عليه وان لم
يجد ارسله وضمن قيمته ولو ابي ربه من اخذه وهو محرم ارسله
بحضونه ولا يبي عليه بخلاف ما لو ارسله بغيره فانه يضمنه لان
الاحرام لا يزيل الملك عما غاب من الصيد قاله سند وخوله ابن
عرفة عن النبي **ص** ورد ان وجد مودعه والا بقي **ش** اي ورد
الصيد الي من اودعه له قبل احرامه ان وجد مودعه ويرسله
ربه ان كان محرا وان كان حلالا جاز له حبسه فان لم يجد ربه
ولا وجد حلالا يحتفظه ابتاه في يده للضرورة ولا يرسله لانه
قبله في وقت يجوز له وان ارسله ضمنه لربه او مات في يده
ادبه جزاه لان المحرم يضمن الصيد باليد فليس قوله ورد الخ
منه علي ما قبله لتقاير التصوير لان ما قبله قبله وهو محرم
وما قدم منه استجد ان ملكه ومربنا الكلام علي ما يتعلق بغيره
ذكو حرم شرايه فقال **ص** وفي صحة اشترايه قوله **ش** يعني ان المحرم
اذا اشتري صيدا من حلال قبل هذا العقد صحيح وهو قول ابن
حبيب او هو فاسد كما في الموازية قوله علي القول الاول
علي المشهور ارسله ويغرم قيمته لربه دون ثمنه قاله سند وقيل
يغرم ثمنه واستظهره وعلي القول بالصحة لو لم يرسله ورده له
ففيه جزاؤه وعلي القول الاخر رده لربه لانه بيع فاسد لم
ينت فان لم يجد ربه فتياس ما رآه اذا لم يجد حلالا يودعه عنه
ان يرسله ويضمن لربه قيمته كما قاله الشيخ كريمة الدين وقوله ان حلال

ابن
سبل

احترازا

اخترازا اما اذا كانت الابايح محرما فانه لا يصح علي كلا القولين لان
الابايح قد باع ما لا يصح تملكه وما ذكر حرمة التقرض للبري عموما
اخرج منه افراد او رد بجواز قتلها الخبر فقال **ص** الا النار والحية
والعقرب مطلقا وغوايا وحدا وفي صغيرها خلاف **ش** يعني ان
هذه الامور تقتل في الحل والحرم منها النار بهزة ساكنة وقد
تسحل وليحق بها بشت عرس وما يترضا الثياب من الدواب
والثاني الفارة للوحدة وكذلك في حية لا لتأنيث ومنها الحية وما
ورد في الحديث باستقاط العقرب وذكر الحية وبالعكس جمع بينهما
بقوله والعقرب وليحق بها الرتيلا ومعني دابة صغيرة سودا
قلت من لدغته والنسبور وهو ذكر الخمل ولا فرق في هذه الاجا
الثلاثة بين الصغير والكبير لان صغيرها يؤذي كما يؤذي كبيرها وسوا
بنت بالاذية ام لا ومنها الغراب ولم يبيده بالابقع كما في بعض
الروايات لقول بن عبد السلام هل لفظ الغراب عام فالابقع فرد لا
يخصص ام مطلق فالابقع مبين له والاول اقرب وعليه غالب اهل
المذهب انتهى والابقع هو الذي فيه سواد وبياض والبقع في الطير
والكلاب بمنزلة البلق في الدواب كما في الصحاح ومنها الحداة وبعد
اذا وصل كل من الغراب والحداة حلا الايد افا ان لم يصل لذلك وهو المراد
بالصغير فاختلف في جواز القتل نظر لفظ غراب وحداة وشعره ابن
راشد وغيره ومنه نظر المصنعي وهو الايد او هو منتفح حال
وشعره بن هارون خلاف وعلي القول بالمنع لا جزاؤه مراعاة
للقول الاخر وما استثنى من ان المحرم قتلها انما هو مقتصر دفع
الاذايه اما لو قتله بقصد الذكاة فلا يجوز ولا يؤكل والظاهر ان
عليه الجزا **ص** وعادي **ش** يعني ان المراد في الحديث بالكل العقور

هو عادي السباع من اسد وفهد وغير علي المشهور لقوله عليه السلام
في غيبته بن ابي لهب اللهم سلط عليه كلما من كلابك فعدا عليه السبع
فقتله وقيل الا نبي المتخذ وهو شاد وقوله كذيب تمثيل للعادي ونبه
به علي المشهور من الروايتين بقتله وقوله ان كبر شرط في كل عادي لا يخص
الذئب ولا يوردان القاعدة في كلامه رجوع الشرط لما بعد الكاف
لانها في كاف التشبيه لا فائدة حكم في غير جنس المشبه به لا كاف
التمثيل ببعض افراد فان صفوه قتله ولا جزاء عليه المشهور كطير
خيف الا بقتله **ش** يعني وكذا يقتل الطير اذا عدي عليه وخيف علي
نفسه او ماله او نفس الغير او ماله ولا يندفع عما ذكر الا بقتله فقتله
الا بقتله مستثنى من مقتدر كما توي ويصح استناؤه من خيف لنفسه
معني لا يوم من منه اي لا يوم من منه الا بقتله **ش** ووزع الحرام
يعني ان الوزع يجوز قتله للحلال في الحرم لان شاة الاذي واما
الحرم فانه يكره له قتله فان قتل فليطعم شيئا من الطعام كسائر الهوام
من شبه في عدم الجزاء المخصوص من الاستثنا فقال **ش** كان عم الجراد وبنيته
ش فكانه قال ولا جزاء في هذه المستثناة كان عم الجراد حيث لا يستطاع
دفعه حيث اجتهد وتحفظ المحرم من قتله فما اصاب منه بعد هذا
فهدر ولو اوتي واجتهد واو الحال اي والحال انه اجتهد في عدم
امساكه **ش** والافقيته **ش** راجع لمسيلة الجراد اي وان لم يعم الجراد
او عم ولم يجتهد في التحفظ من قتله فعليه قيمته ان قتله ولنا دل
الشارح وغيره ولا مانع من عوده مسيلة الوزع ايضا اي وان كان
قتل الوزع محرم فقيمته مائة واذا قتل محرم اطعم كسائر الهوام
وقوله فقيمته طعاما ما تتولاه اصل المعرفة بن رشد وظاهره
ان ذلك بغير حكومة وقال محمد حكومة والا معاد **ش** وفي الواحدة حفنة **ش**

اي وفي

اي وفي الجراد الواحدة حفنة من طعام بيد واحدة وتنتهي الحفنة
الي الشوفة وما زاد عليها فيه القيمة **ش** وان في يوم **ش** يعني وكذلك
الحكم اذا اقبل علي الجراد في يوم او نيات فقتله وقوله كد ودور
ومل وذا باب تشبيه في وجوب الحفنة من غير تفصيل بين الواحدة
وبغيرها **ش** والجزا بقتله **ش** مبتدأ وخبر اي كائن وحاصل بقتله والحفنة
مستأننة وهي جواب عن سوال فقد رقت يوه فان تروى له
فتارة يقتله وتارة لا يقتله ويحتمل ان يكون فاعلا بقتله محذوف
اي ويجب الجزا بقتله **ش** وان لمخضة وجعل ونيان وتكرر **ش**
المشهور ان الجراد يلزم في قتل الصيد وان وقع ذلك لاجل مخضة
اي مخاة عامة او خاصة تتبع الميتة ويقدم الميتة عليه كما ياتي
او وقع لاجل جعل بكم قتل الصيد او وقع ذلك لاجل نيات او وقع
ذلك لاجل تكرر فان الجزا يكرر عليه بتكرر قتل الصيد وسواء تكرر
ام لا فتقوله وتكرر داخل في جزا الميتة لقولها ومن قتل صيدا
فعليه بعدد دمه كذا راق **ش** كسهم مر بالجرم **ش** التشبيه في لزوم الجزا
وصورة المسيلة ترمي بالسهم وهو في الحل صيد في الحل الا ان السهم
مر بسيف المحرم فقطعه وخرج الي الصيد في الحل فقتله فهو ميتة
وفيه الجزا ولا يؤكل عند بن القاسم قرب او بعد **ش** وكلب يمين طريقته
ش يعني ان من ارسل كلبا من الحل علي صيد في الحل الا ان الكلب
ليس له طريق الا الحرم فدخل الكلب الحرم ثم خرج منه فقتل الصيد
في الحل فهو ميتة وعليه جزاؤه وجوبا لانه حينئذ شتت كحرمة
الحرم **ش** او قصر في ربطه **ش** صورته انسان محرم او في الحرم
ومعه كلب او جراح يعطاه به فقصر في ربطه فانكلت منه فقتل
صيدا في الحرم او في الحل فانه ميتة لا يؤكل وعليه جزاؤه لتفصيله

في رطله فان لم يتصرف في رطله فلا شيء عليه **ص** او ارسل بتربيته فقتل
خارج **ش** يعني انه اذا ارسل الكلب او الباز علي صيد في الحل قرب
الحرم فادخله الحرم فقتل الصيد فيه او اخرج منه وقتله خارج
فانه ميتة لا يוכל وعليه جزاؤه واما لو ارسله من مكان بعيد من
الحرم بحيث يئلب علي الظن ان الكلب ياخذ الصيد قبل وصوله
الي الحرم او يرجع عنه فدخل به الحرم وقتله فيه او اخرج به منه فقتل
الصيد خارج في الحل فانه لا جزا عليه الباجي ولا يוכל في الوجهين
يعني في القرب والبعد لانه محرم بحرم الحرم ولو قتله خارج
قبل ان يدخل الحرم فلا جزا ويؤكل علي المشهور وظاهر قوله
بتربيته سوا تين الحرم طريقه ام لا وهو ظاهر لانه لما قرب الحرم
جوز دخوله اياه **ص** وطريقه من حرم **ش** تقدم انه قال والجزا يقتله
ثم عطف هذا عليه والمسي ان الانسان اذا طرد الصيد من الحرم
واخرجه الي الحل فصاده صايد في الحل او هلك فيه قبل ان يورد
للحرم او هلك في هلاكه وهو لا يخو ابنته فانه يلزم الظاهر
الجوالان هذا من التعريف للتلغ فطفاه عليه من عطف العام
علي الخاص **ص** وروي منه قوله **ش** الضيران المجروران را حبان للحرم
اي ان من رمي من الحرم صيد في الحل فقتله فعليه الجزا ولا يוכל علي
علي المشهور ونظر الابد الرمية وكذلك لا يוכל الصيد اتفاقا
وعليه الجزا فيما لوري يتحقق من الحل صيد في الحرم لانه يصدق
عليه انه قتل صيد في الحرم ولو اصابه في الحل فلا شيء عليه سوا قرب
من الحرم او بعد علي المشهور **ش** ومثل الرمي في اوله ارسال
الكلب ثم انه يستثنى بما تقدم من قوله كسهم من الحرم عن قوله
ورمي منه لان الواي في هذا كله حلال **ص** وتقريره للتلغ وجبه

ولم

ولم يتحقق سلامته ولو نقص **ش** عطف علي يقتله اي وكذلك
يجب الجزا بتربيته للتلغ كما لو نكت ربيته ولم يتحقق سلامته
وكذلك لو جرحه ولم يتحقق سلامته فان تحققت سلامته فلا
شي عليه ولو نقص علي المشهور وهو مدح المدونة فقوله
ولم الخ فيد فيها اي لم يئلب علي الظن حتي يوافق كلام المحمي
انظر التوضيح وقوله ولو نقص بالغة في المفهوم والبا جمعي
مع اي فلو تحققت سلامته فلا جزا ولو كان مع نقص خلافا لقول
محمد يلزمه ما بين القيمتين كما لو كانت قيمته سلما ثلاثة امداد
ومبياتين فيلزمه مد وهو ما بين القيمتين **ص** وكران اخرج
لشك في تحقق موته **ش** قد علمت ان الجزا لا يجب الا بعد تحقق
موت الصيد فاذا جرح الصيد وغاب عنه ولم يعلم هل مات ام لا
فاخرج جزاه علي شك من موته ثم يتحقق انه مات بعد الاخراج
فانه يلزمه ان يخرج جزاه ثانيا ولو كانت الرمية انقذت قتله
لانه اخرج قبل الوجوب ولان شك متعلق باخرج واللام مبني عن
او علي او التقليل وليسون تغليلا للرجحان فالبعض وقوله تحقق
موته اي حصول موته لان الاخبار بموته قد يكون بموت تقدم
وقد يكون بموت متاخر والموا بالتحقق عليه الظن كما قاله
ق من كل من المشركين **ش** تشبيه في قوله وكر ربيعي ان الجماعة
من المحرمين اذا اجتمعوا علي قتل صيد ولم يكونوا في الحرم او كانوا
في الحرم ولولم يكونوا محرمين فانه يلزم كل واحد منهم جزا كما في قوله
من المشركين بالتشبيه وهو بيان لا قل ما يتحقق به الاشتراك
او بالجمع وال الجنس وهو يصدق بالاشتنى فالتروفي شرحه ما
نصه ولو تالي جماعة علي قتله فقتله واحد منهم فجزاؤه علي من

قتله فقط كما هو ظاهر كلامهم وظاهر كلام المؤلف انه لا ينظر لمن
فعله اقوي في حصول الموت ويدل له قوله او اسكه ليرسله
فقتله محرم والا فليده والالتصاف صريحة وعلم او ظن ان
موته عن ضربته معين فالظاهر ان الجزاء عليه وحده لانه يقتض
بقتله الا ان يكون ضربة غيره هي التي عاقته عن الحياة ولو اشترك
حل وكرم ليس بالحرم فليلى المحرم جزاؤه فقط **ص** وبارسال سبع
ش يعني ان المحرم او من بالحرم اذا ارسل كلبه او بانه علي سبع وخم
ما يجوز للمحرم قتله مما سرقا صاحب صيد غيره مما يحرم عليه فانه
يلزمه جزاؤه ولو قال لكسح لكان احسن ابي في ظنه ثم يتبين انه
غيره من بقرو حش او ظنية مثلا وليس المراد انه ارسل علي سبع فقتله
كما هو ظاهره لانه يمنع منه قوله فيما سبق وعادي سبع فما سبق فز
علي المراد **ص** لو نصب شرك له **ش** الضيف في له يرجع لسبع والشرك
بالتحريك جالة الصايد والمعني ان المحرم اذا نصب شركا لما يجوز
له قتله فوقع فيه صيد فانه يلزمه جزاؤه علي المشهور **ص** وقيل
غلام امر بافلاته فظن القتل **ش** يعني ان المحرم اذا كان له صيد
فامر الغلام ان يرسله فظن الغلام انه امره بقتله فقتله الغلام فلي
سبده جزاؤه ولا شيء علي الغلام الا ان يكون محررا فليده جزاؤه
ولا ينضمه خطا الغلام ويلزم السيد المحرم بقتل غلام محرم امره
السيد بالقتل فقتل طائعا او كروها جزاؤه عنه وعن الغلام
واحد ان كان المحرم احدهما **ص** وهل ان تسبب السيد فيه او لا يلا
ش يعني هل وجب الجزاء علي السيد شروط بان يكون تسبب في
الصيد ابي بان يكون هو الذي اصطاده ثم امر السيد بافلاته
او بان يادى للمصير في صيده وعلي هذا الوجه لا يتسبب فيه بان يكون
السيد

السيد هو الذي اصطاده بغير اذن سيده فلا شيء علي السيد
والجزاء علي العبد اذا لم يفعل السيد الا جزاؤه انضاه عما لا يحل له وهو
تاويل بن الكاتب والجزاء لازم للسيد مطلقا اي سواتسبب في
اصطياده ام لا وهو تاويل بن محرز تاويل بن فقول المؤلف اول
فلي راجع لقوله ان تسبب السيد اي اولاد يشترط تسبب السيد فيه
وجوز بن غازي تشديد الواو فيه نصا علي الظرفية اي حاله
الاصطياد وعليه فقد حدد الثاني والمد تعبه هو تاويل بالاطلا
ص وبسبب ولو اتفق كفرعه فمات **ش** المشهور وهو قول ابن
القاسم في المد وثقة ان الجزاء يلزم المحرم بالتسبب الاتقائي ومنه
ان المحرم لم يقصد قتل الصيد بوجه وانما اتفق ان الصيد راه
تفرغ منه فمط فمات فانه يلزمه جزاؤه لانه تفرغ من رويته
وكذلك يلزمه الجزاء اذا ركز بحا فمط فيه صيد فقول وبسبب
عطف علي قوله بقتل ابي والجزاء بسبب الخ يعني لا فرق بين المباشرة
والتسبب وقوله وبسبب اي ان كان غصودا كما اذا نصب له شركا
فوقع فيه بل ولو اتفق كفرعه فمات **ص** والظاهر والاصح خلافه
ش اي والظاهر عن ابن عبد السلام والمؤلف وابن فرخون لا ابن
رشد تحابوهم كلامه والاصح عند التوسعي وابن المواز خلاف
قول ابن القاسم وانه لا جزاء علي المحرم في التسبب الاتقائي وهو قول
اشعب والمذهب الاول وهو قول ابن القاسم وعلي الثاني لا يول
وكذا يقال في قوله كغس طاطه وما بعده من قوله ويرى لادلالة
محرم او حل كما هو ظاهر كلامهم **ح** في الفرع الثاني عند قوله ودلالة
محرم **ص** كغس طاطه ويرى **ش** هذا معطوف علي قوله والظاهر والاصح
خلافه والتشبيه في عدم لزوم الجزاء والمعني ان المحرم اذا نصب له خيثة

وهي المواد بالخطاطا فتعلق بأحد أطرافها صيد فمات أو حفر بها
لما فتحك فيها صيد فإنه لا جزاء على صاحب الخيمة ولا على حافر
البئر قاله بن القاسم وأصح وأدرك فكل الصيد بنفسه ممن حفر
بئر بموضع يجوز له فمات فيه رجل فلا دية له على الحافر فلا منعه
من البئر **و** دلالة محرم أو حل **ش** أي فلا جزاء على المحرم وهو من أمانة
المصدر لفاعله أو فعله والمصيد المدلول عليه في الحل أو في
المحرم فالصور ثمانية ومبارة أخرى ودلالة محرم أو حل كان المدلول
محرمًا أو حلالًا وقوله أو حل كان المدلول محرمًا أو حلالًا ومبارة
أخرى ودلالة محرم أو حل من إضافة المصدر لفعله وفاعله
المحرم أي لا جزاء على المحرم بسبب دلالة على الصيد محرمًا أو حلالًا
إذا قتل المدلول على المشهور ولد أو أعتان المحرم محرمًا أو حلالًا
الصيود بنا وله سوط أو ربع لا جزاء على المصين بل على المدلول أو
المقاتل أن كان محرمًا **و** ربه على فرع أصله بالمحرم **ش** المشهور أنه
أنه لا جزاء في هذه الصورة وهي شجرة ثابتة أصلها في المحرم وسفها
فرع في الحل وعليه طائر فمات الحلال بسببه قتلته لأنه في الحل
مدحج المدونة فتقوله على فرع حاك من المضاف إليه **و** أو حل
وتحاشل فمات به أن اقتد مقتله **ش** عطوف على قوله على فرع وليس
عطوفًا على المحرم والألاقتني أن يكون المعنى على فرع أصله
حل وهو فاسد والمعنى أنه إذا كان الصايد والمصيد في الحل
وضربه فتحاشل الصيد فمات في المحرم فلا جزاء عليه وسواء اقتد
مقاتله أم لا لكن في حال انقضاءها بأكمل ولا جزاء على الصايد
بلا خلاف وكذلك لو كل ولا جزاء عليه إذا لم ينفذ مقاتله على المصير
والله أشر بقره وكذا أن لم ينفذ على المختار عند المحرم **و** أو حل
ليوسله

كبرس له فقتله محرم والأقلية وعزم الحل له الأقل **ش** يعني أن المحرم
إذا أسك صيد اليوسله لا يقتله فقد اعليه غيره فقتله فإن كان
القاتل له محرمًا أو حلالًا في الحرم فجزاؤه على القاتل ولا شيء على
المحرم الذي أسكه وإن كان القاتل له غير محرم في الحل فجزاؤه على
المحرم الذي أسكه ليللا يخلوا الصيد عن الجزاء ولا شيء عن القاتل لكن
أن صام المحرم فلا شيء على الحلال وإن أظلم وأخرج المثل رجوع على
الحلال بالأقل من قيمة الصيد طعامًا ومثله وبينه على ما رواه
الطعام أن اشتراه كما قاله **ش** في شرحه **و** ولقتل شريك **ش** يعني
أن المحرم إذا أسك الصيد لا جلا أن يقتله فقتله محرم آخر فعلى كل
واحد منهما جزاء كامل نظر إلى التنسب والمباشرة وأما أن قتله
حلال فإما أن يقتله في الحل أو في الحرم فإن قتله في الحرم فعلى كل
واحد منهما جزاء كامل وإن قتله في الحل فجزاؤه على المحرم الذي أسكه
ويجزم الحلال له قيمته **ص** وما صاده محرم أو صيد له ميتة **ش**
يعني أن المحرم إذا صاد صيدًا سما يحرم عليه صيده أي ما كان بصيده
بسببه أو كلبه أو ذمجه وإن لم يصده أو سربده أو أعان على
صيده بأشربة أو ساقطة أو سوط وخوه فإنه يكون ميتة لكل واحد
وكذا إذا صاده حلال أو حرام لا جلا محرم معين أو غير معين بأمره
أو بغير أمره ليباعه أو يجهده له وذبح في حال أحرامه ولو لم يأك
منه المحرم فيكون ميتة على كل واحد عند الجمهور وقولنا وذبح في
حال أحرامه احترازًا عما إذا ذبح بعده فإنه يكره أكله ولا جزاء عليه
أن قتل كمينه **ش** أي أن يبين الصيد غير الأوز والدجاج إذا كره
محرم أو شواه أو شوي له ميتة لا يأكله حرام ولا حلال لأنهم جعلوا
البهيض هنا بمنزلة الجنين لأنه لما كان يتشابه تولد من تولده أو لا فمثال

Copy

ان يكون فيه جنين ويخرج هذا ما ياتي من ان من اخسد وكونه فراح
ويبقى عليه في البيض الذي يتوحيه بعبارة اخرى جعلوا البيض له حكم الميتة
حكما لا لقصد الذكاة بل لتخليطه على المحرم ومن هنا كان التشرع
بحسب اذا هو منزلة المذرا او ما خرج بعد الموت فبحث عند خلاف
المذهب حيث قال اما منع المحرم من البيض فيمنع وما منع غيره
ففيه نظران البيض لا يقتضي ذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة
ولا يزيد فعل المحرم فيه في حكم الغير على فعل الجوسي وهو اذا شوي
البيض او كسره لا يحرم بذلك على المسلم بخلاف الصيد فانه يقتصر
الى ذكاة شروعة والمحرم ليس من اهلها انتهي وفيه الجزا
ان علم واكثر الضمير في فيه الجزا يرجع لما صيد او كما شوي لاجل
المحرم لا ما صاده المحرم والمعني ان المحرم اذا علم ان هذا الصيد
صيد من اجله او صيد من اجل محرم اخر واكل منه فانه يلزمه
جزاؤه فاعلم علم واكل هو الذي صيد من اجله او محرم اخر والضمير
في قوله لاني اكلها يرجع للميتة والمعني ان المحرم اذا اكل من لحم
صيد صاده او صيد له فخرج جزاؤه فانه لا يلزمه جزاؤه ثانيا
اذا اكل منه ثانيا لانه ميتة ولا يلزمه شي لاكل الميتة على المشهور
وبعبارة اخرى قوله وفيه الجزا الخ فيما صيد للمحرم فقط يعني
ان ما صيد من اجل المحرم لا ياكل منه محرم ولا حلال لكن على
الاكل منه الجزا اذا كان محرما وعلم انه صيد لمحرم سواء كان المحرم
الاكل هو الذي صيد له او غيره وعلى هذا فضمير علم راجع للمحرم
الاكل مطلقا وانما وجب الجزا عليه من حيث اكله عاملا لا من حيث
كونه ميتة ومنتزعي كلام المؤلف ان ما صاده محرم واكل منه
محرم اخذ علمه بانه صاده محرم انه لا جزا على الاكل وهو ظاهر
كلام

كلام بن الحاجب وهو ظاهر قول المؤلف ايضا لاني اكلها وذكر
الموافق ما يفيد **ص** وجاز صيد حل لجل **ش** يعني ان المحرم يجوز
له ان ياكل من لحم صيد صاده حلال في الحل لنفسه او لحلال اخر
قال الباجي اتفاقا والضمير في قوله وان يحرم يصح رجوعه للصا
وللحل المصاد له اولها بتاويل من ذكر وهو بالنسبة في جواز اكل
المحرم من لحم الصيد المذكور اي وان كان الصايد او المصيد من
اجله سيحرم بعد اكله وهذا اذا تمت ذكاته قبل الاحرام واللا
حقومية لا يحل اكله لاحد لانه صدق عليه ان الذي صيد له محرم
ص وذبحه يحرم ما صيد بجل **ش** اي ويجوز للحلال المقيم بالمحرم
اذا خرج للمحرم واتى بصيده منه ان يدبجه في المحرم ويباح اكله لكل
احد واما عابر السيل فلا دبح فيه ويجب عليه ارساله فان اكله
بعد خروجه من المحرم ودأه كما تحرم ما او حلالا اما المحرم
فوانح واما الحلال فلانه لما ادخله المحرم صار من صيد المحرم وما
قررنا يعلم ما في الشارح من النظر **ص** وليس الاوز والدجاج
بصيد بخلاف الحمام **ش** يعني انه يجوز للمحرم ان يدبح الاوز والدجا
وياكله لان اصله لا يطير والدجاج جمع دجاجة للذكور والانثى مثلك
الاول ويجوز له ايضا ان ياكل بيض الاوز والدجاج وكذلك يجوز
للمحرم ان يدبح الغنم والبقر والابل لا البقر والوحش لا يصيد
واما الحمام جمع حمام للذكور والانثى فانه صيد فلا يؤكل ولا يبيعه
وحشيا او روميا يتخذ للغذاء ام لا لانه من اصل ما يطير قال مالك
في كتاب محمد وفي كتاب المدونة وكوه مالك ان يدبح المحرم
الحمام الوحشي وغيره الوحشي والحمامة الرومية التي لا تطير
واما يتخذ للغذاء لانها من اصل ما يطير قال في توضيحه هذه

الكراهة يحتمل ان تكون علي ما عا فان فعل فلا جزا وهو قولنا
في الواضحة ويحتمل المنع فيجب الجزا وهو قوله في كتاب محمد واما
انهي الكلام علي ما يتعلق بالصيد وكان بينه وبين اناب مشاركة
لحرمة بالحرم علي الحلال والمحم شرع في ذكر ذلك فقال **ص** حرم
به قطع ما ينبت بنفسه الا الاذخر والسائس **ش** الصير المجزور وايضا عايد
علي الحرم يعني انه يحرم بالحرم المتقدم ذكره علي كل احد ان يقطع
ما جنسه ان ينبت بنفسه من غير علاج كالبتل البروي وشجر الطرفا
وام غيلاد ولو استنبت نظرا لجنسه كما ياتي في عكسه وسوا اخره
ويايسه الا الاذخر والسائس السادة الحافظة اليه في الادوية والاخره
بالذال المبرزة نبت معروف كما خلفا طيب الرمح واحده اذخره جمع
الاخر اذ اخره كفاعل والسنا بالقصور الذي ينبت اوي به ويطلق
علي البرق واما بالمد فالرفعة قاله **ت** وفي البقا موس السائس
البرق ونبت سهل للصغرا والسودا والبلغم **ص** كما يستت **ش** اي
كعدم حرمة قطع ما سانه ان يستنبت من نخس وبتل وحنطة
وبطبخ ونحو ذلك سوا استنبت او نبت بنفسه ولذلك قال
وان لم يبالغ فيجوز قطعه نظرا الي الجنس **ص** ولا جزا **ش** اي لا جزا
في قطع جميع ما ذكرنا انه لا يجوز قطعه لانه قدر زائد علي الحرم
حتاج الي دليل بل يستغفر الله **ص** لصيد المبرزة **ش** التشبيه في
تحريم قطع شجر حرم مكة وعدم الجزا فيه والمعنى ان المدينة
شرقها الله تعالى يحرم الصيد في حررها ولا جزا فيه ولا يوك
جديد وكذلك لا يجوز قطع شجر حرم المدينة وما نبت فيه بنفسه
كما في حرم مكة وما استثنى هناك يستثنى هنا وهو عدم جزا
الصيد بالمدينة لان الكفارة لا يتا من عليها اولان حرمة الله

جدة

عندنا

عندنا اشهد كاليمين الفموس قولان **ص** بين الحواش **ش** بين هنا
حرم المدينة بالنسبة للصيد وبالنسبة لقطع الشجر يعني انه مختلف
فهو بالنسبة للصيد ما بين الحواش الاربع المحيطة بها جمع احره
ارض ذات حجارة سود خرة كانها احرقه بالنار والمدينة داخله
في حريم الصيد وبالنسبة لقطع الشجر يريد من كل جانب كما اشار
اليه بقوله وشجرها يريد اي يريد ان طرف المدينة وهي خارجة
عن حريم الشجر فقطع الشجر التي بها غير حرام ويعبر طرف **ص**
البيوت التي كانت في رمنه عليه السلام وسورها الان هو
طرفها في رمنه عليه السلام وما كان خارجا عنه من البيوت يحرم
قطع ما ينبت به وببارة اخري في عبارة المؤلف قلق لان البريد
في البريد يريد فيكون نصف يريد من كل جهة لان البريد اذا
تقاطعا تقاطعا صليبيا نصفيا هكذا **+** يكون نصف يريد
من كل جهة ففي معنى مع علي حد قوله تعالى ادخلوا في احم
اي مع اسم اي يريد اصحابا ليريد حتى تستوفي جميع جهاتها
ص والجزا حكم عدلين فقيهيين بذلك **ش** يعني ان الجزا الصيد
ليس كالغنية والهدي بل لابد فيه من حكم الحكيم كما قال تعالى
حكم به ذوا عدل منكم واشروط العدالة يستلزم الحوية والبلوغ
وعرفه ما يحكم به ولا بد من لفظ الحكم والامر بالجزا ولا تكفي
الفتوى ولا تحتاج الي اذن الامام ولا يشترط ان يكونا عالمان
بجميع ابواب الفقه لان كل من ولي امر يشترط في حقه ان يكون
عالما بذلك الباب فقط ولا تكفي الاشارة لان هذا حكم والحكم
اشا فلا بد فيه من اللفظ **ص** مثله من النعم او اطعام بقيمة الصيد
يوم التلف بحله **ش** قد علمت ان جزا الصيد علي التخييرات

شأن الإنسان أخرج مثله من النعم وإن شاء أخرج طعاما بعدد قيمة
الصيد يوم تملكه من جل عيش مكان التلف لا يوم التقدي ولا يوم
التفاد ولا الأكثر فيها وإن شاء صام عن كل مد يوافق الضيف في مثله
يعود على الصيد أي مثل الصيد أو تقاربه في التقدير والصورة فإن
لم يجد فيها فالقدر كذا والمراد بالنعم واحد الانعام يذكر ويؤتى
الأبل والبقر والغنم والضيف في قوله بحمله للتلف وهو متعلق
بقوله أطعام وقيمة الصيد أي ويعتبر كل من الأطعام والتقويم
بحمله أي محل التلف فيقال ثم يساوي هذا الظبي مثلا من طعام
غالب عيش هذا المحل فيقال كذا فيلزمه **ص** والافتقار **ش**
أي وإن لم تكن له قيمة في محل التلف أو لم يجد به ساكن فينتقم
أو يطعم بقرب محل التلف من الأماكن فإن لم يكن حكم عليه حتى
رجع لأهله فأراد الأطعام حكم اثنين من جوارحه **ص**
لحم الصيد وذكر لها سعر الطعام بموضع الصيد فإن تعد عليها
تقويمه بالطعام قوماه بالدرهم ويبعث بالطعام إلى موضع
الصيد كما يبعث بالمهدي إلى مكة وقوله ولا يجزي بغيره أي ولا
يجزي شيء من التقويم أو الأطعام بغير محل التلف مع الأماكن
به كما في شرح **ص** ولا رايه على مد ساكنين **ش** قد علمت أنه
يدفع لكل ساكن مد فقط فإن دفع له أكثر من ذلك فإن الزايد
عليه المد لا يعتد به كقارة البيمين فإذا وجب مثلا خمسة أمداد
فأطعمها لأربعة أشخاص فقرأ قلاد من أطعام شخص آخر وهل
له نزع الزايد بالتقوية أن بين كما في قارة البيمين أم لا وطال
يجزي الزايد لا يجزي الناقص إلا أن يحل وهل يتعد بما إذا بقي على المد
التاويلين أم لا **ص** وهل إلا أن يساوي سوره قلا ولان **ش** هذا الخاص

بسيطة

بسيطة الأطعام بغير المحل الذي يقوم فيه ويخرج فيه ولا يجزي فيه
وفي التقويم كالتدبير قبله كما يفيد كلامهم والمعنى إلا أن يساوي
سور الأطعام ببلد الأخراج سوره ببلد التلف أو قربه ففي جزائه
تاويلان وما قلناه من أنها لا يجزيان في التقويم واضح إذ مع تناوب
القيمة في المحلين لا يصح القول بعدم الأجزاء **ص** وكل مد موصوم
يوم وكل لسره **ش** يعني أنه إذا أراد أن يصوم في جزاء الصيد
فإنه يصوم عن كل مد بعد النبي صلى الله عليه وسلم يوما فلو كان في
الامد أكثر فإنه يصوم له يوما كاملا فإذا قيل ما قيمة هذا الظبي
فإذا قيل خمسة أمداد من الخنطة ونصف مد فإنه يصوم ستة
أيام **ص** فالنعمامة بدنة والفيل بذات سنين **ش** يعني أن المحرم
ولو كان في غير الحرم أو كان في الحرم ولو كان غير محرم إذا قتل نعمامة
أو فيل فإنه يلزمه لكل واحد منهما بدنة من الأبل إلا أن بدنة
الفيل تكون خراسانية ذات سنين لقرب الفيل من خلقته فإن
لم توجه فقيمة طعام أو نحوه في التوضيح وفي الذخيرة فقيمتها
قوله فالنعمامة بدنة ميتة أو خير يبدل في المضاف وإقامة
المضاف إليه مقامه أي في النعمامة بدنة وقوله والفيل الخ مبتدا
وخبر يبدل في المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وحذف
المتعلق أي وجزاء الفيل بدنة كما في ذات سنين وهذا ينفع
الاعتراض بأن الأولي استقام أحد أمرين أما ألبا أو لنقطة ذات
لأن أحدهما كاف أي والفيل بدنة ذات سنين أو والفيل بدنة
بسنين وفي كلام المؤلف أجمال انظر تفصيل ما يفيد النقل في
الشرح **ص** والكيس **ص** وحرار الوحش وبقرة بقرة **ش** يعني أن المحرم ومن
بالحرم إذا قتل حمار وحش أو بقرة وحش فإنه يلزمه في كل منهما بقرة

ص والضبغ والشعل شاة **ش** يعني ان الحرم او من في الحرم اذا قتل
ضبا او ثعلبا فانه يلزمه في كل واحدة منهما شاة لكن اتفاقا في الاول
وعلي المحذور في الثاني والشاة من الغنم يدكرويون وظاهر قوله
والضبغ والشعل شاة ولو خيف منها بحيث لا يجوز اسماها الا
يقتلها وجبذ يشكك بعد اعلي قوله كطير خيف لا يقتله ويحيا
بان الحرم منها لا يمس كمسوة من الطير وقد يحصل منها بصود
ثلة ولا يحصل بذلك الحرم من الطير **ص** حمام مكة والحرم وياه
بلا حكم **ش** يعني ان من قتل شيئا من حمام مكة اي ما صيد منه بمكة
وبماها او من حمام الحرم او من يماه فانه يلزمه في كل واحدة
من ذلك شاة بلا حكم فان لم يجد هناك صام عشرة ايام لتزليه منزلة
الحرم ولا يخرج طعاما وانما كان فيه شاة لانه يالف الناس فسد
فيه ليلاد يتسارع الناس الي قتله والمراد بحمام وياه مكة والحرم
ما فيها بهما الا ما تولد بهما ولا ما توطنها **ص** والحمل وضب واربع
وبربوع وجميع الطير القيمة طعاما **ش** اللام بمعنى في خبر مقدم
ستدوه القيمة بعده والمعني ان الحرم اذا قتل مما في الحمل
فانه يلزمه قيمة طعاما وتقدم اذا قتله في الحرم واما اذا قتل ضبا
في الكل او الحرم فانه يلزمه قيمته طعاما على المشهور وكذلك اذا
قتل جميع الطير ولو بمكة والحرم خلاف ما رقا فانه يلزمه قيمته طعاما
ص والصيفر والريفن والجبل كغيره **ش** يعني ان الصيفر من الصيد
فيما وجب من مثل او طعام او صيام كالكيروان المريفن فيها
ذكورا نسليم وان الجبل في سطره كالشيع وان الانثى كما ذكر
وان المعلم ولو لمنفعة شرعية كغيره فتقوم ذات الصيد بقطع
الظفر عن ذكره وانثى ولا تقوم الانثى علي انها ذكر ولا الذكر
علي

عني انه انثى والانتال والانثى كالدكر مثلا وانما لم يقل والقيح
بدل والجبل مع انه مناسب لما قبله لاقتضايه خلاف المنصوص
فان المنصوص ان الجبل يقوم علي انه قيح لا العكس القراني
والغواصة والجمال لا يقتضي يقوم الصيد لان الحرم كان
للاكل وانما يوكل اللحم **ص** وقوم لربه يدك بمها **ش** اي قوم الصيد
المملوك لشخص يدك الوصف الذي هو عليه من صغر ومرض وغيره
مع القيمة التي هي الجزا فيقوم لربه بدراهم علي الحالة التي هو عليها
فاذا كان علما قوم بهك وكذلك اذا كان صغيرا او مريضا
ولحق الله بالطعام كغيره **ص** واجتهد او ان روي فيه فيه
ش اي حيث كان الحكمين دخل فانها يجتهدان واما الاحتاج
لحكم فلا دخل لهما فيه فان قيل قد تقرران النعانة فيهما بدنة
والنيل ايضا فيه شي معين وكذلك غيرهما فما محل الاجتهاد فيما
روي فيه فالجواب **ص** اقاله الشيخ ابو الحسن ان الاجتهاد فيه
بالنسبة للسبب والحوال فصب الحكم النبوي الجنس
ومصب الاجتهاد الاعراض والجزيات اللائحة كالسمن
والصفر والصحة والجمال وضدهم بان يريان في هذه
النعانة بدنة سينة وهزلية مثلا لسبب النعانة او هو انهما
مثلا وبذلك افعوله واجتهد اي وجوبا وقوله فيه فيه لف
وتشوش ولو اسقط احدهما كان احسن ويكون من باب
التنازع **ص** وله ان يستقل الا ان يلتزم فتاويلان **ش** يعني
ان الحكمين لا يحكمان عليه بالجزا الا بعد تحيرون في احد الانواع
الثلاثة اما المثل او الاطعام او الصيام فاذا خارا احدهما
عليه به ثم بعد ذلك ان يستقل بما حكما به عليه الي غيره

بدلك مع

وليحكمها عليه بهما او غيرها واذا كان ذلك له بعد الحكم فاحرى
 قبله واختلف هل له الانتقال مطلقا سوا عرف ما حكم عليه به
 اول التزيم ام لا وعليه الاكثر وهو المعتمد **اوله الانتقال**
 الا ان يعرفه ويلتزم به فلا ينتقل وهو تاويل بن الكاتب وهو
 ابن محرز تاويل بن الشيوخ علي المدونة **ص** وان اختلفا ابني
ش اي وان اختلف الحكماء في قد راحلها به عليه بان قال
 احدهما حكما عليه بغيره مثلا وقال الاخر بغيره كثيرا مثلا او في
 نوعه فان الحكم بيندي ثانيا وثالثة حتى يقع الاجتماع علي
 امر لا خلف فيه وسوا وقع الحكم ثانيا او ثالثا سوا او من غيرها
 او من احدهما مع غير صاحبه ولذلك بني المؤلف ابني المجهول
ص والاولي كونها يجلس **ش** يعني انه يستحب ان يكون الحكماء
 وقت الحكم في مجلس واحد ليطلع كل منهما علي حكم صاحبه **ص**
 وتنقض ان يبين الخطا **ش** اي وتنقض حكم الحكمين ان انقض وظهر
 خطأهما فيما حكما فيه كما هما في شيء فيه بدنة بشاة وبالعسل
 وفي الجنين والبيض عشودية الام ولو حرك وديتها ان استعمل
ش تقدم انه قال فالنعامة بدنة وعطف هذا عليه والمغني
 ان الحرم او من في الحرم اذا ضرب بطن ظبي فالقت جنينا ميتا
 لا حركة فيه او حرك ثم مات قبل ان يستعمل صار خا فان الواجب
 فيه عشودية امه وهذا قول بين التام وهو المشهور
 وكذلك في بين الحيوان الوحش مطلقا نعم كان او غيره كان
 فيه جرح ام لا ولو خرج منه النخ ولم يتحرك او حرك ومات قبل
 ان يستعمل صار خا عشر ثمن امه والمواد بالبيض غير المزروعة
 المزروعة لا شيء فيه لاداسره فقوله وفي الجنين اي والواجب
 في كل

اي عشر صغيره امه

2

في كل فرد من افراد الجنين عشودية الام اي عشوديتها من
 الطعام او عدله من الصيام بسبب منوب محرم او حلال في
 الحرم امه فتلقية ميتا فلو ايقن انه مات قبل الالتصاق
 ونحوها فلا شيء عليه وفي كل فرد فرد من افراد البيض اذا
 كسرهما من ذكر من طيور كان فيه فرخ وخرج ميتا بعد كسره
 ام لا عشودية امه وقوله وفي الجنين الخ بشرط ان يزايلها
 وهي حية وهو ميت كجنين الادمية فلو القته ميتا وهي ميتة فلا
 شيء عليه فيه وانما وجب في البيضة المشتركة فيه فرخ ام لا
 لاحتمال ان يفرخ وفي جنين حمام ملكة وبيضة عشودية الشاة
 او عدله ذلك صيا بالكن بحكونه ورد بقوله ولو حرك قول
 استحب ان الواجب في المحرك جزا امه ولو لم يستعمل صار خا وجب
 ديته ان استعمل الجنين او الفوخ صار خا **ص** وغير الفدية والصيد
 مرتب هدي **ش** تقدم ان فدية الذي علي التحجير عند قوله
 وهي سكر بشاة الخ وتقدم ان جزا الصيد علي التحجير حيث
 قال سكره من النعم الخ وتقدم ان جزا الصيد علي تقصير شياه
 في الشرح الكبير وغيرها هو الهدى وذكرنا انه علي الترتيب
 هدي ثم صيام ان لم يقدر علي الهدى ولا دخل للطعام
 في ذلك والهدى ملوحي لنقص في حج او عمرة كدم القران
 والفوات والمثقة وتقديرة الميثاق او ترك الجمار او ترك الميت
 ليالي مني وما شبه ذلك والفي الفدية للمهد كما قاله **ت**
 اي لان الفقه قد يطلقون الفدية علي الثلاثة اي علي فدية
 الذي وجزا الصيد والهدى وقوله هدي جزعير ومرتب خير
 لمبدأه وقف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر بيان الحكم

Copy

اي وغير الفدية والصير هدي وهو مرتب اي واجب ترتيبه
 ونذ بابل بقرن صوم ثلاثة من احرامه **ش** قد علمت ان الهدي
 علي الترتيب فاذا وجب فالافضل فيه ان يكون من الابل لان النبي
 عليه السلام كان اكثر هداياه الابل وخي بكشين ثم البقر ثم الغنم
 لان الافضل في باب الهدايا كثرة اللحم عكس باب الضحايا وانما
 سكت المؤلف عن ذكر الغنم للعلم بانحصار الهدي في الثلاثة لان
 ما يتيمن حذفها اذ لا نذ فيها لغند الا عظيمة منها فان عجز
 عن الهدي ولم يجد من يسلنه فانه يصوم ثلاثة ايام في الحج
 اي من حين احرامه به الي يوم النحر وينذ ب عدم تفرقتها
 وسبعة ايام اذ ارجع من منى والحق العلم بان ذلك كل نقص وجب
 فيه هدي وهذا اذا تقدم التقص علي وقوفه بعرفة كدم
 التمتع والقران والفساد والفوات ونفدي الميقات فان
 اخر الصيام الي يوم النحر فانه يصوم ايام التشريق وهي الايام
 الثلاثة التي يبد يوم النحر وان نفى عن صياحها في غيره هذا
 والي هذا اشار بقوله **ص** وصيام ايام منى بتقصي الحج ان تقدم علي
 الوقوف **ش** ونفهمه ان تاخر التقص عن الوقوف بعرفة
 كتوك مرد لفة او رمي او حلق او بيت منى او وطى قبل الافاقة
 لا يطلب بصوم ذلك وهو كذلك ففي المدونة انه يصوم متى شا
ص وسبعة اذ ارجع من منى **ش** سبعة مجرور عطف علي ثلاثة
 اي علي العاجز عن الهدي صيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجع
 من منى وبه فصرناك في المدونة قوله تعالى اذ ارجعتم وهو
 المشهور وفسره في الموازية بالرجوع الي الاعمال الان يقيم
 بمكة واختاره الحنفي ابن عبد السلام والمشهور اظهر لان المذكور

في

نهي

في الآية الحج لا السفر فالرجوع اذا من الحج لا من السفر فصواب
 قوله الشارح وتبعه **تت** في قوله وسبعة الحج ولو اقام بمكة الحج
 ولو لم يقيم بمكة لانه اذا اقام بمكة فهو محل اتفاق وانما الخلاف
 اذا لم يقيم بمكة والمراد بالرجوع من منى الفراغ من الرمي ليشمل
 اهل منى او من اقام بها **ص** ولم يجز ان قدمت علي وقوفه **ش**
 يعني ان السبعة ايام اذا ما سماها قبل الوقوف بعرفة لم تجزه
 لانه ما سماها قبل الوقت المقدر لها شرعا ولا تجزي ايضا ان
 قدمت علي رجوعه من منى وعمل يجزى منها بثلاثة ايام
 اولافيه كلام للتونسي وابن يونس **ص** كصوم اسير قبله او وجد
 مسلما مال يبلده **ش** التشبيه في عدم الاجر والمعني ان الانسا
 اذا اسير قبل الشروع في الصوم فانه لا يجزيه الصوم وكذا لو
 وجد من يسلنه بمن هدي وهو لي يبلده فلو لم يجد مسلما
 اولامال له يبلده صام ولا يؤخر ببلده ولا مال يرجوه
 بعد خروج ايام الحج لانه مخاطب بالصوم فيها فلدسة
 له في التأخير **ص** ونذب الوجع له بعد يومين **ش** ضمير له يرجع
 للهدي يعني انه اذا اسير بعد ان صام يوما او يومين من
 الثلاثة فانه يجزيه الصوم ولكن يستحب له ان يرجع الي الهدي
 ولو قال ونذب الوجع له قبل كمال الثلاثة فكان اوضح لان
 كلامهم هو انه بعد يوم يجب الرجوع ولو قال بعد يومين
 لاقتضيه انه بعد الثلاث لا يندب الرجوع وليس كذلك وانما لم
 يرجع بعد ان صام الثلاثة الايام لانها جميع في سبعة السبعة
 في الشرفكات كما نصف **ص** ووقوفه به الموافق **ش** تقدم
 انه قال ونذ بابل الحج وعطف هذا عليه والمعني انه يستحب

ن

للمخرج ان يقيم هديه مع المواقف التابعة لمرقة كل دولة
 والشعر الحرام واما وقوفه بمرقة جزاء من الليل فواجب
 وان شئت قلت المواقف على معنى الجمعية اي ان الجمع
 بينهما مستحب فلا ينافي ان الوقوف بمرقة واجب وانما
 عدمه من المواقف لانه ينفى عنه الحريتين الاوليين
 كما مر **ص** والى معنى ان كان في حج ورفق به وهو انما به
 كهيولى **ش** الذى سبدا وسمي متعلق الحرامى بالخمر
 مندوب بمعنى بشروط ثلاثة الاول ان يكون الهدي سوقا
 في احرام حج سواء كان تقصه الذي يشاعنه في حج او عمرة وبعبارة
 اخرى ان كان الهدي سيقا في احرام حج او سوا واجب لتقص فيه
 او في عمرة او تطوعا او جزا صيد فان سبق في احرام عمرة
 محله مكة الثاني ان يقف به صاحبه او من اقامه صاحبه
 مقام نفسه بمرقة ساعة ليلة الخوانك ان يقف او يذبح
 بايام منى وهي يوم النحر واليومان بعده فقبول الحرف
 في ايام منى فانها تشمل اليوم الرابع وليس محلا للنحر ولا الذبح
 في الضحيا والهدايا فلو خرجت ايام منى وجب النحر بمكة ولا
 لا يحزى عنى والافضل فيما ذبح عنى ان تكون عند الحرة الاولى
 ولا يجوز النحر دون العقبه مما يلي مكة لانه ليس من منى **ص** والا
 فمكة **ش** اي والابان انخرت الشروط الثلاثة او بعضها بان كم
 يكن سابقا مع احرام حج بل باحرام عمرة سواء كان نفرا او جزا
 صيدا او تطوعا او ساقا لاحرام او فاته الوقوف بمرقة
 او خرجت ايام النحر فمحله مكة البلد وما يليها من نازل الناس
 واقفلها المروة لقوله عليه السلام في المروة هذا النحر وكل
 حجاج

جزة مع

حجاج مكة وطرقها منخر فقول مكة محله لا غير ساقا فان خرجا
 عن بيوتها الا انه من لواحقها فالمشهور عدم الاجزاء ونص
 ابن القاسم عليها انه لا يحزى به في طوي **ص** واجزاء ان اخذ كل **ش**
 قد علمت انه لا بد ان يجمع في الهدي بين الكل والحرم فاذا فاته
 الهدي الوقوف بمرقة فانه يفخره او يذبحه بمكة ويجوز
 لا يخلوا اما ان يكون اشتراه من الكل او من الحرم فان كان
 اشتراه من الكل فلا بد ان يدخله الحرم وان كان اشتراه من الحرم
 فلا بد ان يخرج به الى الحرم ويدخله الى الحرم ولا فرق فيما ذكر
 بين الهدي الواجب والتطوع ولا بين ان يكون الخارج به
 صاحبه او نائبه ولا يشترط في المبعوث معه ان يكون حراما
 ولذا باني قوله اخذ للمحرم **ص** كان وقف به فقل بقله ا
 ونحر **ش** تشبيهه في الاجزاء والحريتين من ضل هديه بعد ان
 وقف به وهو انما به بمرقة فوجده رجل ففخره عنى لانه راه
 هديا لم وجد به منخر الاجزاء فقول كان وقف باياله لم يجر
 ليشمل ما وقفه به وغيره وقوله مثله احوال من الضمير الواقع لله
 فيتأخر فيه الضمان قبله ونحر عطوف على وقف اي وجده
 محل يحزى بخره فيه على ما مر فان وجده محل لا يحزى ذكاته
 فيه كان وجد ما يجب بخره بمكة فانه لا يحزى واما ان لم يجده
 اصلا مع تحقق بخره ولا يدري مع ذلك هل خرف في محل يحزى
 بخره فيه ام لا فظاهرا كلام المؤلف انه يحزى ولو ضل قبل الوقوف
 به ووجد بمكة سلك اجزا حيث جمع فيه بين الكل والحرم **ص** وفي العمرة
 بمكة **ش** اي في الهدي السوق في احرام العمرة سواء واجب لتقصها
 او لتقص حج او كان جزا صيدا او نذر او ساقا تطوعا بنحر او يذبح

نفه
 وحسين



بما بعد سببها فلا يجزي تقديمه علي سببها كما ان الهدى المسوق
في الحج لا يجزي ذكاته الا بعد الوقوف واعاد هذه المسئلة وان
دخلت في قوله والا فلكه لاجل قوله بعد سببها وان يقول ثم
خلق الي ان الحلق يوحى عن ذكاة الهدى المسوق في المرة **ص**
وان اردت لحوق قوائ او يحض اجزا التطوع لقوائ **ص** المشهور
ان الهدى يجب بالتقليد او الاشارة فاذا احرم الانسان بمرة
وساق معه هديا تطوعا وقد قلده واشعره ثم خاف ان شاء
بذل البقرة فاته الحج او حاقته وخافت قوائ الحج فانهما يريدان الحج علي
المرة ويصير كل منهما قارنا ويجزى به هذا الهدى الذي قلده او
اشعره قبل الارداق عن دم القوائ وهو التطوع هو ما سبق
لفيوشى وجب او يجب في المستقبل ولو حذف المولى خوف
قوائ كان اشمل واخصر اذ لو اردت لا الخوف قوائ ولا بعد
كان الحكم كذلك وكلام المولى يوم خلافه **ص** كان ساقه فيهما ثم
من عامه ونولت ايضا بما اذا سبق للتمتع **ص** خير فيما عايد علي البقرة
والشبيه في الاجزاء المعني ان المعتمر اذا ساق هدي التطوع في عمرته
فلما حل من عمرته ووجب بحره الان فاخره ليوم الحرام بداله فامر
بالحج وخرج من عامه ذلك وصار متمتعا فان هدي التطوع يجزى به
عن متمته كما اجزا عن قوائه وهو احد قولي ساك في المروءة ان
القاسم هو احب الي وتأولها عبد الحق ومن وافقه علي ان الهدى
ساقه بنية ان يجمله في متمته ولكن قلده واشعره قبل وجهه
الذي هو احرام الحج وعليه لو ساقه للتطوع فانه لا يجزى به وتأولها
سنة بالاجزاء مطلقا ولذا قال ايضا وتأول سنده هو ظاهر
الكتاب وهو المذهب **ص** والمذهب بجملة المروءة **ص** يعني ان
الهدى

الهدى الذي ينحر او يذبح بجملة والمراد بها البلد وما حوله كما من
بنازل الناس لاجم الحرم يندب ان يكون ذلك في المروءة وتقدم
ان ما ينحر عني يندب ان يكون عند الجرة الاولى وهي جرة
العقبة بالنظر للمكي **ص** وكره غير غيره كالاضحية **ص** لاشكال
انه اذا ذبح او غير غيره عند هديه او اضحيته انه يجزى اذا
استابه وكان النائب مسلما لان الكافر ليس من اهل القرب
وكره ساك للرجل ان ينحر هديه او اضحيته غيره وان خالف
مع المقررة اجزاء ولو قال المولى وكره ذكاة غيره لكان
اشمل **ص** وان مات متمتع فالهدى من راس ماله ان رمى العقبة
ص يعني ان المتمتع اذا مات عن غير هدي او عن هدي غير مثله
فالهدى واجب اخراجه علي الورثة من راس ماله ولو لم يوص هذا
ان رمى العقبة لحصول الكثر الاركان وهو الوقوف بمروءة مع
احد التخليلين وهو رمي جرة العقبة وان مات قبل ذلك لم يجب
علي ورثته شي اما ان قلده الهدى فتمتع بجمعه ولو مات صاحبه
قبل الوقوف وببارة اخرى ومثل رمي الجرة لو مات بعد قوائ
وقتها لم يعد فعله طوائ الا فاضة فان مات قبل فعل شي من ذلك
فلا هدي عليه في تلك ولا راس مال والدليل علي ما قرناه قوله
في تقييل وجوب الهدى من راس المال لانه حصل له معظم الاركان
مع حصول احدا التخليلين فكان كمن اشرف علي فوائ العبادة
ينكره الهدى بذلك **ص** وسن الجمع وعبية كالاضحية والمخير
حين وجوبه وتقليده **ص** وشخه المواك كالاضحية والمخي
ان سجد ما الحج من ابل ومقر وعثم شك او جزا او هدي عن
نقصر او نذر او تطوع وعبية مما يجزى به وما لا يجزى به كالاضحية

الآية في بابها والمعتبر في مساواتها بالانصاف في السن
والغيب انما هو من حين وجوبه وتقليده لا يوم محره علي
المشهور وليس المراد بالوجوب احد الاحكام الخمسة وانما
المراد تعيينه وتغيره من غيره ليكون هديا والمراد بالتقليد
هنا انهم فيه فيما ياتي لان المراد به هنا انما هو قضية للمهدي
واخراجه سايرا الي ثلثة الانبياء ان النعم يعبر بها هذا الحكم بالثقل
وبالاعتقاد فالمراد بالوجوب والتقليد هنا متقارب ثم فرع
الحول علي ذلك قوله **فلا يحري** قلده بعب و لو سلم خلاف
عكسه **س** يعني انه اذا قلده المهدي حيا او صغيرا فلا يحري ولو
سلم بان زال عبيه او بلغ السن بعد ذلك بخلاف ما اذا قلده
ليمام غيب فانه يحريه ولا فرق بين التطوع والواجب علي
المشهور وقوله ان تطوع به ليس شرطا في قوله بخلاف عكسه وانما هو
ستائف راجع لقوله فلا يحري قلده بعب والواو في قوله وارثه
سوخرة من تقديم وانما يحلها قبل ان تطوع ويؤتي قبل ارثه بنا
ويصير الكلام هكذا فلا يحري قلده بعب ولو سلم وان تطوع به
فارثه وعنه في هدي ان بلغ والا تصدق به وفي العرض يستعين
في عروجه اوافق قول بن الحاجب ولو قلده هديا لما تم غيب
اجراه وبالعكس لم يحريه علي المشهور فيهما واقره في توضيحه
والحاصل ان ارث غيب المهدي وثمة ان استحق يحل في هدي ان بلغ
ثمن هدي وهذا الغد يشترك فيه هدي التطوع وما في حكمه وهو
الواجب وان لم يبلغ ثمن هدي فانه في التطوع وما في حكمه وهو الغد
الحسين يتصدق به وما في العرض فيستعين به في غيره والمراد بالقرن
ما هو عرض بطريق الاصله وما هو نذر مضمون ثم ان ما ذكرنا

في

في حكم ارث هدي التطوع وما في حكمه يحري في ارث غيب يمنع الاجزا
وفي ارث غيب لا يمنعه واما ما ذكرنا في حكم ارث العرض بالثمن الذي
يناله فهو في ارث غيب يمنع الاجزا واما ما لا يمنع الاجزا فانه يحري
حبله في هدي ان بلغ والا تصدق به كما ارث هدي التطوع كما
هو ظاهره وانه وقال النعمي يستحب له في هدي العرض حبل
ارث ما لا يمنع الاجزا في ثمن هدي ان بلغ والا تصدق به واقتر
علي كلامه **ص** وسن اشار سنه **ش** يعني ان الهدي من ستة
ان يتلوه ويشمرفان كان للابل اسنة فانما تشمرفها وان
لم يكن لها اسنة فانما تشمرفها من عدم الاشعار وظاهر كلامهم ان
ماله سنامان يشمرف في سنام واحد وقوله من الابل هو محل
الاشعار اي ان الاشعار يكون في الجانب الايسر والاشعار يؤوله
للوقبة اي ان الاشعار يبعد اية من جهة الوقبة الي جهة المخر
لا من المخر الي جهة الوقبة قال بن رشد السنة ان يستقبل
بها القبلة ويشمرف يمينه وخطام يمينه بشماله انتهى فاللام
في الوقبة معني عند او معني من ويشق الحد ويقطع قدر الا
والا تملتن بحيث يسيل منه الدم ويعمل الاشعار من حين احرامه
بالجمان كان الهدي معه او من الموضع الذي اشتراه فيه بعد
الميتات وليس فيه تقديب لان السنام لا يؤلم حاشته بخلاف
ساير جسد صا ولذا لم تشمرف الغنم ولا البقر الي لسانها
لان فيه تقديبا لها ويشق للسنام طول وقيل عرفا وقيل لا خلاف
بين القولين فاذا قيل طول لا فهو بالنظر الي طول البدنة وهو
من ذنبها الي راسها وعرضا من الارض الي اعلا سنامها واذا
قيل عرضا فبالنظر الي السنام وهي الحذبة وطوله من اسفله

قال

في ظهورها الى اعلاه وقدره قدرا امتدادا اعلاه فمما راجح ان
الي شي واحد **ص** **س** اي على جهة الاستجاب وكان الاولي
تقديم قوله وتقليد لان الستة تنضم في الفعل على الاشار
خوف من غورها لو اشرفت اولاد وكانه اعتمد على قوله فيما مر
وتقليد هدي ثم اشار به **ص** ونوب فلان نبات الارض **ش**
اي يستحب لمن قلده هديه ان يعلق في عنقه نعلين ويستحب
ان يعلق بجمل من نبات الارض فلان يجل من الاوتار ولا من الشعر
ونحوها مخافة ان يحتبس في غصن شجرة عند رعيها فيوري
ذلك الي اختناقها وما كان من نبات الارض يمكنها قطعها
وفائدة التقليد ان يعلم بذلك المساكين فيجتمعون له وقيل
ليلا تضيع فيعلم انها من الهدايا فتزدوم وتكتف بالتقليد لانه
بصدد الزوال فان قلت قد قدم المؤلف ان التقليد من
الاحرام حيث قال وتقليد هدي ثم اشار به ثم ركنان فما
فائدة اعادته هنا والجواب باطلاه هنا فصولا اجله حال
اذ تعلم هنا على ان الهدي منه ما يتقلد ويشمر منه ما يتلذذ
فقط ومنه ما لا يتقلد ولا يشمر **ص** وتجليها وشتمها ان لم
ترتفع **ش** هذا عطوف على المذود والمعني انه يستحب ان
تجل الهدايا لان ذلك اهلها ويكون ذلك كله للمساكين ويحب
له ايضا ان يشق الجلال عن الاجنة مخافة السقوط ان لم
ترتفع اثمها بان قل ثمنها كالدريهين اما ان ارتفعت اثمها
فانه لا يشترها لئلا يفسدها على المساكين ولان فيه اضافة
لها لهم والتجليل بان يجعل عليها ثياب من الثياب بقدر وسعه
وفي المذونة واما من اراد الاحرام وسعه هدي فليقلده ثم يسجد

ثم يحمله ان شاؤك ذلك واسع وفي الموطا واليباض احب الي النبي
والجليل خاص بالبدن **ص** وفقدت البقرة فقط الا باسنة لا
الغنم **ش** فتقدم ان الابل تقلد وتشمر وتجلل ويأتي ان الغنم
لا تقلد ولا يشمر واشار بها الي ان البقرة تقلد فقط الا ان
يكون لها اسنة فانها تشمر ايضا لشيئها بالابل وانظر هل تجلل
وحكم تقليد الغنم الكراهة واشارها التحريم لانه تنديبه
فاصله المنع في غيرها ورد الغنم فيه **ص** ولم يوكل من نذر مساكين
عين مطلقا عكس الجميع فله اطعام الغني والتوب وكره لذي
الانذار لم يبين والغنية والجواب بعد المحل وهدي التطوع
ان عطب قبل محله **ش** اشار به الي جواز الاكل من الهدي
وعدم حوازه وجعله على اربعة اقسام قسم لا يوكل منه مطلقا
اي قبل المحل وبعد وقسم يوكل منه مطلقا وقسم يوكل منه قبل
المحل لا بعده وقسم عكسه فالاول نذر المساكين المعين لهم
باللفظ او بالنية بان قال هذه لبدنة نذر للمساكين كانوا
حسيني ام لا فيجوز على المختار به ورسوله وما موردهما من
ليس مستحقا الاكل منه سواء بلغ المحل وهو مأكلة وشي ام لا وانما
هدي الفساد او المنة او القران او تعدي الميثاق او ترك
التزول بعرقه بخارا او بمزلة لئلا او بيت بني او ربي
الجار او طواف القدوم او تاخير الملاقاة او تعريض المشي فياكل
مما ذكر قبل المحل وبعده واذا قلنا له ذلك فله اطعام الغني
والتوب من تجوز له التزكاة او لا تتركه فقتله ام لا والتصدق
والا هدي بالمحل والبعض يلاحذ على المذهب قاله سند وكره
له الاطعام او التصديق بشي من هذا الذي عند بن القاسم هـ

والثالث نذر المساكين غير المعين لهم بلفظ ولا نية كعلي هدي او
 بدنة للمساكين والغدبة المأوى بها الهدى والجوز اللصيد
 فلا يأكل من هذه الثلاثة بعد الحمل لبرأفة ذمتها وبأكل
 قبل محله لأن عليه البذل والواجب هدي التطوع وهو الذي لم
 يجب شيء فبأكل منه بعد الحمل لأن عطف قلبه لانه غير ضامن
 له الا ان يتمكن ذبحه فيتركه حتى يموت فيبضنه لانه ما مور
 بذبحه موثق عليه قاله سند فتح من الاكل لا تنهيه علي
 عطفه وقيل لا تنهيه فقولنا عين سيا في مفهومه صرح به
 لانه مفهوم غير شرط واما النذر للمعين لا يقيد المساكين
 فتطوع واما غير المعين لغیر المساكين فمكس المجع **ص** وتلقي
 قلادته بدنه ويحلي للناس **ش** يعني ان هدي التطوع اذا
 عطف قبل محله فان صاحبه ينخره ويلقي قلادته وخطاه
 وجلاله ويحلي بين الناس وبينه ياكلونه واما خص هذا
 بهدي التطوع لقوم قوله وبين الناس الشاغل للفقير والمكس
 وغيرها ولم يجعلوه عاما في كل سموع لان ساعده مخصوص
 بالمسلم الفقير وقوله بدنه هو مقصود وذلك علامة لكونها
 هديا ولا باحة اكلها ولبلا تباع وقوله كرسوله تشييه في انه
 ينخره او يذبحه ويلقي قلادته بدنه ويحلي بين الناس وبينه
 ولا ياكل منه ويحتمل التشييه في جميع سامون الافعال والاطام
 وهو اظهر قال فيها والحيث سمع الهدى ياكل منه الا ان
 الجزاء والغدبة ونذر المساكين فلا ياكل منها شيئا الا ان يكون الزور
 مسكينا فجايز ان ياكل **ص** وضمن في غير الرسول بأسره باخذ شيء
 كأكله من سموع بدله **ش** اي وضمن رب الهدى بأموره واحدا

حيث

حيا ولو قتلوا باخذ شيء من هدي تطوع عطف قبل محله او اكله
 منه بدله هديا كما لا دلان اكله منه ابطال اراقة الدم فيه فوج
 اصل الهدى لانه لا يبيح من ادلا يثبت ببعض هدي وضمانه
 للبذل في غير صورة الرسول وهي الصورة المتعلقة بصاحبه
 اي في غير موضع يستقل فيه الرسول بالتعدي واما موضع يستقل
 فيه الرسول بالتعدي فلا ضمان علي صاحبه واما الرسول فلا
 ضمان عليه اذا امر وانما عليه الاثم فقط وان اكل ضمن قدر اكله
 فقط وعليه الاثم الا ان يكون مستحقا فلا ضمان ولا اثم وانظر
 ايضاح المسئلة في شرح الكيس **ص** وهل الذنر مساكين عين
 فقد رأكله خلاف **ش** اي وهل ضمان البذل عام في نذر
 المساكين المعين وغيره او هو عام الا في نذر المساكين المعين فانما
 يضمن منه قدر اكله اذ هو الممنوع فقط وهو المقتصد وصقول
 ابن القاسم في ذلك خلاف وعلي الثاني يضمن مثله ان علم وزنه
 والافقيته وظاهر قول المؤلف فقد رأكله عدم جريان الخلاف
 المذكور فيما اذا امر باخذه ولا يضمن هديا كما لا فينجا باتفاق
ص والخطام والجلال كاللحم **ش** الخطام الزاخر وفي المصباح وخطام
 البعير معروف وجمعه خطم ككتاب وكتب سمي به لانه يقع علي
 مخطبه اي انفه اثم المخطم الانف والجمع مخاطبة كسجد وساجد
 انتهى والجلال قال الجوهري الجل بالضم واحد جلال الدواب
 وجمع الجلال اجله والمعني ان خطام البهرايا وجلالها علم ذلك
 علم لمجهاني المنع والاباحة فالهدى الذي لا يجوز لصاحبه ان ياكل
 منه لا يجوز له ان ياخذ شيئا من خطامه ولا من جلده فان اخذ
 شيئا من ذلك او امر ان يخذ شيئا منه او تلفه كذا او ببفائز

قيمته للفقر وان لم يتلفه كالا ولا يعفاره فلم يماقرنا
ان التشيع ليس تاما لان في اعطاء اللحم ربه الممنوع من اكله والا
ياخذ شي هديا كاملا بخلاف الحظام والجلال كما عرفت **من**
وان سرق بعد ذبحه اجزا لا قبله **ش** يعني ان الهدي الواجب الذي
وجب لتقص في حج او عمرة كجزا الصيد وفدية الاذي او نذر
مضون اذا ذبحه صاحبه ثم سرقه انسان فانه يجوز ولا بد
عليه لانه انما عليه هدي بالغ الكعبة وقد بلغ ووقع التقدي
في خالص حق المساكين لان ضل قبل الذبح فلا يجزي ومن قول
المولف اجزا يعني ان الهدي واجب اما النذر المعين وهدي
التطوع فلا يدل على صاحبه ولو سرق قبل الذبح ومثل ما سرق
من هدي التطوع والنذر المعين لم يضر بل يضرهما او مات فلا يدل
علي صاحبه فيه واما الواجب فليدله **ص** وحمل الولد على
غيره عليها والافان لم يكن تركه ليشتهر فلا التطوع **ش** يعني
ان الانسان اذا اهدى بدنة وقلدها واشهرها ثم ولد
فانه يفرمه ان يحمل ولدها وجوبها الي مكة اذا حمل له
دون البيت فان لم يجد غيرها حمل عليه فانه حمل عليه
ان كان فيهما قوة وان غيره دون البيت وهو قادر على
تبليغه بوجه فليدله هدي بدله فان لم يكن حمله عليها غيرها
عن ذلك اما الضميمة او خوف موتها فانه يتركه عند من
يحفظه حتي يشتهر فان لم يكن تركه عند من يحفظه بان كان
في فلاة من الارض مثلا فانه يصير حكمه هدي التطوع وان
كان من الهدي الواجب قاله عبد الملك الشافعي وهدي التطوع
اذا عطب قبل حمله فانه يخرجه ويتركه للناس ياكلونه ولا ياكل

هو

هو منه فان اكل منه شي ابد له وكذلك هذا لانه غير مضمون
عليه فلو وجد بالام عيبا لا تقضي معه لم يكن له ان يتصرف
في ولدها وكان معها في حكم الهدي قاله سند واساذج ولد
الهدي قبل التقليد فمستحب كولد الاضحية قبل الذبح **ص** ولا
يشرب من اللبن وان فضل **ش** يعني ان البدنة الهدي اذا قلدها
صاحبها واشهرها خرجت عن ملكه وخرجت من اقلها ايضا
فلا يشرب من لبنها وان فضل عن ري فصيلها لكن ان اضر
بقاوه فيها بها فانه يحلبه ويتصدق به لان شربه نوع من
المود في الهبة فان شرب لبن هديه وحصل للام او الولد
تقص فليدله الارش وان حصل لما ذكره ذلك فليدله البدل
واليه اشار بقوله **ص** وعزم ان امر شربه الام والولد موجب
فليدله **ش** اي منه ارش او بدل كما مر وجوب بفتح الجيم والواو
في قوله وان فضل او الحال وقوله الام محمول اضر وجوب
فعله محمول غرم اي ما اوجبه من شرب عدم ركوبها بل غرم
نشر يعني ان الهدي يندب لصاحبه عدم ركوبه اذا كان لا عذر
له ولا يحمل عليها زاده ولا يبايقبها واما مع العذر فانه يجوز
له ان يركبها فلو تلفت في هذه الحالة فانه لا شي عليه وقوله
فلا يلزم التزول معز على غرمه بلا عذر كما يدل عليه قوله
بعد الواحة والمراد بالعذر الاضطرار كما يفيد كلامه **ش**
فانه قاله فان اضطر وركب فلا يلزم التزول بعد الواحة
اي ويطلب به كما يفيد كلامه الجلاب وخسوا اللهم الاضطرار
بان لا يجز ما يكتوي به او لا يجز ما يكتويه انتهى واذا ركبها الفرس
عذر وتلفت منها واما اذا ركبها العذر وتلفت فليدله

ام لا وفي **تت** ما ينبغي انه لا يعنى الا اذا حصل منه تمتد عليها
 واذا اتى بعد الراحة فلا يتركها ثانيا الا اذا اضطر كالاول
م وخرها قاينة او عقوله **ش** اي يستحب له ان يخبر بدته
 قاينة علي قوايتها الاربع خبيثة او عقولة اليد اليسرى
 اي يثنى ذراعها اليسرى الي عضدها **ص** واجزائ ذبح غيره
 عنه **ش** يعني ان الهدي المثلد او المضمرا اذا خره يخص
 عن صاحبه فانه يجزيه ان كان الذي خره مسلما لا كافرا لانه
 ليس من اهل القرب وعلي صاحبه بدله وقوله اجزائ علي
 انه في الواجب كما قاله البساطي وردت عليه في غير موضع
 قوله عنه متعلق باجزا وكان الاليق بتقديمه فيقول واجزائه
 ان خره غيره **م** مثلد او مشمرا ولو يغير اذنه ويرجحه قوله ولو
 نوي عن نفسه اي ولو نوي النايب عن نفسه فانه يجزي عن
 ربه ان غلط النايب لانه نوي القرية لان تمتد فلا تجزي عن
 واحد منها علي المشهور ويضمن قيمته لربه **ص** ولا يشترك في هدي
ش اي لا يجوز الاشتراك في الهدي لاني منه ولا في اجرة ولو
 كان نظوما والا قارب والاجاب سوا وكل الهدي في ذلك الجزا
 والعذية فلو كان في دم لكان اشمل فهو مخالف للاضحية من انه
 يشرك فيها في الاجر بالشروط الانية في بابها والقوق ان الهدي
 خرج عن ملك ربه ولم يبق له فيه تصرف حتي بالاشتراك في
 الاجر بخلاف الضحية **ص** وان وجد بعد خروجه خزان فله
 وقبل خروجه خزان قلد او الايبع واحد **ش** يعني ان الاشياء
 اذا ضل او سرق هدي به الواجب او جزا الصيد فابده ونحو
 البذل ثم وجد هديه فانه يجب عليه خره ان كان مثله لانه يثنى

بالتقليد

بالتقليد ولا يورده في ماله فلو وجد قبل ان يخبر بدله فان
 كانا قلدين او كان احدهما مثله او الاخر غير مثله فانه يلزمه
 خرواحه مثله في الاول وخرد الذي قلده في الثانية ويتصرف في الاخر
 بيع او غيره والا شمارا كالنقلد وكما انهي الكلام علي ما اراد
 من مسائل الحج والعمرة شرع في الكلام علي سوانفها ولما كان
 المانع كالطاري علي الماهية والاصل عدمه حسن الفصل بينه
 وبين افعال الحج وما يترتب عليها بقوله **فصل** وان منه عدو
 او قتلة او حبس لا يحق حج او عمرة فله التحلل ان لم يعلم به وايس
 من زواله قبل فواته ولادم **ش** يعني ان الانسان اذا احرم حج
 او عمرة لم يضر عن مواضع النسك الذي احرم به بعد ومن
 الكفار وقتنة بين المسلمين كقتلة ابن الزبير والحاج بان
 منع من الوصول الي البيت مثلا او منع بحبس ظنما وباني
 فهو منه فان له ان يتحلل بالنية علي المشهور مما هو محرم
 به حيث كان بشرطين وله التيقن بالان كان علي بدو وكفره
 ان قلبه ملكه او دخلها كرايا في الاول من الشرطين ان لا يعلم
 بالمنع بان طرأ العدو او سبق ولم يعلمه او علمه وقل عدم منه
 والثاني ان يعلم او يظن ان المنع لا يزول الا بعد فوات الحج وكان
 احرامه في وقت يدرك فيه الحج لولا الحصر لما ان حصر بعد ما احرم
 وكان لا يمكنه الحج وان لم يكن حصر لم يتحلل ويبقى علي احرامه
 الي قابل حتي يحل لان العدو ليس الذي منه من الحج ولا هدي علي
 من تحلل الحصر لان الحصر لا هدي عليه عندنا خلافا للامة
 الثلاثة وبعبارة اخرى ولادم كافاة من الحج بحصر العدو علي
 المشهور واوجبه اشهب لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر

لا يحرر من احرامه
 وان كان غير مثله

من الهدي وتاويله بن القاسم علي المحصور فرض ورده اللغز بان
الاية تزنت بالحديبية وكان حصرا بعد ولقوله تنالي فاذا
امتم والامن انما يكون من عد واتمى واجاب التونسي وبن يوسف
لابن القاسم بان الهدي في الاية لم يكن لاجل الحصر انما كان ببعض
ساقه تطوعا فامروا به بجمعه واستصنف قول اشهب بقوله
تالي ولا تخلفوا روسكم حتي يبلغ الهدي محله والمحصرون ويخلق
ابن كان **ص** بخرهديه وحلقته **ش** هذا متعلق بقوله فله التخلل
لكن ظاهره ان التخلل لا يحصل الا بخلق راسه وبخرهديه ان
كان معه ساقه عن شيء مضي او تطوع حيث كان ان لم يتيسر له ارساله
لكلة وليس كذلك والمقصود انه يكفي في التخلل نية وصرح سند
بان الخلق من سنة وليس بشرط وكذا آخر الهدي ليس بشرط
ولو علي قول اشهب القائل بوجوب الهدي علي المحصر فاولي علي
المشهور بعد وجوبه قال ولا خلاف انه لو خلق او تحرك
يقصد به التخلل لا يتخلل **ص** ولادم ان اخره **ش** الضمير يرجع للخلق
او التخلل والمعني ان المحصر الذي يجوز له ان يتخلل اذا اخذ التخلل
او اخذ الخلاق الي ان رجع الي بلده فانه لا يلزمه دم بسبب ذلك
لان الخلاق لما لم يمتع في زمانه وسكانه لم يكن نسكا بل تخللا **ص**
ولا يلزمه طريق بحقيقة **ش** يعني ان العدو اذا احصر الحاج ونبه
من تمام النسك فليس عليه ان يسلك طريقا بحقيقة لا يسلك فيها
بالحرمة والاشكال وهو محصور حينئذ فان وجد طريقا ساموا
فانه يسلكها ولو كانت ابعد اذ كان يدرك الخ قوله ولا يلزمه
اي لا يجب عليه وما وراء ذلك شي اخر ويبقي الرمة لقوله تعالى
ولا تلحقوا باليه يم الي التهلكة وقوله ولا يلزمه الخ هو في المحصر

مطلبا

مطلبا لا في المحصر عن الوقوف والبيت فقط وقوله ولا يلزمه الخ
اي وهو يدرك الخ منها والا فلا يلزمه اتفاقا والقياس بخوفا
بالواولان الطريق ليست بحقيقة وانما الخفيف قاطعها والحاصل
ان الشيء الذي يخف من نظره يقال فيه خيف والذي يحصل
فيه الخوف يقال فيه مخوف فيقال جرح خيف وطريق مخوف
ص وكذا ابتا احرامه ان قارب مكة او دخلها **ش** هذا فمن
يتخلل بفعل عمرة وحرم من تمكن من البيت وفاته الخ بامر من الامور
غير المحبس ظلما اي من يتخلل بفعل عمرة اذا دخل مكة او قاربها لم
له التناهي احرامه للعام القابل لانه لا يامن ان يدخل علي نفسه
فساد من حاجته الي النساء ويبعث صيدا فكان حلالا وولي
واسلم واما من يتخلل بلا فعل عمرة كالمحصر الذي لم يقته الخ او فاته
لحمسه ظلما او لم يتمكن من البيت فليس حكمه كذلك وتقدم
ان التخلل في حقه افضل سوا قارب مكة او لا وانما ذكره او دخلها
وان كان احري ليللا يتوهم تحريم ابقائه علي احرامه ان دخل
ص ولا يتخلل ان دخل وقتة **ش** يعني انه اذا التكب المكروه ببقائه
علي احرامه ولم يتخلل منه بل استمر ببقائه الي ان دخل وقت الخ
من العام القابل فانه لا يجوز له حينئذ ان يتخلل بسيارة سا
بغير وسيلة اخرى اي ولا يتخلل من فاته الخ باي منوت غير
المحبس ظلما فهو من يتخلل بفعل عمرة وهو المتمكن من البيت
الذي فاته الخ بغير المحبس ظلما اما من يتخلل بالنية فظاهرنا من
ان له التخلل في اي وقت كان كذا الذي فاته الخ ظلما وقوله ان دخل وقت
اي من العام القابل **ص** والافعالها يضي وهو متعمد **ش** اي
وان احرم الخ بعد دخول اشهر الخ ويتخلل بفعل عمرة فانه لا شدة

اقوال لابن القاسم في المدونة فقيل بمضي تحلله اي يصح وقيل
 لا بمضي وقيل بمضي تحلله وهو مستحب فعليه دم لتتمتع تحلله
 ولم يختلف قوله فيها ثلاثا الا انها ومحلها كما مر فيمن احرم بالبحر
 في العام الثاني بعد التحلل بفعل عمره في استمره والا فليس بمتمتع
 قطعا ووجه في توضيحه الاول بقوله بنا علي ان الدوام ليس به
 كالاتا ولا يكون متمعا وهو الاقرب لان المتمتع من تمتع بالعمرة
 الي الحج وهذا تمتع من حج الي حج ووجه الثاني بنا علي ان الدوام
 كالاتا ولعل علي قول التوضيح لان المتمتع الحج ان العمرة هاليت
 بعمرة حقيقة اذ من اركانها الاحرام وهو غفود هالان المراد انه
 لم يحصل منه التحلل بالعمرة لان احرامه بالحج غير منعقد **ص** ولا يسقط
 عنه العوض **ش** يعني ان من احصر عن الحج والعمرة بعد الاحرام باذنه
 فلم يات به وتحلل منه بغيره من حلاق او غيره لا تسقط عنه عمرة
 الاسلام والا العوض المتعلق بذمة من حجة الاسلام اذ لم يات به
 او نذر مضمون عند الامة الاربعة خلافا لبيد الملك وابي بصيب
 وابي مخنف قالوا لا والله فعل غدره وبذل وسعه واعترف ببلوغه
 الاستطاط قبل الاحرام وهم لا يقولون به الخ ما نقله الشارح وقوله
 واعترف الخ قد يفرق بان المشقة التي تحصل بعد الاحرام اعظم من
 المشقة التي تحصل قبله اي انها مظنة ذلك فيسقط بها العوض دونها
ص ولم ينسب بوطي ان لم ينو البقاء **ش** يعني انه اذا احصر وقتنا
 بخوفه ان يتحلل قارة ينوي البقاء علي احرامه الي العام اتيا بل وبارا
 لم ينفذ ذلك فان نوي البقاء انه اصاب النفاق فقد افسد حجه وبلغه
 انما هو وبلغه ففناوه علي الفور كما مروا في لم ينو البقاء علي احرامه
 الي العام التايل بان ينوي التحلل من احرامه او لم ينو شيئا الا اني هالين
 لم

لم يتحلل حتي اصاب النفاق انه لا يكون حكمه حكم من افسد حجة ولا
 فضا عليه هكذا **ش** ولكن التقل ان من لا ينية له كن نوي البقا
 لانه محرم والاصل ابتعا ما كان علي ما كان فلو قال المولى ان نوي
 عدم البقا لكان مطا بقا لهذا ولما انهي الكلام من احصر عن جميع
 اما ان النسك من البيت وعرفة شرع في القسم الثاني وهو المحصر
 عن البيت فقط فقال **ص** وان وقف وحصر عن البيت فحجه ثم ولا
 يحل الا بالافاضة وعليه للرعي وبيت بني ومزدلفة هدي كنسبات
 اليه **ش** يعني ان من وقف بعرفة وتكن سحبا الي غروب الشمس
 وحصر بعد واومر عن البيت فان حجه ثم اي اذ ركه لكن يتوقف
 كمال حله علي طواف الافاضة فيبقى محرما ولو اقام بينا وبلغه
 هدي واحد تركه الرعي وبيت ليالي بني ومزدلفة كما اذا نسي
 جميع ذلك حتي ذهبت ايام بني فانه يلزمه هدي واحد ولا يخوم
 للشبان بل الشهد كذلك عند ابن القاسم مع الاثم وعند اشهب يتقدم
 عليه الهدي وهو المفهوم من كلام المولى هنا وفي ما سلكه وتوضيحه
 ثم لا يخفي ان الهدي في المزدلفة انما يكون بترك نزوله بها قدر ما يحيط
 الرجال لا بترك بيته بها فقوله ومزدلفا اي ونزول مزدلفة فمزدلفة
 يحتمل عطفه علي بيت بتقدير صاف ويحتمل ان يكون المطوف بالواد
 علي بيت سعد راي ونزول ولم يكره هذا تاخير الحلق لبلده او للرعي
 لانه قد يحصل ذلك قبل ما ذكر وطافه قوله عن البيت انه لم يمنع عن غيره
 وقوله وعليه للرعي الي اخره يدل علي انه منع من ذلك فلو قال وحصر
 عما بعده لافاد المنع من ذلك فالجواب ان مراده بقوله وحصر
 عن البيت سوا حصر عما قبله مما بعد الوقوف اولا وقوله وعليه
 للرعي اي حيث منع من ذلك ولما انهي الكلام علي ثابي اقسام المحصر

علي صح



Copy

شرع في الثالث وهو المحصر عن عرفة فقال **ص** وان حصر عن
 الافاضة او فوات الوقوف بغيره كرمي او خطا عدوا وجس حتى لم
 يحل الا بفعل عمرة بلا احرام ولا يكتفي قدومه **ش** يعني ان من تمكن
 من البيت ثم حصر ما سبق من الامور الثلاثة عن الوقوف بعرفة وهو
 مراده بالافاضة لم يحل الا بفعل عمرة بلا تجديد احرام ولو انشا الحج او
 اردفه في الحرم اجماعا كما قاله بن عرفة خلافا لابن الحاجب وكذا
 لا يحل الا بفعل عمرة من فاته الوقوف بعرفة بمرض او خطا عدد
 ولو حجج اهل الموسم بمأشرا وخفا هلال لغير الحج بمأشرا وجس
 حتى ولا يكتفي طواف القدوم والسعي بعده قبل الفوات عن طواف
 وسعي ينوي بها التحلل بعد الفوات ولعل هذا مبني على القول
 بان احرامه لا يتقلب عمره من اصله بل في وقت ينوي قبل العمرة
 وقد ذكر **الحلال** في هذا ونهزم قوله حتى انه لو جسد
 ظمنا انه يحل بالنية في اي موضع قوله بلا احرام اي احرام بالمعنى
 السابق والا فلا بد من النية وقوله لم يحل الا بفعل عمرة اي ان شأ
 التحلل وله ان يني على احرامه فيجزيه ولادم وقيل بالمعنى
 ملكة فان لم يحل في الحدي قولان ثم ان الاليتق للمولف تاخير
 قوله وكده ابقاء احرامه ان دخل مكة او قاربها الخ الي هذا اذا
 تعلق له بالمحصر ادام حصره وانما هو حين فاته الوقوف
 وتمكن من البيت وقد تقدم مناقحا وله لذلك في تقريره **ص** وجس
 هديه حه ان لم يخف عليه **ش** فاعل جس المرعفين بحاي الكوفة
 وجان تخلص من المرض فيحرم هديه اذا بلغ محله فان خاف
 عليه لظول رمان مرضه فانه يبعثه الي مكة ان امكن بحرمها
 فان لم يجد من يرسله معه ذكاه باي موضع كان وما غير ذلك
 فيبعث

فيبعث هدية ان امكن اي ولم يخف عليه اذا حبسه فان لم يكن ارضا
 حرمه في موضع **ص** ولم يجزه عن فوات **ش** يعني ان المحصر اذا كان
 عنه هدي تطوع قلده واستعمره قبل فوات الحج فانه لا يجزيه عن
 دم الغنات سوا بيت به الي مكة لو تركه حتى اخذه بصيخته لئن الهدي
 بالتقليد والا شعرا وجب لغير الفوات فلا يجزي عنه بل يلزمه هدي
 للغنات مع حجة النفا فان قلت تقدم وان اردف لحوف فوات او لم يضر
 اخذ التطوع لغيره وظاهره ولو قلده واستعمره قبل الازداف وهو ظاهر
 كلام الشارح هناك وهو يخالف لما هنا وكذا قوله فان ساقه فيها
 ثم حج من عامه الحج فانه يفيد ان ما ساقه في العمرة يجزي عن التمتع على
 ما صدر به هناك وظاهره ولو قلده واستعمره قبل الاحرام بالحج قلت
 قد يجاب بان احرام العمرة والحج كما كانا مندرجين تحت مطلق الاحرام
 لم يكن بينهما من المخالفة ما بين الحج وفواته فلهذا الجزا ما سبق في العمرة
 عن التمتع والغنات ولم يجز ما سبق في الحج عن فواته وبان ما سبق
 في الحج حيث فات بمنزلة ما لم يسبق في نسك بخلاف ما سبق في العمرة
 فانه سبق في نسك قطع **ص** وخرج للحل ان احرم بحرم او اردف **ش**
 قد علمت ان كل احرام لابد فيه من الجمع بين الحل والحرم فالمحصر المتقدم
 ذكره وهو من احصر عمره او كان محبوسا في حق او خطا في العدد
 فوقف بعرفة في ثابن الحجة مثلا وقلتم ان هذا المحصر لا يحل من
 احرامه الا بفعل عمرة فانه لابد من خروجه الي الحل من غير ان احرام
 ان كان اردف الحج على العمرة في الحرم او كان احرم من الحرم لكونه فيها
 بمكة او افاقا دخلها بعمرة واحرم بالحج من الحرم سواء اردفه على العمرة
 حيث صار قارنا او لا فلا بد من خروجه للحل قبل ان يفعل شيئا من افعال
 العمرة ليحصل له في احرامه الجمع بين الحل والحرم وبافعله من طواف وسعي او حيا

قبل خروجه للمحل لا يعتد به ويعيد به بعد خروجه كما مر في قول
وان لم يخرج اعاد طوافه وسعيه بعده واهدي ان حلق وعليه فافاضا
فيه نوع تكرار مع ما مر **ص** واخر دم الغوات للفقهاء واذ ان قدم **ش** يعني
ان من عليه هدي للغوات يجب عليه ان يوجره لعام القضا ليحتج
الحاج بالنسلي والناي ولا يقدمه في عام الغوات وان خاف الموت
فلو قدم الهدي في عام الغوات اجزاه وتقدم ما قد يفني عن هذا
عند قول المؤلف وخرجه في التضار واجزاء عمل لكن ذلك في المفيد
وهذا في الغاية لكن يؤخذ من قول المؤلف **ص** وان افسد ثم قات
او بالعكس وان بهمة التحلل تحلل وقضاه دونها وعليه هديان
ش يعني انه اذا اجتمع الغوات مع الفساد فانه يغلب الغوات سواء
كان الفساد سابقا او لاحقا للغوات وسوا حصل الفساد قبل عمرة
القليل او فيها بان شرع فيها وفعل بعضها فلم يتمها حتى افسدها
فانه يتحلل في الصورتين بفعل عمرة وجوبا ولا يجوز له البقاء على اعراسه
اتفاقا لان فيه تمام ايا علي الفساد ويخرج الى الحل ان احرم بحرم
اورد فيه علي ما مر ويقضي الحج من قابل دون العمرة الفاسدة
في الصورة الثانية لانها ليست عمرة في الحقيقة وانما هي تحلل بطواف
وسعي بدليل ما مر من عدم تجديد احرام لها وعليه في الصورتين هـ
هديان هدي للفساد وهدي للغوات وهذه الحكم واضح فمن احرم
بالج حردا وفسد ثم قاته او بالعكس قوله تحلل اي بقي على تحله هـ
بالعمرة الصحيحة فيما اذا حصل وجب الفساد في انائها فليس
عليه اذ افسدت ان يفصل عمرة غيرها وقد اشار الي ما يفيد
ذلك فلو احرم او لا بقرون او تمت قناته وفسده ثم قضاه قازنا
او متتافا عليه هدي للفساد وهدي للغوات وهدي لقرون القضا
او تمته

او تمته ولاش عليه في القرون او التمتع الناي واليه اشار
بقوله لا دم قرون ومنتعة للنايت سوا حصل مع القرون فاحد كما
فيما نحن فيه او انفراد الغوات عنه وانما لم يجب لقرون الغوات
دم لانه ادمه الي عمرة ولم يتم القرون قاله النخعي وتقال مثله
في التمتع **ص** ولا يفيد كرض او غيره نية التحلل بحصوله **ش** يعني
ان الانسان اذا نوى عند احرامه انه متى حصل له مرض او حيض
او حصر من عدوا وغيره مما يمنعه من تمام نسكه كان متحللا من
غير فعل عمرة فان تلك النية لا تفيد له ولو حصل له ذلك المانع
وانما كان ذلك لا يفيد له لانه شرط مخالف لسنة الاحرام
وهذا هو المذهب ولا يحل الا بفعل عمرة فالباقي قوله هـ
بحصوله للسببية وقصر الشارح كلام المؤلف علي المرض
غير ظاهري وقوله بحصوله متعلق بتحلل **ص** ولا يجوز دفع مال
لحاصر ان كفر **ش** يعني ان الحاصر عن الحج اذا كان كافرا لا يجوز دفع
المال اليه كثيرا كان او قليلا لاجل ان يكن الحاج من الوصول الي
مسكة او غيرها لما فيه من المدة للمسلمين وتقوية ما هو فيه
هذا هو المشهور ويجوز دفع المال للحاصر المسلم بل يجب ان كان
قليل كدفعه للظالم كما مر عند قوله الا اخذ ظالم ما قبل لا يبيك
والنهي في قوله ولا يجوز الحج علي التحريم عند بن شاس وابن الحاجب
وعلي الكراهة عند سند **ص** وفي جواز التتال مطلقا **ش** **ش**
اي وفي جواز التتال للحاصر سواء كان مسلما او كافرا بمسكة او
بالحرم وهو مراده بالاطلاق وبه قال بن هارون ومنه
مطلقا وبه قال بن شاس وتبعه بن الحاجب تردد هؤلاء المتأخرين
ومحل الخلاف اذا كان بالحرم ولم يبق الحاصر بالتتال والاجاز

بلا خلاف **مس** ولولي من سفيه **ش** السفية مجبور عليه فلوليه
ان ينفقه من السفر الى الحج فان اذن له وليه في السفر الى الحج
وكان نظرا وسلامة في حق السفية فان ذلك جائز وان لم ياذن
له وخالف واحرم فلوليه ان يحلله من احرامه وليس على
السفيه بعد ذلك قضا ما حلله منه وليه واذا اذن له فلا يرفع
له الحال بل يصحبه لينفق عليه بالمعروف او ينصب من ينفق
عليه من مال السفية قاله بن جماعة الشافعي في منسكه **مس** كزوج
في تطوع **ش** يعني ان المرأة اذا احرمت بالحج التطوع بغير اذن زوجها
فلما ان يحلها لانها من جملة المحايير والسفيه وتدخل في المحصر
وبعد ان لا يكون الزوج محررا والا فلا يحلها لانها لا تقوت عليه
الاستمتاع واما حجة الاسلام فليس بزوجه منعهما من الخروج
لها ان قلنا ان الحج على الفور وكذا على القول بالتراخي فخرج
لو تركت له المهر على ان ياذن لها في الحج العوض فقال مالك وابي
القاسم لها ان ترجع عليه به لانه يلزمه ان يدعها ولا ينفق
في رواية ابي جعفر ان العطية لازمة ان كانت عامة ان لها ان
وان كره زوجها وان كانت جاهلة رجعت واختاره يحيى بن عمر
يونس وهو يحتمل الوفاق وبه جزم بن رشد قال ولو اعطته
مهرها على ان يحج بها لم يجز لانه فسخ دين في دين قاله بن القاسم
في سماع اصبح في كتاب السلم وفي سماع عيسى بن كتاب الصدوق
واللهات ما يخالف ذلك قاله الشافعي **مس** وان لم ياذن فله التحلل
وعليها القضا **ش** اي وان احرم السفية والزوجة من غير اذن
الولي والزوج فلولي والزوج تحليلها ما احرمها به التحلل المحصر
وعلي الزوج القضا ما حلها منه اذا اذن لها او تابعت بخلاف

زوجها

السفيه

71
السفيه والصغير اذا حلها وليها فانه لا قضا عليها كما قدمه
المؤلف اول الباب وهو الموافق لما ذكره سند كما نقله في
التوضيح ولكنه خلاف ما في البيان من ان السفية والزوجة
عليهما القضا اذا حلها من حج التطوع ولا قضا عليهما اذا
حلها من حج الفريضة حيث اتي به وسئل بالتطوع النذر المين
فيقضي به بعد ان ياتي بحجة الاسلام وكذا النذر المين ونحو
المراد من المواقف واما المرأة فلا تخلوا احلال الزوج زوجته من
اربعة اوجه اما ان يحلها من حجة الاسلام او من التطوع او نذر
مبين او نذر مضمون فاما حجة الاسلام فليس عليها ان تقضي
ما حلها منها ووجه الاسلام عليها واما التطوع فتقضي على
قول بن القاسم خلافا لاسمعيل واما النذر المين فليقتضيه
قولا واحدا انتهى من اللحن فانظر هذا كله مع لفظ خليل انتهى
وعليه ان السفية كالمرأة تجري فيه هذه الاقسام الاربعة ايضا
فان قلت ما يبيده كلام البيان والمواقف من ان للزوج ان يحلها
من حجة الاسلام خلاف قول المؤلف كزوج في تطوع فانه
يفيد انه ليس له منعهما في الفريضة فليس له تحليلها قلت
يحمل كلامهما على الزوجة السفية وهو واضح لانه اذا كان له
تحليل الذكر السفية في الفريضة فزوجة السفية كذلك او اولى
فتقول المؤلف كزوج في تطوع اي لاني فرض محمول على ما اذا كانت
رشيده **مس** كالبدن **ش** اي في انه يقضي ما حلله منه سيده اذا
اعتق او اذن له بخلاف السفية ومثله المميز اذا حلله وولييه
والفرق بين السفية والزوجة ان السفية انما حجر عليه بحق نفسه
فلما جرت فله اذني ذلك لتفسيح ماله كله والزوجة انما حجر

عليها الحق غيرها وهو الزوج فكان عليها التقادونه **مسألة** وان
من لم يقبل وله مباشرتها **مسألة** يعني ان السفينة والعبد والزوجة
اذا امروا بعدم الاحرام فحالفوا واحرموا فان الاثم عليهم لعدم
قبولهم ما امروا به وللزوج ان يباشر زوجته ولو كرهته والاثم
عليها دونها لتعديها علي حقه وينوي بمباشرتها التحلل وبكفي
نية الزوج عنها وان لم ينو تحللها بالباشرة فسد عليها وعليها
اتمامه وهدي ويجب علي الزوج تكبيرها من اتمام المنسك **مسألة** كبريتة
قبل الميقات **مسألة** تشبيهه في ان للزوج تحللها وله مباشرتها والمضي
ان المرأة اذا حرمت من الميقات المكاني قبل اشهر الحج او في شهره
قبل الميقات المكاني فله تحللها وافساد جميعها وهذا حيث كان
محرمًا ولم يحرم معها وكان يحتاج لها كما يفيد كلام المواقف
وقوله والا فلا راجع للمحرم قوله وان لم ياذن اي وان اذن
السيد او الزوج فيما له المنع منه ثم اراد الرجوع عن اذنه فلا رجوع
لواحد منهما ان دخل المأذون له فيما اذن له فيه بالاحرام ان
اذن له فيه من غير تدار وان دخل في التذراف اذن له في التذراف
مسألة ولا يشتري ان لم يعمل رده لا تحليله **مسألة** للمخني ان اذن لنفسه
في الاحرام فاحرم ثم اراد بيعه فاجاز ذلك في المدونة لان سافه
مشتريه قال وليس لبنائه تحليله وله رده به ان جهله ما لم
يقرب احلاله انتهى اي وان قرب فليس له رده والظاهر ان المراد
بالقرب ما لا ضرر فيه علي المشتري **مسألة** وان اذن فافسد لم يلزمه
اذن للمقتضا علي الاصح **مسألة** بن يونس وان افسد حجه فلا يلزم
سيده ان ياذن له زاد القرافي لانها عبادة ثانية محمد وهذا هو
الصواب انتهى **مسألة** بالزومة عن خطأ او ضرورة فان اذن له

السيد

في الاخراج والاصام بلا منع وان تمتد فله منه ان اضربه في
جملة **مسألة** يعني ان ما لزم العبد المأذون له في الحج من هدي صدر
عن خطائه كان فانه الحج لخطا العبد او الجهل او الخطا في
الطريق او من جرحا قتل صيد خطأ او من فدية صدرت عن قمار
ضرورية كان ليس او تطيب لضرورة وان اذن له السيد في الاخراج
بنسك او اطعام فضل والاصام بلا منع وان اضرا الصوم بجملة
واعلم انه لا فرق بين مال العبد ومال السيد في احتياجه الي
الاذن في الاخراج كما يفيد كلام ابي الحسن علي المدونة واما
لوتد العبد المأذون له في الحج موجب الهدي او الفدية فللسيد
منه من الاخراج ومن الصوم ان اضرا الصوم به في جملة لادخاله
علي نفسه علي المشهور وبقي علي المؤلف من الموانع الديني الحال
او الذي يجل في غيبته وهو وسرفينغ من الخروج الا ان يوكل
من يتقضي عنه حلولة فان اذنه علي عدم المود حلولة وليس
لستحليله ان احرم ولانه هو التحليل وقد يقال استغنى المؤلف
عن ذلك بما ذكره في الفس في قوله وسفره ان حل بغيره
وبقي من الموانع ايضا الابوة فلها منع الابن من التطوع
ومن العرف علي احدي الروايتين لكن سياقي في الجهاد كوالدين
في فرض كفاية ودويغيد المنع في التطوع لاني العرض ولما انفي
الكلام علي الحج والعمرة وما يتعلق بهما وكان مما يتعلق بهما القيد
وعقره المبيع لانه هو احد انواع الذكاة اتبع ذلك بالكلام
عليها قتال ثم الجزاء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
عليه يا فقرا العباد واخرجهم الي عفوريه القديري محمد زويج الغزوي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي

اله وصحبه وسلم

تسليما